الموسوعة الإدارية الحديثة

متبادئ المحكمة الإدارنية العليا وفتاوى الجمعتية العمومية ندعام ١٩٤٦ - ومضعام ١٨٥٥

عنت إشرافت

الاستادت التكهاني

الاكتورات وطية

الجزم الثامن عيثى

الطبة الأولى ١٩٨١ ـ ١٩٨٧



ر الأوليريّة لاموسّوعات وحشطانكهان الحاصه عن ، ۴ شايونيل سي : ۴۹۲٦،۳ ن، ۴۹۲٦،۳

The sugal state of the s The state of the s The same of the sa something and a self of the second desired of the self is. and the sale and the sale sale and a sale sale alege and the many and and a second and all the seasons and stall the second stall and a real stall also the said account that when said amount that we a south amount is and last with and angel that whe angels of weether and an only last who among awast star.

الدار العربية للموسوعات

The state of the s The state of the s

And the second s

tall alequant arrall that when well

Tongel agreel stalled

Tax.

" A North Care

Allen & Charles

susal and

sall Edward stay

segment inself that the sugal anself dall a

41 . A.

The said

they roll and

We alequated aspell in

جسن الفکھانی _ محام تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التس تخصصت فس أصدار الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى العالم البعربس ص . ب ۵۶۳ _ ټليفون ۳۹۳٦۳۰

۲۰ شارع عدلی _ القاهرة U angell stall interested angell it.

" Hangadi anna J

The Book of the State of

and the sugar is

Emall stay or & way will a

الموسوعة الإدارية النحيث

متبادئ المحكمة الإدارقية العليّا وفتاوى الجعنية العشوقية

منته عام ۱۹۲۱ - وجائل علی العالی الاکامرة د تم العدد : علم العلا

رم تسيل: ۲۰۰۱

الأستاد سيالتكهاني

أنجة المتامنعيش

بسماللة المؤنالهم ووسل المعتملة المعتملة ووسل المعتملكة والمكم ورسوله والمؤمنون ومدد الله العظيم

تعتديم

الداد العتربية للموسوعات بالمساهمة المتى قدّمت خلال الحكارم في ربع عترب مضى العديد من الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربية. يسعدها أن تقدم إلى السادة رجال القانون في مصروجي الدول العربية هذا العل المحديد الموسوعة الإدارية الحديد مشاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا منذعام مهذا

وذلك حتى عسّام ١٩٨٥ أرجومن الله عــزوتجــل أن يحـُوزالمتبول وفقناالله جميعًا لما فيه خيرا مُستنا العرَّبــة .

حــالفكهاف

بولسسونات الهسارة الأسباين علىسس ---------------

مسين

هقسار بالتفصيص

2......49

عقسد لابارئ

مىلاي بالقساري مسالة تمسارية

منهج ترتيب مطريات الوسوعة

بوبت في هذه الموسوعة المبادىء القانونية التي تررتها كل من المحكمة الادارية المطب المجهدة الموبية لتسمى الفتوى والتشريع وسن علمها المسادية الماليا والجمعية المدوية لتسمى المدولة بالقسانون رقسم ١١٧. لسسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبت هذه المبادى، مع ملخص الاحكام والفتساوى التي الرستها ترتبيا أبجديا طبقسا الموضسوعات . وفي داخل الموضسوع الواحسد رتبين المبادى، وملخصات الاحكام والفتاوى ترتبيا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة المتبويب .

وعلى هدى من هسذا الترتيب المنطقى بدىء سسدر الاسكان سرسدد البسادىء التي تضمئت تواعد علمة ثم اعتبتها المبادىء التي تضمئت تعامد علمة ثم اعتبتها المبادىء التي تضمئت تطبيعات او تقصيلات . كما وضمعت المبادىء المتقربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادىء في اطسار الموضسوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى بجنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل او تشسابه يقرب بينها دون تمسل تحكي بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخسر ، وذلك مساعدة اللباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول باقسر السبل الى الالم بما ادلى في شانها من حلول في احكام المحكمة الادارية الطيا او ما تتلاتى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجست تعارض بينها نمن المنبذ أن يتمرف القسارىء على هذا التمسارض بسوا من المحكمة المحكمة والفتاوى او تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجست تعارض بينها نمن المنبذ أن يتمرف القسارىء على هذا التمسارض بسوا من ما تتلاقى المحكمة والفتاوى معاتبة بدلا من تشيئه بالبحث عما إقرته المحكمة من مبادىء في ناحية في ناحية في ذاحية المورمة في ناحية المورمة في ناحية المورد .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادىء عسديدة ومتشمه المساها كم من الأحكام والفتساوى فقد أجريت تقسيهات داخلية الهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها البادىء وما تطق بها من فتلوى ولحكام بحيث بسهل على القارىء الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج البه .

وقد فيفته كل من الأحكام والفتساوى ببيانات تمسيل على البساحث الرحوع البها في الاصل الذى استقيت منه بالجموعات الرسمية التي دابه المحتجوع الفيل والفتاوى ، وان كانت الفني بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كأن الكثير من هذه المجوعات قد المحيى منعذرا التوسل البها انتظام المجسس بها ونلذا طبعانا المديث من الاحكام والفتاوى لم ينسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة المعلية للهومسوعة الادارية المحيدة ومعين على اقتدائى في المجهدة ومعين على اقتدائى في المجهد من الجل خدمة علمة تنبثل في اعسلام الحباس الدولة مبتلا في محكمه الادارية العليا والجمعية العميمية القدوى والتشريع من مبتلايه يهددي بها .

وعلى ذلك مسيلتنى التارىء ى ذيل كل حكم او منوى بناريخ الجلسة اللهي مستر تبها الحكم والتغوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليسا اللهي مسدرت المنسوى من الجمعية اللهي مسدرت المنسوى من الجمعية الشخوجية أو من مسمم الرأى مجتمعا بشائه ، وان تنذر الإشارة الى رتم الملف في جمعن الحالات التليلة مسيلتنى في خلك المتوى بدلا من ذلك بالرتم الذي في جمعن الحالات التليلة مسيلتنى في ذلك المتوى بدلا من ذلك بالرتم الذي صدوت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الرأى وتاويخ المتصدير .

وف كثير من الاحيان تتارجح المجموعات الرسمية التى تنشر النتاوى بين هفين البياتين الخامسين نقشير تارة الى رتم ملف الفتوى وتشسير نقرة الخرى الى رتم الصلار وتاريخه .

رهال تلك :

ا العن ١٥١٧ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٩٥٧/١/١٩٥١)

ويمثن ذلك حكم المحكمة الادارية الطيسا في الطعسن رقسم ١٥١٧ز قسسنة ٢ في العسائر بجلسة ١٢ من أبريل ١٩٥٧ .

بهائيال شيان :

(ملف ۲۸/۱/۲۷۷ - جلسة ١١/٢/٨٧١)

ويقصد بذلك الفنوى الى أصدرتها الجمعية المهوبية لقسمى المنوع. والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن اللف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

جِثَالَ آخِر ثَالِثُ :

(ننثوی ۱۳۸ ـــ فی ۱۹۷۸/۷/۱۹)

ویتصد بدلک غنوی اجمعیة الحمومیة لتسمی العوی وانتشریع التی صعوب الی جهة الادارة طالبة الفتوی برقد ۱۳۸ بتاریخ ۱۹ من یولیسة

كما سيجد القارىء تطبقات تزيده الماما بالموضوع الذى يبحث مه وممض هذه التطبقات يتمنى مغنوى أو حكم ، وعندئذ سيجد التطبق عقيم الحكم أو الغنوى المطلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع بربته أو باكثر من غنوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارىء هذا التطبق في نهاية الموضوع مد وعلى الدوام لن تحمل التطبقات أرقاما مسلسلة كما هو متبع بشان المبلدي، المستخلصة من الفناوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارىء المنهج الذى يجدر أن يتعمه في استخراج ما يحتلجه من مبادىء وتطلبتات انطوت عليها هذه الموسوعة مو لا يفوتنا في هذا المقلم أن نذكر القارىء بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة بيانا تنصيليا بالاحالات ، ذلك لنطق عديد من الفتاوى والاحكام باكلسر من سوضوع ، غاذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات بلاعة الا أنه وجهد أن نشير اليها بغاسبة الموضوعات الاخرى التي تبسها الفتوى أو الحكم من طريب أو بعيد .

وافه ولى التـــونيق

حسن الفكهاني ، نعيم عطيه

الفصل الاول: عابل يوبية

الفرع الأول: التميين

أولا : التزام قواعد كادر عبال اليوبية في التميين بعد ١٠٥٥/١٩٤٠

ثانيا : شروط الامتحان

ثالثًا: شروط الليانة الطبية .

رابعاً: شرط السن

خابسا : تحديد الوظيفة التي تعين فيها العابل

اللغرع الثانى : الترتيـــة

الفرع الثالث : الملاوة الدورية

الفرع الرابع: اعانة غلاء الميشة

القرع الخابس: الاجازة

الفرع السائص: الاجر الاضافي والأجر أيام الجمع

الفرع السابع: الندب والاعارة

الفرع الثلبن : نتل المابل من وظيئة الى وظيئة

الفرع التاسع: نقل العابل من اليومية إلى الدرجات

الفرع العاشر: التانيب

القرع المحادي عشر: الوقف عن الصق

القرع الثاني عشر : انتهاء الخسمة

أولا : غصل العليل بسبيه تأديبي ثانوا : غصل المابل لعدم الصلاحية

عُلِقًا : عَسِلُ الْعَالِلُ لِانْعَمَامِهِ عِنْ الْعِيلُ عَوِنْ لَفَنْ أَكْثَرُ مِنْ عَصْمِ مَا الْعِيلُ

(الاستفالة التسبئية)

رابعا: نصل العالل بناء على حكم جناتي باداننه

خابسا : نصل العابل لعدم تضائه عنرة الاختبار على ما برام

سانسا: النصل بغير الطريق التاديبي

سابعا : سن الاحالة الى الماش

القرع الثلاث عشر : المكانأة والمعاش والتمويض

القصل الله : كادر عمال اليومية

الفرع الأولى: عدم انطباق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقسانون. رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ على عمال اليومية الخاضعين لإحكام كافر العمال

الفرع الثاني : قصر تطبيق كافر التممال على الحكومة المركزية وفروعها

القرع الثالث : المعينون تبل ١٩٤٥/٥/١ والمعينون بعد ذلك

الفرع الرابع: التسسويات

الفرع الخليس: بهن بختلفة

القر السادس: الــ ١٢٪

القرع السابع: تطبيق كادر المثال على المستخدمين والوظفين المعيثين. على درجات (المستخدمين الخارجين عن العبيثة)

القرع الثابن : معلجة بعض الشفوذ في تطبيق تواعد كادر العمال

الفرع التلسع: الاستثناء من الكلار

الفرع العاشر: عبال مصلحة المواني والمناش

كفصل الثالث : المابل الرقت والعابل الوسبى

الفرع الأول : التعرقة بين عامل اليومية الدائم والعابل المؤهت

الفرع الثانى: عدم انطباق الكادر

الرع الثاث : شرط الليانة التأبية

القرع الرابع : الاجسازة

الله و المعلوس : اعالة غلاء الميشة

الأوع السائس : امانة سيناء وفطاع خزة ومعطنات العظاة

القرح السابع : مدى:النظر:الوارد بعد نسل الطابل فاوعت أو اللؤسمي الا بالطريق،التأويب

الشرع الثابن : التميين على درجات بالميزانية

الفصل الرابع: ملبل التناة

القرع الأول: الكادر الخاص بمبال الجيش البريطاني الستابتين (أمبال) : :

الغرع الثاني : عبال بتاولي شركة تامدة طباة السييس.

الفرع الثالث : تسويات طبقا لكادر عمال العفاة

الفرع الرابع: سن التميين

الفرع الخامس : اختبار عمال البتناة الملم اللجان اللفنية

الفرع السادس : الرتب

الفرع السابع: الملاوة الدورية

الفرع الثلبن: عمال التناة والمعادلات الدراسية

الفرع التقسع: الكتبة والمخزنجية ومساعدوهم

الفرع العاشر: مساعدو الصناع والصبية

الفرع المادي عشر: الوتف والنصل عن العبل

الفرع الثاني عشر: تعيين عمال التناة على درجات باليزانية

القصل الخليس: عقد العبدل القدردي

الفرع الأول : سربان تاتون المبل

الشرع الثاني : بدى نفاذ عند المبل في بواجهة الطف

الفرع الثاقث : مميار تبييز عدد المبل

الفرع الرابع : بتوبات مند العبل

أولا : عقد المبل عقدة رشقاني

القرع القايس: المبل في دور الملامي المرع البيانس : التزام رب المل بيكامحة الأبية

الرع السابع : التزام رب المبل بتقديم وجبة غذائية

الفرع الثابن: الإجسار الغرع التاسيع: الاجازة

الفرع الماشر: المسلاوة

الفرع الحادي عشر : بكاناة زيادة الانتاج

الفرع الثاني عشر : حصة المابلين في ارباح الشركة

القرع الثالث عشر: تصريح المبل

القرع الرابع عشر: امسابة المل

الفرع الغايس عشر: الخالنات التأديبية الفرع السادس عشر : انهاء عدد المبل

القرع السابع عشر : بكاناة نهاية الخدبة

القصل الأول عسل الأول عسل الأول عسل الأوريسية السيسية الأول القسين الأول القسين

لولا : التزام قواعد كادر عمال اليومية في التعيين بعــد ١٩٤٥/٥/١

قاعدة رقم (١)

: 12-41

التحاق العليل بالفنجة بعد اول عليو سنة ١٩٤٥ — خضوعه لقيود التعيين الواردة بقرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ ويكتابي المالية الدوريين في ١٩٤٤/١٢/١٩ و ١٩٤٥/١٠/١٠ ٠

بلخص العسكم :

اذا ثبت أن العابل من العبال الذين النحتوا بالخدية بعدد أول مايو مبنو 1950 ، والذين يختسعون في شروط تعيينهم واوضاعهم لاحكام كادر العبال ، غانه تجرى عليه أحكام هذا الكادر أذا انطبق على حالته بما أورده على التعيين من قبود نص عليها كل من قرار مجلس الوزراء الصسادر في ٢٣ من نونهبر سنة 1938 و وين كتابي وزارة الماليسة الدوريين بلك وتم ٢٣٤ من الماليس المالارين في ١٩ من ديسمبر سنة 1988 و ١٦ من الكوبر سنة ١٩٤٥ و ١٦ من الكوبر سنة ١٩٤٥ و ١٦ من جيث عدم جواز العدين في وظاف بمدادي والفسطوات والمسطوات والمسطوات والمسطوات والمسطوات والمسطوات والمسطوات والمسلوات المتاوين والأسطوات

والملاحظين من الخارج الا في حدود ٧٠٠ من الخلوات على الاكثر في كل.

يئة) أي بمراعاة هذه النسبة كحسد التمين في نطاق كل طاقفة) ويشرط
وجود درجات خالية تتسع لها) ووجوب الا يمين عابل من الخارج الا بعد
اجتياره ابتحادًا أمام لجنة غنية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص)
وتحدد هذه اللجنة وظبيته ودرجته) وعدم جواز أن يتقاضى العابل اجرا
عند تميينه أزيد من أول مربوط الدرجية التي حددت له) وضرورة مراعاة
نسبة معينة لعدد المراد كل طائفة من المسناع أو المبلل في التسم الواحد
من الوزارة أو المسلحة وفي كل درجة من الدرجات) ووجوب التزام حدود
الاعتباد المللي للخصص لذلك في الميزانية .

(طمن رقم ٢٢٤ لسنة ٣ ق _ جلسة ٢٤/٥/١٥٥١)

ثانيــا: شروط الامتحـــــان

قاعدة رقسم (٢)

المحداد:

تحديد اجر العامل ودرجته ... يرنبط ارتباطا وثيقا بتادينه الامتحداث النتى ونجاحه فيه في الحرفة التى يعين فيها ... تقدير اللجنــة التى تطبحه بابنحان المدعى أن كفاينه في العمل لم ترق الى درجة ميكانيكى وأنها لا تتحدى ميكانيكى غير تقيق في الدرجة ٢٩٠/٢٠٠ عليم ... تعيينه في الدرجة المذكورة ... لا تثريب عليه ... لا يعترض على ذلك بان تتضوف كادر الممال قد خات من ذكر ميكانيكى غير دقيق على التخصيص ولم تتضين ســـوى ميكانيكى في الدرجة ٥٠٠/٢٠٠ عليم ٠٠

بلخص المسكم :

ان نصديد اجر العالم ودرجته يرتبط ارتباطا وثيقا بتائية الابتحان الفنى ونجاحه منه في الحرفة التي يعين فيها وذلك بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمصالح طبقا للبند السابع من تواعد كادر عبال الدوية الخاص بعبال الحكومة حد غلا أبيته السابع من تواعد كادر عبال الدوية الخاص بعبال الحكومة حد غلا أبيته اللبنة الني تامت بامتحان المدعى قدرت أن كلابته في العبل لم ترق الى درجة ميكاتبكي وأنها لا تتعدى حد (ميكاتبكي غير دتيق) في الدرجة تدخلف القانون الد تضي بأحقية المدعى في تصوية حالته في فرجة ميكاتبكي من فكر (ميكاتبكي من فكر (ميكاتبكي غير ديكاتبكي من فكر (ميكاتبكي غير ديكاتبكي) غي الهزيك غير دايكاتبكي) غي الهزيكي كان الهنال قد خلت من فكر (ميكاتبكي) غي الهزيك كان عدم بلوغ المدعود كادر المعالم قد خلت التخصيص ولم تتضيين عبر دايكاتبكي) غي الهزيك كان غدم بلوغ المدعود كادم المعالم المدعود المعالم المعال

غى الابتحان هذه الدرجة يحول دون وضعه نيها اذ أن بنساط النعبين غى درجات كادر العبال هو ــ كها سبق القول ــ بدرجة نجاح العسليل فى الابتحان ــ لاحدى هذه الدرجات ــ وقد قدرت اللجنة الفنيسة درجة خجاح المدعى بأنها لا تتعدى (ميكانيكى غير دقيق) وليس يقبل أن يفيسد المدعى بن اغفال ذكر (بيكانيكى غير دقيق) على التخصيص ضبن الكشوف المحقة بالكادر وكل ما يؤدى اليه ذلك هو أن يوضع فى درجة من درجات الوظائف التي لا تحتاج الى دقة الني نجح فى امنحانها بالأجر الذى حددته لله تلك اللجنة وقدره ٢٠٠٠ مليم .

(طعن رقم ٣٧١ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٩٦١/٥/١١١ ،

قاعدة رقم (٢)

المسسدا :

وجوب امتحان العابل عند القمين او الترقية او النقل من غئة الى لخرى — ضرورة ادائه الامتحان امام الجنة الفنيـة المختصة بالوزارة او المصلحة — حكية ذلك — الاستيثاق من قدرة العابل ودرجة كفسايته التحديد الدرجة والاجر اللذين يستحقهها — عدم تحقق هذه الحكية بابتحان يجرى في جهة أخرى ولو كانت رسمية ، لفرض آخر ،

بلغص المسكم:

بيين من مطالعة كادر عبال المومنة الحكوميين أنه أتام تفرتة في القواعد التى قضى بأن تبنى عليها تسمويات حالات العبال الخاضمين الاحكليه سمواء الاعتراضية منها وهي العماية على قول بلبو مسئة ١٩٥٤ أو الوائميسة وهي اللاحقة لهذا التاريخ وجمل أسلس هذه التسرقة المؤهل الدراسي والابتحان المهنى الهنى ٤ وغاير في الوضع والمند اللازسة للترقية والتدريج في الوظيفة والمعالمة بين العمال عما للهي هاوظيفة والمعالمة بين العمال عما للهي واداء الابتحان على عصيفية

عيها اذا تواغر العابل أحدهما أو كلاهما ، وأوجب أن يؤدى هذا الابتحاق. اساء « لحنة غنية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص » وناط بهده اللحنة « تحديد وظيئة العامل ودرجته » على متنفى النتيجة التي يسفر عنها المتحاته من حيث نوع الحرفة التي يصلح لها ودرجة مهارته الفنيسة نيها ، وذلك عند تعيين العامل ابتداء من الخارج في وظائف الصناع التمه نص عليها أو عند ترقيته من بعض هذه الوظائف الى التي تليها ، أو عند. نقله إلى وظيفة أعلى أو من أحدى فثات الوظائف إلى الأخرى ، وأذا كان. تشكيل اللجنة الفنية المشار اليها على النحو المتقدم واختصاصها الذي اسنده اليها واضع الكادر انها ينصرف بالأثر الحال لهذا الكادر الى الحالات الني تجد بمد نفاذه فان الحكمة التي يقوم عليها تطلب أداء هذا الامتحان. المام الهيئة الفنية المختصة بذلك في كل وزارة أو مصلحة لا تختلف تبل نفاذ كادر العمال عنها بعد نفاذه وهي توحيد معبار التقدير في يد هيئــة رسمية ننية متعددة الأعضاء ذات تخصص مهنى في الجهة الادارية التي يجرى تعيين العامل ميها للاستيثاق من مدى قدرته وتحديد درجة كمايته وخرته الفنية في الحرفة التي تثبت صلاحيته لها وهي العناص التي تبنى عليها معاملته من حيث تعيين مهنته ودرجنه وأجره ، الأمر السدى لا يتحقق بالمتحان بجرى في جهة أخرى - وأن تكن رسمية - لغرض آخر 4 ويوزن بميزان مختلف بتدر هذا الغرض ٤ بعيدا عن رقابة الجهة صاحبة الثمان ودون نتيد بمعايرها او ضوابطها أو مستوياتها الفنية ، أو تحديد لدحة الصلاعبة أو مرتبة المسارة الفنيسة القائمة بالشخص السذي أمتحن ،

١ طعن رقم ٢٠٤ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١١٥/١١/٥)

قاعسدة رقسم (})

المِسدا:

_ اثبات حصول الإختبار عند التعين _ قول العابل أنه اجتاز ابتحاقا شفويا أمام مدير القسم ... تاييد مدير القسم لهذه الواقعة _ لا يكفى كا ما دامت أوراق الملف خالية من الإسائيد المثبتة لها .

بالخص المسكو:

لل كان ملف المدعى خلوا من أى دليل متبول يفيد أنه أدى امتحلنا عند التحكته بالفتدية في بناير سنة ١٨٤٥ و وكل ما هنالك أنه زعم أله غيمتار استحانا شفويا المام مدير القسم ، وقد سئل هذا المدير غيبا بعد من هذه الواقعة غوافق المدعى في شأنها ، خانه من المترر أنه الا عبرة بيئل هذه المواقعة أللاحقة في التدليل على حصول الاختبار عند التميين ، مادامت غوراق الملف خالية من الاسانيد الكتابية التي تثبت حصول هذا الابتحان ونجاح صاحب الشأن غيه .

﴿ طعن رشم ٥١ لسنة ٢ ق جلسة. ١١/١/١٢٥١)

قاعدة رقيم (٥)

المسطا:

الابتحان الفنى ابام اللجنة المنصة ... لا يقوم دفيــلا على ادائه شهادة لاحقة من بعض موظفى المسلحة الســـابقين ... لا اعتــداد بها يقدم جن اوراق لا اصل لها في سجالت المسلحة او ماقه خدية العليل .

ملخص الحسكم:

اذا كان الثابت أنه لا دليل في الاوراق على تأدية المدعى امتدانا غنا ما عند بدء دخول الخدمة ونبجاحه في هذا الامتحان . عانه لا تقوم شهادة موظفى المصلحة السابقين المحررة في سنة ١٩٤٨ - أي بعد تعيينه بزهاء الربعة عشر علما ، بأنه نال تعرينا كافيا بمعمل الصناعات الزراعية يجعله جديرا بالمساعدة مقام هذا الامتحان ، أذ غضلا عن أنها لم تنضمن معنى الحقتباره عند التعيين أو في تاريخ لاحق ، غان التعرين الذي تشسير البسه ثم يكن بطبيعة التحال يتوفر له عند بدء تعيينه بل اكتسبه ب أن صح بعد منى وقت من هذا التعيين ، وما دامت الاوراق خلوا من دليل كاف

بعول بهت لادك المتحد التحلف المتحدة من موظنين سابتين غير مختلسين على الشبطة الماستة السادرة من موظنين سابتين غير مختلسين ولا السادرة من موظنين سابتين غير مختلسين ولا مسئوليه بالمسادة لا تتبل في البلاد شرع من ذلك ، والقول بضير هذا النسان المحلل المحلل على المتكلم كادر المسلل بوسائل غير منضبطة لا يمكن الاخذ في هذا النسان بنا هو وارد في مسيور شبسية لاوراق لا تحيل طلبع الرسبية وتصر الجهة الادارية على عدم وجود اصول لها لعبها الى حد طلبها اجراء تحتيق في موضوعها بوسساطة الادارية .

(طعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١١/١١/١١٠١)

قامسدة رقسم (٦)

: b______

اللمبين في وظيفة سائل سيارة ... وجوب اداء المسابل ابتصافا في القيادة أمام اللجنة الفنية المختصة ... الترخيص اسائق السيارة من ظم المرور ... لا يقوم مقام الامتحان الذي ينطقه كادر الممال .

ملخص الحسكم :

ان كافر العباق ... ف خصوص ساقق السيارات من العبال .. قد العلم بنيا في أسس انصاف هؤلاء الساقين تبط الدخولهم الخدمة بابتها و وعدم استثنائهم من هذا الامتحان أو اعتائهم منه ولو كانوا حاصلين على سوخص المتبادة وفقد المساورات بل اغترض لزوم أدائهم اياه في الوزارة أو المسلحة التي يعينون فيها . ومن ثم غان الترخيص لمساقق المسيارة من علم المرور بالقيادة لا يقوم مقلم الامتحان الذي يتطلبه كلار العبال ممتحنا وفقا لاحتبار العالم متحنا وفقا لاحكله وهو الامتحان الذي تترتب عليه الترخيص قد يمنع ... وبخاصسة

في المُلفى ... بشىء من التسامح وأنه قد تبضى بين الحصول عليه والتعيير في الوظيفة غترة من الزمن ... كبا هو الحال في شأن المدعى ... يفقد فيها المرخص له الصلاحية للقيادة أو الدراية بها ٤ المجز أو لهامم المزاولة الفطية بها يستط كل تبهة للاثبات الذي يبكن اغتراض أن هذا الترخيمي شاهد به .

(طمن رقم ٢٠٤ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٠/١١/٥)

قاصدة رقسم (٧)

: المسطا

صنور قرار يتمين العابل دون تادية تادية الابتحان اللازم ابلم اللجنة اللهنية — اعتباره قرارا باطلا قابلا الالفاء أو السحب خلال المعاد المقرر والا أصبح حصينا بن الالفاء أو السحب ،

بلخص الحكم :

اذا اعتبر قرار نقلد المدعى وظيفة بيكانيكى قرارا بالتميين غاته كلن يتمين على المدعى أن طودى الاختبار المام اللجنــة الفنية التي يصــــدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص .

ان قصارى ما بمكن أن يترتب على تخلف شرط ثادية الابتحسان أمام اللجنة المنكورة هو نقددان قرار المدعى لشرط من شروط مسحته وصدوره من ثم مخسالنا للقسانون مها يجعله تلبلا للالفاء أو السسحيم بحسب الأحوال ، وعلى مقتضى ذلك غانه ما دامت الادارة لم تسحيم هذا القرار في المبعدد القانوني ومدنه ستون يوما من تاريخ صدوره غائمه

يصبح حصينا من أمر الرجوع فيه من جانب مصدد القسرار ويجب أن تترتب عليه آثاره التاتونية وفيان شهنها استعقاق الأهمى لاجر الوطيفة التي مين عليها غلاا كانت الادارة رغم تحسن القرار السادر منها في ٣ من سبتير سنة ١٩٥٩ قسان في ٣ من سبتير سنة ١٩٥١ قد سحبته في أول غيراير سنة ١٩٥٩ قسان قرارها هذا يكون مخالفا للقانون — ومن ثم جنيقا بالالفاء .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٤ إ

dit : غزة الإنتاة إقليناً

(大きにおけれにお

: 4---41

اللياقة الطبية شرط جوهرى للتمين والاستدرار في الفتحة ... حكمته ... قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/٨ والتطبيات المالية الصادرة عام ١٩٣٧ رددت هذا الشرط ... أنهاء الادارة لفتحة العالم الدائم العدم توافر اللياقة الطبية ثم المحاقة بعمل وقت راقة به في محله ... الاعفاء من هذا الشرط يجب لن يصدر بقرار صريح في الشكل المقرر من السلطة المفتصة ... تطاول المهيد على التمين ونسوية الحالة لا ينيد بذاته الاعفاء .

يقفص الحسكم 🖰

ان ثبوت لياتة الموظف الطبية للخدية هو شرط من الشروط الجوهرية للتمين والاستبرار في خدية الحكوبة مما ، وهذا الشرط يتنضيه بداهة ضمان التثبت من قدرة الموظف على النهوض بأعباء الوظيفة المين فيهسا بكفية واقتدار ، وقد رددت هذا الأصل بالنسبة لعبال اليومية الدائمين ومن قبل صدور كادر العبال تطبيات المالية المسادرة في عام ١٩٢٧ ، المنضبة الإحكام التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٩٢٨/٥/٨ اذ نصت المفترة ٢٩ من هذه التطبيات على ما يلى : « لا يعاد الى الخدية أحد عبال اليومية المفصولين لعدم الليائة الطبية ما لم يقرر لياتته القومسيون الطبي المام أو أية سلطة طبية ينتديها القومسيون لهذا الفرض ٤ . ومن ثم غانه الذا كان القابت من الإطلاع على ملف خدية المدعى انه قد كشف عليه طبيا لذا كان القابت من الإطلاع على ملف خدية المدعى انه قد كشف عليه طبيا دائم ورات رافة بحالة الحاته بعمل مؤتت بذات الأجر الذي كان يتقاضاه دائم ورات رافة بحالة الحاته بعمل مؤتت بذات الأجر الذي كان يتقاضاه

وَهُو العَمِلُ الذي تتنهى بقتهاله خدية العالل ولا يتطلب في شاغله الشروطة المحروطة العراصة المحمد صليما لا مطعن عليه ، وليس صحيحا ما قام عليه الحكم الملحون عبه من أن تسوية حالة المدعى طبقا لاحكام كادر العبال على وصف أتم عالم دائم دون توقيع الكشف الطبى عليه يعتبر ببناية اعفاء ضبنى له من الكشف الطبى أذ الاصل أن يتجسم مثل هذا القصد في صورة تسراح حريح يعبر عن أرادة مصدره في الشكل الذي رسمه القانون ، وبعسم في المدينة العلى الذي رسمه القانون ، وبعسم في المدينة العالمة العالمة على تعيين المدينة عنوا العامة العالمة العالمة عنوا العربة المناساءة خميها من حديثا هذا الشرط .

(طعه عد ۱۳۲۲ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٢/١/٥٢١) .

قاصدة رقيم (٩)

المسسطا:

عدم توقيع الكشف الطبي على العامل -- لا يعتبر بهثابة اعفاء ضمتي هذه -- متى يعتبر بهذه المثابة -- اساس ذلك واثره : تطاول العرد على التمين دون استيفاء هذا الشرط لا يغيد الاعفاء منه ،

بلخص الحسكم :

ليس محيحا ما تمام عليه الحكم المطعون نمه من تسومة حالة المعموطية الاحكام كادر العبال على وصف أنه عامل دائم دون توقيسع الكشقة الطبى عليه يعتبر بمثابة اعناء ضمنى من الكشف الطبى ، أذ الأصل أن يختصم مثل فقا الكشمد في حورة قرار صريح يعبر عن أرادة مستخرج في الشكل الذي رسمه انقادون ويصدر عن الجهة التي عنولها التستحوي

رحصة الاعناء . أما تطاول العهد على تعين المدعى دون استيناء شرط. عليلتة الطبية تلا ينيد اعناء ضمنيا من جذا الشرط .

(طعن رقم ١٩٦٥/١/١ لسنة ٧ ق ... جلسة ١٩٦٥/١/١

قاعسدة رقسم (١٠))

الليسسوا

شروط اللباقة الطبية للخدية ... نص التعليبات الملية على ذلك كشرط المنطقة العمليل في الخدية ... اعتباره من الأمور الكبلة لاحكام كادر العبال مادام المرح عن احكابه ما يتعارض معه .

يكاتس المسكم :

لا شبهة في ان اللياقة الجسمائية كشرط لبتاء المسابل في وطبقته المثلة التعليمات الملية هي من الأمور التي يتمين اعتبسارها مكبلة المكلم عمال اليومية مادام لم يرد في هذه الاحكام ما يتمسسارض

(طعن يتم ١٣٦٢ لسنة ٧ ق -- جلسة ١٩٦٥/١/١٥)

قاعدة رقام (١١)

اللهيسية :

شرط اللياقة الطبيسة هو من الشروط الجوهرية اللازمة الصلاحية، ق القصمة والاستدرار فيها ... المسدر التشريعي لهذا الشرط بالنسبة لممال. العبيمة الدائين .

ببلغص العبكم :

ان ثيوت لياتة الوظف الطبية للخدمة هو شرط من الشروط الجوهرية
الازبة للمسلاحية للتمين في الخدمة والاستبرار غيها . وقد رددت حقة
الأسبل بالنسبة الى عبال اليومية الدائمين ... ومن قبل صدور كادر المسالم
المسليمات الملية المسادرة في علم ١٩٢٢ والمنتسنة للأحكام التي والتقي عليها مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ اذ نصت المترة ٢٩ من حق
المتاليات على « الا يعاد الى الخدمة أحد عبال اليومية المتصولين لمسهم
اللياتة الطبية ما لم يترر لياتته القومسيون الطبي المام أو أية سلطة ينتديها
التوميسيون الطبي لهذا الفرض » وأنه لا شبهة في أن اللياتة الطبية التي
مشترط لبتاء العلمل في وظيفته الدائمة طبقا للتعليات المالية هي من الأهور
الني يتمين اعتبارها مكملة بطبيعتها ودون حاجة الى نص الاحسكام كافور
عبال اليومية ما دام لم يرد في هذه الاحكام ما يتعارض معها .

(طعن رقم ، ١٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢/٢/٢/١٢)

قاعسدة رقسم (۱۲)

المسطاة

الشروط اللازمة للعبين ... شرط اللياقة الطبية اللفتية ... وجويميه مُوافره بالنسبة الى عمال اليومية الدائين .

طفص الحكم:

(راجع ملخص التاعدة السابقة) ،

ن رتم ۱۲۹۶ السنة ۸ ق ــ جلسة ۲۲/۱۰/۷۲۰۱)

قاعسدة رقسم (۱۳)

السيدا :

طقص ألفكم :

ان هوت الليائة الصحية من الشروط الجوهرية للعبين في الوظيفة اللعلمة والاستبرار غيها وهو شرط يقتضيه بداهة ضمان التلبت من مقسطرة العلمل على النهوض باعباء وظيفته واداء الاعبال الموطة به على الوجه اللقى يقتضيه حسن معر المرافق المابة وانتظامها ــ وينبني على مقدان هذا الشرط انناء الخدية فقدان العابل لصلاحت للبتاء في وظيفته الأبو الذي يتمن معه أنهاء شديته .

(طعن رتم ۸۷٪ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٨/٢/١٨)

قاعدة رقم (١٤)

الجـــدا :

تمين المابل دون استهاد شروط اللياقة البليهة ... لا يهتبر يشاهة اعفاد ضيئى له منها ولا ينزقب عليه صيرورة القرار جصهنا بن المنجيب ... انهاد الخدمة في حال عدم ثبوت اللياقة بمدئذ .

يقفص المسكم :

طول المهد على تعيين العامل دون استيناء شرط اللياقة الطبيسة والتسبة اليه ، لا يعتبر اعداء ضبنيا له بن هذا الشرط ، ينبني عليه سخوط يقى الإدارة في التسسطى به عله ولا يُنطوى على هذا الدمني لتطقى الأدرا يميلاجية وتوبد نظائها لمسلوة المعلمة العلمة ذاتها ، وجود المسلاحية الهاجيب استجرارها ، والتي هي حق الواطية على الخلب بعالها جهد شها جوهري لازم لتيلم الهالاة الوطينية نشوها ويتهاها ويهذه المثلة على الاجهاء منها أو النزول منها ، لا يغترض ، وحتى انتهي هذا الإمتراض سلطت بالتالي حجة تحصن قرار التعين ، غير المقترن بشوت اللياتة الطبية ، بل ان نقدان هذه اللياتة ، لسبب ما بعد سابقة تبوتها ، هو في قاته سبب النهاء خصة المفايل وهو من بقب الهل موجب لهذا الانتهاء في حالة عدم شوقها

(طمن رقم ۱۳۹۶ لسنة A ق - جلسة ۲۲/۱۰/۱۹۲۷)

قاصية رقم (١٠)

المستحاة

ثبوت عدم فياتنه الطبية ... أنهاه خديته مع تحويله الى سلك اليهية المؤقنة صحيح ... طول العهد على المابل دون استيفاء شرط القياتة الطبية بالنسبة الله ... لا يعتبر اعفاء ضبئيا له ... عدم تحصن قرار اللمين غي المترن بثبوت اللياتة الطبية .

بلخص الحسكم :

ان انهاء الادارة لخنهة المدعى باليومية الدائمة مع تحويله الى سلكة اليومية المؤلقة بعد اعمالا مسلبة الملئل المترر القاضي باتهاء خنية الملئل الدائم عند ثبوت عدم لياتته الطبية ، وبالتالى عجزه عن التيام باعداد وظبيعة الناتج عن عدم لياتته الطبية ، وليس صحيحا ما ذهب اليه المسكول المحمون عنه من أن تسوية حالة المدعى طبقا لاحكام كادر المجال بوصف أنه علمال دائم دون توقيع الكيف الطبي عليه في حيثة تعتبر بشابة العلياء ضبغي

قبه من الكشف الطبي ؟ أذ الأصل أن الإمفاء من شرط الملياتة الطبية هو المستفاء من وجوب حواب حوابر هذه اللياتة المسلاحية المتمين في الوظيفة والبتاء هيها ؟ وهذا الاستثفاء لا يكون الا بنس في الفاتون أو بقرار صريح ممن خوله القاتون رخصة هذا الإمفاء . أما طول المهد على تصيين الملل دون أستيفاء شرط اللياتة الطبية بالنصبة اليه ؟ فلا يعتبر أعفاء ضمنيا له من هذا الشرط يترتب عليه مسقوط حق الادارة في النمسك به تبله ولا ينطوى على هذا الممنى المسلحة الوظيفة المابة خاتها . وهذه المسلاحية الواجب استبرارها والتي هي حق الوظيفة المابة على المكلف بعبلها هي شرط جوهري لازم لقيام الملاقة الوظيفة وطوال على المكلف بعبلها هي شرط جوهري لازم لقيام الملاقة الوظيفة وطوال النمان هذا الاعتراض سقطت بالتلي حجة تحصن ترار التمين غير المترن ببيوت اللياتة الطبية بل إن غقدان هذه اللياتة لمسبب ما يعد سابقة ثبوتها هو في ذاته سبب مبرر لاتهاء خدية المعلل وهو من بلب اولي موجب لهذا الانتجاء في حالة عدم شوتها السلا .

(طمن رقم ۳۸۰ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۹۳۷/۲/۱۲)

قاصدة رقيم (١٦)

المِسسانا :

جواز الاعقاء من شروط اللياقة الصحية كلها أو بعضها ــ بطــــلان القرار الصادر بالاعقاء ـــ لا يجوز صحبه الا خلال السنين يوما التسالية الصـــدوره ،

يُلقص العسكم :

انه ولأن كان مقدان شروط اللياقة الصحية من اسبلب انتهاء خنية العابل المؤنث الا انه يجوز بقرار يصدر بعد أخذ راى الجهة الطبية المختصة عملاوه بن الشروط الذكورة كلها أو بعضها ، غاذا صدر ترار باعفائه بن شروط اللياقة الصحية — وقو كان مشوبا — لعدم أخذ راى الجهسة الطبية المختصة سعان هذا القرار — ما كان يجوز سحبه الاخلال السنين يوما التالية فصدوره بحيث أذا انقضى هذا اليعاد اكتسب القرار حصانة تعميه بن الاضساد .

(طعن رقم ۸۷) لسفة ١٠ ق - جلسة ١٠/١/٢/١٨)

قاعدة رقيم (١٧)

المِسطا:

اعفاء العابل من شرط القياقة الطبية ... لا يكون الا بنص في القانون او بقرار صريح مبن خوله القانون في ذلك .

ملخص الحسكم:

ان الاعناء من شرط اللياتة الطبية _ وهو استثناء من وجوب توفر هذه اللياتة للصلاحية للتعيين في الوظيفة والبقاء فيها _ لا يكون الا بنص في المثانون ، أو بقرار صريح ممن خوله المتانون رخصة هذا الاعناء .

رايمها: شرط الهسين

غاصدة رقسم (۱۸)

المسلطا:

نص في كلدر سنة ١٩٣٩ على إن الهد الادني لمن الوظف هو ١٨ سنة .. عدم سريان هذا النص على المينين باليومية ،

ملخص المسكم:

ان كادر سنة ١٩٣٩ المسادر به متفسور وزارة المالية رقم. ٤ لسنة ١٩٣٩ كان ينص في الفترة الأولى بن المادة الأولى في بلب « النميين على انه « لا يجوز ان تقل سن كي مرشح لوظيفة حكوبية يقت التميين لاول مرة عن ١٨ سنة بيلادية . ولا نزيد على ٢٤ للتميين في الدرجسة الناسعة ولا على ٣٠ للدرجات الثابنة والسابعة والسادسة » ، وفي الفقرة الثابنة من الملدة ذاتها على ان « الحد الادني للسن وهو ١٨ سنة بجرى على التميين في الوظائف الدائبة والمؤقتة والخارجة عن هيئة المصلل » . ويبين من هذه النصوص ان قيد السن الوارد فيها لا يجرى حكيمه على النميين في الوظائف التي باليومية .

(طمن ١٣٨ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٣٨/١/٨)

قاعسدة رقسم (١٩)

المِسطا :

عمال البومية ... تعيينهم ... عدم تقييده ببلوغ الملبل سن ١٨ سنة .

يلحص الحكم :

(راجع ملفص القاعدة السلبقة) .

(طعن ١٠٨٠ أسنة ٥ ق - جلسة ١٠٨٠/١٢/٣٠

قامــدة رقــم (۲۰)

نمين الدعى في درجة مساعد جنايني قبل أول مايو 1960 - صحور كادر الممثل يكسبه مركزا ذاتيا متنضاه تسوية خالته في درجة عامل طادي منذ التحاقه بالخدمة - لا يحول دون ذلك الا يكون قد بلغ ثمانية عامر عامة في ذلك الحين - قيد المسن الوارد بكادر سنة 1979 لا يعبري علي التعيين

ملخص الحكم:

بنى ثبت أن المدعى عين في درجة (بمساعد جنسايني) قبسل أول:
مابو سنة ١٩٤٥ ناته بصدور كادر العمال يكون قد الكسب، مركزا فاتها
من مقتضاه وجوب تسوية حالته على أسلس وضعه في هذه الدرجة هيم
درجة عامل عادى منذ التحاقه بالخدمة في أول يوليو ١٩٤٣ مع ما يؤرتيه
على ذلك من آثار ولا يحول دون ذلك أنه لم يكن في ذلك التاريخ قد بليغ
من العبر ثهانية عشر عاما أذ ومنقا لما يجرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يسري
تبد السن الوارد في كادر العمال سنة ١٩٣٩ وما تضمنه من تحسسبيد
الحد الادنى له بثباتية عشر علما على التعبين في الوظائف التي باليوبيسة
هذا الى أن احكام كادر العمال لم تأت بأي نس صريح يجعل الجد الادني.
لسن عمال اليوبية وقت التعبين لأول مرة ثباتية عشر علما .

(طِمن رتبع ١٨٦٦ لِسبنة ٧ تِي ــ جِلسة ١٨٦٦/١٥١١) :

قاصدة رقام (۲۱) ،

المسطاة

كلف المالية الدورى رقم ١٩٤٤ الصادر في بونية سنة ١٩٤٩ ... جواز خدب طبيبين انقدير سن العلبل الذي لم يقدم شهادة ميلاده عند تميينه دون ضرورة عرضه على القومسيون الطبى العام ... ترخص الجهــة الادارية في اتباع اى الطريقين ... لا يغير من ذلك نص المادة ١٧ من لائحة القومسيونات فلطبيــة .

والخص المسكم:

بالاطلاع على النصوص الخاصة بتقصير سن العمال يبين أن كتاب الميلة الدورى ١٩٤١ الصادر في يونية سنة ١٩٤٩ انه يتضى بأن « الموظف لو المستخدم الذي لم يتدم شهادة ميلاده أو مستخرجا رسميا منها عنصد تميينه وقد سنه بمعرفة التومسيون الطبي العسام أو بمعرفة طبيين مستخديين في الحكومة يندبان لهذا الفرض يعتبر التقدير نهائيا لا يجوز الطعن قيه باي حال من الاحوال ولو ظهرت على خلافه شهادة الميلاد » وهذا النمس مربح في جواز ندب طبيين لتقدير سن العلم الذي لم يقدم شهادة بيد من مربح في جواز ندب طبيين لتقدير سن العلم الذي لم يقدم شهادة بيد عند تعيينه دون ضرورة عرضه على القومسيون الطبي العلم بل هي على طبيبين حكومين تنديها لتقدير سنه دون عرضه على القومسيون الطبي العلم ولا يغير من هذا النظر ما استند البه الحكم المطمون غيه من نص المادة ١٤ من لائحة القومسيونات الطبية أذ أن هذا النص خاص ببيسان لختصاص كل من القومسيون الطبي العلم والقومسيونات الطبية أذ أن هذا النص خاص ببيسان

هذا النص بهاتم من اشتراك جهات طبية أخرى في هذا الاختصاص اذا: ما رأت الجهة الإدارية إن الصالح العلم يتنبى ذلك كيا أنه ليس شعد ما يوجب عرض تقدير السن الذي قام به الطبيسان الحكوميان على القومسيون الطبى العام لعدم وجود أي نص يتنفى ذلك .

(طعن رقم ٤٧٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/١٠).

خَلْسَا: تصديد الوظيفة التي يمين فيها أَلْسَلْبُلُ

كالسطة رقسم (۲۴)

القِسطة:

تحديد الوظيفة التى عين فيها العليل ... مرده في الأصل الى الوصف الخواد في قرار القسين ... لا اعتداد بهذا الوصف اذا ما تبين من ظروف الحال النبة المعقيقية لجهة الادارة لم تنصرف اليه ... العبرة بالنبة المعقيقية تلكم عنها ماهية العمل الذي نيط العابل أو الدرجة المالية التي عين عليها .

بققص الحسكم:

ان تحديد الوظيفة التى عين غيها العلل طبقا لأحكلم كادر العبال وان كان مرده في الأسل الى الوصف الوارد في قرار التعين ، الا أنه لا اعتداد بهذا الوصف او بالأصبع بعدلوله الظاهر اذا با تبين بن ظروف الحمال أن النية الحقيقية لجهة الادارة لم تنصرف اليه حتى لا يحبل قرار التعيين على غير ما تصدت اليه الجهة التي اسدرته ، وتكون العبرة عندنذ بيطك النية الحقيقية التي قد تكشف عنها ماهية العمل الذي نيط بالعالم كاداؤه أو العرجة الملية التي عين عليها .

(طعن رقم ١١٤٤ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٢٨/١/١٩٦٤)

قُلُسمة رقسم (۲۲۰)

تطلبت الأرك التقوض العلل ... يعين أيضاً تبدأ أوضف السرطة التنفية الله في الأرثر المدادر بطلبته أو ترفيته ... لا يطبح بأن 126 الرغ الإلى الدائل غذاً بشيل وطبقة بن طبيعة أخرى .

بغفس الأعور:

أن المركز القانوني للعابل يتمين تبعا لوصف الحرفة المسندة اليه في القرار الصادر بتميينه أو بترقيته ، أذن أن هذا الترار هو الذي يحدد نوع أأهمل المنوط به وكذا درجنه واجره ، ولا يغير من هذا المركز قيسام المملل غملا بمبل وظيفة من طبيعة أخرى ، أذ لا يتال الدرجة المخصصة غهذه الموظيفة الا بالتوار الصادر بمنحه اياضا وقا للقواعد الشطابيسة عطورة في هذا الشأن .

(طَمن رقم ٢٤٣ لسنة ٣ ق ـ جلسة ١٩٥٨/١١/٨

قاصدة رقسم (۲۶)

ر المنظمة الأ

تَطُلِحُهُ أَجِرَ الدَّمَائِلِ النَّمَائِلِ المُعَلِّقِ الْمِنْدِ النَّمِيِّةِ الْمَسْدِةِ الْمُعَلِّقِ المُسْدَة * تَعَمَّلُهُ فِي الرَّارِ النَّمِيْنِ ــ تَسْتُطِعُ النَّمَةِ النِّينِ النِها التعليل مِن بِينِ طَلَّتُ * الممال التَعَامِيْنِ يُحْتَمَبُ الْأَجْرَ الذِي مِنْعِ لَهُ عَمَلًا هَذَ الْمُمْيِّنِ .

الملقص الحسكم :

اً مُن اللُّمُلُفِّ فَى تَحْدِيْدِ آخِرِ المُعْلِمُ أَن مِرتِهُ هُو بِحَسْبِ المَمْلِ أَو الوطيفة الله المُعْلِمُ اللَّمُلِمِينَ مُ مَنِقُ الذِّي يَتَحَدُدُ بِدُّ مِركِرَةُ اللَّمْسِينِينَ مُ مَنِقُ الذِّي يَتَحَدُدُ بِدُّ مِركِرَةُ اللَّمْسِينِينَ مُ

وبن ثم ناته اذ كان الثابت بن الاوراق ان المدعى عين عليلا بلجر يومج تعرم المدينة وغلام المدينة وغلام المدينة وغلام المدينة وغلام المدينة وغلام المدينة وغلام المدينة المدعى علي حسفا المدر بحلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٢/١٢ عان المدعى علي حسفا النحو بعد عايلا عادى علي عسدة المدينة على المدينة الذي يحدد الفئة الذي أريد وضمه نيها من بين درجات العمل المادين التي تتفاوت بحسب الهيسة العمل الموكول لشاغليها وتأسيسا على ذلك يكون الأجر الذي بنح المدعم عند تميينه هو ١٠٠ مليم أم ١٢٠ مليها بالتطبيق لتسرار مجلس الوزراء عند تميينه هو ١٠٠ مليم أم ١٢٠ مليها بالتطبيق لتسرار مجلس الوزراء لله اي حق في اجسر أعلى ولا يضير من الأمر شيئا أن المدعى قد وصفه في اجسر أعلى ولا يضير من الأمر شيئا أن المدعى قد وصفه في الحديد من الأوراق المودعة بلف خديته بأنه جنايني طالما أن نية الإدارة تد تكشفت عند تميينه بأنه عامل عادى وطالما لم يصدر قرار بنسبتسه تد تكشفت عند تميينه بأنه عامل عادى وطالما لم يصدر قرار بنسبتسه تد تكشفت عند تميينه بأنه عامل الخصصة بالهزائية لوظيفة جنايني ما

(طعن رتم ۲۹۸۸ اسنة ۲ ق ــ جلسة ۲۹/۱۲/۲۹)

قاعدة رقم (٢٥)

تحديد المهنة التى وضع فيها العابل عند تعيينه في حالة عدم وجودً. قرار التعيين ب عدم الاعتداد في ذلك بالأوراق التى لم تجرر التحديد الركز القانوني العابل أو بيان درجته وتاريخ حصوله عليها ، جوائز الرجوع التي كشف عدة الخدية والأوراق المؤيدة لما جاء به الرفقة بعلف المضية.

ملخص الحسكم :

الثابت من الأوراق المودعة ملف الخدمة أنها لم تحرر المحدد المركز التأنوني للبدعي أو ببان درجته وتاريخ حصدوله عليها 6 ولم تتضمن

عرار الداريا بهذا التحديد أو ترديدا لقرار سابق من هذا التبيل ، ولم يصفرُ يثل هذا الترار بن رئيس بختص باسداره ، وأنبأ تصد بها غرض آهو هو مرف أجرة المدعى وخطابات توصية بزيادة أجره وصف فيها بأنه « أوسطى مواسير » ، نهى ليست في ذأتها أداة تميين تاتونية ، ولا تنهش، طليلا تاطعا في اثبات تعيين المدعى في وظيفة « أوسطى » عقد بدء تعيينه ، وقد خلت الأوراق المتدمة في الدعوى من أي قرار يؤيد حصول هذا التميين ولو أنه حصل بحق لمنح المدعى العلاوة المقررة لدرجة « أوسطى » في حينها وقدره . ٤م لا ٣٠ التي كان يتقاضاها بالفعل . ولئن قرار التعيين المدعى غير مرفق بهلف خدمته وقد أجابت المدعى عليها بانها لم تعثر عليه ، ألا أن الثابت في سجلات المسلحة الخاصة بتنتيش الأعمال الجديدة وهي المرجع الرسمي الوحيد الموجود ، أنه عين بوظيفة عامل ، وعلى أحسن الفروش بالنبيية اليه مان الثابت في كثب خديته أنه عين ببهنة ريس اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٢٠ ، كما أن بيك خديته طلبا مرفوعا منه ألى بالسمهندس. قسم الزيتون بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٣ يرجو فيه مساعدته لوضعه بكادر الصناع حيث أنه عين بوظينة ريس ، وهي تتعارض مع العبل الذي يتوم به حاليا وهو وظيفة « اوسطى مواسير » ، وقد تأشر على هذا الطلب، مِن الباشمهندس برجاء نتل المدعى الى كادر الصناع ، اذ أنه ماثم بأعمال. اوسطى بواسم ، ويؤدى عبله على الوجه الأكبل ، وهذا يقطع - كما جاء بالحكم المطمون نيه ... بأن المدعى عين ريس عمال ، ولم ينقل الى كلار الصناع حتى هذا التاريخ ، وليس في الأوراق ما يدل على نقله الى هذا! الكادر بفد ذلك .

(طعن رقم ۸۲۶ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۲۲/۱/۱۸۸۱)

قاعدة رقيم (٢٦)

: 12-47

وصف العابل في عديد من الأوراق بقه (جنايني) -- لا اعتداد بهذا (م ٣ -- ج ١٨) الهميف اذا كليم نية الإبارة قد المراهد الى تميينه عليلا ... عموية الابارة القلم بالشارة عليلاً بالليف عن حدة النية .

يقفص الحكيد:

قتن كان المدعى قد وصف حقيقة في المديد بن الأوراق الهودعة بلف خُديته بأنه « جنايني » الا أنه لا اعتداد بهـذا الوسف ، اذ الواشـــح أن نهة الادارة قد انصرفت الى تعيينه عابلا واستبراره كذلك ، وهــذه اللية تكشف عنها التسوية التي اجرتها له وغضلا عن هــذا كله تــان ألصلحة قد عددت الاعبال التي تقوم بها المزرعة التي يعسل بهـا المدعى وتذكرت أن العبل الذي يؤديه هو المسساعدة في تلك الاعبسال وليس من بينها عبل جنايتي .

/ علمن رقم ١٥٦ اسنة ه ق ... جلسة ١٩٦٠/١/١)

قاصدة رقسم (۲۷)

· 14

كُشفَ مدة الخدمة _ لا يفهن دفيلا غاطما في البات تمين الدعي في حرفة ممينة _ الساس ذلك أنه فيس اداة تميين غالونية كبا الله أم يتفسن قرارا اداريا بالتمين أو ترديدا لقرار سابق من هذا القبيل وأنها قصد به بيان المالة من حيث الأجر .

بلغص العسكم :

أن المحكمة وهي في مقام تحديد الرابطة القانونية التي نشات بتمهج المدى لا ترى محلا للاعتداد بالوصف الوارد في كشف مدة خديته ذلك الاعتداد بالوصف الجيه بعدة طويلة وأن عندن سردا للمرابط على اجره من تعديل الا أنه ليس أداة تعين قانونيسة كسا أنه المرابط على اجره من تعديل الا أنه ليس أداة تعين قانونيسة كسا أنه المرابط على اجره من تعديل الا أنه ليس أداة تعين قانونيسة كسا أنه المرابط المراب

لله ينضين ـ هو وغيره من الاوراق ـ قرارا اداريا بالتمين أو ترديدا لتبرقو سباق من هذا النبيل وانبا تصد به غرض آخر هو بيسان حالة المدعمي بهن حيث الجَره نهو لا ينهض دليلا قاطما في اثبات نمين المدعى ابتسداء في حسرة أرجنسايني) وعلى الأخص وقد تضبنت كثير من أوراق الملقة الاخرى وصفه بانه (بساعد جنايني) .

(طعن رتم ۲۸۷ لسنة ۷ ق - جلسة ۲/۱/۱۹۹۵)

قاعدة رقم (۲۸)

: المسطا

خلو ملف المدعى من قرار تميينه ... استخلاص حقيقة الخدمة التي عين بها من عناصر اخرى بالملف ... دلالة السن والأجر عند التميين على الله انها عنى تميين الدعى (مساعد جنابنى) لا على درجة من درجات رؤساك المسال .

ملقص الحسكم :

انه وان كان بلف خدبة المدعى قد خلا بن ترار تعبينه الا ان هناكم كثيرا بن المناصر التى يمكن ان يستخلص بنها استخلاصا سائفا حقيقة الحرفة التى انصرفت نية الوزارة الى تعبينه نبها وهل هى جنائيى أو بساعد جنائيى / في كشف العبال المعلمين (رقم 1) الملحق بكتاب دورى رقم نه ٢٣٤ – ٢٩٥٩ المؤرخ في ١٦ من أكتوبر ١٩٤٥ الذى حدد لها الدرجة ٢٤٠/١٠٠ بلبا التي مورى رقم نه ٢٤٠/١٠ بلبا التي ورقت في ١٦٠ بنها الترجة منائل الى ١٩٤٠ منائل المنافيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العرجة ورشاء المائين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العرجة المنائل المائيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العرجة المنائل المائيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العرجة المنائل المائيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العرجة المنائل المائيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العرجة المنائل المائيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العرجة المنائل المائيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العرجة المنائل المائيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العربة المنائل المائيين وبن في حكمه (رقم ٢) الذى حدد لها العربة المنائل المائين رئمت الى ١٠٠٠ المنائل المائية المنائل المائلة المنائل المائلة المنائل المائية المنائلة المائلة المنائلة المنائل

الله وهو في الرابعة عشرة من عبره وباجر تدره 70 مليسا ما يكفي المحافة على أن الوزارة ما تصدت تعيينه على درجة من درجات رؤسساء المحافق اليه تنبها هو تعيينه (مساعد جنايني) وعدم الته تنبها هو تعيينه (مساعد جنايني) وعدم التي تنبها هو تعيينه (مربوط هذه الدرجة الدرجة المحافة عنها التسوية التي اجرنها له بهنمه اول مربوط هذه الدرجة

الحيارا من ١١ من ابريل سنة ١٩٥٤ .

(طعن رتم ۲۸۷ لسنة ۷ ق سـ جلسة ۲/۲/۱۹۱۱)

الفرع الشاقي

الترقيسة

قاعسدة رقسم (۲۹)

المسجاة:

ترقية العامل تكون من درجة الى الدرجة التالية لها مباشرة من التهد ذاتها ... نقل العامل من منة الوظائف الى منة اخرى لا يتقيد بشرط الهدة منى توافرت له القدرة والتفاية التولى الوظيفة الاعلى ... يعتبر تعييق.... جديدا ... اثر ذلك على تاريخ تحديد العلاوة .

ملخص الحكم:

جاء بيذكرة اللجنة المالية التي وانق عليها مجلس الوزراء بجلسته المندة في ٢٧ من نونمبر سنة ١٩٤٤ بشأن كادر عبال اليومية في البنسه الخاص بالترقيات أنه « تجوز الترقية من درجة الى الدرجة التالية لهله بعد ست سنوات بتضيها العامل في درجته ، على أنه بالنظر لاحتياجات بعض المسالح الى صناع من حبلة شهادة الدراسسة الابتدائيسة المفيح تساعد ثقافتهم على استكبال تدريهم في فترة أقصر ترى وزارة الماليسة أن تجاز ترقية مساعد المساتع الحاصل على شهادة دراسية بعد يحق لا تتل عن ثلاث سنوات بشرط الحصول على موافقة وزارة الماليسة سولترقية مساعد المساتع الحاصل على موافقة وزارة الماليسة سولترقية مساعد المساتع الدامل على ماجتيازه امتحان أمام لجنسة عندية يصدر بتشكيلها قرار وزارى » وقد ردد كتابا وزارة المالية الدوريان ملك من البيد الخساس الدوريان ملك من ١٣٤ من البومية في البند الخساس و ١١ من المومية في البند الخساس

مِلترقيات هذا الحكم واضامًا البه أن « نقل العامل من وظيفة لا تحساج الى دقة الى وظيفة تحتاج الى بقة ، ومن هذه الى وظيفة تحتاج الى دقة معتارة أو من احدى منات هذه الوظائف الى اخرى لا يتقيد بشرط المدة مادام العسامل لدبه القسدرة والكفساية لتولى عمسل الوظيفسة الاعلى وبعد اجتيسازه امتحسانا امام اللجنسة الفنية ، وبمنح بداية الدرجسة 'لمنقول البها أو أجرته التي كان قد وصل البها قبل النقسل أبهها أكبر . ويجب أن يحون المنتولون على الوجه المتقدم داخلين في حدود نسبة السد ٢٠ ٪ المرخص لرؤساء المصالح بالتعيين فيها مباشرة من الخارج » . ويستماد بن الأحكام المتقدمة أن لترقية العابل شروط وضوابط ، سيواء ما ينطق بالمدد الواجب مضاؤها تبل الترقية والتي تختلف تبعسا لثتافة العلمل ومؤهلاته الدراسية ، أو نيما يختص بالخبرة المهنية التي برجسع ف التثبت منها الى الاختبار الفني ، أو بنوع الوظيفة التي نتم الترتيــة اليها . وأن الترقية لا تكون الا من درجة الى الدرجة التالية لها مباشرة مِن الفئة ذاتها ٤ مَاذَا نقل العامل مِن مَنَّة مِن الوظائف الى مَنَّة آخرى مَاتُه لا يتقيد بشرط المده متى توافرت له القدرة والكفساية لتولى الوظيفسة الأعلى 4 غير أن نقله يعتبر في هذه الحالة تعبينا جديدا ويدخل في حسدود النسبة المرخص في التعيين ميها من الخارج ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ نوفيب سنة ١٩٤٤ نص على أنه « تحتيقها لصلحة المهال الموجودين الآن في خدمة الحكومة لا يمن في وظائف مساعدي الصناع والصناع المتازين والاسطوات والملاحظين من الخارج الا في حدود ٧٠ ي من الخلوات على الأكثر في كل مئة » وقد قضى كتساب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٢٣٨ المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بضرورة التزام هذه النسبة لدى التعيين في الوظائف التي تخلو بكل نشة ، ثم أوجب المخال النقل غير المقيد بشرط المدة في حدود النسبة المذكورة -وهي المرخص في التعيين نيها مباشرة من الخارج ، ومتتضى التجساوز عن القيد الزبذي المتطلب لامكان الترقيسة بحسب قواعسد كلار العمسال واعتبار العامل المنتول على هذا الوجه داخلا في حدود النسبة المخصصة للتعيين نبها من الخارج هو أن النقل بعد في هذه الحسالة بمثابة تعييين لا برقية ، وأن الغطوى على تسبين لنطقة العلل العثم في المضية على الله الدميه المحيد المحتود الم

(طعن رتم ۷۵۷ لسنة ۲ ق ــ جلسة م/۱/۱۹۹۱)

قاعسدة رقسم (۲۰)

الحسدا:

لا يجوز الترقية الا الى الدرجة التالية مباشرة في الفقة ذاتها وبعد انقضاء القترة المحددة لجواز الترقية — نقل العابل من فئة من الوظائف الى. فئة اخرى دون تقيد بشرط المدة — يعتبر تعيينا جديدا يجب ان يسبقه امتحان امام اللجنة الفنية المختصة — الترقية الى درجة ملاحظ لا تكون الا من بين الاسطوات — اذا كان تعيين الملاحظ من المفارج فيشترط ان يتم بموافقة الوزير المختص وفي حدود التسبة المقررة للتعيين من المفارج —

لمساس فلك ومثال : نقل عليل كتابي الى وظيفة بالاحظ دون ابتحان أو وجود درجة خالية يدل على انصراف نية الادارة الى بقاله عليلا كتابيا • *

مُلفص المسكم:

وققا لأحكام كلار المبال لا تجوز الترقية من درجة الا الى الدرجة الاللية لها مباشرة في الفئة ذاتها وبعد انتضاء الفئرة المصددة لحسوان الترقية بمدها > المنقل المالل من فئة من الوظائف الى فئة اخرى دون جتيد بشرط المدة فئته يعتبر تسينا جديدا ويجب ان يسبته ابتحسان الممالل المام اللجنة الفنية المختصة للاستيثان من قدرته ودرجة كمايته ولتحديد الدرجة والأجر اللذين يستحتهما . كما أنه وفئا لاحكام قسرار مجلس الوزراء المسسادر في ١٢ من أغسطس مسنة ١٩١١ لا يرقى الى درجة ملاحظ الا من بين الاسطوات فاذا كان تعيينه من الخسارج للتعيين من الخارج وهي ٢٠ من الخاوات .

وترتيبا على ما تقدم غانه لو قصد بنقل المدعى وهو عامل كتابى نعبينه في وظيفة (ملاحظ) بقسم الكهرباء لوجب ان يسبق هذا النعيين امنحانه أمام اللجنة الفنية للاستيثاق من قدرته وكقسايته بد والتحقق من وجود درجة ملاحظ خالية في حدود الندبة التررة للتعيين من الخسسارج .

وبما أن شيئا من ذلك لم براع في نقل المدعى الى تسسم الكهسرباء أذ اتترح نقله هو وآخرين في ٢٤ من ينسلير سنة ١٩٥٦ وتم اعتباد النقل في ذات هذا التاريخ دون أن يسبقه التحقق من وجود درجات خاسسة أو اجراء امتحان — مما لا يدع مجالا الشك في أنه لم بقصد بنقله تعيينه في وظيفة ملاحظ بل مجرد الاستعانة به لمواجهة ضغط العمسل في مسد الكالات وسد المجز في الفنيين القانيين بهذا العمل — ومما يؤكد أن نية الادارة قد انصرفت الى بقائه علملا كتابيا دون تعديل في مركزه القسانوني أن نقله لم يقترن بأية آثار مالية أذ ظل بعد نقله شاغلا لدرجة علمل كتابي أجرها والعلاوات المقرة لها .

(طمن رقم ٥٥١ اسنة ٧ ق ــ جلسة ٢١/٥/١١١)

قاعسدة رقسم (٣١)

الجسما :

ست السنوات التى اشترطها كادر المبال الترقية الى درجة اعلى ــ شرط صلاحية الترقية لا شرط ازوم لها ــ المركز القانوني فيها لا ينشــا القانيا بمجرد استيفاء المدة ــ الجدول رقم ٦ من كشـــوف حرف (ب) لا ينطوى على خروج هذه القاعدة ،

ملخص الحكم :

أن الترقية من درجة الى الدرجة التالية لها لا تجوز (نيما خلا حالة الصناع حملة المؤهلات الدراسية الذين أبيح تقصير المدة بالنسبة اليهم) الا بعد ست سنوات على الأقل يقضيها العامل في درجته ، وأنها ... بعدد استكمال هذه المدة التي هي شرط صلاحية اساسه اكتسماب الضبرة الفنية لا شرط لزوم ... تكون جوازية تترخص الادارة في تقدير ملاستها ومنا لمتنضيات المسلحة العابة لا حتبية ولا واتعة بقوة التاتون . ومن ثم فلا ينشأ الركز القانوني نيها من تلقاء ذاته بمجرد استيفاء المدة ، ولمل مثار اللبس في جواز الترقية الى الدرجة التالية بعد ست سنوات أو وجوبها يرجع الى ما ورد بالكشف رقم ٦ من كشوف « ب » الملحقة بكادر العمال في شأن الصناع والعمال الننيين الذين تسوى حالتهم من بدء تعيينهم بأجرة ٣٠٠م في اليوم في الدرجة (٣٠٠ ـ ٢٠٠م) في الوظائف التي تحتاج الى دقة ، اذ ذكرت تحت خانة « بدء ونهاية المربوط » عبارة * ٢٠٠ -- ٢٠٠م بعد ست سنوات يرقى الى درجة الدقة المنازة الى نهاية ربطها وهو « ٧٠٠م » ولكن الظاهر مها تضبنته هذه الكشوف أنه أنها قصد بها حصر الحرف المختلفة الراد تطبيق كادر العمال عسلي المستغلين بها ، وترتبب تئسات السناع والعبال بحسب طبيعة الوظائف التى يؤدون علها من حيث دقة هذا العبل وننيته > وبيان بدء نهساية مربوط الدرجة التى يوضع فيها الحل منهم وتدرجه منها الى التى تليها > > وذلك كله في حدود التواعد التى استفها هذا الكافر وتتغيذا لأحكله . ولم يتصد بها وضع تواعد ليس من شانها التعرض لها > ذلك أنها لا تعهوا أن تكون كشوفا بيانية وفرعا دليما لأصل . وليس يتلام مع طبيعة هذا الوسف أن تستحدث أحكاها لم ترد في هذا الأصل أو تأتى باخرى على خلائه أو أن تعدل فيها تبنى به من الوضاع وما ورد فهه من نعسوص . كما أنها لم تنفسن تخصيصا له أو السمتثناء بفه هدا الإ لم تخصيص بهذك ما أنها أنها الريد بالعبارة المتدمن .

(الأول) بيان طريقة تنفيذ ما طلبته وزارة الماليسة بكتابها الدورى ما يتم تم ٢٣٤ من ١٩٤٥ الصادر في ١٦ من اكتوبر سسنة ١٩٤٥ بالنسبة الى الصناع والعبال الموجودين في الخدمة غملا وقت نطبيسق الكادر ، وذلك لحصر تكاليف الانصاف الذي قضى به ، واحصاء اجور هؤلاء المبال قبل هذا الانصاف وبعده .

(الشاقى) بيان الدرجة التالية التى يرتى اليها المسانع أو العسابله من درجته الحالية ، وحدود تدرجه في هذه الترقية بالاشسارة التي مدة لمنوات السعت الملازمة لذلك متهومة بمعناها المحدد بكلار المسال 4 أي باعتبارها حدا أدنى لجواز الترقية وشرطا لهذه الترقية .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ١ قي - ١١/١١/١٥٥٥)

قاعدة رقم (۲۲)

: اعسما

الارقية الى درجة الدقة المتازة ... شرط قضاء الست سنوات في درجة صائع دقيق ... هو شرط صلاحية لا شرط ازوم للترقية ... هذه الترقية هِسِتِ حَتِيبَة سِواء استوق العِلِل الِحَة قبل أولِ عِلْجِ سنة 1949 .أو عِهِم. هذا التاريخ •

بنخص المسكم :

ان الست السنوات التى اشترطها كادر العبال للترقية الى العرجة العقد المسازة انها هى شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم لها والمركز. التنهاء المدة سبواء المجاتب التانونى فى هذه الترقية لا ينشأ تلقائيا بمجرد استيفاء المدة سبواء المجاتب هذه الدة قد استوفيت تبال اول مايو سنة ١٩٤٥ أم بعد هذا الساريخ ، ومن ثم ناته لما كان المدعى وقد عين فى وظيفة براد الوارد دكرها بلكشف رقم (٦) فى ٩ من مايو سنة ١٩٥١ بعد أن أدى امتحاته ننيا لشفل هذه الوظيفة الجديدة ، غان تطبيق قاعدة الترقية الحتيسة للمناتبة يكون نطبيقاً غير سليم .

(طعن رقم ۹۹۷ لسنة ۷ ق — جلسة ۱۹۲۳/۱۱/۱۳) (وفي نفس 'لمعني طعن رقم ۷۷۹ لسنة ٥ ق — جلسة ۱۹۳۰/۱۲/۲۱)

قاعدة رقم (٣٣)

ترقية العامل الى درجة الدقة المنازة — مشروطة بقضائه ست سنوات فى درجة علمل دقيق — تكيف هذا الشرط — هو شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم وفقا لما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا — اعتقاد الادارة ان هذا الشرط هو شرط لزوم واجراؤها الترقية الى درجة الصافع المتاز على هذا الاساس — جواز سحب هذه الترقية فى اى وقت ،

ملخص الحسكم:

ان الخطأ الذي وقعت نيه الإدارة من جهة توهمها أن المدعى أستحق

طَعَقياً الترقية الى درجة الدقة المتازة (٧٠٠/٣٠٠) بعضى ست سنوات عليه في درجة الصقع الدقيق (٥٠٠/٣٠٠) هو خطأ في القانون لا يحجب الإصل الثابت الذي جرى عليه تضاء هذه المحكة من أن الترقيبة الى درجة الدقة المعتازة لا تقع بصورة طقائية سواء اكمل النصاب الزيغي بصد فقلت كابر المهال أو تبل ذلك بل يتمين أن يرد الأمر في شأنها الى تقدير الادارة ب بصد نوات هذه الدة ب لا استحقاق صساحب الشأن للترقية المذكورة أو عدم استحقاقه أياها وأن يصدر بنساء على ذلك هرارها بترقية من تتوسم فيه هذا الاستحقاق وهو ما لم يثبت أنهسا غملته بالنسبة ألى المدعى قبل اتخاذ قرارها المسحوب الصادر بترقيبة غملته بالنسبة ألى المدعى قبل اتخاذ قرارها المسحوب الصادر بترقيبة المدعى الى درجة الصائع المهتاز (٧٠٠/٣٦٠ مليم) في ٣٠ من يونيسة سنة ١٩٥٧.

وإذا كاتت أحكام كادر العبال تشترط غيبن برقى من الدخل الى وظينة الصانع المبتاز أن يكون بالضرورة في وظينة الصانع الذي تحتاج مهنت المبتاز أن يكون بالضرورة في وظينة الصانع الذي تحتاج الى الدقة المبتاز ألا برقى وظينة الصانع المبتاز الا من قضى أثنتي عشرة سنة على الأكل في درجتي دتيسق ودتيسق ممناز وكانت الجهة الادارية قد توهيت أن المدعى قد استحق غملا الترقية الى درجة الدقة المبتسازة (١٣٠٠/٣٦٠) بمنى ست سنوات عليه في درجة الصانع الدقيق على خلاف الواقع وما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن منى النصلب الزمني هو شرط مسلاحية الم الادارة لتقدير استحقاق صاحب الشأن لهذه الترقية ثم يصدر بناء على ذلك قدراهما بالمترقية ، أذا كان ذلك كله صحيحا ، غان قرار ترقيسة على نلك قدراهما بالترقية . أذا كان ذلك كله صحيحا ، غان قرار ترقيسة المدعى مباشرة الى درجة الصانع المبتاز الذي صدر في ٣٠ من يونيسة على الواقع عاقدا لركن النية المشترط في القرارات الادارية ومجردا من الاسلس القانوني لذي تبنى عليه الترقية الى درجة الصانع المهتار النصائي المعتراء المهترة المته المهترة المنته المهترة المهترة المنتم المهتراء المنتم المهترة المهترة المنتم المهترية المنتم المهترة المنتم المنتم المنتراء المن المنتراء على المن المنتراء على المن المنتراء على طرف المناز المنتراء المنتراء المنتراء المنتراء على المنتراء على طرف المنتراء على المنتراء

طبقا لإحكام كادر العبال مبا يتحدر به الى درجة الاتعدام خامسة وله سلطة الادارة بالنسبة الى هذا التصرف هي سلطة متيدة بأحكام كلار المبال ولا حرية لها في انتهاكها بهذه الصورة الصارخة بل ولا ولاية لها على الاطلاق في ترقية المدعى الى اكثر من الدرجة التالية للدرجة المرقى منها ، نتخطيه درجة الدقة المبتازة التي ينبغى أن تتم الترقية عليها ، هو مخالفة لقاعدة جوهرية من قواعد الترقية ومن ثم لا يكتسب قرارها الصادر في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٢ بترقية المدعى الى درجة المساقع المبتاز (٧٠٠/٣١٠) اية حصاتة ولو غات المبعاد للطعن غيه بالالفاء الواسحبه بل يجوز للادارة الرجوع في قرارها وسحبه في أي وقت .

(طعن رقم ٢٥٥٧ لسنة ٦ ق _ جلسة ٢/٣/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (٣٤)

المسطا:

الترقية الى درجة صائع مبتاز ... شرط الدة اللازمة لجواز اجرائها ... اشتراط قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٨/١٢ القرقية قفساء ١٧ سنة في درجتى صائع دقيق وصائع دقيق مبتاز ... قاصر على حالة المبال الذين يتدرجون في هاتين الدرجتين ... عدم سرياته على المسابل الذي يمين من الخارج مباشرة في الدرجة الاخية ... المبرة بترقيته في هذه الدرجة وباقديته فيها بين هؤلاء المسابل .

ملخص الحسكم :

بالرجوع الى ترار مجلس الوزراء المسلدر في ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥١ وكتسلب المالية المنفسذ له برتم ف ٣٣٤ ـ ٣/٩٥ يبين أن القواعد التي أوردها هذا القرار نبها يتطق بدرجة مساتع معسار محي تحديده نسبة هذه الدرجة بواقع ١٥ ٪ وأن تكون القرقية اليها بواقع

تلاقلية وبعد عوات الدة المتررة والله تجون الترقيسسات الأالى الدرجةت الكفلية وبعد عوات الدة المتررة والله تجوز الترقية من درجة الى الدرجة القلية فيه بعد سنت سنوات على الاتل يتضبها العلمل في درجته ، وقد أوضح ديوان الموظنين في كتابه رتم ، ٢/٢١/٢٥ – المعرر في ٢ من نوفهبر سمنة ١٩٥٢ للسكرتير المالي لوزارة الحربية أن المتصود بالفقرة الرابعسة من كتسلب المالية الدوري رتم ٢٣٤ – ٣/٣٥ المؤرخ ٨ من سبقبر منسنة ١٩٥١ هو ترقية من تضى اثنتي عشرة سسنة في درجتي دقيسق منساز ولو لم يقض سنت سسنوات في كل منهما مع مراعاة نسبة الترقية بالافتيار ونسبة النرقية بالاقتيسة وأن تكون الترقيب الاقتيسات على وظاف خالية كسا يجب نحديد من يكون أولي بالترقية في نصيب الاقتيب وه الحول في درجة دقيق ودقيق مبناز أو من تضي مدة الحول في درجة دقيق ودقيق مبناز أو من تضي بعدة الحول في درجة دقيق موانه برى أن المبرة أسبحت بنضاء مدة الحول في الدرجةين معنا ،

ولما كانت الحالات التى عالجها القرار والكتاب المسار اليها آننا هي حالة المهال الفين بيرون على مرحلة دقيق ودقيق مهنساز وليس من بينها الحالة موضوع هذه الدعوى اذ المدعى لم يبر على درجة دقيق من بينها الحالة موضوع هذه الدعوى اذ المدعى لم يبر على درجة دقيق معتاز وبن ثم ينمين مقسارنته مع اقسرانه المطمون في ترقيتهم في الدرجة الني اشتركوا نبها جبيمسا ولا وجه لم يكون العمال المقارنون مروا جبيمسا على درجنين ؛ اما أذا مروا على طرحة واحدة أن يكون العمال المقارنون مروا جبيمسا على درجنين ؛ اما أذا مروا على كما هو الحال في الدعوى غالمبرة باقتمية هذه الدرجة دون غيرها طالما أن المتدى أوق المدة اللازمة للترقية الى الدرجة الأعلى كما سبق اللبيان والمائي بسبقه في المرجية الميسان على منها والقول بغير هذا يؤدى الى اعسال التقضيل في غير جمالة الذي عنداه مجلس الوزراء بقراره ساف الذكر والذي ينمرة الى المساقة على المساقة الى المساقة المجلس الوزراء بقراره ساف الذكر والذي ينمرة الى المساقة الى المساقة الى المساقة المهاس الوزراء بقراره ساف الذكر والذي ينمرة الى المساقة اللهاس المساقة الذي ينمرة الى المساقة الديمة المهاس الوزراء بقراره ساف الذكر والذي ينمرة الى المساقة الديمة المهاس الوزراء بقراره ساف الذكر والذي ينمرة الى المساقة الديمة المهاس المتعادية المهاس المناساة المهاس المعادة المهاس المعادية المعاد

التلية وهي حالة تدرج المبال في درجتي دنيق ودنيق منساز حتى بيكن ان تنتظم النمية وأحدة في الدرجتين مصا اذ لا يتصور متسارنته في الاقدمية بين هؤلاء وبين من عينوا من الخارج مباشرة في الدرجة الاخيرة .

(طعن ريم ١٤٣٥ لسنة ٥ ق ... جلسة ١٩٦١/١/٢١)

الله والشية (Ya)

: (3......4)

صدور قرار بترقية المسلمل سدمته ولو لم يؤد الابتمان اللازم لياء اللحنة الفنية قبل الترقية ساساس ذلك ،

ملقص، المسكم ،:

ان القرار المسادر بترقية المدعى الى وظيفة بيكتيكى وهو السدى مسينه الأدارة بعد ذلك أن صبح اعتباره ترارا بالترقية كما جاء باوراق ملفة غدية المدعى غاته يكون قد صدر صحيحا ولا يغير من الامر في هذا الخصوص عدم تادية المدعى للاستحان أمام اللجنة الفئية قبل ترقيته لأن المرقية تقوم مقام الابتحان اعتبارا بان كليها يثبت صلاحية المعلى للدرجة المؤتى اليها وفلك بالنطبيق لما جاء بكتاب وزارة المائية رقم ١٣٢ – ١٩٧٩ الشنطو في ١٤٠٢ من يوليو سسنة ١٩٥٧ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء المنطوف في ١٤٥٧ من يوليو سسنة ١٩٥٧ بالمؤتى المتحاسات بعض الوزرات والمنطقة في شتان كد ساب وزارة المائية الدورى رتم عن ١٩٥٧ من غيراير سنة ١٩٥١ بشسان تطبيق كشوف حرف ب على عبال المؤتى عبول عدل عبال وقو ما ينطبق تبايا على وقسع المدمى .

(طمن رقم: ۱۹۲۲/۱۲ لمشقة ١٣٥٤ ـ جلشة ١٩/١٢/١٤) "

مّاعسدة رقسم (١٦١)

: المسلطا

الترقية من درجة صائع ممتاز الى اوسطى ومن اسطى الى ملاحظ تكون بالاختيار للكفاية • كيفية اجراء الاختيار -- لم ينظمها كادر عهال اليومية -- يرجع فيه الى القواعد المقررة والاتسول العلمة في خصوص الترقية بالاختيار --- تقدير الكفاية متروك للسلطة الادارية بلا معقب عليها فيه متى خلا قرارها من اساءة استمال السلطة •

ملخص الحسكم :

انه طبقا لتواعد كادر عبال البوبية ولقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ تكون الترقية من درجة صانع مبتاز الى الوسطى ومن درجة أوسطى الى ملاحظ بالاختيار للكماية ولم ينظم الكادر المنكور كيفية الاختيار ، ومن ثم يرجع في هذا الشأن الى القواعد المقررة والأصول العلمة في خصوص الترقية بالاختيار وهي أن تقسدير الكمسلية مودى صلاحية الموظف للوظيفة التي يرتى اليها أبر متروك للسلطة الادارية ومن ما ظهسه من أهلية واستعداد الموظف برماعاة شتى الاعتبارات وما تلخيله فيه من كفاءة في العمل المنوط به وقدره على النهوض بأعباه المعلى الذي سيضطلع في الوظيفة المراد الترقية اليها وما يتجمع لديها من معلومات وعناصر عن ماضيه وحاضره تمين على الحكم في ذلك ، وأن تقصاصها سبها لا معقب عليها غيه متى خلا قرارها من مجاوزة حدود الصالح العام ، ولا يحد ترحيصا في هذا التقدير الا عيب اساءة استمها المسلطة أذا تلم الدليل عليه ، غاذا برىء تصرفها من هذا العيب وتجرد من شائبته غلا سلطان للقضاء على تقديرها في هذا الشان .

(طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٨ ق -- جلسة ٢٦/٢/٢٦١)

المرابة فالمداراة

عدم خضوح المهال قنطم الأخابة واللى يبكن أن غلط فبالسا الأختيار .. لا يتُص بن تزف فير المُعِيرُ الرِّقِينَ بِنَهِمِ فِلْقُرِيرِ خِينَةً الْإِمَارَة بِلا مِعَقِيهِ عفيها بن الأنساء به لم يتم الدليل على انها المرات في استعبال السلطة .

بيائس إلحك :

ان ما هميت فيه الوزارة عفاها من تشكى الدمن في التركية بالتركر المغمون نهه > في بسبية الترهية بالإخبيار ، بين أن المتبق المراه بالروالة انتديرها يون بيهتب والمله لم وتم الطول على إنها أساجته فيجيها بباطنها ف الاختيار يؤيده أن المعال لا يخضعون لنظام تقارير الكماية التي تجهد بدئ كفاية كل بنهم والتي يبكن فن عندة اساسنا فالتنبار ، وبن ثم نسلا مناسب من قرك أمر فخليف فارقين من حولاه فلمجال فعدير جهة الادارة ه تباشره في جدود بيسلمة الجيل والمسلجة المهة هون تعقيمه بين اللانساد على اختيارها ما لم يتم الدليل على إنها انجريت في استعمال بسلطتها في الاختيسنال .

(وأمن يقم ١٠٤٠ ليسلم ٧ في - وأبعة ٢٠٤٠ ١٩٢١ (وأمن

فاعداة رضع و بالا

الهِـــدا :

عبال بوجة ... تركية ... علاوة ترقية ... الليانة بن ونايغة صائح مقيق سيالز الن ونقيلة بمبقع ميتار ومن والبنة حمائع مبتار الن واللباسة المعلى * لا يقرتب عليها المتعلقان علاوة الرقية بعد التنهل بقطالم طالون (a3-3At)

نظلم العليلين المنبين بالدولة رقم ٦٦ أسنة ١٩٦٤ ... أساس ذلك خضوع المليان بالجهاز الاداري إنومين من الإهكام إدالاول احكام القانون رقم ١٦ لمسنة ١٩٦٤ والقوانين المعلة له والقرارات المُغذة لاحكلمه ، والثاني يعض المكام القالون رقم ١١٠ اسنة ١٩٥١ وكادر عبسال اليوبيسة واللواتح والقرارات المعول بها في شئون الوظفين والمعال قبل المعل بالقانون رهم ٢) أسنة ١٩٦٤ الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التففيلية لهذا القانون ... اعتبار الشرع النوع الاول من الاحكام هو الاصل الذي ينتظم المابلين الدنيين في الدولة ، والقوع الذلقي استثناء من هذا الاصل ... أثر فلك ... الله لا يجوز أن يعتد هذا الاستثناء الى جدول الدرجات والرواتب المصوص عليه في المقلون رقم ٢١٠ استنة ١٩٥١ أو الى الربط المالي هوظالف المهالية الواردة بكادر المهال ولا آلى المرايا المالية التي يعنحها هذا المِدول أو هذا الربط عند التسين أو الترقية بما يخالف أو يتمارض مع احكام جدول الدرجات والرتبات الرائق القانون رقم ٦) أسنة ١٩٦١ ... القول بوجوب منع علاوة الترقية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ تسنة ١٩٦١ في شان علاوة الترقية لعمال اليومية ... مردود بأن هذا القرار لا يعدو أن يكون تعديلا لاحكام علاوات الترقية الواردة في كادر العمال وهي قيست بها نص القانون رقم ١٥٨ أسنة ١٩٦٤ وقرار رثيس الجبهورية رقم ٢٢٦٤ أسنة ١٩٦٤ على تطبيقها على المليلين بالجهاز الادارى للدولة خلال غترة المبل بلحكام القانون رقم ١٥٨ أسنة ١٩٦١ ٠

ملخص الفتري :

بصدور قاتون نظام المالين المنيين رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ الفي كلّ من القاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظمى الدولة وقرارات مجلس الوزيراء المنظهة لاحكام كلار المهال اذ نصت المادة الثانية من تاتون المداره على الفاء القاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١١ السنة ب١٩٦ المشار اليها والترارين المسادرين بن بجلس الهزر: ق ٢٣٠ أوبير سنة ١٩٤٤ و ١٩٤٤ تست ٣٣ نوتبر سنة ١٩٤٤ و ١٩٤ ديسبر سنة ١٩٤٤ المشار اليها > كما تست

ونصمت الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر على أنه الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنهيذية لهذا القانون تستبر اللوائح والقسيرارات المسول بها في تسنون الموظفين والممال تبل العمل بهذا القانون سسلوعة منها لا يتمارض مع أحكابه .

وقد وحد تاتون نظام العالمين الدنين الكادر"ت المختلفة الفنى العلقي
والادارى والفنى المتوسط والكتابى وكادر عبال اليوبية في كادر واحسد
بيدا من الدرجة الثانية عشرة الى الدرجة الاولى ، واستحدث المشرع لأول
مرة نظايا متكليلا لترتيب الوظائف بتوم على اساس واجبات كل وظيفة
ومسئولياتها واختصاصانها وتحسديد مستوى صعوبتها وما يتطلبسه أداء
عملها بن مواصفات في شاغلها ، وجمل ذلك كه اساسا المتعين والترقيقة
فق الكلور الجديد .

الا أنه استثناء من هذا كله صدر القانون رقد ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع المحكلم وتتية للمسلمان المدنيين بالدولة نامسا في المادة الأولى على الله الستثناء من أحكام القسانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بامسدار ثانون نظام العلمان المدنيين بالدولة يعمل في شئون المسسلمان الدنيين بالدولة عمل في شئون المسسلمان الدنيين بالدولة المحالم القانون المذكور اعتبارا من أول بوليسو مسسنة ١٤٣٤ بالأحكام الاتية:

أولا __

ثانيا ـ تمادل الدرجات المالية للمالين المدنيين بالدولة في تاويخ علق . عذا التقون ، وينقل كل منهم الى الدرجة المائلة لدرجته المائلة وقلك ونقل الدواعد وبالشروط والاوضاع التي يصدر بها ترأن من رئيسي المجهورية .

طُقَا السيخ التمين والترقية خطل مترة النمال يُستقي التسكيرن وطا التياحد الوادعة في الطاون وهم 20 فيسنة 1996 الجديق الهم مع مرافقات مة ياتي :

ا - يرابى مند بالنوبي والبرقية المنابطة بنا بدد في التقيين الذكور من تواعد فقاسة بالبرسية، والتهي وارتها البيقال أو بينية طيها ،

٣ -- يراعى عند التعيين والنرقية الاهالات اللواردة في الناحةون. رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظمى الدولة والدوانين اللحصدلة له ، كذلك. الإحكام المتمهوس عليها في كدر البصيل ... » .

وقد مندر تمرار رئيس الجمهورية رهم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٩٤ بشان تواعد يوشروط وأوضاع تقل المعلقين الى الدرجات المساطلة لدرجاتهم المعلمة تفينا الإسكام الخلادة الأولى من التقون رهم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦٤

ونصبت الخادة اللغفة بنه جلى أن « يكون تعيين المبلغين الول بهرة في الدرجات المعادلة الدرجات المنصوص عليها في القترتين الأولى والمقادية من المادة 19 من القانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو كلار عمال اليوبية. ومسبه الإسوال .

كما يجوز النميين في شير هذه الدرجلت ونتا لأحكلم الملتين ٣٣ و .٣٤ من التأمون المشار اليه بشرط مراعاة مدد العمل السابقة في تجديد درجة الجنميين والمرتب والاقديية .

ومن حيث أن العلمان بالجهاز الادارى للدولة قد اسبحوا بنساء غلى النصوص السابق ذكرها خاضمين لنوعين من الأحكام ، الأول : احكام قانون نظام العالمان المدنين رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له والطورات المنفون يرقم ١٩٦٠ الشقى : المكلم القانون يرقم ١٩٦٠ المسسنة ١٩٣٤ وكلار عبال الهومية واللوائح والمقرارات المسهول بها في بالمستوين المخلفون والمحال قبل العبل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ المي أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون .

ومع مهد المخلوج بعلى التوج الأول بن الانتام هو العدل الذي يتنام المغلب المخود و النواة واحم التوج الدائل بن الانتام المناتالا
من حكا القمال عدد عضوها واسده لا قبن بنيه بأن غض في الفلدالون منه يهوه لسنة ١٩٩٤ على أن تطوى منه التضيح والتراتيسة بن أمسائل التعلين رتم ١٢٠ لسنة ١٩٥٩ الأومانات الواردة في هذا الفلان وكالله الاحكام المنسوس عليها في كادر المبال والمراد بعبارة الاحكام الواردة في كادر المبال تلك التي تلطق يترويه تعفل وظافت كادر السبال أن مي الكفائة الموافدة المائلية عند التفنين أو الفراعة في ويجاب التسائون مرتم ١١٠ لسنة ١٩٥١ مينا أم يستقرم كادر الجابل الجمول على وماهد علية عند التجين أو الفراقة في وخلاله بن تكفي في خلفه بالمسلام، المنات المنات .

ولية ذلك أنه قدل الاحكام الفاسة بالأوعلات الرارهة في القانون رتم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ وشروط المبالخية والخبرة اللغية الوقيعة بكاس البيش المتفلة المؤعلات المطابة في التقون الأول محل القدسكام التور استرعدها من القانون رهم ٤٤ لسفة ١٩٩٤ مؤتاة بعن الاحكام المفاسبة بالترجيف والقديم وترتيب الوظائف والاحكام المبينة علية .

ثم أنسانه العوار المهيويون وقع ٢٩١٤ أدمنة ١٩٩٤ الى فقك عطيق.
الإمكام المالسة بالفدين الأول مرة في الفقون رتم ٢٥٠ كندستك ١٩٥١ أو كانر مبال اليوبية من حيث توفيد الهرجات الذي يقم نهجت التميين لأول مرة ، وكذلك احكام ضم بعد الخدية السابقة والتميين في غير ادني المعرجات الولودة في فالمنبع ٢٥ و ٤٤ بين الفقين رتم ٢٠١٠ ليسفة (١٩٥٠

ومن حيث قد وقد عين أن غلبق منه الاحتم صواء على الزاردة في العالون رقم ٢١٠ السنة ١٩٠١ أو كانز حيال الورجية هي المنتثاء من الأسال العالم وهو طلبيق أحكام عائون علامام العالمين العنيون رام ٢٦ أسنة ١٩٩٤ عان حقا الاستثناء يجب في تحديده الترائم ما نص عليسة ولا يجوز التوسع نبه أو التياس عليه وطي نك نما يجوز أن يند خذا المستقاء الى جبول العرجات والرولت المنصوص طلب في العساون. وتم 194 لبيئة الواردة بكابر وتم 194 لبيئة الواردة بكابر الملقى الوظائف السالية الواردة بكابر العمل ولا الى المزايا الملقة التي يبنحها هذا الجبول أو هذا الربط منسد. التميين أو الترقيسة بما يخالف أو يتعسارض مع أحكام جدول الدرجات والمرتبك المرافق القانون رقم 21 اسنة 1918 .

ومن هيث أن ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ اتفه الله المخصصة لوظيفة القرحة ٧٠٠/٣٠ مليم المخصصة لوظيفة صلع حديق مبتاز والدرجة ٨٠٠/٣٦٠ مليم المخصصة لوظيفتى مستع معتقر واسطى بالدرجة اللهفة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢٦ منتفع ١٩٦٤ اللهفة على المحدول المرافق للقانون رقم ٢٦ منتفع ١٩٦٤ اللهفة على المحدول المرافق القانون رقم ٢٦ منتفع ١٩٦٤ اللهفة على المحدول المرافق القانون رقم ٢٦ منتفع ١٩٦٤ اللهفة على المحدول المرافق القانون رقم ٢٦ منتفع ١٩٦٨ اللهفة على المحدول المرافق اللهفة ا

ومن حيث أن هذا الجنول قد حدد الربط المالي للدرجة الثابنة وحد
يدايتها ونهائتها وعلاوتها والمدة اللازمة للترقية بنها الى الدرجة الني
تطوعا غان انطوت هذه الدرجة على وظائف متعددة تعلو بعضها في مجاله
التعرج الوظيفي غاتها جبيما في درجة بالية واحدة لا تستنبع الترتيبة من
الحداها الى تلك التي تعلوها منع علاوة ترقية أذ أن علاوة الترتيبة لا تبنع
الا عند الترقية من درجة الى آخرى أعلا منها لا من وظيفة الى أخسرى
قى قلاته الدرجة ، ومن ثم لا تكون الترقية بين وظائف صانع دقيق مبتاز واسطى الا ترقية وظيفية بيرتب عليها تقسديم العسامل في
التعرج الوظيفي وحده دون التدرج المالي ،

ولا يفير بن هذا النظر ما نص عليه ترار رئيس الجههوزيه رقم ٥٠٥. قست ١٩٦١ في شأن علاوة الترقية لممال اليوبية بن أنه لا يستحق كل علمل بن عبال اليوبية يرقى الى درجة أعلى من درجته علاوة من علاواته الدرجة المرتى اليها أو بداية ربطها ليهما لكبر وتستحق علاوة الترقيبة عن اليوم التالى لتاريخ صدور القرار » وما جاء في المذكرة الايضاحية. تحقق الترار من أن الوزارات والمسالح المتمت عن صرف علاوات ترقيسة تاسماع المتنون المرتمن الى درجة اسطى وان هذا القرار صحدر بنصحه

لاختلاف الآراء وازالة اللبس أذ أن هذا الترار لا يعدو أن يكون تصفيلاً لأحكلكم علاوات الترتية الواردة في كادر المبال وهي ليست جسا نمر التسانون رتم ١٥٦٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٨ لسنة ١٩٦٤ على تطبيتها على العلملين بالجهاز الاداري للدولة خلال غترة العمل باحكام التقون رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٤ ،

لهذا انتهى رأى الجمعية المهومية الى أن الترقية من درجة مسقع دهيق مبتاز الى درجة مساتع مبتاز الى درجة أسطى لا يترتب عليها استحتاق ملاوة ترقية بمد المبل باحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ .

(مك ٢٨/١/١٦ ــ جلسة ١/١١/٨٢١١)

تقيير والتبقية

المستخرة الأورية

تأصدة رقسم (٣٩)

: 6.....RI

تلجيل العلاوة للنة معينة ... بن اختصاص رئيس المسلحة .

بلقص العسكم :

ان ترار مجلس الوزراء الصادر في ٣٣ من نوفيدر سنة ١٩٤٤ في شأن كلار عمال اليومية ، وكذا كتاب وزارة الملية الدورى ملف رقم ٢٣٤ ــ الإمراه الصادر في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٤٥ تغنيذا لهذا القــرار نصـــا في بلب الملاوات على أن « تبنع الملاوات بصفة دورية في مايو من كل منة حصب الفترة المقررة في كل درجة ، ويجوز لرئيس المسلحة تأجيل ما يستدعى ذلك ، ولا يجوز الحرمان الإبترار من وكيل الوزارة بعد اخذ براى اللجنة المشار اليها في الفترتين السابقتين » ، ويفاد هذا الحسكم لما يستدعى ذلك ، ولا يجوز الحرمان الإبترار من وكيل الوزارة بعد اخذ بأن ثبة تفسرتة بين تأجيس علاوة المسابل لمدة محدودة وبين حرمانه منها نهاتيا أذا ارتكب ما يستدعى ذلك ، وأن هذه التنسرتة تأتيسة مسواء من حيث السلطة المختصة التي تبلك توقيع هذا الجزاء ، أم من حيث جسلية الفعل ، غاما تأجيل العلاوة لدة سنة اشهر ناكثر نهو سلطة بخواد الرئيس المسلحة ينغرد بها ، وأما العرمان من العلاوة غلا بجوز الا بخوار من وكيل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة المتسدم ذكرها .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ١ ق _ جلسة ١٢/٢/١٩٥٥)

المسدة رشير(١٠))

: البيسيان

المسالوات الدورية للمستخدين الصناع السنين مسويت عائنهم عهد البل ملير عهد البل ملير عهد البل ملير بعد المستخدمة عبد البل ملير 1970 سـ عجم المستخلفهم علاه العالوات با تأموا للا بلغزة فهسالة مربوط درجة ألمستخدين المينين عليها وما داموا لم ينقلوا اللي فرجات عمال المينية حتى وفو كان مربوط الدرجة المحددة النظيم بكادر العمال يسمح بيضه عده العائزات ... عدم العداران بين طلا البلا وبين احتام المحكمة الادارية .

بقامن الأنسوى :

يبيق من الإطلاع على استقلم كفر المبال الاست الله البلسد القافده على بلهب على ان و المستخدري السناع الطين بالسالون وطالعه خارج الهبئة والهيكلون الهبنون المؤتون و سواء كأن وطيحة هالله أن طي وطيعة مهجة لا مبن بالخاري والماله مبالة اوطاله العسمال الفين تنطيق عليهم الاراحد المينة في البلهد السابعة حواله المسمدول حالتهم على اسساس ما يتاله زبالارهم أريافيد اليهبة الجين بعمالون معهم في الوطائد .

وهمهون الديراه حدد التصوية مجاورة نهاية وبط الترجة بشرط الا تزيد ماشية اللستكب بعال به على تهاية بوجهاد الدرجة الدممنية الكسيره من عمال البومية بكاردم

ويكو عمويل وقاتته المستحين الأفتان والذنية المسارجين عن البياة بن ملك الفريفات التي سلك اليوبية بوانتهم وننقل الوخاف الى اعتبادات البربية - والصائع الذي يشعل درجة في كادر الخدمة أو درجة مؤتتة وسويت حالته طبتا لتواعد الكادر السائف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهاية ربط درجة وظيفته ولم يوانق على تحويل وظيفته الى سسلك اليوبية لا يهنج اى علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ ما لم يرق الى درجة اعلى بسسمج مربوطها بعنج العلاوات الدورية .

اما المستخدم المسائم الدائم منسوى حالته طبقا للقواهد المنقدمية ولو جاوزت ماهيته بالتسوية نهاية ربط درجة وظيفت ، نماذا بلغت ماهيته بالتسوية نهاية ربط الدرجة أو جاوزته نقف عند الحد الذي تمساله البه في ١٩٤٥/٥/١ .

أما أذا كانت التسوية لم تصل الى نهاية ربط الدرجة في هذا التاريخ نبينج الملاوات المتررة لدرجته حسب أحكام كادر الموظفين المام » . .

ويتضع من نص الفقرتين الأخيرتين أن كادر العمال قد سوى في الممللة بين المستخدمين الخارجين عن الهيئة والمستخدمين المؤاتين من ناحية والمستخدمين المؤاتين من ناحية الحرى ، نجيسع هؤلاء أذا سويت حالتهم طبقا لأحسكام الكادر مع الاختلاظ بدرجاتهم الأسلية يعندون مرتبا يعادل ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتمسادلون مهم في الوظائف ولو ترتب على ذلك أن زادت ماهياتهم الجسدية على أنهاة ريط درجاتهم الأسلية بشرط الا تجاوز هذه الماهية ربط الدرجية المحددة لنظير كل منهم بكادر العمال .

ماذا بلغت الماهية بالتسوية نهساية ربط درجته الاصلية او جاوزتها امتنع منحه اى علاوة بصد أول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ تنفيذ السكادر ، الى أن يوخى الى درجة أغلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات المتررة .

ومؤدى الحكم الأخير هو انتفاع منح المستخدم اى علاوة في هذه الحالة ولو تكان مربوط الدرجة المحددة لنظيره بكلار العسال يسمح بهنمه علاوات دورية على متنفى احكلها ، وهو ما يبين منحه أن نصوص الكلار تنفرض امتناع تطبيق احكامه على هذه الفئة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ،

نلا يجوز منهم أية مالاوة دورية طبقا لهذه الاحكام ... يكون التَرَبِح فَي استحقاقهم لهذه العلاوات هو بهدى ما يصبح به ربط الدرجة المَعينين بها اصلا ، على بلغ منتهاها ابتنع منحه أية علاوة الا بعد ترتيته ألى درجة اعلى ، وأن لم يبلغ مرتبه هذا الحد منح الملاوة والفئة المقررة في درجته الأصلية .

وعلى متنفى ما تقدم غان حكم كادر العمال بالنسبة الى من سويحه حالته طبقا له من المستخدمين الخارجين عن الهيئة مع احتفاظه بدرجته الاصلية ، هو امتناع منحه أية علاوة دورية بعد أول مايو مسمنة ١٩٤٥ طبقا لاحكام هذا الكادر .

هذا وليس في حكمي المحكمة الادارية الطيا المشار اليهما في كتساب الديوان ما يتعارض مع النتيجة السابقة ، بيان ذلك أن الحكم الصادر في ١١ من يونبة سنة ١٩٦٠ في القضية رقم ٧٨} لسنة ه في لم يتمسرض للمسالة بثار البحث على وجه الاطلاق ، وإذا كان قد وصف في استجابه حكم البند الثالث عشر من كادر العمال بأنه حسكم وقتى مان هذا يتفق مع النتيجة سالفة الذكر ، من امتناع تطبيق احكام الكادر بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على المستخدين الذين سويت حالتهم طبقا الأهكابه مع احتفاظهم بدرجاتهم الأصلية . أما عن الحكم الذي أصدرته المحكسة بناريخ ٣٠ من نونمبر سنة ١٩٥٧ في القضية رقم ١٦١٣ لمنة ٢ ق _ مانه من تقصى مراحل المنازعة التي صدر فيها هذا الحكم بيين أن المحكسة. لم نتض بأحتية العليل في المعابلة وفقا الحكام كادر العبال بعد أول مايو سنة ه ١٩٤ وذلك نيما يتعلق باستحقاقه للعلاوات الدورية رغم بقسائه في درجته الأصلية في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وأذا كان قد جاء في أسباب الحكم المطمون نبه تقرير أحقية المدمى لأجــر يومي متداره ٣٠٠ مليم في درجة صاتع دتيق مع تدرج أجره بالعلاوات الدورية-بواتع ٢٠ مليما كل سنتين ، وأيدت المحكمة الادارية الطيا هذا الحسكم فيما قضى به من استحقاق المدعى لأن تسوى حالته على افتراض أنه صلاح دقال بليو يهي قدود - ١٦ طهر > الا أن العنق الملسون عيد الدهرة المسلس الدهر بالبالوات القيرة الدهسة الدهرة حديم المبار و عدر البالوات الديرة الدهسة المناع داير عليه المناع المبار الله يجد البالسه في تصليب الدكو باجهة الهيال المتقدمين المنتقد المال من الخرجين عن الهيئة الاس الذي يجمله خاضما الاحكام كادر المبال من جبع الوجوه بها في ذلك استقاته للملاوات الدورية ، ومن ثم عاته واللبت من حكم المحكمة العليا المسار اليه اتها تضت بالفساء المسكم واللبت من حكم المحكمة العليا المسار اليه اتها تضت بالفساء المسكم الملكون تبية من تتاثج على ذلك اليومية ، المناع المنتوب الدورية لاتوات الدورية لازهة حداث هنتي من تتاثج على ذلك بعد اول مليو سنة ١٩٤٥ ما ١٩٤٠ المنتوب الدورية لازهة حداث هنتي بعد اول مليو سنة ١٩٤٥ ما ١٩٤٠ المنتوب الدورية لازهة حداث هنتي بعد اول مليو سنة ١٩٤٥ ما ١٩٤٠ المنتوب المدورية لازهة حداث هنتي بعد اول مليو سنة ١٩٤٥ ما ١٩٠٠ المنتوب الدورية لازه عدائه عنتون بعد اول مليو سنة ١٩٤٥ ما ١٩٠٠ المنتوب المنتوب عدد اول مليو سنة ١٩٤٥ ما المنتوب المنتوب

(تنوى ١٩٢ ــ في ٢٤/٤/١٩٢١)

CONTRACT OF THE PARTY OF

المساقة فسلاه العيشسية

قاصعة رقسم (13)

: -----

إعاقة غلاد إلمينية — تغيينها — قرار يجاس الوزراد المسسطيد في ١٩/٣/٠٠ مهاد في علا النسان — تغيينه الاسطاد على طبيقت المناسب المقدد على طبيقت المرتبلة علي والإجور في آخر نوفير سنة ١٩٥٠ — الاعتداد بالتسويات المرتبلة علي تغيين قرار يجلس الوزراد المسلحر في ١١/١/١٠/١ — تغييت الاطلام المستنبيين من احكامه على اسلاس الاجر المستنبين من احكامه على اسلاس الاجر المستنبين في الحدر غوف بيد مناسب الاجراد المرتبلة المالاد المرتبلة من ١٩٥٠ - من ١٩٥٠/٢/١٤ ماد ١٩٥٠ -

ملخص الحسكم :

ان ترار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسجر سنة . 10 بتبيت اعلة غلاء الميشة على أساس الماهيات والرئيسات والأجور المستحقة للوظفين والمستخدين والعبال في آخر نوفير سنة . 100 ، قد جعسل الامانة المستحقة عن شهر نوفيو سنة . 100 هي اسساس التبيت على كانت هذه بدورها نسب الى الماهية أو المرتب أو الآجر المستحق عن هذا الشهر غلميرة بالماهية أو المرتب أو الآجر المستحق الموطفة عن هذا الشهر غلميرة بالماهية أو المرتب أو الآجر المستحق الموطفة إلم المهين جا يمرفه على هذا القبل عن آخر شهر نوفير سنة . 100 بهن جا يمرفه بنها في هذا المبلى في آخر شهر نوفير سنة . 100 برتب أو الآجر .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في 11 من يونية مسنة 190. والذي استيد منه المدعى التحق في التصوية الجديدة التي وصلت باجره في ٣٠ من نوغيبر سنة ١٩٥٠ الى ٣٤٠ مليها قد صدر تبل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من نيسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعلقة غلاء الميشة ، عبهذه المثلة يكون الأجر المذكور هو الأجسر المستحق غصلا للسدعى في ٣٠ من نوغيبر سنة ١٩٥٠ ، غلا مناص ــ والحالة هذه ــ من تثبيت اعانة غلاء الميشة المهدعى على اساس الأجر الذي استحقه في ٣٠ من نوغيبر سنة ١٩٥٠ ملية أ

ولما كان مرض الفروق الملية الناشئة عن التسوية الجديدة التي قررها ترار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من بونية سنة ١٩٥٠ بشان لطبيق الكشوف عرف (ب) الملحقة بكادر الممال على الممال المهنين بعد ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٥ قد تراخى الى ١٤ من نبراير سنة ١٩٥١ تدراخى الى ١٤ من نبراير سنة ١٩٥١ تدريخ صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بنتج الاعتباد اللازم لهدف المسوية ، ولما كقت اعاقة غلاء المهشة تتبع المرتبات والماهيات والأجور وتصرف تبصا لها منسوبة البها ، غان فروق اعلقة غلاء المهشة المترتبة على الزيادة في الأجر الفاشيء بعد هذه التسوية لا تصرف الا من هدفا الماريخ اي من ١٩٥٤ من ١٩٥١ م

وترتيبا على ما تقدم نها دام أجر المدعى اليومى في ٣٠ من نوفمبر صنة ١٩٥٠ قد وصل الى ٣٤٠ مليها ناته لا ينبغى اهدار ذلك بل يجب اتخاذ هذا الأجر اساسا لربط اعاتة غلاء الميشة المستحقة له وتثبيتها .

(طُمَن رقم ١٩٢٤ لسنة ه ق ــ جلسة ه/١١/١١١)

قاصدة رقم (٢٤)

المسطة:

اعقة غلاء الميشة ... سرد ابعض قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشان ... قراره الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ يتناول طائفة الممال التي يِنْقل الراها الي درجة أعلى في نطاق وظلف كلار العمال > ولا يتناول غيرها من الطوائف الواردة بقرار مجلس الوزراد الصبساط في لا بن ينفر سنة ١٩٥٧ ،

ملخص الحسكم :

في ٣ من ديسمبر نمنة .١٩٥ ترر مجلس الوزراء تثبيت أعاثة غلاء المعيشة على الماهيسات والرتبسات والأجور المستحقة للموظفين والعمسال في آخر نونهبر سنة ١٩٥٠ ، وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ أمسدر ترارا آخر انطوى على تعديل لقراره السابق من وجهين : عنيما تطق بالوظنين والمستخدمين والعبال الذين حصلوا على شهادات دراسسبة وينحسوا الماهيات المتررة لهيا أو نحموا ليعض وظائف كادر العمال وتم تعيينهم بيها بعد صدور قرار ٣٠ من ديسبير سنة ١٩٥٠ ، يمنحون اعانة الفسلاء على الماهيات والأجور الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، وفيها تعلق بممال اليومية والخدم الخارجين عن هيئة العمال الذين تثبتت اعاتة الفلاء لهم على اساس اجورهم او ماهياتهم في ٣٠ من نونبير سنة ١٩٥٠ ثم نتلوا الى درجات أعلى في نسبة الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج مباشرة باعتباره تعيينا جديدا ، فيبنحون أعانة غلاء على أساس الأجور والماهيات الجديدة اعتبارا من تاريخ حصولهم عليها ، ثم تعدل الوضع مرة أخرى بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ويبين من الاطلاع على المفكرة التي صدر على أساسها هذا القرار الأخير أنه جاء مكملا لقرار ٦ من بناير سنة ١٩٥٢ ، ومطلقا القيسد الذي أورده في شأن طائفة العمال التي ينتل انرادها الى درجة اعلى في نطاق وظائف كادر الممال ، غلم يقرق بين من حصل منهم على هذه الدرجة الأعلى في نسبة الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج أو من نالها عن طريق الترقية اليها ، ما دام قد انحد مناط الحكم الذي استنه كلا الترارين وتجانست الحكمة الباعثة على اصدارهما ، وحتى لا يبتاز جديد على عديم . أما حقوق الطوائف الأخرى من الموظنين والمستخدمين وعمسال

الهينية في يندين العلق فقد المينية بلا يمنية بحرار مجلس الهزراء المستر في 10 مينها يعني الله المعالم المينية المينية

(طمن رتم ٢١٥ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٩٥١/١/١٩)

تاصعة رقسو (٢٧)

: البسطا

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ۱۹۰۰/۱۲/۱ و ۱۹۰۲/۲/۱ و ۱۹۰۲/۲/۱ و ۱۹۰۲/۲/۱۸ و ۱۹۰۲/۲/۱۸ و ۱۹۰۲/۲/۱۸ و ۱۹۰۲/۲/۱۸ و ۱۹۰۲/۲/۱۸ و ۱۹۰۲/۲/۱۸ و ۱۹۰۲ المستخلف والاجمد المستخلف والاجمد المستخلف والاجمد المستخلف والاجمد المستخلف والاجمد المستخلف والاجمد المتحمد المستخلف والاجمد المتحمد المستخلف من المرجعت المخصصة المستخل من المسارح المسارح المسارح المستخلف من المرجعت المستحد المستحد و المستحد المستحد المستحد و المسادر في ۱۹۰۱/۱۸/۱۱ و المستحد ا

بلخص الحسكم :

باستظهار تدرارات مجلس الوزراء التي عائجت تقدير اعملة الله علاء وتنبيتها على المنهلت والاجور ، بيين انه بحد فسدار درار ۴ بن صبحو سنة . 190 الذي سنين تاعدة علية تتفي بتبيت اغتة الفادة على المستناء الاعتداد بأي تنصين يطرا على المرتباك والاجور بعد المستناء الاعتداد بأي تنصين يطرا على المرتباك والاجور بعد من تونير اسعة . 190 بحيث يتمين تثبيت اعلقة الفلاء على الاجور المحددة كي لا يستنا جديد على تعيم في تتنير اعلقة الفلاء على الاجور المستناء الاستناء بقرار اضدره مجلس الوزراء في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ لم يتمين على المرجلت المسلى ٤ كسل من الدرجات المختصمة للتمين من الخارج في نطاق كلار المسال ٤ كسان على المرا المسال ٤ كسان على المدين غير المسال ٤ كسان المدين غير المسال ١ كسان المدين غير المسال ١ كسان المدين غير المسال ١ كسان المدين غير المسان ١ كسان المدين غير المسان عير المسان المسان المسان المسان المدين غير المسان المسان المسان المسان المدين غير المسان ا

وتوكيدا لهذا المنى ، رنمت وزارة الملاية الى منظس الوزراء مذكرة فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ورد غيها -- بعد استعراض مضبون قــرار مجلس الوزراء فى ٢ من ينايرسنة ١٩٥٣ -- ما يلى : ﴿ وبالنظر لأن نسبة الوزراء فى ٢ من ينايرسنة ١٩٥٣ -- ما يلى : ﴿ وبالنظر لأن نسبة الوظائف المقصصة للتعيين من الخارج مباشرة هى بعدار مجلس الوزراء المتحدم ، فان هذه النسبة فقط من الوظائف هى التي يبنح شاقلوها اعاقة من نقل أو رتى الى بلغى الوظائف يستولى على اعانة الفلاء على السلس الأجر الذى كان يتفاضاه ق ٢٠ من نوفير سنة ١٩٥٠ في حين أن هــفا الاجر يقل من المتعر لدرجاتهم لما طرا عليهم من تحسينات منظلة بمسكر تلك نتيجة رد الت ٢١٢ التي سبق خصبها عنم ، فضلا عد أمه أول

ههاسطهام يهج هذا الغرار والالتفات الي اهدانه ومرابيسه يتحتم القيل بأن تحيين أهر الطهون لمسالحه بزيادة بريوط درجته وتدرج الجره في تعاللها بكر رجمي طبقاً لقرار مجاس الهزراء في ١٢ بين اغسطس الملة العاد اجدر والاعتمار في مقلم البيت اعاتية الهلاء بين يجود تجيبون يطرأ عليه الإيجة للتراوله أو نقله إلى درجة أولى دهد ٢٠ من تواسيب در مبقة ، ١٩٥ قالله أن القصيف الأول أنها نشأ بن اعلاة تسهية الجسره تسعمة الغراضية يتدرج بهسا أجره تدرجا صابيا على بد الزين يحيث اهلو مستنطا لاجر ايش بتداره ١٥٠ عليها في ٢٠ من الهامور بيباق ١٩٥٠ بحكم الاتو الوجعى للتببوية التي أوجها قدار مجلبي الهذراء في ١٢ بن المسطس سِنة ١٩٤١ بالنبيعة لإجهر المبيية المعينين بهد عام ١٩٤٥ ... ومنهم الدعي - ولا يتدح في غلبك أن يكون استهمتاتي نبروق الاجر المترتبية على هذه التبهوية مبتدما تبل تاريخ نفاذ القرار المذكور ، لأن عظر عبرف الفروق المالية عن الماضى لاعتبارات مالية لا ينفى استحقاقي هذا الاجسر اغتراضيا في ذلك التاريخ ، ومؤدى هذا لزوم تثبيت اعانة غلاء الميشة على متدار الاجر الدين آنها طبقا للنسوية الفرضية الصحيحة الشبيسار اليها

هذا الى أن في مذكرة ويارة المالية - السباف اليراد طيف منها السلال المحاسم على أن ما عرض له مجلس الوزراء في قوايه المسلام في ١٨ في مليس سنة ١٩٥٣ من ترتية أو نقل للي برجة الحلي بعد ٢٠ ين تفهير سبسنة ١٩٥١ غير مقسود لذاته وفقا لليطهل اللغوى للترقية لو المنقل بلي مقسود المنهجة با يترتي على كل يفسا بن تحببين في الراتب لو الاجر ربعد هذا التاريخ حتى لا يبتل بعديد على تدبه ٤ علي المناسبية المرتبية التي أوجبها قرار مجلس للوزراء في ١٩٥ من الهسطيين سنة ١٩٥١ لا يترج بجالا اللهب في أن وضع المدعى بعد هذه المتبسبوية الل على عبوت حقه في تنبيت اعاتة الغلاء على أجره المنطقة إ١٩٥ التاريخ بزيادة توضير بعد ذلك التاريخ بزيادة

ی بربوط اجره او رفع درجته ، وبتی کان ذلک کفلک کان انطباق حسکم چرار ۱۸ من مارس استه ۱۹۵۴ علیه اولی واوجب .

والسيهبرا على ما سلب بهله فيها دام يبركر الطهين لساهدة قد تنظيا بالمنسين عما المهم عربيط المحقة على يرحي بالتاسية السيرار سطيح الوزراء في ١٢ من المسطيني (١٩١ ، ملته لا ينبغي اهدار ذلك بل بجنيا المنظلة الجره اليومي الذي استبحته في ٣٠ من نونهبر سنة ١٩٥٠ بحسكم المسوية المسهمة – وهو ملته وخبيون لميها – اسباسا المراضيا لرباط

(طعن رقم ٢٤١ لسنة ء ق - جلسة ٢١/٥/١١))

قاصدة رقام ()))

المسطاد

اعِقة غلاد الميشة ب تثبيتها بالنسبة للهمال القيدين على درجات شخصية بين ماليان المستوق في ١٩٥٠/١/١٠ مضافا الله الميلاة الميلاة

بلخص الحسكم :

ان المستفاد من كتاب وزارة الملية رقم « أم ، ٢٣٠ - ٢٣٠ مناديخ ١٢٠ من مارس سنة ١٩٢٨ ان وزارة الملية تررت صرف الميلاية الأولي التي استحقت لعمال اليوبية بعد تثنيذ كادر العمال في حدود درجاتهم المحالية لمن المحدود ورجاتهم من علاجات عمارة بعد المجالية لم يهم المحالية الم يعمرة بعد المجالية الم يهم المحمد المحالية الم يهم المحالية الم يهم المحالية الم يهم المحالية الم يهم المحالية الم يعمره بعد ورجاتهم الاسليقية الم يهم المحالية المالية الم يهم المحالية المالية المالية

يحد قلك الكتاب "دوري رتم « ف » ٢٣٤ ـــ ٥٣/١ المؤرخ ٢٦ بن بُنبرليو مسئة ١٩٥١ منضبنا منع علاوات للعمال الذين وضعوا على درجات كادر الصال الشخصية ولم تبنع لهم علاوات بسبب أن ربط درجاتهم الاصلية. الم تسبيح بينام هذه الملاوات وتفيت تواعد هذا الكتاب أنَّ الذين مِنْحُولًا: عالوات في أول مايو سنة ١٩٤٨ بحل موعد عالواتهم في ١٩٥٢/٥/١ وعلى معتشى هذه الأحكام مان المدعى لا يستحق عند صدور ترار مجلس الوزراء ق ١٩٥٠/١٢/٣ الخاص بتثبيت أعانة غلاء الميشة على الأجر السنحق. الملل في ١٩٥٠/١١/٣٠ سوى علاوة واحدة هي العالاوة الأولى. المستحقة في ١/٥/٥/١ دون الثانية المسنحقة في ١/٥/٠٩٠١ مادام التابت من الاوراق أنه كان معينا في درجة صائم دقيق بصفة شخصية ربطا على درجة مساعد مساتم ... وترتيبا على هذا القنساء غان أعاتة الفسلاء الستحقة للبدعى يتعبن تثبيتها على اجره الفطى الذي كان يتقاضسهاه في ١٩٥٠/١١/٣٠ وهو ٣٠٠ مليم مضافا اليه المذوة الرلي التي استعقيته لله اعتبارا من ١٩٤٨/٥/١ او حتى على اغتراض جسباتها من ١٩٥٠/٥/١ كيا ورد بالبيان المدم من الجهة الادارية أخيرا والمودع مات الدعوى حيث عرجت أحره طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ باعثياره مستحقا لاجر يوسى تدره ٢٠٠ مايم في ١٩٤١/١/١٧ تاريخ تعييته ثم -٣٣ مليما كل ١/٥٠/٥٥١ بالمشالوة الدورية الأولى و ٣٤٠ عليم ١٠٠٠ ق ١٩٥٢/٥/١ بالعلاوة الدورية الثانية .

(طمن رقم ۲۰۹۷ لسفة ٦ في ساجلسة ٢٠/٥/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (٥))

ونسساه :

قرار مجلس الوزراد في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٧ ـــ الرارة المالوات بالنسبة الدرفقين خارج الويئة وقتا الأواعد كالم القبال دون التقد بحدود نهاية ربط درجانهم — نضين هذا الغرار تسويه نسرى بالتر درجمي — وجرب تثبيت أمالة غلاء المؤشة المستحقة للبنتمين بالمكليم على أساس ما يصل الله أجرهم في ١١/٢٠/١٥/١٠ بالمسادوات التي يستحدّرنها في هدود كادر الممال — بثال بالنسبة القرّرانين من المسمعة المسايرة الصناع ،

علقص العسكم":

. في اكتوبر سنة ١٩٤٦ وانقت وزارة الخاليسة على ما طلبته وزارة الخاليسة على ما طلبته وزارة الخالية والمناعة من انتفاع العمال وكذلك المستخدمين الذين يشتطون طرجات في الميزانية متيدة بالكادر الفنى أو بكادر الخدمة السايرة صناع واهم مثيل من عمال اليومية بتواهد كادر العمال على أن يوضعوا في الدرجات الاتسسة:

- ()) وزان ۲۳۰/۲۰۰ مليم عنى غير تقيق يرتى بعد ست سنواته الدرجة ٢٠٠/٢٠٠ مليم سكو افقت وزارة المالية ايضا في مؤموس سنة ١٩٤٧ على ان الوزان الذى دخل الخدمة بامتحان تسوى حالته على الساس دخوله الخدمة بأجر يومى قدره ٢٠٠ مليها في الدرجة ٢٠٠/٢٠٠ مليم حساتم دقيق وبدون ترقية الى درجة اعلى سواستنادا الى كتاب وزارة المالية الإخير منح المدعى ٢٠٠ مليها من تاريخ نجاحه في الامتحان .

ومقتضى اعتبار الوزائين من الخدية السايرة مناع وانتعاعهم يكاور العبال أن تسرى في حقهم احكام الفترة الثانية من البند الثالث عشر من كتاب دورى المالية رقم نه ٢٣٠ – ٣٢٨ بشأن كادر المبال المساور في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ التي تنص « المستخديون المساع القين يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفون النتيون المؤتنون ، سواء اكاوعً

وفي ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥١ تقديت المجتة الملاية بالمثكرة رتم ١٦/١ منوعة بشأن الاعتراضات التي صادفت الوزارات والمسلح عند تطبيق كشوف حرف « ب » والس ١٢٪ تضمنت رأى وزارة المالية نبيسا عرض عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت نبه وزارة الملاية ما ورد بالبند ٦ حترج الهيئة أو على درجات في الكادر المال وهم الآن في درجات حترج الهيئة أو على درجات في الكادر الفام نهل يبنحون اجر . ٢٠ مليها بالكالي ادا توانرت شروط المتح لهم أو وفل يمكن المنح في حدود كادر الممال أم في حدود درجاتهم الحسالية أ » وقد رات وزارة المأية أن الممال أم في حدود درجاتهم الحسالية أ » وقد رات وزارة المأية أن ببنكوا الأجر في حدود درجاته كادر الممال التي سويت غليها خالاتهة أن يونيو وقد وانق تجلس الوزراء على جميع ما ورد بتلك المنكرة في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١.

ونْقَتَضَى سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونيو سنة او او او ارام انطلاق الفلاو آت باقضية للبوطنين خارج الهيئة ونتأ لتواعد كادر القبال دون تتبد بحدود تهلية ربط درجاتهم ، وباعتبار أن هذا الغرار يتشنى تسوية ومن شائة أن يسرى بالتر رجعى نان المدعى يستحق ان تسوى حالته على اعتراض أنه صاتع دقيق بأنجر يوسى قدره ٣٠٠ مليها

أعتبارا من ١٦ من مأرس سنة آ١٤٤ ويتدرج بالملاوات ولو جاوز الاجر حدود ربط درجته خارج الليئة على أن تثبث علاوة الفلاء على اسسالين با يصل أجره في ١٩٤٠/١١/٣٠ بالعلاوات الذي يستلمتها في خدود علار المبال الذي سنويت عطفه عليه ،

(طعن رتم ۱۹۹۵/سفة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۹۵/۱۹۹۱)

قامىندة رقسم (٢٦)

ألم سطأ:

تارير لور خاص فنيال بوض ولاي الأسباعوفية السنظاء بن الملاق كاتر اللبيال الراز بجأس الرزراء في ١٩٧٠/١/٢ — الأجر الإسطال مو اللق تحسب قلى أسأسة اخلة الملاء ،

ملخص الحسكم :

ان القاعدة التي تضينها قرار مجلس الوزراء الصادر في } من يناير سنة ١٩٥٠ تقضى بها يلي :

(أولا) جمل الحد الأدنى لأجر عابل النظافة والرسف والحدائق والمجارى ١٣٠، وذلاك استثناء بن احتكام كالار الفيسال التي تعرر لهم أجور آتل .

(ثانيا) منع هؤلاء المعال مكافأة شهرية بواتع ربع شمهر لتكون . عوضا لهم عن اعاتة غلام الميشة التي لن يبتحوها الابعد ثلاثة أشهر .

(ثالثا) منحهم اعانة الفلاء بعد ثلاثة الشهر من تاريخ تعيينهم بها نهها الزيادة القررة النطقة القتال وقدرها . من الاعانة ، ويستقطع من هذه الاعلامة النوق بين الاجر المقترج وهو (١٣٩٥م بليجا) لهيون الاجر المقتر طبقا لكادر العمال . ويوقف صرف المكانأة لهم من تاريخ منح كلم منهم (عالمة الناد العمال ، المقرد .

وواضح أن قرار مجلس الوزراء قد قصد حساب علاوة غداء الميشة بها فيها الزيادة المتررة لمنطقة القنسال وقدرها ٥٠ من الأعانة على أساسَ الإجر اليوسي المقترح وهو ١٣٥م ، ثم يستقطع بعد ثلك من هذه الاعانة الفرق بين الاجر المقترح وهو ١٣٥م وبين الاجر المقسور بكادر المهال وتدره ١٠٠ ، يقطع في ذلك أنه ظاهر من مذكرة اللجنة الماليسة بوزارة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره سسالف الذكر ، ان الباعث على اصداره وتقرير اجر خاص لعمال مجلس بلدى الاسماعيلية استثناء من الأجور المتررة في كادر العبسال ، هو أن « أقل أجسر يمنحه العامل في الشركة (شركة التنال المؤممة) هو ١٣٥ م يوميا ، في حين أن كادر العمال يقرر لهم أجورا أثل من هذا الحد ويصعب أن يقبل العمال التعاليون بالشركة أجورا أتال مما يتقاضونها الآن خصوصا أذا روعى بنقات الميشة في جينة الاصهاميلية وبن أجل هذه الاعتبارات وافق مجلس الوزراء على منحهم أجورا مطية خاصة ، استثناء من الأجور المتررة في كادر الممال ، فهي التي يجب أن تحسب أعانة الغالاء عالى اساسها . والأخذ بوجهة النظر العكسية مؤداه عدم تحسين حال هؤلاء ، فيستقطع منهم ما يكاد يستوعب الزيادة المضافة الجورهم ، فلا تتحسن حالهم فعلا ، وهو غير ما استهدفه ترار مجلس الوزراء سسالف الذكر في ضوء الاعتبارات التي دمت اليه .

(طعن رتم ١٥٣٥ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٩٥٧/٤/١)

قاصحة رقام (٧٤)

7 75 17

ستقطع من هده

المنافقة المنهاد المنعمة بد اعلقة غلاد المعيشة لا تحسب في تسوية مكافأة المنافعة المنطقة والمنافعة على المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة

بلغص العسكم:

ان اعلقة غلاء المسيئة لا تضبب في تسوية بكلفاة العامل الحكومي التي يستحقها عن مدة خدمته ، فهي لا تضم الى اجره عند اجراء هذه التسوية ، ولا تضاف الى المكافأة المستحقة له بعد تتديرها .

قاعدة رقبم (٤٨)

: المسلما

تميين عليل اعتبادات مؤقت ورد في البلب الثالث من ميزانيه وزارة التعربية ــ اعتباره من الممال المعينين بصفة مؤقتة وضي منتظهة في هــكم شرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤١/١٢/١ ــ عدم استحقاقه اعاقة علاء معيشة بالتطبيق لاحكام هذا القرار .

بلخص المسكم :

منى كان الثابت من ملك غدية المطمون لصالحه انه عين على اعتباد الدرق بوزارة الحربية والبحرية . وهو اعتباد مؤقت ورد في البساية المثلث من الميزانية تحت بند (١٩) ، على ما بين من مطالعة ميزانية الدولة عن السنة الملية المؤلة المولة من السنة الملية المولة المحرود في هذا البلب في السنوات التالية ، غمان المطمون لصالحه لا يمكن الا أن يكون من العبال المعينين بصفة وقتة وغي منتظمة وعلى اعتباد امبال جديدة في حكم ترار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ في الفسترة التي تبددا بصد من ثلاثة المساور من تاريخ تعيينه الذي تم في ١٢ من اكتسوير سسنة ١٩٥٠ الى أول مستبير منة ١٩٥٠ الى أول المستوير ساخة ١٩٥٠ الى أول مستبير منة ١٩٥٠ الى وكان القرار .

(طعن رقم ٧١٩ اسبة ٣ ق - جلسة ٢٩/١١/٢٩).

قاعستة رقسم (٩٦)

المسطا:

حسابها طبقا فقرار مجلس الرزرأة العنادر في ١٩٩/،١/٢٩ على اساس الاجر القرر العابل في كادر المبال ... لا عبرة بنا يتقاضاه العابل زيادة على الاجر المستم**ن له فافياه** :

يلخص العسكم :

متن كان الثابت من الأوراق ان المذمر عين في وظيفة عاطل ولما كان الأجر الهجوبي المعرد علاقية الوظيفة في كافر المسلق هو ملة لميم في الدرجة . ١٠٠/١٠٠ مليم التي بدايتها مائة المليم ، وكان المدعى قد منسح عند بدء تعيينه أجرا يوبيا شاملاً قده . ٥ أ مليها غاته يكون قد حمسل على اجر يزيد على الاجر المرر قاتوناً في كأدر المسلل أثل مهنته ، ومن ثم غانه بسنحق والحالة هذه اعانة غلاء المسئسة بحسب حالته الاجتماعية في كادر العبال وهو بالة مليم يوبيا اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٧ اي في كادر العبال وهو بالة مليم يوبيا اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٧ اي من الموراء المائرة المائرة على المؤمنة على الخدمة ، وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزواء الصادر في ٢٩ من اكتسور سنة ١٩٥٧ على أن خدستم الزيادة بين اجره العلى والاجر القانوق بن اعانة المقلاء على أن خدستم الزيادة المناد على والاجر القانوق بن اعانة المقلاء على .

(طعن رقم ۸۱۲ لسنة ۷ ق ... جلسة ۱۹۲۷/۱۱/۱۲)

قاعستة رقسم (٥٠)

البسما :

الاصدل هو تثبيتها على الماهيات والاجور المستحقة الموظفين والمستخدين والعمال في ١٩٥٠/١١/٣٠ ــ مناط تطبيق عدا المحكم ــ ان

يغين المُعطب به حيلاً بضلة يتناهج وليس يطلط بعاد عليهم وهيـــة. او عارضـــة .

in Acres (1885),

ان الأصلى الخو تثليت اعلى على المكيسة على الماهيسات والجبوو المستحقة الموطنين والمستحدين والمبال في ٢٠ من تؤميو سنة : ١٩٠٠ ورن كل زيادة نيضل عليها الموظن أو المستخدم أو المابل في هاهيسه أو اجره بعد هذا التاريخ لا تترتب عليها زيادة في اعاتة الفلاء ، ويسوفه هذا الحكم على من كان معينا على درجات دائيسة في الميزانيسة أو على اعتبادات وقتة ظالما أنه يعمل بقضة فتنظبة ولينس مكما باداء خسدهات وتني على المرضة .

(طمن رقم ١٥٤٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١١)

قاعدة رقيم (١٥)

ان التطبيق السليم فترار مجلس الوزيراء الصاحر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ بلنسبة للمابل المادى الذي تم تميينه « صبى » ، رغم ما ينطوى عليه هذا للتمين من تجاوا في التمير القانوني لهنته ، يقتفي بنحه اعقة الفلاء على الساس اجره الفعلى بمد بفي سنة عليه في المُدجة من غير مقارفة بين نجره واجر الصبى .

ملخص الحسكم :

ان المدعى وقد عين صبيا بأجر يومى تشرة ٦٠ مليها الا أن تشيفه «بصبى » فيه تجاوز في التعبير القانوني لمهنقسته اذ أنه يتتشنشخ من مطالعة استهارة مدة الخدية ١٧ مثاية أن طبيعة مهفة الخديش على علاى مو ايشنا ما يتضبح جليا من تتبع خطلته الوكيفية بحد ذلك ، والخلاسة من الاوراق أن تلقيه بمهنة صبى أنها كان لصغر صنه .

وبنى كان الأمر كذلك وكانت مهنة صبى لم ينص عليه بيا الا من المسادر على المسادر على المسادر به كتاب وزارة الملكيين ولا ادل على هذا من مطالعة كادر العمال المسادر به كتاب وزارة الملكية الدورى رتم ف ٢٣٤ – ٢٣٥ المؤرخ ١٩٤٥/١٠/١٦ كتسويف حرف ١ ٤ ب بالنسبة لانصاف الصبيان غان التطبيسق السليم لتسرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٠/١٩ يتنشى منحه اعانة إلغاره على اساس أمره الفطى بعد مضى سنة عليه في الفدية وذلك من غير متسارنة بين المعنى وحبيا ذهب اليه الحكم المطعون فيه أو عريضسا المعن .

(طعن رشم ١٥٦٣ لسنة ١٠ق - جلسة ٢٢/١/١٩٦٩)

قاعــدة رقــم (٥٧)

البسطا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٣/١٨ ــ تقريره استثناء من مقتضاه الإعداد باى تحسين بطرا على الأجور بعد ١٩٥٠/١١/٣٠ بحيث تثبت الملة الفلاء على الأجور الجديدة ... منشا هذا القحسين قد يكون تميينا أو ترقية ... منفط هذا الاستثناء ... أن يكون المبال بن العبال الدائمين المابلين بفحام تكور المبال بن العبال الدائمين بصفة مؤة باحكام تكور المبال بعدة مؤة لا تقدم وظيفته الى دائمة .

ملخص الحكم:

ان مجلس الوزراء اذا كان تد خرج بعد ذلك ... بالنسبة الى طائفة المبال على القاعدة العابة التي تضينها قراره العبادر في ٣ من ديسمبر سينة ١٩٥٧ غاورد في قراره العبادر في ١٨ من مارس سينة ١٩٥٧ استثناء بقتضاه الاعتداد بأى تحسين يطرأ على الأجور بعد ٢٠ من نوفهبر سنة ١٩٥٠ ، جديث تثبت اعاقة غلاء المعيشة على الأجور الجديدة ، وقم

يتصر منشأ التحسين في الإجؤ على التميين في درجة أعسلي في نسسبة الوطائف المخصصة للتميين من الحسارج في نطساق كلار الممال بل جمله شابلا الترقية أيضا ، وذلك حتى لا يعتلي جديد على تديم في تدير هدف الاعاقة ، الا أن الاستثناء مناطة أن يكون المسابل من المسال الدائيين المالمين باحكام الممال الذين نظوا الى الدرجات المدرجة بالميزانيسة والمخصصة للممال المعين بصفة دائية دون صواهم ولما كان المدعى قد عين ابتداء بصفة مؤتتسة ولم تزايله صفة التوقيت هذه أو نتفك عنسه ولم تتفير حالته الوظيفية باعتباره لا يزال يشغل احدى الوطائف المؤتتسة ، وكانت استطالة الخدية لا تتلب الصفة المؤتنة الى دائية ، فان حالسه لا تدخل في مضبون هذا الاستثناء ، ولا بغيد بنه لتخلف شروطه في حقسه "

. (طعين رقم ١٩٥٢ لسنة ٧ ق ـ جلسة ١٩٦٧/٤/١٦) .

الإسبارع الوسيايون

الإجسسارة

قاصحة رقسم (٥٤)

: المسبطة

عدم نص كلار المبال على نقويم ايام الاجازات السنحقة للمسابل في حالة عدم حصوله عليها قبل ترك الخدية ... قانون عقد المبل الفردى الذي -يحتسب مثل هذه الاجازات لا يسرى على من تربطه بالحكوية علاوة لاتحية ،

ببلغص الحسكم:

ان ترار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد تناول في المواد من ١ الى ١٥ منه نظام الاجازات الاعتبادية والمرضية الخاصــة مصال اليومية ، ولم ينص على تقويم ايام الاجازات المستحتة للمسابل في حمالة عدم حصوله عليها قبل تركه الخدمة . كما أن قرارى مجلس الوزراء المسادر في ٢٣ من نوغهبر سنة ١٩٤٤ و ٨٨ من ديسسببر سسنة ١٩٤٤ ميلار عبال اليومية الحكوميين وضعا نظلها لاجازات هؤلاء العبال خلا من منظل هدذا التقدويم ، وصحدت كتب وزارة الماليسـة الدورية ملك من ٢٣ من ٢٣٠ من ١٩٤٢ و ٢ من ينسلير حمنة ١٩٤٥ و ٢ من ينسلير حمنة ١٩٤٥ و ٢ من ينسلير عمنة ١٩٤٥ و ٢ من ينسلير عمنة ١٩٤٥ و ١٦ من لينسلير عمنة ١٩٤٥ و ١٨ من ليطب على من عمل على من عدرطه بالحكومة علاقة لاتحية .

(طعن رتم ۸۸ه اسنة ۳ ق ... جلسة ٥/١/١٩٥٨)

المسلة راسو ()ه)

الفنينست ء

. الإجازات الاستقلية به قبرار بجابي الوزياء في و البيطيي بهنة ١٩٩٢ في قبانها ... السلطة المنهمة باليت فيها به هي وكل الوناية المنتص اذا لم تتجاوز سنة شهور وبدون اجر ... اعتماده تسويتها يكون بعد موافقة المسلحة التي يعبل بها العقبل .

بلقص الحسكم :

في ٥ اغمىسطىس سسنة ١٩٥٣ وانق مجلس الوزراء وهو بسبيل تبسيط الاجراءات ، على تعديل السلطة المفتصة لاقرار معض المسسائل كالبين فيما يلى « اولا : موضوع تسوية الاجازات الاستثنائية لمسال اليومية مان السلطة التي أصبحت مختصة بالبت ميه هي وكيل الوزارة المختص اذا لم تجاوز الاجازة سنة شهور وبدون اجر ، ثم هي وكبل الوزارة المختص بعد اخذ راى ديوان الموظنين اذا جاوزت الاجازة سئة شهور أو كانت بأجر . . . ثانيا : » وقد أصدر ديوان الموظفين في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ كتابا دوريا برتم (٥٢) لسنة ١٩٥٢ بالتنبيه الى مراعاة احكام ترار مجلس الوزراء هذا . والتاويل السليم لأحكام هذا الترار هو أنه صدر مستهدما تبسيط اجراءات الأداة الحكوميسة وتيسير طلبات الدولاب الاداري نقصر سلطة وكيسل الوزارة المختص ، على مجرد اعتماد تسوية الاجازة الاستثنائية وذلك يكون بالشرورة بمسد موافقة ورضاء المسلحة أو الجهة الإدارية المختصة على منسح الإجازة الاستثنائية ، والمتصود بذلك المسلحة اللحق العابل بجديتها لأنها التدر جهات الادارة على وزن مبررات المنح أو مقتضهات رفض الطلب حسبما تبليه مسلحة الميل وحسن سم الرفق العام . تلك السلطة في اعتباد تسوية الاجازة الاستثنائية لمهال اليوبية كانت مخولة أسلا تبل ويمسد صدور كادر الممال ، لوزير المالية والانتصاد ، فرئى تبسيطا للاجراءات ، التخفيف منها لينولاها وكيميلي الوزارة للختمين بدلا من وزير المليسة . وغنى عن البيان أن الاختصاص بسلطة البت لا يقوم الا بعد الموافقة على التسوية المطلوبة بالمسلحة . ومن ثم غاذا كان التسابت لين أوراق الدجوى أن مسلحة المكانكا والكيرباء لم توافق على طلب المدعى اعتبار بدة غيابه الطويل الأخير اخارة استثنائية غلا حكل أذن لأعبال سلكلة البت التي تحولها قراره من أغسطس سنة ١٩٥٣ السيد وكان وزارة الانتخال .

(طعن رتم ٩١٥ لسنة ٥ ق ــ چلسة ٢٩/١/١/١١)

القسرع للمسلمين

الاجسر الاضساق والاجسر عن أيام الجمسع

قاعبيعة رقسم ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾

المسطا:

الإصل عدم تشغيل المبال يوم الجبعة وعدم صرف أجورهم عنه ... الاستثناءات التي ترد على هذا الاصل •

يلخص المسكم :

في يوم ٤ من نوغير سنة ١٩٥٢ اصدر مجلس الوزراء ترارا تغون بعدم تشغيل جبيع العمال ايلم الومع الا اذا اقتضت الحقة تشغيلهم ٤ بشرط عدم صرف اجوي لهم عن هخه الأيلم ، على لن يأخلوا راحة بدلا عنها . وفي ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ اصدر مجلس الوزراء ترارا آخس بأغاء هذا الترار ، عاصبحت هذه الحقة تحكيها القواعد التغليبية العلبة الصادرة في هذا الشان ، ويقتضاها حكيا جاء بمنكرة اللجنة المحية عرضت على مجلس الوزراء لدى اصدار تراره المؤرخ ٤ من نوغسب من عرضت على مجلس الوزراء لدى اصدار تراره المؤرخ ٤ من نوغسب جواز صرف اجور لهم عن هذه الإيلم لمخالفة ذلك للقواعد الماليسية ٤ جواز صرف اجور لهم عن هذه الإيلم لمخالفة ذلك للقواعد الماليسية وابنا يجوز ذلك استثناء اذا اقتضته الضرورة ولهلته المصلحة الصلية وسيحت الاعتبادات المالية المرجة في الهيزائية بمنع لجور عن هذه الايلياء .

(طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱/۱۱) (م ۲ ــ ج ۵۸)

قاصدة رقسم (٥١)

المسطا:

يلقص الحكم :

الأصل أن يخصص الموظف أو العابل الحكوبي وقته وجهده في الحدود المعتولة لأداء واجبات وظيفته ، وأن يتوم بنفسه بالعمل المنوط به في أوقاته الرسمية . أو الذي يكلف باداءه ولو في غير هذه الأوقات علاوة على الوقت المعين لها متى اقتضت مصلحة العبل ذلك . والقساعدة الاساسية التي تحكم استحقاق العلمل أجرا عما جاوز أيام العمل الرسمية هي وجوب التزام حدود الامتبادات المالية المتررة لذلك في الميزانية . مان وجدت هذه الاعتمادات منح الآجر أصلا بعد أدّ صدر ترار مجلس الوزراء في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ بالفاء قراره السابق صدوره في ٤ من نوفه---بر سنة ١٩٥٣ . وان لم توجد أو لم تف المنسع الأجسر وحق البديل بيوم الراحة ، فلا تثريب على الادارة اذا هي منحت العامل في هذه الحسالة بدلا من أيام الجمع التي عمل نيها بغير أجر أيام راحة بمقدار عددها جملة الو فرادى ، اذ ينتقل حقه عندئذ من الأجسر الى الراحة ، ومن ثم مان عقرير منح العامل أجرا عن أبام ألجمع التي تقطلب ظروف المرفق العام الذي يعمل به وطبيعته ووجوب حسن سيره بانتظهم اضطراد تشغيله عيها أو منحه أيام راحة بدلا منها ينتيد في كل وزارة أو مصلحة مُمساط الاعتبادات المالية التي لا سلطان لها في تقريرها ، بل مرجع الأمر أنيها الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية ساحبة الاختصاص وحدها غ ذلك .

ا طمزرتم ۱۹۴۲ لسنة ۲ ق - جلسة ۱۹۸/۱/۱۱)

. تقصدة رقم (٥٧)

هارت سندانی

عدم احتساب أيام الجبع — الأصل أن تكون الماسبة على أسلمي. «كالإجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما •

مِلْكُمُ المسكم:

ان الأصل طبقا للتواعد التنظيبية الصادرة في شأن تحديد الجدود عبال اليوبية هو عدم تشغيلهم أيام الجمع وعسدم جواز صرف اجودهم عن هذه الايام لمخالفة ذلك للتواعد المالية ، وعلى ذلك غاته يتمين طبقاً عليذه التواعد التي رددتها كتب وزارة المالية أن تكون المحاسبة عسلي عليما الاجرة اليوبية بمتشى كادر الممال مضرية في ٢٥ يوما .

(طعن رقد ۱۳۱۷ لسنة ۷ ق – جلسة ۴٠/۳/ ۱۹۳۳ ۱

قاعدة رقع (٥٨)

المسطة:

الأصل عدم السفيل المهال يوم الجيمة وعدم صرف أجورهم عنه ... الاستقامات ،

بالقص المحكم:

ان الاصل طبقا لقواعد التظييبة الصادرة في شان تحديد آجسود عمل اليوبية هورمدم تشغيلهم أيام الجبح وعدم جواز هرف أجود بلمم عن حدد الايلم الخالفة ذلك القواعد المائية وعلى ذلك اناته طبقا لهذه القواعد على رديعها كتب وزارة المائية وبنها الكتاب رقم في ٢٣٤ - ٢٣٤ م ٩٠

المؤرخ في يونية سنة ١٩٤٦ والكتاب رقم م ١ - ١٧/٣٠ الصسادر في نوفيبر من السنة ذاتها تكون المحاسية على أساس الأجرة البوميسة-المتررة بمقتضى كادر العمال مضروبة في ٢٥ يوما وهذه التاعدة رددها كذلك كتلب وزارة المالية (المراتبة المسلمة لمستخدمي الجكرية) ملهه تنهيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من نومبر سنة ١٩٤٨ بشسان. المستخدمين الذين حولت وظائفهم من اليومية الى الدرجات والمستخدمين الذين كاتوا باليومية ثم وضعوا على درجات بعد ديسبور سنهة ١٦٤٤ غتضى بأن بمنح كل منهم في الدرجة التي وضع ميها ماعية تعادل أجسرته الميومية مضروبة في ٢٥ يوما وايد هذا النظر التفسير الذي تضبنه قسرار مجلس الوزراء الصلار في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والذي ردده كتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٣٢٤ -- ٢١٤/١ جزء ثان الصلطار في ٣٠ من مارس سفة ١٩٥٦ بشأن كينية محدد المربب عند النقل من. اليومية الى الدرجات اذ جاء به ما يأتى : قرر مجلس الوزراء بجلسسته المنعقدة في ٢٧ من اغسطس سنة ١٩٥٠ البدأ الآتي ، عمال اليوبيسة-الحاصلون على مؤهلات دراسية غير الحاصلين على مؤهلات عندما يوضعون على الدرجات طبقا للتواعد والاحكام المقررة تحدد مرتباتهم على أساس الاجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما وترى وزارة المللية اتباع هذا البدا أيضًا عند النقل من اليومية إلى الدرجات الخارجة عن الهيئة .

(طعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٢٠١/١/٢٠)

قاعسدة رقسم (٥٩)

البِــــِدا :

الأصل عدم التأسفيل العباق يوم الجيمة وعدم مرغة الجورهم عنه الاستفارات التي ترد على هذا الأجل • ق يوم ؟ من تونيبو سنة ١٩٥٣ أصدو مجلس الوزراء ترارا يَجْفِقُ بَعْمَدُم تَسْمَعُلُمُ بَعْمِيعُ الْسَعَلَ الله الجبع الا اذا انتشت الصلة تشغطهم ويشيط عدم صرف أجور لهم عن هذه الأيلم ، على أن يأخذوا راحة بدلا عنه وفي ١٨٨ أبريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء ترارا آخر بلغاء هذا الترار فأصبحت هذه الحالة تحكيها القواعد التنظيبية الملية السائرة في هذا الشأن ويقتضاها كيا جاء بالذكرة التي عرضت على مجلس الوزراء لدى اصداره تراره المؤرخ ؟ نوفيبر سنة ١٩٥٣ أن الأصل عدم تشغيل المبال في أيام الجمع وعدم جواز صرف أجور لهم عن هذه الاينه لمضاعة ذلك للقواعد المليسة وأنها أذا انتشته الضرورة والملته المضاعة وسبحت الاعتبادات الملية المدرجة في الميزانية بمنع عن طجور عن هذه الأيلم.

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

قاعدة رقيم (٦٠)

: 1

الجهة التى تبلك اصدار الأمر بالعبل أيلم الجيم والمطلأت الرسبية هى الجهة الادارية الشرفة على حسن سسيم الأرفق ... وجوب مراعاة طصالح العلم والاعتبادات المالية المدرجة في مؤاليتها لهذا الفؤش .

طقص الحسكم :

أن القاعدة الأسائية التى يمكن على أسائسها بنح أجور عن أيلم الجمع والتقالات الرسمية هى وجولا بتلظى من السائح العلم يلزم معه تشغيل المآبل في هذه الآيلم الأمر الذى يستوجب معه في جميع الاحوال مديو الان بذلك بن الجهة المختصة مراعية في ذلك الاعتبادات المائية المدينة في ذلك الاعتبادات المائية المدينة في ذلك الاعتبادات المائية المدينة في ذلك الدعى خلال المترة محسل في بزائيتها لهذا الغرض وإذ كان الثابت أن المدعى خلال المترة محسل

النزاع كان منتدبا في مستشفى الجزام لمرضه مهى باعباره انجهه الادرية. المُشرقة على حسن سير المرفق هي التي تقدر مقضيات المسلح العام فه تشكل مثل هذا الاجراء وهي التي تصدر الأمر بالتشخيل أيلم الجمع م

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)

قاعستة رقسم (٩١)

: المسيطا :

الجهة المازية قانونا بصرف اجر ايام الجيع ((مستميرة الجزام)) هي. كانت المابل بالعبل في ايام الجيع — مرتب ايام الجيع لا ينخل في الأجر. كابل القرر دفعه للعابل ببقتضي قرار رئيس الجيهورية رقم ١٨٠ الصادر في جارس سنة ١٩٥٧ -

يقضى المسكم:

ان تحديد الجهة الملزمة قانونا بصرف أيام الجمع أمر بجب بحثه من لمحية في ضوء الاحكام المقررة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٨٠ الصادر في مارس سنة ١٩٥٧ والملابسات التي دعت الى استصداره - ومن لمحية آخرى نبيا اذا كان أجر أيام الجمع يدخل في حساب أجر العالمل. المقرر قانونا - نبن الناحية الأولى ببين من استقراء القرار الجمهورى مسلق الذكر أنه صحر بفية تحقيق أغراض انسائية بحتة فأسسار الي أن يقسوموا في محيط المرابين بالمجزام ليكونوا تحت الاشراف الطبي على أن يقسوموا في محيط المرضى ببعض الاعبال التي تتناسب مع حالتهم الصحية وعلهم الاصلي ذلك بفرض صرف مرتباتهم أو اجورهم كالملة جدا للملاج ما يؤدى الى استثفاد جبيع أجازاتهم ثم يتوقف بعدها صرف مرتباتهم أو أجورهم التي هذه اصرف مرتباتهم أو أجورهم التي هي السبيل الوحيد لرزقهم - ومن ثم غافسته في هذه الصالة غير الندب بالمعني المعروف الذونا أذ الاخير يتسم بالتاتيت

ويراعى فيه دائها مصلحة العبل اذا لا يسوغ إجراؤه الا اذا كلت علله العبل في الوظيفة الأصلية تسبح بذلك -- ومن ثم فيجب تفسير الأجر الكلل المستحق للعابل في ضوء الظروف الاستثنائية التي المت صحوق هذا القرار -- بالأجر الذي يستحته العابل تلتونا واجر العسابل باليومية لحسب في جبلته بعد استبعاد ايام الجبع ليكون الاصل فيها اتها ليلم وترتيبا على ذلك عان مرتب ايام الجبع لا يدخل في الأجر الكلبل المسريد منها طلمابل ببقتضي قرار رئيس الجبهورية مسابق الذكر -- ومن ثم غلا تلزم الجبة التي يعمل بها بدنع أجر للبدعي عن أيام الجبح ولا ينهي من ذلك أن هذه الجبة قلبت بدنع أجر للبدعي عن أيام الجبح ولا ينهي من ذلك أن هذه الجبة قلبت بدنع أجر للبدعي عن هذه الايام احتبارا المنس من ذلك أن هذه الايام احتبارا الموسى المنابعة المتناب اليهسابة المدعى -- التي كلفته بالمبل في أيام الجبع -- هي المائية قلونا بصرف هذه الايمر -- ذاة توانرت الشرائط المترة قلونا لذلك .

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٣/١/١٩٦٩)

قاعسدة رقسم (٦٢)

: المسلما :

حساب الأجر الاضافي عن العبل في يوم الراحة بضاعفا طبقا اللهادة. ١٢١ من القالون رقم ٩١ المسنة ١٩٥٠ ــ قصر هذا المحكم على أيام الراحة. التي يتقاضي عنها المابل لجرا ٠

ملقص الفتري :

نظم الشرع في القانون رقم 11 لسنة 1909 لوقات المسل بالنسية أي المبال الخاضمين لقانون المبل ، وقد أفرد النصل الشاني (المواد من 118 الى 117 ، من الباب الثالث من هذا القانون لموضوع « تصديد سأمات العبل » منس في الملاتين ١١٤ و ١١٥ على الحد الألحسي لساعات المهل اليوبية والأسبوعية ونظم في الملاتين ١١٤ ، ١١٧ فترات الململم والراحة اليوبية المتواصلة ، وخذا العبل اليوبية المتواصلة ، وخذا منزات وجود العالم في مكان العبل ونمن في الملاة ١١٨ على حكم الأغلاق المسابوعية ، وبين في الملاء ١١٥ التحوال التي يجوز عيها لرب العبل عنم التنيد بالأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة وتمن في الملاة ١١٦ سعلى ما ياتي :

« يجب على صاحب العبل أن يبنج العابل في الحالات المذكورة في المادة السعائية أجرا أضائيا بوازى أجره الذي كان يستحله عن الفترة الإضافية مشاها الله ٢٠ إلى على الآكل عن ساعات العبل النهارية و ٢/٠٠ على الآكل عن ساعات العبل الليلية .

فاذا وقع العمل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجرا في أيلم راحته حسب الأجر الاضافي في هذه الحالة مضاعفا .

والذي يتضح من نص المادة ١٣١ سالف الذكر أن الفترة الأولى من هذه المادة تتحدث عن حكم الأجر الإضافي الذي يستحته المابل عن الفترة الإنساقية ، وتتضي بالزام رب العبل بأن يبنح المابل عن المبل في هذه المندة الإنساقية أجرا اضافيا يتدر بنا يوازي الأجسر الذي كان يستحته أصلا عن الفترة الإنساقية بفسافا اليه ٢٥٪ على الأتل عن ساعات المبل الفقيرة من اعتبار خاص ، فقد قرر له المشرع حكيا خاصا تحدث عنه الفقيرة الثانية من المعدا 111 المذكورة ، حيث تتضى بحسساب الإجسر الإنساقي عن المبل في يوم الراحة بضاعنا ، وتصر المشرع هذا الحسكية الخاص للمكرة ارتاها سام على المال الراحة الذي يتقافى عنها العابل أجرا المستحق عالمهل في يوم الراحة المدنوع بمساويا لمثلى الأجسر السومي للمابل في يوم الراحة المدنوع بمساويا لمثلى الأجسر السومي المستحق أمسلا عن الأصلى ، فيهنج العابل في هذه الحالة أجره اليومي المستحق أمسلا عن

يوم الراحة تشك اليه مثل هذا الآجر متابل عله عن هذا اليوم ، وفات مثلا الموم ، وفات مثلا المدور والمسابق المسابق المساب

لفلك انتهى الرأى الى أن الأجر المستحق للعابل عند العبل في يوم الراحة المعنوع هو مثلا الآجر اليومى الاصلى ، فيبنح العابل في حسالة عمله في يوم الراحة المنوع ، اجره اليومي المستحق اصلا عن يوم الراحة مضاعا اليه مثل هذا الآجر متابل عمله في هذا اليوم .

(١٩٩٥/٦/٣٠ - جاسة - ١٩٩٥/١/٥٦)

قاعسدة رقسم (۱۳)

قوار مجلس الرزراء في ١٩٥٢/٤/١ بتعديل قواعد منح الكفات من الإعبال الإضافية ... تتفايعه الأجر الإنساق لممال الهيبية ... بقاد هذا القوان سائريا لم يلسخه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥١ لسفة ١٩٥٩ لالقصاره على الكافات الفاصة بالوظفين الفاضعين القاون نظام موظفي الهوراة ...
استجرار العمل بقرار مجلس الوزراء على الآن بالنسبة المليانين القولين
من كافر عمال البيمية على عام الصدار اللواقع أو القرارات التنفيلية التقون
رقم ٢٠ السنة ١٩٦٤ ... وجوب مراعاة المد الاتسى المسـوص عليها
في القاون رقم ٢٧ السنة ١٩٥٧ ... اساس ذلك عبوبية المكام هذا التقاون
وشمولة لجبيع الإعمال المؤكنة الانسانية .

بلخص القنوى :

ان المادة الثانية من القانون ٦٦ لسفة ١٩٦٤ باصدار قانون نظـــلم العليان المدنين تقضى بأنه الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيقة. لهذا القانون تستبر القرارات واللوائح الممول بها في شـــلون الموظفين والعبال قبل العمل بهذا القانون سارية نيبا لا يتعارض مع أحكليه .

ولما كان مجلس الوزراء قد وافق بجلسة اول ابريل سنة ١٩٥٣ على نمديل قواعد منح المحافات عن الأعمال الإضافية للموظفين الدائيين والمؤقتين المنتخبين الفارجين عن الهيئة وعمال اليوبية ، وقد نظم هذا القرار الإضافي لمصال اليوبية وذلك باعتبار ساعات العمل الإضافي ساعة واحدة عن العمل العادى على الا تصرف لهؤلاء العمال محافات الاعما يزيد عن ساعات العمل العادية في الشهر ، وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من اول بن ساعات العمل العادية في الشهور ، وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٦ وظل سارى المعول لم ينسخه قرار رئيس الجمهورية المحافقة المناقبة الذي اقتصر على تنظيم المحافقة المحافقة بممال اليوبية بل موظفى الدولة ، والتي لم تكن تنظم المحافقة بممال اليوبية بل موظفى الدولة ، والتي لم تكن تنظم المحافقة بممال اليوبية بل موظفى الدولة ومن ثم غان مؤدى الغاء جميع القواعد السابقة الخامسة بالمخطفة الخامسة المحافية الخامسة بالمخطفة المحافية المحافة المحافية المحافة المحافية ا

بلنسية للموظنين دون عمال اليوبية > ومن ثم يظل قرار مجلمي الوزراف الصغير في إول ابريل سنة ١٩٥٣ ساريا عيما يتعلق بالصحال المتقولين. بن كادر اليوبية في ظل أحمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والي لن يقيم. وضع اللوائح والقرارات النفيقية لهذا القانون .

ومن حيث أن الفقدرة الأولى من المادة الأولى من القدانون رقم 17 لسنة 1909 في شأن الأجور و المرتبات و المكافات التي يتقاضاها الموظفون المعيوبيون علاوة على مرتباتهم الأصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة 1908 يقضى بأنه « فيها عدا حالات الأعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد بجبوع ما يتقانساه الموظف من أجور ومرتبات ومكافات على ماهيته أو مكافاته الأصلية ، لتاء الأعبال التي بتوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في المهيئات أو في المهائس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة ، على ٥٠ لا المناف على المائة الأصنية على الا يزيد دلك على ٥٠ وخنه (خيسهائة جنيه في المسنة » .

ومؤدى هذا النص "نه لا مجوز "ن بزيد مجبوع ما بتقاضاه الموظف من الجور ومرتبات ومكانات لقاء الاعمال التي يؤديها في الحكومة أو في القطاع المام أو في المؤسسسات الخاصة عن الحدين المشار اليهما ، وقد جاء النصر من العبوم والشبول بحيث يشمل الأجور والمكانات التي يتقاضاها الموظف لقاء الاعمال التي تعتبر ابتدادا لمهله الاصلي، أو في غير الوزارة أو المصلحة أو الادارة التي يتيمها .

وعلى ذلك غلا يجوز تصر تطبيق احكام هذا التانون على الأعبال التي . يؤديها الموظف في غير الوزارة أو المصلحة الادارية التي يتبعها لأن ذلك . دكون تشميسا لأحكابه يشير بخصيص بن نصوصه .

ومن حيث أن المادة الخابسة من القانون رقم ١٧ لسفة ١٩٥٧ تنصر. على أنه « يقسد بالوظف في تطبيق أحسكام هذا القانون ، الوظفون. والمسهنديون والمسسال الدائيون أو المؤقئون بالحكومة أو بالهيا سات والمؤسسات المائة ، ويحتبر في حكم الوطله في هذا الشأن أعضاء مجاسس الإدارة المقديون والمديرون في الشركات المسساعية الذين بعينون كبطين أو مندويين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة » .

وهذا نص شابل مؤداه سريان احكام القانون رتم ١٧٧ لسنة ١٩٥٧ على النقادت المي المنابك المسابق ، المسابق ، وسواء كان من الموظفين أو المعالى دائمين منهم أو مؤقتين .

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية للتسم الاستشارى الى أن ترار مجلس الوزراء الصادر في اول ابريل سنة ١٩٥٣ هو الذي يسرى بالنسبة للملين المنتولين من كادر عبال اليوبية وليس قرار رئيس الجمهورية رتم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ مع مراعاة الحد الاتمى المنصوص عليه في القسانون رئم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ وذلك حتى يتم اصدار اللوائح والترارات التنفيذية للتانون رئم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ .

(نتوى ١١٥٩ - في ٥/١١/١١)

قاعسدة رقسم (٦٤)

البسطا:

عمال البومية ... ايام الجمع ... تجنيد افراد الاحتياط ... استدماء الاحتيامة .

المابل المستدعى للاهتياط الذى كان يصرف اجرا عن ايام الجمع التى كان يعمل فيها قبل استدعائه يستحق صرف هذا الاجر طول مدة استدعائه اسوة بزملائه اللين يسرهون هذا الاجر وثلاث اعتبارا من تاريخ المسل بالاقادن رقم ٧٧ السنة ١٩٧٧ بتعديل نمن الاقدة ١٥ من القالون رقم ٥٠٥ لسنة وعال في شان الخدمة المسكرية والوطنية المدل بالقسلون رقع و أسنة ۱۹۷۳ - أسلس ذلك آنه يبقلينة القعدل النهر على على القمي يوا كان عليه قبل ذلك ببين أن القرع تعبد حلف عبارة الا اللي لها صفة النوام الا بينية منه في أن يؤدى أن ينال شرف الخدمة المسسسكرية كافة المزات المندة والمعاوية التى ينائها أقرائه في جهة عملهم الاصلية وأو لم يكن لها

بلخص الفتسوي :

ان المادة 10 من المقتون رقم 0.0 لسنة 1900 تبل تعديله بالقلقون رقم ٧٧ لمينة ١٩٧٣ كانت تبس على أن « أولا : تحسب مدة اسستدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العالمين بالجهات المنصوص عليها بالمقترتين ثانيا وثالثا من هذه المدة أجازة استثنائية بمرتب أو أجر كابل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترتيساتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كانة حقوقهم المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما عيها المالاوات والدلات التي لها صفة الدوام والتي كانوا بحصلون عليها من جهات عبلهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدممه لهم وزارة الحربية في مدة الاستدعاء سم ثانيا : تتحبل الجهات الحكومية وجهات الادارة المحلية والهيئات المسامة والمؤسسات المالية وشركات القطاع العلم بكابل الاجود والمرتبات وكانة الخقوق والمزايا الاخرى لافراد الاحتياط المستدعين من بين المليلين بها وذلك طوال مدة استجيهه م

ومن حيث أن المزايا المالية التي يتمين أداؤها للمليل المستدعم.
للاجتياط أو المستبقي طبقا النص المتقدم هي ظبّك التي تتصف بالدوام
والإستقرار وهذا ما أكبته عبارة النصي « ويؤدي لهم خلالها خلفة الصقوقي
المدية والمنوية والمزايا الاخرى بها عبها العلاوات والبدلات التي لها معقة
الدوام ، وعلي ذلك علا يصرف للمال المستدعى ما كان يصرف اليه تبل

كالأجور التي تصرف يقابل التمل في اليام الجبسية أن هي لا تضرَّف الا الن يُؤدى المُمال المال المنافقة الدوام وهو الأبر الذي الذي الديكن للمستعمى أو المسجن بالاحتباط التيام به م

ومن حيث أن نص المأدة 10 الشار اليه عدل نيها بعد بالقانون رقم ٧٧ السنة ١٩٧٣/٨/٢٣ وثمن المبددة الرسية بتساريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ وثمن بالمادة الثانية بنه على أن يميل به من تاريخ نشره وجرت مجافة النمي المعدل على الوجه الآتى : يستبدل بنص الفقرة أولا والفقرة الأخيرة من المادة (10) من القانون رقم 0.0 نسنة 1900 في شأن الخفية المعدكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ النمي التالي :

« أولا تحسب بدد أسستدعاء أنبراد الاحتيساط طبقسا لأحكام المادة أسابقة من العالمين بالهيئات المنصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة أجازة أسستثنائية ببرتب أو أجر كابل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترتياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كانة الحقوق المادية والمنوية والمزايا الاخرى بنا نبها العلاوات والبدلات وبكافات وحوافز الإنتاج التي تصرف الارائهم في جهسات عبلهم الاصلية وذلك علاوة على التنفعه لهم وزارة الحربية في بدة الاستدعاء.

وبن حيث أنه ببقارنة التمديل الذي طرا على النص ببا كان عليه قبل ذلك بيبن أن الجديد الذي استحدثه الشرع في التصديل هو حفف عبارة « التي لها صغة الدوام » وكان المشرع تد تعدد حفقها بغية منه في أن يؤدي ابن بنال شرف الخدمة المسكرية والوطنية كانة الميزات الملاية والمعنوية التي ينالها اترانه في جهة عبله الإصلية ولو لم يكن لها مسسفة الدوام ، وترتيبا على ذلك عان المسلمل المستدعى للقوات المسلمة والذي كان يمرف اجسرا عن ايام الجمسع التي كان يمسل فيها قبل استدعاته عبدت صرف هذا الأجر وذلك اعتبار من تاريخ العبال بالقانون رتم ٧٢ لدسنة ١٩٧٣/٨٢٤ .

من أجلاً ذُلِكُ أَنتَهَى رَأَى الجَمْسِةِ المعوديةِ الى اختية كل من المثلثَنُ أُسِنَدُمْسِ لِلْأَحْدَيْطَ فَي ضرف الجور ايلم الجمع وَذَلك اعتبارا من ١٩٧٣/٨/٢٤ تأريخ الضَّلُ بِلَحْكُمُ اللقون رغم ٧٢ لمسنة ١٩٧٣ المُشار اليه .

٠ لع ١٦/٦/٢١٦ - جلسة ٢١/١/٥٧٢١)

قاعدة رقام (١٥)

الهيستا :

عدم استحقاق العامل يوم عن يوم العطلة الرسمية اذا اجتمع مع بوم الراحة الاسبوعية •

يلغص الفتــوى :

ان خلو قانون المسلسل رقم 11 السنة 1909 من حكم مبائل للحكم الذي كان ينضبنه المرسوم رقم 1701 اسنة 1900 من ان « ايام المطلق والاعياد الواقعة ضبن الإجازة السنوية تمتبر من الإجازة نسبها ، ولا يحق للعالم نقاشي أي اجر افساقي عنها » ان خلو قانون العبل من مثل طملة الحكم لا يعني عمول المصرع عن الأخذ به وانها هو تقرير للقساعدة المحملة المهروة من ان عطلة الاعياد أو الإجازات الأخرى متى وقعت انتساء الإجازة السنوية اعتبرت جزءا من الإجازة ، لان الإجازة مها تصددت السبابها واختلفت مبررات منحها غائهسا تهدف الى راحة المسلم لفترة ألزين يعود بمدها للعبل وقد استرد نشاطه واستماد قوته وحيوبته وهذا الراي ينطبق بالمضرورة على حالة وتوع الراحة الاسبوعية خسلال الإجازة السنوية أذ لا مبرر للتعرقة بين منح المابل يوما أو إيابيا يهل إجازة الاعياد وبين منحه يوما بدل العالمة الرسمية .. كسا أن المادة 17 من المتغل المنظة الحد الإعياد اكثر من حق العالم في أجر مضاحته الما المتغل الميذ غي يوم عطاة أخرى ما لا يند

النمور جق العليل يوم عطلة تال أو في أجر عن هذا اليهم وون إنستغله
غيه : إما بالنسبة ألي سريلن هذا الجكم على المؤسسة الكه ويقية
المؤسة بالتانون رغم هم السنة أعداً بقد أسستيلي المؤسسة أن تسراير
ناتب رئيس الجمهورية رغم ١٣٤ أسنة ١٩٦٠ ينس على تطبيق أهسكلم
تانون العبل سلف الذكر على عبال الحكومة والمؤسسات العباسة والمؤسمة
والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، ومن متنفور
هذا النص خضوع عبال المؤسسات المؤبة للحسكم المسار اليه ، ذلك
لانها طبتا للتكييف التانوني الصحيح مؤسسات علية .

لهذا انتهى رأى الجبعية الى أنه اذا اجتمع يوم الراحة الاسبوعية اللمال مع يوم من ايام الاعباد الرسبية التى يعطل غيها العبال غلا يكون لهم حق في تقلفي الجر أضافي في ايام الاعباد ، وكذلك لا يستحقون عطلة في ايام تالية بدلا من هذه الايام وأن هذا الحكم يسرى في شأن عبال المؤسسلة الكومية المؤبية المؤبية بالقانون رقم ٨٥ لسنة 1101 .

(غنوی ۲۰۵ ــ فی ۱۹۳۰/۱۰/۳۰)

قاعدة رقبع (٩٩)

المبسطا :

تشفيل الممال ليم الجمع يعتبر عبلا لضافيا لا من تبيل ايلم العبــل الفعلية في تطبيق حكم قرار مجلس الوزراء العســلاد في ١٩٥٢/١٢/٣١ ... اساس ذلك واثره ـــ تقاضيهم عن تشفيلهم ليلم الجمع لجرا الضافيا الذا وجدت الاعتبادات المائية ، والا فينحون بديلا عنها ليلم راحة ببقدار عددها ... عدم استحقاقهم اعانة غلاء الموشة عن هذا الإجر الاضافي .

بلقص اللتــوى :

أن تشخيل الممال إيام الجيم بعتبر عملا أضيافيا بقتلة ون عنه لهراه ا أضافيا ٤ ومن ثم غلا تعتبر أيام الجمع من تغيل أيام العبسل القطيعة التي يستحقي منها أأميال اعلقة غلاه المبيضة ، وذلك في ايام الجيسي بسبب في الأصل إيام الجيسي بسبب في الأصل الهام وبالقلق لا يجون بسبب في الأصل الهام عنها لمخالفة خلك الاعوامد الملهة ، وإنها يجوز فلك السبب فناء الما المناهدة العلية وسمحت الاعتهادات الماهية المديمة في الميزانية بنح أجور عن هذه الايلم ، وقد جاء بكساب هذام الملكية الدورى ملك رقم ٢٣٤ - ١٩٩٥ المؤرخ ١٦ من ديسمبر مسسلة في إنها بشان صرف مبلغ على التحسيب لمبال اليوبية ومن في حكمهم فيدار المبال اله :

a عربي وزارة الماقية تبعيرة طبيع أن يحرف على التحديث الآن ما يوازي البرة شعيرين من الأبهر المطابة لا عطل عبدة اعادة المألا ويكون تعنير الأجرة على الساسي علا يوما في كل عن القديرين » ، فقا وود في العفيا وزارة الماقية (، ولاية بمعتضى المكومة) بلف رقم هه ١٣٤ سه ١٩٧٩م ٩ ا المؤرخ بهنيه سنة ١٩٤١ في شطر عليبي عادر السباق طبي سائض السيارات والموسيكات ... إن اللجنة المالية تريت بجلستها المحسودة في ١٩٤١ م، ما سابة ١٩٤١ .

" - جعل أساس الم المبل الطالعتين ٢٥ يوما في الشهر ٢٠ أيوما . وقد ردة كلفها وزارة الملقة (المراتبة العلية المستخدى الحكومة) ملفه رئم نه ١٩٤٤ - ٢٠٠١ المستخدمين الخديد والمستخدمين الخديد حولت وظالفهم من اليومية الى درجات ، والمستخدمين الذين حولت وظالفهم من اليومية الى درجات ، والمستخدمين الدين كالوا بالميومية لم يوضعوا على درجات بعد ديسمبر سنة ١٩٤٤ أنه (به) يمنع كل منهم في الدرجة التي وضع عليها ماهية تعادل أجرته اليومية عمرومية في ١٥ يوما . ومن يكون قد استحق في المسترة من اوله مارس سنة ١٩٤٨ لتقلية الأس علاوة اعتبادية أو علاوة ترقية طبقا لقواعد كالر الممال تضاف عده العلاوة المهادة من تاريخ استحقاقها وتحسب علي الحداث " العدالي المالي" العدالية المالية ال

وايد هذا النظر التنسير الذي تضيئه ترار بجلس الوزراء المسلار الملاح والتنسطس سعة ١٩٥١ ، والذي ردده كلب وزارة الملية الثيري لالم ١٩٥٢ من التربية المرب سنة ١٩٥٧ منسائم الملية تحديد المرب عند النقل من السيبة الى الدرجات اذجاء به ما ياتي المرب الوزراء بجلسه المنسلة في ٧٧ من اغسطس سبنة ١٩٥٠ أفرا الإنهاء المرب المنسلس سبنة ١٩٥٠ أفرا الالمن على مؤهلات دراسية وغير الجاسلين المررة ، تحدد مرتباتهم على اساس الاجر اليومي مضروبا في ٧٥ يوما وزراء الملية الناع هذا المبدأ أيضا عند النقل من اليومية الى الدرجات الخارة عن ١٩٦١ السادر بهواعد وشروط واوضاع نقل الجسليين لي الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحلية حيث تضي بان يكون حساب مجوع عا استحقه على الليومية في ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٢ على اساس أجره عا استحقه على الليومية في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٢ على اساس أجره عا الدومي في هذا التاريخ مضبوما اليه اعانة الغلاء مضروبا في سنة وعشرين ،

وبن حيث أنه يظمى مبا تقدم جبيعه أن أجر عامل ألبوبية بحسب في جبلته بعد استبعاد أيام ألجمع لكونه الأصل غيها أنها أيام ألراحــة الاسبوعية التي لا يعمل غيها ولا يتقاشى بالتقى أجرا عنها . وأن الأصل ليخصص أأهابل وقته وجهده لاداء وأجبات وظيفته ، وأن يقوم بنفسه بلحقصل ألموط به في أوقاته ألرسبية ، أو ألذي يكلف أداءه ولو في غير هذه الأوقات علاوة على ألوقت ألمين لها بني التنفت بمسلحة العسل غيل خيل والتاعدة الاسلمية التي تحكم استحقاق ألهابل أجرا عبا جلوز أيام العبل الرسبية هي وجوب التزام خدود الاعتبادات المقلة ألمررة لذلك في ألميزانية ، غان وجدت هذه الاعتبادات منح الأجر ، وأن لم توجد أو وجدت ولم نف المتناح الأجسر وحق البحيل بيصوم الراحة غلا تنريب على جهسة الادارة أذا هي منحت ألمابل في هذه الحالة بدلاً من أيلم ألجيم التي عبل غيها بفسير أكبر ـــ أيلم راحة بمقدار عددها جبلة أو قرادي ، أذ ينتقل حقه عندئذ من

وبن حيث أنه بتي كان ذلك ، وكان الأصل الا يعبل المسلل في أيال المجم ، وبالتالي لا يتقاض المُعالِمة الجُرَّا الولا تشكُّلُ في مدلول أيام المسلق الرسبية ، الا أنه أذا انتضت مصلحة العبل تشغيل العابل في أيام الجمع » عهو لا شك يموض عن هذه الله الما الله علم المنظر على الاصل اللم راحة له ع ويتم ذلك التعويض بأن يصرف اليه آجر اضافي عن هذه الايام اذا وجدت الاعتبادات المالية التي تسبح بالمرف - وننتيد المطحة في ذلك بضايط الاعتبادات المالية التي لا صَلَطَاق طهه في محسرورها ، بل مرجع الأمر الي حهة اخرى هي السلطة التشريعية صلحية الاختصاص وحدها في ذلك -لما اذا لم توجد الاعتبادات المالية التي تسبح بالصرف ، استحق المساقل اليلم راحة اخرى بديلا عن ايام الجبع التي اشتغلها . وفي الحالين لا يتصور النّ آينت العللُ اعْلَنْهُ عَلاء المعشنة عن الله الجّسع بأدابت هذه الايلم عينست قاخلة في اليام النعل الراسبية ، وما دام العامل أدا المنتفلها لا يستكون عله حتى اضاف في الله يتعاشى عنها أجرا ما لم تكن الاعتبادات المالية المناسسة جهيزانية المملحة تسمح بذلك ، وانها حقه الأصيل هو أن يحصمك علق عَلِيم راحة بدلا عنهـــا . وحتى لو سبحت الاعتبادات المالية بصرف أجور عن أيام الجمسع هذه ، نان هذا الاجسر انسا بعنسبر من تبيسل المريد اللغماني منسري عليه احكامه وتبوده طبتا للترارات الوزارية المنظمة له ٤ الى أن ليلم الجمع ليست من تبيل أيام الممل القطية بالمني المنه موم 2 واعلة غلاء الميشة لا تستحق عن أيام الجمع ما دامت ليست أيام جمل عطية ، وانها تستحق عن أيام العمل الفطية ولو جاوزت أيام العب لم الرسبية والمعددة بضبسة وعشرين يومأ ،

ولهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى أن أيام الجمع التى قد يشمُّلها العمل بناء على متنصيات العمل لا تعتبر من تبيل أيام العمل المنابسسة المسلم اليها بقرأر مجلس الوزراء العماد في ٢١ من ديسمبر مسئة ٢٢٥٧ م الدي يقضي بُحسيات أعلقه غلاء الميشة لعمال اليوبية على السانس اليها المتابلة على السانس اليها المتابلة على السانس اليها المتابلة المتابلة على السانس الميابل المتابلة المابلة على السانس الميابل المتابلة على السانس الميابلة على المتابلة على المتاب

يرية (تالم ي مارا / ١٠٠٠ ـ جاسة ١١/١١/١١)



والمحاز السروكلا و

4 10-40

نبب ضافل بمجلس بلدى فالوس للمهال يمهاها القهام أسيم ﴿ تعليمة غيزارة العبرة) في جائز تقونا — اساس فلك والرحاء أبانساك استمثلا اعلاد غلاد المجلة الزودة مانام هذا الاستمثال طانبا على علا حدد .

لملقص المبلكو :

أن الاحكام الواردة في المادنين ١٨ و ١٥ من التسبية إلى تدب المؤلفين المسئة الله تدب المؤلفين الدولة بالنسبية إلى تدب المؤلفين الدولة بالنسبية إلى تدب المؤلفين المسئندائية وأردة على خلافة المسئندائية وأردة على خلافة الله الذي يتني يفيا المسئندائية وأردة على خلافة عين غيمة عين غيمة المركز عين غيمة المحكومة من الاعمال في اية جهة أشرى وبن ثم غلا يسوع تطبيقها عسفيه المعمل وبضاصة وانه لم يرد في قواعد كادرهم ما يشير الموجوز حسفا القديم أو والمارة وعلى ذلك غلته اعبالا لجكم سربان ما يجرى على عيساليه المحكومة على عبال المجامي الهلامة والتروية نبها يتطبي يشريط التمين إلى وبنع الهلامات والفلل و وما إلى ذلك طبقا للبادة و وه من التأون يتم الماللة المسئة بهدا ينظم المجامي المحكومة على علان منان العالم المعين بدي المحكومة وينتان العالم المعين بدي المحكومة وينتان العالم المعين المحكومة وينتان العالم المعين المحكومة وينتان العالم المعين المحكومة وينتان العالم المعين على الحكومة وينتان عنان العالم المعين على الحكومة وينتان عنان العالم المعين على الحكومة وينتان عينان المالم المعين على الحكومة وينتان عنانا المنان العالم المعين على الحكومة وينتان عنانا العالم المعين على الحكومة وينتان عنانا المنانات المتعالمة المختلفة المتحدة على المتعالمة المتعالمة المتحدة المنانات المتعالمة المتحدة على المتحدة المنانات المتعالمة المتحدة على المتحدة على المتحدة على المتحدة على المتحدة المنانات المتحدة المتحدة على المتحدة على المتحدة على المتحدة على المتحدة المتحدة المتحدة على المتحدة على المتحدة على المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة على المتحدة المتحدة على المتحدة المتحددة المتحددة

ما دام هذا الاستحقق بتربيا على النهب المهار اليه وبذلك يستط موجيه مطلبة الدمى بهذه الاماتة سواء تبل وزارة الصحة التى ندب العسط باحدى مستشفياتها أو يجاه الحلبي البلدى الذي كان يؤدى تيه عسله الاصلى ، ويؤكد ما تقتم أن أختشانسات بطس بأدى ماتوس لا تعمير على المنافق المينة على سبيل الحصر في ترارات مجلس الوزراء المتطبة الاستحقاق اماتة الفسلاء المزيدة ، وعلى متنفي هذا لا يتمسور أن يغرج حذا الجلس في ميزانيته ما يواثية به تكليف هذه الاماتة بالماتة ، على على المنافقة من الماتة ، على على عتمور ذلك التكليف الذي تبط بالمدى ، اعارة كان أم نديا ،

(طعن رُقَمُ ٢٢٦١ لسنة ٦ ق _ چليسة ٢٢١١/١٢/١٢))

الخرج القسطان نقل العابل بن وطيّنة ألى وكليته

قاصدة رقيم (١٨)

کینست :

الفقل من وظيفة علمل علدى الى وظيفة مساعد صلاع ... جوازه كتف دورى المالية في ١٩٤٥/١٠/١٦ .

بالقسى الحكم :

أجاز كتف دورى وزارة المالية رقم ٣٦٤ – ٥٣/١ الصغر ف ٢٦ من كتوبر سنة ١٩٤٥ في البند ثلبنا (الترتيات) النقسرة تبل الأخيرة بنه الفقل بن وظيفة علمل عادى الى وظيفة بساعد صانع ، حيث نصبته الفقرة المذكورة على أن « العابل العادى اذا رتى رئيسنا للعبال العساديين. أو نقل لوظيفة بساعد صانع يعنع علاوة ترتية ، ويتضف تاريخ الفقال الي دوجة بساعد صانع أسامنا لحساب المدة التى تجوز ترتيته بعسدها العوجة مناتم » .

(طعن رقم ٨٤٥ لسنة ٣ ق جلسة ٨/٦/٧٥١)

قاصعة رقسم (٦٩)

: المسلما :

نقل المابل من وظيفة شحام في الفقة (٢٠٠/١٠٠) الى وظيفة كشقيه. عرمات في الفقة (٣٦٠/٢٠٠) هو بطابة تمين جديد ... عدم اعتبار هذا الفقل. عرقية وأن انطوى على تحسين لحالة المابل .

يقلص العسكم:

أن وطيفة (شحام) هي ون مطالقة المالية الطالبيقة الذكورة في الكليف رتم (١) الملحق بكادر العبال ، التي كان محددا لها تبل التعديل المساير بمتضاه ترار مجلس الوزراء في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ الدرجسة (١٢٠/١٢٠) ناصبحت بمدد هدذا التصديل في درجة (٢٢٠/١٢٠) وبن ثم يكون نثل المدمى بن هذه الوغيقة الدنيا الى وظيفة (كالسمالية عربات) وهي وطيفة أعلى تدخل في الكثيف رقم (}) الخساس بالمناع والمباق الذين يمينون في الرطالف التي لا تحتساج ألى دقة وانسنا هي ملى كل حال في الدرجة ذات الفئة (٣٩٠/٢٠:١) ، وهَذَا النقل الذَّي شي في أول سبتبير سنة ١٩٢٩ هو ببثابة تعيين للبدعي في هسده الوظييسية الفنية الجديدة ولا يمتبر ترقبة وأن انطوى هذا النقل على تحسين لحلة المدمى . وينطوم أن كادر عبال اليوبية قد تسم درجات العبال هسيه حرفهم وأعمالهم وأرفق بالكتـــاب الدورى رقم (ف ٢٣٤ - ٣٠/٩) الصلار في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ كشومًا تضبقت تفصيل تلك الاعبسال والحرف وما تقرر لكل منهـــا من درجات ، مجاء الكشف الأول متشمقًا العبال الماديين ويؤساءهم ومن في حكبهم ، وجاء الكشف الثاني مشتهالاً-على العبال الكتبة ، وجاء الكثبف الثالث مبينا المناع والعبال الننيين ومساعديهم والسناع المتازين والاسطوات والملاهناين ، وظاهر مما تصم أن الملمون عليه لم يرق من درجة عليل علدى الى الفرجة التقلية لهسلا مباشرة في السلك ذاته وهي درجة رئيس عبسال عاميين (١٩٠٠/١٦٠ ٢٠ بل نقل سنة ١٩٢٩ الى وظيفة (كشاك عربات) في الدرجة (٢٠٠/٢٠٠) وهي درجة (مناتع غير دثيق) في نئة الغرى تغاير دنة العبال العساديين التي كان ينتبي اليها منذ عشر سنوات ، وهي نئة السال النبيين المشار اليهم في الكثوف وهم ()) . ومن ثم يكون قرار نظله المسسلعر في أول سبتيبر سنة ١٩٢٩ الى وغيفة (كشف عربات) في درجة مسلف شر A 42 دتيق مو بُهثابة النصين الجنيد -

(طَعَن رقم ٧٧٩ أسئة أه ق - جلسة ١٩٦٠ /١٢٠)

القسيرع الكاسسسع المسابا يحقق

فقراله الإرباد الوبية الراعرجات

السنة رقسم (٧٠)

فقسستا :

: استحقاق الدلى لجرا معيّا طبقا لكاني العمل ... نقله يعد ذلك عن الهربية الى العربّات ... كيّنية فعنساب أجيه ه

يُكِلُس المسكم :

في ١٢ من بهنهة سنة ١٩٥١ تنبيت وزارة المالية الي سباس الوزراء بيذكرة ربتم ١٩١/١ متنوعة بشأن الاعتراضات التي مساهدت الوزارات والإسبيالج عقد تطبيق كشوف جوف به والس ١١٤٪ فضبات رأى وزارة. الطبة غيبة عرض طبها من عالات ، ومن بين ما سئلت عنه وزارة المالية مابعيد بالبند ٦ فقرة (م.). يرمو هاهنك عمال طبق عايهم كلاز التعب ال وهو الآن على درجات خارج الديلة الو على درجات في التادر المسام عبل منحون أجراء والام بالكلط لذا توافر شرط المنح لهم ا وحل يكون المنح غرجيوم كلار المطل أم فيجعود برجاتهم للحالية \$ ٥ . وقد راته الثالية ان بينم عولاء المبل، الأجر في حديد درجات كادر المسال التي سويت عليها حالتهم) مقد والتم مطمى الوزراء على جابورد بالفكرة في ١٥٠ بن مونسة سنة إهلاء ولسنفاط للي سيانهمة بحلس الوزراء ساهد الذكر المهدروت وزارة المالية الكتاب الدوري يتم ف ٢٧٤ - ٢٤٧٥ ببيان المبهائل التور عرضه عليها وقرار مجلس الوزراء في شبكها ، مين بينهب حابة العبال الفين طبقت طبهم احكام كابر المسال وهر على درجاءك خارج الهيئة السالف ذكرها . وفي ٣٠ بن ملهم ببغة ١٩٥٢ لمستدريت وزارة المالية الكتاب البهري رقم وم ع ٢٢٤ - ٢١٤/١ جزء ثاني بشأن كينية تحديد المرتب عند النتل من اليومية الى الدرجات وتورجيت إصبيه كالآتي : « قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٧٧ من المسطمي بيناه " أنها الله الله الجمال اليوبية _ الماسلون على بإطالت عراسية وَالْكُنْرُ الْعِامَتُكُونَ عَلَى وَالْعَلَاتِ ... عند ما يوفنمون على الدرجات طبعا الكواعد والأحكام المقررة الحدد مرتباتهم على اسلس الأجر اليومي مضروبا في ٢٥٠ يهِما ، وترى وزارة المالية اتباع هذا البدا ايضا عند النثل من اليوميسة الي الدرجات الخارجة عن ﴿ الهيئة ﴾ ، وواضح أن ما ترره مجلس الوزراء بجلستيه المتعددين في ٢٧ بن أغسطس سنة ١٩٥٠ و ٢٤ بن يونيسة سنة ١٩٨١ لا يعدو إن يكون تطبيقا سابيا للجاديء التلتونية التي تتشي بمدر المسابس بالراكر العانيفية الذاتية الترر تجعت المطبع الوظه في ظل نظام معين الا بنص خاص في القانون ، غاذا ثبت أن المدعى عليه تد اكتسب في ظل تواعد كادر المبال بركزا تاتونيا دائيا (الا سسويت حالته بالتطبيق لاحكام ذلك الكادر ومنح أجرا يوميا تدره ١٩٠ م أعتبار من اول مايو سنة ١٩٤٥ ، خاته لا يجهل المعلم بحته في هذا الاجسسر بنتله من سلك اليومية الى سلك الماهية . وبالتالي يكون مستحقا الفروق المالية بين أجره اليومي السابق مضروبا في ٢٥ يوما وبين الراحه الذي منحه بعد نقله الى وظيفة ساع وقدره ثلاثة جنيهات شهريا .

(طعن هقم ١٤٠ إلسفة ٢ تى سيطسة ٢٩٠١/١١/٢٩)

قاعسدة رقسم (٧١)

المِستان:

عدم بنج التكفر المام عبال اليوبية لجورا عن ليام الجمع ... نقل المامل من اليوبية الى سنك الدرجات ... فيني في تصوص كادر المبال با يوجب ان تكون ماهية المقول جلي ابساس اجره اليوبى مشروبا في ۲۰ يوبا -

ملخص المسكورة

ان تراري حلس الوزراء الساديين في ٢٧ بن نوغير و ١٩٨ مو بيسيير سنة ١٩٤٤ بوضع كلار لمبال اليوبية لم يتضبنا اكو نس يوجب أن يكون تحديد الماهية الشهرية للمامل الذي نقل من اليوبية ألى سلك الدرجات على اساس اجره اليومى مضروبا في ٢٠ يوبا ، وقد خلا كتلب وزارة الملية الدورى ملك رتم ف ٢٢٤ — ١٩٧٥ المؤرخ ١٦ من اكتسوير سسنة ١٩٤٥ بشأن كلار عبال اليومية مبن لاية تامدة بن هذا التبييل ، بل أن مذكرة وزارة الملية التي وابق عليها مجلس الوزراء بتراره السسائر في ٨٨ من ديسبير سنة ١٩٤٤ لفصحت من المبدأ المتبع بالتسجة الى عبال اليوبية الماملين ببتنش كادر العبال وهو مدم متحم أي لجر من ليام الجمع م

(طعن رتم ١٩٦ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٩/١١/١٥١١)

قامستة رقسم (۷۷)

الإسساة:

نقل المايل من الميلومة الى سلك الدرجات ... يعتبر بمنابة تعيين جديد ... منحه اول مربوط الدرجة طبقا لأحكام كادر سنة ١٩٣٩ الذي عين في ظله دون ما يوازي الأجر الذي كان يتقلفها أد لا يعتبر مسلسا بحق مكتسف .

بلغص الحسكم :

انه كان المدعى قد نقل من سلك المياوية الى الدرجة الثابنة في أول ابريل سنة ١٩٣٩ داخل الهيئة بالكادر العام في ظل كادر سنة ١٩٣٩ الذى تتضى المدة الثابنية منه بعنم المرشحين بداية درجات الوظائف الخاليسة المراد تميينهم نهيا ومنجهم سبتة جنيهات أول مربوط هذه الدرجة من هذا التاريخ > وقد كان تميينه نهيا بناء على طلبه > غان ذلك لا يكبر مسلسا بالحقوق المكتسبة ؛ طالما أن سلطة الادارة متيدة باحكام إلكائير المذكور وليست تقديرية فلا تبلك تعديل بداية الدرجة ، وأن الدعى قد نقل من اليوبية إلى سبلك الفرجات بالماهية ، ويعتبر بخابة تعيين جديد في ظلم الكفر المسلم الله وفي حدود تمانته .

﴿ طَعَنَ رَقِمَ ١٩٥٩ لَسَنَةً ٢ ق ... جَلْسَةَ ١٩٥٩/١١/٧ .

قامستة رقسم (۷۲)

: 12-41

نقل عبال اليومية الى الدرجات الواردة بالجدول الراق القدة ورم ٢٦ اسنة ١٩٦٢ باسدار قاون نظام الملبان النمين بالدولة — سريان رم ٢٦ اسنة ١٩٦١ باسدار قاون نظام الملبان النمين بالدولة — سريان الكادة ٢ من قرار التفسير التشريعي رقم ٤ اسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة الملبا لتفسير قانون المابلين ٤ والفقرة (ج) من المادة المتالاة من القرار الجبوري رقم ٢٣٦٤ السنة ١٩٦٥ بشأن قواعد وشروط وارفساع نقل العليان للى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية — تنفيذا المالة صدرت برانيات الدولة في السنوات التالية تنفين تضميعي درجات الولاء المعالل بينته عن الدرجات الافرى الماليان المالية يدرجاتهم وكشوف التعالي المراب الإقدية فيها بينهم لا يكون المالي الدوبة المالي بترابيب الإقدية فيها بينهم لا يكون المالي الدوبة المال حتى في الطالبان غي بالمناه قرار ترقية تم على درجات مخصصة في المزاية الفة الماليان غي بالمناه قرار ترقية تم على درجات مخصصة في المزاية الفة الماليان غي المناه ترار ترقية تم على درجات مخصصة في المزاية الفة الماليان غي المناه ترار ترقية تم على درجات مخصصة في المزاية الفة الماليان غي المناه ترار ترقية تم على درجات مخصصة في المزاية الفة الماليان غي المناه المؤدي استفادا الى التدبيته في فلدرجة التي بنحت له بالتعليق لاستكلي المنتون رقم ٢٠ اسنة ١٩٠٤ المائيل اليه .

رفضتن الفنشام "

في منهل بهويية الخون كانها بينوي في شبطهم علام الهافي غلامًا خاصصين لينا لاحكام هذا الكادر رغم نظهم المي الهوجود المحاورة المحاو

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن يستقل أنراد كل طائمة بدرجات بالسنة وكسوف الإنهائية بدرجات بالسنة والمعرفة على حصولهم على درجات بالسنة والمعرفة الإنهائية بالمنافق بالتنوين المنافق بالتنوين المنافق بالتنوين المنافق بالإنهائية بالإنهائية المنافق بالإنهائية بالمنافق المنافق بالتنوين الى درجة واحدة على إساس الأوضاع القائمة من قبل » ، وقد أكد هذا المني كذلك الكتاب الدورى رقم على المنافق والادارة جاء به ، ، • قستر فواعد الانديات والترقيات المنسوص عليها في مواقعة الاورى رقم في ١٩٦٤ من الوزراء في ١٢ من المنافق الدورى رقم في ١٩٢٤ من المنافقة الدورى رقم في ١٩٣٤ منافقة الدورى رقم في ١٩٣٤ من المنافقة الدورى رقم في ١٩٣٤ منافقة المنافقة الدورى رقم في ١٩٣٤ منافقة المنافقة الدورى رقم في ١٩٣٤ منافقة المنافقة الدورى رقم في ١٩٣٤ منافقة الدورى رقم في ١٩٣٤ منافقة الدورى رقم في الدورى الدورى رقم في ١٩٣٤ منافقة الدورى رقم في الدورى ر

الإله في قد يها سياهم سبك 181 بنكرية علال بعد المعين به بديناني المفادل به المعين به المعين به المفادل به المفادل به المعين به المفادل به المعين به المفادل به المعين به المفادل المعين المعين

ومود حوث أن الثابعة من الاطلاع على أوراق بلق يحبة الدميم انه حاسل علي شيهادة أتهام الدواسة بالدارسي الابتدائية للنبيقاعات فع عام ١٩٤٣ ، يرعين بالقوائد النجوية في ١٩٤٣/١١/١ في مجلة (عاليا، تعاشير) بالبهبية ، ثم طبق عليه كادر المنال ووضع في درجة ساتغ دتيق بسبة شخصية بأجر يهمي قدره ٣٠٠ مليم من أول مايو سسنة ١٩٤٥ ثم رقي الى درجة دقيق معتاز في اول ابريل سنة ١٩٥٣ ثم الى درجة معساز في أول اكتوبر سنة ١٩٥٨ ، وتدرج أجره بالملاوات الدورية كل سيسندين عنى وصل الى ٦٠٠ بليم في اول مايو سسنة ١٩٩٣ ، وهايمنا لاهسكاير الفاتونين رهمي ٢٦ / ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ والترار الجههوري يتم ٢٢٦٤ المسنة ١٩٦٤ ونسم المدعى في الديجة السابعة اعتبارا من اول بهلسة سنة ١٩٦٤ ، ثم سويت جالته بالتطبيق لشاتون المعادلات الهراسيهة رهم ٧١١ أسمنة ١٩٥٢ تغفوفا لاجكام العلقون رقم ٧ لمسفة ١٩٦٦ ... الذي تتربي الحال به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٩/٢ س خُميترت الوزادة التواد بهم ٧١٥ لبينة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٥/١٨ بهيده النسوية بسينها معمة الدرجة الثابنسة من ٢٢/١/٤٤ تاريخ بلوغه سن الدابئة عشو ، والدرجة المعابغة بعد سنتين بن تاريخ جووله على الدرجة الباسية (اي بن ١٩٤٦/٤/٢٢) ثم العييسة السبخسة مع ١٩٠١/٢١/١١ المتاه ع بقررا من القانون رتم ١١٠ لعسمة ١٥٥١. مِهْ الله الله الله الله المنظم المنطقة عصر ما المرجة السعالية المعالمة المنطقة المنط

ومن حيث أن المدعى ولنن كان قد نقل إلى الدرجة السليمة غانه سلال من عداد المبليان المنين الذين استبروا خلف عين المسكم كافير البيسال وشاغلين لوطائقهم المسلية بدرجاتهم المسدور قسرار المهليان المنين الذين استبروا خلف عن المتعلق المسلور قسرار الهيسا و وانه لا ينتك عنه الانتساء الى هذه المثلثة الا بمسدور قسرار الحارى ينقله أو تميينه في أحدى الدرجات الأخرى لباتي المليان (غير المهنين) كما لا يجوز ترقيته الا في ذات الكادر الذي ينتبي اليسسه ، المهنين) كما لا يجوز ترقيته الا في ذات الكادر الذي ينتبي اليسسه ، لا يتحق المتعلقة بطريق الترقية فن الوظائف التي تسبقها مباشرة ، ومن بنجوعة الوظائف التي من نوعها أو بالتعيين أو النقل » . . كما نفس خرقيسات المسلمان براعاة التسميمات النوعيسة والشخصية الواردة بالميازانية) .

ومن حيث أن المدعى أذا سويت حالته ونقا لقسانون المسادلات الداسية رقم 71 لسنة 1907 تنفيخا للقسانون رقم 7 لسنة 1977 من وقدى ذلك تطبيق المادة ٩ مكررا من القانون رقم 77 لسنة 1907 والتي تقضى بأن الفرجسات التي تعنسح لمن ذكروا في الجسدول المرافق فهذا القانون ساى القاتون رقم 77 لسنة 1907 ساعت و درجسات شخصية ، وقد جرى تفساء هذه المحكمة على أن المؤطف الذي تصسوى حملة بالتطبيق لفاتون المسادلات الدراسية أنسا يوضسع مسلى درجة شخصية في ذات السلك المعين نبه ، وأن تصوية حالة العسليل وفقسا فهذا القسانون لا تغير سحتسا وبقوة القسانون سالسلك المعين نبه بلا مندرجة من استصحاب وضعه السابق ضمانا للمعرف المغلى المقبيد وعلى ذلك قان تسوية حالة العسلول وقعسا

مُوع الكادر أو السلك الذي ينتبى اليه ، كما لا ينزنب علي هذه التيهية نقله الى درجة من درجات أي كادر أخسر ، وهذا هو ما نطلت الجهسة الله الى درجة من درجات أي بطول ما المسارت الميه في غسيان تسعورة حالته تورن استه من الته لا مفارية و دواما يكفى مع مسميح حالم المتاتون .

ومن حياجياته بالدفلاع على القرار الطمون غيه رعم إذه التناب المراب الإ۱۲۹۳ منين أبه تضبين الترقية التي العرجة السادسة اعتبارا من المراب التي المعاليان (غير المهنيين) وهو ما يقطع في التربيع اعتبارا من المهاليان (غير المهنيين) وهو ما يقطع في الموجات المخصصة في الموانية لهذه المهنيين وعلى الدوجات المخصصة في الموانية المهنيين وعلى وقت اجراء طلح مني ثبته به على النحو الذي سلمه بيانه — أن المدعى كان وقت اجراء الترتية المذكورة لا يزال من عداد العالمين المهنيين الخطسمين الاحكام كادر الممال ، غانه لا يصح له اذن أن يتطلع الى الترقية على احدى الدرجات الني شخلت بالقرار المذكور ، وعلى فلك غانه لا وجه الاستفاده الى الترقية الله المناب المناب المناب المناب على المناب المناب المناب من المناب حق في طلب والمطمون في ترقيتهم كادر واحد ، ومن ثم لا يكون له اصل حق في طلب المنابة التي المدرجة الما الدي المناب من المناب المناب المناب المناب المناب المناب من المناب من المناب من المناب عن المناب على الساس سلم من المناب المنا

(طعن رقم ۸۳۲ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١/١/١٧٥١)

قاعسدة رقسم (٧٧)

المِسطا:

يشترط ونقا لكتف دورى وزارة الخزانة رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ انقل المال على ملة وظيفية أن تتوافر فيه اشتراطات تشفلها • والا يوضع على ملة مالية المالية التي وضع عليها من يتساوى معه في المالية المالية ماللة • والا يوضع عليها من يتساوى معه في المالية مالية • المالية مالية • المالية • ال

Total Contra

... بغيره و جراف عراق والمن المعاهدة بغير (194 المنه 195 بينه المنه (145) بينه التاليخ المنه (145) بينه التاليخ المنه المنه المرابة المنه المنه المرابة المنه المرابة المنه المرابة المنه المنه المرابة المنه المرابة المنهاء بعضائه المنهاء بمنهاء المنهاء المن

- ١٠٠٠ عند الوظائف التي يشخطها عصلا الملطوق المستون على بنسط الكاتات الشلطة وعدا لما حو تابت بطف خصيتهم .
- إ إذا كانت لهذه الوظائف ونقا لواجباتها وبسئولياتها نظائر ضيئة الوظائف الدائمة للبوسسة والمسحق عليها في جداول تقييم الوظائف حددت لها الغثات المائية والاستراطات المحددة لهذم النظائف حددت لها العثان المائية والاستراطات المحددة لهذم النظائف في .
- ٣ ــ يوضع الخاضعون لهذه التواعد على الفشاحة الملاية التي حددته لوظائفهم طبقا ظهندون الهماهين الله توافرت غيهم اشتراطات شمل هذه الوظائف .
- أه تعابر الله الفاعل في التظليمة اللهول النيسا اعتبار بعد.
 المدينة الله المنظمة الله المنظمة اللهول النيسا اعتبار بعد.

مستنف بن القداعة المنتجة والمانية

ولا : تجديد عند الوظيهة التي يتعلى اليها العبل المهي بالمنطقة التستقلة التستقلة بالمن بين المنطقة التعلى والمن بلي المساس الوظيمة التي يتبطيها ليهاد مند التعلى والمنافئة في والمالات بله خدمته ويتقل التي تطريها الواردة في جداول فيهم والمالات المساسلة بشرط أن تتوادر في العسليل المتحول المبراطات السنالات

قَلْهِ : أنه يشترط منسد عضم المستقل والتفات الشقاة على الدلالهاية المتعرف النبط التي 4 يتوانر فيه الشار القات المستقها 196 عضم على وذق راقية قابلي من طبقة الملكة التي وضيع عليها وشايت الداكرة وحمد في المقدل والخيرة الهياران أوطانة وطالة و

\$\$\$\" أن جُونه الخديدة المسلمان في البيظيمة المقطل المعسر الان سارا بين \$\\$\\$\\$\$\$ أن عبدل جوينه المعاشرين -

قين حيث أنه يقطاع على عالها في عبد وقله والمناب المدرية المابة السياما بين أن وظيفة و بلحث » بلدارة الشيئيا المناب المنا

١٩٦٧/١٢/٢٨ تاريخ توانر شروط عدَّه الوظيئة نيه ، مَان الأدبيته في هذه اللبئة تتبهدي من هذا التاريخ ولا ترتد الى ١٩٦٤/٧/١ لأن مؤدى ارجاع التدبية المدمى إلى التاريخ الأخير أن يسبق زملاءه المتساويين معه في المؤهل والغيرة الشاغلين وظائف سائلة بالمعالمة للشرط الماتع من ذلك المنصوص عليه في البند (٤) من تواعد اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة الصادر بها كتاب دورى وزارة الخُزانة رقم ٣٣ اسنة ١٩٦٦ السابق الاشارة اليه . وليس من شك في أن تحديد النمية العامل بحيث يكون سسابقا لهؤلاء الزملاء بدرتيد عليه النهاسا أسبتية له عليهم في وضمه على النفسة الأعلى، ا وخو اللغر الله نهي منه البند () من التواعد السالف الاشارة اليها ، الله حرم عداد البند أن يوضع العابل بالكافأة الشاملة على من من النشة المالية التي يوضع عليها زئيله الذي يتساوئ معه في التأهيل والخسيرة الشاغل لوظيفة مماثلة ، ولا نزاع في أن تنسير هذا البند ، من تلحيسة الغرى ، في تطالقه الحدد له ، تعبياً ومجلا وغاية ، يبقى النهي عن ومعام المابل بالكاناة الشابلة على منة أعلى من الفئة المالية لزميله سالف الذكر حالا أو مآلا ، ومن ثم فان طلب المدعى رد التدبيته في الفئة الخابسة الى ١٩٦٤/٧/١ هو طلب مخالف النهي القانوني ، حسبها سبق البيان ، بياً يتمين رغضه .

(طمن رهم ١٧٤ لسنة ١٧. قرب طسة ١/١١/١٧٧٠٠)

قاعــدة رقــم (۷۵)

: 44

المائلون اللين كاوا خاضعين لأمكم كادر عبال اليرينة وأنطبتت عليها للكام القانون رقم ٢٠) قسفة ١٩٦٥ ولم يستوفوا بقتضيات الافادة من مكم اللدة ٢٢ منه الإ بما الكنة فهم القانون رقم ٣١ اسفة ١٩٦٨ من غواعد تظهيم للليم درجاتهم المعالية وتضع عنهم قيد عدم الحصول عسلى تقريرين سنويين بتقدير ضعيف الدخر فيوت هذا اللتم يالاسية اليهم المعمود خضومهم الثقاف التقرير السنوية الذي كأن يسرئ على الوقفين المسلكل بلحكام القافون رقم الا السنة (١٥٠ نتيجة ذلك : عدم الفافة المسلكل المقول من كادر عمال اليهية بن قرار رئيس الجمهورية بالقافون رقم الا السنة بالالمام المنافقين رقم الا السنة بالالمام اليهيورية بالقافة اليهورية بالقافة اليهورية المناف الله والمنافة اليهورية السناد تلكم الالمامة اليهورية السناد تلكم الالمامة اليهورية المسلد به والمنافة اليهورية المسلد به والمسلد به والمسلد المسلد المسل

مِلْحُس الْحُكم :

ومن حيث أن ترار رئيس الجمهورية بالتاتون رتم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من قاتون نظــــــام المـــــاملين الدئيين بالدولـــة على المابلين المنتولين من كادر عمال اليومية بنص في المادة الأولى منه عسكي أن « يسرى حكم المادة ٢٢ من القانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ المشسار اليه (بدييلجته) على العابلين الذين كاتوا خاضمين لكادر عبسال اليوسيــــــ ا "اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٦ ؟ ، وتنص المادة الثلتيسة منه على الله المنابق المادة السابقة على المابلين المسار اليهم تعتسير الدريجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ هي الاسساسي في حساب المدد المنصوس عليها في المأدة المشار اليها ونقا لتمسادل الدرجات الواردة بالجدول الاول الملحق بتسرار رئيس الجمهسورية رتم ٢٣٦٤ السنة ١٩٦٤ . وفي حساب هذه العظ تغفير الدرجة التاسسمة المسادلة الدرجة . . . /٣٠ . مليم تالية للدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة . ٥٠ /٥٠ حليم) والحادية عشرة (المسادلة للدرجة .٣٠٠/١٥٠ مليم / £1 رطئ العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسبيمة وتضت المادة العالثة الا تتقيد إمادة الملل المنتول بن كأدر ألعبال من حسكم المادة ٧٢ جشرط عدم الحصول على التقريرن السنويين الأخرين بتقدير مسعه وَلَّكُ خُلالَ ٱلنَّتَرَا ٱلسَّالِقَةُ عَلَى السَّنَةِ الْمِلانِيةِ ١٩٣٦ تَأْرِيخٍ خَسْسَوْعٌ حولاء العليلين لنظلم التقارير السنوية » وبيين من كاهد التعشفوض على

ألمها بيرة النبيد كإنواء كانخين الإيكان كاهره جباله الهمية وانطبقت طيمي 经利用等 一門 经有限的 医多种性 医多生性 جامد تنام الله المجاهد المجاهة والسب عنهم الله عدم المحمول بالهو المعدد بالهو علم المحمول بالهو المعدد المدرد الم تقومين سأوين بتغير ضمينه لتبطر ثنوت هذا المائم معسبه البهسم المرابع مند في المرابع ال الْمُعْلَقِينِ بِالْمُثَلِّعُ ٱلْخُسَاقِينَ رَحْمِ. 11، استَنَّةُ 19 وَلَيْسَ فِي عَلَيْهُ ٱلْمُمِومِن ما يقرد حكما خامما للعمال الذين كانت توضع عليهم تقسارير ميسنوية على خلاف القاعدة العلمة ، ولا وجه لاقراد هذا الحكم لاقادة أولئك العمال وحدهم من دنون التراتهم عابة ببزية لا ينفردون ببوجبها عان مُستَّبِفَ الْالتَّدُّانِة غير الميت من جانب سائرهم وهو تقدير بطرا علي خبالاي الاسبال في حلم العمليلولا يرجيع المتراضة وعن همدذا الإعتبال من يرب حَيْلِ الْمِائِينَ الدِينِينَ التِي سِلْهِ نَصِيها مِن التَسِانُون رَبِّم ٢٦ لِسِنِيمَ ١٩٦٨ عُ ولايد يجين المعمى قد إنساد من حريم المادق لالا المهرسان النه سبا الا معجور جنراه المتناون ومكون الحك المطعون نبه يد لفيها مبحب المتسانون الله الميند والتعليم المد ما تعلى المعل موذل العليدن . ويتبين الحميك مَعْمَلُكُ وَرَبِيضَ الدَّعِويُ وَالْمَامِ الْمِلْمِينَ مَبْدِمُ الْمُعَرِفِيَاتِ .

(طِعن رتِم ١١٧ لسنة ٢٢ ق - طِسة ١١/١١/١١١١)

4.42) - 4.22



تحديد مرتبه عند القال على اسقى الإبر اليهي وشروبان ١٥ يومة عنه وزارة (اللهة رقم م ٨٨. – ١٧/٢١ م ٢ أو الهيجي سنة (م١٠ باجتماع الله الإمل الإمان يول بي الهنقاء قلمت على عمل المستخ المسيدة دون در عدادون

· Aller Marie

أن الاقاعدة التي كانت قائبة وينتبعة بن قبل ومند تظهيله كلو ، قاممال عند وتسع عمال الووجة في سلك العرجات هي تحديد برتبال الهم على الساس الاجز اليوني مضروبا في 70 يوما ولا وجه للتحدي بها وقود في كتلب وزارة الملية رقم ٨٨ - ١٧/٢١ م ٢ في أغسنطس سنة 1901 في كتلب وزارة الملية رقم ٨٨ الكلام الكلام انها تضمن إساستناه من التابعة المنكورة وهو اسبتناء متمكور على طائمة بذائها هي طائمة عبالي مصلحة السكك الحديدية دون بن عداهم .

(طعني رقبي ١٤٠٨ ، ١٤٢٢ لسنة ٧ ق ــ جُلْسة ١٠/١٠/١٠)

قاعــندة رقــم (۷۷)

المستحدات

تمين المدعى في ١٩٤٨/٣/١٨ بوظيفة على اكثار مؤقت على البند
١٩/٢ اكثار وليس على درجة من درجات كادر المبال ... تمينه على درجة
دائمة من درجات كادر المبال في ١٩٥٨/٨/٣٦ ... طلب تطبيق كادر المبال
عليه بمراعاة المدة السابقة على القاريخ الأخير التي لم يكن خاضما بيها
الاحكليه ... على غير اساس ... منح المدعى زيادة في اجره خلال الشيترة
السابقة على تعيينه طبقا الاحكام كادر المبال بما يوازي الملاوات المتروة
الامثلاء من المبال الدائمين ... لا يعدو أن يكون رفعا اللجر الذي كان يتقاضياه
في الحدود التي يسمح بها الاعتباد المؤقت المبن خصما عليه .

: pt - all (shift.

انه بالسنطيل حالة المدعى من واقع ملف خديته بتضميح انه عين في ١٩٢٨/١٩٢٤ بُوطِلْية عَامِلُ الْمُعَرِ يُؤْلِثُ عَلَىٰ الْبُقْدُ ١٩/٤ الْحَسَمَلُ وليس على درجة من درجات كادر العبال وظل على هذا الحال عليلا مؤينة الى أن عين على درجة دائمة من درجات كادر العبال ببوجب الأبر المؤرخ في المحاملات ومن ثم لا يكون المدعى طبقا لما تقدم محقا في طلب تطبيق كادر العبال عليه ببراعاة المدة السابقة على التاريخ المذكور التي لم يكن خاصما نبها لاحكابه ويكون طلبه هذا غير قائم والحالة هذه على أسلس سليم من القانون مستوجب الرفض > ولا حجاج في أن المدعى منع زيادة في أجره خلال الفترة السابقة على تعيينه طبقا لاحكام كادر العبال بها بوازى الملاوات المقررة الإبقاله من العبال الدائمين لأن ذلك لا يعدو أن يكون رفعا للأجر الذي كان يتقانساه في الحدود التي يسخح بها الاعتباد المؤتت المين خصبا عليه > ولا يكسبه حقبا في طلب معالمته طبقا الاحكام الكادر خلالها > أذ المول عليه في ذلك حسبها سلف البيان. فيهنه على درجة دائبة من درجات كادر المبال طبقا للشروط وبالقيسود. الهواردة به الابر الذي لم يتحقق للمدعى الا في 190///١٠٤٠

(طمن رقم ١١٠ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٢٠/٣/٢٠)

قاصدة رقام (٧٨)

: 4

قاتون المايلين المنين بالدولة — ادباجه الموظفين وعبال اليوبية في سلك واحد — نصه على استبرار اللواتح والقرارات المعول بها في شقون الموظفين والمجال قبل العبل بهذا القاتون نيبا لا يتعارض مع احكابه — صحور قرار الانسي التشريص رقم) لمسلة دامره من اللجنة العليا لتنسي قاتون العابلين ونصه في المادة 7 منه على أن استبرار تطبيق هذه اللواتح. والقرارات ينصرف إلى من يشخلون درجات عبالية في الميزانية — القانون. رقم ٢٠٩١ اسنة ١٩٥٦ في شهال

الإجتماعيــة ـــ يمتور من يهتر هذه القرائح مين ثم يميري جلى من كلية خانسين كافر المبال عند تعليق الاقترن رقم 21 استة 1916 مين مهارة بعد تعليقة على درجات مبالية .

بقفص القنسوى :

ولئن كان قانون نظام العالمين المنيين الجديد المساور به القانوية رقم ٦٦ السنة ١٩٦٤ لم يفرق بين الوظنين وعبال اليوبية بل العجهم جبيعا في سلك واحد اطلق عليهم وصفا واحد هو انهم عبسال مدنيون بالدولة ، ولم يعد من بين هؤلاء من يعبل باليوبية ، الا أن الفقرة التنتيسة من المادة الثنية منقانون اصدار نظام العالمين المدنيين بالدولة سسسله الذكر نصت على انه و والمي أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنسينية لهذا القانون تستير اللوائح والقرارات المعول بها في شنون الموظنين والمبال تبل العمل بهذا القانون سارية غيبا لا يتمارض مع أشكابه ع . كما نصت المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رتم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تواعد والروط وأوضاع نقل العالمين الى الدرجات المحسادلة لدرجائهم الحالية على أن « ينقل العالمين الى الدرجات المجودون في الخدية الى الدرجات المجودون في الخدية .

ا ـــ . . ب ـــ . . ج ــ يستبر العابلون الخاضمون المسكلم كادر
 المبال شاغلين لوظائمهم الحالية بدرجاتهم المتولين اليها » .

وبناء على هذا اسدرت اللجنة العليا نتمسي قانون المسلمان ترار التمسير التشريعي رتم ٤ لسنة ١٩٦٥ الذي جاء في المادة ٦ منسب لته « في تطبيق حكم الفترة الثانيسة من المادة الثانيسة من تالون امسطر نظام العالمان المعنيين بالدولة تسرى اللوائح والقرارات التنفيضية القي كانت تطبق على الخاضمين لكادر العبال على من يشظون درجات عمالية في الميزانية » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالتساتون رقم ٣٠٩ أسنة ٩٩٥٦ في شان حوالة أجر يوم ٢٣ يولية من كل عام من أجور المبال ، لا يعسفو:

وَهُوم الأَمْ إِنَّ الكَتَامِينَ الفَقْ تَتَكُمُ النَّقَاعُ أَنَ الرَّالِمَةُ النَّمِينَامِيَّ الْمُعَا المُعْلَى بِحَوْلِكَ الْجِنِّ النِيقِ الْمُكِنِّ ، مِثَالَةِ الأَمُولِ الْكَتَائِيَ الْمُلْكُمُ مِن العالَى وقعا لحكم النفرة العسلمة » .

وهن حيث أنه لما تتدم يتمين اسستبرار أأميل بالتسانون ربتم . ٣٠٩ أسنة ١٩٥٨ على من بشغلون درجات عبلية قل الميزانية سواء كانوا من الخاضمين لكادر المسال عند تطبيق التانون رتم ٢٦ أسنة ١٩٥٦ المشار اليه أو كانوا معينين بعد تطبيست عذا القانون على درجات عبالية وفقا لاحكام. كلار المبال وطبقسا للبند ثانيا من الملاة الأولى من القانون رتم ١٥٨ أسنة ١٩٦٤ بوضح أحكام وقتية للعالمين المدنين بالدولة الذي بعض على أن « (٢) يراعى عند التمين والترقية . . الاحكام المنصوص عليها في كادر المبال » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استبرار تطبيق احكام القانون رتم ٨١ اسنة ١٩٥٨ المساو رتب ٢٠٩ المساو المعانون وقد ١٩٥٨ المساو اليه من يشغلون درجات عمالية في الميزانية في خلل العمل بالقسسان رفم ٢٠١ اسماء تم تحيينهم على هذه الدرجات تبسل اللهسائ بهذا التانون أو بعده .

المتصرخ الخنتان

-

ではずる 新年出版

· Section of

الأجراء التأديبية الجائز توقيها على ألمبال — عدم ورودها في كادر عبال البيدية وما لحق به من كتب دورية على سبيل الحصر والتحديد ، وخلو هذا الكادر من حصر وتغليم تدريجي لهذه الجزاءات — جزائر توقيع القيامات الإطلاع التي وواقت في القواعد القطابة الشافق الإطلاع الإطلاع والتست تطميع كالقدون رقم ١٩٠٠ النسفة ١٩٠١ على عجال الفيفية — بخريان الثمان على على تعلق بنك شخور تكر اللائل بها نصت عجال الفيفية من تأثير الأمان على على المنافقة المانات المنافقة المانات المنافقة الم

والمسكم:

انه ولقن كان بن المسلم أن أحكام تمكن نظام موظفى الدولة رتم :11 السلم والقد 110 والسارى المعول من أول يولية سنة 110 يغفر فلا عليه المسلم ولا شك الى الموظفين الداخلين في الهيئة سواء أكانوا مثبتين أو غو مقبق وهم الذين نص عليهم في البلب الأول في المواد من (1) الى (111) كسا ينصرف الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة سوم الذين تتأولهم في الباب الثاني من القانون المواد من (117) الى (117) سوفلك دون عبال الباب الثاني من القانون المواد من (117) الى (117) سوفلك دون عبال طيوبية المفين يخصصون في نظام تعيينهم وترقيقهم وعلاواتهم وتاثييهم

لاحكام كادر عمال اليومية المياهر به قرار مجامئ الوزراء في ١٩٤٤/١١/٢٣ وما لحق به من كتب دورية ومذكرات تكيلية وكثموف تتظييهة وكل أولئك دون أحكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ ، الا أن هذا لا يعني حظر توثيع المتوبات التأديبية التي لم يردجها نمن في تواعد كادر المسال كالانذار أو خمس أيام معدودات من الأجر على عمال اليومية بمتولة أن هذا الكادر لم ينس الا على عقوبة تأجيل العلاوة لمدة سنة أشهر أو اكثر التي اسند توتيمها الى رئيس المسلحة وعقوبتي الحرمان من الملاوة اسلا والفصل من الخدمة بترار من وكيل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة الفنيسة. وصحيح مهم القانون هو أن مجرد الاشارة في أحكام كادر الممال الى بعض مِن تلك الجزاءات : تارة تحت بند (الملاوات) وأخرى تحت بند (النمسل مِن الخدمة) وكل منهمًا جاء تحت عبارة « كينيسة تطبيق هذه التواعد » وكل اولتك وارد بالمفكرة التنسيرية لكادر المسال والتي وافق عليها مجاسر الوزراء في ١٩٤٤/١١/٢٣ منظم في الدلالة على أن مثل تلك الجسسزاءات الناديبية لممال اليومية لم ترد على سبيل الحصر والتحديد وكان من اثر ذلك أن جرى المبل منذ صدور كادر العمال وتطبيق قواعده وأحسكلمه واستقرت الاصول في مختلف الجهات الحكوميسة من وزارات ومصالح ومؤسسات عامة وغيرها على أنه ليس في الثانون والعبل ما يبنسع من توتيع مختلف المتوبات التأديبية التي يجازى بها الوظنون والمستخصون الخارجون عن الهيئة على عبال اليومية أيضا مادام الكادر المتطق بهم قد جاء خلوا من حصر وتنظيم منطقى تدريجي للجزاءات التكديبية التي يمكن وتيمها كلما بدر منهم ما يستوجب المؤاخذة التأديبية ، يؤكد هذا النظـر ما نصت عليه صراحة المذكرة الايضاحية لقرار السيد رئيس الجمهسورية رقم (٦٣٤) لسفة ١٩٦٠ المساهر في ٢٨ من مارس سفة ١٩٦٠ بشسان. تواعد تأديب عبال اليومية الحكومين ، وقد نصت المادة الأولى من القرار على جا مأتى:

⁽مادة 1) تضاف الى تواعد الكلار المتسار البه الاحسكام الاتية: " الجزاءات: الاتذار ، والخصم على الا يتجساور أجر (10) بوما في المرة

الواحدة ولا (٥٥) يوما في المنفة الواحدة ، وتأجيل الملاوة والحرمان مرتب العلاوة ، خفض الدرجة برخفض الاهر والدرجة مما ، النصل . ، وجاء في المذكرة الايضاهية : « تعرض كادر المبال لاحكام التعيينات والترقيات والملاوات والاجازات التي تطبق على المبال الحكوبيين ولم أيتمسرخي للجزاءات التي يمكن توتيمها على سبيل الحصر ، بل ورد منها في تبليا الكادر تأجيل الملاوة لدة سنة السهر أو أكثر بقرار من رئيس المسلحة والحرمان من الملاوة ، وكفلك النصل بقرار من وكيل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة الفنية ، والقول بقير ذلك يقضى عملا الى وضع شناذ توامه أن عامل اليومية الذي يأتى ذنبا ادارية مهما كانت درجة بسلطته لا يمكن أن يجازى, ونقا لاحكام كادر العبال الا بتأجيل حصول العابل على علاوته الدورية بدة سنة اشهر أو أكثر وأبا أن يحرم بن العسلاوة أمسلا أو يفصل من. الخدمة . وهذا يجرى في وقت يمكن نبيه أن يجازي المستخدم الخسارج عن الهيئة ، بعتوبة أخف كثيرا عن جريمة تأديبية ثد تكون درجة جسسابتها اشد واخطر من ذلك الذنب الهين الذي أنلت منه عامل اليومية الحسكومي وهذه المنارقة الكبيرة ولا شك تؤدى الى عجسز جهسة الادارة عن أعمال. سلطتها في تقدير درجة خطورة الذنب المنسوب الى عامل اليومية والنسائج التي تترتب عليها ، ومن بينها لمر تمكين جهة الادارة من توتيع الجــزاء الملائم للذنب الادارى بما يحتق حسن سير المرفق ، ومن لجل ذلك يكون ما جرى عليه العبل منذ صدور وتطبيق كلار عبال اليومية من تطبيق المتوبات التاديبيسة التي وردت في التواعد المنظسة لشتون الموظفين والمستخدمين على عمال البومية سليما لا مطعن عليه ومستفادا بحسكم اللزوم وما تحتبه طبيعة الاشياء . غليس ثبة ما يمنع أن يوقع رئيس المطحــة على العامل جزاء بالانذار أو بالخصم من الاجر لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما اذا قابت حالة واقعية أو تاتونية تسوغ تدخل جهة الادارة لاحداث هذا الاثر في حقه ،

(طعن رتم ٢٢٢٤ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩١٥/٥/١٩٦٢) `

(Ar) plicate adding or

البنسطاء

الله الدائد المنطقات الرائش _ بشالا فالدن عامل وتوتشيك عَيْرِ مُؤَكِّلُنَ الرَّفْسَيَةِ _ ثَمْشَد لَدِيرِ عَلَمْ الْمِينَةِ _ آسِاسَ مُلكَ مِن عَرْرُ رَنْيِسِ الْجِمِورِيةِ رَمْمَ ١٣٧٠ أَسْتَةَ ١٩٦٠ بِالاَتْحَةَ الدَاعْلِيةَ لَلمِينَةِ م

بالمُفَّقُ النَّاسُالُمُ : `

المشئت الهيئة الدائمة لاستصلاح الراضى بالقانون ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المدل بالقانون ٦٤٣ لسنة ١٩٥٧ الذي تنمى المادة السابعة منه على انه و يعد مجلس الادارة لائحة للهيئة تصدير بقرار من رئينن الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التي تسمي عليها وتنظم اعجالها وحساباتها ونظام موظنيها ويشمل قواعد تعيينهم وترتيتهم وتاديبهم والمكانات التي تمنسح للهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعلرون اليها » .

وفي 1 من ديسمبر سنة ١٩٦٠ مسدر ترار رئيس الجمهورية رتم ٢٢٧٠ أسنة ١٩٦٠ بالآلائحة الداخلية لهدنه الهيئة ونست مادته الأولى على أن مجلس ادارتها هو السلطة الطيا المهيئة على شدنونها وتمريف المورها وادارتها ونصت مادته الثالثة عشرة على أن يتولى مدير عام الهيئة ادارتها وتصريف لمورها ويختص بما يأتى : ٠٠٠ (١) — تعيين الموظنين في غير الوطأئف الرئيسية وترقيتهم ونظهم ومنحهم المسلاوات وتأديبهم وأنهاء خدمتهم ومقا للنظم التي يقررها مجلس الآدارة .

ونصت الملاة عشرين من تلك اللائحة على أن تسرى على موطَّفَى وعمالً هذه الهيئة _ فيها لم يرد بشائه نص خلص في اللائحة التي تصدر بقسرار من رئيس الجمهورية أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف ألمامة . الهنية فياحب السلطة البليسة على سال ومطابع هذه السنة اعلى الهنائية الرئيسية و وق الهنت ذاته المنتس بأسطه قبال ان منه أن أم حال الوظاف الرئيسية في غير حالات اللغيبية . وقدة أن أم حال الوظاف الرئيسية في غير حالات اللغيبية .

قاب دارة م (الل)

عيال هيئة السبك العديدية - مباطة تأدييهم - هي الدي الوالة أو بان ينهم عنه في هدود القوائين والواتيع وليس لوكل الوؤارة - السلس والا--· 大き事 · 「大き」 「「「大き」 「 「 「 」 「 」 「 「 」 「 」 「 「 」 「 غيرني والتدة جزع البيانة وبنه جود القاطوع بجيدايين وقب ؤزة ليسنة. يتمها و الا فسنة لامها الهمانيين أيسافه الله القلدن وقير دا؟ لسنة ١٨٥٨ وتباون انشار الهناقي بسوج بطابق المانون ب الله. الله بقرار وزير الواصلات رقم ١٠ لمينة ١٩٥٧ بتنظيم اعارات السكاء العبيبية بيقتشي سابلته السنبدة بن القالون رقم ١٩٩٠ أسنة ١٩٥٦ سالته الفكر -

واغون الحكم ة

ان قرار رئيس الجمهورية بالتانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بالشية جِيلة علَّية لكنفون سبك حديد جمهورية مصر نعن في التشرتين عسله والمتابرة بن المالاة الشائلة بنه على الله لا يكون السبكه المعيدية مهور ما بترار بن رئيس الجمهورية يقاد على عرض وزير الواساقت ، ويتهم أقد تِعِيِّهِ الدَّرْكَ، وزير المُواسَلاتِ بادارة السِّكاء المندينيَّة وتوميض ﴿ يُولِهِ ﴾ والهاجف المقصيد فيبار بتطقد للقباقيين والجطاع مياطق التهيها والقصاء والمؤمنة والمامين ويأراني فالان يتونيه والمائية المناسية

موثلك كله في حقود الثواتين واللوائم » . وقد حَوَّل الشارع بينتني هذا النص بدير علم الهيئة اختصاصا اصيلا بسلطة كابلة على تأديب العبال عكسا اجار له أن بشِتَ غِيرَه في هذا الأَختِعساس دون حد أو عبد الا من التوانين واللوائع . ثم صدر بعد ذلك ترار رئيس الجمهورية بالقسانون وقم . ٣٩ المنقة ١٩٠١ ، في شان التعويض بالانتصاصات ونعس في مادته المُللثة على أن ا للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيـل الوزارة ببوجب التوانين إلى الويكلام المسملهدين أو رؤساء المسالح . والوزير بناء على ما بعرضه رؤساء المسالح أن يعهد ببعض اختصاصاتهم اللي رؤساء الفروع والاتسام . وقد أجاز هذا القانون بدوره تفويض الؤسبله الغروع والاتسام في بعض اختصاصات رؤساء المسالح ، وأوضح كقاعدة ملهة الاختصاصات التي يجوز نبها هذا التنويض ولن هي أصلا ثم أن سيكن أن يعهد بها " والسننادا الى القانونين انفي الذكر اسدر السيد المدير العلم للهيئة العالبة لشنئون السَّككُ الحديدية القرآر الادارْي رقم ٢٠٤ النسنة ١٩٥٩ في ٢١ نومبر اللُّنة ١٩٥١ الذي عضى في مادته الثانية بأن و يعهد الني المادة وكيل مدير عام العيثة ومساعد المديز الهام والسكرتير العلم والمنتش العام بالتسنم البكانيكي والمنتش العسام لهندسة السسكة والاشمال والمنتش الملم للحركة واليضائع وبدير علم المخازن والمستريات ومدير عام التسم للطبئ كان في دائرة اختصاصه بالسلطات الآتية ونشا الإحكام القانون ـــ أ . . ب ــ . . ج . . ــ د ــ . . ، ه ـــ . . . و . . . • السلطة المخولة لرئيس المصلحة ببتتشى القانون رقم ٢١٠ أسخة ١٩٥١ عيبا يتطق بكافية بسائل الستخديين الخارجين عن الهيئة والعسال » كما أصدر القرار الاهاري رتم ٢٦ أسنة ١٩٥٧ في لا توقيير سسنة ١٩٥٧ الذي نص في المادة الأولى منه على أن « يعهد الى السبادة مساعد المدير الملم للشئون المليسة والنقسل ويساعد المير المسام للشئون المسلمة والأعراد ويقعص علم الحسركة ويفتش علم النقسل والمبسلاة يديري المنطق والمعير العلم المالي كل في دائرة المتمساسة ، بالسلطات الواردة حمت المادة (فاتيسة) ! ، ب ، ج ، دُ أ ه ، وَهِن الأَمْرُ الإداريُ وَتَمْ ٢٠٠٤

كاللهوخ ٢١ من توتمير سنة ١٩٤١ ، وسلطة المدير العلم اللهيئة العلية تشتون السكافا المعيمية على فاعيب المنال وحقه في انابة غيره في ببالتبرة. هذه الساطة ثابتة له بمنتشى اللاة الثانثة من تأثون انتشاء البيشة وُهم ٢٦٦ للسنة ١٩٥٦ بما يجعل تراريه رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥١ ورقم ٢٦ تبسئة ١٩٥٧ لميا تضيا به من تقويض السمادة مديري المسلطى ، كل غُ دائرة اختصاصه ، في السلطات المخولة لرئيس الصلحة نيما يتعلق بكانة مسائل العمال ، صحيحين مطابقين للتاتون مما يرتب لمديري المناطق مؤلاء اختصاصا بطريق الانابة في هذه الشئون وذلك كله بصبكم خاص في تاتون انشاء الهيئة منتك عن الحكم الوارد في كادر المبال الذي يسند حذا الاغتصاص لوكيل الوزارة ومفاير له ، وهو حكم في خصوص التاهيب مسعر به تشريع لاحق للكادر ، واداته عانون هو اعلى مرتبعة من قرارا خطس الوزراء ومن كتب وزارة المالية الدورية المادر بها كادر المسأل ، ومن ثم يتهاوى منطق الجدل الذي أتابه الحكم المطعون نبه على الارتداد بأمر تأديب الممال في الهيئة العامة لشئون السكك العديدية الى سيلطة وكيل الوزارة المقررة له في هذا الخصوص بمقتمي كادر العبال ويناه على الكادر ما خرج به قانون انشاء الهيئة على هذا الوضع من حسكم خاص استحدثه في هذا الشأن لاعتبارات تتعلق بتنظيم الهيئة وضبط أمور موظفيها وعمالها والهيمنة على حسن سبر العمل نيها بمراعاة تكوينهسا التساتوني وترتيب الوظائف بها بوصفها هيئة علمة منحها الشارع الشخصية الإعتبارية وخولها استبتلالها في ماليتها وفي ادازة شئونها وجعل لرئيسها أختصاصها أصيلا في تاديب موظفيها وعمالها ، على أن وزير المواسسلات أسبير في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ بَنْتُكِّيم أَدْارُأْت أَلْسَكُكُ الحديدية وتحديد اختصاصاتها الذي نص في البنسد ﴿ تَأْلُمُنَّا ﴾ مِنْ المَادَة ٣٠ منه على أن قُ يختص مدير المُتَطَّقَة بِما يأتي أولا . . . وثانيا ... وثالثا ... الشنتونُّ أالادارية 1 ــ الاسراف على كالحة الانراد بالنطقة من ناحية تشغيلهم والرقابة عليهم داخل المنطقة وتأدييهم طبقها التواعد القاتونية ٢ . . . ٣ اصدار جبيع التسرارات الماسة بمعدل اليهبية في حدود منطقه . . . وبذلك يكون هذا القسرار المنابعة إلى المنابعة المنابعة الوزير المستودة بن المستود دالم الله المنابعة المناب

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٧ ق ... جلسة ٢٤/١/٢/١٩)

بَاعبِيةِ رقِيهِ ﴿ ١٨١)

: إليه بينها

بستخدو حيّة الواسات الساعية والانسساعية اللين طبق عليم تكر العبال بن اول ابريل سنة ١٩٦٠ بنكفي القاون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ - خَيْسِرِيهم في مجهّر التاديب ايها التكادر _ استيماعهم بن ججهًا تطبيق احكام الهاد (١ و ١) و ١٤ و ١٤ بن القادن رقم ١١٧ إسابة بمدارا الخادي ياديان نظام النهاة الإيلية والدائيات القيمية "

علجمي التعسكم :```

أن النظام الهانية، الذي يختبع له المدير في القاديد وابت ومنهر

يرار الفصل الملمون نبيه هو كافتر العبال نهو منذ أولى أبريل سنة ١٩٩٠ يعتبن وفقة لأخكام القانون رقم ١١١ لسسنة ١٩٦٠ سسالف الفكرا ملبلا يمليل بمنتضى كادر الممال وانه ولئن كانت هيئة الواسسالات المسلكية واللاسلكية مؤسسة علية مسدر بانشائها بالنطبيق للقسانون رتم ٣٢ المنة ١٩٥٧ الخاص بالؤسسات العلية ترار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسبنة ١٩٥٧ ونص في المادة الثانية منه على عدم تثييدها بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية الا أن المادة ١٣ من قرار انشسطها المشار اليه أوردت حكما وتنبأ يقضى بأن تسرى في شأن موظفى الهيئسة واستخديها وعسالها التوانين واللوائح والقواعد التنظيمية أأخاصة بموظئى ومستخدى وعبسال الحسكومة ثم أن ترار رئيس الجمهسورية رتم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام الوظفين بهيئة الموامسالات السلكية واللاسلكية لم ينظم سوى شئون الموظفين من الدرجة التاسعة مما فوقها الى اعلا الدرجات . اما المستخدمين الخسارجون عن الهيئة والعمسال ، نتــد نصت المـادة) من القرار المذكور على أن قواعد تعيينهم وترقيب وظائفهم وكذلك كافة شئونهم الأخرى تنظم بقرار من وزير المواصلاته بعد موانتة مجلس الادارة ، ولم يصدر الى الآن هذا القرار ، ومن ثم غلا مناص من أعمال الحكم الوقتى الوارد في المادة ١٣ من تسوار الشبستاه الهيئة بالنسبة لهؤلاء المستخدمين والممال وذلك بسريان القوانين واللوائح والتواعد التنظيبية الخاصة بالترانهم في المسالح الحكومية عليهم على يصدر القرار الوزاري المشار اليه في المادة ٤ من قرار رئيس الجمه ورية رتم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ سناف البيان ،

وبناء على ما تقدم ينبنى أولا _ استبعاد المدعى من مجال تطبيق المكلم المواد 11 و 17 و 17 و 17 من القاتون رقم 117 المنام المعادة تتظيم النياة الادارية والمحلكيات التاديبية وذلك ونتسا لحيجم المادة 10 من القاتون المنكور التي تنص على أنه لا تسرى احسكام المواد 11 17 (1) 12 على المستقدين الفراجين من المهيئة والمسلل

جهد بكون النبيهة في التهديق بالنبيية لهم من الهيمة الهي المهيمة النبية المن المهيمة النبية المن المهيمة النبية ويناء والمنافئة على المنافئة المنافئة المنافئة ألها إليها بهنة الاالم الالمائمة المنافئة المنافئة

إ طعن يتم الا السينة ٨ قي - جلسة ١٠١١/١١/١١)

إلماد المارة (١٨٤)

: 12 -41

تطلق — أيس ثبت ما يوجب افراغه في شكل ممين — لا يمكن لا بطلان على افغال اجراله في وضع بفامي ،

طقعي العسائير :

لسِي ثبة ما يهجب المراغ التحقيق مع المجابل في شكل مهين . ولا بطلان بلى اغفال اجرائه في وضع خاص .

(طعن رقم ۱۲۲۹ لسنة ٧ ق - جلسة . ١/١١/١١)

يامدة رقب (١٨٤)

: المسطا

لَيْتُوْعُ الْمِيْفُ عِنْ تَهِيمِهِ وَالَّهُ حَمِيْفُوا مِنْ عَبِلُهُ الْاَبِرِيَّةَ الْإِلَى يَمِيلُ بِهَا ثِنَا الْبَعْرُولُهُمْ مِنْهَا دُيعِد جَرِيبَة مِسْتِرةَ أَوْ عَلَى الْأِكُّلُ دِينًا أَدَارِهَا مِسْتِيرًا ــ المحمل في عوبيه الطبهم بالمسبة فهذه العربية لا يُستط بعض الطبية عشر غوبه المستوفق الطبه بالمحرة أصافيه أن المجاه الإلى من الفوق العمل رقم الم السنة (190) ألحى يمكم عُلاكة أكثم بالقريمة ــــ الفتم بتعم عبول الاعوى الرفوعة في هذه الحالة الإيترم على أساس سفيم بن القنون .

بلغص المسكم:

انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى التاديبية لرفعها بعد المعاد المنصوص عليه بالفترة الثانية من المادة ١٩٥٩ من تانون العصل رتم ٩١ اسنة ١٩٥٩ التي تنمي على أنه و ٠٠ ولا يجوز أنهام العابل في مخالفة بضي على انترافها اكثر من خمسة عشر يوما و الذي قضت المحكمة التاديبية بحكمها المطعون غيه بقبوله بالنسبة للاتهام استفادا الى أن القيدة الورد بهذه الفترة يسرى على رب المسلم وعلى النبابة الادارية على حد سواء وذلك لما رائه من اسباب أوردتها محيشات حكمها .

انه عن هذا الدنع ، نلا محل البحث _ في صدد هذين الاتهلين _ نبيا غذا كان الثيد الوارد بالفترة المنوه عنها يسرى على النبابة الادارية كما يسرى على رب العبل من عديه ذلك لان هذين الاتهابين بنحصران في ابتناع على رب العبل من عديه ذلك لان هذين الاتهابين بنحصران في ابتناع المبلغ كان قد حصلها من عبلاء الشركة أبنا المستواتهم منها زعما بنسه المبلغ كان قد حصلها من عبلاء الشركة فينا المستواتهم منها زعما بنستط الابتناع يكون جرية بمستورة أو على الاتل دينا اداريا بمستوا لا يستط الحق في توجيه الاتهام بالنسبة له بعنى الذبسة عشر بوبا المستوصي عليها بالفترة المنوء عنها طالما كان الثابت أن المنهم المذكور ظل مبتنصا عو توريد المبالغ التي حصلها من العبلاء الى أن المفت النبلية الادارية بواقعة وتولت التحقيق ثم الملفت النبلة العالمة وعند ذلك قام بتوبعه بمبلغ ٤٤. رويا جنيه قال أنه البلقي بعد خصم ما زعم من حقـوق لـــه

على الشركة . . وعلى متنفى ذلك يكون الدنع بعدم تبول الدموى الناويبهة . بالتسبة لهذين الاتهلين لرغمها بعد المعاد المنصوص عليه بتلك الفتهرة . لا يقوم على أسلس سليم من القانون حقيقا بالرغض . . ولما كان الدسكم . المناصون نبه قد ذهب غير هذا الذهب غائه يكون قد جانب السواب منسبة . المناوه في هذا الشرق من تنسقة .

(طعن رقم ٦٣٤ لسنة ٩ ق ــ جلسة ٢٩/٥/٥١٩)

الفسرع العسادي عشر الوقف عن العمسسل

قاعسدة رقسم (٨٥)

: 45

ملخص الحسكم:

ان المستقاد من نص البند ه من التطبيات المالية رتم ٨ المساورة و اول يولية سنة ١٩٦٣ ان رئيس المسلحة هو السلطة التادييبسة الني تمك بصفة مطلقة وتف المالي عن عبله اذا اتهم بجرم موجب الوقف و ومن ثم غان قرار الوقف المطمون نبه يكون قد صدر مين ببلكه وقلم عسلي سببه وهو انهام المدعى في أبور قد تستوجب مؤاخذته تاديبيا وجنائيا وليس ثمة مخلفة للقانون في عدم عرض ابر الوقف على مجلس التاديب بعد مفى ثلاثة اشهر ٤ ذلك أن النص المذكور لم يحظر وقف العسالي عن عمله لمدة تزيد على ثلاثة اشهر الا بائن مجلس التاديب بل لم يستوجب التص محلم لدة تزيد على ثلاثة اشهر الا بائن مجلس التاديب بل لم يستوجب التص تحسديد مدة الوقف ٤ واستطالة الوقف بصب الظروف والملاسسات الدعوى الراهنة لا تنهض دليلا على اساءة استمهال الملطة .

لذ المروض أن يسبير الوقف حتى يفصل فيها هو منسبوب الى المدعمية من تهم ، وهذا التأويل هو الذي يضدق وطبيقة الإشباء ؛ مالنهاية الطبيعية للوقف هى حسم الموقف المطق الذي وجد فيه المدعى بسبب ما نسب اليه من نهم ، وهذا الموقف المطلق لا يتحسم بعد الهام التحتيق ولكن عنسد القصل في النهم المسببة اليه ، بل هذا هو التأويل الذي يتنق مع نصر. المترة « ثانيا » بن البند » من التطبيات المالية المسار اليها ،

(طمن رقم ٢٥١٧ لنسقة ٦ ق مد جلسة ١٩٦٢/٤/٠)

قاصحة رقسم (۸۹)

1

وقفد العامل، ويُقلسن، عباهر بهجره العابي بجرى موجيد الفرخر ويؤهد لجرم معتبال المنافقة ومن تعاليه بالمنافقة ومن تعاليه المنافقة وقد المنافقة وقد المنافقة والمنافقة ومن معتبر مروايد من المنافقة المنافقة المنافقة ومنافقة ومنافقة ومنافقة والمنافقة ومنافقة والمنافقة وقد تنهيل المنافقة وقد المنا

يقضس الحسكم :

ان المادة الخاصية من تعليهات المائة رتم (A) وهي التي تكسله الحكام كابر العبال نبيا لا يتعليض معها ولم يرد في شسانه نمي خابهي في هذا الكادر نفس على أن ﴿ عالم اليوبية المتهم بجسرم موجب المنت يحير التهائم بؤيتا عن الهيل في كل حالة و واذا تبيئت ادايته برعت من تلييخ الايقاف المؤتب و وقد المادة قامدة علية مقتضيا علي واقد المهائم المنه يجرم موجب المؤتب ونها مؤتبا عن عمله في كل حسافة بيخيد انهائم وبها المؤتب ونها مؤتبا عن عمله في كل حسافة بيخيد انهائم وبها المؤتب براحته مني بعض المؤتب واقته حرم منه وفيسلم مني المناب المنابع براحته المنابع ال

المنتصة عندئذ انزال هذا الحكم واصبل انره الاسانوني بغير ما نرخص من جانبها ولا تغيير كتبيجة لأربة رأى الأسارع ترتيبها على اداتة العسلل من جانبها ولا تغيير كتبيجة لأربة رأى الأسارع ترتيبها على اداتة العسلل لملة تتصل بمصلحة العبل وقد جاء كادر العبال خلوا من اى حكم ينتسلول علاج هذه الحالة منا يتمين معه اعبال التامدة الواردة في هذه المسادة . وون على منا المناف المناف

(طعن رقم ۱۱۳ لسنة ٦ ق _ جلسة ۱۹۲۲/۲/۲۱):

فاصحة رقسم ﴿ ١٨٧ع

الإنبسعة:

قرّالُ الوقف من القَالُ الطّنافر، وتقاطفتها البلد عامل تعطيفا البليها. رقم ٨ — يلزّته عليّة وقفُ مرف الأمِرَ من تلزّيخ الوققُ _ الظّفَّةِ المُنْتَسْمِلُ. بمرف الأجر _ رفضه المدي قبله على المبلة جدية .

ملخص المكم:

افة كان قرار وقف المسابل سليها وفقسا لنص الملاة عنهن تطبيع عليه الملقية وقدم المسابرة المسابرة وقدم الملقية وقدم المسابرة المسابرة وقدم سرقة المرتب ابتداء من المسابرة وقد من شرعان الملقية المستفيل بسرقه المرتب لا يقوم على أسبلب جدية .

(طمن رقم: ١٩٩٧ لندلة ١ فف بطلقة ١٩٩٧).

قاصدة رقسم (٨٨)

المِسسطا :

وقف العابل عن العبل لا يقع تلقائيا بقوة القانون الا اذا حبس إحياطيا أو تنفيذا لحكم شمالي وجوب صدور قرار اداري لانشاء حلقة الوقف عن العمل في غير هذه الحالة ... اجتناع الادارة عن تحكين العابل من اداء عمله بعد الادراج عنه ينطوى على مخالفة القانون ما لم يصدر قرار بوقفه ... عدم جواز حرمان العابل من راتبه ما دام قد عرض من جانبه استمداده للقيام بموسيله .

لمخص الحكم :

ان وقف المابل لا يقع بقوة القساتون الا اذا حبس احتياطيا أو تنفيذا للحكم تضائى ، لان مثل هذا الحبس يقتضى بحكم الضرورة عدم تبكنه من أداء عبله في خدم الحكومة مبها يفنى عن صدور قرار بالوقف ، أبا في غير هذه الحالة غلا بد لانشاء حالة الوقف عن المبل من صدور قرار آدارى من يبلك ذلك . وغنى عن القول أن هذه الأحكام هي من الامسول المبلة ، ولذا ردنتها المادان ٥٠ و ٣٦ من قساتون موظفى السدولة المبلة ، ولذا ردنتها المادان ٥٠ و ٣٦ من قساتون موظفى السدولة نبيا نصت عليه على سريان هذا الحكم على المستخدمين الضارجين عن نبيا نصت عليه على سريان هذا الحكم على المستخدمين الضارجين عن الهيئة . وما دام لم يقف بقوة القساتون عن عبسله بسبب حبسسه الهيئة . وما دام لم يعقد بقوة القساتون عن عبسله بسبب حبسسه المبلغ التقانون أن غير الحالة المذكورة ، عن المتناع الادارة عن تبكين بالمؤطف من مرتبه ، ما دام قد عرض من جانبه استعدادا المتبالم بعبطه ، وكان الامتناع مين جانب الادارة بعون وجه حتى ويسبب لا نخل الرادة المؤطفة به .

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/١٢)

قاصدة رقسم (۸۹)

الهِـــادا :

صدور قرار مبن يبلكه قانونا باستبرار وقف العليل عن عبله إمملحة التحقيق حالة أن العابل المذكور لم يكن قد صدر قرار بوقفه ابتداء بل ابعد عن عبله تمهيدا التفيذ تأشيحة الوزير بالتخاذ اجراءات فصله ... يغيد موافقة محمدر القرار على الوقف واقراره اياه من تاريخ الإبعاد ويكشف عن قصد الإبعاد أحداث الآثر القانوني للوقف الذي دل عليه وظهر مادى هو الإبعاد واكتنه واقمة قانونية لاحقة هي قرار استبرار الوقف ... لا اعتداد بالقول بأن القرار الذكور صدر بعد انتهاء التحقيق مني قدر مصدر القرار أن مصلحة طلحاكية التانييية وما نستثرمه من استكبال التحقيقات السابقة عني اختتام المحاكية نتقضي وقفه .

يلفص العسكم :

ان الملدة السابعة بن قرار رئيس الجههورية رقم ٧١٠ لسسنة ١٩٥٧ بتشاء مؤسسة علية لشئون بريد جمهورية مصر ، تقول مدير الهيئسة
سلطة تاديب عبالها وبن ثم نهو المفتص باصدار قرار وقف المدعي
وققا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٠ المشار البسه
متى قدر أن مصلحة التحتيق تقنفى اصدار هذا القسرار وقد قدر أن
مصلحة الحاكمة التأديبية ربا قد تستأنه من اسستكبال التحتيقات
السابقة حتى مرحلة اختتام المسلكية تنتنجى وقنه ، ناصدر قراره في
٢٣ من مارس ١٩٦١ ، باستهرار وقف المذكور عن عله ، وهذا القسرار
الصادر مين يملكه تأنونا ينيد موافقته على الوقف واقراره أياه من تاريخ
الإيماد عن المبل المتأصل تبهيذا لتنفيذ تأشيرة السيد الوزير صساحه
الملطة الأعلى ، ويكشف عن قصد الادارة في احداث الاثر القساوني للوقف الذى دل عليه مثلهر مادى هو الإبعاد . واكدته واتعسة تاتونيسة لاحقة هى ترار استبرار الؤهد وهن شه على وقت المدعى فى المدة من ١٣٠ من ديسببر سنة ١٩٦٠ الى التساريخ الذى انتهى نميه هذا الوقف بمودته الى عبله يكون قائما ماديا وتاتونا على وجه منحيح ومسادرا من الكشفائينين . المختصة بذلك فى هالة تجيزة لاسبلب مهررة ونقا لامكلم الماتونين .

(بغض ريخ ١٤٧ لعندة ١٠٠ ق _ جلشة ٢١/١١/١١/١١)"

الفزع النساني عشي انتهــــــاد الخسساء

الله: تحسيل المسابل بسبب تالين

تاحبهة رشم (۱۹۰۰)

الماية صبن تطبيعه المالية رقم ٨ المعالة لاحكام كابر المبال ... التعبيم المرجب الربت وفقا لها ... يتحدد مداولهم بلاية القائدية ١٦٠ عبينة ١٥٠ مبان نظام موظفى الدولة الذي كان ساريا حينداك ... اساس ذلك الله المالة الدن المام النظم المواعد التوظيف وكافة شئون موظفى اللولا .

بكفين المسكيا:

تنص الحاجة و من تطبيات المجهة رقم ٨ وهي التي تكيلي احسكايي كابر المسالم على أن « عالم البوسة المتهدم بحرجه بوجب المرتبة يصبر المتهد مؤتيا عن العيلين في كلم حابة . وإذا انضح بجد التبعتين أن العالمان برعهه تصرف إنه أجرته عن كل حدة الاستسالان . وإذا تبيئت اطالته بيات حيث تاريخ الفيقية المهتب » ها كابت هذه التطيعات لو تحدن مداول عب عب التربي المهتب المبعد المناب المن

(طعن رتب ۲۲ لسنة ١٠ ق _ جلنبية ١٢/١٤٨٥).

مَاعَــدة رمّـم (٩١)

: 6-47

الستخدون الخارجون عن الهيئة الذين طبق عليهم خادر العمال بيقتشى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 111 نسنة 1970 من اول ابريل سنة 1970 خضوعهم في مجال التنديب لهذا الكادر — فصل احدهم بسبب تأديبي دون التزام الاوضاع الشكلية التي قررها هذا الكادر كاخذ راى اللجنة الفنية لشئون العمال — يعتبر اهدارا صريحا لضماته حرص عليها المشرع لصالح الممال الفاء قرار افصل لهذا اسبب لا يعطل من سلطة الادارة في اعادة اجراءات التحقيق والمحاكبة وسلطتها في توقيع الجزاء التاديبي عليها ما يثبت لديها من نخب في حق العامل

ولخص الحكم :

ان النظام القاتوني الذي بخضع له المطعون عليه في مجال التاديب وقت صدور قرار الفصل في ١٩٦١/٢/١٣ ــ وهو الترار المضعون فيه بالالشاء حــ هو كادر المعال واحكامه ، فلك أن المطمون عليه بعتبر منذ أول أبريسل سنة ١٩٦٠ بالتطبيق لاحكام القساتون رقم (١١١) لسنة ١٩٦٠ عاملا يعالم بمقتضي أحكام كادر العمال ، ولم يعد بغد من الخاضمين لاحكام قاتون نظام موظفي الدولة ، وقد الفي جبيع مواده الباب الثاني من القاتون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ وهو البلب الخاص بالمستخدمين الفسارجين عن الهبئة ، ويدخل بالقرورة فيما الفي من مواد هذا البلب نص الملدة (١٨٨) المعلقة بالتأديب وحاصلها (أن العقوبات التأديبية للمستخدمين الفسارجين عن الهيئة هي . . . (١) الاتذار . . . (٧) الفصل ويباشر وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختص سلطة توقيسع هذه العقوبات كل في دائرة أو رئيس المصلحة المختص سلطة توقيسع هذه العقوبات كل في دائرة المتصالم ، ويكون قراره فيها نهائيا غيبا عدا عقوبة الفصل فيجوز التسليخ لها التسليخ لها

المستخدم ، وذلك في مدى اسبوعين من تاريخ اعلانه بقرار بالقميسيل ، ويكون ترار اللجنة في هذا الشأن نهائيا . . .) ولقد أعبلت الهيئة المسامة للسكك المديدية حكم هذا النص على الطمون عليه ، في وقت لم يكن لهذا النص من قيام بعد أذ الغي منذ أول أبريل سنة . ١٩٦٠ وخـــرج-المطمون عليه بوصفه من المستخدمين الخارجين عن الهيئة من مجال تطبيق. أحكام قانون موظنى الدولة ليدخل في ظل احكام كادر العمال وما لحقه من تعديلات فكان يتمين على الجهة الادارية ، وتلك تصوص القاتون واضحة-على ما سلف من ايضاح ، أن تطبق في حق الطعون عليه أحكام كلاي العمال. عند التصرف في التحقيق وكان عليها أن تلتزم الاوضاع الشكلية التي تررها الكادر المذكور وقد تناول النص على حالة نصل العابل من الخدمة-بسبب تاديبي مقضى بأنه « لا يجوز نصل العسلمل من الخدمة بسبب تاديبي الا بموانقة وكيل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة الفنية المسأر اليهسا فيما تقدم » وفي الاعراض عن ذلك اهدار صريح لضمانة حرص عليها المشرع لمسالح العبال . غاذا صدر الترار المطعون نيه وهو ترار الفصل مخالفا لاحكام القانون كان خليقا بالالفاء وهذا الالفاء لا يعطل بطبيعة الحال من سلطة الادارة في اعادة اجراءات التحتيق والمحاكمة وما لهــــة من سلطة في توتيع الجــزاء التاديبي على ما يثبت لديها في حق الطمون. عليه بن نتب .

(طمن رتم ۱۲۷۸ اسنة ۸ ق - جلسة ۱۹۲۱/۲/۲۳)

قاعــدة رقــم (۹۲)

المسطا:

اللجنة الفنية المختصة بلبداء الراى في مصلهم -- تشكيلها بقرار من مدير القطقة بناء على تفويض من الوزير -- صحيح مرتب لاثاره -- صحة قرار الفصل الصادر بعد موافقة هذه اللجنة •

باللفن المطالق:

غذا كان الثابت من الإوراق أن الترار الطفون فيه العسائني بنصل الله من علية القِلة للأسجاب التي بني عليها قد صفر بناء على أومعية اللبعة العنية الرهيميلة الدشون المبسال بالقطاة المتبطية بالاستحارية بَجْلُمْ مِنْهِا * المُعَدَّةُ فِي لِهُمْ . ٢ مِن تُولِمِير مَنْلَةُ ١٩لُو٠ وَهِي الشَّعْلَةُ بِالأَمْشِر الإداري وهم ١٩١٧ تعنقة ١٩٥٨ بتسباء على التلويطن المنافر بن وزير المُوالمُلُقِّةُ التي يُديرِي المُقتلق بالتشي المُلاة . أو نظرة ﴿ نَافِيًّا ﴾ يَتُود ﴿ وَ اه ١٠ من القرار الوزاري رئم ١٠ لمستة ١٩٥٧ الله الذكر والدَّا كان عُادر العبال يقضى بعدم جواز نصل المابل الا بعد اخذ راى اللجنسة ألفنية التي يصدر بتشكيلها تراربن الوزير المفتص وكان وزير المواسلات ينكك محكم المادة الثالثة بن القانون رتم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شنان التقويض بالاختساسات أن يعهد بيعض اختصاصات رؤساء المسالح الى رؤساء النروع والانسلم وكان مدير علم الهيئة وهو رئيس المسلحة باعتباره المهيمن على شئون العبال نبها ببنتشى تاتون انشائها رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ يختص باجراء هذا التشكيل بوصفه من مستلزمات ممارسة سلطة التأديب التي أطلق الشرع حدا نيها واستدها اليه باغتصاص كابل أميل نان ترار الوزير متقويض مديري المناطق في سلطة رئيس المسلمة في هذا الشبأن وهو بدير علم الهيئة يكون مسجيحا مطابقا للقانون برتبا لأثاره في استلد هذا الاختصاص الى هؤلاء المدرين ، ومن ثم تكون اللجنة الفنية التي أوصت بفصل المدعى يشكلة تشكيلا محمحا بالألة فالونية عن قرار مبادر بن بختص بالأبر حهذا التشكل ومختصة بابداء الرأى في نصل عمال الهيئة بالنطقة تأديبيا ... وتبما لذلك يكون القرار التأدييي الصادر بعد أخذ رأى هذه الأبأنة مطابئا شبكلا يضطفية العانون . . .

﴾ ﴿ ظُمِن رقم ٢٢٢ لسَنَّةُ لَا ق _ جلسة ٢٤/١/٢٢ أَ ا)

المصنة رضمَ (٩٣)

de traffe

حظر مُصل العابل من الخدمة بسبب الديني الا بيوافقة وكيل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة الفنية التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزيو اللفنيس ... وجوب اخذ راى اللجنة كلجراء شكلي تهيدى وان كان وكيل الوزارة لا ينتيد في لصدار قراره بهذا الراي .

يقض الجنكو :

'إن كافر العبال نص على أنه لا يجوز نمبل المابل من الخدية بسبب علايمي الا بدوانةة وكيل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة الننبة التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المخنص . وظاهر من عبارات النص ان هذه اللجنة ولو أنها ضهانة تصد بها النساع نابين جانب العبال نبيا يخنص بالمجنة ولو أنها ضهانة تصد بها النساع نابين جانب العبال نبيا يخنص مخطور هي قدر من سواها على نعرف أحوالهم والحكم عليها ، الا النها لا يحدو إن تكون مجرد لجنة ننية استشارية ذات راى غير مازم لوكيل الموزارة ، فكل ما استازمه الشارع هو استطلاع لراى هذه اللجنة بقدما كالهي أن يقتيد وكيل الوزارة في اصدار ترار نمسل السالم لسبب تاديبي ، عون أن يقتيد وكيل الوزارة في اصدار ترار هدارى هذه اللجنة .

* طعن رقم ۱۰۲۸ اسفة x ق - جلسة ١٠١١/١٢/١٢

قامسدة رقسم (۹٤)

هيئة الوامالات السلكية واللاسلكية ... فصل أحد عمالها أسبب خلايين ، يقرار من جدير اللهلة أو من ينيجه ، دون أخذ رأى اللجلة العنيسة أشئون المبال ... وخالفته القانون لاهداره ضبانة مكفولة اصالح المابل ...
لا يفير من هذا المكم أن رأى الجنة الفنية المنكورة استشارى ... الفاء قرار الفصل لهذا السبب لا يبنع الجهة الادارية من أعادة تجراعات توقيع الجؤام وفقا الاوضاع الصحيحة قانونا .

بالقص العكم :"

ببين من الرجوع الى كادر العمال الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نوغبر سنة ١٩٤٤ وكتاب وزارة المليسة الدورى ملف رقم فه ٢٣٤ - ٢٧٥ في ١٩ من ديسبر سنة ١٩٤٤ انه تناول النص على حقلة قصل العليل من الخدمة بسبب تاديبي فقضي بأنه « لا يجوز غصل المسلل من الخدمة بسبب تاديبي الا بهواعقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنسة الفنية المصار اليها فيها تقدم » .

ولما كان نصل المدعى نصلا بسبب تأديبى وكان غير ثابت أن مغير عام الهيئة أو من ينيبه وهو الذي يبدو من نص المادة لا من قرار انشساء الهيئة أنه يبلك بالنسبة لعمال الهيئة مسلطة وكيسل الوزارة في تأديب الممال قد وانق على هذا النصل بعد أخذ رأى اللجنة المنتية المشار اليها . لما كان ذلك نان قرار النصل المطمون فيه يكون قد صدر مخالفا للقانون منينا الفاؤه _ وأنه ولئن كان رأى اللجنة الفنية استشاريا الا أنه يلزم لمسحة قرار مصل الملل بسبب تأديبى الرجوع اليها لان كادر المسال لم يجز صراحة نصل العابل بسبب تأديبي الا بعد الرجوع اليها فيه أهدار لفسات شكولة لمسالح العابل . على أنه ينيني النبيه الى أن "لغاء القرار الملمون فيه بسبب اغفال وضمع شكل ينيني الشرع ٤ لا يبنع الجهة الادارية من أعادة الإجراءات وفقا للاوضهاع الصحيحة قانونا .

(طعن رتم ١٠٧٩ لسنة ٨ ق شاجلسة ١٩٩٢/١١/١١)

قاصدة رقسم (مو)

صدور قرار بفصل العليل دون عرض الأبر على لجنة شلون المهال قبل القصل - لا يؤثر في القرار ما دايت هذه الجنة رات الفصل اعتبارا من التاريخ الذي كان فيه وايد وتحل الوزارة ذلك .

بلخص المسكم:

أنه لا يقير من الأمر شبيًا كون الوزارة لم تمسرض أمر عمل العلمل على لجنة شئون العبال الا بعد عمله من الخدية ، ما دامت هذه اللجنــة رأت الفصل اعتبارا من التلويخ الذي قد عصل عبه عملا ، وتيذ وكيــل الوزارة ذلك .

(طعن رقم ۱۹۳۷ لسنة ٦ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٠/١)

. قاصدة رقسم (٩٦)

المسطا :

فصل العبال الحكومين اللين يضفعون لاحكام كلار العبال ... و. لحد راى اللجنة الفنية التى نصت عليها تعليمات اللقية ... عدم سريان هذا الحكم على من يضفعون لقواعد مغايرة وتطلم خاص كظام هيلات اليوليس .

بلقص العسكم :

لا وجه لما يذهب اليه المدعى من أن القسرار العنالان من وكيها في الوزارة بفصله من وظبفته كوكيل بالشجاويش بشوب بعيب شكل يبطله ، (م ١٠ - ج ١٨)

هو عدم اخذ اللجنة الغنية التي نصت عليها تطبيات المالية في شأن عصل المبال من الخدمة بسبب المعلى * فق شخة التحصيم لا يصدق الا على عمل اليومية الحكوميين الذين يسرى كلار المبال في حتهم وحدهم ، والمدعى ليس منهم ، اذ انه يخضع في هذا الشان لتواعد مفايرة ونظمام خاص هو نظام هيئات اليوليس .

" (طعن رقم ۱۷۸ أسنة ٣ ق - جلسة ١٨/١/١١)

قاصنجة رقيتم (٩٧)

المسطا:

عابل دائم ... فصله ... السلطة المختصة بذلك ... هى رئيس الصلحة والتسبة القصل غير التابيعي ... وهي وكيل الوزارة واللجنة الفنية بالنسبة القصل التابين ... اسلس طله ... بنال بالتسبة القصل بسبب الانقطاع عن المه...ل .

ملخص الحسكم :

اذا كان الثابت أن المدعى معين على احدى درجات كادر العبال ومعلل باحكام هذا الكادر التفي ووقعة والطبقة باحد الكشوف المحتاب به وهو المطبق عليه بالفعل ، غان التواعد الواردة في الكادر المسار اليه حى التى تسرى في حته وتحكم مع القواعد التنظيبية الأخرى حالته حالك المتاجد التنظيبية الأخرى حالته حالك المتاجدة التنظيبية الأخرى حالته حالته والمحامدة التنظيبية التي تحقّم حالة التسل غير الثاليبين للماجل بسبب المحامدة من المعلل هي فلك الشمي عليه المعرة ؛ المن تطبيات الماجل بسبب رقم تم المعلل هي فلك الشمي علي حكيها في بيان احسكام تسرار رقم المنازع المسار في ٨ من مايو سنة ١٩٢٧ وعلى متنفى هذه الاحكام يكون البت في مصير المدعى بيد رئيس المسلحة التي يعطل بهنا فهن المدراط الرجوع في ذلك الى وكيل الوزارة أو الى اللجنة الفنيسة كها هو حالة المنظل التاسيني .

اً الْمُعْنِ رقم عُده السنة ه في ــ جلسة ٢٩/١/٤/٢١)

قاصدة يقبم (٩٨)

البيدا:

عمال وزرارة التحريبة ... فصلهم بسبب تلدين ... دخوله في سلطة وكلاه وزارة التدريبة وسيئة اركان حوب القوات المسلمة ويشيرى المسئلم والفياهظة الادارية الذين يحددهم وزير الحربية بقرار هنه ... نهائية قرار الفصل في هذه الحالة وعدم اشتراط اخذ راى اللجنة الفنية قبل صدوره ... أساس خلك ... هو صدور قرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٣/١٢/٩ استثناء من قراره الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ بكادر الممال .

ملخص الحسكم :

يبين من مطلعة ترار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعدة في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أنه ، شأن سلطة نصل المسلل من الخسدية بوزارة الحربية ، نص نبه على أن مجلس الوزراء وافق على ما اقترحته وزارة الحربية خاصا بسلطة نصل العامل من الخسدية وهو : « لوكلاء وزارة الحربية ورؤسساء هيئة أركان حرب التوات المسلحة ومديرى المسالح والإسلحة الادارية الذين يحددهم وزير الحربية بترار منسه ، مسلطة نصل العامل من الخدية بسبب تاديبي ويعتبر الترار العسادر بذلك نهايا » .

ويخلص من ذلك أن قرار مجلس الوزراء العملار في ٩ من ديسمبر مسئة ١٩٥٣ قد استثنى عمال وزارة الحربية مها نص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نونمبر سنة ١٩٤٤ الخاص بكادر العسال من عدم جواز غصل العلمل من الخدمة بسبب تاديبي الا بحوافقة وكيسل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة الفنية التي يعسدر بتشكيلها قرار وزارى وجعل سلطة نصل عمال وزارة الحربية لوكلاء وزارة الحربية ورؤساء هيئة لركان حرب القوات المسلحة ومديرى المسالح والاسلحة الادارية تلقين يحددهم وزير الحربية بترار منه كبا اعتبر الترار المسادر مثلك، العمل المسادر مثلك، العمل المار البها .

ويناه على ما تقدم يكون القرار المطعون نيه السادر بفصل الدعى ، الله صحور من مدير سلاح المنتصين ، وهو يعتبر من مديرى المسلحة والاسلحة المسلحية القين خولت لهم هذه السلطة وفقا للقسرارين الوزاريين رتبى . 25% واستوق الوشاعة الشكلية ...

(طعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٧ ق - طِسة ١١١/١/١٩٦١)

ثانيا : عصل المسلبل لعدم المسالحية

قاعستة رقسم (٩٩)

: 12....49

كادر العمال بييج القصل بفع الطريق التأديبي ... أساس ذلك من 1925 ها من تعلينات المالية رقم ٩ أسنة ١٩١٢ ومنشور المالية رقم ٩نيسنة ١٩٤٢ ،

ملخص المسكم :

ان المادة 10 بن تعليدات المالية رقم 1 المسادرة في اول يوليسو حملة ١٩١٢ ومنشور المالية رقم 4 لسنة ١٩٤٢ ملك ٢٣٢ – ٢/٦ تد أيادة خصل العالم لعدم الكنادة في العبل وهذا يتم على أن كادر العبال بيبسع القصل بشير الطريق التلاييي .

(طمن رتم ٨٦٩ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٠/٤/١١)

قاصحة رقسم (١٠٠)

المسطا:

الفصل لمدم الصلاحية — لا بشترط أن يسبقه تحقيق وسماح التواكليّ من يصدر ضده أو عرض أمره على لجنة شئون العبال ،

بلقِس الصكم :

ان النصل لعنم الصلاحية لا يشترط في الترار الصادر به أن يسبعه تحكيق وسباع التوال من يصدر ضده أو عرض أمره على لجنة مستودة الأسال

(ظمن رقم ٨٦٩ أسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)

قام "دة رقسم (١٠١)

: 6-41

القرار الصادر بفصل الشبقيل له قدى من عدم صلاحيته لاي عصل، وعدم لهفته وسوء سمعته واتصاله الربب بالممال - السرر قرارا تأديبا - القرار القابيين يصدر بناء على القراب حريبة معددة بعنام ما - سوب، قرار الفصل في هذه المالة عدم صلاحية الطعون ضده المبل -

ملخص الحسكم :

ان القرار الصادر من المدير العام للهيئة الدائمة الاستصلاح الاراهو,
قد المسار في دبياحته الى اطلاع بصدره قبل اصداره على نترير المتهقيم
العام المؤرخ ١٩٦١/٧/٢٦ وعلى ما ارتآء السبيد بدير ادارة المسئويي
التقونية ونص على ائه « يغصل المواطن/..... الملاجظ
بينطقت الموبارية من خدمة الهيئسة اعتبارا من تاريخه ودلك لما ثبت
من عدم صلاحيته الاى عمل وعدم الهائته وسوء سمعته واتصاله الربيب
المعسال ٤ .

ومن المسلمات أن الجهة الادارية لا غنزم بذكر سسباب شرار تهمة الا أذا الزيها التساقون بذلك نفى هذه الحسانة ينمين عليهما ذكر هسده الإسباب تنفيذا لأمر القسانون وى هذه نجالة لأولى يفترض قيام الراباب للتى تجله .

ولما كان بيين مها تقسدم أن مصدر لقرار أعرب غيسه عن السبهه مسدره وهي قبلم الحالة التي استئنهت صدوره وقد كشف بعبسسرة مرحة لا لبس غيها ولا أبهلم على أن سبب هذا القرار هو عدم مسلاحية المطعون ضده للعبسل وأن ذكر نعونا أخرى تعسير عنسامر لعبده المسلاحية وتأكيدا لقدان صلاحيته للبقاء بين عبال هذا المرفق عاتم من ثم يكون هذا القرار التأديبي الذي يصدر بناء على اقترافه جريبة

مهدة يمتغير غال، واؤة كتبتت عيارة التران السريحة على طيبعه فلا حقيقة الى تؤيول وذها المبارة أو الرء سرعها. الى غير معهدية السريح بغير جور ح

(ملغن رتم ٨٦٩ لسنة ٩ ق _ جلسة ١٠/٤/١٥)

قاصنة رقسو (١٠٢٠).

: (4......4)

المادة الثانية من القانون رقم ٧ اسنة ١٩٧٠ بانسانة فقرة جديدة الى المادة ٨٧ من نظام الماليان الدنين بالدولة الصادر به القانون رقم ٢١ السنة ١٩٢٤ - نصها على أن تعلير صحيحة القرارات الصادرة بالتهييم بمكانات شالمائة في الفترة من أول يوليه سنة ١٩٧٤ حتى تلهيخ صدور ها القانون ... اعتبار الماروط، التى تلهيخ معها هذه القرارات والتي تفيختها عنود التعيين التي جوى عليها العمل وفقا لاحسكام القسانون رقم ٢٠٠٠ السنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة صحيحة اليفيا ... صحة القرار الصادر بالهاد ضعية الماليل الوقت والمين بكانات شابلة ولدة سفة وإهابة على المحل المواهيد والله التورث سائد الذكر بعدم تبين عدم مواطبته على المسل المواهيد والتناف

بلغمي الحكم :

ان التاتون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ باضافة غترة جديدة الى المادة ١٩٦٤ بين القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نظام العالمين المدنين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ غد نص في المادة الثانية بنه علي أن تعتبر محيحة القرارات المسادرة بالتعيين بمكامات شالمة في الفترة بن أول يونية سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ صدور هذا التاتون والقت المذكرة الإيضاعية لهذا التاتون الضوء على

ورات لمداره نقات أن العمل استبر بنظام لتميين بمكانات شابلة بعد صدور تأون نظام العلاين المغين بالدولة للاشار الله وقد مسدر بتنظيم التميين بهذه الصغة توصية من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفينية بجلسة } من ديسمبر صغة ١٩٦٥ عند اقرارها تواعد تقسيم اعتبادات المكانات والأجور الشابلة الى درجات واذبحت هذه القواعد بكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٠ السنة ١٩٦٥ وتضيئت هذه القواعد تقضى بقمر التعيين بمكانات شابلة على الخبراء الوطنيين بهذه بالمائة وتحديد المكانات شابلة على الخبراء الوطنيين بهذه بالمنتقل والادارة على التعيين بهذه المسنة وتحديد المكانات وبعد الاستخدام واشائت الذكرة الإيشاحية أنه بأنظر الى أن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع ببخطس الدولة قد انتهت بجلسستها في ٢ سبنبر سنة ١٩٦٧ و ١٢ من يونية سنة ١٩٦٨ الى انه لا يجوز بعد العمل بالتانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٣ ميثروع هذا التسانون بلجازة النمين بهذه الصفة طبقسا للتواعد التي يصدر بشانها قرار من رئيس الجمهورية تقنينا لما يجرى عليه المسل .

وبن حيث أن المهسوم القانوني على ما نضبته نصسوصه ومذكرته الإنسلحية أن المشرع قد سلم بأنه ما كان يجوز بعد العسل بالقسانون رقم ٢٦ لصنية ١٩٦٤ التعين بربط ثابت أو مكاناة في وظائف الجهساز الإداري للدولة ومنها المؤسسة المدعى عليها التي قررت بنذ ٣ من مليو صنة ١٩٦٥ اخضاع الصالمين بها لاحسكام القسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ واسستقرارا للاوضاع العي ترتب على تعين بعض المسلمين بمكانات شالمة ولحد استخدام معينة بالمخافة لاحكام القسانون السلف نكره تدخل المراب مستهدنا علاج هذا الإمر فاعتبر القرارات الصسلدرة بالتعين بمكانات شالمة في الفترة من أول يولية سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ مسدور التعين رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ صحيحة وهسذا التصحيح ينطوي بحكم اللزوم على اعتبار الشروط التي تابت عليها هذه القرارات والتي نضبنتها عقود التعين التي جرى عليها المسل ونقسا

لأحكام التأون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥١ في شيئن نظيام موظمي الدولة صحيحة أيضا ، وهذا النبوم هو ما اكته الذكرة الإيضاحية سيالغة الذكر عندما اشارت وهي بصدد استمراض احكام كتاب وزارة الخزانة الدوري رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ الى تحديد مكانات وبدد استخدام من يرى تعيينهم بمكانات شابلة وكذلك عندما نوعت بأن قواعد النميين بهيذه الصنة سوف يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية تقنينا لما يجرى عليه المسلل .

وبن حيث أن المدعى وقد عبن في المؤسسة العلاجية المدعى عليها عليها مؤقتا بحكاماة شابلة ولمدة سنة واحدة قابلة للتجاهية بسدا من تلزيخ عقد الإستخدام المرم معه في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ مان شرار تعيينه بالشروط التي قلم عليها والتي تضبنها المقد المذكور يسكن قد المتبر صحيحا فلمونا بالتعليق لحكم القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ المسال اليه وترتيبا على ذلك مان المؤسسة المدعى عليها وقد قلمت في المواقع من الامر بانها على ما سلف بيانه أنه كان لا يواظب على عساسة من المقدد المسال ولا يحترم مواعيده وأن انتاجه كان عليلا مان قرارها يعتبر والأمر كذلك مسيحا بها لا مطمئ عليه من واقع أو قانون وتكون الدعوى بهذه المسالة على المسكلة المسكم المطعون عبه في ظل أحسكام المتوافق عبد المسالة التون ودين أن يميل احسكامه فاته المتاثون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ سسائه الذكر دون أن يميل احسكامه فاته المتاثون حد خالف القانون جديرا بالألغاء .

(طعن رقم ١٤٥ لسنة ١٦ ق ــ جلسة ٢٠/١/٢٠)

نافقة: فصل المابل الانقطاعة عن العبل مهن الذن التقو عن مشرة أيقور (الاستنظامة الضيفيات)

قاعسدة رقسم (۱۰۳)

المسطا:

اعتبار المابل تاركه الخدية يسبب انقطامه عن العبل بعون الذن تكور بن عشرة الياس عليه التحديث على قرينة الاستقلالة الآن يثبت المابل بها يقتم رئيسه أن للنياب كان بببهب قوة قاهرة المنطبات للالهة رقم ٢٦ أسنة ١٩٢٧ ه

ولخص الحكم:

ان 'عنبر 'عمل تاركا للخدية بسبب انتطاعه عن العمل بدون أفن اكثر من عثيره أيام طبقا الفقرة الرابعة عشرة من المادة الخامية من تطبيعات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ يفارق النمسل التاديبي في أنه يقوم على قرينة الاستقالة التي تقتصر الادارة في خصوصها على تصجيلها بعدو قيد العابل من سجلاتها غائنصال كان بسبب قوة قاهسرة حالت بعدو بينه وبين الانتظام في العمل وهو امر عجز المدعى عن تقديم الدليل عليه .

(طعن رتم ١٥٢٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٤)

قاعسدة رقسم (١٠٤)

المسيدا:

القاعدة التنافيية التي تحكم الفصل في التاديبي للمابل بسبب القطاعه عن المبل هي الفقرة ١٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ ... انتهاء صلة المايل بالحكومة اذا انقطع بدون افن اكثر من عشرة ايام ، ما في يثبت القرة القاهرة - المختص بتقدير ألمذر الجرر الفياب هو رئيس المايل - لا ضرورة اللرجوع في هذا الثمان الى وكيل الوزارة ، او الى الليهنية. الفنية الشار الجها في صدد القصل التجديلي ،

بلخس العكم :

ان القاعدة التنظيمة التي تحسكم حالة الفصل غم العساوس المهال. بسبب القطامة عن العبل هي تلك التي تضبئتها النقرة ١٤ بن تعليبايه المُلِيَّة رقم ٢٦ لمبغة ١٩٢٢ الصادرة في أول يولية سنة ١٩٣٢ ، التي نصت على أن « كل عامل من عمال اليومية يتفيب بدون أذن أكثر من عشرة أيام ولا يثبت غيما معد ما يتنح رئيسه بأن غيابه كان بسبب قوة قاهرة. ينتطع بمجرد ذلك تنده في الدفاتر بصفته أحد عمال اليوميسة العاليين . واذا اعيسد اسستخدامه في اي تاريخ تال فلا يكون له حق في اية اجازة متجمعة لحسابه عن أية مدة خدمة سابقة لتاريخ اعادته في الخسدمة » ومقاد هذا أن الأصل هو أنه لا يجوز للعابل أن يتغيب عن عمله بدون لذن سابق من رئيسه واذا تغيب بدون اذن غلا يجوز غيسابه اكثر من عشرة أيام ، فاذا زاد على ذلك غلا يشفع له في استثناف عبله بعد الانتطاع الا اثبات القوة القاهرة ، وتقدير قيام هذا العذر وتبريره لغياب المسابل رهبن باقتفاع رئيسه بها لا هيهنة لغيره عليه ولا معتب عليه نهه ٤ بترر تجرد من أساءة استممال السلطة ٤ ماذا عجز العلمل عن أقلية الدليسل، على أن غيابه كان بسبب توة تاهرة ، أو لم يقتنع رئيسه بذلك ، مان البت في مصيره بكون بيد هذا الرئيس دون تطلب الرجوع في ذلك الي وكيل الوزارة أو الى الجنة الثنية ، كيا هو الشان في حالة التعسل التاديبي . ويمجرد هذا ينقطع تيد العابل في النفاتر بصفته أحد عمسال اليومية الدائمين ، وتقتهى صفته بالحكومة ، واذا أعيد استخدامه بعسد ذلك في أي تاريخ لاحق غاته يمد معينا من جديد .

(طعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٤)

قَاعِــدة رقبُم (١٠٥)

: 4

القاعدة التى تقفى بفصل العابل الدائم الذى يتغيب اكثر من ١٠ أيام بدون الذن وبدون أن يثبت أن غيابه كان بسبب قوة قاهرة ... شيامها على أمر فرضى هو اعتبار العابل في حكم المستقبل ... أنتفاء فكرة الإستقالة الكهية الذا ما ثبت أن الفياب كان بسبب قوة قاهرة ... القصود بالقوة القاهرة هو ظها العذر القبول ... أساس قلك ... مثال ... حبس المسابل تفنيذا لحكم بالدس ... اعتباره عدرا مقبولا بيرر غيابه بدون اذن .

ملخص المحكم:

ان التاعدة التنظيمية التي تحكم حالة الدعى هي تلك التي تضينتها النقرة 15 من تطليعات المالية رتم ٢٦ لمسنة ١٩٢٣ الصادرة في أول يوليسة ١٩٣٣ التي نصبت على أن « كل عامل من عمسسال اليومية يتقيب بدون أذن أكثر من عشرة أيام ولا يثبت نبيا بعسد بما يتنسع رئيسه بأن غيابه كان بسبب قوة قاهرة ينقطع بمجرد ذلك تيسده في الدناتر بصفته أحد عمسال اليومية الدانين ، وإذا أعيد استخدامه في أي تاريخ تال ، خلا يكون له أي حق في أية أجازة متجمعة لصمله عن أية مدة خصفة سابقة لتاريخ أعادته في الخدمة » .

ومفاد هذا أن الاصل هو أنه لا يجوز للمال أن يتغيب عن عبله يدون أنن سابق من رئيسه وأذا تغيب بدون أذن الا يجاوز غيله عشرة أيلم ، عاذا زاد على ذلك غلا يشفع له في استثنات عبله بعد هذا الانقطاع الا أثبات القوة القاهرة وتقدير تيام هذا العذر وتبريره لغياب المسلمل رهن باقتناع رئيسه به بما لا هيئة لغيره عليه ولا معقب عليه غيه متى برىء من اساءة استعمال السلطة غاذا عجز المامل عن أقلية الدليسل عملى أن غيسابه كان بسجب قوة قاهرة أو لم يتتنسع رئيسه بقلك ، غان البت في

مصيره يكون بيد هذا الزئيس دون تطلب الرجوع في ذلك الى وكيون، الوزارة أو الى اللجة الفنية ، كما هو التسان في حلة الفسل التساديبي ته وسجرد هذا ينقطع تبد المال في السجل الخلس باعتباره اهد عهساله اليوبية الدانيين وتنتهى صلته بالحكومة بحيث اذا أعيد استخدامه بعد ذلك اعتبر معينة تعيينا مبتدئا .

ولا بشلحة في أن تلك التاعدة أنها بنيت على أبر غرضي وهو اعتبار العلى في حكم المستقبل في حالة غيابه استماضة بذلك عن الاسستقالة الصريحة ، ولم يكن حدر بن تقرير ذلك أذ أن دوام نشاط المرفق هدف بجب له الرعاية وهذا يتتضى في هدف الحسالة تبول استقالة العالم الشبنية على النحو السابق ، وبن ناحية أخرى ، عان العالى قد تصرضر له أبور تستوجب غيابه دون أذن غاذا با ثبت الأبر على هذه العسورة انتف ممه فكرة الاستقالة الضبئية ، وجاز للرئيس اعادة النظر في ترار غصل العسابل وهذا با تضبئه بنهوم التطبيات الماليسسة رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ ،

ومتى تقرر هذا المن من واجب المحكة أن تتعرف على نيسة والمسيح الله التعادة التنظيمية عندما أشار غيما إلى أن غكرة الاستقلة الحكيسة ننتنى عند العلمل أذا با ثبت أن هناك توة تاهرة أدت إلى غيسله بدونم اذن › هل يقسد بذلك القوة القاهرة بشروطها وأركانها المعروفة في غتسه الثانون › أم أنه عندما وضمت تلك المتاعدة في سنة ١٩٢٢ لم يكن يقصد منها الا تيلم العذر المتبول وهذه المحكة ترى أن وأضع تلك القساهفة عندما أشار غيها الى التوة القاهرة لم يكن يقصد بذلك أكثر من تيسام بشروطها واركانها تكون عادة في مسدد الإخلال بالانزامات المقددية › بشروطها واركانها تكون عادة في مسدد الإخلال بالانزامات المقددية ، واستعامنه والقضية التعاون الشوائين الشابهة عن عبارة « القوة القاهرة » واستعامنه عنها بالعذر المتبول › وذلك واضح من نص المادة ١٩١١ من تأتون موظفيم الدولة رتم ، ١٦ لسنة ١٩٥١ ويضاف الى ذلك أن هذه المحكة هيكك متكون عدد اتجفت هذا الاتجساه في الحسكم الذي اصدرته في الطعمن رقم ١٢٧ استقة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ١٦٧ استقة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ٢٦ وقم ٢٦ المنقة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ٢٦ المنقة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ٢٦ المنقة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ٢٦ المنقة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ٢٦ المنقة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ٢٦ المنتة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ٢٦ المنة ٢ ق اذ جاء تعليفها على تعليدات الملقة وتم ٢٦

لسنة ٢٩٢٧ / في الأصلى هو « أنه لا يجوز العالم أن يتغيب عن جمله بدون لأن سابق من رئوبه وأذا تغيب يدون إذن آلا يجاوز غيابه عشوة أيام غاذا زاد على ذلك فالإشهاع له في استئنات عبله بعد هذا الانتطاع آلا البلت القوة المتاهرة وتقدير قيام هذا المغر وتبريره لفيساب المسلمل رهين والتنساع رئيسه بما لا هيئة لفيره عليه ولا معتب عليه فهم متى تجود من اسساءه استمبال السلطة » فالمحكمة في حكمها المسار اليه علتت على أنبسات التوة المتاهرة بانها تتدير لقيام المبرر الشياب .

ونهما يختص بها جاء فى دناع هيئة المواصدات السلكية واللاسلكية واللاسلكية واللاسلكية واللاسلكية واللاسلكية من أن تنفيذ مقوبة الحبس على المدعى بسبب با وقع من المدعى المسبب با وقع من المدعى المسبب با وقع من المدعى المسبب با والمقياره على المحكمة ترى أن هذا السبول لا يمكن التمويل عليه لأن فى الأخذ به رجوعا الى نمكرة القوة التساهرة بشروطها واركانها في فقه التساتون وهو أمر لم يدر في خلد واضع تطبيات المالية .

وتأسيسا على ما سبق غان هبس المدعى تنفيذا لحسكم صسادر ضده - بعتبر في حد ذاته مذرا متبولا بيرر غيبه بدون اذن .

ا طعن رائم ٢٣٤ أسنة ٥ ق ... جلسة ١٥/١/١/١١)

قاعستة رقسم (١٠٦)

الهِسدا :

ورود نص يكافر العبال على ان فصل العابل من القفية بسبب ناديبى يتم بموافقة وكيل أكوزارة بعد أخدُ رأى لجنّة نفية ممينة ... عدم الطبسال هذا النص على القصل غير التلايين ... اعتبار العابل تاركا الخنية بسبب إنشاعه عن العبل هذه بعول الن أو عذر > هو غصل غير تلايين .

مَلْخُصُ الْحَــكُمُ :

أَنْ كَافَر العبال المسافر به قرّار بجلس الوزراء في ٧٣ من توغيير منسنة ١٩٤٤- وكتساب وزارة المالية الفوري بلته رقم عه ٢٣٤ ــ ٢٣٩هـ

المسادر في ١٩ من ديسبير سنة ١٩٤٤ تنساول النص عليه عليه المالالموسال العابل من الخدمة بسبب تاديبي ، عتضى بانه : ﴿ لا يجوز عصل المسابل مِّنَّ الخُدينَةُ بِمِنْنِتُ تَافِينِي الا بِمِوافِقة وَكُولُ الْوَزَّارُةُ نَعْدُ الْخُذِرَائِي ٱلْلَحنسة اللَّهِـــة الشَّالُ النَّهَا تَهِمْ » ، وَأَعْمَلُ حَالَةَ أَنْهِــاء خُدُبَّةُ أَلْمــــاللَّلْ بِسَنْبِهِ غُيرِ تَالَّدِينَي بِهَا يَعْدِ ثَيْ حَدِيمَ الاستقالة وهو تغييب وانقطاعه عن كَمْلُه بْدُونَ أَذْنَ أُو عَثْر مُهْرِي نَجَاوِز مُدرا مِعِنَا ، ذلك أن الفَّصَل التَّاديبي، يفترض أرتكاب العسامل ذنبا إداريا يستوجب هذا الحنزاء ، أما اعتسأر التسابل تاركا الخدية بسبب انتطاعه عن المسلل بدة ما يدون أذن أو عذر أينشق عن ذلك بأنه ليس من تبيل النصل التأديبي ، أذ بقيهم على قريثة الاستقالة التي تتتمم الادارة على تسحيلها بشطب تيد المأبل من سسجلاتها ، وإذا كان كادر العبال قد أوجب ألا يكون فصلل الفسامل من الفسعية بسبب تاديبي الا بموافقة وكيسل الوزارة المضمي معد أخذ راى أللجنة الفنية التي نظم الكادر المذكور طريقة تشميكيلها ، عَلَىٰ هَذَا أَلْحَكُم لا ينسحب على حالة الفصل غير التسانيبي بسبب الانتطاع هن العبل ، الذي يتعين الرجوع في شأنه الى القواعد التنظيبية الإخرى الله عالجت أمره والتي تكيل أحكام كادر العبال في عددا الخمسوس لاتنتاغ اللياس بينه وبين النصل التاديبي .

(طعن رقم ۱۳۹۷ لسنة ۲ ق ... جلسة ۱۲/۱۲/۱۲)

قاصحة رقسم (۱۰۷)

المسطا:

نص كادر المبال على عدم جواز فصل المأبل بسبب تاديبي الا ببوافقة وكيل الوزارة المختص بعد اخذ راى اللجنة الفنية عدم سريان هذا اللطام مهل حال حالة المحام مهل حالة التعمل بمبيه غير تاديبي عددال عن اللسال الانتظاع المساهل عن المبال عندير اعتبار فصلا تاديبيا .

بلخص العسكم :

بالرجوع الى كادر المبال السادر به الرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نونمبر سنة ١٩٤٤ وكتاب وزارة الملية الدورى ملف رتم ١٩٤٤ ... ٢/٩٩ ق ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ يبين أنه تفاول النس على حقة مسللًا المليل من الخدمة بسبب تأديبي يقضى بانه « لا يجوز عصل المسلمل من الخدمة بسبب تأديبي الا بموانقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنسة المشار اليها نيما تقدم » وأغنسل حالة أنهساء خدمة العابل بسبب غير تأديبي بها يعسد في حسكم الاستقالة ، وهو تفييه وانقطساعه عن عمله بدون اذن أو عذر تهرى لمدة تجاوز فترة معينسة ، ذلك أن الفصل التاديبي يفترض ارتكاب العسابل ذنبا اداريا خلال الخدبة يستوجب هذا الجــزاء ، اما اعتبسار العلمل تاركا الغدمة بسبب انتطاعه عن العمل مدة ما يدون اذن أو عذر نينترق عن ذلك بأنه ليس من تبيل النصل التأديبي اذ يقوم على ترينة الاستقالة التي تقتصر الادارة على تسجيلها بمحو تيد العلمل من سجلاتها ، واذا كان كادر العمال قد أوجب الا يكون فصل الملل من الفسدمة بسبب تأديبي الا بموافقة وكيل الوزارة المختص بعسد الهذي رأى اللجنة الفنية التي نظم الكادر المذكور طريقة تشكيلها ، غان هـــذا. الحكم لا ينسحب على حالة النصال غير التاديبي بسبب الانتطاع عن العمل الذي يتمين الرجوع في شماته الى القواعد التنظيمية الأخرى التي عالجت أمره والتي تكبل أحكام كادر العبال في هذا الخصوص المتناع التياس بينه وبين الفصل التاديبي .

(طعن رتم ٣٣٤ لسنة ٥ ق - جنسة ١٩٦٢/١))

قاعسدة رقسم (١٠٨)

المسطا:

تعليهات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ الصنادرة في لول يولية سنة ١٩٢٢ -- اعتبار العابل في حكم المستقبل في حالة غيابه بادة لكثر بين عشرة ليلغ دون اذن سابق من رئيسه الباشر يجوز له أن يمنانف عمله بعد الانقطاع اذا أثبت القاتوة القاهرة وتقدير ذلك وفروره القياب وفين الباقفاع رئيسه بلا معقب عليه متى تجرد من أسادة استحدا السلطة •

ملخص الحسكم :

ان الاصل هو انه لا يجوز للصابل أن يتفيب عن عله بدون أفن سابق عن رئيسه ، وأذا تفيب بدون أذن غلا يجوز غيابه أكثر من عشرة أيلم ، غاذا زاد الغياب على ذلك قلا يسوغ له استثنائه وطاه بحد الانتطاع الا بشبات الدوة التاهرة ، وتقدير تبلم هذا العذر وحدى بدويره لغياب عليه الا العمل رضين بالتتاع رئيسه با لا هيئة لغيره عليه ولا يمقب عليه عليه متى عفوذ من اساءة استعمال السلطة ، وليس من ثمك الأثالة المنظيمية العمالة سلطة الذكر لغا قابت على المراطقهي بحث علا التنظيمية العمالة عمالة الذكر لغا قابت على المراطقهي بحث علا التتبال العمال في حكم المستقبل في حالة غيسابه السياطة بذلك في الاستقلة المربحة كما الدول الحكم الناه المن شهة بد من تقرير هذا الابر الحكم الدول الدول المكل الورادة المال الضيئية ، الا انه من ناهيه أهمال المور الممال المسابل الضيئية ، الا انه من ناهيه أهمال الدول المكل المور المكل المستقبة المستقبة المستقبة المستقبة المستفية المستقبة المستقبة المستقبة المستقبة المستقبة وها لورادة اعادة النظر في قرار فصيمال المستقبة المستقبة وها لرئيس الادارة اعادة النظر في قرار فصيمال المستقبة المستقبة وها لورادة اعادة النظر في قرار فصيمال المستقبة المستقبة وها لورادة اعادة النظر في قرار فصيمال المستقبة وها لوريس الادارة اعادة النظر في قرار فصيمال المستقبة ا

(مُلَمِن رقم ٢٣٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٥ "

وزارما : فصل التافق وفاء على هستان جاسان بكالله

قاصدة رقسم (١٠٩)

اَلْفِرْارُ اَلْفَكُورِ بِلْفَعَلُ الْعَالِيُ بِنَاهُ عَلَى حَكَمْ جِلَالَى بِالْأَلْفَ ... هو مجرد آجرانُ الْفَيْدِيّ كَمْلُمْ الْأَلَامُ الْفَلَامُ مِن تعلَيْمات الْمَالِيّة وقم 4 6 ولا توطعن الافارة في فيلمي هذا القرار على اللهبلة اللهبلة المناجعة المتعارف في المرابع المتعارف من الرائيس المتعارف اللهبليّة .

بقائض المنظر ؟

الذا كلفت الفئلة عد المشت الفعافل المتهم بالرائة لعم وجود سوائق له غلبوت بوقف ظلية العلوية ولكان هرأر العسل الجني على عكم الادائة في هذا الجسرم لا يعدو أن يكون مجسود أجراء تنفيسذى لحسائم المادة الخليسة من تطليبات المليسة رقم (A) وكان لا ترخص للادارة في هذا الشان ولا تتدير ولا خيرة ، غان العلة في عرض الأبر على اللبنة المنبسة المنسوس عليها في كادر العبال عند نمسل العابل بسبب تأديبي لأخسد رايها قبل أصدار قرار نصله بن الخدمة تكون منتقبة لمسقوط المحكسسة المقابة عليها وعدم الجدوى من العرض في هذه الحسالة غلا يعيب القرار صدوره من الرئيس المختص مباشرة دون عرض الأمر على اللبنة المذكورة وبن ثم غلا وجه للبطان الذي ذهب الحكم المطمون نبه الى ابتنسائه على وبن ثم غلا وجه للبطان الذي ذهب الحكم المطمون نبه الى ابتنسائه على عنا العبراء الشكلى في مرحلة سابقة على اصدار القرار بقار المثار المثا

(طِعِن رتم ٦١٣ لسنة ٦ ق - جلسة ٢١/٣/٢/١)

· 649- 12-54 12-58

: 10.....49

وقت نَفِيدُ الْمِتْوِيةِ الْمِتْلِيَّةِ — لِلْمُتِدِّ وَمِ مِنْ مَقْوِنِ الْمِتْوِيَةِ — الْمَكَمُ بيونَف النَّفِيدُ الْمُتَوْمِةُ وجبيع الْمُلَّارُ الْمُقَاوِنِيَّةُ الْمُرْبَاقِةُ عَلَى الْمُتِكَمِّ لَا يعول بين اللَّمِيةُ الْالِدَارِيَّةُ وَبِيْنَ حَلَيَّا فِي فَصَلَّى الْمُسْلِلُ الْعَالَمُ لِرُوْعِيْهِ جَرِيمَةً مِنْك بالشرف ،

طقص الحسكم :

أن ما يصدق من الاحكام المتملقة بوقف نننيذ الآثار المهرنيسة على الاحسكام الجنائية بالتطبيق للبادة ٥٥ من تأنون المقوبات بالنسبة الى تقوين اللوظه، فيما يتملق بموظمى الدولة ومستخبيها يصدق بهلقيلسل لإجداد للبطة المستبة الى كلار المعسلل ونطبيات الملقة المكلفة المحلفة بعطق بعضل المحكومة الدائمين غلا بجور تعطيل احسكام هذه الالخيرة في مجلف تطبيقها متى تأم موجبها واستونت وضاعها وشرائطها ، بمعنى في مجلف تطبيقها متى تأم موجبها واستونت وضاعها وشرائطها ، بمعنى في مجلف تطبيقها على أن يكون الوقف شسلمالا لجميع الإثار القاونية المترتبة معنى المحكم لا يقف حائلا بين الجهة الادارية وبين حقها في غصل المسلما المسلما المسلما المؤكم بين المختبة الادارية وبين حقها في غصل المسلما المؤكمة بين المختبة الادارية وبين حقها في غصل المسلما المؤكمة بين المختبة المترتبة ويتم دفقا للاوضاع الموسومة حالم المؤكمة بين المختبة المتشرف وغقا للاوضاع الموسومة حالم المؤلمة المؤتمة على المحبوب ،

اً طعن رقم ۱۹۳ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٣/٣/٢) قاعدة رقم (۱۱۱)

المستعاد الما

 عُصل العابل اداريا ويحول دون اعانته للخدمة ، طبقا لنص المادة ١٠٧ من. طَقُونَ التَوَطُفُ بِاعْتِبَارَهُ القَالُونَ العَالَمُ في مُسَكِّلُ التَّوَطُّفُ ،

عقص الفتوى:

ان تراز السيد رئيس الجهورية رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٦٠ بشسان تواعد والعد عليه المحدودين لم يتفاؤل بالتنظيم لحكام القصدية بسبب عبل المبوية الحكوميين لم يتفاؤل بالتنظيم لحكام القصدية بسبب عبر تلايبي ولظك يتنفى الأبر الرجوع إلى تطهيب إن الماليبات من المراز الرباع ما يزال معمولا بها غيبا لا تتمارض نبه احسكام القسرار الجبهسورى ما يزال معمولا بها غيبا لا تتمارض نبه احسكام القسرار الجبهسورى أن « المعلى المؤتت أو الفسارج عن الهيئة المنهم بجسوم موجب الرفت يسير وقفه بؤتتا عن العبل في كل حالة » .

ومن حيث أنه ولئن كانت هذه التعليب تدخلت من اى نص 4 يحدد نوع الجريمة الموجبة المصل من الخدمة الا أنه يتمين الرجوع في هــقا السمــدد الى القــاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفى الدولة 4 يامتياره القــاتون العام المنظم الشئون التوظف 6 والذي تسرى احــكليه على جبيع من تربطهم بالحكومة علاقة توظف 6 با لم يرد نص مصالف فئ التواعد التنظيمية الخاصة بالعابل .

ولما كانت المندان ۱۰/ و ۱۲۰ من التانون المنكور تقضيان بالتهاة خدمة الوظف او السنخدم اذا سدر ضده حكم في جناية او في جريبسسة سخلة بالشرف ، غان مؤدى ذلك أن الجسرم الموجب المرغت أما أن بالغ في حسايته حد الحناية وإما أن جنحة مخلة بالمرف ،

ومتنفى ما تقدم فان الحكم بادانة ألمايل في جناية العراز مخسدرات يستنبع حتبا فصله لعدم مسلاحيته للاسستبرار في الخلوة ، كيسا يحيل دون اعادته اليها ولا يغير من هذه النتيجة مجرد الحكم عليسه بعتسوية المجحة ، ذلك أن تُخفيض المتوية أو تُخفيتها لاعتباراتُ والنها المحكم الاحتبارات المحكم الدربية التي "وتكما المذكور باعتبارها بعالمة .. ! بن بن انتهى رأى الجمعية العبوبية لهذا الى أن الحكم الصادر ضد العالل في جناية احرار مخدرات يستوجب نصله اداريا ، ويحول دون اعلامته هائي القلامية .

. المتوى رتم ٩٣٥ في ١٩٦١/١٢/١٠ }

قاعسدة رقسم (۱۱۲)

المستعالة

الحكم الصادر بادانة احدهم في جناية مع وقف تنفيف المقوبة والتأثر ... ويستوجب فصل العابل اداريا اعمالا المادة م من تعليمات المالية سنة ١٩١٣ ، وذلك رغم النص في بنطوق الحكم على متقه ١٤٤١ الترتبة عليه .

ملخص القنسوي :

ان الحادة الخابسة من تطبعات المالية رقم (A) الصادرة سنة ١٩٦٣ والتي طبقت على المبال الدائيين بكتاب وزارة المالية رقم فه ب ١٣٧٩/٢٣٤ المؤرخ في 10 من نونها سنة ١٩٧٧ ب تقضى بأن يوققه المليل المؤقت أو الخارج من هيئة المبال من عبله مؤقتا أذا أنهم بجاوم بوجب الرفت 6 وينمال من الخامة أذا ثبت ادائته من تاريخ وقفا

وبن حيث أن هذه التمليك وقد خلت بن أى نص يحدد نوع الجريمة الموجعة المجيمة المحجمة المح

ومن حيث أن الآدة ١٠٧ من عالون تأشياكم موظني القولة كد حديثه السباب أنتهاء خدية الأوظف ، ومن هذه الأسباب صدور حكم علية في جنابية أو في جريبة مخلة بالشرف ، وعلى منتفى ما تقدم يتمين تطبيستى أهـ فألا النص على الممال في خصوص تحديد نوع الجربية الذي تستوجهه النصل. من الخدية ،

وبن حيث أن الحكم الصادر ضد العابل والذي يقفى بادانته في جناية تزوير رخصة تبادة _ أي في جريبة تستوجب النصل _ وبن ثم غلقه يتعين نصيبله بن الضاحة اداريا ، أعهالا لنص المادة الخابسية بن التطبيات المالية الشيار ألبها .

ومن حيث أن وقف تتنبذ الآثار النهائية المترنبة على الاحتكام الجنائية. بِالسَّلِيقِ للهادة ٥٥ من شاتون العقوبات وما بَعْدَهًّا ﴾ لا يَتَّنَبُّلُ الْآ الْعَقِيَّةُ التيمية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، ملا يتعداها الى الإثار الإخرى ، سواء كاتب هذه الاثار من روابط القانون الخاص او العام ، أي سيسواء كانت مدنية أو ادارية ، ويجب القارقة بين العزل كعنوبة جنائلية تقسع بالعلبيق لقانون العتوبات ، وبين انهاء خدمة الموظف أو العابل بالقلبيق للبلاة ١٠٧ بن القانون ركم ٢١٠ است. ١٩٥١ أو التعليمسات المالينة المنكورة نتيجة اللحكم عليه في جنساية أو في جريبة مظة بالشرف (جشره موجب للرقت) ، وإذا كان اقهاء تلدية الموظف أو العساقل للمقوية ستالية قد يتلاقى من حيث تحقيق الأثر مع انهائها طبقا للمادة ١٠٧ من القشائوي رتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو التطيبات المالية سالغة الذكر الا أنهما قد ينترقان ولا يتلاقيان في تحقيق أهذا "الآثر ، فلا يجوز عندند تعمليل الحكام عَلَيْن مُوطِّني الدولة أو التَّطَّيِّمات اللَّالية الشار البِّها في أنهاء المُبِّهَ أَهُ بتى توافرت شروط اعبالها ، وبن ثم غُلا اثر أونف تنفيذ المعوية والأثار الجِنْائية المرتبة على الحكم الصادر ضد العلبل المنكور نيما ينعلق باعبال. الاثر الأداري المترتب على هذا الحكم والخاص بانهاء خديته . وبين هيك أنه الكل ما يَهُم مَان التسكم المسلع ضد عقل اليهية المتكوم عليه في حقل اليهية المتكوم عليه في حقل المتكوم عليه في المتكوم علي وقد يتنسبة المتسهية و التول المتكوم ال

لهذا انتهى رأى الجمعية العوبية الى تابيد غنواها السادرة بطِسةً . أول المساطنين سبغة ١٩٦١ في هذا الوضيوع .

(منبوی رئیم ۷۷۰ قی ۱۹۲۲/۱۱/۲۱)

بقاعيجة رقسم (١٩٧)

المِسطا:

الجام الصادر بادانة احديم في جناية مع ونف النبية المثوبة واللار الجنالية الإشرى ... يستهجب فصل العائل اداريا تطبيقا البادة الخاسسة من تعليمات المالية سنة ١٩١٧ ء وذلك رغم النمى في منطوق الحكم على ونفه الإلي الجنالية بالإرتية عليه ... فياس الحاكم في المان المعالى على طاح كم القديدس عليه في ذلات الاما بشبان المنافية ...

ملقص القِليوي:

وبين بن أبستصاء التبريمات النظرة إصابقة الجورة بعيلها لتهم لا يخفيون في ذلك إلى تتنابم تمالوى بل هم وفضهاد في ذلك إلى تطبيع الإجرى شائهم في ذلك إلى تتنابع المالون الحسكوبة ومستخدما فالحالا علمه الرجوع في شان تنظيم المالة علاقة المواريالمتهمة الى المتناج المالة على المنابع علمه المالون المتنابع علاقة المواريالمتهمة الى المتنام تقون موظمى بهم غلقا لم يوجد يتمن الرجوع في حذا الشان الى احتمام تقون موظمى المسان الى احتمام تقون موظمى ويستخديها ويقالها المقدن توسع بنهم جريما ويقالها المقدن وطهمة وضعهن صلى الطرابق المسلمة ، وقد اكد هدذا المعنى نص الماعة ١٩٣١ من النون . مهظمى الدولة ، ونص المادة ١٦٢ من تانون المؤسسات المسلمة الغنين يفيه الا ان تقدن نظام موظنى الدولة هو الدستور المسلم في شان تغظيم ملاكة المكومة بموظنيها ومستخديها ومعالها بحيث يتعين الرجوع اليسه متى خلت التشريعات الخاصة بطائفة من طوائفهم من احكام تنظم أمورهم كلها أو بعضها .

وبيين من الرجوع الى التواعد النظية لشئون العبال أن المادة الخليسة من تطليبات المالية رقم 141 ألصادر سنة 1417 والتي طبقت على المبال الدائيين بكتاب وزارة الملية رتم — ١٩٧٤/١٢٢١ المؤرخ في ١٥ من مؤهبر سنة ١٩٧٧ تنص على أن « يوتف المليل المؤقت أو الخارج عن هيئة المبال عن عبله مؤقتا أذا أنهم بجرم يوجب الرئت وينصال من المنطبة أذا ثبتت ادائته من تاريخ وقله عن المبل » .

ولما كانت هذه التطبيات قد خلت بن أي نمن يحدد نوع الجريمسة الموجبة للغصل من الخصة غانه يتعين الرجوع في هذا الصدد ألى تاتون منظم الموطفي الدولة ياعتباره القانون العام المنظم لقواعد التوظف لتطبيق نصوصه على طائفة عمال الحكومة فيما لم يرد فيه نمن خاص في تنظيمهم .

وقد خددت الحادة ١٠٤ من الأثنون نظام موظفى الدولة اسباب انتهاء خدمة الموظف ومن هذه الأسباب معدور حكم عليه في جناية أو في جريمة بنظة بالشرف ، وعلى مقتضى ما تقدم يتمن تطبيق هذا النص على العبال في خصوص تحديد نوع الجريمة التي تستوجب الفصل من الخدمة .

. ومن حيث أن الحكم الصادر ضد العابل/ قد صدر بادانته في المثل ٢٠١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢ من المثل الم

لها مِن التي وقف تتفيذ المقوية والآثار الجنائية المرببة على الحسكم عان وقف تتفيذ الآثار المرتبة على الاحكام الجنائية بالعليين للمسادة ٥٥ من عالمن المعودات يها يصدوها لا ينهيل الا المتهوبة التبعية والاثار المخاتبة المترتبة على الحكم فلا يجاوزها الى الاثار الاخرى سسواء اكانت هذه الاثار من روابط التساتون الخساص أو روابط التساتون المام غيطبق كل منها في مجاله منى علم موجبه والمحاوق عهائطه ولذلك غلا اثر لوتف التنفيذ على الاسباب القانونية لانتهاء خدمة الموظف أو العسابل ، وقد سبق أن انتهت المهومية في جلستها المنعدة في ٢٧ من ينساير سسنة ١٩٦٦ الى هذا الراى حيث قررت أن الحكم بادانة موظف في جريسة مخلة بالشرف في مغيوم المحادث و ٢٠٠ من التأنون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يترتب عليه انتهاء شعبة المؤلفة حتى لود تفييدة المؤلبة شابلا

ويخلص من كُل ما تقدم أن الحسكم بادانة المسلم في جنساية تزوير رخصية قيادة مسيارة يستبع نصله من الُفيَّمة اداريا تطبيقا للهادة الخابسية من تطبيات المالية المتسدم نكرها رغم النمي في منطوق الحكم على وقت تنفيذ الآغر الجنائية لأن لكل من العزل الجنسائي والعزل الاداري شرائطه الخاصة به وقد توافر في حتى هذا المسلمل سبب عادني موجب للصله ،

لهذا انتهى الراى الى أن الحكم المعادر ضد العسابل في جناية تزوير رخصة قيادة مسيارة يستوجب عصله اداريا تطبيقا للبادة الخامسسة من تطبيعات المالية العسسادرة سنة ١٩١٣ وذلك رغم النص في منطوق الحكم على وقف الآثار الجنائية المترتبة عليه .

(غتوی رتم ۲۰۳ فی ۱۹۹۱/۸/۳۰)

عَلَيْمِنا : فَحَلُ الْمُكُولُ فَعَلَمُ كَامِنَاكُ عُلِمَ الْأَلْفِ عَلِي بِكَانِوكُمِ

قامستة وقسوط 1966 6

البسيما :

الهاء عبل المائل في غارة الاختبار حق لحية العمين اللا تجهدت لههـ الدلائل والقرائن على أنه لا يصلح له ... سلطتها في الإنتباع تقديرية لاجهوها الا المتيف وسوء الاستمال ... لا الزام عليها بسيان الوائل الشهود والمسئولين باشرته في هذا المجال ما دابت قد اطبائت الى اقوال الشهود والمسئولين الكن سبعوا قوه .

يلفص الحبكم :

لجهة التميين أن شهى عبسل المطمسون ضسده في بقرة الأخبسطي اذا تجمعت لها الدلائل والتسرائن على أنه لا يصبلح الهسدا الهسسطية التناع أصله الثابت في الأوراق من التحقيقات التي أجرتها ومن تقرير البلحث الجبائية الملة وسلطتها في ذلك سسلطة متديية لا يجدها الا التحيف وسوء الإستمال الأمر الذي لم يعلل طيسه الملون ضده بشيء ما وإذا كإن الأمر كفلك تليس مين الوام طيها في التناس عن الدمت اطبانت إلى التوال الشهود والمسؤولين المساعة في التحقيق الذي اجرته ما دامت اطبانت إلى التوال الشهود والمسؤولين الغين سموا غيه .

(طمن رقم ٥٩ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٩٣١/١/١٣)

قاعستة رقسم (١١٥)

: الجبيعا

حقار القرار الجبهوري رقم ۲۱۸ اسلة ۱۹۷۰ فصل المبال الوسيين او الإقابن بفير الطريق التاديين ... مجال اعبال هذا القرار لا يكون الا بعد ان تثبت سلامية المالي المؤقف او الوسمى العبسل الذي يستد اليه سر اساس ذلك انه لا يكسب مركزاً ما الإيمد ان يجاثر غيرة الاغتبار بنجاح وان تطلب الجهة الادارية سلامية فيه واعربت عنها في قرار اللمين «

بلغص الحكم :

ان القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ وان حظرت مابته الأوليم
عمل العمال الموسيين أو المؤقلين بغير الطريق التاديبي غان المحكمة
لا هرى بها ضابعة كلى القفوش في البغيل الذي كثير حوال بعليه الهمسلة
النبي جاء بهما بهذا المسرار بالمنسبة للجمالي الموسيون والمؤقلين أذ حلجة
الدمهي الحالية لا تتطلبه أذا أنها ترى أن مجال أمهال هذا القرار لا يكون
الا بعد أن تثبت مالحية العالم المؤقف أو الموسيي للعمل الذي يسسند
الآية وأنه لا يكلموم مركزه الا بنعد أن يجلز عترة الاتطبيسار بطبيبالها في
لان المعال ليمهوا سواء في هذه المسائدية ولا شسك أن البهة الإدارية
بحكم عينتها على أدارة المرافق المسائدية ولا شسك أن البهة الإدارية
وكها أن تتدرح في طالبها إلى أعلى مستوى نيها حتى نظيف الى أن
المعلل الذي تسند البه مبلا خطيا قادر على ادفاة بؤخاصياته في الإلهال
الدتينة التي تحتاج إلى خبرات وقدرات خاصة مثل الإعبال التي كلفت
بها المطمون ضده .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ١٠ ق ... جُلسة ١٠١/١/١١٥١)

المسلومية : القصل بفي الطبويق القساديين الم المسلومية : القصل بفي الطبويق القساديين المساوية المسلمة بنه يا محمد المساوية المساو

and a finite and

قاعستة رقسم (١١٦)

: la_____41

قرار مجلس الوزراء في ٨ من مله سنة ١٩٣٢ - نصه على الا يكون لمائل اليومية الدائم الحق في لية مكافاة أذا فصل بسبب الاهبال أو سوء السلوك أو عدم الكفاءة ما لم تقرر السلطة التاميية غلاف ذلك - مؤدى ذلك أن رئيس المسلمة أو وكيل الوزارة حسب الاحوال هو صاحب الولاية في فصله بفي الطريق التاميي - أسلس ذلك - القالون رقم ٢١٠ في فسلة ١٩٥١ لا يتطبق في هذه الحالة - القانون رقم ١١٧ السانة ١٩٥٨ في شان النيابة الادارية والمحاكمات التاميية لا يستلزم قرارا جمهوريا المسل

الملقص المسكم:

ان النظام القاتوني الذي وقعت في ظله المنازعة المثارة بيبح لجهسة الادارة شمانا لحسن تسبير المرافق العابة على وجه يحتق الصالح العام ، نصل عليل اليوبية الدائم متى اصبح غير مسالح للبناء في الخدمة وذلك بغير الطريق التاديبي . وفي ذلك تنص المادة ١٥ من تعليمات المليسة رقم ٩ الصادرة في اول يولية سنة ١٩١٢ ومنشور الملية رقم ٩ لسنة ١٩٤٢ من المسلم لعدم الكساءة ولعدم الرضائة عن عمله ، كما تتضى الملاة ، ٢٠ من قرار مجلس الوزراء المسادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ على الا يكون لعابل اليوبيسة الدائم الحق في اية بكاناة المال من الخدمة بسبب الاعبال اليوبيسة الدائم الحق في اية بكاناة المال من الخدمة بسبب الاعبال اليوبيسة الساطة التاديبية الذي يكون خاضما لها واذا ناطحة حقرر خسلاف ذلك السلطة التاديبية الذي يكون خاضما لها واذا ناطحة

المادة . لا من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ السلطة التأتيبية الاختصاص في تقرير احتية عامل اليومية الدائم الذي ينصل بسبب غير تأديبي لاهمله أو سوء سلوكه أو عسدم كقساعة في المكاناة ، على دلالة هذا النص أن السلطة الرئاسية لهذا العلمل مسللة ف رئيس المملحة أو وكيل الوزارة حسب الاحوال هي صلحبة الولاية في نمسل علىل اليوميسة الدائم بغير الطريق التأديبي دون السلطة التاديبية ، واذا كان كادر العمال وترار رئيس الجمه ورية رقم: ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن تواعد تاديب عمال اليومية الحكوميين قد خولا هكيل الوزارة بعد أخذ راي اللجنة التنبة للمسال مسلطة نعسل على البوبية تأديبيا ولم فضعا نظابة جديدا للفصل ضر القادييي عان يؤدي نلك استبقاء سلطة وكيل الوزارة في عمسال عمسال اليوميسة بغير الطريق. التاديبي ولا يسوغ استمارة القواعد المنظمسة للغصسل غير التساهيبي للبوظلين المعابلين باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة والتي تتطلب صدور قرار جمهوري بذلك ، وتطبيقها في شأن عمال اليومية ، وذلك لاستقلال كل من الطلقنتين وتفسردها بقواعد ماتونية خاصة تنظم امر مصلهم بالطريق غير التاديبي بؤكد سداد هذا النظر أن الملاة الخابسة عشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحلكسات التاديبية قد نصت على أن بكون التصرف في التحتيق بالقياس الى العمال من اختصاص الجهسة التي يتبعونها وقد اشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى أنه مما سعلق سلطات النيابة الادارية في التصرف في التحقيق ما نص عليه في المادة السادسة عشرة من القساتون المشار اليه من تخويل مدير علم النيسابة الادارية اقتراح غصل الموظف بغير الطريق التسأدييي اذا أسسفر التحقيق من وجود شببهات توية تبس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السبعة ، ومؤدى ذلك بطريق اللزوم أن اقتراح نصـــل العسامل بغير الطريق التاديبي انها هو من تبيل التصرف في التحقيق ماذا لوحظ ان الملدة الخابسة عشرة من القانون رتم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص صراحة على أن يترك أمر النصل في التحقيق للجهة التي يتبعها العسمامل ولم تتطلب استصدار قرار جمهوري بفصله بغير الطسريق التأديبي ، فأن وقدى ظهر أن روح البشريع يجعل السلطة الادارية التي يتبعيا الهسليل المتساب لا تشاركا نبه جوة أخرى بالتصرف في البحيسي وأذا كانت المادة الخايسة عشرة سبابة الذكر قد تغيث بعدم سريان أحسكم بعض بهداد البادة الخايسة عشرة سبابة الذكر قد تغيث بعدم سريان أحسكم بعض بينا المادة 11 على ذلك لا يستقاد بنه كما غيم الحسل وليس في المرع اراد اتفاة حكم المادة على الغيال واته بذلك سوى بينم وبين الموقفين متبرا اليجلب نسلم بغير الطرق القافيي بقسران بن من بين المرع المادة 17 المذكرة الملقى بالما تضر المجلة التي يتبغها للمال وحده دون المال وادن غلا يقى سسوى في تشرر البهة التي يتبغها للمال وحده دون المال وادن غلا يقى سسوى في تشرر البهة الني يتبغها للمال وحده دون الماريق التاديق أن يتم هيئا الملك المدارة المادة إلى الموقفي التيابيي أن يتم هيئا الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد من وكيل المادة إلى المناد الماد من وكيل الموقفي ولا عرض أبر المال المتار عصله على اللهنة المنته الن يستحب المختف المنسة الن يستحبق ولا عرض أبر المال المتار عسله على اللهنة المنته المنسة الن يستحبة المنات المنته المنسة المناسة على المنته الناسة المنته الناسة المنته المنته الناسة المنته المنته المنته المنته المنته المنته الناسة المنته الم

(طعن رقم ٧٦٢ لسنة ١١ ق _ جلسة ١١/١/١/١٩٦١)

مستيمة : مستسبق الاستفاق الي أنضاعي

تابعة يقسم (١١٧)

المايل الذي كان يغضع الكثر العبال الحكوم الذي يقفي يان السن الخيرة لانتها، بقطة من الشاهدة والسنين وكل موجوعا بالقيمة بهناه الشنة في ١٩٦٠/٥/١ تقريخ العبل بالقاتون رقم ١٩٧٧ بنسنة ١٩٦٠ بنسنة من الشاهد والماشات كونقي النولة له حل ذاتي في البقاد بالمنبية حتى من الشاهدة والسنين ويظل هذا الحق تقلها في ظل القاتونين رقبي وعلى عامة ١٩٨٣ و ١٩٧ السنة ١٩٧٥ ولا يغير من ذلك تصبيته تصبينا جميدا باللاهل العسبيل، على المناة و١٩٧ ولا يغير من ذلك تصبيته تصبينا جميدا باللاهل العسبيل، على اللهناء المناه المناه اللهناء المناه اللهناء المناه المناه اللهناء المناه اللهناء المناه اللهناء الهناء اللهناء اللهناء اللهناء اللهناء اللهناء اللهناء اللهناء الله

بكفس القضوى :

تنصى المادة ٩٥ من تانون نظام المابلين المنيين بالدولة المسسادر بالتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٤ على أن « تنتهى خدمة العابل ببلوغه مسسن المستبع وظلك جراعاة أحكام التعلون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٥ بلسدار الملون المنابع الاجتماعي والدوانين المحلة فه .

ونشم الكادة 17 من تأتون التأمين الاجتماعي السائد بالتاتون رقم ٧٩ أسنة ١٩٧٥ وتعنيلاته تنمي علي آنه * استثناء من المادين الثانية والسيادسة من عاتون الاصدار يستبر العبل بالبنود أرتام ١ ، ٢ ، ٢ من المادة ١٢ من تتحون التأمين والمائسسات إوطني التولة ويستخديها ومبطها المنهين الصائر بالتاتون رتم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ » . كبا نئص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المسار اليسه على أن ﴿ تَنْتَهِى خِدْمِةِ الْمُنْهُمِينِ بِاجْكُمْ هذا التَّقِينِ عِنْدِيالُوغِهم سن السنين ويستثنى من ذلك : (١) أاستخدمين والعبال الموجودين بالخدمة وقت العبل بهذا القاتون الذين تتضى لوائح توظفهم باتهاء خدمتهم عند بلوغهم سسن الخامسة والسنين » . كبا تبين لها أن المادة ١٩ من القباتون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قاتون التأبين والمعاشنات لوظني الدولة تنص على أن « تنتهى خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من : (1) الموظفون الذين تجيز توانين توظفهم استبقاؤهم في الخدمة بعد السن المذكورة » . وقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة . ١٩٦٠ بشأن التامين والمعاشات لمستخصى الدولة وعمالها المتنيين وعمل به اعتبارا من ١/٥/ ١٩٣٥ وتقضى المادة ٢٠ منه بأن ٤ تسرى على المستخفين والممال المنتفعين باحكام هذا التلفون سائر الإحكام الواردة في التسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ غيما لم يرديه نص خاص في هذا القانون » ، كما استظهرت عتواها الصادرة بجلستها المتعدة بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٨ والتي ارتات ميها أن مستخديي الدولة وعمالها الدائمين الوجودين في الحدمة بهده الضفة في أول مايوسنة . ١٩٦٠ تاريخ العبل بالشباتون رتم ٢٧ السنة . ١٩٦١ يحق لهم ... اذا ما نقلوا بعد ذلك الى احدى المجموعات الوظيئية ب.. البناء في الخدمة حتى بلوغهم سن الخامسة والستين وأن حقهم المكتسب في هذا الشأن يظل مائها في ظل العبل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٥ سالفي الذكر ،

وبغاد ذلك أن نحديد سن الإحالة إلى المعاش هو جزء من نظاماً النوطف الذي يخضع له الوظف عند دخوله الخدية ، وهذا النظام شال المتعديل في أي وتت حسبها يقتنى الصالح العسام الذي يطلب تقسويو بعض الاستثناءات عند تحديد سن الإحالة إلى المساش وهو ما أخذ به المشرع في القانونين رقبي ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المسار اليهما أذ بعد أن قرر أصلا علما يسري على جبيع المنتمين بأحكامهما مؤداه التهام خبيتهم عند بلوغهم سن السنين ، خرج على هذا الاصل العام وانشأ للعالمين ألنين عند بلوغهم سن السنين ، خرج على هذا الاصل العام وانشأ للعالمين ألنين يخول لهم البقاء في الخدمة حتى ملوغهم السن المتسررة في توانين ولوائح يوظهم.

ولما كان النابت من الاوراق أن العطل المعروضة حالته كان يخضع لكدر العبال اليومى الذي يقضى بان السن المتررة لانتهاء خديته هي الخليسة والستين ، وكان موجود في المختجة بهذه المستة ١٩٦٠/٥/١٠ تاريخ العبل بالمتانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، أمن أم يكون قد نشا له حق ذاتي في البتاء بالخدية حتى سن الخليسة والستين ، ويظل هذا الحق قاما في البتاء بالخدية حتى سن الخليسة والستين ، ويظل هذا الحق قاما في العبل العبار المسلك بالمتانونين رمني . ٥ لسنة ١٩٦٠ و ٧٧ لسنة ١٩٧٥ السسك ببقها ولا يغير من ذلك تسينة تعيينا جديدا بالؤهل العال في ٥٩/٩٦٠ المسلك بعن اتصال مدة الخدية ووجوده في ١٩/١٠/١٠ بالمسة التي تجوز

لذلك انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اهتهة العابلات المذكور في البتاء في الخدية حتى سن الخليمية والسنين . "

(ملك ٢٨/٢/٢٦٦ _ جلسة ٢٨/١١/١٨٨) .

بالبسوج النبنات عثر

الكلفة والمسطئن والكمويش

تقاصنتهٔ زمّے (۱۱۸)

: Marigh

مالات استعقاق الكافاة وجالات عنم الاستعقاق ـــ سرد. المرامي قرار مجلس الوزراء المالار في ٨ من مايو سنة ١٩٧٢ •

بلغص المسكو :

تنص لائمة عبال الباوية المنافر بها قرار مطفئ الوزراء في ٨ بن مايو سنة ١٩٢٧ في البند ١٤ منها على أن « كلُّ عامل من عمال اليومية يتفيب بدون اذن اكثر من عشرة أيام ، ولا يثبت نيما بعد بما يتنع رئيسه بأن غيابه كان بسبب توة تاهرة ينتطع بمجرد ذلك تيده بالدغاتر بصفته أهدد عمال اليومية الدائمين » وجاء بالبند ١٦ أن « جبيع عمال اليومية الدائمين الذين يتركون الخدمة لتلة الاعمال ، أو لامـــابتهم بماهات أو أمراض أو لتقديهم في السن » بها يجعلهم غير لائقين للفسدية حسب شسهادة التومسيون الطبي ، أو لبلوغهم سن الخامسة والستين أو الذبن يضطرون الى اعتزال المبل لأداء الخدمة العسكرية ، يكون لهم الحق في مكافأة حسب النسبة الاثية على شرط أن يكونوا قد أتبوا سنتين كابلتين في الخدبة مطريقة منتظمة ٤ سواء اكانتا منقطعتين أم متصلتين ٤ ويدخل نيها الاجازات بأجرة كالملة ولا تدخل الاجازات التي بدون أجرة » كما تضمن البند ١٧ أن المكافأة التي تصرف عند مفادرة الخدمة لأي سبب بن الاسباب المتقدمة تحسب على قاعدة أجرة خبسة عشر يوما بواقع نئة الأجرة ألتي كاتت تصرف وقت اعتزال العبل وذلك عن كل سنة كلبلة في الخدمة ، ونص البند . ٢ على أنه « لا يكون لعامل اليومية الدائم الحق في أبة مكافأة أذا

تصلى من الخدمة بسبب الغياب بدون اذن طبقسا للفقسرة 18 أو بسميمه الأهيالي أو سوء السلوك أو عدم الكتاءة ما لم تقرر خلاف ذلك السلطة التأديبية التي يكون خاضما لها 4 .

(طفن رتم الكسنة ٢ ق ـ جلسة الر١١١٨ ١٩٥١)

قاصنة رقسم (١١٩)

المِسطا:

المُتَافَة المستحقة لممال اليومية عند ترك الخدمة طبقا الأفحة مُكَافَاتَ الممال باليومية المسادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/٨ ــ عدم صرفها الا عن أيام المعل الفكلية -

. ملخص الحسكم :

ان لاتعة بكاتات العبال باليوبية التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مليو سنة ١٩٨٣ تد نسبت في المادة ١٢ منها عليه أن ﴿ جبيع عبال الهجمية الدائمين الذين بتركون الخنبة لتلة الإعبال او لاسليتهم بماهات أو أمراض أو لتقدم في السن مبا يجعلهم غير لانتين للخنبة حسب شسسهادة التوسيون الطبي أو لبلوغهم سن ١٥ سنة أو الذين يضطرون أفي اعترال العبل لاداء الخنبة المسسكرية يكون لهم الحق في مكاناة حسب النسب الاتبتة على شرط أن يكونوا قد أنبوا سنتين كالملتين في الضحية بطريقة منظية مواء أكانتا بنقطمتين أو منفصلتين ويدخل غيهما الإجازات بأخرة اللها في هدة اللاجازات التي بدون أجرة ٩ . أيا عن النسب المسال ها اللها في هدة اللاء المتال المنافقة عشر يوما بوأنع فئة الإجرة التي تسكون عدم مفادرة الخدية لاى مبدب من الاسباب المتحدية تدخرفت وتت اعترال المهل ؛ وذلك عن كل سنة كابلة في الضحيفة ٩ . قد شرفت وتت اعترال المهل ؛ وذلك عن كل سنة كابلة في الضحيفة ٩ . قد شرفت وتت اعترال المهل ؛ وذلك عن كل سنة كابلة في الضحيفة ٩ . وحددت المادة ٢١ اقمى تبية للمكاناة ننصت على أن ﴿ أشمى تبيسسة للمكاناة التي يستحتها عامل اليوبية ماهية سنة واحدة باعتبار السسنة للمكاناة التي يستحتها عامل اليوبية ماهية سنة واحدة باعتبار السسة المنافقة المها المهال اليوبية ماهية سنة واحدة باعتبار السسة المهادة التي يستحتها عامل اليوبية ماهية سنة واحدة باعتبار السسة المهادة التي يستحتها عامل اليوبية ماهية سنة واحدة باعتبار السستة المهادة التي يستحتها عامل اليوبية ماهية سنة واحدة باعتبار السية المهادة التي يستحتها عامل اليوبية ماهية سنة واحدة باعتبار السستة المهادة التي يستحتها عامل اليوبية ماهية سنة واحدة باعتبار السستة المهادة التي يستحتها عامل اليوبية ماهاد منافقة المهادة التي عدل المهادة التي المهادة التي المهادة التي المهادة التي المهادة المهادة التي المهاد

٣٦. يوما » . وأشارت المادة ه ٢ الى حالة وماة المسابل بقولها أذا توقير أحد عبل اليومية الدائيين اثناء الخصيف يكون الإرامته ولولاده الحصيف نصف المكاماة التي كان له أن يستولى عليها لو أنه علار الخدية في تاريخ وماته لسبب من الاسباب الجيشة في المقسرة ١٦ المتعدمة . ولا تصرف المكاماة للعابل الا عن أيام العبل القطية وهو ما نصت عليه احكام اللوائح والقوانين .

(طمن رقم ٥٥٧ لسنة ٣ ق ... جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)

قاعستة رقسم (١٢٠)

البسطا:

توصية اللجنة الاستشارية بحرمان العابل من الكافاة المستحقة عن مدة خدمته كمقوبة تبعية لقرار الفصل — اغفال قرار رئيس الجمه—ورية-رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليوبية الحكومين المسادر ف ١٨٨ من مارس سنة ١٩٦٠ القمى على هذا الحرمان بين الجزاءات التى أورد بيقها في المادة الأولى منه — لا يعيب قرار اللجنة المذكورة باعتبار ان الحرمان من الكافاة من توابع الفصل وعقوبة مكيلة له لا تقوم على استقلال. حتى تحتاج إلى نص بقررها .

ملخص الحسكم :

لا يعيب ترار اللجنة الفنية لشئون العبال موصيتها بحرمان المدعي من المكافأة المستحقة له عن مدة خدمته المسابقة كمتوبة تبعية لجزاء الفصل 4 وان اغفل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٦٠ بشبسان قواعد تاديب عبال اليومية الحكوميين الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ النصر على هذا الحرمان بين الجزاءات التي لورد بياتها في الملاة الأولى منه على على هذا الحرمان بين الجزاءات التي لورد بياتها في الملاة الأولى منه على استقلال حتى اعتباره من توابع الفصل وعقوبة مكلة له لا نتوم على استقلال حتى تحياج الى نص بقررها .

(طعن رقم ۱۰۳۸ لسنة ۷ ق ـ جلسة ١٠٢/١٢/١٥)

قاعبتة رقسم (۱۲۱)

£ارستا : ر

حساب مدة الخدمة السابقة في المائس ... ابتناع الادارة خطا عن خطبيق حكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ أسنة ١٩٦٠ رغم قيام المابل بتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الميماد ، وابداء استعداده لرد ما تقضاه من مكاماة ، ثم رجوعها الى الاقرار بحقه في الفنم ... الانتشاع بلحكام القانون لا يفي من ثبوت حق المابل في الإمادة منها اذا كانت الإدارة هى السبب في هذا التفلف بالكارها خطا لمسل الاستعقاق ... اسساس احتجاجها بتخلف شرط رد الكاماة في اليعاد ... تخلف هذا الشرط الشكل ،

ملخص الحبكم :

قدم المدعى طلبا بضم مدة خدينه السابقة خلال السنة الشهور المترو من تاريخ انتهاعه بالتسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من اول مابو سنة ١٩٦٠ وشغع طلبه هذا باستعداده لأن يتسط الملغ السابق صرفه البه وهو المكافأة على اتساط متساوية شهريا خلال المدة الباتية من خدينه التى تنفهى في سن الخامسة والسنين . غير أن الجهسة الادارية ونفست غبول طلبه ضم مدة الخدية ورد المكافأة استنادا الى تنصيرها الفساطىء علاقانون أذ أنها تنسكت بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٦٠ والتي ينفع جماب مدة الخدية السابقة في المساش بالنسبة المستخدم التأنون والذي يعتبر منتهما باحكامه من تاريخ عودته نقط ٤ متجساهلة التأنون والذي يعتبر منتهما باحكامه من تاريخ عودته نقط ٤ متجساهلة حكم الملدة الثانية سالفة الذكر وظلت على موتفهما هذا الى أن عادت من جالم المسابقة السانون رقم ٣٧ لمنة ١٩٦١/ التعليمسات الخاصسة بنطيعي المسانون رقم ٣٧ لمنة ١٩٦١/ منوهة بأن المادة الثانية تتنبي محسله مدة الخدين رقم ٣٧ لمنة على تاريخ المسل بأحدكام هذا القسانون والمسسال الدائين الموجودين بالمضدة في هدذات بالنسبة المستخدين والمسسال الدائين الموجودين بالمضمة في هدذات

التاريخ بشرط أن يطلب مسلحب الشسان ضيعها خلال سنة أشهر من تاريخ الممل بأحكام القانون مع رد ما تقاضاه عن مدة خدمته خالال المعاد المفكور باحكام القانون مع رد ما تقاضاه عن مدة خدمته خلال الميصاف المؤكور مرواترت المدعى بحقه في ضم مدة خديته السابقة تطبيقها لنص الملاة الثانيسة سالفة الذكر ولائه تقدم بطلبه في الميعاد القسانوني الا أن الشرط الثاني الخاص برد المكافاة في الميماد قد تخلف في حقه مما يستط حقه في الطلب وقد اضطر الدعى الى رمع دعواه بطريق الماقاة من الرسوم العنسائية في ١٩٦٠/١١/٢١ أي بعد مضى حوالي عشرين يوما على انتهاء ميعاد ألستة شهور المتررة تاقونا ولم ينتظر المدعى الى أن ترجع الادارة: الى تنسير القانون التنسير الصحيح بل بلاز برقع دعواه ولم يكن يملك تبلها ويبيطة بمد رنضها لطلبه غير سبيل الغيضاء لتحينها حبته ويهويت-اليماد عليه بعملها ومعلها وما كان يمكنه أن بقوم برد المكافأة على أقساط منساوية شهرية عن باتى بدة خديته التى تنتهى في سب الخابسة. والسنين كما جاء بطلبه اعتقادا منه أن من حقه الخيار بين الرد الكامل للمكافأة وتقسيطها ، وإن المناط نيما يجب عليه أتباعه في هذا الشأن هو ما تقرره الإدارة تطبيقا وتثنيذا للقانون على وجهه السليم بعد تبولهسا طليه وتصحيدها مركزه واعلامه بالمبلغ الذى يتمين عليه أداؤه تابونا مَاذًا هي لو تقم من ناحيتها بكل ما يازمها به القسانون ورفضت طلب ضم مدة المخدمة السليقة بدون مبرر قاتوني المتنع عليها بعد ذلك أن نتمسك في مواجههه بفرات الميجاد دون تيسامه بالرد وهو أمر كان يتوقف منطقيسا على ضرورة تبسولها طلب ضمم المدة بل بالزمه ويترتب عليه الن رفض الإدارة للطلب هو في واقع الحسال انكار منها لأصل الاستحقاق والاتخاع الحكام التالون ٧٧ لسنة ١٩٦٠ مما دعاها ... نتيجة اذلك ... الى الامتكاع : عن استلام المكاناة وتبولها ردها من جاتب صلحب الشان فلا جسدوي معد التخاذها مذا الوقف واضطرار المدعى الى مقتضاتها الى البحث في توانر الشروط الشكلية للانتفاع باحكام القانون ونيما اذا كان الطلب قد قدم في الميعاد مشفوعا مرد ألكاعاة بفسد اذ تبين مما سلف أنَّ الذُّعيُّ مَ لم يكن مخالفًا للَّاحكام الشَّنْكَلِيةُ التي يُتوقف عَلَيْها الانتَّفَاع بحكم ٱلْقَـَاتُونْ.

وعلى ذلك يكون من حتم المهجوم يبط ومطيعة بطى اسلس حسسله مدة الخدمة السسابقة بالتطبيق القسانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ بشرط أن يرد للحكومة كابل الكاماة المعبوشة مع اعتبار أن ربط المسائس متواقدة عَلَّى الرد على الوجه الذي سلهد ليضهجه .

﴿ طَعَنَ رَفِيمَ ٢٨/١ أَلِمُنَّةً لَمْ قَى ﴿ خِلْمَانُهُ ١٩٦٤/١/١١ }

قاعسنة رقسم (۱۲۲)

الأصل فى تبرير إستحقاق إلابعر ... قد بقابل البدق الذي يؤديه ألهاؤه أو العالم ... بسعب إلجهة الإبارية الغرار القصل ... لا يسبعها استعقاق العابل القصول اراتبه أو اجره خلال الدة التى قصل فيها ... قصارى با يحق إنه الملالية به ... التعويض عن القرار إلبيادر يفييله .

بلغص الحكم :

واذا كان الأميل المؤلمان في تيرير استخبان الأجر عو كونه والملا النمي رويه الوظه في المسلك المسكلة على سجه المحمة الابارية العبار الوسطة النمية الابارية العبار المستعلق المتلومة لا يستنبع حسمت على المتراض عدم مشروعيته حساستمثان المسلف المسلمين ال

را يلون روب ١٥ مرايدية بإدى تسريطوسة ١٤ كواله ١

· الكسلة رقسم (۱۲۲)

الم سيا:

استثناء المستخدمين والمعال من قاعدة انهاء الكنية عند بلاغ سن المستين ... سرياته على المستخدمين والمعال الموجودين في الخدمة في اول يونيو سنة ١٩٦٧ ولو نقاوا الى وظائف دائمة ... تحقق مصلحة العابل في طلب الغاء قرار احالته المعاش ولو بعد بلوغه سن الخابسة والسنين .

لمقض الحكم:

ان تاتون التأمين والمائسات لوظفى الدولة ومستخديها وعبالها المدنين الصادر بالتانون رتم ، ه لسنة ١٩٦٣ ــ والذي عبل به اعتبارا من الوزية الأن المدنية المدنية ١٩٦٣ ــ بنص فى المدة ١٣ منسه على أن « تنهى خمة المنتمين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، ويستثنى من بلك » .

 ا مسمحمون والشهل الموجودون بالخدمة وتت العسل بهدذا القانون الذين تقفى لوائح توظامهم بانهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والسنين .

الما ٢٠٠٨ على الموظفون الموجودون وقت العبل بهذا التسانون الذين تنص لوائح الوظفهم على انهاء خديتهم بعد السن المذكورة . . .

وتتس المدة ٧٨ من تاتون الصليلين الدنيين بالدولة المسسادر بالتقون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦١ على أنه و مع مراعاة الاستثناءات الواردة في الله ١٩٦١ على أنه و مع مراعاة الاستثناءات الواردة في الله ١٩٦١ من تقون المائسين الصادر بالمائون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، تتمى خدية الصابلين بلحكام هذا القانون عد بلوغهم سن السنين ٥ وتتس المائم ١٩٧١ ملى متالم العالمين المعنين بالمتولة السادر بالمائون رقم ١٩٧٨ ملى المنافق بلاداة ١٩٧١ ، على أن و تتمى خدية العالم بلوغه من السنين دون اخلال بلحكام التسادون

رقم . و ليسنة ١٩٦٣ باصدار تانون الناسين والمعاشسات لموظني الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين » ... ويستقاد من هذه النصوص أنه وأن كان اللمل في نظم العلماين المدنيين بالدولة أن تنتهى خدمة المسلمل ببلوغه سن السنين ، الا أن قانون التأبين والمعاشبات المشار اليه قد نص صراحة في المادة ١٣ منه على استثناء بعض طوائف المسلماين من هذا الاصل بشروط معينة ، ومنهم طائفة المستخدمين وعمسال اليوميسة متى كانوا موجودين بالخدمة وات العبل بأحكامه .. في أول يونية سنة ١٩٦٣ وكانت لوائح توظفهم تقضى بانهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسية والستين ، ويذلك أنشأ لهم القانون مركزا ذاتيا بأن يبتوا في الضدية الى أن يبلغوا السن المذكورة ، كما تضت قوانين نظم العلملين التي صدرت الحقية على عانون التامين والمعاشات باستمرار العمل بهذه الميزة حيث نصت في صدد نعت في صدد تحديد السن المقررة لاتهاء الخدية على مراعاة الاستثناءات التي وردت بقانون التأمين والمعاشمات المذكورة وعلى عدم الاخلال بها ، ومؤدى ما تقدم أن يحتفظ عمال اليومية والمستخدمون باليزة المسار اليها عند نقلهم من وظائف ودرجات كادراتهم السابقة الى الدرجات المقابلة لها مجدول الدرجات الملحق بالقانون رتم ٦} لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وهو النقل الذي تم تنفيذا الحسكام هذا القسانون مكملا بالقسانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وتتية للمطلين المنيين بالدولة وترار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تواعد وشروط واوضاع نقسل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية واذا كانت هذه الاحسكام التشريعية قد حددت درجات معينة من درجات الجدول الملحق بالقسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ لينقل اليها عبال اليومية باعتبارها تمادل درجات كادر عمال اليومية ، والتي اطلق عليها اصطلاحا اسم (البرجسات الممالية) عان ترقية العلمل بعد ذلك الى ما يجاوز إعلى هذه الدرجات لإ يجوز أن يترتب عليه أن تزول منه ميزة البقساء في الخدمة إلى سين الخامسة والستين ووهي السن التي حديثها لاتتهاء الخدية لاتحة عيسال اليومية الصادرة في ٨ من مايو سفة ١٩٢٢ وقواعد كادر عمال اليومية ، دُّلكِ أن المُلدَّةُ ١٣ مِن مَانُون المعاشسات قد حسدت الشروط التي يترتب علِيها تبدع الملهل بميزة البقاء في المضبة الى سن البغايسة والمستين ملا

بجوز أن تضاف اليها أية شروط آخرى الا بنص صريح في التسافون 4 وقد نصيت المادة ٧٨ من التانون رتم ٢٦ اسنة ١٩٦٤ ، في صدد تحسنتها سن التناعد بسنين عليا ، على مراماة الاستثناءات الواردة في الخادة ١٣ الذكورة هون أن تعدل حكمها أو تضيق نطاق تطبيقها ، ومن ثم مُكُن النص على مراعاة هذه الاستثناءات تقضى أن تسرى على كل من توثرت تنسيه شروطها طبقا اللقانون الذي اوجدها ، وبما يؤكد هذا التنظر أن المادة ١٣ من قاتون الماشنات عد استثنت في البند الثاني منها الموظفين الذبين تعفي لوائع توظفهم بانهاء خدمتهم بعد سن الستين ، ولما كان مؤدى ظلك أن يستبر هؤلاء الوظفون في التبتع ببيزة البتاء بالخدمة الى ما بعد سسن السنين بعد نظهم الى درجات الجدول اللعق بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك عبلا بحكم المادة ٧٨ منه ، أيا كان مستوى الدرجات التي نظوا الهها أو رقوا اليها غيما بعد ، قان مبدأ المساواة بين ذوى الراكز القسساتونية الماثلة يقتمى أن تسرى على عمال اليومية المتولين الى درجات طبعها للقانون رقم ٦٦ أسنة . ١٩٩٠ المعلمة ذاتها التي تسري طي طائفة الموظفين المنقولين الى هذه الدرجات الذين استثنوا بنص قانون المعاشات من حكم للاحالة الى المعاش في سن الستين .

ومن حيث أنه لا خلاك في المنتزعة المائلة على أن المدعى كان من المربية الذين تقتنى لواتح توطيعم بأن تنهى خديتهم عند يقرع سن المختصة والسنين ؟ وأن حالته سويت طبقا لقواعد كادر عمال اليوبية الشاخر في سنة ١٩٤٥ ؟ وأنه عند تطبيق القسالون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٦ من طبيه قبل الى الدرجة السادسة من درجات الجدول الملحق بالقسالون من بالقسالون أن بالمنتابة في المختور في بالمنتاب المنتزجة المناسسة بصفة شخصية نشيسة لاطبيق القائل المنتزجة الخابسة بصفة شخصية نشيسة لاطبيق القائلة المنتزعة المناسبة المناسبة المنتزعة المناسبة المنتزعة المناسبة المنتزعة المناسبة المنتزعة المناسبة المنتزعة المناسبة الم

بهذا الدالون وكانت اللواتح الخاصة بتوطيفه تنفى بأن تنهن "متنبطة طلاحة بلوغه سبن الخارسية والسنين ، ومن ثم كان يتمين طبقا لنهي المادة ٧٨ من الهاتون برقم ٢٦ اسنة ١٩٦٤ - سالمة البيان - أن يظل في الخسمية حتى تاريخ بلوغه هذه السن وعلى ذلك يكون القرار الطعون لهيمه قد صدر مخالفا للقالون إذ يضى باتهاء خدمة المدعى للوغه سين المستين ويتمين المعالود لهذا السبب مع ما يترتب على ذلك بن آثار ،

وين حيث قد لا وجه لما ذهبت اليه الجهسة الادارية بن أن مصلحة المدارية بن أن مصلحة المدى في طلب الالفقاء قد زالت بعد أن تجاوز الآن سن الخابسة والستين وسوى معاشه باعتبار أن غنسته الهيت في هذه السن وحصل على الفروق الهترتبة على حده العسوية ، غزالت بذلك لاثر القرار المطعون فيه ، لا وجه لهذا المذهب لأن خصلحة المدى في طلب الفساء التسرار المطعون فيه قد تتحدى أبر نسوية بعطمه على النحو المذكور الى الطمن في ترارات تسكون قد صدرت باسم بين برخره التلاوني خلال الفترة التي أبعد فيها عن وظيفته بسبب القرار الملاكور ، أق الى المطابة بالتمويض عبا قد يكون لحقه من ضرر نتيجة له ،

(طمن رقو ۱۹۷۰/۰/۲۶ اسنة ۱۷ ق ــ جلسة ۱۹۷۰/۰/۲۴) قاعدة رقــم (۱۲۴)

المسطاء

مدى الترابي العمال باداد الشراكات او احتياطى موانى عنيمدد الخدمة الشابقة التي تحسيب في المعالى طبقة الاحكام التواقين ولم الالا المسئة ، 1914 بلسمار القارن التابينات والمائسات المستخدى التواق وحمد الله العالمين ورقم ، والمائسات الوطائد التي والمائسات الوطائد التي الموائد والمائسات الموائد (قريد قديمة المائمة (قريد أن المائمة (ق

بالقص الصبكم :

أن الملاة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ باســدار قانون التأمين والمماشيات لمستخدمي الدولة وعبالها الدائبين لم تتضين أي التزام على عاتق الستخدم أو المسامل باداء اشتراكات أو احتياطي معاشى عن مدة الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش بل أن المادة الخامسة من تانون الاصدار آنف الذكر قد تكلفت بتصفية صناديق الادخار الخاصة بالوزارات والمسالح المختلفة بأن الاشتراكات التي اداها المستخدبون والمسسال لهذه الصنادق وريعها وعوائدها الاحتياطية ينسرد لهسا حسساب خاص وتستحق لليستخدم أو المستحقين عنه عند نهاية الخدمة محسومة علىها خوائد مركبة بواقع ٣٪ سنويا مع جواز أن يحصل المستخدم أو المال على هذه المالغ وموائدها دععة واحدة أو أن يستبدل دعمات شهرية . وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه « قد روعي في هذه الاحكام الا يؤدى المستخدم أو العليل اشتراكات عن بدة الخدية السبابقة ، نظرا لما أسغر عنه التطبيق العملى لتسانون التنبين والمعاشسات لموظفي الدولة المدنيين من أن مرتب الموظف لا يحتبسل اداء اشستراكات عن هسده المدة بالاضافة الى الاشتراكات التي تؤدى عن مدة الخدمة التالية للعمل بالقانون. وقد كانت أعباء المدة السابقة مثار شكوى الموظفين لفداحتها ، .

وقد صدر بعد ذلك التاتون رتم . ٥ لسنة ١٩٦٣ باسسدار تانون الماتبين والمعاشسات لموظنى الدولة ومستخديها وعبالها الدنيين ، ونمس في المات ١٩٦٣ من هذا التسانون على أن « تحسب وغتسا الاحسكام الماتين ١٩٦٠ ق تسوية معاشات وبكفات المنتمين باحسكام هذا التاتون كلل مدد الخدية المصبوبة في المعاشن والتي ادوا منهسا الاحسراكات المطلوبة طبقة الاحسيراكات المطلوبة طبقة المحسب الاحوال بين الماتون المي يؤدوا عنها الاشتراكات المطلوبة حسبت في معاشاتهم بواتم غيف النسب المنصوص طبها في الماتين عن كل مسنة من مسئوات المدة المنكورة ... و وبذلك المسجوع الميكن أن يستحق حسلها

المنتمين بلحكلم عبدا العالون حد وينهم طائنة المساق التي يتدي اليهاف المدى حد منجما المتنبئلي معاش ، وفلك للاغادة بن حساب مدة الطُهاة السابقة كالملة في المعاش الا أنه صدر بعد ذلك القانون رقم . 11 لسنة 1917 بتعديل بعض احكلم القانون رقم . ٥ لسنة 1917 باسدار قانون التسابين والمعاشات الوظني الدولة ويستخديها وعبالها العنيين ونص في المادة الاولى بنه على أن « يستبدلي بالفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون التأمين والماشات لموظني الدولة ويستخديها وعبالها المدنيين المسادر به القانون رقم . ٥ لسنة 1917 النص الاتي :

مادة ٢٦ (غترة ثانية):

« عاذا كانوا لم يؤدوا عنها الاستراكات المطلوبة حسبت في معاشاتهم ومكانتهم بواتع ثلثى النسب المنصوص عليها في المادين المذكورتين عن كلم سنة من سنوات المدة المذكورة » . وقد جاء في المذكرة الابضاحية لهذا القانون ما يلي :

« وقد اقتضى التطور الاشتراكى انساع نظرة الرعلية الاجتماعيسة واضفاء مزيد من المزايا على جبيسع من يعلون فى خدمة الدولة . لذلك مدر القانون رقم . ه لسنة ١٩٦٣ منضينا التوسيع فى جبال الرعلية الاجتباعية والتلبينية ، ومن ذلك اجازة القانون للمبال والمستخدمين من طلب الاستراكات عن مدد خدمتهم السابقة على انتفاعهم بنظام المهاشات حتى بنسنى فهم تحسين معاشتهم ، ونظرا الحول مدد الخدمة المسابقة المبال الني حروها عيها من نظام المهاشات وحداثة عهدهم بهذا النظام فقد تبين من نلك المدر مما قعد بهم عن الاشتراك ونتج عن ذلك ضالة المسلسات عن نلك المدد مما قعد بهم عن الاشتراك ونتج عن ذلك ضالة المهاسسات مدد خدمتهم السسابقة فى المساش بواقع نصف النسب التي تحسيمه مد خدمتهم السيابية فى المساش بواقع نصف النسب التي تحسيمه بمناجة الاير بحساب مدد الغدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكا على معالمة الاير بحساب مدد الخدمة المبابة الذي يؤد عنها المتراكات على معالمة الاير بحساب مدد الخدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكات على معالمة الاير بحساب مدد الخدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكات على معالمة الاير بحساب مدد الخدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكات على معالية الاير بحساب مدد الخدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكات على معالية الاير بحساب مدد الخدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكات على معالية الاير بحساب مدد الخدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكات على معالية الاير بحساب مدد الخدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكات على معالية الاير بحساب مدد الخدمة المبابقة الذي يؤد عنها المتراكات على المبابقة الذي التراكات على المبابقة الذير المبابقة التير بحساب مدد الخدمة المبابئة الذي التراكات على المبابقة التير المبابقة المبابقة التير المبابقة المبابقة التير المبابع المبابعة المبابعة المبابعة المبابعة المبابعة المبابعة التير المبابعة المبابعة

كن تتميل الدولة وحدها الاعبساء الناتجة عن حدّه الجزة العِسديدة عهيهًا مصيل الموظف أو المستخدم أو العامل أية أشتراكات » .

(ظَفَن رقم ١٤٣ السنة ٨ ق - جلسة ٢٩١١ /١١٩١١)

قاعسنة رقسم (١٢٥)

" la___41"

اذا كانت وفاة مورث الدعى فى ١٩٥٨/١٠/١٠ وقت ان كانت تحكم مكافة ترك المخدة لمجال البوبية اللائحة الصادرة فى ٨ مايو سنة ١٩٢٧ فى شَمَان مكافات ترك الخدية لعجال البوبية الدى توجب تقديم طلب المكافاة فى شأن مكافات ترك الخدية لعجال البوبية التى توجب تقديم طلب المكافاة موضوع نزاع امام القضاء لم يحسم الا بالحكم الصادر من المحكمة الادارية فى أول ديسببر سنة ١٩٦٠ فان بدء سريان البحاد القرر لتقديم طلب المكافأة فى موردة هذا الحكم نهايًا حكم المحكمة الادارية المشار فى الم من عليه استحقاقه لمكافة ترك المخدية طبع المكافأة فى هذه الحالة نحكمه نصوص القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتامين والماشات تحكيه نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتامين والماشات المستخدى الدولة وعمالها الدانين الذي يسرى اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٨ ونكاف المتواعد الاجرائية ،

ملخص العكم:

ان المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم 17 سنة .191 الخاص بقابين والمعائدات استخدى الفولة وعمالها الدائيين والذى حال محسل لائحة مكانات ترك الفدمة لممال اليومية الصادر بقرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد نضت على أن « يعمل بأحكام القانون الموافق

نيوا يختص بالتامي والماشسات لمستخدمي الدولة وعبسالها الدائمين المنصوص عليهم في القانون المرافق ويلغى ما عداها من احكام اذا تعليضت مع أحكام العاتون » نصت الله السائسة من مواد الاصدار على أن يعمل بِهَدَّأُ الطُّلُونَ أَعْتِيارًا مِن أولَ الشَّهِرِ ٱلتَّأْلِي لِانْفضاء شهرين مِن تاريخ تشره وَكُوُّ نَكُرُ الْقُلُونِ بِالْجِرِيدِةِ الرَّسِيةِ فِي ٢٠ نبرأير مسنة ١٩٩٠ مُأميح عُمَالِيَّةُ مِنْ أَوْلَ مِنْهِ سَنَّةً : ١٩٦ عَدًا وقد نصت المادة (١) من مواد العالمون المُفكور على أن « يَنفنا منعوق التابين والمائدات لجبيدع بسقطي الدولة ومعالها الدائمين والربوطة اجورهم في المزانية العلمة للعولة اور المزانيات الملحقة بها وكذا في الميزانيات المحتقلة المسار اليها في الملاة المسالفة مع القسانون رقم ٣٦ لمسنة ١٩٦٠ ومن ثم غان احسكام القسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أنما تسرى أمسلا على بستخديي الدولة وعمالها الدائمين الموجودين بالخدمة في أول مايو سنة .١٩٦٠ تأريخ العمل بالتاتون المنكور هذا وتد تمنت المادة . ٢ أن ذلك القانون على أن تسرى على المستخديين والعبال المُتَتَفِينِ بِأَحِكُمُهُ سَائِرِ الاحكامِ الواردة في القسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بألتامين والماشات الوظني الدولة الدنيين عيسا لم يرد به نض خاص في القانون رقم ٣٧ لسنة . ١٩٦٠ ومن بين هذه الاحكام بما نص عليسه في الملدة ١٤ من القانون وتم ٣٦ لسنة .١٩٦ من أنه يجب تتسديم طلب المعاشق أو الحكادات في ميعاد التضاه سنتان من تاريخ صدور قرار معسل الموظف أو تاريخ وفاتل والا سقط الحق في المطالبة به على أنه يجوز للبدير المام المختص التجاور عن التاخير اذا تبين انه كان السباب تبرره

وحيث أن مورث المدمين قد توفى في ٣٠ من اكتسوير سسنة ١٩٥٨ وقت أن كانت تحكم مكاناة ترك الخدية أممال اليومية اللائحة المسادرة في لا من تأثير سنة ١٩٩٢ في شان مكانات ترك الخدية لمجال اليومية التي الوجية التي الوجية على ورثة العلمل تقديم طلب المكاناة المستحقة لمورثهم خلال ستة التصور من تقريم وعاته والا مسقط الحق فيها وهو الأمر الذي كان يتتفي عورب تقديم المدعين طلب المكاناة في ميعاد غايته ٣٠ من امريل سنة ١٩٥٦ غير أنه وقد كان المركز الوظيفي لمورث المدعين موضوع نزاع مطروح غير أنه وقد كان المركز الوظيفي لمورث المدعين موضوع نزاع مطروح المتوافقة الذي تفي متسوية حالة التورية والتعليم في الدعين طبقا الاحكام كادر المحال عان المعادد المتور فتقديم طاب الكاناة مورث، المعادن المتورة تقديم طاب الكاناة

متراغى سرياته الى تاريخ صدرورة الحكم المذكور الهاليا وذلك اعتبارا بأن هذا المُكم هو الذي أرسم اليتين في الأساس الذي بموجبة يتدم الطلب بصرف المكافاة وهو اعتبار مورث المدعيين من عمال اليومية الدائمين الذين. يستحقون مكافاة ترك الخدمة المتسررة باللائحة المسادرة في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ وترتبيا على ذلك واذ كان القانون رقم ٢٧ لسفة ١٩٦٠ يسري اعتبارا من اول مليو سنة . ١٩٦٠ مان تقديم طلب المكافأة المستحقة لمورث المدعيين أنها يحكمه نص المادة ١٤ من القسانون رقم ٣٦ أسنة ١٩٦٠ الذي لحلت اليه المادة . ٢ من القانون رقم ٣٧ لسنة . ١٩٦٠ وأساس هذا التظر انه وان كان الحكم الصادر في أول تيسبر سنة ١٩٦٠ في الدعوى رقم ٥٦٠ لسنة ه ق السالفة الذكر اذ تضى بنسوية حالة مورث المدعيين على اعتبار أنه عابل دائم قد كشف عن منة كاتت قائبة به استبرت كذلك حتى وفاته في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٨ وترتب على ذلك استحقاقه لمكافأة ترك الخدمة طبقا لإحكام لاتحة ٨ مايو سنة ١٩٣٢ التي كانت سارية وقت وفاته الا أن نتديم طلب المكاناة في المنازعة المعروضة انبا تحكمه المادة ١٤ من القسانون رتم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وذلك 'عمالا للأثر المباشر للقانون رتم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ في مجال التواعد الإجرائية على اعتبار هذا القانون انما يخاطب العمال القائمة بهم الصغة ذاتها التي ثبتت لمورث المدميين والتي عبر عنها نص المادة (١) منه بعبارة الممال الربوطة اجورهم في الميزانية العلمة للدولة أو الميزانيات المستقلة او الميزانيات الملحقة بميزانية الدولة ومن ثم مان هالة مورث المدعيين تأخذ حكم حالة العامل المخاطب بأحكام التانون رثم ٣٧ اسنة ١٩٦٠ بن حيث أميال النص الخاص بالمعاد المترر لتقسديم طلب المكافاة وذلك اعتبارا بأن هذا النص انها رسم الاجراء الواجب التنباع لاتتضاء المكافأة ولا بنشىء سببا جديدا لاستحقاقها وانها ببتى سبب الاستحقاق خانسما لحكم اللائحة العمادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ والتي وقعت الوناة في ظلها .

وحيث أنه بناء على با تقدم يكون للمدعيين أن يتسدما طالب المكافة المستحقة لمورثهم في ميماد اتصاه سنتان بن تاريخ صبرورة الحكم الصلار في الدعوى رهم ٢٠، اسنة ٥ ق نهائيا ، وان كان الثابت أن الحكم المذكور قة مندر في أول ديسسبير سنة ١٩٦٠ وأن المدمين تعبد عليه المتفاقا في ذا بين الخوير ١٩٦٨ على هذا التُكب يكون بقيباً في الوعد العسستونين ويتوجها المستجدى المكفاة . ويتوجها المستجدى المكفاة .

(ولِمِن ربتي ١١٢٦ لمسنة لها عن هاسية ١١٧٤ ١١٧١ ٤

قاصيدة يقييم (١٤٦) .

المسطا :

عمال اليومية الدائمون بالهيئة العابة الشاون السكك الصديدية اللين التحقوا بخدية هذه اللينة بيد أول يستبيد ببيئة ١٩٣١ وغصلوا قبل العبل بالقنون رقم ٢٧ استة ١٩٣٠ الخاص بالقلين والمائسات استخدى الدولة ومعالها الدائمين — معاملتهم في شان مكافاة نهاية الشدية طبيقة الشوافة العالمية المجاورة وهي المبادرة بيتران وجائب المناهرية مهال الحكوبة وهي المبادرة بيتران وجائب المناهرية المائينة الذي وجائب المبادرة بيتران وجائب المبادرة بيتران وجائب المبادرة بالمائينة الذي المبادرة بالمبادرة المبادرة المبادرة بالمبادرة با

بالمنس اللهـ وي :

عبلا بترار بجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من سبتبر سنة ١٩٣١ منان عمسال البوبيسة الدانيين الذين التحتوا بضدية الفيلة المحطفة لشون السنك الحديدية بعد اول سبتبر سنة ١٩٣١ ونصلوا بنهسة بهل العمل بالتابين والمقلسات لهندنيهين الدولة وطبقها الدائمين » يصابلون في شدان بكاماً نهاية خليتهم طبقا طعوامد المعلقة تكافئت عبل الدورية » وهي التواقد التي يعان الدولة التي المنافقة التي الدولة التي الدولة » وهي الدولة التي الدولة الدول

ر الدائيين والمؤتنين) والمستضمين الخارجين عن الهيئسة ، علا تسرى الحكيم على عبال اليومية الا غيما ورد به نص في هذا القانون ، أو احيال المحكمة على عبال اليومية الا غيما ورد به نص في هذا القانون ، أو احيال المحكم المحتمل المحكمة المحتمل المحكم المحكمة المحتمل المحكمة المحتمل الأعلى المحلمة بجلسته المتحدة في ١٣ من أبريل سنة ١٩١١ وذلك لا يغيد منها سوى من التحق بخدمة الهيئة تبل أول سبتبر سنة ١٩٣١ وذلك وقتلا لاحكم قرار مجلس المؤزراء الطادر في ٢٠ من سبتبر ١٩٣١ المسلولة

(غتوى رتم ٧٢٤ في ه/١١/١١/١)

قاضعة رقسم (١٢٧)

: b.....45

وكافاة نهاية الكنية لمبال السكك المديدية ... غصل العليل بسبب الاعتم عليه في بعثاية ... اعتباره من قبيل الفصل لسوء السلوك غيهرم من الكناء؟ إلا الآرت السلطة التابيية المحصة خلاف فلك تطبيقا لتم اللقرة ٢٠ من قرار مجلس الوزراء المسادر في ٨ من مليو سنة ١٩٢٢ بشان مكادة عبال اليربية .

بكلص اللتــوى :

بين من استقراء احكام قرار مجلس الوزراء الصافر في ٨ من مايو سبسة ١٩٣٧ مسالف الذكر سان الفقرة ١٦ من هذا القسرار تنص على أن « جبيع عمال اليومية الدائين الذين يتركون الخنبة لطأة الامسسال أو لامبليتهم بماهات أو أمراض أو لقسمهم في المنن ، . يكون لهم المؤل في يكافحاة ، ، » بينها تنص الفقرة ، ٢ منه على أنه « لا يكون لعليل اليومية الدائم الحق في فية مكاناة أذا غصل من الضمية بسبب الفيساب بدون المناتم العقرة ١٤ أو بسبب الاهمال أو سوء لمطوك أو عدم الكساية ، ما لم تفرر خلاف ذلك السلطة التاديبية التي يكون خاصما لها ٥ وواضع من ذلك أنه قد جرى تحديد العالات ألتي يستحق غيها العالم مكافاة فهاية الخدية ٥ وتلك التي يترتب غيها الحريان بنها ٥ وهذه العالات الاخيرة تتحصر في الغمل بن الخدية بسبب الغياب بدون أذن أو بسبب الاهسائي أو أسنوا العالم التاديبية التي المحال خلائ العالم في العالم في العالم في العالم ال

ولا شك فى أن سسوء السلوك من المسوم والشبول بعيث يتشبهن جبيع الأمبال والأغلق غينطوى تحت جبيع الأمبال والأغلق غينطوى تحت هذا المدلول كانة الجرائم الجنائية المنصوص عليها فى تانون المتسوية والأعجال والاعمال التى تذكرها الآداب المسلبة ويتأذى بنها شسحوي المجتبع ، ولو لم تمال الى حد الجسرائم الجنسائية عكل هذه الاعمسائية ولي لا توقعت بنه فى مجال الوظيفة تعتبر بلا جدال ننبا اداريا (غنسالا عبا قد وقعت بنه فى مجال الوظيفة تعتبر بلا جدال ننبا اداريا (غنسالا عبا قد تقطوى عليه من جربمة جنائية) ، وان وقعت بنه فى غير هذا المسال غان الرها ينعكس سابلا ربيب سامل مسلوكه الوظيفى ويمس كرابة الوظيفة الوظيفة والاعتبار غين يشغلها ، ويكون بالتسالى ذنبا

ولقلك غان الحكم على هذا العلل في جناية يصبه بسوء السلوك ع ومن ثم يكون غصله من الختمة بسبب هذا الحكم غصلا بسبب سسسوء السلوك يؤدى الى حرماته من مكافأة نهاية الخدمة ... طبقا للفترة ٢٠ من هرار مجلس الوزراء الصافر في ٨ من مليو سنة ١٩٣٧ مسالف الذكر ... هذا ما لم تقرر السططة التاديبية الخاشع لها خلافه قلك .

(نکوی رقم ۲۲۶ فی ۱۱/۱۲/۱۱)

قاصحة يضم (١٢٨٠)

الهسيا :

التِيْون رَمْ ، 10 إِسَانَ عَجِدًا يَتَحَيِّل لِكُلُّهُ وَ عَن يَقْهِنَ الْمَائِيَّةِ وَلَيْ وَلَيْن وَلَّمْ فَ لَاحَكُ وَ 191 مَدَ فَقُولِكُ الْفِرْقِ لِلْبَعِلْمِ فِن يَكَلَّفُنِ فَي يَكُونُوا وَلِيْنِهِ التُكُلُّةُ أَوْ الْمُلْسُ لِاسْبِلِيا تَقْعِلُا أَسْرِيلُنا هَلِي مِنْ الْفِينِيَةِ وَ الْمُنْسِلِينَ الْمُنْسِ

واحر النجورة :

تئص المادة 47 من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ على انه لا لا تسرى الخالم هذا العانون على الوظهين والمستخدين والخدم الخارجين من هيئة للمشال والمبتل باليوبية المربوطة ماهياتهم واجرهم في ميزانيسة المحكينة المعهوبية » . ونظم المادة ٢٩ من هذا القانون مكانات ترك المخيمة بسجينة المؤلفة أو المسلمة الذاء تادية اعمال الوظيفة أو بمسبها ؟ يتنجين في فيقطها الإخبرين على أن : لا يوزع إلكانات على حسب احكام الملاتين في ٢ > ١٤ من على المبسل باليوبيسة » ويستقد من ذلك أي المنهمة ويستقد من ذلك أي المنهمة وينظم أحسستا اليوبية وينظم أحسستا المدوية وينظم أحسستا الموبية وينظم أحسستا المهادية وينظم أحسانا المهادية ويستهادية وينظم أحسانا المهادية وينظم أحسانا ال

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ه من مايي سبة ١٩٢٢ لم ي ينظم موضوع مكانات عمال اليومية تنظيما كاملا ، ذلك أنه أحال في كنسير من أجكليه الى القانون رقيم م لسينة ١٩٠٥ الميسار اليه مما يدل علي إن هذا المقانون لا يزال هو التشريع العام في شأن مكانات عمال اليومية رغم صدور قرار مجلس الوزراء سلف الذكر ،

ومن حيث أنه يخلص مما تهم أن التحويل الذي النفل على الملاة . ق من القانون رقم م اسمة 18:2 الملائي وهم يه؟ المسفة 18:2 والذي يتنهم بتخويل الوزير أو رئيس الجهة التابع لها الموظف أو المستخدم سحساطة التجاوز من التأخير في تتديم طلب الكفاة أو المستخدم سجية خد هذا: التحاوز من التأخير في تتديم طلب الكفاة أو المسائدي المستخدم حين . خذا والله المحمولة المنا الأي السن بالمكيل التشريع في هذا السنطة طوح نسو لنا رأت اللجنسة التافسة بعنواها المحسلارة في لا من المستظرية ملتة الله إلى .

. ﴿ الْمُوى رقم ١٦٨ في ١٤/٨١٨)

قامشنة رقسم (۱۲۹)

سرد تقريعى الوزيسياع المسال الدائين منذ قرار مجاس الوزياد غا ۱۹۱۹/۱۹۲۳ سـ منط اعتبار الدائل دائيا هو تضاوه سنتين غليطي على الافتان أن على سنتين غليطي على الافتان أن على سنتين تشمل نسبيان القانون رقم الأ أستة المائم على المبار سـ أكتبار القسانين بهذا المبار سـ كتبار العبار الدائم على المبار المبار إلى فيباغان الدرجة من المبار الا ينم من المائم هذا القانون .

طافعتها الهنسوي :

إن مطهين الهزاراء كان أصهر قرار بتأريخ ١٤ من اغسطين سنة ١٩١٦م يتفين بأن « كل عامل بالهيدية له البحق في يكاناة بجائل يهرنها خيسة مهر يضا عنى كل يبينة كالملة من مسنى الخنجية ويشبيتراط أبن يكهن قد يفهي ف الخمة سيفهن على ١٩٩٤ ، . . » .

مهاليها من فذا القرار أنه فرى بين ننتيج من البعبال : الذين يتضيهها ولا الفهيد المشهود ولا الفهيد المشهود ولا الفهيد المستورد والمستورد والمستورد

الدائين الذين يتركون الخبعة لقلة الاصيال أو الاصابته بماهات أو بابراشر قو تقديم في المن ما يجعلهم غير الاقين للخدمة حسب شهادة القويمسيون. الطبي أو للبوغهم سن ٦٠ أو الذين يضطرون الى اعتزال المهسل الداء الشخمة المسكرية يكون لهم الحق في مكاماة حسب النسبة الآتية على شرط في يكونوا قد انهوا سنتين كللتين في الخدمة بطريقة منتظمة سواء أكانتسا. متقطمتين أو متسلتين ويدخل فيهما الاجسازات باجسرة كلملة ولا تدخل الاجترات بدون أجرة ٠٠٠ » و ونمت الملاقة 19 على أنه :

« المكافأة التي تصرف عند بخادرة الخدية لأى سبب بن الاسسيفيه المتتدية تحسب على قاعدة خيسة عشر يوبا بواقع عنه الاجرة التي تكون تصرف وقت اعتزال العبل وذلك عن كل سنة كابلة في الخدية » . وهذه اللحة وإن لم تعرف بن هم عبال اليوبية الدائبون الا أنها عرفت عبال اليوبية المؤتنين بتولها (الذين يستخدبون في اعبال متقطمة) ويكون التلفض الهذا الوصف هو تعريف العبال الدائبين عهم الذين يستخدبون في اعبال محسبة بطابع الدوام والاستترار . غير أن الترار على هذا النحو لم يتضبن شميطة لمتحديد بتى يكون العبل بتسبا بطابع الدوام والاستترار ، ويتى لا يكون كلك .

وبتاريخ ٢٢ من نونمبر سسنة ١٩٤٤ صدر قرار من مجلس الوبراء بكادر العمال ونص على ان يطبق الكادر على عمسال اليومية الموجودين بالقضة باثر رجمى من تاريخ شمنفهم الوظائف المقابلة للدرجات المتترحة في الكادر . ولم ينص القرار على ان ينتصر تطبيق الكادر على العسال الدائين ؛ غير أن ذلك كان مستقدا الما نمي عليسه من أن تمسوية حالة كل عامل تكون بالمتراش وضعه في أول مربوط الدرجسة الذي يستحقها منذ بدء خديته ثم يزاد أجره بعد ذلك بالمسالوات الدورية كل سسنتين منذ بدء خديته ثم يزاد أجره بعد ذلك بالمسالوات الدورية كل سسنتين المنكورتين في مبل بمستر متسل لا تتطله فترات انقطاع طويلة ؛ لفي كان الإصل عطبيته على المسال الدائمين ؛ ولكن ثم يتضمن كادر الصبل الدائم الوات الدورة هد تشي مثن الأقل مستوية حالته طبقا لاحكامه هو من كان عند صدوره قد تشي مثن الأقل.

ومعى كان عدد وكان ترار بجلس الوزراء المسادر في ٨ من بايور سنة ١٩٢٢ ٣ زال تاتها الى جاتب كادر المبال غاته يبكن أن يمستعاد من مجموعهما تعريفا منضبطا للعامل الدائم بانه هو العسامل الذي يستخدم في عمل يتسم بطايع الدوام والاستقرار ويبضى نيه سنتين كليلتين عسلي الاتل ... نصفة الدوام في المقبل حالة واتعية موضوعية سابقة على اتطباق كادر الممال عليه ، وكان انطباق الكادر على الممال نتيجة لهذه الواقمة . اما من يمين بعد العبل بلحكام كادر العبال ، فاذا عين وفقا الحكامه وعلى درجة من درجاته غان مغاد ذلك أن نبسة الادارة عد اتجهت الى تعيينسه بصفة عامل دائم (وهذه حالة تاتونية) ، أما من عين بصفة عامل مؤتبهم منى غير درجة من درجاته غان أمر المساقه بعد ذلك بصفة الدوام يخضع لمناصر والتعية ، غاستبراره في عبله بصنة مستبرة كفيل بأن يطع عليه صفة الدوام ، وبن ثم تقلبه بن عابل بؤتبت الى عابل عائم ، انبا ليس ممنى ذلك أن تسرى عليه عندئذ أحكام كادر الممال واستحقاقه لدرجمة بن درجاته تلقاتيا ، ذلك أن صفة الدوام لا تحتم انطباق كادر العبسال على الملبل أذ أن هذا الأثر متصور على المبال الدأنيين عند صدور هذا الكادر . قالتسوية التي تررها كادر المسال كان حكيها متعسورا ملى المبال الموجودين وقت صدور الكادر ، أما من حين بعد ذلك تهسور لا ينيد بن أحكام الكادر تلقائيا ، حتى وأو اكتسب صفة الدائبية ، وهو وان كان لا يفيد بن احكام كادر العبال تلقائيا الا أنه يفيد بن الاحكام الأخرى التي ترتب اثارا على هذه الصغة كالمكلم غرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ بن مايو سنة ١٩٢٢ . وهو ينيد بن احسكام القسانون رام ٧٧ لسنة . ١٩٦٠ ، وذلك لن هذا القانون لم يشترط في العلمان الذي يتيت من اهكليه سوى أن يكون عليلا دائبا ولم يشترط بالاضافة ألى طُلك أن يكون شاغلا لدرجة بن درجات كادر عبال اليوبية ، كبا أن هــدة الشــاتون. لم يشير في دبيلجته الى لحكام كادر المبال وثم يحل اليه سراحة في نصوصه أ الذلك مانه يكفى أن يكون المائل عليلا دائبا بمعنى أن يكون قد أتم مسدة سنتين في عيسل مُنتظم مستقر ختى يقيسد من احسكام التانون رقم ٢٧ لسنة (١٩٩ المشار اليسه) وقو لم يكن معلملا بأحكام كادر العسالية -او شاغلا لدرجة بن درجاته ،

لذلك انتهى الراي الري انه يكمي لإعتبار الملطم عليلا عليها في تطبيق الحكم التعالي في تطبيق الحكم التعالي و مستول في مستول في مستول في مستول منتظم مستقر، و ولو لم يكن معاملاً باحكام كابر العبال او شباغلا لدرجسة في ترجيحة

المله وعربروع سر بسته الرواويودد)

قامستة رقسم (١٩٠٠)

الجندلة:

القَافِين رقم حه المِنة ١٩٧٧ في شائ القليق والمفتصات الوطئن ويستفديل وعبال الفواة الدنين - أدريان اختائه على المبال الترضيين اللهن الراحان بالدولة أو الفيات والراسسات العالمة التي يسرى عليها علامة تهال ويتقالمون أجورهم من ميزاتينها - لا يؤار في نلك ويسمهم الوظيتي أو وأبيعة الإعبال الوكولة لهم من جيث كونها دالية أو يؤثنة .

معض المتوى :

عيان بن تنمى التنزيبات المنافية لمضات وزانس الدولة ويدها المدينة المنافلة على مستور التنزيبات المنافية المختلف ويدها الدولة ويدها عوامية المنافلة على المستلان على المستلان على المستلان المنافلة بالمنافلة المن المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة وينافلة المنافلة المنافلة المنافلة وينافلة وينافلة وينافلة وينافلة وينافلة المنافلة والتنافلة والمنافلة والتنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة والتنافلة والتنافلة المنافلة والتنافلة والتنافلة المنافلة المنافلة

المنطقة المنطقة التحاطل، مكون ما طعندم بده الاعتفاد المنطقة ا

() الموظلي ومستخدى وعسال النولة المنين الربوطة مرتساتهم - فو الجووعج أو يتكافأهم في المرافعة الطلبة المصالة أو المهوانيات - المنطقة المه أو في جيرائية المهافات .

 لا به) غوظفي: ومستختلي وعنال الهيئات والمؤسسطات المسلهة الترز تطبق نظائم موظمي الفولة .

(ج) موظلي ويستخلي وعبال الهنات والمؤسسة العلية الإخرى الذين يمسمر بقتناعهم باهسكام هذا التانون قوار ون وزير الذائة .

كيمه تنصى المادة السنايضة من القانون رقيم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ على انه الله وينا الله يفتر منتفسة المنافقة ال

وبن حيث أن بؤدى هذه النصوص أن التانون ربتم ، « لاسنة الم المسل الدانيين بل تسسيع لم يشتر الميسال الدانيين بل تسسيع مشترة اللقانون التي تحدد أطلباتي أطبيق أحكله التشيل فينيسيع بن تربطهم بأله تراكم بالمينات والمسلت العالم التي يسرى طبها مثلاً على ويتقلبون أجورهم من ميزانيها دون أن يؤثر في ذلك وضعهم الوظيني أو طبيعة ألا عمل المؤكرة لهم من حيث كونها دانية أو مؤتتة ، وقد عيرت المذكرة الابضاحية عن الاتجاه الوحيد لاحكام هذا التسانون بأبولها شبل بذلك نثات لم تكن تتنبع باحسكام القانون ربم ٢٦ ، ٢٧ منالة والميال المؤتنين والمونين على اعتبادات وغيرهم من العسللين في ضبة مثك الجهات والميال الجهات والميال الجهات والميان والمهان الجهات والميال المهانين على اعتبادات وغيرهم من العسللين في ضبة مثك الجهات والميال الجهات والميان والميان الحيات والميان الحيات والميان الميان والميان والميان الميان والميان الجهات والميان الجهات والميان الجهات والميان الميان والميان والميان الميان والميان الميان والميان والميان الميان والميان الجهات والميان الجهات والميان الميان والميان والميان والميان والميان الميان والميان الميان والميان والميان والميان والميان الميان والميان والميان

وتلكيدا لهذا الاتجاه سرى التقون رتم.. و أسنة 1937 في المسادة السابعة المشار اليها لحسكام القسانون رام ١٧٧ لوسنة ١٩٦٨ على المواهن بعربوط ثابت او بمكاناة شسالمة بأثر رجمى يرتد الى تاريخ المسسسال بأحكام هذا التقون الآخي .

ولم يعتد المعرع في تحبيد نطاق المنتمين بأحكليه بتعريف الموظفه المسلم حسبها استقر على هذا التصديف الفته والتضاء بالرغم من أنه الستمل في الملاة الأولى من القانون رتم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ عبسارة موظفى ومستفدى ومسال المولة لأن هذه العبارة لا تغيد تقييد نطاق القانون رتم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ من حيث الاستخاص بين ينطبسق عليهم وصف الموظف العام بل تغيد نقط التصار تطبيق القانون على العليان في الدولة والاستخاص العابة التي السار البها دون العليان في مجهلت اخرى يسرى عليه قانون التابينات الاجتباعية رتم ١٣ اسنة ١٩٦٢ .

وبن حيث أن تمين بعض العالمين كمال الجاليش بصفة بؤتنة ولعليات طارئة وصرف أجورهم بن الباب الثانى وليس بن الباب الأول لا يغير بن طبيعة العلاقة التي تربطهم بالدولة أو الهيشات والمؤسسات العلبة التي يعاون بها وكونها عائلة عبل يلتزم ببتتضاها هؤلاء المسال بأداء عبل معين على نحو معين وفي أوقات معينة لحساب هذه الجهات وتحت اشرافها وتوجيهها وبن أن تبعيتهم لهذه الجهات هي العنصر الميز لمسلاقة العهال .

وبن حيث أنه لا محمل للقسول بأن هذا الرأى تعترضه صعوبات عبلية ذلك أن بثل هذه المسعوبات لا ينبغى أن تتف حثلا دون تطبيق أحكام هذا القانون ويمكن وضع تنظيم خاص لمثل هؤلاء العابلين لحسمها بدد خديتهم التي تتكرر على غنرات بنتظية ، وغير بتنظية .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى النتوى والتشريع الى أنتناع العمال العرضيين ومنهم عمال الجليش بمؤسسة اللحوم بأحكام العانون رقم ، ه اسنة ١٩٦٣ في شأن العابين والمطعلة .

ِ القصـــلِ ِ **القــــقي** كادر عبــــــال اليوبيـــــة

الفسرح الأول عدم الطبساق القسالون رقم - ۲۱ لمسنة ۱۹۵۱ والقسالون رقم ۲۱۷ لمسنة ۱۹۵۲ والقالون رقم ۳۷۱ فسنة ۱۹۵۳ على عبال الهوبية الخاضمين لاسسكلم كلار العبسيال.

قاعسدة رقسم (۱۲۱)

: 12-41

ممال اليومية الفاضمون لاحكام كلار الممال نسرى عليهم تواهد الترقية والعالوات والتاديب الواردة به ... عدم خضومهم الاحتكام قالون نظام موظائي القولة .

ملخص الحسكم : ``

ان أحكام القانون رقم . ٢١ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظبي الدولة ينصرف تطبيقها الى الموظفين الداخلين في الهيئة سواء اكاتوا بثبتين أم غير مثبتين (وهم الذين نص عليهم في الباب الأول في الواد من ١ الى ١١٦) وكذا الى المستخدمين الخارجين على الهيئة (الذين تناولهم في البساب الثاني في المواد من ١١٧ الى ١٣٠) دون عمال اليوبية . ماذا كان الثابت أن المطمون عليه من عمال اليوبية ومعامل بتحكام كادر الممال ووظيفته مدرجة بالكشوف المرفقة بهذا الكادر عانه يخضع في نظام تعيينه وترقيته ومرقيته والديه لاحسكام هذا الكادر أدون احسكام القساون رقم . ٢١ المسئة المهدة المهدد على المسئلة المهدد المسئلة المهدد المسئلة المهدد المسئلة المهدد المه

ب المسلمان وتبع عالما للسنة 1 ق الله اللهامة ١٩٠٥/١٢/١٥٥١)

عالسنة رفسم (۱۲۴)

: المسطا

ەن يخضعون لاحكام كلار الإمبال لا ينطبق عليهم قالون نظام موظفى
 الدولة ولا قافون يقد المبل الفردي .

ملخص المنافؤ :

منى ثبت أن الدّعى مميّن على احدى درجّات كالر المثال ، ومعالل المحكام هذا الكادر الذى وردت وظيفته باحد الكتسوف المحقة به وهو المطبق عليه بالفمل ، فان القواعد الواردة في الكادر المسار اليه هى التي تسرى في حته وتحكم خالته ، دون أخكام القلون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ بسأن نظام موظفى الدولة ، الذى لا يسرى الا على الموظفين المعتبين الداخلين في الهيئة ، سواء اكتوا مثبين ام غير مبتبين ، وكذا على المستخدين في الهيئة ، سواء اكتوا مثبين ام غير مبتبين ، وكذا على المستخدين هو المؤي ينطبق هوي هيال المؤيد وين هيال التيومية التفكنييين ، المجال المسال هو المذي ينطبق على على المستفدين رقم ١٩٧٢ في شأن عقد العمل الفردى ، لأن مجال تطبيق تأتون عقد العمل الفردى لا يكون الا إذا كانت الملاقة تأثية على أساش عقد رشتائي بالمعنى المغيوم في نقه القانون الخاص ، وليست خاضعة البنظيم المتحي ،

(طعن روم ۱۳۹۴ لشنة ۴ ق ـ جلسة ١٢٧٤/١٤١٤ إ

ن علي جو رقبي (۱۲۴)

الإسمعال:

اَلْقِلَوْنَ بِلَمَّ ٢٧١ فَسَنِهُ ١٩٥٣ اَلْفَلُسِ بِالْمُلَالِاتِ الْدَرَامِيةِ ــ عَلِم استفادة المبال الزهاين من لحكايه ــ تسوية الادارية حالاتهِ بِشعهمِ الاجــر الوازى ارتب، الارجة القررة الراهل ــ اهزامِ هبنه القمسوية التقصيف اعمالا للقادن رقم ٧٨ اسنة ١٩٥٦ — عدم اجفيع في الدرجة. المقررة اليؤهل … نتيجة ذلك … عدم جواز الطمن في قرارات ترقية الوظفين المبنيخ على قرجات ه

ملخص العسكم :

إن أيمكم القانون رقم ٢٧١ اسبة ١٩٥٣ الخاص بالمدلات الدراسية لا يفيد ونصا من كان معينا باليوبية ولكن التسانون رقم ٧٨ لا يفيد ونكن التسانون رقم ٢٨ لنسنة ١٩٥٦ التي على المسان الأدارة عد اجْرَعَها بطلسبة ١٩٥٣ التي على المسان الأدارة عد اجْرَعَها بطلسبة ١٩٥٣ التخاص لا تطابق فلهم المتكلمة ، وحق عولاء الاستخاص لهن بمتنفره المسانون رقم ١٧١ السنة ١٩٥٦ ، واندا اساسبه المسويات الذي المبوية المها المسانة ١٩٥٨ .

(طهن رتم 117 اسبة ه ق ـ جلسة ٢١/١٢/١١)

قام دق (۱۲۴)

: 15...41

ان كَعْدِ العبال في يجدد القيوابية الواجب مراعِلُها في ترقية العبال. الاختلف لا الراقيا على هوة الإدارة إن هي يهديت تواجد يوضوعية اللهبين بعام اللهة قد عال المنصوص •

بْلُقْضُ العسم ،

ان تفساء هذه المحكمة تد جرى بأن اهسكام القسانون رقم ٢١٠ المسئة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة لا تسرى على العبال المبنين على درجفت كادر العبال .

ومن حيث أن القرارات الصادرة في شان كادر المسال والكتب المسال والكتب براماتها في ترقية المسال والكتب براماتها في ترقية المسال المخطر كما وأنه لم يرد بها اشارة تفيد الرجوع في هذا الشمان الى المحكم العقون رقم ٢١٠ لمنة ١٩٥١ المسار اليه غانه لا تتربيب على جهة الادارة سد وهي غير ملزمة بنص في التشريع بتطبيق أحكام القسانون مسافية الذكر سان هي وضعت قواعد موضوعية تنضين معايير ثابتة لاجسراء الترقية مالاختيار بين عبالها الخاضمين لكادر المبال طنزم تطبيقها في المحالات القردية المتبائلة ، وغنى عن البيان أنه ليس هناك با يمنع جهسة الادارة وهي بصدد وضع تلك المعايير والضوابط من الاسترشاد بيا يكون تد ورد في هذا الشان من تواعد واحكام في التشريعات الاخرى وبنهاسا المتاتون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ المسار اليه ،

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم غانه أذا ما أرنات الجهسة الادارية
لن تقوم القاهدة التنظيبية التى استنها الترتيسة عبالها بالاغتيار على
نظام التقارير السرية المائل للنظام الوارد بالقانون رقم . ٢١ لسنة ١٩٥١
كلحد ضوابط الاغتيار من ناحية وعلى قاعدة خلو ملك خدية المسلول
المرشح للترتية بالاختيار من أى جزاء يكون قد وقع عليه خلال المسنوات
الخمس الميلادية السابقة على الترقية كفسابط آخر من ضوابط الاختيار
من ناحية أخرى : غانها لا تكون بذلك قد خالفت القسانون أو تجمعت في
استمال سلطتها ، ولا ينال من ذلك أن يكون ضابط الاختيار الشسائي
منسما بطابع السرامة من حيث المدة التي يتمين غيها أن يكون مله المليل
من الجزاءات ومن حيث نوع الجزاء الموقع غليه خلالها ، ذلك أن تضييرة في
ضابط الاختيار هو مما تترخص غيه الادارة بما المهناس عظامة عضيرية في
ضابط الاختيار هو مما تترخص غيه الادارة بما المهناس عظامة عضيرية في
ضابط الاختيار هو مما تترخص غيه الادارة بما المهناس عظامة عضيرية في
ضابط الاختيار هو مما تترخص غيه الادارة بما المهناس علامة عضيرية في المنابط المنتبار هو مما تترخص غيه الادارة بما المهناس عليه المنابط المنتبار هو مما تترخص غيه الادارة بما المهناس المنابط المنتبار هو مما تترخص غيه الادارة بما المهناس المنابط المنابط المنتبار هو مما تترخص غيه الادارة بما المهناس المنابط المنابط المنابط المنتبار هو مما تترخص غيه الادارة بما المنابط المناب

هذا الثـان وبيا لا محب عليها في زلك ما دامت قد استهنت فيها وضعته من ضوابط اصطفاء الاسلح والزّيت تطبيّته على جبيع عبالها .

(النَّنْ وَهُمْ مُلَاثِمُهُ) (فَيُ سَعِيدُ أَلَا ١١٧١/١/١٠ -

قِامِىدةِ رقـم (١٢٥)

: المسطا

الاستثناء الذي نص عليه القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦ من عدم الانالال بالتسويات النبائية التي صدرت من جهة الادارة نقرر رعاية البوظاين المسار اليّهم به والذين لا يَعْيدُونَ في الأصل من التقنون رقم ٢٧١ لمسنة ١٩٥٣ سـ يُجُوزُ للمُوظّف الذي يسرى في هنه مكم هذا التقنون أن يقرر عدم رغبته في الاعادة الانتظامية المائة الاعادة من احكام هذا الاستثناء مؤثرا الرجوع الى القاعدة الانتظامية المائة التي كان معبولا بها هتى وقت تركه خدية الحكومة .

بلقص العسكم 🗀

الاستثناء الذي نص عليه القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥١ من مسمم الإستثناء الذي نص عليه القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥١ من مسمم للموظنين المشار النهم والذين لا ينيدون في الأصل من القانون رقم ٢٧١ للموظنين المشار الكساس بالمسادلات الدراسية وبالتالي غائه لا يمشال الساعدة التظيية المسابة الواجيسة التطبيق في شسان تحديد الاشخاص الآين ينيدون من تاتون ألمادلات الدراسية المشسار اليه ومن ثم بجوز الاي موظف سرى في حقه حسكم القسانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦ أن يتسريم بعثم رقيته في الاعادة من أحكام هذا الاستثناء مؤثرا الرجوع الى القاعدة التشاهية العامة التي كان محبولا بها حتى وقت تركه خدية الحكومة والنمي تتخص بندم أعادة عبل اليوبية من إحكام قانون المعادلات الدراسية .

... ﴿ عَلَمَنْ رَقَمْ ١٩٤٨ أَلَسَمَّةُ ١٢ فَيْ ــ جِلْسَمَّ ١٩٩٤/١/٢٣)

الضرع الاسلاب

تصر تطبيقه كايد الهدالي على المجمية الرخيه وتوهمها

غُلِم عِنْ رَمْتُ ﴿ ١٩٦١ ﴾

المسطا

الأميل أن وتتصر تطبق تطير ألمال على عديل المتعدة الركزية وسوبه لدين المعلمة الركزية وسوبه لدين المعلمة المتعدد المعلمة المعلمة عليه عدد المعلمة عليه على المعلمة عليه المعلمة المعلمة

ملقص الأهــكم :

الأصل في كادر العبال أن يقتصر تطبيقه على عبد المتحيطة المرحية وروعها دون عبال المجاس البلدية والقروية ما لم يصدر تشريع خساص بشريان أحكامه عليهم ، وأن سرياته في مثل هذه الحسالة على أولسك المعالى مدينة في مثل هذه الحساس ، ويدين من المعالى مدينة المجالس ، ويدين من المعالى مدينة المجالس ، ويدين من الإلمان على خالي يندوب الإدارة المبالية المناون المجالس المحلس المجالس المجالس المجالس المحلس المجالس المحلس المجالس المحلس المجالس المحلس المحلس المجالس المحلس المحلس

الا أذا المنتها المتوبة العسابة باعاتة بالية منوبة الليكن بن بولهمة فكثيفه ، نظرا التصوير بهزائيات المجالس البلدية عن تحيل هذه الانكليفية، ماذا كان الثابت أن المباغ اللازمة للتنفيذ لم تكن بدرجة في ميزائية مجلس بلدى بور سميد ومجلس بلدى المصورة ، غائه لا يكون للمرعى من سسبيل الى الزام هذين المجلسين لحدهما أو كلهما بتساوية حالته على أسالس أحكام كادر العمال طبقا للقاعدة المسلم الهجة اكتفا .

(طعن رتم ١٠٧ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٨/٤/٢٥١ ع

قاصحة رقسم (۱۳۷)

المِسطا :

الاصل أن يقتصر تطبيق كلار المبال على عبال المكوبة المركزية وفروعها دون عبال المبالس البلدية والقروية با لم يوجد نص بسريان أحكامه -- القص على سريان احكامه عليهم فيها تعالى بشروط التميين ومنح الملاوات والترقيات والقتل والإجازات وبدل السفر -- تقييد لك بالقدر الفرى جماله ميزانية هذه المجالس .

بالخصل الصنكم:

ان كادر العبل انها تصد بنه ان يطبق على عبال الحكومة المركزية والمرفوعة والمكاتب المجالس التروية تتبتع بالشخصية المغوية باعتبارها من الإنسكاس الادارية المقلة ، عان استقلالها في الشخصية المسوية المستنبق في الاصل علم سربيان الأحكام الخاسة بوظفي الحكومة وحبسالها على مؤظفي هذه الانسكامي المعنوية الادارية وعبالها الا اذا نص على فلك مواد يكتب الأحكام المؤلفية والدارية وعبالها الادارية المستخدام موطفي ومستخدمي وعبال المجالس المؤلفية والمروية المسادر بها قرار مجلس الوزراء في ٩ من يونية سسبنة ه١٦٤٤ مد نصت في مادتها الأولى المخاصة بشروط التميين ومنسح المسالاوات مد نصت في مادتها وإلاجارات بهدل السفر على أن « تتبع بالنسية إوظفي

ومستغدى ومبال المجالس البادية والتروية جبيسع التواعد المتسررة والتى ستترر لموظني وبستخدس وعسسال المكومة نيبا يتطق بشروط التغيين ومئم الملاوات والترتيسات والنتل والإجازات وبدل السسفر وذلك بغير اخلال بالأحكام الخامسة الواردة في هذه اللائمة » غان هذه المادة قد قصرت تطبيق القواعد الخاصة ببوظني وبستخدبي وعبسسال الحكومة على أمثالهم بالمجالس البلدية والتروية على ما يتعلق منها بشرط التعيين ومنح الملاولت والترتيسات والنقل والاجازات وبدل المسفر ، والمراد بذلك بداهة هو الشروط والقواعد الاسساسية التي تحسكم التعيين ومنح العلاوات والترتيات والنقل وما الى ذلك كأصول عامة مشستركة بقصد توحيد الأسس التي تنظم هذه الاوضاع ولكن بالتدر الذي تستطيع ميزانية هذه المجالس أن تحتمله حتى لا تختل أو تضطرب ، ذلك أن الموارد المالية لميزانية هذه المجالس محدودة بما نصت عليه المواد بن ٢١ الى ٣٥ من القسانون رقم ١٤٥ لسسفة ١٩٤٤ الخساص بتنظيم المجساس البلدية والقروية . وقد نصت المادة ٥٥ من هذا القانون على ان « يعين رثيس المجلس الوظفين والمستخدمين والعمال طبقا للاعتمادات التي وافق عليها المجلس في الميزانية المعتبدة . . . * ، ومن ثم كان التزام حسدود هذه الاعتمادات أبرا وأجبا ، وكان تطبيق أو عدم تطبيق أحسكام كالار ممسأل الحكومة على عمسال المجالس البلدية رهينا بالمتدرة المالية التي للبجالس الذكورة بصب بواردها وطاقة بيزانيتهما وتقمدير الملامة يوساطة المجلس في هذا الشأن ، ولذا احتفظت هذه المسالس بنظمها المالية التي تتأثر بالمكاتبات ميزانياتها مما قد يترتب عليمه أن يكون فهما قواعد التوظيف الخاصة بهسا التي تد يخشع لها موظنوها ومستخدموها ومبالها طالا انهم يعبلون في خديتها . ثاقا نتلوا بنها إلى حهة اخسري جزت في حتهم النظم الخاصة بالجهة الجديدة متى توانرت نيهم الشروط اللازمة لاتطباق هذه النظم عليهم .

¹ طُعن رقم '٢١٢ لسنة ١ ق ساً جلسة ٢١٢/٥٥٥١) ·

قامسدة رقسم (۱۲۸)

: المسطة

الأصل أن يقتسر كادر المبال على عبال المكربة الركزية وفروعها » بها لم يضدر تشريع خاص بسرياته على غيرهم ... عدم الطبساقه على عبالُ ديوان الارتقال الكلية ،

بكفص العسكم :

ان كانز العبال انها تصدين وضعه اصلا أن يطبق على عبال الحكومة المركزية ونروعها دون ما سمواها ، ما لم يصدر تشريع خاص بتفي جسريان احكابه على غير هؤلاء المبال الحكوبيين . وآية ذلك ما جاء في مذكرة اللجنة الماليسة رقم ف ٢٣٤ -- ٣٠٢/١ في شأن كادر العبسال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسسته المنعتسدة في ٢٣ من نومسبر سنة ١٩٤٤ ، بن أن وزارة الماليسة « رأت نيما يختص بعمسال اليومية تشكيل لجنة بثلت نبها جبيع الوزارات التي يعنيها الأمر لوضع كالعر يتناول كيفية اختيار العمال وتحديد درجاتهم ونظهم نرتيساتهم وعالواتهم واجازاتهم وما الى ذلك مما يمكن أن تنتظمه قواعد علمة في جميع وزارات المكومة ومصالحها » ، وأن اللجنة المالية عقسدت عدة اجتماعات « استمرضت نيها طلبات العبال والتواعد الممول بهسا في المسالح التي بها أكبر عدد منهم . . . » ، وأنه « رؤى تحتيقا لهذا الغرض أن يوضــع كادر علم للمبسال لأول مرة في تاريخ الأداة الحكومية ... » ، وأن هذا الكادر « يضبن للعبال مركزا بسنترا في أوساط الحكومة ١ ٤ وأن وزارة المالية ترى « أن تبتنع الوزارات والمسالح عن استخدام عمال التيام بالأعبال الكتابية » ، وأن تكاليف التسوية التي استطرمها تنبيد هذا الكادر تدرت في ميزانيسة الدولة بعسد « الرجوع اللي الوزاراك والمسالح المتلفسة » . وأن تواهد التعينسات تضبئت الصكابا والست « تحتبقا لصلحة المسك الوجودين الآن في فسدية المكومة ... » ، وأنه نص في بند المسلاوات على أنه يجسوز «,أرئيس

المسلحة تأحيل العلاوة ... ولا يجسوز الحسرمان الا بقسرار من وكيل الوزارة ... » ، ونيساً يتعلق بالقواعد الثملية أن « تصدد كل وزارة أو مصلحة عسدد كل نئسة من نئات المناع في كل تسم حسب ما تتنضيه حالة المهل ... » ، وأن « التكاليف ينبغي لحصرها الرجوع الى وَزَارَأُكُ-المكومة ومجسلهما كرك وتديرد هدها المغريني عدة مواطن ولكده كل من قرار مطمى الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسبير سنة ١٩٤٤ ، وكتساب وزارة المالية الدوري ملف رتم ف ٢٣٤ - ٣/٩٥ المؤرخ ١٦ من الكتسوير سنة ١٩٤٥ - وكل اولنك تاطع في الدلالة على أن كأثر المبال وما طُــُرا عليه من تعديلات انها صدر متصور الأثر على المبسال الحكوموين الذين استهدف الشبارع انصافهم بتنظيم اساليب اختيسارهم وتحديد درجاتهم وبيأن تواعد ترتياتهم ونظام علاواتهم وأجازاتهم ، وجعل أحكامه نائذة وطرَّمة غيما يتطق بهؤلاء المبال محسب ، دون أن يفرض هذه الأحسكام على الهيئات الشبيهة بالحكومة أو التي تطبق نظم الحكومة ، لاستقلال كل منها بنظمها وأوضاعها الخاصية بها في حدود مو ردها وميزانياتها . ونظرا لأن ديوان الأوقاف الخصوصية الملكيسة لم يكن هيئة حكوميسة ولا قرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعية لها ، قان كادر العبسال لا يطبق في حق عماله ما دام لم يصدر تشريع خاص بسريان احسكامه على عمسال. قلك البيوان .

(طعن رقم ١٩٢١ أسنة ٢ ق - جلسة ١٩٧/١١/٢٣)

قامسدة رقسم (۱۲۹)

المِسطا :

ويتفص الحكم:

نص قانون الإدارة المطية رقم ١٢٤ لمسنة ١٩٦٠ في النقسيرة الأولى من المالدة . أ منه على أنه « نيما عدا الأحكام المتصوص عليها في هذا القاتون وفي لائحته التنبيذية تسرى على مستخدمي وعبسال مجالس المانظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بمستخدمه الحكومة وعمالها » وتنص اللائحة التغنيذية لهذا التانون المسادر بهسة -قرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٧٤ منهسا على آن « تشكل في مجلس لجنة لشئون العبال بقرار من رئيس المجلس وتختص بالنظر في (أ) التعيين ، (ب) تحسديد الدرجة والأجر ، (a) الترقية . (د) الفصل ، وتعتبد قرارات اللجنة من رئيس المجلس ة كما تئس في المادة ٧٦ منها على أن « يكون المحافظ بالنسبة إلى شكون العمال الاختف المبات المنسوحة في التوانين واللوائح للوزراء ووكلاه الوزارات وله أن ينوض في بعض هذه الاختصاصات ممثلي الوزارات في دائرة المحافظة ويكون لرئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القسروي الاختصاصات المنوحة الرؤساء المسالح » وونقسا لهذه الاحسكام تختص لجنة شئون العمال بمجلس المدينة بالنظر في شئون عمسال المجلس بهسا في ذلك نصلهم على أن تعتبد تراراتها من رئيس المجلس ثم من المسائط. اذا كان القرار صادرا في أمر يجاوز اختصاص رئيس المجلس .

(طعن رقم ٦٦٤ لسنة ١١ ق ... جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

القسرع القسالك

المينون تبل ١٩٤٥/٥/١ والمينون بعد فك

قاصنة رقسم (١٤٠)

: 12....41

المبال الوجودون بالخدبة وقت صدور كادر المبسال وقابت بهم شروطه في ذلك الوقت سـ تسوية عالاتهم عن الماضى دون توقف على وجود درجات خالية أو اعتباد أو تقييد بنسبة معينة سـ العبسال الذين سيطبق. عليهم بستقلا ولو كانوا معينين قبل صدوره سـ خضوعهم الشروط والقيود. التى يقررها .

بالخص الحكم:

ان كادر عبال اليومية تضين ضربين من الأحكام ، احسكاما وتنية تمسالج باثر رجمى ينسحب الى الماضى وعلى اسسس افتراضية ميسرة تسوية حالة العبال الموجودين في الخدية نملا وقت تنفيذ هسذا السكادر ، ثم ينتهى منمولها بجرد أميالها واستفاد غرضها ، فيلف أثرها بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ بحيث لا تتنساول أية حالة جديدة لم تكن لتنطبق عليها في ذلك التاريخ ، واحكلها اخرى دائمة تتنام الأوضاع الخامسة بالعمال على اسمس واتعية منضيطة وقواعد ثابتة بالنسبة الى المستقبل ، من عبال اليومية لكل منها وضع متباين عن الأخرى ، أما الطلقة الأولى من عبال اليومية لكل منها وضع متباين عن الأخرى ، أما الطلقة الأولى وتلت بهم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم باثر رجمى ، ومتنفى هذا الأثر وتعمى المتوافعة عليهم على السمس المتراضية مفسة دون. التحرى تصوية حالاتهم عن الملفى السمس المتراضية مفسة دون على على وجود درجات خالية او ارتباط باعتبادات بالية مقررة أو تتبد

بنسب معيلة قيما يتعلق بكل نئة من غثات الصناع والعبال ، اذ أن الفروق: الملية والتكليف المترقبة على اجراء هذه التسويات ووجهت في جملتهسسة باعتبادات خاسة ، ولما الطائفة الثانية نهى طائفة العبال الذين سيطيق عليهم الكادر مستقبلا ولو كان تعيينهم تبل أول مليو سنة ١٩٩٥ اذا كات: شروطه لا تتوافر فيهم الا بعد ذلك التاريخ كبن لا بستكبلون المدة المارزة التراثيتهم ألا بعد أول مايو سسقة ١٩٤٥ ، وهؤلاء يقضعون في تحسنيد أوضساعهم ودرجاتهم وترتياتهم وعلاواتهم للتنظيم الذى استحدثه لهير هذا الكادر بكل ما اشتمل عليه من شروط وتبود ، ذلك أن المشرع اجسال الخروج على هذه القيود اسستثناء نبهسا بتطق باقراد الطسائفة الأولي بأن جاوز بهم النسب التي حددها ووضعهم على درجات شخصية ودبر نفقات تسوياتهم ببنتضى الاعلب اللي الذي ترره لذلك خامسة ، بينها أوجب التزام تلك القيود بالنسبة الى الطائفة الثانية بعد الانتهاء من هذه التسويات حتى يضبن بذلك سير الاوضاع الخاسية بهيؤلاه في ظل الأحسكام التي شرعها لهم على سنن منضبط قائم على الموازنة بين مثات المسال المختلفة موزعة بصب حاجة المل بكل شسم في وزارة أو مصلحة ، وأجور كل منة منها ، وعدد الوظائف المخصصة لهما ، وبين الاعتبساد الملى الذي يرصد لذلك سسنويا . وذلك كله رعاية لتنظيم العبل ووفق متتضياته ، ابتماء حسن سيره ، مع ايجاد التعادل بين طوائقه العنال المختلفة وضبط تقدير الاعتبادات الملية المخصصة لهم في الميزانيسة تحتيقا للبصلحة المسلبة ، وبن لجل هذه الفاية ابتنع اجراء اية تسسوية المتراضية بأثر رجمي منعطف على الماضي بالنسبية الى المسالات المستجدة بعد أول مايو سنة ١٩٥٠ ، اذ أن في الرجوع بغير نص خاص ، إلى أعمال الأحكام الوقتية التي كانت مقررة لحالات بذواتها وانتهى مفعولها لاجسراء مقتضاها على حالات ما كانت لتنطبق عليها وتت تتديرها ، اخلالا بجميسع الأسس التي قام عليها التنظيم الدائم الذي تضبنه كادر العبسال بالنسبة الى المستقبل واهدارا للضوابط التي نص عليها . غاذا كان الشابت أن المطمون عليه ، بصنته بن عبال بطس بلدى الجيزة تبيل ضبه الى مجاس بلدى مدينة القاهرة ، لم يتقرر حقه في تطبيق كادر العبال على حالته الا اعتبارا بن أول يولية سنة ١٩٥٧ ، نبا كانت لتغليق عليسة الحكام هذا الكادر تبل ذلك التاريخ ، وبوجه خاس لم تكن هذه الاحسكام لتسرى في خاله في أول مايو سَنهُ ١٩٤٥ . ومن ثم غان هذا الكادر يطبق

عليه يشره الماشر ابتداء من التسليمية المنكون مجمسه بوضبه في البرجة القسائلة إلهنته وتت الضبيم ويضحه الأجر المتسرر لها دون أوقيه المراه الما المسلمة بحاصر بلايه المعيزة عليس في تواعد في المعيزة عليس في المعيزة عليس في المسلمة عليه المسلمة المسلمي المسلمي عليه المسلمي المسلمي المسلمي المسلمي المسلمية المسلمة المسلمة في المسلمة في مجلس بالمسلمة المسلمة في مجلس بالمسلمة المسلمة في مجلس بلدى الجيزة على اسلم احتام كايم المسلمة المس

(طعن رقم ۲۱۲ لسنة ١ ق ــ جلسة ١٢/٢/٥٥٥١)

قاعستة رقسم (۱{۱)

المسطا :

العبال الرجودون بالفتية وقت مسدور كادر العبال وقابت بهم شروطه في فلك الوقت سد احتساب ترقبات لهم في مواعيدها في المفنى مون توقف على وجود اعتبادات مالية أو درجات خالية سد العبال الذين سيطبقي عليهم مستقبلا ولو كانوا معينين قبل صدوره سد خضوعهم في ترقيتهم فقيوم للجرقية التي يقررها سد وجوبه الترام حدود الإعتباد المالي ، وجراعاة فيسبة كان فقة من الصناع في القسم الواحد سد خضوعهم أيضا للقياهد المسابة العرقية سد السنراط وجود درجات خالية سد اسساس الأقرقة بين هاتين الطائفين من المبال .

وأكلمن المسكم:

ان تطبيق احكام كادر العبال ينصرف الى طائفتين متبيزتين من عبالر الهوسة لكل منهما وضع متبلين عن الأخرى: (الطائفة الأولى) هى طائفة، المعال الموجودين بالخدمة معالا وقت تنهيذه وقايت بهم شروطه > ووثالام يطبق عليهم بالتر رجعى - ومقتفي هذا الافران تجمعب لهم ترقيسساته، المتبارية فى مواعيدها فى الملفى دين توقف علي وجود درجيت خاليسة أو ارتباط باعتبادات متررة ، لتيسلم الشمسوية نيها على اسس غرضية محضة ، ولأن الفروق المالية والنفيات المترتبة على اجراء هذه التسوية وجهت في جملتها باعتمادات خاصة ، وهذا ما يستخلص مها أشـــارت في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، إذ طلبت في مسدره موافاتها ببيان والمنظوم المنبذ هذا الكادر هن منه حسب القواعد المبينسة ميه ، على أي يكون جمي المتكاليف من واقع ملفسات خدمة العمال ، مع مراعاة متدار أجورهم في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، ومتدار ألاجرة التي تستحق في هــذا التاريخ بتطبيق تواعد الكادر ، ومقدار الزيادة المترتبة عملي ذلك . كما طلبت في خصوله من الوزارات والمسالح اجداد البيسانات المتعسمة بتكاليف انصاف العبال في صهرة كشوف على ان تصل اليها خالل عشرة أيام . (والطائفة الثانية) هي طائفة العبال الذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا ، كبن يحل موعد ترقيتهم بعسد أول مايو سسنة ١٩٤٥ ولو كانوا معينين تبل هذا التاريخ ... وهؤلاء بخضعون في ترقيتهم لأحسكام هذا الكادر بما أورده على الترقيسة من قيود ، سسواء من حيث مراعاة نسبة معينة لكل مئة من الصفاع في القسم الواحد ، أو من حيث التزام حدود أعتباد مالى معين ، كما يخضعون للتواعد العابة للترتية من حيث ارتباطها بوجود درجات خالية ، ذلك أن الشرع أجاز بنس الخسروج على هذه التبود نيما ينطق بتسوية حالة الصناع الموجودين في الخسنية وقت تنفيذ أحكام الكادر المذكور والذين توافرت فيهم شروطه مه بأن وضعهم على درجات شخصية ودر ذلك في حدود الاعتباساد الملي الله عدد الشان ، بينها أوجب النزام تلك التيود بعد الانتهام بن هذه النسويات ، حتى يضبن بذلك سير الاوضاع الخاصة بالعبسال في ظلى التنظيم الذي استحدثه لهم الكادر المسار اليه على سنن منضبط قائم على الموازنة بين نئات المبال المختلفة موزعة مصبب حلجة العبل ، ولجهر كل منة منها ، وعدد الوطائف المقسمة لها ، وبين الاعتبساد المالي أفذي يرصبهد لذلك سنويا ، وذلك كله رعاية لتتغييم العسل ونق مقتضياته ، ابتفاء سيره مع ايجساد التمادل بين طوائف العبسال وضبط تقدير الاعتبادات المخسمية لهم في الميزانية تحتيتا للبصلحة العبلية .

[·] (بلمن رقم عال لسنة ١ ق ــ جلسة ١١/١١/١٥)

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

: المسلما

المبال الموجودون بالفدية وقت صدور كادر المبال وقايت بهم شروطه في نلك الوقت ... احتساب ترقيات لهم في مواعيدها في الماني دون توقف على وجود اعتبادات بالله أو درجات خالية ... المبال النفين سيطبق عليهم ولو كانوا معينين قبل صدوره ... وجوب التزام حدود الإعتباد الماني وبراعاة نسبة كل فئة بن الصناع في القسم الواحد ووجود درجات خالية ... اساس التفرقة بن هادن الطائفان بن العبال .

ملخص الحسكم :

ان هذه المحكبة سبق أن تضب بأن تطبيق أحكام كادر العمال يتصرف الى طائفتين متبيزتين من عمال اليومية ، لكل منهما وضحم متبساين عن الأخرى ، (الطائفة الأولى) : هي طائفة العمال الموجودين بالخدمة مسلا وتبت تنفيده وتايت بهيم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم بأثر رجمي ، ومتنضى هذا الاثر أن تحسب لهم ترتيات أعتبارية في مواعيدها في الماضي دون توقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتبادات بقررة ، لقيسام التسوية نبها على اسس فرضية محضة ، ولأن الفروق المليسة والنفقات المترتبة على اجراء هذه التسوية ووجهت في جملتها باعتمادات خامسة . و (الطائفة الثانية) : هي ملتفة المبسال الذين سيطبق عليهم الكلار مستقبلا كبن يحل موعد ترتيتهم بعسد اول مايو سنة ه١٩٤ ولو كاتوا معينين تبل هذا التاريخ ، وهؤلاء يخضعون في ترقيتهم لأحكام هذا الكاهر بما أورده على الترقية من قيود ، سواء من حيث وجوب مراهاة تسسبة -معينة لكل منة من الصناع في القسم الواحد ، او من حيث التزام هـ حود أعتباد ماثى معين ٤٠ كما يخضعون للقواعد المسلمة للترقيسة من حيث ارتباطها بوجود درجات خالبة ، وهذه الترقية جوازية تترخص الادارة في تقدر ملامِتها ، ونقا التنضيات الضَّلحة العسابة ، لا حتبية ولا واقعة بقوة القانون ، ومن ثم فلا ينشأ المركز القانوني نبها من تلقساء ذاته بمجرد. استيفاء المدة .

(طمن رقم ٨١ لسنة ١ ق ساجلسة ١٩٥٦/١/٢٥)

قامسة رقسم (١٤٣)

: المسلما :

الممال الذين سيطبل عليهم كادر الممال مستقبلا ولو كانوا ممينين قبل... محدوره ... خضوعهم في ترقيتهم لقبود الترقية التي يقررها ... وجوب الزام حدود الاعتماد المالى ، ومراعاة تسبة كل فلة من المساع في القسسم الواهد ... خضوعهم أيضا القواعد الملية القرقية ... اعتبار الترقية جوازية الادارة رعند وجود درجات خالية ... سريان هذه القواعد على الشراقات والمسبية .

ملخص الحسكم:

ان تطبيق أهكام كادر المسال ينصرف الى طائفتين بتيزتين من عمال اليوبية لكل منهما وضسع مغاير الأخرى: أما الطائفة الأولى ، فيما طائفة العمال الموجودين بالمخدمة نملا وقت تثنيذ هذا الكادر وتحتت نبيم طائفة الممال الموجودين بالمخدمة نملا وقت تثنيذ هذا الكادر وتحتت اعتبارية في مواعيدها في الملشى دون توقف على وجود درجات خليب أد ارتباط باعتبادات باليه بقررة لقيام التسوية في شائهم على اسمس المراء هضة ، ولأن الغروق الملية والنفتات المتربة على اجراء هذه الشعوية ووجهت في جملتها باعتبادات خاصة وتنذاك . ولها الطائفة الشعوية ووجهت في جملتها باعتبادات خاصة وتنذاك . ولها الطائفة مستتبلا ، كبن بعينون أو تتوافر لهم شروط أو يحسل موعد ترقيقهم بعد أول مايو سنة ه١٩٤٥ ولو كانوا معينين تبل هذا التسليخ ، وهؤلاء يخضمون لإحكام هذا الكادر بها أورده على الترقية من تعود ، من حيث فضمون لإحكام هذا الكادر بها أورده على الترقية من تعود ، من حيث المسال واحد من الوزارة أو المسلحة أو في كل درجة من الدرجيات ، والمسال وم دعيث ضرورة التزام حدود اعتباد ملى معين ، كيسا بخضسمون

التُورَعد المله للترقية من حيث ارتباطها بوجود درجة معطيسة ، وهذه الترقية متى قابت اسبابها وتكابلت عناصرها جوازية ، فترخص الادارة في تقدير ملاميتها وفقيا المعلمة المسلمة ، لا حتبية ولا واقعسة بعود المتعنفا وفقيا المتعنفا المركز القانوني فيها من تلقاء ذاته بمجرد استعناء المدة المترزة اصلا كحد ادبي وشرط اسساسي لجوازها . وهدذا الحكم يصدق ايضا على الشراقات والصبية لاتحاد الحكية في الوضع الجوازي للترقية بعدة اول مايو صنة ١٩٥٥ ، تاريخ تنفيذ كلار المهالي، المنسبة الى من تسرى في حقهم احكام هذا الكادر كافة ، أذ يخضيع بالنسبة الى من تسرى في حقهم احكام هذا الكادر كافة ، أذ يخضيع والمؤتم بعدا المناسبة الى من تسرى في حقهم احكام هذا الكادر كافة ، أذ يخضيع والله تضيفها الكادر المهال الله دون تدييز بيفهم في المعابلة ، وقد انضبع هيذا المفني واكده قرار مجلس الوزراء المسلدر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥٠ .

(طعن رقم ٢١ه لسنة ٢ ق - جلسة ٢/٤/١٩٥١)

قاعسدة رقسم (١٤٤)

المِسطا:

قواعد كلار المبال لم تتضين نصا يلزم الحكومة بتطبيق احكابه على من يمين بعد ١٩٤٥/٥/١ الا في الحدود الرسوبة في تلك القواعد ،

ملخص الحسكم :

ان تواعد كادر المبال أنها تطبق على عبال اليوبية الموجودين بالخدمة وقت مدوره بأثر رجمي من تاريخ شخلهم الوظائف القسابلة المدرجات المتزحة بالكادر ، ولم تتضمن تلك التواعد نصا يلزم الحكومة بتطبيسى لحكام كادر المبال على من يمين منهم بمسد أول مليو مسمنة ١٩٤٥ الا في الحدود المرسومة في تلك التواعد .

(طَعن رِتم ٣٠ لَسَنة ١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥١)

قاعدة رقيم (١٤٥)

المِسْما :

 تبتسوت أن المسلول لم يعين في درجة من درجات كادر المسال الإ في ١٩٥٤/٧/١ بعد تعيير الإعتباد المالي له ولابطله ... عدم سريان احكام كادر المبال في حقه الا من هذا التاريخ .

ملغص للحسكم :

بنى ثبت أن المدعى — وأن التحق بخدية مصلحة الموانى والمناثر وصل كبساعد ترزى — الا أنه لم يعين غملا في درجة من درجات كادر العبال ، بل عين في ظل نظام خاصي بثلك المصلحة ، هو أن يتدر أجره بقدر انتاجه بحسب الوحدة ويحد أكسى تعره ١٨٠ م ، وأنه لم يعين في درجية من درجات كادر الصاله ، الا في أول يولية سنة ١٩٥٤ ، بجد تدبير الاعتبادات الملية الانشاء درجات في كادر العبال له ولابتله ، غلا تسرى في حته ب والجلة هذه — أحكام كادر العبال الا بنذ هذا التاريخ .

المِسطا:

تطبيق كادر المبال على من مين بعد اول مايو 1400 مـ شرطه ان يكون المسابل قد مين درجة من درجات هذا الكادر بميزانيــة الجهــة الاتدارية التى ينبعها أـــ التميين على بند في الميزانيــة غير مفصص لاجور المبال سـ يجعل الفدية مؤقلة ـــ شرط دوام الوظيفة لا يتوافر الا منذ تلريخ التميين على الدرجة الدائمة ولا يتقلب الوصف المؤقت الفدية الى وصف الدوام المجرد استبوار المؤتبة بلا القضاع .

الملقص العسكم:

ان قواعد كادر العبال انبا تنطيق على عبسال اليوبيسة المحددين -بالخدمة وقت صدوره باثر رجعي من تاريخ شفلهم الوظائف المقابلة للدرجات المترحة بالكادر ولم تتضبن تلك القواعد نصا بلزم المكومة بتطبيق احكام كافر العمال على من يعين منهم بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ الا في المسدود المرسومة في تلك القواعد ، وفي ١١ من يونيو سفة ،١٩٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بالوافقة على تطبيق الكشوف حرف (ب) الملحقة بكادر العمال على أولئك الذين عينوا بعد أول مايو سنة ٥٩٤٥ ، واشترط لذلك أن يكون مناط استحقاق الصائع أو العابل لتطبيق أحكام كادر المبسال عليه أن يكون علملا بحرفة من الحرف الواردة بالحداول الرائقة للكادر المذكور ، كبا اشترط ايضا أن يكون العابل قد عين على درجة من درجات هذا الكادر ببيزانية الجهة الادارية التي يميل نيها من عين بعد أول مايو من سنة ١٩٤٥ ، وهذا الشرط اللازم توافره غير متمتق في حالة المطعون عليه ألا من ٣ من نونبير سنة ١٩٤٧ تاريخ تعيينه في وظينة براد بصفة · مستديمة على درجة ذات بداية ونهاية من درجات الكادر وباول مربوطها ٤ والأصل في مثل حالة المعون عليه أنه يعتبر منصولا بانتهاء الدة المحددة لخديته المؤتنة بن ٩ مارس سنة ١٩٤٦ الى ٢ بن نوتيبر سنة ١٩٤٧ ، فقد تضيت هذه الدة في عبل على غير درجة بن درجات كادر المبال وعلى بند في ميزانية البلدية غير مخصص لأجور المبال ، بل هو اعتباد مخصص لصيلة الطلبات . ولا متنع نيما ذهب اليه الحكم الطعون نيه من أن استبرار خدمة المدعى بغير انقطاع في الفترة بين مارس ساخة ١٩٤٦ - وتوفيير سنة ١٩٤٧ علب الوصف المؤتث للضيية الى دائم ، لأن هذا التلب يتعارض مع اوضاع الميزانية من جهة ، اذ يخسعها لناروف المسلمل ويقضى ألى تعديلها تبما لذلك ، كما يخالف أحكام كادر العمال من جهسة المرى على ما تتشى به هذه الأحكام .

(طعن رهم ۱۰۳ استة) ق سبطستة ۱۹۳۰/۲/۱

قاعسدة رقسم (١٤٧)

البنيا :

قرار مبطس الوزراد في ١٩٥٠/٢/١١ بنطبيق الكشوف هرف (ب) الملحقة بكادر العمال على العمال المبنين بعد ١٩٥٥/١١ ... منح العمال المبنين بعد ١٩٤٥/٥/١ ... منح العمال الإجر القرر لدرجة الصانع الدقيق ... لا يستثرم أن يمنح تبعا تلك الدرجة ... منساط استحقاقه لها وجود درجات خاليسة ... قرار مجلس الوزراد في ١٩٥١/٦/٢٤ في هذا الشان .

ملقعي العسكم :

في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء « تطبيق الكشوف حرف (ب) الملحقة بكادر العمال على العمال الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ » . وقد رممت اللجنة المالية بعد ذلك اليه بتساريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٥١ مذكرة برتم ١٦/١ه بشأن الاعتراضات التي مسادنت الوزارات والمسالح عند تطبيق كشوف حرف (ب) والسر ١٧٪ ، وقد ورد بالبند السادس من هذه المذكرة غترة (ب) العالة الآتية : « (ب) ما الرأى فيُّ مايل في درجة صانع لا يحتاج الى دقة (٢٠٠ - ٣٦٠) وعند تطبيعة كشوف حرف (ب) اتضح أن مهنته واردة بالكشف رقم ١ ، مهل يمنسم ٣٠٠ م مباشرة ؟ مثال ذلك : براد أو ميكانيكي ، اذا بنح الس ٢٠٠ م مهل تبنح فه وهو في درجته ، أم ينقل الى درجة صانع دقيسق بصفة شخصية ، أم منتظر خلو درجة صائم دهيق لنتله اليها ، لم يراعي النص في الميزانيـــة القائمة على انشاء تلك الدرجات 1 » ، وكان رأى الملية في هذه المسالة العلم الأجر الذي تنص عليه تواعد وكالسوف حرف (ب) ، وهو ٧٠٠ م حسب الكشف رتم ٦ ، على الا ينقل الى درجة ساتع دقيق الا في حالة وجود خلوات » . وقد وانق بجلس الوزراء في ٢٤ من يونيسة سَنَعَةَ ١٥١١ عَلَى رَأَى اللَّجِنَالَةُ المَّالِيةَ سِلَاتِ الذَّكَرِ ، وفي ١٧ من يوليسة منقة: ١٩٥١ المهنوت وزارة الماقية الكنساب الدوري رقم أنم ٢٣١ - ٢٣٨ منقة: ببيان المسائل التي البارتها الوزارات والمسطح يطاسية تطبيق كالمنبوية حرف (ب) وترار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سسنة ١٩٥١ في كل منها . وتضيئت المسسّالة الخابسة في هذا الكتاب الدوري ما ياتي : « تتسامل الوزارات بمناسبة تطبيق الكتاب الدورى رقم مى ٢٣٤ __ ٣/٩. المؤرخ ٢٦ من نبراير سنة ١٩٥١ بشان تطبيق كشوف حرف (ب) علم عمل اليودية الذين عونوا. بعد أول مايو سفة ١٩٤٥ ، هل تعبل تسويات لعمالها طبقا لكشوف حرف (ب) التي نص على تطبيقها ؟ مُلِدًا كان الجواب بالايجاب مل تفترض ترقية مساعد الصائع او الاشراق متسلا بعد خمس أ سنوات ألى درجة صانع دنيق بأجر ٣٠٠ م ولو لم توجد هرجات خالمَتُهُ بالميزائية وتعتبر فرهاتهم شخصية شمسا على الدرجات الادنى الشاغرة بالميزانية ، وكذلك الحال في جبيع حالات النريقية المترتبة على تطبيسق كشوف حروف (ب) ، أم يرجأ النظر في ترتياتهم لحين خلو درجات لهذه الترقيات بالميزانية ؟ » ، ثم أورد الكتساب الدورى ترار مجلس، الهزهاء في هذا الشأن وهو « تأييد ما ورد بقواعد وكشوف حرف (ب) من جواز الترقية بعدد المنصوص عليها بشرط وجود درجات خالية ، ويتي كأن الأمر كما ذكر مان التسوية التي أجرتها مصلحة المواثي والمناثر للمدعى بمنحه الأجر آلمترر لدرجة المساتع الدنيق من يوم ادائه الامتحان مع بقساته فى نزجته الحالية الى أن تطو درجة صانع دائيق نبوضه عليها - أن الملحة ، والحالة هذه ، تكون قد طبقت القواعد التي قررها كادر المبال وقرأر مجلس الوزراء المسلار في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ في حق المدغى طبيقا منجيعا .

المعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢ ق - جلسة ٢١/١/١٩٥١).

قاعسدة رقسم (١٤٨)

البسطا :

قرار موضى الوزداء العبائر في ١٩٠//١٠١١ بتطبيق الكفيسية. هوقه (ب) على العبال المبينين بعد ١٩٥/٤/٢٠٠ ستبميلة بطلاء مولاد العبال بن بقد عشواته المدينة ساعرة القريق المولية من ١٩٥/٢/٢١٤ :

ملقص المنكم :

أن المدعى استبد الحق في التلسوية البخيدة باعتبارة في الالرجة المدعى استبد الحق في التلسوية البخيدة باعتبارة في الاردر، (٤٠٠/٢٠٠) من بعد مخوله الخدية في ٣٧ من مقرمه سنة ١٩٤٦ وياول مربوطها ثم تدرج أجسرته بالعسلاوات الدورية وتدرها ٢٠ مليسا كل سنتين ، من ترار بجلس الوزراء العسادر في ١١ من يونيسه سنة ١٩٥٠ بشأن تطبيق الكثموت كوف (به) الملكة بتحكر العبال على المسال المعينين بعد ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ الا أن صرف الفروق الناتجسة عن المدسوية تراخى الى ١٤٥ من نبراير سنة ١٩٥١ تاريخ عسدور العالون رتم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ بنتج الاعتباد اللايم لهذه التسوية .

و المعنى رام ١٠١٠ المعنة الا في ... بالمعنة الدراوا و ١٩٦١ ع

قاصدة رقسم (۱۶۹)

المسطا:

سكك حديدية — قرار مجفن الوزيراء في ١٩/٢ إيشاق عبم مدة خدية سابقة فعض المعال بد قسر سرياته على بن شيئ نستاه الجدعور الاجازة الرشنية — قدم سرياتة على بن تشلُ قدم الهيئة الطبية .

بقفض فلفنكو :

ان قرار دبالسي الوزيراء للسطير في ١٩٣٨/١/٣١ ينظم طالة تطالبها معينة من طبال مصلفة السكال التطبيعة بقاؤلهم لا وقد اللين وتطلبوا لقبالونالم الإجازات بمبلد المرافق وتم عطالاتم لد المرافق المنابعة المحينة المحينة المحينة المرافق المرافق المرافق ويزورا المحافة الد مردما البيم الحلا تحقيم المائية المحينة المحينة في اول ينسلي من الخدمة في اول ينسلير سنة ١٩٤٨ بسبب عدم لياته الطبية المحسال من الخدمة في اول ينسلير سنة ١٩٤٨ بسبب عدم لياته الطبية المحسال من الخدمة في اول ينسلير سنة ١٩٤٨ بسبب عدم لياته الطبية المحسال

الوظيفة التي يشطلها) (تشريك) ، وليس لتجاوز الاجازات المرضية ، مانه لا يفيد من الاحسكام التي تضمنها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ،) اذ لا يمكن أن يفيد منه الا من عناهم على سبيل الحصر ،

(طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٢ تى -- جلسة ١٩٥٧/١/١٩)

قامستة رقسم (١٥٠)

المسطا :

تطبيق الكادر ينصرف الى طالفتين متبزلين من عبال اليومية ... الطالفة الأولى هى طالفة المبال الدائمين الوجودين وقت تنفيذه وتعققت غيم شروطه ... والطائفة الثانية تتناول من عداهم من المبال الذين سيطبق عليهم الكدر مستقبلا .

ملخص الدكم:

ان كان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أن تطبيق كادر العبال يؤمرف الى طائفة الادارية العليا اليوبية لكل منها وضحع مغاير عن الأخرى ؛ الطائفة الأولى وهي طائفة العبال الموجودين بالمندمة عملا وقت تنفيذه وتحققت غيهم شروطه وهؤلاء يطبحق عليهم بأثر رجمي مقتضاه أن تحسب لهم ترقيات اعتبارية في مواعيدها في الملقى دون القتا على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتبادات مالية ؛ وأبا الطائفة المقتنة ولى من عناهم من العبال الذين سيطبق عليهم الكادر مسستقبلا وهؤلاء يخضعون لاحكله بما أورده على الترقية من قيود كيسا يخضعون طليع المدالة المعالى الموجودين في الخدية لم يذهب الى أن الطائفة الأولى وهي طائفة العبال الموجودين في الخدية ويقت صدور الكادر تسرى طيعم الحكام سواء كانوا دائين أو مؤقايهن

⁽طعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩١٧/١/١٩١١)

قَاصَدة رقيم (١٥١)

. 12.49

القاط لتطبيق كادر المبال الحكومي هو ما ورد من وظائف محددة بالكشوف المرفقة به دون سواها سـ غاوها من وظيفة « غطاس » .

ملقص العسكم :

أن المناط لنطبيق كادر الميسال المكومي هو ما ورد من وظائف محددة بالكشوف الرفعة به دون سواها ، وقد خلت تلك الكسسوف س على ما صلف الذكر سمن بيان عن وظيفة * غطاس » ضمن وظائف الستاخ والميال الفنين دم

(طعن رقم ۱۱۲۷ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۲۲/۳/۲)

قامسدة رقسم (۱۵۲)

: العبيدة :

قواعد كاتر المبال والكتب الدورية التملقة بتطبيل احكايه على عبال تأليهية الموجودين بالخدمة وقت صدوره باثر رجمى على أساس الدرجة والأجر القررين لوظيفة المابل التي عين فيها وأن المبرة هي بالمبل الذي برافيه العابل فعلا لا بالوصف الذي اطلق عليه في بعض الاوراق ببالله خذ

بلقص الصنكم 😭

" يُبِين من استعراء قواحد كادر الممال الحكومي والكتب الدورية المردية المدملة بتطبيق احكامه أن طك القواعد تنطبق على عمال البومية المرجونين على عمال الدومة والأجر المسروين المخدمة وقت صدوره بالر رجمي على اسساس الدرجة والأجر المسروين المطبقة المال التي عين نبهة وبعا للكشوف المرتقة بالكادر وأن العبرة سـ

على ما سبق أن تضت المحكمة الادارية العلها ... هي بالعمل الذي يؤديه. العابل عملا لا بالوصف الذي الطافي عليه في بعض الاوراق بعلف الشمدية .

(طمن رقم ١١٢٧ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٢٧/٣/٣١)

قاصحة رقسم (۱۵۴)

المسطا:

الزائز اللقوني في الأجر القرر بموجب الحكام كافر العمال لا ينشب: يموجه قرام اداري واقسيا ينشان بالقسالون ذاته متى توفوت شروطه سد لا يسرى في هذا الشان ميماد السنين يوما وانها مدد التقانم المنتانة ،

بكفس الصنائم :

ان المركز القانوني في الأجر المشرد ببوجب احسكام كادر المساق الا ينشأ ببوجب قرار اداري يسقط حق الطمن نيه بالإلغاء او پيئنسيه مسحبه بعد نوات بيمساد الستين يوما ؛ وانها هو مركز قانوني ينشسا بالحقاوي ذاته راسة في حق معاجب الشأن بني توفرت شروطه ؛ وحسفا حسفا بين لحقام كادر العبال في هذا الفصوص وبه علم المركز التساقوني يها ينهم في القانون نهو من الحقوق الذي لا يستري عليها مهماد النميتين يهها أن ان بند التقادم المتقدم المتادة بالنسبية للجانون الوظف والحكيمة طالح ان بدد التقادم لم تنقض ؛ نيجوز للموظف أن يطلب بنسوية وضمه عليه متتضاها كما يجوز للادارة الفاء هذه التسويات أن كانت قد تبت عسلم. خالف المتود من الادارة في هذا الخصوص لا يهمهو في يسكف الجواء كاشفة للركز القساقوني المسلم، المستهد من احسكم.

(طبن رتم ۱۱۵۹ لسلة ، (ي -- جلسة ١٠/١/١٩١٩) 🗀

قاعسدة رقسم (١٥٤)

6-41

كلار العبال يقرر مرتب صناعة الدمينين من الخدية على درمسكت اللمبناع -- حكم الملاة ٨ من كادر العبال فيها تضبغه بشسان بدل الصناع مقصير الأثر على المستخدين الصناع الوجودين بالفدعة عند نفاذ كاهر سنة ١٩٤٩ ولا يسرى على من يمين بعد ذلك في ظل احكام كلار سنة ١٩٤٩ الذي شرر أيقاف صرف برتب الصناعة لا يؤثر في هذا الشان .

ملخص الحسكم :

يين بن استتراء نصوص كادر العبال انها تقسرر برتب صناعة بالنسبة للمستبقين من الخدمة على درجات الصفاع ، أما ما تضت به المادة (A) من أن بدل الصناع بستهلك عند منسح الموظف أول علاوة دورية أو -ترتية ، نهو حسب منهوم هذه المادة انها هو بطبيعته نص مؤقت متصوه الأثر على المستخديين الصناع الحاليين اذ نصت هذه المادة « الخدمة الصناع الماليين . . » أما الموجودين بالخدبة عند نفاذ كادر سنة ١٩٣٩ ، ثلا يبرى هذا البِّس جسب مريح عبارته على من يمين بعد ذلك في ظل احكام كالدر سنة ١٩٣٩ ، يؤيد ذلك ويدعمه ما ورد في الجدول المرافق لمدفة الكاتون مَمْ كافر المُدِّية المُدَّرجِين عن هيئة العبال السناع اذ بعد أن عدد القبوع درجايم ، عد وحين الوجيسان القررة لكل درجة لس عيما يتعلق بالبرجات الرابعة والبافة والثانية ، على أن يزاد الهاميه بمرتب سناحة عدره ٥٠٠) ٢ سنويا إي بعبارة أخري بمنسع المرتب في جميسيم الأحوال مؤيدة بمرتب مسائمة ، بصرف النظر عن منح الوظف أول ترتيب أو أول والرق الذي الرق الشرع خالف كاك الله بلص بماثل البادة أكابنسة في تعلية إلكان وهوزالان النف لغ بهاد أو يتسدد _ وعلى حقالاليناس على المدعى يستحق بدل المنظمة وفي المكلم كادر سنة ١٩٣٠ ، ها بلغة قد

هذا الاستحتاق صدور كتاب وزارة الملية المؤرخ ١/١/١/١٠ سسلفه الفكر والذي تررت ببقتضاه وزارة الملية « إيتان صرف برتب الصناعة للقحمة الخارجين عن الهيئة الصناع الذين عينوا في الدرجة الرابعة « ٢ سـ للقحمة الخارجين عن الهيئة الصناع الذين عينوا في الدرجة الرابعة « ٢ سـ تنفيذ تواعد الانصلف سـ ذلك أن مرتب الصناعة للخسمية الخسارجين عن الهيئة الصناع تعرر بكادر سنة ١٩٦٩ الصادر من مجلس الوزراء حسبية المسلفت المحكمة ومنى كان هذا المرتب قد تقرر بقاعدة تنظيبية علمة وكان المادر بإلا المسادر مجلس الوزراء المنكور ، غان الفاء هذه القساعدة أو تعديلها لا يكون الا بنفس الاداة التي مسدرت بها أو باداة من درجة أعلى » وتأسيسا على ذلك غان وزارة الملية لا تبلك وحدها ساعتبارها مسلطة لوغى من مجلس الوزراء — أن تلفى مرتب الصناعة أو تعدل في غنساته أو تمدل في غنساته أو تمدل في غنساته أو

(طعن رتم ٧٨١ لسنة ٧ ق ... جلسة ١٩٦٦/٦/١٦.)

قاعسدة رقسم (١٥٥)

الجسطا :

قرار مجلس الوزراء بجلسة ١٢ من اغسطس مسنة ١٩٦١ بتوحيد. القتلت الثلاث لدرجة صلاح مبتل سينم في ترتيب الاقدية في درجسة صلاح مبتل ان يوضع شاغلوا الفلة الأولى بحيث يسبقون في الاقديسة شاغلى الفنين الادني ساقول بغير فلك غيه اهدار الاقديمات المكتبية التي لا يجوز المسائس بها بقرار مجلس الوزراء الصادر بتوحيد فلسات درجة صلاح مبتل ال درجة أسطى تتي بالافتيار التفاية ساح منتلج كافر المبال الكيفية الافتيار يتبين مسبة الوجوع الى القواعد المترزة والاصول المبال الكيفية الافتيار يتبين مسبة عبد التساوى في ذرجة الكفاية تكون المبال الكيفية الافتيار بالافتيار شية بالافتيار شية الافتيار في ذرجة الكفاية الافتيار شية بالافتيار شية الافتيار في ذرجة الكفاية الافتيار شية الافتيار في ذرجة الكفاية الكون الدرقية بالافتيار شية المناس في ذرجة الكفاية الافتيار التوادة المربة المناسة في خصوص الترقية بالافتيار شية الافتيار شية المينار شية الافتيار ش

بلقص العنكم :

ان الفئات الثلاث لدرجة صائع مبتاز قد وحدها كادر العمال بالقرار الصادر من مجلس الوزراء بجلسة ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ غاصبحت كلها بأجر مقداره ٣٦٠ - ٨٠٠ مليم وقد تصد بهذا التوحيد التيسسير على من يشغلونها لكى ينطلق تدرج علاوتهم الدورية الى مداها الجسيد الذي حدده الشارع ، وجدير بالذكر أن الفئة الأولى كانت تعلو الفئية يكون شاغلى الفئة الأولى عند التوحيد أسيق في الاقديمية عمن كان يشغل المدى الفئتين الاننى منها والقول بغير ذلك فيه اهدار للاقديسات المكسبة التي لا يجوز المسلس بها بترار مجلس الوزراء الصادر بتوحيد فلسلت درجة صائع مبتاز دون الملمسون على ترقيتها الذين كان يشخلن المؤترة والثالثة فاقه بكون الدعى شاغلا منذ القوعيد للفئة الأولى الدرجة صائع مبتاز دون الملمسون على ترقيتها الذين كان يشخلن الفئتين اللالية والثالثة فاقه بكون القدم بنها بعد توحيد هذه الفشات النسلات .

ومن حيث أنه تطبيقا لقواعد كلار عبال اليومية أو لقسرار مجلس الوزراء الصلار في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ تكون الترقية من درجة ساقع مبتاز الى أسطى بالإختيار للكفلية ، ولم ينظم الكلار المذكور كيفية الإغتيار ومن ثم يرجع في هذا الشان الى القواعد المتررة والأصول العلمة في خصوص الترقية بالاختيار بأن تجرى الترقية بالماشلة بين المرشحين غيري الاحدث اذا كان اكما من الاندم ، وعند النساوى في درجة الكفاحة بين المرشحين تكون الترقية بينهم بالانتمية .

ومن حيث أن المدعى عليها قد أجرت الترقية استنادا ألى الاقديـــة الماللة ، كيا أن أوراق الدعوى قد خلت من أية بيقات أبداها ألرؤهــــاء عن كلية المدعى والمطمون في ترقيقها ولذا تكون البيقات الواردة بطفات خديتهم ـــ باعتبارها الوعاء الطبيعى للوظيفة ـــ هى العنصر ألوحيد الذي يجب الاستهداء به في تقدير الكفاية في هذه الدعوى .

ومن حيث أن الثابت من الإطلاع على ملفات خدمة المدعى والمطعون في ترقيتهما أنه ليس في ملف أي من المطمـــون في قرقيتهما ما يعيزه عن المدعى واذا كان المدعى هو الاقدم ... على النحو المسلف بهات ... علن النحو المسلف بهات ... علن الترار المطمون فيه اذ تخطاه في الترقية الى درجة اسطى يكون قد خالف التاتهي الأمر الذي يتمين معه النساء هذا الترار نبيا بضبته بن هسذا التشطي ، وإذ رقي المدعى الى درجة أسطى في ٢ من ايكوبر مسنة ١٩٦٣ على منان مسلمته بتكون قاصرة على ارجاع أقديته في درجة اسطى الى ٢٤ من ولمسبع بسنة العام . ١٩٦٢

(لمغن رئم ١٩٧١ أسنة ١٤ ق - جلسة ١٢/٢/٢/١

قائستة رقبم (١٥١)

: إ

نِدبِ العابل للشافل لوظينة مساعد ميكانيكي إلى وظافة مارر الهسا درجة صائع دقيق ـــ لا يكسبه حقا في هذه الدرجة ولا يمتبر ترقية له اليها ،

والمسكم:

بندي معباهد المبانع التي وظيئة متسور لها في كادر المسال درجة الأصابي بديق التي بديق الا يكسبه حقا في الدرجة الأعلى التي ندب لها ولا يجسرى مجرى الترقية التي لا ينشأ الركز القانوني نيها طقانيا لارتباطه بوجود درجة خالية في الميزانية وتوقفه على التزام حدود الاعتسادات المالهية وخضوعه لوجوب مراعاة نسب معينة لكل غنة من غنات الصناع في التسم الهواجد في الوزارة لو المسلحة وتعلقه يادارة الجهسة الادارية وترخسها في تندير ملابهة المرفية ونهة المتصوبات المسلحة المالية .

(طعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٨ قي -- جلسة ٢٢/٠١/١١/١٢

القسسرع الوابسع

التســـويات

قاعبية رقيم (١٥٧)

: المسطا

ملف الخدمة ... هو الرجع الرئيس فيها يتملق بمراحل حياة العلمل الوظيفية ولكنه ليس المصدر الوحيد في كل ما يتملق به من بياقات خاصــة اذا كان الملف غي منتظم او غي كابل .

ملخص المسكير:

انه وان كان ملف الضعة هو المرجع الرئيسي عيه يتعلق ببراهل حياة العالم الوظيفية الا انه غنى من البيان أنه ليس المصدر الوحيد الذي يجب الانتصار عليه في كل ما يتعلق بالعالم من بيانات ومطومات وبوجه خاص اذا كان الملف غير منتظم أو غير كامل كما هو الحال بالنسبة الى ملكت خصة الطاعتين فقد خات جميعها من الرارات التعيين وخلت معظمها من الاوراق التى تفيد في التعرف على مراحل حياتهم الوظيفيسة على المواق عليها من تغيير .

(بِلَعن رقم ، ١٠٤ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٠٢/١/١١٩)

قاعسنة رقسم (١٥٨)

البسطا :

المبرة في تهيوية حالة المأبل بالعبل الذي يؤديه لا يالوصف الذي تطلق عليه في بعض الاوراق بالله •

ولخص الحكم:

ان العبرة هي بالعبل الذي يؤديه العابل فعلا لا بالوصف الذي أطلق. عليه في بعض الاوراق بالملف .

(طمن رقم ٢٥١ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢٨١٠/٤/١

قامسدة رقسم (۱۵۹)

المستعا :

الانصاف المقرر بمقتضى كادر الممال لا يفيد منه الا فريقان من الممال: من لم يسبق انصافه اصلا ، ومن سبق انصافه انصافا غير كابل أو التأى ... مثال لحالات لا يسرى عليها كادر الممال ،

لمخص المسكم :

ان الانصاف المقرر بمتنفى كادر عبال اليوبية المسادر فى ٢٣ من نوامبر و ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لا يفيد منه الا دريتان من المسال : من لم يسبق انصافه اصلا ، ومن سبق انصافه انصافه أي كابل أي ادن ما يستحته بتطبيق أحكام هذا الكادر . أما من سبق أن منع انصاف كابلا ببقتضى تواعد ٣٠ من يناير و ١٢ و ١٩ من أغسطس سسنة ١٩٤٤ ملا يسوغ له التبسك بتطبيق أحكام النسويات الواردة بهذا الكادر عالى حالته ، وخاصة أذا كان الانصاف الذي ناله اجدى عليه من هذه التسويات ٤ كانتاد الملحة في هذه الحالة .

(طعن رقم ٩٣ ماسنة ٢ في _ جلسة ٢٩/١٢/٢٥)

قاعستة رقسم (١٦٠)

الهـــدا :

ابنتاع تطبيق التسويات الواردة بكادر المبال بنى كانت الزايا القررة.
ببقتضى قواعد الإنصاف السابقة تمادل نلك التى تضبنها هذا الكادر أو نزيد.
عليها — أيس الصاحب الشان خيار في الجمع بين النظامين أو الانتضاع
بلحكام أيهما شاء أذ زيادة الأجر القدر المحدد بالكادر مقصور على من منحوا
في الانصاف السابق أقل مما يستحقونه بتطبيق كادر الممال — البند السادس
من كتاب المالية الدورى في ١٩/٥/١٠/١ — المقصود بالاشخاص الوارد.
نكرهم بالفقرة الأخية من ذلك البند ه

ملخص الحكم :

ان التسويات الواردة بكادر المبال -- وهي ضرب بن الاتصاف الروه المرح لمبال البوبية الحكوبين السوة بنا علمه بالنسبة الى بعض طوائف الموظفين والمستخدين حيلة الشمادات الدراسية الاتابية المساواة بين الموظفين والمستخدين حيلة الشمادات الدراسية الاتابية المساواة بين من المبال الموائف -- انبه تصد به تحقيق الاتصاف بالسابق حتا غير من الرباب البوبية انصاف السابق على مؤلاء المهال غلا بنيد منها من شملهم الانصاف السابق المسادر به كمال المائد المورية المكلل له وهو الخاص بتنفيذ قواعد الاتصاف بالنسبة المحتال ومبال البوبيسة من ذوى المؤهسات الدراسية تطبيقا المسائر و مهال البوبيسة من ذوى المؤهسات الدراسية تطبيقا التسادر ان مجلس الوزراء المسافرة في ٣٠ من يتساير و ١٦ و ٢٩ من المسابق المائد المراسية تطبيقا المسافرة المنافرة المراسية تطبيقا المسافرة المنافرة المنافر

لإزالة التفساوت في المزايا الماليسة بين أفراد الفئسة الواحدة من أرماب اليومية المعاملين بقاعدتي أنصاف مختلفين . وأذا كانت تلك هي حكهــة هذا النص غاته يبتنع تطبيق الاحكام الواردة بكادر العبال ، متى كانت المزايا المقررة بمقتضى قواعد الاتصاف السابقة تعسادل تلك التي تضمنها هذا الكادر أو تربو عليها ، وبن شم أذا ثبت أن المدس بعين باليوبيسة وحامل اشهادة أنمام الدراسة الابتدائية وقد زيد أجره بما يوازى الماهيــة المقررة لمؤهله الدراسي وفقا الأحكام البند (١٤) من كتاب وزارة الماليسسة الدوري رقم ٢٣٤ ــ ٢٠٢/١ الصادر في ٦ من سبتيبر سنة ١٩٤٤ بشسأن تنفيذ تواعد الاتصاف ، بما يجاوز الأجر المترر لامثاله في الدرجة المخمصة المعسال الكتبة بمنتشى تواعد التسسويات الواردة بالبقد (٨) من كادر العمال حسبها جاء بكتساب وزارة الماليسة الدورى ملفه رقم قه ٢٣٤ -٣/٩ الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ه١٩٤ بشمسان كابر عسمال اليومية ٤ غان الجهسة الإدارية ... اذا أنصفته على هذا النحو ... تكون قد أصابت نيها عاملته به بن عدم تطبيق أحسكام كادر العبسال على خالته ، لكون أجرته التي رنعتها له ونتا لتواعد الانصاف تزيد على تلك المتررة لأبثاله بينتضى احكام التسويات الواردة في الكادر المذكور . ولا خيار للمدعى ... والحالة هذه ... في الجمع بين الفظامين أو الانتفاع باحكام أيهما شاء ، اذ أن زيادة الأجر الى القدر المحدد في كادر العمال مقصورة عسلي من منجوا في الانصاف السابق أتل بها يستحتونه بتطبيق تواعد هذا الكادر 4 وذلك طبقا لما نص عليه البند السادس من كتاب وزارة الملية الدوري ملف رشم ف ٣٣٤ ـــ ٣/٩ه الصافر في ١٦ من الكسوير صنة ١٩٤٥ آلف الذَّكُر ، والدعى ليس بن هؤلاء ، أبا با ورد في النقرة الأشرة بن البنسد المشار اليه من اعداد بيان مستقل يوضح مه متدار الزيادة التي تستحق لذوى المؤهلات بتطبيق كادر العمال عليهم ، غالمنى به - كما جاء في ختسام هذه المنترة ... هو من يرغب في تطبيق كادر العمال عليه ممن خولها هدفا الحق وأيدوا رغبتهم في المحصَّاله .

(ولمن رتبع ١٩٥٧ لبسنة ٢ في ب جلسة ١٩٥٠/١١/٣٠)

قاصدة رقبو (١٦١)

: 4

" يناط السنطاق الأسلام أو العابل كالبيق اعكام كالر العباق عابه ،

يلغس العمكو :

أن وخلط استحقاق الصاقع أو المابل لتطبيق احكام كادر العبال عليه ثن يكون عابلا بحرغة من الحرف الواردة بالجداول المرافقة للكافر المذكور ؟ ولم تر الجهلت المختصة بحسب متنضيات العبل في الوزارة أو المسلحة التزايا للتيود المبينة بكلار العبال عدم تطبيق هذا الكلار على نفات بذواتهم .

(طعن رقم ٣٠ لسنة ١ ق -- جلسة ١١/١١/١٥٥١)

قاعسنة رقسم (۱۹۲)

: 12-41

طبيعة الرابطة القانونية بين المابل والحكومة تتحدد بنوع المسل او الحرفة التي عين فيها عند التحلقه بخدينها ... اللجان التي تشكل بالوزارات تتطبيق كادر المبال لا تبلك المسلس بهذا الوضع والاستثناء بن احكام ذلك الكادر .

ملخص الحسكم:

لن طيمة الرابطة العانونية بين العالل وبين التكهة أنها تتعدد باوج العمل أو الحرية التي مين فهه عند التعالم بخستها 6 وهذا الواسبسج التالم بيكن المنظم به يدموى أن اللجئة الداية الشمطالة بالعذارة المطابق يكلم المسلم على حطامة وأن العبارة أن درجة أعلى 6 من تلهج تمييته عالى هذه اللجئة لا سلطة أنها أن الاستثناء بين أحاله كامر الحلل 6 ولا يستناه بين أحاله كامر الحلل 6 ولا يستناء بين أحاله كامر الحلل 6 ولا يستناه بين أحاله كامر الحلل 6 ولا يستناه بين أحاله كامر الحلالة أن المعادد أن أن المعادد أن أن المعادد أن المعا

قد طبق عليه كادر العبال تطبيقا خاطئا بوساطة تلك الطبقة التي ام تقول مسلطة الاستثناء من احكامه ، وكاتت نثيجة ذلك أن منح أجر العسائع الدقيق وهو ٢٠٠ م يوبيا من بدء التحاته بخسسية الحكومة في ١٨ من نونمبر سنة ١٩٤٣ ، ثم خصم منه ١٢ ٪ فاصبح أجره اليومي ٢٦٥ مليسا في أول مليو سنة ١٩٤٦ ، على المن الميو سنة ١٩٤١ ، ثبلغ هذا الأجر ٢٠٥ مليم ، مع أن تواصد كادر عمال اليومية — وهي التي تنطيق وحدها بأثر رجمي على حالت باعثياره معينسا تبل تاريخ العصل بها — ما كانت تسمح بوضعه في غير علياب بالمعالوات المتأخرة أو بزيادة في الأجر .

(طعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعسدة رقسم (١٦٢)

المسطا:

المركز القانوني للعابل ينترر تبما للخنهة المسندة اليه في قرار تميينه ــ مني كانت الوظيفة المعين فيها العابل مسماة فهذه التسمية هي التي تحدد نوع عمله ودرجته واجره ـــ فيس له أن يفي تسمية حرفته وهصائصها الى حرفة أغرى ولو تماثلتا في الدرجة والاجر

ملقص المسكم :

أن المركز القانوني للمالي يتقرر بيما للحرفة المسندة اليه في القرار المسادر بتعيينه ، غليس له أن يختار بارادته حرفة سواها ليقوم بعبلها أو أن يفسير تصبية حرفته وخمساتسها الى حرفة أخرى ولو تباقلت المحرفتان في الدرجة والأجر المترون لهبا 6 ذلك أن تواحد كلاد المسلسال المترفقان في الدرجة تتطفى بسالح العبل واحتياماته سد بوجوب تحقيد مقد كل غلق من قالت المسلح أو العبال في كل عدم بوزارة أو مصلحة حصبه على تتنفيه حالة العبل وبراعاة بسب بعينة تس عليها الكافر المتكور كر

وكل خروج على ذلك ينطوى على اخلال بهذه الحكة . هذا الى أن استلا الموقيقة ألى المستلا يتوقف على توافر خبرة مهنيسة فيسه قد لا تتحقق التي وطيفة الجرى . كما أنه منى كانت الوظيفة التي عين نبهسا المسلل مسبأة فان هذه التسهية هي التي تصدد نوع المسل المنوط به أداؤه وكذا درجته وأجره ، فإذا كان الثابت أن وظيفة على الحصر تفسيلي وظيفة الوزان غان المدعى في أولاها يحدد مركزه بما ينفي كل مسلة له بالثانية التي لم يزاول عملها قط ، والتي لا وجود لها سه غضلا عن ذلك سبوانية المسلحة .

: طعن رقم ۱۷۷۰ لسنة ۲ ق ... جلسة ۲/٤/۲ه۱۱) ·

قامستة رقسم (١٦٢)

: المسطة

الأصل أن تكون التسوية بحسب الوظيفة التى عين فيها العابل ممن بهلك ذلك ــ تكليف الرئيس المعلى للعابل القيام باعباء وظيفــة اعلى ــ لا يكسبه حقا في تسوية هالته على أساس تلك الوظيفة .

بألفص العسكم :

يين من استتراء قوامد كادر المبال والكتب الدورية المعلقة بتطبيق المحكلية أن مجرد تبام المبال بأعبال وظيفة أعلى من وظيفته الأصليبة لا يكلى في ذاته لتسوية حالته على أساس اعتباره في الدرجة وبالأجسر المترين لها في الكادر ، وانها تكون التسوية بحسب الوظيفة أقلى عين فيها العمال وفتا لما هو ثابت في الترار الادارى الصادر بترتيته اليها .

ر والاصل أن من يبلك ابتداء المركز القانوني هو وهده الذي يبلك تعديله الله إنهاده) بها لم يندث القسرار الله إنهاده) بها لم يندث القسرار الميلان بالتيقية ألوره في وضع المالي يتمين أن يكون مسئلارا ممن يبلك شرعا إصداره) وهو رئيس المملحة المختص بذلك دون غيره) وليس حور المينمس المحلي الرئيس الممل للتيم في منطقة الممل ، ولا خلاف يين

الذمى ومعتدة المجارى على إن قراراً بترقية الذمى الى ترجة السيطيخ لا يمدر في شائه من رئيس المسلخة ، وبن ثم يكون مجرد تكاف الدغير من قبل المنتسن اللهم ، بها له من سلطة ثوزيع الأعبال محليا بين المسلو ومزعوسيه ، لا يمكن أن يكوم سندا قدوتيا الفضاء بالتسوية المحكوم بها ، لا الملاحظ أن يكون قد شسط احدى وظائف الاسلووات أو الملاحظية المسلمي التصوض عليها على سبيل القصر في كادر المبال على الوجه المستدي وكانت الوظيفة التي يعتد عليها المدى كسب التسوية المطلب بها لم ترد ضبن تلك الوظفة ، عنن الحكم الملمون فيه — وقد قام علي السامي المسامي المال على الوجه المحلم كادر المال على الوجه المحلم على السامي المال على المحلم على السامي المسامي ودون أن يكون له سسند من الواقع ولا من المسامي المسامي المسامي المسامي ودون أن يكون له سسند من الواقع ولا من المسامي المسامي المسامي المسامي ودون أن يكون له سسند من الواقع ولا من المسامي المسامي المسامي ودون أن يكون له سسند من الواقع ولا من المسامي المسامي المسامي ودون أن يكون له سسند من الواقع ولا من المسامي المسام

(طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣ ق ... جلسة ٣/١٩٥١/)

قاضعة زقستر (170)

الجسما :

قدرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٨/١٢ ـــ الر تطبيقه على السبية المينين بعد اول ماير سنة ١٩٤٥ ـــ استحقاقهم لاجور فرضية منسدرجة تعرجة متساحدة بحسب التعبالهم ـــ مريقهــة بالأر رجعتى خلال الفيس السترات التقلية المينيم ،

والمن المنالم :

ان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المتعدة في ١٢ من المسلس منقة ١٩٩١ على ان الممينة الفين لم يكونوا له اللود خص حضيخوات في المفية في الرأن يقو سنة ١٩٤٥ ع وكذا الفين عينوا منهم أو يطلحوري بعد هذا التعليق ، سواه كافوا عاصلين على الفعادة الابتطاليسة أو هيرًا حاسلين عليهسيا عليق عليهم الواحد والضوف حرده (ب ؟ أي ينتخون الإجود المفية : السنة شجود الإولن ميانة عد عليسا من بالهن التضيئة إلاولى ... 1 مليم من أول ألسنة الثانية ... 10 مليها من أول ألسنة الثانة ... 10 مليم من أول ألسنة الرابعة . 10 مليها من أول ألسسنة الخابسة . 10 مليها من أول ألسسنة الخابسة . وبعد نهساية السنة الخابسة يؤدى ابتحقا أيام الجنة الغنية المسكلة بترار وزارى أن نجح نبه يرتى ألى درجة صابع دنيق أذا وجدت درجة خالية ، وفي هذه الحالة يبنح أجرة يوبية تدرها . 7 مليم وأذا رسب يعطى غرصة أخرى بأجر . 70 مليها يوبيا ، غان تكرر رسسويه يفصل ... وقد طبقت هذه التواعد على حالات الصبية الموجودين في الخدمة على خلاك المتابية الموجودين في الخدمة التوابية على خلاك التطبيق على الاعتباد الذي يخصم عليه بالأجور .

ويستناد من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر أنه بالنسبة للصبية الممين بصد أول مايو سنة ١٩٤٥ بالحسكوية أو بالجالس البلدية التي تسرى عليها اللوائح والقواعد التنظيمية العلمة السارية على الحكوية وبن بيني هؤلاء الصبية الملمون لصالحهم ب نعاد تسوية أجورهم البهيئة عن الماضي بها يرضعها تدريجيا ؛ طبقا الهزار ؛ خلال الفهيم السنوات الثالية لتعيينهم على أن يؤدوا بعد انتضائها المتحلق المم لجنت ننية خلصة تكشف عن مدى صلاحيتهم اللتعيين في درجات المستناخ تنزي تنتتر حرفهم الى دقة عند خلوها ، ويتضح من هذا استحقاق هؤلاء الصسبية سـ خسلال تلك الدة ب الأجور فرضية متدرجة تدرجا بمنساعدا بحسب التدياتهم ، ويشرط أن الايتراب لهم حق في فروق بايته بناء على مذه الزيادة ، طبقا لهذا القرار ؛ الا من تاريخ نطأة ،

وتطبيقا لذلك غلثه ولئن صح إن أجر المطمون لصالحه الغطى لم يكن بجاوز في ٢٠ من نوغير سنة ١٩٥٠ ثباتين مليها حاملها لاحسكام كامر المسارية آنذاك ١ الا أن رفع مربوط أجر الصبى بالر رجعي ببوجب ترار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد جسل المطمون لمساحه مستحقا من أول السنة الثالثة لتعييف ٤ أى في ٢ من يونيه سنة ١٩٥٠ لاجر قدره ملة وخيسون مليها يوميا ٤ ويترتب على ذلك أن أجره اليومي المنرضي في ٣٠ من نوغير سنة ١٩٥٠ طبقسا التسوية المصحيحة التي أوجبها ترار ١٢ من أغسطس سسنة ١٩٥١ طبقسا التسوية

الله الله والمسلوم المها بدلا عن التمانين طبها التن رينات عليها التغلالة المعالمة ا

(بلفن يرهم ٢٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ٢١١م١ ١٩٣٠)

قاضنة رقهم (١٩٦)

: 4

مهنة «صبى» المتصوص عليها في قرار مجلس الوزراد المسادر في المار//١٠ المتصود بها صبن السلام التي يرقى بحدها الى مهنسة «مدانج» لا الى اكدى مهن المبائل السافينين سنسين السائل العبان في الهائل المهائل العبان المبائل المائينين عند المبائل المب

والمس الفيتم:

الله على الثابت بن الاوزاق ولم خدمة المفون ضده أنه بتأريخ اول يونية سنة ١٩٣٧ الحق ضبن عشرة أولاد رشحهم المهندس المتيم للمسل في اعبال المجارى بالجبل الاسفر بهمنة صبى باجر يومى قدره ٣٠ مليسا ولا يونيسة سنة ١٩٣٨ ثم عين في اول يوليسه شنة ١٩٣٨ ثم عين في اول يوليسه عنا الاتفاع وظيفة وعالم قرسنيه ، باجر يومى قدره ٨٠ مليما ، وعنسة عالى توافد خالق الممالى في أول باليو سنة ١٩٥٥ عدلت أجرته بمتنفاها ووضع في مهنسة قريات أ « بالمنانة » ، ١٩٢٨ عدلت أجرته بمتنفاها ألى ١٩٤٠ المسافلة المسافلة بالمرازية الدورية التوريخ ١٨٠ بالمرازية المرازية الدورية التعليم المرازية المراز

وعلى متنضى ما تتجريان الحكم الطعون عبه عنديا اعتبر أن الطعوق مده قدرجي ابتداء في وظيفة « صبى » النصوص عليها في كلم البسبلي عرض حالته على جذا الأساس يكون قد اجماً في تطبيق هذه القواعد وفي تنسيرها ذلك أن بهنة « صبى » النصوص عليها في كلار المبال متصود بها أو مبي ساتع » الذي لحدى مهن ألها الماليين وذلك أن تواعد كادر المبال الخاصة بتسوية حالة السببان المسابق على المسابق المسابق على المسابق ع

(طعن رتم ١٩٦٧ كسنة ٦ ق _ جلسة ١١/١١ /١١٩١١)

قاعستة رقسم (١٦٧)

المُسلطان

قرار مجلس الوزراء الصافر في "ا فن اغتناطش سنة ١٥٥١ في تنكن الصبية السنين لم يسكونوا فه العسور غين سنوات في شخة ق الول مهم سنة ١٩٥٥ وكذلك النبن عينوا منهم او يعينون بعدد هذا التساريخ استبرارهم في الخدمة بعد تُهابة السنة التفاسسة سينوط بالنجساح في الابتحان في الهنة الما لجنة غنية بدرجة صاحم دفيق ساتمنيز اللجناف في الابتحان ساتمنيز اللجناف المحالي بورات المحال ساتمار وتراويه في اللحال ساتمار وتراويه في اللحال سنوط بالتحال ساتمار وتراويه في اللحال ساتمار وتراويه في اللحال سنوط بالتحال ساتمار وتراويه في اللحال ساتمار وتراويه في اللحال سنوط بالتحال ساتمار وتراوية في اللحال ساتمار وتراوية في المناس المناسبة وتراوية وتراوي

وقضي المسكم

أن مجلس الوزداء عد سرر بجسته المعسده في ١٢ من اغسطس مستة ١٩٥١ أن * العلبية الذين كم يكونوا عد البوا كيس سنتوات في الخدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وكذا الذين عينوا منهم أو يعمنون معد. هذا التساريخ مسواء كانوا حاصلين على الشسهادة الابتدائية أو غير حاصلين عليها تطبق عليهم كشوف حرف (ب) ويهنحون الأجور التالية : السنة شهور الأولى مجانا .. . ه مليما عن باتي السنة الأولى .. . ١٠٠ مليم من أول السنة الثانية .. . ١٥٠ مليما من أول السنة الثالثة ... ٢٠٠٠ مليم من أول السنة الرابعة - ٢٥٠ ملهما من أول السنة الخابسة ، وبعد تهاية السنة الخابسة يؤدي الصبي امتحانا امام اللجنة الننية الشكلة بترار وزاری ، ان نجح نیه برتی الی درجة مساتم دتیق اذا وجست درجة خالبة وفي هذه الحسالة ببنح الجرة يوبيسة تدرها ٣٠٠ م ، واذا" رسب يعطى قرصة أخرى باجر ٢٥٠ مليما يوميا ، غان تسكرر رسويه يعصل » ويستناد من قرار مجلس الوزراء سسالف الذكر ، أنه يشترط قيقاء الصبى في الخدمة أن يحرز في الامتحان الذي يؤديه بعد نهاية السنة الخابسة بن خدمته نجاما يرتى به في تقدير الدرجة الفنيسة الى مرتبسة الصلاحية للترتية الى درجة (المسائع الدتيسق) ماذا تصرت به كتابته الفنية عن بلوغ هذا المستوى حتى أن اللجنة المشار اليها تدرت المبلغ أجلاته لحرنته درجة لا تنهش به نوق مستوى المساتع غير الدنيق ، عد راسبا في اختبار الترقي الى درجة (صائع دتيق) وحق عليسه جواء، الغصل من الخدمة ، الذي نص عليه قرار مجلس الوزراء آنف الذكر جشرط أن يتكرر هذا الاختلق للمرة الثانية .

(طعن رتم ٩٩٦ لسنة ٤ ق ... جلسة ١٩٨٨ / ١٩٦٠)

قاعدة رقم (۱٬۱۸)

البيا:

تسوية حالة مساعد المساع (ب) بالتراش بنمهم ٢٠٠ م في درجة صائع دقيق (٢٠٠/٢٤٠ م) من التاريخ التالي الإنقفساد غيمي سنوات من بدء الخدية — الصناع (ب) — بنحهم اجرة ٢٠٠ م اقا وردت. مهتهم بالتشف رقم ٦ واجتازوا ابتحان درجة المسلع دقيق — الترقيسة. نفتى عن الابتحان — قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ ٠

جلفص المسكم :

أن القاعدة التي تضيئها كتاب دوري المالية رقم مه ٢٣٤ - 47/3 الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ في شان انسساف مساعدي الصناع (ب) ، سواء اكاتوا حاصلين على الشهادة الابتدائية أم لا ، تقضى بتسوية حالة كل مساعد مسانع بافتراض منحه ٣٠٠ م في درجة مسانع دقيق (. ١٠٠/٢٤ م) من التاريخ التالي لانقضاء خيس سنوات عليه من يده خدمته تزاد بطريق العلاوات الدورية ، كما تقضى قاعدة اخرى خاصسة بانصاف العبال النبين والصناع (ب) بتسوية حالة كل صانع دخل الخدمة بالمتحان بالمتراض تعبينه بأجرة ٣٠٠ م من تاريخ النعيين في درجة صائع دقيق ٢٤٠٠/١١ م زيدت بطريق العلاوات الدورية ، سواء اكان حاصلا على الشهادة الابتدائية أم غير حاصل عليها . وفي ٢٣ من يونيسة ممنة ١٩٥١ تقديت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة رثم ١٦/١٠ متنوعة بشأن الاعتراضات التي صادنت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف (ب) والـ ١٢٪ تضبئت رأى الوزارة نيبا عرض عليها من حالات ، ومن بين ما سسئلت نيسه وزارة الماليسة ما ورد بالبنسد ٦ مترة (أ) وهو : هل العبرة في منح العامل أجرة ٣٠٠ م هي وجود المهنقة بالكشف رقم ٦ نقط ، أم اجتيازه المتحسان درجة صانع دقيق ، الم بشترط الانتان مما ؟ وقد رأت وزارة الماليسة أن يمنح هذا الأجسر كليا عامل وردت مهنته بالكشف رقم ٦ ما دام قد دخل الضدية بالتصليل (أي الاثنين مما) ، ثم ما ورد بالنسد ٦ نقرة « و » وهو : اذا اسستقر الراي على اشتراط وجود المهن في الكشف رتم ٦ مما الراي في العمال الذين يرتون الى درجة صائع دقيق ترتية عادية أو استثنائية ، نهل تغني الترقية عن الامتحان ويهنج العامل أجرا ٣٠٠ م أذا وجدت مهنته ماكشه رقِم ٦ أم أن الترقية بصاحبها عادة امتحان ؟ مَكَانَ مِن رأى وزارة الماليــة « أن الترقية تقوم مقام الامتحان ، لأن كليهما يثبت صلاحية المامل للعرجة الرتى اليها . ؟ . وقد وانق مجلس الوزراء على جبيع ما ورد بمنكرة "المالية في ٢٤ من يونية مسنة ١٩٥١ ومن ثم ماذا كان الثابت أن المدعى قد رقى بن مساعد براد الى براد في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٩ وقد وردت مهتله منسن الكشف رقم ٦ الملحق بكتاب الملية الدوري رقم ف ٢٣٤٠ ١٣٠٠م. المؤرخ ١٦ من اكتوبر صنة ١٩٤٥ والذي انتظم الحرف التي تحتساج الي

مقة ، نمين حثه أن يرتمى الى درجة مسائع دقيق اعتبارا من المو*يخة به يقوق* الى هذه الدرجة ، استفادا الى ما ورد بمذكرة وزارة المالية رتم 17/1هـ خفوعة حسبها سبق الهيان .

(وطون رقم م.١٠ لسنة ٢ ق - جلسة ٢٨/١٤/٢٨ (إوار

قاعدة رقم (۱۲۹)

: المسطا

بساعدو الصناع (ب) ... تسوية حالتهم بالتراض بنجهم ٢٠٠ م في. يرجة صابع دقيق (٢٤٠ ... ٢٤٠ م) من التاريخ التائي لايقف او خيبي سنوات من الخدمة ... ترقية العليل ترقية علاية أو استثنائية إلى درجة صابع دقيق مع وجود مهنه بالكشف رقم ١٠ ... الترقية تقوم مثلم الامتحال قرار مجاس الوزراد في ١٩٥١/٢٧٤٤ .

طخص العسكم :

لن القاعدة التى تضينها كتاب دورى المالية رقم عا ٢٣٠ ... ٢٩٥ الصلار في ١٦ من لكتوبر سنة ١٩٤٥ في شأن انصك مساعدى المنافع و ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ في شأن انصك مساعدى المنافع حالة كل مساعد صلنع بالمتراض بنحه ٢٠٠٠ م في درجة صسائع دقيسق حالة كل مساعد صلنع بالمتراض بنحه ٢٠٠٠ م في درجة صسائع دقيسة خديته ٤٠ تزاد بطريق العلاوات الدورية ٤ كما تتفي عاقمة كل صسائع دخل المختف العبال الهنيين والمسائع و مه ٤٠ بتسوية حالة كل صسائع دخل المختف المجال الهنيين في المختف المجال الهنيين في المختف المحال المتراض تعيينه بلجرة (٣٠٠ م) من تلويخ التعيين في مراء كان حاب المحال المتراض المحال المختف المحال المح

عرضي عليها بن حالات ، فهنو بين ما سيئلت نبه ويلهة الملهسة بالدهه المبتد يقور [] على السهاط وحده المهند يقور [] على السهاط وحده المهن في الكندان يوتون الهر وحبة مساقه المهن في الكندان يوتون الهر وحبة مساقه دسيق ترتية عليه أو إستثنائية بمال تغنى الترتية من الايتجاز، مساحها المال أيد ٢٠٠ م أذا وجدت معتب بالكنيد، يقرر أ آ لم أو المواجدة على مساحها عادة المتحان ٤ ٤ ، فكان من رائي وزارة المالية المرتب في المهندية المحالية المواجدة المرتب المهندية المحالية المرتبة المحالية المرتبة المحالية المرتبة المحالية المحالية

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣ قي ــ جلسبة ٢٠/١١/٣٠)

قاصدة رقسم (۱۷۰)

الجسطا :

التفرقة في كادر المباق ، بالقسية ان دخل الفتية يدون الجبائم ولم يكن حاصلاً على الشهادة الابتدائية بين «المبائم» النوي أوبي في الفيية تبائي سنوات حتى الم/م/15 » ومن دخل الفتية «بوالهفاة سائم» بالوائد يبغي عليه ثبائي سنوات — البراض بدة خبية فترها لمائي سنوات اللول يوضع بعدها في درجة سائم غير دفيق — اعتبار الثالي كساعد هسائم من تاريخ دخوله الفتية وتسوية حالته على هذا الأسهاس — لا وجه القول أ بشنوذ هذه التفرقة ،

بلخص العسكم :

بيهن من إستينفيلن توابعد كايم المعال أن العمارة من بين السبي، الهنيزيان من المستورية المستورية المستورية المنازية المنا

العماتع ، مفضل الثاني ... من حيث الدرجة التي يرتى اليها وهي درجة الصائع الدثيق ... عن الأول وأن تباثلت بالنسبة إلى كل منهما المدة المتضية في الحدمة قبل هذه الترقية . وغاير في المساملة عند الترقيبة فيها يتطق بمساعد الصاتع غير الحاصل على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها بين من أمضى في الخدمة اكثر من ثماني سنوات وبين من لم يمض هذه المدة . وتبشيا مع منطق هذه السياسة .. التي يجب تفسير الكادر في ضوئها بما يحقق التناسق بين نصوصه ... نص واضع الكادر على ان ه المسانع الذي دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها تفترض له مدة خدمة كصبى تمساني سنوات فيوضع من التاريخ التالي لانتضاء هذ، السنوات الثباني في درجة مساتع غير دقيق » . وغنى عن البيان أنه انها عنى بذلك من كان يشمل وقت تطبيته وظيفة « صانع » ، أي على حد التعبير الوارد ف كتساب وزارة الماليــة الدورى ملف رتم ف ٢٣٤ ــ ٥٣/٩ الؤرخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٤ ، « من كالت وظيفته الحالية » من وظائف الصفاع . وتدرج مثل هذا الصائع على النحو المسار اليه يتفق والقواعد المتقدمة ، كما نص على أن « ومن دخل الخدمة بوظيفة صانع بدون امتحان ولم يكن حاصـــلا عـــلى الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ولم يبض عليه في الخدمة ثماني سمنوات يعتبر كبساهد ساتع مرم تاريخ دخوله الخدمة ، وتسوى حالتسه على اسماس هذا الاعتبار » . وواضح من الخايرة في التعبير انه انها تصد هذا « من دخل الخدمة بوظيفة صانع » ، أو على حد تعبير كتاب وزارة المالية آنف الذكر « والعامل الذي يبدأ خدمته بدرجة صانع » ، فثمة فرق ظاهر في الوضيع وفي الحسكم بين من لم يبدأ خنيته بدرجة سيانع وانها وصل الى هذه الدرجة بعد ذلك ، وبين من بداها بدرجة صانع نعلا مع جلبع عدم اداء الامتحان وعدم الحصول على شهادة اتمام الدراسسة الابتدائيــة أو ما يعادلها في كل . أبا الأول نهر دون ربب انني مرتبــة ، ومن ثم أغارضت له مدة څدمة كصبى نمانى سستوات يوضسع بمسدها في درجة صسانع غير دايق ، وهذا وضع سليم مطسابق لتواعد الكادر ، وأما الثاني مهو أعلى مرتبة ، ولذا مانه يعتبر مساحد مساتع من تاريخ دخول الخدمة ، ثم تسوى حالته بعد ذلك على أسساس هذا الاعتبسار غيرتي الى درجة صائع دهيق ، وهذا أيضا وضع ضحيح بتبشي مع احكام الكادر وبن ثم غلا شدّول في الحكام هذا الكادر ولا تنادر بين نصوصه . (طعن وقم ١٩٧٧ لمنيّة ٢ ق ـــ جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (۱۷۱)

: 41

ثبوت ان المسابل دخل الفسدية بفي ابتحان ، واته لا يعبل وهلا عنيا ــ شفله اوظيفة مدرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرف (ب) اللحقة يكدر الممال ــ تسوية حالته على اساس القاعدة الواردة بكتاب الماليسة نلدورى الصادر في ١٩٤٥/١٠/١١

ملخص العكم :

متى ثبت انعدام الدليل على ان الملعون لصالحه قد دخل الضحية بابتصان عنى ، أو أنه يحيل مؤهلا دراسيا ، وكانت وظيفة مكتجى نجسار التى يضغلها مدرجة بالكشف رقم ٦ من كلسوف حرف (ب) اللحقة عكار المهال ، فان حالته تسوى بالتطبيق لأحكام هذا الكلار وعلى اساس القاعدة الواردة بكتساب وزارة المليسة الدورى رتم ف ٢٦٢ — ٢٧٩ المساد في ١٦ من أكتوبر سنة ١٤٥٥ والتى تتضى غيما يتعلق بالصناع المسادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٤٥٥ والتى تتضى غيما يتعلق بالصناع بوالمهال الفنين بان « المساتع الذى دخل الضمة بدون ابتحان ولم يكن حاصلا على الشهادة الابتدائية و ما يعادلها تقترض له مدة خدمة كمبى غيرجة ساتع غير ديوضع من التاريخ التالى لانتضاء هذه السنوات الثبائي في درجة صائع غير دتي بأجرة يومية ١٨٠٠ م ، ثم تدرج أجرته بالمسالوات في درجة صائع غير دتية بالمسالوات

(طعن رقم ٣٤٣ لسفة ٢ ق ــ جلسة ٢٧/١٠/٢٥١١)

ماعدة رقسم (۱۷۲)

: la....45

-3, 4

تسوية حالة الصائم الذي دخل الفسدية بايتحان بافتراض تعيينه

بلجرة ٢٠٠ م من تاريخ التمين في درجة بهيتم بشتير في ١٠٠٠ م من الربخ التمام من الربخ التمام من التمام التمام

ملخص الحسكم:

ان احكام كادر العمال الصادر بها كتاب دورى المالية من ٢٣٤ - ٢/٥٠ المؤرخ ١٦ من الكتوبر سنة ١٩٤٥ تتشي بتسبوية هالة العسال النبين والموسِّداع ﴿ بِهِ ٤ على إيباسِ إن كلِّ ميانع دفي الخدية يامنجان تيبوع، حالته بالتراش تعيينه باجرة. ٣٠٠ م مِن تاريخ التعيين في درجة جساني ىقىق .٤٠٠/٢٤، م أنزاد بطريق العلاّوات الدّورْية ، سواء اكان حامــــللّاً على الشبهادة الابتدائية أم غير حاصل عليها ، وقد تأيدت هذه القاعدة بها جاء بمذكرة اللجنة الماليسة رقم ١٦/١٥ متنوعة المرنوعة لمجلس الوزراء بشأن الاعتراضات التي صادنت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف ٩ ب ٥ والب ١١٪ والتي ولفق مجلس الوزداء بجاسيته المنجة دة ف ٢٤ من يونية سبنة ١٩٥١ على ما ورد بوا ، نتيد جام بالبند إلاول من عِذِه المَذَكُرةَ أَنْ وَزَارِةً المَالِيــةَ تَرَى المُوانِيَّةَ عَلَى تَطْبِيقَ تُواعِدٍ وَكَيْسُونِيةٍ حرب م ب » على العمالي حتى لا يكون هناك مجال التطبيق تواعد وكشوفيد حرف « أ » بعد ذلك ، وجاء بالبند ٢ نيترة « أ برأن منابل استجالي العامل الجرة ٣٠٠ م يوميا في درجة صاتع بقيق أن يكون قد بخلو البغيمة بالمتجان وأن تكون المهنة وإردة بالكشف رتيم ٦ الملحق بالكتابي الهوري المؤرخ ١٦ من اكتوبر سبنة ١٩٤٥ ، فإذا كان الشابت أن الهدعي دخيل الخدمة في ٥ من اكتوبر سبنة ١٩٣٨ في وظينة براد موازين بعسد إن ايعد المتحافظ اللغبت نتيجته الى النسم المختص في ١٨ من بولية سنبة ١٦٣٨ ع وقد وردت حرفته « براد » ضمن الحرف المعينة بالكشف رتم ٦٠ لللجق مكتاب دورى المليسة رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من اكتسبوير سنة ١٩٤٥ السالف الذكر والذي ينتظم الوظائف التي نصاح التي دعة ، مان من حقه أن يفيد من القاعدة الواردة بكتاب دورى المالية المشار اليه ، مأن يوضع في درجة مسلم دليق بالجرة ٢٠٠ م يوميا في الدرجة ١٠٠/٢٤ م من يوم تعيينه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(طبعين يقيم ١٠١ ليسنة ٢ ق - جلسة ١١٨٠ ١١٩٥١)

قاعب حق رقسم ﴿ ١١/٢ ﴾.

المِستا :

المسناع الذين دخلوا الخدمة بفي امتحان وبدون مؤهل دراس ...

نسوية حالة الموجودين منهم بمصلحة السكك الحديدية وفقا لكتــلب وزارة.

المللية رقم ٨٨ ... ١٧/٧١ المرّرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ دون ما قرره

الكادر في شانهم ... منحهم درجة صانع دقيق بعد خيس سنوابح من بدم تخولهم الخدمة اسوة بمساعدى الصناع .

بلخص للحسكم:

ان وزارة الملقية ، بعد ان اصدرت كتابها الدورى رقم (٢٧٥ - ٢٧٠ له و ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشان كادر عبال اليومية تبين لها عند وضح اتوابدق التلبيق انها انتجت آثارا يموزها الانسجام وتقتفى التنبيق. اذ آنه في الوقت الذي انترض فيه (للصائح) الذي دخل الضحية بغير المحائد وبدون وقول فراسي ، هدة خدية كصبي لمدة ثباتي مسينوات يوسع بعدها في درجة (صائع غير دتيق) باجر يومي تدره (٢٠٠٠ مليم) ، عاد منتى بان تكون تسوية حالة (مساعد الصائع) بافتراض بنحه ثلاثبائه من درجة (صائع حتيق) منازارية التالي لاتقصاء خمي سسينوات من بدء خديته ، ويترتب على هذا الوضع أن (مساعد الصائع) يصبح في مركز (الصائع) ويبتساز عليه ، الأبر الذي دعا وزارة في مركز (الصائع) ويبتساز عليه ، الأبر الذي دعا وزارة المائلة الي اجسراء تعديل جديد ، قاصدرت كتابها رقم (م ٨٨ — ٢٣/٣١) في شان عبال مصلحة المسكك الحديدية والمائية با ياتي :

« ترى وزارة المالية تسوية حالة (الصائع) الذى دخل الخدومة بدون المتحان ولم يكن حاصالا على الشهادة الابتدائية ، أسوة (بمساعد الصائع) أي يفترض بنحه كالانبائة عليم في درجة صائع دقوق (٤٠٠/٣٤٠) من المتالية على التخصاء خيس سنوات بن بدء الشبة تزاد بطويق الطلاوات.

الدورية وظاهر من عبارات هذا الكتاب ومن الحكية اللي ادت الى اصداره أنه أنها صدر المالجة حالة الصائع ، الذي دخل الخدمة بغير مؤهل ولا المتعلن تتسوى حالته أسوة بعساعد الصائع .

(طعن رتم ٧٧٩ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

قامسدة رقسم (۱۷۶)

: المسطا

تحديد أجر المابل يرتبط بالتجاح في الامتحان أبام اللجنة المختصة ... تحديد الأجر على هذا الأساس يكسب العابل مركزا فالونيا ذاتيا ... لا ضرورة لاعادة الامتحان أمام لجنة أخرى كلما نقل الى جهة أخرى .

ملخص الحسكم :

ان تحديد أجر العلمل يرتبط ارتباطا وثيقا بتأديته الابتهسان الفنى
ونجاحه فيه في الحرفة لمى يعمل فيها وذلك بوساطة اللجان المسسكلة
لهذا الفرض في مختلف الوزارات والمسلح طبقا للبند السابع من قواعد
كلر عهال اليوبية الخاص بعبال الحكوبة ، وقد اكتت ذلك القسواعد
الانتظيبية العلمة الخاصة بعبال القتال » أذ نصت على وجوب أن يؤدى
علمل الغنال عند تحديد أجره نهائيا في وزارات الحسكوبة ومسالحها
الابتحان المشرار اليه آنفا أيلم لجنة فنية تحدد عبله ودرجته وأجسره »
وذلك في أقرب جهة فنية حكوبية أو شبه حكوبية ، وليس في القواعد
الى جهة أخرى ، فأذا كان المدعى قد أدى الابتحاس المطوب في ٩ من
انى جهة أخرى ، فأذا كان المدعى قد أدى الابتحاس المطوب في ٩ من
وفيبر سنة ١٩٥٢ أيلم اللجنة الفنية المختصة بوزارة الزراعة وقدرت
كيابته بدرجة مسانع غير دقيـق من ٢٠٠/٣٠ وحسدت أجره بأول
مربوطها ، فقد اكتسب بذلك مركزا قاتونيسا ذاتيسا في الدوجة والإجسر
المؤدين لا بجوز بعد ذلك المعاس بهما باعادة امتحلة في جهة أخرى

أو أبام أجنة أخرى بعد أذ تحدد هذا المركز نهائيا ، والا لكان عرضيية. للتغلق وعدم الاستقرار .

(طمن رتم ١٥٨ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥١/١٢/٢٩)

قامستة رقسم (۱۷۰)

الجسطا:

تسوية حالة العبال العادين الوجودين في الخدية وقت تفالها ... فيس فيها ما يوجب ترقية لهم في الدرجات المحددة لهم بعد مفى فترة زينية ...

ملخص الحسكم :

ان أحكام كادر العبال لم تتضين ... سواء في القواعد التي تررتها أو في الكشوف الملحية بالكلار ... نصا يوجب تسوية حالة العبال الماديين. الموجودين في الخدية وتت نفاذها بترتيتهم بعد انقضاء غنرة زينية بمعينة على النحو الذي ذهب البه خطا الحكم المطون فيه ، وإنها يتقصر الاسر في شأن المبال الماديين على تسوية حالتهم بالتراش تعيينهم ابنداء في الدرجة المحددة لكل منهم تزاد بالمسلاوات الدورية فحصب ، وهو ما الجرتة المجهدة الادارية بحق ، هذا بالإضافة الى أن يدة الست مسؤات التي اشترطها كلار المبال المترقية من درجة الى الدرجة التالية لها من المنت اشترطها كلار المبال المترقية من درجة الى الدرجة التالية لها من المترقية لا شرط لزوم لها ، وأن المركز القانوني في هذه الترقية لا ينشيا عليا بيشا عليا بعود استهاء هذه الدوقة والى مايو منذه التاريخ تنفيذ كلار المبال أم بعد هذا التاريخ .

(طعن رقم ۱۲۳۱ لسنة ٨ ق بـ جلسة ١٩٦٧/٧/١)

قاعسدة رقسم (۱۷۱)

: la__dF

ملخص المحكم:

أن اطلاق خلاوات الصناغ المتين على درجك خارج اللهيئة ، الذين مسويت حالتهم بكادر العسال ابنا يكون في حدود ربط درجات هسذا الكادر التي سويت حالة هؤلاء الصناع عليها ، تسوية صحيحة مطابعة المتسانون .

(طعن رتم ، ٨١ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٦/٢/٢١٢)

كَاعَسَدة رقسمَ ﴿ ١٧٧ ﴾

: المسما

قرار وزير المُقية رقم م ٢٠ ــ ٣١ ــ ٧٤ الأسادر في ١٩٥٢/٨/٢٠ الم يضع لتحفيد الدريات ولكفى بالاعتداد بالوظيفة التي كان يشغلها المتعلق والرقب الله الله عند تميينه على احدى درجات كادر المثال ــ منياًر تحديد الدرجة المناسبة المرتب المور هو متواسط مربوط الدرجة المناسبة المرتب المور هو متواسط مربوط الدرجة والشبطية المعار الملى الدهي التهيم الدرجة والشبطية .

طَّفُص الحسكم :

ان ترار وزیر الْمَلِيّة رتم ۱۹۰/۲۰/۲۰ آلمسافر في ۱۹۵۲/۱۹۲۳ تد نص على تعین مشوهی الحرب على درجات كادر العبال التي تتناسب والاجور التي حددت لهم وهي ۱۲ جنيها ان كان منهم برتية شمسافيظ وَالْمُعَةُ خَلِيهِانَ آلِ خَلِقُ بَرِيلَةُ مَنْ مَسَالِمًا أَوْ مَسَكُّرِي وَقَمْ يَكَسَتُ عَلَيْهِ الْمُسْرَمُو الْحَسْرِبُ وَاعْدَ لِلَّهِ الْمُسْرِفِي عَلَيْهًا مَسْرَمُو الْحَسْرِبُ وَاعْدَ لِلَّهِ عَلَيْهِ الْمُسْرِفِي اللَّهِ مَسْرِقَ الْحَسْرِبُ وَاعْدَ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مَسْرِدٍ لَهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مَسْرِدٍ لَهُ عَلَيْهِ الْعَبْلُ وَلَمْ يَعْدُ القَسْرِار بِوَهُلَّ الْمُسْرِفِي عَلَيْهِ الْمُسْرِفِي اللَّهِ مَنْ مَسْرَبُ اللَّهِ مَنْ المَسْرِبُ اللَّهِ مَنْ المَسْرِبُ اللَّهِ عَلَيْهِ المُسْرِبُ اللَّهِ المُسْرِبُ وَان مِنْ المُسْرِبُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُو

. (طقى رتم ١٠٧٢ لشنة ٩ ي نـ جلسة ١٠٧٠ (١٩٦٨)

المستخرشة (١١١٠)

العنتمان

اللهباق للماديون تنظمهم بتخو العماق الذك الملك مترجة في بداية ويُولِطها بحمت المنهة المكافع وتتكفة أن نهالته ... ممثل تُحاذِد الإقبار مُناكُ بستاناته العمل أن التمثيلة بتُشخ التُقر عن توعة أو طبيقة .

ساخص الحسكم :

يظمى بن استعراض ترارات بجلس الوزراء السادر في ٢٣ من نونمبر سنة ١٩٥١ و ٢٨ من دفيمبر سنة ١٩٥١ و ٢٨ من دفيمبر سنة ١٩٥١ و ٢٨ من دفيمبر شنة ١٩٥١ و ٢٨ من دفيمبر شنا المسكوبة وبا بنى عليها من الكتب الدورية أن بجلس الوزراء اعتبر الدائسين والسماة والمتالين والجنائينية الذين أوراد بيالمام بالمورية المنافق المتافق المت

ثم رأت وزارة المليسة أن هنساك طائفة من هؤلاء العمال سيشتغل اربابهة داخل الورش ولعملهم اهمية خاصة ، غقرر مجلس الوزراء بنسساء عسلم اتتراح الوزارة ، تكلة لقراره السابق ، رفع بداية الدرجة بالنسيجة لهذه الطائنة الى ١٤٠ مليما ، وبذا يكون وضع العمال العاديين في الواقع من الأمر طبقا لقراري مجلس الوزراء المسادرين في ٢٣ من نونمسير سنة ١٩٤٤ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بكادر عمال اليومية أنهم أمسلا في درجة مربوطها من ٢٤٠/١٢٠ مليما ، مع تخنيض بداية هذا المربوط ألى ١٠٠ مليم بالنسبة المشتغلين منهم بالأعمال البسيطة ، ورفع تلك البداية الى ١٤٠ مليمسا أن يعملون داخل الورش ولعملهم أهمية خاصسة وعلى هذا انتظمت درجة العمال المنكورين ثلاث نئات متدرجة في بداية مربوطها بحسب أهبية أعمالهم ومتحدة في نهايته ألتى عدلت بزيادتها: الى ٣٠٠ مليم فيما بعد _ واتخذ الشارع في تحديد بداية الأجر وتفاوته بالنسبة الى أنراد كل نئة من هذه النئات معيارا مناطه بساطة العبال أو أهبيته بتطع النظر عن نومه أو طبيعته وأن أتحد نيها ما دام داخلا في نطاق ما يتوم به العمال العاديون ... وقد خول الشارع وزارة الماليسة سلطة الاستثناء من جميع قواعد الكادر - كما أورد بالكشف رتم (١) الملحق بهذا الكلار والخاص بالعبال العاديين تطبيقات لتدرج في أول مربوط الأجر لبعض هؤلاء وتفاوته تبعا لدرجة أهبية العبل الذي يؤديه وأن كان هو ذات العبل - وقد سبق لهذه المحكمة أن خلصت من استترائها هذه النصوص أن أهبية العامل هي مناط تدرج بداية مربوط الأجسر وتفساوته نيما يتطق بالعبال العاديين وهى الاسلس الذي يتوم عليه تتسدير بداية أجورهم والنثة التي يوضمون نيها .

ر طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٨)

قاصحة رقسم (۱۷۹)

المِسطا:

تسوية على عبال وزارة الزراعة الذين كالوا اسلا في درجة مساعد. ملاع ثم رقوا الى درجة صانع غير دقيق ... قرار مجلس الوزراء الصُعر في ١٩٥٣/١٠/٢١ والخاص بذلك - لا يفيد منه الا العمال التساو اليهم . وحدهم .

ملخص الحسكم :

ان ترار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/١./٢١ انها هو حاس بعبال وزارة الزراعة الذين كاتوا أصلا في درجة مساعد صاتع شروقوا الى درجة صاتع غير دنتيق وبالتلى مان المدعى لا يفيد من أحكامه لعدم توفر شروط هذا القرار على حالته .

(طعن ١٥٢٧ لسنة ٧ ق _ جلسة ١٦٦/٦/١٢)

قاعدة رقيم (١٨٠)

الجسما:

قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٥١/٨/١٢ - القسواعد التي استحدثها انسوية حالات الصبية عن الملفى -- زيادة فقت اجور الصبية رضعها تدريجيا -- عدم انتظام الترقية الى درجة مساعد صانع في سلسلة التدرج الى درجة صانع دقيق -- جواز عدم اعادة التسوية بالتطبيق القواعد المستحدثة إذا انت بصاحب الشان الى وضع اقل مزية من وضعه الراهن -- الساس ذلك عدم جواز المساس بالراهز القانونية الخائية .

بلغص الحكم :

مند اعتادة الشهوية بالتطبيق للتواعد الذكورة صرف النظر عن حسساب القرقية التي درجة مساعد صانع ، أن كانت قد نبت في الواقع ، وذلك أن انزال حكم الثانون لا تصح نيه التجزئة ، وبن ثم بمتنع الأخذ بأحد أشطار التسموية ، وهو الاعادة بن الزيادة في نئسات أجور الصبية ، مع طرح شمطر آخر ، وهو عدم انتظام الترتية الى درجة مسماعد صمانع في سلسلة التدرج الى درجة صائع دنيق ، وأنما بلزم أن نقوم التمسوية على جهيم اشسطارها ، الا اذا كان تيامها على هذا الوجه المسجيع ، يجمل صلعب الثسان في وضع اقل مزية من وضعه الراهن نيلزم في هده الحالة ... ابقاء حالته كما هي ، دون أعادة تسويتها بالتطبيق للقواعد المستحدثة ، اعمالا لقاعدة عدم جواز المساس بالراكز القانونية الذاتية وعلى هذا غليس ثمة ادنى مساس بالركز القانوني الذاتي الذي يكون قد تولد لصاحب الشأن بن ترتبته الى درجة مساعد صائع ما دابت التسوية المذكورة تصل بأجره في التاريخ الذي رقى ميه الى الدرجة المشار البهسا الى أزيد من القدر الذي كان قد حصل عليه بهذه الترقية ، وما دامت هـــده التسوية لا تنال من صلاحيته للترتية الى درجة صانع دتيق ، التي يسكون قد اكتسبها بترقيته الى درجة مساعد سائم .

(طعن رقم ۷۲) لسنة ٩ ق ... جلسة ٢٨/١/١٩٦٨ ،

قاصنة رقام (۱۸۱)

: المسجاة

الترقية الى درجة صافع مبتار ... قرار مجلس الوزراد المسادر الله مناز المسادر الله مناز المسادر الله مناز المسلم الله المراز المسلم الله المراز المسلم المبتار فضاء ١٢ سنة في درجتي صافع دقيق وصافع دقيق مبتار .. هــذا القرار التي باستثناء على احكام كادر العبال السابقة على صدوره بان جمل المناف في درجتي دقيق ودقيق مبتار معا ... الارزاع المناز الما القارنة بين الاشديات في مقام الارقية الى درجة صافع مبتار ... الاعتداد بالقبية درجتي دقيق ودقيق مبتار مما دون ما درجة صافع مبتار ... الاعتداد بالقبية درجتي دقيق ودقيق مبتار مما دون ما شقر الى الاقدياة في الدرجة الاخية .

ملخص العكم:

بالرجوع الى القواعد الني تضبئها قرار مجلس الورراء المسائر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥٢ وكتاب وزارة المالية المنسد له الرشم قه ٢٣٤ ــ ٢/٦٥ والمؤرخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وهذه القسواعد نيمسة وتطق بدرجة صائع ممتاز هي تعديد نسبة الترقيسة الي هذه الدرجسة بواتع ١٥ ٪ وأن تكون الترقية اليها بواقع ثلاثة بالاقدمية وواحد بالاختيار والا تكون الترتيات الا الى الدرجات الخالية ثم اشترط الا برتى الى هذه الدرجة الا بن تضى اثنني عشرة سنة على الأثل في درجتي دتيق ودثيق مبتثر وتلد أوضح ديوان الموظفين في كتابه رتم ١١/٥/٣ المحرر في أكتوبر مسنة ١٩٥٢ للسكرتير الملى لوزارة الحربيسة والبحسرية أن المتصود جالفترة الرابعة من كتاب وزارة المالية المسار اليه هو ترتية من تضي انتنى عشرة سنة في درجتي دنيق ودنيق مبتاز ولو لم يتس ست سنوات في كل منهما وأنه يجب تحديد من يكون أولى بالترقية في نصيب الاقدمية هلًا ·هو من قضى مدة أطول في درجتي دنيق ودنيق ممتساز ، أو من قضى مسدة اطول في درجة دقيق مهناز على حدة وان الديوان برى أن العبرة اصبحته جقضاء مدة اطول في الدرجتين مما وأن أحكام كادر العمال المسابقة على صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه وان كانت تشترط بالنسبة الى المدة اللازمة الترقية أن يتضى الماقع في درجته ست سسنوات على الاتل الا أن مجلس الوزراء في قراره المفكور قد أتى باستثناء مستحدث من هذه الاحكام بالنسبة الى الترقية الى درجة صانع ممتاز اذ جعل المناط في هذه الترتية هو تضاء مدة أطول في درجتي دتيسق ودتيسق ممتسال معا وبذا اصبح هذا الشرط هو اساس المقارنة بين الانتميات في متسلم اللترقية الى درجة صانع مستار باعتبار هاتين الدرجتين درجسة واحسدة حكما بغض النظر عن النترة التي المضيت في كل درجة لمنها على حدة ومن ثم لزم عند الترقية الى درجة مساتم ستاز الاعتداد باتدبية درجتي دقيق ودنيق مبتاز مما دون ما نظر الى الاندمية في في الدرجة الاهُمِ ، وحدها وعلى هذا غان من امضى مدة اطول في هائين الدرجتين معسا يكون أحق جالترتية ولو كان هو الأحدث في المصول على درجة دنيق ستار ·

(طعن رقم ٢٠٤٢ السنة ٧ ق _ جلسة ١٩٦٨/٢/١١)

قاعستة رقسم (۱۸۲)

البسنا:

كتاب المالية الدورى رقم ٨٨ — ١٧/٣١ مؤقت المارخ ١٢ من يناير سنة ١٩/٣ عن شان عمال السكك المحيدية — يمتبر استثناء من القواعد العالمة في كلار المبال من منتضاه معالمة الصانع الذى دخل الخدمة بدون التحان رام يكن حاصلا على الشهادة الإبتدائية أسوة بمساعدة الصانع — منحه ٢٠٠٠ م يوميا في درجة صانع دقيق (٢٠٠/٣٠٠) مليم من التساريغ: التالي لانقضاء خبس سنوات من بدء دخوله الخدمة نزاد بطريق المسلاوة الالورية — لا يفيد منه الاطالمة صانع دقيق والواردة في الكشف رقم ٢٠ المحق يكلر المبال .

بالقص الحكم:

ان شرط الاعادة من كتاب الملية الدورى رقم ٨٨ -- ١٧/٣١ مؤقت المؤرخ في ١٢ من بناير سنة ١٩٤٧ في شان عبال مصلحة السكك الحديدية وأن كان يقرر لصالح هؤلاء العبال استثناء من القواعد العابة التي أرساها كادر العبال مقتضاه اعتبار الصالح الذي دخل الخدية بدون امتمان ولم يكن حاصلا على الشهادة الابتدائية اسوة ببساعد المساتح أي بعنح ٣٠٠ مليم يوبيا في درجة صائح دقيق (٥٠٠/٣٠٠) عليم من التساريخ التسالي المتضاء خيس سنوات عليه من بدء دخوله الخدية تزاد بطريق العسالوة الدورية بيد أن هذه الميزة الاستثنائية التي خص بهسا الكتساب المذكور حمال السكك الحديدية لا يجوز أن يفيد منها الا من ينتبي منذ بدء تعيينه اللي المتزاد المتازع المسالوة التي يبارسها وكونها واردة. في الكشف رتم ١٢ الملحق بكادر العبال ه

(طعن رقم ١٥٢٣ أسنة ٧ ق ... جاسة ١/٦/٦/١٢)

القسرع الخليس

مهــن مختلفــــــــــة

قاعسدة رقسم (۱۸۲)

: اعساة

الطرابيشية ومكتبية الاحلية ... اعتبارهم طبقا لهذا الكلار في درجة صابع غير نقيق (٣٠٠/ م) ... رفعهم الى درجة الدقة من الفئة (٣٠٠/ ٢٠٠ م) بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١٨ ... عدم سرياق التنظيم الجديد على الماضى .

ملقص العسكم:

ان الطرابيشية ومكتبية الاحتية كانوا معترين اسلا بصحب ما ورد وعكد العسال مسسناما غير فقيقين > وكانت مقسورة لهم الدرجة المسال مساناء غير فقيقين > وكانت مقسورة لهم الدرجة القصاء الدة القانونية ، وظل هذا هو وضعهم القسانوني عنى صدر قرار مجلس الوزراء في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ > برفعهم الى درجة الدقة في الفئة المناقبة الذي استحدث > في النظام المقانوني الذي كان قائما منذ مسحور كلار العسال > بالنسبة الى هؤلاء التعالى عنديلا يتضمن مزايا انشاها لهم ولم تكن مقررة من قبل > وفلك برمع درجاتهم رضا تترب عليه اعباء مالية على الغزانة الصسامة > ولم يرد به بالله في روين ثم نملا يسرى هذا التظيم الجسيد في حقم الا من الساريع برفد المي الله عن ودون دفع اله أله السارية عسروقة من المناقبة في من حكيه من تاريخ يرتد الى طيع النفاذة دون اسسناده الى تاريخ مسابق ودون دفع الية فسروق

(طمن رقم ٥٢ لسنة أق ـ جلسة ١١/٢/٢٥١١)

قاعسدة رقسم (۱۸٤)

: 12...41

تقسيم سائتى السيارات الى فلتين (١) و (ب) وتسوية حالة كل فلة. على اساس معين ... مقصور على من كان موجودا منهم في المخدمة في تاريخ. نفاذه وتحققت فيهم شروط تطبيقه .

ملخص الحسكم :

ان ما ورد في شأن سائتي السيارات بقسرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسبير سنة ١٩٤٤ بالوانتـة على راى وزارة المليـة المين في مذكرتها رقم ف ٢٣٤ - ٣٠٢/١ لا يعدو أن يكون تقريرا لمعالمتهم أسوة بهسماعدى الصناع ، اما ما جاء بكتاب وزارة المالية الدورى مله رتم ف ٢٣٤ ... ٢/٩٥ المؤرخ ١٦ بن اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال، اليومية خاصيا بمسائقي السيارات من تقسيمهم الى مُنتين « أ » و « ب » وتسوية حالة كل نريق منهم على اسساس أجرة معينة من تاريخ التعيين. في وظيفة سيسائق سيارة ، فاته لا يصدق الا على من كان موجودا من هؤلاء. السائتين في الخدمة مملا وتحتقت مهه شروط تطبيق هذا الكادر في التاريخي الذي نفذ نبيه . وآية ذلك أن البند (رابعا) من كتاب وزارة المالية المسار اليه نص نيها يتطق بسسالتي السيارات على أن « يعد عنهم بيسانان. مستقلان عن بقية الطوائف ، البيان الأول : يكون عنوانه تكاليف انصاف مدالتي السيارات (1) وتسوى نبه حالة سالتي السيارات النبن دخلوا الخدية مايتمان على الساس . . . ، البيان الثاني : ويكون عنـــوانه تكاليف انصاف سائقي السيارات « ب » وتحسب التكاليف في هذا البيان على. المسامس » وهذان البياقان هما من ضمن البيساقات التي طلبت. وزارة المالية وتتذاك امدادها لحصر التفتات التي يتكلفها تثفيذ السكانيي على الصناع والعمال الموجودين في الخدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ مَنْ واقع ملقات خدمة هؤلاء ، كما يتضح ذلك مما ورد بصدر وبمُتسلم كتابها المتعدم ذكره ،

(طمن رقم ٧٧ لسنة ١ ق - جلسة ١/١/٢٨)

قامستة رشم (١٨٥)

المسطا

بلغص العسكم :

انه ولئن لم ترد بكسوف الوظائف التي تحتاج الى دقة اللحق بكادر المبل وظيفة مسجاة بالذات و ملاحظ عمومي للسيارات » الا لنا فلك لا يكني للدلالة على أن المتصود بهذه التسجية في قرار التعيين المدعي أن جهة الادارة قد عينت لاول مرة في درجتي أعلى كثيرا من درجة صائع دقيق وعي درجة ملاحظ . فلك أنه في مثام التميين لا يكني الدليسل الامترافي القيين لا يكني الدليسل الامترافي التعيين بل لا بد من تيسلم الدليل البتيني على ما انصرغت اليه نية جهسة الديارة في هذا الشان .

ونوق أن أوراق ملف الخدية خالية بما يؤيد الانتراض أو الظن بأن جهة الادارة قد مينت المدمى لاول مرة في درجة بالاحظ ، غان هذه الدرجة وردت في الكادر في قبة مدارج سلم الترقى للصناع والعبال الفنيين ونص نبه على أنها بفئتها متداخلة في الدرجتين السليمة والعبادسة ، غهى بهذه المثلة لا تجرى المادة على التميين نبها لاول مرة ، هذا الى أن الواضح من ملف الخدية أن خصاص وظيفة المدعى هي خصصاص وظيفة ميكانيكي ، بل أنه وصف صراحة في بعض الأوراق (ص ١٣٤ و ١٤٥ و ١٤٥ و ا١٤٥ ع من بين الوظلف التي تحتاج إلى دقة مها يكشف عن وجه الحق نبها تقروه جهة الادارة من أن المدعى عين في درجة صافح دقيق .

(طعن رتم ۱۲۰۲ اسنة ٥ ق -- جاسة ١٢٠/١/١٩٦١)

قاعدة رقم (۱۸۹)

البسطا:

وظليفة «عابل هصر» تختلف عن وظليفة « والحظ أسماك » ... بعض
 وجود الفلاف بينها .

مُلْخُص الحسكم :

أن وظيفة « عامل حصر » وردت المرة الأولى بالجدول الذي تضمنه كتاب وزارة المالية رقم ٥٨ ــ ٢١/٣١ م الصادر في اكتسرير سنة ٢٩٤٦ باعتبارها بن الوظائف التي اغفلتها الكثموف الإصلية المحقة بكادر العمال والتي رؤى أجراء أحكام هذا الكادر دليها وانتفاع شاغليها بهذه الاحكام . وقد حددت لها في هذا الجدول النرجة (١٤٠/١٤٠ م) روست بانهـــا لعامل « عادى » . أما وظينة « ملاحظ أسماك » فقد وردت في الكشيف رقم } من الكشوف حرف « ب » المحقة بكادر العسال ، وهو الكشف الخاص بالصناع أو العمال الننيين في الوظائف التي لا تحتساج الى دقة وخصصت لها الدرجة (٢٦٠/٢٠٠ م) ، وظاهر من اختلاف الدرجية والأجسر المتسدرين لكل من هاتين الوظيفتين ومن تسمية كل منهما وكذا من ورود وظيفة « ملاحظ أسمات » منذ بادىء الأمر في الكتسوف المراغقة لكادر الحال باعتبارها من وظائف الصناع الفنيين التي لا نحناج الى دنة ، واضافة وظيفة « عامل حصر » الى هذا الكادر فيها بعد بوصفها من وظائف العمال العباديين التي سكت عنها الكادر المذكور _ ان كلا من علين الوظيفتين تفاير الأخرى من وجوه عدة ، سواء من حيث الاختصاص أو نوع العمل أو طبيعته الننية أو الدرجة المتررة لمن يقوم به أو الأجــــــر المقدر له . ولو نهائلت هاتان الوظيفتان واتحدنا لما تباين المركز القانوني الذي حدده الشارع لكل منهما ولأغنت احداهما عن الأخرى ، وما كان ثهة مقتضى للاستدراك الذي لجأ اليه كتاب وزارة الماليسة المسلار في اكتوبر سنة ١٩٤٦ آنف الذكر .

(طعن رتم ١٧٧٠ لسنة ٢ ق _ طِسة ١٩٧٠/١٩/١)

قَامــعة رقــم (۱۸۷)

ألفيها:

اقطبيقات التى اوردها الشرع القدرج في أول مربوط الأجر ابعض الممال الماديين ــ تفاوته تبعا لدرجة أهبية العابل الذى يؤديه المسابل وان كان هو ذات المبل ــ مثال بالقسبة لهنة معولهي .

ملخص الحسكم:

أورد المشرع الكشف رقم ١ الملحق بكلار عبال اليومية والخاص بالمبال العاديين تطبيقات للتدرج في أول مربوط الأجدر لبعض هؤلاء العمال وتفاوته تبعا لدرجة اهمية العمل الذى يؤديه وان كان هو ذات العبل ، ولما كاتت أهبية العبل هي مناط تدرج بداية مربوط الأجسر وتفاوته نيما يتعلق بالمهـــال العاديين ، وهي الأساس الذي يتوم عليه تقدير بداية أجورهم والفئة التي يوضعون فيها ، ولما كان المصولجي بحكم طبيعته يتطلب مرانا فنيا خاصا ، ويتتضى الالمام بطريقة تشغيل الخط المزدوج والمفرد وتنوير العربات بواسطة عصا المناورة ، واشسهار علامة الخطر اليدوية في حالة تعطيل الخط ، وتشغيل معداوي على الخط. المفرد عند تعطيل العدد أو حالة التهدئة لوجود تصليحات في الخط ، ومقابلة القطارات المساعدة والفازلة واعطاء علامة القيام للسائق واستعمال الاشارات في الأجواء العادية ووتت الضباب والزوابع وعند اجسراء المناورات أو سير التطارات في اتجاه مخالف واستعمال مصباح الاشارة ، وظنتفيل التطارات على طريقة البلوك وغيرها بالخطوط المزدوجة والتصرف في حالة اختلاف المسيماتورات أو وتوف القطاعل بسبب الحوادث أو الخلل أو المعارضات ، وادخال العسريات الى المخسازن المتحدرة ، واجراء مناورة العربات المسحونة بمواد قائلة للكسر أو للفرقمة ، واستحمال اشارات الضباب والأذرع كالإشارات ، وكلها أعمال تتصل سالهة الخطوط ويُحْتَاجُ الالم بها الى تعلمها والتدرب عليها ، ولما كان هذا هو شسان مَانَ الْحُولِينِي وِتِلْكُ هِي الْمُتَصَاصَاتِهِ وَوَاجْبَاتِهِ ، وَكُلْتَ طَبِيمَةُ عَلَّهُ هذا تجعل تبرسه به لا يكتسب الا بباشرته فعلا داخل الصلحة نظـرا الى النظم الفنية والاسسبله، الخاصة التى تتبعيّا في ادارة مرفق قالسسكك الدديدية الذي تتوم عليه > فلا تثريب على المسلحة اذا اقتضاها صسالح المبل لحديث سبر المرفق أن تجعل المرشح لهذه الوظيفة يتترج تبسل المعين فيها مبتدأ بصل محولجي ظهورات أو بعبارة اخرى تلبيذ محولجي في اذني فئات العالم العادي بلجر يومي بدايته . . ١ مليم > ثم يعين أخيرا في وظيئة محولجي تبلي بلجر يومي مقداره . 12 مليما على اعتبار أن هذه الاخيرة هي وظيفة المحولجي بعني الكلة > مراعية في ذلك أهمية ما يستد الله من أعبسال وينبطها وإيسرها مسئولية ثم اسستمرار مرافة في المرحلتين الأولين بوصفها مرحلتي تبرين واعداد تبهيدا للتمين فيوظيفة محولجي المتصودة بالكشف رتم 1 الملحق بكادر المعال > بعيث لا ينح اجر محولجي المتصودة بالكشف رتم 1 الملحق بكادر المعال > بعيث لا ينح اجر محولجي المتصودة بالكشف رتم 1 الملحق بكادر المعال > بعيث لا ينح اجر محولجي المتصودة بالكشف يشغلها بالمعل .

زطعن رتم ۷۸ه لسنة ٤ ق - جلسة ٥/١/١٩٦٠)

قاعبدة رقيم (١٨٨)

الجسدا:

اعتبار المحركجي المني بالكافر في الفلة ٢٠٠/١٥ م هو فقط المحركجي النبل وان ما دون ذلك من ظهورات أو روسييت أنها هو عليل في سيبيل القدرج على اعمال المعولجية لاعداده اوتقيقة محولجي تبلي ـــ اطلاق اسم محولجي ظهورات أو محولجي روسييت على المايل المادي ــ مدى الطواله على تجزئة الوظيفة الواحدة أو خروج على قواعد كافر الممال ـــ اعتباره من قبيل الانظيم الذي تقتضيه طبيعة العمل ببيان انتجاه العابل .

ملخص الحسكم :

اذا اعتبرت الهيئة العابة الشئون العسميك العسديدية أن الحولجي وان اطلق عليه تجاوزا اسم محولجي ظهسورات أو محولجي روسبيت مجرد بيان انجاه تأهيله ، غان هذا التنظيم الذي تتنفيه طبيعسة العسل بالهيئة في هذا الفرع من الوظائف لا ينطوى على تجزئة للوظيفة الواعدة. أو خروج على تجزئة للوظيفة الواعدة. أو خروج على قواهد العمال ، كما لا يعد استثناء من تبيل ما خوله السكادر لوزارة الماليسة وحدها ، مما نتلت السلطة غيه غيما بعسد الى ديسوائم الموظفين بقرار مجلس الوزراء الصادر في 0 من مايو سنة 1907 .

(طعن رقم ٧٨ه لسنة) ق _ جلسة ٢/٢/١٠)

قاعسدة رقسم (۱۸۹)

المِسطا:

محولجى ... سكك حديدية ... عبل الحولجي يتطلب مرانا غنيا خاصة لا يكتسب الا يمباشرته الفعلية داخل مسلمة السكك الحديدية ... لا تتربب على مسلمة السكك الحديدية في تعين المحولجي في ادغى فلك المسلبل المادي كمحولجي ظهورات أو تلهيذ محولجي بلجر يومي بدايته ١٠٠ مليم ثم نميينه اخيا في وظيفة محولجي تبلي بلجر يومي قدره ١٤٠ مليما ... الرظيفة المحولجي بمعنى الكلمة المصودة بالكشف رقم ١ اللحق بكدر المهسال .

ملخص الحسكم :

ان عمل المحولجي بحكم طبيعته ينطلب مراتا غنيا خاصا ؛ ويتنفى الالمام بطريقة تشغيل الخط المزدوج والمنرد وتنوير العسربات بواسطة عصا المناورة ؛ واشسهار علامة الخطر البدوية في حال تعطيل الخط ؛ وتشغيل معداوى على الخط المنرد عند تعطيل المعدد او في حالة التهدئة لوجود تصليحات في الخط ؛ ومقسابلة القطارات الصاعدة والنازلة واعطاء علابة القيام للسائق واستعبال الاشسارات في الأجواء العسادية ووقت الضباب والزوابع وعند اجراء المناورات أو سير القطارات في اتجاه مخالف واستعبال مصباح الاشارة ؛ وتشغيل القطارات على طريقة البلوك وغيرها بالخطسوط المزوجة والتصرف في حالة اختسان السيعافورات أو وتوقد

التطارات بسبب الحوادث او الخال او العارضات ، وادخال العسريات الى المخارِّن المنحدرة ٤ واجراء مناورة المسربات المسحونة بمواد قابلة للكسراو الفرتمة واستعمال اشسارات الضباب والأذرع كاشارات وكلها أعمال تتصل بسلامة الخطوط وتحتاج للالمام بها الى تعلمها والتدريب مليها ، ولما كان هذا هو شأن عسل المحولجي وتلك هي اختصاصاته وواجباته ، وكانت طبيعة عبله هذا يجعل تبرسه به لا تكتسب الا بهباشرته تعلا داخل المسلحة نظرا الى النظم الننية وللأساليب الخاصة التي تبعها في ادارة مرفق السكك الحديدية الذي تقوم عليه على الملحة اذا اقتضاها صالح العمل وحسن سير المرفق أن تجعل الرشسيح لهدده الوظيفة يتدرج قبل التعيين فيهما مبتدئا بعممل محمولجي ظهورات أو بسارة أخرى تلبيذ محولهي في أدني نثات العالم العادي المسير رووي بدايته ١٠٠ مليم ثم تعيينه اخيرا في وظيفة محولجي تملى باجر يومي متداره ١٤٠ مليها على أعتبار أن هذه الأخرة هي وظيئة المحولجي بمعنى الكلمة ، مراعية في ذلك أهمية ما يسند اليه من أعسال ربدئه بأبسطها وأيسرها مسئولية ثم استترار مرانه في الرطتين الأوليين يوصفها مرطتي تبرين واعداد تمهيدا للتعيين في وظيفة محولجي المقصدودة بالكشف رقم (١) اللحق بكادر الممال بحيث لا يمنح أجر هذه الوظيفة الا من يشمغلها بالفعل.

(طعن رقم ٥٩٦ أسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٤/٥٩٨)

قاعسدة رقسم (۱۹۰)

الجسنا:

محولجي سكك حديدية ... نص في قرار مجلس الوزراء الصادر بكادر المبال في ٢٣ من نوفير سنة ١٩٤٤ على ان تحدد كل وزارة او مصلحة عدد كل فئة من فئلت الصناع في كل قسم حسبما تقنضيه حلجة المبل ... اعتبار مسلحة السنك الحديدية في اطار نلك ان الحولجي المنى بكادر ١٩٠٠/١٤٠ هر فقط محولجي التبلي وان ما دون نلك من ظهورات او رونسبيت عليل عادى في سبيل التهيئة لوظيفة محولجي ... لا ينطوى على تجزئة الوظيفة الراحدة وايس خروجا على قواعد هذا الكادر ... ليس في هذا المسلك ما يعد

استثناء من اهكام كادر العمال من قبيل ما هوله الكادر لوزارة المأليسية وحدما مها نقلت فيه السلطة فيها بعد الى ديوان الوظفين •

والخص المسكم :

نص قرار مجلس الوزراء الصادر بكادر العبال في ٢٣ من نونسبر سنة ١٩٤٤ في الفترة (1) (من التواعد العلمية) الواردة به على ان وتصد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من غلات الصناع في كل تسسم حسبا تتتضيه حالة العبل ، وأن يكون متوسسط هذه الفئلت مضروبا في عدد الوظائف لا يجاوز الاعتباد المقرر) وهو ما يصدق على المسال الثالث عادًا اعتبرت الهيئة العلمة الشئون السكك الحسديدية أن المولجي المين بالمكادر في الفئة ١١٠٠ من هو عقط المحولجي النهلي ، وأن ما دوره على أعمل المحولجية لاعداده ، وتهيئته لوظيفة محولجي تبلى ، وأن اطلق على أعمل المحولجية لاعداده ، وتهيئته لوظيفة محولجي تبلى ، وأن أطلق اتباه تأهيله ، عن هذا التنظيم الذي تتنفيه طبيعة العمل بلهيئة في هذا المناف على المحالم على المحالم على تجزئة الوظيفة العمل بلهيئة في هذا المناف على تجزئة الوظيفة العمل بلهيئة في هذا المداد المحالم المحال

(طمن رتم ٦٦٥ لسنة ٧ ق _ جلسة ٨/٤/١٩٦٥)

قاعسدة رقسم (191)

المِسطا:

وظيفة براد عربات درجة نقية ... لختلاف نوع العبل فيها حفه في وظيفة براد الواردة بالكشف رقم (٦) اللحق بالكادر ... نسبية هذه الوظيفة. «شحلَهِي» في منشور مصلحة السكك الحديدية رقم ٢٥٥ في ٢٨ من ديسمبر سنة م١٩٧ ... قدراجها ضبن وظاف العبال المادين .

ملقص المسكم :

إن أعمال وظيفة (براد عربات درجة ثانية) لا تبت بصلة ما الي أعمال وطيفة (براد) الوارد ذكرها بالكشف رقم (٦) اللحق بكافر المسال وهو كشف الصناع أو العمال الفنيين الذين تسوى حالتهم من بدء تعيينهم باجرة ثلاثهائة مليم في اليسوم في الدرجة (٣٠٠ /٥٠٠) أي في الوظائف التي تحتاج الى دقة ، والتي تجيز لشاغلها بعد مضى ست سنوات نيها ، حق الترقية الى درجة الدقة المتازة ... معمل وظيفة (براد عربات درجة اللهة) لا يخرج في حقيقته وطبيعته عن عمل تشحيم العربات . ولم يكن اطلاق لقب (براد عربات درجة ثانية) على أعمال تلك الوظيفة الا من قبيل التجاوز في تسميات وظائف العمال في ذلك التاريخ . من أجل هذا وتفاديا لكل لبس ، بادرت مسلمة السكك الحديدية الى اصدار المنشور رقم (٢٦٥) في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ موقعا عليه مبن يملك اصداره غنيا وهو كبير المهندسين الميكانيكيين وقد نص فيه على أنه « ابتـداء من أول ينساير سنة ١٩٢٦ تغير القاب الوظائف المذكورة غيصبح لقب براد عربات درجة أولى هو كشاف عربات ويصبح لتب وظينة (براد عربات درجة عُلْتِهِ) هو (شـــدابجي) وهذه الالقساب هي التي كانت بستعيلة سابقا لهذه الوظائف بمصلحة السكك الحديدية وهي تعبر تعبيرا صحيها عن نوع العبل الذي يقوم به هؤلاء العبال وتنفيذا لهذا المنشور المسلحي ، نغير لقبه وظيفة المدعى 'عتبارا من اول يناير سنة ١٩٢٦ الى (شحام) بعد أن كان (براد عربات ثانية) ويقطع في الدلالة على أن المدعى منذ التحاقه بخصدية المسلحة ما كان يقسوم الا بأعبسال تشسحيم العسريات دون أى عمل متعلق بالبرادة ، ما تضمنه المستند رقم ٦٤ من ملف خدمته ... من أعتراف صريح صدر منه في كتاب أرسله في ٢٢ من يوليه سنة ١٩٣٩ الى رئيس تسم بولاق الدكرور قال فيه « بما أني أشبخل ، منه عشر سنوات في وظيفة شحلجي عربات ، وقائم بعلى خير تبام ، وعبال لى توصية لترقيتي الى كشاف عربات » ، يضاف الى ذلك أن وظيفــة كالساف عربات) التي عين عليها المدعى فيها بعد (أول مسبقهر سنة ١٩٢٩) هي وظيفة أعلى برتبه بن وظيفة (شحام) ، وقد المسلم عن ذلك النشور المشعى سالف الذكر ، ووظيفة (كشاف عربات) هي

بن وظائف العبال الفنيين التي لا تحتاج الى دقة وورد النس عليه.....ا في كشوف رقم (}) الملحقة بكادر العمال ودرجتها مصحدة بالفشسة (۲۱./۲۰۰) علو صبح ما يزعبه المدعى ويؤسس عليه دعواه بن أن وظيفته الأصلية في عام ١٩٢٢ كانت وظينة (براد) وهذه الوظيفة مما ورد نكره في ألكشف رقم (٦) منئة (٣٠٠/٥٠٠) ويكون بدء تعيينهم بأجر ثلاثهائة مليسم لكان في نقله وتعيينه في عسام ١٩٢٩ في وظيفة (كشساف عربات) (٣٦٠/٢٠٠) بعسد اذ تضى في عمله ترابة عشر سسنوات ، تنزيل له في الوظيئة الأصلية وفي درجتها ، وهذا أبر ، فضلا عبسا فيه بن بخالفة صريحة الحسمكام القانون ، فأنه لا يستقيم كذلك مع ما هو ثابت في ملف خدمة المدعى من زيادة في أجره عند أجراء نقله أو تعيينه في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٢٩ ــ بستند رتم ٦٩ ملف خديت. ... ويظمن بن هــذا كله ان الوظيفة التي عين المدعى نيها يوم أن التحق بخسمة المسلحة هي في حقيقتها وظيفة (شحام) وهي من وظاتف العبال العاديين الوارد فكرها بالكشف رقم (1) والمترر لها الدرجة (١٢٠/١٢٠) المعدلة الى (٢٠٠/١٢٠ (من كشوف كادر العمال وان كان يطلق عليها في ذلك الوقت ، وقبل علم ١٩٢٦ ، لقب (براد عربات درجة ثانية) في هين انها ، كما ثبت بما تقدم ، لا تبت لصناعة البرادة بصلة ولا تربط بينها وبين وظيفــة زيراد) راسلة .

(طمن رتم ۷۷۹ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٢٤/١٢/١٢)

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

المِسطا:

درجة براد ثانية هي التي تمسادل درجة بساعد صالع في كادر عبال اليوبيسة ،

يقلص الشكم:

بالاطلاع على كادر عبال السكك المديدية القديم الذي كان مطبقا تبل صدور كادر عسال اليوميسة بيين أنه كان ينظم بالتسبة للبرادين ثلاث درجات أولها درجة براد ثلثة وهى التى تحتاج الى مهارة خاصة وبراق كليل غاذا ما تدرب على العصل وتفهمه رتمى الى درجسة براد ثانية نئسة ١٥٠ عليما غاذا ما اكبل جدارته الفنية رقى الى درجة براد .

وبيين من ذلك أن درجة براد ثانية هى التى تعادل درجة مساعد مسائع في كادر عمال اليومية .

(طعن رقم ٧١ه لسنة ٦ ق _ جلسة ١٩٦١/٤/٢٩)

قاعسنة رقسم (۱۹۳)

الجسطا:

«خراطة المجل » — تقدير الجنة الفنية الفرط بها تطبيق احكام التكادر المتالف بستواها الفنى عن مهنة «خراط» الواردة بالكشف رقم ١ من كشوفه (ب) اللحقة به — اعتبارها في درجة صالع عقيق لا درجة صالع عقيق — ولا وجه القصفيب على هذا التقدير من جانب القضاء •

ملخص الحسكم :

ان اللجنة المهود اليها بنطبيق احكام كادر العبال على طوائف العبال بسكك حديد التبارى وف ضوء طبقة العرف التى تزاولها كل طائفة بن عذه الطوائف ، وعلى هدى المستوى الفنى للمهارة التى تنتقر اليها كل حرفة بن الحرف ، لم تقبل أن تسلك وظيفة خراط المجل في عسداد الحرف التى انتظبتها كثموف (ب) رقم ٢ إللحقة بكلار العبال ، وقد تدرت أن حرفة « الخراط » تعلو حرفة المدعين علوا كبيرا في المستوى ودرجة الحذق المطلوبة ، ولهذا لم تشال أن ترقى بها الى براتب الصلاع غير النعيق في الفئة (٣٠٠/٢٠٠) ، وهذا الذي ذهبت الله اللجنة الفئية المنتفي عليه ومراجعته من جانب القضاء .

قاعستة رقسم (۱۹۶)

المستفاد .

وزان ــ مدى انتباعه باحكام هذا الكادر ــ من بحض سعيمه منهم بليتمان تمنوى حالته على اساس دخوله للخدية بلجرة ٢٠٠ م في الدرجة (٢٠٠ ــ ٢٠٠ م صائم دقيق) ٠

بلخص المسكم:

(طعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۲ ق - جلسة ،۱۹۰۷/۱۱/۳)

فُامَــنَةُ رقــم (١٩٥)

: 4-41

وزان ــ اتفاعه بُلمكام كَفُرُ العمال ــ سريان الفترة الانكية من الجند الفاف من كتاب الملفية العوري رقم ٢٧٤ ــ ٢/٧٥ في نشاته (م ١٨ ــ ج ١٨)

والخمى الحسكو :

بن شأن انتفاع الوزانين بكادر العبسال أن تسرى في حقهم أهكام الفقرة الثانية من البند الثالث عشر من كثاب دوري المالية رقم ته ٢٣٤ -٥٣/٩ بشان كانر العبال الصادر في ١٦ بن اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، التي المعافق على ما جائى أنه المعافليون الصفاع الدين بشيئلون وظالمه خارج الهثة والوبلتون الفنون المتغلون بسيداء كاتوا علي وبلينة ذالبسة أو على وظيفة مؤقتة ... ببن يشغلون وظالف مماثلة لوظائف العمال الذين عنطبق عليهم التواعد البيئة في البنود السابقة ... «ؤلاء تسسوى هالتهم على أساس ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتعادلون منهم في الوظائفة > ويجوز لاحراء هذه التسوية مجاوزة نهاية ربط الدرجة ، بشرط ألا تزيد خاهية المبتقدي بطال ما على لهاية مربوط الدرجة المعددة للطبيره من عهدمال اليهابسة بكادرهم . ويمكن تحويل وظالف المستخدمين الماقتان والختبة الخارجين من الهيئة من سالك الدرجات الى سأك اليورنسسة بنوانظهم وتتثل الوطائف الى اعتبادات اليوبية . والمسائم الذي وفيئل هججة في كانو الكلمة أو درجة وانتة وسويت حالثة طبقا لتواعد الكادر العماك الذار وهاوزت ماهيته الجديدة نهسساية ربط درجة والبنفسه وله بوائق على تحويل وغينته الى نشلك اليهبية لا يبتم أية ملاؤة بمسد ١٩٤٥/٤/٣٠ ، ما أم يرق الى دوجة اعلى يصبح مربوطها بنتح العلاوات المتسيدة ٥ .

(طعن رتم ١٦١٣ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعسدة رقسم (197)

: 12-48

خطيفةنظاو درن کي نمي صوبههار شيش يهجي بسريات، باثر رجمي ــ سرياته با**ن طريق نمان** ،

والمسكاية

بيين من الاطلاع على مفكرة اللجنسة الملية رقم (17/1 متنوعة جزء ؟) المسلم المسلم السبعة المناوعة التي مجلس الوزراء على الوزراء على المناوعة التي مجلس الوزراء على المناوعة التي مجلس الوزراء على الدرسية على الرابطة من طائلة بينفوم الله على المناوعة والمتلفين والمتلفين ، رأت وزازة الخربية في ديسمبر سنة ١٩٥٧ تتسكيل لهنة قنية لدراسة هذه الشكلوى ، وانتهت هذه الشكلوى ، وانتهت هذه اللشكلوى ، وانتها المناوعة في المناوعة في المناوعة ، والمناوعة في المناوعة ، والمناوعة بالمناوعة بالمناوعة المناوعة المناوعة المناوعة ، والمناوعة بالمناوعة المناوعة المن

وقد هوسل ديوان الوائدي واللهنة المائية هذه المؤسسوع وانهوت حراستهم الهيروا يلى . « تعديل درجة موضى النصابي والكرجية بن درجة عال عادى (. ١/١٠) طبقا لكادر عال الحكومة الى درجة « مائع كير دائل » (. . /١٠) أسوة بها نظر الفاي المؤلى المنافي المكاني المنافي المكاني المنافي بالمكاني المنافي المنافية الم

. ويتنبيح من ذلك أن ترار مجلس الهزراء المذكور ، ثم يكن الباعث علي احداره تصحيح ونبسج تديم خاطيء بأثر رجمي منطف علي اللنبي واتباً هو كما يبدو جليا بن عباراته ٤ وليد اقتراح من اللجنسة المنيسسة المنتسبة علق المنتسبة علق المنتسبة علق المنتسبة على مجلس الوزراء على ذلك ، وهسنة المنتسبة على يدرجة ﴿ صابع على دهنية المنتسبة من تاريخ المنتسبة المنتسبة من تاريخ المنتسبة من المنتسبة من الاستسبة من المنتسبة من المنتسبة على المنتسبة من المنتسبة على المنتسبة المنتسبة

(طَعْنَ رِتْم ٧١٢ لِسَنَّة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعستة رقسم (۱۹۷)

المسطا:

وظيفة بحار — من وظاف العبال المادين الواردة بالكشف رقم ١٠ من الكشوف المحلقة بكادر العبال — منة الشبعة التي تقفي بها — لا تنظل في تسرية حالة بهذا الكادر في اهدى وظاف الصناع — منع المدى مرتب صناعة منذ تاريخ وضعه على أهذى درجات غير الصناع — لا يغير من هذا الاتزار — لحكام القانون لا تجيز منع هذا الرتب للهي شاغلي درجات الصناع — المناع — المناع الم

يكفعن المنتكم 🕽 .

ان المدمى المضى المدة من ٢٣ من المسلمان سنة ١٩٤١ على ٣١ من ما من وطالف المسالايين. عليو سنة ١٩٤٣ في وظيفة « بحار ؟ وهي من وطالف المسال المسالايين. طواردة بالكشف رتم (١) من الكشوف المحقة بكادر المبال ومن ثم مائنًا هذه الدة لا تدخل في تسبوية حالته بهاذا السكادر في احدى وظاهه المساع ، ولا يغير من هذا النظر ما ثبت من منحه مرتب صناعة من أول مارس سنة ١٩٤٢ تاريخ وضعه على احدى درجات غير المسسناع على خلاف احكام التانون التي لا تجيز منسح هذا الرتب لغير شسساغلي درجات الصناع ، لان هذا المنح الخاطئء لا بؤثر في حقيقة الدرجة التي كان يشغلها ولا يغير من طبيعتها أذ ظلت كساهي من درجات غير الصناع .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ٨ ق -- جلسة ٢٦/٣/٢٦)

'قامسدة رقسم (۱۹۸۲)

المسطا:

وظيفة الاغطاس » لم ترد بن الوظاف الحددة الواردة بالكشف رقم ﴾
للحق بكادر الممال الحكومي -- تسوية حالته بالتطبيق لكادر المهال التكوين في الدرجة ٢٤٠/١٢٠ مفها والمصطلة الى ٣٠٠/١٢٠ مليم » مصححة -- لا يحق له الحصول على المائوات الدورية اللاصقة لأول ملي محدد المرح اجرة في ذلك التاريخ نهاية مربوط الدرجة المستحقة .

مُلَّحُص الحسكم :

ان وظيفة « غطاس » لم ترد بين الوطائف المصدة الوارد م يكتبفه رقم اللحق بكادر العمال الحكومي « الصناع او العمال الفنيون في الوطائف التي لا تحتاج الى دقة في الدرجة ١٣٠٠/٠٠ » وبن ثم غلا تثريب على الجهة الإداوية اذ سوت حالة المدعى بالتطبيق لكادر العمال الحكومي في البرجة ٢٤٠/١٢. ٢ بليم بقرار من مجلس الوزراء في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ وتبعا لذلك لا يحق له الحصول على المعارية الموادية اللاحق لاول على المعارية بهاية موجوط الدرجة المستحتة وهي معام 1٩٥١ لبلوغ احره في البالم الدرجة المستحتة وهي معام 1٩٥١ لبلوغ احره في المالية بهاية موجوط الدرجة المستحتة وهي معام المعارية ويوسا وسينة ١٩٥٨ لبلوغ احره والمعارية بهاية موجوط الدرجة المستحتة وهي معام المعارية ويوسا وسينة بهاية موجوط الدرجة المستحتة وهي معام المعارية والمعارية والمعارية

(المعن رقم ١٩٢٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٤٢٠)

قام دة رقسم (194)

: -

كُونة - كِتِفِ المُلِقَةِ الدورى رقم ٢٤ - ٢٥/١٥ الصادر في ١٩/١٥ المائة المتورك المتنفئ المتواعد. المتنفئ المتواعد المجديدة التي جاء بها باثر فورى - الر ذلك - بداية الملاوات الدورية كل سنتين ابتداء من اول ملهو سنة ١٩٥١ لا من بدء التعين •

بكفص المسكم :

ان البند (ثانوا) من الكتاب الدوري رقم (ف ٢٣٤ - ٣/٩٥) الصادر من وزارة الماليسة في ٨ من سبتبير سنة ١٩٥١ التضمن أحكام قرار مجلس. ظورراء في ١٦ من المسطس سنة ١٩٥١ ، وهذا البند خاص (بالمسالوات المدورية ؛ جاء عيه ؟ يولنا بمن يعض المهال في الفلسات السلوق فكه (عينهم طلعط المكتبة - كتبة اللجرية) قد بلغوا نهاية مربوط درجاتهم منذ زمن طويل غلم تصرف لهم علاوات دورية ، وحيث أن رفع نهاية مربوط الدرجات سيترتب طَّلْيُه سرف علاوات لهم) فقد وافق مجاس الوزراق بتراره أنف الذكر على صرف العلاوات لهم بالكيفية الآتية : (١) العمال الذين بلغت اجورهم آخسر مربوط درجاتهم وكانت لهسم قبسل اول مايو سنة ١٩٥١ سنتان أو أكثر من تاريخ آخسر علاوة منصوها تصرف لهم الملاوة بالنثات الجديدة (وهي ٢٠ مليما كل سسنتين بالنسبة أدرجني المهال الكتبة وكتبة الأجرية) في حدود ربط الدرجة الجديدة من تازيخ موافظة مجلس الوزراء ، ويتخذ اول مايو سنة ١٩٥١ أسناسا التجهيد موعسند المسالاوات المتبسلة (٢) إنا المثال الذبن لم تنتض على آخر عسالاوة منجوطًا سندلن في أول مايو سنة ١٩٥١ تمنح لهم الطلوة بالنتات الجساديدة بعد التنشاء السنتين مع مراعاة الول ماليو في حدود ربط الدرجة الجديدة » ومعنى عدًا أن مجلس الوزراء تد تصد الي تظنيق التواعد الجعيدة بقسير الررجعي والا إلا جعل أول مايو مسنة ١٩٥١ مناطا الصناف بعدة المثلاوة الجديدة بمعنى إن حسساب السندين لا تطبيعي الا ابتبداء من أول مايو سنة ١٩٥١ ويكون بداية التطبيق على المجال الذين لم تنتض مسلى آخسو علاوة منحوها سنتان في الحل ملهو سنة ١٩٥١ ، ولو أراد النسارع أن يكون تدرج الملاوات كل سنتين من بدء التعبيج لما كان في حلجة الى أن يفسع نص الفترة (٢) من البند ثقيا الخامي بالملاوات الدورية ، بل كان يحيل على التاريخ الذي تسفر عنه التسوية للأجر منذ بدء التعبين ، ولكن قرار مجلس الوزراء لم يسلك هذا المسلك بل وضع تاعدة من متنضاها الا بيسطا تدرج الملاوات كل سنتين الا بالنظر الى تاريخ اول مايو سسنة ١٩٥١

(طعن رقم ١٢١ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١١/١٢/١٢)



: 12-41

استعراش قرارات مجلس الوزراء والكتب الدورية الصادرة من وزارة المللية فى شان خصم الــــ ١٢٪ من الأجور المستحقة للممال عند نسوية حالة المعينين منهم قبل ١٩٥/٥/١ بالتطبيق لأحكام الكادر ، ثم منحهم اياها .

بلخص المكم:

بيين من الرجوع الى ترارات مجلس الوزراء والكتب الدورية الصادرة من وزارة الماليسة في شسأن كادر عمال اليومية ومن في حكمهم من الصناع الخارجين عن هيئة العبال والمستخدمين الفنيين وخمسم الس ١٢٪ من أجورهم ثم منحهم أياها ، أنه تنفيذا لما ورد في قانون ميزانيسمة الدولسة للسنة الماليسة ١٩٤٦/٤٥ من تخصيص مبلغ مليوني جنيه لانصاف العمال على اختلاف مهنهم ٤ والصناع الخارجين عن الهيئة والستخديين الفنين ٤ ونظرا الى أن هذا الاعتماد لم يكن كانيسا إواجهة نفتات التسويات التي قضى بها كادر العبال كابلة ، اصدرت وزارة المالية كتابها الدوري رقم ف ٢٣٤ -- ٥٣/٩ في ١٠ من فيرأير سنة ١٩٤٦ الذي أحاطت فيسه وزارات الحكومة ومسالحها علما ... الحساما بكتابها بذات الرمم المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر العمال ... بانها 3 ترى تنفيد كادر العمال ونقا لقواعد وكشوف حرف (ب) من الكتاب الدوري كنف الذكر ، مخفضة بمتدار ١٢ في الماثة من الأجرة المستحقة بعد تطبيق الكلام على هذا الأساس حتى يدخل في حدود المبلغ المعتبد لانصافهم . ويراعي تخفيض الخصم من ١٢٪ الى ١٠٪ بعد تبين حالة الصرف وصحيدور الاعتباد الخاص باتصاف ذوى المؤهلات ، وعندنذ يرد الفرق للعسال بعد تبيئه . . . » . وفي ٨ من يونيه سنة ١٩٥٠ رفعت اللجنة الماليسة الى مجلس الوزراء مذكرة جاء أبها ما يأتي : « أوضحت وزارة الواسسلات بكتابها المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ أنه رغبة منها في العسل على ممالجة مشاكل طوائف المبال في مختلف مصالحها والبت نبها بها يكفسل لهم الاستثرار والتفرغ الى انجاز أعمالهم بأمانة واخلاص ٤ فقد عامت بقدص المسالب التي تقدم بها الاتحاد العام لنقابات عمال الحكومة ، ويتضح منها أنهم يرغبون تحتيق ثمانية مطالب بيانها كالآتي موضحا معها توصية الوزارة بشأن كل معها ... المطلب الرابع ـ رد الـ ٢١٪ من لمجور العمال التي خصمت من التسسويات وتراى وزارة المواصسلات أنه نظرا لأن وزارة المالية هي التي وضعت التواعد الرغوب في تعديلها مانهما تترك الأبر لها للنظر في هذا الطلب ... وقد بحثت اللجنــة المالية هــذه الطلبات وأسفر البحث عن الآتي : . . . المطلب الرابع .. . ترى اللجنة رفض هذا المطلب لعدم احتمال مبلغ الـ ٢ مليون جنيه المضمسة لتنفيذ كادر العبسال ذلك ٠٠٠ ، ويجلسسة ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء نيما يتعلق بالمطلب الرابع المشار اليه « الموافقة على مطلب العمال » ٤ كبا وانق المجلس بجلسته المنعدة في ١٢ من نونمسبر سنة ١٩٥٠ على رأى اللجنة المالية المبين في مذكرتها التي ورد بها « أنه نبيا يتعلق برد الـــ ١٢ // التي خصبت من الممال عند تسوية حالتهم يكون تنفيذها على الوجه الآتي : ١ - منح العمال ال- ١٢٪ التي خصمت منهم عند تسوية حالتهم بالإضائة الى أجرتهم التي يتقاضونها في ١١ بن يونية سنة ١٩٥٠ بشرط الا يتجاوز الاجرة بهذه الاشنافة نهاية مربوط الدرجة التي يشغلها في هذا التاريخ ، ولا تؤثر هذه الزيادة في خواعيد العلاوة الدورية . ٢ ... والعمال الذين في درجات في سلك الخدمة السايرة الصناع وخصمت منهم الــ ٢٢٪ عند تنفيذ كادر العمال عليهم يعندون ما خصم منهم اعتبارا من 11 من يونية سمنة ١٢٥٠ بالإضافة الى ماهياتهم في هذا التاريخ ، بشرط عدم مجاوزة تهاية ربط الدرجة المترزة لهم في كادر العمال ا ولو جاوزت تهنياية العربجة في الكادر العام ٤ ٣ - والعمال الذين طبق عليهم كادر العبال وخصمت منهم السد ١٠٢٪ ثم وضعوا على درنجات السكادر المعدلم يمخدون ما خصم منهم اعتبسارا من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بالانسامة السساهيتين وبشوط عدم مجاوزة الماهيسة ربط درجة كادر المسال التي كاي جليها لكل منهم قبل تميينه على درجة الكادر، العام ولو جاوزت عهاية

يعده الفرجة » . وفي ٢٦ من تبرأير سبيغة غاهـ10 بصـــفر كنـــامه وزارة بالكلية الدورى ذله برتم ضه ٢٣٤ ــ ١٩٤١م بتضيفا تفوقها تهي طيسمه منا المقترار ومردها طالحكلم بالواردة به ، تصميما افكر بأن الا شاءمي الن من بنا معهق ود طلب ۱۴ از له لا تبشع له مرة المفرى . العامن ود لله جزء منهسها غيسمتكيل له الهاتي عقط ، هذا وقد مسهور القانون برهم ١٠/٠ السنة ١٩١١ الم بنتح العتباد اضافي عدره ٢٥٠٠٠٠ في ميزانيسة السيسنة الملقية ١٩٥٠ -١٩٥١ تحت تسم خاص (١٤٤ مكرر) بعنوان ﴿ يَكِيلُهُ وَانْصِعَاتُ وَالْعَبِسِيلُ جاليومية » تصرف الفروق بالترتبة على تثنيذ التوااعد المات حية العهسارا مِن عَلْرِيخَ صَدُورِهُ ١٤ مِن مُهِرَايِر سَمَّةَ ١٥١٠ ٤) وَلِيسَ مِن ١١ مِن يُونِيسَهُ سنة . ١٩٥٥ و ويتاء على قلك تصرف الفتروق الفشيار الها من ١,٥ من نبرياير سفة (حياً) ٤ ويجلسة ١٤٤ من يونية سسفة ١٩٤١ ولفق مجلس الوزرياء على راي الجنة الملية المبين بل مذكرتها المؤرخة ١٩٤ من يونهه سينة ١٩٩٠ التي جاء في البند الماشر منها ع الصبح فاريخ ١١ من يونهه سبخة ١٩٥٠ استلسبا إرد الـ ٢٤ ٪ على الايصرف القرق الا من ابر ابر الـ ١٩٥١ م من أبو أبر مسفة ١٩٥١ ٤ و لما يكانت اصلتة بغلاء المعيشة قد ثبتت على القاهيسة المقورة في ٣٠ من نهينهسبر سسنة ١٩٥٠ وهو عاريخ لاحق المتساريخ الذي رهت السـ ١٢٪ على الساسه (١٠١ من يونية سبئة ١٩٥٠) وسابق الجارية بالمرف ١٠ عمسل تثبت الماتة الغلاء بعد المسطحة اللد ١٢٪ الى الجورهم 6 الم الخلسل عامة كها بعى عبل رود الـ ١٤٠٤ ، ترى بوزوارة الماليسة بان خط مل ايمائة المهلاء مثبتة غيل رد السد ١٢٪ » وفي ١٧ من يوليه بسنة ١٩٥١ مسدر كتاب وزارة للقلية بالدوري بلف رتم ف ٤٣٤ ... ١٤/٩٥ مردها جها المعنى في بتسبعه الماثير . ويجلسة ٢٩ من يوليسنة بيسكة ١٩٥٧ ولفق وجلس الوزراء طبي والتي والجنة الماليسة الحامين في مفكرة بسبا رقم ١٨٨٨ . (٦٠١) طف رتير يا ٢٧٨. مواصلات التي جاد نيها ١٠ توانب مصلحة المبكك العديدية بكتابها باللارخ ٢٧ من خارس سسنة ١٩٥١ الامادة عن كيفية تطبيق القواعد الذي النصيفه عا كتسلب اللليسة الدورى رقم ف ٢١١٠ - ١٧١٨ المارخ اللا من فيولير سنة ١٩٥١ ، الخسطس برد الس ١٠١٠٪ وتطبيق كالسبها حرف (ب) على عبال المسلمة المذكورة ، وخلك في المسافد الأتيسسة : (ملهلاء) . . ١ (١ متال عمل المسلول بن الشنبة طبلوناهم مسسن اللمنين البسل ١٤ من ميولير سسنة ١٩٥١ عصرفت قهم الكافيات المستحفة ولم يعدهما المَايِيةَ ٤ بهل يَنْتِمُون برد الله ١٩٠٤ ويُعمل حيسوية بتكافئهم على مسالة

الأساس (ثالثا) . . وقد بحثت اللجنسة المالية هذه الاستعمارات. ورباته ما يلتي : با - ٢٠٠٠ - الجمال الفون فِصلوا البلوغهم سمين السنين. تهل ١٤ من خبراير ممنة ١٩٥١ ﴿ وَالتَّسْمِلِينِمُ الذِي حدد المورف إلى ١٢ ير ﴿ ولم يمايوا للغدية ومرنب لهم وكاباتهم المبتحة ، وكذلك المسكل الذين بميلوا من الضبة بين ١١ من يونيسة بسنة ١٩٥٠ لا تاريخ ١٩٠٠ جور ترفار مجلس الموزيهاء برد الله ١٤ ﴾ وتبال ١٤ من نبراير سنة ١٥٥١ وصرفت لهم مكاماتهم المستحقة ... هؤلاء لا ترد لهم السـ ١٢٪ اذا كلهم نمطهم سبايتنا التباريخ ١٠ من يونية بسبنة ، ١٩٥ ، أما الذين فصلوا بعد ١١ من يونيسة مسمئة ،١٩٥ وقيل ١٤ من نبراير سنة ١٩٥١ نهؤلاء ٠٠ لا ... ٤ .. بيراعي انهاع ما تتبم في الحالات المثلة في جبيع وزاريات الحكومة ومصالحها ، وتنفيذا لهذا القرار بأناعت وزارة المالية كتابهية الدوري ملف رقيم في ٢٣٤ - ١٩٥١ في ٣ من ابريل سنة ١٩٥٢ السذي. ورد في البند النسائي منه « المسالة : عمال مصلوا من الخدمة لبلوغهم سن السنين تبل ١٤ من غبراير سنة ١٩٥١ ومرغت لهم الكافات المستحقة ولم يعادوا للخدية ، هل ينتفعون برد الـ ١٣ ٪ وتعدل تسوية مكافاتهم على هذا الاساس ؟ قرار مجلس الوزراء بشائها : هؤلاء لا ترد لهم الله الله الله الله اذا كان نصلهم سلهمًا لمَعْلِيخِ ١١ مِن يونيه سنة ١١٥٠ ٠٠٠ وترجِو وزارة المالية من الوزارات والمسالح انباع ثلك التواعد في المسائل التي لديها من هذا التبيل a .

(طمن رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

هامسدة رقسم (۲۰۱)

: 6---41

كسناب المالية الدورى وتبرغه 196 — 196 في ۱۹6۰/۱۰۴۰ — تضائره بتغليض الجور العظل بطنائي الإبر منا يسلحق للهم تسوية حالة المبينين منهم بقيل الإمارة 194 بالتطبيق لإمكام التكار — مطابقته القابين المبينية وما القض به اللهضائية 1988 .

طفعن الحكم :

ان تخفيض أجور عمسال اليومية وبن في حكيهم من الصناع ببتدار بها يستحق ألهم عند تسسوية حالة المعينين منهم تبسل أول ميو نسخة ١٩٤٥ ، بالتطبيق لاحكام كادر العبال الصادر به ترار مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفيبر و ٢٨ من ديسببر سنة ١٩٤٤ ، أنها كان ضرورة الانتستها الاوضاع المالية حتى تدخل التكاليف المتربتة على تنفيست خذا الماكار في حدود الاعتباد المالي الذي خصص في ميزانية المسئة الماليسة الماكار في حدود الاعتباد المالي الذي خصص في ميزانية المسئة الماليسة ما ورد بكتاب وزارة الماليسة الدوري رقم فه ٢٢٨ - ٢٧٦ المؤرخ ١٠ من غيرابر سنة ١٩٤٦ جريا على هذا يكون مطلبتا لتانون الميزانية ، ومتنقسا مع ما تتضي به الأوضاع المالية .

(طعن رتم ٥٥٢ أسنة ٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/١/٧)

قاعسدة رقسم (٢٠٢٠)

الجسطان

قرار مجلس الوزراء ى ١٩٥٠/١/١١ بالوافقة على اداء الـ ١٦٠٪ التي خصيت من اهور العمال ــ نشوء الحق فيهــا نقرر رده من فروق من تتريخ صدور القانون رقم ٢٨ اسفة ١٩٥١ بفتح الاعتباد الاضافي .

ولخص الحسكم:

ان اداء ما خصم من أجور العبال والصناع _ بسبب عدم كساية الاعتباد المالى المتسرر الانصافهم وقت تسوية حالتهم تنفيذا للكادر في اول مايو سنة ١٩٤٥ _ كان يستلزم تقرير اعتباد مالى اضافي اواجهة ذلك ، ولا ينشأ الحق فيها تقرر رده من فروق الا من تاريخ صدور هذا الاعتباد . ومن أجل ذلك اعترضت اللجنة الماقية في مذكرتها المؤرخة ٨ من يونيسة سينة . ١٩٤٠ على مطلب الإتجاد الهام انتجاب بهميال الحكومة الخاص برد السالا عند تسدية حالتهم ، وعللت هذا السحام المناس المالية المناس المناس

سنة ١٩٥٠ بالوانقة على مطلب العبال ثم مندور قراره في ١٢ من توفيير سَنة ١٩٥٠ بأن يكون منع العمال ال...١١ / المشار اليها بالاضافة الي الجرتهم التي يتقاضونها في التاريخ الذي عينه وهو ١١ من يونية سنة ١٩٥٠. الذي محدر فيه قراره السابق ، بشرط الا يتجاوز الآجر بهذه الاضافة نهاية. ربط الدرجة التي يشمطوها في ذلك التاريخ الذي جمل اساسا للرد ، ووسف هذا الرد بأنه « منح » ، كما انتضى الأمر تنفيذا للتواعد المتعمة أصدار القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح اعتباد اضافي بدره ٢٥٠٠٠٠ج في ميزانية السنة المالية .١٩٥٠ ـــ ١٩٥١ لمواجهة صرف الفروق المترتبسة إ على ذلك ، والتي وصفت بانها « تكبلة انصاف العبال » ولما كان هذار القانون صدر في ١٤ من غراير سنة ١٩٥١ ، غند أوضيح كتساب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٣٣٤ - ٣٣٨ المسادر في ٣٦ من غيرابير. سنة ١٩٥١ أن التكبلة المشار اليها تصرف من تاريخ صحور القسانون. المذكور لا من المن يونية سنة ١٩٥١ ، وقد أثر مجلس الوزراء بطِّسته المنعقدة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ ما ذهبت اليه وزارة الماليسة من تعيين ذلك التاريخ مبدأ لمرف الفروق ، وذلك بصدر بحثه تثبيت أعانة غلاء العيشة للعمال الذين ستصرف لهم هذه الفروق ، اذ قضى بأن تظل اعانة بثبتة كما هي في ٣٠ من نونهبر سفة ١٩٥٠ قبل رد الس ١٢٪ ، مؤيدا بذلك اعتبار ثلك الفروق غير مستحقة الا من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لا تبسل ذلك ، وأن استحقاقها ليس بأثر رجمي منعطف على الماضي ، وهذا يتفق مع وصفها تارة بأنها منحة وتارة بأنها تكبلة أنصاف .

(طعن رتم ۲۵۵ اسنة ۳ ق ــ جلسة ۱۹۵۸/۱/۷)

قاصدة رقسم (۲۰۲)

البسطا :

المبال الذين فصلوا من الخدية الموفهم السن القسادونية قبــل. ١٩٥٠/٦/١١ سـ عدم احقيتهم في استرداد اللــ ١٢٪ التي خصمت من المورهم عند تنســوية حالتهم تنفيــذا الكادر ـــ قــرار مجلس الوزراد في ١٩٥١/٧/٢٩ ٠

- بالقص الحسكم :

أن تثرار مجلس الوزراء في ٢٩ من يولية منة ١٩٥٩ جاه صريحة تناطعة في أن المبال الفين تصلوا من الكثية فلوغهم سبب السعب قبسليه ١٩ من البنائر سنة ١٩٥١ وسرنت فهم الكنائات المستعدة لهم بهام يعساموا الن الفنية ١٩ من الفنية ٤ لا ينتمون برد الس ١٩٤ أذا كان نصلهم سابقة على تاريخ ١٩ من ويشبة منة ١٩٥٠ تركن ذلك بناء على اسسطعسار بصاحة المسسكات العنيية ٢ على أن يميم البناع حده التاعدة في المسائنة المائلة في جبيع وزارات الحكومة ومساحده ، ولما كان الجدعون عبالا بمسلحة المسسكات المنافقة في منافقة في منافقة في منافقة المسسكات المنافقة في منافقة المسسكات المنافقة في منافقة المسسكات المنافقة في منافقة المسائلة المنافقة المنافقة المنافقة في منافقة المنافقة المنافقة

♦ طمن والم ٢٥٥ لسنة ٣ ق _ جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

الغبسرع المسسليع

تطبيق كادر المبال على المستخدمين والموظفين المبينين على دوجات (المستخدمين الفارجين عن الهيئة)

كالشحال رقسم و ٢٠٤٥)

: 12....41

استفادة الوظفين الفنيين والمستخدمين والعبال بن المسكلم كادر المهسسال ،

والقنان الفسكم :

الله شرط البند الثالث عشرا بن تواصد عامو الممال الصغور به كظير وزاوة اللهة الخوري بلغه رتب عد 14% ... 14% و بن التعوير وزاوة اللهة الخوري بلغه رتب عد 14% ... 14% و بن التعوير سبقة 14% و 14% من نوهمسور سبقة 14% لجواز مصابلة الموظلين التغيين منة 14% و 14% و 14% من نوهمسور سبقة 14% لجواز مصابلة الموظلين التغيين بالمناب التعيين والمسئلين والمسئلين والمسئلين والمناب التعيين و والمسئلين مناب المناب المناب المناب المراب المناب والمسئلين المال المسئلين المال المسئلين وبكار القسدم الخارجين عن مينة المبال المسئلة عبل أول بالومنية في المسئلة ذاتها تبل هذا التساريخ وأن يكون لهم بنيل من عبال اليومنية في المبلو ذائية من وطالف الخدم المسئلة غير متبدة في المؤانية بكافر الخدم المسئلة غير متبدة في المؤانية بكافر الخدم المسئلة على علم و بالمهيمسة المسئل ولو كان عبله هو. بالمهيمسة على مسئلين ولو كان عبله هو. بالمهيمسة على مسئلية من مسئلة و

(١٩٠٧/٤٧/١٤ عَمَادِ سِينَة ٢ عَمَادِ عَمَالِهِ ١٠٠٠)

قاعسية رقسم (١٠٥٠)

المسطا:

كتف المالية الدورى في ١٩٤٥/١٠/١٦ ... اشتراطه لاهادة المستخدمين والوظفين الفنيين من قواعد كلار الممال وجود الثيل بنفس المسلحة من عمال اليومية ... المصود هو التماثل في نفس الحرفة والعمل ليضا في نفس الصلعية .

ملخص الحسكم :

ورد بكتاب وزارة الملية الدورى في ١٩٤٥/١/١ شرط متنفساه أن المستخدين والموظفين الغنين الذين على درجات لا ينتعمون من كادر العبال الا اذا كان لهم مثيل من عبال اليومية في نفس المسلحة ، الما اذا لم يكن لهم مثيل من عبال اليومية في نفس المسلحة ، غلا ينتنعون من هذا الكلا . وصيفة هذا الشرط تعلمة في الدلالة على أن المتصود هو المتبائل في نفس الحرفة ، والعبل أيضا في نفس المسلحة ، وعلة ذلك ظاهرة ، هي المسلواة في المسلحة . قاذا كان المتساواة في المسلحة . قاذا كان المتبائلة بين المراد الدولة الواهدة في المسلحة . قاذا كان المتبائلة بين المراد الدولة الواهدة عن المسلحة . قاذا كان على عبال اليومية في كلية البوليس ، غان مطالبته بتسوية حالته طبقيا لاحكام كادر المبال تكون على غير المسلس مسليم .

(طعن رتم ه) السنة ٢ ق ــ جلسة ه/١٩٥١)

قاصحة رقسم (۲۰۹)

الجسسطا :

كتاب المكية الدورى في ١٩٢٥/١٠/١ - نصه على أن المستخدمين والوظفين الفنيج الإلقاين الذين على درجات لا ينتفعون من كادر الأعمال الا إذا كان لهم مثيل في نفس المسلحة ــ تطبيق سليم فقرار مجِّفس الوزراء في ۱۹۲۲/۱۱/۲۴ -

مُلخص الحسكم:

ان وزارة الملية اذ نكرت في كتابها الدورى رقم نه ٢٣٤ – ١٩٥٢/١ الفين المنتين المؤقتين السفين على ١٩٤٨/١٠ ان المستخدين والموظفين الفنيين المؤقتين السفين على درجات لا ينتنمون من كادر المبال الا اذا كان لهم مئيل في نفس المسلحة من عمال اليوبيسة المسلحة الما اذا كان لبس لهم مئيل في نفس المسلحة من عمال اليوبيسة غلا ينتنمون من كادر المبال الم الم تخرج على مقتضي قرار مجلس الوزوا المسادر في ١٩٤٢/١١/٢٣ باحكام كادر المبال المائية ونزولا مسلم ما قصده هذا القرار بحكم التنظيم الاسلمى الذي استهنفته ونزولا مسلم المضاع الجزائية المناطب كادر « مستخدين خسارج الهيئة » الى كادر عمال المجدد عور بطبيعته عمال مساتم وهذا لا يتفق أبدا مع اوضاع الجزائية بحسب التنظيم الذي استهنفه عمال مستهدد الدينة البدا مع اوضاع الجزائية بحسب التنظيم الذي استهدفه من الكور كادر عمال .

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢ ق -- جلسة ١/٤/١٩٥١)

قامِستة رقسم (۲۰۷)

المسطا :

مستخدم خارج الهيئة في مصلحة ليس في ميزانيتها كادر المهال ــ عدم افائته من احكام كادر المهال ــ لا يكفي أن يكون لمهله مثيل في مصلحة اخرى ــ وجوب أن يكون الثيل في نفس الصلحة .

ملخص العسكم :

اذ الدين الثابت أن الدعن من الصناع بحسب طبيعة عمله وكان معينة أن الثابت أن الدعن من الصناع بحسب طبيعة عمله وكان معينة

في الخدمة تبل أول مايو سنة ١٩٤٥ ، ألا أنه كان وما زال تبل هذا الناريخ وبعده معينًا في وظيفة خارج الهيئة ، بحسبان أن المعلجة لم ينشأ بهما كادر عمال وانما درج تنظيم ميزانيتها في السنين المتماتبة على أن يوضع هؤلاء الصناع في وظائف مستخدمين خارج الهيئة ، غليس له ولامثاله ان يقيدوا من احكام كادر العمال ما دام ليس لهذا الكادر. وجود في ميزانيسة الملحة ولا وجه للتحدى في هذا المقلم بانه يكفي أن يكون لصاحب الشأن مثيل بطبيعة عمله في كادر العمال بوجه علم ولو في غير المصلحة نيفيد من هذا الكادر ما دام عبله كسانع ، بصنفا كعابل في كادر العبال وكشوفه المحقة به ـ لا وجه لذلك ، لأن ترار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ باحكام كادر العمال عالج حالة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين يكونون بحكم عبلهم صناعا ١٠ منص على أن تسرى حالتهم على أساس ما يناله زملاءهم أرباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف ، وظاهر من فلك أن مناط الامادة أن يكون للخدمة المذكورين زملاء من أرباب اليومية أي الذين ينتظمهم كادر العمال . وغنى عن البيان كذلك أن المتصود هو ان يوجد كادر عمال ينتظم هؤلاء الزملاء من أرباب اليومية في نفس المصلحة التي يعملون نبها ، وذلك لانه حسبها يبين من مذكرة وزارة الماليسة التي وافق عليها مجلس الوزراء أن تنظيم الوظائف والترجات والامادة منهسا مرتبط ارتباطا اساسيا بالاعتبادات المالية وتخصيصها سسواء في ذلك الاعتماد المالي الذي تقسر الانصاف من كانوا في الخسطية في أول مايو سنة ١٩٤٥ أو الاعتبادات المالية التي على أساسها وفي حدودها تنظم الميزانيات المستقبلة ، وآية ذلك أن البند الأول من القراعد العامة نص على أن « تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناع في كل قسم حسبها تقتضيه حالة العبل وأن يكون متوسط هذه الفئات مضروبا في عدد الوظائف لا يجاوز الاعتماد المقرر » . فينطبق احكام الكادر _ والحسالة هذه ... منوط بالاعتهاد المالي في حدوده ويحسب تخصيصه وفقا لتنظيم الميزانيات مستقبلا ، ماذا كانت الميزانية العامة لم تنشىء كادرا للعمال في وزارة أو مصلحة بمينها ملا يمكن تطبيق أحكام كادر العمال على المستخدمين خارج الهيئة ولو كاتوا صناعا بطبيعة عملهم لفقسدان

مجلل التطبيق في الميزانية ، وانها يجوز انشاء هذا الكادر في الميزانية اقدً مرقى ذلك ، وهذا من الملاصلات التي تتدرعا الجهالات المختصة عند تنظيم طليزانية وهو أبر جوازي لهاً .

(طعن رتم ٩٦٢ لسنة ٢ ق ... جلسة ٢/٤/١٩٥٢)

قاعستة رقسم (۲۰۸)

: 45...46

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١١/٢٣ ــ نصه على ان المُضعة شارج الهيئة الصناع والموظفين النفين المُقتين الشاغلين لوظافف مماثلة للمبال تسوى حاقتهم على اســاس زمالتهم اربقب اليوميــة المتعلقين معهم في الوظافف ــ حكم وقتى يسرى على من كانوا بالمُضعة في ١٩٤٥/٥/١ بشرط عن يكون بميزانية المسلحة كلار عمال ينظم هؤلاء الزملاء اربقب اليومية ،

ملخص الحــكم :

ان ما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ باحكام كادر المسال ، من أن الفنعة الفارجين عن هيئة المسال الصناع والموظفين الفنين المؤقتين مهن يشغلون وظائف مهائلة لوظائف المهال الفين تنظبق عليم القواعد المنتدمة — هؤلاء تسوى حالتهم على أساس ما يقاله زملاؤهم عليهم الدوية الذين يتعادلون ممهم في الوظائف ، ويجوز لاجراء هذه النسوية مجاوزة نهاية الدرجات — انها اراد أن يعسالج حالة من كانوا في المختمة في أول مايو سسنة ١٩٤٥ ، نهو حسكم وقتى يستنفد أغراضه بتطبيقه على هؤلاء وليس حكما دائها للمستقبل ، نملا ينيد من هذا الحكم الا من كان موجودا في الخدمة في هذا التاريخ ويشترط أن يكون في المسلحة كادر عمال ينتظم زملاء له من أرباب اليومية وكان عبسل المستخدم خارج الهيئة بطبيعته على صائع له مثيل في عبله في كادر العبال ، فقصد تسرار مجلس الوزراء بالحكم الوقتى المشار اليه أن تسوى حالة هؤلاء تسوية مثى توافرت شروطها ، كسا بجوز تحويل وظائفهم من مسلك شخصية متى توافرت شروطها ، كسا بجوز تحويل وظائفهم من مسلك

الترجات الى سلك البوبية ببوانتنهم ، لها اذا لم يكن بالصلحبة كادر عسل تليس لهم أن يقيدوا من لحكام هذا الكادر ، هذا ولا يبنع ذلك كله المسلحة مستقبلا أن تنظم ميزاتيتها على أسلمس أنشساء كادر عمال نبها كودة كيا سلف القول من الملاعبات التي تقدرها الجهات المختصبة ، غاذا تشيء بشل هذا الكادر وانتظم المستخدم خارج الهيئة (الصافع) نفله أن يفعد منه عندئذ على مقتضى أهسكابه من تاريخ تنفيسذ التنظيم الجديد الميزانيسة .

(طمن رتم ۹۹۲ لسنة ۲ ق ــ جلسة ١/١/١٩٥٢)

قامستة رقسم (٢٠٩)

البسطا:

تطبيق كادر المبال ... وجود المبال على درجة خارج الهيئة أو على. درجة في الكادر المام ... منحهم الاجر في حدود درجات كادر المبال التي. سروت عليهم حالتهم .

طقص الحكم:

ف ٢٧ من يونية سنة ١٩٥١ تقديت اللجنة الملية بالذكرة رقم ١٦/١٥متوعة بشأن الاعتراضات التي صادنت الوزارات والمسلح عند تطبيق.
كشوف حرف (ب) والس ١٢٪ تضمنت راى وزارة الملاية غيسا عرض
عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت قيسه وزارة الملاية ما ورد بالبند ١٦
غترة (ه) وهو « منك عبال طبق عليهم كادر المالم وهم الآن على درجات
خثرج الهيئة أو على درجات في الكادر العالم ، غهل بينحون أجر ١٠٠٠ مليهـ
يقكمل أذا توافرت شروط المنح لهم أ وهل يكون المنسح في حدود كادر
الممال أم في حدود درجاتهم الحالية أ » وقد رأت وزارة المليسة « ان
يقتحوا الأجر في حدود درجات كادر العبل التي سويت عليها حالاتهم » ..
وقد والمق مجلس الوزراء على جبيع ما ورد بتلك الذكرة في ٢٤ من يونيسه.

(طعن رقم ١٦١٣ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٦١/٢٥٠)

قاعدة رقم (۲۱۰)

المسطة:

الصائع الذي يشفل في سلك الدرجات وظيفة مماثلة لوظائف العمال ... غدم جواز منحه ماهية تزيد عما يتقاضاه مثيله من ارباب اليومية ، ولا أن أحجاوز ماهيته نهاية مربوط درجة هذا القظي ... تقدير الماهية بمراعلة السنتزال ايام الجمع ... الاستثناء من هذه القاعدة بالنسبة ابعض عمال مصلحة السنك الحديدية ... كتاب وزارة المالية في اغسطس سنة 1901 ،

ملخص الحكم:

المستفاد من نص النقرة الثانية من البند الثالث عشر من كتاب وزارة المالية الدوري بلف رقم ف ٢٣٤ ــ ٣/٩ه الصادر في ١٦ من اكتـــويو سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية أن المستخدم المسانع الذي يشغل في سئك الدرجات وظيفة مبائلة لوظائف العبال لا يجوز بنحه باهيسة شهرية تزيد على ما يتقاضاه زميله من ارباب اليومية الذي يتعادل معــه ن الوظيفة ولا أن تجاوز ماهيته بحسال ما نهساية مربوط الدرجة المحددة لهذا النظير بكادر عمال اليومية . ولما كان عامل البومية لا يمنح اجسسرا عن أيام الجمع التي لا يعمل ميها ، مان مثيله في مسلك الدرجات تقسدر ماهيته بمراعاة استنزال هذه الأيام ، وما يصدق على المستخدم المسائم الذي عين رأسا في سلك الدرجات يصدق كذلك على عامل اليوميسة الذي ينقل الى جذا السلك ، ذلك أن الشارع أراد أن يتيد تتسدير الماهيسة الشهرية للصائع الذي يعين على درجة بالحدود الواردة في كادر العبال في شأن عمال اليومية ، وهي التي ينبغي التزامها في تحديد الماهيسة الشهرية للعابل ، وقد انصحت عبا جرى عليه التطبيق العبلي في هـــذا السند منكرة اللجنة المالية التي وائق عيها مجلس الوزراء بجلسيته المنعقدة في لا من توقيير سنة ١٩٤٨ كما اليد هذا النظر التبسسي الذي خضينه الرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من أغسطس سسنة ١٩٥٠ ك. الذردد أن عمال اليومية الحاصلين على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين على مؤهلات عندها يوضعون على الدرجات طبقا للقواعد والاحكام المقررة كم تحديد مرتباتهم على أساس الاجر اليوسى مضروبا في ٢٥ يوما ، ورأت وزارة المله بكتابها رقم ٢١٤/١/٢٣٤ جزء ثان المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ أتباع هذا البدا أيضا عند النقل من اليومية الى الدرجات الضارجة عن. الهيئة ، وظاهر من هـذا القـرا في ضوء الاوضاع السابقة عليسه أنه لم يستحدث حكما جديدا ، بل كشف عن تاعدة كانت تأنية ومتبعة من تبل منذ تطبيق كلدر العمال ، وقد اقتضى الامر عندها أريد الخروج عليه في اغسطس سنة ١٩٥١ الى مصلحة السكك الحديدية « باقرار ما تم من في اغسطس سنة ١٩٥١ الى مصلحة السكك الحديدية « باقرار ما تم من الشيئ حبك مل الحركة الذين يشتغلون الشيئة على نقلهم الى الشهرية ، وكذا يحاسبة من يشبت من صحيفة ترتيته وكذا كسيف المد المشاعدة الشاعدة الشاعدة الشاعدة المساحدة المناعدة المساحدة على نشبته من مسيفة المساحدة وكذا كسيف، لمد المداعدة المساحدة المناعدة المساحدة المساح

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ؟ ق - جلسة ١٩٦/١٢/٢٥)

قاعسدة رقسم (٢١١)

المسطا:

الكتاب الدورى رقم ف — ٢٣٤ — ٥٢/١ الخرخ ٢١ من اكتسوير سنة ١٩٠٥ سنة ١٩٠٥ سنة ١٩٠٥ من التسوية حالة الوظفين الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة الوجودين بالخدمة وقت نقاذ كادر الممال ويشغلون وظائفه مبائلة لوظائفه المبال سائفي الوارد به بتعويل وظائفه هؤلاء المبائفين والمستخدمين سائر هذا التحويل جوازي الادارة متى قدرت الاستهداء .

ملخص الحسكم :

ان الفترة (٢) من البند الثالث عشر المتعلق بالتواعد المسلية من الكتاب الدوري رقم (ف ٢٣٤ -- ٣/٩ه) المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥. بشأن كادر عمال اليوبية ترسى تواعد المستخدمين الصناع الذين على درجات ٤ منصت على أن ﴿ المستخدمين الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفين الفنيين المؤمنين ــ سواء كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة مؤققة ... مبن يشمغلون وظائف مباثلة لوظائف العبال الذين تنطبق عليهم التواعد المبينة في البنود السابقة ، هؤلاء تسوى حالاتهم على اساس ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتمادلون معهم في الوظائف ... ويجوز لاجراء هذه النسوية مجاوزة نهاية ربط الدرجة بشرط الا تزيد ماهية المستخدم بحال على نهاية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من عمال اليومية بكادرهم 4 ويبكن تحويل وظائف المستخدمين المؤتتين والخدمة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليوميــة بموافقتهم وتنقــل الوظائف الي اعتمادات اليومية والمسامع الذي بشغل درجة في كادر الخدمة ، او درجة مؤتتة وسويت حالته طبئا لتواعد الكادر السالف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهاية ربط درجة وظيفته ، ولم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك البومية لا يمنح أية علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ ما لم يرق الى درجة اعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات المقررة ، أما المستخدم المسانع الدائم نتسوى حالته طبقا للقاعدة المتقدمة ، ولو جاوزت ماهيته بالتسوية نهاية ربط درجة وظيفته ماذا بلغت ماهيته بالتسوية نهسساية ربط الدرجة أو جاوزت تقف عند الحد الذي تصل اليه في ١٩٤٥/٥/١ . أبا أذا كانت ماهيته بالتسوية لم تصل الى نهاية ربط الدرجة في هذا التساريخ المنسج الملاوات المقررة لدرجته حسب أحكام كادر الموظفين العام » .

والواضح من مبارات هذا البند ، أن المسرع تصد ألى وضع هكم وتتى بتسوية حالة الموظنين الداخلين في الهيئة ، والمستخدين الخسارجين عن الهيئة ، الموجودين بالخدية وقت نفسساذ كادر المهسال في أول مأيو سنة ١٩٥٥ ويشفلون وتتذاك وظائف مبائلة لوظائف المبال على أسلس ما ينله زيلاءهم من أرياب اليومية الذين يتمادلون معهم في الوظائف 4 اذا كان لهم مثيل من هؤلاء في نفس المسلحة التي يعلون بها ، وقد قصعة الشارع بهدة التصوية تحديد مرتب الوظف او المستخدم النفى فى ذات المسلك الذى ينتهى اليه بحيث يتساوى مع الاجر المتسرر لزميله عالمل اليومية تحقيقا للمدالة وحرصا على المسلواة بين من يتوبون بعمل واحد السوية ، وظاهر فى جلاء الشرع ، بعد اجراء هذه التسوية ، عجر تحويل وظلات الولئك الوظئين والمستخدين من سلك الدرجات الى مسلك اليوبية ، بشرط موافقتهم على هذا التحويل ، مها يستقاد منه ان التعادة العلمية فى تصوية حالتهم تقتضى حسلب مرتباتهم فى ذات درجاتهم المتاخلة فى الهيئة أو الخارجة عنها ، على اساس الاجور المترة لزملائهم من عجل اليوائية الذين يتبائلون معهم فى الوظائف وهذه التمسوية تحريها الادارة ، ان هى قدرت ملاصتها ، ورات فى ذلك تحقيقا للمصلحة المعاية ، وهذا التظر يتقى مع القواعد التى تحكم اليزائية والتى تجمل تحديدها للوظائف المختلة وتعيين درجاتها وتوزيمها فى كل وزارة الوحملحة قاتها على اساس من المسلحة الصابة ، ومنتا لاحتباجات المرائق ما يكتل حسن سيرها وسلامة تطورها .

(طمن رتم ۷۷۸ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٠/٦/١١)

قاعـــدة رقــم (۲۱۲)

البسنا:

الستخدون خارج الهيئة او العمال الذين يشغلن درجات في الـكادر العام وطبق عليه عليه كادر العمال ... عدم سريان التظر الوارد بالبند ١٣ من الكادر بالنسبة للعلاوات عليهم ... أساس ذلك صراحة البند ٣ فقرة ه من المكادر التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ في تدرج العلاوات بالنسبة لهم واو جاوز الإجر نهاية مربوط درجتهم .

ملخص العسكم:

ان مذكرة اللجنــة الماليــة التي قديتها الى مجلس الوزراء بتـــاريخ ١٩٥١/٦/٢٣ (الذكرة رقم ١ ـــ ٥٦ متفوعة) بشـــان الصموبات التي "اللرها تطبيق كشوف حرف ه ب » وبنها ما ورد في البند ٦ نقسرة (ه)
بشأن العمال الذين هم على برجات خارج الهيئة أو على درجات في السكادر
الممام ثم طبق عليهم كادر العمال ونساطت المذكرة فيها أذا كان يجوز منح
هؤلاء أجرا مقداره ٥٠٠٠ مليم اذا توافرت فيهم شروط منحه وهل يسكون
خلك في حدود كلار العمال أم في حدود درجاتهم الحاليسة غارتات وزارة
الملابة أن يكون المنسح في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها
حالاتهم كسسا وافق مجلس الوزراء على تلك المذكرة في ١٩٥١/١٢٢٢
مبهوم ذلك ضرورة تدرج أجر العمال الذي تسوي حالته طبقا لكادر العمال
إلقعلاوات ولو جاوز أجره فهاية مربوط درجته خارج الهيئة وأن دبس
الوزراء آتف الذكر وبن ثم يكون المطعون ضده محتا في طلب العسالوات
حتى نهاية مربوط الدرجة التي سويت حالته على أساسها عملا باحكام

يؤكد ذلك أن البند 11 من كادر المبال والنقرة « ه » من البند ٦ من مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ أم تقيد اطلاق العلاوات الا بالنسبة إن كان من المستخدمين خارج الهيئة ولا يسرى الحظر الوارد في البند ١٣ على المستخدمين خارج الهيئسة أو العمال الذين يشغلون درجات في الكادر المام وطبق عليهم كادر العمال وذلك طبقا لحكم الفقرة « ه » من البند ٦ وقد صدرت مطلقة بقسرار من مجلس الوزراء وبعد اخذ رأى اللجنة المالية وموانقة وزارة الماليسة أى بندس الاداة التي صدر بها كادر العبال والمطلق كبا تقول تواعد التنسير السديدة بجرى على اطلاته ما لم يتيد مراحة أو دلالة ومن ثم مَلا محسل لاعمسال التبعد الوارد في البند ١٣ في غير حالته وهو المذي كان تائما عندما صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ الذي تضمن الفترة « هـ » ولم يشر اليه من تربيب أو من بعيد بل جاء بحكم علم صريح ولم ينعت العمال الذبن ارادوا تطبيقه عليهم بأكثر من أنهم الذين طبق عليهم كادر العمال وهم على درجات خارج الهيئة أو على درجات في السكادر المام ، وبذا يكون شرط المنح الذي اشسارت البه هذه الفقرة متوافرا في الدعى ولا ربب ايضا في أن حبس العلاوات عنه وعدم أطلاقها ، نبسه مجاداة واضحة الاحكام قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٥١/١/٢٤. آنف الذكر الذي تضمن حكم الفقرة « ه » .

قاعسدة رغسم (۲۱۳)

: المسجا

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١/٢٤ بشان منح المسأل الذين طبق عليهم الكادر وهم على درجات خارج الهيئة أهر ٢٠٠ مايم في حدود درجات كادر الممأل والتي سويت عليهم هالاتهم — مؤداة تدرج أجور هؤلاء الممأل بالملاوات الدورية المتررة في هذا الكادر وفي حدود الدرجة التي تبت التسوية على اساسها ، ولو جاوزت أجورهم مربوط درجاتهم خارج الميئـــة .

ملخص الحسكم :

ان حق المدعى في تدرج اجره بالملاوات الدورية حتى نهساية مربوط الدرجة المتيد عليها مستبد مها تضمنه ترار مجلس الوزراء الصلاد في ١٩٥١/١٩٢٤ بالموافقة على ما جاء بهذكرة وزارة المالية من ان المسال الذين طبق عليهم الكلار وهم على درجات خارج الهيئة يمنحنون اجسر ٢٠٠٠ مليم في حدود درجات كلار المهال التي مسويت عليها حالاتهم ومنهوم هذا القرار أنه ينبض أن تدرج أجور هؤلاء المسال بالمسلاوات الدورية المترة في هذا الكلار وفي حدود الدرجة التي تبت التسلوية على السلما ولو جاوزت أجورهم نهاية مربوط درجاتهم خارج الهيئة .

هذا . وان من شأن انتفاع المدعى بكادر الممال وتسوية حالته بموجب تواعده منذ نفاذ احكلهه فى سغة ١٩٤٥ فى الدرجة ٤٠٠/١٤٠ عليم التي تعدلت الى ٢٠٠/١٤٠ عليم أن تسرى فى حته اللغترة « ه» من البنسسد ٢ من المذكرة رتم ١٣/١م متنوعة بشأن الاعتراضسات التي همسادات

الوزارات والمستسلح عنسد تطبيسق كتسبونه حرف (ب) والسالالا تلك المذكرة التي وافق مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٩٥١/٦/٢٤ عملى ما تضمئته من آراء منهما الموانقة على أن يمنسح العمال الذين طبق عليهم كادر المسال وهم الآن عسلى درجسات خسارج الهيئة أو على درجات في الكادر العام أجر ٣٠٠ مليم بالكامل في حسدود درجات كادر العبال التي سويت عليها حالاتهم واذ وردت هذه الموافقة في هذا الشان مطلقة وجرى حكمها واضحا صريحا دون تخصيص قان من متنضى هذا الاطلاق بالنسبة لهذا الترار ومن صدوره - كسا هو ظاهر -من نفس السلطة وبذات الاداة الصادر بها كادر العمال الا يرد عليها أي تخصيص أو قيد تضبئته احمكام الكادر قبعل صحدور هذا القرار الاخير الذي لم يشترط النطلاق العلاوة سوى أن يكون العامل المتيد على درجة خارج الهيئة بين العمال الذين طبق عليهم كادر العمـــال ، والمدعى من مؤلاء ، ولذلك غاته ينيد منه بمجرد صدوره ، ولا حجة بعد ذلك نيسا ورد بالطمن من أن المتصود بما ورد في الفترة المشار اليها من التسرار المذكور هم العمال الذين طبق عليهم كادر العمال وخصمت منهم الـ ١٢٪ طالما أن الاستفسار وأجابة وزارة المالية عليه صريح كما سبق بيانه في أنه انصب على اطلاق العلاوات بالنسبة إن طبق عليهم كلار العبال من هؤلاء علمة وكل ذلك من الوضوح بحيث لا يدع مجالا لذلك النهم الذي ذهب البه الطمن مادام أن القسرار صدر بالموافقة المطلقة على منح الأجور في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم وأن موضوع السد ١٢ ٪ كأن محل سؤال مستقل منبت الصلة بموضوع الفقرة « ه » . كما أنه لا وجه لما جاء بالطعن من أنه طالما لم تحول وظيفة المدعى الى سملك اليوميسة ماته لا يستحق أية علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ اذ نص البند الثالث عشر من كادر العمال والفترة « هـ » من البند ؟ من مذكرة اللجنة المالية ســـالفة الذكر يقضيان بتسوية حالة المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين طبق عليهم كادر العمال بتدريجهم في العلاوات الدورية دون اعتداد بنهاية ربط درجاتهم خارج الهيئة ولم يتيد اطلاق هذه العلاوات الا بالنسبة أن كان من المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو من المستخدمين المؤنتين وجاوزت ماهياتهم الجديدة بعد التسوية طبقا لكادر المسال نهاية ربط درجاته

وكُلْقَعْهِم ولم يوانقوا على تحويل وطَلَقْهِم الى سلك اليومية وهذا غير ...تحقق أصلا في حالة المدعى .

(طعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٧ ق - جلسة ٢١/١/١٩٦٤)

قاعسدة رقسم (٢١٤)

: 4

نص كادر المهال على ابكان تحويل وظائف المستخدين الوقتين والخدية الخارجين عن الهيئة بن سلك الدرجات الى سنك اليومية ببوانفتهم هذا الممال الوجودين بالخدية فعلا قبل ١٩(٥/٥/١ وليس بعد هذا التاريخ .

بلخص العــكم :

انه ولذن ورد في أحسكام كادر المسال أنه « يمكن تحسويل وظائف المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليومية بوافقتهم وتنقل الوظائف الى اعتبادات اليومية ٥٠٠ » الا أن هذا من الاحكام التي تصد أن تطبق على العمال الموجدين بالخدمة فعلا تبل أول مايو سنة ١٩٤٥ لو يس بعد هذا النساريخ ، ومادام المدمى في أول مايو سنة ١٩٤٥ لم يكن قد أدى الامتحان الذي يعطيه الحق في الترقية ولم يكن معتبرًا ضمن أفراد العمال ، غانه لا تترتب لله حقوق حتية في الترقيسة المطلوبة بحيث يتعين على جهة الادارة أن تمنحه أياها حتبا وبقوة القانون طبقا للحكم المشار اليه ،

(طعن رقم ١١ه لسنة ٢ ق ــ جلسة ١١/١/١١٥)

قام بدة رقم (۲۱۵)

المسطا:

القانون رقم 111 أسنة 1970 بسريان أحكام كافر المبال عـلى السنفدين القـارجين عن الهيئة ــ بجال سريقه ــ شابل السنفدين. الفارجين عن الهيئة الشافات الدرجات الغربية أو الفصوصية .

ملخص الحــكم :

ان القانون رقم ١٩١ لسنة .١٩٦ في ضوء ما جاء بمذكرته الإيضاهية بستهدنا تصبين حالة طائنة الستخبيين والستخبيات الخسارجين عن الهيئة بما يكفل مساواتهم بزملائهم الممال أنه تصد الى الغاء نظام المستخدمين الخارجين عن الهيئة مستعيضا عنه بوظائف كادر العمال بحيث بخضعون جبيما تحقيقا للمساواة بينهم لنظام واحد ومن ثم نقد بأت معينا تنفيذا لهذا القاتون وتحتيقا للأغراض التي استهدعها نتل جبيع الخاضعين لنظام المستخصين الخارجين عن الهيئة بجبيع درجاتهم الاصلية والفرعية كالدرجة الخصوصية الى كادر المهال ، ولا يتبل في هذا المتسلم اخسراج طائفة المستخدمين الشاغلين للدرجات الفرعية أو الخصوصية من مجال تطبيق هذا القانون ذلك أنه مُضلا عن أن شاعلي هذه الدرجات يعتسبرون من الخارجين عن الهيئة ويخضعون لذات الاحكام التي يخضع لها المستخدمون خارج الهيئة غاته لا يقبل بعد اذ الفيت ببقتضى القانون المذكور درجسات المستخدمين الخارجين عن الهيئة ولم يعد لهذه الدرجات بعد صدوره وجود في نظام موظفي الدولة والغيت تبعا لذلك المواد المنظمة لهذه الطائفة ، أن تبقير الدرجات الخصوصية المتنرعة عنها لأن الاصل بسنتبع بالضرورة الغساخ الدرجات المتنرعة عن هذا الاسل .

(طعن رقم ۱۲۷۲ السنة ٨ ق ــ جلسة ١٢٧٨)

قاعستة رقسم (۲۱۷)

: المسطة

تسوية حالات المستخدمين الخارجين عن الهيئة بنقلهم على درجـات عمالية طبقا لأحكام القانون رقم 111 أسنة ١٩٦٠ بشأن سريان احـكام كادر الممال على المستخدمين الضارجين عن الهيئة وتحسين حالاتهم ــ التقوقة في ذلك بين طائفة المستخدمين الصناع وطائفة المستخدمين غير المسناع ــ المقاط في اعتبار المستخدم الخارج عن الهيئة ، من طائفــة المستخدمين الصناع هو أن يوصف بذلك من يملكه قانونا ، وأن يشغل درجة بخصصة في الميزانية لوظاف الصناع .

ملخص الحسكم :

ان الشارع تد فرق في المعالمة بين طائفتين بن المستخديين الخارجين من الهيئة ، هما طائفة المستخدين المساع ، وطائفة المسستخدين غير الصناع وذلك عند نظهم الى كادر العبال ، معتدا في هذه المسايرة بوصف الدرجة المددة عليها كل منهم ، وتخصيصها في المزانبة .

والقيصل في معرفة الصائع من بين المستضدين الخارجين عن الهيئة المراد فيه الى ملف خديته ، والى الدرجة التى يسمغلها بالميزانية ، فان وصف في ملف خديته بأنه صائع مين يبلك اضفاء هذا الوصف عليسه ووصف الوظيفة التى يشغل الدرجة المخصصة لها في الميزانية بأنها من وظائف الصناع ، كان المستخدم صائعا ، تجب مصابلته على هذا الإساس ، والا أعوزه سند انتهاكه الى طائعة المستخدين الصناع .

(طعن رقم ٥٥١ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٦/٥/٢٦)

قاعدة رقم (۲۱۷)

المسطا:

القانون رقم 111 لسنة 197٠ بسريان احسكام كادر المهال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة هجال سريانه هم الخلاقة المينين في الهيئات المستقلة أو المحلين بقواعد تنظيمية خاصة منه سايس من شروطها توافر التطابق بين درجاتهم ودرجات المينين في وزارات ومصالح الحكومة > وانها يكفى اتفاق درجاتهم مع درجالته المستخدمين الخارجين عن الهيئة ها المستخدمين المنازعين الهيئة ها المستخدمين المنازع الهيئة ها المستخدمين المنازع الهيئة المستخدمين المنازع المنازع المستخدمين المنازع المنازع المستخدمين المنازع المستخدمين المنازع المستخدمين المنازع المنازع المستخدمين المنازع المنازع المستخدمين المنازع المنازع المنازع المنازع المستخدمين المنازع المستخدمين المنازع المستخدمين المنازع المنا

ملخص الحسكم :

ان المشرع المسح المجال في المادة الرابعة من القانون سالف الذكر المحسين حالة المعينين في الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو المحقة أو المعالمين بقواعد تنظيبية خاصة اسوة بنظرائهم المعينين في وزارات ومسالح الحكومة على درجات بالميزانية وهو لم يشترط الامادتهم من احكام المقانون المشار البه أن يتوامر التطابق بين درجاتم وبين درجات المعينين في وزارات ومسالح الحكومة بل وما كان بينبقي له أن يشترط ذلك الأن التطابق لا يقوم اصلا في الاوشاع الوظيفية بين الهيئات المسابة وذات الميزانيات المستقلة أو المحتة أو العلماين بقواعد تنظيبية خاصة وبين وزارات ومسالح الحكومة ولذلك كان منطقيا من المشرع أن يكتني لامادتهم مع درجات المستخدين الخارجين عن الهيئة وايس مخلول الاتفاق هو عين مخلول التطابق ماتظام أن تسكن من الهيئة الدرجة هي نفس الدرجة ليس في وصفها نصب بل وفي كل أبحساد الدرجة مع الوسف غملا أو حكها .

وانه ان منح ان المدعى ليس من الخاشمين لأحكام القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وانها يخضع لتواعد تتظيية خاصة اترها مجلس الوزراء فى ٢٨ من نومبر سنة ١٩٤٩ مان ذلك لا يحربه من الامادة من المسكلم التانون رتم ١١١ لسنة ١٩٦٠ الذي نص في المادة الرابعة منه كما مسلفه البيان على سريان احكله على المعليان بقواعد تنظيمية خاصة لا معن تنفق درجانهم مع درجات المستخديين الخسارجين عن الهيئسسة ولما كانت الدرجة التي يشغلها المدعى موصوفة في الهزائية بأنهسا من يين وظفته الدرجة الثانية من درجات المستخديين الخارجين عن الهيئة (غير الفنية) لما كان ذلك فاته يتبين نوافر الاتعلق بين الدرجة التي يشسخلها المدعى وبين الدرجة التي يشسخلها المدعى وبين الدرجة التي يشسخلها المدعى وبين الدرجة التي يشسخلها إحكام التانون رتم ١٩١١ لسنة ١٩٦٠ .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٨ ق _ جلسة ١٩٦٦/١/٩)

قاعسدة رقسم (۲۱۸)

: 12...41

المادة (۲۲) من القانون رقم ۱۱۱ المسنة ۱۹۲۰ بشأن سريان احكام كادر المبال على المستخدين الخارجين عن الهيئة وتصين حالتهم نصت على أن ينقل الى كلار المبال المستخدين الصناع المينون على درجات بالجزائية ويوضعون على الدرجات القررة لعرفهم في كلار المبال بصفة شخصية ٥٠ ـ سريان هذا المحكم على المستخديات الصائمات كما يسرى على المستخدين الصناع ـ يتفي لانطباق حكم هذه المادة أن يكون المستخدم أو المستخدية الضارجة عن الهيئة موصوفا في ملف المكتبة يقد صافع ممينة على درجة بالجزائية .

بلخص الصكو:

ومن حيث أن القانون رقم 111 لسنة .197 بشأن سريان أحسكم كادر المسأل على المستضين الخارجين عن الهيئة وتصمين حالتهم قد نص في المادة إعلى أنه (ينشأ في كادر المسال درجة جديدة تحت أسسسم (مستخدين ، بالفنة (٢٠٠ ، ٣٢٠ طيسا بمالوة تدرها ٢٠ مليسة كل سنتين « كيا نص القانون في المادة ٢ على أن ينقل الى كلار المهاف المستخدمون والمستخدمات غير المبناع المعينون على درجات بالهزائيسة ويندون بداية مربوط الدرجة المتشاة طبقا المهادة الاولى أو مرفياتهم الحالية متسوية على 7 أيها أكبر ... » وفي المادة ٣ على أن ينقيل المن كادر العبال المستخدين المسناع المعينون على درجات باليزائية ويوضعون على الدرجات المقررة لحرفهم في كادر العبال بصية شخصية ... أله المستخديون المسناع الذين لا توجد لهم حرف مماثلة لحرفهم في الكلسوف المستخديون المسناع الذين لا توجد لهم حرف مماثلة لحرفهم في الكلسوف يوان — الموظفين ويندون بداية الدرجة اذا كلفت مرتبساتهم متسسومة على ٢٠ على ٢٠ نقل عن هذه البداية ويصفعلون بهيماد علاواتهم واقدياتهم في كلور المسائم متسسومة المستخديين المناجون عن الهيئة » .

ومن حيث أن الواضعة من النصحوص المتقدمة أن المستخدمين الخارجين عن الهيئة صناعا وغير صناع ، ينطون الى كادر الهمال ويهالمون وبهالمون وفقا لاحكابه بعد أن كانوا خلفيمين لأحكام القانون رقم ، ٢٩ لمسنة ١٩٥٩ ومن كان منهم غير صفاع ينقل الى العرجة - ٣٠/٠٣٧ ملهما المشارة المقورة لمحرفته وقا كادر المبال غاذا لم يكن لهذه الحرفة مثيل في الكافر فتحدد المصرفة والدرجة بترار بن ديوان الموظهين ،

ومن حيث أنه ولأن كال المشرع قد أشار في المدة ٢ من القساتون المسار اليه الى المستخدمات غير المستخدمين غير المستخدمين غير المستخدمين غير المستخدمين المبناع وان يشر في المدنة ٣ الى المستخدمات المستخدم المستخدمين المبناع وان المتقدن رقم ٢١٠ لسنة ١٩٠١ بنظام موظفى الدولة أورد جداول مرفقة المتقدن ارتبات المستخدمين والمستخدمين المبناع والثاني خاص بالمستخدمين المسناع والثاني خاص بالمستخدمين المسناع والثاني خاص بالمستخدمين المسناع والثاني ما ما ما بالمستخدمين المستخدمين المرارجين عن الهيئة ، الا إن المحكمة ترى ما عمل المستخدمات على المستخدمات المحكمة ترى المحكمة ترى المستخدمات على المستخدمات المس

الصائمات كما يسرى على المستخدين السناع ، وآية ذلك أنه يكنى لإتطباق النص أن يكون المستخدم أو _ المستخدمة الخارجية عن الهيئة ويوصوفا في لمف الخدية بأنه مسانع معينا على درجة بالميزانية _ وقد وتحقيق ذلك في حق المدعية ، أذ أن الإمر الصائر في ؟ من أبريل سنة ١٩٥٧ يثمينها في الدرجة النسانية خارج الهيئة (نسساء) قد اقترن بهنمها يدل صناعة وهو لا يبنع الا للصائع كما أن المهنة التي تستغلها وهي بهنة كادر المهال لها الكشف رقم } من الكشوف حرف (ب) الضام بالمهناع أو المهال لها الكشف رقم } من الكشوف حرف (ب) الضام بالمهناع أو المهال لها الكشف رقم } من الكشوف حرف (ب) الضام ويكون ما ورد باللاة ؟ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٠ وبجداول القانون ويكون ما ورد باللاة ؟ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٠ وبجداول القانون ويم ١١١ لسنة ١٩٥٠ وبحداول القانون ويم ١١١ لسنة ١٩٥٠ وبعداول القانون ويم ١١١ لسنة ١٩٠١ وبعداول القانون ويم ١١١ لسنة ١٩٥٠ وبعداول القانون ويم ١١١ وبعداول القانون ويم ١١٠ وبعداول القانون ويم ١١١ وبعداول القانون ويم ١١١ وبعداول القانون ويم ١١٠ وبعداول القانون ويم ١١١ وبعداول القانون ويم ١١٠ وبعداول العداد وبعداول القانون ويم ١١٠ وبعداد المعداد وبعداد ويم المعداد ويم الوبول العداد وبعداد ويم الوبول العداد وبعداد وب

ومن حيث أن الحكم المطعون غيه أذ تضى باحتية المدعية في تسسوية حالتها في الدرجة (٢٠٠ : ٣٦٠) مليها طبقسا لاحكام القانون رقم ١١١ المنت ١٩٦٠ باعتبارها مساقعة في مهنة خياطة بحسب الوصف الوارد في المكثسف رقم } من كشسوف كلار المبال المشار اليه وما ترتب على ذلك من كثار متطقة بوضعها في الدرجة العاشرة طبقا القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦٢ لسنة ١٩٦١ وصرف الغروق الملهسة من ١٩٦١/١٠/١ براعاة التقادم الخمس والزام الطسرفين المصرفات مناسف مليم من القانون مما يتمين معه رغض الطعن غيه على غير المساس مليم من القانون مما يتمين معه رغض الطعن .

(طعن رتم ٩٦) لسنة ٢١ ق ــ جلسة ١٩٧٨/٦/٢٥)

قاصنة رقسم (۲۱۹)

: المسطة

خُصُوع الدعى لقواعد تنظيمية خُلصة الرّها مِجلَى الوزراء في ٢٨ من تُومِير مسلة ١٩٤٩ ــ الدرجة التي يشغلها __ وصفها في الهزائية بالهــا مِن وظائف الخارجين عن الهيئة وتلاقيها ولو أنها ذات مربوط ثابت مع بطية الدرجة الثانية من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير المسلع)... اكتبال شروط الإمادة من احكام القانون رقم ١١١ أسنة ١٩٦٠ في شاقه -

ملخص الحسكم :

انه ان صح ان مثل المدعى ليس من الخاضمين الاحسكام القساوين رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ وانها بخضع القواعد تنظيبية خاصة القرها مجامى الوزراء في ١٨ من نونهبر سنة ١٩٤٦ المان ذلك الا يحربه من الالمادة من الحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ الذي نص في المادة الرابعسة منسه على سريان احكامه على العساملين بتواعد تنظيبية خاصة مين تتفق درجاتهم مع درجات المستخدين الخارجين عن الهيئة .

ولما كانت الدرجة التي بشعلها المدعى موصوعة في الميزانيسة بانها من وظائف الخارجين عن الهيئة وكانت نتسلاني سولو أنها ذات مربوط ثابت مع بداية الدرجة الثانية من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئسة (غير المستاع) ، لما كان ذلك غانه بيين نوائر الانتساق بين الدرجة التي يشغلها المدعى وبين الدرجة المذكورة ومن ثم نقد اكتبلت له شروط الاتلفة من لمكام اللتانون رقم 111 لسنة 197.

(طمن رتم ١٤) لسنة ٨ ق _ جلسة ٢٤/١٩٦١)

القسسرع الكسسائن

معالجة بعض الشنوذ في تطبيق قواعد كادر العمسال

قاعمدة رقسم (۲۲۰)

: 12....41

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٨/١٢ ... معالجة الشنوذ الثانج عن. صيرورة بعض مساعدى الصناع في وضع انني من الشراقات .

بالقص المسكم :

المستفاد بن قسرار مجلس الوزراء المسادر في ١٣ من اغسطس, سنة ١٩٥١ أن ألشرع رأى تعديل حالة بساعدي الصناع بن حيث الدرهة والملاوة ؛ لملاج وضعهم الثناذ الثاتج عن أن بن لم يكبل بنهم في أول بأيو سفة ١٩٤٥ خبس سنوات ، وكذلك بن عين بعد هذا التاريخ قد ظل في الدرجة (١٥٠/ ٢٤٠م) بسبب كون ترقيته بعد هذه السنوات ألحبس هي. ترقية جوازية لا حنبية ، وذلك حتى لا يكون هذا الفريق من الممال في وضع الني من التالميذ « الشراقات » . وإذا كان المشرع قد أعرب عن حرصه على التسوية بين الفريةين حتى لا يتبيز احدهما على الآخر ، فلا يستقيم مع رغبته في ازالة التغرقة بينهما أن يكون قد جمل ترقية البعض بمسمد خمس سنوات جوازية ، وترتية البعض الآخر بعد مضى المدة وجوبية . قياً ماجاء في ترار مطس الوزراء آنف الذكر من أن « الشراقات والصبية الذين لم يكونوا تد اتبوا خبس سنوات خدمة في اول مايو سنة ه ١٩٤ ، وكذلك الذين عينوا منهم أو يعينون بعد هذا التاريخ سواء كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية ، أو غير حاصلين عليها تطبق عليهم تواعد وكشوف حرف (به) . . ، وبعد نهاية السنة الخابسة يؤدي ابتحاتا أبام اللجنسة-النبية الشكلة بترار وزارى ، أن نجح نبه ترتى الى درجة صائع دنيق. اذا وجدت درجة خالبة ، وفي هذه الحالة يبنح لجرة بوبية تدرها (٢٠٠٠) ٤

بواذا رسب يعطى فرمسة سنة اخسرى بأجرة (.ra يوميا) غان تكرير رسوبه يفصل 4 ... ملا يعدو أن يكون ترديدا للأصل العلم في كادر الممال غيها يتعلق بالترقية الحاصلة بعد اول جايو سنة ١٩٤٥ ، وهو أن شيط السلاحية لهذه الترتية وجوب تضاء خبس سنوات في الدرجة على الاتل كحد أدنى مع النجاح بعد ذلك في امتحان أمام اللجنة الفنية المختصـة ٤ وبيانًا لحكم في شأن من يرسب في هذا الامتحان مرة ومن يتكرر رسسويه غيه ، قبن ينجح يصبح صالحا للترتبة بشروطها وتبسودها ، وبن يخفق يعطى نرصة ثم ينصل أن تكرر رسوبه ، وليس معنى هذا وجوب ترقية من نجح في الامتحان بعد خبس سنوات حتبا ببجرد وجود درجة خاليسة ٤ اذ أن هذا التنسير ينطوي على اخلال لم يرده الشارع بقساعدة اصلية في كادر الممال تقوم عليها دعائم تقديرانه ويتماسك حولها بنيسانه وهي جوازية الترقية ، كما يؤدى الى انطلاق مريق وحيد من العمال في الترقية دون مراعاة للنسب العددية او نتيد بالدرجات الخالية او الاعتهادات الماليسة ، والى تخلف من عداهم في هذا المجال ، وم ما في ذلك من اخلال بالساواة وبتكانؤ الفرص بين طوائف من الممال ينتظمهم سلك واحد . وقد جاء كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ٢٣٤ ــ ٣/٩٥ المسلم في ٨ من سبتيبر سنة ١٩٥١ تنفيذا لترار مجلس الوزراء المتقدم ذكره صريحا في تطبيق الأحكام التي نص عليها هذا الترار بما نيها استمرار الممل بقاعدة جواز الترقية بعد خمس سنوات على الأقل على حالات الصبية والشراتات ومساعدي الصناع الموجودين في الخدمة على حد سواء . وهذا هو ما سبق أن أيده قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ٢٤ من يونيسه سنة ١٩٥١ ، وكتاب وزارة الماليسة الدوري ملف رقم ٢٣٤ - ٢٣٥ المؤرخ ١٧ من يولية سنة ١٩٥١ .

: (طعن رتم ١٩٥١ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/٤/١

قاعستة رقسم (۲۲۱)

المسطاة

قرار مجلس الوزراء في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بمعالجة الشدود

القائم، عن تطبيق قراره في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ بالنسبة ابعض. العمال ـــ الزايا المالية التي يقررها ـــ يممل بها من تاريخ نفائه ،

طقص الحسكم :

بيين من الاطلاع على ترارى مجلس الوزراء المنادرين في ١٢ من. المسطس ١٩٥١ و ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ أن أولهما مستدر لعسلاج. يا استر عنه تطبيق كادر العمال بن شذوذ في معابلة مساعدي الصناع بالتياس الى طائفة التلاميذ (الشراقات) وهم أدنى منهم درجة ، أذ رضع لعر التلبيذ في بداية السنة الخليسة الي ٢٥٠ م في حين أن أجر سساعد المساتع لم يبلغ في هذا التاريخ الا -١٧م نقط ، سما حسل وزارة الماليسة على رقع الأمر الى مجلس الوزراء طالبة رقع درجة مساعد مساتع من (١٥٠ - ٢٤٠ م) الى (١٥٠ - ٣٠٠ م) فيعين ابتداء باجر متداره ١٥٠م مزاد الى ٢٠٠ م بعد سنتين والى ٥٠٠ م بعد سنتين آخريين ثم يمنح بعد فلك علاوة بواتع ٢٠ م كل سنتين حتى يبلغ الآجر نهاية ربط درجتــه وتستير ممايلته بالنسبة الى الترتية بالقاعدة المسول بها وهي جوازا ترميته بعد خيس سنوات على الاتل . وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك في ١٢ اغسطس سنة ١٩٥١ ، ورأت اللجنة الملية في ١٢ من يونيسسة معقة ١٩٥٢ أن يكون صرف الفروق المترتبة على تثفيذ هذا القرار ابتداء بن ١٤ بن نبراير سنة ١٩٥٢ ، لها ترار ٢١ بن اكتوبر سسنة ١٩٥٣ نقد صدر بناء على طلب وزارة الزراعة لما استخر تطبيق التسرار المسابق على عبالها عن شفوذ آخر في معليلة طائفة العبال من درجة صائع غير دتيق ، ومنهم الطعون عليه ، بالقياس الى مساعدى الصناع الذين يتلون عنهم درجة ، ذلك أن ترار ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ لم يتناول سوى طائنة مساعدي الصناع الذين كانوا يشغلون هذه الدرجة عنسد تنفيده 4 خترتب على ذلك زيادة اجور مساعدى الصناع على أجور زملاتهم رغم سنقهم في دخول الخسمة مها حيسل الوزارة على رمم الأمر الى مطس الوزارة طالبة اعادة تسوية حالات هؤلاء العبال على أساس تطبيق ترار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ عليهم ثم نتلهم الى درجات صاتع دنيق التي كانت قد نقلتهم اليها ، وقد وافق المجلس على ذلك عي أن يكون نقلهم الى درجة صائع دهيق بعد مضى خبس سنوات.

في درجة مساعد صائع ومنحهم اجرا مقداره . ٣٠ م من ذلك التساريخ قا وبنالك تحتقت المساواة في مصاليلة الفريتين . ونظرا لان قرار مجلس الوزراء المسادر في ٢١ من تكتوير سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة الى العمال الذين كاتوا قد بلغوا درجة صائع غير دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من المسطس سنة ١٩٥١ ، وما كلوا يفيدون من مزاياه — قد استحدث لهم مركزا جديدة يرتب اعباء مالية على الخزانة الصلة وجاء ذلك القرار خلوا من في نمي يدل بوضوح على انه قصد الى أن يكون اغلامهم منه تاليخ سسسابق في الملنى . غاتهم والحالة هذه لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد الا من التريخ الملمون غيه اذا قضي التريخ المه بنزوق من الجدة من ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥١ لفلية ٢١ من المحبون عليه الم الكوبر سنة ١٩٥١ لفلية ٢١ من المحبور سنة ١٩٥١ كون ١٩٥١ لفلية ٢١ من

(طعن رتم ۲۹۸ لسنة ١ ق _ جلسة ١٢/٢/ ١٩٥٥)

قاصعة رقسم (۲۲۲)

المِسلما :

قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سينجر سنة ١٩٥٠ بمطلبة الشفولة. الناتج عن تطبيق قرارين سلبقين عليه — نضعه مزايا مالية بالنسبة النالت من السالقين والوقادين — تهتمهم بهذه الزايا من تاريخ صدوره بفع الر رجمى ٠

ملغص الحسكم :

بين من الاطلاع على ترار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من توفيور ١٩٤٤ أن السحواتين والوتادين بالسحك الصحيدية لم يدرجوا : شهره طلقة عبال اليوبية الى أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من توفيور سنة ١٩٤٨ و ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ بماللتم ببتتفى الصحام كادر المبال على أساس وضعهم في النرجة (٢٥٠م سـ ٢٠٥م) بشروط بمينسة على أن تدفع لهم الفروق من أول ديسمبر سسنة ١٩٤٨ > وتمى في قرار ١٣ من غيراير سنة ١٩٤٩ على أنه لا يغيسد من هذه التسوية سسسوى للوبجودين في الدرجتين الثابنة والسابعة نقط ، ثم مسدر قرار مجلس الموزراء. في ١٠ من سبتير سنة ١٩٥٠ نوسع من دابرة المعاملين بسكادر المهال من السائقين وأدخل في تلك الدائرة سائقي الدرجة السائسة كمنا عفل من أحكام قراري مجلس الوزراء المسادرين في ٢٨ من نومبر سنة ١٩٤٨. و ١٣ بن ، نبراير سنة ١٩٤٩ لازالة الشمسفوذ الذي كشت تطبيق هذين المرارين عن وجوده ، وهو زيادة أجر الوقاد أو السائق الحديث في الخفية عن آجر زميسله الأقدم منه ، ولما كان قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٠٠ من سبتبير سنة ١٩٥٠ قد استحدث تعديلا في النظام القـــانوني الأمثال المدعى من الوقادين متضمنا مزايا لهم ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة ، غلا يسرى هذا التنظيم الجديد الا من تاريخ العمسل به ، دون استاده الى تاريخ سابق ودمع مروق عن الماضى ، مادام ذلك ليس واضحا من نصوصه ٤ بل طروف الحال وملابسانه لدى 'صداره تدل على العكس اذ روعي أن تقدير مصلحة السكك الحديدية للتكاليف المالية للتسوية لا تجاوز مبلغ ٣٠٠ ج شهريا يخصم على البنسد الذي خصم عليه اجور أمر ، غائه لو صح أن ثبة غموضا في القرار لوجب تفسيره لصالح الخزانة العسابة ،

. ٠ (طعن رقم ١١ السنة ١. ق _ جلسة ١/١٥٥/١١)

قاعسدة رقسم (۲۲۳)

المسا:

سلطة وزارة المالية في الاستثناء من احكامه ... الاستثناء يشــمل الزيادة كما يشمل النقصان ... مثال بالنسبة لاستثناء عمال مصلحة الإملاك ،

ملخص الحسكم:

المستفاد بن تواعد كادر العبال الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفير سنة ١٩٤٤ هو أن تحديد غنات الصناع أو العبال الذين يغيدون بن أحكام هذا الكادر بنوط ببتنضيات حبلة العبال) وبتيد بالا يكون بتوسط هذه الفنات) بتدرا بعدد الوظائف) يجاوز الاعتباد المترر ، كما يجوز) أذا أقتضت المسلحة العابة ذلك ، الاستثناء بن هذه القواعد) وأن وزارة الملية هي المرجم في هذا كله .

وتخصيص سلطة وزارة الملية ، عند اعبال الاستثناء المغروضة فيه بترا بجلس الوزراء الصادر باحكام كادر المبال ، بالزيادة دون النقصان ، هو تخصيص بلا مخصص ، بل يجب غهم الاستثناء بحسب مدلوله الطبيعى وهو كيا يشمل الزيادة يشمل النقصان ، والمرد في اعبال سلطة الاستثناء هذه هو الى المصلحة العاملة وحدها بحسب متنصيات حالة المعسل وأوضاع الميزائية ، غاذا كان الثابت أن مصلحة الإملاك انترحت وضسع مئات خاصة لعمالها على هدى اعتبارات عامة ارتاتها ، وأن وزارة الملاية وافقت على ما انترحته المصلحة ، على أن تكون التسسويات في حسود وافقت على ما انترحته المصلحة ، على أن تكون التسسويات في حسود الاحكام الاخرى الواردة بكادر العمال ، ويشرط الا يوضع العلمل في درجة اعلى من المستحق له حسب الكلار الفكار ، أو أن يعمل أجرة نزيد على

المستحق بهذا الكادر > وأبلغت وزارة المالية موافقتها هذه الى مصلحة الإمالك بالكتاب رتم ١٦٠٠ المؤرخ في ٢١٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ > من الوزارة تكون قد تصرفت في حدود السلطة المضولة اياها بمقتضى قرار مجلس الوزراء السادر في ٣٠ من نوفيبر سنة ١٩٤٤ > وذلك ببراهاة متشيات حالة المبل في مصلحة الإملاك .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ١ ق ... جلسة ١١/١١/١٥٥١)

قاصدة رقيم (۲۲۶)

: المسلطا

الاستثناء من قواعد كادر المبال — جواز ذلك لوزارة الملية — كتاب الملائدة الدورى في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ — السستراطه لايكان المادة المستخدين والوظائين الفنين من قواعد كلار المبال وجود المثيل بنفس المسلحة من عبال الهيمية — صحيح قانونا .

ملخص الحسكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٧ من نوغير ١٩٤٤ بكادر الصال
تحت (ثابنا) تواعد عابة _ نص على : (1) تحديد كل وزارة او مصلحة
عدد كل عنة من مثات المسناع في كل تسم حسب ما تنتضيه حالة العمل
عدد كل عنة من مثات المسناع في كل تسم حسب ما تنتضيه حالة العمل
وبعد الانتهاء من تسوية حالة العبال الموجودين الآن في الشدية يجب أن
يكون متوسط عنات أجورهم مضروبا في عدد الوظائف لا يتجلوز الاعتبان
المتر . (ب) المستخدمون (الصناع) الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة
والموظلون الفنيون المؤقتون (مسواء كاتوا على وظيفة دائبة او على وظيفة
والموظلون الفنيون المؤقتون (مسواء كاتوا على وظيفة المين تنطبق عليهم
والموظد المبينة في البند (أولا) تسوى حالتهم على أساس ما ينسساله
زملاءهم أرباب البومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف . ويجوز لاجراء
هذه التصوية مجاوزة نهاية الدرجة بشرط الا تزيد ماهيسة المستخدم
بحال ما عن نهاية مربوط الدرجة المحدة المظيره من عمال البومية بكلارهم .

(ج) لا يجوز الاستثناء من جبيع القواعد المتسحبة الا ببوانفسة وزارة الملية ». والمستفاد من هذه القواعد أن تحديد غنات المسناع أو المسلم الذين يفيدون من أحكام هذا الكادر في كل قسم منوط بهتضيات حسالة العمل ، وأنه يجوز ، اذا انتشبت المسلحة العلية ذلك ، الاستثناء من هذه التواعد ، وأن وزارة المليسة هي المرجع في هذا الشأن جبيعه ، فهسده الوزارة قد خولت بذلك مسلطة القيام على حسن تطبيق هذا الكادر وشبط المؤارة قد خولت بذلك مسلطة القيام على حسن تطبيق هذا الكادر وشبط السلطة استرطت في كتابها الدوري المؤرخ ١٦ من اكتوبر ١٩٥٥ لامكان انتشاع المستخدمين والموظفين الفنين الذين هم على تحرجسات من كلار المسلل ، أن يكون لهم مثيل من عمال اليوبية في نفس المسلحة ، أما أذا لم يكن لهم مثيل من عمال اليوبية في نفس المسلحة ، أما أذا لم في معدد السلطة المخولة أباها ، وكان المدعى من المستخدمين المبنين على مرجة خارج الهيئة ، وليدس له مثيل من عبسال اليوبية في المسلحة الني درجة خارج الهيئة ، وليس له مثيل من عبسال اليوبية في المسلحة النور

(طعن رقم ٢٩ لسنة ١ ق ــ جلسة ١١/١١/١٥٥١)

قاصحة رقسم (٢٢٥)

: 12...41

قرار مجلس الوزراء في ۱۹۰۰/٤/۲۱ هـ موافقته على راى اللجنة. المالية بتطبيق كادر الممال على السماة من الخدمة الكارجين عن هيشــة. الممال بيصلحة الليغ والوازين ،

ملخص الحسكم:

ف 11 من أبريل سنة .140 تقدمت اللجنة الخالية الى مجلس الوزيراء بمنكرة رقم //017 متنوعة . أوضحت غيها أن وزارة التجارة والصناعة « سبق أن طلبت بتاريخ 17 من نوتمبر سنة 1989 أعادة النظر في تطبيق. كادر الميال بصنة استثنائية على سماة الدرجات الثانية والثلاثة والرابعة

بمصلحة الدمغ والموازين ... ونظرا لأن هؤلاء المستخدمين كثرت شكواهم لأتهم يتومون بأعمال ننية بحتة تتطلبها طبيعة عملهم وذلك منسذ بدء تعبينهم ، وأن تبدهم على درجات في كادر غير الصناع أجراء لا ذنب لهم نيه ، ولا يكون ذلك سببا في حرماتهم من تطبيق كلار المسال عليهم اسوة بزملائهم المتيدين لحسن حظهم على درجات ننيسة ، خصوصا وأن لهم زملاء باليومية استفادوا من الكادر مع أنهم أحدث منهم خدمة وأقل خيرة ، وتطلب الوزارة المذكورة انصافا لهم ومساواة بزملائهم الذين طبق عليهم كادر العمال أن تعيد وزارة المالية النظسر في تطبيق كادر العمال عليهم بصفة استثنائية ، اقرارا للواقع وتقديرا لجهودهم وأماناتهم ، خصوصا وانهم بحكم عملهم وطبيعته يختبرون يوهيا كميات كبسيرة من الذمب والنضة مها نمه اغراء لذوى الماهيمات الضئيلة ، وقد برهنسوا طوال مدة خدمتهم على الأمانة رغم ما هم نبه من ماتة وما بعولونه من اسر ، والوزارة نرى تشجيعا لهم على المضى في أعمالهم بكفاءة ونشاط ، وتعويضا لهم عبا أصابهم من غبن ، وما يعانون من أمراض يتعرضون لها بدرب داريمة أعمالهم ، الموافقة على طلبهم حتى يطبئنوا على مستقبلهم . وأن اللحنة المالية قد بحثت هذا الطلب ، ورأت الموافقة على تطبيق كادر المهال عليها بصغة استثنائية للأسباب الموضحة بهذه المذكرة ، على الا مصرف لهم غرق الا من تاريخ مواغقة مجلس الوزراء ... » وقد واغق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٦ من ابريل سنة . ١٩٥٠ على رأى اللحنة المالية المبن في هذه المذكرة .

(طعن رئم ۱۹۷۷ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۲/۱/۱۹۵۸) .

قاعدة رقم (۲۲۱)

البسدا :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/١٠/٢٤ بعدم صرف فروق عن الماضى الهسويات التي تناولها ــ انصراف حكم القع الى التسويات الاستثنائية التي نتم على خلاف احكام كلار العمال .

ظخص المكم:

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من اختصوبر سنة ١٩٥٧ القاشي بعدم صرف قروق عن الماضي غيبا يختص بالتسويات التي تناولها ، انها ينصرف حكيه غيبا يتعلق بهنا اختضاء هذه الفروق ، بحسب ديباجته وسياته ، الى التسويات الاستثنائية التي نتم على خلاف ما قضت به احكام كلار المهال ، سواء من حيث زيادة المرتب أو رفع الدرجة ، عيسا هو بقرر بهذا الكادر ، وما كان ليسس بالانقاص حقوقا عكسبة استهدت من قواعد تنظيبة علية مسابقة أو مراكز قانونية ذائية ترتبت لاربابها بناء على هذه القواعد ، ولما كان الحق في النسوية الاستثنائية هو حلى يستحدث ، غاته يخضسع من حيث آثاره المالية للقبود التي يغرضها القرار المنشىء له لا لقواعد الكلار الذي نتم مثل هذه التسسوية المخالفة

(طعن رقم ١٦١ لسنة ٢ ق -- جلسة ١٦١/٦/١٥)

قاصدة رقسم (۲۲۷)

الجسطا:

الصناع الذين دخلوا الخدبة بدون ابتحان غير العاصلين على على الشهادة الإبتدائية _ قرارت وزارة المالية بنسوية حالتهم في وزارتي الصحة والحربية وبصلحة السكك الحديدية اسوة بمساعدى الصناع _ فيست تفسيرا مما تبلكه وزارة المالية بل هي استثناء من القاعدة الواردة بالكادر في شاتهم .

ملقص الحسكم :

ان قضاء هذه المحكة قد جرى على أن ما جاء بكتاب وزارة المليسة رقم م ٢٢ ـــ ٢٩/١٥ م ٣ المؤرخ ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٤٢ بالنسسية الى عمال وزارة الصحة وبكنسابها رقم م ٢٠ ــ ٣/٣١ المؤرخ ٢٩ من الكتوبر سنة ١٩٤٦ نيما يتملق بمسال وزارة الحربية ، ويكتابها رتم م ٨٨ - ١٧/٣١ مؤشت المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ في شأن عبسال مصلحة المسكك الحسديدية لا يتضبن تقرير قاعدة تطبق بالنسبة الى سسائر العمال بالوزارات والمسالح ، بل هو استثناء يتدر بقدره ولا يتوسم في تقسيره أو يقاس عليه ، وآية ذلك أن وزارة الملية لم تصدر به كتــابا هوريا يذاع على الوزارات والمسالح ، بل انها ذكرت في كتابها الدوري وقع ف ٢٣٤ ــ ٢/٩٥ م ١١ الصادر في ١٠ من نبراير سفة ١٩٥٣ انهـــا وانتت على تسوية حالة صناع وزارتي المسمة والحربية والبحرية الذين حخلوا الخدمة بدون امتحان وغير الحاصلين على الشهادات الابتدائيسة السوة بيساعدي المناع ، أي يبتم الواحد بنهم ٣٠٠ مليم يوبيا في درجة صائع دقيق (٢٤٠٠) مليم) من التاريخ النالي لانقضاء خبس سنوات بين بدء الخدمة تزاد بطريق العلاوات الدورية ، وطلبت لامكان النظـر في تعبيم هذا النظام على سائر وزارات الحكوبة ومسالحها التي لم يسبق تسوية حالة عبالها الصناع على هذا الاساس ... بواغاتها ببيان عدد عبال المسلحة مبن تنطبق عليهم هذه الحسالة والتكاليف اللازمة لتطبيق هدذا النظام عليهم والمستفاد من هذا القضاء أن القاعدة الني أوردتها كتب وزارة المالية لم تكن تفسيرا مما تملكه ، وانما جاءت على سيبيل الاستثناء من القاعدة العلبة بما لا يسمع بالتوسيع ميه أو التياس عليه . وعلى هذا المتنفى علن المدعى وقد التحق بالخدمة بوظيفة بدون امتمان أو الشبهادة الابتدائية اعتبارا من ٢٩ من يونية سنة ١٩٣٠ ، وليس من بين من تسرى في شائهم كتب وزارة المالية سالفة الذكر _ لا يستحق الا أن يوض_م في درجة صائع غير دقيق في الفئة (٣٦٠/٢٠٠ مليماً) بعد مضى ثماتي صنوات عليه في الخدمة طبقها لما جاء بالبند الرابع من كادر المبال .

-قاصحة رقسم (۲۲۸)

المسطا:

السناع الذين دخلوا الفتية بدون لبتحان وفي العاسلين عسلى الشهادة الابتدائية — قرارات وزارة المالية بنسوية حالتهم في وزارتي الصحة والدربية ومصلحة السكك الدديدية ، يضعهم ٢٠٠ م في درجة صابع دشيق بن التاريخ التالي لانتضاء خبس سنوات بن بدء دخولهم الخدية ، اسوة ببساعدى الصناع — عدم تضين هذه الترارات لقاعدة تنظيمية علية — عدم تضين هذه القرارات القاعدة تنظيمية علية — عدم بصبات الدية والوازين ،

ملخص الحكم :

ان ما جاء بكتاب وزارة المالية الدورية رقم م ٢٠ – ٢٠/١٥ م ٣ المؤدخ ٢٠ (٢٠/٨/٢ النسبة لمبال وزارة الصحة ، ورقم م ٢٠ – ٢٠/٢١ بالمرح المرتب المورخ ١٠ (١٩٤٦/١/٢ المؤدخ ١٩٤٢/١٠/٢١ فيها يتعلق بمبال وزارة الحربية ، ورقم م ٨٨ – ١٧/٣١ مؤتت المؤرخ ١١٤٨/١/١٢ في شان عمال مصلمة السحك الحديدية ، من تسوية حالة الصناع الذين دخلوا الفعية بدون ابتحان وغي الحاملين على الشهادة الابتدائية أسوة بمساعدى السناع ، وذلك بينع الواحد منهم ٢٠٠٠ م يوميا في درجة صاتع تقيق (١٠٢٠ – ٢٠٠٠ م) من التأريخ التالي لاتضاء خيس سنوات عليه من بدء دخوله الخديدة من التأريخ الموادق الدورية ــ لا يضمن تقريرا لقاعدة علية تطبق بالنسبة الميال في الوزارات والمسلح ، بل مو استثناء يقدر بقدره ولا بيوسع في تقسيره أو يقلس عليه ، وآية ذلك أن وزارة الملية أم تصدير الموادي يذاع على الوزارات والمسلح ، بل أنها ذكرت في كتابها الموادي والمناز في ١٠ من نبراير سنة ١٩١٧ النها ذكرت في كتابها النها واقت على تسدوية حالة صناع وزارتي الصحة والحربية والبحرية والمين دخلوا الخدية بدون ابتحان وغي الحاصلين على الشهادة الابتدائية

أسوة بمساعدي الصناع ، أي يمنح الواحد منهم ٣٠٠ م يوميا في درجــة-صاتع دقيق (٢٤٠/٢٤٠ م) من التاريخ التاثي لانقضاء خمس سسنوات عليه من بدء نخوله الخدمة ، تزاد بطريق العسلاوات الدورية ، وطلبت لامكان النظر في تعبيم هذا النظام على سائر وزارات الحكومة ومصافحها التي لم يسبق تسوية حالة عمالها الصناع على هذا الاسساس ، مواناتها

ببيان معد عمال المسلحة مبن ننطبق عليهم هذه الحالة والتكاليف اللازمة لتطبيق هذا النظام عليهم . ثم انتهى بها الأمر الى تبليم وزارة التجسارة بكتابها رقم م ٥٨ - ٢١/٣١ م ١ المؤرخ ١١ من نونمبر سنة ١٩٥٦ مان

« اللجنة المالية رأت عدم الموانقة على تسوية حالة هؤلاء العمال وابتالهم.

ف الوزارات والمسالح » ، وبالتلى لم يترر لهذه التسوية أي اعتباد مالى .

(طمن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣ ق _ جلسة ١٩٥٨/٢/١)

الفسرع المستائر

عبال بصلحة الوائى والمقائر

قاعسدة رقسم (۲۲۹)

المسطا:

كادر عبال بصاحة الواني والقائر ... الارجات الواردة في الكانو الاخع ، وما يمادلها من درجات في الكادر الأول .

ملخص الحسكم :

ان كادر مصلحة المواني والمناثر المنفذ من أول يونية سنة ١٩٢٢ قسم درجات العمل الى « ريس _ صانع _ مساعد » في بعض المهن الفنيـة ، وقسيها الى « صائم أولى وثانية وثالثة » في بعض المهن الأخرى . وقد نلا هذا الكادر كادر آخر في علم ١٩٣٩ ، موحد التقسيمين السائني الذكر الى « مسانع أولى وثانية وثالثة » وفي أول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المسلحة كلار الترسانة ، وقد تسم العبال الى « صانع ماهر ، وصانع ، ومساعد صائع » . وأخيرا صدر كادر العمال نقسم الدرجات الى « مساعدي صائع وصائع ، وصائع مبتاز » . وغلى عن البيان أن متارنة هذه الكادرات يبين منها أن درجة صانع ثالثة تعادل مساعد صانع ، وطبقا للقواعد التي وضعها لجنة تطبيق الكادر بمصلحة المواني والمناثر كان كل من دخل الخسطية بُجِر بيدا من ٨٠ م ويقل عن ١٢٠ م في اليوم يعتبر مساعد صائع ويطبق عليه نظلم المساعدين ، لما من دخل الخدمة بأجر بيدا من ١٢٠ م ويقل عن ١٥٠ م في اليوم يعتبر صلتع دقيق ويوضع في الدرجة ٢٤٠/٢٤٠ م ويعنع اول مربوطها . غاذا ثبت أن المدعى قد الحق بخدمة المطحة في ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، وكان سنه وتنثذ اتل من ثباتية عشر علما بوظيفة براد ثالثة بأجر يومي قدره ٨٠ م بعد أدائه المتحسساتا في ٢٤ من توقعسسجر (1A=-11 a)

صنة ۱۹۲۳ ، ولما بلغ الثابفة عشرة في ۱۸ من مايو سنة ۱۹۶۶ زيد لجره الى ۱۲۰ م في اليوم ، ولما قابت المسلحة بتسوية حالته بالتطبيق لاحكام كادر المهال اعتبرار من أول مليو سنة ۱۹۶۰ اعتبرته في درجة صسانع عتيق في الفقة من ٢٠٠٠، م يوميا باول مربوطها ، وكان الواضح أن المسلحة قابت بهذه التسوية على أساس أن خديته تبدأ مهن تاريخ بلوغه ۱۸ سنة ، وكان أجره وتقذاك قد زيد الى ١٦٠ في اليوم طبقا اقواعد الانصساف ، غلم يعتبر أنه دخل الخدية بأجر يومي يبسدا من ٨٠ م ويقسل عن ١٢٠ م نفسري حالته على أساس مساعد صانع ، بل اعتبرته أنه دخل الخدية بأجر يومي يبسدا من ٨٠ م ويقسل عن ١٢٠ م بلر بير بيرا من ١٢٠ م ويقس عن ١٥٠ م وتسوى حالته على أساس مسانع بلجر بيداً من ١٤٠ م من الذا ثبت ما تقدم ، غان هذه التسوية تنفق والحكام كادر المهال الخاصة بالصناع والمهال والغنيين الواردة بالكثبون رقم (١١) التي شملت درجات المهال حسب أمهالهم وحرفهم .

(طعن رقم ۱۷۹۳ لسنة ۲ ق ــ جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعسنة رقسم (۲۳۰)

الجندا:

مصلحة الوانى والقائر ـــ درجة صائع ثالثة تعادل درجة مساعد مسالم ،

ملفص المكم:

ان كلار مصلحة الموانى والمناتر المنفذ من أول يونية سنة ١٩٢٢ المهل الى (ريس _ مساتع _ مساعد) في بعض المهن المبنية ، وتسبها الى (صانع أولى وثانية وثالثة) في بعض المهن الأخرى ، وقد تلا هذا الكادر كادر آخر في عام ١٩٢٩ فوحد التنسييين السائمي المبنية وثالثة) . وفي أول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المبلحة كادر الترسانة ، وقد تسم درجات المسلل الى (مسانع ماهر وصانع وساعد صانع) . وأخيا صدر كادر المبسال العام نقسم

الدرجات الى (مساعد صائع وصائع وصائع معان) . وغنى عن البيان ان متارنة هذه الكادرات يبين منها بجلاء أن درجة صائع ثالثة تمسادل درجة مساعد صائع .

(طعن رقم ١٧٩٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٧٩٤/١)

قامِــدة رقــم (۲۳۱)

: 12-41

كادر الممال بمصلحة الواني والقائر ... درجة صانع اولى تعادل درجة صانع دقيق ،

ملَّخِص الصــكِم :

ان كلار مصلحة الموانى والمثار المنيذ من أول يونية سنة ١٩٢٧ تسم
درجات العمل الى (ريس — صانع — مساعد) في بعض المهن الفنية ؛
وتسبها الى (صانع أولى وثانية وثائنة) في بعض المهن الأخر ، وتلا هذا
الكادر كادر آخر في عام ١٩٢٩ أولى وثانية (التصبيين السائي الذكر الى (صانع
أولى وثانية وثائنة) وفي أول مليوسنة ١٩٤٤ طبتت المسلحة كلار النرسانة
وقد قسم درجات العمل الى (مساعد صانع ومساعد صانع) ، وأخير
محتر كلار العمال نقسم الدرجات الى (مساعد صانع وصانع غير دقيق
وحمانع دقيق) ، وغنى عن البيان أنه بمتارنة هذه الكادرات يتضح منها
بجلاء أن درجة صانع أولى معالمة لدرجة صانع دقيق بعصباعد مسانع
المثالثة في التدرج الهرمي في كلار العمال الذي يبدأ من مساعد مسانع
وأذا عين المدعى في وظيفة نجار درجة أولى ، كما يتضح من ملك خديته ،
البيان ماتم عمتان الدوية حالته على الساس صانع دقيق ، وليس على
المباس صانع دقيق ، وليس على
المدعى في درجة صانع مبتار قد أخطا في تأويل القابون وتطبيته .

رِيُ (الطعن رقم ١٩٦٧ السنة ٥ ق ــ جلسة ١٤/٥/١٠)

الغميسل النسالت

المسابل المؤقت والمسابل الوسسيي

القسرع الأول

التفرقة بين المطبل اليوبية الدائم والمسابل الزقت

قاعدة رقم (۲۲۲)

الجسطا :

التفرقة بين على اليوبية الدائم والمابل الأرقت ... المسلىل الذي. يقضى سنتين في عمل مستقر يمتير من الممال الدائمين ... استفادته من احكام. قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٢/٥/٨ في شان مكافات واجازات عمال. الهومية .

طخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء المسادر في ٨ من مابو منة المراد التى تنظم شئون الاجازات والمكانات المستحقة لممال اليوبية على أن لا عمال اليوبية الدائمون يكون لهم الحق أنساء الاننى عشر شسهرا الأولى من مدة خدمتهم في اجازة يوم واحد باجرة كليلة عن كل شهر خدمة > الومال اليوبية المؤتنون الذين يستخدمون في اعمسال متقطمة يكون لهم الحق في اجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة » . ويبين من هذا النص أن العلم الدائم هو الذي تربطه علاقة دائمة مسستقرة وأن المسالم المؤتن هو الذي يمسل اعبالا متقطمة ، ومن ثم يكون معبار التعرقة بين علم اليوبية الدائم والعلمل المؤتن عليا على اساس موضوعي يتحدد بعائزي المسالم أوعالا التوانية التي تقوم بين الحكومة والعلمل ، وهو طبيمة العمل العبالا يعمد الى القيام به ، غاذا كان ذلك المسال في ذاته متسما بطسامي

الدوام والاستقرار كان المضابل عابلا دائها ، أبا اذا كان المهميلية خا طبيعة عارضة ولغيرة محدودة ينصب العابل بعد التهاب والانتهاء بنه ناته يكون عابلا وقتا .

ولما كان هذا الميسار الموضوعي للتعربة بين عامل اليومية الدائمي والعالم المؤتت والذي يستخلص من أحكام ترار مجلس الوزراء مسلف الفكو قد يشويه الغموض والإيهام في كثير من الأحيان ، غان الأمر يتتضي تحديده وضبطه بمراعاة أحكام باتي التشريعات التي تنظم شئون عبال الحكومة ، ومن ذلك نصى المادة النساللة من ترار وزير الملبسة المسائر في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ التي تتضي بأن « يعتبر العبال تحت الاختيسار الدة السنتين الأوليين من خديتهم واذا أبضوها بنجاح يعتبرون من العبسسال الدائمين » . ومنهوم هذا النص أن العالم اذا تضي مسنتين في الضحهة بنباح عضبر حديم التاتون عاملا دائما دون حلجة لاصسدار قرار فردي من الجهة المختصة بضفي صفة الدوام عليه ، ذلك انه دائما يستند حقه في من الجهال من القرار التنظيبي الشار اليه مباشرة .

وعلى هذا غان العابل الذي ببضى في خدمة الحكومة بدة سنتين على الاثال في عبل مستقر منتظم يعتبر من العبال الدائمين ، ومن ثم تسرى عليه الحسكام قرار مجلس الوزراء المسادر في ٨ من مليو سسنة ١٩٣٣ في شائري الجزاراء المسادر في ٨ من مليو سسنة ١٩٣٣ في شائري

(نتوى رتم ٢١٤ في ٧/٥/١٩٥٢)

الفـــرع الثــانى عـــدم انطبـــاق الــكادر

قاعسدة رقسم (۲۲۳)

المِسا:

نمين عابل بصفة مؤقنة ... خروجه عن نطاق تطبيق احكام كادر عبال البيرية ... كتاب المالية في ابريل سنة ١٩٤٧ ... الاصل أن يعتبر هذا العابل مفصولا باتنهاء الدة المحددة لخديته المؤقنة ،

ملخص الحسكم :

ان العابل بتى عين بصفة بؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التى تحدد مركزه القانوني في عالقته بالحكومة عند تعبينه على هذا النحو بالقسرار الصادر بهذا التعبين على وفق اوضاع الميزانية ، غانه بضرج بنك عن نطاق تطبيق احكام كادر العبال ، كيا اكد ذلك كتاب وزارة الملك عن نطاق تطبيق احكام كادر العبال ، كيا اكد ذلك كتاب وزارة في بثل هذا العلل أنه يعتبر مغصولا بانتهاء الحة المحددة لخديته الجؤقتة ، غاذا عين بعد ذلك بدة أخرى محددة كثلك ، كان هذا تعبينا جديدا له صفة التوبيت إيضا ، وهي الصفة التي لا تزايله ، وان تكرر الفصل على العبين مجدد واعادة النعبين ، بادام ثبت قرار يصدر في كل مرة ناصا على التعبين مجدد واعده التعبين ، بادام ثبت قرار يصدر في كل مرة ناصا على التعبين مجد واعادة التعبين ، بادام المها المؤونة السابقة ، وبا دام هذا التعبين على غير شبح في ندر درجات كلار العبال ، وعلى بند في الميزانية غير مخصص لاجور العبال ، ولا حبة في التول بان استطاقة الخدية في هذه الحقلة تتلب الصفة المهال ، ولا حبة في التول بان استطاقة الخدية في هذه الحقلة تتلب الصفة المؤلتة الى دائبة لأن هذا يتعارض مع أوضاع الميزانية من جهاة ، اذ المؤلفة المغال ، ولغضى القروف العابل ، ويفضى الى تعديلها تبما لذلك ، كيا يضاف

أحكام كادر العبال من جهة آخرى ، أذ يضرج على ما تقضى به هذه الأحسكام .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣ ق _ جلسة ٢٤/٥/٨٥١١)

قامسدة رقسم (۲۲۶)

المسطا:

تطبيق كادر الممال ... عدم سريانه على الممال المعينين بصفة مؤقلة ... استطالة مدة خدمتهم لا تغير من هذا العكم ،

ملخص الحسكم:

ان العابل متى عين بصفة مؤتته ، وتخصصت طبيعة الرابطة التقاونية التي تحدد مركزه القاوني في علاقته عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق أوضاع الجزائية غلته يخرج بذلك عن نطاق تطبيق احكام كاد المحال كما أكد ذلك كتلب وزارة المالية رتم ٢٨ — ٢٩/٣١ الصادر في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٤٧ والأصل في مشل هذا المسابل أنه يعتبر مفصولا بانتهاء المدة المحددة لخديته المؤتتة ، غاذا أعيد بعد ذلك لمدة الحسرى محسددة لذلك كان هدا تعيينا جديدا له صفة التوقيت ولا صحة في التول بأن استطالة المخدمة في هذه الصالة تتلب الصفة المؤتت ولا عدم في التوليب المعلقة المؤتلة على دائية لأن هذا يتعارض مع أوضاع الميزانية من جهة أذ يخضمها للمروف المابل ويضى الى تصليلها تبعا لذلك . كما يخالف المكام كادر المحال من جهة أخرى ، أذ يخرج على ما تضى به هذه الأحكام .

(طعن رتم ١١٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٤)

قاصدة رقسم (۲۲۰)

المِسطا :

نطاق تطبيق اهكام كادر العبال ... يخرج عنه العليل بنى عين بصفة وتخصصت طبيعة الرابطة القاوتية التي تعدد وركزه القاوتي في "علاقته بالحكوبة عند تميينه على هذا القحو بالقرار الصادر بهذا التمين على في درجة من درجات على وفق اوضاع الجزائية ، وبا دام هذا التمين على في درجة من درجات كادر المبال وعلى بند في الجزائية في مخصص لاجور المبال — استطالة خدبة المائل المؤقت — لا تقلب المبفة المؤقتة الى دائبة لتمارض ذلك مع الميزائية واحكام كادر المبال — لحكام كادر المبال ، لا ينشأ المدى في الامادة بنها ، الا بيتشفى القرار الادارى الذي يصدر في هذا الشان بنشئا المركز القادني يتمن معابلة المائل على اساسه .

ملخص العكم:

ان هذه المحكمة سبق ان تضت بان العالم متى عين بصفة مؤتنة المحكمة عند تعيينه على هذا التانونية التى تحدد مركزه القانوني في علاقته بالمحكومة عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق اوضاع الميزانية غاته يخرج بذلك عن نطاق تطبيق اهمكام كلار العبال . كيا اكد ذلك كتلب وزارة الملية رقم ٧٨ – ٢٩/٣١ المسادر في ابريل سنة ١٩٤٧ كو دام هذا التعيين على غير درجة من درجات كادر العبال وعلى بند في الميزانية غير مخصص لأجور العبال . ولا حجة في التول بأن استطالة الخدبة في هذه الحالة تقلب الصفة المؤتنة الى دائمة لأن هذا يتعارض مع الميزانية من جهة اذ يخضعها لظروف العالمل ويضى الى تعديلها تبعا لذلك كيا يخالف الحمكام كادر العبال من جهسة الحرى حيث لا ينشأ الحق في الاتادة منها الا بمتنفى الترار الادارى الذي يتمين مصالمة الذي يتمين مصالمة العالم المسامسة فيها لو عين بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة أو عندما يتم تثبيته على درجة من درجة من درجة من درجة العبال .

(طعن رقم ۱۸۵۹ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)

قاعدة رقيم (٢٣٦)

البسطا:

تعين الممال للقيام باعبال محددة ... يجعل خديتهم ذات صفة وؤكلة ... اعتبارهم وفصواين بالهاء هذه الاعبال .

ملخص الحسكم :

اذا كان الثابت من الاوراق ان العمال المدعين قد تخصصت طبيعة الرابطة التانونية التي تحدد مركزهم التانوني في علاتهم بالحسكومة على أساس عمل محدد ، هو استلام المهات الموجودة بمخازن ومعسسكرات الجيش البريطاني وتشوينها بمخازن دائرة مصر ، فخديتهم بهده المثلبة ذات صفة مؤقتة لا تستطيل بعد انتهاء العمل المحدد الذي نشسات على أساسه علاقتهم بالحكومة ، ومن ثم غاتهم يعتبرون مقصولين بالتهاء هذا العمل ، وبالتالي لا محل لدعواهم بالنسبة الى تعسف الادارة في اعتبارهم مفصولين على هذا النحو .

(طمن رتم ٢٩٥ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٢٩٨/١/١٨)

قاعسدة رقسم (۲۲۷)

: المسطا

المركز القانوني للعامل يتحدد طبقا للقرار الصادر بتعيينه وفق اوضاع الميزانية استطالة الفدية نقلب صفته المؤقنة الى دائية .

ملخص الحكم :

أن العابل متى عين بصفة مؤتتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي من هسذا التنافي على هسذا

النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين وفق اوضاع الميزانية غان استطالة خديته لا تقلب صفته المؤقتة الى دائمة .

(طعن رقم ۱۲۳۸ لسنة ٩ ق ... جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)

قاصدة رقسم (۲۲۸)

المسطا:

خروجه عن نطاق تطبيق احكام كادر المبال ... استطالة بدة الخدية. لا تقلب صفة العابل المؤقفة الى دائية ،

ملخص الحسكم :

ان المال متى عين بصفة مؤقتة وتضصصت طبيعة الرابطة القانونية للتى تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة مند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بالتعيين غانه يخرج بذلك عن نطاق تطبيق احكام كادر المهال ، ولا حجة في القول بأن استطالة بدة الخدية نقلب صنة المالي المؤتة الى دائمة لان هذا يتمارض مع أوضاع الميزانية من جهة أذ يخضعها لظروف العلل ويقضى إلى تعديلها تبعا لذلك ، كما يخالف أحسكام كلار العمال من جهة آخرى . وهى التى لا ينشأ الدق في الافادة منها الا بمتتضى القرار الادارى المسادر بالتعيين الذي ينشىء المركز القانوني للمالل من حيث كونه معينا بصفة مؤقتة أو دائهة ، اذ يخرج على ما تقضى به هذه الإحسكام .

(طعن رقم ٢١) لسنة ٦ ق _ جلسة ٢٨/٤/١٨)

تاحسنة رقسم (۱۲۹)

المِسلادا :

تميينه على بند مخصص اصرف اجور المهسال الإقابن الوسسيين ـــ لا يحق له الافادة من لحكام كادر الممال حتى ولو كان موجودا في الخدية عند المهل بالتكادر المذكور بمهل وظيفة من الوظائف الواردة بالكشسوف. المُحقة به .

ملخص الحكم:

اذا ثبت أن العلى قد عين على بند في الميزانية مخصص لصرف اجور العمال المؤقتين الموسميين ، وانه لم يشغل درجة دائمة من درجات كلار الممال التي تسطرم لاستحقاته اياها توفر الاعتباد المالي ، ووجود الدرجة الخالية ، ثم صدور القرار المنشىء للمركز القانوني عيها ، وهو ما لم يتحقق في شان المدعى ، الذي استير على وضعه المؤقت ولم يزايله هذا الوضع أو يتفك عنه منذ تعيينه في عام ١٩٤٣ حتى تاريخ صدور كادر المهال والعمل به ومن ثم غلا يحق له بهذه الصفة المطالبة بالانمادة من احسكام هذا الكادر لعدم انطباقها عليه ، حتى ولو كان موجودا في الخدمة عسد المحسل بالكادر المذكور وقائبا بعمل وظيفة من الطائحة الواردة بالكشوف

(طعن رقم ٢١) لسنة ٩ ق - جلسة ٢٨/٤/٨٨)

قاصدة رقسم (۲٤٠)

البسدا :

العابل الذى عين بصفة مؤقتة وتضصحت طبيعة الرابطة القاونية التى تحدد مركزه القاونى في علاقته بالمكومة عند تميينه على هذا القمو ____ يضرج عن نطاق تطبيق كادر المهال ___ اثر ذلك ___ عدم دخول مدة المنجة المؤقتة السابقة على تميينه بالهومية المستديمة في تسوية حالته بمتضى كادر المهال ه

ملخص العسكم:

ان تضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الملل ، منى عين بصفة مؤتتة وتضسست طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو ، خانه يخرج بذلك من نطاق تطبيق كادر المجال ، وبناء على هذا القضاء لا تدخل مدة خدمة المدعى المؤقتة المتطعة السابقة على تعيينه بالميومية المستديمة في تسوية حالته بهتنفي كادر العجال .

(طعن رتم ۸۱۰ اسنة ۸ ق ــ جلسة ۲۲/۳/۲۲)

قاعسبة رقسم (۲٤١)

: المسطا:

التواعد التنظيمية التى تضيفها كتاب دورى وزارة الغزانة رقم ٢٠ أسنة ١٩٦٥ والتى تحكم نقل بعض المبال الوسمين والمؤقين على درجات بالمزانية ليست قواعد تسوية حتية يستيد منها المبال المؤقتين على درجات جييدة بحكم القسان أورية تنشىء جييدة بحكم القسان أورية تنشىء للمابل وركزه القانوني الجديد على النحو الذي يصدر به القرار — اساس ذلك أن المبال المؤقتين ليس لهم أصل حتى في التميين على درجة دائهة بالمزانية الا في المحدود التي تقزم بها جهة الادارة بمقتضى ما تضعه من قواعد تنظيمية في هذا الشان ومنها القيد المستبد من التاشيمية أورادة تواعد المنتبذ وهو الا يترتب على النقل اية تكافيف أضافية — يترتب على المقال المسال المؤتنين في نظام المابلين المنبين بالدولة القسرر بالقسان رقم ٢٠ المؤتنين في نظام المابلين المنبين بالدولة القسرر بالقسان الم درجات أسابة الى درجات منا يؤدى الى سريان احكام هذا القانون في شائهم ومنحهم أول مربوط الدرحة المقواني اليها ٠٠

ملقص الصنكم :

يبين من الاطلاع على ميزانية الاعمال عن السنة المالية ١٩٦٥ البند الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٥ انه جاء في البند () من التأشيرات الملية أنه بجوز لوزير الخزانة بالاتفاقي مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة تحويل اعتبادات المكانات والاجور الشسالمة الى درجات وفقا لقواعد موحدة تعتبد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية بجلسة ١٩٦٥/١٢/١ بناه الوزارية المتنظيم والادارة والشئون التنفيذية بجلسة ١٩٦٥/١٢/١ بناه على ما ثم الاتفاق عليه بين وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والادارة والماليون المنفيذية بطسة المعادات والاجور الشالمة في ميزانية الوزارات والمسلح ووحدات الادارة المطبة والهيئات المعادات العادات المعادات المعادات المعادات المعادات المعادات العادات المعادات الم

٣ ـ تحدد درجة المال بها يمادل الدرجة المتررة في كادر المهال لحرفته الثابتة بهلف خدمته حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ وفقا لتمادل الدرجات. المتصوص عليها في الجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤.

٤ ـــ ينح العابل عند نظه الى الدرجة مرتبا شهريا بحسب عسلى الوجه الآتى :

(أ) الأجور اليومي مضروبا في ٢٦ يوما أو المرتب أو المكامات. الشهرية في ١٩٦٥/٦/٣٠ .

(ب) اذا كان الأجر اليوسى او المرتب او المكانات الشهرية في هـذا التاريخ غير شالمل لاعاتة غلاء المعيشة تفـــات له الاعاتة التي يستحتها: العالمل في ١٩٦٥/٦/٣٠ . (ج) أذا لم يصل مرتب العامل محسوبا على هذا الوجه بداية ربط الدجة التى حددت له وقا للتاعدة السابقة يخصص مرتب السذى تحدد له على هذه الدرجة ويمنع زيادات بفئة العلاوة المتررة وفي المواعيد المحدد عتى يصل مرتبه الى بداية ربطها فينتقل البها وتحسب أقديته فيها من ١٩٦٥/٧/١ .

 (د) إذا لم يصل مرتب العالم محسوبا على الاسمس المتقدمة ٧ جنيهات شهريا رغم المرتب الى هذا القدر .

 ينح العال المرتب الذي يستحقه طبقا للبندين 1 6 ب من القاعدة السابقة ولو جاز المرتب بذلك نهاية ربط الدرجة التي ينقسل البيسا .

وهيث أن مفاد ما تقدم هو أن القرار الصادر برقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٠ باعتماد ميزانية الأعمال قد اجاز لوزير الخزانة بالانفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة تحويل اعتمادات المكافآت والأجور الشالملة الواردة بالميزانية الى درجات على أن يتم هذا التحويل وفقا لتواعد موحدة تعتبد من اللجئة الوزارية للتنظيم والادارة ويراعى نيها ألا يترتب على تحويل هذه الاعتمادات الى درجات اية تكاليف اضافية وقد أترت اللجنسة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية القواعد التى تم الاتفاق عليها بين وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والادارة في شسان تتسيم اعتمادات المكانات والأجور الشاملة الى درجات ونتل المعينين على هذه الاعصادات الى الدرجات الجديدة وصدر بالقواعد المذكورة الكتاب الدورى لوزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ على نحو ما سلف بيانه ومفاد القواعد المشار اليها أن المامل المؤقت الذي لم يصل مرتبه الشهرى الى بداية مربوط الدرجة المتررة له مانه لا يمين في هذه الدرجة وانها يخصم بمرتبه عليها ويمنح زيادات دورية بنئة العلاوة المتررة للدرجة حتى يصل مرتبسه الى بداية مربوط الدرجة معندئذ ينقل اليها وعلى ذلك مان القررار الذي يضدر بنقل العامل المؤمت الى الدرجة المقررة لا يمنح العامل الدرجة الا اذا كان مرتبه الشهرى قد بلغ أول مربوطها لها اذا كان مرتبه يتل عن أول مربوطها أما أذا كان مرتبه يتل عن أول الربوط مان النقل على الدرجة.

يكون مجرد تغيير للمصرف المالى يقتضيه تحويل الاعتماد الاجمالي الى درجات متسمة واساس هذا النظر أن العمال المؤتتين ليس لهم أمل حق في الثَّمْيِنَ على درجة دائمة بالبرانية الا في الحدود التي تلتزم بها جهة الادارة بمتنضى ما تضعه من تواعد تنظيبية في هذا الثمان والتواعد التنظيمية التي تحكم تنظيم حالة هؤلاء الممال بنتلهم على درجات باليزانية هي تلك التي صدر بها الكتاب الدورئ السالف الذكر والتي تضبئت تيدا جوهريا مستهدا من التأشيرة الواردة بالبرانية هو ألا يترتب على النتل أية تكاليف اضافية والنزول على حكم هذا القيد يقتضى عدم منح العامل المؤقت الدرجة المنتول عليها ما لم يصل مرتبه محسوبا على الساس أجره اليسومي في . ١٩٢٥/٢/٥٠ مضروبا في ٢٦ يوما ومضافا اليه اعانة الفلاء الى أول مربوط الدرجة المتررة لهنته في كادر العمال وونقا لجدول تعادل الدرجات الرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وبهذه المثابة غان التواعد التنظيبية المشار البها ليست تواعد تسسوية حنبية يستبد منها الممال المؤتنين مراكز جديدة بحكم القانون وأنها يستلزم الأمر صدور قرارات نردية تنشىء للمامل مركزم القاتوني الجديد على النحو الذي يصدر به القرار تطبيقا للقواعد الشبار البها ومن ثم لا يصبع القول بأن أعمال هذه القواعد يؤدى الى ادخال العمال المؤتتين في نظام العماملين المدنيين بالدولة المترر بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ بمجسرد تحسوبل اغتمادات الاجور والمكانات الشبالة الى درجات مما يؤدى الى سربان الحكلم هذا القانون في شأنهم ومنحهم أول مربوط الدرجة المنتولين عليها ذلك أن القواعد التي صدر بها كتاب وزارة الخزانة انها جاءت كها سلف القول استعمالا لرخصة اجازتها التاشيرة الواردة بقانون ربط الميزانية عن السنة الملية ١٩٦٦/١٩٦٥ وعلى ذلك نان لجهة الادارة وهي غير مازمة الشلا بتعيين العامل المؤمت على درجة دائمة في تاريخ سمين أن تختار الثاريخ الذِّي تراه مناسبا لذلك وقد ارتات الجنة الوزارية أن التاريخ الناسسية التعيين المامل على الدرجة هو تاريخ بلوغه اول مربوطها بمد تحويل أجره اليومي الى مرتب شهرى ومنحه زيادات دورية بنئة العلاوة القررة للدرجة اللهي سينتل اليها والتي حدها البند الثالث من التوامد المذكورة .

وحيث أن القرار المسادر بن وكيل وزارة النقل في شمان الدعى عد النترم القواعد الواردة في الكتاب الدوري لوزارة المسرانة رتم ٣٠

لسنة ١٩٦٥ والصالف الاشارة اليها غنص على أن العسابلين الذين لم تصل مرتباتهم الى بداية ربط الدرجة الموضحة لمام كل منهم — والمدعى وصسل مرتبه الشهرى الى ٨ جنبهسات و ٧١٠ مليما يخصم ببرتباتهم على هذه الدرجات ويمنحون زيادات دورية بفئة الملاوة المتررة للدرجة وفي المواعيد المحددة حتى يصل مرتبهم الى بداية ربطها وهو تسسمة جنبهات بالنسبة للهدعى الذى حددت له الدرجة العاشرة وبن ثم غان هذا الترار لا ينتج اثرا حالا بتعين المدعى في الدرجة المفكورة .

وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون عليه قد اصلب وجه الحق أذ قضى برغض دعوى المدعى ويكون الطعن الماثل غير قائم عملي سند سليم من القانون حقيقيا برغضه ه

(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٩٧١/١/١١)

قاعستة رقسم (۲۵۲)

المسطا:

العابل العرض لا ينيد بن اهكام القرار الجبهوري رقم ٢١٨ المنة ١٩٦٠ بشأن العبال الوقتن والوسبين - بثال العبل العرفي .

بلخص العسكم :

متى كان الثابت من الاوراق انه لم يصدر أى قرار يتعين المدعى في مكتب البريد المنوه عنه ولم يقدم أية مسوغات لهذا التميين بل كان يمهد اليه السيد رئيس المكتب بالساعدة في أعبال ذلك المكتب في اثناء غيلب أحد موظفيه وعلى ذلك غان عبله لم يكن له صغة الاستقرار بل كان عبلا عرضيا يتوقف قيله وبقساؤه على غيلب أحد عبال المكتب وينتهى بحضور ذلك المابل ومن ثم غلا تثريب على رئيس المكتب أذا استغنى عن مساعدته في أعبال المكتب بسبب عودة من كان غائبا من عباله ولا يعتبر استغناؤه في أعبال المكتب السلط المنسومي عليه هذا الفصل الحال المنسومي عليه

بالترار الجمهورى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العبال المؤتدين والعبال المؤتدين والعبال المؤتدين والعبال المؤزارات الذي ينصر في مادته الأولى على أن « يحظه على الوزارات والمسابح الحكومية والمهنقت والمؤتف والمؤسسات العقبة عصل أي علجل جوسهي أو مؤقت الا بالطريق التأديمي » أذ أن المدعمي يعتبر حسبها نقستم علما لا مؤتنا ولا موسميا ومن ثم غانه لا يغيد من احكام الترار الجمهورى سلف الفكر ،

(طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ٢٦/١١/١١/١٩

تابعة رقيم (٢٩٣)

الهيسدا :

مىسىلى موسىيون — قرار مجاس الوزراد في ۱۹۴۷/۱۱/۱۳ — الترخيس لوزارة العيهة في تمينهم دين الاقيد بقالت كاف العسال — شروط فلك — الاستون رقم ۱۲۹ كسنة ۱۹۹۲ واقتسسياون رقم ۱۹۴۶ استة ۱۹۵۰ -

مِلْحُص الأحسكم :

في ١٩ من نوضير سنة ١٩٤٧ واهق مجلس الوزراء على العرفيس الوزراء على العرفيس لوزراء على العرفيس لوزراء على العرفية المبال الفين يستخديون لدا وهذا العبية المبال ملازلة دون التعيير ببداية العرجة بشرط ان يكون التميين في مدود آخسر الربط لكل ننة على الاكثر وعلى الا يجمع بين الاجر الاستخلال الذي ينتج على الاستاس منافك الذكر وبين أعلقة غلام الميشة ، ونظرا لان هؤلاء المبال كانوا لا يستخديون الا في مواسم المبال المنسين ، وومن ثم نقد اعتبر كل على معين بالتطبيق الرفيس مجلس الوزراء المساد اليه مبينا بمملته عليال معين بالاطبيق الرفيس مجلس الوزراء المساد اليه مبينا بمملته عليال معين بالاطبيق الارفيس مجلس الوزراء المساد المبار الاستثنائية التي مبينا بمملته عليالا موسييا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستثنائية التي

عَرْبَيتُ على تسلم المسكرات البريطانية والامريكية من كل من الجيش البريطاني والامريكي ثم نشوب حرب فلسطين قد استأزمت استبرار مُؤلاء العبال في خدمة الوزارة مع تعيين عدد كبير آخر منهم وذلك حتى بلغ عددهم حوالي . . . ؟ عليلا ، نقد مندر الثانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ مُعتمَ اعتماد اضافي في ميزُانيــة السنة الماليــة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ تيمــة تكاليف انشاء ٣٤٦٦ درجة للعبال الموسبيين ببصلحة الاشغال العسكرية وادارة مخازن المدنيين ، وحسبت اقدميتهم في هذه الدرجات من تاريخ تعيينهم الاول ، وأثر صدور القانون بفتح الاعتماد الاضافي سالف الذكر طالب المبال الذين عينوا على هذه الدرجات بالفروق المالية المرتبة على تعيينهم في درجاتهم الجديدة اعتبارا من ١٤ من نبراير سنة ١٩٥١ ، استنادا الى انهم قد عينوا بقد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، فهمم يستنبدون من قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١١ من يونية و ١٢ من نومسير منة . 190 بتطبيق الكثموف حرف « ب » الملحقة بكادر العمال على العمال الذين هينوا بعد أول مايو سنة ه١٩٤٥ وعوملوا بكشــوف حرف (١) ، عصدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ ناصا في بادته الأولى على أنه « مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري والاحكام النهائية الصادرة من. المصلكم الادارية ، لا تصرف غروق تصوية لعبال وزارة الحربية المعينين على درجات بالتطبيق للقانون رتم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ وذلك عن المسدة من ١٤ من نبراير سيسنة ١٩٥١ هتي ٣٠ من مارس منة ١٩٥٤ » . كما نص في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون على أن العمال الذين عينوا على الدرجات المنشأة بمتتضى القانون رتم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ « جمعيت التمييتهم في هذه الدرجات من تاريخ تعيينهم الاول وجـــرت الوزارة على صرف الفروق الناتجة عن ذلك اعتبارا من ٣٠ من مارس مسنة ١٩٥٤ تاريخ صدور القانون المذكور ، .

﴿ طَعِن رَمْم ٢١ لَسِنَة ٢ تي _ جِلْسَة ١٤/١٤/١٥٥ ﴿ طُعِن رَمْم ٢١ لَسِنَة ٢ تي _ جِلْسَة ١٩٥٦/٤/١٥

النسرع الشبالث

شرط الليـــاقة الطبية

قاصدة رقسم (١٤٤٢)

: 12....48

وجوب توافر شروط الباقة الصحبة في عمال اليومية المؤقتين .

طفص الحكم:

أنه ولا شك في وجوب توانر شروط اللباتة الصحية في عبال اليومية المؤتنين بحيث تنتهى خدمة العلمل الؤقت عند ثبوت عدم لباتته صحياً وبالتألى عجزه عن القيام بالعمل الذي عين للقيام به والذي يتتاشى عجر عنه اذ لا يجوز أن يظل مثل هذا المسلمل عبئا على المرنق الذي عين للمساهمة في خدمته وأن يحمل هذا المرفق بتادية أجره عن عبل لا تيكله حلمته الصحية من أدائه في حين أنه لو كان عاملا دائما أثبت وضصياً ولكلر أسستقرارا لانتهت خدمته مني يثبت عدم ليسانته صحيا للقياهم بعمله .

(طعن رقم ۸۷) لسنة ١٠ أَق ْ ــ جلسة ١٩٦٧/٢/١٨)

قاعستة رقسم (٥٤٧)

المِسطا:

شرط اللياقة الطبية من الشروط الجوهرية لتولى الوظيفة العلية سـ العباد هذا الإصل بالقسبة للعبال الدائبين ــ اعباله من باب أولى على المعال الدائبين ــ اعباله من باب أولى على المعال المؤتنين اساس ذلك ــ اثر القرار الجهوري رقم ٢١٨ اسنة ١٩٦٠ ــ

قِس من شانه ان يس سلطة الإدارة في فصل المابل الوقت عند ثبوت. عدم قيافته ظطية للبقاء في الأضهة .

طقص الحسكم :

أن شرط اللباتة الطبية هو من الشرفط التقوهرية اللامة للمسالحة للتعيين في الوظيفة العامة للاستبرار في الخدمة لانطوائه على ضماته النحات مِن قدرة الموظف على النهوض بأعباء الوظيفة التي يشغلها وادأة النجل ا الذي تتطلبه منه بحيث ينبني على تخلف هذا الشرط في أي وقت أتنساء، الخدمة مقدان الصلاحية للوظيفة ووجوب انهاء الخدمة دون ترخيص في ذلك من جانب الجهة الإدارية التي تكون سلطتها في طذا الشاق سلطة متيدة يتمين أن تنزل في استعمالها على حكم القانون وهذا الاصل المسلم واثن رددته صراحة بالنسبة الى عمال اليومية الدائمين قبل مسدور كادر المسال التطيبات المالية المسادرة في ١٩٢٢ والمتضبئة للاحكام التي ولفق عليها معلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ تم اكده هذا الكاهر عنسد. صغيرة الا أن أعمله بالنسبة إلى عمال اليومية المعينين بصغة مؤتتسة الولج بدامة والزجب لزوما إلا تتصف به علاقة هذه الطائنة من عمال البهابية مالدازة من طبيقة خاصة منناها اعتبارهم معسولين عتب كل يوم عمسله يتوبون به وان طال تيابهم بهذا المبل ولو لم تنته الاعبال المينون طيهة او تنفذ الاعتهادات الملاية المخصصة لها ولانه بن غير السائغ أن بتقسلمي المايل بن هؤلاء أجرا عن عبل لا تبكنه هالته المنحية بن أدائة ، وأن يظل ق الخدمة منروضًا هكذا على الادارة ، مع أنه لو كان دائمًا وأثبت وضعا A متى نبها ولا تحول دون ذلك احكام القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة -١٩٦٠ عشان المهال المؤقفين والموسميين المسادر في ٩ من نبراير سلة ١٩٩٦ الذي لم يتجبد الخروج على الاصل المنتدم .

(اللَّمَنَ رِعِم ١٨ أَلِمُ النِّسَةَ ١٠ ق سـ عِلْمَةَ ١٩٩١/١١/١١)

غامينية رقبم (٢٤٦)

المِسطاة

القرار الجمهورى رقم ٢١٨ اسنة ١٩٦٠ ــ لا يعني سلطة الجهاة الإدارية في انهاء خدمة الممال المؤتمين في الموسميين اذا ما ثبت عدم أيالتهم الصحية الاستبرار في الخدمة .

ملخص الحكم:

ان الذي استهدامه المشرع بالمطار الوارد بالقرار الجيهوري رقم ٣٦٨ - المستعلم المستعلم المستعلم المؤقدين والوسميين بغير الطريق التاديبي دون المستاس بسلطتها في اتهام خدمتهم اذا ما ثبت عدم لياتنهم الصحية للاستعرار في الخدمة .

(طعن رقم ۸۷) لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٨/١٢/١٨)

القسيرع الرابسع

الإجسازة

قامستة رقسم (۲٤٧)

المِسدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في مابو ١٩٢٢ بشان الإهازات الإعتيادية والمرضية لممال المؤمنين ... تقريره حتى الممال المؤمنين في أجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة دون ضم الإهازة بعضها الى بعض ... عدم استفادتهم بنظام الاهازات الذى تضبنه كابر الممال الصادر بقرارى. مجلس الوزراء في ١٩٢٤/١١/٢٣ و ١٩٤٤/١٢/٢٨ ... اقتصار هذا التظام على الممال الدائمين ... بقاء الممال المؤمنين محكومون بالقواعد الواردة. في قرار لا مابو ١٩٤٢ ... عدم تفير هذا الوضع في ظل القانون رقم ٢٦ فسنة ١٩٤٤ ... أساس ذلك عدم توافر مناط تطبيقه عليهم طبقا لما نصت عليه المائدة الاولى من قانون الاصدار .

ملخص الفتسوى :

ان مجلس الوزراء كان قد أمسحر تسرارا في ١٤ من أغسسطس. ممئة ١٩١٩ نص نبه على الاجازات المستحقة لعبال اليوبية سواء كاتوا دائمين أم مؤقتين ثم أمسحر ترارا في ٨ من مايو سنة ١٩٢٧ بالوافقة على التعليات الخاصة بالاجازات الاعتبادية والمرضية لعبال اليوبية الدائمين والمؤقتين ٤ وبهتنضاه أصبح لعبسسال اليوبية المؤقتين الذين يستخدون في أعبال متقطعة الحق في أجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة على الا يسوخ لحم ضم أجازاتهم بعضها الى بعض ، وقد ظل الحال كذلك بالنسبة الى

هذه الطائفة من المهال غلى الرغم من مسدور ترارى مجلس الوزرام في ٢٣ من نونمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في شائن عمال البومية الدائمين اذ يؤخذ من نصوص هذين القرارين أن ما استحدثاه من نظلم للاجازات السابقة الذي تضينه ترار مجلس الوزراء المسادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ أنها اقتصر على عمال اليومية الدائمين لما العمال المؤتنون مقد استبر مركزهم القانوني الذي قرره مجلس الوزراء في ٨ من مابو سلة ١٩٢٢ تائما بالنسبة اليهم ميها يتطق بالاجازات بحيث لا ينيدون من أي نظام غيره تقرر لعمال اليومية الدائمين . ولم يقفي هذا الوضيع في ظل القانون رقم ٢٦ السنة ١٩٦٤ باصدار تانون نظام العليان المدنيين بالدولة الذي نص في المادة الأولى من عانون الاصدار عسلى أن يعمل في المسائل المتطلقة بنظام العلملين المدنيين بالدولة بالاحكام الراعقة لهذا القانون ونسرى احكامه على الوزارات الحكومية ومصالحها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة ، كما تنظم شاون العاملين بها سواء منهم من كان ينطبق عليه تانون موظفي الدولة او كالدر المبال ، أذ يؤخذ من هذا النص أن المناط في تطبيق الاحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ هو أن يكون العلمل ممن كان ينطبق عليهم قانون نظام موظني الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو كادر ميسال اليومية الدائمين المسادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نونهــــير سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ والقرارات اللاحقة المكيلة لهما . ولما كان العمال المؤقنون خارجين من نطاق تطبيق احسكلم قانون نظام موظفى الدولة وكلار عمال اليومية الدائمين غاتهم يظلون بمنسسائ عن تطبيق أحكام قانون نظام العلياين المدنيين ويستبر نظام الاجازات الخاص بهم والذي تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢. ساريا ومطبقا في حقهم مع ما يترتب على ذلك من أثار من حيث الاجور ما

لفلك انتهى رأى الجمعية المبومية الى أن عمل اليومية المؤتتين يسرى في شأن نظام اجازاتهم قرار مجلس الوزراء المبادر في A من مليو سنة ١٩٣٢ سواء قبل صدور كادر عمال اليومية الدائمين أو بعد صدوره وصواء قبل العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام الحلائين المنتين أو بعد العبل به وبا يترتب على ذلك من آثار تحيسساً يتمال بالأجور ه

(1570/17/1 - Amin - 17./7/A7 wh)

فاصعة رقام (437)

: 4---44

على يومية ... على وقت ... اجازة ... قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ على ١٩٢٧ بشان الإجازات الاعتيانية والرضية لمبال اليوبية الدائين و ٨ على ١٩٢٧ بشان الإجازة ... والمؤل المؤلفين في شان الإجازة ... والمؤل المؤلفة بين كل من العاقلةين ... الرجوع غيه الى طبيعة العمل وما الما كان منسبا بطابع الدوام والاستقرار أو كان ذا صفة عارضة واقترة محدودة يفصل المال بعد اتبائه ... تحديد طائفة المؤتتين بانهم أوائك النين يفصل المالي متقطعة عون المؤتتين الذين أيضوا بدة سنتين في عمل يستخدون في أعمال متقطع عمدة ... سيهان المتالم الإجازات الواردة بكادر المبال على من عنا الإكتين على التحديد المبال على من

يقلس القتسوان :

ان المادة الأولى من قرار مجلس الهزراء المسادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٧ بالوانقة على التطبيعات الخاصة بالإجازات الاعتبادية والمرضية لمبال اليومية الدائمين والمؤقتين وهو الذي ما زال الممل به تألما تنص على ما يلى ٥ مبال اليومية الدائمون يكون لهم الحق أثناء الاثنى عشر شهرا الأولى من مدة خدمتهم في اجازة يوم واحد باجرة كائلة عن كل شهر خدمة وعمال اليومية المؤقتين الذين يستخدمون في أعمال متعلمة يكون لهم الخق في اجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة ٢ ويبين من هذا النص أن المال الذائم في عرفه هو الذي تربطه بالآذارة علاقة دائمة مستكثرة وآن

المنافل المؤقفة هو الذي يستخدم في أعمال متعلمة لا تتحقيق بهسا صفة التعلم ومن ثم يكون معيار القرقة بين عامل اليوجة الدائم والعالم المؤقف مهده التي تقوم بين الحكومة والعالم بالمنظسر على المينمة العمل الذي يعهد التي العالم القيام به ، وما إذا كان متسيا بطلع الدوام والاستقرار أو ذا صفة عارضة ولفترة محدودة ينمسل العالم بعد أتبابه والانتهاء منه وبعراعاة الوصف الذي تخصصت به هذه العمل بعد أتبابه والانتهاء منه وبعراعاة الوصف الذي تخصصت به هذه المسالتة وهدذا المعسلر حصيما يستخلص من المسلكام تسرار مجلس الوزراء سالف الذكر يحتاج الى تجلية تقتضي تحديده وضبطه بعراعاة لحكام باتي التشريعات التي تنظم شئون عبال الحكومة .

ومن حيث أنه في ٢٣ من نونمبر سنة ٢٩٤٢ صدر قرار مجلس الوزراء مالوانقة على رأى وزارة المالية في شأن كادر الممال ونص على أن يطبق هذا الكادر على عمال اليومبة الموجودين في الخدمة بأثر رجمي من تاريخ شغلهم الوظائف المتابلة للدرجات المتترحة في الكادر ولم ينص هذا الترار على أن يتتصر تطبيق الكادر على العمال الدائمين بيد أنه يستشف من مجموع ما تضبئه من أحكام أن الاصل ميه أنه أنها يطبق على العبال الدائمين وان كان هذا لا يحول دون امكان اعتباره القائمين العام الذي يصدق في حق العمال المؤتتين من أحكامه ما لا يتنافر مع طبيعة التوقيت ولما كان الذي يؤخذ من مفهوم هذه الاحسكام ومن الكتب المسادرة من وزارة الماليسة تنفيذا للكادر المذكور أن العامل يكون نحت الاختيسار لمدة السنتين الأوليين من خدمته الى أن يمضيها بنجاح في عمل مستمر متمسل لا تتخلله غترات انتطاع مان هذا الوضيع بالنسبة الى العسامل المؤمت تخرجه في خصوص نظام أجازاته من عداد من عناهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ بوصف التوتيت الوارد نيه والذي مناطه استخدام العامل في اعمال متقطعة اما تخلفه فينبني عليه خضوع العامل في نظام اجازاته لاحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه (تراجع الفتوتان الصادرتان من الجمعية العمومية بجلمستيها المعتدتين في ١٤ من ينساير صنة ١٩٥٩ ، ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤) .

- 737 -

لذلك انتهى الرأى للجيمية الصومية الى أن المسلق المؤتتين الفيخ يخسمون نبيا يتملق باجازاتهم لترار مجلس الوزراء الصادر في A من مليؤا سنة ١٩٣٣ هم اولئك الذين يستخدمون في اعبال متطمة حسببا عناهم: ووصنهم هذا الدرار دون المؤتتين الذين المضوا بالفعل مدة سنتين في عملاً منظم مستتر .

(بلف ۲۸/۲/-۱۲ ق ۲۲/۲/۲۶۶۱)

الفرع الفسايس أعانة غبلاء الميشسة

قاعسدة رقسم (۲(۹)

: المسطا

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بينع المهال:
المؤقتين اعلانة غلاء معيشة من الهيم التكل لمضيسنة في الفدية ــ لا يغيد.

منه العمال المعينون على اعتباد عجلية التعداد العلم السكان الجبهــوريةعن سنة ١٩٦٠ ــ اساسي نلك أنه لم يكن ملحوظا في هذا الاعتباد عنــد.
تقديره تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء المسار الله على المهال المؤتين.
المعينين عليه للفترة الترنية المحددة التي قدرت لاتبام عبلية الاحساء ، ومن.
ثم وجب على الادارة التزام تقديرات الاعتباد المللي المضمى لهم وعدم.
نجاوزها ، غان جاوزت حدوده اعوز قرارها سنده المللي ووقع بلك غير
ناجز ولا نافذ .

ملخص الحسكم:

ان الاعتباد الملى الذي رصد لمواجهة عبلية التعداد المسلم لسكان الجمهورية عن سنة ١٩٦٦ لم يكن ملحوظا فيه عند تتريره تطبيق احسكلم ترار مجلس الوزراء السائر في ٢٩ من الكوير مسنة ١٩٥٢ على المبال المؤتنين المعينين على هذا الاعتباد الفترة الزينية المحددة التي تدرت الاتبام عبلية الاحصاء . بؤكد ذلك ثلاثة أمور : أولها سان التعيين على هذا الاعتباد كان لدة سنة شهور في حين أن قرار مجلس الوزراء المذكور يستلزم لمنح اعانة غلاء معيشة وفقا لاحكامه انتضاء سنة كللة منذ بدم

التعيين وثاتيها أن هذا الاعتباد لم يتتصر على مواجهة الاجور الاصلية الممال المعينين عليه بل ايسح بحيث تفاول كافتات هؤلاء العمال الشاملة لاماتة غلاء المعيشة المستحتة لهم ، وبن اجل ذلك نصب قرارات التعيين على أن المكافآت المحددة للمبال ، المذكورين هي مكافآت شابلة ، وهو ما أقر به المدعى نفسه في عريضة الدعوى التي سلم فيها بأنه عين بمكافأة -شاملة لاعاتة غلاء المعيشة وثالثها أن عبلية التعداد العام للسكان ، وهي عملية موقوتة بطبيعتها ويقعين اتهامها في الجل محسدود معلوم ... تقتضي انشاء عدد معين من الوظائف يكفي لمواجهة هذه العملية واستيمانها ، وانشاء هذه الوظائف يتمين بحكم اللازم ان يكون في حدود الاعتماد المالي المخصص لها ، لأنه أذا صدر اعتباد مالي معين وجب على الادارة أن تلتزم جههده نهما تصدره من قرارات مرتبطا تننيذها به ، نان هي جاوزته اعوز قرارها سنده المالى ووقع بذلك غير نافذ ولا ناجز لنقدان سطه شرائطه التانونية وهو ما حدا بها الى أن نسلك في تحديدها مكانات العمال المينين على أعتباد تعداد السكان سبيل المكافأة الشابلة المقدرة سلفا في حدود هذا الاعتماد على وجه يجعلها لا تخضع لاية تغيرات مستثلة عما لحالة العامل الاجتماعية أو لغير ذلك من الاسباب ، حتى تضبن البستكهال العدد اللازم من الوظائف وتأمن في الوقت ذاته من عدم تجأوز الاعتماد .

(طعن رقم ٣٣٠ لسنة ٩ ق _ جلسة ٢٤/٣/٢٤)

قاصدة رقسم (۲۵۰)

: المسطاة

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٧/١٠/٢٩ ... وضع المشرع غيه معيارة ثابط الاساس الذي تبضع عن ابتخضاه إعاقة غلاد المعيشة بالنسبة المسال المؤخين ، بعا لا يصبح بتعديل هذا الاساس بعد ذلك عند النقل أو الترقية من مهنة أو درجة ألي المرى ... هو الاجر القالوني الذي يبنح العابل في اليوم فاتاني ياضي ببينة .

ملخص العسكم

ان المشرع قد وضع معيارا ثابتا للاسلس الذي تبنع على معساة هذه الاعلنة بالنسجة الى المعلل المؤتنين (وهو الاجر التاتوني الذي يبنع للمايل اعتبارا من اليوم التالي لمني سنة عليه في الخدمة) بها لا يسبع بتعديل هذا الاسلس بعد ذلك عند النقل أو الترقية من مهنة أو درجة الى أضرى .

> (طمن رتم ٤٤٤ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٨/٤/١٤) . ملاحمة وقد و ١٩٠١ ٤

الجـــنا :

قرار مجلس الوزراء في ۱۹۰۲/۱۰/۲۹ سـ تحديد الأور القانهاني الذي يمنح للمائل المائت الممن في وظيفة غير واردة في كشوف كادر المبسال على السلمينه سـ دعالة غلاء معيشة ، طبقا لهذا القرار سـ هو الأجر الذي يمنه نه في الدوم العالمي لمني ممكة على تعيينه في والليفة .

بلخص الحسكاوة

ان وتليقة 8 عال رصد التي عين ديها الدعي > لم ترد ضين الهن التي حددت اجورها بالجداول الملحقة بكادر العبال > وبن ثم غان جهسة الاهارة تتيخما في تقدور اجر العالج لديها في هذه الوظيفة وذلك عسلم حسب طبعة العبل غيها ويستوى الاجور المباتة بالنسبة لها > بعراعاة كتابة الاهتماد الملحي المختبس المبوء هذه الإجور والترام حدوه صبه يقتني غلاد أن تقضيع الاجور التي تنفسخ المسيانة المخارية الهذه المختبية المحالية المحالية المختبية المحالية المح عن وظيفته ، هو الأجر القانوني الذي تصبب على اساسه اعانة فلاء المعيشة المتحرة بترار مجلس الوزراء المسلدر في ٢٩ من اكتسوير سنة ١٩٥٢ علما الله .

ُ (طعن رقم أَعُعَ لسنة ٩ ق سـ جلسة ١٩٦٨/٤/١٤)

قاعسدة رُقسم (۲۵۲)

المِسطا:

استيفاء المبال تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ فسنة ١٩٦٠ بشان عدم جواز فصل المبال الرقعين والموسيين بغير الطريق التلديبي ... لا يقرر لهم هقا في الافادة من اهكام قرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٩ كتوبر سنة ١٩٥٧ في فترة استبقالهم .

ملقص الحسكم :

ان استيناء هؤلاء المبال في الخدية بعد انتهاء علية التعداد اعبالا القرار رئيس الجبهورية رتم ٢١٨ استة ١٩٦٠ بشان المبال المؤتنين حوالمبال الموسيين لم يؤثر أسينا في مركزهم القانوني في تعديزات الاعتباد المللي المعينين عليسه ، ذلك أن هذا الترار حظر في المادة الأولى منسه غصل العبال المؤتنين أو الموسيين الا بالطريق التاديبي ، وأوجب في مادته الخابسة استخدام العبال المذكورين في الشروعات التي تقوم بها أجهسرة الدي كان يتفاصاه كل منهم ، بنيني عليسه أن المنولة المختلفة بالاجر الذي كان يتفاصاه كل منهم ، بنيني عليسه أن استقدام أنها يكون من بله استيقاهم في المنتز السابقة على أعادة استقدامهم أنها يكون من بله والمختلفة التي كانوا يتقاضونها ، والمختلفة النظر فيات جهة الادارة بتعدير الاعتبادات المائي في السنوات المؤتن المنين سبق تعينهم على أعتباد التعداد المسلم لمسكل الجمهورية المستمدا الخالاتهم من حيث الإجور الشابلة التي تقوت لهم بن تبسل كنة عبين غيها و نتهال و.

(طعن رهم ٢٠٠٠ السنة ٩ ق ... جلسة أ١٩٦٨/٢/١٤)

الفـرع الســـادس اعلاة ســيناء وقطــاح غزة وبحافظــات القــاة

عاصدة رقيم (۲۵۳)

المسطا:

. احقية المليان بمتود بؤقنة في الاعاقة التسهرية التصوص عليها بالقانون رقم ١٨ أسنة ١٩٧٦ بشأن بنع اعقات للمليان الدنيين بسيناء وقطاع غزة وبحافظات القناة ... خضوع العابل المؤقت في بعض شئونه لأحكام قانون العبل لا يننى خضوعه لنظام العليان بالقطاع العام ... قساس ذلك ... نطبيق .

ملقص المسكم : ر

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ بشان منع اماتك اللمالين المنين بسيناء وقطاع غزة ومحلقطات التناة تنس على انه: المتبا العقلة شهرية بواقع ٢٥ بن الرتب الاصلى الشهرى لن كانوا بعضلون حتى ٣١ من ديسبر سنة ١٩٧٥ بمحلقظات القنساة والنين بعداوا اليها أو الذين ما زالوا يتيون في المحلقظات المسينة من العالمين الخافسين الحافظات المسينة من العالمين الخافسين لاحكام نظام العالمين المدنين بالدولة أو نظام الغالمين بالاجماع الخافسية بالاجماع والشركات ذات المسؤلية بالاجمادية وذلك بعد اقصى تغزه

عشرون جنيها وبحد أدنى قدره خيسة جنيهات وتستهلك هذه الاعاتمة مبا يحصل عليه العلبلين بمحافظتي بور سسميد والاسماعيلية بعد أول يناير سنة ١٩٧٦ من نصف العلاوات الدورية أو علاوات الترقية أو أية تسويات بنرتب عليها زيادة في المرتب الأصلى غاذا لم يحصل الصابل علي أية زيادة في المرتب خلال أية سنة تستهلك الاعاتمة بواقع خيس قييتها الاصلية ... » .

ويبين مما تقدم أن مناط استحقاق هذه الاعاقة أن يكون العـــالم خاضما لاحد النظم الواردة بالنص ومن بينها نظام العــالمين بالقطماع العام ، وأن يكون من العالمان بمحافظات القناة حتى 4400/147/11

ولم كان نظام العابلين بالقطاع العام الصافر بالقسانون رقم 11 المسبق 1494 الذي يمكم المساقة الماروحة ينمى في الخامة القرابي من موقا الاحميام على ان : * تسريح الحكام المنطقم المرافق على المسلمة والوحدات الاقتصادية التبلعة لها ، وتسري أحكام قانون المهسلية بنع على أن : ينها لم يدوز اسناد أعمال مؤتنة أو عرضية الى المتعيين بجلسية جمهورية بمر العربية أو الاجانب الا ونقا للقاحوات التي يضمها مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مع مراعاة الاحسام الشقسسة بتوطيق الاجانب » ، كما ينص في المادة ؟ المه على أن : « تنهى غدية المالية المعرف المعدى الاسباب الاتبة : (1) (4) الاهاء مدة اللها المؤقت لو المعرفي . . » .

ويبين بن هذه المسبوص أن أجكام تأتون الهيل مكلة لاحسكام نظلم المليان بالقطاع الحلم المسادر بالتساتون رقم 11 لمبنة 1871 وتمويد فيما لم يردز بشائه نص فيه > وأن تعين المهال بصغة مؤتتة أو عرضية أما يتم وقفا للقواعد التي يضمها مجلس أدارة المؤسسة أو الشركة ، وأن من أسباب أنهاء خدمة العالم بالقطاع العلم انتهاء مدة المسسلم المؤتت أو الحرضى > وهو ما مؤداه أن نظام العسابان بالقطاع العام الجاؤ التعين بصغة مؤتنة وتولاه بالتنظيم وأنه تضبن احكاما تنطق على المهتين. لاحكام قانون العبل لا ينيد نفى خضوعه لنظام العلياين بالتطاع العام » وعليه غان العالمين بصنة وقتة يعدون من الخاضعين لنظام العالمين بالتطاع العام ومن ثم يستحقون الاعانة المذكورة طالما لم يرد نعي صريح يتصر صرفها على العالمان الدائمين » .

ويؤيد هذا النظر أن علة منح هذه الاعانة للمليان المدين بمحافظاته العناة تحت ظروف العدوان تتوافر سواء كان العابل معينا بالتطاع العام بصغة دائمة أو بؤقتة ، وهو ما حدا بالشرع الى تحسديد الاعانة عسلي أساس نسبة من المرتب وعدم تحديدها بحسب الدرجة أو الوظهنة والي تنظيم كهنية استهلاكها لمن يتقاضى أجرا ثابتا بما منساده أن العسالمين المؤقتين غير المهنين على درجات ولا يتنافسون علاوات يغيسدون من هذه الاعانة ب

(١٩٨٠/١٢/٢٤ خلسة ١٢/٢٤/١٨٠)

القسرع المسسابع

ودي المنظر بعدم فصل العامل المؤقت أو الموسمي الا بالطريق التأديبي

قاصية رقيم (٢٥٤)

: 6__41

مظر نصل العليل المؤنث أو الوسمى الا بالطريق التديين طبقها الاحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨ أسنة ١٩٦٠ ... مفهوم العابل المؤنث الوالمان المسلم طبقا الحكام هذا القرار ... التصاره على اوالك الذين يمينون لمدة تجاوز شهرين غلا يشهل العبال الذين يمينون لأعبال نتراوا مددها بين عشرة ايام واربعين يوما فهؤلاء يجوز فصلهم .

بلغس الفتوي :

تنص الملادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ۲۱۸ لسنة ۱۹۹۰ على ان : « يحظر على الوزارات والمسلح الحكومية والهيئسات والمؤسسات العلمة غصل اى عامل مؤقت او موسمى الا بالطريق التاديبي » .

وبيين من هذا النص أن حكمه لا ينطبق على المسال المرضيين وأنها .

يسرى فحسب على العبال المؤقتين والموسميين أي طاقنة المهال الذين
يتم عملهم في ذاته بقسسط من الاسستقرار ، ذلك أن القرار حين حظسر
غصلهم عنذ أنتهاء الاعمال المهينين لادائها أو نفاذ الاعتبادات المعينين
مليها ، غاتما راعى في ذلك أنهم رتبوا حياتهم لمدة طويلة على الاجور التي
يتلفونها من وظافهم المؤقفة أو الموسمية ، وهذه الاعتبارات تنقلي
يالنسبة إلى من يعينون لمدة تصبرة .

ويستناد منسار الشييز بين الفلل الوسمى أو المؤتت وبين سواه من العساق من عبسارة بني المادة الوابعة بن الترار المفكور التي تتفق بائه و يجب على الوزارات والمساح والهيئات والموسمات المسائة المسائة المسائة المسائة المألم مواماة وزارة الشنون الاجتماعية والعمل بالأقليم الجنوبي باسماء التمثل المؤتتين في كل منها مع بيان المهنة والأجر اليوسي المترر لكل علم وذلك تبل مناذ الاعتمادات وانتهاء الاعمال المكلفين بها بشمورين على الأكل أو أذ يفيد هذا النفس أن احكام التوار لا تسرى الا على المسائ الذين يعينون لمد منجاوز شهورين .

وماتفق ما تقدم أن يكون الميال المؤقتين والموسميون في مفهوم القرار الجمه ودى وقم ۲۱۸ لسسنة ۱۹۲۰ هم أولئك الذين يمينسون لمسحد بجماوز شهرين .

لذلك أنتهى الراى الى أن الترار الجمهورى رقم ٢١٨ اسنة ١٩٦٠ لا يسبرى على عمال اليومية المؤتتين الذين يكلفون باعبال تتراوح مدتها بين عشرة أبيام وأربعين يوما .

(لمتیوی رشم ۱۰۹۷ فی ۱۹۲۰/۱۲/۲۱)

قُالسنة رقسم (٢٥٥)

المسطة:

مُرَارُ رئيس الجهورية رش ١٩٦٨ النفة ١٩٦٠ بشان العباق الموسين أو الجمال الموسين أو التمال المرسيين وحفر فصلهم _ تواعد سريقة _ بسرى اجتاب على العبال المؤسية أو المرسيين في لجدى البزارات أو المسلم المتكونية أو الهيفات أو المؤسسات العالمة الما تجاوز شسترين _ ولكن المطر لا يحول دون الهاء خدنة هؤاء العبال عند التهالة الاحتال الموسيان المجار على المتعان بها أن نفاذ الاعتباطات المينين عليها _ عدم سريان المجار على المينين المجار على المينين قحت الاختبار أو أوقك اللين لا يربطهم عقد عبل بلحدى الجهات الادارية-وأن ارتبطوا بمقد عبل مع أحد القاولين التماقدين مع الحكوبة أو أحدى. الهيئات أو الإسسات الماية ،

مقضى الفتسوي :

تقضى المادة الاولى من ترار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠، مشأن الممال المؤقدين والعمسال الموسميين بأن « يحظر على الوزارات» والمسالم الحكومية والهيئات والمؤسسات المسامة نصل أي عامل مؤتت لو موسمى الا بالطريق التأديبي » وتقضى المادة الثانية منه بأنه « يجبه على الوزارات والمسالح والهيئات العلبة موافاة وزارة الشئون الاجتباعية والعمل بالاتليم الجنوبي باسماء العمال المؤتنين المعينين في كل منهسا مع بيان المهنة والاجر اليومي المقرر لكل عابل وذلك تبل نفاذ الاعتمادات وانتهاء الاعمال المكلمين بها بشهرين على الأقل » وتقضى المادة الثالثــة منه بأن. ﴿ تدرج وزارة الشئون الاجتماعية والعمل اسماء هؤلاء العمال في مكاتب التوظيف والتخديم التابعة لها وتكون لهم الاولوية في التعبين في الجهات التي كاتوا يعملون بها أو في اقرب جهة اليها ، ونقضى المادة الرابعة منه بأن : قائر على وزارة والمسالح والادارات التابعة لها في تنفيذ احكام القرار وحدة واحدة من حيث تعيين العابل المؤتت على اعتماد آخر عند نفساذ هذا الاعتماد المعين عليه » وتقضى المادة الخامسة منه بأنه : « على وزارة الشئون الاجتباعيبة والعبل الاتصال بالوزارات والمسالح والهيئات والمؤسسات العابة بشأن العبال المؤتتين المدرجة أسسباؤهي في مكاتب التوظيف والتخديم لاستخدامهم في المشروعات التي تقوم بها كل. منها بالأجر الذي يتقاضاه كل منهم أو لتعيينهم مع المقاولين الذين يتولون. تتنيذ هذه الشروعات » وتنفى المادة السادسة من ذات القرار بأن « يجبُ على الوزارات والمسلح والهيئات والمؤسسات العلبة مراعاة أن تتضين عقود التوريد الزام التساولين بأن يستخدموا ما لا يقل عن ٢٥ ١/ من الممال. ممالني الذكر وذلك بناء على التراح وزارة الشئون الاجتماعية والمبل » م

واته وأن كان نص المادة الاولى بن القرار الجمهوري نسائمة الفكل عد جاء علما على يقيد بتيسد زبني عبها يتملق بهذه استخدام العلمل المؤتبه أو الموسمى الا أن المادة المثانية بنه أذ نصب على الزام الوزارات والمسلح والهيئات والموسسات العلية مواغاة وزارة الشئون الاجتباعية والموسل بنسباء العمال المؤتنين المعينين فى كل منها مع بيان المهنة والاجر اليوسى المترر لكل عابل وذلك تبل نفساذ الاعتبادات وانتهاء الاعبال المكلفين بها بشهرين على الاتل ، تكون تد أوردت قيدا على محل الحكم الذى نصبت على عليه المادة الاولى وهو أن تزيد مدة تعيين العمال المؤتنين والموسمين على عليه المادة الاولى وهو أن تزيد مدة تعيين العمال المؤتنين والموسمين على همورين غضرج بذلك من نطاق النص العمال الذين لا تبلغ مدة عملهم هذا المدى .

والحظر المغروض بموجب المادة الاولى من القرارى الجمهورى المشار اليه واقع على الوزارات والمسلح الحكومية والهيئات والمؤسسات العلمة ك ومن ثم يفترض تحقيق ذلك الحظر سسبق قيسام علاقة عمسل بين العمسال المؤقتين أو الموسسميين وبين احدى الجهسات المسار اليها سواء وقعوا عقود العمل بأنفسهم أو وقعها معهم المتعهد الذي استخدمهم كلما أذا كان عقد العمل قائما بينهم وبين متاول تربطه بالحكومة تعهسد غلا يصسدى عليهم وصف العمال المؤقتين أو الموسميين المعينين على اعتمادات مؤقتة في احدى الجهسات سسالفة الذكر كوبن ثم لا يصادف الحظر محلا

والتصد من تمين العالم نعت الاختبار هو التعرف في نهاية بدة الاختبار على مدى صلاحيته للعبال ، ومن ثم يرتبط نوتيت النمين تحت الاختبار بالغرض المسار اليه بحيث اذا ثبت أن العالم غير صالح للعمل غلته يكون من غير الجائز تانونا أبتاؤه في العمل في نهاية غترة الاختبار أبا اذا اجتاز مرحلة الاختبار بنجاح استقر به الأمر سواء بتعيينه في عمل حائم أو في عبال مؤثت ، ومن ثم لا يكون لتوقيت التعين تحت الاختبار خات السمة التلتونية التي يتسم بها توتيت خدمة العمال المؤتمين المنصوص عليهم في الملاة الإولى من القدرار الجمهوري سالقه الاكر وتبعا لذلك لا يسرى الحظر النصوص عليه فيها على العمال المعينين

وبن بين اسباب نفهاء الخدبة بالنسبة للعمال المؤقتين أو الموسمهين: اتفهاء الاعبال المكلفين بها ونناذ الاعتباد المعين عليه العمال والفصلهم من المخدية ،

والمادة الاولى من الترار الجبهورى المشار اليه اذ حظرت غمل اي علم مؤتنا أو موسبيا إلا بالطريق التأديبي تكون تد أوردت قيدا معينسا على احد أسباب انتهاء خدمة هذه النئة من المبال ناصبح لا يجوز نصلهم الا بالطريق التأديبي ولكنها لم تتناول بالتعديل أو الالفاء الاسباب الأخرى. لا يتهاء خدمتهم ومنها أنتهاء الإعبال المكلمين بها أو نفاذ الاعتماد الذي يصرفون منه ، ومن ثم لا يكون من مقتضى الحظر المنصوص عليه في المادة الذكر بقاء العلل المؤقت أو الموسمي في خدمة الجهات المنصوص عليه في عليه عليه بصفة دائمة على الرغم من انتهاء العبل أو نفاذ الاعتماد المهن عليه .

وقد رسم القرار الجبهورى سلف الذكر في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ المنطق المنطق المحلق المبال المؤقفين أو الموسميين بأعبال الحرى ٤ عند انتهاء الإعبال أو نفاذ الاعتبادات المعينين عليها غاذا قامت الجهات المنصوص عليها في المواد المذكورة بالأجراءات المبينة فيه غانها تسكون قد اوفت بالتزامها في هذا الشأن دون أن يكون للمسامل المؤقت أو الموسمي حق في الاستبرار في العبل لديها رغم انتهاء المبل المكف به ونفاذ الاعتباد الذي حيان معينا عليه .

لهذا انتهى الراى الى ان احكام القرار الجدهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ متسرى على العمال المؤتتين أو الموسميين في احدى الوزارات أو المسالح الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العابة لمدة تجاوز شهرين وأن الحظيم الوارد بالملاة الأولى من القرار المذكور لا يحول دون انهاء خدمة هؤلاء المعيال مند انتهاء الاعبال المكلمين بها أو نفاذ الاعتبادات المعينين عليها كيا انتهت الجدهية العمومية الى عدم سريان لحكام القرار سالف الذكر على المعيال المؤلفين بلدة لا تجاوز شهرين ولا علي العبالي المعينين بلدة لا تجاوز شهرين ولا علي العبالية المعينين تحت الاختبار ولا على العبال الذين لا يربطهم عقد عبل بالمدكي

الجيهات المتسوس عليها في غلك التراثر وان ارتبطوا بعث عبسكل مع التعلق المتاولين المتطلعين مع المحكومة في المعرى الهيئات والمؤسسات اللطبة .

(نتوی رتم ۲۱۹ فی ۱۹۲۱/۱۲/۱)

قاصحة رشيم ﴿ ٢٥٢)

: 4--41

عامل مؤقت أو موسمي — فسله من الفقية — الاصل أن العسابلية المؤت أو موسمي — فسله من الفقية — الاصل أن العسابلية المؤت أما يكون معينا الدة محدودة فيحتبر مفسولا تقتلها بالنبية بقات الصفة المؤتفة أو يصفة الحزى > وأما أن يكون معينا بصفة مؤقفة دون تحديد مدة فيعتبر مفسولا عقب كل يوم عبل يقوم به وأن طال شيله بهذا العمل وأو لم تنته الاعمال المدين لها أو تنفذ الاعتبادات المؤلفة الإعمال المدين لها أو تنفذ الاعتبادات وسمى الا بالطريق التانيي — مفاد تقييد سلطة الادارة أي عامل مؤقت أو موسمى الا بالطريق التانيي — مفاد تقييد سلطة الادارة في أنهاء خدية هذا العابل قبل انقضاء الدة المحددة لخديته المؤقفة أو قبل انهاد الاعتبادات الموسودة لهذا العمل — فوسمي من شائل المعان له أو قبل انفاذ الاعتبادات الموسودة لهذا العمل — فوسمي من شائل المغتبة المؤقفة أو عند انتهاء العمل المهن له أو عند نفاط المغتبات الموسودة المؤالة المهن — فاسلس ذلك جلى بين من احكام المؤادة والخابسة والمسادسة من القترار الجمهوري المشار الهيه به

ملخص الحــكم :

ان الاصل ان العامل الذي تضممت طبيعة الرابطة التاونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عسد تعيينه باقصائها بالتوقيت اما أن يكون معينا لمدة محددة ، وعندنذ يعتبر مفصولا تلقائبا بالتهاء المدة المحدة لمجبته المؤتنة سيواء انتهت الاعمال المعين عليهيا أو بنسنج الاعتمادات القررة لها إم لا ما لم يجدد تميينه مذات المنتة المُقتبة .. * أو بصفة أخرى نيكون هذا تعيينها جديدا بشروطه وأوضاعه بعد النمسام الرابطة الأولى ، واما أن يكون معينا بصفة مؤتتة دون تحديد مدة ، وفي هذه الحالة يعتبر منصدولا عقب كل يوم عمل يتوم به وان طال تيسامه بهذا العمسل ولو لم تنته الاعمسال المعين عليهسا أو تنفسد الاعتبادات الملية المخصصة لها ؛ وبن باب أولى تنقطع صلته بالعبال بانتطاع تلك الامهال أو نفاذ الاعتبادات ، بيد أن الشارع لحكبة تتعلق برماية العمال المؤقتين والموسسيين الذين نهيا لهم الى حد ما تسلط بن اتصال العيش حتى لا يحرمهم من مورد رزق رتبوا حياتهم على الأعتماد وعلى الأجر الذي يتقاضونه منه ، أصدر في ٩ من نبراير سنة . ١٩٦٠ القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة . ١٩٦٠ بشأن العبـــال المؤتتين والممال الموسميين الذي نص في مادته الأولى على أن د يحظر على الوزارات والمسالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العسابة فمسل أي عامل مؤتت أو موسمى الا بالطريق التاديبي » . ويذلك أورد تبد على ما للادارة من سلطة تقديرية تترخص في استعمالها للاسسباب التي تراها ونقا لمتضيات المطحة العامة بحكم كونها المهيئة على تسسيير الرائق المسلمة على الوجه الذي يحتق هذه المسلحة والمسئولة عن حسن سير هذه المرافق في انهساء خدمة مؤلاء المسسال بغير الطسريق التاديبي ، في أي وقت كان قبل انقضاء الدة المسددة لخدمتهم المؤقدسة لو تبل انتهاء الاعمال المعينين عليها أو نفاذ الاعتمادات الرحب ودة لها ، ماصبغ على العمال المؤتتين ، طالما عملهم لم ينته واعتبساداته لم تنفسذ حماية لم تكن لهم من قبل ، أذ حظر على الوزارات والمسالح المكومية والهيئات والؤسسات العامة استعمال الرخصة التي كاتت تبلكها اصلا في حق العمال المذكورين في مصلهم بغير الطريق التاديبي ، ويذلك سلبها هذه السلطة التنديرية وابقى لها حق النصل بالطريق التاديبي . غير أنه لم يبس بهذا العظر سططة الادارة الميدة في عصل العابل المهت أوَّ العابل الوسيئي عند انتهاء الاعبال التي عين عليها ، أو نفاذ الاعتبادات الخصصة لها ، وهذا الفصل يتعين اعباله خارج نطساق الحظشر متى

جُوافرت أسبابه ، أذ لا يتبلك الإدارة سلطة تقدير ملاعبة الابقساء على المليل المؤقت أو الموسيي على الرغم بن انتهاء الاعبال أو نفاذ الاعتبادات بل أن خببته تنتهى لزوما في هذه الحالة وتنقطم علاقته بالحكومة لزوال حلجة العبل اليه ولا أجر بغير عبل ، أو لاتعدام المصرف المالي لاجسره أذ لا صرف من غير اعتباد ، ولم يخرج القرار الجمهاوري رقم ٢١٨ السنة ١٩٦٠ على هذا الأصل ، بل أوردته مادته الثانية مما يؤخذ منسه أنه حدد نطاق الحظر المنصوص عليه في مادته الأولى بنصه على تحريم غصل العبال المؤقتين والموسبيين أثناء تيابهم بالعبل المكلفين به وقبل أنتهائه أو نفاذ اعتماداته الا بالطريق التسمادييي لا بعد ذلك ، أذ نص في المادة الثانية على أنه « يجب على الوزارات والمسالح والهيئسات والمؤسسات المسلمة مواماة وزارة الشئون الاجتماعية والعمسل بالاتليم الجنوبي بأسماء العمال المؤتتين المعينين في كل منها ، مع بيسان للمهنسة والأجر اليومي المترر لكل عابل . وذلك تبل نفاذ الاعتبادات وانتهاء الأعمال المكلفين بها بشهرين على الأتل » ، كبا نص في المادة الفائسة منه بأن ا تدرج وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أسماء هؤلاء العمسال في مكاتب التوظيف والتخديم التابعة لها وتكون لهم الأولوبة في التعين في الجهات التي كانوا يعملون بها أو في اقرب جهـة اليهـا ٢ . ونص في مادته الخليسة على أن « على وزارة الشئون الاجتباعيـة والعبـــل الاتمال بالوزارات والمالع والهيئات والمؤسسات المابة بشأن المهال المؤتنين المدرجة اسماؤهم في مكاتب النوظف لاسستخدامهم في المشروعات اللتي تقسموم بها كل منهما بالأجر الذي يتقاضماه كل منهم أو لتعيينه مع المقاولين الذين يتولون تنفيذ هذه المشروعات » كذلك أوجب في مادته المسائسة ١٠٠ على الوزارات والمسالح والهيئات والمؤسسات العامة حراهاة أن تتضبن عقود التوريد الزام المقاولين بأن يستخدموا ما لا يقل عن ٢٥٪ من العمال سالفي الذكر ، وذلك بناء على التراح وزارة الشئون الاجتباعية والعبل » .

ومفاد هذه النصوص هو تأكيد انتطاع صلة العمال المؤتنين بالحكومة وانتهاء خدمتهم بانتهاء الأعمال المكلمين بهما أو نفساذ الاعتمادات الماليسة

المترجة لها في ميزانية الجهة التي كانوا يصلون بها ، وتقدير الواوية الهم اله بعد تختق هذه الواتمة ، في أعادة تعبينهم في هذه الجهة "أو في الترب جهة اليها ، مع تنظيم ترشيحهم للاستخدام في الشروعات التي تقسوم بها الوزارات والمسالح والهيئات والمؤسسات العابة ، وبيسان اسس تعيينهم مع المتاولين الذين يتولون تنتيذ هذه المشروعات أو الذين يلتزمون بمتود توريد وشروط هذا التعيين واوضاعه وكل اولئك يفترض سبق انتهاء خدمتهم ويؤكد القاعدة التي يتوم عليها . واذا كاتب المادة الرابعة من القرار الجمهـوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على ان « تمتبر كل وزارة والمسالح والإدارات التابعة لها في تنفيذ أحسكام هذا الترار وحدة واحدة بن حيث تعيين العلبل المؤتت على اعتباد آخسر عند نفاذ الاعتماد المعين عليه » مان وضع هذه المادة بورودها بعد المادتين الثانية والثالثة اللتين أترتا الأصل سالف الذكر فقسررتا أولوية الممال المؤقتين الذين انتهت الأعمال المكلفين بها أو نفذت الاعتمادات المخصصة لها في التعيين في الجهات التي كاثوا يعبلون بها أو في أقرب حهــة البهــا ، انها بنيــد تضينها توجيها للادارة وايضاها لمطول هذه الحهيات وتحديدا لنطاقها تشبل الوزارة والمسالح والادارات التاممة لها . وانها لا تنطوى على استثناء بوجوب تعيين العسامل المؤتت على اعتباد آخر في أي بنها بعد نقاذ الاعتباد المعين عليه ، لأن وجود الاعتباد الآخر في ذاته لا يعنى أنه يتسبع حتما سسواء من حيث طبيعسة المسلل أو من حيث متدار المال لاستيماب عسال جدد موق حاجته او تقديراته متى كان مستوفيا العدد اللازم له ، ومن ثم فاق ما ذهبه البه بحكم المحكمة الادارية المطمون نيه من أن السبب المسوغ لفصل المابل المؤمن لا يمكن أن يكون الا نفاذ كل الاعتبادات الموجودة بالوزارة بجهيسع مسالحها واداراتها وقت نصله ، يكون على غير أساس سسليم بن القانون .

[﴿] طَعَنَ رَبِّمِ ١٦ لَسَغَةً ﴾ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٨ »

قاعدة رقم (۲۵۷)

: المسجا

علىل مؤقت _ القانون رقم ؟ اسنة ١٩٦٤ لا يسرى الإعلى الملينيد الشاغلين الدرجات في الميزانية سواء اكانت الوظيفة دائمة لم مؤكلة _ المالمون المعينون على اعتباد غير مقسم الى درجات _ لا تنظيق عليهم. احكام القانون المنون على القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ اسنة ١٩٦٤ ما لم يقسم الاعتباد المعينون عليه الى درجات في الميزانية _ لا تنظيق عليهم كلك احكام القانون رقم ٢٤١ اسنة ١٩٦٤ بتمين المبال المؤتنين والوسمين على درجات في الميزانية _ تطبيق هذا القانون مقسور على من نقت الاعتبادات الخاصة بهم الى الدرجات المشاة لهم في ميزانيك من نقت الاعتبادات الخاصة بهم الى الدرجات المشاة لهم في ميزانيك السنة المالية ٢٤٠٤/١٤٢٢ _ عبال وزارة الرى المعينون على اعتباد غيرمسم الى درجات _ لا ينبدون من هذا القانون .

ملخص الفتسوى :

ان المادة الثانية من التانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شان نظلم الماملين المنيين بالدولة تنصى على أن « يعتبر علملا في تطبيق احكام هذا القانون كل من يعين في احدى الوظائف الدائمة أو المؤققة بقسرار من السلطة المختصة » .

وتنص المادة الثلاثة بنه على أن 8 الوظائف النَّابة أبا هائبة أو ووَّتلة. والوظيئة الدائبة هي التي تقتضي القيام بميل غير محدد بزين معين .

لها الوظيفة المؤقنة نهى التى تتنضى القيام بعبال حوّقت ينتهى فيه زبن محدد أو تكون لفرض مؤقت . وتتضبن الميزانية سنويا بياتا بكل منها ، .

كما تنص المادة الرابعة منه على أن * تقسم الوظائف العامة الدائمة عمو المؤققة الى ائنتى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق وذلك نيما عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف المتارة ٥٠٠ " ٠

ان القسانون رقم ٢٦ لمسئة ١٩٦٤ لا يسرى الا عسلى العساملين الشاقلين لدرجات في الميزانية سيواء اكانت الوظيفة دائمة أو وقتة ، ذلك أن هذا القانون قد نص صراحة على أن الميزانية تتضمن سنويا بيانا بِكُلُّ مِن الوظائف الدائمة والمؤتنة وعلى أن الوظائف الدائمة أو المؤتنة تنقسم الى اثنتي عشرة درجة كما هو مبين بالجدول الرائق له ، ومؤدى طُلك أن العامل المفين على اعتماد غير مقدم الى درجات لا تنطبق عليه الحكام القانون المذكور ولا القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بثمأن قواعد وشروط واوضاع نتل العاملين الى الدرجات المسادلة لدرجاتهم الحالية . ما لم يتسم الاعتماد الخاص بهم الى درجات في الميزانية ومن هذا التاريخ نتط يبكن تطبيق هذا القانون وهذا القرار على هؤلاء العبال كما أنه لا يمكن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ يتمين الممال المؤنتين والموسميين على درجات في الميزانية عليهم ذلك أن المادة الاولى منه تنص على « ينتل العبال المؤتنين والوسبيون المينون على اعتبادات في البابين الثاني والثالث من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ الى الدرجات المنشأة لهم في البلب الاول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ متابل حَنْف هذه الاعتمادات وذلك ومنا التواعد المبينة في المواد التالية » منطبيق هذا القانون متصور على من نقلت الاعتبادات الخاصة بهم الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ دون غيرهم .

ومن حيث ان عمال وزارة الرى المعينين على بند غير متسسم الى مرجلت بالميزانية لم تنشأ لهم درجات في البلب الأول من ميزانية السنة المقية ١٩٦٢/١٩٦٣ غلا يفيدون من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ ساله، الذكر .

ر غتوی رقم ۳۲۲ فی ۱۹۹۷/۲/۱۲)

الفــرع الثـــابن التمين على درجات باليزانيـــة

قاصحة رقسم (٨هُ٢)

الجـــنا :

تعين العمال المؤقفين والوسيين على درجك بالهزائية ب القاون. رقم ١٤٦ اسنة ١٩٦٤ مقصور على العمال المؤقفين والوسيين النهن. نقك الاعتبادات الخاصة بهم الى الدرجات المشاة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٧ دون غيرهم .

بلخص الفتوى :

تقدم بعض العالمين بوزارة الزراعة بتطلبات ذكروا فيها أنهم عينوا بالوزارة منسذ سسنة ١٩٥٦ في وظائف عبسال كتسابيين موسميين باجور شابلة على اعتبادات البابين الثانى والثالث من ميزانية الوزارة ، وأن القانون رقم ١٩٦٦ السنة ١٩٦٦ صدر بنظهم على درجات بعيزانية السسنة الماليسسة ١٩٦٤/١٩٦٣ ، غير أن الوزارة تراخت في تطبيستي هسذا القانون عليهم بحجة أن الادارات التي يتبعونها لم تطلب انشساء درجاته لم في الميزانية ، وذلك في الوقت الذي طبق غيه هذا القانون على زملائهم .

ومن حيث أن القلتون رقم ١٤٦ لمنة ١٩٦٤ بتمين العبال المؤقفين والموسسيين عسلى درجات في الميزانيسة نصى في مادته الأولى على أن. « ينقل العسال المؤقلتين والموسيين المعينون على اعتبادات في البسلين المثلى والثلث من السنة الملية ١٩٦٤/٦٣ الى الدرجات المنشساة لهم في البلب الأول من ميزانية المسنة الملية ١٩٦٤/٦٣ متسابل حنف عسود الاعتبادات وقاتك ونقا للقواعد المعينة في المواد التاليسة ، ثم أوضحته صدائر نصوص هذا التاتون أحكام نقل العبال المذكورين الى درجات في الميزانية مع تحديد الدرجة الذي بفعل البهاء المال وتحديد الرتب الذي يستمته واقدييته في الدرجة المنتول البها الى غير ذلك من أحكام . ومن حيث أن الثابت من نص المادة الأولى من هذا التانون أن أحكامه

ومن حيث أن الثابت من نص المادة الأولى من هذا القانون أن أحكامه مقصورة على العمال المؤقتين والموسميين القين نقلت الاعتمادات الخاصة مهم الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانيــــة السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣

- بهم الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانيــــة السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ - عون غيرهم ، لذلك لا يفيذ من أحــكام هذا القــــانون العــــالى المؤتت أو الموسمي المعين على اعتماد في البابين الثاني والثالث من ميزانية اله . "

المنكورة ولكن لم تنشأ له درجة في الباب الاول من ميزانية السنة .

لهذا التهى رأى الجبعية العبوبية الى عنم الملاة العبال المروضة

معطائهم حاصهم بن أيحكام التاكون وقم ١٤٢ أسنة 1971 .

(بلت ۱۹۷۱/۱۲۸۱ ــ جلسة ۱۹۷۱/۱۲۸۱)

اللمسال الرابسع عليق القساة

القييسرع الأول

الكادر الخاص بمبال الجيش البريطاني السابقين (عبال القناة).

قامسدة رقسم (۲۵۹)

: 44....48

عمال القنال ــ تحديد اجورهم طبقا القواعد التى الازتها الجلة اعادة توزيمهم ــ سريان هذا التحديد اعتبارا من ١٩٥٢/٤/١ بصرف النظر عن كى تقدير سابق .

بلخص القتري :

ان لجور مبال التنال بسفة علية كانت قد حددت جزامًا بمجسرد الممل بمسكرات الجيش البريطاني بنطقة الثنال ، والتحاتهم بخسبة الحكومة ، على اسلس يترب بن الأجور التي كانوا بتناشونها فصلا في الجيش البريطاني وذلك بسفة مؤقتة حتى تتبكن الحكومة من بحث حالتهم بحثا دتيتا ووضع تواعد علية تحكم تعيينهم وتحسد اجوزهم وبرجانهم بعضاء كفة شخونهم ، وقد انتهت اللجنة التي شكف لهذا الغرض الى وضع بعضاء الخاصة بهولاء الحيال ، وقررت تطبيقها إعتبارا من ١٩٥٤/٤/١ ، المواعد الخواعد المعالمة يستحون علهم في الأجور المتدرة لهم من التواعد العبادة التي المعالمة التي عربتها القيتة المعالم اللها ، اذ لم تكن هناك عامدة كالونيسة مناه الحيور من تبل > كان متبعه جزائية ويسفة مؤقفة ، فسد به مجود الاسجاد والغوث نقارة المتلوث الدينة التي كانت عالمة والالك ،

ولما كانت لجنة اعادة توزيع صال الجيش البريطانى قد حددت أجر الكتب أو المخزنجى ، مراعية في ذلك الأجور الني سبق تقديرها لهم ، غان هذا التحديد يسرى على المهال الكتبة والمخزنجية في كلفة الوزارات والمسالح توحيدا لمالملتهم وتحتيتا للمسلواة بينهم ، دون أن يكون للجهانة الادارية أية سلطة تقديرية تترخص بمتضاها في زيادة الأجر أو خنفسله حسبها يتراعى لها ، بل انها تقدير بمنحهم الأجور المقدرة لهم من تاريخ تعريرها في المالمية المالة على المعالمة و أد عليه ، ويضف النظار من أي المنسبة لمن قل أجرته أية جهة ادارية أخرى ، لهذا غان تحديد أجور الممال الكتبة والمخزنجية طبقا للقواعد التي أقرتها لجنة أعيادة توزيع عهال الجيش البريطاني اعتبارا من 1/١٩٥٢ لا ينطوى على مسلس بحقوقهم المكتسبة ، ومن ثم غلا يجوز بنحهم أجور تزيد على الأجور المحدة بهتقفي ظك القواعد ومن ثم غلا يجوز بنحهم أجور تزيد على الأجور المحدة بهتقفي ظك القواعد ومن ثم غلا يجوز بنحهم أجور تزيد على الأجور المحدة بهتقفي ظك القواعد ح

٠ : (المتوى رقم ٢٤٤) في ١٩٥٥/٣/٣٠)

قاعسنة رقسم (١١٠٠)

المسطا:

قرار مجلس الوزراء فی ۱۹۵۱/۱۱/۱۸ و ۱۹۵۱/۱۲/۲ وکتاب: المالية. الفوری رقم ۲۳۶ -- ۷۷/۱ -

ملخص المسكم:

على أثر اعلان الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ترك العبال المديون والجيشور البرطاني بمنطقة التثال اعبالهم ٤ مكان لزاءا على الحكومة أن تعبر لهم سبل العيش ، ولما كانت الصنالة تستدعى علاجا سريعا ٤ ونظرا الى كثرة هؤلاء العبال ٤ فقد الحقوأ بالوزارات والمسلح المنطقة فون مراعاة حلجة الممل بالمسلح ودون مراعاة حرف هؤلاء العبال ، وفي ١٨٨ من تؤلسبور، سنة ١٩٩١ تزر مجلس الوزراء تشكيل لجنسة في وزارة الملية تبشيله عبد الوزارات لاعادة توزيع العبال على المنالح الدكوبية بحسفه، عبد الميالح الدكوبية بحسفه،

حرمهم ويحسب احتياجات المسالح المنتلفة ، كما صدر قرار من مكليس الوزراء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتخويل اللجنة المشار اليها الحق ق اعادة النظر في أجور العبال ، وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وهسعته اللجنة تقريرا تشبئ القواعد التظييبة في شسأن اعادة توزيع هؤلاء الغبال وأغادة تقدير أجورهم ودرجاتهم ٤ وهي القواعد التي أمنطلح على تسبيتها بكادر عمال التنال ، وتدرت نبيه اجور ارباب الحرف بما يطابق درجات كادر عبال الحكومة ، وكأن من التواعد الجوهرية التي وضعتها اللجئة تاعدة تقضى بأن « الأجور المتدرة تُمنح الى العمال الذين يقومون مُعسلاً بأعبال الحرف التي تدرت لها هُذه الأجور في الكادر ، لها المسال الدَّيْنُ لا توجد لهم اعبال حكوبية تتفق وحرنهم الاصلية نهؤلاء يكلنون بأعبسال تترب من حرنهم بقسدر المستطاع او بأية أعمال أخرى بحسب مقتضيات الاحوال ، ويمنحون اذا أجورا تتفق والاعمال المكلفين بها أو القالمين بها نملا » ، كما كان مما قررته اللجنــة عدم نفــاذ هذه التقــديرات والأجور الا بعد اقرارها واعتبادها ، بدون اثر رجعى ، وقد اعتبدت الجهات المختصة تترير اللجنة بما تضمنه من قواعد ، ونشرت وزارة المالية بذلك كنابها الدوري رقم ٢٣٤ - ٧٧/١ الى الوزارات والمسلح لتنفيذه ابتداء بن أول أبريل سنة ١٩٥٢ .

المستعادة

القواعد التطبية التى وضعتها الجنة الكفة باعادة توزيع عمال التفاة على المسللح بـ لا مانع من أن تعيد الادارة النظر في توزيع العمال حتى بعد تاريخ نفاذ هذه القواعد بفاذ لا تعيل فيه الها يصبح على ما تمال منها يتمين الهاد هذه الطالفة بن المجال وإهديه مدها عد الحدادة عدد العالمة عدد المحال والعديد ودها عدد العالمة عدد العالمة المحال والعديد ودها عدد العالمة المحال والعديد ودها عدد العالمة المحالمة المحالمة العديد على العديد على المحالمة العديد على المحالمة العديد على العديد ع

يكلس الكسنان :

أإن نعلة القواعد التنظيهية العابة إلتي وضعتها اللجنة الهمهود اليها بالمبعة فوزيه عسال الجيش البريطاني على المسالح الحكومية بحسمه موبه ودفق بتضييات العمل فيها لا ينفع من اعادة النظر في النوزيع حتى بهد تاريخ نفاذ هذه القاد هذه القاد هذه التوزيع حتى الهمال وتصديد بهي المهارة التي تحكم تعين أنراد هذه الطاقفة من الممال وتصديد لهم هذه القواعد تبعا لفئاتهم وحرتهم ، ولا ينصرف عقالا الى كيفيسة نهره القواعد تبعا لفئاتهم وحرتهم ، ولا ينصرف عقالا الى كيفيسة توزيعهم على هذه الممالح ، أذ أن هذا التوزيع تابل لاعادة النظار غيسة نبعا لمنتفئة أو العالمة في ذلك أن التوزيع كان قد جرى بصورة عابلة تعسد بنها الى اسسمانه المعينين وفوتهم ، لا الى تحرى حابة المسالح الحتيقية الى خديات هولاء المسال .

وطعن رهم ۱۷۷۲ لسنة ٢ ق ... جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاصدة رقسم (۲۹۲)

المسطاة

العساق عبدال الجيش الريطساني بالمكونة عقب الفساء مماهدة سنة ١٩٣٦ سـ الركز الذي الأسبوء بهذا اللسين مركز مؤقت لا نهائي سـ المركز النهائي هو الذي يطبق عليهم بعد نفاذ القواعد التنظيمية التي وضعت الاعادة توزيمهم بصفة فهائية

بالنس المسكم :

أن مركز أأميال المرين بالجيش الزيطاني ببلطة القتل عنسد المعلم على عجل بوزارات العلومة وتصالعها علب ترفيم المشاقم بالجيش الريطاني على اثر الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ أضاعان بوزورة ووجه المتضته والقتاك المرورة اللحة لعلاج هذه الشكلة على وجه السرعة ، كلا يكسبهم هذا المركز ألؤتت الحق فى الدرجسات التى وضعوا نبهسا أو الاجور التى منحت لهم ، وأننا العشرة في فكا الشأن بالمركز النهسائي الذى يطبق عليهم بعد تغاذ التواعد التنظيبية التى وضعت لاعادة توزيمهم بمنعة نهائية حسب حاجة العمل فى الوزارات والمسائح ومنتضيات المسلخة المجللة وتصفير عبدئة تعتبر المراكزة المجللة وتصفير عبدئة تعتبر المراكزة التهائية التى تتحدد على مقتضاها درجاتهم ولجورهم .

ا المعن رع ١٢ لمنة ١.ق مد جامعة - ١١١/١٥١١ له

4 414) majar 48

: المسيطا

الاركار ألكان نقرر فسال الجيش للبريطاني بالنفاء بالمواهم باليوارات والانتكام الر تركم الجيش البريضائي ، هو تراق بهاهه ... تشوءُ فارتاز طالبائي بنك تندور أكارانت التي واسامها اللبية بالنفالة إدارات الزوجم .

ملخص الحسكم :

ان الحاق عبال القنال بوزارات الحكوبة وبمسلحها اثر تركيم العبل بالمجيعة المائدة الى ان يومسح المجلف البريقائي كان بيناية علاج سريع لحافة طاؤلة الى ان يومسح المحروم المحدة توزيع عولاه العبان وهديد أجورهم > يجلن بركاوهم سواحلة هذه سهرت المسلح مشتكهم > والتحلة هذه سهرت المواهد اللي وضعها والمحلة التي عزر مجلس الوزراه فللها لا بعد ان مبدرت القواهد التي وضعها المحدد التي المدرسة المحدد التي وضعها المحدد المحدد المحدد المحدد التي وضعها المحدد المحدد التي المسلح المحدد المحدد المحدد المحدد التي المسلح المحدد المحدد

المستويم ١١٢٥ لسنة ٢ ي ... جلسة ٢١/١/١٩٨١)

. قام بة رقم (٢٦٤)

المستدا

من عبال القناة في الأجرا الذي تعر أيم الثما وضعهم الاقت من عليه السان من التقلير الجزاف ما سناه قبضهم اياه على سبب بشروخ بقرادة من جانب الادبارة ب تحدد مراكزهم النهائية من تاريخ ادائهم الابتحان بقادة من جانب الادبارة ب تحدد مراكزهم النهائية من تاريخ ادائهم الابتحان والن قل عبا كان يتقاضونه الثاء وضعهم المؤقت من بقض المابل اكثر من هذا الاجرر المستحق له قانونا ما عنبساره قبضا بدون وجه حق محق طحكومة في استرداد الزيادة ما لم يكن قد سقط بالدد المتادة ما استناف اللي قاعدة ديم غير المستحق من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رام ١٩٣٤ المنتخبين على مرتبات الموظفين والمستخبين الرحمائية ما المحقورة الموال خاصة من تابيده الحق في الاسترداد ،

ملخص الحسكم:

ان عابل التقال ايكسف في وضعه المؤتت الحق في الأجر الذي تيرر اله وضعة المؤتت الحق في الأجر الذي تيرر له وضعة المؤتن الجزاف واستناه تعضمه الوادة متجهة المن واستناه تعضمه الوادة متجهة المن وسينا المناه المنا

المن القدر القانوني الذيرينق وكبايته الجبيتة ؛ وفلك اعتبارا من تاريخ الإنجان المشير الذيرية ويلاة على الاسباس المبلا بعد هذا التغييغ ويلاة على الاحباس المبلا بعد هذا التغييغ ويلاة الزيادة وتمين عليمه ورجا على الاحباس المتتب كان الحق له في هـ المبيرداد هذه الزيادة الى أنها تعتب دون وجه حقم الزيادة الى أنها تدخد في المبيرداد هذه عني الاسترداد والحالة هذه هو دغم غير المستحق من جانبو الله المنافق عني الاسترداد والحالة هذه هو دغم غير المستحق من بالبد المتبادة على المستوى في ذلك أن يكون بيب بناء غير المستحل بالبد المتبادة على يستوى في ذلك أن يكون بسبب بناء غير المستحق بالشاع والمبادة على الحساب إو عن غير ذلك من الاسباب اذ أن جميع تلك الإحوال يكون عن غير ذلك من المنافع الدوم المستبد المتبادة المتبادة على المستحق الم المنافق من المنافع الدوم المتبادة المتبادة و معاشمها و مكاناتهم أو بوقيع الحصر على مرتبات الموظفين والمستخبين أو معاشمها و مكاناتهم أو بموالتها الا في مرتبات الموظفين والمستخبين أو معاشمها و مكاناتهم أو بموالتها الا في الحوال خاص أحداد والمستخبين أو معاشمها و مكاناتهم أو بموالتها الا في الحوال خاص أحداد المنافية والمنافعة ويقالها الا في الحوال خاص أعداد المنافية والمنافعة والمنافعة وينا المنافية والمنافعة وينافعة المنافعة والمنافعة وينافعة المنافعة وينافعة المنافعة والمنافعة وينافعة المنافعة المنافعة وينافعة المنافعة المنافعة وينافعة المنافعة المنافعة وينافعة المنافعة وينافعة المنافعة وينافعة المنافعة المنافعة وينافعة المنافعة وينافعة المنافعة وينافعة المنافعة المنافعة وينافعة المنافعة المنافعة وينافعة المنافعة المنافعة وينافعة وي

(طعني رتبي '٥١٥ ، ٧٨٤ لسنة ٥ ق - جلسة . ١٢٧١. ١٢٧١)

قامــدة رقــم (۲۹۵)

الجسطا:

والخص الحكم:

أنه ولئن كان الحكم الصادر للهدعى في الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ٣ التضائية من المحكمة الادارية لوزارة الداخلية باعتبار الخصومة منتهية هو حكم تطعى له مقومات الأحكام وخصائصها ويجوز حجيتها / الا لن محود النزاع الذي اتهاه كبا هو واشع من مطاهعة ـ كان يدور حـوله

اللهبو عن بدة تتضاحا اللهبي في وزارة الداخلية وهي بدة فم يكن عد احميد
توزيغة فيها بمد طبعا اللهبوات التي وضعتها اللبعة المشالة لاطلاة توزيغ
عمل التغلل ، ومن ثم تمان حديدة تعال المحتم لا يصحح عن تصدى بالرحة
الى تشارج حداث النطاع ، عالما عمل المحتم الا يحسب عن تصدى بالرحة
الى تشارخ حداث النطاع ، عالما عمل المحتم المشارخ ، بهدة والحمة بصحيدة
لا يقر للحكم ساف الفكر طلهبا ، ولما كان الله المحتم بالاعتم بان نقسل
المدى الى وزارة الحربية (سناح الاسلامة والمهملة) احتبسارا بن ٢٢
المدى الى وزارة الحربية (سناح الاسلامة والمهملة) احتبسارا بن ٢٢
ان تخلى بحال بوزارة الداخلة لا عادة توزيع عمال القتال ، نفتول مركزه بهذا
التكل بن مركز مؤقت الى مركز تهالى يكون المعول نيه طبقها طلوحاء
المتكل المشار عام المسار عنه نتيجة الحبارة الماء اللبدس في المسارة في المسالة المسارة في المسالة المسالة المسالة المسارة في المنازع المحربة المسارة في المنازة المحربية المنازع المنازع المنازة المحربة المنازة المحربة المنازة المنازاع الذي انهاه المنكم المنكور .

(طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥ ق ... جلسة ١٩٦١/٢/١٨)

عاصمة: رقم (۲۷۱)

: المسطا

عبال بقاولى شركة قامدة قبداة السويس ... تعينهم على درجات بالهزائية وفقا لاحكم القانون رقم ما لمبنة ١٩٥٧ ... شرط اللهاقة الطبية ... الاستفاء الوارد في شائه بقرار بجلس الفوزراء الساعر في ١٩/١٤/ معداد بشان تمين عبال القناة على درجات بالهزائية ... مدم سريقه على مبال بقاولي شركة قامدة قناة السويس الفين يعينون طبقا الامكام القدانين

ملخص الفتسوى :

تنصى الماقة التفسمة من القانون رقم 190 لسنة 1900 بشاق تمهون عمال الفنساة على درجات بالهزائية المجلل بالقانون رقم 38 السنة 1901: على أن * تنظم بقرائر خاص من مجاس الوزراء القواعد الخاصة بتصوي غير المؤهلين من عمال القناة على درجات بالمزانية 4 .

وقد صدر تغيرة لهذا النص ترار بجلس الوزراء بتساريخ 17 من نوغبر سنة 1400 في شأن تجيين عبسال القنساة على درجات بالموانية وحسدت المادة الاولى من هذا القسرار الدرجات التي يتعين شسطها بمبال القناة غير الموطنين في سلك اليومية الدائمين والمؤتتين وهي جبيج درجات العمال الجاديين ومساعدي الصناح والمطل المؤدن لا يجتسسا بون الديرجات البعدان الديرجات البعدان الديرجات البعدان الديرجات البعدان المؤدنة المتداء من عامل تقيسان غيال المؤدنة والمحدون المناه على الديرجات المحدون الديرجات المحدون المناه على الديرجات المحدون المحدون المناه على الديرجات المحدون المحدون

الذي يحدد بقرار من مجلس الوزراء ويعين في الدرجات الحساليسة من تثبت ليانته الطبية من هؤلاء المجال وفقا للأحكام الآنية . . . » .

ونست المغذة الرأيضية عسلى أن « بن لا تثبت لياتتهم الطبيسة على الوجه وبالمستوى الذي يحدد مجلس الوزراء يمين في احدى درجسات المستخدمين الخارجين عن الهيئة وققا لأحكام النصسل الثاني من البساب الثاني من القسانون رقم (١٤٠ لهنية ١٩٥١ نهم المسساورة عن شرط اللياقة الطبية » .

وقد صدر بعد ذلك قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ من اكتسبوبر منة ١٩٥٥ بتصديد مستوى اللياقة الطبيسة لمبال القناة عنسد التحافيم بوزارات الحكومة ومصالحها على وجه معين يقوم على اسساسن التخليف من جولاء المعال رعلية لهم .

وبيين من استعراض نصوص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ في شان الملاة المخدام بوظلى وعبال وبقلولى شركة قاعدة تناة السويس ان الملاة الاولى من هذا القانون نضبت تعريفا لهؤلاء الموظفين والعبال ، ثم نصت الملدة الثانية على ان « يخصص لتعيين الموظفين والعبال المشار البهم في المادة الأولى وظافف الدرجية الشابقة النتية والتاسيمة ولهستخديين الخسارجين عن الهيئية وعبال اليوبية الخالية في تاريخ الممال الموبية المالية المالية

أَنْ وَيَكُونَ مُعيِينَهِم في هذه الوظائف وقتا للأحكام المتررة في القانون رقمُ ٢٠١ السنة ١٩٥١ المُسار الله وكافر المهال مع مراعاة القواعد الواردة في التصوشيُ التالية » .

ونصت الملاة الرابعة بن هذا القسانون على أن « يكشف طبيسا على المؤسمين المتعين وهنا المستوى المحدد الهسال القتال الغيال يوضاهن والمستوى المحدد الهسال القتال الغيال يوضاهن على درجات بالمزانية مالا بالقانون رقم ٥٦٥ السنة ١٩٥٥ بشان تعيين

عوالي القنال على درجات بالميزانية » وقد جاء بالمؤكرة الايضاحية لهذا التجاوين تطبيعا على النص المؤكرة الايأتة التجاوين على النص المؤكرة المؤكر

إلى وقد عبدت المادة الرابعة من القانون رقم 10 اسنة 190٧ مستوى اللياقة الطبية لبعال قاعدة تناة السويس عند الكشف عليهم وذلك في حين ان المادة الرابعة من قسرار مجلس الوزراء المسلار في ٢٣ من نوف بين المادة الرابعة من قسرار مجلس الوزراء المسلار في ٢٣ من نوف بين من 1900 نظم موضوع اعضاء عسال القنال من شرط اللياقة الطبية عن شلك في أن الامرين مختلفان فتحدد مستوى اللياقة الطبية على وجه معين بالمتحلل من الشرط المسلمة الخاصة بالملاساتة تتصد في المادة الرابعة من المتون رقم 10 المنع على ان المشرع قد تصد في المادة الرابعة من المتون رقم 10 المنعة 190٧ الى المساواة في مستوى اللياقة الطبية بين عمال القنال وعمال القاعدة دون أن يجاوز هذا الحد الى الاعقاء الخاص بعمال القناس الى من شرط اللياقة الطبيسة ، في خوسوص الوزراء المشار بؤيده هذا النظس ، أن المادة الرابعة من القواعد المسابة للتوظف في خصوص شروط اللهائة الطبية وهني عن الهيسان أن الاستفناء يتمين حصره فيها وضع لمه الملابحور التوسع في تفسيره أو القياس عليه و

هذا الى أن المشرع نص صراحة في المادة التانيبة بن التانون رقم 10 السبة 100 على أن يكون تعيين عبال تاعدة تناة السنويس في والمائف الدرجة الثابنة الفنيسة والتاسعة والمستخدمين الخسارجين عن الهيئسة وعبال اليومية وفقا للأحكام المقررة في التانون رقم 11 لمسنة 1901 وكادر العبال مع مراعاة التواعد الواردة في التأثون رقم 10 لمسنة 1907 المسنوى المسار اليه ، ومن هذه التواعد ما ورد بالمادة الرابعة بشسان تحديد مستوى اللياتة الطبيسة عند الكشف على هؤلاء العبال وفقا الناستوى النياسة يكون رقم 110 المسنة 100 وقواعد كادر العبال وفقا الناستوى النياسة المسلم على المسروي المسلمة عبال التي رأى المسروية تعين عبال قاعدة تناة المستوى المستوى المسلمة ا

الطّبى على الأساس المترر لجبيع الموظنين والمبال طبقا الفتوامد السلالة المتواهد المسلامة المتواهد المتاهد المتواهد المتاهد المتواهد المتاهد ال

ونفسلا عن ذلك ماته يبين بن استنزاء نصوص القانون رقم 140. لسنة 1900 وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٣ من نوفيبر سنة 1900 والقانون رقم ٥٦ لسنة 190٧ ، أن المشرع قد خص كل طاقته بن. الطسالتين المسار النها باستثناءات معينة محدودة بما يتنقى تصر ما وضعه المشرع بن استثناءات على الطائفة التي يعنيها دون الطائفة. الخمسوى .

ولما كان الاستثناء الوارد في المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء المسادر في ٣٣ من نوامسسبر سنة ١٩٥٥ مقصورا على هجال المقتال سـ ولم يردد المشرع ذات الحسكم بالنسجة لمسال تماعدة قناة المسمويس. مانه لا يسرى عليهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن الاستثناء الوارد بالماهة الرابعة من قرار مجلس الوزراء السلساء بتاريخ ٣٣ من نونسلجر سنة ١٩٥٠ بشأن تعيين مبال الفضال على درجات بالميزانية ٤ لا يسرى على مبال متاولى شركة تفاة السويس الذين يعينون طبقاً الاحكام التعلون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ .

(غنوی وقم ۱۹۲ فی ۱۹۲۰/۵/۲۱)

قامسمة رقسم (۱۲۷۷)

الهيسطة:

ملخص التحسكم:

بيين من الاطلاع على الاوراق أن الدعى كان من عمال مقاولي شركة. ماعدة مناة المعويس ، وإن وزارة الشئون الاجتماعية والعبل رشحه للعبل بمهنة نجاز بالهيئة العسامة للسكك الحديدية ، وفي ١٩٥٧/٧/١٣ اتفسمت لياتته الطبية ، كما ابتص أبلم اللجنة الفنية المختمسة فنجح في مهنة نجار وصعر بعد ذلك في ٢٠ من يولية منة ١٩٥٧ ترار بتجيينــــه بتنتيشي الكياري في وظيفة نجار بالدرجة ٥٠٠/٣٠٠ طيم ، الا أن هندسة السكة والافسفال عادت في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٧ غاخطرت الادارة العابة للممل بوزارة الشؤون الاجتماعية والممل بأن المدعى وثلاثة نجارين آخرين العتوا بوظيفة نجار ولكن انضحت أن خبرتهم تنحصر في نجارة الأيواب والشمامك والمعاليات وليس لنبهم خيرة في أمسال نجارة المساهج وانها الفلك قد نمهت عليهم متقديم انيسهم الين الادارة المسنامة سالبة الفكير لسم الحاجة الهم ، وطلبت آخرين بدلا منهم لوظيفة غجار مستلج ، وقد عامته الادارة المسابة للمبل ترشعت المدمى الوظيفة تجسار بسلج وأحيد، المتمانه فها وافضمت فيافته الفنية لولليفة نجار بسلم في التوجة ١٠٠٠ أو ١٠٠٠ مليم ٤ ولكن حضيئة : المسبكة بوالاشتقال، مافت فأخطرت اللطارة المعامة. للميسال بالنهسا قد جهت على المعمى والغرين بالمودة الور وزالوة الشاؤون الاجتماعية لمعم النطعة الى تجار بسلس ، وعقب قالك تقعم المدعى بطلبه ا للتعيين في وغليمة مساعد عمار وماترار بتبول التميين في عفه الوظيقة وبأته ليسي لله النحق في المطالبة مستقبلا بلي شيء بترتب على حدًا الوضيع ، وبدّاء

على ظلف خبور الترار الادارى رقم ١٩٥١ق أول سيتبر منة ١٩٥٨ بتجيين. المجهي في وظليفة مساعد نجار في الدرجة ١٥٠/١٠٠ مليم بورش الهندسة. بالتعاسية

. . وَمِنْ خِيث أَن القانون رئتم ١٥ أسنة ١٩٩٧ فير شِئن أستخدام موظني وعمال مقلولي شركة قاعدة قنباة السبويس قد حدد في المادة الأولى منه الوظنين والعمال الذين ينيدون من احكامه ونص في المادة الثانية على أن « يُخْسَمُن لَتَمِينَ الوطْفَينِ والعَمَالِ المُسَارِ اليهم في المادة الأولى وطَالَف ، الدرجة الثابنة الفنية والتاسعة والمستخدمين الخسارجين: عن الهيئة وعمال اليومية الحالية في تاريخ المسل بهددًا القانون ، وكذا تلك التي تخلو بالوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ حتى تاريخ انتهاء العبل بهذا القانون ، وكذا تلك التي تخلو بالوزارات والمسالح ابتداء من ذلك التاريخ حتى انتهاء المسل بميزانية السنة اللية ١٩٥٨/٥٧ ويكون تعيينهم في هذه الوظائف ونتها للأحكام المسررة في التانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وكادر العمال مع مراعاة القواعد الواردة في التصوص التالية . أ ونصت المادة الرابعة على أن يكشف طبيا على الرشحين التعيين ونشا للمستوى المحدد لممأل التناة الذين يوضعون على درجات باليزانية تطبيقا للقاتون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، كما نصت المادة الخابسة على أن « يكون كتأب الترشيخ الصادر بن الإدارة العابة للعنل بوزارة الشئون الاجتهاعية والعبل هو المستئد الدال على أن الموظف أو العابل مبن تركوا العبل بقاعدة القنساة بسبب تضنيتها » ونصت المادة النسسابعة على أن « تعد وزارة ا الشئون الاجتباعية والمبل توائم وسجلات يتيد بها الوظفون والمهسال الذين ينيدون من أحكام هذا القانون وعلى الادارة العابة للسل أن ترشيح . الوظاهين والعبال المطلوبين من كل نفة لشفل الوظائف والأعمال الخالية بالوزارات والمسالح التكومية حسب قيدهم بالقوائم والسجلات المعدة. لهذا الغرض ، وتقويم كل وزارة وبمناجة بابلاغ الادارة المابة للمبدل بالدرجات والوظائته التى فظو بها وذلك خلال الفثرة المنصوص عليها . في المادة الثانية. وتكون أجراءات التبد واعداد السجلات ونظام الترشيح طبقا . للقواعد البق لصهور بها قرار من وزير الشبون الاجتماعية والعمل م دادًا كان المطلوب، شنفل وظائف عمال ؛ اليومية، معلى الادارة العامة للعمل. أن تبلغ ؛ اللجَّنة الفقية المُقتفعة باسمالهم حتى تقوم بالمتحانهم وتقدير: البرجة والأجر ؛ لكُل منهم ٥٠٠ وجرى نصلُ اللذة التأسيعة على انه لا على الوَرْار الع والمستاكلة أن تبلغ الادارة العلمة اللحسل أولا بأول بمن يتم تعيينهم والوطينة الكرارة أسندت الى كُل منهم والآجر المترر له لتقوم بشطب اسمائهم من تؤائم أتيده التعطلين » ونتاذا للنصوص التندية أن الشرع تفي بتخصيص الوطائعة التي خددها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ ـــ ومن بيئها وظائف عمال اليومية ... الخالية في تاريخ العمل بهذا القانون أو التي تخلوه حتى تاريخ انتهاء العبل بنيزانية السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ ليمين عليهــــه مَوْظُنُو وعَمَالَ تَدْرِكُهُ تَاعِدُهُ مِنْاة السَّويس الذي تبت تصنيتها ؟ وَعَلَدُ لَلْشُرْكِمْ القواعد التنظيمية التي تحكم تفيين عولاء الموظفين والمبال ، وأهال أيَّع شانها إلى القواعد المتررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظامً موطفى الدولة وكادر العمال وأضاف بعض الاحكام التكييلية التي رائ أنْ يحتمل بها هؤلاء الموظنون والعبال عند تعيينهم والتي من بينها تد فيها يتعلق بالمثلامة الماثلة ... هو أن الوزارات والمسالح كان عليها أن تخطُّرُم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالدرجات والوظائف الخالفة والترا تخلو بها خلال السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ وتتولى هذه الوزارة تبد الموكلفين والعمال الذين يغيدون من احكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ ثم تقوم بترشيحهم للتعيين في الوزارات والمسالح الختلفة بنساء على الاخطسارات المِلفة منها عن الخلوات المتوافرة لديها ، وبالنسبة للمطلوبين الشفل وظائف عمال اليومية تبلغ الوزارة اللجنة الفنية المختصة باسمسائهم حتى تتوم بامتحاتهم وتقدير الدرجة والأجر لكل منهم .

 بيوافر الشهوط الهررة نيه بها في ذلك تادية الامتصان الم اللجنسة يعيهود الدرجة المالية > أن تعدل في مركزه فتضمه علي درجسة المسطعة فيها. كافؤ فلك بن خروج صربح على احسكام القسادون رقم ١٦ الخسفة ١٩٠٨ سالفة الذكر الذي غصلت شروط النميين ورتبت عليها الشهرة أو المرتب > الأمر الذي لا يسسوغ مصمة المشافرة أو المرتب > الأمر الذي لا يسسوغ مصمة مطافرة أو الانتقاق ملى غيرها باعتبار انها واجبة التطبيق متى تواموت في مباحب النسان المناصر المكونة للمركز القانوني المين اعبالا لمتنفى المتنازي الذي هدف في المتلم الأول الي انصاف عبال تاعدة تنساة السويس واستقرار حالته > ومن ثم يكون الديم المحمون نيه أذ تشي بضير هنا القطر والمتنفى في أن يوضع في درجة صافع دتين في مهنة نبسار بداية مربيط وقدم في أن يوضع في درجة صافع دتين في مهنة نبسار بداية مربيط وقدم في أن يوضع في درجة صافع دتين في مهنة نبسار بداية مربيط وقدم في اللهر يهميا اعتبارا من ٢ من سبتبير سنة ١٩٥٧ وما يترتب على خلك من الخار وصرف الدوق الملية مع مراعاة التقدم الخميي طبقسها الخميي طبقسها الخمية المدورية بالمسروغات .

(طعن رقم ١٤ه لسنة ١٩ ق -- جلسة ١٩٧٦/٢/٧)

أتضرع الشبالك

سبريأت طبقا للكادر عبال القبال

تاحسنة رقسم (774)

: 12...49

لا مِمَلُ لِتَطْبِيقِ كَالِمِ المِمَالُ عَلَى المَالِاتِ الْقَدِرَةُ فِي كَاثِمُ عَمَالُ السَّاقُ ،

ملقص الحسكم :

لا محل لتطبيق درجات الكادر العام لعمال العكومة اذا وجد تقدير خاص للحالة بثار النزاع في كادر عبال القنال .

(طمن رقم ١٩٥٤ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٩٥٧/١/١٢)

فاصفة رفشم (۱۹۹۹)

: الليسطا

. كَافِيةَ تَقْدِير درجات عبال البيش الإربطائي وعرفهم عند اتعدام خال أبوا في الحكوبة .

بكلمس المسكم :

يبين من تقرير لبكة اعادة توزيع عبال الشال الهما تابت بتقدير مزيع الهما والمورسم بها عطايق بشالايها في التحادر السائم الميان المساوية أن وجعف مواقع فيبي لها مند ميل البحوث المتازكة بين الموت في البيش البريطاني وفي كادر عبال الحكومة أنه توجد بمنى الحرف في البيش البريطاني لا خاتِل الها في الحكومة ، نقريت اللجنة درجتها الى الدرجة البريطاني لا خاتِل الها في الحكومة ، نقريت اللجنة درجتها الى الدرجة المسابلة الاترب الحسرة في الحكوبة أو المتقة معها في طبيعة أعبالها . وقد انضح بن الكشوف الملحقة بكاتر عبدال القتال أن وظيفة ميكاتيكي وردت في الكشف رقم الأيمن الجدول، رقم ٢ تحت درجة عامل دقيسسقي (٥٠٠/٣٠٠ م) ببداية ١٤٠٠ م

(طعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/١/١٢)

قاعسدة رقسم (۲۷۰)

: المسطا

عدم ورود مهنة المسابل في كادر عبسال القبال يكتفى تسوية هالته. على أنساس الترب مهنة في الكادر العام لمبال الحكومة ،

ملخص الصبكم :

بيين من تقرير لجنة اعادة توزيع عبسال القنسال آنها قامت بتقدير درجانهم وأجورهم بما يطابق بثيانها في الكابر المسلم لعبسال الحكومة ان وجدت ، ولكن تبين لها عند عمل البحوث البقارنة بين الحسرمة في الجيش البريطاني وفي كادر عبال الحكومة انه توجد بعض المسسرهة في الجيش البريطاني لا بثيل لها في الحكومة أن نقربت اللجنة درجانهسا الى الذركة المثالة الأترب الخرف في الحكومة أو المتعقة معا في طبيعة أحمالها مناذا كان الثابت أنه لم يرد بكادر عبال القنال تقدير خاص المشاحة المؤفية ومن عداد مخزن ، الا أنه ورد بكشوف كادر المبال مهنبة عليل مخزن ويقدر لها الدرجة (١٤٠ سـ ٢٤٠ م) ، ومن ثم غان المبلحة — أذ شوت حالم المدي المبلدة (١٤٠ سـ ١٤٠ م) ، بلول مربوطها طبقا الأحكام تكابر بعول القنال باعتبار إن يطليقة عباد مخزن هي من وظافف البحال المعادين ته تجنبت الهمي ما عباد مخزن هي من وظافف البحال المعادين عدي ثم تجنبت الهمي ما

المراج المعين وقيم ٢٤٧ بالمنبة ٢ قر - جلسية ١٩٩١/١/١٧)

أ قاعدة رقيم (١٧١)

المستدا :

اللمنة الشكلة لاعادة توزيع عبال القتال على وزارات المسكوبة ومصالحها ... تحديد اجورهم على أساس استاد عبل لكل منهم ينفق وهرفته الإصلية ... الحالات التي يمهد فيها الى العابل بمبـــل هرفة في هرفته الاصلية في الجيش البريطائي ج

ملخص الحسكم :

 عقب اعلان الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنمقدة في ١٨ من نونهب سنة ١٩٥١ تشكيل لجنة في وزارة اللليسة تمثل نيها حبيع الوزارات لاعادة توزيع عسال الجيش البريطائي الذين تركوا خديته ببنطقة تنساة السويس على وزارات الحكوبة وبصالحها ، كسا قرر في ٢ ديسببر سنة ١٩٥١ تخويل هذه اللجنة الحق في اعادة النظر في الأجور التي تحدد لهؤلاء العمال ، وقد وضعت اللجنة تقسريرها الذى ضهنته التواعد التنظيبية التي ارتاتها في شأن تقدير أجور الكتبــة والمخزنجية والعمال على اختسالاف حرفهم والتي وافق عليهسا وزير المالية وترر تطبيقها على جبيع عمال الجيش البريطاني الذين الحتوا بخدمة الحكومة توحيدا للمعاملة بينهم ، وأبلغ ذلك الى الجهات المختصة بالكتاب رقم ٢٣٤ ــ ٧٧/١ المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ لتنفيذه اعتبارة من أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، وقد جاء بهذا الكتاب « أما العمال الذين ليس لهم عمل يتفق مع حرفهم سواء في الجهات الملحقين بها الآن أو بالجهات الأخرى نهؤلاء يكلفون القيام بأعمال يستطيعون القيام بهسأ وتقسرب من حرنهم الاصلية بقدر المستطاع ، وفي هذه الحالة تقدر أجورهم حسب الأعمال التي يقومون بها غملا لأن الاجر يقدر على قدر العمل لا على أسأس حرفة العامل نفسه » ، كما ورد في أصل تقرير اللجنة « أما العمال الذين لا توجد لهم اعمسال حكومية تنفق وحرفهم الاصية فهؤلاء يكلفون أعمسالا تقرب من حرفهم بقدر المستطاع ، أو أية أعبال أخرى بحسب مقتضيات الاحوال . ويبنحون أذن أجوراً تتفق وألاعبال المكلمين بها أو القالبين بها أو المرافض من تقرير رئيسها المؤرخ 19 من مارس سنة ١٩٥٧ أنها تالمت يخمير الفيل المؤلمين أو عسد المؤلمين أو عسد المؤلمين أو عسد المؤلمين أو عسدت أجورهم على أساس استفاد عبال إلى كل منهم ينتق وحرفته الأصلية ، فأذ أم يوجد هذا العبل سواء في البهة التي الحقوا بها من بادىء الأمر أو في جهة أخرى يمكن نقلهم اليها أو ثم توجد أعبال المها من بادىء الأمر أو في جهة أخرى يمكن نقلهم اليها أو ثم توجد أعبال أنهم ينسن كلستماء حتى يسمل عليهم الميل الذي يثبت ... بعد الاغتبار المستمنون القبلم به بمراعاة أن يكون تربيا من حرفهم الاسلية قد المستماع حتى يسمل عليهم أداؤه ويتسنى للحسكومة الانتساع بهم . المربطأتي فائه لا يستحق أجر هذه الحسومة ، بل تكون المعرة في نحديد المربطأتي فائه لا يستحق أجر هذه الحسومة ، بل تكون المعرة في نحديد المرابط الذي عين لأدائه في الجهة التي المحل الذي عبه .

﴿ طَعِن رَمْم ﴾ ٧٨ لسنة ٢ ق _ جلسة ٥/١/١٥٥)

اللشرع كالرابسة

و المستنان المسلين

قاضعة رقسم (۲۷۲)

: 12 AF

شرط بلوغ العابل تبالية عشر عابا عند تعييه هو شرط بطــــلوب »
 ان باوغ العابل السن فالتونية وهو في الخدية يصحح إلونهم الهيال،
 التعين ويقطيه ،

بققص الحسكم :

يهين من القواعد التي تررتهما اللجنة المشكلة بوزارة المالية بنساء على ترار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نونمبر سنة ١٩٥١ لاعادة تهزيع عمل الجيش البريطاني الذين تركوا الخدمة في منطقة تنساة السبويهيم على وزارات الحسكومة ومحسسالحها بحسب حرمهم أنهسا قررت أنه لا يجوز أن تقل سن أي عامل عن ١٨ سنة ، ومن تقل أعمسسارهم عن ١٨ سنة يعلملون معاملة العمبية أو الشراقات (التلاميذ).

وعلى ذلك نبتى كالت سن الدعى حين عبن نمالا في ٢٦ من دبسمبر منة ١٩٥٣ ، في وظيفة مساعد سميكرى تنقس عن السن المقررة وكان للدارة أن تسجب قرارها لمخالفته للقانون تبل بلوغه سن ١٨ سيئة في ١٠ من مارس سسنة ١٩٥٤ بحسسسبانه مولودا في ١٠ من مارس للمثنية ١٩٩٣ ، الا أن بلوغ الدعى السن التانونية وهو ما زال في الخدمة الموسل للتمين تانونا .

(طعن رتم ۸۷۸ لنة ٤ ق ـ جلسة ٥/٣/٠/١٠ :

الفــــرع الخليس اختبار عمالِ القبال المام اللجان الفنية

قاعدة رقسم (۲۷۳.)

المسطا:

المقاط في تحديد الأجر هو بنوع العبل في القرار المسادر بتعيين عابل. القتال -- لا عبرة بالعبل الانساق أو التبعي أو العرض الذي يقوم به تطوعا بدر

طخص الحسكم :

ان المناط في تقدير الأجر الذي يستحقه العابل هو بنوع العمل الهسطية الله أصلا في القرار العسائر بتعيينه ، وهو القسرار الذي يحدد مركزه اللهافي والآثار المترتبة عليه ، لا بالعمل الاضافي أو التبعى ولا بالعمل الأضافي أو التبعى ولا بالعمل الأضافي أو التبعى ولا بالعمل

﴿ طَعَن رَمَّم ٧٨٤ لَسِنَةً ٢ ق - جَلِسَةً ٥/١/١٥٥ }

قاصدة رقسم (۲۷۶)

المِسطا:

ترخص الادارة في تكليف عبال الثناة باعبال تتفق وهرفهم الاصلية في أو تدانيها ، او حتى تفارها حسب بقتضيات الاحوال ... عدم استحقاقة الا الاجر الذي يتفق والعبل النوط به ،

سأخص العسكم ،

للجهة الادارية — طبتا لأحكام كادر حبال التنسال — أن تترخمني
عنى تكليف عبال الجيش البريطاني أن يتوبوا ، أما بأعبال تتفق وحرتهم
الأصلية بالجيش البريطاني ، وإما بأعبال تدانيها بتدر المستطاع ، أو حتى
باعبال أخرى مفايرة لحرتهم الأصلية حسب بتنضيات الاحوال — غادًا
المضحت الجهة الادارية عن ارادتها في هذا الخصوص ، وقررت تعييج
المطعون عليه « خاديا » بعدارسها ، غانه لا يستحق من الأجر الا با يتقق
موالعيل الذي نيط به ، أو تلم به غملا ، ولو كان يعيل بالجيش البريطاني
موالعيل الذي تبط به ، أو تلم به غملا ، ولو كان يعيل بالجيش البريطاني .

(طعن رقم ۱۷۲۱ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۸۵۱)

قاصدة رقيم (۲۷۰)

المسطاء

الأوضاع التي اقتضت ضرورة ليجاد عبل لجبيع عبال الجيش البريطاني ... تكليف بعض المبال القيام باعبال لا تتصل بحرفهم الأصلية لا او تغاير تلك التي عينوا لادائها ... تقدير اجورهم يرتبط بالوظيفة التي عينوا غيها اصلا والتي لها اعتباد مخصص في الميزانية لا بنوع العبال الذي تقد القبارة الإنجازة الى تشغيل العابل فيه دون اعتباد مقابل ... التزام حدود البرانية وأرضاعها قاعدة لا تبلك الإدارة الإخلال بها .

ملخص العسكم :

نتجت عن الوضع الاستنائى والظروف الخاصة لعبسسال الجيشي البريطانى مسعوبات بنها كثرة عدد العبال في بعض الحرف عن حلجة العبل المكومي ، ووجود حرف ليست الحكومة في حلجة الى اسستخدام الريابها ، وعدم وجود أعمال كلفية لتشغيل العبال في حرفهم الاصلية ك وعدم امكان استيعاب ارباب هذه الحرف بجانتهم ، الابر الذي ادى الي التيف بعض العبال التيام بأعبال لا تتصل بحرفهم الاصلية ؛ أو تتفاير ظَالَتُ عنها عنوا لادائها ، ولما كانت هذه الاوضاع قد انتضاعا غيرورة ايجاد عبسل لولاد العبال العبال عبد استيقاد عبسل لولاد العبال العبال عبد استيقاد الإعقادات المقصسة للأجور في ميزانية البولة على بند ١٢ (مساجعات حبابة الضمان الاجتماعي بميزانية وزارة الشنون الاجتماعية) مع وقيد التعيينات من الفارج في وظالت الخدية السايرة وعبال اليومية في ميؤلفية التعيينات من الفارج في وظالت الخلية والتي تظو مستقبلا بالحقيمة الولارات والمسلح وشغل الوظائف الخلية والتي تظو مستقبلا بالحقيمة ألى أن سنتنفذ ، غان تقدير أجورهم يرتبط بالوظية التي عينوا نبها ألى أن سنتنفذ ، غان تقدير أجورهم يرتبط بالوظية التي عينوا نبها ألى أن المتاراة والمسلح الذي قد اعتباد مالي مغرر أو لا يسمح الاعتباد المدرج بتميينة عليه ، ذلك أن المتزام حسدود الإخلال بها .

(طعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢ ق _ جلسة ٥/١/١٥٥)

قاصدة رقسم (۱۷۲)

الجسطان

اللجنة المُسْكِلة لاعلاء توزيع عمل القتال على المبطح وتقسير أحددهم ... تقبير سيمة جنيهات شعريا لعابلي الشهاية الإيوانية إلى عا يمالها ... سريان هذا التقبير على عابلي شهادة الورامة الهياية .

والخص الحسكم :

ان اللجنة التي شكلت لاعادة توزيع عبسال التنسال على المسلح الحكوبيسة وتقسدير أجورهم تدرت لكل مؤهل أجرا يناسبه ، وتدرت الأكثر المناسبة التحاسل على شهادة أتباد الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها سبعة جتيهات شهادة الزراعة العبلية تعزيف هنيرية بخلاف اعانة العالمة عنزتك

بترار مجلس الوزيراء المسابر في اول يوليه مسنة 1901 بمنسج حللها المرجة الطبابة بواتب شبهري قدره سنة جنبهات للحاسسان علي شهوادة المها الدراسة الابتدائية وخصة جنبهات في الدرجة القصيصة أذا لم الاراسة الابتدائية وخصة جنبهات في الدرجة القصيصة أذا لم المسادلات الدراسية رقم 1901 المبلو شهادة الزراعة المسلمة اطلاقا الدرجة الثابنة براتب شهري قدره سنة جنبهات ، وقدر لحلل شسادة الكسساءة المترجة المثلفة براتب شهري قدره من و 7 ج تواد المنازل الدراسية ألما الدراسة الابتدائية خبستة جنبهات في الدرجة التاسسة ٢٠ كمل المساللات الدراسة الإسلام المسلمة في ٢ من المسلمة من المرسوم المسافر في ١ من المسلمة الموادية المسلمة السوة المسلمة الموادية المسلمة المسلم

(طمن رقم ۸۵۵ لسنة ۲ ق ... جلسة ۲۹/۲/۱۹۵۱)

قاعسدة رقسم (۲۷۷)

الجسطان

اللجنة المشكلة لاعادة توزيع عبال القتال على الوزارات والمسلاح — تقدير كجور ارباب الحرف بها يطابق كلار العبال المكوبي ويعتشى الكشوف حرف (ب) الملحقة بكلار العبال — اشتراطها أن يؤدى العبال أو المسالج الفنيون ابتحاثا في حرفهم بمعرفة اللجان الشكلة الملك .

ملخص الحسكم :

يدين من الإطلاع على تقرير اللجنة الشبكلة بوزارة الملابة لاعادة توزيج عبال الفتالي على وزارات الحكومة ومصاحبا أنها قد تعوت لجور أرباهيه أُلْحَرْف بِما يطابق كادر العبال الحكومي ويتلفى الكشوف خزف (بُ) (المحلّف بعد العبال حتى يعابل الجبيع على تلام السلواة موزعة على الدخلت الامة الامداد العبال حتى يعابل الجبيع على تلام السلواة موزعة على

...- 7 ... - 7 ... - 7

) a ... ۲ ... علمل غير دقيق ۲۲۰/۲۰٫ م

٧ — علىل دقيق ٥٠٠/٣٠، م ببداية ٢٤٠ م ٨ — علىل دقيق ٢٠٠/م، م كيا أوجبت الجنة أن يؤدى الصال والصناع الغنيون امتحــــاتا في حرفهم بمعرفة الجــان المســكلة لهذا الفــرض في مختلف الوزارات والمسلح ، وذلك لمعرفة الدرجة التي يوضع غيها كل منهم حسب تدرته على المهــل ، وللوقوف على كمايتهم واستحقاقهم للدرجات المســدة لهم في الكادر.

(طعن رقم A لسنة ٢ ق _ جلسة ٢٤/٣/٢٥١)

قاصدة رقسم (۲۷۸)

: 12-41

الخاط في تقدير درجة الصافع واجره هو بنتيجة الابتحان الذي يؤديه أمام اللجنة المختصة ... الدرجة وبقدار الأجر اللذان يستحقها طبقا لاحكام الكادر ... اعتبارها من الراكز القانونية التي يستبد حقه فيها من القانون راسا عند توافر شرائط الطباقها ... القضاء بها بصرف النظر عن طلباته كالقانية على الخطا في فهم القانون .

طخص المكم :

ان المناط في تعدير درجة الصبائع ومقدار أجره هو ينتيجة الابتحان الله اللجنة الكتحان أله من المناطقة المتحدة المتحددة ا

طيه ويستبد جقة نيها من القانون راسا متى توانر ميه شرط انطباتها ؟ معتفى له المحكمة باستحقاته للبركز التانوني الذي ينطبق عليسه مقتونا بصرف النظر عن طلباته اذا قامت على الخطأ في عهم التانون ؛ ذلك لإن جلاتة الحكومة بالوظف هي علاقة قانونية مردها إلى القوانين واللواتح التي تنظيها وتحكيها ،

(طمن رقم ٨ لسنة ٢ ق - جُلسنة ١٩٥٢/٣/٢٤)

قاصعة رقام (۲۷۹)

: البسطا

القاط في تقدير درجة العابل او الصافع واجره هو نتيجة الافتيسار الذي تجريه اللجنــة الفنية ــ وظيفة «مساعد مقدم » تختلف في تسبيتها وفي طبيعة اختصاصها عن وظيفة « رئيس عمال » ــ عدم ورود وظيفة « مساعد مقدم » في الجداول اللحقة بكادر المبال المادين أو رؤسائهم ــ الميار في تحديد وضع شافاتها يستهدى فيه بالأجر الذي قدر له •

ملخص الدحكم :

ان المناط في تعدير درجة العالم أو الصائع وأجره ونقا القواعد التي قررتها لجنة أمادة توزيع عبال الجيش البريطاني هو نتيجة الاختسار الذي تجربه اللجنة الفنية المختصة التي مينتها هذه القواعد ، وقد انتهت عقده الجنة في شان المذعى إلى اعتباره * مساعد مقدم » بأجر يومي قدره ألم المبيا امتبارا أن أول البريل سسنة ١٩٥٧ ، ولما كافت وظيفة * مسلطد مقدم » ، التي الشحف اللجنة مسلحيته لها والتي عين فيهسا بالمعسل تخطف في تضميتها وفي طبيعة اختصاصها عن وظيفة * رئيس عمل » ، وكان الأجر الذي تدرته له الجنة في وظيفة * مساهد مقدم ؟ ، يختلف عن الأجر المرد الروساء العمال المسادين أذ هو أذني يختلف عن الأجر المورد في الكادر ارؤساء العمال المسادين أذ هو أذني

بنه ، غان تعين وعليقة المدعى وتحديد اجرء على هذه القدو دون المعطّرة من طقالة الضماع ، يتطع بالمعراد، نبة الادارة بقساء على اللسفة المستقد المعرفة المعال الطبقة المعال الطبقة المعال العالمين أو اعتباره في مستواهم لمعم بلازه الله الارتباء اللي وضعه في الربيعة في نظرها : الامر المذي يستط حجته في طلب اعتباره من هؤلاء الروتباء أن في نظرها : الامر المذي يستط حجته في طلب اعتباره من هؤلاء الروتباء أن المعادين اعتباره في مهنة المدى في الجداول الملحقة بهادر اليهبال المادين اعتباره في مهنة الملى مرتبة لم يصدر اى قرار ادارى بتعيينسه غيها ولا سبيا أن المهنة المذكورة غير واردة أبنسا بين وظائف رؤسساء المهال المعادين ، ومن ثم غان المعبار في تحديد وضبح شاغلها يستهدى غيه بهنداد الاجر الذي قرر له ، ولما كان هذا الاجر ينطوى في احساء الفائات الثلاث التي تنتظمها الدرجة المضمسة للمهال المسادين ، وهمة الاماد الدي قرم المعادين لا واحساء لا يعدو أن يكون في حكم المعال المعادين لا واحساء لا يعدو أن يكون في حكم المعال المعادين لا واحساء الاعتبار ، غان المدعود الله يعدو أن يكون في حكم المعال المعادين لا واحساء الدعود أن يكون في حكم المعال المعادين لا واحساء المعادين المعادين لا واحساء المعادين المعاد الاعتبار أن غان المدعود أن يكون في حكم المعال المعادين لا واحساء المعادين في حكم المعال المعادين لا واحساء المعادين المعاد المعادين المعاد

(طعن رقم ٦٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٠٩/١١/١

قاصدة رقسم (۲۸۰)

المسدا :

مناط تحديد اجر الدعى او مرتبه ... هو بحسبه العمل او الوظيفية المسندة الله في قرار تعيينه ... الأجر الذي منح المدعى عند تعيينه ... ويستهيئه به في تحديد الفئية الآتي ارود وضعه فهها ... القبرافي ان فية الإلمارة اقد التمرنت في ضوء مقدار الآجر الذي منحه المدعى عند التعيين ٤ التي تعيينه عليا عليا عليا عليا الا يغير منه أن يكون فابقا بن الأوراق أن الله في عنين في المقاور ونشفة عقال .

بلخص التدكم :

إن إله الله في تحديد أجر المدعى أو جربه هو بحسب العبل أو الوظيفة المستدة اليه في قرار تعيينه أذ به يتحدد مركزه القانوني . ومن ثم فقه على ولنن كان ثابتا من الاوراق أن المدعى عين في الظاهر في وظيفة عدل الا أنه في ضوء مقدار الأجر الذي منحه عند التعيين ٤ يفترض أن نية الإدارة تد أنصرفت الى تعيينه علملا عاديا وقد جرى تضاء هذه المحكمة على أنه يستهدى بالأجر الذي منح المدعى في تحديد البئة التي أريد وضعه غيها با لا يرتب له أي حتى في في جراعلى .

(طعن رقم ١٤٩٦ السنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١)

قاعدةِ رقم (٢٨١)

: المسطا

بلخص الحيكم:

ان المنطق في تحديد اجر المامل أو مرتبه هو بحسب العبق أو الوظيفة المستدة اليه في شرار التميين فهو الذي يتحدد به مركزه القساقوني من واذ كان المثلبت من الاوراق أن المدعى عين عليلا علايا في المبنة التي منج اجرها وهو ١٢٠ مليها وكان جدول العبال الماديين الملحق بكادر عسالهم المتنال ينظم ثلاث غنات من ٢٠٠/١٠٠ ومن ٣٠٠/١٤٠ ومن ٢٠٠/١٤٠ ومن

طيم تتفاوت بحسب أهبية العسل الوكول لشاغليها ، هاته تأسيمها على ما تتدم يكون الأجر الذي منح المدعى عند تميينه وهو ١٢٠ مليسا هو المدنى يحسدد الفئسة التي لريد وضمه عيهسا بها لا يوتبا له اي حتى في أجر أعلى .

(طعن رقم ۳۸۰ لسنة ۷ ق نـ جلسة ۲۹/۲/۲۹)

قامـــدة رقم (۲۸۲)

المسطا:

لمخص الحسكم :

لا كان تحديد أجر العابل يرتبط ارتباطا وثيتا بتاديته الإبد النائق ونجلمه غيه في الحرفة التي يعمل غيها وذلك بوسلطة اللجان الشكلة لهذا الغرش في مختلف الوزارات والمسلح طبقا للبند السابع من اتواعد كلار عبال اليومية الخامن بعبال الحكومة ، غقد أكفت ذلك القواعد التنظيمية العابة الخامن بعبال التكومة ومحالحها طبقا للبند السابع سند تحديد أجره نهائيا في وزارات الحكومة ومحالحها طبقا للبند السابع سالابتحان المشار اليه آنفا أمام لجنة غنية تحدد عبله ودرجته وأجره وذلك في أقرب جهة غنية حكومية أو شبه حكومية وليس في القواعد المشار اليها ما يسبح باعادة الابتحان المام لجنة أخرى أو كلما نقسل من المجنة التي أخرى ، ومن ثم غاذا كان المدعى قد أدى الابتحان المطلوب أمام اللجنة الفئية المختصة بوزارة الزراعة وقدرت كتابته بدرجة مساعد مسمكرى وحددت أجره بهائة وخيسين بليها ، عقد اكتسب بذلك مركزا تاتونيات

ذائها في الدرجة والأجر المتكورين لا يجوز بعد ذلك الساس بهما باعادة المتعانه في جهة الخيري أو إلمام لجنة الحرى بعد اذ تحدد هذا الركز نهائياً م

(طعن رتم ۸۷۸ لسنة ٤ ق - جلسة ٥/١/١٠٠)

قاعستة رقسم (۲۸۳)

: 12...41

سلطة اللجان الفنية المفتصة بلبتحان هؤلاء المبال ... تقتصر عـــلى.
تقدير الدرجة التى يستحقها المابل والأجر الذى يمنح له بحسب نتيجـــة
ابتحانه في حرفته فلا يجوز للجنة أن تقدر للحرفة درجة أو أجرا يزيد عن الدرجة
أو الأجر القرين لها بالتكادر .

بلخص الحنكم :

ان الغرض من الامتحان الذي يؤديه العبال هو التحقق من الملم عبال الجيش البريطاني بحرفهم للوقوف على كمايتهم للعبال واسستحتاتهم للدرجات المتدرة لهم في الكادر وبراعي نبه مختلف الاعتبارات ... الغ ومفاد هذا أنه ولئن كان من اختصاص لجنة الامتحان تتدير الدرجة التي يستحقها العامل والأجر الذي يمنح له حسب نتيجة امتصانه في حرفته الأ أنه ليس لها أن تقدر لهدذه الحرفة درجة أو أجرا يزيد عن الدرجاة أو الأجر المقرر لها في الكادر .

واذ كانت مهنة بيكانيكن آلات كانبة وأردة في الكثنف رتم ٨ من الكشوف الملحقة بكادر عبال القنال وبقدرا لها درجة مساتع دقيق (٥٠٠/٣٠٠ لميسم) وقد وضعته لجنة الابتصان بادىء الابر في هذه الدرجة وبيداية مربوطها نها كان لها أن تمدل هذا التتسدير بمد ذلك بدعوى أن درجاته تؤهله لدرجة مانع دتيق مبتاز ما دام أن مهنته التي يتوني بعاني أعملا لم ترد في الكشف رتم ١٠ المخصص لدرجة صانع دتيسق معتمل المرجة سانع دتيسق معتمل المرحة المناسق المرحة المناسق المرجة المناسق المرجة المناسق المرحة المناسق المناسق المرحة المناسق المرحة المناسق المرحة المرحة المرحة المناسق المرحة المر

ابتحن غيها ويقوم بتملها نعظ ، أذ أنه ولتن تشخد لجفة الانهبار تصفيل بعدية المنتفر المعتود أنه يغية تحديد بعدية الأستحان المعتود أنه يغية تحديد مرجته وأجره ، ألا أنه لا يجوز لها أن تخرج عن نطال ما تضيئته تواعد الكادر ، ومن ثم مان با أتخذته الأدارة بن وضنع المشفون شده في الدرجة (. . . / . . . مليم) المخصصة لمهنة ميكانيكي الله كانبة يكون مطابق المساون .

(طعن رقم ١٣) لسنة ه ق ــ جلسة ١٩٦٠/٥/٧)

قاعدة رقم (۲۸۶)

اللبيدا:

الدرجات الشار اليها بتغرير اللجنة الشّكلة لاعلَّاة توزيع غيسال التقال على الوزارات والمسالح ــ اعتبارها درجات مسلَقَة عَنْ بعضها يَجْرَى التّمهين قبها تبعا القدرة المالل حسب تُعِجة المتحلة المام الجنالة المُفعدة .

بالكنس الحبكم:

يبين من الاطلاع على تقرير الجنة المشكلة بوزارة الملاية لأعادة توزيع عمال ألفتال على وزارات الحكوبة ومصالحها ، ان كلا بن الدرجات المضار اليها نيه ... ومن بينهما درجة مسماعد صانع وعامل غير دقيق وعامل دقيق ... تعتبر درجة مستقلة يكون التعين نيها تبعا لقدرة العلمل وكمايته حصيها بين من نقيجة الامتخان الذي يؤديه المام اللجنة المختصة .

ومن ثم غاذا ثبت أن اللجنة التي تلبت بليتمان المدعي تعرت أن كهابته في العمل لم ترق الى درجة على غير دنيق ، ولابها لا تتحدى درجة مساعد صناع في الدرجة من ١٥٠٠.١٥٠م نعينته مساعد نجار في الدرجة الملكورة ، على الحكم الطعون غيه يكون تد خلف التابون أذ نضئ بلجويته في تسوية حالته في درجة (نجار) صائع غير دنيق ٣٣٠/٢٠٠ م ، ولا يعترض على ظلمتهاى كفارها كافو منها البناق قد كلت من ذكر مساعد نجسار على التخصيص ولم تقطيق ممهى نجار في هرجة على غير تعين مداره بالإستار في درجة على ديني مداره المحاون عليه في الابتحان درجة المسانع الدتيق لا يستزم وضعه بلوغ المطمون عليه في الابتحان درجة المسانع الدتيق لا يستزم وضعه في درجة السانع غير الدتيق لا لابتحان كادر عبال التنال هو _ كيسا سسبق المهانع وبناط التهيين في درجات كادر عبال التنال هو _ كيسا سسبق المهاني _ بدرجة نجساح المابل في الابتحسان لاحدى هذه الدرجات ، وقد تدريها اللجنة بانها لا تتعدى مساعد صانع ، وليس يتبل أن يفيد المدعى من أغفال ذكر مساعد نجار على التضميص ضمن الكشوف الملحقة من أغفال ذكر مساعد نجار على التكوية الذي انخوص في الدرجة المساوية عدرية طبقا لتواعد كادر عبال الحكوية الذي انخفته اللجنسة اساسا لتتنير إنها لدرجة المابل وتحديد اجر المرضع في درجة مساعد مسانع التي نجح في ابتحانها .

(طعن رقم ٣١٠ لسنة ١ ق - جلسة ٢١/٢/١١)

· بُلُم م (۲۸۵)

: البيرية :

تقدير درجة كفاية على القال ... اللجنة الشكلة لإعادة نوزيمهم على
وزارات الدكومة وبمساهمها ... فشتر اللها أن يؤدى المبال والصباع المفدون
فيتعالما في مرفهم الم اللجنة الفنية المختصة ... للفاية التى استهضتها هي
المهمول التي تحديد الدرجة والواقيقة التي يوضح ضها كل من عولاء المبال
واللبار الملمي بمحصولة ... الماكن حرية اللبنة الفنية في تكثير مدى متالحية
المبال المهالم وحرجة بهارته في حرفته ... تقاوت درجة آنهارة اللفية
في الكونة الواحدة وتبالى الدرجة والاجر القرون لها في الأكاد شهما

غير دقيق ما دابت وظيفة « علىل فنى » التى تدرج تحت هذه الدرجة تنسم لحرفته التى لم تر اللجنة ان المليه بها يرقي الى درجة اللفة م أ

ملخض الخسكم:

ان الغاية التي استهدئتها لجنة اعادة توزيع عمال القنال من اشتراط اداء ابتحان فنى للمبال أو الصناع في حرفهم أبام اللجنة الفنية المختصة الشكلة لهذا الفرض في الوزارات والمسالح المنطقة ، على غرار ما تضي به كادر عمال الحكومة بالنسبة الى المعينين من الخارج ، هي الوصول الى تحديد الدرجة والوظيفة التي يوضع فيها كل من هؤلاء العمال والأجسر الذي يستحتونه ، وذلك تبعيا لقدرته النبية بعيد التحتق من المامة بحرفته والوتوف على مبلغ كمايته في العبل الذي يسفر الامتحسسان عن ثبوت أهليته له ، وغنى عن البيان أن تحقيق الحكمة من الامتحان المشار اليه ينتضى اطلاق حرية اللجنة التي تتولاه في تقدير مدى صلاحية العامل أو الصائع ودرجة مهارته في حرنته حسبها يكثبه عنه الاختبار الذي تجريه له والذي على أساسه تجدد درجته ووظيفته وأجره ، وبن ثم ملا تثريب على اللجنة المذكورة اذا هي قررت ، بعد الاختبار ، صالحية المابل أو الصائع لمهنة غير تلك التي أسندت اليه على عجل ويصقة مؤقثة تبل اعادة توزيع عبال التنال ونتا للأسس المستترة التي سنتها اللجنة المشار اليها ، أو أذا هي قدرت كفايته في هذه المهنة ببرتبة أدني أو أعلى بن تلك التي وضع نيها عقب تركه خدمة الجيش البريط.....اتي ، ما دام الرد في في ذلك كله الى نتيجة الاختبار الذي هو التياس الصحيح للأهلية أ ذلك أن جرجة المهارة الفنية قد تتفاوت في الحرقة الواحدة ، ويناء علامً هذا بتفاوت درجة الدقةٍ في القائم بهذه الجرعة ، وتتبساين تبعسا الذلك الدرجة والأجر المترران لها في الكادر ، وما دامت المبرة بدرجة الكسيلية بحسب ما تقدره لجنة الامتحان التي لا معتب على تقديرها من الوجهسة النئية ، غان درجة الدقة ومرتبتها على التدرج الوارد في كثيبوف كلابي

عبال القتال ترتبط استمسا بهذا التقدير الذي يحدد أجر العلل أو المستح وغقا له في نطلق المهتة التي ادى الابتحان فيها ، غلا يسوغ بعد تقسير كفايته وضعه في درجة لم ترق اليها هذه الكفاية أو ادنى مبا تؤهله لها . ولا تيد على اختصاص اللجنة الفنية في هذا الشأن كيا لا سلطان لهستأ في وضعه في درجة غير التي يستحقها ، وبا دام المناط هو درجة الكهسسلية تأسيسا على نتيجة الاختبار الفني ، فلا تتريب على اللجنة أذا تررت ان العابل يصلح للعمل في درجة صلع لا يحتاج الى دقة التي مربوطها ال بعد المناس على الدرجة سلام المناس على اللهنة التي مربوطها المنال ، وفي حدود هذه الدرجة — لا سواها — يصدق عليها وصف العابل فني » الوارد بالجدول المذكور والذي يتسع لحرفته التي لم تر اللجنة أن المائه بها يرقى الى درجة الدقة .

(طمن رقم ۷۸ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢١/١٠/١٩٥١)

قاعدة رقيم (۲۸۹)

المسطا:

النفية التى استهدفتها لجنة اعادة توزيع مبال القتال من اشتراط اداء ابتحان فنى المبال او الصناع في حرفتهم ابلم اللجنة الفنية المخصة ... هى الوصول الى تحديد الدرجة والوظيفة التى يوضع فيها كل منهم والاجر الذي يستحقه تبما لقدرته الفنية ... اطلاق حرية لجنة الابتحان في تقديم بدى صلاحية المابل أو المسلم أو درجة مهارته في هرفته حسبها يكشفه عنه الاختيار ... لا تتربب على اللجنة اذا هى قررت بعد الاختيار صلاحية العامل أو المسلم علية غير التى استحت اليه أو اذا هى قدرت كفايته في هذه المابلة ببرتية ادنى او اعلى من نتك التى وضع فيها ... العبرة بدرجة الكفاية

(o 17 - 3 Al)

بحسب ما تقدره لجنة الامتحان ــ لا معقب على تقديرها من الوجهة الفقية ــ هرجة الدقة ومرتبها على العدرج الوارد في كشف كادر عمال القبال ــ ترتبط اساسا بهذا التقدير الذي يحدد أجر العابل أو المسافع وفقا له في نطاق المهاد التي ادى فيما الامتحان .

بَعُدُس الدكم:

بهين بن مطلعة تترير اللجنة المشكلة في وزارة الملية والانتساد بنساء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نونمبر سسنة ١٩٥١ لاعادة توزيع عبال الجيش البريطاني . الذين تركوا الخدية في منطقة تنال السويس على وزارات الحكومة وبصالحها بحسب حرنهم وتتدير أجورهم وهو التترير المؤرخ ١٩٠ من مارس سنة ١٩٥٢ أنه ورد به نيسا يتعلق بهنحان العبال ما يلى ٥ ومها يتصل اتصالا وثيقا بالأجور المتررة بسالة أن يؤدوا امتحانا في حرنهم بمعرفة اللجان المشكلة لهذا الغرض في مختلف أن يؤدوا امتحانا في حرنهم بمعرفة اللجان المشكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمسالح طبقا للهادة السسامة من تواعد كادر المبال ، وذلك لمرفة الدرجة الذي يوضع نبها كل منهم حسب قدرته على المبل غلت نصت المدة المذيرة على أن لا يمين عامل من الخارج الا بعد اجتيازه ابتحانا المام عبال الجيش بحرفتهم وللوقوف على كفسايتهم في المهم والوقوف على كفسايتهم في المهم والمقاد على المستحان في المهم المحتوم للأهلية .

ويؤخذ مما تقدم أن الفائة التى استهدمتها لجنة اعادة مهادة مهادة مهادة مهادة مهادة المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع ويقدم أمام الله الله المنابع المنابع

نق العملة الذي يسخر الاحتدان عن ثبوت أهليته له ، وغني عن البيـــان ان تحقيق الحكمة من الإمتحان المشار اليه تقتضي اطلاق حرية اللجنسيّة التي تتولاه في تتدير مدى صلاحية العامل او "الصَّانع أو درجة مهـــارته في حرفته حسبما يكثمف عنه الاختبار الذي تجريه له والذي على أسساسه تحدد درجته ووظيفته وأجره ، ومن ثم فلا تثريب على أللجنة المذكورة اذا هي قررت بعد الاختبار صلاحية العسامل أو الصانع لمهنته ، تلك التي اسندت اليه على عجل وبصفة مؤققة قبل أعادة توزيع عبسال القنسال ومثا للأسس المستثرة التي سنتها اللجنة المسار اليها او أذا هي تدرت كفايته في هذه المهنة بمرتبة ادنى أو أعلى من تلك التي وضــــــع ميهــــــا عقب تركه خدمة الجيش البريطاني مادام المرد في ذلك كله الى نتيجسة الاختبار الذي هو المتياس الصحيح للأهلية ، ذلك أن درجة المهــــارة الفنيسة قد تتفساوت في الحرمة الواحدة ، وبناء على هذا تتفاوت درجة الدقة في القسمائم بهذه الحرمة وتتبسلين تبعا لذلك الدرجة والأجسر المقرران لها في الكادر وما دامت العبرة بدرجة الكساية حسبما تقدره لعنة الامتحان التي لا معتب على تتديرها من الوجهة الفنية فأن درجة الدثة ومرتبتها على التدرج الوارد في كشف كادر عمال القفال ترتبط اسلساسا بهذا التقدير الذي يحدد اجر المسلل أو السائع ونقسا له في نطساق المهنة التي أدى الامتحان نيها غلا يسوغ بعد تقدير كقسايته وضعه في درجة لم ترق اليها هذه الكفساية أو أدني مما تؤهله لهسا ، ولا تبد على اختصاص اللجنة الفنية في هذا الشأن كما لا سططان لها في وضعه في درجة غير التي يستحقها .

(طمن رتم ٦٩٧ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٧/٥/١٩٦٤)

قاعسدة رقسم (۲۸۷)

البسطا:

ابتحان على القناة شرط لازم لايكان تحديد وظيفته ودرجتة ... الأوّت خطائميته طلبهة، للتن لدى فيها الابتمان ... استوية حالته على أساس نتيجة خالفتنان بن عاريخ إدائه ... قبله قبل ابتحاله بمبل ذات الهذا ... القبل بان الهنمان كثبة عن كفايته وسعب اثر التسوية الى تاريخ قيله بالسل ... غير صميح ... اساس ذلك ،

والقص الحسكم :

ان وضع عابل القناة حتى تاريخ ادائه الابتحان الغنى ، مسواء من حيث نوع العبل الذى است اليه أو من حيث الأجر الذى قسرر له كالتي كان وضعا مؤقتا التنفته الفرورة اللحة والناسروف المسلطة الإستثنائية الخاصة بعبال القناة ، ومن ثم نما كان يستقر له به مركسز عقورتى بات ، وأنها ينشأ له هذا الركز بعد ثبوت صلاحيته للمهنسة التي اختيرته نبها لجنة الابتصان الفنية المسكلة لهذا الغرض ، وهي ملاحية لم تثبت الا بابتحانه إلذى لا يكن أن ينعطف أثره على المفنى ولو كان المدعى تأثبا من قبل عصلا بعبسل المهنة التي اختير نبهسا كول كان المدعى تأثبا من قبل عصلا بعبسل المهنة التي اختير نبهسا كما لا السلاحية أو على درجسة كفاية العالم في وقت بعين في الماشي ، فقد الصلاحية أو على درجسة لاكاءة مع الوقت بالران والمزاولة ، وأنها هذا كله رهين بسا تسسفر عنه نتيجة الابتحان الذى هو طبقا لاحكام كادر عبال القناة شرط سبابق.

وبن ثم غلا اعتداد بالقول باستحقاق العالمل تسوية حالته على اسلسري شيجة اختباره بن تاريخ اسفاد عبل نجار اليه ، اذ العبرة بتاريخ ادائه حذا الاختبار ،

(طمن رتم ۲۲ه لسنة ٥ ق ــ جلسة ١١١/١/١١١)

قامسدة رقسم (۲۸۸)

ر الليسما :

 تُلاثه ... التحدى بتراخى الادارة في ابتمان العليل ... في غير مطه ... ال**قول.** . مرد صلاحية العليل الى تاريخ نفاذ الكادر ... غير صحيح .

بلقص العبكم :

اذا كان الثابت من الاوراق أن المدعى قد أدى ألابتحان الفتى الذي خطلبه كافر عمسال التنساة ونجع نبه في ٢٤ من يولية سسنة ١٩٥٢ ماته بيكون قد اكتسب مركزا تانونيا على اسماس نتيجمة هذا الامتحمان ترتب له ببتنساه حق استبده مباشرة من القانون في حينه إنبا يتعلق سقدرجة والأجر اللذين يستحتهما ولا يؤثر في هذا الحق وثبوته لمساحيه مسدور تنظيم لاحق غير أثر رجعي كالقسانون رتم ٦٩٥ لسسفة ١٩٥٥ بشأن تميين عمال القناة على درجات بالبزانية أو ترار مجلس الوزراء اللحق به المنادر في ٢٣ من تونمبر سنة ١٩٥٥ ، ماداما لم يبسسبة الوضاع العمال ومراكزهم السابقة بأثر منعطف عبلي الماضي ، ومن شهر خان المدعى يستحق تسوية حالته على الوجه المتسدم من تاريخ إدائه الابتحان أمام اللجنة الفنية المختصة في ٢٤ من يولية سنة ١٩٥٢ في المهنة التي أثبت الامتحبان صلاحيته لها ، لا من تاريخ سمابق على ذلك 4 اذ أن هذه الصلاحية ليست صفة لازمة للشخص ومطلقة زمنيسا بل هي حالة مكتسبية ونسبية تتسوم به وقت ما متى توانسرت له أسسبابها منه -بران وخبرة بالنسبة الى حرفة بذاتها . وقد جعل كلار عمال القنسلة ·الاختبار الفنى أداة لاثباتها وليس معنى ثبوتها للعامل وتت أداء هــقة الاختبار انها كانت تائمة به في زبن سابق ما دام اكتساب هذه الصلاحية ومرتبتها يتأثران بطبيمتها بمضى الوثنت وبالدرية ولا مسمند للصكم الطمون ميه ميسا ذهب اليه من رد هذه الصلاحية الى اول ابريك سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ احكام كادر مسال القفاة لمسدم تيلم الدليل علمه · فلك ، كيا لا حجة له فيما أخذه على جهسة الادارة من تراخ في تطبيق، أحكام الكادر المذكور في حق المدعى غور نقسادها اذ لم يكن في ومسمهة عمليا وماديا أن تقوم باختيار العدد المسديد من عمال القناة الذين الحقوة مِخْدَمِتُهَا كُلُّ فِي حَرَمْتُهُ فِي وَتُنَّ وَأَحْدٌ ﴾ والثابِيُّ أَنْهِمَا تُلْبِيُّ بِالْجُنْبِسِبِلْس المدعى نتيا بعد نترة معتولة من تاريخ نفاذ الكادر المشار اليه .

(طعن رقم ۹۲۸ استة ه ق سـ جلمبة ه/۱۱/۱۱۱۱)

قاعــدة رقــم (۲۸۹)

: المسلما :

كيفية اثبات أداء عمال الجيشِ البريطاني الاجتحان •

ملخص الحسكم :

بنى كان المدعى قد استدل على ادائه الابتمان قبل القميين وشعة احدى المراقبات المساعدات باستراحة المنتشات التي حين بها به بنى عليه انه اجتاز هذا الابتحان ، غان هذا لا يصلح سسند اللتليال على هام الابتحاسان ، اذ من المقرر أنه لا عبرة بهسال هذه الموافقة اللاحقة في التدليل على حصول الاختبار عند تميينه باستراحة المتشات ، ولمات أوراق الملف خافية من الاساقيد الكتابية التي تثبت حصول. هذا الابتحان الما اللجنة المختصة ونجام الدعى غيه .

(طعن رقم ۱۷۲۱ لسنة ۲ ق ـ جلسة ۱۹۵۸/۳/۸)

قِلْمِـــدِةَ رقــم (۲۹۰)

: 41

عبال القناة ... براكزهم بن حيث الإجور التي بنحوها عقب تركيم خدبة السلطات البريطانية بؤقتة غير نهائية التشنيع الفرورة الماخطة وتتفاك ... عدم اكتسابهم حقوقا في هذه الراكز قبل الادارة ... المبرة بالراكز التي تتحدد على بقضي نتيجة الابتحان الذي يجب أن يؤدوه ... وجوب أعادة تبدوية حالاتهم على اساس التنجة التي يسفر عنها ... بيان ذلك

والحص الخسكم :

ان مركز عمال الثناة بن حيث الدرجات التي وضعواً نيها الأجوراً اللي متحوها أول الأمر عقب تركهم خمية السلطات البريطانية. لثن الغاء مساهدة سنة ١٩٣١ انها كان مركزا مؤتنسا غير بات التضته الضرورة المسلطة وتنسذاك ، اما حراكرهم القبائية غيبا ينطق بهذه الدرجسات والاجور غلم تكن لتستقر الا بعسد نفاذ القواعد التنظيبية التي وضعت لاملدة توزيمهم بصفة نهائية وذلك على متتفى با يسفر عنه الامتحسان الذي حتم كلار عبال القناة أن يؤدوه في حرفهم بواسساطة اللهائ المشسكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمسلح ، ومن ثم غليس لمائل التنساة أي حق مكتبب في وضعه الاول المؤتت يمكن أن يتمسلك به في مواجهسة الادارة ، وأنها المبرة هي بوضعه النهائي الذي يتحد على متتفى نتيج أختباره ، ذلك الاختبار الذي يتقرر به امره ومهنت على المنادة نسبوة خلقه على الساعية المدارة ومهنت الدائمة بعين اعادة تسبوة خلقه على الساعية .

(طعني رقبي ٧١٥) ٧٨٤ لسنة ه ق ــ جلسة ١١٢١٠/١٢١٠)

القبيرع المتسادس

الرعب

تامِــَدة رقــم (۲۹۱)

أكسينا :

تحديد مرتب العليل طبقا لحكم الملكة الأولى من القانون رقم ١٧٦٧ السنة ١٩٦١ في شان تعين عبال القناة على درجلت ــ عدم خضوعه المسلطة المخيرية الادارة بل يستهد مباشرة من القانون ــ اثر ذلك ــ القرار الادارى برغم الرتب عن القدر القرر يعتبر مخالفا القانون ويتمين سحبه ٠

بلقص القصوي :

تنص الملدة الخابسة من القانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٦١ في شـــان تميين عبال القناة على درجات على أنه : « بينع عليل القناة عند وضمه في الدرجة المتررة لمؤهله أو لحرفته بداية ربطها أو أجره الحالى بضروبا في ٢٥ أيهبا أكبر ولو جاوز نهاية مربوط الدرجة ... وبيين من ذلك أن المشرع نص على كيفية تحديد أجر عابل القناة الذي ينقل الى درجة في الميزانية ، ولم يعط الادارة أية سلطة تقديرية في هذا الشان بل أوجب عليها بنحه بداية مربوط الدرجة أو أجره الحالى بضروبا في ٢٥ أيهبسا لكبر ، وبهذا غان بقل هذا العابل يستحق أجره بن القاتون بباشرة دون ترخيص من الادارة .

ومن حيث أن هذا الحسكم قد خولف أخذا بفقسوى ديوان الموظفين المبلغة الى الجليمة بكتاب الديوان رقم ٥٧ سـ ١٨/٥ المؤرخ ١٨ من نوفمبر مبنة ١٩٦١ ، غان القرار العسسادر من جليمة عين شمس برفع مرتبسات

عبال اللغاة الذين وضعوا على درجات باليزانيسة الى ٢٠٠٠ مليم بالسبية ظى بن نقل بداية ربط درجاتهم عن هذا التسدر ، هذا القرار يكون مخالماً خلفاون ، ويتمين سحيه .

(علوی رقم ۷۶۲ ق، ۲۰/۸/۲۰)

امستة رقسم (۱۹۹۳)

المسجدا :

رتب ... صرفه دون وجه حق بنّاء على اسوية خَاطَّة تَشَيَّا التَّوى ديران الوظفين ... عدم جواز استرداد القروق اعبالا لاحكام القـــــقون رقم ده اسنة ۱۹۷۲ .

ملقص القنسوي :

اذا كان ما صرف الى أولئك المسال من مبالغ دون وجه ، انسا تم تنفيذا لفتوى ديوان الموظفين المسار اليها ، عاته لا يجوز طبقسا لاحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ استرداد ما صرف اليهم ، وذلك أن التصوية التي أجريت لهم والتي تبين مخالفتها للقسانون كانت تنفيسذا للقوى ديوان الموظفين الصادرة في ١٨ من نونهسبر سنة ١٩٦١ – أى في المجال الزيني للقانون رتم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ والذي يتضى في المادة الأولى منه بأن ح لا يتجاوز عن استرداد ما مرف الى الموظفين والمحسال من مرتبك وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهسات الادارة تنفيذا لحكم أو نقوى صادرة من القسم الاستثماري للقسوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العسلمة بديوان الموظفين وذلك اذا الليت في حديدان الموظفين وذلك اذا اللتيت بنه على أنه :

ويعتبر صحيحا ما سبق صرفه الى الموظفين والعمال بالتطبيق لتلك القسرارات أو التسويات الملفاة » وكذلك نتص المادة الثالثة من ذلك الثانون على أنه : « لا تسرى احكام المعتبين السابعتين الا على القرارات العساق الورات العساق المن التعاون التي مخرت العباق المن المال يولية سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العبل بهذا القانون » .

ويستفاد بن النصوص سالفة الذكر أن السبرة هي بتاريخ الفتوى أو الحكم الذي مدرت على أساسه القسويات أو القرارات الملفأة ، تبقي كانت المفاق أو الحكم سافرا في الفترة بن لول يوليو سسفة ١٩٥٢ الى تنريخ العبل بالقانون رقم ٥٥ لسفة ١٩٦٢ المسسار اليه (أي في ٣١ من ينساير سسفة ١٩٦٧ » ، فاته لا يجسوز اسسسترداد با مرت، فليوظنهن ينساير سسفة ١٩٦٧ » ، فاته لا يجسوز اسسسترداد با مرت، فليوظنهن أو العبل تنفيذا للفتوى أو الحكم ، وذلك أذا الغيت أو سحبت علك القرارات

(نتوی رشم ۷۱۲ فی ۲۰/۷/۲۰)

الفسرغ المستبع المسسلاوات السدورية سسسسسسسس

قاعدة رقسم (۲۹۳)

الهـــدا :

عقد ربط ميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤ روعى في ربط احتيادات اجور عبال القاة الا تصرف لهم أية علاوات امتيارا من أول مليو سنة ١٩٥٤ ... كتاب المالية الدوري في ١٩٥٤/٥/٢٣ .

ملخص الحــكم :

منى ثبت أن المدعى ترك عبله بالجيش البريطلتى الر الفساء معاهدة سنة ١٩٥١ ، وأنه التحق في ١٥ من نوفبر سنة ١٩٥١ ببصلحة الواتي والمناثر في حرفة « ترزى » بلجر يومى قدره أربعبائة مليم منضينا اعاتة غلاء المجيشة وفق حالته الاجتماعية ، بعد تأدية أمتصان على يد اللجنسة المسكلة بالوزارة لهذا الغرض ، وأنه اجتاز أمتحسان المسلاحية لحسرفة « برزى » (عامل تقيق) ، ومنع من أول أبريل سنة ١٩٥٦ بداية مربوط هذه الدرجة (٢٠٠ سـ ٥٠٠ م) وهى ثلاثهاتة مليم يوميا ، غانه لا يستقي علاوات دورية في حدود الدرجة التي عين غيها عند التحساته بخدمة الحكومة ، لانه عندها ربطت ميزانية الدولة عن المسنة المالية ١٩٥٥ سرفه لم لية عندها ربطت ميزانية الدولة عن المسنة المالية ١٩٥٥ سمنه لهم لية علاوات اعتبارا من لول مليو سنة ١٩٥٢ ، كيسا يستقاد من كتابيه وزارة المالية والاقتصاد الى ديوان الموظفين رتم ١٣٢ — ٢٠/٣ في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ .

(طمن رقم ۷۷ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩)

قامستة رقيسم (۲۹۴)

المسطا:

استمقاق عابل القناة تعلاوته الدورية طبقا لأحسكام كلار عبال الفناة ولامكام كلار عبال المكومة فيها لم يرد النص عليه في كلار عبال الفناة الفناة الفناقة على نفاذ قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ بشان مشكلة موظفي وعبال القناة — أغلته من الملاوة بعد تسدور قرار مجلس الوزراء المساف الذكر مشروط بنقله على درجسة خالية بميزائية الوزارة الملاق بها — أغلته من تدرج اجره بالعلاوات قبل صدور هذا القرار معلق على فتح الاعتبادات المالية اللائمة .

ملقص الفتوى :

ان تقرير اللجنة المكلفة باعادة توزيع عبال القناة على المسالح المهومية وتقدير أجورهم (تنفيذا لقرارى مجلس الوزراء المسادرين في ٨ من نوغير مسنة ١٩٥١ و ٢ من ديمسمر سسنة ١٩٥١) بحسبانه التواعد التنظيية العابة لشئون هؤلاء العبال قد حدد الأجر في كل درجة من الدرجات التي تضمئتها بداية ونهساية معينتين ٤ ومقه و ذلك أن العالم يمنع بداية أجر الدرجة المين نيها ثم يتدرج أجره ألى أن يممل الى نهساية مربوط هذه الدرجة ٤ واذا كانت هذه القسواعد لم تنظم هذا التدرج غاته يمكن الرجوع في شائه الى أحكام كادر العبال باعتباره الاصل الذي ينطبق ما دام لم يوجد حكم يخالفه .

كبا أن ترار مجلس الوزراء المسلار في ١٤ من مارس سسنة ١٩٥٦ الذي نص على عدم استحقاق عبسال التنساة وموظفيها أية علاوات دورية ختى يتم نقلهم على الدرجات الخالية بميزانية الوزارة سه يفيد بوضوح أن عبال القناة يستحقون علاوات دورية في الفترة السابقة لصدوره بدليسا أن المشرع عسدما رأى حرماته من هذا الحق لم يوجد مناصا بن النمي على صراحة .

على أنه أذا كانت أواعد كادر مهال التناة قد تضيئت بنعهن علاهاجه حورية غلته بها لا شك فيه أن تنفيذ هذه التواعد في هذه الخصوصية يمثق شهنا على اعتباد المال اللازم لذلك لأن الترار الادارى أذا كان من شائه ترتيب أعباء مائية جديدة على عاتى الخزانة العابة غلا يتولد أثره حالا وبباشرة الا أذا كان ذلك مبكنا وجائزا تانونا أو حتى اصبح كذلك بوجود الاعتباد المالى اللازم لتنفيذه .

ماذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٢ بيشان مشكلة موظفي وعبال القناة الذين تركوا المبال بالمسكرات البريطانية في اكتوبر سنة ١٩٥١ نص في الفترة ٤ من البند ثانيا منه على ان و لباتي موظفي وعمال القناة في كل وزارة الذين لم يتم نظهم بصد علي البرجة الخلايسة بيزانية الوزارة تصرف مرتباتهم واجورهم خصما من اعتباد تكاليف موظفي وعمال القناة الذي خصص الوزارة طبقا للفقارة السابقة ٤ مع ملاحظة عدم استحقاقهم إلى علاوات دورية أو ترقيات حقيم يتم نظهم على الدرجات الخالية بميزانية الوزارة » ومن ثم لا يستحق عمال التناة الذي لازالوا خاضمين لاحكام كادرهم علاوات دورية وأنها بتفويم عند الاجور التي استحقوها قبل نفاذ قرار مجلس الوزراء المذكور .

(نتوی رقم ۱۰۵۸ فی ۱۹۳۰/۱۳/۸)

قاعسدة رقسم (۲۹۰)

: المسما

القانون رقم ۱۷۷ اسنة ۱۹۲۱ ق شان تمین عبال القاة عـلی درجات بالیزانیة ... الفقرة الأخرة من الماد السادسة من هذا القساد نسبها علی أن يبنج لكل منهم اول علاوة اعتبادیة ق اول مله سنة ۱۹۲۲ ... سریان هذا القص علی عبال القباد الذین سبق تمیینهم علی درجات بالهزانیة ... قبل صدوره :.. الر ذلك ... منجهم اول علاوة دوریة بعد الممل ق اول مأه ... سنة ۱۹۹۲ دون اغتداد بسابقة حصولهم علی علاوات دوریة قبله .

يكفس للقصوي :

نظرا الرغبة اللحة في ايجاد اعبال حكوبية لعبال الجيش البريطاني المنطبة اللغين تركوا خبيته عتب الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ انتخى الأمر توزيعهم على الجهلت الحكوبية دون مراعاة حلجيات العبل وحرنهم أو الاعبال التي كانوا يؤدونها أو التي تتنق وحالتهم مع الخصم باجورهم على بند الإجتماعية وقد شكلت بعد ذلك لجنباعي ببيزانيسة وزارة الشئون الاجتماعية وقد شكلت بعد ذلك لجنة لاعادة توزيعهم على المسالح التكوية حسب حرنهم ثم تقرر اعادة أمنحاتهم واعادة توزيعهم طبقا لنتيجة الابتصان على الوزارات والمسالح وقرر القاتون رقم ١٩٦٥ لمنية عالم العبنوا المسالح وقرر القائدة توزيعهم طبقا عليها ؛ وقد أسفر ذلك كله عن وجود طائفة كبرة بن عبال القناة لم يعينوا شأن تعين عبال القناة على درجات بالميزانية ونص في مادته الاولى على شأن تعين عكام هذا القانون على درجات بالميزانية ونص في مادته الاولى على ظبيرهائية بتاعدة القناة والنحتوا بخدية "لموجهة ولم يعينوا على درجات الميزانية جناعدة القناة والتحتوا بخدية "لموجهة ولم يعينوا على درجات الميزانية حتى تاريخ العبل بهذا القناون " .

الا أن المشرع حرص في هذا القانون تحتينا للبساواة والمدالة بين حجيع عبال القناة على تعييم بعض الاحكام الواردة به بالنص على سريائها على من سبق تعيينهم على درجات بالمزانية قبل صدوره و ومن بين هذه الاحكام ما تضيئته الملدة السادسة التي تقضى بان المنطقة المهدة المعردة له وقتا الاحكام هذا القسانون من تاريخ تعيينه بوصفه من عبال القناة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيها المؤهل ».

وتعتبر التدبية مامل الثناة غير المؤهل في الدرجة المقررة له وفقاً الإحكام هذا القانون من تاريخ شفله الحرفة الخاصة بهذه الدرجة .

وتسرى هذه المالة على من سبق تعيينهم من عمال التناة على درجهت في المزاهية على معدور هذا التعاوي - . وقصب الاقتمية الاعتبارية التي ترتبها هذه المادة في الدرجة دون رَبِعُدة المرتب عن المحدود المنصوص عليها في المادة السامقة وتحسب مدة المختبة السامقة في المعاش طبقا لاحكام القلنونين رقبي ٣٦ لسسنة ١٩٩٠ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠ .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الاقدية للطمن في القدرارات الادارية الخاصية بالترقيات أو التعيينات أو الفقل أو غيرها التي مسدرت لحين نفاذ هذا القادون .

ويمنح كل منهم أول علاوة اعتبائية في أول مايو سنة ١٩٦٣ ، .

ومؤدى هذا النصى أن المشرع اعتبر لعلى التناة المؤهل التدبية في العرجة المقررة له من تاريخ تميينه بوصفه من عبال التناة أو من تاريخ حصوله على المؤهل ايهما لترب وترر لعلى التناة غير المؤهل التدبية في المؤهل المرجة أو وتد المرجة المتررة له من تاريخ شمغله الحربة الشاحس بهذا التانون وطبقا سوى المشرع في هذا الحكم بين من يمين بعد المبل بهذا التانون وطبقا لاحكله على درجة بالميزانية وبين من سبق تميينه على درجة بالميزانية تبل المعلى به أذ نست الفقرة التائة من المادة السائسة على سريان هذه المادة على من سسبق تميينهم من عمال القناة على درجات في الهيزانية تبل صدور هذا التانون ،

وبن حيث أن بن شأن حساب بدد الخسدية الاعتبارية المسابقة فهؤلاء المسابلين تفيير مواعيد العلاوات الدورية بالنسبة لجبيع بن أغادوا بن بيزة الاتدبية الاعتبارية التي رتبها هذا القانون لذلك رأى المشرع توحيد موعد العلاوة الدورية بالنسبة اليهم جبيما بجملها في أول مليو سسنة ١٩٦٢ وإنخسان هذا التاريخ أساسا لاح العلاوات بعد فلك ولم يفسرق المشرع في هذا الحكم بين من عين قبل العمل بأحكام هذا القانون وبن عين بعسد في هذا أورد الفقرة الخاسة بأن « بينح كل منهم أول علاوة اعتبادية في أول مليو سنة ١٩٦٢ » ضين غقرات الملاة السادسة وهي الملاة التي تسمى على من سبق تعينهم من عمال القناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا القانون .

ومن حيث أنه لا ينبغى أن يستفاد من النص على منع العسامياين أولد علاوة أنصراف قصد الشارع الى من لم يستحقوا علاوات دورية قسل ذلك بما يقصر حكم الاعادة من العلاوة الدورية على من عين بعد العسل بهذا القانون أو قبله ولم يسبق منحه علاوة دورية أذ أن المقسود بأول علاوة هو أول علاوة بعد المبل بالقسانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ وليسي أول علاوة استحقها العابل منذ تاريخ تعيينه .

ومن حيث أنه وأن كأنت الفقسرة الثالثة سالفة الذكر ألتي عببت حكم المادة السادمية على جبيم عبال القناة لم ترد في عجز هذه المادة الا انه لا يجوز أن يؤخذ من هذا الترتيب لفترات المادة ما يخصص الحسكم الذي جاء مطلقا في الفقرة الثالثة وانصرف الى احسكام المادة المسلامسة جهيمة دون تخصيص وخاصة وقد تضبئت الفقرتان التاليتان لهذه الفقرة فيدين على حساب الاقدمية الاعتبارية التي ترتبها الفترتان الاولى والثانية اولهما يتضى بحساب هذه الاقدبية دون زيادة في الرتب عن الحدود المنسوس عليها في المادة الخامسة ، وثانيهما ، يتضى بعسدم جواز الاستناد الى هذه. الاتدبية للطعن في الترارات الادارية الخامسة بالترتيات او التعيينات او النقل أو غيرها التي صدرت لحين نفاذ هذا القانون ، ولو قبل بتصر حكم النترة الثالثة على النترتين اللتين تسبتها لكان المبينون تبل صدور هذا التاتون في أغادتهم من الاتدبية التي رتبها بمناي عن هذين التيدين وهو لم يكن في مقصى ود المشرع من ترتيب نقرات هذه المادة بل ومؤد الي مفارقة مبارخة باطلاق ميزة الاقتبية الاعتبارية للمعينين قبل سيحور القانون دون أي قيد وايراد القيود على المينين على درحات بالبزانيــة معد صدوره تشطى

وبن حيث أنه بتطبيق ما نقدم على الملل/..... وهو من عبال. التنااة سلمنا المعين على درجة بالجزائية في ١٩٥٨/٧/١ يستمق. أول علاوة دورية بعد الصل بالقانون رتم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في أول ملجو سنة ١٩٦١ على أن يتخذ هذا التاريخ أساسا لمنحه المسلاوات الدورية المستعباة دون اعتداد بسابقة حصسوله على علاوة دورية في أول ملجو سنة ١٩٦١ .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العبومية التسمى النتوى والتشريع التي التي من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العبومية التسمى النتوة الأخراف، من القساد الأخراف المناوا على السنة ١٩٦١ المسال اليه بسرى على عبال التناة الذين سبق أن عينوا على درجات بالميزانية تبل صدوره فيهنكون أول علاؤة دورية بعد العبال به في أول جاو سنة ١٩٦٢ دون اعتداد بسابقة حصولهم على علاوات دورية تبله ،

وعلى ذلك يستحق السبيد/ المعين اعتبار من المعين اعتبار المعين المتبارة من الإمارية في الإمارية في الإمارية التويية الستولة بون المتبادلة بسلمة حصوله على علاوة دورية في اول مايو سنة 1971 .

(Mer. \$4/4/207 - elma 7/4/. 140)

.. التسوع التسلين مُسَالُ التشاة والمسادات الدراسية

غاصية رقيم (٢٩٦)

بهيسنا

مَّ عَبَالُ الْجَسُ الْرِيطَائِي — الكفر الفاض بهم — اثفاق قواعده مع كفر المبال — عدم سريأن قاون المادات الدراسية عليم فيها يتمان بنع درجات معينة المبالة المراهات الشرة المائيم ،

ملقص افتسوى :

بيين من الرجوع الى تترير اللجنة المشكلة في وزارة الملية والانتصاد بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نومبر سنة ١٩٥١ لاعادة توزيع عمال البيش البريطسائي وتقدير أجورهم وتحديد درجائهم ، أن تلك اللجنة قد أنتهت الى تقرير تواعد خاصة ليؤلاء المبسال في تصديد أجورهم ودرجائهم وتنظيم مخلته شئونهم ، تتنقى تدر الإيكان مع القواعد المصول بها بالنسبة لعمال الحكوية ببتنفى أحكام كادر المبسال ، وهي طبقا للحمل الذي يقوم به العالم ، بغض النظر عن المؤهل الدراسي العامل طبقا للحمل الذي يقوم به العامل ، بغض النظر عن المؤهل الدراسي العامل عليه ، وهو أسلمي يخطفه تبله ، كما هو ظاهر ، عن الإسلمي الذي يقوم عليه تبسعي المؤهلات الدراسية ، صواء بهتنفي قواعد الاتصاف أو طبقا منه للمؤهل المؤهل الدراسية ، على أن لجنة أعادة توزيع هؤلاء المبال حرفم الخفحة بطف التواسية ، على أن لجنة أعادة توزيع هؤلاء المبال حمينة يأتنجة الور الكفة والمخزنجية على مسية يأتنجة الريطانة والمخزنجية على المناس عليه على منهم للاعتبارات الذي التاليا ،

كما قررت أن من كان من الفقال يجبل مؤهلا هزاسيا عاليا ، يمنسح أجرالا مِمادل المامية الشهرية المتررة لؤهله في الكادر المام التكومي ، ومن كاتوا حاصلين على مؤهلات ننيسة نهولاء يجب أن توكل اليهم أعمال نثية تتثلق والمشاهل الفتية) وتطبق ملهم نفس التاعدة فيبنحون أجور أشسمرية جمادل الماهيات المبيورة المعالاتهم في الكادر المكوس . وبؤدي هذا أن البال الماسلين على مؤهلات دراسية يبندون الأجور البررة لؤهل كألة منهم ، سواء على النحو المنصوص عليه صراحة بالنسبة لبعض المؤهلات في ذات التواعد الخاصة بهم أو على أساس الرتبات المتسررة المؤفالات الأغرى في الكادر المامّ الدَكُوبي ، والمرتبات المرزة في الكادر العام كالتناه الدُّ ذَاكُ مِن الرَّبِاتُ المتررة بِمِنْتُفِي عَوَاعِدِ الإنسان المُعَادِرَةِ فِي ٣٠ عَلَجَ يتاير مناة ١٩٤٤ وما تلاهمًا بن قرارات التهت بتسبعي للوفالات بمسبعية خنابلا وتهاليا ببغانس تلتون المادلات منؤملي هذا الأساس أسبجت لجوير حملة المؤهلات بن عمال الجيش البريطاني ، نيما عدا المؤهلات المنصوص عليها في التواعد الخاصة بهم مرتبطة بالرتبات المتدرة لغيرهم بين موظني · الجحكومة الذين يحملون نفس مؤهلاتهم ، ومن ثم مكل زيادة أو تمسديل يطو1 على هذه الرتبات بترتب عليه مباشرة زيادة أو تعديل اجور عمال الجيش البريطاني ، وينبني على ذلك أن احكام دانون المادلات الدراسية ألا تتشري على عبال الجيش البريطائي ثبَّتا فُسَحِه بُّهُ بِنَّ يُلْجِ وَجَالُتُ مِعَيْنَة المِطَالَة المؤهلات ، ولكنهم يستنيدون من احكام ذلك القانون بطريق غير بنباشر 4 وذلك نيما يتطق بالرتبات المتررة الإهلاتهم ، اذ تتحدد أجورهم طبقاً اللامنسُ الواردة فيه أن وهم يستهدؤن ذلك المق إبن ذاتِ التواغدِ الخاسنة جُهِم وَالدِّيُّ تَلْتُمُّونَ بِأَن تَحَدُد الجَوْرُهم على أساس الرعبات المتررة الوهالتهم وَالْكَافِرُ البُّهُم ، ولا يترقب على قاك الساس بالأجور المنزة لبعث الإملات بيهة بالسة بينال ملى خالها ، أذ أنها تزيد على الاجود المسررة لطاح الوعلاج في الكاور العلم ، سواء طبقا لتواعد الإنصاف أو ينتنفي مُقورة

> البريوسندها أخروار (مقوى رقم ٤٢٦ في ٢٠/٢/٥٥).

تامعة رضم (۱۹۷۷)

.

المنافرين من ١٩٠١ منة ١٩٠١ - قرارا مجلى الفرواد المنافريات الدينة والمناف المنافريات المنافرات المنافريات المنافرات المنافريات المن

2 40 mg

منان الفاتون بدم (۱۷ استة اله ال الفليس والمادات الدرايسة و فات المناس والمادات الدرايسة و فات المناس والمادات الدرايسة و فات المناس والمناس والمناس والمناس والمناس والمناس والمناس والمناس المناس والمناس و

المتررة الوهله في الكادر المام الحكوس . ومن كانوا حاصلين على يتوعلانهم منية مهؤلاء يجب أن توكل اليهم أعسال ننيسة تتفق ومؤهلاتهم الننسية وتطاول عليهم التاخدة عهشون أجاوزا فسيهرية تعشادك الماهيات التروة الإعلام في الكادر الحكومي ، ... هذه الاعالة إنها تعلى تحليد الاسساسي الفي يواري ملى معسباه تتدير اجر علل النفاة المهل بما يمال مظره وْنِ الْوَطْلِقْةِ، الْحَكُومِيَّةُ فِي طَلَكُ الطَّارِيخِ . وبين ثم لَوْمُ الرَّجْوعِ فِي عَمَّا الطَّلُون المدرالغرارات الخاصة يتعديو التيبة المايسة لمثل بؤهل المدس التن كلتت نقائبة ومعمولا بها وتتقاك ، وقد كانت القرارات المذكورة تقسوم حسفة المؤهل - دبلوم المدارس الصناعية نظام خمس مستوات تديم - بمرتبه تشمورا الغراة السبحة بجنهات . ولما كان الماس يواول عملا علينا يكافي وليوسله الدوائين فأقه ينتصق اجرا يسلعل كا الرتب خرا شركة المساوي الراطع الامتعاد المالئ اللازم لواجلة الأروق المايسة العج وفيت مضعن عَنْقُولُنَمًا ﴾ ألا بالمومنوم بتسائون وهم ١٦١ لتندلة ١٩٥٢ السنافر في ١٨ تعيم المسطاق فنتة ١٩٥٧ بزيط نيوانية النولة المنة للغيسة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٧ افر التستؤد بالاعالة الواردة بكادر منال الفتاة الل الناميندان المستنفية المُفْوِيِّ الْوَعَالَتِ حَوْلاءِ النَّجَالِ فِي القَالِمِ النَّقَالِمِينَ الطُّهُ * انها هُوَّا مِيَّمَلُونَ بيلى الرافيه الذي تتعدد التجريم ماق متعقساه ، يتطح اللفاؤ من الاوشياع المُلَية الشَّلْمَـة بأن سواهمُ بن بوطْفيُ المُتَكُونَة .

(طعن رقم ٩٣٢ لسنة ٤ ق ـ جلسة ٢١/٥/٢٥١)

'قاصدة رقسم (۲۹۸)

: ta __4#

البنتون رقم ۱۷۱ اسنة ۱۹۱۳ ــ شروط الاستفادة بنه ــ بنها ال جوزة الإساطية عن الإمالية الحدة في البيرانية وطبق المبلط عو طبق المداد حدود الرياضية في المرابعة عنه المرابعة منافق منا هدرية في المها عمل المهالية عن المنافقية في عالمية.

بيلفنن العينة

أب أن تطبيق أحكام القانون رقم 191 أصنة 1907 الخساس جالمانالاتم الهيد المساس جالمانالاتم الهيد المساس جالمانالاتم الهيد المساس على المساس على المساس المساسلة المساسلة المساسلة المساسلة المساسلة المساسلة المساسلة على والما المساسلة على والمان المساسلة على والمساسلة على المساسلة المس

واثن كان المدس قد التحق بخدية الحكومة قبل اول يولية سنة ١٩٥٧ ووحسل على مؤهله الدراسى و وهو دبلوم المدارس السنامية نظها وقديم في مبيئة دائمة ألله الدراسى السنامية نظها وقديم في مبيئة دائمة من قبل التاريخ ايضا الا الله الم يكن مسيئا طهي وظهية دائمة ألم الميئة أو على امنباد بتسم الى درجة دائمة في الميزانية المتكور وانها كان من عبال التناة ، ولم يوضع على درجة دائمة في الميزانية الاعتبار امن لا من عبارض سنة ١٩٥٧ حيث عبن في الدرجة الثلبنة المتيابة بينتائية المتاريخ بينتائية المتاريخ بينتائية المتاريخ بالميزانية ؟ ومن تم المد السنة ١٩٥٠ بشان تعين عبال المتابق المتلون رقم ١٩٥١ ميذلك لا تجرى عليه أحكام هسدالا للتقون رقم ١٩٥١ ويذلك لا تجرى عليه أحكام هسدالا للتقون .

(طعن رقم ٩٣٢ أسنة ٤ ق ــ جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

د تاکر دی این میان **قاماحة رقام (۲۹۹)**

: 12....41

عَيْدِ الْجُعْدِدِ مِعْدِ الْآلِيَّةِ الْمُؤْلِكِ اللَّهِ الْمُؤْلِدِ الْمُؤْلِدِ الْمُؤْلِدِ الْمُؤْلِدِ الْم وَهِلَّ يَكُورِ مِن الْمُعْلِمُونَ الْمُؤْلِدِ اللَّهِ الْمُؤْلِدِ اللَّهِ الْمُؤْلِدِ اللَّهِ الْمُؤْلِدِ اللَّ تَعْبِينِ السِنْعُلِيمِ مِن الْمُؤْلِدِ اللَّهِ الْمُؤْلِدِينَ الْمُؤْلِدِينَ الْمُؤْلِدِ اللَّهِ الْمُؤْلِدِي

يقضن المسكواة

لا وجه لما تذهب اليه هيئة منوض العولة من أن الاحالة الواردة في كافر ميال التذاؤ في شأن العبال المؤجلين بتسورة على بيان الرائب المحرور في الكافر الحكومي لن يحبل المؤهل ذاته بما لا مجل معه لتطبيق بالتي الشروط المتعلم تلتون المعادلات الدراسية كل لا يتجسزا ولا ينسبذ أثرها في حق المؤلف الا بتوامر الشروط النصوص عليها في ذلك القانون ، عادًا تنظفه شرط منها امتح صرياتها على حالة الوظف والقول يغير ذلك في شأن معالم المناة يجسل لهؤلاء العبال ميزة على غيرهم من موظني الدولة الذين لم يهيدوا من المسكلم القالون المذكور لتخلف مثل هذه الشروط بالذات

(طعن رقم ۹۲۲ لسنة ٤ ق - جلسة ٢١/٥/٢١)

قامستة رقسم (٢٠٠)

المِسطا :

اختلاف بسنوى الليقة الطبية الملاوية بالنسبة الى العبال الإهابئ عنه بالنسبة المالية المالية بالنسبة الى العبال الوطائية الموائدة المستوى و بالنسبة الى العبال الوطائية المؤلفة التولي أبطائه المؤلفة ا

ملقص المسكم :

ان المنطقاد بن التصوص التاتونيسة أنه لا يد بن أن يجلسار مع العماد بنجاج الكشف النابئ وقدة البستوى المحد بالقرار النسادر بن مراس الزوزواد في ١٩٥٤م/١٩٥٥/١٠٠٠ سواد كان ذلك بلك المعملة، المساعدة دسينهم أو مند تعيينهم على درجات في الميزانية وذلك تنميزارالابطة النوية منتب عليها المادة الرابعة بن التقون رهم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من أن تعيين عبرات المناف المنا

(طمن رتم ١١٧ اسقة ٦-ق سد باسفة ١١/١١/١١/١١)

قاصدة رقسم (٣٠١)

....

ر البيام المؤلل الإول من شيولي اللهائة الملية واجتهار الاتمان المورد في المورد المورد المورد في المورد في المورد في المورد المو

ولقص العسكم :

الله المعلقة ا المعلقة را عدودة برية المستقد و قريد جلسة ١١٧/١١/١١)

قامسية رقسم (٣٠٢)* -

: 10-41

عدم توافر شرط القيامة اللبية في الملل ... الرّه : التَهَــالا خدية المهل ... لا يجوز في بلق هذه العالمة اعامته الى مبله السابق على هذا العديد كاثر مترتب على النهاء خديته في الوظيفة ذات العرجة .

ملاجئ الخشكم ا

بنى كان الملمون فسنده من عبال القاة المؤملين وكان من التمين أن يجاف بنجاح القدمة الطبق ونتسا للمستوى المحد بتوار مجلس الوزراء المبادي في المستوى المحد بتوار مجلس الوزراء المبادي في المستوى المحدد بتوار مجلس الوزراء المبادي في المسلم في ونتينته في المبادية المجلسة المتوسطة والتي حين مليها بالمتوار رحم لاه المسلمار في المباد فيه يكون قد مسمر مملكا سلها وبنتها مع المتقون و لا يسوغ القول بأن ترار تسينه مسمر مملكا أن قراو المهداء فترية ليزاو في المتوار بهذا وهو بهذا المبادية المبادية المبادية المبادية المباد الم

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٢١/١١/١١)

عبال القناة الزملون ... تسوية حالة ... افادة عبال القناة الإهاين مِن احكام القانون رقم ٧ تسنة ١٩٦٦ طالمًا توفرت في شانهم شرافط اعمال قانون الماثلات الدراسية .

بلغص القنسوى :

وبن حيث إنه بالنسبة لدى جواز تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١، على عمال التناة المؤهلين مند مندرت عدة ترارات وتواتين متعسساتية القرمة التقون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شان تعيين طولاء المعل طير

ومن حيث أن مقتضى مسدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ سريان احكام قانون المادلات الدراسية من تاريخ العبل به على العللين المؤطين الذين عينوا على وظالف وقتة أو على اعتبادات غير تضبه أأي درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالا باليومية وذلك منى استوتوا جبيع الشرائط التصوص عليها في هذا التانون ودون أن يشكوط الغانون المفكور أن يكون المابل شاغلا لدرجة مؤتتة أو بمينا على أعضاف غير يتسم الن تدرجات أو عليلا باليوبية في داريخ شدوره ، ١٠٠ الأناء الأناسية فالمبالة والرواد والمراد والماكات والمراد والمبالك والمتاكات والمتاكنة

عبد ونون معيطه النف على تكان ذلك عائلان عبر تعاود تنسيل الغسنالا الوطيع ينيدون س استان الطاون الشار واليه طالله عوادوته في المسالهم الترافظ اشال بعانوي المنباطلات العزامية عداء يحد سردان الاراء والمرادات

> ور من المنافع المراجع المسلم الما المراجع المر in all will / Statement states

الفسرع الفسسيم

الكتبسة والمفزنجية ومسساحوهم

قامسدة رقسم (۲۰۶۱)

المسطا:

كتاب ادارة القوى المللة يوزارة الشلون الاجتباعية بنسع التعبد. أجورا تتراوح بين ١٢ ج لفي ثوى الإهلات و ١٥ ج لفوى الإهلات ... مدني انشاقه حقا في هذا الاجر ... يبنح الاجر ببراعاة قية الإهل .

ملخص المسكم :

لذن كان قد صدر من ادارة الغوى البطية بوزارة الشئون الإجباعية بعد الكتبة أجور شبلية اعقة الغلاء تتراوح بين ١٢ ج شهريا لفير قوى المؤهات و ١٥ ج شهريا لفوى المؤهات ١ الا أنه نضلا عن أنه ليس من شأن على هذا الكتاب في الظروف التي صدر قيها والسلطة التي اسدرته شأن على هذا الكتاب في الظروف التي صدر قيها والسلطة التي اسدرته ان ينشىء لعبال التناة حتا في هذا الإجر لا يمكن ردهم عنه ٤ فقه مسلم مهما تباينت تبية هذه المؤهلات بحيث يستوى في الأجر الطاهات جنيما مهما تباينت تبية هذه المؤهلات بحيث يستوى في الأجر الطاهات والمام أو دبلوم مؤهل على أو شهادة الدراسة الثانوية بقسيها الشهادة الإنتائية وأنها يتمين أن يعنج الإجر بمع مراماة قبية المؤهل ٤ عيرة هذا التنابير أن القواعد الإي وضعها اللبانية مبالية المؤكم تبديدت لكل يؤهل لجرا ينامينه ٢ فيتريت لكل يؤهل لجرا ينامينه ٢ فيتريت الله المام أو ما يعاملها المرق في جراه يها والمناسل على الشاهدة الإنتائية أو ما يعاملها المرق في جراه يها والمناسل على الشهادة التحالية أو ما يعاملها المرق المناسلة عبلها التنامية الإنتائية الإسلام المناسلة عن المناسلة المن شهداة القائلة المناسلة عن التناسلة المناسلة المناس

وقدرت لغير ذوى الإهلات اجرا بهيا يعادل " ج شهريا بخلاف اعتبة الفسله بعد ادنى قدره " الفسلة القائد على أنه من كان من المسلم بعد ادنى قدره " المسلم بعد الفي المسلم بعد المسلم بعد المال يعلن مؤهلا بها بعد المال يعلن مؤهل بني المال المال الحكومي ومن كان حاصلا على مؤهل بني بيب أن توكل البه أعبال بنية ويهنج أجرا يمادل الماهية الشسهرية المررة الإهله في الكادر المكومي ، وظاهر من كل ذلك أن تقسدير الإجرائية من هذا المال المعلن المعرفة المحدد قد راحت عند المال المعرفة المؤهلات الأخرى ، ثم سارت اللهنة المسكلة المسلم المن اللهنة المسكلة المسلمة المنافق في المحدد المال المنافق في المحدد المال المنافق في المحدد المسلمة المنافق في المحدد المال المحدد المال المنافق في المحدد المال المحدد المال المحدد المال المحدد المال المحدد المالة المنافق في المحدد المال المحدد المال المحدد المال المحدد المال المال المحدد المال المالة المنافق في المالة المنافق في المحدد المال المالة المنافق في المالة المنافق في المالة المنافق في المحدد المال المالة المالة المالة المنافق في المالة المالة المالة المحدد المالة المحدد المالة المحدد المالة المالة المالة المالة المحدد المالة الم

(طعن رتم ١١٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/٢/٢/١٦)

كالشكة رقسم: (١٩٠٥)

المسطاء

عَبِالِ الْعَالَ - الْأَجْرُ - القرر في عادر عَبَالِ العَمَالِ عَلَيْ الإِمْلِي مَنْ التَّقِيةُ وَالْمُؤْنِّفِيةِ - مِنْهُ تَرَدُّ - سَنِي الشَّفَالِ الْمُأْثِلُ عَلَيْهُ الْرَسُونِيِّةِ وَالْمُؤْنِّفِينَا وَلَيْمِيشُ الْهِرِيطُلُي قَبِلِ الْمُعْالِمُ الْمُعَامِدُ .

ملمس العدوي

الله المراجعة المن الواحد من المغدة والمؤدنية بعاد عال المدان ال

في ١٩٥٢/١٧/١ ، إن هذا الراتب الشهوري لا يبنيه الا أن التحق ضمين عملهم التنالي يعطية كليب أو معان على المحكومة المحرية ، وكان يقوم بهول كالشهر أو يطفقه على المحرية ال

(غتوی رشم ۱۸،۸ فی ۹۹۰۷/۹/۱۱)

قاعسدة رقسم (۲۰۹)

المِستان:

القواهد القورة في تكثير عبال القنة التنبة والمؤنجية - كفيها: اجتيبان الهائدة اللهاية الدينيان ينهم إجرا المنه من اللهاة التروضية نبها في الكاهر :

ولخص الحيكم :

ق 14 من توتمبر منة 15.1 > قرر مجلس الوزراء طليد لجنة قد وزارة الملاية تبلغ غيسا جبيسع الوزارات لاملاق توزيع عبسال البجش البينطاقية مل المسلح المكوية بحسب حرفهم وبحسب احتيسكابلة المسلح المغيسكابلة المسلح المغيسكابلة المسلح المغيسكابلة المناقبة الملكة الم

خَلْلُ تَسَيِّمِتُهَا مُكَافِر أَمْهَالُ الْقُتَاةُ } وقدرت ميه الحور اربات الحرف بينا يُطابقُ حَدَّهُ اللَّهُ عَمْلًا الْعُكُومَة ، كما رفعت الحد الادني لبداية بعض الدرجات جها يتناسب مع الجور الفالية التي كان يتناساها هؤلاء المال بالجيش الْبُرْيَطْلَقِي وَكُلِّن بِما قررته اللَّجِئة عدم نفساذ هذه التقديرات والأجور الا بِيُّمُدُ أَمْرُارُهَا وَاعْتَنَادُهَا ءُ بِدُونِ اثر رجمي ، وقد اعتبدت الجهات المختصة مَقْرَقُينَ أَلْكُونَة بِمَا عَشِّمِنُهُ مِن تواعد ، ونشرت وزارة المالية بذلك كتسابها الدوري رقم ٢٣٤ - ٧٧/١ الى الوزارات والمسالح لتنفيذه أبتداء من أول ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء بتقرير اللجنة في شأن الكتبة والمخزنجيسة جا يلى « لاحظت اللجنة أن كادر المبال الحكومي خمس للكتبة والمفزنجية - درجتين (٢٠١/١٤٠ م) مسلاوة تدرها ٢٠ م يوبيسا كل سنتين ، ولو طبق ذلك على عمال الجيش البريطاني لكان الفارق كبيرا بين الأجور التي يتقاضونها الآن نملا (وهي في حدود ١٢ و ١٥ ج شهريا) وبين الأجور اللتي تمنع لهم بموجب كادر العمال ، ولذلك وضمت اللجنة لهم التسواعد الاتنافية السين المستراك المستراك المنافس على شهادة التراسة الإنكاتية أو ما يتعلها اجرا يوميا بعادل ٧ م شهرية . وعدا بخلاف أعامة غلاء المعشمة ، والتي تبنح بمنتفى التواعد المبول بها وينصنني الحلة الاجتماعية لكل عامل ، أما العمال غير الحاصلين على مؤهلات ببهنحون الجرأ يوميا يعلال ٦ ج شهريا ، بخلاف اعانة الغلاء بحد ادنى تدره ١٢ ج ، وَعَوْنَالِكُورِبِالدِّي جِدِدُ لهم بُداية » . وفي ختام هذه القواعد وردت متسرة ينهمها: كالليني .: د.هذا وفي حالة ما اذا لم يصل انجر العليل من الكتبسية الونمالمخرنجية (مضغا اليه إمانة غلاء الميشة حسيد الحالة الإجتهاءية البين ما يمادل ١٢ ج شهرها ... وهو الحد الادني الذي سعى تقريز المريية م والنبوا الإينى وتدييدا القاد عشرا جنيها شهريا شنابلا احانة اعلاي المهدسة ، رِعِلْهُ أَنْ يَتِبَعْهُ فَا الْمِنْ يَعِينَ الْأَجْنَ الْمُعْرِدِ لَهُ وَالْمَدَ الْامْنِي مِنْ بَالْمِلُو إلين اللي وستنظيمه عملتناله ينونن ثم عان للدمى مدواعتباره ون صال العنبيباة الما المنافية المامالين عليه والماسد لايستدي في اللمنل المرازيها والنام أمية خيمان السعوية مسمانا البهسار اماتة المنبلاء ، والمُلْمِين

والإعتبارات الخاصة التي السارت اليها اللبغة في تعريرها جمسل الحد الالام لللهر التي عشر جنها ، ولكن يقيد نيه موارثة بالية لمسلح الغزانة وهو أن الطلاح الغرية وتغرها عشرون بليها كل سنتين التي كان يستحتها بحسب درجته التي وضع نيهسا الكافر تستئذ بن الغرق بين الأهر الأصلي الفتر له ، وبين الاتن عشر جنيها التي جنفت حد أدني الموره الشهرى ، للاعتبارات السلف نكرها ، وعلى هذا الاسلس ما كان بله أن يتتاني غطلا أية علاوة بستنبلة الاستهلاكها على الاساس بالمسار المهاب أليه ، وذلك الى الاساس المسار الدولة عن السنة الملية ، 1908 ، روعي في ربط الاعتبادات الدولة عن السنة الملية ، 1908 ، روعي في ربط الاعتبادات المناس الماسان علاوات اعتبارا بن اول المناس الماسة علاوات اعتبارا بن اول المناس الماسة علاوات اعتبارا بن اول علي ديوان الوظهين رتم ١٩٥٣ – ١٩٥٧ ، من بليو سنة ١٩٥٤ ، ودون الوظهين رتم ١٩٥٣ – ١٩٥٣ ، من بليو سنة ١٩٥٤ .

(طعن رتم ۱۸۲ أسنة تا في ــ جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قامسدة رقسم (۲۰۷)

A LIGHT .

مسامدو الكلية والمُؤتَجِيَّة أَسَّالُهُوَّ الكَثْمُوفُ الْكُنْعَةُ بِكَافِر أَمْسِالُ اللهُ فَي تَعْدِير الْهُمُعِ على خَالَهُ مِا عَمل بِالنَّسِيَّةِ الْكَلِيَّةُ وَالْمُؤتَجِيِّةُ بَدَ خَصُومِهِمُ الْقُرَاعِد الْمِلِيَّةُ فِي كَابِرِ الْمِيالُ .

بعثي المستعراة

الشعقيفة بعرين اللبنة المشكة بتزار مبلس الوزراء السكر ق 14 من المستعلم الفكونية منطقة المنطقة على المستعلم الفكونية بنطقة وأونية منطقة المنطقة على المستعلم الفكونية بنطقة المنطقة أن كانر المبتعل المفقونية المنطقة المنطقة أن كانر المبتعل المفقونية المنطقة المنطقة والمبتعل المفقونية المنطقة المنطقة والمبتعل المنطقة ال

التي متفاصفها الذي غملا > يبين في جدود ١٥ و ١٥ و ١٥ و عبد المسلط ومدين المسلط ومدين المسلط ومدين المسلط ومدين المسلط الم

(طعن رتم ٦٢ أنسنة) ق - جلسة ٢١/١/١٩٨):

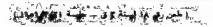
قامِية رقام (٢٠٨)

: 6-41

اللفظ في استعقاق الأجور التي تعرت بكادر مبال القنة الكهسة-والفزنجية ، أن يكون المائل قد مبل كانبا أو مغزنجيا بالجيش البريفالي. قبل يُعِينُهِ فِي العِنْهِ عَلَى الْمُعَالِّةُ وَالْمُعَلِينَ .

A. La Callegan March

ان الأجور، التي تدرت بكادر أميل الثناة الثانة والمؤخية السنة مي خاصة بين كان تعيل من مؤلاء العبل كانها أو مخزنيها بهجوري إدريطهم تيل تركه الخدية ثم عين في احدى هذه الوظائم بالحكولة بحدد ذلك ؟ وين ثم ثم أن الحدى هذه الوظائم بالحكولة بحدد ذلك ؟ وين ثم ثم أن المحكولة بحدد ذلك ؟ المحكولة بحدد ذلك ؟ المحكولة بحدد ذلك ؟ المحكولة بحدد ذلك ؟ المحكولة بحدد ذلك يتعدد المحكولة بالمحكولة بالمحك



قاعب عقرقم (۲۰۹)

المسيطا :

الكتبة والمغزنجية — الرتبات التي يتقانسونها وفقا القواهد كافر حبال التنباة — هي مهايا شهرية مقابل عبلهم في أيلم اللسهر جبيعها من حقهم التنفيذ على الملكنة الرسمية التي يتغال التشهر — الر ذلك — عدم الحقيتهم في الملكية بلجر الساق فلا المتغاوا في الشهر الواحد اكثر من خيستة وعشرين بيها أو كافوا بالعمل في فني أيام المسال الرسنية الخياب بسستماون المبراه بيها بيهم عن أيام العملية .

ملغص القنسنسوى ?

إن توامد كادر عبال التِناة تد نمت على أنه تجوى التبعية في هلة، الكتبة والمخزنجية على اساس إن يبنح الجاسل على شهادة التوجيعية أو ما يعادلها أجرا يوبيا يعادل ٩ جنبهات شهريا ٤ ويبنح العاسسار على شهادة الكناءة أو ما يمادلها أجرا يوميا يمادل ٨ جنيهات شهريان ويمنسح الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها أجرا يوبية يعسادل ٧ بوشيها ، وهذا بخلاف اعاتة غلاء الميشة التي تبنح ببنتشي التواعد المبيدلة مها ، بصب الحمالة الاجتباعية لمكل عابل ، أبا المحسال غير الحاصلين على مؤجلات عينحون أجرا يوبيا يعسادل ٦ ج شهريا بحساله أسلته النفلاء بتحد أدنى تدره ١٤٠٠ جنيها أأ وهو الأجز الذي حسد لوب مِنائِة لا هذا رَق هُلَة مَا أذا لم يُصَل أجر المابل مِن الْكَتِبَة أو المُرْتَخِيُّةُ ﴿ عِسْمِهُ اللَّهِ ۚ أَعَلَامُ الطَّيْفُ لَهُ تَعْسُبُ الحَلَّةُ الْآمِنُ أُمَّا إِمَالُكُ ۖ الَّي بُنا يُمَالُكُ ١٢- عِ شَنْهِرِياً ﴿ وَأَهُو ۚ الْخَدِ اللَّهُ مِنْ الذِّي مَنْهِ فِي تَقْرَيْرُهُ ۚ } ٤ كَيمِنْجِ الأَجْ تَشْرُ الاغير وعصره الناحصر وبليها شنهزيا الكليلا امانة اللاء المجاثلة شاق مستلأ طله أن المور الكتبة والمغزنجية كدرت على الساس أن يحسل كل منهم ('A' = - 'YA' a') الأوراسي بالمراج

على الماهية الفسورية المتسررة للوطه منسسها اليها اعلته الفسلاء ، على الا يظه مجموعها في كل الاخوال المجالة الله مقدرة جنبها شهريا ، وهو الحسد الإنتى للبرعب الشهرى الشابل لاعانة الغلاء . الذي ترر لكُّل منهم ، قِيا كان الومل الحاصل عليه ، وهذه الماهية ، هي متابل عَبِقَه في عُلْ عَلَى عِيهِ * إِمَا كَانِ مِهِمْ إِمَامُ الْتَهْرِيلُ الْمُطَهِّ فِي الْقَرِهِرِ * أَيْ يَسِهَاءُ إِمَا فِي سَمِاءً وعشرين بوما أو زادت على ذلك . ولذلك يسكون من حق السكاتب أو الْتُزْنَقِي أَنْ يَظَاشَى هَذَّهُ الْأَهِيا النَّهِرِية كَلَّلَةً } هي مِقْالِل عمله في كل المنافع والفياف الرسنية أكل دهال الشهر . وبها يتمثل ومسيخ والمرادان الماؤنون مان وجمع على موعدان البربية اللي يعتمل العدد يهدية بيهد ألم البيل التهابية > ولا يعنج أهدا عن بهولا يعال تبديه ا ولا يونج مِن ثم إورا عن ايله الجوسع والمطالات الهسمية ، وبن ثم ، تكون الماهيئة الشهرية التي تمنح للكاتب أو المخزنجي ، معابل ايام الشهر جبيما ، بما في ذلك إيام الجمسم والمُطَّسَاكَ الرَّسِينَا ، التي تعتبر بالنسبة الى كل منهما ، ايام راحة بأجر بتناوله ضبن الماهيمة الشعوية الذي تبنح له عن مجموع عبله خلال الشهر التالي ، ولا تتأثر زيادة أو نقسانا عِمَةُ لَهُمْ أَلْهِمِ وَالتَعَلَالُهُ الرَّمِيةِ أَلْقِي تَدَعُ مِنهِ ، عَامِمَ المد....ل الشقية جعنل بأيم الجم والمقائده الرسيية والما يسوييه اعتبسار الله المنافية المنافيزية له وعدرة على التعان الألم الشهر علية أعلى بأ تنطب الهياج،، واقا ارية عامعه الأجز: الهين، له 4 ونجته التنبة المسبة الشناسة على الله العنهز وعن الألؤن يوما :

وحلى بقضى ما سبق أنه اذا ما كلف الكاتب او المنزنجي من عباله الثانة ، بلغض في عبر عباله الشبط الرسية ، ملته لا يستجع لزوما » المرا من نقل الدان تعدير ماصية لنمية له الم يبد إنه شبط عن حذه المرا من نقل المرا الم

(11.)

: المسلما

"" كَلْمُهُ حَلَيْهُ وَالْمُرْتِيَّةِ مِنْ سَبَلُ خَلَقاتُ عَلَيْهِ العَلَيْمِيّةِ عَلَى مِن المُعْلِقِيّةِ على مرابع المعلقة المان يتستون المرابع المعلقة المان يتستون المعلقة المان يتستون المعلقة المان بالمعلقة المان بالمعلقة المان بالمعلقة المان بالمعلقة المان المعلقة المع

بيلغص الفاوى :

بيين من تقمى المراحل التثبريمية التي مر بها النظام القانوني الجور التحمية والمخزنجية من عمال القفاة ... أنه في ١٨ من تونمبر سنة ١٩٥١ أور خطبين الهزوله يقلهنه لجثة في هزارة الملية تبثل نبها جميع الوزارات لاعادة متوزيم عمال الجيش البريطاتي على الصالح الحكومية بحسب حرفهم ويحسب احتياجات المسالح المختلفة : كما صدر قرار مجلس ألوزداء في ٢ منه تغييم سنة ١٩٥٤ بتجويل اللجنة الشيار اليها الجق في إعادة النظر في المجور العبال بما يكفل ازالة أسياب الشكوى التي تستند الى اسسأس م روقي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت الجنسة تقريرا تضبن القواعد ألمعهمية فعلليق فيشاى العادة فلينيج جؤلاء البيبال وإعادة تتهير الجورهم مُؤتونَهِ فَيْهِ وَهِنْ الْعُوْلِمِد النَّنْ أَصْالِعَ عَلَىٰ تَمِنْ فِي الْكَادِرِ عِيلِ الْتَعْبِيا وتدرت تبية أجور أرباب الحرف يباتيظارتي دريهات كأفر عدال الجبكوبة كهما رقعت الحمد الادني لبداية بعض الدرجات بما يتناسب مع الأجور وَالْكُورَةُ وَاللَّهُ مِنْ يَظَالَمُنَامِهُ مِوْقِكِ المِبْلُونِ بِالْفِيشِيِّ الْبِرِيدُكُونِ ، وَلَسْتُ العليدت الجهات المقعنة طرو طلبنة بللا يضنته من بتوادد فيضيت فيالية المُقَالِيةُ طَلِكَ بِكُتَابِهَا الدورِي رقم ٢٣٤ - ٧٧/١ الى الوزارات والمسالح المارية أيدان والارتارين منها وتراو ، مجاه بالرير اللوثة في السان THE STATE OF THE S

ن " وَالْكُلُومَ الْهُمَا الْهُمَا الْهُمَا الْمُمَالِينَ الْمَيْلِينَ الْمَيْلِيمَ وَالْمُمَالِيمَةُ وَالْمُمْلُولِهِ الْمُلِمَّ الْمُرْدِ الْهُمَا الْمُرْدِ اللهِ مِنْ الْمُلْكِمَّ الْمُولِمَ اللهِ اللهِ اللهِ وَالْمُمَالِينَ الْمِيْلُولِ اللهِ عَلَى مَلَى الْمُرْدِينَ الْمِيْلُولِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ره؛ وينه العضواء على شبعارة الدراسة التلهية التهم الشام و التجمية. عنها يعادلها) أجرا يوميا يعادل ؟ جنيفات و . . ف طبع شفويا . عنها يعادلها) أجرا يوميا يعادل ؟ جنيفات و . . ف طبع شفويا

ينتج الحاصل على شبهادة الدراسة التانية، التستيد العام (التهية الوريا يمادله) أجرا يوبيا يمادل ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم شهريا ،

يعنج الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية قسسم أول (الكساءة لو ما يعادلها) أجرا يوميا يعادل ٨ جنيهات شعريا .

يمنح الحاصل على شبهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها أوفرا معمله يعادل لا جنيفات شهريا .

وهذا بخلاف اهلة غلاء الميشة التي تبنع ببنتشي التواحد المعولة يها بحسب الحالة الاجتماعية لكل ملل .

الها الحيال غير الماسلين على مؤملات اطلانا فيتجون أجراً بهنينية يشغل إذ جنهات شهريا إنطاقه امالة غلاء الميشة بعد إلتى قاده ١٢ جنها شهرية رمو الإفر الذي عدد لهم بعاية من المدارات المدارات المدارات المدارات

سبريا بن كان بن المبان يحبل مؤهلا بداسيا جايا نبينج لجرا يجابلو وعانية الشهرية المتيرة الإحداد في الكادر العام الحكومي في دريا المسالية والسسط عبد على علوا حاصلين على مؤهلات انبية يحيد أن توكل الهجر امسالية حية على وروملاتهم في الكادر المكومي ، وهذا في مائة والذاراء يحييه الهي المقبل بن الكبة والمترتجة (بضافا اليه إمائة غلاد الميسسة حسمية المعانية المهيدية الرائية على المتربة المجدد المتربة المهراة المتربة ال التن يسطحتها مستهلاب ورغبة في تصنية اوضاع ممل التناة صدر التلتون وقد ١٩٧١ الشنة ١٩٣١ ق. شان تعين عبال التناة على درجات ثم التسافون رقم ١٩٣١ أسفة ١٩٣١ ق. شان تعين عبال الثناة عسلى درجات بالبزائية الذي نص في مادته الخليسة على أن « يستح علم التناة عسد وضيعه غير الدرجة المتردة للوهاء أو لحرفته بداية ربطها أو لجره الحالى مضروبا في عقر الدرجة المتردة للوهاء أو لحرفته بداية ربطها أو لجره الحالة علام عقر المنافة التي كان يحصل عليها إلى أن تتغير عنته أو طائعته طبقا لتواهد منح عدة الاعلة .

ويحتفظ الكتبة والخزنجية بتكبلة الأجرة المنصوص عليها في لجنة اعلاة توزيع عمل الثناة المشكلة بناء على ترار مجلس الوزراء الصادر في 14 من توفيد سنة 1901 دون استنفاذها من الصادوات التي تستحق طلمالي مستقبلا .

وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم بن عبال التناة تبل صدور هذا التاتون بن تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية دون صرف قروق في الملنى .

ومؤدى هذه التواعد أن تكبلة أجرة المثرة المثنة الكتبة والمخزنجية من عمل الثناة كلت تستئف من المسالوات التي يستحتها العلى مستئيلاً عليه المثناة كلت تستئف من أما الكادر يجيز استئفاذه تكبلة الإمسرة من أماتة غلاء المعيشة بل كان الاتجاه إلى اعتبار التكبلة المنكورة التربيه الى املةة غلاء المعيشة غقد وردت تحت عنوان 9 تتدير لجوير الكتبة والمغزنجية 2 في تترير لجنة توزيع عمل الثناة ثم جاء المانون رقم الكتبة والمغزنجية 2 في تترير لجنة توزيع عمل الثناة ثم جاء المانون رقم طلكتبة والمغزنجية بديلة الإجرة . . . دون استئفاذها من العلاوات التي مستعبلا . ومن ثم انتفاوت هذه التكبلة في معنى الإجسو عمد أن المداوات وملى هذا المسلم في المناز المانوات وملى هذا المداوات وملى هذا المدارة لما القدارة وملى هذا المدارة لما القدارة المسلم في المدارة المسلم في المسلم في المدارة المسلم في المدارة المسلم في المدارة المسلم في المسلم في المدارة المدارة المسلم في المسلم في المدارة المسلم في المدارة المسلم في المدارة المدارة المسلم في المدارة المدارة المدارة المدارة المسلم المدارة المد

والمنافق من المنافق من المنافق على المنافق في المنافق المنافق

المراجعين المنظمة المحدودية الى الله أو يتبوز المنظمة المطالة المنظمة المنظمة

(ملف رقم ١٩٧١/١٢ ــ جلسة ٢١/١١/١٧١ ع

الاع العطب بسسانيو البناج والبيية والتهاجه

(121) Sept 3.... all

: 4

الهادة القارة إلى أجمار وساهدى العيناج والحجود ية عرفي وجاهد الإنهاد بالهوان الدراك من العيناس وسنة بعماه بخلور مهال الهواد سرحى عارة تورية — الله عمل الكسانس حدد الزيادة رحي جواني تترويد البردائلي المارية مراكبيرية -

بلقبي اللتوي :

ان حزيها السبية بحبب حسام عبرا بياس الوزراء ق 19 ابن المستقد 19 المبية المستقد 19 المبية المستقد 19 المبية المستقد 19 المستقد المستقد 19 المستقد المس

المُؤَكِّمَةُ مَذُهُ الْرِيغُةَ بِبَالِهَا تَقَلُّوا تَوْرِيغُا مُوا الْفِي كَانَّ بِالْمَا فِي مُعِومِ معينات الله المحدد المعروب فيها المعتاق على المعانية المراجعة عالما المعانية المعالمة المالية عال الربانية المعالمة على المعالم على ماعيناً المعرفة المعانية المعالمة المعانية المعالمة المعالمة المعالمة الم يكون تعبينهم في السنة الاشهر الاولى مجادا ثم يبنحون خمسين مليها من ياتي السنة الاولى وتعرب الميا بوبيا وبيا المنتة الاولى وتعرب المورد المنتقبة الن يسبحا بينج عبسال الجيش الموسسومين في هذه الدرجة مامة مليم يوبيا من أن ورث ثم تكون الأجنسة الد أورث صراحة بان هذه الريادة بيدادة علوات من الموات المنتقب الدائمة الموات من المنتقب المنتقب

ولا مراء في أن الزيادة المعررة لأجوز مستاهدي السناع تمتبر عالاوة دورية كذلك نقد حدد القرار سالف الذكر درجتهم بأجرة متدارها .١٥ آخريين ثم يناح عالوة بعد نلك بواتم ٢٠ مليما بليما بعد سنتين والى ١٥٠ مليما بليما بعد سنتين الى ان تبلغ الخريين ثم يناح عالوة بعد ذلك بواتم ٢٠ مليما كل سنتين الى ان تبلغ المحيوة نهاية ربطاً القريمة ٤ وبن ثم غان الزيادة في الاجر تقمف هذا كذلك المحيوة المحيرة المحيرة المحيلة المحيرة المحيلة المحيرة المحيلة المحيرة المحيدة المحيدة المحيدة المحيدة المحدة المحيدة الدارة من المحيد المحيدة المحيدة المحيدة المحيدة المحيدة المحيدة المحيدة المحيدة المحدة المحيدة وتعادة دورية عالم عن ما تمام المحيدة المحيدة المحيدة المحيدة عالم تحيد المحيدة المحيدة

ريد. معاهو المبناع والمبية والفراتات بن حبال الناة — يفيزن بن المثارة المبدالية القوادة إلى 11 من البيطس منظر عوار الفنياس بالدر القار الوادية في حوديا الريش عليه في عار عال 1884

كالمتن العذبوي

Martin Allen E

أرسه ان اللهدة الذي وضوح المجاور بكاير مجبول التناة عمرت تطبيق كاير الحال المحكوم على الصبية والشراعات من عبال التناة ، وآية ذلك أن تقرير اللهدة أن من المسية تعلق عنه أه ومن ثم بجب هرفوج عن كاو التناس فاضيان الاستان في عدا المسال كما أن ترار بوهاب الهنواء المسادي في 11 من المناسوسنة الهذا المسال كما أن ترار عبال اليومية ابان وجه الاختلام بين جكم هؤلام المبية والشراعات وحكم عبال المحكمة المادين ويتنال هذا الوجه في أن عبال التنساة الموضوعين في هذه الدرجة يبسط بنحهم مائة عليم يوميسا في حين يعين زمالاهم الآخرون مجانا في السنة الاشهر الاولى ثم يبتحنون خسين عليا يومينا ، وقيها عدا ذلك ينطبق عليهم حسكم كادر العبال الوارد في شرار مجلس الوزراء مناف الذكر ،

هذا بالنسبة الى المسية والشرائات ؛ لها بالنسبة الى مساهدى المستاع منها حدث هذه الدرجة في الحدود فاتها المستاع منهادي في الحدود فاتها المسومي مليها في كلار طبالي الحكومة .وهي ١٥٠ سب ٢٠٠ مليم يوبية بيد لنه لم يقتل طريقة تدرج الآجر من بدليته الى نهائيته وحدة التدرج أدر لازم بحكم تحديد الدرجة ببدلية ونهاية ، ومن ثم غلا مناس من الرجوع في هذا فاتدرج إلى احكام كادر المجال وتنبش في درار حباس الوزراء سالف المذكر ،

﴿ بِنُتُوى رِثْمُ ٨٥٠ ﴿ فِي ٨/١٢/ ١٩٦٠) .

قامت دة رقم (۱۳)

المسطا

المسيدة والتراقف لـ تقرير كادر عبال القال وضع من فقل اعبارهم. عن شائل عشرة سنة في واللقد صعية أو تالجة باجر يوس قدره مالة عام س عين وضعه فالراعد على المعيناتهم مستقبلات وجوب البجوح الن قراعد عمل علي واحد التناق سنست على وجوب الداء الشنبي المطال بعث

···· Handle

وين ون المالزع على تقرير الهنة اعلية الهنين علق المجامي البويطين الشكلة بناء على ترار مجلس الوزراء المساين، الى الله عير، لعاد بسنها سنة ١٩٥١ أن الجنة بينت كينية معلملة الصبية والشراقات (التلامية) يُهَا إِنَّهُ إِنَّا الْمُحَرِّقُونَ كَالْمُ وَالْمُعَالِقُ الْمُعْرِقِينَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّ و التعاديد الله يكون عميدام أفي الدعنة الكسور الاولى بنهد العاق ين الأون خبسهر بالبيت الان السئة الالها والارج الجهوام والسالايات الم توبق إلى بهذا المفعام يهتيال تبريك اللهجرية ليد يندل يهتر عم معسال الموليس الهين يومهز بقر العذور الهونينة خلقة بتلهديوه واستنها الهيهة الجاتة اخلاله الكبياسة جسيهما بمالتهم، اللجهيلامية. ٨. وتيربت اللبنة بني محسرتين وننها السيعهام مسوغات التميين « أن من نقل أعمارهم عن ١٨ سنة يعينون في وظائف مبية أو تالميذ » ولم تضع اللجفة في تعوير ما كاحدة توفنت عا يُعْتِسم مع . الصبية بعد ذلك ، سا يتعين الرجوع الى التواعد التي بينها كادر السال. بالنسبة للصبية والتلابيذ اللائخ الهبينات لجنبكة اعادة توزيم مسسال التنسال هذه الدرجة للصبية معسدلة بنها بدايتها ، ولما كان كادر العبال لم يوجب وضع الصبي في درجة معينة بعد بلوغه سن الثلينة عشر أواتمنيًّا وعبد لمنكر الكادر أن يقتهم السيس أيتم قيا في نهاية الهينة الفارسية الله اللها النبة الشكة بقرار وزارى أن نعم ميه يوفي الى درجة معالية فالمحادث والمحالية والمحاطفة بيتم حراه يربينا المعادية بالإنجاب والمارية والمناسبة of descriptions of the same of the same المبال أنها هو شرط صلاحية للترقية الى درجة مسلم عنيق أن وجدت درجة خلاية ولم يأت كادر هيت المسلمات المناهدة تخالف ذلك بالنسبية .

لن يمين بن عبال التنال في برجة مبنى - وقد نمير قسرار بجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نواتجر سنة ١٩٥٦ على أن الصبية والشراقات بن عبال القنال يطبق عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ مع براماة تغليض المدة المنوه عنها في هذا القرار بن خيس سنوات الى اربع سنوات غائل أن هينهر أبيوزهم الحالية على ما هي عليه لحين تميينهم في درجات بالميزانية -- ووقدى ذلك أن لا يتم تسسوية حالة الصبية بن عبال القنال على الدرجة التي ثبتت ليلتهم لها في الشحسية.

A \$731/3/张声音 云道色题并然后面的图片

الا عند وضعهم على الدرجات المدرجة في الميزانية .

النيع الملكي مثير الوقف والنصال بن المال

قامـــدةِ رقع (١٩١٤)

المستعا :

علم يوبية ... وقف ... فصله ... المادة ه من تعليمات المقيدة رقم م الصلار في سنة عرفة الذا انهم الصلار في سنة عرفة الذا انهم بعرم موجب الرفت وفصله من الفنية الذا ثبت ادائته من تتريخ وقفه عن عبد ... منتضاه فصله في حالة المكم عليه في جرم بوجب الرفت ... تعديد المتابق من المربب الرفت ... الجرم الذي يبلغ في جسليته هذ الجنابة أو أن يكون جنحة مقالة بالشرف ... بالل ... المكم على المجال بعقوية الجنحة أو أن يكون جنحة مقالة بالشرف ... بالل ... المكم على المجال بعقوية الجنحة الرفاية ...

بلقص القصوى :

أنه وأن كان كادر العبال قد خلا من النص على أحكام أنهاه خسبة العبال بمبيب غير تأديبي الا أن تطبيات الملية وتم ٨ المسادرة في سنة ١٩١٣ العبال بمبيب غير تأديبي الا أن تطبيات المليسة وتم ف ١٦/٩/٣٣٤ من توفيير سنة ١٩٣٣ سـ قد نست في مادتها الخليسة على أن ويوقف العبال المؤتمت أو الخارج عن هيئة العبال عن عبله مؤقتا أذا أتهم بجرم موجب الرفت ويفصل من الخدية أذا ثبتت ادانته من تأريخ وقفه عن عبله » .

ا مُوفِقًا لَهُمَّا المُمَّا المُمَّالِ الدائم مسلاحيتُه للإسترَالِ في خَشْبَةُ الدَّمَةِ اللِّستِرَالِ في خَشْبَةً المُحكِينَةُ أَمَّالًا عَمْدُ مَوْجِينًا للرَّفِينَ . ﴿ مَا الْمُعَالِينَ مَا الْمُعَالِينَا لَمُعَالِينَا لَمُعَالِّمُ الْمُعَالِينَا لَمُعَالِينَا لَمُعَالِينَا لَمُعَالِينَا لَمُعَالِينَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُونَا لَمُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَلِمُ المُعَالِمُ المُعَلِمُ المُعْلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ اللَّهُ الْمُعَلِمُ اللَّهُ مُنْ الْمُعِلَمُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعِلَّمُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَمُ عَلَمُ عَل

واذا كانت تطبيات الملية مسابقة الفكر الم تحدد مدلول عبارة الجرم الموجب الرفت عانه يتمين تحسديد حسداً الدلول في ضوء التواعد الملية للتوطئه وعلى الغضاره في المعاجم المائة المنافر المائة موظفى الدولة وهو القانون الحام المنظم لكانة شئون التوظف والذي تسرى لحكليه على جبيع من تربطهم بالحكومة علاقة توظف ما لم يرد نمس مخلف في القواعد التنظيبية الخاصة بهم ، ومؤدى هذه التواعد أن الجرم الموجب الرفت اما أن يبلغ في جسابته عد الجناية واما أن يكون دون ذلك (جنحة) بشرط أن تكون مخلة بالشرف .

ولا كان الحكم على المسئليل بمؤوية الجنمة لارتكابه جنفية أحداث ماهة مستنبهة ليس من قبائية أوريني وجنف الجريمة التي ارتكبها بن جنفية الى جنحة غين ثم غلقه يترتب عليه عدم صلاحية العالم المذكور الاستبرار في خدية الحكوبة ويبنع بن اعامة الى الخدية وذلك حتى يرد اليه اغتباره "

(غتوی رقم ۹۱۵ فی ۹۲/۱۲/۲۹)

اللوخ القائن مثى اللهن مهسكي القندة على مريكة بالفرائية

نك المراقر (197)

المسطا:

ر معهد ممال البيش الوربائي مار نرجات بالزائية — لا خيار لم الهذات القرائين وتراز الت عبان الوزراء المالوة أن هذا اللهان سالمانة خياتانم الن القرجات — ونتى التال — جَرَازَة جَرَارُ الْمَعْلُ والْمُرْبَالُ من منطقة .

الملقس المسكم :

بناء على قرار مجلس الوزراء السادر بجلسته المتعددة في ١٢ من التحوير سنة ١٩٥٥ بشان بمستوى اللياقة الطبية لعبال الفناة عند الحاقهم بوزارات الحكومة ومسالحها ، وعلى احكام القانون رقم ٢٩٥٩ لسنة ١٩٥٥ بجباس الفناة على درجات باليزانية وهو المعنل بالقنسانون وغيير مهلا المناة على درجات باليزانية ، اصبح تعيين عبال القناة على درجات باليزانية ، اصبح تعيين عبال القناة على درجات باليزانية ، اصبح تعيين نظال تطبيق احكام كلا على درجات الميزانية ، اصبح تعيين نظال تطبيق احكام كلا وفاح المنازانية ، المرحة بالميزانية ، وروال صفة عابل القناة الى درجات باليزانية في اترب نوصة ممكنة ، ورزية هذا النقل في ضخل مصروعاتهم ، والدنية في المدر على المعال الميزانية وروال منازا الميزانية والمعال مواجعة الميزانية الميزانية الميزانية الدولة ، واشعار هؤلاء المسال بوالدنية الكلاة المعال مستقبلا ويزيادة انتجم بصد أن يتماق المسالح المسلح الميزان الميزان المسالح المام ، وقد ذهب الشارع للغالم القنان النفين يوضون النشال الى عبال القنان الذين يوضون النشال الى عبال القنان الذين يوضون النشال الى

ح<u>رحات المتالعة بعدا تلالمكاني التي تعر</u>طا التي منهندس الأنسبطية بيج جيال جهاتيها بي <u>الكتاباً اللاحيمي طاها في تدار حباس الهتداء البسائل</u> في <u>كار</u>ون يهانة سِبْدُ ١٩٤٤ - . . .

(طعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤ ق ــ جلسة ١١/١١ أ/١٥٩)

غامسية رقم (٣١٧)

الجسيسانا :

ملقص الحسكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نومبر سنة ١٩٥٥ بكت تعين عبال القناة على درجات بالبزائية يتشي بأن يجرى تصجيح درجة ولا على المرحات المبزائية يتشي بأن يجرى تصجيح درجة ولا على المرحات المبزائية المحلم كانر عبال القناة ، بمرف المبرات المبرائية المبزائية المبزائية المبزائية المبزائية المبزائية المبزائية المبزائية المبزائية والمبزائية المبزائية والمبزائية المبزائية والمبزائية المبزائية والمبزائية المبزائية المبز

البهنة الذي النصلها ، بشرطة وجود هزجة الخالجة الخالجة البنائية البنائية عالى المنطبعة المنظولي عليه عن المهزر ا أولنا ويوط بملك المرتبة ، بصرف النظر عبه كان يعطولي عليه عن المهزر المنظمي المنظمية الاجر المنظمي المنظمية الا يترف الاجر المنظمي المنطبعة الا إن يزاولها عملا .

(طمن رتم ۹۰۸ لسنة ۳ ق - جلمة ١٩٥٩/٢/٧)

قاعـــدة رقم (٣١٧)

لليسبسيفة ون

أم تدييع عبال القباة على عرفيات بالإزائيسة أل قرار مجاس الوزراء والمرازراء المرازراء المرازاء المرازراء المرازراء المرازراء المرازاء المرازراء المرازراء المرازراء المرازاء المرازاء المرازراء المرازاء المرازراء المرازاء المرازاء المرازاء المرا

ملغس الحبكو د

تثنيذا لأحكام القانون ردم ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ _ بقسان جمين صال المتاة على درجات باليزانية ، صدر درار حجلس الوزراء في ٢٧ من نولوبر سنة ١٩٥٥ بشيان بحين حال التباة على برجات باليزانية ، تاسب في المتاز (بن) من البند الثاني الخاص بالصال المعنين في المرجات التبايلية بالمتازانية المتازانية المتازانية بالمتازانية المتازانية المتازانية بالمتازانية المتازانية المتازانية المتازانية المتازانية المتازانية المتازانية المتازانية بالمتازانية المتازانية المتازانية المتازانية بالمتازانية المتازانية ال

ودؤدى ذلك أن يصحح وضع كل عابل عنى طبقاً انتيجة أمتحسقه ويستح الدرجة والآجر حسبها تسفر عنه تلك النتيجة ، ويمين في الدرجة المخسسة للنهنة التي ادى المتحلّها ، بضرط وجود درجة خلالة بالميزائية وصدور أثرار بالتعيين نبها ويستع أول مربوط تلك الكرجة ، بتعلق النظر حنة كان يستولى علاية من أجر قبل قلك ، ويترتب على حده النسسومين لزاما الا يلسحب التعيين ألى تاريخ منسلق على قرار التعيين الحاهضل على درجة خلاية بالميزانية والا تضرف له أية عروق عن الملكئي .

(ظمن رقم ٢٦٦ لسنة ٥ قير جلسة ١٨١٨/١٩٦٠) ٠

ر قامسيدة رقم (۲۱۸)

الإشطا :

ب تغيين على القناة العماسان على شنوات القنافة أو التوجيهة في مة يُنطُهُها فِي العرجة اللقناة طبقة اللقاون وهم ١٩٧٥ أسنة دو١٩٥ كلين حليها عد المُنذاز وزيرُ الشُنون الاَجْجَائِيةُ والقبل بها أن من سخفة القريصية بورجباً المُعالِّن قراراً شُرط فيه للمُواز هذا القدين أن يتون حصول المأثل عسلى المومل سابقا على الول يواية سخة ١٩٥٢ كيتون بنطة مع العموية التي تتم بالتخبين القادن رقم ٢٧١ أسنة ١٩٥٢ - صحيح .

ملقص المشكم :

التعيين في هذه الدرجة بأن كان يحبل مؤهلا أعلى من ذلك ، وهذا بنني أَمْتُرَاضَ تَسْوَيَّهُ الحاسَلُ عُلَى يُسْهادة التعلقة حتبا في الدرجة الثابنية ، وأنباً تعيين مُؤلاء في هذه الدرجة متيد بتوانر الشروط المنصوص عليها في البقرة وب » بن تلك اللدة ، وهي تقسر التميين على نسبية . وبر من الدرجات الخالية لمسال التناة ، وتشترط لتميينهم ميهسا أن يكونوا أتدم في الدرجة السابقة بن مستخدى وعمال الحكومة المرشحين لهما ، وعند التساوي في الاقدمية تقسم الدرجات مناسقة بين الفسريقين بحيث تخسص احداها لعلمل من التناة والثانية لعلمل او مستخدم . واذا كان وزير الشئون الاجتماعية والمبل بما له من المسلطة التقويضية بموجب القانون المذكور قد أصدر قرارا تضينه الكتاب الدوري رقم ١٠ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فِيَارُ التعبينُ رأسا في الدرجات الثلينة التنيسة والكتابية من عمال التناة الحاصلين على شسهادة التنساقة أو التوجيهية أو ما يعادلها ، الا أنه شرط لذلك أن يكون حصول العليل على هذا المؤهل عُمِيْهِا لَيْلِي إِبِيًّا يِوَلِيهُ سَنَّة ١٩٥٧ ، ليكون لتفقا مع التسموية التي تتم في جِذِا الثيبان بالتطبيق للعانون رقم ١٧٧١ المنبة ١٩٥٣ والتوانين، المكبلة لله ، باعتبال علام في جدمة الحكومة عبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وحاصلين على الوهل تبل ذلك ، متاحتهم التسوية بمنتضى أحكام القانون الذكور .

ال المحمد والمستحدد المستحدد المستحدد

قامسدة رقم (٣١٩)

الدرجة على الله في قل اللهن موقعي الدواة بوطيفة من الدرجة اللها المواة الدواة بوطيفة من الدرجة اللها المواة المواة المواة الدواة المواة الموا

بولقص الحسكم

الله المنتقبيع. وقد عَيْن في العرجسية الثانيسية بمسلك المستقبيع. الْمُسَارِجِينَ عَنْ الْهَيْسَةُ ﴿ غَيْرِ المِنْاعِ ﴾ بعد أريخ أول أغسسطسور عِسنة ١٩٥٢ يكون خاضعا الحسكام قانون نظلم موظني الدولة رتم ٢١٠ المسئة ١٩٥١ المدول به منذ أول يولية مسئة ١٩٥١ ، ومن بينها حسكم خادته المسادية والعشرين التي سرحت في نترتها الأولى بأن ﴿ يبنِح الموطَّفُ . عند التميين أول مربوط الدرجة المتررة للوظيفة أو الربوط الثأبت عسلى الوجه الوارد بجدول الدرجات والرتبات اللحق بهذا التسانون ، ولو كان 'أَلُوْهِلَ الطبي الذي يحسله الموطَّف يجيز التعيين عسلي درجة اعلى » . • سُوصرحت في مترتها الثالثة « ومع ذلك ملمجلس الوزراء بناء على التراح موزير الملية والاقتصاد بعد أخذ رائ ديوان الوظفين أن يقرر منح مرتبات متزيد على بداية الدرجة للبعينين في الوظائف الفنيسة اذا كانوا حاصلين على مؤهلات ننية أنسانية تتفق وأعمال الوظيفة » ثم حسكم المادة ١١٧ الواردة في الياب الثاني من قانون مؤطفي الدولة الخساس بالمستخدمين المفارجين عن الهيئة التي نصت على أن « تسرى على الستخديين الفارجين عن الهيئة غفسالا عن الاحكام الواردة في هذا الباب نصوص المواد ... والفقرتين الاولى والثالثة بن المادة ٢١ ... » . وقد دلت هذه التصوص جُلْي أن قاتون موظفي الدولة لا يتسلم في زيادة مرتب الستخدم الخارج عن الهيئة عن أول مربوط الدرجة التي يعين نيها 6 ماذا عين في الدرجة -الثانية المين أها في جدول الترجات والرئيات اللحق بالتانون الذكور القالة (٧٤/٢١ جنيها) لم يجز أن يجاوز أول مربوطها وهو ثلاثة جنيهات تكموريلاء يوهذا الأصل المطرد لا يتبل تيدا أو استثناء اللهم الا أذا استمبل مَعْطَسَ الوَيْرَ أَصَالِ هِمْسَمَةَ التي حَولَتُهُ أَيَاهَا الْفَقَرَةَ الثَّالِثَةُ مِنْ الْفَادَةِ إِلَّا اللُّقة الذكر ، فأصبعر قرارا بزيادة الرتب على بداية الدرجسة بالسُّجة -اللهُ الْمُسْتِينَ فِي الْوَطْفَافِي النفية (15 كالوا خاسلين على مؤملات النبسة بُنْكُنِكُ * وَهُذَه الْحَسَالَةِ مِمْ كُونُها بُنْلِنَةُ السَلَةَ بِيوسَسُوعَ الْمُعْرَّفَةُ الْحَافِيزَةُ م

رلا عناه في التيسك بقاعدة عدم جواز المسلس بالراقز القلائيس القلائيس المنافز القلائيس المنافز المنافز المنافز المنافز القلائيس المنافز المنافز

وليس ادل على سداد هذا الفهم من أن الشارع لما لراد الخسروج على المكام على المكام على المكام على المكام على المكام المكام

العبال باليزانية ، سلك في بعض جوانب هــذا التنظيم مسلكا مخالفا وَلَوْ اللَّهُ مُعْلِمُ اللَّهُ المُمَّالِ اللَّهُ مُعْلِمُ اللَّهِ مُن اللَّهُ مُعْلِمُ مُعْلِمُ اللَّهُ مُعْلِمُ اللَّهُ مُن اللَّهُ مُعْلِمُ اللَّهُ مُعْلِمُ اللَّهُ مُعْلَمُ اللَّهُ مُعْلَمُهُ مُعْلِمُ مُعِمِ مُعِمِ مُعِلِمُ مُعِمِعُ مِعِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ م الوزر الأالقاء الفكل اعترانها بالنجود جان إنجالنا بالعليان المهن هلى الحدي حرجات كادر الممال بأجره السابق الذي كان يتقامساه قبسل التعيير في ظل احسكام كادر عبسال القناة طبقا للفقرة (ج) من البندنا هذا النفض ورد استثناء من احكام كادر العمال وليس له أدنى صلة بمثار النسارعة الشبالية خيث وتثم التمين على المسدى الدرجات المسارجة عن هيئة الممال وهي الدرجات التي ينظم التعيين عيها تانون موظفي الدولة الألفكالم كادر العمال ، والسيمنا على ذلك يكون الطعون لمساحه وقد عين على درجة من درجات بالمستخدس الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) في الهل إفسطس سنية ١٩٥٢ في ظل قانون موظفي الدولة وتبل المل بالقانون رقم ١٦٥ لسنية ١٩٥٥ خاضما لحكم الملاتين ٢١ و ١١٧ من تأتون نظ أبي موظفي الدولة بحيث لا يستمق الأبداية مربوط الدرجة الثانيسة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) وهي ٣٦ جنيها في السنة طَّبتا الجُدُولُ الدرجاتُ والرتبات اللحق بالقانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩١٠ وتكون النِّهة الادارية على حق أذ التربت بداية مربوط تلك الدرجة أطلب تحليك مرتبه وبخامتة وأن مركز الدعى وابثاله وما ربط لهم بن مرتبسات والجؤوز أأنها كان بصفة وتتبة مها بجمسل تصبديد مركزهم عنبتد بالتعزيين الجديد في سلك الستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير السناع) في بهيد جالاهور البيابتة بل هو خانبسع لاحكم التوانين والوائح على الوجه السالق أيراده ب

(ظعن رتم ۱۹۳۰/۱/۲۳ استة) ق ــ جلسة ۱۹۳۰/۱/۲۳) -

خامسىدة رقوز ١٢٠٠)

Jest salah

التقون (قد ٢٩ه استة ١٩٥٥) بثمان تمين عبال الثقة على درجات بالأليان المستاب التيتهم ينه بالأرائية المستاب التيتهم على العرضات بدا المستاب التيتهم ينه علم العديم بن المثلم العديم ؟ أو ١٢ من القارن رم ١٠٠ استة أمرا إسا الريك على ضم مدم جُمِعَهم السابقة على هذا النبيين سرخضوعه الطابين. وقع 1477 المسئة 1714 مون القرار الجمهوري رقم 161 أسنة 1484 من ا

بهلمش المستكم الأراب

مِي ابالرجوع الى التسانون رتم ٦٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشسان تعيين مسال، الشاة على درجات باليزانية ببين أن المادة الغابسة منه نست على أنه مع براهاة أحكام المواد السابقة تسرى على من ذكروا من عبسال اللقاقة بعد تعبيتهم على درجات طبقا لاحكام المادة ٢ باتى أحكام الشكاون راتم ١١٠ لسنة ١٩٥١ باعتبسارهم معينين الول مرة ويتخذ تاريخ التعيين. في الدرجة اساسا لتحسديد الاندبيسة ونترة المسلاوة والإهسارات. والمسجت المذكرة الإيضاحية لهذا التسانون في شرحها للبادة الخامسية سبالنة الذكر أنه بالنظر الى أن الحاق عبال القنساة الذين تركوا خدية المبلطات البريطانية بتاعدة التناة سنة ١٩٥١ وانحتوا بخنمة العسكمية المسرية ويخسم بأجورهم الآن على التسم ٢٥ من ميزانية الدولة بالدرجات. الدائمة يمتق لهم مزايا شتى منسلا مسا ميه من تجساوز عن التوامد. التعلية المتعلقة بالتعيين في خدبة الحكومة عقد تضبغت المادة الخليسية، ما ينيد بأن تعبيتهم في درجات اليزانيسة يعتبر انتساحا لرابطة التوظعه النملي بالنسبة لهم فنصت على انفساذ تاريخ تعيينهم عسلي الدرجسات الخالية باليزانيسة ببيدأ الصباب الاندبية بحيث لا يجوز لهم الطسالبة بنسم مدة الخدمة المسلبقة لهم واكتساب المبيسات مسلى من مسبقهم مالتمين بالطريق القسانوني المتسرف وكذلك نميت المادة الذكورة على ان وَيْحُدُ هَذَا التَّمَارِيخُ الساسا لحسمانيُ المُتَرَاَّةُ الْعَلَاوَةُ وَلَعَتُوتُهُمْ فَيُ الْأَجَارُ التَّه خصوصا وإن الحكومة أذا الحقتهم بها من تبسل لم تكن في حَلْجة مَعَلَيَّةُ تخصاص على خاشها في الجامع بالمجيدة الدخيراجي والزوو الأمرون المستنا دار معة الخطيرة في المستلق القبير المرابع المنظمة الما المنظمة الما المنظمة الما المنظمة الما المنظمة الما المنظمة الم عليهم من المسلم مسلم أن أنها مسلم الوطنين في كلمة الدود أ مسلم من المسلم المسل

به باعتباره موجبا الختلاف المسلطة بينهم وبين سسائر موظفى الدولة . وبناء هذا النص بمد وروده على النحو المتدم سيا يتطق بالخاذ تاريخ التمين في الدرجة أساسا لتحديد الانتبية وما أستتبعه من عدم جسواز مطالبة عمسال القنساة بضم مدد الخدمة السابقة واكتساب أتدبيسات على من سبتهم بالتعيين بالطريق التاتوني المتاد ... أن الشرع منسعها استثنى هؤلاء الصال بن تطبيق التواعد العلبة التعلقة بالتعيين في خدية المكومة تكلسل في ذات الوقت بتقسرير عدم افادتهم من احسكام المادنين ٣٢ ، ٢٤ من التسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الخاشيعين بحساب بدة الخنبة السابقة وبا يرتبه بن حيث تقدير الدرجة والرتب وأتصية الدرجة ـ وبهذه المثابة غان القرار ألجهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٥٨ المسادر بتنظيم شروط أوضاع حسساب مدد الخسمة السابقة الذي تتنبى في الحكومة أو خارجهما مستندا للتغويض التشريمي الذي نص عليه في الملاة ٢٤ من قانون الموظفين بعد تعديلها بالتسانون رتم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ لا ينيد منه المدعى باعتباره من عمال التنساة الذين منتوا على درجات دائمة باليزانية تنفيذا للتاتون رتم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ما قام هذا العسانون قد عنى بالنص على حرمان هؤلاء المسسال من الانتشاع بأحسكام الماددين ٢٢ ، ٢٤ وبالتالي من قرار مجلس الوزراء المستادر بتاريخ ١٧ من ديممبر سنة ١٩٥٧ في شسان حساب مدد الخدمة السابقة سع أن احكلمه كاتت تتنبي بتطبيق القواعد التي أنطوي عليها على الوظفين الذين يدخلون الشدية أو يعادون لها أبتداء بن أول يوليور سعة ١٩٥٢ وغنى عن البيان أن الغرار الجمهوري رثم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وها حل محل قرار مجلس الوزراء المفكور الذي الغي بصدوره بأهمه حَكِنَهُ فِي هَوْا الصندد ، ولا وجه بمد ذلك لما يثيره اللَّمِي في دفاعه من أن القرار الجمهوريِّيُّ رقمُ ١٥٩ أنسنة ١٩٥٨ جاء سطاعا يستفيلاً منسمة سائر الموظفين الذين كانوا في الخدمة وتت صدوره وبن بينهم عمسال التناة ما دابوا للم يستثنوا مراعة من الاستقادة باحكابه ، وذلك بالنظسر الى ما سبيق ايفسله بن أنهم محرمون أمسلا بن الاستفادة بأحكاس المانتين ٢٢ ، ٢٤ من تقون الموظفين وهو ما يستتبع أن يجسري هسطة

العربان على كلفة القرارات التنظيمية التي تصدر تتميذا المسلمي الملاتين. ولها كانت بن الأسول أو النبيم مجدما الطبيعي الأسساني الأمي السدى عبني طبية ، ولا يكن بخال أن تتجاوزه .

وَقِقَ أَصْدِرَ الْمُرَعَ لِحَدًا الْقَسَانُونِ رَمْمُ ١٧٣ لَسَنَةٍ ١٩٦١ فَي عُسْلُنَ تُعِين مدال التناة على درجات باليزائية ونمن في مادته السادسة على أن تعتبر الدبية مليل القناة المؤهل في الدرجة المتررة له ومنة الحكلم هُدُا السَّاون مِن تاريخ تعيينه بوصفه مِن عمسال التنساة أو مِن تأريخ حَسُولُه عَلَى الرَّهِل ايهما اترب . . . الخ ، كما نمن في هذه المادة ايضا علي أنَّ يسرى حكمها على من سبق تعيينهم من عمسال القنساة على درجات في أليزانية قبل صدور هذا القسانون وأن تصبب الاتصيبة الإعتسيارية الَّذَى ترتبِهِما هذه الملاة في الدرجة دون زيادة في المرتب عن الحسيدود المسيوس عليها في المادة المسابقة وتصبب مدة الخبمة السابقة فَي المِمنِياتِي طِبقا لاحكام القانونين ٣٦ إسنة ١٩٦٠ و ٢٦ إلىبنة ١٩٦٠ كيا الله لا يجوز الاستفاد الى عده الاعديبة للطون في القير ارات الادارية المُناسِة بالرِّتيات أو التمينات أو النقل أو غيرها التي مدرت لجين نَبُّهُ فَإِذَا البِّسَانُونَ وَأَنْ يَمْنُهُمْ كُلُّ مِنْهُمْ أُولِ عَلْمُوا اعْتَهِلُونِهُ فِي لِهِلِ مِلْهِو صِنْةَ ١٩٦٤ . وتاسيبيا على ذلك قان الدعي يهصنه من عيبها التنساة يستبيد بن بده الميزة التي رتبهب القبانون ردم والا السيئة ١٩٦١ السيال إملائه وقد نهر في بذكرته الاينبيلهية على إنها غير بهزة بهنيج العيال العناة مند تهينه على بررجة في الني انية هذلك نبيا عنماق عجميل الدينة في الدرجة الثلثة النبة واجعة الي ١١/١/١٥٥ تاريخ التحال المدوي بخسبهة الجكوبة على غير درجة صا يترتبه على ظك بن آلفار بالتطبيق لأحكام القانويزرام الالا لسنة الالا سيالي الهكر ب

الاسته قرقه (۱۲۸)

القانون رقم 410 أسنة 1400 في ثمان تمين عمال القناة ... نصه على تفديد الاندية من تاريخ سريقه على من مين من المبال فلى درجات طبقا القراعد التمين الماية ... لاتماد الوصف الذي تقصصت به غـــــــة هؤلاء بالمكهة قبل التمين على درجات .

يُؤْمِنُ المنكم:

إن المامة الشاوعية ومن القانين رقي ١١٥ لسنة ١٩٥٩ بشيل تمين عمين التناة على درجات بالبرانية تنص علي أن ٥ ... يتخذ تاريخ التمين في الدرجة الساسا لتحديد الاندمية ... ٢ وجاء في المذكرة الإنساسية للتنون المذكور أن المادة الخابسة تد تضيئت ما يفيد أن تمين عمل التناة في درجات المزانية و يهتور انتخاد الرابطة الموظف بالمبية لم منصت على اتخذ تاريخ تمينهم على الدرجات الخلية بالمزانية بعدا لحساب الاندمية بحيث لا يجوز لهم المطلبة بضم وند الخسمة السسابنة نهسم ونكساب النديات على من سبتهم واكساب التدون المتدرد . ٤ .

هذا الحكم لا ينبغى أن يكون مقصورا على من عين من عيل التنبية على درجات طبقا لاحسكام القانون رقم ١٩٥٩ أسنة ١٩٥٥ أل يجب أن يجبرك في المسلح المسل

لمؤهله وقتا لأحكام الرسوم: السائير، في الأحصاص سنة 1907 منسد تاريخ تعيينه بخدية الحكومة بوسفه من عمال التفاة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيها أثرب

ثم نس في للحدة المكورة على سريان هذا المجم مبي يعبي العسية الذي سبق تعينهم على مرجات في الميزانية عبل صدور التاوين المسلس

وجرى النص على ذلك مطلقا . الأمر الذي يكتسف عن تصد المشريع في توحيد الإساس الذي يتخذ لتحديد أقدية عبال القناة عنسد تعيينهم على درجات في الميزانية سواء عينوا طبقا لاحسكام التلاون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ أو عينوا طبقا للحسكام القاون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٥ أو عينوا طبقا لمتواعد التعين العلمة .

١٤٠١ (طعن رهم ١٤٥٨ لسنة ٨ ق _ جلسة ٢/٣/٢٢١)

قاميدة رقسم (۲۲۲) . . .

: Herman

المنطقة الخصصة المسلل القساة بي وطن النسين فهما من في عبد الله النسين فهما من في عبد النسين فهما من في عبد الل وقد حرار مجلس الزاراد القسسادر في ١/١٢/١/١٥/١ مسلك مدار وقد في وزارت النسية من ما الله الله عليه التروط الازمة السال مياه الرحية في موزرة في معلى الله المروسين بهارت الساس الله من الرحية في موزرة في معلى الله المروسين بهارت الساس الله من المناس الله من الله من المناس الله من ا

ملخص الحكم:

ان الشرع بعد أن أورد بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ه١٩٥ ويُقَــوالْمُ مجلس الوزراء الصلار في ٧٣ من توقيير سنة ١٩٥٥ على سلطة الادارة-التقديرية في التميين في الوظائف المضمسة لممال التناة بـ وهي الإصل بـ تيداً مؤداً عظر البسين على وجه العبوم في هذه الوظائف من غير عبساليد التناة ، عاد وقدر المنموبات الناشئة عن هذا الخطر ، ناباح بالتسانون رتم ١٢٩ لسنة . ١٩٦ لكل وزير في وزارته ... تحقيقا الصَّافِع العسام من التخفيف من هذا التبد وذلك باعمال مسلطته التقسديرية في التعيين في الوظائف الخالية في النسبة المخصصة لعبسال التنساة بن غيرهم ، أذا كانتعم الشروط اللازمة لشمل هذه الوظائف غير متوفرة في عمال القناة الوجودين. بوزارته ومتتفى هذا انه اذا خلت من الوظائف المخصصة لعبال التناء:" واتجهت ارادة الجهة الادارية الى التعيين غيها ، وجب بلدى، ذي بدء علق: الجهة المَنْكُورة الكشف عن مدى توفر الصلاحية لهسا في عليل التنسساقاً بوصفها شرطا لأزما أشفل هذه الوظيفة وشرط الصلاحية في هذه الحسلة لا ينظر نية بداهة الى على التناة ذاته مصب ، وأنبا بالمتارنة بع غيرد بن المابلين عبوما بحيث إذا وجنت الجهة الادارية بينهم بن هو استلح بن عليل التناة لشفل هذه الوظيفة في تقديرها ، وكان تقديرها هـــذا بستهدا من أصول صحيحة تؤدى البه ، ماته لا تثريب عليها اذا هي استخليث الرحمية البلومة لها ببتنش القسانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٠ آتف الذِّكر وهيئت الأصلح دون عابل التناة .

والقول بغير ذلك ينطوى على مجاناة للاغراض التي تقياها المترع من المدار هذا التسلمون والتي المسحت عنها حسيما سلف البيان متكرته الإنساسية بها لايدع مجالا لشبهة في هذا الخصوص .

(طهن رقم ٢٩٩ لسنةُ ٨ ق سُـ جلسة ٢٩٠ (١٩٩٧)

قاصمة رقسم (۲۲۲)

: المسلما

القنواطة الواردة في اللادة إ: من القالون رقم ١٩٧٠ أسنة ١٩٦٦ في
شان دسين حمال القالا على درجات بالإزائية الفرى على من سبق تعييتهم
من عمال القالا على درجات في الوزائية قبل صدور هذا القالون .

ملخص الحسكم :

ق بن نوغبر سنة ١٩١١ صدر العانون رقم ١٩١٣ لمنية ١٩٩١ في شان تعيين عبال التناة على درجات بالبزانية وتشي في اللام الخاه الخاسة بن بان يبنح على التناة عنيد وضعه في الدرجة المسردة الحكولة الحرفينة بداية ربطها او اجره الحالى مضروبا في ٢٥ يهما أيها أكبر ولؤ حكولا نهاية مربوط الدرجة وبان يسرى المكم المتدم على بن سبق تصينهم من عبال التناة قبل صدوره من تاريخ وضعهم على درجات في المزانية دون صرف درجات في المزانية من عبال التناة على المائية المسلسة بنة القوامد القاسة بتحديد اتدبية مؤلاء العمل عامير أتدبية على التناق عمين المربة المربة المربة المربة المربة المربة المربة المربة على المربة المربة المربة المربة المربة المربة المربة المربع المربعية على درجات في المزية قبل صدور هذا المربعية من عبل التناة على درجات في المزجة ويسري المكم المتدم من عبال التناة على درجات في المزية قبل صدور هذا التناق على درجات في المزانية قبل صدور هذا التناق عن المدور هذا التناق على درجات في المزانية قبل صدور هذا التناق من المدود المسومي عليها في المدة المنسة المتدم خرور والمدارة المدورة المسومي عليها في المدة المناق ال

تأسمة رأقتم (١٩٢٢)

المسطا:

القدون رقم ١٩٧٧ استة ١٩٦١ في شان تنظيم تمين عمل القناة على درجات بالمزاتية تشبن رد الإتمية المؤهلين بن حبال القناة في المرجات بالمزاتية تشبن رد الإتمية المؤهلين بن حبال القناة في المرجات المزرة لهم وفقا لاحكام هذا القانون الى تاريخ تمينهم بوصفهم بن عمال القناة أو بن تاريخ حصولهم على المؤهل الهنا الترب بالفرورة أن يوضعوا أولا في المرجة بالنسبة لهذا الفريق بن عمال القناق بتناقم بالفرورة أن يوضعوا أولا في المرجة المرزة لهم وفقاً لهذا القانون بني يتسنى أن ترد التدبيلهم نها لا لا المرجة المرازة المراز الهيا في مواده هي المر درجة يتأن المتحان على أن الدرجات المدار الهيا في مواده هي المر درجة يتأن المتحان الشهادات المتدم القراسيع الها المدار المال في الدرجة المؤرّد .

وأقص العام

يبين من الرجوع للقساتون رقمُ ١٧٧ لسنة ١٩٦١ في شنانُ ثُمُيْقِيًّا مِسِيلُ القنساة على درجات بالبرانية أن الملاة ١ بن القساتون نست على أن أ قسرى أحكم هذا القانون على عبل الثناة الدَّيْن تَرَكُواْ خدمة السلطات البريطانية بتامدة التناة والتحدوا بندمة الحكومة ولم يعينوا على درجات دائلة في الميرانية حتى تاريخ الصل بهذا القانون » .

ونصحة المادة ٣ من القسائون على أنه « مع النجاوز من شرطى الليانة المثل والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافق

المستعدس سنة ١٩٥٣ ، ويوضع عابل التناة غير المؤهل في الدرجة المقررة المحرفة التي يشتقلها وغقاً لأجكلم الجدول رقم ٢ المحق بتترير لجنة اعادة الحريم عبال التناة اللغ .

وتست الخادة د بن التانون على أن « يبنع عابل التنساة عند وضعه غَالِمُونِيَّةِ الْمُعْرِدُ الْعَطَاءُ أَوْ لَحَرَفَته بداية رسِلها أو أَجْرَه الْحَالَىٰ بَشَرُوبا فَ * وَلا لِهِمِهَ الْجَرِ وَلُو جَالِنَ مَهَايةً مربوط الدرجة .

 ويستور نشعه العقة غلاء المعشة التي كان يحصل عليها الى ان متغير غلته أو طالبته طبقا للواحد منح هذه الاهلة .

ويحقظ تُلكنّبة والخزنيية بتكلة الأجر النصوص عليها في تقسرير عهمة اختلاة موزيع مبال القناة المسكلة بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في 18 من فوضت برسنة 1901 دون استنفاذها من الصالوات التي يستحق للمالي بستقبلا م

و وسَلَرِيُ أَفَدَةَ الْمُلَادُ عَلَى مِن مَبِقَ تَغَيِيْهُمْ مِن عِمَالُ الْمُثَلَّةُ عَبَلَ مُدَوَّرُ عَلَيْ تَهَذَّ الْمُلَقِيْنِ مِنْ تَلْرِيخُ وَشِعْهِمْ عَلَى جَرِجِكَ فَي الْمِزَائِيةُ دُونَ صَرَفَ فَرَوْقَ عِنْ الْمُلْقِي مِنْ يَرِيْنِ

ونست الملاة 7 على أن 9 تعتبر الندبية عابل الفناة المؤهل في الدرجة المعررة له وفقا لأحكام هذا القانون من تاريخ تعيينه بوصفه من خُبُسال العتياة أو من تاريخ جصوله على المؤهل أيهما أفرب .

وتميرى هذه الله على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات . في الميرانية عمل مدور هذا القانون .

وتحسب الانتمية الاعطارية التي ترعها هذه لللاة في الدرجة دون زيادة المرتب عن الحدود المنصوص عليها في الملاة السابقة .

المقابلة يندن به يوسد من من المسلم ا

ومن حيث إن الواضيح من بيان النصوص المتنبة أن المشرع أورد يُّ الْقَلْدُونَ رُقْمَ ١٧٣ كَسنة ١٩٦١ نوعين من الاحكام النوع الاول يسري عُلَى عمل القناة الذين لم يعينوا على درجات دائمة في الميزانية حتى تاريخ المال بهذا الثانون مهؤلاء تمى الثانون في المادة ٣ بتسينهم في الدرجات المتررة الإعلامهم طبقا الرسسوم ٦ أغسطس ١٩٥٢ مع التجاوز عن شرطين من شروط التميين هما اللياقة الصحية وأجتياز الامتصان المترر لشغل الوظيفة ، والنوع الثاني من الاحسكام يسرى على من سبق تعيينهم على درهات دائمة تبل العمل بالتسانون وكذلك على من يعينون طبقا لاحكليه واتشى هَذه الاحكام بمنح الدريتين عند وضعهم في الدرجة المتررة الإعلاتهم بداية ربطها أو الاجر العسالي مضروبا في ٢٥ أيهما أكبر ولو جاوز نهساية مزيوط الدرجة ، وياعظِر التدبيات الوهاين متهم في الدرجة المتررة لهم وفقاً للتاتون من تاريخ تعيينهم كمال تنساة ومن تاريخ حصولهم عسلى المؤخل أيهما أقرب ، ولا تُعسارض بين النص في المادة 1 من التسانون على سريان أحسكليه على عبال التنساة النين لم يعينوا على درجلت دائمة في الميزانية حتى تاريخ العبل بهذا القانون ، وبين النس في المادتين ه و ٦ علم سرياتهما على من سبق تعييتهم من عمال التناة على درجات في اليزانية عبل العمل بالقانون ، لأنه ولئن كأن النطاق الإصلى لسريان التانون حسبها هو واضح بن عنوانه ومن المادة ١ منه هو تنظيم تعيين عمال التناة على درجات من لم يجينوا بعد حتى تاريخ العبل بالتاتون الا ان ذلك لم يعنع الشرع عن أن يورد أحكاما خاصة في ذات القانون بتسوية علقة من سبق تعيينهم على درجات ، برد النمية المؤهلين منهم في الدرجة المنسورة الهمايونة الاحكام طفا الهمنالون الن الله علية تبنينهم بوصفهم من عمال التناة الأنتانية عُسولهم على المؤخل ايهما اترب ، وليس ثبة شك أن النس على أ رقه الأصبية الله خدم الفرجة عان «النمو السالد) الذكر بالشبية لهنستا الطُّرِيقِ مِن عمل الله أنه يُستارم بالمُرورة ان يُوطُ مُوا أولا في الدرجية العرارة لله ﴿ وَلَكُنا فَهِدَا الصَّالُونَ حَلَى بِتُصْلِي أَنْ تُرَدُ أَلْتَدَبَيْتُهُمْ عَيْهِا الّ طَّعِيمُ مَنْ يَنْمُ فَوْ مَسْلُولَهُمْ أَوْلُ أَلَهُمْ اللَّهِ الرَّبِ مَنْ وَأَلْكُولُ بِغُم ذَلِكُ

عنيت أحدار المتنبى النس الآمر الذي لا يتور فان المستال الله على من المحدار الذي المستال الله من المحدار الدون المحدار المحدار

ومن حيث انه لا يغير من ذلك با الدر أن مرسوم اغسطون سنة ١٩٥٢.

تد نمير في المادة لا على أن الدرجات المسلسل البهسا في مواده هي أكان
درجة يمكن لاسحاب الشهادات التسحير الترشيح البهسا ويجسون لهم
التدم المترشيح لوظائف درجنها أقل بيا وجوز محه ترشيح حسلة دبلوم
المدارس المساعية خمس سنوات لدرجة اللي من المرجة السايحة المترية
لهم في هذا الرسوم ، ذلك أن ألمادة أن من المادية المترية السايحة المترية
وهذا تنسين حكيها تسوية حالة عالم التناة في الدرجة المسايحة الموات
وهذا المادية المتراث على الدبلوم المناون وقي الدرجة التسايخة ، وأن قبات
مدان المناف والمناف على الدبلوم المناف والمناف ومناف
وعنافه في ترجه الله ، الن المناف المرجة التسايخة ، وأن قبات
من تساولة وخواته الثال التناة في الدرجة التسايخة ، وأن قبات
من تساولة وخواته الثال التناة في الذرجة الأمرة في على سبيان التحديد
وطنا المناف والسفة لم نقط المناف والمناة لم نقط المناف و

1 town to 12th a 1

المارس المستامية و خدير المؤول الطبيع لن الدخل المستاح الماغ المائة المائية المائة المائية ال

لسنة ١٩٥١ » جن الدرجة المدردة للهدمي ونقا الاحكام القانون وجها المسئة (١٩٠١ سـ الذي يَعِيدُ منه حيا سبق القيان الامها الدرجة الأمن يجيدُ السنة (١٩٠١ سـ الذي يَعيدُ المسئل المسلم عليه ترشيحه لها وغقا الاحكام المرسوم المسلم في أن يُح المسلمان سنة ١٩٥٧ وكان المدمى قد رقي الى الدرجة السسليمة في ١٩٣٢/١ المن احد المسلمة المسلمان ا

(طعن رقم ۲۰۷ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ٥/٢/٨٧٢٠)

قامسدة رقسم (۳۲۰)

الجسطا :

تعين عمال القناة الإهلين على درجات باليزانية وفقا لاحكام الققون رقم ١٩٥ أسنة ١٩٥١ وقرار وزير التسئون الاجتاعية السادر به الكتاب الدورى رقم ١٠ في ١٥ من ديسمبر مسنة ١٩٥٥ - مثلثي الإهكام السسابلة تحديد الدرجة التي يمين فيها عامل القناة المؤهل بنيت لا تبلك جهة الادارة ازاد نلك أية سلطة تقديرية ب نتيجة فلك عدم جواز تمين أي من هؤلاء الماملين في درجة لدني من التي قدرها مرسوم لا من المسطس ١٩٥٣ المؤهل الدامل عليه .

ملَّخص الحسكم :

ومن حيث أن المادة الثالثة ان القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ بتدان أ تبيين عمال القناة على درجات باليزانية تنص على أن ١ استثناء من أتكام ا القانون ارتم ١١٠ المشقة ١٩٥٩ بشان نظام موظفى الدولة يمين من تثبت ليالله العابية من الهمال المؤهلين مين تكريرا في المادة المعابقة كل مقهم الميلادية التبي بعيد مؤهله في ميده الميلادية التبي بعيد مؤهله في ميده الميلاد في المنافر في الميلادية الميلاد في الميلادية الميلادية الميلاد في الميلادية الميلاد في الميلادية الميل

(1) = 1 - 3 A(1)

والعالديدا له على سقالة عليهمية بالوجيد التكون الذكور دراوة دنديده الكالب اللورك وام «ا: ق. ما ديسيز سقة عدة؛ بقراءد تاليق المنظم حل العالون المن في الياد : 120 كاروا على در

لَّقُلْقاً : شبقُل الدرجات الْحقاقة بالكادرين الكتابي والفتي المتهمسط المتباراً من المرادرية المناسبة من المتباراً من المرادرية المناسبة المناسبة

 الدرجة الناسمة تثبت ليافته الطبية وكان حاصلاً على الشبهادة الابتدائية أو الاعدادية أو ما يعادلها من الشبهادات يعين في الدرجية الداسية.

٢ — الدرجتان الثابئة والسابعة بالكادر الننى المتوسط .

المسلم الله المثلة المثلة وكان حاشلاً على شهادة عنية متوسطة مسا عبو الدي الدي المدى المتراتي التألية والسلمة بالمعار التن المؤسط يعهد في الديهة الذي على مع مؤاملة ومنا لاحساله المرسسوم السساس في الرئيسطس سنة ١٩٥٢ م

 عسنة ١٩٥٥ الشار اليه هو تسوية حالة عبال التناة الموطون يقطهم الله عربية وعبد التسوية عن ذلك المرابعة كل منهم حسب وعله حسبها التسوية عن ذلك الأثر التساعية لهما التساعية لهما التساعية المساعية الأورادة الإطاء وأن شات وحمة في درجة أقل أذ أن ذلك يتربب عليه مخالبة التاجدة التساعية الذكرة المسلمة المرابعة المرابع

وَمَن حَبِثُ أَتِهُ عَلَى هَدِيْ ما تَقَدَم وَمَنْى كَانَ الْكُبُتُ أَن الْمُعِي حَاسَلُهُ عَلَى فَبَلُومِ الْمُلْوَمِ الْمُلْوَمِ الْمُلْعِينُهُ عَلَى مَعْلَى الْمُلْعِينُهُ الْمُلْعِينُهُ الْمُلْعِينُهُ الْمُلْعِينُهُ الْمُلْعِينُهُ الْمُلْعِينُهُ الْمُلْعِينُهُ الْمُلْعِينُ الْمُلِعِينُ الْمُلْعِينُ الْمُلِعِينُ الْمُلْعِينُ الْمُلْعِينُ الْمُلْعِينُ الْمُلْعُلِعُلِعُلْمِينُ الْمُلْعُلِعُلِعُلِعُلْمِينُ الْمُلْعُلِعُلِعُلُمُ الْمُلْعُلِعُلُمُ الْمُلْعِينُ الْمُعِينُ عَلَيْمِ الْمُعِينُ الْمُلْعِلَمُ الْمُلْعُلِعُلُمُ الْمُلْعِلِمُ الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَمِ الْمُلْعُلِعُلِمُ الْمُلْعِلِمُ الْمُلِعُلِمُ الْمُلْعُلِمُ الْمُلْعُلِمُ الْمُلْعُلِمِ الْمُلْعُلِمِ الْمُلْعُلِمُ الْمُلْعُلِمُ الْمُلْعِلَعُلِمُ الْمُلْعُلِمُ الْعِلِمُ الْمُلْعِلِمُ الْمُلْعُلِمُ الْمُلْعِلِمُ الْمُلْعِلِمُ ال

· · · ﴿ فَعَلَىٰ رَغُم ٢٨٧ لَعَنْهُ ١٦ في شَرِطُسَةٌ ٧﴿ أَكُوا اللَّهُ ١٣٧٨ ﴾

والمراقبة (١٩١١)

المست

ر تسويه على درجات بالخالة طبقا القانون رقم ١٩٣ أسنة ١٩٥٠ مد المعول تقانيهم إداية الناد إلى كانت تبنى لهر قبل أن تزليلهم منة المهال القان مد الالعاد بالقرابات الراياة في قبارات عابلس الرقياء المهال القان درايات عديد ادانة قادر الميطنة ،

All the state of t

الله الْمُ الْعَلِيونَ رِهُمْ ١٧٢ لسنَّة ١٩٩١ ق شيل مسال العبساة على ورُجِّيكَ بِالبِرْاتِيةُ بنس في الْأَدة العلمية منه على أن يبنع على التنساة عتد وضعة في الدرجة التسررة الوهلة أو المرغنة بداية ربطها أو المرحد الحالى مشروبا في ٢٥ أيهما أكبر وأو جاوز نهاية مربوط الدرجة ويستبر مِنْفَهُ أَعَانَةً عَلاءَ الميشة التي كان يحصل عليها الى أن تتغير نئته أو طائفته-طبقًا لتواعد منح هذه الاعاتة وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القنساة تبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات، في الميزانية دون مرف فروق عن الماشي ، ومقسساد ذلك أن المشرع قد استحدث تامدة خاصة بالنسبة لاماتة غلاء المبشة التي تبنح لمسال القَيْئَاةَ مُتَتَمَّاهَا أَنْ يَسْتَبِرُ مَوْلاءِ الْمِمَالُ فِي تَتَاضَى أَعَلَمْهُ عَلاءِ الْمَيْشِةِ التي كاتت تبتح لهم تبل أن تزايلهم صقة عبسال تنسأة وهو بذلك تد راعي الوضيع الخاص الذي كان عليه العبال المذكورون من حيث الاجور والمرتبات. التي كانوا يتتاضونها ابان خدمتهم بالجيش البريطاني ولم يشأ أن يخضمهم التوامد الماية التي تحدد على بتنضاها تيبة أماتة غلاء الميشة السنحنة المهلين بالدولة والتي تعند أساسا بالآجر الذي كانوا يتناضونه ، هي وزملاؤهم في ٣٠ من تونمبر سنة ١٩٥١ ومن ثم على اعانة غلام الميشة التي تستحق لهؤلاء المابلين عند وضعهم على درجات بالميزانية تخضع قى خصوص تحديد تيبتها للقامدة التي نصت عليها صراحة المادة الخابسة: من القانون ١٧٣ لسنة ١٩٦١ السساللة الذكر ، والتي تقسوم علسي. الامتداد بالاعاتة التي كان يتتاضاها هؤلاء المليلون طبقسا لكادر عبسال التناة ، ولا تشَفَّع في هذا الخصوص للتواعد الواردة في ترارات مجلس الهزراء التي تناولت تحديد هذه الاعلنة وبن بينُها التساعدة التي تضبئها ورار مجلس الوزراء الني شاولت تحديد أهده الاعامة وبن بينها التعامدة هُوَا حِلِيلُهُ وَأَرِا وَأَوْفِقُ وَقُورُوا السنار وَاللهِ مَنْ يَلْسَعِر السَّمَة ١٩٩٠ مد والترافية الماريخ المارية والترافعنين والترافية المرافعين النين البارام المالة غلام الميشة على اسلس ماهياهمافي بالأحدد بوليسيرسب في الماس ماهياهمافي المالية

مَّم مصلوا هُيُّ مُسهلتاتُ دَرَاسِيةُ اعلى مِن هَذَا السَّارِيخُ أَو بِمَدُهُ وَحَيْوَا * بِالدَرِجَاتِ أَنِّ الْمُعَلِّفُ الْعَرِرَةُ الْمُؤْهَالِهُ الْمِنْدَةُ عَلَى اسْسُ مَدْمِم اعْلَةً الْهَلاَءُ عَلَى الْمُعَيَّدُ الْجَعْدِدُ مِن تَرْيَحُ مُصولِهِمْ عَلَيْهَا .

قاصدة رقام (۲۲۷)

المسيدا:

تمين عبال القلة على درجات الجزائية _ يرتب لهم حقا في تثبيت اعقة غلاء الميشة القررة لهم على اساس الأجر القرر الدرجات التي اميد تمينهم فيها ،

ملخص الحـكم :

وبن هيث أنه عقب أعلان الفاد بعاهدة سنة ١٩٣٦ قرر بجلس الوزراء بطسته المنعدة في ١٨ من نونمبر سفة ١٩٥١ تشكيل لبنة في وزارة المالية تبثل نيها جبيم الوزارات لاعادة توزيع ممال الجيش البريطاتي الذين بتركوا الخدمة بمنطقة تفاة السويدس على وزازات الحكومة ومصالحها كب قرر في ٢ ديمسبر سنة ١٩٥١ تخويل عده اللجنة الحق في اعلاة النظر في الاجور التي تحدد لهؤلاء الاعبال ، وقد وضعت اللجئة تتربرها الذي ضبئته العوامد التنظيمية التي ارتاتها في النسان توزيع المسال جمسيه حرقهم وتقدير الجورهم ، وتضين تقسرير اللجنة أنها قلبت باعلاة عدير أجور أربلي الحرف بما يطابق درجات كادر الممال العكوس ويعتنته "الكشوف جرف (ب) المعتة بالكائر « حتى بمايل الجبيم على تدم الساواة - وزيمة هلى الدوجات الاتبة : ١ ــ ٢ ــ ٣ ــ ٤ ــ ٥ ــ ٣ ــ ٧ ــ مال حقيجق إربه ۲۰٫۰۰۰ » بهداية ۲۴۰ مليم ۸ ـــ عامل دقيق « ۲۰٫۰۰۰ ت موأورقت اللجنة في الجدول رتم ¥ المرفق يتقريرها والشامن ببيان درجات كافر المال الحكوس وحرقه عبال الجيش البريطاني التي وضبت نيهشاك أَقَى الْكَائِسُهُ رَامِيهُ تَحْتُ دَرِجَةً عَلَى دَنْيَقَ ﴿ ٥٠٠/٣٠٠ ﴾ بَهُنْمَة براد كَ " موتيينته اللجنة أنه بين المعوم إن الاجور المندرة تبنسح الى العبال الذين يقهمون عبلا باجها الحرب التي يدرب أوا بدد الشهر قد الكادر باسفه ما ينجل أيسان ويتمان الكور باسفه والمبار أيسان ويتمان المولد أو المسلم أنها المسلم بالمسلم بالمسلم بالمسلم بالمسلم بالمسلم المسلم الم

" وَمَنْ أَدُّيكُ "أَنَّه مِتَى كَانَ الثَّابِت مِنَ الْأُورِ أَقَ أَنَ الْأَدْعَى أَدِي الْأَمْتَعَانِ الفني لمهنة براد الذي يتطلبه كادر عمال القناة ونجح نميه في ١١ ﴿ ﴿ الْمُؤْلَا ا اذ حمسل على خسسة درجات بن عشرة غانه يكون قد اكتسب بركزا، قاتونيا على اسساس نتيجة هذا الامتحان ترتب له بمقتضاه حتى اسستُهُدَّهُ مباشيرة من القاتون في حينه مهما يتعلق بالدرجة والأجر اللغين يستجلهما ك واذْ كَانْيَةِ عِهِنْ بِيرَادِ التِي سُغِلِهِا المِدِعِي مِيسدرا لِهَا في كادر عسمال اللهابة درجة عِلِيل نقيق ﴿ ٢٠٠/١٠٠ مليم ﴾ عليس علي نقيق ﴿ ٢٠٠/١٠٠ ﴿ بداية ، ٤٤ مليم بيلن من حقه بالمونار، إن يشسخل هذه الدرجة ويتقانبي أول بربوطها ﴿ ٢٠٠٠م » يبين جاجة الإستقاد الى تنظيم لاحق الهانون رهم. ٢٩٩ لِمَنْيَةَ هِهِمَا يَشِينُنَ تَجِينَ عَمَالَ الْقَنَاةِ عِلَى دَرَجَاتُ بِالْمِزَانِيَةُ أَوْ تَرَارُ ۗ مجليس الهزرام المحق به الصادر في ٢٣ من تهتئير سنة. ١٩٥٥ كان عهم ا ف اللهجيس الهكور قد الكاسية يمل فلك مها يترشع طليسه مصنكي اللنوم ان يكهن بن جِتِه يَقَانُونَا إن تثبيت اجانة الغلاء للسنحقة له على إسلين علا؟ الأهبير ورون حيث أنه الإيؤار فيما تقدم أن يكون المنعى لم يعين مصلاق درجة ومسالم يتبق و ١٠٠/٠٠ ، الازف ١٠/٨/١٠ بيهناد الفالط، بالتِلَامِن بِاللَّمِ ١٩ مِ أَلِيمَةٍ ١٩٥٥ وقرار عولمن الوزراء: المشاهرواق ١٩٩٠ -توليع ببنة 196 إلى المُعَاون بنه بهن عمل العداد غير المايكالين على الموتفولين في المن المن المن الله عليه الله عن إن المدعى استنب عنها بالم بداية موالي في ورجة إلك الموال والمال من الهوارة على الأنول القيسيل بالمتساقون وعب المال في المستق ومال عادل مطسي العنعله المهباد الهداعان العجمة القنبي بتعهاء نبان نوبومن هذا التراق الاخير قد أوجبت تحت البند ٢ التخابي بالمستال التقاين أن ٣ يجرى تسميح درجة أنهي كل مابل بلبقا التنبية التدسيق ولاحكام كلاد مبال القتاة بشرف النظر مبا استولى عليه بن ليورين قبل على الا يصرف له الليور المفاص بهينه الله الذا كان يراولها نبيلا 4 بها يؤكد حتى المدمى في شغل درجة عابل دتيق « ٥٠٠/٣٠٠ » بيداية ٣٠٠ بليم راستحتاته اعانة القلاء على أسلمان اول مربوط عذه الدرجة .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ٥ من القلنون رهم ١٧٧٧ فسلة ١٩٧١٩ في شال عمين عبال التلا على مرجات بالرانية سَالُونِ ٨. يستح عليك الهاق مندر يشميه في الدوجة اللهرة الهوابيل جهلته بداية بيدايا اله أجيه الجيب بضهها في ١٥ نهيا إلهيب أكبر ولع جاهن نفلجة مربوط الدرجة ويستمر منحه اعاتة غلاء المعشة التي كان يحسل عليها الني أن تتمير ملكه أو طائمته طبقسا لتوامد منح هذه الاعالية وعمرى خَدَّهُ كَاللَّهُ مَكَّىٰ مِن مَنْتِقٍ تَهِيبُهُم مِن خَبَالِهِ اللَّهِاقِ تَبَلَّى مَنْهُوا رَحِيْقًا التهدندين تفعق دنيمهم على يرمغه في المنطقة يهيد رجيك بعدية عند المانهين إلى إنهي هذه المادة لا يتضمن في حقيقته أية بتلعدة تبطر بالمركل الذي أكتسبه المدمى في حساب اغاتة القلاء على أساس ٢٠٠ مليم استحقاقه للأجر المذكور في درجة عالل دهيق ٥ . ١٩٣٠ . ه م ٢ ثم عمييته عيها عسالة بموجب القسرار الاداري رشم ٢٩٠ الصادر في ١٩٦٠/٨/١٠ كما إن سريان هذه المادة على من سبق تميينهم من عمال التناة تبل مسدور هذا الثانون من تاريخ وضعهم على درجات في الايرانية تد التون بمبسارة دون مرت مروق عن الماشي اللتر الذي يقطع بأن المصرع عصد اعدة السفلين الذين يسرى عليهم مقا التس بن المكم الله ورد به وهد هذه العادة بمستم سرف لمزوق عن الفاشي مبدلة يتصور سعه أن تطبق حده اللعة عدلي ونعيرا يؤهي الني المشرأن بنا الكعبية عنال القلة بن عطوق عبل سدور العساقون. البوالية الذكور

وبن حيث أن حكم محكمة القضاء الاداري الماضون عبه أن العضا في النظر المتوم علته يكور قد أخطا في تأويل السبادر، وتبليته ويتمين المُحَمِّمُ بَلِيْهُ فِي الْعَنِي يَهُ مِن الْعَام حَكْم الْحَكِية الأَدَارِية السادر مِجْسة الأَكْم بَنْ عُسِمْرُ مَنْكُ ١٩٦٥ وَرَفْض الدَّمُوي لا وَالْحَمْ بِالْعَيْقِ الْدَعْي فَيْ

رز المعن الاتم ١٩٦١ السبكة ١٩ ق سد جلسة ١٤/٥/١٤)

قامــدة رقــم (۲۲۸).

السيان

إلاجر الذى نفت عليه اعلة الغلاء ليمغير العليان من عبال القناة ...
القدون رقم ١٧٧ كسنة ١٩٧١ في شان نمين عبسال القساة على درجات
بالإزائية ... اللحة الخليسة بن هذا القادن ... مناذ هذه اللحة ان الشرح
بد استحدث قامدة خاصة بالنسبة لإمالة غلاء الميشبة التى تبنع لمبال
خقياة متضاها ان يستبر هؤلاء المبال في نقاض اعلة الفلاء لقى كانت
تبنع لهم قبل ان تزايلهم صفة عبال القناة ... عدم خاصوع اعلقة الغلاء التي
تستدى فولاء الماليان عند وضمهم على درجات بالإزائية القواعد الواردة في

ملقص الليسوى :

______ حيث ان القانون رقم 14.7 اسنة 14.11 في شبان تعين حبسال التناقع من حيث المائة والمائة والمائة والمائة والمائة المائة والمائة والمائة المائة المائة المائة المائة المائة والمائة والمائة المائة المائة المائة المائة المائة المائة والمائة والمائة والمائة المائة المائة المائة والمائة وال

وخاد الله في الدع في استحدث عامة خاسسة بالسية الابلية. عاد المهنة التي تغير إصل القاة متنسياها في يستبر طولاء المسالي.

في تتالمي اماتة غلاء المعيثية التي كابت تبنج لهم تبل أن تزايلم سنة مبل الثقاة وهو بذلك قد رامي الوضع الخاص الذي كان مليه المسال المختون بن حيث الاجور والمرتبات التي كانوا يتفاضونها ابان خديتم بلجيش البريطاتي ولم يشا أن يخضمهم القواعد المله التي تحدد مالي بتتشاط الخلالة علاء المستلف المستطبق المسالمان بالدولة والتي تحدد مالي الشخصة بالإجبار الذي كلاوا يتنافونه هم وزبالا عبق في توقيد تبنيتها منذ وضمهم على درجات بالبرائية تخضع في خصوص تحدد تبنيا عند وضمهم على درجات بالبرائية تخضع في خصوص تحدد تبنيا للتاهدة التي نست عليها سراحة المادة الخليسة من القافون رئم ۱۷۲ لمناف التي كان ليتخاص هواء العالمان المباور طبال التناة ولا تخضع في منافوت تحدد يتخاص الخصوص للقواعد الواردة في قرارات مجلس الوزراء التي تفاولت تحديد الخبوص للقواعد الواردة في قرارات مجلس الوزراء التي تفاولت تحديد المواحدة و

وبن حيث أنه على متنفى با تتسدم غله لا يجوز تعديل اعلة خلاء الميشة التي كان يتقاضاها السيد/... تبل أن تزايله صفة على التنساة وذلك بعد وضعه على درجة باليزانية طبقا للقانون رقم ١١٣ اسنة ١٩٦١ المشاد الشسار اليه وانها يستهر بنحه هذه الاعانة الى أن تتغير غلته أو طائعته على نحو با تتص عليه المادة الشابسة بن هذا القانون .

لهذا التهى رأى الجسبة المبوية الى أن اعانة غلاء الميشة التي مستحق أنهال الثقاة عند وشمهم على درجات باليزانية طبنسا القسانون رقم ١٩٧٣- استة ١٩٦١ المسار، اليه ... هي الاحالة التي كان ينتاشاها مؤلاد التعالمون طبقا لكادر حبال التقاة تبل وشميم على درجات ولا يجوز تمديله الاحالة القابسة من طبقا في الاحوال المتسوس عليها في المادة القابسة من حك المهدون ،

() TVT/I/a = h - p EX/E/A7 with) ...

المسلة وُلسم (١٩٢٩)

عبق الآناف به يعينها على المطلق الأفرانية به المعلق الموالية المعلقة الموالية المعلقة الموالية المعلقة الموالي المهدمات به الآناف الموالية المعلكات الموالية المعلقة المعلقة المعلقة المعلقة المعلقة المعلقة المعلقة المعلقة ا في المعرفة المعلقة الم

بلجي الله وي

يهن من أستعراش تصوص العانون رقو ١٩٥٥ أسفة ١٨٥٥ بشان تعيين حمال اللفاة على درجات بالبزائية انه يجد في ماهه اللوان حسفال التناة باتهم العبال الفين عركوا خصة السفطات البريطانية بعادية المعاة والتحتوا بخنبة الحكومة ويخصم باجورهم حاليا على القسم ٢٥ من وواقية الدولة ، ويخصص في مادته الثانية نسبة معينة من الوظائف بالكادرين الكتابي والنني المتوسط التعيين نوى المؤهلات منهم ، ثم نص في الملاة الخابسة على أنه « مع مراعاة احكام المؤاد السابقة تسرى على من ذكروا من عبال التناة بعد تعيينهم على درجات طبقا الحسكام المأدة (٢٠) بالتري احسكام القانون ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ باعتبارهم معبنين الول مرة ، ويتخذ تاريخ التعيين في الدرجية اسساسا لتحديد الأقديسة وفترة المسلاوة والإجازات إن وقين جاء بالمخبخ الاينساجية التانيين يعليها عليه بعفي المادة انه المعالفان الله الجالهم بخدية الجكورة بالإرجاد العالمة يحاقراهم مزيلها المبقى منهال جها تهورين مجاوز عن التواجد البعارة والتماقة بالتمهين في خبية الع يكوق و يقد تغييزت المعقر الفلوب قريبا عليم ان تعيينهم في درجات بالهذائية يوتبر إنتهادا إرابطية النهائف الهولي بالهجيق اجري منست على اتخاذ تاريخ تعيينهم على الدرجات الحالية باليزانيب السيديل لحسف الاقدمية بحيث لا يجوز لهم المطالبة بضم بدد الخدبة المسطيقة لهم والمسلب التعبات على بن سبغها بالشيخ بالطبية القلائنان المعلى

خطوسا وإن المتكونة أذا التكليم بها من قبل لم تكن بحلوة مطبقة مطبقة المتكانيم والمتكانيم والمتكانيم

وبيين من عبارة نص الملدة الخليسة المسار اليها في ضوء تطيق المنكرة الإينائية عليها إنَّ أهرَّع يعني أن يكون تاريخ التَّعينَ عَلَى درجُّكَ عَلَيْهَ الْمُعَالِمُ النَّعِيمَ عَلَى درجُّكَ عَلَيْهَ الاَيْمَالُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ اللهِ الْمُعَالِمُ اللهِ اللهُ اللهُو ويَثِرُ أَلْكُمُ اللَّهِ ۚ وَالْكِمُ الزَّاتِ مُثْلُهِم فِي ذَلِكَ مِثْلُ الْمَعِينِينِ ابتداء ولاول مرة وقد جات عيسارة الذكرة الإيضامية تاطمة صريحة في عدا العني - ولم تكنُّ عَبَارة النَّصْ في هذا الخصيوس تزيداً مِن المشرع ولا ترديدا للمسمَّا المنصوص عليه في المادة ٢٥ من تلتون نظام موظني الدولة وهو السدا التلفي بامت في الإنبية في الدرجة من تاريخ التعين نيها ذلك لاته يستهدن بها غرضا معينا لنصحت عنمه الذكرة الإبضاعية وبينت اسيليه ومبرراته في وضوح وجلام . وقد اقتضي ذلك منه أن يلتزم جانب الحيطة والتعنظ بالنص صراحة على اجتبار تاريخ التعين على الدرجات اسلسا لتحديد الأقدبية . ، ألخ ، يؤيد هذا النَّفُسر أن المشرع يستهدف بهذا القانون تنظيم مراكز قانونيسة العسال لهم خدية مسايقة في الجيش البريطاني وقد تركوا عبلهم بجيش المسدو تلبية لداعي الوطن غاثابهم المشرع نظير تضحيتهم هذه بمسزايا اشسارت اليها المذكرة الابضاحية وقد استبعد منها مزية ضم مدة الخدمة السسابقة اكتفساء بطك المزابا ورعاية لحتوق من سبقهم الى خدمة الحكومة بالطريق القانوني العادى .

كما ولن المسرع المربع تحديد رواتيد علاله المبعل عند تبيينهم على درجات التهامد المبلغة الوارد و المربع الاستغفر الها الشهان المستغفر الها الشهان المستغفر الها الشهان المستغفر المبلغة المربع المتعادم المربعة المعردة لوظيفة (م ١٢) كسا تسمح بتجساوز هذا الحد اذا كان المسمن مدد خلبة سابقة تضيت في الحكومة (م ١٨) > وانعا المعن مدد خلبة سابقة تضيت في الحكومة (م ١٨) > وانعا المستغفر عليه على متهم راتبا يوازى الاجر الشهرى الذي كان بتعانسات على المتعادر عبل المتعادر عبل المتعادر عبل المتعادر عبل المتعادر عبل المتعادر عبل المتعادر المتعادر عبل المتعادر عبل المتعادر المتعادر عبل المتعادر المتعادر المتعادر المتعادر المتعادر عبل المتعادر المتعادر عبل المتعادر المتعادر المتعادر عبل المتعادر المتعادر عبل المتعادر المتعادر عبل ال

عَانَ كَانَ بِينَجَ آجِرًا يَوْمِهَا حَدَدَ مِرْتِيهِ فِي الْفِرِجَةِ مَلَى أَسِلِمِي لَجِرِهِ اليُوْمِي مشروباً في ٢٥ يوماً ولم يصلحنا التي أول مربوط الدرجية وذلك دون تجاوز بدايتها

وليس من شك في أن هذا التنظيم الخاص لرواتب المبال عند تعينهم التلتم على أسس وقواعد مفسايرة للأسمى والتواعد المبلة المنسسوص عليها في تأثون نظام موظفى الدولة يدل على أن المشرع قد استبعد نييسا استبعده بن هذه القواعد والاسنى العابة تواعد ضم مدد الخدية السابقة مالتي يشر تطبيقها واعمالها زيادة في راتب الموظف عند أول مربوط الدرجة ، المشرع من عن اعسال تاعدة على وهي القاعدة التي تقضى بنح الوظف عند تعيينه أول مربوط الرجة المتررة لوظيفته (م ٢١ من تأتون التوظف) .

ويخلص من كل ما تقدم أن نصوص القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٥ الشار اليها تؤيدها المذكرة الإيضاهية لهسذا القانون واضحة الدلالة على أن المشرع أنها يقصد الى عدم ضم مدة الخدية السابقة لمهال القنساة عند -تسينهم على درجات بالبرانية تطبيقا لاحكام القانون المذكور .

(نتوی زهم ۲۹۹ ق ۲۱/۱/۱۱)

قاعسدة رقسم (۲۲۰)

: 6-41-

مال بيرية تتميله في العرجة الثالثة الفئية في ظل القانون رقم ٢١٠-- استة ١٩٣١ ـــ منحه أول بريوط هذه العرجة دون نظـر الى لجره الاى عان يتكافساه .

بلفس الفساوى :

ر يون من أستعراض احكام التقون رقم ١٦٠ لسنة 10.1 بشان تظاهر موظفي التولة الها تعوم بصبب الإصل علي أسالي النصل بين الكافرات المُطلعة التي يستقل كل منها بنظام خاص ببوطفيه وذلك بالمُصبة الي شروط التعين والترقية فيه والمرتبات والمسلاوات التي يمنحونها وغير ذلك من قواعد التوظف ، ومن يتتخى ذلك أنه عند تعين الوظف باحد هذه الكليرات يخضع للنظام الخاص به بخض النظر من الكلير الذي كان معينا أبيه أركات ما لم ينص المشرع على احتساط الخوظف بما حصل عليه من مزاة في الكلير النساقي ، ويقلق ذلك ما نصت عليه الملاة ٢١ من الاحتفاظ لموظفي الكلير المنوعة على احتي وظاف الكلير المساقي برتباتهم الذي كانوعة التفاضونها في الكلير المتوسطة أذا زادت عسلي أولد مربوط الدرجة الذي عينوا فيها ويشرط الا تجساور نهاية مربوط الدرجة ٤٠ وهذه الدرجة ٤٠

وقد ورد هذا النص استثناء بن أصل عام بن أصول القانون المسار اليه ضبتته الفترة الأولى بن هذه المادة ونصبها : « يبنح الموظفة عند للتعبين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أو المربوط الثبت على الوجه الوارد بخول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلمي الذي يحبله الموظف يجيز التعبين في درجة أعلى » .

 وعلى متنفى ما تقدم عان عابل اليومية الذي كان يشغل درجة في كادر المجال وبلغ أجره ١٥٠٠ عليم يوميا ثم عين في وغليقة من الدرجة الثليفة.
 النتية بالكادر العلم ٤ يمنع أول مربوط الدرجة التي عين عيها دون النظر إلى مرتبه الذي كان يتناشاه .

ولا يؤثر فى هذا النظىسور ان مجلس الوزراء كان قد قرر فى ٢٧ من المسطس سنة ١٩٥٠ يسوية ماهيات المنسال عند تعيينهم على هزجاتم على الماس مرتبهم اليومي مضروبا فى ٢٥ يوما ، ذلك لان هذا القرار قد سنقط فى مجال العليق بسنور القسائون رئم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي قابت التكليف على الفصل بين الكافرات على ما سبق بيساته ، فضلا عن المسئل الإسهال المنسل الذي قررته القسوة الإولى بن المادة ٢١ منسه وهو يقضع المؤلفة أده مربوط الدرجة التي يعين فيها قط .

. (المتوى رائم ١٩٩٣ في ١/٥/١١١١

تفسنة زهنم (١١١)

: 1

مُعْلِلُ الْقَدَالِ عَنْهِينَهِ عَلَيْ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِ كانو- عالى القالة دول ترفيس من جهة الادارة ... اختيباس الويان للاعقاد كانتخالِم عالَّمْ من الطاهباتِ لمرفتها هور ان يَكُونَ عِداللّهِ وَلَهُ اللهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ مَرْدُ عَمَا هُمْ مَكُونَ الْمُعْلِقُرُ هَا مَنْهُ فِي الرّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ ال

ملخص الفتسوى :

خيف أنه على الر الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ترك الحيال المعربيون الجبائل المعربيون الجبائل المعربيون الجبائل المعربيون المعربيون الجبائل المعربية المعرب المعربية المعرب المعربية المعرب المعربية المعربة المعربة في ١٨ من توضير سنة ١٩٥١ تشكيل لجبة في وزارة المالية علم الوزارات لاعادة توزيع المعال على المسلح المسلم المعربية أن المسلم المعربية المعربية

"وكان من الترقّعد الدوهرية التي وضعتها اللجنة أن الإنهور المتدرة خطيط اللجنة أن الإنهور المتدرة خطيط المنظل الذين يتومون تعلى المال أن الدوجة التي تقوت لها الإنهور في المكان الأوجة المن تقول المنظم المنطقة أن خادر المتنطق بالمكومة ويقدم يداية على الدوجة المنطقة منطقة أن يؤدي مؤلاء المسلمة في مقطف الدوارات والمسلم المنطقة في مقطف

الله عليه المنتب عجرته على القوسان والرفودة على المنافق واستدفقها والمستدفقة الله المنافقة والمستدفقة الله الم المنافزيدات المنافزة لهم إن التكون

ومن حيث أنه من هذا بين أن الغرض من الابتصال الذي يؤديه العمل هو التحقق من المساهم بعربتهم والوقوف على القليم اللهسل والمستحقاتهم المدرجة بالقيادرة لهم في الكادر 4 وينساد هذا أنه والن كان من اختصاله من اجتماع المدل والاجر الجرجة ألمى يستحقها المدل والاجر الذي يمنح له حسب نتيجة المحانه في حرفته الا أنه ليس لها أن تتسدر الخربة الحربة درجة أو أجرا يزيد عن الدرجة أو الآجر الآجر إلها في الكادر .

عادًا كانت بهذه العابل وردت في الكندوف المُلحاة بَالْكَانز وَعَلَّر لَهَا
حَرِيمَة مَعْلَى وَعَلَى اللهِ عَنْ مَنْ يَلِيمٍ) مَلَّا يَلِيهِ وَلِ اللَّهِ اللَّهِ عَنْ يَعْمُ وَمِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ لَمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهِ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّلَّالِيْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلِي اللَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلّا

ومن حيث أنه بيين من الأوراق أن عمال القتال الذين الحقوا بوزارة العمل يشنظون حرف « منجد » > « نجار » > (أسطرجي) > (عسامل حكيف جواء) .

وبن حيث أن هذه الحرف بقدر لها في الكثبوف رقم (٨٠) المحتة. وكامر عمال القنال درجة صاتع ديميق (٣٠٠ ــ ٥٠٠ مليم) .

ر - سونى تدلِّث الله اللهمة الدولة المنطقة الافتقاق هؤلاء العبال ، هرون تهلمهان فار العرض الذي يشتهاونها ونعوت لمن البارا حديد (١٠٠) هيست بمرول في موجة (درسائه وهار فيتار ك .

المنافعة الموردار أو الطبح في خفقه الأحزز والمعتبى يؤهشهم في درجة المعهدي المراجع المرجع الم

تواريعاً في اي ويتبروحتي بصبد يجوات مواهيم الرسجيه والنوال ويجه كم التسانون على هؤلاء المسال وذلك بتسوية جانعم في العرجة المتسرية لحرفهم وهي درجة صائع دنيق من تاريخ تعيينهم بوزارة العدل .

لفلك انتهى راع الجبعية الصومية الى:

() أَنْ عَبَالَ التَّقَالُ بِاستعتون الدرجات المتررة لحَرْعَهمْ فَي كُادر عَبَالَ:
 التثال دون ترخض ثبن جهة الادارة .

(٢) أن اللَّجِأَن الْفَنَكَة لابتحان مؤلاء المبال تخصى مثلاً بالثبت. بن سالحيتم العرفقم ولا يجسوز لها أن تقسدر لهم درجة أن الجرا يزيد. عبا هو بقرر بالكابر .

(٣) أن ما تررنه اللجنة المسكلة لابتمان عبال القنال المنفين بوزارة العدل بن وضعهم في درجة صائع فتيق مبتاز (٣٩٠ ــ ٧٠٠ ملم): ترار مضاف للقانون) لا يكتسب أي حياية ويجوز سسجه في كل وقت ترار مضاف المناون على مناون الدرجات المقررة لحرفهم وهي ويمان عائم تقيق ٥٠٠/٣٠٠ مبليم) .

(غنونی رتم ۸۱) فی ۲۰/۵/۱۹۹۴)

قاعدة رقسم (۳۲۲)

: السناة

عسدم جواز اجابة طلب بعض عمل التساة المينين على الدرجة راع / ۲۰۰ م مساولتها بزيلاتها للمينين على الدرجة ۲۲۰/۲۰۰ م اسلس خلك التمايين العلى على اخدى الدرجة رامين بخار هذه الدرجة كدان وضع على القالة المين بالدرجة ۲۲۰/۲۰۰ م على الفرجة (۲۰۰ ۲۰۰ م) ينجر بخابة تعين يضوى على ترقية كه ويجب لاجراء هذا اللسين الورادوادر الدرجة البيالية التباورة خلا كلت خدوالدرجة لا تغير الا يستى الوراداد المائن غله لا ينشر المن منه عن يكن المائن و

بلخص الفتوى :

لولا ... أن يمين العابل على احدى الدرجات وهين بطور هذه الدرجة غاذا كان عدد الدرجات العباية الجالية بن الفئية ١٣٠/٢٠٠ بأيم أم يستوعب جبيع عبال القناة وانبا شبيل جزءا منهم غائه يكون من غير المتهول بساواة كل بنهما بالآخر لأن هذا الأبر يتطلب عدد من الدرجات يتناسب مع عدد هؤلاء العبال وطالما أنه لم يكن هناك ثبة تبخط عبد التميين في الدرجة ١٣٠/٢٠٠ بليم ولم يوجد عند من هذه الدرجات يسمح بوضع بيضع العبال عليها غانه لا حجة في التول بالساواة .

ذاتيا ــ أن وضع على التناة المين بالدرجة ٢٠٠/١،٠٠ على الدرجة ٢٠٠/١٠٠ يمتبر بدائة ترقية له ، والمستقر عليه أن توأمر الستراطات الترتية في العالم المتوافق الدرجة ولا تعدو أن الترتية في العالم الدرجة ولا تعدو أن تكون أبلا يراود العالم والنجلة الادارية أن فجريها في الوقت الذي يناسبها وفقا لظروفها وعلى ذلك غان عبال التناة الذين لم يوضعوا على الدرجة وقا للمن على المدرجة رغم توافر شيئها فيهم .

مِنِهُ كَالْنَا سُوْلُ الْقُولُ بَشَرَ هَا يُرْمَهُ أَمُانُ اللّهِ مَلَى الْقُولُة اللّهَا تَكُمّا الْقُولُة اللّهَاء تَكُمّا يَرْمَهُ أَمُولُهُ اللّهَ عَلَيْكُمْ مَنْ اللّهَ اللّهَ اللّهَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ اللّهَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ لِللّهُ اللّهَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ يَجِبُ مِنْ اللّهِ عَلَيْكُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ يَجِبُ مِنْ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

رابعا -- أن الأمر لا ينتصر على مجرد نقل العلل من الفرجة (٢٠٠٧-٣٠) . وإنها -- أن الأمرية (٢٠٠٧-٣٠) . وإنها على ترقية وي خطيفه تعليم في حدد الدرجة يعلي ترقية ويجب الكان المؤراء عدد التعليم المنافرة عليه المرجلة المباقرة الدرجة الدرجة المرجلة المباقرة والمرجلة المرجلة الم

الا لته لما كانت النبيب ومن والإسكام المتدور ذكرها ؛ لا فلاجود الى المباد هولاء المباد المباد المباد المباد المباد المباد المباد المباد وهالاه المباد المباد وهالاه المباد وهالاه المباد وهالاه المباد وهالاه المباد المبا

رود عبد الحله المنه المنه المنه المنها المنها المنها المنه المنها ال

1 1944/1/14 - TIA/4/4/ (M.)

فالبيدة والبيروالة

يشرح من شكل التكون رقم ١٩٧٦ فسنة ١٩٦٦ في شكن جهيئ عليان التراق الله الإرجام المجال المسائل المهابية على الإيهاب الشار إلهوائية المنافق المعان التراق المجال المهابية المجال المهابية المجال المجال المجال المجال المجال المجال المجال المجال المحال المجال المجا

ان وين بن الطلاع يبلي نمن المادة الأولى من التبييسية والاو التو الم

معها لمال التناة الذين ينطبق عليهم هذا التانون وهم عبال التناة الذين تركوا القطعة بالبيطة المستحدة الحكومة ولم المجتمعة بالبيطة المستحدة الحكومة ولم يمينوا في درجات دائمة في المين المينا المتحدد ال

4 طعن رتم ۲۸۸ اسنة ۲۷ قد ـــ <u>حليس</u>ة ۲/۲/۳/۳۰ ا

الله الفلس مقدد العبدل الفدودي الفدوع الأول سريان قانون العبدل

قامسدة رقسم (۲۲۴)

: السيطا

وقوع الخافقة خلال الفترة التي كانت غيها الشركة بن شركات القطاع ً القضائي ... غلاون العبال هو الذي يسرى دون غلاون القيابة الادارية والمطلبات القلاميية ... سقوط الهام العالم بضى خيسة عشر يوما من تلاوخ كشف المخافة ... لا يفع من ذلك تابيم الشركة في تاريخ لاحق •

يكفس الحسكم :

ان شركة الاسكندرية لتجارة الإخشاب ابهت بالقسانون رقم 117 السنة 1171 اعتبارا من تعلق هذا القانون في ٢٠ من يوليه سنة 1171 وكانت عبل هذا القانون في ٢٠ من يوليه سنة 1171 وكانت عبل هذا القانون في الفاص التي لا تساهم عيها القطرة أو تضين المساهيين غيها هذا أنني من الأرباح ويذلك يكون العطر اللهائة ألى الملمون صده قد وقع خلال الكثرة التي كانت بها الشركة من يحركات الجاهاع الخامي التي لم يكن يسرى على عبلها أحكام القانون رقم 119 السنة 1191 في شان سريان قانون النيابة الادارية والمعلكات التاديبية الإستارة ال الشركات الخامسة أذ لم يسمنا خفسوغ عبالها لاحتكام الاعتبار ما العبارا من فاريخ تأبيها في ٢٠ يولية 1171 ، واتساً كان يسرى عليهم العبار ما عاليها المنابعة الا

(طمن رتم ه ۸۰ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٠١٢/١٢/١ .

قامستة رقسم (١٩٧٥)

والمستا:

مرسوم يقانون عقد العبل التردى رقم ٢٩٧ السقة ١٩٥٧ ــ سرواته على مستخدي الخاولة الخارجين عن الهيئة وعمال الهيبية فيها هو الكر اللادة العابل . ويتأذر و المرادة المنافقة المنافقة المنافقة العالمة المنافقة المنافقة

ملغمي الفتسوى

ان أحكام الربيوم بتقوير بن (٣١٧ اسبة ١٩٥٢ الخاص بعد العبلة المردى تنطيق على مستخدى الحكومة الخارجين عن الهيئة وعمل اليوسة كذا بيفهوم المخلفة من نس النترة (ه) من مادته الأولى ، وإلما محتف المادة التضمون من ذلك الرسوم بتانون تنمى على أنه « يقع بطلا كل شرط في عند المنزل المردى يخلف لحكام هذا التقون ولو كان سابقا على المسلح به ما لم يكن الشرط اكثر غائدة المبلل » على هذه الخادة تسرى الني طلح به الم يكن الشرط الكري قبلة المستخدين الخارجين عن الهيئة ومعلى المؤيية . ولا يقير من هذا النظر ما استقر عليه الثله والفضاء الداريان من وذه الملاقة تنطيبية تحكيما التوانين واللوائح وليست عائلة شخصية عن المستحديث المادة المستحدية على الملاقة بين رب المادة المستحديد بين بين المادة المستحديد الملاقة بين رب المادة المستحديد الملاقة بين رب المادة المناد المنادة المناد المادة المناد المادة المناد المادة المناد المناد المنادة المناد المناد المناد المناد المنادة المناد المناد

علاق عند الفل النودي يشق ما لم يكن المنبية الهليا المسكر المنبية المناسبة المنبية الم

(المتوى رتم ٢٧١ في ١٩٥٤/١٢/٢٧)

عامسدة رقسم (۲۲۲)

الهيسيا:

يعمر بدريان تقوير عقد البيل الفيدي الا على استمع عقد عسله رضائي بالمنى النهوم في فقد عسله وضائي بالمنى النهوم في فقد القانون الخاس ... عدم سريقه عليوسيتشني وعمال المكومة الذين تربطهم بالمكومة علاقة لاحية ... المائة ، ه من قانون. عقد العمل الفردى ... قصر سريقه على الشروط والتشافية المائية الوائدة في تواقع الوائدة في المناسبة الوائدة في المائية المائية الوائدة في المائية المائية الوائدة في المائية المائ

- Co - 281 (alth.

ان يكل تطبق الرسوم بتاون رقم ١٩٧٧ اسنة ١٩٠٩ بشان عقد الطال المواى لا يكون الا (ق) كفت الفلاتة تثلية على اسلين على المان يشاري المان يا المان ال

المسلمات في تأويل القوانين وتعسيرها أن مذلول النام على ملتفى قصد المسلمات في تأويل القوانين وتعسيرها أن مذلول النص على ملتفى قصد الشرع يجليه عند الابلاغ بسيلا التمروم ومبسارات القسارات القسارات الاشرى ، ويوجه خاص تلك التي تتضين التمالية المسلمان المسلمان الأخرى ، ويوجه خاص تلك التي تتضين المسلمان ا

ولما كاتت عالاته ألمائل المذكور بالحكومة هي عالاته ألاحية تنظيمية 4 وليست عائلة عقدية ، فمن ثم ألا يسرى عليها تلتون مقد المأل ألفردي 4 بأن تتخشع فيما يقدس بالكامأة الأحكام القانون رقم ٥ أسمة ١٩٠٥ وقرار بتكاس الازراء الله الرام ١٩٠٢ المثالد في ١٩٠٢/١٢/١٧ .

ولما كان التقرن وهم المستحدة المرام المستحدة المرام المستحدة المرام المستحدد المرام المستحدد المرام المستحدد المرام وعبر السن ، وكانت خدمة العلل المذكور لم تنته بسبب بن الاسبقيد المستجد أكرها ، المسلم عن المسلم المستحدد المستحد

THE PORT OF THE PARTY AND THE

قاصدة رقسم (۲۲۷)

الأمادان في المادات الطائب بالجامعات الذين يسند الهم القيام بسبل عارض أو مؤقت والعادان الذين يتم الحساقم بطريق التماقد لا يسترون موظفين عبومين الا أن ملاقهم بالتحادات هي علاقة مقدية — بريان القيامة المسابة في نظام الواردة في القاون رقم ٢٦ غينة ١٩٦٤ الحا كفت عقودهم تنفين الاحالة اليها والا فيفضمون لاحكام مقودهم تنفين الحالة اليها والا فيفضمون لاحكام مقودهم بكلة بلدتاء المالت القول بسريان في الدولة على جميع العادات الطائب القول بسريان قوامد الملكين المنفية الى توادد المليان المنفين في الدولة على جميع العادان بالاتحاد واو كان عوامد الملكنة الاعارية الماليا اسبق الملكنة لاحديث لا عقدية — الاستفاد الى أن المكتمة الاعارية المليا السبق أن استبحث المكام تقون عقد العبل القردي في مجال العلاقات التي تربط المسابق المناف الذي تربط المسابق المدين بالدولة منا برجب استبعاد احدام القدادن الذي تربط المسابق المدين تربطهم بالدولة منا برجب استبعاد احدام القدادن الذي المكلمة المناف المكلمة المكلمة

تُكافِينَ الشَّــوي: "

 أَمْ عَلَيْهُ * آيا أَذَا لَمْ تَعْسُن مِسْل هذه الاحالة ، على مؤلاء المسليلين يُخْطَنُونَ أَمُنَدُدُ لِأَحَامُ الْحَوْدِ أَلْبِية معهم ولاحكم عنود العبل الواردة في التعلقون المحنى ، وقد استحت الجنعية العبوبية في هذا الى أن العالمين المحكورين لا يُعارون موظهين عنوبين ، وأن علائتهم بالجسلمة في عائدة معينة تقضع لأحكم التالون الشامى ، وأن المرجع في تصديد أوضاعهم هو الى الفلاد المربة معهم ،

ولا وجه للتسول بأن نص الملاة ١٨ من اللائحسة الادارية والمليسة لاتحادات الطلاب بالجامعات ... الذي يقضى بسريان التوانين العابة المعول بها في المحكومة نيما لم تتعرض له هذه اللائحة من تواجد خاصة بالوظنين والجبال ساقد ورد علما بشلملا لجبيع العلملين بالانجادات ولو كان عملهم بها عارضًا أو مؤلتا ، ذلك أنه لم يرد بوذه اللائحة ... في صدد الاحسكام الخاصة بعلاقة الاتحادات بالعابلين فيها بدسوى نصوص تتعلق ببيسان السلطة المختصة بتعيين هؤلاء العابلين وتحديد اجورهم ، وأن الاهمكام الوظينية الحكومية التي لحالت اليها المادة ٢٨ المسار اليهسا ميهسا عدا ما نصت عليه اللائمة من سسلطة التعيين وتحديد الاجر لا نتنق وحقيقة الوضع القانوني للعلملين المذكورين ، اذ أن تطبيق تلك الاحسكام عليهم ، يفترض تيام علاقة تنظيمية لاتحية بين العابل واتحاد الطلاب ، غاذا كانت العلاقة عندية ، غاته لا ينسنى في صددها الرجوع الى الاحسكام الوظينية العامة ، واعتبارها اساسا لتنظيم هذه العلاقة ، وانها يكون الرد في ذلك الى أحكِلُم المُقد المرم بين الطرفين ، مان أهال إلى الإحكام الوظينية الملية أو الى المادة ٢٨ أتفة الذكر ، انطبقت هذه الاحسكام بحكم الاحالة اليها ، لها أذا خلا بن هذه الاحالة ؛ مان نصوصه هي التي تحكم العسلامة بين الطينين ، مكلة بأجيكام عقد العيل في التاتون المنى ، وجِملة التول ان مَيْاطِ تطبيق جِهِر إليادة ١٨ المبكورة هو إن تكون العلاقة التي تربط العلياين بالإنجابات علاقة لالجية لا متدية ب

والأحمة في الكول بأن تطبيق الشريعة المله للمللين المنين 7 تعنى حمد المله المللين المنين 7 تعنى حمد الما الما أن الما

اذ أن هناك من يعينون القيام بعمال مؤقت ، طبقها الماكات تعني يع الله ١٦ من القالون رفي ٢١٠ أسسنة ١٥٥١ وقد وأد والما المسلخر في ٢١ مِن نيسمبر سنة ١١٥٢ تنبذا لعدد اللام مرم لا جها وْ قِلْكُ وْلْي الْأَصِلُ فِي عَيلِم صِنْهُ الوظيقةُ العلية ، بعد أن يعهد الله الشخوي بميل دائم في خدمة سراق علم تديره البهلة لو ليج التسيخاس الفتالات المسلم الاخرى ، إما أذا كانت علانته من طبيعة مظاهرة ، يَعْفَهما يعديه في مخالات القسانون الخاص ، على أن هذا الأصل لم يبنع من بعض الصور الاستلاقية اللهام المرغيان الودك الالكام الرنفين المالكان الذي كانت والمناه والمناه والمن المناهق وعور ١٩٠٠ والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمنافق والمن المنظيرة في الماعن ميتعليو منعة الماعة ، نام الله العام يعلى ال يعوم المنطقين يطلب هاف عدة براق عام معرد المولة الدائد المداكر المواجع التعلواة لمتوبيعتبو بوطحا لؤالته بالزاجه بشيخ الكشائية كخاد الستدخال يتخ السامة بطوطية الهيئة بالخروط والوشاع التي رسيها القسالون . ويا ينان التقليب في وهائمة الأوليك الوالمين الوائمة ... الجالة المسكلم الوال مجلس التؤوراه الشاهر في الم تنق السنتير استة الأوالا _ الثيث يلم بُعَكَد الشائقة الم وخط العبولاج الرهق المحترار العكور الأوكان البسكاري من الأورائي ومن الوطاع ال التعلقان في الخلاات الطَّلاب بالخِلْمَات النَّيْن بسَّنْد البهر المُثِّين بُعَيْلُ عُثَارِتُمِن أَوْ تَوَامَتْ لَمَ لا يَشْبُلُونَ ظَلِمًا الْحَسَلُمُ الْمَعْدِ ٱلنَّمُونَجِي الرَّالْقُ الزار متبطئن الورراء الطال الله عَلَى الوَلا لا ينفسون المحكم عداً المقد ، تعتبه عن عن المشتوعيم اللواعد السناية التوقف ، ولا يُستني تكيف عَلَّمُهُمْ بِالْحَقَادِينَ ﴾ إلا مثلاث مترخية ، تعريج كل مجالات القسطون التفتيطين 🔆

رسوا وأنون الدين في المعلق الهافئ المعلقة الدين في المعلقة الدين في المعلقة الدين في المعلقة الهافئ والمعلقة المعلقة المعلقة

الإدائية الطبا إلها المعبدة بطبي عرامد بانين معد العيل البودي به بالمنية المسلمة المس

وقد مدر تضاء المحكة الطيا هذا في الله حرفاها المحكة الفاوق عاد العبل الفردى رقم ٣١٧ لمنة ١٩٥٣ ، الذي لم يكن يتضبن نصا مريحا يتخي بعدم سريكة على عبال المحكونة ، بيد أن الوشاع الا تغير بسدور بتنون العبال رقم ﴿ إِنَّ السِنَةُ وَالْوَا الذِي تَعْنَى بَعْدَم سَرِيانَ الْحَكْلَة عَلَى عبال الحكونة والمؤسسات المسائلة والوحدات الانتيارية المستقلة ، الا نيها بمستور به حمرار بن رئيس المجمعهية ، ومن ثم مان لحكام هذا القانون والدين لا بتناوق في شأن من ترمطهم بالجهات ثم مان لحكام هذا القانون المنتى ، باعتباره الأسل عند عدم وجود النص الملتع وليس في تطبيق التوادد المدنية الخاصة بعدد المبل من يتنافر مع عليمسنة الماليات المؤسسة التي تنظيل بين الاجلدات وبين المغلمين بها ، كما انه أسرى المثلم الموادد المال ، الاجلال بعد المبل من يعانون بها ، كما انه بعد العبل في تعالى المثل من يعانون بها بعد المبل عبد المبل المنافي بها ، كما انه بعد العبل في تعالى المثلق المنافية التي تعالى من يعانون بها بعد المنافق المثافية التي من يعانون بها بعد المنافق المثافية التي تعالى بها المثلة المنافقة التي تعالى المثلة المثلة المثلة المنافقة المثلة المنافقة المناف

النظم التوكليفية ، التي وضعت أضلا اواجبة الملاكلت التي تتسم بطدوام والاستشرار أن حددًا به لم تتفسن العدد الجربة بع المعلين المتكورين . خدلة التي الاحكام الوطنيفية العلبة ، الم يتمين مندئة تطبيق علم الأحكام جالدر الذي يتنق مع الاوضاع الخاصة للمالين بالاتحادات ،

ولا يقتم في العول بأن احكام المحكة الادارية الطيا > التي تدرت
- سريان تقتون عقد العمل الدردي على العالاتة ما بين طوائف بمينة من
المليان والفولة > لا تعدو أن تكون أحسكاما جانبيسة غير قاطمة في هذا
المنسوس > لأن المحكة لم تطبق في أي من أحكامها تواعد عقد العسل
المنتية على جذه المالاتة — لا يقتع في هذا القول لان عدم تطبيق المحكة
المسدة العواجد إنها مرده الى أن مجلس الدولة (بهيئة تقسساء ادارى)
لا يختص بالنظر في المنازعات الناشئة عن ظلك المالاتك > الاتصار ولايته —
نهما يتطق بشنون الموظفين العامين > أى الذين تربطهم
بالدولة عالمة تنظيبة لاتجية .

لذلك أنتهى رأى الجمعة الصومية الى تاييد نتواها السابقة السادرة يجلسة 11 من ديسبير سنة 1918 ، في خصوص الوضيع التاتوني للمللين في اتحادات طلاب الجامعات الذين يتوبون بصل عارض أو مؤتت .

(1977/1/17 & F1/1/#7 44.) ~

أافندة رقيم (٣٢٨)

المستعارة

الوطف العام الذي يفضع القواعد الانتصالات في نفون علم تكون علم تكون الدولة علامة المستقرار والدوام في خدية برفق علم تكوره الدولة بالمارية الدارية الدا

علقس المنكوات

لكى يعتبر القدم موظفا عليا خاضعا الاحكام الونلينة العلية التى الاستقرار والدوام في خلية مريق علم تديره الدولة بالطسويق المباشر ، مردها الى القوانين والأواثة بجب أن تكون عائلته بالحسكوية لها علقه وليست علالة عارضة تعتبر عقد عبل يندرج في نطاق القانون الخاص ، غاذا كان الثابت أن المطمون عليه يعبل قارنا لاى الذكر الحكيم قبل صلاة الجمعة من كل أسبوع ، ولا تتعدى عنه الخسدة غترة تمسيرة يسكون بعسدها في حل من جميسع الالتزامات التى تحكم الوظفين المسبويين كو ولا تترب عليه في مزاولة أى عبل خارجي ، غائلة بهدفه المسابة يعتسبر من الإجراء الذين لا يعمو أن تكون عائفة الحكومة بهم كمسافقة الإغراق بعضون مع المعفي الأيفر في مجالات القوظفين المانين الذين يحق لهم الإعادة أن تكون عائفة من قواعد الإنسان عنى يختص المؤطفين المانين الذين يحق لهم الإعادة من قواعد الإنسان عنى يختص المؤطفين المانين الذين يحق لهم الإعادة من قواعد الإنسان عنى يختص ملحلس الدولة بهيئة قضاء ادارى في المنزعات الخاصة بنظك .

(كلمن رثم ٨٦ لسنة ٢ ق ... جلسة ٢١/١/١٥٧١)

قامسجة رقتم (۲۲۹)

المسياة

المنظفون والمستخدون والمبال والمناع ب. ينهم بن تكون علاقته بالدولة ملاقة تلطيبية علية تعمّل في نطاق القسائون المام » وينهم بن تكون. علاقته بها علاقة على عبل فرفى تلدرج في نطاق القلون الغاس »

ملخص المسكم

ان التوقة في الهليمة بلق الخرالق المالة وتسييرها يلجا الى استاخدانه والسلاخ الولاية المناخدانه والسلاخ الولاية والمسلاخ الولاية المسلاخ الولاية والمسلاخ المسلاخ المسلاخ المسلاخ المسلاخ المسلاخ المسلاخ المسلاخ المسلاخ المسلاخ المسلوم المسلاخ المسلوم المسلاخ المسلوم المسلوم المسلاخ المسلوم المس

والمستقدون الخارجون منها والعال والمناع ، وبن مهادمها نصف مالتهم بالدولة علامة تنظيم على التوانين واللوائم ، مندخل بهذه المرابعة في نظيم القان السلم ، منام من تكون الكاف الدولة على منا التحديد في نظيم الله المرابعة في نظيم الله المرابعة المرابعة

الكن وتم ١٠٢ كسنة ١ ق - علسة ١٩١٢ /١٧١١)

تاكستار قيم (P(،) ۴)

:4--4

هم مُرِيَّكُ تَقُونَ هَلَّهُ الْمِقُ الْقَرَقُ جَلَى مَسْتَقَتِينِ وَمِيْأَلُو الْمِقُورَةُ النِّيْنَ تَرِيْقُهُمْ بِالْمِثْقِيدُ عَبِّلْتُهُ لِاسْتِهُ .

بالغص العسكم :

ان المشرع قد استهدف بقسانون عقد العبل النسودى تنظيم شاون العبسال وبيسان حقوقهم وولهم البعيد ورجيات وسالحهم وحياتهم صحيا ودء الحيف والاستغلال عنهم من أرياب الاعبال 6 وأنه أسند رقابة عنا كله الى وزارة الشؤون الاجتماعية ونصبها قوابه على تنبيذه . وهذه المنا الاجتماعية على ين المناوية والهاسوم المنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المنا

يُرِبُّ الْبَعْلُ الْوَافِقُ لِلْمَعِلَا } وَلِو تَكُنِ رَبُ السَّلِ هِو المَعْوِية في المِسالِّاتِ المَّالِية فِي تَطُونُ عَلِيمَةُ السَّعْقَةُ النَّعْلَةُ لَيْهَا بِينَ العَمْلُ وَالْتَعَوِيّةَ عَلَيْتِهِ وَلِينَاتِ الْ المُعَلِّمُ أَنْ وَكُلُّ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ فَيْ مَوْلِا السَّلِّى مَنْفِيدًا الْعُولَائِي وَالْلُولَامِ المَثْقُلُ مَنْفِيدًا الْعُولَائِي وَالْلُولَامِ الْفَالِيّةِ مَا المَثْلُ مَنْفِيدًا الْعُولَامِ المَثْلُ مَا اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّ

الكنسجان

سنة حديد الدلاة — مركز موظفيها عقب قيام مصلحة السنك المديدية جادارة الرفق — قرار مجلس الوزراء في ۱۹۵۲/۲/۱۰ بابقاء الوضع الحالي اوظفى اللغاء وطبقا الوالحها وقواعدها — الزء — استبرار تطبيق فقون عقد المبل الفردى على موتائى هذا الرفق ،

ملقص الحسكم :

بيين من الأطلاع على المذكرة المرفوعة من وزير المواصلات والتي وانتي عليها مجلس الوزراء بجاسته المتعددة في ١٠ من يونية سنة ١٩٥٣ بشان سكة حديد الطبقة التنفي بناء على ونيا المسلحة تتنفى بناء سسير هذا المرفق النساء المدة التي تسستفرتها اجسراءات الميزانيسة عالمرجو من المجلس التفسسل بالموافقة على اعتبسار الحراسة منتهية وعلى أن تقوم مصلحة السكك الحديدية بادارة المرفق باعتبسار أن اعبالها وثيقة المسلة به وصلى أن تكون ادارتها بالموضع الحسالي لموظفي الدانة وطبقة المسلكة به وصلى أن تكون ادارتها بالموضع الحسالي المؤلفي الدانة وطبقة المسلحة به وعلى غلامة المت في هذا المرفق خلال غيرة ادارته بمعرفة المسلحة » .

 صالف الذكر من أن تكون أدارة هذا المرفق بالوضيع المالي الوظهي الدلتة ولمعتال المرابع المرابع المرابع وتواجدها كرون بين هذه التواهد بالهرب وقد المرابع المربع كما تقدم م

(طمن رقم ٤٠٤ سنة ٥ ق. ــ علسة ١٩٦١/١/١٤ ١

القسيرج القسائم ودي تُفسادُ عقب العبسال في دولجهسة الفقاف

قامستة رقسم (۲۲۲)

المسطا

المادة من من مقون العبل السادر بالقسادن رقم 19 اسفة 1949 و تنفى ببقاء عقد العبل نافذا في مواجهة الخلف وذلك في حالات الإيجاج او انتقال اللكية بالبيع او الهية او الارث او الوصية ... عدم سريان هذا الحكم الا اذا كان الخلف والسلف كلاهبا بن الشخاص القانون الخلف ويفضيع المبلون القابون القابون الهبل من السلس مقد المبل الرضائي بالمنى المنهيم ... ادباج احد البنوك الخاصة في البنك الإعلى وهو من السخاص القانون العام الذي يسرى على العليان به غظام الاهي ... من الشخاص القانون العام الذي يسرى على العليان به غظام الاهي حون شخوع المقد في هذه العالمة المناطة البنك في تحديله وتغيير احكامه دون توقع على رضاء العابل .

بلذص الصكم :

وبن حيث أن الامسل هو عدم سريان احسكام قاتون العبسل رقم 11 لسنة ١٩٥٩ على مبال الخاوية والتوسيات العابد والوحدات الادارية علمات الشخصية الاعتبارية المستطلة الا نبيا يمسدر به قرار بن رئيس المحقودية وظلا طبقا لمكم المادة الزايمة بن العالون المذكور وطمى المادة لا بنع بن الوغاء بجيسم الالتزايات حل فلا بن تاقون العبسل على أنه لا ينع بن الوغاء بجيسم الالتزايات حل المشاقات توسفيتها أو المالتها أو المالسها أو الداجها في غيرها أو المتقها بجارت أو الدر قال غير خلك بن التسريفات بجارت أو الروان أو غير خلك بن التسريفات

ونيما عدا حالات التصنية والانالس والاغلاق النهائي المرخص نيه يبتى عقد أستقدام عمال المشاة المُشَيِّعَ أَوْلِينَ النَّفْق مسئولا بالتفسان مع السحاب الاعبالي السيابتين عن تنفيذ جهيع الالتزامات المذكورة غد جرى تنساء هذه المحكية على أن سجال تطبيق تاقون عقد العلل لا يكون الا اذا كاتبت علاقة العبل قائبة على أساس عقد عبل رضائي بالمعنى المنهوم في نقه القانون الخاص وليست خاضمة لتنظيم لائحى وعلى ذلك لا يسرى حسكم الملدة ٨٥ الا اذا كان ربا العبل السلف والخلف كلاهسا بن اشتخاص القاتون الخاص ويخضع المابلون التابعون لها لاحكام تانون العول المخى مِنْ المناسي عقد بالعبل الرضائي بالمعلى المنجوم في نقه القانون الخاص عفى المنسطرعة المائلة على الثابت انه قد تم في الساج بنك التجارة المتمساتد مهيبا المدعيم في المتسد المؤيخ ١٩٥٩/٦/٦ في البنك الاهلى المسرى ى ١٩٦٣/١ - في وقت كان ألبنك الاهلى المصرى نيه يعتبر بحسكم التأتون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٩٠ مؤسسة علَّمة من أشخاص الثانون العلم وَارْتَيْهَا عَلَى اللَّهُ لا يبش الله] في مواجعة البلك الاعلى السرى بوسله والمعملة علية فأرَّجة لبلك النجارة ... على العبل الذي كان يبرية بين أبلامي وبيه بلك الغنبارة في ١٩٥٩/١/٥٠ الا بوسف هذا للعقد نظلها لانحيا لتوظيف المعرو فدعلامة الونك الاهلى المعرى وهو يهذه السنة يخضع لسلطة البتك · في تعديله وتعتبر احكامه دون أن تتوقف سلطة البنك في ذلك على رضساء المدعى بقبوله مادام البنك الاهلى قد تغيا من هذا التصيل والتغيير تحقيق المسلحة العامة والثابت في خصوص هذه المنازعة أن البنك الاطئ تبل علا حجايق ادماج بنك القهارة نبه في ١٩٦٢/١٠/١ الالتزام بجميع احكام عقد المراد المادية ١٩٦٢/٧/٣١ حتى نهاية اجل المتم في ١٩٦٢/٧/٣١ ثبر خاد البيله الإجلى الى تسلطته المترة بهسفه من اشتهام المتالين المساسف مهم المنظم المص الموركان وخضع له المدعور تعبيد الى تعطل ترتيه على الكيور السابق إيضاهه بعسيلا يبديته استبعد من جذا الربعه المكاماة المنابع ويربه له عن نسبيه في أيهاج الموكن الونيمور البنك بعد أدنيه للعظيمة فيوسطة عنه سنويا (إلاليا) بسعيه) ورماية عنه المدعي قرر البرائم الإجلور مجرف مكاماة شهرية للبدعي بواقع ٣٠ ج تعويضا له عن

تهميه في الكفاة السنولية الاهمانية بعد اذتى لا يتل عن عَيْسَاللهُ تُعْنِيُّهُ عَيْد على الله الله المرام ال عنه الحكم الطمون نيه من العشاء باعتبار نصيب الدعى في الارباع بحد الني حقداره ٥٠٠ ج سنويا جزءا لا ينجزا من اجره الذي يلتزم البنك الاهلى بالرَّمَّاء مِه ذلك انه مُجِرَدُ تُعطُّقُ الْأَدْمَاجُ بِيْنَ بِنكَ ٱلتَّجَارَة وَالْبِنْكَ الاَعلَىٰ المرى بوصفه مؤسسة علية وبن اشخاص القانون العام يستط في مجال التطبيق القانوني عقد العمل ألسابق أبرامه بين المدعى وبين بنك التجارة في /1/1/١٩٥٩ اذ لا يسرى عقد العبل على رب العبل الذي يُثْلَق بَنَّكُ المنهارة منت بالل النظاء الومو البنك الاطل الصرى بن اسخاس التانون العلم وتت تحتيق الانماج في 1/ ١٩٦٣/١ لأن لحكام قانون العبل لا بسرى على حق اشخاص القاتون العام ويخضع العاملون التابعون لهذا النظام اللائحي للتوظيف الممول به والذي يخضع للتعديل والتغيير حسب متنضيات المستلحة الفنامة وترتبيا على ذلك يكون من حق البنك الاهلى المدمج لبنك المعارة بوصلته بن اشتخاص العالون العام عدم الاعتداد في حساب مرتب اللُّذَى بها جاء في عقد العبل الزُّورِخُ ١/١/١٥٥١ مِنْ تِرتيبِ هِي المُدْعَى فَي ٤ أَنْ اللَّهِ عَي اللَّهِ عَي اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلْمَ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَّى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَّى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلْمَ عَلَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى الْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَ الْتَضَاء نَصَييْه في الأرباح بحد أَتني مقداره خَسَبُاللَّه جنيه مبنويًّا أَعْتِبْارًا مِنْ ١٩٦١/١١ اليوم الثاني لاتنهاء أجل عقد المبل المنكور والاكتفاء بتعويض الدعى عن ذلك الحق بمكاماة شهرية متداره ٣٠ ج (١١٠٠) ج سنويا وآذ تض الحكم الطعون نيه باحتية المدعى في ضم نصيبه من الارياج الذي كان يحصل عليه في بتك التجارة كليلا وبتداره خسسانة جنيه سنتويا الى أجره اعتبارا من ١١٠/١/١٤ قان هذا التضاء يكون قد قلم على أساس الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب القضاء بالفائه والحكم برنض نحاً الثلاثِ . most the first the second

المُعَنَّلُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَمَا كَانَ الطَّعَنَ لَهُ وَرَدُ مَقَطَّ عَلَى ما لَهُ فَيَ لِلهُ المُعَنَّكُمُ الطَّعُونُ عَيْمَ مِن الْمِنْيُّةُ الْأَمْنِ فَي مَسْمَ تَعْنَيْهِ مِن الرَّبِيَّاعُ أَوْاتِيَّ خيسيقة جَنِيهُ سَنُونًا _ وَارتَفَى المُصْومُ الْمُكُمُّ الطَّمُونُ لِيهُ لَيْهَا عَدًا حذا النصاء لذلك علمه يُعْمَلُ المُكُمُ بَتِيولُ الطَّعْنَ شَلْقًا وَفَي مُؤْمَسُومِهِ عَلَيْهِ وَلَيْ المُعْمَومُ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَا المُعْمَ المُعْمَا المُعْمَ المُعْمَا المُعْمَ المُعْمِ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمِينَ المُعْمِ المُعْمَ المُعْمَا المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمِعِينَ المُعْمِ المُعْمَ المُعْمَا المُعْمَ المُعْمِقِينَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمِ المُعْمَ المُعْمَالِ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمِ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمَ المُعْمِ المُعْمَ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ الْمُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ الْمُعْمِ المُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ الْعِلْمُ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ الْعِلْمُ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِعِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ الْعِمْ المُعْمِعِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُعْمِ المُع

يطقه الحكم المطعون عيه عيدا تنصى به من لجفية المدمى في ضمن نصبيه من المربع الذي كان يحصل عليه في بنك التجارة كلملا بواقع خسيسة، بعنها مستويا الى أجسسره في ١٩٦٤/١/١ ويرغش هذا الطلب والزام المدمى يطموعات .

(طعن ۲۱۸ اسنة ۲۵ ق سـ جلسة ۲۱۸/۱۲/۱۱) قاصدة رقسم (۳۶۳)

الإستا:

الإنفال مع الماهد القويية على تطبيق القواعد الواردة بالقانونين -1 و 11 أسنة 197 ـــ جائز ــــ لا يجوز التكوم عبا الفق عليه سلخا --

من حيث أن مدارس الماهد القويية طلت تاتبة على رغم تفع صلعبها من شركة بساهبة ألى جبعية تعليبية تعليبية الى جبعيات تعلونية تعليبية وهما لا تزال تباشر العبلية التطبيبة في التعليم الخاص في ذات البساني الموجهة لوزارة التربية والتعليم ومن ثم غان عقود الاستخدام المبرمة بين المحجمية التعلوبية السابقة والمسلمان فيها تظل مسلمية بمسد التساء الجمعيات التمسلونية المسلمين الجحديدة بها يرتبط بهسسا أو يحمل فيها أو يكلها من انسافات بالسل عقد السلم الذي الدي بحضر عصد المسلم الذي الدي بحضر عصد التعليم وبحكمة استثناف التاهرة وأصبح على تحو لو تكر لا يجوز للجميات الجديدة النطل من هذه المتبود:

لظك انتهى راى الجحية الموبية لتسبى القسوى والتثيريم ألى الترقم الربية التفريم الى الترقم الجميات التماونية التمليبة للماهد اللوبية بتنيذ ما ورد بنقسد المعلم إليهم بين اللوان التعليم المعلم إليهم بين اللوان التعليم المعلم المع

ELIAYA/IIA ALIFA/SE/LA HALLES

المنت الجمعية العمومية التسمى النترى والتشريع رئيها هذا بطسقة المحكمة من الله ١٩٧٢/٢/١٣ واستندت في ذلك الى أنه و لما كلفت المحكمة من نص المادة ٨٥ من التأتون رقم ٩١ السنة ١٩٥٩ هي رعاية العمل عجمه منحم نصح عتود استخدامهم لجرد تغير شخص صلحب العمل لأى سببه من الاسبقب طالما استبرت المتشاة في مباشرة نشاطها ، وكانت العلة في التهام على المعتود في حالات التصنية والاعلاس والاغلاق النهائي هو توقف المتشاة عن مبارسة نشاطها ، غاته أن لم يترتب على ليا بنها توقف النشاطة على متود العمل تنظل تثابة ومنتجة الاتارها في مواجهة رب العمل الجديد لتخلقه عليه التربيع إطها قرر الجرع انهاء تلك المتود :

وبناء على ذلك لما كانت تصنية الجمعية التماونية التمايية للدارس الجمعية المدارس الجمعية المدارس الجمعية للدارس المدرس المدرس المدرس الدر على انتشال عملية هذه المدارس وابوالها من هذه الجمعية الى الجمعيات التمارس ومقاه التى حلت محلها > من عتود استخدام المسلمين بتلك المدارس ومقاه المدلس بها المسلم بالمدرس المدرس بالمدرس بالمدرس المدرس المد

ولا يغير من ذلك القول بأن طك الجمعيات لا تعد خلقا عليا للجمعيات الا تعد خلقا عليا للجمعيات الأشطة لأنه ولذن كان ذلك ، الا أن هذه الجمعية المنطقة تعالى مطاب مطارس وأموال ناتجاة عن التصنية بمتتضى تسوال السيد وزير التربية والتعليم 2 .

الله سيوح الاسلام ** . . . يه بهوراد تبييز عقبه الهورياد

قليرية رقيم (٢٤٤٤).

: 41

الميسار الذي يعيز عقد و البهار عن فيه بن العقود الأفهروب... هو معيل التبعية القلونية التي تعالى في فيام المثلّل بالحية طله فوساً عنه، رب المعلى وتحت الرابته أو الشرافع معتبلاً المؤلود وتواهيه وأنسطه لمُهِنْ الله المعلى عنه المبلغ علي الجليار وحدة الإسماله المهلامة وقولها بترافر علاقة المعلى لا يؤثر في فلك تبلهم بالعبل نستر الوت مبلحة الراسنة فقط أو تمك بمضهم عبادة خاصة بميل بها .

بلقص فقتسوى تأ

سُبقُ للجنمية المعوية للقسم الاستشارى للفتوى والتثيرية أن النعاب في جانب المعدا الذي المعدا الذي المعدا الذي عبد الفضل بنصباته الفقد الذي يتخد فيه لهذا للشائعين أبان يميل بين عبد الفضل بنصباته الفقد الذي يتخد فيه الفظار الذي المتعدد الإلادة أو المراله عنظان الهراكة المتعدد الم

والثابت من آلرجوع الى ملغات ختبة اطباء وحدة الاسماف العلاجية. ومن وطالعة العقود المورمة ــ انها نصت على تيسام الطرفين بتنفيذها ق حدود تشريعات العبل المعول بها في البسلاد وان عده القعيها ويهدف مسيدة طبيعات العبل المعول بها في البسلاد وان عده القعيها ويهدف مسيدة لم يقوم عند الفعال ويهدف الأسمات العالم ويهدف الفعال ويهدف الفعال ويهدف المعالم بعد العالم المعالم بعد العالم المعالم والمعالم وا

ويتتنى بالانتتم هو اعتبار مؤلاد الإطلادين عباق وصدة الأسمالاء المكورة و لا يغير من ذلك كونهم يمبلون نسف الأرتحة أو سبطة الأسمالة منظ ما دام تصديد ساغات القبل تد تربن جاتب الوحدة الطنيئية تبنيه الغروب العبل بها باعتبار ذلك داخلاق الغبل الإغبال الإثارية التي علاضي نبية الوحدة بيا تراه محتنا لسالح العبل > وما دام تكون عتد المتدل تد تكل ببيان الحدد التصوي لسامات العبل التي لا يجوز تتسميل العلي التي يور تتسميل المالية المناز بنها سكيا لا يغير من هذا النظر أيضا كون البمض بين الأطباء المذاوبين له عبادات خاصة بعبل بها ، لعنم تصارض العبل بالعبادة الخارجية مجربوا عبد العبل بالعبادة الخارجية مجربوا عبد العبل الخارجي ،لهس من مجربوا عبد العبل بالعبادة الخارجية مخيورا عبد العبل الخارجي ،لهس من منه المناوران يغيل منهم منهم كونيان بالمالية .

(المتوي رئم ١٥٥ في ١٥/٩/٢/٢١)

العسدة رقسم (٣٤٥)

المسطا:

بمض اوجه الخلاف بين القوامد القررة في غالون عاد العبل الفردي: ولك القررة بالقرائض والوائم النظية الشكون المستخدين والقبال .

بلقص العسكم در

 " المعافلة ون العمل المردى لو طبق على الملاقات التنظيمية العلمة العلمة الملهة العلمة ا مالتنبية الزر مستقدين الحكوبة ومجالس الديريات والجالس البسادية والكسروية الضارجين من الهيئة والعبال والسناع الذين تنظم توظينهم عوامد البحية الشطرب دولاب المبل الجكوبي وتزعزعت الراكز القانونية وإنطبت الوشاع بها ينشى الى الاضرار بحسن سسير العسل بالرانق البعلية ، الأمر الذي يجب تنزيه الشارع عن أن يكون قد قصد ألى التردي ميه ، وآية ذلك مثلا إن الاجازات الاعتيادية بالنسبة الى طوائف الموظفين والعبال في الخاضمين لقانون عند العبل الفردى ليست حنسا بقرراً ، جل منحة من الدولة يجوز أن تحربهم منها أذا انتضت المسلحة المسابة ذلك ، إنا بالنسبة الى الصال الذين يسرى عليهم القانون المذكور مهى حق لازم، لا يجوز لرب العبل حرمان العليل منه اطلاقا ، كما أن نظــــام التابيب ونوع الجزاء والهيئة التي توقعه وسلطتها والأثر الذي يترتب عليه يكل ذلك بيختف في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشمان نظام موظني الدولة والتوانين واللوائح الاخرى عنه في ظل الرسسوم بتانون رتم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عند المبل الدردي . هذا الى أن التشريمات الشاصة بيستخدى الحكربة وعبالها لم نتمسن ما يلزم جهسة الادارة مِتْهِينَةُ وسَائِلُ عُلاج خَاصة أو سرف أدوية لهم بخلاف الحسال في تأتون معدُّ المهل الفردي ، وتتعدد أوجه التباين عدا ذلك نيبا بختص بسميم التبل والإشراف عليه وسلطة ساحت النبل ازاء المسابل وما الي ذلك -من تروق أخرى ولا سيمًا لينسأ يتعلق بتقلسلم المكانات التي لا تستمق الممال الحكوميين طبقا الحكام القانون رتم ه لسنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون رقم ٢٩ أمنة ، ١٩٦٦ الا في الاحوال ثلاثة هي : العاهة والرض وكبر السين دون الاستقالة ويشرط طليها في مدى سنة أشهر من تاريخ انتهاء الحق في مرتب الوظيفة ، بينها تستحق بطنب قانون عقيد العبسل القيدي بمعقة حتبية للمليل ؛ الا في أحوال معينة ، دون اشتراط المثالبة بهسة ق بدة بحددة ،

. Hand Becar

ا طعنديد عرا السنة القديد طبية ١١١/١١/١١٠١٠

عَامِشُمُهُ وَقُسُمُ ﴿ ٣(٩)

البسطا :

نمى الله: «د من قانون عند المبل الفردى ... قصر سرياته عــلى الشروط والاتفاقات المقدية دون النصومى الانتابية الواردة في لواتج او قوانين غاصة .

بقضس فقعــكم :

ان به نشت عليه اللدة ، ه بن ألرسوم بتاتون رقم ٢٩٧٧ أسنة ١٩٥٧ بن أنه « يقع بفكلا كل شرط في معد العبل يُخالف انسكام هذا القسادل ولو كان مسابقا على العبسل به به لم يكن الشرط اكثر مائدة للمسابل » انها لريد به الشروط والانتسانات المتدية لا النصوص التنظيية الواردة في لوائح أو تواتين خاصة ، ولا سبها أن المرسوم يتانون المذكور لم يتناول بالالفاء المريح الا التاتون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٤ الشساس بعتد المسل الفردي الذي نص على الشته في المادة هم بنه دون سواه .

(طعن رتم ٩٠٣ أسنة ٢٠ ق <u>- جلسة ٢١/١/٢٦</u>) ,

. الله بري الراحي. مقسسومات عقسسد العمسساء

لواله: - عقوض البير....ل. حقيري يغير....الي.

قامسية رقسم (٧٤٧)

المسطا:

عنير بدوان، قائدني عقر البيل التريي الاملو البلانات القالمة على ابياس عند على رضاى بلايش المهيد ف تم القنون الغامي .

ملخص الجسكين

الله مجال تطبيق فاقون عقد العبل العردي لا يكون الاطفا كانب العاهدة تالهة على إضابي عدد عبل رضائق بالمني العهوم في عنه الهدون الشاس وليست خاضمة الظلهم الأخي ، وذلك بصريح نص المادة الأواق من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العبل النسردي التي تضب بأن « تسرى أحكام هذا القانون على المتد الذي يتمهد بمتتشاه علمل بأن يشتفل ثحت ادارة صلحب المهل أو اشرائه في متابل أهر . . • وقد جاء بالذكرة الايضاحية لهذا القانون عن هذا المقد انه « يشسترط لاتعقاده ما اشترط توافره في جبيع العقود الرضائية من رضا ومحل وسبب » ومن ثم غلا وجه لاستنباط حكم مخالف من الفقيرة (ه) من تلك المادة وهي ألتي نست على عدم سريان احكام القانون المسار اليه 3 على موظفي ويستخدى الحكومة ومجالس الديريات والمجالس السلدية والقسرومة الداخلين في الهيئة » استنباطا على اسهاس القياس بمنهوم المخالفة وهو من أضعف أوجه التياس وتد يدحضه وجه اتوى كتياس المبلة الطساهرة كِما أن من السلمات في تأويل القوانين وتفسيرها أن مطول النص على متنضى تصد الشارع أنها بطبه عند الابهام ويحدده أو بخصصه عند الاطلاق مسائر النصوص وعبارات القانون الأخرى ، ويوجه خاص تلك التي

تتغميد الهابتير الإساويدار الني تهم طهه البسلين التاريعة التاويد وافل مسير لن اللغكرة الإيصابية الهدييهم بتانون رتو الالد السنة الدائد ادريت ميارة الهميت بيها في تجييد جذا الحني بثيبه تدبير الاطلاق بفيير انضِياط، ، وجيد استجلاء هذا المن وتجنيده وضيطه بصاواتها الخريد وبمراعاة وجورب الهوام بدلول الهوموس الاسباريباتر في هذا الهرابيين الهير تتضمن المبادىء الجوهرية التي تقوم عليهسا سياسته التشريعية ، وهي صريحة في تحديد نطَّساق تطبيته حسبها تقدم ، على أن ما جاء بالذكرة المشار اليها ، من أن من بين الطوائف الى لا تسرى عليها أحكام القانون الذكور موظنو ومستخدمو الحكومة ومجالس الديريات والجالس البلدية والتروية الداخلون في الهيئة لاتهم بيخضعون لأحكام التوانين واللوائم التي تنظم ما بينهم وبين الحكومة ، انها هو تأكيد للاصل المسلم من أن علة اخراج هؤلاء من أحكلهه هي الرابطة التي تقسوم بينهم وبين الحسكومة او الاشخاص الادارية الأخرى والمراكز التي تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة انها تخضع لتنظيم لاشحى لانفرادها بطبيعة متهيزة نظمتها الدولة نتظيف خاصا بتسق مع المطحة العلبة بما يكفل حسن سير الرافق ، وهو تنظيم لا يتلام مع طبيعة عقد العمل الفردي ، ذلك أن الرافق العابة لا يتسنى لها أن تحتق الفرض المنشود منهسا أذا كانت خاضعة لتواعد التانون الخاص ، ومن ثم كان الامسل نبها هو التنظيم اللائدي ، وكان عقسد العبل الفردي هو الاستثناء ، ويبين بن استظهار نصوص تانون عقد مستخدمي الحكومة وعمالها الذين تحكم علاقتهم بهسا قواعد تنظيميسة عامة ، غاذا جاء ذلك في الذكرة الإيضاهية عبارة ١ لها عمال ومستخدمو الحكومة ومجالس المديريات والمجسالس البطدية والقروية الخارجون عن الهيئة غان المشروع يسرى عليهم وينتفعون بأحكابه » غاته لما كاتت هــذه النثة تشمل من تحكمه تواعد تنظيبة علية وبن يحكمه عقد عبل فردى ، وجب أن يتحدد معنساها ويتخصص بذأت العلة التي أنصحت عنهسا من تبل بالنسبة للتربق الأول تاكيدا لاخراجهم من نطاق تطبيق هذا المسسوم

... ١٠٠٥ م... وعان أنا وعلى الأمم يخطعون الاحكام العوانين واللوائم اللي عظم الملاتة

بيئهم وبين الحكومة عنوجب استصحاب هذه العلة عقد تصديد نعلى ما ورد بالمكرة الإستاهية بالسبة الى الدريق الثاني وهم الشارجون ما المراد المسارجون الثانية التي المراد المسارجون المراد المرا

من العيثة وتخصيص المعمود بنها بالفئة بن هذا العربق التي لا تسكون الملاقة بينها وبين الحكوبة عالمة تنظيمية علية بل مقد عبل نردى.

(طعن رقم ١٠٣ لسنة ٢ ق - جلسة ٢١/١/١٥٧)

ثانيا : المقصود بملاقة التبعية في عقد العهــل

قاصعة رقسم (٣٤٨)

البسطا:

المادة ١٧٤ من القنقون المننى والمعتان ٢ و ٢٧ من قانون العبل ... عناصر عقد العبل ... بمائقة التبعية هى العنصر الاساسى في عقد العبل ... المتصود بالتبعية التبعية القانونية التى نتبال في تادية العسامل لعبسله لحساب رب العبل وتحت ادارته واشرافه ... وذال : الطبيب الكلف بالكشف على الرضى في مواعيد واجائل محددة وفقا لتظام حصدود نضمه الشركة يمثير مرتبطا معها بعقد عبل ه

بلغص المسكم :

ان المادة (۱۷۳) من القانون المدنى تنص على أن « عقد العمل هو الذي يتمهد فيه أحد المتعاندين بأن بعبل في خدبة المتعاند الآخر وتحته ادارته واشراغه مقابل آجر يتمهد به المتعاند الآخر » » كذلك غان المادة (۲) من قانون العبل العبل العبل العبل العبل العبل المادر به القانون رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ عرفت عقد العبل بأنه المتد الذي يتمهد بمنتضاه عابل أن يشتقل تحت ادارة صلحب عبل أو اشراغه مقابل أجر » كبها أن المادة (۲) من قانون العبل المسار اليه في خدية صلحب عبل و وتحت سلطته واشراغه وبيين من هذه النصوص أن في خدية سلحب عبل وتحت سلطته واشراغه وبيين من هذه النصوص أن فناسر عقد العبل ثالاتة : أجر يدفعه رب العبل للمابل ؛ وعبل يؤديه المابل نظير الآجر » وعالمة تبعية يخضع فيها العابل لادارة أو اشراف رب العبل من عند العبل وهي التي تبيز بينه وتحت المابل هي المعرف ويتمبد ويتمبد التعابلة أو الوكالة ويتمبد ويتمبد التي نشطي ويتمبد التعابلة أو الوكالة ويتمبد ويتمبد التي ترشيه القانون والتي تتمثل ويتجيه العبل بطعيل برب العبل وتحت ادارته وأشهرافه ويتمبد ويكون لرب العبل وتحية الدائة وأشهرافه ويتكون لرب العبل وتحية العابل فيها الوابدة وأشهرافه ويتحين لرب العبل وتحية ادارته وأشهرافه ويكون لرب العبل وتحية العابل فيها يؤديه اليه من اعبال وق طريقة ادائة ويتكون لرب العبل وتحية الدائة واشهرافه ويتكون لرب العبل ويتحية العابل فيها يؤديه اليه من اعبال وق طريقة ادائة

عيصدر اليه الخوط المنافقة وطائع القابل المقلية بالوالا اعتبر القصرا في عمله وغنى عن البيان أن سلطة رَب القائل في الكوجيه تضيق كلما كان المسل المسند الى العابل من الاعبال الفئية التي يقضيع في معارستها الأصول المهنة وقواعدها وآدابها ، وفي مثل هذه الصالات تكون توجيهات رب العسل والمراغه تلصرا على النواحي الادارية أو التنظيمية نقط .

ومن حَيثُ أَنَّهُ بيين من ٱلأَمر الصنادر بُقْمِين الدَّعي اللورخ ٢٧ من أَبْرِيْلُ سِنَةً ٢٠٠٤ أَن تُسَرِّكُهُ مِيانَ الشِّسَاعُرَةُ ﴿ الْمُسْتَاةُ ﴾ استَثَنُّتُ أَلَى الدِّينَ المُعَيِيمُ بْمِيلُ مِسَيِّنَ هُوْ الْكَتَّفِ عَلَى الْمُرْضَى لِينَ الْمُسَالُ وَأَبِورَ اللَّيْسَاه وَوَالْفَ المراع على الفونية اللي عيسادة منافل الكهسال الساعدة المتكتور . . . ، ، واعيد علته بكاته بها ليسائث نبه المدمى عمله ، كسا بعملت لذلك مواعيد يومية خاصة حددتها في ترار تعيين المدعى المثمار اليه ، كذلك وضمت الشركة المذكورة نظامها خاصا ليتبعه المدعى في توتيع الكشف الطبي على العمال المذكورين وعلاجهم ، وكانت الشركة تبلغه بما يؤهَّتُ مَثُّ نظمُ لَيْ هذا السندد ليتبغها ، كذلك حددت أجرا شهريا له لقاء عبله وكان هـــذا الأنير بزاك تباعا بأوامر صادرة من مدير عام الشركة ، كما مناء اعاتة غلاء أَلْفَيشُهُ على مرتبه شانه في ذلك شأن بالتَّيِّ المسابلين بالشركة الفكورة ، وَكُلُّ دَلُّكُ يَجِعُلُ العَلَامَةُ بِينَ المدعى والشركة علائة عائل برب العبل على أُسُلِّس علا عمل لتواتر المناصر اللازمة تثيله ، من اجر وعمل وعلاقة تبعية حَظُّهُرُهُا أَشْرُأُهُ الشركة ورقابتها التنظيمية والادارية العلم ، ولا يُنسأل مما تقدم أن المدعى كان يكلف أحد الأطباء بالتيام بعبله عند غيابة لعذر أو باجازة أو أن التخدين عيادة خاصة بياشر نبها نشاطه الهني الخاص ، الا ينفسلا من أن العرار المسادر بتميين المدعى لم يحتلر عليه ذلك ، عائمه ليس على شبأن ما تعظم أن يتطلبه غند العبل الي عند متسلولة خسينا نجهد الشيكة وجاراها في كلك العكم الملكون نية ، اذ الله على المتباؤلة يتعلقظ منه اللتايل بالربياء واستعلالة الندل المدل المن المعد بإطلوم المازية المعد وُمْسَةُ الدُّولِي تُنْسَهُ أَنْ خَمْعَةُ الْفُرِيَّةُ التَّكُورَةُ الذِّي كَانَ لَهُا طَيْعُ الطَّوَّاكَ والتوجية التنظيني والإداري في الطود السَّالَكُ لَكُرُهَا أَسُوهِ إِنَّا اللَّهُ وَهُو مَا اللَّهُ وَ

على الفراص المجمهة المتى المن المن المال المال

(طعن رتم ١٦٥٠ لسنة ١٦ ق -- جلسة ١٦٧٤/١١/١)

خاصمة رقسم (۲۴۹)

المسيطة:

رب آلمبل هو آبازم بنوفي وساقل الملاج المألفين لديه ومصروفات هذا المسلاج طبقاً أشصسوص القانون رقم ٨٩ اسنة ١٩٥٠ ورثم ٢١٧ أسنة ١٩٥٠ – رب الأمبل هو الذي يعهد تطبيب بباشرة الملاج ونتشا بيئه وبين الطبيب علاقة عقدية قولها عند القاولة — خصسالس هسذا المقد .

وأقلص الحسكم :

وستعدين نصوي الفستون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٠ بسسان استبعث المستعدد العبل التردي ال والمستعدد العبل التردي الوازاب المستعدد العبل التردي الوازاب المستعدد العبل التردي الوازاب المستعدد العبل التردي الوازاب المستعدد ال

هو التزام ببنل منابة سد لا النزام بتحتيق غلية لأنه أنها يتمهد ببنل العنابة الولجة في ملاج المربض ولا يتمهد ببختيق الغابة من العلاج وهي الدخاء و وخاء أن التحاد مع الطبيب بالحظ عهد دائسنا تستحسيته على أن ليمي في هذه الجسراتين شيء يتمارض مع حقيقة عند المتساولة اذران هذا المقد كما يكون حجله النزاما بتحتيق غاية كذلك يجوز أن يكون مطه النزاما ببذل

(طعن رئم ۸۸۷ لسنة ۹ ق ــ خِلْسُهُ ۱۹۹۷/۱۱)

قاصدة رقسم (۳۵۰)

: 41

قيام رب المبل بالتابين على عبلات تقيدًا الاتراب بملاجهم ... قيسام الاجان التقابية لهؤلاد الملبان بالفتيار الطبيب المالج على أن يحصل على التعابة من شركة التابين ... قيام المائقة المقتبة بين رب المبل وبين الطبيب ... تحكل اللاجان التقابية أساسه الفسالة ... الأرار رب المبل وأو ضبنيا لهذا الاصرف يترقب عليه تطبيق فواعد الوكالة في علاقة رب المسلل

بلخص الحسكم :

انه اذا كانت الشركات المساهبة الشسلات مسالمة الذكر قد قلبت تنفيذا لهذه الاحكام القانونية ، بالتابين على المسلمين بها لدى شركة
استخدرية للتابين وقلبت اللجان النقلية لهؤلاد الملمين بلختيار الطبيب
الملمون شسخة لباشرة الملاج - على أن يحسبل على أجبره من فلاتين
شركة الطبين سنان المسلمة تستكون قالبية بين الشيكات إلشائك
وهذا الطبيب ، ولا يغيز من ذلك أن طلك اللجان هي التي اختاب الطبيب
الشيكون و ذلك أن المقدى هذه إحالة بد وهي مقدر بقاولة بهده التهاسة والمنافقة المشالة
في إيراه هذه اللهان ولا يضي غيان تبديل مثل بدنه اللجان يطبيق الفضالة
في إيراه هذه اللهان ولا يضي غيان تبديل علية المؤان على هذه الشيكات المسلمة والمسابعة عاملة ويقية لمدة الشيكات

الشركات _ وهو علاج الرض من المالمين بها _ وقد اترت هذه الشركات ولو ضبنيا هذا التصرف النظرائي الذي بوشر لمسلمتها المختصة وترتب على هذه الاجازة تطبيق إجراجد الوكلة في علائتها بالفضولي الأمر الذي يترب عليه تولد الحقوق والالترابات الناشئة من عدد المتساولة ببالدرة بين الشركات والطبيب المسلمين ضده من تاريخ عند المتلولة وذلك طبقا المادة . ١٩ من المتاتون المدني التي تنص على إن : « تسرى قواهد الوكلة اذا اتر رب الممل ما قام به الفضولي لا ومن القرر أن هذه الإجازة تكون صدة كرب الممل من المناسبة في الوكلة أن ينصرف الراسبة المناسبة في الوكلة أن ينصرف الدر الممل الذي يجربه الوكب الى الوكل وعلى ذلك عالى الشرف الذي بالترت اللهائية المناسبة الملمسون المناسبة ا

(طعن رقم ۸۸۷ لسنة ۹ ق ــ ۱۹۹۷/۱۱)

أهـرع القابس

قاصمة رقتم (۲۵۱)

البيال في دور الماضي ــ خروجه من عداد الاعبال المنافية ــ اثر ذَكِ ــ عدم سريان حِكم المادة الاثلاثة من القـــاتين رقم ٨) اسنة ١٩٣٧ يَشَانَ تَسْتَقِلُ الاحداث في السنامة على طلب الترخيص اطلقة في التاسمة من عبرها للعبل « كارويات » ،

بلقص القنسوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة على ان لا يسرى هذا القدانون على أمستخدام النساء في الصناعة وفي المحلات التجارية وبلحقاتها » وبعست أن أورد النص ابللة للصناعات بطابقة لما جاء بالمادة الأولى من القدانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ نص على أن تقبيل عبارة « المدلات التجارية » بنوع خاص با ياتي :

- (أ) كُلُّ بِحِلُّ محْسَمَ لَبِيعِ السلَّمِ وَلَكَافَةَ الْأَمِثَلُ النَّمِارِيةَ الْأَمْرِي .
- (ب) الاميال التي تقوم ادارتها بنوع غاص على اشغال مكتبية
 في كل بحل أو سنامة أو عبل من الاميال ذات النفعة العلية
- (﴿ ﴾) الفاقيق والقام والنسيونات والتامى والبونيفات والتبادات وحور السينيا ومبالات المائلة لها ٥ فيلون وجور السينيا ومبالات المائلة لها ٥ فيلون المنزع بد امير السينيا ومسالات الموسسيتن والمثان وكانة المائلات المائلة لها ... وجيمها تنظل في نطاق الملامى ... بن المائل الملامى ... بن المائل الملامى ... بن المائل الملام ... بن المائل الملامى ... بن المائلة لها ... وجيمها تنظل في نطاق الملامى ... بن المائل المائلة لها ... وجيمها تنظل في نطاق الملامى ... بن المائلة لها ... وجيمها تنظل في نطاق الملامى ... بن المائلة لها ... وجيمها تنظل في نطاق الملامى ... بن المائلة لها ... بن المائلة لهائلة لها ... بن المائلة لها ... بن المائلة لها ... بن المائلة لهائلة لها ... بن المائلة لهائلة له

عهيل الأعبال التجارية واخراجها مراحة من عداد الاعبال السناعية ، وبن هو علا تسرى عليها المكام التقاول رقم 43 أسنة ١٩٣٣ .

وظاهر من هذا أن المشرع أنسا يعنى بأنظ المستامة الواردة باللغة الأولى من القانون رقم 18 ألم عنه 1871 والمادة الأولى من القانون رقم ملا أسبة ١٩٣٣ والمادة الأولى من القانون رقم ملا أسبة ١٩٣٣ منافعة بها لا يدع ججالا اللشك في تصده المشار اليه ، ومن عمر البيان أن عمل المقان في المهى لا يعتبر من الاعمسال المستامية ، ومن تثم يكون وتغير المسترخيص لطبلة في التاسعة من عبرها في العبل كفافة و الكومات » استطاع المستقولة المنافعة من القانون رقم ١٨ أسنقة ١٩٣٣ غير قائم ملى السسطور ملي من العانون .

﴿ مُتُوى رِئِم ١٩٦ فَي ١٩٥٩/٣/١٥ ﴾

فرع قنيقن

التزام رب المئل ببكائمة الإبيب

فأشدة زائم (١١٥١)

الرَّبِيَّاتُ مِنْظُمَةُ الْأَمِيَّةُ فَقَعَ عَلَىٰ مَاقَ أَسْمَاتُ الْأَمْثُلُ الْجَسِرُّةُ والسَّقَاعِيَّةُ النَّهِنُ يستخدون على سنيل السَّتِرارُ عِدَّةً لَا يَؤَلِّرُ عِنْ سَبَعَةً شهور والآتين عابلا فاكثر .

والشس الفتسوي :

طلبت وزارة الشئون الاجتباعية الرأى في تطبيق المادة المشرة من المتلبق رتم 11 لسنة ١٩٤٤ الفلس بمكامحة الابية ونشر المتلفة الشعبية وقد يمث تدسم الرأى مجتبعا بجلسته المنعقدة في ٢٧ من نوفيير صنة ١٩٤٩ حقة الموضوع الذي يتلخص في أن علية أنشاء تناطر ادنينسا رست على شركتين اجنبيتين وقد نص في المقد على أن يكون البنساء بحجر الجرانيت المستخرج من بنطقة حددت للشركتين بأسوان وعبلية تملع الامجار حكما يتولى محلى الشركتين سنستغرق موسمين الأول من نوفيير سنة ١٩٤٨ الى يوليسة المهاد منة مهادا الى يوليسة

وقد استخدمت الشركتان في عبلية قطع الأحجار ما يقرب من تسعيلة على مثلب تشم مكانحة الآمية باسوان من الشركتين استنادا ألى القانون السيق الاشارة اليه أن تهيئا على نفقته وحدة لكفحة الابية بين العبال غلبا في حكد ذلك أعدت المنطقة التطبيبة تسبيا ليليا لتطبع 473 عاملا من مؤلاء المسال اختارته الاتهام من أهالي أسوان غاستهمدت بذلك العبال الغرباء 6 وقد المنطق المبال المتواد عدرت خسدهم المنطق المبال المتاون أو الوحدة التطبيبة عدرت خسدهم المنطق المبال التالون أو

وَتِدَ مُزْمِتُ الشَّرِكَةُ فَي التَرَانِهِمَا بِتَعَلَّتُ انشَاءِ الْمِحَدَّ اسْتَنَاهُ الْهِي فَي فَي فَي التَرَانِهِمَا بِتَعَلَّقُ النَّهِمِ وَالْمَارِ الْمُحَدِّ السَّنَادُ اللهِ فَي فَي التَّرَانِهِمَا بِتَعَلَّقُ اللهِ فَي التَّرَانِهِمَا بِتَعَلَّقُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِمَا اللهُ عَلَيْهِمَا اللهُ عَلَيْهِمَا اللهُ عَلَيْهِمَا اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهِمَا اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمَا اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمَا اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عِلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عِلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَالِمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عِلَّا عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُمُ عَلِيهُ عَلِي عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُ عَلِيهُمُ عَلِيهُ عَلِي عَلَي

المجالة الشركتين ابريقا مع رؤساء الاعبال الذين نيف بهم إستجشل الهيالة والإشراف على العبل عقولة الرؤسسات الهيالة والإشراف على العبل عقولة الرؤسسات بتنفيذ القواتين واللوائح المعبول بها ومن ثم غان مصاريف مكامحة الإساقة عليا عليهم .

٢ -- ٣ تستطيع الشركتان اكراد المبال على التوجه لكان الدراسة الاسلطان المه عليمة المبلغيم الاسلطان المه عليمة المبلغيم الاثراء حتى بن الدولة الله عبل شاق لا يختلف في شيء عن عليم المسجونين في أبى زعيل المحكوم عليهم بالاشعال الشائة والمائل بعد تراه المجرز بمختاج الن تسلط كبير بن الراحة .

" — أذا أمرت الوزارة على الإجراءات نستكون التنبية أن يوطف عدد من الممال من أسوان ويهدد الشروع بخطـر جسيم أذ أن عدد من المبال المتضممين في قطع الجرائيت محدود جدا .

 أن القسانون فرض الالتزام على الشركات وفوو المستلعة المستدينة والتي يشتغل فيها العبال بمنفة مستبرة ولم يتمند الامبسائي
 المأرضة التي تستغرق وقتة معينا .

وقد استعرض التسم نصوص القانون رقم ١١٠ اسنة ١٩٤١ ملاحظة . ثن المعافة الأولى بنك منفى على أن الحكاية تطبئ على كل بصري من القوم عزيد سنه على اللى عشر سنة ولا تتجاوز القايسة والأربعين ولم يكن الحله -بالغراءة والكتابة .

المُنْ الله المادة المادية المادية المادية ملى أن يترض على الأدين الذين يغشسمون . * المُحكم هذا المادية الماد

توجينت المادة الثاثة لحوال الاعتباء من هذا الالتزام تنصب عليه اعتباء كل شخص مسلب برض أو عامة بننية أو عتلية تبنصه من تلايي طاهراسة ويزول الاعتباء يجهال المرض أو العباهة . ونست المدة الرابعة علي أن يكون مدة الدراسة تسعة أشهر متصلة لا تعلمها سوى المطلات الرسبية وما تتنشيه المواسم الزراعية وان تكون الدراسة لدة خيسة أيلم على الآكار في الاسبوع لا تدخل عبها ليلم المجيخ وتكون الدراسة لمدة سامتين في اليوم ويراعي في مصيد فوتلاسة عليون الدراسة من حيث مواعيد أعبائهم وتولير واحتم .

تم نسبت المادة الماشرة على انه بجب على اصحاب الاعبال التجارية والسناعية الذين يستخدون عادة ثلاثين عليلا ماكثر أن يهيئوا على نفقاتهم وحدات لحو الابية بين عبالهم وأن يتحقوا من تيلم هذه الوحدات بمهشها على اليجه المين في هذا التقنون وأن يتكلفوا بنفع المكانات التي تصرفه لمن يقودون بالتطيم فيها ، غاذا لم يتودوا بذلك كله تلبت الموزارة بتطيم حولاء المبال على نفقتهم بشرط الا تزيد النفتات التي يازوون بادائها على لا بر من مجدوع الشرائب التي يدعونها والا تتجاوز مدتها قريح سنوات ،

وأوجبت المادة الحادية عشرة على مصلحة السجون أن تتولى تطبير المسجونين الذين يزيد بدة سجنهم على تسعة شهور .

ثم بينت المادتان ١٧ و ١٨ المقوبات التي توقع على من يخالف أحكام. حدًا القانون وواضح من هذه النصوص أن القانون قد غرق بين التزايين .

إلترام الأمين بالتعليم وهو الترام عام لا يعنى منه الا المساون.
 يعرض أو جلهم بدنية أو عقلية حتى يزول المرض أو الماهة .

٢ ــ التزام اسحاب الاعبال التجارية والسناعية بتهيئــة وحدات التجايم عباليم إلى التزام المدينية: طهر التجايم لوزارة المبياونه المدينية: طهر التجايم الموثية المدينية المدينية التجايم الموثية المدينية التجايم الموثية التجايم الموثية المدينة التجايم الموثية المدينة المد

المُعَاوِّقُ سَاسِحُ الْحَقِّ مُلْكُتِبِ الْمَثَّ مِنْ لِمُتَعَمِّونُ الْكُنْ الْمُعَالِّينَ مِلْكُ الْمُعَلِّ مِنْهُلِينِ مِنْ مِنْهُ عَبِلُكُ فِي الْمِنْفِ هَالَّهُ فِي الْمِنْفِقِ مِنْفُكُ مِنْ اللَّهِ الْمُعَلِّقِ مَ الْفِيلِينِ فِي اللَّهِ فِي الْمُعْرِطُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ والعادة تستلزم الاستبراو والقانون لم يندس مراحة على المدة التي يراها كلفية للوافر شيط العادة ولكن يكن تحديدها على ضوء الملاتين الرابعة والعادية عشرة ،

مَالِلَاهُ الرابِعة حددت مدة الدراسة بتسعة شهور متصلة .

والمادة الحسادية عشرة اشترطت الأزام مسلمة المسجون بتطيم المسجونين أن تكون بدة السن أكثر من نسع شهور .

ويقهم من ذلك أن القانون يفترض لقيام أحكام الالترام أن يكون صاحبه المبل يقفى في عبله تسمة أشهر فاكثر .

ولذلك انتهى راى النسم الى أن النسانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الشلس ببكامحة الابية ونشر النتفة الشمنية يتطبق على أصحاب الامبال. التجارية والمبتامية الذين يستخبون على سبيل الاستبرار بدء لا تال من تسمة شهور وثلاثين عابلا فاكثر .

ولما كانت الشركتان اللتان تقومان بميلية تناطر ادنينا تقومان بعطية تجارى وتستختمان اكثر من ثلاثين عليلا في موسمين كل منهما يبلغ تسمة شهور عان نص المادة الماشرة من القانون الشهار اليه تنطيق عليهها متازمان بالتكليف المنصوص عليها في ذلك التانون .

ولا يبكن امتاء مبال هلاين الشركتين من الالتزابات المسومي عليهة في التلتون لأن حالات الامقاء بذكورة على سبيل الحسر لا ينكن التوسيم غيها أو القياس طبها وليس بن بين هذه العالات الحقة المروضة .

المراقدوع السابع : العرام وبا الفيل بطايم وجبَّه الكاتب

نامسدة رقسم (۲۵۲)

4

الدران الهسكيهان رضا ٢١١ و ٢١١ اسنة ١٩٢٤ بليجاب تقديم وجبة غلالية المستقدين والمعال في هيريتي قرا واليحوان ويعاقفة الهير الإحسر — استعرار المعل بلحكايها بعقض الرسوم بقانون رقم ١٠٢ عينة ١٩٤٤ — المانة ٢٧ من الرسوم بقانون رقم ٢١٧ لهنة ١٩٤١ شيان عقد الهدار الاري — شيرها الإلمام على القبائل الوسعة من

غسخها لاحكام الأبرين المنكورين ،

سكلمن القينوي بتدارية

في ١٨ من تعرير سنة ١٩٤٤ صدر الآمر التسكري تم ٢٦١ بايبك ما يتدر وجية واحده لبعض المستخدين والعبال > ونص في ديساتهته على ما ياتي : ﴿ وحيث أن كثيرين من العبال يتعرضون في الوقت الحاضر لاشرار المسكوب بياتي : ﴿ وحيث أن كثيرين من العبال يتعرضون في المؤدة الإلى على إلى الزام المستخد المستخدين المستخدين المستخدين المستخدين المستخدين المستخدين والعبال المستخدين والعبال المستخدين والعبال المستخدين والعبال المستخدين والعبال المستخدين والعبال عبد خبسين شخصا وتكون متقارية النيود من هؤلاء المستخديها وعبالها على المستخدين والعبال عبد خبسين شخصا وتكون متقارية في دائرة قطرها كيلو متر واحد) يجب على المستخدي المستخديم على المستخديم المستخديم على المستخديم المستخديم على الوجه سبالف المشتركوا غيبا بينهم لقديم الطعام المساهم ومستخديم على الوجه سبالف المشكر ع . كما نصت المادة الثانية على تحيل المستخديم على الوجه سبالف المشكر ع . كما نصت المادة الثانية على تحيل المستخديم على الوجه سبالف المشكر ع . كما نصت المادة الثانية على تحيل المستخدم على الوجه سبالف المشكر على المستخديم المعلم نعيم عن الوجيسة المعلم عن الوجيسة المعلم عن الوجيسة المعلم عن الوجيسة المعلم عمل الوجه على ال

الهوايهدة على جَهدُناة إعشر بالهباع ونصبت الملاة الرابعة على الجالة إكان المال يُؤدين عالممت إو بالحل بالشاويد تهارا وليالا وجب على منسلها المتبالُ أن كِلْكُمْ النُّ يريدون من السنختمين والعبال وجبة المشاء أه ونست الْمُلَوْمُ السَّنَافُ عَلَى تطبيق هذا الآمر في مديريتي منا واسوان ، ثم مُعدر بعد ظلُّ إلام المسكري رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٤٤ بتطبيق احسكام الامر رقم ٢٩٤ المهزة ١٩٤٤ في محافظة اليحر الاجير ، ويبتندا في ذلك الي نفس الامريكي للتي الهيئية اليها اللهي رقيم ٢٦٤ البينة ١٩٤٤ والتي تقوم علي القضيف عن العمال بِهُنِيبِةِ لِلْ يَعِلْمُ مِن لِسُرِار مَبْحِيةِ بِيسِيرِ قِلْةِ التَّغِفِيةِ . وبعد الغَامُ الإجكام السونية سبر الموسوم بتانون رقم ١٠٢ لمنتق ١٩٤٥ ، تتفي باستوار العبل بالأبرين العساكريين ساقفي الذكراء ثم صدر الرسوم بقسساتون رقم 1717 لسنة 1967 في شبأن عقد العبل الفردي ؛ ونصب المادة السبابعة والعشرون منه على الزامُ من يستخدم عمالا في المنطق البعيدة عن العبران التي تهين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، أن يوار لهم المسكن اللائم والتغذية باسمار لا تزيد على ثلث التكاليف ، ويشرط الا يتهاوز مل وبيد العلل عشوين المبيا عن الوجعة الواحدة ، وعنيدًا لهذه المادة صدر ترار من وديم الشيئون الاجتماعية في ١٧ من مليو سنة ١٩٥٧ بتحديد المناطق البميدة عن العبران في عبوم القطر المصرى والتي تخضع لحكم الملاة ٢٧ من المرسوم بتاتون رتم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . ويدور البحث حول معرفة ما الذاكران الرسوم بتاتون رهم ٣١٧ أسنة ١٩٥٢ قد الفي مراحة أو مسنا الأمرين التشكيين رشي ٤٦٩ و ٢٢٥ لسنة ١٩٤٤ اللَّذِين تني الرسوم بتقون رقم ١٠٢ أسنة ١٩٤٥ باستبرار العسل بها ، أم إن الأمرين فلمسك مدر مسالف الفكر لازالا بمعولا مهياء

والذي يبين من استفراض النصوص التشريسية على الوجه المساقف بيشة أثن المراسية على الوجه المساقف بيشة أثن المراسية المراسية

يتاتون رقم ٤٠١ لسنة ج١٩٤، قد نص على سريان أحكام الأبرين المسكويين رقيس ٤١١ ٤ ٢١/٩ وذلك بعد صدور تانون عند: المسلم المردي رقم ١٨ لسنة ١٩٤٤ مُ مِكَانَه بِذَلِك قد اضاف حكما جديدا على احكام القانون الأخير خاصا بالعِبل في مديريتي تنا واسوان ومحانظة البحر الاحبر ، وأسبع هذا -الحكم الجديد من بين احكام قانون عقد العبل الغردي رقم 1) لسنة ١٩٤٤ز وان كأن خامسا بمناطق معينة . واذ اشار الرسوم بقسانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في ديبلجته الى تأثون عقد العبل الفردى رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ ثم نص في مادنه الخابسة والخيسين على الفاته ، قاتما يكون قد أنسم عن تصده الى الماء التانون المذكور بجبيع احكليه الاصلية والاضائية وبن بينها أحكام الأمرين المسكريين رقبي ٦٦٤ و ٢٢٥ لسنة ١٩٤٤ وأحل مطهة أحكلته الجديدة . وأبا بن حيث الألفاء الضبني غان ذلك يتبثل غيبا نصبته عليه الملاة الثانية من القانون المدنى من اعتبار التشريع السسابق ملغيم بصدور تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده التشريع السابق . وعلى ضوء هذه التساعدة غان الأمرين المسكريين رتبي ٦٦) و ٢٢٥ لسنة ١٩٤٤ قد عنيا ببعالجة موضوع ما يعانيه العبال: مِنْ أَصْرَارَ صَحِيةً وقت صدورِهما بسبب علَّة التَعْذَية في مِديرتي عَنَا وأسوان ومحافظة البحر الأحبر حيث أوجبا على أسخاب الأعمال في هذه الجهاعة تتديم وجبة غذائية لهم بالشروط الواردة غيهما لظروف طارئة .

ثم بسدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وأوجبه في مادته السيامة والعشرين على السحاب العمل في عموم اتحاء التطمو الممرى توقير التفقية اللازمة أن يعاون لديم من العمل في المنطق البعيدة عن العمران و يفوض وزير الشئون الاجتماعية في تحديد التفاقي التي تعتبر بعيدة في العمران .

وتنفيذا لذلك صدر قرار بن وزير الشئون الاجباعية بتصنيد طك المنطق المنطقة المنط

في شان الوجبة الغذائية التي يلتزم بها اسحاب الاعبال ازاء عبالهم . وعلى متنفى ظلك يصبح التول بأن الرَّسُوم بِحَاثُونَ رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ تد اماد تنظيم ألوضوع الذي عالجه الأبران المسكريان رتبا 31 و 37ه. لسنة ١٩٤٤ على وجه أشبل وأمم ، بما يُجعله ناسخًا للأبرين المسكريين المذكورين استنادا الى حكم المادة الثانية من القانون المدنى . ولا عبرة بها تد يقال من أن هناك أختالها بين الموضوع الذي نظبته لمادة ٢٣ من الرسوم بتانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وبين الموضوع الذي نظبه الأمران المسكريان رتبا ٢١] و ٢٢٥ لسنة ١٩٤٤ لجرد أن الأبرين المسكريين سالمي الذكر اقتصرا على معالجة حالة العبال في مديريتي تنا وأسوان ومحافظة البصر الأحبر ، على حين أن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يمالج حالة الممال في عبوم اتحاء القطر الممرى ، اذ أن معالجة حالة العمال في عبوم: التطير المصرى تشبيهل ولاشبك مديريتي تنبا واستوان ومحبافظة البحسر الأعمر ٤ ويؤيد هذا النظسر أن القرار المسادر من وزير الشئون الاجتماعية في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ تنفيذا لحكم المادة ٢٣ من الرسوم بتانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد اعتبر محافظة البخر الاهبر من بين المناطق. البعيدة عن العبران التي يسرى عليها حكم المادة ٢٧ من قانون عقد المبل. النردى ، والتي يلتزم نيها اصحاب الأعبال بتنديم وجبة غذائية لعبالهم ، يم أن عالة هؤلاء ألعبال كان قد سبق علاجها ببقتض الأبر العسكري رقم ٢٢ه لسنة ١٩٤٢ ، ولو انه كان للأبر المسكري رقم ٢٢ه لسنة ١٩٤٤ متاء إذا كان هناك لزوم لاعادة تنظيم حالة المبال في محانظة البحر الأحبر .

(نتوی رقم ۲۵۰ فی ۷/۱۰ ۱۹۵۵)

القيوع الأساد

قامية رقيم (١٥٤)

4-4

. أجر ... كيفية تحديدم و

إِن الأجر محدد عادة على أبيتاس الذين 4 نبحده أجسر معين لسكل عرجية نهية معيفة 4 كانساعة أن البوم أو الاسبوع أو للشهر و وأبا على السيان الانتساح 4 نبيتاد أجر معين لتل وحدة أو لحدد بن الوحدات التي ينتيجها السابل 2 وهو ما يسمن الاجر بالتحمة وقد يجسل بني الزبن 4 والانتساح في تحديد الاجر 4 تبيتات أجسسر ثابت على أساس إلزبن 4 يكون هو الحد الاحتى لما يتقاداً أحسابل بن أجر 4 ثم يزداد بقدار هذا الاجر تبعا لزيادة التباح السابل بن أجر 4 ثم يزداد بقدار هذا الاجر تبعا لزيادة التباح السابل بن أجر 7 ثم يزداد بقدار هذا الاجر تبعا لزيادة التباح السابل على الأجر بالطريقة المستوكة في تحديد.

(نتوی رتم ۵۰۵ فی ۱۹۲۵/۸/۱) 🔭

- قامسدة رقسم (٣٥٥)

; **La____4**)

اعتبار اهلة غلاء الميشة جزءا لا يتجزا بن الأجر ... نس اللهة ٦٨٣ بعنى وألاقة ؟ بن قانون عقد العبل الاردى رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٨٧ على طلك ... والله ال الكاروان في تستحدا حكيا جديدا في هذا الشكل:

بلقص العسكم :

ان ما نصت عليه المادة آلام من القانون الدنى من اعتبار اعلة غلام الميشة وغيرها من المرتبات الوائرة مبطلاة المادة جزءا لا يتجزا من الاجسر وما نصت عليه المادة الرابعة من قانون عند العسل القسودى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٧ من أم تلفيني احكام هذا القانون ما يتناوله الممل من أجر ثابت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه من المبلغ المسلم اليها في الملاتان المملك خزا تها نصف عليه الملاتان المنكورتان لا يعتسبر اسستحداثا لاحسكام جديدة لم تكن موجودة من قبل ا ومن ثم لا تسرى الا من تاريخ تقسويرها اوانها هو ترديد لما اسستشر وقبت في المسحت المستحداثا المستقر أوتبا هو ترديد لما اسستشر أوتبات في جزءا التعقيد عالمسحت حيامة التعقيد عالمسحت حيامة التعقيد عالمسحت حيامة المحداد على وجهة التحقيد عالمسحت حيامة المحداد المهداد المهاد المهاد

وَ مَلْقُنَّ زُقْمٌ ١٧٤٩ كَاللَّهُ ٢ قَ لَمْ يَجْلِسُهُ ١/٨٥٨ أَ أَنْ

قَاصَةُ رَفِّمُ ﴿ أَوْجُ ﴾ `

المسطاة

الطَّقُونَ رَبِّمَ ١٤. لَمِنَةَ ١٩٤٤ ـــ اعلَمَ عَلَم المَوْسَـةَ تَعَلَّىٰ الْمِعْ الْإِثْرُ الْمُسَوِّمَ عَلَيْهِ بِالْمُعَةَ ٢٧ مَنْ ثَكُلُهُ الْمُلْثَونَ •

ملكتن الخفيظة :-

ر. الذن كليمه المادة ٢٢ من تقون عقد المبل المردى رقم 13 لسنة 1918 من تكثير الماد على الساسية بكاماة المبل على الساسية بكاماة المبل الماد على الساسية بكاماة المبل الماد المبل الماد المبل المبل

 القسوع القاسسع . اللجسساوة

قاصدة رقسم (۲۵۷)

المسطا

الإملائت السنحة ... اثر اجتماعها ... اجتماع يوم الراحة الاسبوعية
مع يوم عيد رسمى ... لا يعطى المائل حقا في لمجر اضاق عن يوم العيد ...

- دخول لجازات الاعياد الرسمية والراحة الاسبوعية عُمن الإمازة السنوية
... استحقال الاجر عن مدة الإمازة السنوية بفض الفظر عبا اذا كانت
حدد الاجازات ماجورة ام غير ماجورة ، اساس ذاك .

بلقص القنــوى :

لته مها كانت المكبة التي تستهدتها اتواع الاجازات المطلقة علن السيلة في ذاتها كيا الصلح المطلقة علن السيلة في ذاتها كيا الصلح كذلك التحقيق غرض بذاته علنها تميلج كذلك التحقيق غيره من الاغراض التي تتوغيها الإجازات الأخرى ، فاحتسسال الملل بالاعياد الرسيعية لا يحول دون استمادة فتسلطه وتحديد قوته وحبيبته وهو ما تستهدته الراحة الاسبوعية ، بل على المكس من ذلك غلى البلهم المائي تسم به الاعياد الرسسية يزيد من نشساط المائل ويوفر أنه من المائية الراحة والكرته بنا لا توتره الايلم المائية ، وهذا القول يعسدن الشراعة المهازات المائية المائية ، وهذا القول يعسدن المائية المائية المهازات القولي عسدتي المائية المائية ، وهذا القول يعسدني المائية الما

رياسي بعياد إن نقل علهن البيان السادر بالقانين يقراع استاد 1884 من يكم سبال للبكم الذي كان يقتلك الرسود رقام الافاراكستا، 1889 من أن أو أيام الأنطال والإمارة الرائمة علين الابتارة الشنوية عمير من الإجازة تنسبة ، والايامن المايل الافارال المراقبة التراقبة الانتقادة التونا الشمل من مثل هذا الحكم لا يعنى عدول المشرع عن الاخذ بهذا. الحكم و واتبا هو تقرير للقاعدة الملة المقررة من أن عطلة الاعياد أو الإجازات الاخرى متى وقعت الناء الاجازة السنوية اعتبرت جزما من الاجازة ، لأن الاجازة مهما تمعدت السبابها أو اخطلت ميررات منحها علقها تهدت اللي واستعاد توته وحيويته ، ولمل سبب أغلل هذا الحكم أنه ترديد للتواعد العملة غلم ير المشرع حلجة إلى النص عليه ، وهذا الراى ينطبق بالمسرورة على حالة وقوع الراحة الاسبوعية خلال الاجازة السنوية اذ لا ميرر للتعرقة بالاسعوعية .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من قانون العبل رقم ٩٩ أسنة ١٩٥٩ لا تنيد أكثر من حق المامل في أجر مضاعف أذا أشتقل في يوم مطلة أحد الأعباد ، آبا أذا وافق اليوم يوم مطلة أخرى ، فلا ينيد النمى حق العامل في يوم مطلة على أو في أجر عن هذا اليوم دون اشتقاله فيه .

لذا انتهى راى الجمعية الصوبية الى انه أذا اجتبسع يوم الراحة الإسبومية للمبال مع يوم من أيام الاعياد الرسمية التي يمطل عيها المبال غلا يكون لهم حق في تقاشى إجر أضافي في أيام الاعباد .

وان أجازت الاعيساد والراحة الاسسبوعية تدخل في ضمن الإجازة التمسئوية ويستحق المسابل أجسرا كلهلا من مدة الاجسازة السئوية ، جنش النظر عبا أذا كانت الإجازات المنكورة مأجورة أو غير بأجورة .

(علوی رقم ۲۹۸ فی ۲۴/۸/۱۹۱۰)

قامستة رقسم (۲۰۱۸)

: 6___40

اجرُ لجوّات ... الأجر الآى يسلمن النساء الاجازات. اِلسَّوية أو الرَّمَية المَالِ لا تعمَّل لِيهِ جَرِّالِة زِيادة الأفاج -

ملقس المستوق :

ب الطاعة التي دعت الى طيام تفالم تعليم اللهو بالطنويجة المراب بالطنويجة المرابعة على المنطق المنطقة المنطق المنطقة المنطق المنطقة المنطق المنطقة الم

ولذلك عليه في حالة تحديد الأجر بالطريحة ... أى على أسغير الزييج والانتاج بويتعلنى العليل الناء أجاراته السيوية أو المرضية ، الأبور النابت منط ، المثل المتحدل المترر على العليل انتاجه خلال ساعات العيل اليوبية المحددة له ، دون مكاناة زيادة الاشائج ، اللتي لا ترتبع المكابل الا الذا زاد انتاجه عن المحل المترر له .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهومية الى أن مكاناة زيادة الانتساج --بعلولها -- بسالهم الذكر -- لا تدخل في تحديد الأجر الذي يستُحقُ اللهافُّ المائلة المائلة المائلة المائلة المائلة -- المائلة ال

ا عنوى رئم ٥٠٧ من ١٥٠٠ الله المنظمة المالية المناه

مُلائِعَة (١٩٩٠)

: 12-41

التمويض التقدى الذى يستمن فى مقابل الإجازات طبقا لامكام قلون العبل رقم 11 لسنة 1409 ... عدم استحقاق هذا التمويض اذا كان الحق فى الإجازات قد سقط بعض تعلق دون التعيم طالب باجازة ما خلال السسنة الذى مست .

يقاص القاوى :

ان التأفقة في شلبيق القرن المبل زهر 11 استة 1907 أن التفسيلة سنة دون الاسطول على الإلاثرة، يبطير الناولا عنها ، واق هذا التشخيران جائز القونا ، لاته بالتفسياء السنة التي تستحق بها الاجازة ، دون أن المحمد عليها الملل التقطع السلة بينها وبين اعتبارات التنظم العام التي ليوراها ، واستبع علها ، عليا يجوز المعاران عنه ، وأفاقه على السبط في الإجازة المسندة المحمد اليها، ، وجهى سخط العمق في الإجازة مستعد العمق في معلها ، وحم الاجر المستجي عن عيادها .

واذا كان الثابت من الأوراق ، أن الموظف لم يتندم بطاب الله الها المستحدة له خلال سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ عان حده ، يستط نهايا في هذه الإحراد ، وايدا لذلك يستمثل حده في اي تحويض نشكي سنوا .

(المتوى رتم ٤٧١ في ١٩٦٢/٩/١٦٢)

اللبسيرع العيالين

المـــالاوة

يُهِم وقدم (١٩٤٠) .

: 6-41

القالون رقم ۱۲۷ أسنة ۱۹۸۱ باستار قالون المبل بنج المسلط القشاة التي تزيد عدد عبالها من غيمية عبال علاوات دورية ولكن ذلك شروط بعدي وجود نظلم بالى افضل خاص بالعليان بتك القشاة .

يقض الدوي :

ان نص الماجة ٢٦ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باسدار قانون العبل تنغي بلته مع مدم الإخلال بأى نظام أعضل بينع العسلمان بالمتشاة التي يمل بها خسسة عبال غاكثر من تاريخ صدور هذا القسانون أو من تاريخ التعيين أن يعين من هذا التاريخ علاوة دورية سنوية لا تتل عن ٧٠ من الأجر الذي تصبب على أساسه السراكات التابين الإجماعي بحد أدني تدره جنيهان وبحد التمي تدره سبعة جنيهات وذلك لدة عشرين علما من تاريخ استعمال أول علاوة تطبيعا لحكم هذا النس .

ومفاد ما تقدم إن الشرع لاعتبارات تتعلق بعدم تجيد أوضاع العليلين الملية بالنشات التي يزيد عدد العلين نبها على خيس عبال منحهم بن تاريخ صدور علمون العبل إو من تاريخ التعين لمن يعين بعد هذا التاريخ علاوة دورية سنوية لا تعل من لايز من الاجر الذي تصبب على أسلسه المستراكات التينان الاجتباعي ... الا أن ذلك بشروط بعدم وجود نظام على النشاطة ويساعل على العفلين بالمشاكة ويسعل على العفلية هذا النظام من طبيعته وما حواه بن تواعد والحكام تنظيم تشون العلين الملقة وتعد انتشل من النظام

المتقوض الذي غرضه المشروع في المادة ٤٢ من قانون الميلّ . ولا يتوقّع اللغيار في تحديد النظام الذيّ يطفّى عُكَى المثالُ لارادته ، ولا يجوز كظّامًا عالجمع بين مزايا النظامين مرين سيل برين

وهيث أن الأحة نظام العالمين بشركة الشروعات البترولية تضبتت متوسيف وظلف الشركة وقواعد التعيين نبها وتحديد بداية ونهاية الرسط الملى لكل درجة وكذلك قواعد منح البدلات والحوائز والمسالاة السنوية والترقية ، علنها تحد نظالها وظيفيا وباليا أنضل للمالمين بالشركة ، وقت عليت هذه اللائحة على العالمين بالشركة باعتبارها النظام الانضل ، الأحر اللذي يستبعد بالضرورة تطبيق التكام الذي تضبينه الكلاة ؟ " من التكاون المناهد النظامين يستبحد باستبعاد التطاهد التظاهد الشعوب استبعاد التطاهد التطاهد التخاص المتبعاد التطاهد التطاهد التخاص المتبعاد التطاهد التطاهد التحاص

لذلك أنتهت الجمعية المعومية لتسمى الفقى والتشريع الى منط الحقية "العليان بشركة المشرومات البترولية (بتروجيت) في صرف العلاوة العنومة خاصنوية المترزة بالمادة ؟؟ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باسدار قانون العسل .

(المله ١٠١٨/٤/٨١ - جلسة ١١١٨/٤/٨١)

الله الله الاسطى الله الله الله الاسطى

المنتقية من المالة

الساد ما السود با . السود با .

والمن الكنوي :

المنصود بمكامحة زيادة الانتاج ... هى الزيادة في متدار الأجر ، الني يتخلفها المطلق تقيية لهذا الآجر ، الني يتخلفها المطلق المجالة المجالة المجالة المجالة المجالة المحالة المجالة المج

(غلوی رقم ۲۰۵ **ل ۲۰**۱۹**۲۵/۱**۱) .

ما والله المساولة المالة

: 43

هِيُّ العَلَيْنِ بِالسِّرِيِّةِ فِي الْمُعَلِّى النَّمَالِ النَّطَائِينِ النَّمِيِّ (التَّقَوَنِ رَمِّ ٢٦) عُشَنَةً كُوْرًا ﴾ وَالْمُثَنِّدِ وَ النَّقُونَ رَمَّمٌ أَخُوا أَسْتَكُ ١٩٤١ ﴾ يُلْفُسُهُ لَمِعْمٍ في الرباح .

ملخص الفتري :

إحال عالمون الشركات الجديد رقم 104 اسنة 1811 في المادة 19 المادة المادة

(1944/0/1- Timbs - 1964/6/AH with A - 2

القزع المطلقة ملتوانة

غريج المتأثل

كاعسدة رقشم (٢١٤)

خَصُوعِ البَلْبَانِ يعدرسة في لاسال الفريية على الن العبل وفقة الكون المثلة الفريبية رقم ٢٦ كسنة ١٩٧٨ ،

يقض القصوى :

تنص المادة ٣٠ من تاتون المدالة الضريبية رتم ٢١ لسنة ٢٩٧٨ على القارح الو المعلم الله على الفارح الو المعلم ق الاعراض شريبة على كل اذن يصدر المحرى للمبل في الفارح الو المعلم في الاي مشروع من المحريبة طبقا الاحكام التقوي رقم ١٧٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على اذن تبل المسلم في الهيئات الاجتبية بواقع خمسين جنيها بالنسبة لحبلة المؤجلات الطباعة وحضون جنيها لغيرهم وذلك عن كل سيسنة برخس بها عنسد استشراج الاذن الدو تجديده .

وتنعي الله الثانية بن القانون يتم لها لسنة بدا بهميل بيمويل المدالة الشريبية على اذن يصدر لممرى المصل في مشروع أو جهة أو هيئة أجنبية في جمهورية بصر المربية أذا كان مجموع ما يستولي عليه من الإيرادات المتسيوس عليها في المادة 17 من المقانون رقم (1) المنة 1771 بفرض مربية على إيرادات رؤوس الاموال المنابية والشربية على الارباح التجارية والصناعية والشربية على كسبه على لايزيد على ١٠٠٠ جنبه سنويا أو ١٦٠ جنبها سنويا للمتروج ويمول ٧ مسل لا يزيد على ١٠٠٠ جنبه سنويا أو ١٦٠ جنبها سنويا للمتروج ويمول ٧ م

وبغاد با تقدم خضوع المريين في بشروعات الجنبية ببصر الضريبة المتكورة ، أيا كان نوع هذه المشروعات أو غرضها وفقا لعبسوم النص واطلاقه وآية ذلك أن الامتساء اللاحق المتسرر وفقا للقسانون رقم ١٨ لسنة ، ١٩٨٠ المسندة منه ، قد نص طبي الشروعات والجهات والهيئات الاحتية وهذا لا يتحقق الا اذا كفت جيما خاصعة للضريبة بحسب الاسل ،

ويناء على ما تقدم يكون المشرع قد آخذ فى الملاة (٣٠) من القسانون رتم (٣٦) لسنة ١٩٧٨ بشان المدالة النمريبية بالمنى العام البشروزخ بميث يشمل جميع الشروعات.سواء اكتت تجارية أم علية أم ارووية ه

اذلك عدد انتهى رأى الجمعية المدونية لتسمى القنوى والتشريع الى خضوع المقلين بحرسة دى السبل المصرية على اذن المسلل وقسسته تعانون المعدالة الشربيية رتم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المسار اليا

(ملك ١٩٨٢/١١ ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢)



تاسعة رقسم (١٩٦٤)

: Mingell

المسابقة الماتورة التي تغنيس المرابة المهادة العبل الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة التي تغنيس الماتهة التي تغنيس الماتهة على الماتهة الماتهة الماتهة الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة الماتهة الماتهة الماتهة الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة على الماتهة الماتهة

ملخص اللاسوي :

أن التأثون رقع ٨٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن اسليك المبل ــ ٧ ينطبق مسلى مستقديم الحكومة ومبالها ٤ لان هذا القانون تد صدر ليطبق مسلى المبال الإنهال الإنهال الإنهال علائك تماتدية مما يختبع لتوانين المبال مالاتك تماتدية مما يختبع لتوانين المبل بنكما رات الجعمة بجاستها المتعددة في ١٢ بن يناير سنة ١٩٦٠ لله يستم تاكم التساوين المدة مبال الحكومة من احكام التساوين

الله المنتق وإلى سيافة التي والمنتقد الدراجة التي والمنافة التي والمتنقق المراجة التي والمتنقق المراجة التي والمتنقق المراجة المنتقد المراجة المنتقد المراجة المنتقد المراجة والتي كان المراجة والتي كان المراجة والتي كان المنتقد المنتقد المراجة المنتقد التي كانت المسكل هذا التسانون وقواعده قد خلت من أي تنظيم بحكم تعويضهم عن الاسابات التي تلكيفية المنتقد المسلل وسبيعة عليس تبت ما يحول دون تطبيق قواعد القانون المسلس عليهم بالقدر الذي لا تتعارض عليه هذه التواعد مع سير المرافق المابة .

ويظمى بما تقدم أنه أذا ما تضبن القانون العام تنظيم التعويض عن أصابات العمل بالنسبة إلى الوظهين أو المسلل الذين تربطهم بالدولة عن المسلم بالنسبة إلى الوظهين أو المسلل الذين تربطهم بالدولة في حدود ما تنظيم ، فإن هذا التنظيم يحول دون تطبيق تواعد القانون رقم ه في حدود ما تضبغه القانون المسلم من تنظيم ، ولما كان القسانون رقم ه السنة ١٩٠٩ في شأن المعاشات الملكية قد نظم في الملاتين ٣٣ ، ٣٣ منه المعاش والمكافأة التي تستحق في حالة أنتهاء الخدية أماية عمل ، للوثاة المسلم أو لائه أمسيح غير قلار على الخدية ، نهن ثم لا تطبق أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة . ١٩٥٠ على الموافقين والممال الذين تربطهم بالدولة ملاتة تنظيية طالما أن الإصابة لم تنفس إلى الوغاة أو ترك الخدية ، بالدولة ملاتة تنظيية طالما أن الإصابة لم تنفس إلى الوغاة أو ترك الخدية ، كسا لا يحول دون تطبيق أحسكام القانون رقم ٨٩ لسنة . ١٩٥ على من خرطهم بالدولة علاكة تماتدية بي كانوا غير خاضمين لاحكام القسانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ ملك الذكر .

 وقاك ثانا لم يكن عمر مقابل باحكام هذا القانون أو أي تناوّن آخر الدمائدات ينتمين تنتليها مبتلا التنظيم الوارد بالمادين ٢٩ ٥ ٣٧ من ذلك العسانون أو كان يرتبط بالهية العلمة الشرون السكك المدينية بمثانة تمسائلية قامل القسانون رقم ٨٣ أسنة ١٩٥٠

(بتوی رقم ۱۹۲۱ فی ۱۹۲۳/۷/۱۸). . . .:

القسيرع الكسليس عشر

الخالفات ألتانيبية

قادستة رقسم (٣١٥)

البسطا ت

نص اللاة ٢٦ من تقون العبل رقم ٩١ اسفة ١٩٥٩ على عدم جواز: انهام العابل في مفاقة بشي على كشفها الكثر من خبسة عشر يوما ب عدم. تقيد التيفة الالدارية في مباشرتها الجرامات القدمتين والالهام بديماد معين. او بوجرب تقديم شكوى اقبها من صاحب العبل ... اساس خلك من تصوص. التقون رقم ٩٩ اسفة ١٩٥٩ والقانون رقم ١١٧ اسفة ١٩٥٨ -

ولقص الحبيكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم 19 اسنة 190 شمل على الغانج عدم الإخلال بحق البهية الادارية التي يتبعهما الموظف في الرقابة ومحصر الشكاوي والتحقيق تسرى احكام المواد من 7 التي 11 ، 15 ؟ ١٧ من التقون رقم 110 اسنة 190 على موظفي المواد من 7 التي 11 ، 15 ؟ ١٧ من التقون والجمعيات الفاهة والشركات والجمعيات الخامة الذين نصت عليهم المادة - . المذكورة — ووقا لاحكام التعانون رقم 197 اسنة 1970 المختص النيابة الادارية والمحاكمات التعانية التي احلل البها القانون رقم 19 اسنة 190 اختص النيابة الادارية المناسبة التي العالى المناسبة التحقيق نيا بحل البها واستقدا من شكاوي فوي الشائن وفي الخطفات التي يكشف عنها اجراء الرقابة وفي شكاوي الادارية والهيابية المناسبة التي مناسبة شان متى البنت المحسى جينها — وقد نشات مدد الإحكام المناسبة التي يتبعل المناسبة وفي شكاوي الادارية والهيابية والمناسبة التي يتبعل المناسبة التي المناسبة التيانية والمناسبة التي يتبعل المناسبة التيانية والمناسبة التيانية المناسبة التيانية التيانية المناسبة التيانية التيانية التيانية المناسبة التيانية والمناسبة التيانية ويانية التيانية ويانية التيانية الت

التحقيق صواء بناء على طلب الجهة التي يتبعها الوظف أو بناء على شكاوى الاتراد والهيئات التي التبعث النصور في التراد والهيئات التي التبعث النصور في التحقيق على الرادة الجهة التي التحقيق حتى تتخذ قرارا في شائه دون أن يتوقف ذلك على أرادة الجهة التي يتبعها الوظف أو ولا يجوز لناك الجهة أن تتصرف في التحقيق الا أذا أحالت التبلية الادارية الاوراق اليها .

وفضلا من أنه ليس في إيكام المتهدر رقم 19 لسنة 1900 أو فيما أحدال اليه من أحكام التقون رقم 110 سنة 1901 ما يتيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاتهام بيعاد معين أو بوجوب تقديم شكوي ألها المنظمة المراءات التحقيق والاتهام بيعاد معين أو بوجوب تقديم شكوي الها المنظمة 100 من المنظمة المنطقة المنطق

- 4.16 3-4 14 5 157 5 109 5 15 ment on the

واد والعنسانيون

بلغص الأهبكم:

انه وان كان من حق العلى اللجوء الى التضاء يستنصفه غيبا يعتقد انه حق له قبل صلحب العبسل وانه يتخذ عند بباشرة دمواه ما يراه من وسائل الدغاع المتررة قانونا قان تحق القانون على التقلق هذا ؛ كاى حق آخر يجب انه يمارس فى قصد واعتدال دون شطط أو انحراف ، غاذا كان الشابات في الدعوى أن العالمين طعنا بالتزوير على عقد استخدامها المتدين من الشركة التي يعبلان بها لدنم عدوى مرفوعة بنها ضدها وذلك رغم عليها بنسأت وزعمها وذلك رغم عليها بنسأت ونها وذلك بنا المتعدن المترزعة التقية بالمتنفات الحكم وعاودا النبسك بادعاء التزوير بعد ايضاغ المعلوا المتعدن محكمة أول درجة ، غان محكمة الورجة الثانية استنفاعها وابنت حسكم محكمة أول درجة ، غان مسلكها هذا ينطوى على خروج سائر على ما يوجبه عند المكان من نفراهم منطحية المعل والاحقاع عما يقحى به اساءة أو يصيبة بغضارة .

وما صحر من العالمين على النحو السالف بيته وان كان عالم بقية في مجال التاديب باقه لا يحتبر بيتين اعتداء على صاحب العبل في خلك في الاعتداء على صاحب العبل في حكم المادة /٧١ من قانون العبل الصادر بالقطون رقم 11 لسفة 1199 دلالته اللخوية والتاتونية أن يوجه أني صاحب العبل بعل يؤذيه مباشرة في حسبه أو اعتباره وهو أمر لم يلخ تطحا من المالمين على ما تنهىء عنه ملابسات الطعن بالتزوير الذي لم يجمه ألا رقا على تقديم الشركة مستندا يدنع دعواها ، وأذلك تان ما قرط تنبيا في على المسلول الاعتداء على صاحب العبل بنا يسوع نسخ المسلول وإياماء المخال الاعتداء على صاحب العبل بنا يسوع نسخ المسلول المنامة المسلول المسل

. وعلمان رقم مح7٧ لسبّة ١٢٠ ق حدولسة ٢٢/٦/١٩٦٨)

الفرع السافس عثر

أقهسام عقسد العمسل

قامستة رقسم (٣٦٧)

: 6-49

التهاد عقد اللسل غير المدد الله بارادة امد طرفيه دون تولف على الرادة الطرف الاش. .

ماغص المسكون

لما كانت المادة ٧٧ من العانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ (وهي تقسابل ١١٥٥ النب من الرسوم بعانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٧) تنص عسلى انه ﴿ آذا كُنُّ العَدِّ عَيْر محدد الدة جاز لكل من الطرعين الغاده بعد اعلان الطرق التحريم المحلق المحتمد بالمحري باجر شهري موضية عَلَّر يونا بالنسبة الى العمال الاخرين غاذا الغي المعتمد بقير مراعاة مجرّد المحلق الربح عن المحتمد بقير مراعاة المحلق الربح عن المحتمد بالمحتمد بالمحتمد بالمحتمد بالمحتمد بالمحتمد المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمد بالمحتمدة المحتمد بالمحتمد بالمحتمد بالمحتمدة المحتمد بالمحتمدة المحتمدة بنائلة المحتمدة بنائلة المحتمدة المحتمدة بنائلة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة بنائلة المحتمدة المحتمدة

(كُلُّيْنَ رَبِي ١١/١/١١) لَسْنَةِ ٨ في خِ جِلْسَةَ ١١٩٦١/١/١

: 4

يقد المبل غير للحد الدة التهاره بارائة لمد طرفه دون ترقد دا. الرائة الهارف الدور ـــ أسياس علام من اللهة ٧٧ من القيالون رقم ١١. المنة ١٩٥١ ـــ ليفاع الهاس في هذا المبال على هستم اللهة ١١٠ من المقاون رقم ٢١٠ فسنة ١٩٥١ الذي كان يحكم الملاقة التنظيمية بين همة الإدارة والمرطقة المقم .

رين: بالجيس المسكم:

ما الملاة ٧٢ من القانون رقم ٩١ اسنة ١٩٥١ تنص على أنه (اذا كان المعدد غير محدد الدة جان لكل من الطرفين الفاؤه اعلان الطرف الاخر كلية تبل الإلقاء بثلاثين يوما بالنسبة إلى المبال المبنين بأجر شهرى وخمسة عشر يوما بالنسبة إلى المبال الاخرين غاذا الفي المعد بغير مزاعاة هذه المهلة الزم بن الفي المعد أن يؤدى إلى الطرف الاخر تمويضا مساويا لاجر المعلى عن مدة المهلة أو الجزء الباتي بنها) ووقعا لمكم هذه الملاة بينها دون توقف على رضاء الطرف الاخر .

ومتى كان الطعون ضده قد استقال من عبله في ١٧ من يونيه سنة ١٩٢١ عالم ومقا الحكم المادة ٧٤ سالفة الفكر يعتسبير عقد عسسله بالبنسك منتهيا دون أن يتوقف هذا الاتهاء على عبول ادارة البنك أو عبول المؤسسة "أصرية الملة اللبنوك ، ولا محل في هذا المجال للتيلس على حكم المادة ، ١١ من التقلون رقم ، ١٧ استفة ١٩٥١ الذي كان يحكم الملاتة التنظيمية بين جهة الالاية ووالموافقة المالم ولم يكن يسرى أصلا على الملاقة بين البنك وموظيمة والتي تدخل في نطاق ووالم المقاون الخاص ...

الله الموظين وفر ١٩٩٧ استة أو ق _ جَلْسَة ١٩٩٧/١١٨)

رَقُومِ بِدَةِ رِقْدُم (١٩٤٤)

اللاة ٥٩ من الاحة نظام العليان بالتركات الأنبئة الأوسسات العلية المائية المائ

بلنس المتاعم

ديدر و طبعن يتم ١٢٠ لسفة ٩ ته مد جليعة ١٩٠٨ (١٩١٧)

(W) . April 1945 and

: (4-4)

المعلى ساقر و يوير العبل يقوبه العبلات ١٩٢٧ أيد على المكاولة ورقي الأور عليه المكاولة والإرادة والمراداة المنتية القبل سائمية به عرقي الأور عليه المنتية المناب المناب المناب المناب المناب المنابة على المنابة المنا

Tomath tel land

 هدارة المنشبة الذي يسبعنهم خمسين مليلا علكتر أن المخلفة التي ارتفيهة المسلم تستوجب نصفه ، تمين عليها قبل أن تصدر قراراتها نهائيا بطلك مهرو الأبر على لجنة تثبتكل على الوجه الآتي . . . » — ثم صدر قرار وزير المعلم رقم المحلم القرار السابق ، ونمي أعمار أقرار السابق ، ونمي في ملاته الثانية على أضافة غترة جديدة الى المادة السادسة من القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ المسار اليه بالنص الآتي : « ويسرى حكم الفقرة المسابقة على حالات الفصل المنسوص عليها في المدة ١٩٦١ من تاتون المال » .

ومن جيث أن المؤسمة المصرية العلبة للغزل والنسيج تعترض على قرار وزير العبل رقم 1.9 اسنة ١٩٦٣ ، بأنه الحق حالات نسخ عقد العبل المنسوس عليها في المدخ/٢٧ من تقون العبل بحالات نمسل العبسال تاديبيا من حيث اشتراط عرضها على اللجنة المنسسوس عليها في المدة السلاسة من قرار وزير العبل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ ، في حين أن نسخ المقد طبقا للبلدة ٧٦ من تقنون العبل ليس اجراء تأديبيا ، وأنها هو مجرد استعبال رب العبل لحقه في نسخ المقد ، يتابله حق مبائل للعلم نس عليه في المدخ/٧٧ من تقنون العبل ، منا يضرج عن المجال التاديبي ، هذا عنما أن المشرع في المدخ/٢٦ من تانون العبل لم ينوض وزير العبل في أصندار فرارات الا في مجال التاديب دون مجال نسخ عقد العبل .

وبن حيث أن الله ۱۷۶ من قانون النبل ... الصادر بالقانون رقم ۹۴ لسنة ۱۹۵۹ ... تتمَّى على الله : ﴿ لا يجوز لصاحب المبل نسخ المند دون سبق اعلان الملل ودون مكاناة أو تعويض الا في الحالات الآلية :

الله الله المايل الماي

٢ ... اذا كأن العليل معينا نحت الاختبار ،

٣ -- اذا ارتف العلل خطأ نشأت عنه خسارة بالبية جسيبة المناهبة المنافقة المنافقة

المسال ا

 أذا تفييه الملل بدون سبب بشروع الكثر من عشرين يوبة خلال السنة الواحدة أو أكثر أبن عشرة ليلم بدوالية على أن يسبق الفضل الذار عصلي بن صاحب العبل الملل

 ٦ — اذا لم يقم العامل بتأنية التراماته الجوهرية المترتبة على عقد المحسسل .

٧ - اذا انشى المابل الاسرار الخاسة بالمحل الذي يصل نيه .

٨ ـــ أذا حكم على العابل نهائيا ف جناية أو ف جنحة باسسة بأشرف
 أو الآيائة أو الآيائ العابة .

إذا وجد اثناء ساعات العبل في حالة سكر بين أو بتأثر بها تعاطاه
 بن مادة مخدرة .

ومن حيث أن بتطع النزاع في بيان بشيروعية ترار وزير العبل رقم ١٠٧ فسنة ١٠٧ عن الحالات الواردة فسنة ١٠٧٣ عن الحالات الواردة بالمائة المائة المائية المائية

ومن حيث أنه وإن كانت المدار (٧) الشار البها وإن عبرت عن حالت انهاء ملاكة النبل الواردة نيها ، بائها نسخ للمقد مع الحربان بن الكفاة أو التهويفين ، الا أن هذا الإجراء بن جانب رب المبل يعتبر عقابا تأديبيا ظمل للله يؤيد ذلك ما يلن **

معاشد ما المعاقدية والمناه من الكاماة الذي خوله صدر اللام/٧ المنهدة الدر اللام/٧ المنهدة الدر اللام/٧ المنهدة الدر اللام/٧ المنهدة المرب المناهدة المنهدة الم

عَمْنَمُ الْمِثْدُ لا يؤدى طُبُدًا للتواعد العلبة الى استاط حق العابل في الكفات التي هي أجر أضافي مستدى عن العبل البسابق ، وعدد العبل بن العقوط الزينية التي لا يكون للنبيخ نيها أثر رجمي .

ثلثيا: ان من الحالات الواردة في المدة: ٧٦ ما لا يجيز نسخ الرابطة المجدية طبقا فلقواعد العابة > غطلة انتحال العابل شخصية غير مسحوحة أو تقديم شمولات أو توصيات مزورة > ليست حالة من حالات الفسخ واتبة هي من ضور الإيطال المتلبس. الذي أوقعه العابل على رب العبيل يعتسيو كفات على نفس رب العبل علائقه مع العابل المين تحت الاختبار وهو معوينات على أن المبل المن تحت الاختبار وهو معويرضا رب العبل عن نتيجة الاختبار > ولا يناني اعتبار هذه الحسالة من حالات المسخ الذي يترتب > في القواعد العابة ، على اخلال المسالقة بها بالمبل الذي يترتب > في القواعد العابة ، على اخلال المسالقة بالمبلغة المبارة وكالت المبلغة الذي يترتب > في القواعد العابة أو حنحة مخلة بالشرف > في القراض الذي يحكم عليه نهائيا في جناية أو جنحة مخلة بالشرف > في القرض الذي لا تتمل على المبل علائلة معه في هذه الحسالة وسقت المتعدية مما يسبغ على غض رب العبل علائلة معه في هذه الحسالة وسقت والتسخ وسبلاته .

والدلالة المستبدة من عرض هذه الحالات انها لا تنتمى الى تظلماني القمسخ بممناه الفتى .

ثلثنا : مبر المشرع في المدور ٧٦/ عن النسخ بانه عصل ، حيث تجد البند الخامس يوجب أن « يسبق النصل انذار كتابي من صاحب العسلة العالم » . والنصل اصطلاح ينتبي الى التأديب ولا يتصل بالنسخ -

رابط : يعشر النصل من الخدية مع عدم الحربان من المكاناة متوسة حُلافيية طبقا لما جاء بقرار وزير العبل رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولمل تشرير مُلاقة العبل مع الحربان من المكاناة أولى بأن يعتبر تأديبيا وأن عبرت عنه ... المدرك ٧٠٠ من قانون العبل بأنه نسخ للمقد . ريد المساعة على يدم التسليم بأن حالات المدار ٢٠١٧ تعبر من تبيل المسخد على من تبيل المسخد على المسخد على المسخد على المسلمة على المسلمة على المسلمة على المسلمة على المسلمة على المسلمة المسلمة على المسلمة المسلمة على المسلمة المسلم

ومن حيث آنه يخلص من جميع ما تقدم أن الحالات ألمسومل طلبها و الله الا من تقون المسل تعابر من عبيل المتسلم الناميين وتندرج عن مجالات ، ومن ثم يكون قرار وزير المبل يقم ١٠٦٧ السنة ١٨٦٣ المسلو اليه حين انزل تواحد واجراءات التاميم على هذه الحالات ، لم يخالف العقون في شيء ، ويكون بذلك ترارا مشروعا .

طفلك انتهى راى الجمعية الصومية الى أن قرار وزير الصل رقم ١٠٠٧. قَسَة ١٩٦٣ المُصَالِ الله ، قرار مشروع .

٠ (بلك ١٠١/٢/٨٦ ــ جلسة ١٠١/٢/٨٦)

الغزع السقع عشر

وكافاة نهباية الذحية

قامستة رقّه (۲۷۱)

: المسجلا

ملخص الفتوى:

أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الخاص بعدد العسل الفسردي
قد نظم حكفاة نهلية الخدية للعبال الا أنه استثنى من الخضيوع لاحكله
العسل المستغلين في الزراعة وذلك بها نص عليه في المدة الثابنية بته
من المه ﴿ لا يعتبر الاشخاص الآتي بيساتهم من العبال الذين يسرى عليهم
هذا القياتون : (١) الابسخاص الذين يشتغلون في الزراعة بها نيهم
المستخدون لادارة آلات غير الآلات التي تدار باليد » ولما مستش من
القانون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٦ في شأن عقد العبل الدري لم يستثن من
احكله المهيسائي المستقلين بالزراعة ولذلك لم يستثن القسانون رقم ١٩٠١ المسدار تقون العبل هؤلاء العمال من الخضوع لاحكله .

 العبل به ولا يجوز اعبال أحكابه بالنسبة لهذه الراكز في غثرة مسابقة. على المبل به الا بنص خاص يترر الأثر الرجهن •

(فتوی رقم ۸۹۱ آن ۲۱/۱۹۷۷) 😳 🗠 🚵

قامسدة رقسم (۲۷۲)

تصويفي عن امسابات العصل بسريان القسان من حيث ويث المستون من المبات القانون الواجب التطبيق على التعويض المستوق عن أصابات العمل بدورة الاسابة لا القانون المسول به وقت هدوت الاسابة لا القانون المسول به وقت ثبوت العمل المبان ذلك أن هدوت الاسسابة هو المبائدة المسابة المسابقة المسابق

ملغص القتسرى :

أن حدوث الاسابة هو الواقعة المنشئة للحق في التعويض عنها ، نهو سبب ترتيب الحق في هذا التعويض ويتسلط تولده ، لما ثبوت الاسسسابة ويحتى ما يتخلف عنها من عجز وتحديد درجة هذا العجز ، علهمي الا اثرا من كال حدوث الاسابة ، وأجراءا كاشغا عن الحق في التعويض عنهسا ، متحدد به أوضاع هذا التعويض وعناصر تقسديره ، ولما كان القصويض المنتقى عن أصابة العمل أنها يجد سنده المباشر في نصوص القانون الذي يرجه التحق فيه ، غان القانون الواجب التعليق في خصوص هذا التعويض ، وهو التاثون آلمول به وقت تدوث الاسابة سابنيلها الواقعة المنشئة عمل الحق ذاته سوليس القانون الممول به وقت ثبوت العجز المنطقة عن المجلسة المحل المحل به وقت ثبوت العجز المنطقة عن المحلسة المحلة عن المحلسة الم

وين ثم ماذا معلق الأسلبة في ظل المبال باحكام الفستون رتم ٦٢ التجون بسكون المسلمة ، مان الحكام هذا التجون بسكون

هن. الوالنِبَة التطبيق على التعويض المستحق عن هذه الاسماية: عنهم. ولود لم يثبت المجز: المتخلف عنها الا بعد العبل بلحكام التاتون رجم: ١٦٣/ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى راى الجمعية المبوبية الى أن التاتون الواجب التطبيق على التمويض المستحق عن اصابة العبل ، هو التاتون المعول به وتته حدوث الاصابة ، لا وتت ثبوت العجز المنظف عنها .

(نتوی رتم ۱۱۳۱ فی ۱۱/۲۷/۱۱/۵۷)

قامستة رقسم (۱۷۲)

: 12-41

عمال شركة وادى كوم ابو ... تنظيم مكافاة نهاية المضبة لهم بمتنفي المكلم القالون ولائمة خاصة ... عدم الفترقة بين الممال الشنطين بالزراعة وغيرهم في تطبيق احتكم هذا النظام الخاص ... الره ... استحقال العمال الزراعين لكافاة نهاية المضبة عن الدة من تاريخ تميينهم الى تاريخ العمال بالتقون رقم ٢١٧ اسنة ١٩٥٧ بالشروط والاوضاع ووفقا الشمس التي كانت متررة في الاتفاقات واللاحة المشار اللها وليس على اساس المكلم القالون رقم ٢٠١٧ اسنة ١٩٥٧ المذكور ... قرار مجلس ادارة الشركة بصرفه مكافئة الممال الزراعين بها عن مدة غديتهم السابقة على نفاذ القسالون في نفيد المكور وفقا الإمكام لا يرقى الى هد الإقترام القانوني لأن مبناه الفطاف في نفيد بهناه الفطاف في نفيد التقون لأن مبناه الفطاف في نفيد التقون .

بلقص القتري :

غير أنه لما كان ثبة تنظيم لمكانات نهاية الخدمة لعمال شركة وادي كوم لهبو كان تقلما منسذ سنة ١٩١٩ بالاندساتات التي عندتهسا الشركة مع عبدالها ف ١٩١٤/٩٠/٩/ وفي ١٩١٥/٩٠/١٤ وفي بسطة ١٩٢٧ وفي عبدالها وفي المسلة ١٩٢٧ وفي المسلمة ١٩٤٧ وفي المسلمة المسلمين والدي كوم لبيسو التي المسلمين في أول مارس سنة ١٩٤٥ وقد نظيت هذه الانساقات كيسا نظيت اللائمة الداخلية مكانات المبال المنتين وغير المنتين و

أولم يكن هذا التنظيم السابق لهده الشركة بفرق بين المسال المستفلين بالزراعة وغيرهم وبن ثم غان العسال الزراعيين يستحقون مكات تعلق المنطقة المنطقة من الماة بن تاريخ تعيينهم الى تاريخ العبل بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٢ بالشروط والاوضاع وونقسا للاسس التي كانت بعررة في الانتفائك واللاحمة المحمل اليها

واذ جسرى العبسل في الشركة عسلى صرف مكانات العبسال الزياميين منذ العمل المقاتين وقد 1917 لسنة 1917 من الحد المسابقة على بنيان وقد الشركة وقد الشركة التقويل الذي على الله عند الالتزام التقويل الذي طني به الشركة الن اطراد العبسل في ودم الشركة هذا لم يكن معنساه لتجاه ارادة الشركة الى منع حؤلاء العبال حتوقا تزيد على ما ترره القانون لهم وأنها كأن بناء اعلى ما هو ظاهر من ظروف الحال النطا في تعسسير المقاتون من 197 تمام الكلم الشركة بأن التقويل وهو تعمل 197 المسلة 197 المفاتر ومن المؤلفة المناسبير والتاجيق ومن تعمل مخلفه المناسبير والتاجيق ومن تعمل المناسبير والتاجيق التقامليء التزامة المناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة والتناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والتناسبة والمناسبة والتناسبة والمناسبة والمنا

لسلمنا أم من يُعِدُ خَلَيْهُ السِلَّلُ الزَّرَاعِينِ السَّلِيّةُ عَلَى الْعِبْلُ بِالتَّتَوِنُ وقع 117 اسفة 1907 أنها تحسب ونقا للأسس التي كانتُ بَعْسُرَرَهُ في نظام الشركة وليس ونقا لأمكام تاتون العبل .

ميما العنظارة ما (1996)

المستفا :

مُعْرَقُ المبالِّ عَدْم عِوارُ الانتقاص بنها طاباً هي معررة بالشائد وانظية غاصة — جوارُ ريائتها على ما هو مقرر بالقانون — اساس ذلك ، شوكة سد نها ثم وقوالح داخليسة — تعديلها — قرار الشركة المسادر في الاستطنى سنة داخل المركة المبلين الزراعين بها من مدة شميته السابقة على تفاد القانون رقم ٢١٧ لمنة ١٩٥٢ على الاسمى التي قررها هذا القانون هو تعديل الاسلمة الشركة واوائدها التي كانت تافقة قسل مطرورة اعتباده من مجلس ادارة الاسمىة المفتصة ،

ملفص الفتسوى :

ان ما قرره مجلس ادارة شركة وادى كوم أمبو في ١٩٦٥/٨/٢٨ من مرم، مكافأة للمبال الزراعين بالشركة عن بعد خدمتهم السباقة على نفسالة القسانون رقم ٢٩٧٧ لسبنة ١٩٥٢ وونقسا الاحسكاية ؛ انسسا رعب الترابا على الشركة يضافه عن الترابهسا القسرر التوانا ؛ فهو بزيد عنه بالنسبة الى العلمين الذين لا تتعلق عليهم شروط الاعادة من المتليات عنه بالنسبة الى الذين تتعلق عليهم شروط عده الاعتقامة أذا كانت هذه الاعتقامة الدين المعلى من مقون المصل ، شروط عده الاعتقامة أذا كانت هذه الاعتقامة السخى من مقون المسل ، ومن ثم فهو صحيح قانونا فيها يقرره من زيادة في حقوق المسال من نظم الشركة أذ تقتام قوانين العبل خدا النبي لحقيق المسال في المكافأة الشركة بنقص في حقوق المسال من خطوق المبال من نظم الشركة ي نظم الشركة ؛ أذ لا تتبع قوانين العبال المسحل الامتسال العبال من نظام من القورة العبال .

واذا مسدر هذا القسرار في ظل المسل باحكام التانون رُم . ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باسمار تانون المؤسسات العلبة الذي تنس المادة ١٤ منه على ﴿ أَنْ يَبِلُغُ رَئِيسَ مَظْسَ ادارة الشركة أَو الْجَمِية التّعلونية قرارات مجلس الإدارة الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المغصة ولا تكون هذه القراراته تلدة المسائل الاتية الا بعد امتيادها من جايين المسسة :

(١) اللوائح ... »

ويتى الاختصاص المتكور منهدا المطمر ادارة الهسمية بالمادة 11 من عانون المؤسسات العلمة رقم ٢٧ السنة ١٩٦٧ .

وكان قوار مطعى الادارة بعلق الفكر ببتابة اللاهمة التي تطبيق على العبال الزراميين بالشركة عن مدد خبيتهم السابقة على نفاذ القانون رتم ٢١٧ لسنة ١٩٥٧ .

لهذا التهي راى الجمعية المومية النسير الاستثماري الى :

ا بد إن شركة وادى كنم الهو لا تلتزي لكل معلها الزواعيين باداه مكانة شهلية الخدمة من المدة السابقة على المسل بالقسانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بالتطبيق الاحكام هذا التانون وانها تلتزم بها طبقا فالتشمة التي كانت سارية تبل نفاذه من لوائح وانتلقات .

٢ ــ ان اطراد العبال بالشركة على مساح عبالها الزراعيين هذه المكانة من المدة السابقة على العبل بالمقلون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٧ على الاسبى المقررة بهذا القانون لا يتهض مسائدا للالتزام بالاسستبرار في صرفها على هذا التحو .

٣ ــ ان ترار مجلس ادارة الشركة المسادرة في ٢٩ من إغسطس سنة ١٩٥٥ بالواعتين بها عن مدة دخيتهم السابقة على شرف مكاة العلماين الزراعيين بها عن مدة خديتهم السابقة على نفاذ القسانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الاسمى التي قررها هذا القانون هو تجديل لابتلية الشركة ولوائحها التي كانت تفاقة قبل مستوره بها يقمين معه إعتساده بن مجلس إدارة المؤسسة المشتبة مع مرامة عدم الانتقاض بن حكوق المسلمين في هذه المكاة والمستقدة لهم وقعا للانتقاد والانتابة السابقة على المسل بالقسانون صياف الذكاة مسلم بالقانات والانتابة السابقة على المسل بالقسانون صياف الذكر و الدراسة المسلم المسلم

المرابع المراب

قاعسدة رقسم (۱۷۷۵)

المستعارف

بكافاة نهاية الفحية تستحق وقتا لاحكام قانون العبل في حالة التهام عقد العبل المحتد المدة أو ألفقه بمعرفة مسلحب العبل وكفاك في حالة تصفية المشاة أو أفانسها أو اغلاقها فهائيا — عدم استحقاق المسليان بيئة القنية والقمي المجموة والقيوم مكافأة عن مدة غديتهم بها غصبا من المبلغ المعلى بالاباقات بعد أمباج هذه الهيئة في المؤسسة المصرفة المسافة لاستحقاقها وهو لاستفال وتغية الاراض — أساس ذلك عدم تحتق مناط استحقاقها وهو انتهاء خديتهم .

ملقص القنسوى :

نيها يتعلق بالاستنسار الأول الخاص بعدى احتبة المسليتين بهيئة التنبية والتصير للبحية والنبسوم (الهيئة المحرية الامريكية الإسلاح الريف سابقة) في حكافة عن بدة خطبتهم بالهيئة بمد احبامهسا في الإنسسة المصرية العلمة لاستخلال وتنبية الاراشي ، فلقد كاتت المادة مع من لاتحسة نظسام موظمى الهيئة المصرية الامريكيسة لامسلاح الريف تتضى باحقية العالمين بها في مكافاة عند تركيم الخدية على اساس شهر عن كل سنة من صنوات الخدية ويتعين لتصديد مفهوم ترك الخديمة الموجب لاستحقاق هذه المكافة الرجوع لاحسكام تقون العمل باعتبساره المصدور التاريخي للاتحة نظام موظفى الهيئة حيث كاتت احكامة تسرى على العليان بالهيئة تبل صدور اللاحة .

وتقتبى المادة ٧٧ من عانون العبل رقم ٩١ اسنة ١٩٥٩ بانه " اثنا انتهت بدة عقد العبل المحدد المدة أو كان الالفاء صادرا من جانب خسلصيه العبسل في المقود غير المسعدة المدة وجب عليه أن يؤدى الى العجائل بكافأة عن مدة خديته ... عكما تنص المادة ٨٥ من هذا التسانون عسلى أنه ٧ ينسع من الوغاء بجديسع الالتزامات حل المنشأة أو تصنيتها أو ا فلاتها أو أغلامها أو المجهد في غيرها أو إنتقاها بالأرث أو الوسية أو العبسة أو البيسع أو النزول أو غير ذلك بن التصرفات ، وفيسا عدا حالات التصفية والانالاس والاغلاق النهاساتي المرضى به يبترن عصد المتخاص به يبترن عصد المتخاص به المتخاص المتحدد ال

وقع المحكم من علين النصين أن يكلك تهاية الخنية تستعنى وقعا لإمكام منها وأله المحكم منها المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم مناصبة المحكم مناصبة المحكم المحكم المحكم والمحكم المحكم الم

وجيث أن الثابت من تتمي الراحل التي برت بها الهيئة المرية الابريكية لاصلاح الريف أنه بعد انتهاء لجل الانتساق المنظم لها ، مقد تبعث المؤسسة المعربة الغلبة لتصير الاراشي ببوجب للقرار الجبهوري رقم ٢٣١٦ أمسية ١٩٦٦ ثم أدبحت في المؤسسة المعربة المسلبة لاستخلال وتنبيسة الاراشي ببوجب تسرار رئيس الجبهورية رقم ٢٣٠٠ لاستخلال وتنبيسة الاراشي ببوجب تسرار رئيس الجبهورية رقم ٢٣٠٠ لسنة ١٩٦٥ تا ولما كان مناد ادباج مؤسسة في اخرى هو بقساء علانة الخبار تقبل مدة الخبية منسلة ي وترتيبا على ذلك علن العلين بهيئة التنبية والتمسير للبحسيرة والميوم وترتيبا على ذلك علن العلمي بهيا خميها من المبلغ المهلي بالاسانات بعيد الدارة المهارية في المؤسسة المعزبة المبارة المهارية المتعادل وتنبية المعزبة المبارة المهارة في المؤسسة المعزبة المبارة المبارة المتعادل وتنبية المعزبة المبارة المبارة المتعادل وتنبية المعزبة المبارة المبارة المستحدال وتنبية المعزبة المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المبارة المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المستحدال وتنبية المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المبارة المستحدال وتنبية المبارة المب

- To select the second the least of the second to

- 00V -

قاصدة رقسم (۱۷۷۱)

الجسدة :

عفو عن المقربة ... عفو شابل ... المغو عن المقربة بقرار جمهورى لا يمتور عفوا شابلة والتقل المقربة والتقل المقربة والتقل المقربة التنفي المقربة والتقل المقربة المقربة

ملخص الفتسوى 🕏

ان العنو عن المتوبة الذي يتم بترار من رئيس الجمهورية ــ وان شــ المقسوبات البيعية والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على هــكم الادائة ــ لا يعتبر بناية العنو الشايل ــ الذي لا يكون الا بتاتون طبقاً لنس المادة ١٢٧ من الدستور عن المقوبة والآثار المترتبة عليها .

(آنتوی رقم ۲۳ه فی ۲۳/٥/۲۳)

عقسار بالتقصيص

المراجعة (۱۷۷) **(۱۷۷) عامستة رقسم**

القييما :

ج تعريف المنافر بالتفسيس. بدر نقاطه الاريكون بالله الأقول هو بالله الاستراد الم

يكفس المسكم :

ان المقار بالتخصيص كيا عرفته المادة ٨٢ من القباقون للدني هو المتعول الذي يضعه صلحيه في عقار يبلكه رصدا على خسبة هسذا المعار واستفلاله ، وجلى من هذا النص أن مناط اعتبسار المنتول عقسارا بالتخصيص أن يكون مالك المنتول هو نفس مالك العتسار الاسسلى ، علا يعتبر عقارا بالتغميمن المنقول الذي يضعه الستأجر رمسدا لخدمة المقار الؤجر كما هو الثنان بالنسبة للبدعي ، وبرد ذلك هو الى أن أضفاء صفة العتار بالتقصيص على المنتول الملحق بالعتار اساسه مصلحة هذا العقار والمالك هو الذي يبال هذه المسلحة ، المستفاد بن تقرير الخبسير المسمي في الطعن أن الجانب الأكبر من المنتولات الملوكة للمستأجر والتي لم ترد في محضر الجرد الثابت التساريخ في ١٦ من مايو ١٩٥٣ - ويصفة غاسة الالات والاجهزة والتركيبات ... قد انصلت بالعقار انسال قرار بحيث لا يمكن تزعها بدوَّن تلك ، وبن ثم غاتها أضحت بهذا الاتمسال عقسارات بطبيعتها ويثنطها نزع الفكية ، أما المتولات الأخرى الملوكة للمطعون ضده والتي لم تتميل بالمثار النزومة ملكيته اتمسال ترار ناته لا يسوغ ... ونشأ المجلم نزع الملكية الشار اليه ... نزع ملكيتها لنزع ملكية المثار ، ويهذه الثلية يكون التراران المعون نيهبا قد خالفا التاتون نيبسا تضبئاه بن عزع بلكيسة هذه المتصولات ويتمين من ثم التضساء بالمسالها في هذا الشق بثها ،

(شعن رقم ۸۳۱ استة ۱۲ ق ــ جلسة ۸۳۱ / ۱۹۷۰)

مقـــــ

الأصل الأول : مند انتاق أداء الخدمات للبيئات الماية
 القصل الثاني : منسد الإيجار

الفصل الثلاث : مند البيسم الفصل الرابع : مند الزواج

الأصل الخليس : عند المسلح الأصل المبادس : عند التسسية

اللصل السابع : مند المسارية اللصل الثابن : منذ الملاج الطبي

الفصل التاسع : منذ التاولة الفصل الماشر : منذ الوديمــة

الفصل العادي عشر : مند النتل الفصل العادي عشر : مند النتل

القصل الثاني عشر : عند الوكلة -القصل الثالث عشر : عند البسة

الشميل الرابع عشر : مند تبادل المامع الملبة الشميل القايس عشر : مند النيار الكوربائي

المسل الساوس عشر : عند غنج الاعتباد

القصل السابع عثير : بسائل بنسومة

القصيل الأول

عقب الفياق أداء الفنديات الهابيات العيلية

قاعسدة رقسم (۱۷٪)

القِسطا 🕆

بلقص القدوي :

ان مقد الاتفاق المرم بين المؤسسة الملاجية لمحافظة القاهرة والهيئة المحرية العلية لتعاونيات البناء والاسكان قد نص البند التاسع بنه على أن " تكون أجور الكثيف والاتفاة والمبليات الجراحية وأتواع المسلاج الإخرى والقحوس المبلية وعجوس الاسمة وغيرها من خدمات الرعامية المبلية العرف الأول (المؤسسة العلاجية) طبقا لتالية

(1) F-71 p)

الاجور المرنقة بهذا العقد ... وتحدد اسعار الادوية على اساس التسعيرة الرسبية للمستهلك وتعتبر تائية المجرو والشخيات والشروط الاغرى المرنقة بهذا العقد ألى المنتهائية على المستهلة على من المحلة على المنتهائية الم

"وبين من حلين البندين ال التمالدين قد الدنا على تجدد مدة المند القرارين المناسبة واسته على تجدد مدة المند القرارين القرارين المناسبة واسته على أن يجعد الجالية اذا لم يغطر الدن الخرارين القطيعة القرارين المناسبة المن

في أحيث أحيث أن اخطار الأوسسة للهيئة بزيادة أسمار ألملاج ورد للهيئة عن ١٩٧٩/٢/١٠ ، في مدة على من الثلاثة أشهر ألى عندها المقسد والمائة الرئين عنه ألسطيه فاؤه أو ون الم على العلم الاسلى يتلل سساريا لمائة أشرى تتنهى في آخر شهر اكتوبر سنة ١٩٩٧ بلات الاسسنروط والاسعار المنتي عليها ، وللهيئة الحق في الماسية على جميه المجيها في المجالي التي المتحدد الاستادة المتحدد المتحدد ألمانا المتحدد أن المتحدد أن المتحدد المتحدد أن المتحدد أن المتحدد المتح

- 9W --

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المبويية ألى أن اخطسار المؤسسة الملاجية لمعلقة التاهرة في المرافقة الإسمار لا يعتد به خلال المعتد الذي ينتهى في آخر اكتوبر سنة 1947 ، وللهيئة العابة لتعلونيات البيناء والاسكان المحاسبة على جبيع ألمالغ الذي ادنها للمؤسسة زيادة عبا هو مقرر في المحد ،

(بلد ۲۲/۲/۸۶۵ - جلسة ۱۹۷۷/۷/۱۲)

النصدل الأسائل

قامسية رقسم (۱۷۷)

: la___48 ==

لحقية وزارة الاوقاف طبقا اتص المادة ٥٠٣ من الاحتها الداخلية في ضبية ١٠٪ من تكافيف الإعمال التي تقوم بها تحصلها من مال البدل المتجد-فيها مقابل الاتماب الفنية — اتشاء الوزارة لحد الاسواق (سوق الخضر والفلكية بروض القرح) ، وتلجيه الى احدى الوزارات مقابل نسبة ٤٪, من شية الارض و ٢٠٪ من شية تكافيف المبلى التعلية — وجوب تحديد. خطابف المبلى التعلية التي يتحدد على اساسها جزء من شية الايجسان على اساس التكافيف مضافا الها نسبة ١٠٪ من شيئها مقابل الاتصاب.

بكفص القنسوى :

ان وزارتى الاوقاف والتجارة والصنامة (الانتصاف حليا) انتتنا على المشاء سوق للخضروات والفلكية بروض الفرج بالقاهرة — على قطمة الرخى تابعة إيزارة الاوقاف) وتم الاتفاق بينها على تحديد أجرة السوق يواقع ٤ ٪ من تيبة المباتى الفطية على ان عقوم وزارة التجارة والسنامة (الانتصاف) بصياتة السوق ، وتصددت عقوم وزارة التجار بخيسين سنة . وقد وافق مجلس الاوقاف الأعلى على هذا الاتفاق بالرخم ٢٢ من الكوير سنة . ١٩٥ > كما وافق عليه مجلس الوزراء يواسله المفسودة في ٢٤ من ديسسبر سنة . ١٩٥) وقد طلبت وزارة الوقاف باضافة نسبة . ١٨ من تهسسة التكاليف الفطية مقابل التصافية

عَنِيةِ إلى هذه التكليف على أن تحسب الإجرة طبقا للنسب المتق عليه. • على جملة التكليف بما نيها النسبة التي تطالب بها مقابل الاتصاف الفنية .

وبن حيث أن الاتفاق الذي أبرم بين وزارة الاوقاف ووزارة التجارة والسناخة (الانتصاد حاليا) قد قلم على تحديد أجرة السوق مد محالي التعلقد مد بواقع ٤٪ من قيهة الارض و ٦٪ من قيمة تكاليف المالي ... المعلقة ...

ومن حيث أنه ولئن كانت المبالغ التي تكبدتها وزارة الاوتك في سبيل النشاء السوق هي ٤٠٢٩٨٢ جنيها ، تبشل ما دنعته الوزارة المنكورة الى المقاولين والمتمهدين ، وقد قالت الوزارة بدنع هذه البسالغ من مال البدل المتجد لديها . الا أن نص الملاة ٥٠٣ من اللائحة الداخليـة لوزارة الاوقاف الصمادرة بتاريخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بقضي بأن تحمسل الوزارة نسبة ١٠٪ من تبية تكاليف الاعبال التي تكون تكاليفها معينسة ٤ موةاتم الوزارة هذه النسبة من مال البدل المتجد لديها ، ومنساد ذلك ومن مِنْتَضِاه أن تصبح التكليف النطية هي مبلغ ٢٩٨٨، جنيها مضافة أليها نسبة ١٠٪ ، وجملة ذلك تكون هي التكليف النطية التي تحسب عليها نسبة الإنجار ، وأساس ذلك أن هذه الجبلة هي ما تحبله مال البدل عملا ، ونسبة الـ ١٠٪ التي تحصلها وزارة الاوتاف من مال البدل تطبيقا لنس المادة ٥٠٣ من اللائحة الداخلية المشمار اليها ، هي مبلَّم مأخوذ من مال البدل ، وهو بدوره يمثل جزءا من التكاليف النطيسة ، 'الني لا تقتصر فقط على ما دغمته الوزارة المنشئة للسوق الى المتساولين والمتمهندين ، بل تشمل كل مبلغ خرج من مال البدل في سببيل انشها التسوق وهذا البلغ الإجمالي الذي تحمله مال البدل للمتاولين والتعهدين مشتهلا على تسبَّة . 1 بر التي تحصلها وزارة الاوتاف تطبيتا لاحكام لاتحتها الدافظية مقابل اتماب ننية لها ... هو الذي يجب أن تحسب على أساسه الْفِيَّةَ الْأَيْجَارِية وهذه النتيجة هي تنفيدذ للانفاق البرم بين الوزارتين في خفة الشان ، وليست خروجا عليه ، اذ لا يسوغ أن يقال أن ما تحصل عليسه وزارة الاوقاف من ميسالغ الاتعساب الفنيسة ــ تستاديها من ماليه ألبدل ... لا يعتبر من تبيل التكاليف النطية ، بل انه كذلك ويتمين الملجه خبن التكليف النعلية عاد تحديد نسبة الايجار المتدرة بد ٢ من عيسة الكَلَيْفُ النَّلُيَّةِ ، وَلَوْ طُنَا بِشِرِ كُلُّكَ لِتَحْقِلُ مِثَلِ الْبَعْلُ بِمِسْطِّعْ سَـ مِعْسَائِهِ السَّمْ الْنَيْةُ الْوَرْاءُ الْوُلِقَالِي سَـ تَوْنَ مِعْلِى لَا يَجَ الْبُهُ ضَيَّنَ الْمُطْلِقَةَ الْسَفْية اللَّهِي يَجِبُ أَنْ تَصَنِّبُ نَسِيةً الْإِيجَارُ عَلَى أَسَاسُهَا ،

"كذلك القُهْن رأى الجيعية العيوبية التي أن ألفكأيه الفائلية الله المنافية المنافية

(١٩٦٠/٢/٢ - بياستة ١/١/١٠ - بياستة)

فاصحة رقسم (۱۹۸۰)

-

اللّا لَمْ يَكِنَ اللَّهُ عَلَى مِنْ مُرَضِّتَ طَفِيمِ الْعُرَاسِةَ * عَلَىٰ فَوَلِّيمِ طَفِظَةً الْمُسَادِّجَ الإسلاج التراعي الأطبان الماركة له على منفار الزارعين * يكون الجراد. يعنى اللاسفس اللكور المارعة نبه امار الحادم الدنية .

وأقص الحسكم :

افا كان هدر قرار والاستهاد على اطيان أحد الافراد على احتيار القدامة وتقابت خلية القدامة القدامة القدامة وقابت خلية القدامة الورامي بتلجير اطهان حقة القدامة وقابت خلية القدامة في حين أن حقة القدامة المراسسة (ما اطلاح مقابة القدامة القدامة المراسسة (ما اطلاح مقابة المراسسة (ما اطلاح مقابة القدامة القدامة المراسسة (ما اطلاح المراسسة المراسسة القدامة القدامة المراسسة (ما المراسسة القدامة المراسسة المراسسة (ما المراسسة المراسسة المراسسة المر

معنیا بردن ند در معنیا بادارد تا ایمانی ۱۹۱ میدید بادارد ایمانی ۱۹۲۸ ایمانی

اللمندق الثاث

عقد اليهاج

كامستة رقسم (۲۸۱)

البسطة:

بيع الزاد ... عقد الله في الكثارة الرُّمَنَالَيَّة يَسَعَد بيجـرد التران الإيجاب بالقبول ... يَترتب عليه كلفة الثاره ، فيها عدا مَثَل اللكية المَا كلِيّ واردا على عقار ... اللهم المسادر عن وزارة الايقاف بالزاد ... يتم من تاريخ اعتباد الوزارة ارس الزاد واضطارها المُسترين بذلك .

بقفص القنسوى :

من حيث أن المادة ٨٩ من القانون الدني تنمى على أن يتم المعسد بمجرد أن يتبادل طرفاه اللعبير عن الرادثين متطبقتين وتقبي المادة ١٤ منه على أن ينتج القمير عن الارادة أثره في الوقت الذي ينمل عبد بطور مهد وجه الية وتنمى المادة ١٥ منه على أنه أذا أثنق الطرفان على جميع المسائل . الجوهرية في التعد واحتملنا بمسائل تفسيلية يتقان عليها نيسا بهسست ولم يشترط أن المائد لا يتم عند عدم الاتعاق عليها اعتبر المعتد تد تم .

وَيِن عَفِيهُ فِل مَقْدُ البِيعَ بِالْرَمْمِ مِن أَنْ اللَّكِيةَ لَا تَعْتَلَ بِالْتَصْمَانُ لا بِين المتعلقين والآبالتيبة اللَّهَ الآب الله بشهره طبقاً لما يقفي به ثالون الشهير المقلري ، علقه لا يوال بن اللّقود الرضائية التي تنعقد بمجسرة أشران الإيجاب بالقبول ، وتترتب عليه جبيع الله عدا تقسل الملكيسة ، الملتهم المُناول باداة اللهن ويلترم الباتع بالتسليم .

ويون دين أن تؤفق مة فكام بالإنسابة الملا البيخ المسافر بان وزارة الإوقاف
 الإرهام المعامل المال بالي يتجون فد الم من داريخ المجالة وزارة الإوقاف.

عرسى المزاد واخطارها للهشترين بذلك لدام معجل الثمن ، اذ أنه في هذا التاريخ الترن تبول الوزارة بوشاها بالماجهاجاب المسترين .

ومن حيث أن وزارة الاوقات علا أعقدت مرسى الزاد بنساريخ 11 يونية سنة 1981 وأخطر به المسترون عان العقد المذكور يكون قد تم في حذا التاريخ .

د عدى رقم ١٥٧ في أُدا/١٩٤٧ أَ

.قاصحة رقسم (٣٨٢)

de 189

أعلسه البيسم بن المقسود الرضالية

بلغص الفتسوى :

من حيث أن الاصل في المقود — التي لم يشترط الشرع لاتمتادها وضعا معينا — في تتم بمجرد تبلدل الطرفين النعبي عن ارادتها بالانتساق على أحدث الر تاتوني ، وفي هذه العالم يتم المقدد وتترتب عليه آثاره الفاتونية ، ففي عقد البيع يلازم البلاغ بأن يسلم المبيع الي المشترى ويضعه بحث يتمن من حيازته والانتقاع به ، دون علق ، وفي مقابل خلك يلازم المشترى بأن يوفي الثمن المتقاع عليه الى البلاغ وذلك في الوقت الذي يتم فيه تسليم المبيع اذا كان التسليم قد تم فور انستاد المتد . عاذا ما نكل احد طرفي التعاقد واخل بالانترام الواجب عليه تنفيذه طبقا لهذا النماد منه ينهي على تنفيذ هذا الانترام عينا مني كان نلك بهكنا ، ويكون تنفيذ الإلاترام عينا مني كان نلك بهكنا ، ويكون تنفيذ الإلاترام عينا من كان نلك بهكنا ، ويكون تنفيذ الإلاترام عينا مني كان نلك بهكنا ، ويكون

مرات ، الا أنهما لم يقوما بتنفيذ هذ الالتزام ، ولم يثبت أن ذلك كان راجما الى قوة قاهرة أو الى خط الذائن ، خاته يتمين صداد البلغ المللوب .

عَامِــدة رقــم (٣٨٣)

: المسطا

عقد بيع ابلاك الدولة الخاصة بن عقود القانون الخاص من يبيه على ذلك بن آثار ،

ملخص الفتسوي :

من حيث أن المسائنة بين الامسلاح الزراعي والشركة التجسارية الخشاب — في الحلة المائلة بين الامسلاح الزراعي والشركة التجسارية الراضي المائلة البولة المائلة به علاقة تعاتدية ناشئة عن عقد بيسع ويحكيها المتلون الخلص وان كان اعد طرق هذه المسلانة جهة ادارية الا آنه لا يسمم بسمات المقود الادارية نهو لا يتصل بنسير المرفق العلم ولم يتجنبن شروطا غير مائونة في نطلق التقون الخاص ولا يمدو أن يكون مجود مقد بيح على نمو ما يتمرك بحود مقد بيح على نمو ما يتمرك الاندي و ومن ثم تقته لا يجوز المهيئة الاصلاح المواحد المائلة المناز المائلة على مائونة عاصل المائلة المناز المائلة عالم المائلة المناز الدينة المناز الدين المناز الدينة في حال نصر بيع للهيئة المناخ دون الالتجاء الى الهيئات التضائية المناس في اللجوء المناز الدينية ان شامت في اللجوء الدينية ان شامت في اللجوء الدينية ان شامت في اللجوء الى الدينية ان شامت في اللجوء الى الدينية ان شامت في اللهرة المناز الدينية المناخ الدينية المناحة في المناز المناز الدينية المناحة في المهيئة المناحة في المناز الدينية المناحة في المناز المناحة في المناحة في المناز الدينية المناحة في المناحة المناحة في المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة ال

ملغك أنتهر راى الجيمية العبومية لتسمى لفتسوى والتشريع الى منهم جوان مدير المراد المرا

(۱۹۸۲/۱۱/۲ مطمة ۲۲/۲۸/۲۲ مطر) ۱۹۸۲/۱۱/۲۸۲۱)

عاصية رقب (١٨٨) .

البسطا:

عقد البيع ولو انه من العقود الرضائية الا أن القانون اذا رسيم طريقا معينا التعبي عن أرافظا الكوالة في بيسطة اراضيها غلايتم للبيسم الإبلتيامه ،

يتنبئ ألتصيين

من حيث أن مقد البيع لا يتم ألا أذا انتقت أرادة التطلقين أماني معلق المتد وثبته تبذلك يتحتق ركن الرضا الذي هو أساس المتود الإنسانية ومذا الركن يوجد بناتي الإيجاب بالقبول > ونطابق أرادتي الباغ والمشرى مني سفة في المنتقل الإيجاب بالقبول > ونطابق أرادتي الباغ والمشرى مني سفة في المنتقل المنازلة على سفة المنازلة المنتقل المنازلة على المنازلة على المنازلة على المنازلة على المنازلة ال

ويناه على ما تعدن داله ولتن كانت الجمعية العدادنية الشاهاي بالله تناة السويس قد المسحت عن ارادتها في شراء تعلمة الارض المعلق الهيؤ منذ علم ١٩٦٦ الا أن البجلها هذا لم يلق تبولا لدى المعلق بغير اعتراض من وزير الاستكان على اللهجاء الا في جمها الإسلام متوجع بأواعدة وزير الإشكان على يتهج عليه الارض المسيحة اللهورة بالماع بها الهوا المواجعين مذا الدريم تلاكمة وادا المعملية المواج والمتناطق المستور المعلق بالمراجع المعلق المناطق المراجع المعلق المادادة المحافظة التي تم التعبر المهاد المادادة المحافظة التي تم التعبر المهاد المادادة المحافظة التي تم التعبر المهاد المادادة المحافظة التي تم التعبر المهاد التي التعبر المهاد المحافظة التي تم التعبر المهاد المحافظة التي تم التعبر المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد التعبر المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد التي تم التعبر المهاد المهاد التي المهاد التعبر المهاد المه لذلك انقبت الجمعية الضوييسة لفسي التتوى والتشريع الى أو الدمانية الى أو الدمانية الله الدمانية الله الدمانية التهافية التهافية اللهافية التهافية ا

(ملف ۱۹۸۰/۲۸ ــ جلسة ۲/۱۹۸۰)

فاضحة وقسو (١/١٤)

: الجبسطا

عقد الهيم العرق (الابتدائي) عقد بيسخ بلكتا وتام ويرفب اللاو بن ... الالتزامات والحقوق المبادلة ـــ التسجيل برنب واحدة من الثره نتملق بنقل. الماكية كمل عيني ـــ اغفال المقد المسجل لبعض الاحكام التي اشتبل عليها. المقد الابتدائي لا ينيد سقوط هذه الاحكام .

ملفص القنسوى :

ليس ثبة شبهة في ان عقد البيع العرف (الابتدائي) عقد بيسع بات. وتام يرتب الفره بن الالترامات والحقدوق المتساقلة حصب احساطه . والما يرتب الفرة بن الالترامات والحقد العوق يتعلق بحال المكليمة! كعلى غيريات عليم 1 يزال في الطاوق المنس عقدة رضائية والتبديل. ظيفى ركن اتفقاد نبه ، ويقلق نبل التسجيل وحده ويذاته لا ينيد مسسقوط ما نظمه العند المسجل واستثل به العند الجموق من المسجل ، والأمر في النبية الله علم التمويد ما انمرعت الله علم التمويد ما انمرعت الله علم التمويد ما المرعد .

ومن حين أنه أذا كان الاصل أن ارادة المتعلدين في المقد العسر في البستين من قدر المبيع مع حفظ مع ارتساق خلاف مبسا لم المبال الثابت لا يجوز البات عكسه الا بمصر حكلك مبسا لما المن علم المادة ١٦ من الفساق المنى والمادة ١٦ من تقون الانبات وأن اغفال المقد المبحل لهذا الصحم لا يمنز ببتين حقيد المبال المنافق المنافق المبال المنافق المبال المنافق المنافق

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المعووبة الى الاعتداد بالنص الوارد في عقدى البيع المرفيين الصادرين الى السيدة/... ... المقضين استبعاد المسقى الخصوصية المشار البها من مساحة الارض المباعة الى المشترية -من المستعديم/ معهوم ومرود ...

· ('TYYT/1T/TE - + TY/T/11'.) 12:1

قاعستة رقسم (۲۸۹۰) . - ير

and the second second

الوقد بالنبي - اللغة أن الثانون المنتي : نافق الجزائنة قامة المنهدة المنافقة المناف

إذا رغبت للنبركة المستلجرة في شراء هذه الارض اثناء غيام التماقد غلها لن. تفدي هذه الزفية الترور بأن يتمهد بينمها الشركة بالثبن الذي يقدره 2015. مِن أهلُ الخبرة بخسارهم الطرفان بشرط قبول الجهسة المقتمسة التي تملك : الإزن بالبيم مع اعتباره ذاك وعدا بالبيع مازما اطرف التعاقد ومرتبا تبايهما الثار القانونية التي ينص عليها القسانون ... ابداء المستاجرة رغبتها قد الشرآء غلال الهماد الذي تضبئه شرط الوعد بالبيع وتشكل لجنة ثلاليك لتقدير ثبن البيع وقيابها بتحديد مساحة الارض وقيتها الاجمالية ... تحولُ. الوعد بالبيع الى بيع نهالي ... اثر ذلك عدم لحقية الشركة في التحال من عقد بيع الأرض الغضاء المؤجرة لها بالثبن الذي حديته اللجنة الثلاثية الغوضة في ذلك ... للحراسة العلبة ان تتبسك بتنفيذ المقد أو أن توافق أن شاحت. على نسخه مع مفتا حقها في التعويض ... إذا وافقت الحراسة العابة على. فسخ عقد البيع الشار الله مع عدم تجنيد عقد الايجار بعد النهاء مدته. المالية ، مُعليها أن تَفِظُر الشركة السَعَاجِرة بعدم الرغبة في التجديد قبل. انتهاء مدة العقد بثلاثة شهور ... في هذه الحالة يكون لها أن تطلب ازالة المُثَمَّاتُ الْقَلْمَةُ عَلَى الْأَرْضُ وَالْرَامُ الشَّرِكَةُ بِتَسْلِمِ الْأَرْضُ خَالِيةٌ ... استردادُ. المراسة حقها في التصرف في هذه الارض بالطريقة التي تراها طبقا للقواعد. المتررة في هذا الشان .

مُلْخُمِنِ الْفُتُويُ :

ان جدد الايجار المبرم حد شركة النصر للتصحير والاستراد بتاريخ:
1976/1/ ينمى في الفترة الاخرة بن البنسد النسات منسه على أو.
و مده وقبل انتهاء المدة الثالثة يكون لكل من الطرغين الدق في اخطار الطرف الناقي يعدم الرغبة في التجديد قبل انتهاء المدة المذكورة بتبالانة شمور » وينهى في البند الثان بنه على أنه « في نهاية بدة الايجار أو جنسه مناه المناز بالتزايلة أو لاي سبب به يخار المحدد بسبب عدم تيسام الطرف الناتي بالتزايلة أو لاي سبب به يجوز المحلولة الإيل المستبقاء المباري والمنسانية الثانية مقال دنيج

ما المنظورة بن المنه المعاور علاقة من الطا المغير المعظومة الطبيرة لل معلاد المعلومة الطبيرة لل معلومة المعلومة المعلوم

رمين حيدران الفاون للعني ينس في الملدة 1-1 منه على أن ا

1 - الاتعلق الذي يمد ببوجبه كلا المتعاقدين أو أحدها بابرام عقد سمين في المستقبل في يتمتد ألا ألا عينت تجمع المسائل الجوهرية المعتمد في المستقبل في يجبه ابراية بحجه المسائل الجوهرية المعتمد في المحدد المستقبل على المستقبل على المستقبل على المستقبل على المستقبل على المستقبل على المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المستقبل المناسسة المستقبل المس

ومن حيث أن البنسد التاسسع من عقد الابجسار المشار اليه تضمن مقسدا آخر جو الوعد بالبيع وقد استكل هذا المتسد اركانه وشرائطه المتوقية هيمنا طبعة ١٠٠ من التسلمان الدين استبطانا الفكر ، حيث هوالد فيه الرضا والاحلية وتحديد محله بالارشي النشاء مثل عقد الإنهار وتوست في تغيير التنو الجنة علاية من أمل الخبرة بخسارها الملسرفان وتوست مح المتوارعة بالمسرفان المتوارعة الواحد بالمجارعة المسرفان المتوارعة الواحد بالمجارعة المتوارعة المتوا

جغل التبور في المدور الفاهد بالمبا عالمودد له مساريا ماتن كله من المدور الماتن كله من المدور الماتن الماتن

وون حيث أن تحديد الثبن بواسسطة اللجنة المعضة في ذلك من غطرة في المتعادين يلزم هذين الطرفين لأن أعضاء هذه اللجنة يمتبرون وكلاء عن المتعادين اللذين احلا ارادتهم محل ارادتهما ، ومن ثم ملا يحق الطخيركة الموجود لها التحلل من عقد البيسع يديوي في الثمن الذي تدرته اللجنة المعوضة بمقلى نبه وان الحكومة تنزع الملكية في المنطقة على اسلس المن المتر جنيه واحد .

ومن حيث آنه بني كانت شركة النصر التصدير والاستراد تد ابدت بربعتها في الثمراء خلال الميماد الذي تضينه شرط الوعد بالبيع الوارد في عقد الابجار المنزم بين الحراسة والشركة بان البيع النهائي يكون قد تم يالفي الذي حديثة اللجنة المقوضة في ذلك والمشكلة وفقا لنصوص المقد ولا يعقل للشركة الرجوع في رغبتها هذه ، غاذا كانت الشركة بعد أن أبدت برقبتها في الشراء قد تراجعت لتساوم على شروط جديدة غان هذا الموقف، من الابجاب والتبول قد توافقا من قبل وان تراجعها أو بساؤرتها لا يؤثر في أن الابجاب والتبول قد توافقا من قبل وان تراجعها

--- ومن حيث اته ازاء احتاج الشركة المذكورة من الاسترام بالدن الذي عدرته اللبنة المالية المستركة المستركة المنابة المالية المالية المنابة المن

منان و مسمول المراسبة الي يعمود المنشآت المقلمة على الارض المؤجرة عن حالة توانقة الحراسة المسانة على تجلد البركة المستأجرة من عقيدة البيع معد حدين البند الثابن من معد الإبيار انتقابا بين طرقيه في عسكر عده المتدان ، معتمله أن يكون للمرامسة المسلمة أن تطلبة استمامة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة استمامة أن المقررة يفتارهم الطرقان المتعاقدان ، ومعاد ذلك أن للخراسة المسلمة الفسلمة والفيسات الشركة الفسلمة مند انتهاء عقد الابيسار ، وقد حددت الحراسة المائة بواتفهة من هذه المنشات في كلامها إلى الشركة المستلمزة بتساريخ ١٩٠٨/١/١٨ والذي جاء فيه أن الحراسة المسلمة من الآن تؤكد مدم هلجتها المهدد النشات كوريناه على ذلك لا يكون ثبة محل لتطبيق حكم المائة ١٩٠٦ من التقون المدنى سلمة الذكر والذي يتضى بأن يكون أن أتلم المتشات الفيار بين نزعها أو أبدتها والزام الملك بقيبتها لأن هذا الحكم لا ينطبق وقت بين نزعها أو أبدتها والزام الملك بقيبتها لأن هذا الحكم لا ينطبق وقت المدريع نص الملذة المذكورة الا إذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين في شسان النشات المنابق.

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقسدم أن البيسع النهائي قد تم بين الحراسة العسلية وشركة النصر للتمسيير والاستيراد ولا يحق لهدفه الشركة النطل من هذا البقد دون رضاء الحراسة الملية ، وأن الحراسة الملية بلغيل بين النيسك بالبيع وطلب تنبيذه رضساء أو تفساء وبين الموافقة ملى نسسخ البيع مع حنظ حقها في التعويض أذا رأت والابقذاك ، وفي هذه الحالة الاخيرة يكون للحراسة العالمة اخطار الشركة يعدم الرغبة في تجديد عقد الايجار على أن يتم ذلك تبل انتهاء المدة الجسلية لهنذا المقدد بثلاثة شهور وأن تطلب من الشركة أزالة المشات التي التهاء ومعليم الاوساسة المدة الإيسان ، وتستزد المراسسة النفلة بعد ذلك حقها في التمرف في الارض بالطبيقة التي تزاها.

ي لوقل التهي دائي الجمعية المحيية إلى الآتن أولا سياعهم احتيبة شركة النس التصدير والاستراد في التطار النابعة بيج الارش التقيينا التي عمدته اللجنسة الثلاثيسة الموضسة في خلك والسوطان البيان التي عمدته اللجنسة الثلاثيسة الموضسة في خلك والسوطان المسالة المحاسمة في خلك المسالة المحاسمة المحاسمة

تطلبا - آذا وافقت الحراسة ألملة على نسخ عند البيع المسلم ألبية من منخ عند البيع المسلم ألبية من منخ عند البيع المسلم المركة عند العلية نمليها أن تطلب الفركة المستاجرة بخدم الرقبة في التجديد نبل النهاد بده المند بشائلة تسمول وفي عدد الحدقة يكون لها أن نطلب أزالة المسلمات المسلمة على الارض وقرام الفركة بنسلم الارض خلاية ، وتسترد الحراسة الملكة عند نكلا حتيسا في العصرف في هذه الارض بالطريقسة التي تراها طبقسا للتواهد المؤردة في هذا الارض بالطريقسة التي تراها طبقسا للتواهد

(اعما/٢/١٨ سطسة ١٩١/٢/٢٢ علمة المراتف ١٩٧١/٢/١٨)

قاصحة رقسم (۲۸۷)

المسطا:

التزام البلام بتسليم الله البيدة ... حق بقابل التزام الشنرى بدفع الشنر المنظم الله المنظم الله التن التصوص عليه في المقد ... يهجب عليه البلام المنظم المنظم

بلقش اللغنوى ت

من حيث أنه بالاطلاع على عند البيع يتفسح أنه ولو أنه أنه خد خد بيمادا للبشترين للوغاء بالنبن ، الا أنه لم يعدد بيمادا لهزارة الاهتهاء البشعة بالتزامها بتسليم الاطيان المبيعة .

... وقال حيث أن القول النام بشليم المين الميمة مو القولم بالمبارك الأفراد الله تري بدون النب

م من ميت له عدد البيع الفكور نمر في الوند الفسائي بنه عليها الم المن عدد الفي من أهدال تعيد ١٧٠٠ عنها ، عدم الاستواجه المن عدد الفي من أهدال تعيد ١٧٠٠ عنها ، عدم ١٨٠ عدد ١٨٠ ولم ٢٤٦٠ جنيها على أن يسدد الباتي وقدره ، ١٢٩ جنيها على ثلاثة للمستونة مسلولة ، وقد دفع المستوون معجل الثبن على دفعتين الأخسرة وفيا المسالية ، وقد دفع المستوون معجل الثبن على دفعة المسلوبية ، وفوا بسا الزمهم به المقسد بن معجل الشين ، المسلوبي على وزارة الاوقاف أن تقوم بدورها بالوغاء بالتزامها بتسليم الإطبيطان المبيعات في هذا الترابخ ، أما وقد تراخت في الوغاء بالتزامها بالتسليم حتى ١٦ نوفه برسنة ، ١٩٥٥ ، عان المسترين يستحقون قبلها ربع هذه الاطبان بن تاريخ وفائهم بالتزامهم بديع كابل ممجل الثبن ، أي اعتبارا من ١٩٤١/١٢/١٢ حتى تسليمهم الارض المبيعة عملا في معالل في المساورة ،

(غتوی رشم ۱۹۹۷ فی ۱۹۹۷/۲/۱۵)

إقامسدة رقسو (٧٨٨) .

Standards.

بقاد المعند (۱۹۷۰ من الفقون الدني ان ياون المبيع ممينا او تقابلا العنين عَلَيْ يَكُنَّى تُعْلِيْ المُبِعِ اللهُ ما وقع على شيء ممين بالذات ان نبين اوساقه الاساسية بيقا يمكن من تعريفه علا يشترط في هذا أقبيان ان يرد في صاب العقد ذاته بل يكفي وروده في أية ورقة القسري يكيلة لله يفقدا الإنفاق من المعافين ،

بالكش المسكم ز

ان المقد المسلر اليه وان خلا في صلبه من بيان حدود الارض المبيعة والمحوض البيان تقع لهم لما يقد مرت هذه الارش يتعا على الحق الله اليه بالمرات عن والده المرحوم وقا للقسسية الله تنبعه بيان ويان بالمرات عن والده المرحومة/.... والسبيدة مربي بالمرات وها مستبتاه المرحومة/.... والسبيدة مربي والتعريق والتعريق والتعريق المرات المرات

المرابقة بمذكرة الماحث الجنائية العسكرية في شان بحث جالة الرحوم 17 .. يروي بنواجي جرارة بوايو الشقاف مركز حوش عيسى المودعة ملف اللجنة المنية التصنية الإنطاع رقم ١٦٦/٢/٢٨٠ - الثابت أن الرحوم/ · عد لغنس في الاراضي الزراعية التي خلفها الرحوم والده في ناهية جرارة -بيمملعة تدرها ٢٠٠٠/٨/ط/٥٤ بين جدودها ومعالما التترير التسدم . من المحكم الذي ناطبه الورثة لجوراء القسمة على الوجه سالف الذكر ومن ثم «تكون الارش المبيعة في العقد العرفي المؤرخ ١٧. أبريل سنة ١٩٤٨ المتقسم عد مينت على وجه ناف للجهالة سواء بن حيث بمسلحتها أو بن حيث الحوض الذي تقع نبيه أو من حيث حدودها ومعالمها وغنى عن البيان أنه يكني في -تعيين المبيع ... اذا ما وقع البيع على شيء معين بالذات ... أن تبين أوصافه الاساسية بيامًا يبكن من تعرفه سواء كان ذلك في صلب المتسد ذاته أو في أية ورقة أخرى مكبلة أو متبهة لاتفاق المتعاقدين ، وترتبيا على ما ساقه جِكُونَ غير مستميم ما هاجت به الهيئة الطاعنة من أن محل عقد إليهم محل المازعة غير معين بالمني الوارد في المانية ١٣٦ من القانون المنني ذلك أن جتنبي اعمال هذه المادة يكون المبيع معينا أو تابلا للتعيين وذلك ما توانر أن الخصوصية المائلة على الوجه سالف البيان .

(طبن رتم ۲۷۱ لسنة ۱۹ ق ... جلسة ۲/۱/۱۷۷۲)

قاعدة رقسم (٣٨٩)

المحسنا:

تمين المقار البيع ... يكنى الحديدة ذكر منفاته البيزة في المقد وصفة مانيا من الجهالة الباعثية ويحول جون الفقد بينه وبين غيره .

ملقص الحسكم :

رائين المقدران في شاور تعيين المجال البيسة : أن يكن التبسديده فكر مطالعة المبينة فيجول عن الخلط مطالعة المبينة فيجول عن الخلط المبارية ال

> َ ﴿ مَلْمَنْ رَبِّمْ لِالْمُ السِنَةِ 17 ق ـــ جِلْسَةُ 17/3/77 لِهِ اللَّهُ 17/3/77 لِهِ اللَّهُ اللَّهُ اللّ قاصدة رقسم (170)

الهــــدا :

ثين البيع ... كيفية تحديده في حالة ما لقا لم يعدده التبالدان... يكون يغسبنا السعر التداول في الخيارة أو السعر الذي جرى عليه اللعافل بإلى المُشَاتِّدِينَ وَقَالَ البَائِمُ ٤٢٤ مِنْ الْلَّلَيْنِ الْأَمْنَ ... مثل ذلك : التزام 125% التشفال بوزارة الحربية قبل البيئة العلية الشون السكان المدينية بالسعر المترر في السنة التلاج فيها الفحم الرجوع ما عام أن التعابل قد جَرَى بينهما على هذا الاسامى بعرف الإطر عن تاريخ التعاليم ه

يقفس الفتــوى :

المساع (1944 الحجة 1945 من التأثير) البنيم عليه أنه و أذا لم يجهد المساتدان. شقا البيسام / قالا يترتب علي ذلك بطال البيام / أمن عبن من الطريف. أن الممتدين قط نواية المنتظ المنتشر (التداول في التجارة من التكافيم العظم. جرى عليه التمامل بينهما » .

الله الله الله الله المستود الله الوجه البوات الذي ينسي الكويار البدارات الدارات المارات المارات المارات المارات المارات المارات المستود المستود المستود المستود المستود المستود المستود المارات المستود المس

طيست من عروض التجسارة التي يعرف لها مسمر معين بين التجار يكورج هو السمر المتداول في الطجارة ودي شف هاته والهين تحديد سسمر هسقه الكيات من القحم طبقسا لما جرى عليه التمسامل بين الادا، أسسالف الذكر والهيئة الصلحة لشئون السكك الحديدية .

ومن حيث أن الهيئة المسلجة الشون المسكك الحديدية قد قررت أن مرقة التمسلجل بينها وبين أدارة الاشسخال المسسكرية قد جرى على التن في القصائية عن كميسك الفحم الرجوع الهي تسسلم للادارة الإنكارة على السسلمي المسمر المسرر ألها في الميئة اللغائية نبها علك القهيمات على المسلمي المسمر المسرر ألها في الميئة اللغائية نبها على المستكرية باداء الهائي خلائي فإلى وقد سيق أن المتربت أدارة الانسفال المسسكرية باداء الهائي بينما الكيفت في تلويخ تسليبها > وأنها على أساس السجر المترز في السنة الناتجة نبها و ومن ثم نانه لا يجوز للادارة سالمة الذكر أن تتبسك بشيورية الملاحقية عن كميات النحم الرجوع المسلمة اليها على اسساس في معظم حالات المائية كيسات من القدم الرجوع قد ثم على اسساس في معظم حالات المائية كيسات من القدم الرجوع قد ثم على اسساس المسلم المترز في المنة التي نتجه تبها تلك الكيف عدي يمكن القول بان المعتن المجتن المخورين تدجيسري على أن هذا الاسساس حو المول عليه دون سواد في المطابية بينها .

لهذا انتهى رأى الجمعة المومية الى أن أدارة الاشغال المسكرية ببيطانة المرسية فلهم وقاتالها المسكرية الداء الرسينية فلهم وقاتالها المسكرية المسكلة المسكلة المسكلة المسكلة المسلمة المسكرة المسلمة المس

^{(1976/1-/1) &}amp; AVE - 1984

قاصعة رقتم (741)

489

معيد المنافع المسترى بالتزم باداء ثبن الشيء الجبيع -

بالغمى الفتوي :

من حيث أن الادارة العابة للأموال المستردة بوزارة المالية قد باست. المؤسسة مديرية التحرير الثانات بعابغ . ٢٦٩٫٧١ .

ومن حيث أن الهيئة الملبة لاستغلال وتنبية الاراضى قد مطرت طُفاةً عليه المست مديرية التحرير 6 ماته يدمين القول بالشمَّال ذبتها بتبية الدين. المرتب في حق السلف .

(بك ٢٢/٢/٢٤ ــ جلسة ١١/١/٢٢)

قاعسطة رقسم (۲۹۲)

: المسبطا:

الازام الازهر بسداد غية الارض القام علها معهد قبلى سا عسي تحديد الثين بالإثمال بمال عقد البيع ـــ لا يجوز البيار مجلى البيئة على العبرع بنية الارض ـــ لية الدرع لا تفارض ـــ يجب ان تكون مربقة لا لمس

بالقص الإن

رِ . ان مطمى تعينة ينها أم يشا أن ينبرع بنية الارض الله في طبها المهمد الدين بينها كما مل بالنبية الأرض اللي أنهي طبها أأَسْحَةٍ وأنسا سلك سبيلين مخطلين 6 ولا تفسطنة في سلكة تهذا نهو ملك الارض وبين غير المصور أجباره على التبرع بقيمة الارض التي أتيم عليها المهموم الديني 6 وبين تم غلا الترام على مجلس المدينة ببراعاة ذات الاحسكام التي مُنظّةً بالمنشئة الى أرض المسجد .

ومن حيث أن عدم تحديد ثبن الارض حمل الغزاع ليس من شمساته بطلان مقد البيع الذى تم نملا بين مجلس الحينة ببنها وبين الازهر ، وذلك طبقا لنص المادة ؟؟ من العالون المدنى التي تنص على آنه * آذا لم يحدد المتصافدان ثبنا للبيسع ، غلا يترشب على ذلك بطلان البيع منى ثبت من الظروف أن المتعلدين قد نويا اعتباد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذي جرى عليه التعليل بينها » ولم يلتزم مجلس مدينة بنها أى من هذين السعرين ، وأنها رامي في تقسدير ثبن الارض أنه قد أقيم عليها شروع خيرى ولذلك اكتفى بتقدير مبلغ ، 40 ملها المهسد الدينى بواقع ، 40 ملها المهسد الدينى بواقع ، 40 ملها المهسد الدينى بواقع ، 40

IN FTYNYOFWEELER EAV/F/FF LILY . II

وَعَيْرِيدَةِ رَقِيمٍ (١٩١٣)

· Clar-

الله كان الله أن المقد البرم بين المستحدة المسيدة والمستحدة المسيدة والمستحدة البريدانية المرابع المرابع المرابع المرابع المرابعة المرابعة وسداد المرابعة المرابعة المرابعة وسداد المرابعة المر

<u> المناس الله وي :</u>

بينسي في البند الأول من المقد ألمرم بين الحكومة المصرية والجكومة المريعة والجكومة المريعة والجكومة المريعة على أنه « قد باع وتنازل وأسقط/ حالا بصفته المذكورة علاه الى السيد/ قنصل جنرال دولة الانكليز الفضية حالاً بذلك عليه بسنوى تطمة الارضي البالغ مقاميها ... بجهة ... المحدد ... والمختصمية محسل الالمالي الحرة المين حدودها خلقه هذا ويتر المسترى بانه استلم الارض المذكورة في موقعها

" وينص البند العلى من الحشد على انه لا قد بسسل هذا البيع اللي حِلْمَالُ مِنْ البَوْسَى الله بَنْهَ بَلْمَاهُ مِنْ العَوْسَمِ اللَّهُ وَمَنْ اللَّهِ دُولُهُ وَلِيْهَائِنَا المَعْلَى وَقُلُكُ بَرَائِع ثَهَنَ المَّرْ الواهد : ١٠ ماها مالتي ماهم ده. . ا الهِزِي مَنْدُادَ العَرْبُدُ المُعالِمُاهُ فِي ١٩٤/٩/١٥ . مِنْعَرَةَ ١٩٤ بِوَرِيةً .

وينس البط التلك بن التقد المسار اليه ، هذا البهم على بهاخير. الشروط والقيود المروعة في الأحة ١٨٨١/١١/٢٢ المتعلقة ببيسم الملاك المسروفية الإطراح المعمورات المسالة لها

Can the they than their Para might getting

يد وأستعرضت الجمعية الموبية لائمة بيع لولايتر اليري <u>الشهرة</u> السادرة ق ١/٢/ (١/٢٨ والتي تص مادتها السادسة على أنه : « المنزوي البلاك الحرى الحرة حق المالية/المالية/ في المنزوع مرد ١/١٨ مرد المنزوع وضي المادة الفليسة عشر على انه : « أن لم يدنع المستري في المدة في المدة الرابعة عشر بلقى الدن والمساريف المودة باللدة (١٦) وتقط هيها حجولة باللدة (١٦) المدنوع منه يصير حمّا المدير وهذا والمادي المدنوع منه يصير حمّا المدير وهذا والمسترى في بحو شهر من تاريخ بعداد على المدنوع بداد مداد المدنوع بداد المدنوع المدنوع بداد المدنوع المدنوع بداد المدنوع المدنوع بداد المدنوع الم

واستعرضت الجمعية العبومية المنشور بالقيود والشروط الجديدة المميلة لبيم أملاك الجرى الحرة بتاريخ ١٩٠٢/٨/٢١ والتي ورد بديباجته ما ياتي : « هذا ونسطنت سيادتكم البي أن كلفة البيوع التي تسمر الشروع لها من الآن غساعدا تكون معالمتها بالتطبيق الهدده — القيود والشروط البيدة الما المعارج الجاهدة المحلمة المحادة على المنازع المحادة ال

وتنص المادة الرابعة بن هذا المنشور على أنه اذا صادتت الحكومة على بيع شيء بن الملاكها بشروط بعينة أو لغرض ولم يقم المشترى بتنفيذ ما حصل الانعاق عليه غيكون للحكومة أن شاعت أن تعتبر العقد بنسوخا بن تلقاء نفسه بجرد خطاف موضى عقية مع خصم ٢٠٪ بن الثين المدفوع غضلا عن التعويضات التي يجوز أن تنشأ عند عدم تبايه بالتنفيذ .

بية وبعد المستخدة المنطقة المربع المناسبة المنا

انه يون والمؤوداته المسلم المؤالة المؤالين مقانور وزارة الملك المبادر في الأمارات وطالم المناوية على المكونة المؤودة في المدن المقد ذلك إن مذا المؤسسور صدر في تلايخ لاحق على الرام المقد ولم يكن نظراً المؤلمين علد الرائة ومن ثم تلك الاحق بعد الرائة ومن ثم تلك الاحق بين الشدر المها والقدر البها المقد على المقد على المقد على المقدر المها المائة والقدر المها الواجه المسلخ كما فقه لا شجه في القول بأن المقدمية المربطانية عند الخلص المقراق المبتى خلك أن المقدر المسلمة المربطانية فلهت عمللا ببناء معر المقدمة على الرض المدر المائة على المعدر حريق المبنى أن يكول سبيا اجتبيا لا يد لها عيه علا يصدر في ذاته مع بالمؤلماتها المربطة على المعدد عريق المبنى أن يكول سبيا اجتبيا لا يد لها عيه علا يصدر في ذاته المدين المنظر المبناء المائة على عائق المتسلمة المناف على عائق المتسلمة المناف المناف المائة المناف المنا

وبن حيث أنه بناء على ما تأهم لا يجوز نسخ عقد البيع الشار اليه والبرم بين العكومتين المرية والبريكاتية .

لذلك انتهى راى الجمعية الصومية السنى اللغوى والعشريع الى عكم جواز نسب عد بيع تطمة الارض المسال اليها والجرم بهي الحكومتين البريطانية والمصرية في ١٩٠٠/٩/١٠.

(ملف ۲۷/۲/۸۷ ــ جلسة ۲/۰/3۸۶۱) .

قاصية رقسم (٢٩٤)

المِسطأ :

عقد بيع ب المتم بصحته ونفائه ... شور المكو بطريل الصجيل اوس الا تفيقا تحكم نجرا على الدين ... الر ذلك : وجرب وقف الغزامات الشهر اذا صدر حكم دائرة فحص الطمون بمحكة الثلقي بوقف انفيذ الحكم القاضي بصحة المقد وثقافه ،

والقس الكري

ان مند البيع الوارد على منار ليس بن الره الطنتي نقل بلكية البيع نـ الريداللينينين عنوليزين على جائب البكالية الفراك كالمناب باللاس عرومذا * والواردار اللك عن المناب المنابعة الإسراء عن المنابعة عن المنابعة عن المنابعة وطريقة هذا الرقاء من تبيئة العناصر اللازمة لاتما علية التسجيل المقارى والتباغي القالون المقارى والتباغي القالون المنافق القالون المنافق المنا

وتأسيسا على با تقدم يكون شهر الحسكم موضوع البحث بطريق. النسجيل أن هو الا تفيذ لهذا الحسكم جبرا من المدن ومن ثم يتمن وقف. اجراءات القسهر بعد اذ صدر حكم دائرة فحص الطمون بمحكة النقض بوقف. تنفيذ الحكيم القلقي بصحة ونفاذ مقد البيع على الرغم من نهائية هذا! الحكم وكون الطمن بالنقض طريق طمن غير علاني .

لهذا انتهى رأى الجبعية العبوبية الى أن شهر الحكم النهشى المسادر بمسحة ونفلا عقد بيح المقار موضسوع البحث بطسريق النسجيل أن هو الا تنفيذ لهذا الحكم غيما يتطلق بنقل ملكية المبيع بحيث يعتسع على مكاتبم الشهر المقاري المسير في لجراءات الشهر بعد أذ مسدر حكم دائرة غصص. الطبون ببحكية النقشي بوقف تنفيذ الحكم المفكور .

قاعسدة رقسم: (١٩٩٥) . .

المسطاة

الله: ٩١٧ من القانون البني _ القمرة، القباله الى ما بعد الوت. الذي تسري عليه إمكام الوصية _ بشترط لاعبال مجال الارينة الواردة: باللاة ١٩١٧ من القانون الدني أن يكون التمرف مساوراً من شخص لاهد وينته ... لعنوار عبد الهيم على شرط إحتفاظ البانع بالانتفاق المهد المهدة مدي تعلقه وشرط بنع المسرف الهد بن التعرف جال حياة البالع لا ينفى المنه اللاينة المسوس عليها باللاة ١٩١٧ من القانون اللاش ... بجيدان يكون المسرف الله وارنا عملا ... اسلس تلك ... مبلة الوارث لا ينوت الا عند وفاة الورث حيسة أو حكياً ... شوت وجود المسرف على قيد المبرة غلاق مده.

- ملقص الجيكم :

ومن حيث أن الهيئة المسابة للامسلاح الزراعي « الطعون مسدها " الأولى أن قد دفعت بأن بيع حق الرقبة على الوجه سالف البيان أنما يستر . وصبية إستنادا الى القرينة التانونية الواردة في المادة ١١٧ من القسانون المسدني التي تنص مسلي انه « اذا تصرف شخص الحد ورثته واحتفظ بأية طريقة بحيارة المبي التي تصرف غيها ، وبحقه في الانتفاع بها عدى حياته ، . اعتبر النصرف مشخف ألى بها بهد الموت وتشرى عليه احكام الوصية ما لم · يتم دليل يخالف ذلك » وهذا الذي دفعت به الهيئة غير مستحيد أذن أن المناط في أعمال القرينة القانونية التي شرعتها المادة ٩١٧ من القبانون المدنى انفة الذكر إن يكون التصرف مساورا بن شبخص الجبد هداته ومن نم بلا تيلم لتلك الترينية علا عبل لها في غير المجال الذي شوعت بله عسلي الوجع المتتهد وروبلي هذار المتنس مان بجرد العتوام متدالهم على شرط احتناظ البائع بالانتناع بالعين المبيعة عدى عياته وشرط نطع المتشرف اليه من التصرف في هذه المين حمل حياة البائع لا يكنى في ذاته لتهام الترينسة التشونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من الثانون المدنى ، بل يتبغى أن متولقر لمهذه القريئة الى جانبة العرفاوية المتأتنين أنجال عبلها في القسانون حسبها رسيه الشارع ، وذلك بأن يكون المتصرف اليه وأرثا إنصال المتصرف ؛ أذ لا جدال في أن تلك التربينة القسانونيية أنها تورث أساساً المتصرف ؛ أذ لا جدال في أن تلك التربينة القسانونية أن الألم إيكادا في المتحرفة المتحرف

لأخد الورثة أشرارا بحته في الأرث أنها هو في خليفته وبحسب طلبقسه-وُسية أو والا كان مسلما أن صفة الوارث لا تثبت يقينا الا مند موت المؤرقة. حقيقة أو حكما وكان الثابت في الاوراق أن البائع « المطمون ضفه الثاني أن في التصرف محل المنازعة مازال على قيد الحياة بما نتنني معه صفة الوارث حير إينيه الطاعبة بحسباتها المتصرف اليها في ذلك التصرف عن ثم لا تجسد القرينة الماتونية المتصوص عليها في المادة ١٩١٧ من التاتون المني مجسالا التوليق في الخصوصية المائلة لتخلف مجال عبلها .

(طعن رقم ۱۷۳ لسة ۱۹ ق ــ جلسة ۱۲/۱۲/۱۲/۱۱)

قاعنستة رقسم (٣٩٦)

: 12...41

بيغ ... شهره ... شرط النسع من التصرف ... صحله ... باعث مشروع. وبدة موقوته ... الزه ... بطلان التصرف وعدم جواز شهره ... صحة المتاع. مسلحة الشاع. مسلحة الله المسلحة الله المسلحة الله المسلحة الله المسلحة الله المسلح المسلح المسلح به المسلح ا

بلغص الفتــوى :

وقص اللدة ١٨٣ منه على أنه د اذا تضبن المقد أو الوسية شرطة يعد المنافق المائية الله الله المنافق على المائية الموجة بالمنافقة المنافقة الم وتلمن المدة ٢٢٤ منه على أن « أذا كان شرط النسج من النصرف المورف المدد أو الوصية محيداً طبقياً الأخسكام الملاة السماعية عكل محرفة مخالف له يقع بالملاد » .

وبؤدى هذه النمسوس أن المسرق المتد أن يضبنا أن الشروط المتد أن يضبنا أن الشروط المتد لهما ملامة احتوائه لها ، وق هذه الحسالة تحسكم هذه الشروط المعتد دوللتزم بهما طرفاه ماذا تضمن المتدد شرطا مانما من التمرف ، عنى هذا الشرط لا يكون صحيحا ما لم يكن البساعث عليسه مشروعا وكان المنع من التمرف صحيحا في ضوء ما له من باعث مشروع وبدة معقولة ، عان أى تمرف على خلانه يكون بغللا وتقدير مشروعية الباعث ومعقولية المدة أنها تختص به جهسة القضاء أذا ما رفعت لها الدعوى في شسانه ولا تبلك مصلحة الشسمير المقارى ولا أى جهة أخرى غير القضاء أن تفصل غيه ويتعين على مصلحة الشمير المقارى ولا أي جهة أخرى غير القضاء أن تفصل غيه ويتعين على مصلحة الشمير المقارى ولا أي جهة أخرى غير القضاء أن تفصل غيه ويتعين على مصلحة الشمير المقارى والمعتدر على خلائه

رابا لفا كان المقد قد تضمن شرطا غير محسدد المدة ينسع التصرف أو يقيد الحقوبية التصرف التي المقدد المحقوبية الشهر المقدى عدم الاعتداد بهذا الشرط المنافة وشهر التأمرة الذي تم على خافه وكذلك الشأن إذا لم يتضمن المعتبطة الم

ولا يعتبر شرطاً مُقما من التصرفُ الاحاقةُ في عقد المُلكةُ على وجوب المُتاع على وجوب المُتاع على وجوب المُتاع فقد التعاونية الداخلي ما لم يُتم الخاص فقد التعاونية الداخلي ما لم يتم شهره معه .

" اللوى زهم ۱۹۲۴ في ۱۹۱۷/۱/۱۱)

قاصدة رقسم (۲۹۷)

المهيد فليدُّد من يعدد إليها من المراقط عن المواد المتدبلة وهو <u>منجل من</u> عباد المهاد الرقبة استيق عليان مسلا يقدع في الكيفاء المتدبلة وهو <u>منجل من</u> المعاولات على شرط استفاد البالع بالاقفاع بالعين البينية وهي <u>ميلان وار</u>يل ينع التصرف فله من التصرف في هذه المين — ثبوت أن ثية البالع لم يتجه الي الإيصاد البتصرف أليه واثما أتجهت نيته الى البيع التأجز بنا يترغيب من التزليات متفايلة البلزفين — تكيف المقد متروك اسفاة المحكمة الإشديرية في ضود ما تستقلوه من واقعات الدعوى وعناصرها — الإثر المترتب على المحكمة في مجال تجليق الكاتون رتم ٥٠ اسنة ١٩٧٩ •

بلغص الشكم:

وين حيث أنه بني كان الثانية بها تكثم أن بنيع حق الرتبة لمسلحة الشبة المسلحة الشبة المسلحة الشبة المسلحة المسل

التشرف بعل التارعة اللقة وتم الاستبلاء الانتدائي على السلمة البيعة البي

والمنافع وهم ١٩٠٠ تسته ١٩ ق المنظمة ١١٧١/١١١١ أ

المسطا :

بالأعن الأنسوق :

أن الظاهر من أوراق الطمن أن بسنندات الهيئة الطاعنة التي سوغته لها – أصدار قرار ازالة التصدى المطلوب وقف تنفيذه الوي ولرجيع حيد المستدات المعندة من المطمون ضده في صدد المثلوعة حول بشروجية. هذا القوار . ذلك أن الهيئة تقديت بصورة عند بيع مسجل برتم ١٤٣٧ مؤشر عليه بالاستلام في (١٨///١٠ بنيد ملكنها السباحة من الاراضي بناهية أبي زعلي مرك تعين المناطق محافظة القيمية جاهراً إلى عرب المرافق من بلهية المرافق من بلهية الإسلامية المرافق من بلهية الإسلامية المرافق من المرافق من بلهية المرافق من المرافق المرافق المرافق من بلهية المرافق المراف

عقد البيع الشار اليه . وإذا كان نلك هو سند الهيئة في اصدار قرار إليّالة التمني بثر المنازعة الملقة غلا يزعزعه بحسب الظاهر عقد البيع المسرفية الملاحق الذى هرره المحمى مع البلقمة بناريخ الالاحرة الفود لا ينبني بخاته عن أن البلقمة المنكورة كانت بالكة للارش محل هذا المقد أو أن المدمى قد غدا بالكالها بهتنساه وكل با يستناد بن هذا المقد العرق هو تراضي طرفيه على البيع والشراء بالمشروط المنتق عليها بينها ولا بخل ذلك بطبيعة الحال بعق المنكوبة الذى قد يتبت للنبر على هذه الارش ، وبا يخوله همة المحل بسبه من مكنة دفع التمدى الواقع عليها واسترداد حيازتها بالطريق الذي وسبه القانون ،

(طعن ٤٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١١)

تامستة رقسم (۲۹۹)

المسطا:

بيع البلاى والاراض الغضاء الداخلة في دائرة مجلس الدينة يجمل لها الحق في نصف صاق البلغ المحصل من الهيع •

بالقص الأنسوى :

تظيمى وقاع النزاع الماثل في أن مجلس الوزراء ترر بجلسته النمدة في ١٩٥٢/١/٥ استقط النزام شركة سكك حديد الدلتا وفي ١٩٥٧/١/٥ ترر مجلس الوزراء المولة موجودات المرفق التي الدولة دون آية أعباء على الشؤانة المنلة ، وتخويل وزأرة المواسلات وضع نظام خاص الادارة المرافق الشخوري رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن تصفية ما بقى من خطوط سسكات التجموري رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن تصفية ما بقى من خطوط سسكات الريات ، ابتدائيا أراضي المرفق الواقعسة داخل كرمون المجينة التي قبلية مساحتها ١٩٤٤ مترا مربعا بسعر المتر ، مساحتها ١٩٤٤ مترا مربعا بسعر المتر ، ٢٥ مليا بالمية المجلسة تدرها للامترة بينية نفساحة تقرطه هدرة مدارة بينية الني يعلق المحالية المحالية

والإر 1944 المستقدة التي قدوط جزائن في محضر التخليم بجيرة بيدس هذه الإراقة المستقدة المستقدة التيثنيا ، ويتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ حرر محضر التخليم النهائي للمسلحة الباتية وتدره ١٩٧١/١١/١٥ مترا محضر النهاء المبيغ للاهلى ... بنين أجبائي قدره ، ١٨٥٨/٥ وققا للمحمر المستقدة المستقدة المستقدة المستقد هذا النبن بدعوى أن هذه الارض المسلمة اليه عبارة عن شموارع قلية معلا ، ومن ثم تعتبر ملكا للدولة وتقيد بسجائت إملاك الدولة ، كما ينقل تحسيمها من مرفق سكك حديد الدلتا الى الابلاك العابة .

ولدى عرض المؤشوع على الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع ببطستها المنعقدة بتاريخ ٣ من توغير سنة ١٩٨٦ استيان لها من الاطلاع على محضر التسليم النهائي المؤرخ ١٩٧١/١١/١٥ أن مجلس مدينة كسر الزيات تسلم الملاك مرفق سكك حديد الدلتا ؛ وقد بلغت اجبالي المسطحات المسلمة اليه طبقا والخرائط المسلمة الي المجلس مسلحة ٣ س ٩ ط ١ م تُوَّادُيُّ الآلَاءُ مِثراً مربعا اجبالي تكره ، ١٩٥٩/٥٥ بواقع مساعر المتر المراجعة المناف المساعر المعتبدة من اللجنة المتسلكة بالتسرار الجمهوري وقد ١٤٦ لسنة ١٩٦١ ،

وخيث أن مجلس المينة _ في ضوء خلك _ تد أرتضى شراء الارض المينة اليه من المينة لليه من المينة من المين بمنظر المياسة المسار المين بمنظر المياسة المسار المين من المينة _ بالمينة _ بالمينة ألى المينة المين هذه الارضى وقدره (١٨٥٨/١٩ الى المينة والمينة والمينة والمينة والمينة والمينة والمينة والمينة والمينة عملا عند الاستالم ويبين أن اللهب جو إن المينة المينة عملا عند الاستالم ويبين أن اللهب جو إن المينة المينة عملا عند الاستالم ويبين الشراء والمياكان المناسمين المينة الم

.3) من القانون رقم ١٣٤ لمئية م١٩٦٠ بشبئي الادارة المطية – وهو القانون السلوي وهو القانون المسلوي وقت البيع بدوالتي كانت تنص على أن « تشهل أبرادات المطموع وجلس المدينة) بالأنسانة المؤلى با تقدم الموارد الآنية :

وييين مها تقدم أن مجلس مدينة كدر الزيات ولو أنه دائن ارفق سكان حديد الدلانا بمولغ ١٩٦١م ١٩٠٥ عبارة عن نصف ثمن الارض المبيعة الاهامي مكلي النحو السياقي .. الآ أنه .. اي مجلس المدينة .. مدين للمراق بمبلغ . ه٢ ر ١٩٨٨ عبارة عن ثمن الارض المسلمة الله من المردق وبذلك تقسيع ما لماسة بينهها بقدر الاتل منهما .

لذلك انتهى راى الجيمية المبوية لتسمى الفتسوى والتشريع الى مرفقة مجلس مدينة كدر الزيات ببلغ ١٩٦٠ من ادارة سسكت هديد الدلة ،

(بلف ۲۴/٤/١٤ ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

للمسل الرابع

متــــد الزواج

قاصدة رشم (٠٠٠)

اللبيدا :

اشتراط الرسبية فساع الدعوى ... الأفاد في عدم سباع الدعوى هو. التال الزوجية ... بقاء الزواج على وضعه الشرعى عقدا قالبا على نيجاب التالي يتم سجيحا بنى استوفى شراطه دون هاجة لاثباته بالكتابة ، وعلى. التعاكم سباع دعوى الزوجية اذا لم يجعدها لعد الزوجين ،

يقلس المسكم:

أنه وان كانت المادة 19 من المرسوم بقساتون رقم ٧٧ اسنة ١٩٣١م المحتفي على الاحمة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتطقة بها قد نسخة في تقريبا الرابعة على أنه « لا تسبع عند الانكار دعوى الروجية أو الاعراب يها الا اذا كلت ثابتة بوثيقة رواج برسية في الموادث الواقعسة بن أولو القساس سنة ١٩٣١ ع ، الا أنه لا يستفاد من هذا النص حشر الزواج المسلس سنة اعتباره غير تقم شرعا ، أذ الزواج مازال على وضعه الشرعى عقدا المعرف أو اعتباره غير تقم شرعا من أد الزواج مازال على وضعه الشرعى عقدا المحلق المستوفي شرائطة المحلقية دون ما حاجة الى اثباته كتابة ، وعلى المستلم سسماع دعوى هو التوجيحة اذا لم يجحدها احد الزوجين ، أذ المناط في عدم مساع الدعوى هو التوجية .

(طعن رتم ۱۱۳۶ أسنة ۲ ق ـ جلسة ه//۱/۱۹۵)

التعسل الخسابين

عقسد العسساح

قاصدة رقسم (٥١))

البسطا:

وجِوبِ تصبي عقد الصلح تفسيرا ضيقًا وقمر التصالح على ما **شاؤلًا.** حنه التصالح وحده ه

المسلما "

ان التعسير الضيق لمبارات الملح يستوجب تمم التصلح طهر بها تغزل عنه المتصبلح وحده دون غيره ، واذ كان التغزل الوارد عن حقوق. خالدمى في الراتب بخطفا في موضوعه عن طلب التمويش عن نصله بن الخدمة كما جرى بذلك تضاء هذه المحكة خان هذا التغازل بغرض صحفه لا يتبغي خنسيره على أنه شابل للتمويض وبن ثم يحق للمدعى أن بطالب بالتمويض. خالصار المه لخذا بتاعدة تنسير الصلح تنسيرا ضيقا.

ن: ١ طِلِينِ عِلْم جرد (١٤/١٤ المنبَة ٨ ق سيلسة ١٣ /١٢ /١٢) . . .

قامسدة رقسم (۲۰۱)

اللبسطة :

المُقاتل 20 و 200 بن القانون الذي سد بقسوبات عقب الملهج المُؤَكِّرُونا عَمْدِيا تَعِبِهِ بَيْدَ بَرْقِ النزاع الى همم الزاع بالهاله أو الرقعة اللهُ كُلُّ مِعْدِياً سَرِكُلُكُ بِنُولُ كُلُّ بِنَ المسلمنِ على وجه النقالِ عن جَرْت يِّنَ ادعاله ـــ الأمن على أنه لا يثبت الصلح الا بالكتابة أو بيمشر رسبي ــــ 2004ة شرط 2006 لا 2006 أن الله الإسلام

بالقص المسكم :

ان السلح وفقا لحسكم المادة ؟ ٥ من التسانون المدنى هو 8 مقدد يحسم به الطرفان نزاعا تقيا أو يتوقيان به نزاعا محتبلا وذلك بأن ينزليد كل منهما على وجه التقابل عن جزء من أدهاته » ومنهوم ذلك أن عقد الصلح تتوافر عبه مقوماته عنسمها تتجه نية طرفى النزاع الى حسسم النزاع بينهمة لها بلغهاته أذا كان تقابا وأما بتوقيه أذا كان محتسلا وذلك بنزول كل من المهمسلحين عليروجه التسابل عن جزيرمن ادعاته غافا ما تجتقت هسده المقدمات وتم المتعابل من عزيرمن ادعاته غافا ما تجتقت هسده المتعدد الصلح باعتباره من عقود التراشى وأذا كان القاتون المدنى قد نمى في المتعابل المسلح بالمتباره من عقود التراشى وأذا كان القاتون المدنى قد نمى في المتعابل المتعابلة أو بحضر رسمى فهذه المتعابل على أن 8 لا يثبت السلح الا بالكتابة أو بحضر رسمى فهذه أو بالمتبارة على أنها لا بالكتابة أن بحوز الاثبات بالمينات.

: ﴿ طَعَن رِثِم ٨٠٢ لِمِعنَة ١٠ ق .. جِلْسة ١٩٦٨/٢/٢)

قابستة رقسم (۴۰))

1 12-41

عبارات الصلح تصر تصيراً غيبًا ... يترتب على ذلك قصر القصائح. على با غازل منه القصائح وهده دون فيه ... أنا كان القصائح واردا على. حترى في الرائب غاله لا يتبقى تفسيره على أنه شابل التعريض من الفصل. بن الجُدية .

ملقص المسكم :

يطاط التنسين المنها بيد المنهاج المنهاء المنه

الخدمة ، غان هذا التنازل ونوش صحنه لا ينيغي تنسيره على أنه شسابله التعويض ، ومن ثم يحق للمدعين أن يطالبوا بالتعويض الشار اليه أخسقة بتاعدة تنسير الصلح تفسيرا ضيقا .

السَّمَةُ وَقِي ١١٧٩ ، ١١٧٩ السنة ٩ ق .. جلسة ١١٥٥ /١٩٦٩)

قامسدة رقسم (١٠٤)

--: 4---41

القر عقد الصلع — عدم جواز التسالحين في النجوي أو الغربه اللزاج المام التشاء بتجاهلا هذا الصلح — بن حق التصالح الآخر التسلك بما أوجية المسلح — يجول التصلح حن الملل بجقه في التعويض — يجول التسلحين أن يتقابلا التسلح صراحة أو ضبقا — صور الاقابل النسلح حراحة أو ضبقا — صور الاقابل النسلح حراحة أو ضبقا — صور الاقابل النسلح حراحة أو ضبقا — صور الاقابل النسلى •

ملقص العسكم ا

ان التزاع أذا به انتصام مسلحا جساز لسكل من المتسلحين أن يلسرم الأشبرين ولا يجوز الإحدوب ان يبغى في دعواء أو يثير النزاع أملي القضاء بتجاهلا هذا المسلح غان هو لجسا الى ذلك جاز للبتسالح الآخر أنو يتبسك بها راوجسه المسلح في ثبته من التزامات كسا يجوز له أن يظلب نمسغ الصلح دون أخلال بحقه في التمويش ومع ذلك غائه يجوز للحسالحين أن يتسابلا الملح صراحة أو شيئا ويستخلص هسذا التقسال ضيفا من تصرفات المتسلحين التي تتم عن عدم اعتدادها بهذا الصلح وتطلها من آثاره بأن يظهر أن النزاع بينها ظل محتوما وبطروحا على التفساء دون أن يتبسك أيهها بالمسلح الذي كان قد تم بينها أو يستفلا من مسلكها في عائدة كل منها بالأخر أنها نكلا مها تصالحا عليه .

(َطَعَنَّ رقم ۸۰۲ استة ۱۱ ق -- جلسة ۲۰۱۱/۸۲/۱۰)

ةالجيطة رقسم (cos) ·

المِسطا

يجه تعسي عبارات النازل الى ينضبنها عقد الصلع تصبرا شيئا

يلفص الحسكم :

Y ينصب الشائل الذي يشبله عقد السلح الا على الحتوق التي كانت وحدها اصلا بحلا النزاع الذي حسبه الصلح .. ويجب أن ترد عبارات السلح أو التقرير بقرك الخصوبة أو التثاثل عن الحق في عبارات تقاطعة هفسسية في مجسال تجعيق النمراف ارادة صبعاصيه الشان الى تحقيق النتيجة التي أوضاعا سافا دون أن تلجأ المحكمة الى استنتاجها . وعلى ذلك غاذا كان تقد صحر قرار اللجنة الاستثنافية للمصل في الخازعات الزراعية وعليه الم محقيقة المنسنة الأكان عن القراءات مترتبة على تنبيل تقرار اللجنة الاستثنافية تحديد مؤينتانات الزراعية الاستثنافية الاستثنافية الاستثنافية الستثنافية الستثنافية المناجب المتربة على بدأت صلحا بنتهبا للنزاع أو رضاء بما انتهت اليه اللجنة أو تركا للخصوبة ، وذلك لأن قرار اللجنة والجب النباذ بالم تنفى محكمة التشاء الاداري بوقف تنفيذه ومن ثم غان مثل هذا الارتضاء الايمتير محكمة التشاء الاداري بوقف تنفيذه ومن ثم غان مثل هذا الارتضاء الايمتير محكمة التشاء الاداري بوقف تنفيذه ومن ثم غان مثل هذا الارتضاء الشان قد تصد بالطمن تعادي أضرار أو قبولا مسقطا للحق ، متى ثبت الاستدارية المتارات قد تلحته من جراء أرجاء الاستدارية التشاء الاداري التها التقالية من جراء أرجاء الاستدارية التشاء اللحق ، متى ثبت

ر . . ﴿ ١٩٨١/٤/١٤ أَسْنَةُ ١٢ سَيْطِيسَةِ ١٤/١٤/١٤ ﴾ . . .

أأأحسل المساكمي

مقد القبية .

الاستةرقيم (٥٦))

: ls____4F

التسبية فيست تجراء منشياً بلكية الاراض الوقوفة بل اجراء كلشف عن
 جق بقرر من قبل يصدور القانون رقم ١٨٠ أسنة ١٩٥٢ بالفاء الوقف على
 غير الفيرات بـ

والمن المسام:

اذا كان تصيب الطائن في الوقف بجهالا وغير معلوم بسبب صدم مستقة عند العبل بالتقون رقم ١٩٦٧ اسنة ١٩٦١ عان ذلك لا يسم حقدوق الطهامي وليكفه يؤثر تغلا في تجعيد المسلحة التي تستولي عليها المحكمة ويتم إليانيه الطاعن على التعرير المطعون فيه بن اعتباره أن التسبة التي تبت بين المستجدين سنة ١٩٤٨ تسببة نهائية في حين أن التسبة التي تسببة أدارة واستغلال عان هذا التجريح للترار لا يتال بن حقيقة أن أمليان الوقف أصبحت ملكا حرا منذ العبل بالتقون رقم ١٨٠ اسنة ١٩٥٧ وأن نصيب الطحساءي الصبحة على عليكست تنه منذ هذا التاريخ على المؤلم لم يتم تعسيم الله على المستقد على المنتقد التاريخ على المؤلمة التي تعليم المستقد التي المؤلمة بان ملكته النسبية في الوقف التسسيما المستقد التاريخ المؤلمة التي تعليم براها له ٤ وقد زالت بذلك صفحة الوسم عند الأكثرة التستطين وتولاه لبنة الشبية وليس على المؤلم على طبيعتها باتها المؤلم بو المحتهدين وتولاه لجنة الشبية وليس بالمحته بالنبيا بالمحته بالمحته بالمحته المنتقدين وتولاه لجنة الشبية وليس بالمحته بالمحته بالمحته بالمحته المحتهدين من المحته المحتهدين منه المحته المحته المحته المحته المحته المحتهد المحته المحتهد المحتهد المحتهد المحتهد المحتهد المحتهد المحتهد المحته المحتهد المحتهد المحتهد المحتهد المحتهد المحتهد المحتهد المحته المحتهد المحتهد

رياد قالدا المراز (مولد ما المراز المراز (١٩٧٥) من مولد المراز (١٩٧٥) (١٩٧٥)

متد المستقلية

ةاغسدة رَقَيْمُ (٤٠٧)

المِسطا:

حَدُّ الْعَارِيَةُ عَلَا يَعْرَى بِهُ الْعَنَى فَلَ يُعْلَمُ الْسَنَعَيْرُ فَيْهَا عَلَى الله الله الله الله المؤتى الذا يمينة أو في غرفن أمين فقي الى يرده بعد الاستمبال (م ١٣٥٠ بعنى) هذا المئد يضع على على المستمبر ألاوانا بان يستمبل الشرع بنفسه على الرجل المنافقة عليه بنا يبلك الرجل المنافقة فيه بنا يبلك الرجل المنافقة فيه بنا يبلك الرجل المنافقة فيه بنا يبلك الرجل المنافقة المستمبل الشرعة على ماكم عدم المحافظة عليه القرام المستمبر ورد الاليمة المستمبر الالمرافقة التى يكون طابقا وقت الرحافة عليه القرام المستمبر بهدفة الامكافر بالإمانية على الامراف الامكافر بالإمانية بهدفة الامكافر بالإمانية على بتمويض المرافر التى قد نقص بالأهرة .

يكفص الفسوكن :

 ويقاد ما تقدم أن عقد العارية يفسع على عاتق المستعبر اس...
بان يستعبل الثميء بنفسه على الوجه المتعق عليه بغير أن يسأل عبسسا
يلحق الشيء نتيجة لهذا الاستعمال على أن ييسفل في المحافظ به فهيسه.
ما يبذله الرجل المعتاد في المحافظة على ماله ، والبعير أن ينهى المسسارية
اذا أساء المستعبر استعمال الشيء أو لم يحساط عليسه ، غاذا ما افتهت
العارية المتزم برد الشيء بالحالة التي يكون عليها وتت الرد .

وتطبيقا لما تقدم غائد لما كان مجلس مدينة الفشن قد قصر في المعافظة على جهاز الطبيقة وأساء استخدامه ، غلم يستعبله بتقدسه وسمح بنقله الله وأساء النوادي الرياضية دون علم هيئة الاستطامات مسادي الى الى سرقته 6 غان مجلس مدينة الفشن يلتزم بتمويض الهيئة عبا لحقها ومن ضرر من جراء هذا التفسير

واذا كُان الجهاز قد استميد بعد سرقته وهو في خالة سَيُنَهُ لَمْ يَكُنَّ يُصِلَّ مَنْ المِهِمِّ المِهِمِّ المِهِم يصل النها بُالاستعبال العادي غان مجلس المدينة يلتزم بتعويض الهيشسة تعوِّيضنا يُسَاوِيُّ تَفِيَة الجهاز مِنْقُوسا مِنْها ما يَقْالُ الاستهاراتُ المَّ وهو مَا نَّا تَكُثَرُهُ المُجْمِيةِ العهومية بعِلْغ ١٠٠ حَبْيه م

إذلك أنتهى رأي الجمعية العبوبية لتسمى النتوى والتشريع الي الزام مجلى معينة الفطّن بأن يدنع للهيئة العلية للاستعلامات مناغ ١٠٠ حسب كجويض .

T(174./4/17 24 - 144/4/44 441)

فاسعة رضم (١٠٤)

البستاة :

التزام المستمر بأن يؤدي المم التناليف التي يتجدها ولصلاح الثق. التان يصيب التيء بمنيد استحقاد الناء فارة العارية ... أسلس ذك .

بالغس القدوي :

- أن القانون المدنى ينص في المدة ١٣٥٠ على أن ٥ العارية عدد يلتزم
 بيه المجير إن يسلم المستمير شيئا غير تابل الاستعلاك ليستعبله بلا عوض
 لمدة بسيئة ألو في غرض ممين على أن يرده بعد الاستعبال ١٠.

ويفس في المادة ٢٤١ على أن وعلى المستمر أن يبدّل في المحابطة على الشيء المنابة التي يبدّلها في المحابطة على ماله دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعاد » .

وينس في المادة ١٤٢ على أنه « منى أنتهت العسسارية وجب عسلى المستعم أن يود الشيء الذي تسلمه بالحسالة التي يكون عليها ، وذلك عون أخلال بهساهايته على العلاك أو التلف » .

ويقاد الله النصوص أن العارية وهي استعبال شيء مبلوك للفسر بغير خالو لدة بعددة أو في غرض معين الزم المستعبر بالحائظة مسلى القوية العالم ويرده بالحالة التي يكون عليها عند انتهاء المسارية مع مساللة عبا يكهن قد لمقه بين الله سوب ثم يلتزم المستعبر بأن يؤدى اللبعبر التكليف الحيدية التي يتكسدها في مسبيل المسلاح التلف الذي سهيب الشيء المار بسبب استعباله التاء عدة العارية.

أ والآ المنتقل التوسّ النبيوري من رئاسة البعد وزية السيارات الرئاسة المعدورية السيارات المؤلم؟ المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم المؤلمة ومن مسلمة بالمؤلمة المؤلمة ا

الله تعلقه يسبع ما أصلح سياراتها من تلف أثناء العارية تليس لها إن تطالب بعقال الأشراف وملاحظة عبالها الذين يتقاضون أجزر أوريد أمنها الأصلاح أذ أنها تتكد في سبيل ذلك أية تكليف أسافية

واذ لم تحدد الرئاسة التكليف النطية لاصلاح السيارة رقم 14.47 وانبا طالبت بصددها ببلغ . ٣٥٠ مليم و ١٠٩٥ جنيه على وجه التقسريب عان تلك الطباقة تكون غير صسالحة للفصل نبها بطلتها الراهنسة ومن. ثم يتمين ارجاء النظسر نبها لحين تحديد تكليف الاسسلاح النطية .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتسوى والتشريع الى الزام. وزارة النفاع بأن تؤدى الى رئاسة الجمهورية ببلغ ١٨٥ مليم و ٤٥١ جنيه-كتعويض وأرجاء الفصل في المطالبة بتكليف امسلاح السيارة رتم ١٠٨٧ لحين اعلاة مرضها على الجمعية .

(ملت ۲۲/۲/۸ - جلسة ۱۹۸۱/۰/۲۲)

قامسدة رقسم (٤٠٩)

الجنبنوا

ر مناحبيد الازام المنتميز في عقد العارية بدّل العناية الآن بيداية في والبراء

المعلسين أن يرين المراد ال المراد المرا

مقاد نصوص المواد ٥٣٥ / ٦٤١ ، ٦٢٧ من التاتون المدنى أن السنجير يلتزم بأن بيدل في المعاملة على الشيء المدار المناية التي ييطلها في المحافظة عليهاه بشرط إلا يتل من مناية الرجل المعاد كما أنه يسالا من هلكه في والنظر مناصرة المرة المرة إذا كان في وسعه أن يستم ، ومن أم لا يكليها المنتم مسئولا عن خلاك الشيء المار أو تلقه أو تعييه ألا أذا تُبت أنه لم يقل في ألم المنتبع بالمنتبع بالمنتبع بالمنتبع بالمنتبع بالمنتبع بالمنتبع بعيث يعيث ان يود المنتبع داته لا شيئا غيره ولو كان أكبر تبية ، كما المهاد يحيث بأن يود المنتبع المنتبع في المنتبع المنتبع بأن ينكن عليها في وقت الرد ولما كل الانتبام بالمنتبع بكون مسئولا عن المنتبع الا اذا النبت انه نتج عن المنتبع المنتبع المنتبع عليها في دين المنتبع عن المنتبع المنتبع المنتبع المنتبع المنتبع المنتبع عن المنتبع المنتبع عن المنتبع المنتبع الا اذا النبت انه نتج عن المنتبع المنتبع الا دادا النبت انه نتج عن سميب المنتبع الا دادا النبت انه نتج عن سميب المنتبع المنتبع الا دادا النبت انه نتج عن سميب المنتبع الا دادا النبت انه نتج عن

(ملك ٢٢/٢/١٨٢ _ جلسة ٢٧/٢/٢٧١)

قاعسدة رقسم (١٠))

۲۲ ایستان

طبقا أنس ألحادة ٢٢٧ من لاحة المفارن والتستريات تقترم الجهة المستمرة أن تعيد الثنىء المار الى الجهة الميرة بحالة جيدة بحيث لا يكون قد أمنيه تقيد أهبال ... قيام الهيئة العابة قد أمنيه المستمية ولا يكون قد أصابه تقف نتيجة أهبال ... قيام الهيئة العابة عصد هو في التحليف السليم علاقة عاربة ... القرام مجلس معينة الخيا بصداد متحد هو في التحليف السليم علاقة عاربة ... القرام مجلس معينة الخيا بصداد تقيد قطع الغيار التي ركبت بالسيارتين آلى الهيئة المسابقة للمسابق المسابق والسرف المستميد طبقة لقص المادة كما مان المتقون والسرف المناورة المسابقة المسا

-

الله على الملكة الملكة المام الذي يوضعه الملكة إن والمصيونات النسان على الديم الواصديات المسلوطة الملكة ال

يؤقت) بعد أخذ الشبائلي المُعلقية بن وطلد أعادة الإسناف) تنحسها لهنة قصص الاسناف المرتجمة لاثبات حالتها عند ردها للبخزن ، وأذا تبين طلجنة أنه أسيء أسسهمالها أو أفسالها تلف تُنبحة الاهسال) تبحسل المستمر تبية ذلك وصعب أحكام هذه اللائحة » .

والواضح من هذا أن النص أن ثبة البزام على الجهة السنميرة أن تعيد الشيء المعال الجهة السنميرة أن تعيد الشيء المعال المعال

وقا كالت الطلاعة بين مجلس ندينة النيا وبين الهيئة المأبة للمرت السمعين هورف التكييف القبليم علاتة عارية ، وأن لم تكن محدودة الادة الا المها محددة المؤرض فالسيارتين سلبنا البه الاستصالها في غرض محيد ، وكان القسلم ابتداء بغير عوض فان المادة ١٣٥ من التيانون المنى تنمي على أن أو التعارية عقد يلترم به المعر أن يسلم السنعير فسينا غير قبل الاستهلاك ليستمله بلا عوض لدة نعيتة أو في غرض معين على أن يرده بعد الاستعمال ، والمستمير طبقا لنص المادة ، ٢٥ من القانون المدنى مانيم بالمنتقبة المارية المدينة الشء معيدة معادة ، وليس من شك أن تعلم الفيار المنات المادى ، فيلزم معلم المهيئة بشنهه ، هون أن تتحالها الهيئة .

, " من أجل ذلك التعن رفق الجمعية المدونية الى التزام بجلس بعيثة الخيا بسداد تنية تعلم الغيار التن ويكوت بالمسيارتين رقم ٢٧٦١ ورقم ٢٧٨٢ حكونة على البيئة العالمة للجارى والصرف السحى .

النبسيل الذبان قد المسلاج الطبي

. تامستة رقسم (113).

: 42-45

قرار رئيس الجهورية رقم ١٠٠٩ فسنة ١٩٦٤ في تدان انشاء الهيئة.
المائة الثانين السعى وفروعها المائية في المكونة ووحدات الادارة المطبقة
والهيئات العابة ـــ قرار رئيس الجهورية رقم ٢٢٩٨ فسنة ١٩٦٤ في شان
نظام الهيئة العابة الثانين الصحى بتنفيذ الثانين السعى القصوص عليه في
التقون رقم ١٢ فسنة ١٩٦٢ ــ عَيْم الهيئة بابرام عقود علاج طبى مع الاطباء
الحارسين والافسائين ــ تكيف هذه العقود ـــ غروجها عن نطاق عقود
العار واعتبارها بن العقود غير السبة .

بالقص القنسوى :

أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 18.9 اسنة 1978 في شأن انشاء الهيئة العلمة للتابين العبيمي وعروجها للطلابين في المسكومة ورحدات الادارة المطية والهيئات العلمة والمؤسسات العلمة قد نس في المابة المابية على أن المسوض من انشاء هذه الهيئة هوا اللهامة بالتسامير. المجهى العاملين و وقعة في سبيل ذلك الديار برايكي :

- .,,, (40)
 -(چ)
- (د) التعاد بع المارستين العادين والاخسطين وغيرهم بن الريقيد
 المن الربطة بنبعة الذب وتحدد الربيسات والجور والكافات الفلسسة

ولان قرار رئيس الجهورية العربية المتحدة رئم ١٩٩٨ الله المالة ١٩٩٨ إلى عنان تيام الهيئة الخالة المستخفرة ا

ومن ومن حيث أن الثابت أن الهيئة وجدت نفسها مضطرة ألى الاستعلقة بخدمات المصرح لهم بعزاولة المهنة في عياداتهم الخامسة مسواء منهم من يعمل بجهة أخرى كالجامعة أو التوات المسلحة أو لم يسبق له الضحية بئية جهة من قبل أو بحالا إلى المسائن ونظرا لأنه لا يتيسر اسستخدام هذه الملقفة عن طريق تعيينهم بخدمة الهيئة بصفة دائمة أو مؤقتسة غان المهنئة توجط منهم بعقود علاج طبى لا يخضمون فيهسا الاشراف الهيئتسنة ورتابتهما ولا يتعرضمون لتوقيسع الجسراءات التاديبيسة إلى غير ذلك من الشروط التى تضماها صداء المقسد وأن نية الهيئسة التجهت أبتسداء الهي الاستعادة بمثل هؤلاء الأطباء في عياداتهم الخصاة يذهب اليهساء المرض المتعمون ليكنف على المؤلفة المؤلفة بنظله الإراقة تبطل مؤلاء الأطباء المؤلفة المنابقة بنظله الإراقة تجهد النهيسة المنبعة المنابقة المنابقة بنظله المنابقة المؤلفة التعليم المنابقة بنظله المؤلفة المنابقة المؤلفة المنابقة ا

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على نسوذج لعقب العسلام الطبيق الطبي الطبيل المبارس العسلم أن البنسد (۱) منه ينص على « يابترم الطبيرت الشبقين المهن و الطبيبة المبارخ والرعلية الطبيسة المسلفلين المهن عليم لدى الهيئسة والذين تصددهم له وق المكان الذي تعينسه وظلف في حدود المنهلات الذي يقديها المارس العلم طبقا المستويات المسددة في المراس العلم طبقا المستويات المسددة في المراس العلم طبقا المستويات المسددة في المراس العلم المبارك وينا عبد المراس المارس العلم المبارك وينا عبد المراس المراس المبارك وينا عبد المراس المبارك وينا عبد المراس المبارك وينا عبد المدارك المبارك ال

ا و رو الهداللة و الأرابية عقدة على والمهاد المالية و البليدية الدل المالية و الماليدية الدل المالية و الماليدية المالية و الماليدية المالية و ال

ولان البند (٧) من هذا المند ينس على أن يكون البلسون الاسلام مسئولاً البندسية عن تكون هذا البعد لا يومو أن العسادل عنه أو أن ينب منه عرم في تكوند عزا البعد ينس منه عرب المسادل المناسسة المناس

وأن البند (ه) ينص على أن يتصل الطرف النساني وحده مسئولية والله يقاله بها من لفط الدختية أو بخالهات بتانونيسة في ميادرتم الناميسة هذا المعاد ب

. . . هات النه ه ٢٠) ينهس على إنه في حيلة الجسائل البلسويه النسائي بلي، فيمه حدد فيمدية حيّة الحقسيد يكون الطبسية المثل النهق في تنفسيذة على حداد العاملة الله النما الله العاملية المتاسع بالمثالة دون بعلوم لما ينفل ودين الماكن عديد في مطابق المداد الماكن بالموسيدية بالمدادة عن الماكد.

والا ورادة هذه الاحكام في ملد الملاج الطبي الخمسياني .

بندادون هيئه أن الله عن عن من قادن المن الميلود به البانون بازم 11 أونة المناز عنى وان أن يمري الوسكام وذا البيدان ولي المديد الذي وهوا المنافذ عنه المناز الوالمية المناز الوالميلانة والمنافذ مناز المناز الوالميانات المناز الوالميلانة

المجادر على الم المجادل المجادة سية الو الآلات بطب إلى المبادلة المجادة المجا

¶ خرب من غيره من العقود الأخرى كعقد المتاولة به هو معيار التبعية

إلى التبعية القاتونية التى يؤيضها الهله في والقي تتمثل في تبسلم المسلمل

بتائية عمله لحسساب رب العسسل وتحت ادارته او اشرائه مبتثلا لأوابره

ونواهيه دون مناتشسة قل البداء رأى قرالان تميرون التوبيسيم المسران من رب المسلل اذا ما قصر أو لخطائق. عبله أو خالف أوابر رب المسلل ووجهائه به

وتوجيهائه به

وتحديد المسلل المناسلة المناسلة وتحديد المسلل وتحديد المسلل وتحديد المسلل وتحديد المسلل والمسلل والمسلل وتحديد المسلل وتحديد المسلل المسلل وتحديد المسلم وتحديد وتحديد المسلم وتحديد المسلم وتحديد وتحديد المسلم وتحديد وتحديد

وبن حيث أن نسومن المتدين المفكورين وأن جمالا لرب المبالة الطبية مسلطة تحديد المسلمين الذين يلازم الطبيب بملاجهم وتتديم الرعلية الطبية عمم وتحديد المكان والزمان الذي يزاول نبه الطبيب المسلسال الأهيسكان المسلمة والزهاية والتوفيقية الطبيب كسسالا عن الطبيب كسسالا عن تتضين أية حتوق للاطباء تبل العيثة ولا أية أبنيسازات أبهم وعلى خلك غان المتود التي تبريها الهيئة مع الأطباء تخرج عن أطلقي متسود المبل وتمتبر عتود علاج طبي وهي ذات طبيعة خاصسة ويمريها المحدد المبلة في المتحدد المبلة في المبلة في

الفسل الفسيع مقسد القسساراة المسسب

قاعسنة رقيم (١٧٤)

الإستاد:

· الكرام رب الصل بالجر-الانق عليه مع الكافرل في هالة قيام الاغير. وتتفية الكرابه م : -

م**افض اللن**سوى :

تلخص وتالع النزاع المروض في أنه النساء تيسلم أدارة الانتساف والمنطس بالهيئة العابة أيناء الاستندرية بتطهير منطنة « جونة » بادارة القحيمات البحرية في الميناء العجيمات البحرية في الميناء وجعت علوكة أبحاث غارقة لمسلحة المواثق والتشر نقسابت الهيئة بالتألى المسلحة بالتخاذ اللازم نحو رفع العلوكة الغارقة والا نسوف تقوم بانتشالها على تعتبة المسلحة ، ربت المسلحة على ذلك بأنها في حاجة ماسة وعلياة الى انتشسال العلوكة الفسارية ووضعها على البر وابنت استعدادها لدنع تهية انتشسال العلوكة الفسارية بذلك . وقد تابت الهيئة بانتشسال العلوكة عليا المواتقة ووضعها على البر وابنت استعدادها لدنع تهية انتشالها أذا ما تابت الهيئة بنلك . وقد تابت الهيئة بانتشسال العلوكة المحارة بهذا المبلغ لم تستجب .

ولدى عرض الموضوع على الجمعية المهومية لقسبى المنسسوي والتشريع بجلستها المنسدة بتاريخ ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ استبان لها والتشريع بجلستها المنسدة بتاريخ ٢٠ من اكتوبر سنة الهيئة الملهة لمنسلم المستعدية الموانى والمناز وقد المنازعة التابعة لها اذا ما تلبت الهيئة المستعدية لنعم والتسلم هذا والتسلم عنه التسان ووضعها على البر ، وقد تبلت الهيئة ذلك واتصل هذا المنازع بطم من توجه الهاى عليت به مسلجة الموانى والمناز كا وين شي تو المستعد بنكون طرما المرنيه بها تضينه .

وبن حيث أن الثابت أن عيفة مبناء الاستندرية قد أونت بالتزامهسسة

التمالات وقالت بالتشال الهام الشار اليها السستجابة للطلب السلماني
والماجة المفسة من مصلحة الواتى والمتاثر وتكدت في سبيل ذلك ببلغ ١٠٠هـ
جنيه (الفان وتاثنون جنيها) فان المسلحة تكون مازمة بأن تؤدى الى المهنة
حذا المائم تنبيذا الاترابها التمالاتي .

(ملك ١٩٧/٢/٣٢ سر جلب ٢٠/١٠/١١)

المنسكي المستطار المراكبي وي عقد المسعة

قاصدة رقسم (۱۲))

: اعسطة

قيام احدى الجهات بتسليم بمض الهبات الخاصة بجهة اخرى لمغطهة بمخازنها ونرد عند طلبها ... المائقة التمساندية القائمة بين الجهنين في طاف الحالة تمتبر في حقيقتها عند وديمة وفقا لحكم المادة ٧١٨ من القانون المني. ... عيام الجهة الردعة المائم المائمة الردعة الترابها في هذه المائة ما ٢١٨ مني ه

بالقص الفتسوى :

لسا كانت المسادة (٧١٨) من القسسانون المسدني تنص عسلى الد « الوديمة عقد يلتزم به شخص ان يتسلم شبينا من آخر على ان يتولى حفظ هذا الشيء وعلى ان يرده عينا » وبغاد هذا النص ان المودع عنها يتمهسد بتمسلم شيء ليقسم بحفظه الى ان يرده الى مسلحيه ، وقد الزبت المواد (٧١٩ و ٧٢٠) من ذات القسسانون المودع لديه بالا يستصل الوديمة الا باذن من المودع ، وان يبذل من العناية في حفظها ما يبذله في حفظ مله ، وأن ينسسلمها الى المودع بحبسرد طلبه ، ويؤدى ذلك الله المشرع مرض التزامات محددة على المودع لديه يتمين عليه الوفاه بها ولا يجوز له بخالفتها والا كان مسئولا عما يلحقه بالودع من ضرر .

ولما كان الامسيل الذي تضبقه الذات (٢٩٥) مستنى يقضى بأنه الكا المستعمل على المستعمل على الدائم الكان الدائم المستعمل على الدائم الكان الدائم الكان الدائم الكان الدائم الكان المستعمل الكان المستعمل الكان المستعمل مدينة المراض المستعمل ا

- 418 -

يميث أصبح يتطر عليه أن بردها بينام ، نهن ثم تلته يلتم باداء تعويش يتبثل في تلية طك المسأت ألتي أأنتسح بتطس الدينسة عن ردها وتدرها و10/7/17 جنبها .

لذلك أنتهى رأى الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مجلس مدينة مرسى مطرول الله المنهم المواقعة المسرولية مسر مبلغ ٧١٧ ملهم و ٩٤١٣ جنهه .

ر ﴿ وَعَلَمُ ٢٢/٢/١٩ هَ مَدَ نِعِمَامَةً ٢٨٨ ١٩٧٢) . ﴿

المل الدادي عد

مقد النقسل

قامندة رقسم (15)).

: 6-41

الهيئة العلية المنطقة المعجدية — نقل البضائع — مسئولية الناتل
— لابحة تعريفة نقل البضائع والحيوانات بغير المستمجل الصادرة بالقرار
الوزارى رقم ٢ اسفة ١٩٣٠ — أوردت طريقتين انقل السيارات ... بمسئولية
الهيئة العلية السنك المديدية والاعفاء بغها يدوران وجودا وعدما بحسب
الطريقة التي تتبع في نقل السيارة ... تطبيق نقك على مسئولية الهيئة عن
الله هدت السيارة تابعة أرتفسة الجمهورية الناء نقلها .

والغص الفتــوى :

ان الأحة تعريف تسل البنساتع والعيدوانات بغير المستعبل الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٦ لسنة .١٩٣٠ قد نصت في البند الرابع والاربعين بنها على الاحكام الخاصة بنقل العربات المركبة على عجلها والسيارات والموتوسيكلات وعزبات نقل البضائع وبالاجبال جبيع العربات المركبة على عجلها ، وأوردت طريقتين لنقل السيارات :

- ١ السيارات غير العزومة داخل سناديق من خشب .
- ٢ السيارات المزومة التي تكون مركبة على عطها .
 - ويتبع في الطريقة الاغيرة احد أساليب ثلاثة :
- 1 --- أنّ رام تقسل السيارة على مرية خامسة على أن يتم الشمن والعريق بمعرفة المرسل بنه وتعت بسئوليته .

ريزيدية بهيطه نهته تقلد المنهارة بمعرفة المبلخة ولكن على مرفة كشك ويهمونيند تقولية القاتل الذي يوقع على شرط عدم مسئولية المسلحة .

عنديَّ اللهِ عَلَيْ يَمْ تُعَلِّ السَّيَارَةَ بِمِمِنَةَ المُسْلَحَةُ دَاخُلُ مِرِيةَ مِمْلُعَةُ وَتَحْتُ تَشِيَّتُولِيْفِهُا لَمْ وَقَدْ فَسَمَ هَذَا البَنْدُ مُرِجَاتُ النَّمْلُ وَجِمَلُ لَكُلُّ دَرْجَةً مِن هَذَّه والمُرْكِيِّالِكُ لِمِنْ لِمُطْلِقَةً بِالْفَتَالُافُ طَرِيقَةَ الشَّحَنِ .

ويتتشى ذلك أن بسئولية النقل والادناء بنها يدوران وجودا وعدما يحسب الطريقة والاسلوب الذي يتبع في نقل السيارة ، علا تعلى الهيئة الاسكك الحديدية بن المسئولية اذا نقلت السيارة بحزوية داخسل سناديق بن الخشب أو غير محسزوية وكان النقسل في عربة بطأفة وتم التسحن والتقريغ بحرفتها وتحت بسئوليتها .

وعلى العكس تعلى من المسئولية أذا كانت السيارة غير محزومة وكان الشحد والتغريغ بمعرفة المرسل منه وتحت مسئوليته أو كان الشحدن والتغريغ تد تم بمعرفة المسلحة في عربة كشف وتحت مسئولية المرسل منه ويحدد كل حالة من هذه الحالات التعريفة المتررة لها وهي تزيد كلها كانت المسئولية على عيد السكك الحديدية ، ونقل التعريفة كلها كانت المسئولية على الرسل منه .

وين حيث أنه بالنسبة المسئولية عن التلف الذي حسدت البشيارة يرتفضة الجيههيمة علته بلدام أنه لم يثبت من الاوراق الواردة أن مثلث اهبالا حسيبة أو فضا من جانب الهيئة العلمة للسكك الحديدية عاتها لا علسزم يتعويض اللغه الذي قصساب السسيارة رتم ٢٦٠ رئاسة الجيهورية أثناء تقطها من أسوان الى تنا بحرفتها الا اذا كلت هذه السيارة قبيتم تطهسا معزومة أو كان الشحن والتنريخ بعونة وتحت مسئوليها .

والله الم تضيد ذلك ما تضيئته بوليمسة الدين بالنسابة المريكة المسلة عنه . المسلة عن

عَنْ لَالْهُمُّا كُلُّهُمُ رَّوَاقَ الْجَمِعَةِ الْصَوْتِيةِ الْنَ لَنَّهُ مِلْعَامَ لَمْ يَقِبَ بِنَ الْاوَرَقُ الْقِرَارُكُ كَا أَمْلِنَ هَذَا الْوَصُوعَ أَنْ أَمْلُكُ لَمِنَالُ لَمِنْ يَشِيَّةً أَنْ غَلْمَا اَنَ يَبْلُحَة البينة البسلية البستان الفيد البينة في اهنيه مثلة البينة المنه المتوينس ومن من من الله الله المنه المنطقة المنه المنطقة المنه المنطقة المنه المنطقة المنه المنطقة المنه المنطقة المنه الم

معمل المسلم الم

(عَلَوِی رَمَّمُ ١٣٥ فَی ١٥/١/١١) ﴿

قاسدة رقسم (١٩٥)

: المستعا

المستقولية المنطقة المنطقية المنطقية من من كان منطقية المنطقية ال

المعاش النظاري :

انه ولذن محكون مستوالية الناتل كله والمالي مستوانية في طبيعات المستوانية في طبيعات المستوانية الناتل في المستوانية المست

بالمعاولة المجاورة في يكون الله المواجعة المواجعة النبل على إلى النهد عبد عبدسها المعاولة الما المواجعة المعادمة المحادمة المحاد

(عَبُوى رِيْمَ ٢٧٥ في ١٩٦٧/٢/١٥)

قامسحة رقيم (١٦))

المستكن المستكن أما المستخدم ما ها حال المستطار لمهمية والمن والمن المستطار لمهمية والمن المن المستطار لمهمية والمن المنتظام الم

هه) برستها بيات . ملخص الانتسوى :

َ وَيِنْمِنْ فِي الْكُلُومَ الْآيَا أَعْلَى لَنْهُ ﴿ يَجِبَ طُّنِيدُ الْمَعْدَ طُبُعًا الْيُ مَا اشْتَهُلَ. عليه ويطريقة تتفق مع ما يوجيه عسن النية 4 . أ

كما تبين للجمعيـــة أن الملعة ١٥٠ كُمْ "بَلْوْ الْعُلُونِ التَّجِيرِيْقِ تَصْ عَلَى أَنْ ِ « تذكرة النقل هي عبقرة عزر مشارطة بين المرسل ولين النقل . . . » .

ومهاد وفات الله بالاسمار التصرف الماد يهدي بضوين الرما لكل منها فلا يجوز الهما أن يقسل من الترابلة القلمة عنه بارامته المنودة: بوساديتمين على كلد منهدا: أن يتنذر التزايات بأينا أشبوي البعد وأن يتويني أن قطات أمسوي البعد وأن يتويني أن قطات أمس التباري تذكرة النتسال التعاون التباري تذكرة النتسال التعاون التباري المسالام البعد التباري المسالام البعد التباري التعاون التباري التعاون التباري وحتار على الداحن الرجوع بعد ذلك عبالي المساحن الرجوع بعد ذلك عبالي التباري التب

ولما كانت استهارات الشحق وتذاكره في الحسالة المائلة لم متنهين "محديدا لدة النقل ، وكانت هيئة كبرياء الريف قد تبلت اتبلم النقل ونقسا المجموعة المبلغة بهيئة السكة الحديد وطبقا للتواعد المغيرة لديها في شأن المنطقة بهيئة السكة الحديد والمناسل من المطلبسة بالتمويض عن عمم المتناع في المحريات بعد المناسبة على المبلغة المحولات بعد تمكي بغير أن عدى الله تحميلات ، بل تمهدت بأن تؤدى قيمة بقبل عدم منت غير أن عدى الله تحميلة المسلكة المسل

لذلك أنتهى رأى الجمعية الموجعة لتسمى الفتسوى والتقريع الى وبغير طلبات هيئة كهيرباء الريف ، والزامها بلداء ببلغ ما ١٠٠١ جنيسه ورود الملبر لهيئة السكة الحديد .

۵۰ 🕮 نیوی دیم ۱۵۰ غیر۱۸۲/۲۸۸)

المنطقة رقيم (٤١٧))

: he will

1984 Sec. 1 Sec. 2 Sec.

in a confident of

بلفس القسوى .

قرار وزير النقل رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن بيان اوضاع تُقَلَم البضائع ـ تطبيق تواحد مسئولية الناقل المحرودة ـ النقال يتم باخدي. طريقتين :

اولهما نقل البضائع المرومة ،

وثانيها نقل البضائع السائبة ويكون شحنها وتعريفها بمعرفة المسائبة ويكون شحنها وتعريفها بمعرفة المسائبة من التحد بن اثر سسوى تحديد نولون النقل دون مسئولية الهيئة عن النقص في هذا الوزن عدم تحيل الهيئة القوية للسكك الخديدية أية مسئولية على كل ما يترتب على النقل بن عجز في الرسائل لل لا يتراب النقل بعد النقل عن عوصيل البضائع سليبة للم طبقا للقواعد المنظبة لعقسد نقسله بسبقولا عن توصيل البضائع المواردة في الملاة ١٧ من قانون التجارة للساس ذلك : الملاة ١٧ من الإنسائع الهيئة بن المسئولية عن الإشرار طالما لم تنشأ عن غش أو خطا جسيم من جانب الهيئة ولاحمة عن الإشرار طالما لم تنشأ عن غش أو خطا جسيم من جانب الهيئة ولاحمة نقل البضائع وهي مكلة لعقد النقل على شرط الإعفاء للعبيق .

(تتوی رتم ۲۱۷ فی ۴/۱/۱۸۶)

قامسدة رقبُم (٤١٨)

المِـــــدا : .

مسلولية القسمائل عن مسلامة ومسول الاثمامة القصولة الم جواز الاتفاق على اعفاء القائل من أية مسلولية ترتبت على عش أو هُمالة جسيم وقع بعن يستفدمهم — اللانة ۲۹۷ ان التقاون الذي … بذال .

ماللس اللهــوي :

أن مقد النقل لِزم الناقل بأن يقوم بنقل الاشياء المتعاقد بشأنها الي. يَجِهُ الوَشَولُ ويجِعُك شَائِعًا لمنالية وصولها في المِعاد المُعنى عليسه م

ومجرد عدم قيلم الناقل بتفنيذ التزابه سالف الذكر يكلى لإنبات مسئوليته يا لم يتمتق أن ذلك برجم الى سبب خارجي لا يد له نيه ، فأذا كان المتسد مُسْلِعَةً السَّكِيعِ الْمَدْيِدِيةَ وَبَيْنَ وَزُّارَهِ البَيْكُونِينَ الْمُطْهَالُ المُرطا بالناء السكه المديد سن الت المتأولية فعا بعين الفته الهدي سنج احدا المجرط . ولما كانت المادة ٢١٧ من الفانون المعنى تنص على أنه ﴿ يَنْفِكُ وَأَنَّ الإلعاق على اعداء المدين من اية مسلولية تترتب على عدم تنقيد التزامه التماتدي الا ما ينشأ عن عَشه أو عن خُطْنَةُ الجسيم ، ومع ذلك يجوز المنتخبر أن يصروط مدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يتسع عن المخلس مستخدمه في تفيد الترابه » . ومثلد ذلك أن الأتعاق على اعداء العين من الله مسئولية تترتب على عدم تنفيد التزايه التما تدي ينشأ من عضه أو خطئه الجسيم يكون صحيحة وملزما ، علاه تضمن مُعَامِ حَتِي مِنْ الْمُسْتُولِيةِ الْنَاسَتُكَةُ مِن الْفَكِنُ أَوْ الْخُطَا الْمِسْتُ المواقع المرابع على المستويد المستويد من المعتبي أو المسلس المستويد عن المستويد عن المسلس المستويد المستويد عن المستويد عن المستويد المستويد عن المستويد المستويد عن المستويد الْخَيْلُ الَّذِي يَتَّعَ مِنَ اجْدُهُمْ جِسْنِهُا كَانَ أَمْ يُسْتُرًا بِكُونَ تُشَعِيُّوا *، وَلَا كال النال في " مقاء مسلحة النكح الشديدية من مستوليته عن المتع الرسائل اللهُمُ الْمُؤْمِدُ لِنظِيمًا لَتَصَاعِبُ وَزَّارَهُ النبوين عَنْ مَا عَبْتُ عَنْ أَنْ عَقد (الأنبولة.) لا ورجع النَّ وَلَوْعَ تَمَالُ مُعَلَّا بِلَّ اللَّهِ مُطَّا الرَّفَكُم "البَعْوَلُ كان عَبْضِه " الما الذي عهدت اليهم بتنفيذ التزامها بالنقل - متى البت فالتو 4 مان شرط الاعتساء يكون منحيحا ، ويتمين الأخذ به ، ولما كان الطَّأهر مِن الاوراق أن المنولية عن تقد الرسائل سَالَة الذِي هِي سِا لا يبكن تبييته الى الملحة كاسخص مستوى ، وأنها ترجع في الغالب الى خطأً بعض من عهدت اليهم بتنفيدة التزامها خاصا بنتل علك الرسالة ، لذلك مان السلحة في مصلولة عن عبين وزار التونيو من نقد كيات السبك من الرسيال الشحونة

the state of the s

المسال الالتي علي است فياه الله عليه عقسند الوكالة

(((۱۹) مِــقَ قدــعالة

: المسطا

يشتوط السحة المقاد الوكاة أن يكن المركل أهلا إن يؤدي بنفسه الممل الذي وكل غيره فيه — أذا كان الوكل قلمرا وإن الركاة وانسا بلغا سن التمييز وكان التصرف القانوني معل الوكاة بن قبيل التصرف المقانوني معل الوكاة بن قبيل التصرف المائية الدائرة بين النفع والقرر عان هذا الدعم التمين التحرف بسيدة القامر ويزول هي التحسيف به الما الدخر القامر التحرف بسيد المساعد المائية المائية المائية المائية بن قبيد المائية المائية المائية المائية به واجاز أنه والمائية المائية المائية المائية به واجاز أنه والمائية المائية المائية

ماؤمي العسكم:

يهترط لمسحة إنمتاد الوكلة أن يكون الوكل أعلا لأن يؤدى بننسه المسلسلة الفي وكل غيره فيه ، وكانت الموكلة وتت الوكلة تأسرا ، ألا أنه طبقاً أنها كلت في السادسة عشرة بن عبرها ، ولينت بذلك سن التبييز ، وكان القدرت المقارض حل الوكلة ليسل من تبيل التسرعات المسلسة وكان القدرت المسلسة على الوكلة ليسل من تبيل التسرعات المسلسة المسلسة على المسلسة المسلسة المسلسة على المسلسة على المسلسة على المسلسة على المسلسة المسلسة

من تيلم النصرف التانوني في محل هذه الوكالة ، غان هذا يكون اعترافا منها به واجازة له ، واذ كان الأمر كناك فله يتمين الاعتساد بهسده الوكالة ويبوشوهها ومن ثم يتسرف الرئيسية الدمي عليه الناتي الى الدمي عليها الاولى بباشرة .

(طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ١٢ ق ـ جلسة ٣/٥/١٩٦٩)

قامسدة رقسم (۲۰))

المِسطا:

أنصراف كثار المقد الى الإصبل دون الوكيل ... أساس ذلك ... المادة ؟ ١٠٥ من القالون المدنى ه

والمسكم :

أن الوكيل عنسبها يجسل باسسيم الموكل يكون ثائبا عنسه وتصل أرادته محل أرادة الاصيل كما لو كانت الإرادة قد صدرت منه ، ولما كان أ التُلاب يعبُ ل باسم الاصيل غائر العقد لا يلحق هو بل يلحق الاصيل . وتتولد عن الفيابة علاقة مباشرة نبيا بين ألاصبل والغير ويختس شخس النائب منهما المتعاددان وهبسا اللذان ينصرف اليهما الثر العبسد فيكسمه الاصيل العقوق التي تولدت له بن العقد ويطالب الغير بها دون وسساطة الغائب . كما يكتسب الغير الحقوق التي تولدت له من العقد ويرجع بهسا مهاشرة على الاصيل ، وهو ما تقضى به المادة ١٠٥ من القانون المدنى هيث تنص على أنه أذا أبرم النائب في حدود نبابته عندا باسم الامعل 4 لذلك الله الله المركة ١٠٠٠ التجارة والهندسة وقد المسحت سراحة لدى تقديبها العرض الكورخ ١١ ج ديسبر سنة ١٩٥٩ والذي تبلته الهيئة المسلمة ، التبعدائم الحربية انها انسا تتعدم بهذا المسرض نيابة عن موكلتها شركة وَأُونَا وَاللَّهُ مُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا الْمُسْرِضُ وَآبِرُامُ الْمُعُدُّ عَلَى السَّفْيَةِ عَلَىٰ الْأَلْق التلاؤن للمقد البرم أثبا ينعترف ألئ الشركة الاسيلة وحدها عادا بأ وبعفته دمواورا والفائل الطلبة بالاليزانك والمومة وتال عقادا الماف تطيا الوجيعة الني الثينيكة الإمنيلة إذرلا بجرن توجيه مذه بالملكة إلى الشاعة المكلة إن المساسع المنفق والا فيه الموالة الموالي المنافيط المراج المراج والمرادة

نافنـدة رقــم (٢١))

: المسلمة

اقتصار الوكالة الصادرة الى الوكيل في شراء واستلام الاراضي بـ ابرام الوكيل لمقد البيع بـ اثر هذا المقد لا ينصرف الى الموكل ولا يكون نقذا في هذه ،

بلقص اللقــوى :

ان المادة ٢٩٩ مبن التانون المدنى تنص على أن : « الوكاة متسد ببتتضاه يلتزم الوكيل بأن يتوم بعبل تانونى لحساب الوكل » ، وان هذا التانون ينص في المادة ٢٠٠٧ بنه على أن : « لابد بن وكاة خاصة في كل عبل ليس بن أعبال الادارة وبوجه خاص في ألبيع والرهن . ، والوكلة الخاصة تجعل فلوكيل صنة الا في عبائرة الادور المسعدة فيها . ، » ويتض في المادة ٢٠٠٣ صلى أن : « الوكيل علزم بتنفيذ الوكلة دون أن يجاوز حدودها الرسوية . ، » .

ومداد ذلك أن الوكالة تشبع على مائق الوكيل التيسلم بمبل الأوتى لمسسف الاسيل ، واقه يلزم أن تكون خامسة سريخة في الفوكيسنال بالبيغ ، وليس الوكيل فن يتجاوز حدود الوكالة ، غلق تجاوزها يكون العد خرج من حدود وكالته وتنتني صفته كوكيل تنصر هنه صفة التهابة مهم الموكل غلا تنصر هنه صفة التهابة مهم الموكل غلا تنصر هنه صفة التهابة مهم الموكل غلا تنصره الدارة مرضه المهه ،

ولاً كات الوكلة السادرة بن الجبعيات الى المائظ في المائظ المائل المائظ المائل المائظ المائل المائل

(1 . 3 - 5 Al)

ولما كانت المادة ٢١٩ من القانون المعنى تنص على أن : « إذا باع شخص شيئا حينا بالخات وهو لا يملكه به جائز البشترى أن بطلب أبطال البيع ويكون الامر كذلك لو وقع البيع على عقار وسجل المقدد أو لم يسجل . وقى كل حال لا يسرى هذا البيسع في حق الملك للعين البيعة ولو أجسان المنطق أن المفد * • وكانت الماد * * • وكانت الماد * * • وكانت الماد * * • وكانت الماد في حق المستوى على أن الماد * * • • وكانت الماد في حق المستوى على أن . • أذا حكم للمشترى بإسلال البيع وكان يجهل أن المبيع غير معلوك للباتع ، علمه أن يطالب بتمويض ولو كان البسائع حسن اللية » .

وترتيبا على خلك للجسيات الموكلة أن تتر عند البيسخ الذي ابريه المحلفظ خلرج حدود وكالته كيا يكون لها أن تتبسك بعدم سريان المتد في حقها والى ذلك الحين يكون تحديد طبيعة بسئولية المانظ ونطائها عود لبرام جذا البعد لمرا سلط الوانه > ولا وجه للحجاج بما جاء بحضر جمعة الجمعية المعهدة المشترك غيما الجمعيات الموكلة بمرضي تشابط المخيدة وهو ما لا يمكن التسليم به ساللقول بأن ارادتها الجمعية المهاب الرسمة المن المنافقة المهابة المشترك علمها > لائه المحمدة الإنسان المحمدة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عليها عاديد المنافقة المنافقة المنافقة عليها عادة المنافقة المنا

المساعدة المنظيرة من يقته الهنبة إلى العيلة المهلية ا

الناك انتهدداي الجيمية العبدية لتسمى المترى والتشريع الى 3 مراحة المسمى المترى والتشريع الى 3 مراحة المسمى المسلمة المسمى المسلمة المسل

(المله ١٩٨٠/١١ _ جلسة ٢/١١/١٤)

قاصعة رقسم (۲۲))

المستعان ا

نص اللحة ١٠٥ من التقون العنى ضاعه التزام الوكل بان يرد الوكليا جبيع البالغ التى يتكدها بسبب تنفيذ الوكلة ، كيا يلتزم بتمويش ما يسبب
الوكيل من ضرر في هذا السبيل — تيام مسلحة الواتى والتاثر بالتماقد مع
شركة النقل والهندسة على توريد اصناف معينة لحساب سلاح الحدود —
التزام السلاح بان يرد المسلحة البالغ التى دغمتها الشركة — لا يؤثر في ذلك
ما تضت به هيئة التحكيم من رفض دعوى الصلحة التى اقابتها طالبة فيها ره

مالقص الفتسوى :

أن التساتون المدنى بنص في المادة ١٥٠ على انه « على الموكل أن يرد اللوكيل به اتفته في تنفيذ الوكلة التنفيذ المعتاد مع الفوائد من وقت الاتفاق موذلك مهما كان حظ الوكيل من الفجاح في تنفيف الوكلة » ، ويقسى في المادة ٧١١ على أن « يكون الموكل مسئولا عما أساب الوكيل من ضرر دوري خطا منه بسبب نفيذ الوكلة تنفيذا معتادا » .

ومقاد ذلك أن الموكل يلتزم بأن يرد للوكيل جبيع المبلغ التي يتكدها وسُمِّهِ الثنيذة الوكلة ، كيا أنه يلتزم بتعويش ما يصيب الوكيل من خرو. في هذا السبيل . ولا كانت بضلعت المرائي والمار في العسالة المؤالة ها المسالات مع المرائة التو والمسالات مع المرائة التو والمار في المرائق المار والمار والمار

لذلك انتهت الجمعية المبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام مطاح.

المنابعة المرابعة المرابعة المواني والمنافر على ١٠١ جنوبه و ١٠ مليم -

(1747/1/1 2ml - A1-/1/11 ali)

معتسل فأأف عشر

ا ماست البسب

المتد التهديوسات باله خاد شراه ايستر عند هية رام يتبينه يتاليد عن التن الى الشارى ... عدم أعتباره عقط معازا البية ارضوح نية البرح ... مطان هذه الهيئة تعيب في التشكل ... تلهيذ هذه البية انطيار البيئة السن اللهنة ١٨٠٤ من القانون الدني ... اعتبار هذا التنفيذ اجازة الهية الباطالة لا تشيئة الافترام طبيعي .

بالفس القنسوى إس

الله وال كالتد الفترة الإران من المادة ١/٨) من المادون الدني تقدي على ال نقون المبة بورقة رصدية والا وتحت باطلة ما لم تتم تصد على على ال نقون المبة بورقة رصدية والا وتحت باطلا ما الم تكون المبادل له الأركان الإرمة لاتمقلاه والقريط المالوية لمسحله النونا وإن يكون غاهره كالتبقة عن المقد السائر خاليا المبة كفية لا تظهر ممها > غاذا تخلفت عن المقد السائر الكان صحته أو بعضها وكان معبراً في ظاهره عن قيام المباد بالمالات والمدحة) غان المبتد وعن المتدرة بالمنى المتساود غاللاته المنازات والمدحة) غان المبتد عنا وريقة رسمية .

ماذا وسف المقد الماد الله بينع وكان ظاهر الدلالة في انه لم يدرض عسلهم المسيدين التوليد الدين يوهل الانتزام الذي يستسبر من خسسسالس عليه الله النهاء الدين وهلا الانتزام الدين يستسبر من خسسسالتها على مقد العبة ، وذلك لانه تشبيق في جله بالله الله عن هذا النهاء النهاء المناسات المناسات العبد العبد العبد العبد المناسات العبد العبد

جمعورة ، اذلك كان يازم الصحنها يتنونا أن تتع في ورقة رصية طبقسسة القحكم الوارد في صدر الفترة الأولى من المادة ١٨٨ المذكورة على مقتضه خلف سرم الفترة الله المادة ١٨٨ المذكورة على مقتضه الأكر سميلاً بطلك المادة ١٨٠ أن المهسة المذكورة بعات باطلة عديمة الأكر وقت ابرام المقد ، الا أن المادة ١٨٨ من القسانون المدنى تنص على أنه : ماذا تتم الواهب وورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة العيب في الشسكل . هذا النص على أن المهسة الباطلة لعيب الشكل تخلف التزاما طبيعيسة بالوعام بها ، الا أنه يؤخذ على هسذا التصوير أن البطان الذي يلحق بالمؤلفة المهنة هو بطلان مطلق لا يواد أي أثر ولا يسسطح عني لتوليد المؤلفة تعرف بالمؤلفة يهم النبي علي الله يورد مسورة خاسسة المؤلفة تعرف بالمؤلفة يكون منهوم النمي توسلم الواهب (أو أورثته وتنت مذورة أشأن الاجازة مهوما .

وتنفيذ الهبة البطلة لترتيب ذلك الآثر وأن كان بعكن أن يتم بأى صورة من صور التنفيذ المبرة عنه والمطلة عليه الا أنه يؤخذ من عجز الملاة عد 148 أن التنفيذ يتم بتسليم الوهوب الى الوهوب له نصورت الملاة هذا الحسكم بعنع استرداد ما تم تسليمه مما يفترض سابقة التسليم باعتباره تنفيذا للهبة اليقطلة الذي يجهزها ، وفي جميع الاحوال فاته لا شك في أن التسسك من جنته الواهب بلهبة البلطة والتارها رغم علمه بعيها يعتبره تنفيذا لها في.

... وقد تضمن الحِيِّد حجل البحث في بنده الخامس أن الطَّولِه النَّسَانِي. يضفته وليا طبيعياً على ابنه القامر وضع بده على الاطبان البيعة البسعة يها يشملها بعد معاينتها واصبح له حق الانتفاع بها .

رساليقد نست النبرة الثلثية بن المائة 847 من الفائون المدنى على أنه الفائكان الواهب مو ولى الوهوب له ناب عنه في تبول الهنة ويبش الثورد الموهوب عنوماني ذلك يكون ما بهاه بالبند المالس من المعد بن تسائم الوالي الملاة المنطق الفائل ليلية في المسلم في العاسر مو عليتي مسميع لجشائم، النفرة المذكورة ، كما يكون تثنيفا عاتونيا لهذه الهبة حيث لا توجد وسيلة لمرى لهذا التنبيدة في ملاقة طرفها شخص واحد بصنتين يلتزم بلحداها ويستحق بالاخرى ويعرض التنبيذ بالأولى وينققاه بالفاتية لتشكيل وجه تتنبذ الهبة بها يصحح بطلاتها مع عدم تصور المكان تبلم مظاهر خارجية ودلالات مائية لهذا التنبيد .

وبن تلحية أخرى غان الواهب عبر بعد أبرام المقد بمسدة فسيهور بتبسكه بنفاذ الهية وأعبال أثرها فتقدم في ١٧ من يونيو سسنة ١٩٥٦ ألى مابورية الشهر المقارى بالمحلة الكبرى بطلب شهر مقارى لمبسل مقسد هية رسيى عن الأطيان محل البحث ، فكشف بذلك بمسد أبرام المقسد في ١٩٠١ من غيراير منفة ١٩٥٦ من تبسكه بتقيد الهية مما يعتبر أجازة لهسا بعد أن وقعت بلطلة عند أبرام عقدها ...

وترتيبا على ما تقدم تكون الهبة المذكورة صحيحة تانونا بالإجازة بنتجة الآثرها جلبسة الإركان صحة تصرف تانونى فيالاطيسان الموضوبة ، وهوا تصرف ثابت التاريخ تبل الميسل بالقسانون رقم ١٩٧٧ لصنة ١٩٦١ علا تعبيها العسكلية وتفسرج من نطاق تطبيقه علا يجوز الاسستبلاء عليها تفييقا له .

لهذا انتهى راى الجمعية المبومية الى عدم جواز الاستيلاء على المسلعة المشار اليها تتفيذا للتقون ١٢٧٧ لسنة ١٩٦١ مع عرض الأمر على مجاس ادارة الهيئة العلبة للاصلاح الزراعى بالرأى السابق .

: (بلوی راتم ۹ه ۲۰ فی ۱۹۹۲/۱۱/۱۴)

العبدل الرابع عشر مِقْدِ فِي كُلُ السَّاعُ المسلمة

قاصحة رقسم (١٢٤)

1

أبرام هية ادارية تعد مع جهة اخرى ترخص فيه الاولى الى التلاية به تنظيل الكان موضوع المقد الافراض الملة المهودة الها مع السباح الله التولى بالاستجار واستعبال الكان لافراضها بحورها يجعل هذا المقد من الثقلاء تبادل المالم بين الجهات الالارية ﴿ وأيس عقد أيجار و ومن عبية المتول الوية الإلالية إن تنظر من الكان لجهة اخرى الا الما كات هذه عبية المتول هنها جهة علية .

ملِخِيرِ الفتــوى :

ابرت اكلايبية البحث الطبى بتاريخ ١١٧٧/١/٧ مع الهيئة الحصية الهيئة المسيقة الميئة المسيقة الميئة المسيقة المسيقة المسيقة عدا المسيقة كالسيقية كال المسيقية والمسرحية وقد تفسين المعتد تمهيدا جاء به أنه إبراء بناء على رغبة الطرفين في التعاون لتوغير دور العرض بالقاهد المكاتى بدة الارخوس بالاتها المئينة بالانتفاع واستقلال المعلقة وكدد في البلد المكاتى بدة المترخوص بالاثين سنة وتدر مقابل الانتفاع في البند المائد ببلاغ مائة جنبها سنويا ؛ والمتنفلال المعلقة وخوات في البند المائدس حق التتبازل للفي عن الاستقلال دون أن تقطر الاكاديبية ودون زيادة في الترامات المهيئة والتزمت الهيئة في البند المستقل حق الانتفاع بالمعلقة والتزمت الهيئة في البند المائد عن الاستقلال عن من المهيئة في نهاية المائد المائد عن الاستقلال المتد المسائد في نهاية المدة الى الاكاديبية بدوة ، وخول المقد المسائد في نهاية المائد المائد عن عن الاستقلال المتد المائد المائد المائد في نهاية المائد المائد عن الاستقلال المتد المائد المائد المائد عن المنابقة في نهاية المائد المائد المائد في منابقة في نهاية المائد المائد في منابقية في المنابقة في نهاية المائد المائد في منابقية في منابقية في البند الثانون المائد المائد المائد المائد المائد في المنابقة في منابق المائد المائد

عهيد بعال في العقرة الجيهامية يشرط اخطار الهيئة تبل شهرين من تاريخ المعادية

واعترض الجوالي المركزي المصلميات على هذا المتدعلى المسلمي اله المهدية هذه المدعلي المسلمي اله المهدية هذه المثل المهدية المهد

وبناء على ذلك بالبت الإكلايية بن الهيئة اعادة النظر في التعاقد مردت ؛ الهيئة على ذلك بأن الهدف بن العقد تحتيق الصالح العام وليس تحقيق عائد جادى لاى بن طرفيه وباتها تكديث عكاليفه باعظة وجي بسبيل اعداد وتجهيز الصالة التي ستعود الى الاكلابية دون بقابل بعد انتهاء مدة العدد وأسامت الهيئة أنه روعى في ابرام العند تعاون الطرفين وعبا بن الاشخاص الاعتبارية العابة بخرض تحقيق الصالح العام المشترك لكل منهها .

ولدى اخطار الجهار الركزى للمحاسبات برد الهيئة اتاد بعدم جواز ... تأجير المعالة للهيئة بالجار اسبى واسر عى اعتراضه على العقد ،

وباستعراض نصوص العند المثل تبين أنه لا يؤدى الى اهدار تحصيبى
الإهداف الذي تقوم الاكاديبية على عمتن الهيئة العلمة
السينها اهداد وتجهيز صالة العرض وتحبل كلفة التكليف في مثال استغلال
السينها اهداد وتجهيز صالة العرض وتحبل كلفة التكليف في مثال استغدام
الصالة إنناء بدة العقد في افراضها بها يتفق مع حق الاستغلال المتر بموجب
المتد للهيئة ومن ثم غان هذا العقد بعد من اتفاقات تبادل المنفع بين الجهلا
الادارية ولما كانت المادة ١٤٧ من القانون المدنى نفص على أن (المقد شريعة
المتعلدين غلا يجوز نقضه ولا تعديله الا بلتفاق الطرفين أو للاسباب التي
يقررها ألكانون) وكانت المادة ١٨٨ من ذات القانون تنص على أنه
(يجب تنفيذ المقد طبقا لما المنتبل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجهه حسن
الذية . .) واذ تنفق لحكام هادين الادارى ومن ثم امن تطبيقها في الحسالة

اللكلة بوجَب تتفيد المُند المُروض وقدا لما تلاقت عُفيه ارادة طرفه و أوجهورا النظر الى هذا — المقد على أنه عند أيجار وبالتالى لا يستقيم اعترافتن الجهاز المركزى للمحاسبات عليه بهداته لما كان المقد المكل يعد في التكييف القانوني المحرج من مقود بُدان الراقع بين الجَهات الادارية على حق هيئة

السينيا والمسرح في التقاول الغير عن استقلال المسبكة ينتيد ينتيمة هذا التقاول المعتدد وبالمبنة الملة لاطراقه ومن ثم لا يجوز الهيئة أن تجرى هذا التقاول الإسلامة علية لغرى .

لذلك انتهت الجمعية الصوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى الواعقة على العقد في الحدود المسلم اليها بالفتوى ،

٠ ١٩٧٢/٤/٧ ـ جلسة ٧/١٤/٥٤

ألفعنل الغالبس مشر عقد توريد التيسار الكوربالي

قاصعة رقسم (١٤٥٥)

البسيا:

أنقال مهة توريد الكورباء الى المؤسسة الصرية العلبة الكهرباء يجعل الانتزام الواقع على على غيرها بذلك وستحيل الإداد ،

ملقص الفتسوي:

من حيث أنه بناء على صدور مرار رئيس الجهيسورية رقم ١٩٧٦ المند المرم بنيد المبلة ١٩٦٧ باتشاء المؤسسة المسرية العلية الكهرباء على المتد المرم بنيد الهيئة العلية لتقل الركاب ببحانظة الإسكندرية ومديرية التربية والتعليم تد اصبح مستحيل التنفيذ بانتقال مهمة توريد الكهرباء الى المؤسسة المعربة العلية للكهرباء على مؤسسة الكهرباء المقد بصدور هذا الترار وتمر توريد الليار الكينري على مؤسسة الكهرباء وحدها و وجه القول بسريان العقد غاته ينقض بربته وتنتفى الترابات الطرفين المترتبة عليه ومنهسا الالترام بتركيب المعداد والباب الحديدي والالترام باداء ايجارها وبين ثم لا يحق لديرية التربية والتعليم الاحتفاظ بالعداد او الباب الحديدي بغرفة المولى ويكون عيلها أن تردها للهيئة العلية المالة ليكن الركاب .

لذلك التهت الجيفية العبوبية الى الزام خيزية التربيسة والمسليمي بحافظة الاسكلوبية ودريسة والمسلوبي بحافظة الاسكلوبية الدولية الكثار البيئة الوائدة التحويل الكثار البيئة الوائدة التقل الركاب بنائد التقلة الاسكام والدينة التعالى المسكام والدينة التعالى المسكام والدينة وال

(١٩٧١/١/١، عبد ١٤٥/١/١٢ تند)

النميل البياديوروش عقم نتيح ابتساد

قاضعة رقتم (۱۹۲۹)

: L____AF

بقد غنج الاعتباد الصحيب بحساله جار ... مغول المؤوق والدبون القاشئة بين طرق هذا المقد في الحساب الجاري بحيث يصبي كل على مفردا حسابيا ببجرد دخوله في الحساب فيفقد ذاتيَّته ولا يظهر في نهاية الرصيد الا اذا اتفق على استيماد ودفوع ومين التغييمية الوفاد ديون ومين بد وثال 🕾 أبرام شركة مقار فالوتوبيس عقد فانح اعتمالا مصحوب بحساب بعار مم بثك بورسميد ، مع الاتفال عند اصدار خطابات القنمان من نفذا البنك لصسالح هذه الشركة اللهبة القاهرة شبيانا الالتزليات الناشئة عن عقد التزام ورفق " النقل المام الركاب بالاوتوبيس في مدينة القاهرة ، يعلى استوعاد ما يوازي شية هذه القفاليات من حساب عارى الابركة لذى البنك مِمْ تمَسَسُ المَالَمُ ` الستيمدة ورهنها لصالح البنك ضبانا لجبيع تمهداته الناشئة عن اصداره خطابات الضبان الشار اليها ... قيام البنك بدفع قيمة خطابات الضبان للجهة العارية بالمة الإثرام ... هن البلك في أن يستقطع من الصناب المصم تَلْيُوا لَقُطَابُكُ النِّيهِانُ يَقِير قَيْهُ اللَّهُ أَلَّهُ الذي أَدَاهَا عِنْ الشَّرِكَةِ ... عدم اعتبار قية خطابات الضبان في هذه الحالة من الوجودات التمالة بيرفق: القال فلا تلول الى مؤسسة النقل العام لدينة القاهرة بالتطبيق المي المادة [/ ١/١/] من من (/ ١/١/) من المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة اللكة من القالون رقم هذا أسنة ١٩٩٠ .

ملخص القصوي :

خلاف بين بنك بور سبيد بهؤسسة النقل المسلم لدينة القسادرة مول مدى النزام البنك أن يؤدى الى الؤسسة رصيد شركة اتوبيس مقلر الدائن لديه في ١٣ من ملهو سنة ١٩٦٠ وقدره ١٢٦١٤ جنيها و ١٥٨ ملهسة بمقضى الملدة ١١ من القبيطون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شسان التزليات. النقل العام الركاب بالسيارات في مدينة القاهرة .

وَيَهُ هِرَضَ هَذَا الموضوع على الصِحية العبوبية التسم الاستشاري في طِلَبَتِهَا المُتشاري المِنسية المُتسبان لهنسا بن في طِلبَتِها المُتسبان لهنسا بن المستظهار الآوراق أن شركة الوبيس بقسار كانت قد أبريت مع بنائه ورسميد (البنك البلجيكي الدولى بمم حيننذ) عقد فقد المنساب الجاري أن تنضل فيسه مصحوب بحساب جار . والاصل في الحساب الجاري أن تنضل فيسه المتوق والديون النائشة بن طرفيه ويفقد كل حق بدخوله في الحساب الجاري حين فقد على معرد الحساب الجاري حين فقد الله على تعنيله ، كان يتقل حين فقد الله على تعنيله ، كان يتقل التمسكدان على أن بستبعد من الحساب بدنوع معين ليخصص لوناء دين بعين .

ولما كان بيين من معلقة طلبات خطابات الضبان المتنبة من شركة التوبيس مقار الى البنك البلجيكي والدولي بممر (بنك بور مسيد) أنها التشميل مقار الى البنك البنك المذكور الحق في استقطاع قيبة خطساب الضبان الذي يصدره من حسلب جاري الشركة لديه وتجديده في حسساب مربوط تليينا لخطابات الشميان مع تخصيص البلغ المتيدة في هذا الحساب واعتبار هاميرهونة لسطح البنك لسداد المبلغ التي يلتزم البنك بهصها التي المستهدين من خطاب الضبان ، وعلاوة على ذلك غان جميع ما يكون لدي البنك من أبوال أو أوراق ماليسة أو تجسارية أو قيم ماليسة للشركة لتين خصصة ومزهونة لمسلح البنك نامينا لجبيسع التزاماته النائسسةة

عن الكتالة سالعة الذكر . والشركة تقر القرارا سريحا لا رجوع نيه بحق المبتك في احتجاز هذه المبالغ والادوال دون حلجة لذكر الاستجاب ،

وعلى متتفى ذلك يكون الطرعان المتعاقدان قد انتقا عنسد امسدار خطابات الشهان على استبعاد ما بوازى تبيتها من حساب جارى الشركة سبع فخصيص البلاغ المستبعدة ورهنها لصالح البتك ضباتا لجبيع تعهداته التناسة من اصداره خطابات الشهان المسار اليها .

واذا قام البنك بدعع خطابات الضبان الى الجهة المتمسسة تنفيسذا الانتهات الشركة المذكورة تجاهها نتيجة استفلال الشركة خطوط اتوبيس المجبوعة الثلاثة ببدينة القامرة عقد حق له وفقا لنصوص الإنفساق المسار الميان بندر تبية المسارة الديا المامات الضبان بندر تبية المحلفة التي اداها عن الشركة .

وعلى منتضى ما تقدم لا تعتبر قبية خطابات الضمان المشار البها من "الهوم من "الهومات أبديات النفل الذي كانت تنولاه شركة اتوبيس مقسسار بهائمي هوول التي مؤسسة النقل العلم لمدينة القاهرة بمتضى الملدة الثالثة بهن القانون رقم و10 اسنة ١٩٦٠ سسالف الذكر ؛ وبن ثم غلا يعتسبر المبتطاع البنك هذه القبية من حساب الشركة الجارى لديه من التصرفات المبتون على بطلانها المادة 11 من هذا القانون .

ر از اینوی برام ۱۱۵۱ ق. ۲۰/۱۰ (۱۲۲۱) . . .

أكفنل السابع عشر

بسائل بتثوعة

قاصحة رقــم (۲۷))

۲ابستا":

مشروع عقد نبونجي بزيم ابرايه بين القبوت السياحة ويؤسسات وزارة الصناعة ب النص في المادة ١٢ من بشروع المقد المذكور على انشاء لجنة سبيت يلجئة التحكيم يلجئا إليها طرفا التماقد في سبيل حل المثابات التي نشبا عن المقد ، ويقتربان بقراراتها ب حدم انطواء هذا التسليري الحكام القانون » وعدم تضيف سابا لاختصاص الجيمية المبويية يقال القديم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ب اختصاص الجيمية المبويية يقال القيا بالتسبة الحالات التي يتمثر فيها على لجنة التحكيم حل التزاع » وتقالى في حالة عدم تغيد أي بن المارئين القرار اللجنة التحكيم حل التزاع » وتقالى في حالة عدم تغيد أي بن المارئين القرار اللجنة التحكيم حل التزاع » وتقالى

بلغم القبري :

الرئيس سياود يوير الجيعة

عضوان يعينان بمحرفة القوات المسلحة الاعضاء عضوان يعينان بمحرفة وزارة المسلحة مدير ادارة ...، بالتسوات المسلحة

مدير المستع المنتج المنتج

ولرئيس لجنسسة التحكيم الحق في طلب خيسي أو أكثر لاغرافهم الاستشارة في المشائل المعروضة . (٢) تكون قرارات لجنة التحكيم نهائية وُغِلِية الله علي صغورها وغير قابلة الطبق .

وُواْفُسْحِ بْنِ أَسْتَرَاء هذا النص أن طرق المقدد في مسبيل طربه المقدد في مسبيل طربه المُفاطِقة الذي تُقْلَا منه أنقلال منه أنقلال لجنة سبيت البنسة التحكيم أن يوفق المؤتف الله المؤتف بالمن منه اللبنة والانترام بتراومها بحيث يكن الفوق بالن ما يفتها الله وأن الفلى يلتني مجه تيام بوان الله وأن الفلى يلتني مجه تيام بين الطروبية بنظره بالتطبيق الأحكام المؤتف تنظيم مجلس الدولة ، أذ أختصاص الجمعية لا يقوم الا في حافق عليها التوقيل الى حل في تسليله عليها منذذ في الجمعية الموجهة الموجهة المجمعية المحمدة المنافق المحمدة الله على تسليله عليها منذذ في الجمعية المحمدة ال

وغنى من البيان أن اختصافه المحمية المومية يطلق عالم المستهد للحالات التي يتصدر ليها على لجنسة التحكيم حل النزاع ، وكذلك في حالة منم تشيد أكومن الطرفين لغرار اللهنة ،

ويتأمّن بنا علم آله كاله التي كل من كرق العد بعسرار المنته التنفيع الله ويتكن المنته المنته

المنظمة الله المسروض لا يقلون هن الرحمي المعالم المسالي يعزز يو المند الموجي المسروض لا يقلون هن المسروض المسلم المسلم ولا يتشبن سلّبا لاختصاص الجيمية العبوبية لتمنس التقوي والتشريح. بيجلس الدولة: . >

(ملتوی رتم ۲۸۱ فی ۱۹۷۱/۰/۹) -

قاعسدة رقسم (۲۸) ﴾

هيئات عابة « هيئة اثنقل العلم بالقاهرة » — (عقد — عقد إلي مسبى — القرام بدلي) نص الكنة ١٣٧ من القانون الدني مفاده أن الاقرام البدلي هو القرام بغرد المحل ولكن يجوز الافاق على أن يقوم بقله أن الوفاء شيء كفر يؤديه إلمان فيقضى بذلك القرابه — تمالد هيئة مع هيئة لفرى على تسليها بعض قطع الفيار وتمهدها برد بفيل لها — قيام الهيئة برد بمضها واخديارها اداء ثبن الجائل سـ تقاعسها عن الوفاء — الزام الهيئة باداء ثبن القطع الذي لم ترد الهيئة الأطرى — تقاعسها عن الوفاء — الزام الهيئة باداء ثبن القطع الذي لم ترد الهيئة الأطرى — تطبيق ه

ملقص القتــوي :

ان الهيئتين لبرمنا مندا غير مسمى تمهدت بمنتساه هيئة النظل العلم بالناهرة بنسليم بعض تطلع الغيسار إلى الهيئة العساسة لنقسل الركاب بالاستقدرية الذي التربت برد بايل أنها ، وبعد أن رفت بتعمله خوات الترامها برد الهامي الى الترام بكل تنفواه ال عرد با تبعى في نبتها بن تنظع القياسار المسلمة فها أو الوظائع تهنها الناسات

المستال مديكهم الاقراد يدايا فالم يصيعل مطه الاختسال واجد واكن

ولما كلت الله أو (٢٧٨) من العانون المني تنمي على أن : هد ما أن أراف إرافية ريضاها أن من العانون المني تنمي على أن :

وب علا بسروالفنزه الفته بالسيفه مخل الالترام الا التول الذي تورا، ذمة المين بادائه ، هو وحده محل الالترام وهو الذي يمين على طبيواي ،

ومناد ذلك أن الالتزام البدلي مود القرام مورد الأمول ، ولكن يجسوز الانساقي على أن يتوم مقسله في الوفاد ثنيء آخسر يؤديه الدين نينتضي بذلك التزامه .

ولما كانت الهيئة العلبة لنقل الركلب بالاستخدرية قد رغبت عن تغليق التوليها يوه بالتي يخلج النبار والخطارت الهاء غيلها الذي تجرفه حيثة النقل العلم بالقاهرة ببلغ (٧٠.و٣٤٩ جنيه > ثم تقاصست عن الوغاء به > غاته جنين العالية الحلفة .

الطلال التعييداي الحجيدة الموجهة لهدمى اللتوي والتعريج الي الزام المينة الطلة التعل الرحاب بالاستخدية بأن تؤدي ألي هيئة الثقل المسلم والمنافق المنافق ٢٤٨ عبية و١٩٨٠ التياء

(نتوی رتم ۱۰۱ بتاریخ ۱۰/(۱٫۷۵/۱۱)

قامساة رقسم (۲۹))

-

المستقد القبار معلى ويشهد وسنات الله عن بنياة الهالة بهر الله المستقد الهالة بهر الله المستقد علم المان القبار المستقد المستق

ملخص الفتي وكو:

ومن عيث أنه ولنن كان البلاي من الإوراق أن مجلس مدينة أبو بنج القرار العالى وقروها الخليسة وجوى المتاول وقت ابرام المعتد — المتألى في أمر العالى وقروها الخليسة وجوى المعلق المتاول المتفيذ طبيبة المحيلة المعلول المتورد عنه النبية والمحلوب من طروف الحيال أن الخلول المتكور تاجر يجترى تنفيسة عمليات توصيل المياه وغيرها من مقاولات الاعسال المحية لحسساب من يتبيئه ممه من الجهات العلية أو الخاصة مستهديا في المتهام الأول تحتيق المحيدة ، وأنه قبل التعاقد عمية تمر اعتداده بيلامة شروط المعتد المحيدة ، وأنه قبل التعاقد على المعلية وضوع النزاع طبقياً الشروط المعتد المحيدة الترام المحيدة والربة المحلس المدينة وأقرتها مديرية الاوناف ومن تم تمتد عادات شروط المعيد عادات شروط المعالى ما دامت شروط المعالى ما دامت شروط المعالى واحدة في الحالين — وعلى ذلك فان آخل المقسم مديرية الاوتاف ومن تم المسلم ما دامت شروط المعالمة مع المعالى ما دامت شروط المعالمة مع المعالى ما دامت شروط المعالى ما دامت شروط المعالى ما المعالى ما دامت شروط المعالى ما دامت المعالى مع المعالى المعالى مع المعالى معالى معالى المعالى معالى معالى المعالى معالى المعالى معالى المعالى معالى المعالى المعالى معالى المعالى معالى المعالى معالى المعالى المعالى معالى المعالى المعال

ولما كان مجلس بدينة ابو تنج قد أشرف على تتنبذ القلول التقد الى الله بالسجد ثم تسلم منه الأغال شلبا ابتدائيتا وأنه بالسجد ثم تسلم منه الأغال شلبا ابتدائيتا وأفق عليه الشروط والجزاءات عن مخالفته ليمن الواسطات التنظيمة بالواسطات التنظيمة المنافقة المسلم التخلق بالزما في ذلك كله احكام الانفاذ المسلم الخليبة الاحكام المنافقة والمرافقة المسلم الخليبة الاحكام المنافقة المسلم الخليبة المنافقة ا

ويسرق المتاول عتب ذلك بباشرة ما يستحق بعد خصم الجائزة التي ستنبؤ ...
سرقها على الحساب او الية مبساغ اخرى وستحقة عليه 9 . عان متنفى.
خلك أن يستحق البتاول البلغ الذي أسفر عنه الحسنف الختابي من الإعبال,
هي اثم تنبيذها عملا بعد اجراء الخصوبات اللازمة وعلى هذا غان وزارة.
الارتف تكون مثربة بان تودى اليه صاق البلغ المستحق له طبقا للحسساب الختلى على الاساس المتند .

ولا تخبة نيها تذهب النه وزارة الاوقاف من أن مديرية الاسكان والرانق بيحافظة اسبوط ازالت وصلة الواسير المديدية التي نفذها الاكاول لصالح المسلعد التابع لها واستبدلت بها وصلة اخسري بن بواسسير الاسبستوسي التيد تادية الزراس مالياه ... بها في ذلك مسجد الشواقع ، وأن الشروع: الجعيد وهو يخص مديرية الاسمكان والرائق م قد استوعب المشروع: الله في المرابع عليه ان تكون وزارة الاسكان والرافق هي المزمة بأداء حستحتات المقاول عن المشروع الاول ، لا حجة في ذلك ، من جهة لأن حقى التناول في انتضاء تيمة الحساب الختابي انها نشب نتيجة لتنفيذه التزامه قرعقد المتاولة ، وليست ثبة علاقة واتعية أو تاتونية بين هذا المتسسد-ومِين المشروع اللاحق الذي تفذته وزارة ألاسكان والرافق والذي اقتضى --السماب غلية ... ازالة الوصلة التي سبق أن نفذها المتاول طبقها المتسد المستكور ومن ثم ملا يؤثر تنفيذ الشروع الجديد على حق المتاول المتولد عن. حدًا المند . ومن جهة اخرى ، لأن المشروع الجسنيد الذي تنسخته مديرية . المسكان والرائق بمعملنظة سوهاج مرائبا يهدف الى تحتيسق منفعمة عقبة لنلعية الزرابي الواتع بها مسجد الشوائع باعتباره جزءا من المشروع المام البداد الريف بميام الشرب ... واذا كان تنفيذ هذا المشروع قد استازم الواللة بغط المراسي الخساس بالسجد وحده سحيث عالت الاعتبارات النئية هُونَ إِبْهُمْ مُعْلَى المُوالْمُ فِي عَلَيْقِ وَاحِدُ - عَانَ الشروعُ الْجَدِيدِ بَعَاقِي . المبنوط والوجاب فالب التنوش الذي كإن عد ترتب على تناسب الشروع الإيل التقارير وجو اجرائ مسيحي ألثبواهيم بالماء وليس يون شبكن أسيتيماهيج المام عراج مد البشروع الاول ترتيب اثر تلوني ينتسل الالتزام بإدام مستحقات التاول الناشئة من عقد القاولة الخاس بهذا الآخر الى عائة، مجلس مدينة أبو تبح أو مديرية الاسسكان والمرافق ٤ ولا سَيّما أن وزفرة الاوقاف لم يلحقها الشَّسَاطَنَ ع الاوقاف لم يلحقها شرر ما من جراء أزالة مواسير مشروعها الشَّسَاطَنَ عَ عَصْطِلْ عَنِي حَقها في استرهاد المواسسير، الحديثية التي أزيلت من طريقها المشروع العُلس لكونها ملكا لها بموجب عقد المتلولة .

لذلك انتهى الراى الى أن وزارة الاوتات ... مديرية الاوتات بمعلقة أسيوط ... هى للجهة المارية بالوفاء بمستعلق القاول من عبلية تومسيله الميام الى مسجد الشوافع التابع للوزارة ، وهى المحددة بالحساب الختامي ههذه العبلية الذي أعده مجلس منينة أبو تنبع .

(غتوی رقم ۲۹ غی ۱۹۲۲/۰/۷)

قامسنة رقسم (۲۰))

فالنسطا:

مقد ... تفسيه ... منى يجب البحث عن النية الاستركة البتماخين ...

لا افر المقلوف اللاحقة على القاد المقد في تحديد الاقراءات التى تترتب عليه
ولا في التحرف على الارادة المستركة للبتم... الاقراءات التى تترتب عليه
الاثن ... حتى يقوم ... اثر الفاروف الخاصة بالتمافدين في استبعاد الوقوج
في هذا الفاط ... اعبال ذلك على المقد الجرم بين شركة وادى كوم أنب...
والجيمية التعلومية العلية الاصلاح الزراعي والتي على محلها في هذا المقد المهابة بنواها
المهابة الاصلاح الزراعي عن بيع مسلحة من الارض قدر شفها بمجانج
معامرة الفارضات التي تحديد اللبن على اساس سبعين مثل الشريب...
ومعامرة الفارضات التي تحديد اللبن على اساس سبعين مثل الشريب...
تهم فيه ربط غربية الاطوان على الاراض الميمة والتي كان مقررا سريانها قاتونا
مناهرة المنافرة عدور القانون رقم ٢١٦ اسنة ١٩٥٨ بالمبنى مريانها
الخد سندن .

خص النبيدي

من أن معلق النهائة يهجد بالبعد نبيا أذا كليته الرادة غلميد كلة الطرق المحدد الجرم في الالإمارية المحلفية النهية المحلوق المحدد عن المحتقة الزراعي وشركة وادي كوم البدو قد السرات الى تحديد بين السنقة بالمثلغ الوائد بالمحقد الله كليت الطريقة الذي لم بلها خسفها أمنا المجلسة وتحديد على تحد ما تتبدأ المحتقد المحدد على تحد ما تتبدأ المحدد على ال

ومن حيث أن القانون المدنى ينص في الماده 10. منه على أن 1 - اذا كانت عبارة المقد واضحة فلا يجهز الإنجوزي عباره اعن طريق تنسسيرها المتعرف على ارادة المتعادين - 1 - أما أذا كان هناك بحل لتنسير المعد غيجب البحث عن النية المشتركة للمتمالادين دون الوقوف عليد المحفد الحرف للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيمة التملل وبما ينبضى أن يتواقع من أيضة توضعة بن المتمالادين ونقا للعرف الجارى في المطالات 8 .

وَمَن حِيْث ان يعَيْن الالتقات عن كل ما حدث بعد المَعَلَّدُ مُعَسَد أَلْبِي عَنِي الالتقات عن كل ما حدث بعد المَعَلَّدُ مُعَسَد أَلْبِي عَنِي المَعْلِم الرّاواعن بعلى اللّهِيئية العالمة الأصلاح الزراعن بعلى اللهيئية والمهالية كشيرة ومن السيد نقب رئيس الهيئية المائية ومن السيد نقب رئيس الهيئية المائية المائية المائية عن مقوق والترابات المُعَلِّد المائية ال

المهالة المؤرد مدايات المؤرد والمؤرد والمؤرد المؤرد المؤر

ش

ومن حيث أنه قبل إبرام المقد المشار اليه في ١٩٦٠/٨/١٥ اجريت الرئاسات ومفاوضات استرت عدة شهور عاصرت الوقت الذي تم نيسه ريط المساور القسائون الذي المساور القسائون المساور القسائون المساور القسائون المسافر المسافر المسافر المسافر المسافر المسافر المسافر المسافر المسافرة المسا

ومن حيث أنه أذا كانت ثبة اعتبسارات تتطق بأهداف اجتبسامية والتمسسامية ذمت المرع الى فلكيليا الشقل بالعقرية الاشطافة تمال يجوزا الجمعية التعاونية العابة للاصلاح الزرامي أن تتفرع بطاك للمسحول عن الثبن الذي ارتضته بحجة وتوعها في غلط جوهري شباب ارادتها علد توقيع المحدد، ذلك أن الغلط هو حلقة بتوم بالنسس تحيل على توهم غير الواتع ؟ وإله المحتلال المحتلا

وبن عيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن الواشسح بن ظروف ابرام المحد الذي تم بين شركة وادى كوم أبو والجمعية التعاونية للاسسلاح الزرامي في ١٩٦٠/٨/١٥ أن تحديد الثبن الوارد بهذا المتسد تم على أسلس التقدير الوارد بقائمة الاطيان المرتبة بالمقد والتي انخذت الشريبة ألمجلة من كل عدان إسلسا التحديد تبيته لا يوصفها ضريبة ملزية أو ممبولا بها تقوقاً لا وقت سريان المقد وانها باعتبارها خير معيسار ارتفساه الطرفان المحديد المنس على الجمعية التعاونية المسسترية وبن ثم يتمين على الجمعية التعاونية المسسترية وبن على الجمعية التعاونية المسسترية وبن أم يتمين على الجمعية التعاونية المسال المساق وبالم بعدها الهيئة المحلة للاسلاح الزراعي بوصفها خلفا خاصسا لهسا في المقد سداد الثبن الوارد في المقد ، ويجوز لها التبسك بئن ميها شساب أولتها في هذا الشان م

ه خالاه المستعلقات »

لهذا انتهى رأى الجمعية المهميسة إلى النزام الهيئيسة المسللة المسللة السلاح الزراعي بالمتبارجا خلفا خاصا الجمعية التماونيسة المسللة المسلاح الزراعي بالدام الجمع المعدد في بعدم الميع المرم بعدمة الجمعية المعادنية وشركة وادى كوم المبو في هالهم/١٠٤٠على المسلمان مسممين مثل الشربية المعدلة التي كان مقررا المريشها من ١٩٥٩/١/١

and the constitution of the constitution of

المُفْسِعة رشم (١٩٠١)

: المسطا

التزامات — التزام دورى متجدد — التزام الوزارة بصرف كبيسة الزيت التررة لصناعة الحكوم فسالحه هو التزام دورى متجدد — ومادام قد اوتف مرف هذه الكية خلال فترة زمنية معينة ، قان التزام الوزارة يزول ويسقط بقتضاء ناك التنزة — اساس ذلك ،

.بلغص اللتــوى :

ان التزام الوزارة بصرف كيسة الزيت القسررة لصناعة المسكوم المساحه هو التزام دورى متجدد يرتبط ارتباطا اساسيا بفترة زمنيسة محيدة بتصد استعماله في هذه الفترة بعينها في الفسرض الذي تررت بن المجله . وما دام قد أوقف صرف هذه الكنيسة خسلال فترة زمنيسة مميشة عان التزام الوزارة بزول وينسسط بقتضساء تلك الفسترة لان الزمن متى مضى لا يعود وبالتلى لا يعود معه الالتزام الذي ارتبط به .

وغشى عن البيان أن هذا النظر هو ما ينتق مع التواعد المسلة التي
تحكم الالتزامات المبتدة أو التي تنشسا من متود المدة ، موقف تشيست
الالتزام المبتسد أو متسد المدة أيا كان مسببه يترب عليسه نتص كبه
وزوال جزء منه هو الجزء الذي أوقف التنفيذ خلاله لأن ما تمات من الزمن
لا يمكن تعويضه ، غالم من عنصر أمساسي متصسود بذاته في هسذا التوع
بن الاعترامات .

ا تنوی رشم ۱۹۹۱ فی ۱۹۹۹/۱۰/۲۸ ^۱

(SET) p-3, 54 -45.

: المستبدأ :

عشرد ... المسادان ١١٠ م ١١٠ م حتى ... لبنساع لجد المعادين كي المنتسبود الشخصة الخالة من تقيد الغزالة ... أفره بقوار طلب الفليد أو المنتسبة الخالي فإذى ألى الحادة الشرائين ألى أفسالة التي كانا طبها فإن الفلند فإوار ألك القنويشي أن تحل أن أد أسف أحسالت ضرر ... تطبيق ... تنفر عينة الاستمادات في النيد الترابية في مواجهة هيئة المعارض مما جمل تفيد الترابها في مجد يجيز الهيئة التغيرة طانية السبيق

يكفس القصوى :

ان المادة لامة بن التنقيقيد العنى تنصن على التصويف العود اللبوية الميان الدارة لامة التنقيقة المنافذة التنقيق المنافذة المنافذة

وتنص للدة ١٦٠ من ذات القانون على أنه (اذا نسخ العبد أميد الأسافيان ألى الحقد أميد المعدد أميد المعدد أميد المعدد أمان المقد) . قافا استحال ذلك جار الحكم المعددية) .

ومناداتلك الدادا الاحتماع العد الاستاهين في التعليد التباكلية من تلايل البتياء على المتماد الآخر الي سفاف بالتنبيث أو بالمكتبع وكالته التعمير فين أن كان قد أسابه شرر نتيجة لذلك وأن نسخ المند يؤدى الني التعاليم التي المالة التي كانا مليها قبل التصافد . الى الحالة التي كانا مليها قبل التصافد .

ولما كانت هيئة الاستماليات قد تأخرت في تنفيدة الترامها بعوريد الإنَافَامُ التي التربت في مواجهة هيئة المعارض باعدادها للعرض بمعرض وَيَرْسِلُ الذِي أَفْنِهِ عَلَمُ ١٩٦٧ حَتَى النَّهِي كَلَمِعْنَ بَعَبُ السَّبَ كَلَيْكُ الْمُورِّقِ وَالْمُوا الطّرام في يَجْدِ لَكُنْ عَبْدُ الْمُعْرِضُ فَكُونَ عَلَى حَيْدِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّالِمُ اللَّهُ اللَّالَ

وافها الهرفائيق بههائ الميسارخين ضرر محاق نتيجة الاضائل هيئسة-الاستماثيات بالتراويوا شان طلبها رتمويض قدره الف جنيسه لا يتسوم على سبب بيره -

لذلك انتهت الجيمية المبوية لنشيئ الألتوى والتحريث الن الزام الهيئة. الملية للاستملامات بأن تؤدى الى الهيئة الملية لشئون المعارض والاسواق. الدولية بيَّتُمُ الأَلْفُ جُنِيَةً .

(مَالُوي راقع ١٨٤٧ في هر/٢٠ (١٨٩٨) .

· 6477) 4. 15/65 ... 1879.9.

وسنفاته

المتوسود السبالة حامد الده شنة المالك الأثاب المسالع المالي المسالع ا

ملخص القصيوعوية

بالرجوع التي تصدوس مند اداء خدمة المسلام الطبي الذي تبعه البيئة الملية للتابين السبح مع الألباء التبالادين خطبة البين اللها تركته للهيئة صلعية الميل سلطة تحديد الانتخاص الذين يلتزم الطبيب بملاجهم وتنديم الرماية الطبية لهم ، وتحديد بكان وزمان أداء الخدمة ، وتضمته

عَبِي النبد التستي بنها مرف آخر الى الطبيب بتشل في مكاناة شمسيوية وقد ما يُخدِما يُبقين جنها وحدي البند السائس الجزاءات التي توقع في حسالة القياب من السل تتغفى بأن بخصم من مكاناة الطبيب المراثم من كل يوم يتغيبه بالن سلبق في ٢٠/١ من كل يوم يتغيبه بالن سلبق في ٢٠/١ من كل يوم يتغيبه بالن سلبق في ٢٠/١ من كل يوم يتغيبه بالن الذن . كما تضمن اللحق الاول للمقد تحديدا دقيقا لواجبات الطبيب ولنوعيسة المثالوب بنه و ووقدي فلك توانز عنمز التبعية التطليبة والادارية وعضم الاجر اللذان تقوم بهما علاقة المبل ، الامر الذي يدخل عدا المتدون غير المسياة ، في نطاق عقود الممل المسياة ويخرج به بن دائرة المقود غير المسياة ،

ولما كانت الملدة الثانية من تاتون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ "المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن : « تسرى أحسكام حذا القانون على المليلين بن النثات الآتية : 1 ب ... المسليلين "الخاضعون لاحكام تأتون العسل الذين نتوافر فيهم الشروط الآنية: ١ -- أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ بيمنة فلكثر ، ٢ -- أن تكون علاقة العبل التي تربط المؤمن عليه بصلحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينسسات -قرأر بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة المبسيل منظمة ويستثنى من هذا الشرط عمال المتاولات وعمال الشمت والتدريخ » وقد منذر قرار وزير التأبيئات رقم ٢٨٦ استة ١٩٧١ بتنبينا النص في مَلْفته الاولى على أن : « فعتبر علاقة المبل منظمة أذا كان المسلل الذي غِيْرُ أُولَهُ العامَلُ يَدَخُلُ مِطْنِيَعَته اليها يرْاولْهُ مناهب الْعَمِل مِن تشاط ، أو كان خِيْفَكُمْرِيْنُ مِنْفَا ۗ أَسْمُنْسَفِي عَلَيْ ﴿ الْأَمْلُ ﴾ ﴿ فَبْنِ ثُمْ سَمَى قَالُونِ السَسْلِيقِ الاجتباعي على الاطباء التماتنين مع الهيئة العلبة للتابين المسمى باعتبارهم سن العليلين الخاضمين لاحكام غانون الصل الذين تتوافر في شائهم الشروط ♦ العالمة التطبائه ، وذلك باستثناء من يكون خاضما منهم لنظام تأميني آخر . المرابع وي المرابع ال

السنة رقسمُ (١٢٤)

المسطا:

عقد استطالة تغيياه — انتفساؤه — التمالا بين هيئة القصل الصام بالاستخورية ومنطقة الاستخورية التعليمية على القيام بتوريد الكبرباء الدرسة تابعة المنطقة المذكورة — صدور قرار جمهورى بقصر توريد التبيار الكبربائي بالاستخدرية على المؤسسة المسلية الكبرباء وتبام المؤسسة بتغلية الدرسة بالتبار بن شبكتها بدلا بن شبكة المهيئة — الرقاد المناسار اليه نظرا الاستحالة تغييا وانتفاد الترابات الطرفين المرتبة عليه — لا وجه القول بسريان المقد وانتفاد الى وسماء الكبرباء لأن المقد بازم المرتبة غله — السماء الكبرباء لأن المقد بازم المرتبة غله — السماء نظال سيطن

بلخص الفتــوى :

المدة (١٤٧) من التانون ألدنى تنص على أن العقد شريعسية المتعنين غلا يجوز تقضه ولا تصيله الا باتناق الطرفين أو للاسباب التي يقررها القانون » .. وتنص الملاة (١٥٧) بنه على انه « لا يرتب المقسد التزايا في فية الفسير ، ولكن يجوز أن يكسبه حقا » كيسا تنص الملاة (١٥٩) من ذات القانون على أن « في المتود المازية للجانبين إذا التغني الالتزام بسبب استحالة تنفيذه انتضت معه الالتزامات المسابلة له وينفسية ... المعد من الماد تنبية » ...

وتنص المادة (١٦٠) من ذات القانون على أنه (إذا نسبخ المتك اعبد المعاندان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقدد ، غاذا استحال فلك جان الحكم والتجويض) •

وَلْتُنْسُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ مِنْ قرارَ رُئيسُنُ الجنبورية رُثُمُ ١٩٢٦ استة ١٩٧٥. المقساء المؤسسة المسرية العلمة للكورباء - على أن (تنشأ بؤسسة الملحة خسمى المؤسسة المدرية للكوراء ، وتعتبر مؤسسة علمة في تطبيق احكام التلتون رقم ، ٦ لسنة ١٩٩٣/وظهم، فهزارة الجينامة والثروة المعنيسة بوالكوراء

و يشمي مايته اللقيدة على أي لا تختص الوسسة المسابة بما ياتي :

مة تعن تقية الشعمات الخاصة باتناي القوي الإعمالية وتنابسا

الله الداوة وحطات الكهرياء وتشنيلها وسياتها والنقل وتنظيم حركة الإساد ملى الشيكة الرئيسية في اتحاد الجمهورية .

الرسة ويم التوي الكورانية ويبعها في انحاء الجمهورية .

و المراجعة الله بقاء على حفا القرار على الهيد المبرم بين الهيئسسة المنافعة محددة المبرسة المنافعة المسلمة توريد التيار الكوري . محمة توريد التيار الكوري .

ولما كان الثابت بالعد ان العداد الكبريائي والباب الحديدي هسا سلك الهيئة وانها تؤجرهما طوال مدة التعاقد بالجار تسهري .

ون حيث أن البند (. 7) من أتعقد الجزم بين الجهتين بعنى بانه ولا أن المستباح ولا أن المستباح ولا أن المستباح ا

حق فيالوطاله فلتها الهمية السوية في الزام مديرة لتربية والتعليم معطالة المستخوية بود المنزل الكورالي والبلب المحيدي فترقة العمويل المفال المعالمة المعالمة

- الرابع تعاديم في ١٩٨٨/١١٨٠)

عصنة رضم (و٢٥)

: اللبسياة

عقد - استمالة التغيية - « نسخ المقدد الره» - استمالة تغييا النساخة السيمالة تغييا النساخة عن المقدد بترب عليها النساخة بن نقام نفسه - ويعود التمالدان الى المالة التي كانا عليها قبل التمالد - البيال بالمة في المقد على الترام أبع بلياد المالدرة الانسرة الانساخية على بالمورية التي على المورية المالدرة المورية المورية على المورية التي كانا عليها المورية المورية التي كانا عليها المورية التي المورية التي كانا عليها المورية التي كانا عليها المورية التي كانا عليها المورية التي المورية التي المورية المورية التي كانا عليها المورية الموري

والمنس القنسوي أ

أَنْ إِلَمَادَةُ (١٤٧) من العانون المدنى تنمي على أن ﴿ العِيسَد شريعة المُعَمِّدِ العِيسَد شريعة المُعَمِّدِ اللهِ العَلَيْقِ اللهِ اللهِ وَاللهِ اللهِ وَاللهِ اللهِ وَاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

يتباول أيضا ما حو من مسطيناته وقفا للقانون والعرف والمعالة بحسبه طبيعية الأفزام » وتنمن المؤية (١٥٩) على أمّه « في المقتسود المؤية اللاجبانين أذا انتهى التزام بسبب استحالة تنفيذه » لتتبنث مسبح الالتزامات المسابلة له ويندست المقسد من تلقساء ندسبه » وقصر: المدة (١٠٦) على أنه « أذا نسخ المقد أميد التمساندان إلى المسابة التي كانا عليها تبال المقد ، ماذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض » .

ومفاد ذلك أن التمالادان يلتزمان بلحترام المعد وتنفيذ الالتزامات الواردة بحسن نية ، وأن المقد يتفسسخ من فقداء تفسه أذا استحالم تنفيسذ الالتزامات النائشة عنه ، وفي هذه الحسسالة يعود المساقدان. إلى الحالة التي كذا عليها قبل التمالاد .

ولما كانت المادة السنامة من المتند المرم في ١٧٧٤/٢/٠ بين المؤسسة العابة للغزل والنسيج وبعهد التخطيط طرم المؤسسة بليداد: المهد بنساء على طلبه بالبيانات اللازمة لاجراء الدراسسة المتنى عليها بينها وكان من المعد على المهد الوفاء بالتزامه بنسير طك البيالات منافزة تك مقدرا جوهريا من عناصر المقد ، لذلك عال مسئولية المهدد، المتنافزة لا تقور إذا لم قودر له المؤسسة البيانات التي طلبها .

ولما كان عدم تدى الموسية من توفير على البيانات بعد أن طلبها المهد منها قد أدى إلى جدم تدى المهيد من تنفيذ التوابه بالمسلم الدراسة المطاوية منه ، عنن المعتد البرم بينها يكون بهده المسلم المسلم مستحيل التنفية ويلمين لذلك اعادة المتعادات إلى المسلم المسلم

سولة كأن التسابح من الاوزاق أن المسدد أدى مسلم ١٩٨٧ أونيفه كفرالة الفولة سنب انتهاء السنة الكلية ١٩٧٠ عان الاسسر يتنشى تعظيم عنب معام الانام بقيد الملخ شنن أسول الموسسة اللغاة .

انه د المجمود الجمهود المحودية المسمى النتوى والتشريع الي عدم الزام معهد التخطيط القومي برد مبلغ ٢١٣٣ جنيه وقيد مبسأغ ٢٨٦٧ جنيه لذى اداه المهد للخزانة العلمة سسنة ١٩٧٤ همين أمسول الموسسة المصرية العلمة للفزل والنسيج تحت التصلية

(غنوی رقم ۵۹۹ فی ۱۹۸۰/۵/۱۹۸)

قامــدة رقــم (۲۲))

المستحا :

العول عليه في تكييف العقود إيس بها يخلمه الماقدين من ارصاف وما يطلقين عليها من نموت ومسبيات وانها هو حقيقة ما عناه المعاقدون من ابرامها وفقا لما يكشف عنه العال — ويجب في مجال تصبي العقد الإسراء على الازلمة المشتركة للبتماقدين وقتمي اللية الحل يبتها — وسائل التسبي — الحار في تفسير الانقد هو باعتباره كلا لا يتجزا في تصوضه وعباراته بدراماة طبيعة الاعالى وما يتبغي أن يتوافر من الماقة عن ثقة بين المأقدين وغفا الجرف الجارى في المانات .

بكلفن العشكم بسير

وَنْ حَيِيْتُ لَنَهُ مِنَ الْمُرْدِ كَامِلُ عِلَمْ أَنِ الْمُولُ عَلَيْهِ فَي تَكِيفِ الْعَقُودِ الْمُعُودِ الْمُعُودِ الْمُعُودُ مِنْ يَطْلَعُونَ عَلَيْهِا أَلْمُالِعُونَ مِنْ إِبْرَامُهُا وَمُثَالًا يُحْسَمُ مِنْ يُورِبُونَ مِنْ إِبْرَامُهُا وَمُثَالًا يُحْسَمُ مُورِبُونِ مِنْ إِبْرَامُهُا وَمُثَالًا يُحْسَمُ مُنْ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهُ مِنْ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمُنْ اللَّهِ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهِ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّا اللَّالِي الللَّالِي اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّا

المبنة الالغرق جدوا بد

ظهريهاهم المعالى و اذكان مبيلها أن المقد هو وليد الاربادة المسبسركة المسلسين ولهد التصرف الإزادة المسبسلم المعدن ولهد التصرف الإزادة المسبسلم المعدن ولامن النية المحق عصب المعدد المسالدين ولامن النية المحق فها وذلك من خلال استجلاء عبارات المقد واستظهار مدلولها الحق دون الوقوه في هذا المستدد عند المعنى الأحرق الالقائظ التي تخيراها المعسب عبد المعدد ا

ومن حيث أنه بمطالعة الانفاق المبرم في الناسسيع من نومبر ١٩٣٨ محل المتازعة بأن أنه قد تضبن ما نصه ﴿ في تاريخه أدناه أنا الوقع على هذا بخطى ادناه جناب الخواجة من الرعايا اليونانيــة ومتيم قَدُّ أَسْتَلَهُتُ مِلْغُ ١١٠٠ جَ لَا أَلْفَ وَمِائَةٌ جِنْيِسَهُ مِصْرِيا مِنْ ١٠٠٠٠٠ ومَ اللهُ الرُّهُ اللهُ الصَّريةُ ومُعَيِّم . ٢٠ ، وهذا البسلغ المبن أعسلاه رهن عسلي الطَّهَانِ وَالْعَلَّةُ وَرَمَامُ تَلاَّ وَقَدْرَهُ 44 مِن ر ١٩ ط ر ٧ مُ مَدِيمة أغدنة وتسمة عشونة الإلها وثلاثة عشر مودا، على تطونين الاولى ٠٠٠ وتسد رحات الى يره وردي والإطب بالزالفكورة نظير المسلم المهضم اعلاه جتن يتم تحرير عد البيع النهائي عند مودتي من اليونان وليس لي الحق في مطالبته باع وبمعدمه الله الله المن المناوع من الراهن الموضيع اسمه اعلاه حتى مِرِد ٱلْمِلْعُ الَّي الراهِن "أو من يتوب عنه من اولاده"، كُمَّا وَالْأَ لَمْ يُرِدُ الْمُسْتَلَّمُ في مدة ٣ تزيد على ثلاث سنوات بحرر عقد بيع نهائي في خلالي المرم الذكورة وَيُعَتبر هذا الصند بهو تهالي وليس الأي من الطرمين الرجوع في هذا المند يأمرو الرامن بكال إنواع التسرقات الشرعية بطبوس واجتنب ارى المعلق والكن بازم وود السلغ وكل ما يترعب ون شور ويسبب ليده وْمُوَالدُ أَعُرُهَا الْلَقَةَ عَشْرَةً وَقِدَ عَلَم الراهن بوسيع بده معلا على الاطبيبان المنيئة الكافوة وعطورا هذا المقد برشاء وتبول الطرمين ويوقع طيسه كل

بِهَ مِثْلِكِم قِرْ وقد قَوْلُ هِذَا الْعِبْدِ يَعْوَيْنِ الْطَرْئِينِ وَلَكُمْ يَعْمَى 110. مِنْ وَعَدِيدُ وَ و . . . ويبيغته كاتب البيد وشياحته تي قبل عباد المعتد قاته يكرني هيري كار مِن يَنْهِر مِنْهُ ١٩٢٤ لِنَّمْ فِي حَوْلَتِ أَمَّا لِللَّهِ عَلَيْهِ الْمِنْدِ الْمِنْدِ الْمَرْسِيقِ فَيُ جاهره التي تجلى وقد استاليت منه المبلغ تندا واسمِع المقد تجت قيره واقتم التمرف نيه وتلا ذلك توقيع المن المبيد/ والمهيده به كاتب هذا الافرار وشاهده .

ومن حيث أنه لئن كان الباذي من أستمراض عبارات الاتعاق التعديد على الوجه سكك ألبيان أنه قد ترددت بين تناياها كلبات رهنت ، مبسلة الرهن 6 الراهن منا قد يوحى بصبيه المنى الطاهر لهذه الكليسات بالع جِمَّة الانتفاق لينطوى عَلَى متدورة ن الحياري مان الجزرد القاء نظرة ماحمسة على تلك الميارات أن جهامها تنبئ ان هذا الالتباق هن في التكنيف القسيساتها م السنليم فالمناؤء ما تصده الماتدان وانعتنت عليه ارادتهما المشتركة يحل خامناتش نهيم الوغاء وبليل ذلك ما اتر به السميد/ الملك من أبَّه قد تسلم من السميد/ ١٠٠٠ مسلخ ١٢٠٠ ج وابَّه قد سلمه ما المالية الماليان المالوكة له إنفة الفكر جنى يتم عقد البيسيع النهائي مند موديته من اليونان وانه اذا لم يرد البلغ في مدة لا تزيد مسليم عَلِاتُ سَنُواتَ مِحْرِرِ عِنْدِ بِيعِ نَهَاتَى خَلالِ هِذَهِ الْمَدَّ وَيَعْتِرُ هَذَا الْعَسْتُ عَهِلَهَا لا يجوز لإي من الهارفين الرجوع فيه » الأمر الذي يستقاد بجسلاء إن المتد الماثل هو في حقيقته بيسم ابت دائي احتنظ نيب البائع بحقه في أبترداد المين البيعة اذا رد البلغ الذي تسلبه ثبنا لها في البعاد المتعقد عليه ، ومن ثم تُوَانَرتُ لهذا المقد اركان بيع الوماء وشروط مسَّمته وَمُقَا إِلَّا تست عليه المادة ٢٢٨ وما بعدها من القانون الدني التديم وليس ألكم في الذي فبطَسُلُهُ أَيْنَهُ وَبُدُهِي أَن تقسرين الشَّق أَن السَّل الأرْضُ اللُّومُ عُلْهِ اللَّهِ عُلَه هستيام الله ! ١٠٠٠. "عَلَى عَلْوا أَلُوجُهُ لَا يُكُونَ الاَ حَلَ البَيْسَعِ مُولِوا لِمَكَّى عَلَى ال عَلَوْمِينَ وَأَوْمِنُ الْمِينَ اللهُ يَكُونَ كَالْمِينَ عَلَمَانَ مَمَّ الْلِكُونَ عَلَا مُلْمَ البِيمَ عَلَ

" الله الدائن الرابين ومن عليه المنازة المن إله وعدا العلم الملاة وروا بن التسكوري الله في الله الذي الزيرا العلد المعجم في تكنف والذي مسابلها المادة ١١٠٤ عِنْ قَالِمَا وَانْ أَلْقُدُمُ اللَّهُ إِنْ يِنْكُمْ بِالْمَيْنِ " الْمُوْتِلَةُ دُونِنْ مُعَسِّدِلِ وَفَقَ الوَفْتُ عُلِّلَةً مَغُدُّ رَجْعَيْنَ أَلْسَيَدَ / نم اللك المتيد / في ان ينظرمُهُ عَى الطَّيْلُ التي سلبت أليه بكل اتواع التسرِّفاتُ الشُّرِعية بضباله أه والرُّ مِمسُّولِيته عن كل ما يحدث من تصرفاتُ أو مَعَارَضَة فَى وَضَعَم بِدَ 'هـــفا' اللغيريولي بالك الاطبيان وذلك يشهد بها. لا يدع مجالا الشك على أن الميدر تد اضجر بنذ ابرام المتد المتدم مالكا للارض المنبوي جِنْهَا بَادْرَانِ تَعَلَى التَمْرِ فِدَعَلِي هَذَا الوجِه لا يكون في القانون الا المالك دوري مِيوَا طولا سَغِلَ إِلَىٰ تَيْلُمُ حَدًا الدَّقِ فِي الصَالِمُ الْمُوسَةِ إِلا أَدًا كِلْ الْمَالَةِ الْم عِد تصداحن أبرام ذلك المعديبيم الوغاء على النجو سطف البيميان والبحان وهن الغيار قاتلك أن رهن الديسارة لا يرتب بدسب طبيعته للعائن المرتهن حى الشرت في الشيء الرهون على القود الذي اللق عليه العاتمان الشعار البيعة يتنشيط الى ذلك كله ما هو دابت في الاوراق من سسكوت السسيدار الله من ". . بنذ ابرام النفقة المتدم على الآن رغم هذه المدة التُطويقَة أذ لَم حَجَدُ أَحَرُ أَوْمِهُ فَي هَذَا الْكُنْسَانِ مِسْتَعَادُ مِنْهُ أَنْ تُنْسِهِ قَدَ التَّمْرِقِينَ أَلَى رَهْنُ الْأَرْضُ النَّهُ الذَّكَرُ دُونَ بِيمِهَا وَلَلْكُ رَعْمَ حَمَّتُورَ عَذَا الْأَشِيرُ الى مَمَّرُ بِعَسْدُّهُ النُّمُ إِنَّا أَنَّ يَوْلَيْهُ سَنَّهُ ١٩٥٧ ويَعْقه نبها حَيْ ٢٤ مَنْ سَلَّمْ بَكُّمْ ١٩٥٢ حُسِبًا تَدُلُ عَلِيهُ الْفُسَ عِلَاهُ رَقِم ١٩٧٨ الْسِنَّةُ ١٩٧١ الْمُسِنَّلُوهُ مِنْ إِنَّهُ الْمُسْتَقِيعُ مِنْ الْمُسْتَقِيعُ مِنْ الْمُسْتَقِيعُ الْمُسْتَقِيعُ الْمُسْتَقِعُ الْمُسْتَقِعُ الْمُسْتَقِعُ الْمُسْتَقِعُ الْمُسْتَقِعُ الْمُسْتَقِعُ الْمُسْتَقِعُ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتِقِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتِي الْمُسْتَقِعِ الْمُعِلِي الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَعِلِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَقِعِ الْمُسْتَعِ لنا علمه أو أو أو أبرا أمر المجلسة في الثاني من مايو سمنة ١٩٧٦ لعد وثاني المولي والهجرة والجنسية في الثاني من مايو سمنة ١٩٧٦ والمعية من الطلعن يطبية ١٠ إين مليو سنة ١٩٧١ رشر ١١٤٤ مند الساد ر سعبهدست و ها چه ۲ هنا رس ... من المستعدل المورثان بله ۱۹۲۵ میلود المدروس و التلاسم من المسيد المالية المالية المالية المسيد الم ور العمال المناوع المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة المريكة والمراجعة المراجعة كالتواقية في العديدي والمراج والمراج والمراجع والمراع والمراجع والمراع والم دالمبد/.... ه البقع ٤ قد استمل حقه في الاسترداد في معسك الثلاث سنوات المتفق عليه في العقد على الوجه المبين في التساون تسن شم المدى بيسح الوغاء العسادر به العقد المتدم بيمسا باتنا برتبا لكل التورس جنذ ابرامه في التاسع بن نونبير سنة ١٩٣٨ .

(طعن رتم ٢٠٥ لسفة ٢ ق ــ جلسة ١٩٧٨/١/١٧٨)

مقسد لعاري

الفصل الأول : ماهية المتد الاداري

الشرع الأول: الشروط الثلاثة لاعتبار المتد مندا اداريا

الفرع الثاني: سيزات المتد الاداري

. القرع الثالث : الإدارة عماريه في المعد: الإداري

الغصل الثاني " ابرام المتد الاداري

الفرع الأول : احسكام علية

أولا : العقد الاداري يتم على مرحلتين

ثانية : المند الإداري غير الكتوب

ثقتا : النصوص اللائمية وتصوص المتد

رابعا : تقديم المطاء من وكيل

خاصها : نيابة الجهات الادارية من بمضها في ابرام المعدرالإدارية

سادسا : التعنظات جزء من العند متى تبلتها الادارة .

سابعاً : سلطة تنظيم ما لم ينظمه تاتون الناتصات والزايرات

علينا : الفروج على التواعد الأمر بتانون الناتسات والزابدوية

تابيعا ۽ حل التسائد جي. عائما ۽ طرق احيسانية

ه*ادی* عشر: اکسراه

ور اللي جائم الرابط المساور الم

· 180 مشر : الشا اللدي

وأبع عقر : الكناية وحسن السبعة .

غليس عشر لاختلب الهيلا في الراج

معاص عشر : الرداية على ابرام المتد الإداري

القرع الثاني: المناتسة والزايدة

أولا : الاملان من المُقتسة دَمَوة الرَّخُ الْكُمَائِكُ `

ثانيا : لجنيق (اجتابن بيرز 🕛 🗝 🕒

£ (1) التعادد مع مناهب الله العطاءات

(ب) التمالات بم ساحب أنشل عطاء

(ج) الترجيخ بين أفل الطاءات والشاها

وابعا: (1) عبول المطاء يجب إن يتمل يعلم من قبل مطافي

(ب) التزام مقدم المطاء بعطائه الى نهاية المدة المحدة The Albert of the same ق شروط المتد

(ج) جواز التعاوش بعد عنع المظاريف مع صاعب الاعطساء الاعل المترن بتحفظات للنزول منها

خايساً: (1) الجهات التي تتولى التماعد

(ب) تصديق المُعْلَادُ المُعْصَدَة عَلَى التعالدُ الرَّالِيهُ "

سالسا : المسلة والمنافعة والدنانين

ولنه : الغالب التعميدة

والمالية والمحالية

والمنافذ منذ المنافذ في المعلم المنافذ منذ القمائد ما المافذ الما

اللها : الاسل هو التماهد بطريق الماصمة أولا بلما الله الالالسية Jalman W

القرع الرابع: الأبر البادر

أولا : جواز تكليف شركات العظاع العام بتغيية الاضلان الانبهة كشفة الطبية الاعتسانية

للها : جواز تقرير بيم شركة سيلحية اعلية التبعقي المنطقها مالام الماصر

Section 3: النسل الثالث: تنبيذ المتد الإداري

الترع الأول : الباديء الملهة في تَنْفَيْدُ المتد الأداري

أولا : حقوق والتزليات التماند بحددها المَدَّد

ثلقها: وجرب توانر حسن اللَّية في تتنبذ العاد

المالة على المالة والمقد الإماري -

و إنها : المادارة سلطة الاشراك والتوجيه على تثنيذ ألعقد الادارى ، المناسبة المناسبة الإدارى ، المناسبة المناسب المطلح العام

وبطهينية والمتوا المتعادد في المعويض العسامل من الاعترار التي تلحق اس إلى الموكارة المواندي الوسطي طروقه المقد المانية بسبب معارسة حهة الادارة سلطاتها في تعديل العقد ين ب

صادساً : جواز تعديل الاسمار التمالد عليها الثناء التنبيذ . سابعًا : مدم جواز التبازل للفير أو التمالد ممه من البساطن في هذا الشأن الابيوانية الأمارة

تاسطا : مسمر جري عاشرا " التنفيذ المبنى هادي عائير ؛ التنسايان الملكي عليو " شبيل الكساول ا الله على : تبعية المسادة وابع عشر والكلكا التغدي تعليس عشر : اثبات الديونية

والمنافق والمنافق المنافقة الم

سأتع عثى تا المنسلم . . .

النرع النالى: موارش تنفيذ المند الإداري

أولا : اختلال التوازن اللي للمعد

المن الإول : نظرية عمل الامر

أ ــ شروط تطبيق بظرية غمل الأمير

ب _ زيادة التكليف بسبب غير راجع الى الجهة الادارية إلتمالدة
 پعول دون تطبيق نظرية غيل الابي

م ... كون الزيادة في التكاليف لبرا متوقعا يعمّني نظرية عمل الدير. من التطبيق

ث الثمن في المعد الآفاري على تفيت الاستقرار و تصليطهيسة
 الاطارية له تعليك المنافية ينتي من اللجوء إلى تطرية
 غط الاير أن المرابية

المحث الثلى : نظرية الطروف الطارئة

أَ ـــ مَناطُ تعلِيق نظرية الظروف الطارئة

ب ... ما يعد من قبيل الطروفُ الطارئةُ .

ج ... المدى الزبني لتطبيق غطرية الظروف الطارئة"

د ... منتفى تطبيق نظرية الظروف الطَّلْرَكُة ``

· ه ... الطروف الطارئة لا تسوغ الابتناع من التنفيذ .

المحت اللك التقوية السمويات المائية في الموقية من يسدد السروبات المائية في الموقية من الموقية الموقية

، __ بنط تطبيق الصمويات المائية في الموقعة . _ _ _ ... ب _ بواتم تطبيق الصمويات المائية في الموقعة .

اللها والتسوة المسياعرة المناورة المناورة

التهمت الأول : اللهروط الواجب تواترها فترا<u>لعامية احدر عامر عاقباتاموة</u>

المِحث اللَّهِي : الفرق بين الطَّرف الطَّارِيءِ والعوة العامِرة - :

المحث الثالث : ما يعتبر وما لا يعتبر من ببيل العوة العامرة

الشرع الذلك : الاخلال بتنفيذ المند الإداري، ، والجسزاءات التي شافكًا الادارة توتيمها على التماند المصر

أولا: المسكلم علية

المحث الأول: الترام الجزآء الذي رتبه المتد لخطأ بمينه

ا المحث اللقى : الهزاءات متجدرة من سلطة الدولة السابطة للسابطة السابطة المفية. ومستوليتها من ادارتها بانتظام واطراد

البحث الثالث : وانت توتيع الجـــزاء

المحث الرابع: التضاء جهة الادارة لبالغ بستحلة لها ببتنفى الملد الاداري. من البالغ الستحلة لديينها في ذية الفير

البحث الفليس : خطــــاب الضبان

نائيا: قراباة الاشاطاني المناسبة

المحك الأول: التمن على غرابة التنشير في المتد

المحث الثاني: اختلاب غرابة التلقي من الشيط المزائي

and the control of the analysis in the control of

الَّهِمِكُ اللَّهُ : أَتَوْلَيْعَ غَرَابُةَ التَّأَكِّمِ لَا تُسْطَرُمُ الْبُلُكُ الْغَمِرِ . المِيثُ الرابع : حالات جواز توقيع غرابة التَّلْمُ وعدم جوازم

المحث المُعَلِيسِ ؛ الاعتباء بن توتيع غرابة التلغير ...

ثالثا : مصادرة التلبخ والتعويض

والمنتفذ الايل شهما فرشالتاميه

الجحث الثقى: التمويض

البحث الللث : الجبع بين مسادرة التأبين والتفريقي:

To get a sure from the state of the

المحت الأول : استمعال العوائد التأخيية دون البات الغير

الله الله : تليهمالية البوانية الله المناهمية. • . المن الله : ما يميمينها النوانية التلفيات.

والمناف والمناف المالية المالية المنافة

المُحت اللول: المساليقة الادارية من الجسراءات التي توعبره المُحت الله : لا تضم مصاريف ادارية لم تكن جُهة الادارة قد تُحُسِدت الشيئة بنها الرابة الم تكن جُهة الادارة قد تُحُسِدت

· البنسك الله ؛ المشرولات الخارية في حالة اخادة الزايدة:

سادسا : التغيدُ عَلَى حَسَابِ الْمُعَاعِدِ ``

المُبْحِثُ الأولُ : ماهية التنفيذ على حسابُ الْتَمَهُد الْتُمُرِ ``

المُعْتُ الله عن الراء المعب الإعبال وتثنيذها على صباب المعلول ليس عرارا

اللهدت الثالث: الجزاءات التي توقع على التماند على التي نمن عليها المدد ، المدد على التي نمن عليها المدد ،

المحت الرابع : عدم انتهاء الرابطة المحتبة بيجرد شراء الإمارة على حبيات

ا **قابحت اخالوس :** أساليب استاد علية العربيد الى شخص الخر علي حساب الاتحاد الأسالي :

والمحث السلامين * بعن ما تجهة الأثارة وما عليها عند التنبيد على المسلب

سسابعا : المسسخ

ا اللهجية الله أن عند نسبح الملد الاداري لجهاد الادارة الى تصافر الضائيل

اللها : شسطي ليبير للعالم الداء

المُلِيثُ اللهُ مَا يُعَزِع عَلَى أو عَلَامِهِ لَحِيْةٍ الْمَارِعَ الْمِيهِ الْمِيهِ الْمُعِيدُ الْمُعِيدُ الْ المُعَدَّدُ وَفِي أَمِ النَّمِيعُ مِقْدُهَا مِعَهُ * المُعَدِّدُ وَلَا مَا مُعَالِّدُ * الْمُعَلِّدُ * الْمُعَ المُعَدِّدُ مِنْهُمُ مِنْهُ عَرِيمَاتُهُ عَالَهُمُ الْمُعَلِّدُ وَلَا مُعَلِّدُ مِنْهُ مُعَلِّدُ الْمُعَلِّدُ و التلاعب المُعْمِدُ المُعْمِدُ المُعْمِدُ المُعْمِرِينَ لَسْعَلِمِ السَّمِ المُعْمِدُ السَّمِ المُعْمِدُ

المحث الثقت : وجوب الرجوع الى ادارة الفتوى المفتت البيكسل الدولة: كلما ارابيت ههة الادارة شطب اسم احد المعلويين، الدول المعلولين أو اعادته اليه

البحث الرابع: الطعن في ترار شطب أسم المتعبد

المحث الفايس: حق المعاتد الذي شطب اسبه دون وجه حق في التنساء. التعويض بن جهة الادارة للضرر الادبي الذي لحق سبعت التجسمارية

الغرع الرابع (اخلال بمهة الادارة بالتزاماتها تبل المتماند واتره : أولا : بعض صور اخلال جهة الادارة بالتزاماتها المورضة عليها بالمقد

ه ، بعض صور اخلال چهه الادار» بقتر ابالها المتروضة عليها بالمقد الاداري

ثانيا : لا يجوز المتمالد مع الادارة الدمع بعدم التنبيذ

ثلثة : نسخ العقد الادارى من قبل المتعاقد مع الادارة لا يكون الإ بحكم. من القضاء

رابما: الخطأ الشترك

القصل الرابع : بعض انواع العتود الادارية

الفرع الأول : عدد النزام المرانق العلبة

أولا: الفرق بين عقدى التزام المرافق العلبة ومقلولة الاشقال العمومية. ثقيا: التزام المرفق العام بمنح لدة طويلة نسبيا.

ثالثا : حسسة المنزم

رابعا : الوضع تحت الحراتية

خابسا : سحب الالتزام أو استاطه

القرع الثاني : منذ بناولة الأعبال: 📑

الولاة الايهمان وترقي الميلة 🚊 🚊 الساد

اللها : تعديل مند المعاولة منهادة (الإسال:

الإنافة خلسيك النبيان

ورابعا: التمايدون اليابان

والمسا المساؤلية المعاول من خطته الشخطي

سالسة : التنفيذ على حساب العلول

و مناهما : سحب التساولة

أُ اللَّهُ : التعنَّاءُ معد العساولة

التقرع الثالث : مند التوريد

الولاء الطواء المند الادارى على مزيج من أهكام المناولة واهكام النوريد

وغيرة اللها.: الاستمالة يجهود الغير في التوريد -

: **(203) : المستمر**

ورابعا : ارتفاع سنمر السوق

منه القلساة: المسالة

سالسا : توريد بفسائم مستوردة

اسامعا: السنة

الثقنة: العصي

حاسما: الوزن

قرر بيطالية الشرالحينية على اساس الوحدة

بعلاي عشر : فؤلمد تأدية الخبصات

الكي عشر: تزوج متعهد التوريد بالخامات اللازمة ﴿

اللك عشر: النص والتلامب والطباريا

وابع عشر ؛ التامَر في التوريد

المُنافِئِينَ عَلَيْنِ * رَمْضُ الأَدارة عبولها العبريد، إن

مُدنه الأولى تقرع الرابع: النبيد بالتنظيم في الدراسة وحية النحرية treet ate fitteligenteleigitte fegetett fautett : Ma

ظلها: الالتزام بالكالة

والْأَنْزُامُ الاصلى والْأَنْزُامُ النَّهِمَى اللَّهُمَ

والهمة : اعدار غير بنتبولة للانقطاع عن التراسة

خلیسا: اثبات مذر الرض

سلامها: النقل لا يستها الالترام طالما كان لجهة تتبع الشخص المنوى المتزم تبله بلخصة مساها "المؤلفة المتمهد جمسوف خلطيء دون استبراره في المسل

سَجُعا "كَتْطُوْلَة الْمُعْمَد بِعُمْرِكَ خَلَقَىءَ دُونِ اسْتَبْرَارِهِ فِي الْعِسِلَ يستوجب مسئوليته

قُلِينًا : الانتطاع من العبل بعد التعيين يمتبر نكولا ؛ عرض العودة اليه لا يعني من المسئولية

سائسا : النقل لا يستط الالتزام طالما ككان لجهة تتبع الشخص المعنويي عاشرا : خروج جهة الادارة على ما تعاقدت عليه

هلتى عشر " تراخى جهة الإدارة في التميين يعنى من الالتزام

فَقْتَى عَشَر : تقديم ضورة التمهد اذا ما تعذر تقديم الاسل فقت عشر : رد المعرومات الدراسية وتوايمها

رابع عشر : نوائد تأخرية

المراج الماليس : عند الساعبة في بشروع ذي ننع علم

المعلوع السطافية المعد البشة من البترول

اللوع السابع : عند ايجار منست

الله عند بيع الاستاف والمهات الحكومية التي يتثرَّرُ التسرف فيها .

القصال الإول ر ماهية المقيد الاداري

الفرع الأول

عشروط الثلاثة لإعتبسار إلمقد عقيسا أدلويا

قاصدة رقيم (٤٣٧)

: 10 - 197

يعتبر العقد اداريا اذا نضبن ثالثة شروط هي : كون احد طرفيه شخصة معنويا عليا ، واتصاله بعرفي علم ، ونضبته شروطا غير مالوفة في بطسائل القانون الخاص — المقد الذي تعربه الهيئة الدائمة الاستصالاح الاراضي لاوريد عجول بقصد زيادة الارض المتزرعة وبشرط الاحتفاظ يحقها في توقيع غرابة يومية محددة عند الاخلال بشروطه ، وبحقها الملقى في تسخه في هذه المجافة — هو عقد اداري يختص القضاد الأداري بشار المارعات المسائلة بأن — انتظار الهيئة المتكورة المعهد بالتوريد والإشارة اللي حكم المهتبية 19 ويناهه ال

ان المقدّ يعتبر أداريا أداريا أداريا أداريا ويصلاً بينويا ميا ويتسلاً بيوويا مليا ويتسلاً بيوس مام ويتشبنا شروط غير مالودة في تطلبان القانون الضامي 4 فاقد تشين مصدد هذه الشروط الشبائلة ججيمة كان متسدا أداريا يختص به المسلم المام المناب المروطة في المناب المروطة في المناب المروطة في القان المروطة في القان المبارعا كذلك المام المنابة في التقون المبارعا كذلك المام المنابة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة في التقون المبارعا كذلك المنابعة ال

عَلَمًا كُلُّنَ الْمَعَدِ الْهُسَبِي جَزِبِهِ لِعَظِيقَ بِصَلَّمَةً خَاسَةً وَلِيسَ فِي تَسْمِعِسَكُمُّ عَنُوهً كُمِ بِالنَّمِيّةَ فِي القَانُونِ القَاسِ تَهُو عَلَّمَد بِنَ مَقُودُ مَدَّا اللهُ يَعْنِينِ وَقَضْرِجَ الْهُازِّمَةِ بِشَائِهِ مِن وَلاِيةَ القَشَّاءِ الإَدارِي .

ووعلى ضيوء هذه الماديء المستقرة ماته اذا كاتت الهيئة الدائبة الستصلاح، الإراضي وهي بن اشخاص المانون العام قد الريت عقدا عليه الطدف الثالي نيج بتوريد عهد من المجول اليها لخدمة المنق المسبق القلبة على إدارته وخلك إنها تزرع مسلمات شباسعة بن الرفشي الدليسة للبرفق بنبك البرسيم بقصد أمسلاح هذه الاراشى ، ولتعستر تصريفه متد رسست الهيئة ١٠٠٠٠ جنيسه في ميزانيتها على نمة شراء عجولًا لاستهلاك هذا النبات وبد الارض بالسباد المضوى لا بغرض الربح وأبِّها لتسبير المراق في تطلقه المسلم بالوصول إلى المدن الذي تام لتحقيقة وهي زيادة رقمة الإرض المنزرمة نيتوانر بذلك الإنتاج الزرامي والجواني بما يسميع حلجة البلاد المتزايدة ، معنى كان الأمر كذلك بكون التمسطة تد أنسب على شيء يتملق بالمتيلجات إلريق العلم ويسبيره ، فيهول من نصوص العدد وشروطه إن بمضها غير مالوف في مجال التساتون الخاص ٤ مَالنص على حق الهيئة في توقيع غرامة يومية قدرها جنيه عند الاخسالال بأى شرط من شروط العقد القياد هو نعى استقالى غير مالوف في العقسد الخاص ولا يعرف القاتون المدنى سوى الفرامة التهديدية غنص في المادة (٢١٣) على أنه أذا كان تنفيذ الالتزام عينا غير مبكن أو غير مألكم ألا أذًا علم به المنين تنفشه ، جاز الدائن أن يُحْمَلُ عَلَى خُكُمْ بَالْزَامُ ٱلمَدِينُ المِسْقَا التنفيذ وبدعم غرامة تهديدية ان امتنع عن ذلك واذا رأى البر والمهم أن منفل الغرامة ليس كليبا لاكراه المدين المنتبع عن التنهيد حاربه أن مزيد في الغرامة الما يلك عامرا الزواد : والعرب بدا الني الراحي النها الما をかりまれてははいてきからはないから !!! عَنْ بِثُقُ الإدارة المُكُلِّق في نسخه اذا المَلِي المدو والعاالم الدين المُعِيدة الم 1 - (1X E - 17 p)

المحكم النسخ الواردة والهيئة في الواد ١٥٧ ، ١٩٩ ، ١٩١ . ١٦١ ١١١١ من التاتون الدني ويكني احتواء المند على شرط استثنائي واحد لاظههار نية الادارة في الاخذ باسلوب التاتون العلم والحكامة ، هذا الى أنه وأضح من الصورة التي تم على اساميها التصافد في ١٩٥٦/١٢/١٠ أن التسواعد الخامسة به قد وضعتها الهيئة من قبل وقام المتعساقدان بدفع التسامين في ٦ من ديسمبير سنة ١٩٥٦ وكل ذلك من مصومات العقد الاداري غير اللاومة في مجسال التساتون الخاس وبن ثم يكون بوضيوع الدموى تد بخاليات له المناسر الغلالة الشيار البها باعتباره عندا اداريا سبيا يختص مِنظره التشاء الإداري ٤٠ولا يقدح في هذا النظر استناد الادارة في الانذار المرسل منها الى المجمون ضدهها الى نصين واردين في القانون المدنى وهما البابيق الاشبارة اليهما ، ذلك أن يعض القواعد والمبادى، العلمة في القانون الدنى مما لا تختلف ميه روابط القانون العلم عن روابط التسانون الخساس وبالتالي غليس ثبت ما يبنع من نقلها الى نطاق القانون العلم وادماجها في القواعد الخاصة به والنصان اللذان نقلتهما الإدارة من الثانون الخاص ليس هيهما أي فعارض مع النظام التاثوني الذي تخضع له العنود الادارية وتطور الغانون الإعاري وأن أتجه إلى الاستعلال ببيانته وأهكليه الا أن ذلك لا يمني عبام المبلة من غير منتض بينه وبين التانون الدني .

" " (ظمن رام ۱۸۸۹ السنة ٦ ق ... چلسنة ٢٠/٣/٣١١)

قامسدة يقسم (٨٣٤) .

my my allow it is the the transfer with

المنافقة الأداري أمو المعد الذي يبرية شخص مدوي من البخاس المادي من البخاس المادي من البخاس المادي المنافق المنافق المادي المنافق المنافقة المن

قاعستة زقسم (۲۹))

كالمسبطا زروون

النقد الادارى هو المقد الذي تكون الادارة طرفا فيه ويتصل باشتقلا
مرفق علم من حيث تنظيهه ونسيع بغية خدة اغراضه وتحقيق اهتياجاته
بها بضيفه من شروط استقالية غير مالوفة في عقود القسانون الفساس
بها بضيفه من شروط استقالية غير مالوفة في عقود القسانون الفساس
بهيئة الفردقة باستفائل عدة مسائل معلوكة لها — قبام مجلس هيئة
القردقة بتلجي هذه المسكن الموظفين وغيرهم من الموظفين الموجوبين في
بهيئة الفردقة — استثمار عقيد بحديرية ابن البحر الاحبر الوحدة سكلية من
المسائل الملكورة وقبامه بتلجيها الى الشركة المسرنة العالمة السباحة —
مطلبه المفارة الدين — المالوعة في طبيعة عند الابجار — عدم المتصاب القنساء
الادارى — اساس ذلك : عدم الطواء الميتد على شروط اسستقالية غير
مطلبة في مجال الالقون الخاص •

ببلخض المسكم :

المن عين الدون الدنع بعدم اختصاص محاتم مطس البولة بنظر مها المتن وضوع المتازمة على اللهمار المن وضوع المتازمة على المن عدم الداريا الاختصاص بنظر المنازعة لحساكم مجلس المتازعة عوان كان عدم إداريا الاختصاص منا التضاء عن طاله المتازمة والمتازعة عوان كان عدم المتازعة المتساس هذا التضاء عن طاله المتازمة والمتازعة عوان كان عدم المتازعة المتازمة والمتازعة والمتازعة المتازعة والمتازعة وا

رساسه أما رسيت أن القند الادارى ، على ما استنقر عليه تنسباه الله المحكمة ، ورد حيث أن القند الدارة المدرقة عيد ويتمسلس المحكمة ، وو العقد د الدى تسكون الادارة المدرقة عيد ويتمسلس بنقله المراقبة وتنسبره بغية خدمة أغراشه وتحقق احتياجاته المحكمة المحلمة المحلمة على الدارة بالمدلوب القساسية على المحلمة المحكمين عبوط المحتقلة على مالفة في معود القامد المحلمين عبوط المحلمة على معود القامد المحلمين عبوط المحلمة على معادمة والمحلمة على المحلمة المحلمين عبوط المحلمة المحلمين عبوط المحلمة المحلمين عبوط المحلمة المحلمة المحلمين عبوط المحلمة المحلمين عبوط المحلمة المحلمين عبوط المحلمة ا

معلوكة للشركة الملمة للبوول عهدي واستغلالها الى مجلس مدينة الغردقة مِحِد وقف نشاط الشركة بسبب حرب الاستنزاف ، وأن مجلس المدينة علم بتلجير هذم المسلكن للموظفين وغيرهم من المواطنين الموجودين في مدينبته المنات عدوريا لو تدميه بهة الإدارة ؛ من يم عله يتعذر القول بأن علك المسلكن قد تخصصت البوظاين دون غيرهم وان صفقهم الوظيفية كاتت موضوع المُتَبِارُ عِندُ التَّمَالِدِ ، مَنا اللهِ أَنْ النَّالْمَلْدِ الذِي عَنبَتَهُ مِهَا الإدارة ، المائل الرائي يتي منحة هذا المند لا الايتمازي على شريطه السطنافية أمر والمواف في مقال الطال الوي البغاس ويهاكل ان تقدعي والدي والقالي ويهبة والهوا الجعاري المنافض على الديكهند توجعناء الايوار بطييق اليوريويين إليات لايعه المرتكون توسيل البروناء الإيهار بن إلهاءن باعتهاره من العالمين في معافظة الحير الأحير ؛ يما أن النس على إخلاء السكن عند نقل الطامن ألي الخارج المنافقة إلى الخارج المنافقة إلى المنافقة ألى المنافقة ألى داراً المنافقة الم مُنِينَ ٱلْوَائِيرُ وَٱلْسَنَائِيرِ ، هُذَا الْيَ أَن النَّسَ عَلَى مَنَّى المُومِز فِي عَسَمَعُ النَّاف الله المُعَلِّلُة بِأَنَّى الشَّرَطُ مِن شرقَالًا النعاد الهو نعكم بطَّوْف في علود اللهوسيق المنبة يجرى اعباله ما لم ينص القانون على العكلم آيوة على خالف عاريها متصوص في المقد ، ومتى كان ما تقدم مان عقسد أيجسار المين موضسوع. المنازعة وقد خلت نصوصه من لية فحكام استثقالية يبكن اللول معها بتواكر شَيَّة البَيْدُ الإدارَى تَيَّة ٥ على الغميل اليَباقِقْ بِهِلله ١ لا يعدو في يكون. عَقْداً يُدَيِّنا وَبِن ثُمْ يِناكَى مِنْ الْأَصْتَسَاسَ الدَّلِالِي المَاتِم بيطين العوامة ، وإذ لعب الحمر الملمون منه على حر عدا الدعب وعدى برندن الدع بمناطع المناطق المراس مجالس الدولة ينظر عده الثارعة الله يكون عدا عام المعالم المتاهد علام الذي يتميد ومه الفاء هذا الحكم والتضاء بمدم اغتصاص المسكمة المواقعة المسكرة المستراحة المسكمة المستراحة المسكمة متشافل براني عُلُ حدث تناسي وسيس و شبه جديا "مراجيه و يوقق احتياطه وفيراً ومن بقليه في الملية إلااً بن علين الزالماء متنف على أيَّه تلا ولي مقعوة بعاضا بينيفك بتعب فتغال بارتياناة اللبيث بعاصبه لخي المنالة النعالة والركان علم الانتخاص نعال المهالة الدامها الما (طعن رتم ۱۲۷۸ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۱)

. قاصدة رقسم (٠)))

: 44-45

عقد أيجار ملاحة بور قواد الجرم بين وزارة الحربية وبين اقد الأستطري . هُوَ غَلَكُ العارَيُّ ... غضوع القارَ مانت العسامية القسام العارى م.

يَلُمُسُ النَّسُكِيرُ :

أن عشد أيجال المحمى يتصل بنشاط بتطق بعريق علم يخضع في أذارته الراجية وبين المدعى يتصل بنشاط بتطق بعريق علم يخضع في أذارته الراجية وبين المدعى يتصل بنشاط بتطق بعريق علم يخضع في أذارته الراجية المجلي المسائل على حام والاستثنار به بطريقة تؤثر في هذا المربق ، وهو مرفق المستثنار على المستركة المعلمة المعلمة بالمبائل على المستركة علمه مشتركة بتوفيره للجمهور غذاء شعبيا علما ، مستهدف بطائل النفع العلم ، وقد تضبن ، كما يتضع من مطاعة بنوده شروطا استثنائية غير بالوفة في التأثون الخاص وأخرى تنبىء في جبلتها عن انمتراث نيسة لالادارة الى اتباع السلوب التأتون العلم والاخذ باحكليه ووسائله في شاته عستخدة في ذلك الابتيازات والحقوق المتررة لها بوصفها سلطة علية عومتهدة في ذلك الابتيازات والحقوق المتررة لها بوصفها سلطة علية عومتهدة في تماندها على تكرة السلطة العلية وعلى تبتمها يقسط من سيادة الدولة وسلطانها ، الابر الذي الذي الذي يخضع هذه الرابطة الذي تتوافر غيها الدولة وسلطانها ، الابر الذي الذي الذي يخضع هذه الرابطة الذي تتوافر غيها المعينات المقد الاداري وخصائصه لاحكام التقاون الاداري وبالتالي لاختصاص والتنساء الاداري .

- أطعن رقم ١٩٨٧ لمسنة ٦ تى - جاسة ١١/٥/١١١)

قاصدة رقسم (١))))

: المسيطة

الالتزام بخدية الرفق العام بدة معينة لقاء تعبله نفقات التعليم والإيوام. - يعد في ذاته بن الشروط الاستثقابة ... اعتبار بثل هذا العقد عقد اداريا، - اختصاص القضاء الاداري بنظر القارعات التعلقة به ،

والمراجعة : الم

جينين من الإطلاع على المقد المبرم بين الهيئة المدعية والمدمى عليها
سو وهو المقد محل النزاع سائه قسد به تسيير مرفق عام هو مرفق العلاج
عهو عقد تقديم خدمات ارفق عام اذ تلتزم بموجبه المدعى عليها اقاء تحمله
الهيئة بنفيات تطييها وابوائها أن تلتحق بخدية مستشناها لمدة الخبس
منهات التقلية التلية الاتباء دراستها ، وهذا الشرط في حد ذاته بعسد من
الشروط الاستثنائية الفي بالوفة في عنود التاتون الخاص وبالتالي غان
المتد يثون قد السم بالطامع الميز للمتود الادارية من حيث انساله بعرفق
علم وأخذه باسلوب القانون العام نبيا تضين من شروط استثنائية وبهدفه
المثلة تعكل المتازعة المتعلقة به في دائرة الخصاص بجلس الدولة بهيئسة
عشاء ادارى ،

ر المعن رقم ٧٦ه لسنة ١١ ق - جلسة ١١٢/٢)

القسرع المسلقى

معيزات العقد الإداري

قاصنة رقسم (٢٥٢)

: 12......41

مبيزات المقد الاداري — لحواؤه على شروط غير مالوبة ... الإنفاق على هل الادارة في توقيع المقوبات على الخالف جائز قانونا .

ملقص الحسكم :

من المسلم به أن المقد الادارى يتبيز ضمن ما يتبيز به بلحواته على شروط غير مالوغة في المقود المدنية الفرض منها ضمان حسن سير المرافق المالة: ومن ثم غان هذا البند الذي يخول الادارة الحق في توقيع المقوبات علي المخلف ــ جائز تقونا ، والقول بأنه يطلق يد الادارة في توقيع الفرابة التي تقدرها بلا تعيد من حيث مقدارها ، هذا القول مردود بأن استعمال الادارة حتها المخول لها في هذا البند من حيث غرض الضرابة على المخلفة خلصم لرقابة القضاء الادارى للتحقق من أنه غير مشوب بالتصف .

· ٣ طعن رقم ١٢ لسنة ٣ ق ... جلسة ١٢/٥/١٢١)

قامسدة رقسم (١٤٤٧)

م معلق المعلق ال

الم المرافق الماري الماري المرافق بينه وبين القرار الفاري والعقسة. وقول الله المرافق المرافق

بقض المكم:

اقا كان القرار الاداري، وعيبل تانوني غير تعساقدي يصدر عن الرادة منفردة من جانب أحدى السلطات الادارية ويحدث بذاته اثارا فانونية معينة متى كان ذلك ممكنا وجائزا تاتونا نان المتد الادارى شساته شسان المقد الدئي من حيث المناسر الإسامعية إبتكوينه لا يعدو أن يكون توأنق الراددين بايجاب وقبول لاتشاء التزامات تمساندية تقوم على التراشي بين طرفين المدهبة هو الدولة او احد الاشخاس الادارية ، بيد أنه يتبيز بأن الادارة تعبل في ابرامها له بوصفها سلطة علية نتبتع بحقوق والمتيسازات والمُنظِّم بِمَالُهُ الشُّحَادُ بُنظُهُ وَقَالُتُ بِنَقَلُهُ تَحْتِينَ تَفَاعُ غُلُمُ أَوْ مُعَلِّلُمَهُ مِرتَق بين الرادي الحليلة في الفاتيدوق من الفضا الفتي أو غور، الفيلين المنول الملم يعتبد في أبرامه وتنفيذه على أساليب القانون العلم ووسائله أما مِتَصْبِينَه شروطًا استثنائية غير مالونة في عقود الثانون الخَاصُ سوَّاء كَأَنْتُ خَاهُ الشَّرْوَكُ وَأَرْدَهُ فَي دَّاتِ النَّفِيدُ أَوْ بَعْرَرَهُ بِتَكْتُفِي اللَّسْوَاتِينَ واللوائح الْوَاتِلْتُمْ الكَمْلُود مِثْمُ الْأَدَارُةُ لَيْهُ مَقَوْلُنَا لَا مِعْلِلْ لَهُمْ فِي رَوَاتِكُ المسلمون المخافش بسبب كوفه لا يعبل المسلحة مردية بل يعشاون السلطة الادارية ويُشْتَرُكُ مُعْمَّاً فِي أَدَارَةً الزَّمَى المام وتنبيره أو أَسْتَمَالُكُ تَصَيَّدُنَا النَّعَمَ التألي أن تبيله المساكلة المأرفين في المعد المدين متنتاوية وتطوارته الدا بتعمل المُخْلَقِينَ فَيْ بِتَكُلِنَهُ فَي النَّبِقِ الأَوْارِي مَثَلَيْنِا لَلْمُسَافِّعَةُ العِلِيَّةُ عَلَى المُسْلِمَةُ الفردية معا يجفل الافارة في هذا الأفير سكتاته نزاقية ثلاثة شروط المعشد وتوجيه أمبال التنفيذ بهالجنيان لمريقته وحق تعديل شريطه المتطقة بسسير المراق وتنظيمه والخدمة التي يؤديها وذلك بارادتهسا المتنسردة حسبها تتتميه الملحة العلية دون أن يتحدى الطرف الآخر بقاعدة أن المتسد شريمة المتمكنين وكفا حق توقيع جزاءات على ألتماتد وحق نسخ المتد وانهقه بغيراء أدارى دون رشاء هذا المتماند انهاء مبتسرا وجوبز تتخل التنساء > عدا الى أن المند الادارى تتبع في ابرامه اساليب معينة كالمناتسة الم الفاحة العلمة أو المارية وينته في ذلك لإجراءات وتوايد بوسوسة من حيث الثاني والأختصاص وشرط الكتابة فيه ألى تتفط عادة مسورة من حيث الثانية هجر إمروط الزور إذا ما أيرم يناء على مناهسة أو مزايدة علية أو تتهزيهمليسة خورت ومجهل جدرا مبينا .

﴿ مُعْنَ رَقُم أَفْ إِلَى السَّفَةُ ﴾ ق حِلْسَة والراورون

أَقُلُفُ مِنْ رَفِّيمٍ ﴿ }}})

الخسقا

 - نفيش همقه الاداراي مبلاً شرّطها خطابن استفاد براي الغزاية طهه بوضوعية الى الشفاص بلواتهم هو عقد يتم شان مسالز المتود بتوافق فرادين .

بقفص الحسكم :

أن العقد الادارى شائه في ذلك شان سائر العقود التي تخسسع لأحكام القانون الخاص يتم بتوافق ارادتين تتجهسان الى احداث الأر فالوتي ممين هو انشاء التزام أو تعديله وليس ميلا شرطيا يتضين استاد مراكز علاقية هذا الترام أن الشخافي بقواتهم .

بأعن يرقم ٢٠ . إ لسنة ٦ ق + جاسة ٨/١٩٦٧)

فاصدة رقيم (١٤٥٠)

: 12-41

مَنَاطَ تَمِينِ المقد الإداري ... ان تكون الإدارة احد اطراقه وان يتصل مُنْطُخُ الْأَرْضُ الْعَلَمُ وانْ يُلْكُدُ المُنْدُ بِالْسُوْبُ الْأَلُونُ الْعَلَمُ •

خفال المستعار واله

متحاليساً و لها المراجع المتحاليد العلون العلم من الإفراد وبالمبة من المراجع الإفراد وبالمبة من المراجع المرا

ما يمت بعلويهنه عدود الدارية المخذ عيها الادارة بوسائل التسكون المستلخ بوسنها سلطة علية تتبع بحتوى وابتيازات لا يشتع المكان التسكلات التسكلات معها ، وقد تنزل بنزلة الادراد في تعساندهم نتبرم متسودا بدنيسة تستمين نهها بوسائل الفائون الكسائس ، ومناها العد الاداري أن تكون الادارة احد اطرافه ، وأن يتسل بنساط المرفق العلم من حيث تنظيمه وتسسيره بقية كحمة اغراضه وتحقيق المتبلجات واقاق الرجه المسلحة العلمة وبا بنية كحمة اغراضه وتحقيق المتبلجات وأقاق الرجه المسلحة العلمة وبا التقليد من تغليبها على مسلحة الاداد الخاصة ، وأن يأخذ العد باسلويه القان العام وما ينطوى عليه من شروط استثنائية غير مالوغة في عفود المهان واللواقع .

(طعن رتم ٥٩ه لسنة ١١ ق -- جلسة ١٩٦٨/٣/٢٤)

قاعسدة رقسم (٢٤٤)

الميسطا ثار

المائقة القالية بين وزارة البوين والشركة العالية المنظم الكريد والسكر المصرية في شان انتاج السكر الخام وتكريره وتنظيم تصريفه هذه الإسناك في ضوء الرسوم بالكون رقم فه السنة ١٤٤٠ الخاص بالثنون اللبوين والقرارات الوزارية السادرة استفادا الله سرجهم توافر عناسر المقد في هذه المائقة ٢ بل هي ناشئة من تكليف تشريعي .

. ملغص الحسكم 🚉

باست من استفادة من المنظرة نصوص القرارات الوزارية المساورة من هذاية المساورة من هذاية المساورة من هذاية النصوص القرارات المنظرة وهاولها واستهادها والمنظرة المنظرة وهاولها واستهادها والمنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة والمنظرة المنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة والمنظرة المنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة والمنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة والمنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة المنظرة المنظرة والمنظرة المنظرة ال

حصفها وبيقته علبيمتها القرارات المشمسار اليها ، لذا نصت الملاة ٤٦ من القرأر الوزاري رهم ٤٠٥ اسنة ١٩٤٥ الصادر في ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ وهي التي زنشت حسكم الملاة الاولى من الامر المسكري رتم ٢٦٦ المسادر في ٣٤ من مايو سنة ١٩٤٤ بشأن الاستيلاء على متلدير السكر المنسزونة. لدى الشركة العلية لمسانع السكر ومعمل التكرير في مصر وعلى ما تنتجه. منه على أن " يجرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من المسكر الخسام والمكرر الموجودة في تلريخ صدور هذا الترار والمبلوكة للشركة العلبة لمسلمين السكر ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جبيع ما تنتجه الشركة المذكورة. من السكر ويكون تصريف مقادير السكر السنولي عليهما وتوزيعها ونقها. للاهكام الواردة في هذا الترار » . كيسا نص القسرار الوزاري رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر بغرض بعض أحكام خاصة بالسكر في مادته الأولى على أن ﴿ يِكُلُفُ عِضُو مِجِلُسِ الإدارةِ المنتبِ للشركةِ العلمة لصائم السكر والتكرير الممرية ومديروها وجبيع موظنيها وعمالها كل نبها يخمسه. بتنفيف ما يأتى : أولا _ أنشاج السكر الخام وارساله لمنع التكرير بالحوامدية ، ثانيا _ تكرير السكر الخام بمسنع التكرير بالحوامدية ، ثالثا ... شحن مقررات السكر الشهرية الى جميع مناطق الاستهلاك طبقا: لما تحدده وتبلغه اليها وزارة التبوين . . . » ونص في مادته الثانية عسلي. أنه * مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٦ من القرار المسار البه (رقم ١٠٥ م لسنة ١٩٤٥) يحظر على المذكورين في المادة الاولى بغير ترخيص خاص. من وزارة الثبوين التصرف في اصناف المسكر الخسام والمكرر التي تكتجها: الشركة سواء مقها والاستك المسمرة تسميرا جبريا أو غير الخالسعة: للتسمير الجبري ، وقد بينت المادة ٧ من هذا القرار الجسراء عسلي. مخالفة المكلية .

م. ويظمى بن استظهار النصوص المتدبة أن مادة السكر التي تندمها الليزكة الشلة السكر التي تندمها الليزكة الشلة السلم السكر والتكيير المدية المدعى عليها وهم التي لا ترال محتبئة بالمليع الماس كثركة التساد مختلط بعدد الرام المستكرية المراسة عليها في ٢٤ بن اغسطس سنة ١٩٥٥ بدوجب الأمر المستكرية وقد ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٩ وبعد صنيف القلون رقم ١٩٦٦ لمينة ١٩٥٩ بتمنية

المصركة اقتلله عسانما السكر والتكرير المزية وشركة التقطيس السرية و الله المؤكة وهيفة من كركة بنسافية بمرية باسم شركة البحل والتعلير المعترية أومُنكُور حَيان رايعتن الجمهورية بالتلفون رغم ١٤٢١ لصفة ١٩٣١ وتعرير ، جِفُقُ النَّقُالِ الشَّامِيةَ النِعِينَ الشركاتِ التَّالِيةِ * يَقَلَّصُ بِنَ التَّمِيسُومِي الْمُكَوِّرُوهُ أَن هَلُاهُ الورَّارِةَ تستولى على على التعامُ الشركة بتلها بقدُّ تَسْفَة ١٩٤٢. منواء السكر الخالم أو الكوريا كان بنه بسير الجبريا أو غو بخاشيم للتسمير -الكِيْرَاقُ " كَيُّنَّا يَتُسَمِّ أَنَ الدِّرارَاتِ والأمكام المطعة بتنظيم تصريف الامتناف الْمُعَلِّكُ مِنْ هِذَا السَّكُر وتؤريمها اللها مندرت مِنْ وزارة التنوين بارادتهما المُتَرَدَّةُ وَقَرَّمْنَكُ عَلَى الشركة دون تفاؤض معها كطرف ثان أو قبول صريع أو مُنهني من جاتبها في الشكل وبالإجراءات والاوضاع التي يتم فيها عادة ابراه المتد الاداري بما يتبيز به من شروط وخصائص ومثومات على نحو - ما سَلَّف بَيَالُه ودون أن تتوافر في الوضع الحاص الذي فرض على الشركة جِبْراً مَنْأَصْرِ التَعَاقد التأثم على الرضا اللَّازم كركن التَّمَعُسَادَ المَّقد والذي أسأسه الأرادة الحرة العبادلة للبتماتدين تلك الأرادة التي لا يسوغ أغتر أشها على الوجه الذي تذهب اليه الحكومة ازاء انتقار الدليل عليها . وتيام الترينة من ظروف الحال على تقيضها ، وإذ كان موقف الشركة في انتاج السكر وتوزيعه بالأسمار المحدة أو تمرينه بالبطائات في ظُل الترارات التنظيبة المسائرة في هذا الشأن انها يتوم على شرورة ادعاتها الأعكام هذه الكرارات وويجوب تنبيذ ما تغببنته من أوامر ونواه والا تعرضت للعتويات الجنسائية التصهيضة عليها تبها بمان مساهبتها الابجارية في هذا المرتق ليس اساسها وعلاقة عتنية رخاناتية بل تكليف تشريعي بانتاج السكير الخلم وارمياله لمسنع التكرير وتكريره بالمنتع وشحن متررات المسكر الشسهرية والن جبيسع مغاطق الاستهلاك طبقا لما تحدده وزارة التسوين وحظسر التصرف بغير مرونيس المرورية الورازة في المنتك البنكر الخار والمعلمية المعلميد منه موقعي الخاشع التسمر الجيري وكل اوالك بشر استلطا الى تمالا استنافي the matter famous better to be 12 11 of many and care figure in the

قامہدة رقسم (٧٤٤]

: المسيحاة

عقد من مقود القَلْقُونَ الفَاس ـ بيع مثل مباؤك الدولة ملكا خاصا ـ من مقود القانون الخاص طابًا تصرفت فيه الدولة على النحو الذي يتصرف فيه الافراد في اموالهم ـ المباؤدام على الأفق الدفق الدفق المرفقة ـ معروفاته ـ لا يستتبع اتخاذ وسائل القانون العلم واعتبار المقد اداريا -

ولخص الحسكم

إن مجلس ألوزراء قرر ق ٢ من يونيه سنة ١٩٥٣ استقال التزام. شركة سنك حديد الدات المساهمة المنوح لها الادارة مردى السكك الحديثية وتوات أبر ادارته الادارة الحكومية استك حديد الدائة وهي إلى تحالايت بنج المدعى في شهر مارس سنة همها! على يبعب الزلج الذي يتبهتونيه بن محاجرها . وهذا المقد وان كان احد طرفيه جهة ادارية الا أنه لا يتسبب بسبك المقود الادارية مهو لا يتصل بنسبير المرفق العام ولا يحدو أن مكافئة مهولا يتمل بنسبير المرفق العام ولا يحدو أن مكافئة مهولا عبد بهم على نحو ما يتصرفه. الايراد في إموالهم طبقاً لاجكام التأون الجنى .

"وقد أبرم المقد بشروط ليس نيها أدنى خروج على اسلوب القسطون.
 التقامل ولا توحى بالتجاه نية الادارة في الاخذ بونسائل القانون العام ،

من وفقا كل الملحق المستقله إلى إن المدق إليا المتحدون تجهد المستقله الله المدق الما المستقله الما المستقله الما المستقله الما المستقله المستقله المستقله المستقله المستقله المستقله المستقله المستقله المستقل المستقل

IN WHAT E ARE - A PLANT THE PROPERTY AND THE

النسرع النسلك

الإبارة كارف في المقد الإداري

الحبطة رقسم (٨١٤)

: المسجاة

ضرورة وجود الادارة كعلوف في العقد الادارى فاقه لا يعتبر بن العقود الادارية — تعاقد احدى الشركات لحساب جهة الادارة ولمسلحتها مع ابرام العقيريقصد تبسير مرفق علم واتباع وسائل القانون العلم بالنسبة اليه — اعتبار المقد في هذه الحالة عقدا اداريا — الختصاص مجلس الدولة وحده حزن فيرة بالنصل في المتازعات المعالة بهذا العقد ،

يقلعي المسكم : --

من البديمى ان المقد الذى لا تكون الادارة احد المراغه لا يجوز بحال على يحتر من المقود الادارية . ذلك أن توامد القانون المام أنها وضمت المنحكم نشاط الإدارة لا بشساط الإدارة والهيئات الخامسة ، الا أنه من المتين المنابل أن يتماتد المرد أو الهيئة الخاسة أنها كان في المتينة الحساب الادارة ومسلحتها ، غان هذا المساقد يكسب منة المسد الادارة ومسلحتها ، غان هذا المساقد يكسب منة المسد الادارة ومسلحتها ، غان هذا المساقد يكسب منة المسد الادارة والمساقد عليها معيار تبيز المساقد المدارة بين المناسر الادارى التي يقوم عليها معيار تبيز المساقدين عليها معيار تبيز المساقد المدارة بين المناسر الادارى التي يقوم عليها معيار تبيز المساقد المدارة المساقد المدارة المدارة المساقد المدارة المدارة

مَنْ ثُمْ أَلَهُ مِنْ كُنُّ اللَّهِ مِنَا تَعِيْرُ أَنْ وَرَعَهُ فَسُلُ فَي الْعَصْمِينِ الْمُسْتَعِيْنِ وَرَعَهُ فَسُلُ فَي الْعَصْمِينِ الْمُسْتَعِينَ الْعَلَيْنِ الْمُسْتَعِينَ الْعَلَيْنِ الْمُسْتَعِينَ الْمُسْتَعِينَ الْمُعْمِينَ الْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِين

على بيطس العواقيهيئة تتساء ادارى يختص دون غيره بينار المنسار هات الخاسة بهما وظالم بالتطبيق لمكم المادق. 1 من كل من العسادينين رتم ١٦٥. المُنِينَة ١٩٥٥ ورتم هه ليسنة ١٩٥٩ .

(كُلُفُن زُعَيُ الْأَفَا لَشَيْة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/

أ قاصدة رقبم (٩٤))

: 6---41

التزام الكدارة في العقود التي تبرمها لدارية كانت او منشة بلجراءات خاصة -- ماهية القرار المقاصل -- قرار لجنة البت بارساء المارسة يعــــ خرارا بنفسنلا ،

بالقبس التسكم :

الله من الاصول المسلمة أن الادارة لا تسستوى مع الادارد في حرية التعجير هن الارادة في الرام المعتود الادارية كانت أو مدنيسة أسد ذلك أنها علازم في هذا النسبيل بلجراءات وأوضاع رسمها التسارع في القسوانين والقوائم تحدلة لاختيار انتشل الانتخاص للتماند سواء بن حيث الاهليسة أو تعسن السمعة أو الكهابة القتية أو الملابسة و وضباتا في الوتت ذاته الوصول إلى أنسب العروض واكثرها تحتيقا للصالح العام بحسب الفاية الحي تستهدها الإدارة بن أبرام المقد ، وجلى بن ذلك أن المقد الذي تكون الادارة أحد أطراقه سامواء كان عقدا أداريا أو مدنيا الما ير سحتى ويتمل تكوينة المراحل بتحدة ويسلك اجراءات شتى ونقا للاحسكام والنظم المسلوية حسب الاخوال أله

بنيش التبيير في مقام التكيف بين المقسد الذي تبريه الادارة وبين العليم التيان الدارة وبين العليم التيان الدارة وبين العليم التيان الدارة الدارة وبين العليم التيان المناز الدارة الدارة التيان التيان المناز الدارة الدارة

كونه إنصادا عن ادرادتها المازية بناء على سلطتها البنطة بيعتنى التواتين والتها والتها المنطقة المستدى التواتين والتها المنطقة التواتين المسلم والتكين التالين التواتين ومن المسلم الاختصاص هو التكين السليم للتمرة ومن المسلم الاختصاص هو التكين الاختصاص هو التواتين السلم ومن المسلم الاختصاص هو التحديد السليم للتمرة ومن المسلم الاختصاص هو التكين السليم للتمرة ومن المسلم الاختصاص هو التكين السليم للتمرة ومن المسلم الاختصاص بالنظام العلم .

من الإجراءات تسوير النسل المتعلقية أو المزايدة النبا دغص بعد لا بل برم من الإجراءات لتميير النسل المتعلقين أو المزايدين وبها الم المقبد ويسبراني وذلك حتى يتسنى السلطة الادارية المنوط بها ابرام المقبد ويسبراني اختصاصها في هذا الشان ، وليس من شبك في أن قرار لجنة البت بارساء المتقصة أو المزايدة أنها هو في طبيعته على ما سلفه البيسان الواق اداري فهالي إلى يجتبع له يتوجله القياد الإداري بن جهية كونه وسلدا من جهة إدارية مكتبة بنا أبها من مباطة علية ويتبني الماتهان والهائي بنصد أحداث مركز تقوني تحتبقا المبلجة علية ، وليس الماغ في الإلاام عليه من جهة النظر من أن جهة المعادد عليه المنابعة علية ، وليس الماغ في الالالم عليه الي أبراع المعدد بها المنابع المالية والمنابعة المنابعة المنابعة

المناس ١٧٠ ، ١٥٦ لسنة ١٧ ق ... طبعة ٥/١/٥٧١)

قاصدة رقسم (مَهَا إِنَّ

البسبة :

The state of the s

صفة اقفع المام وبلخلاء المستقر بنها __ هملها المقود البربة بشان هاه الملات تراخيص عابة __ الرفق __ أستقال الادارة بالفالها ،

بلقص الحسكم :

ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ بنس سم حسوع الحالت العلية المبلوكة للدولة والبلديك والمؤملات الحلية لقوانين الايجار النسافة في الاطبع السورى وقرار الوزير المنهس يتحديد العسارات التي تشوي بغدية لها مسئة النفع العلم وينكراً السكتر بنها بن شانها أن يهمسلا المعتمد المعارات التي تشوي للدارة في المتود الالتركية بها في التي تستل بمسفها للادارة في المتود الالتركية بها في التي يمسفها ولو في الناء بدنها أذا أخل المرتفس له بطلال التي وهذه الحالة لا يستمل تدويضا ٤ أبا أذا ما تدرك أن منافي مسلمة عليا لكبر تتحلق بالفسساء المنافية من شرو .

﴿ عَلَمُنَ رَمْعُ مِنْ السِّيْقِينَ فِي بِيَجِلْسَةِ عَلَى ١٨ ﴿ ١٨٩٤ ﴾

أَقِّمَالُ الْكَثِّيُّ أبرام المقـــد الكاري

الفرح الأول .

امسكام مثلة

أولا ... المقد الاداري يتم على مرحلتين

قاصعة رشم (١٥١)

يتم الملد الادارى على مرحلين الاولى تبيينية تتم بقسرارات ادارية يجب استجا صدورها بن السقاة صلعبة المئ في اصدارها والاثنية هى "كلى فتم غيما ابرام العدد .

بالنس القصوى :

بحث اسم الرائ مجتمعا بجملته التعادة في أول ديسمبر سنة 1901 الفطار مدير مصل البترول الامرى بالسويس لاحدى الشركات بموافقة وزارة اللهية على لبكان استأذ تعلية توريد مراجل بغارية اليها .

من الغرر في الفانون الإداري أن المقد الإداري بتم على مرحلتين الأولى عنواجها الإصلى التجهيدة والثانية بتم عنها ابرام المقد والإصلى التجهيدة من وضع فيروط المناسبة والإمالان ونها وناعي الطلبات المناسبة والإعالان ونها وناعي الطلبات المناسبة والمناسبة والمناسب

مها يمستقر من هذه القرارات يجب أن تسسير فيه جهة الإدارة على ملتقهي. *التنظيم الإداري المعرب لذلك من عند مند.

وبها اته يشترط لمسحة القرار الادارى أن يكون مسادرا من سلطة الدارية لها الحق في اسداوه ويعتبر الاخلالي يقلي موجبا لبطالان التصرفة القالمادة المسلم بها في القانون العام أن العيب الراجع الى عدم اهلية من صحد عنه التصرف يعتبر مؤديا الى بطلان العرف والاختصاص في القانون العام يقبل الاهلية في القانون الفاص . وينا أن بذير مصل تكريز البتروالة الامرى بالسويس في مختص باستار قرارات ادارية تقصح عن أرادة بيسلمة المناجم في اهدات أثر قانوني ذلك أن المختبى في هذه الطالة هو معير مصلحة المناجم الشئون الوتود ولم يصدر بنه قرار بتبول عطاء الشركة ومن شم لا يكون ثبة عقد قد أنعقد بينها وبين المسلمة .

زغهوی رهم ۱۸۱ فی ۱۱۱/۱۱۱/۱۱۱

تقيا ــ المقد الإداري غير المُلْوَب

(104) a " by " ba . it's

ن وسيطان التوسي وسيطة غير مالوفة في المجال التداوي الا أنه يأوي المجال التداوي الا أنه يأوي موال المحكمة المحكم المحكمة المحك

يكشس المسكم :

ان المقد غير المتنوب ولئن كان غير مالوف في المجال الاداري بسببه حتوج الادارة عادة الى البات روابطها المقدية بالكتابة الا أنه لا يزال يؤدي فهر حكيلا لبعض النواع المقسود الادارية ، نقد تركن اليسه مع بعض فلتحافدين اذا انتقت معهم على تكبيل أغراض التعاقد الاسلى من نلحيسة من النواحي التي انصب عليها وهذا الاسلوب التعاقدي يخلق مشسسكة القصرف على طبيعة هذا المقد اذا أعوزه بعض الخصائص التي يتسم بهما المتعد الإداري كنعصر القروط الاستثنائية بثلا ، ولقد قطع التضاء الاداري في عرضا في هذا المستقد بأن هذا المقد المكل تنصرف اليه طبيعسة المقسد المتعد الاداري بعثم ارتباطه به وتعويله عليه واذن غلا هاجة البنة الى استظهار وكان المقد الاداري فهه ه

٠٠٠ ﴿ لَكُونُ رِيْمٍ } . . ١ السنة ١٢ ق ــ جلسة ١٩٦٨/٥/١٨)

الله ... النصوص اللهجية ونصوص العقد

قالت دة رقسم (٥٣))

-

التواقين والدائم إلى التي يتم التهاتري فلها تفليل الثانة - مسهورة المكاما عنوا لا المسهورة المكاما عنوا لا الم المكاما عنوا لا يتهزا بن المقد ما لم ينس مراجة فيه على استيماعها عليها أو بعضها عنا ما تعلق منها بالفلام العام .

ملخص الدكم:

بان القوانين واللوائم التي يتم التجابد عليها انها تفسلها الكافة عليها بمعتواها مغروض عنه التهافة عليها المحالم عليها التعالق على التعالق على التعالق الالتواق غلاله والمحالم والمعتقبة على المحالم والمحالم والمحالم والمحالم والمحالم والمحالم والمحالم والمحالم والمحالم المحالم ال

(طعن يتم ٨٥٨ لسنة ١٠ ق - حلسة ١٩٦٨/١١٨١)

رقاد) بمقارقيه (١٥٤)

14.....41

الشروط الخاصة اللحقة بالشروط العلية هي الهاجية التطبيق عين الله عن التلهم أو النبي العلم . الله الترام الترام الترام العلم .

بكفش المسكم

من الدولة من الدولة المولد الذي على الياسة في الدولة من الدولة من الدولة من الدولة من الدولة من الدولة الد

عن توريد الاصناف المبينه باللحق المعروف « بتائمة الاثبان » وذلك طبقة الشروط التالية ولما يلحق بهمة من شروط يخاصة وأوصمت الاستاق الطلوية وتضيئت الفترة (٧) من البند الثابن من الشروط العلبة بالنمي على انه « اذا تاخر المتمهد في توريد كل الكبيات المطلوبة أو جزء منها قُ اللَّهِ المحدد بالمعدد نيجوز للادارة اتخاذ احدى الآجراءات النَّسلانة. كالله و و الله عليه الى اتذار أو اتخاذ اجراء ما أو الالتماء الر التشاء (1) اعطاء مهلة للتوريد مع توتيع غرامة . . . (ب) الشمسراء على حسف المتمهد : بأن تشتري الإدارة الاسناف التي لم يتم المتمهد بتوريدها من غيره على حسابه بالطريقة التي تراها سواء بالمارسة أو بعطاءات عطية أو علمة . . . الخ وما ينتج من زيادة في الثبن مضساها اليه ٥ ١ من عية الاسناف المشراة مساريف ادارية وما يستحق من غرامة عن مدة التلخير في التوريد يخصم من التابين المودع من المتعهد عن هذا العقد ... ﴿ حِمْ ﴾ الفاء المقد بالنسبة للكبيات المتأخرة أو القصر في توريدها ومصادرة الثَّلْيَنِ النَّهَاتَى ١٠ ٪ بن تيبة الكبيات الذكورة ... » وقد تضبئت الشروط. المُعَاشِينَةُ اللَّحِقةُ بِمِغْتِرِ شَرِوطُ المطياءِ المُعَارِ اللهِ النَّمِنِ فِي البِنْدِ (٩)؛ على أنه و في حالة تتمسير التمهد في التوريد في اليمساد المدد في المقد او تقصيره في توريد أية كبية تقوم الادارة بشراء الكبية التي قصر المتمهد في توريدها على حسابه وتحت مسئوليته طبقسا للفترة الخامسة من النقد الثابن بن الشروط العبالية بن الرجوع على المتمهسة بفسري الثبن. والمساريف الإدارية المنطقة على أن توقع غرامة على المتعهد مقدارها ١٠٪ على الأكثر من ثبن الكبلت المللوبة توريدها في اليسوم والمستأريف اللَّيُّ.

على الأكثر من ثبن الكبلت المللوبة توريدها في اليسوم والمستأريف اللَّيْ.

ومن حيث أنه أذا تضيف الشروط المُعالَّمَة المُعَلَّمَة المُعَلِّمُ المُعَلِّمِة المُعَلِّمِ المُعَلِّمِة المُعَلِّمِة المُعَلِّمِة المُعَلِمِ المُعَلِّمُ المُعَلِّمِة المُعَلِّمِة المُعَلِمِة المُعَلِّمِة المُعَلِمِينَ المُعَلِّمِة المُعَلِمِينَ المُعَلِّمِة المُعَلِمِينَ المُعَلِمِ المُعَلِمِينَ المُعْلِمِينَ المُعْلِمِينَ

نَعْنَ خَاصَ بِهِذَهِ الشَرُوطُ وَيُنْتِعُ النَّصَ التَّسَامِنَّ عُشَد تمارشه مِع النَّصِ العام » ومن ثم قبان نص البند (٩) من الشروط الخامسة هو الذي يحسكم المتازعة دون أي نص يخالهم في الشروط الملية تنصب غرابة التتمسيم بواتع ١٠ ٪ من تيمة الاستاف التي تصر الدعى عليه في توريدها للادارة

على المسماريف الادارية بواقع هر وكذلك المسماريف التي التقت ال إستعبال السيارة غدنتل البراخ الماجة التي اشتريت على حساب المدمي

عليه من المستودع الى إباكن التوريد بوصفها من المساريف الإخرى التي تُكَبِّنها جهة الأدارة طبقاً لما ورد في البند (٩) من الشروط الخاسة .

(طمن رقم ۲۸۷ لسنة ١٥ ق _ جلسة ٢٩/٢/١٩١)

مهمة - تقريبه المطاع بن وكال

كاستة زقام (١٥٥):

4

للقص الصكم :

آن اغفال البساع ما تقفى به المادة . ٤ من الأحسة المنتصبات والمزايدات من انه اذا كان المطاء معنيه من وكيل عن صلحب العطاء معليه الن يقدم معه توكيلا مسحقا عليه من السلطات المختصة لا اثر له في تيام الوكلة اذا استونت شروط تيليها ، ذلك أن اشتراط تقديم توكيل مصدق عليه قصد به الثنيت على وجه اليتين من توافر صفة الوكلة فيين يتسدم مصلاء نياة عن الغير ، لذلك مان اغفال الادارة التيسك بهذا الاجراء لا اثر بعلم الوكلة التي استونت شروط انعتادها واعترف فو الشسسان بتيلها على نحو ما تم في هذه الدحوى .

﴿ طَعِنْ رَبِّم 19 أُسِنَّةً ١٢ ق ــ جِلْسَةً ١٩٦٤)

قاصدة رقيم (٥١))

المسطاة

زعم الجهة الادارية المعالدة أنها تصحت العائد مع الوكيل المسفر رغم علها بقه وكيل وليس لمبيلا وأنه يترتب على ذلك أنصراك آثار المقد الإن الوكيل فيقت القراعد القررة في النسفي سـ مردود بان قصدها لم يتجه اللي التفاقد من الوكيل الذلاتها قبلت المرض الانم من الاتركة بمعاديا نظامة من الوناة

ملتمي المحالة المحالة

المردة في التسخير تؤدي إلى القول بأن المستم الحربية من أن تطبيق القواعد المدرة في التسخير تؤدي إلى القول بأن المتعد معها في شركة الاسيارة في التسخير تؤدي إلى القول بأن المتعد معها في شركة الاسيارة والهندسة لا شركة أ. ... الاسيارة في التعاد على اسساس أن الهيئة قصدت التعاد مع الوكيسل المسخر لا مع الموكل وذلك بالرشم من عليها بالي بين تعالد معها وكيس المسخر تأثبا من الموكل ملسخر تأثبا من الموكل مسموق المقسد والمترابلته ولا يعترض على خلك بأن الهيئة تعلم بأن المتعلد معها يكسل لا أسيل أذ أن القواعد المعردة في التسخير تتبني بأن هذا العلم لا يبنسع من أن المبلد من محقوق المعد والترابلته إلى الوكيل المسخر عدا الملم لا يبنسع من أن المبلد من الموكلة والمنابلة عن المبلد عن المبلد عن المبلد عن المبلد عن المبلد المبلد

(طعن رتم ١٩٥ لسنة ١٢ ق -- جاسة ١٣/١١/١٢)

خَلِيسًا ـــ تَبِابُة الجهات الاثارية عن بعضها في أبرام الْمَلَّاذُ الْآثَارُ في

قامدة رقم (٤٥٧)

: 4

يجوز أن تتوب جهة ادارية عن أغرى في أبرام المقد الاداري .

بلغص القنــوي :

مغاد احكام القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناتصات والمزايدات أنه يجوز أن تتولى أية وزارة أو مصلحة نباية عن وزارة أو مصلحة أخرى مباشرة الإجراءات اللازمة لاتبام التعاندات سواء بطريق المناتصة أو المهارسة وأن تتولى نباية عنها أبرام تلك التعاندات ومن ثم غان المند الذي تبرمه الجهة الثانية باسم الجهة الاصلية التي تنوب عنها في حدود النباية المتقى عليها بينها تنصرف آثاره ألى نبة الجهة الاصلية .

(ملف ۱۰۲/۲/۵۲ - جلسة ١/١/١٨٢).

قاعدة رقم (٨٥٤).

: 64

ان الإجراءات التى نتم على يد وكيل وزارة الملاية في خصوص قبول مناقصة نوريد لوزارة العربية والبصرية نعتبر صحيعة ومنتجة الاثرها الفقونية بناء على الإنابة الصادرة له في هذا الثمان من وزير العربية والبحرية ويجب أن يسحب الإراد الصادر بالفاء هذه الإجراءات وأن تصدر أوامر الترويد إلى التجار الذين تو الاسادر جمهم .

بلقص اللبّــوي :

طرحت وزارة الحربية والبحرية في مناتسة علمة توريد أتدشه مسوقية السنية ١٠ أو وحدد المتح المثارية يوم ٢٥ من توميز مسئة ١٥ أو وحداية ١٢ أو المثارية المناتسة ١٢ أو المثارية المناتسة ١٢ أو المثارية المناتسة ١٢ أو المناتسة ١٢ أو المناتسة المناتسة ١٢ أو المناتسة المناتسة ١٢ أو المناتسة ال

التي تغدوا بها ولم تقد اللجنة الى راى ق عذا النئن غاطت الاهتساع الى يوم 11 من غبراير سنة 1107 وفي هذا اليوم اجتمت اللجنسة برئاسة حضرة مسلحب العزة وكيل وزارة الملية بحضور مقدى المطاءات كما عضر المنا مندويون عن بعض شركات ومحال تجارية لم يسبق لهم الدخول في المائتمة واخذت اللجنة من جديد تناقش المروض التي تقدم بها الحاشرون في هذه الحالة كما تعرضت المواصفات الخاصسة بالنسسوجات المالوب تريدها وانقهت الجاسة بالعروض المقدية من بعض التجار وقد السار اليهة مدير المقود بوزارة الحربية في مذكرته المؤرخة في اول مارس سنة 1107 ورصفها بأنها كنجة المارسة التي تبت في هذه الجاسة والتي استور وكيل.

وقد تقدمت شكاوى من كثير من الدجار والشركات بمد ذلك تضهن بعضها عروضا جديدة وتضهن بعضها الآخر احتجاجات على الاجراء الذي انخذته اللجنة بقبولها مطاءات جديدة بعد غتم الظاريف :

ويتاريخ لا من مارس سنة ١٩٥٢ تقديت هذكرة الى مصالى وزير الحربية والبجرية جاء غيها أن اللجنة التى مقدت في ١٦ من غيراير سنة ١٩٥٢ رات أن تحصل الجزارة على احتياجاتها بن الصناعة المطبة بعد اصالة ١٠ م المسيوح بالشائمة المطبة وأن حضرة وكيل الملية ألذى راس اللجنة مرزيع الكبيت المطلوبة على المحال الوطنية بالتساوي وقد رأى معالي الوزير أن يعرض الأبر على ادارة الرأى لاخذ رابها غيبا يختص بادخال الشيكات التي تقديت بعد فتع المطارية واشتركات في المهارسية وافتت الامراة بمن نية اللجنة كانت منصرة الى عدم الاخذ بالعطاءات المقدة في الاحدارة بأن نية اللجنة كانت منصرة الى عدم الاخذ بالعطاءات المقدة في هذه المقالصة والمحدول في مهارسة مع البجار وقد كان يحن تحتيس هذا الغيرض إلى الم المناه المقدمة المناه المعالمة المعالمة

ويتب وزارة البورية له يترتب على ذلك من اضرار بمسلح الغزانة وطلبت الملى من الهارة الواي الخاصة بها معرضت هذه الآدارة الموضوع برست. على العبئة ،

وقد نص في الأمر العالى الصادر في ٢٨ من اغسطس سنة ١٨٧٨ على منظار منطب النظار منطب النظار منطب النظار المحربة بتولى عبه الخديد الأمر بأستهائة مجلس النظار والمحمد المنطب على يتولون في جميع الامور المهمة المنطقة بالتمط ويرجح راى اغلبية اغضائه على يأى الاتل عددا نيكون عليها بقرار المنطبة ويتمين على كل ينظر من النظار أن يجرى الرات المجلس المصدق عليها منة في الادارة المنوطة به و وكد الأمر العالى المسلم فيها بن الامر العالى المسلم فيها بن الامر العالى المسلم فيها بن الإمراد المالى المسلم فيها بن الأمر العالى المسلم فيها من الأمراد في ١٨٧٨ من اغسطس سنة ١٨٧٨ ويزال مرمى الإجراد في جميع أحكيه .

ولم تفير لحكام النصتور هذا النظام الا من حيث تولى الملك مسلطته بواسطة وزير من المادة م)) اما سلطة مجلس الوزراء واختصاص كل وزير عنديون وزراته المنديون وزير على ما كانا عليه اذ نصت المادة ٥٧ على ان ه مجلس الوزراء هو المهين على مسلح الدولة » المادة ٦٠ على ان و مجلس الوزراء هو المهين على مسلح الدولة » المادة ٦٠ على ان وتيمات المك في شئون الدولة يجب لنهاذها أن يوقع رئيس مجلس الوزراء موالوزيرا المختس » والمادة ٦١ على أن كل وزير « مسئول عن أعمال وزرائه » موالوزيرا المختس » والمادة ١٦ على أن كل وزير « مسئول عن أعمال وزرائه ».

غالاصل المنقاد من تلك النصوص وهذه الاحكام أن الوزير يختص بهايت في شكون الوزارة التي يتولى أورها .

وافا كانت لائمة الخازن والمستريات المسادرة بقرار من مولس الوزراء على توصية لبعثة البت المنظرة بقرار من مولس الوزراء على توصية لبعثة البت المنظرة على توصية لبعثة البت في المنظرة على توصية المنظرة من المنظرة على تعدد المنظرة المنظر

لنُصوص لِاتَحِيةُ أَذَا أَرِيدَ أَعَادَةَ المُناتَصَةَ في ذَاتِ السَّنَةِ الْمُلِيةِ أَوِ الْتَعْقَلَدُّ بِالمِارِسَةِ .

ويتبين من استعراض الوقائع أن لجنة البت في المطاءات التي انمتدت برئاسة وكل وزارة المالية عبدت الى الغاء المتقسة والدخول في مبارسة مع جبيع التجار الذين تعنبوا بمكاناتهم في المتقصة وغيرهم وقد كان يمكن تحتيق اهذا الغرض بقرار من وزير الحربية والبحرية وهو دون اللجنة المفتصر بنك . أيا أن تقرر اللجنة ذاتها الناء المنتصة مي المتعدد بالمارسة نهذا المعدد في المقانون الني بطلان ما لا يحفل في اختصاصها ومن المقرر أن عنم الاختصاص يؤدى الى بطلان المتقد في نطاق المتاتون الى بطلان المتقد في نطاق العام سأنه في ذلك أن اللجنة أذا اتخذت ترارها هذا كانت تحت رياسة وكيل وزارة المالية وهو في احكام لاتحة المخازن والمستريات من السلطة وزارة الملية في حكم اللاصة ليست الا منطقة اشرافية لا تجيم السلطة الانسائية المؤرور في شنون وزارته .

وقد كانت النتيجة الحنية لهنده الغوامد أن تكون الأجبراءات اللهية اتخدها وكال وزاراة المالية باطلة لولا أن حضرته قرر أمام الهية وقاتم لم: تثبت في الاوراق ولم تكن محل نظر ادارة الراي المختصة عند اصدار نتواها ،

وتلخص هذه الوقاع في انه نظرا للخالف الذي تلم بين اعضاء لجنة الهدف فتالهما المنافق الذي تلم بين اعضاء لجنة المحربية والبحرية المسابق والمل اليم حول المنافسة من ضبعة عند استشماه وزير الحربية والبحرية المسابق والمل اليم شعوبا أن يتولي الأمر بنفسه وقد نفس من هذا التكليف أن الوزير أنها عهد اليه البت في الموضوع كله بسنة بعلية . وقد رأى حضرته بعد بحث الموضوع أن جبيع المطاءات ما عدا عطساء المطاءات كما المدافقة الموضوع أن جبيع المطاءات ما عدا عطساء المطاءات كما المدافقة الموضوع أن جبيع المطاءات كما المدافقة الموضوع الموض

الإستاف التي شيلتها المناتصة فاتها واتخذ في خصوصها الاجسراءات التي اتخذت في شان (السيرج) اذ بعثت الوزارة الى من تعاتد معهم وكيل المالية على توريد (التويل) أوامرها بالتوريد .

وعلى اسلس هذا الواتع بيين أن وكيل وزارة الملية أنها تصرف في هذا المسلم بالمسلمة عن وزير الحربية والبحرية وأن تصرفه لم يتمد حدود هــذه الهنيســـاية .

.. ولما كانت آثار التصرفات التي يقوم بها النائب انها تنصرف الى نهة آلاصيل غائد يترتب على ذلك أن وزارة الحربيسة والبحسرية تكون مرتبطة بالتصرف الذي أجراه وكيل وزارة المالية ويجب عليها تنفيذ العتد الذي أبرمه جانهارسة مع التجار الذين تبلوا التوريد .

هذا ويجدر بالاحظة أن الأحة المخازن والمستريات تحيط تقديم المطاءات في المقامسات بالسرية ولا تجيز أي تعديل في العطاء بعد عندم المطاءات داخل مطاريف مفلتة على أن التعديلات التي يرد أسحاب العطاءات ايرادها في عطاءاتهم ججب أن تصل الى المسلحة المختصة قبل المعاد العمين لفتح المطايف والا تمين أهبالها وعلى أنه لا يقبل بن مناحب العطاء الادعاء بحصول خطأ في عطائه بعد عندم المطاسريف وبن مناحب العطاء الادعاء بحصول خطأ في عطائه بعد ننج المطاسريف وبن معتقص ذلك أن المارسة غير جائزة ما لم يسبقها الفاء المناتشة على أن يحقل الم يسبقها الفاء المناتشة على ان يعتم على المطاءات في الاستمار والشروط تبكينا لها في البت في نديجة المناقصة على المستمرة والشروط تبكينا لها في البت في نديجة المناقصة على المؤدية المناقصة على المؤدية المناقصة على المستمرة والشروط تبكينا لها في البت في نديجة المناقصة على المؤدية المناقصة على المؤدية المناقصة على المؤدية المناقصة على المناقصة

^{. -} د دون دو ۱۷۷ ق ۱۱۸ ۱۸ ۱۱ د د

قاعستة رقسم (٥٩))

: 4

ابرام وزارة التوين المقد بابوال خصصتها وزارة المليسة لوزارة السمة السنياد بنسائع لحساب هذه الوزارة الاخيرة ... لوزارة السمة التنسية بشروط المقد والمطالبة بتفيط لمكليه .

ملقص الفتري :

اذا بان من ظروف التماتد أنه قد تم بأموال خصصت لوزارة الصحة عن طريق الاعتباد الذي متحته لها وزارة الملية ، وأن البنسسائع محسل التماتد كانت مطلوبة لوزارة الصحة . مأته بيين من ذلك أن وزارة المحة المجوية طرف اصيل في هذا التماتد وليست وزارة التوين وحدها هي طرف التماتد ، ذلك أنها اشترت المنف محل التماتد لحساب وزارة الصحة المجوية وبالنيانة عنها .

ومقتضى فلك يكون لوزارة المسحة التمسك بشرط المقسد والمسالبة بتنفيذ احكامه دون أن يتنسر ذلك ملى وزارة التبوين وحدها .

(ينتوى رشم ۷۲۷ في ۲۷/۱۰/۱۰)

ر قامسدة رقسم (۱۰))

المنسطة

التمين في اللهة ١٢ منها جارز قبول تزول القول أو التمهد من الهال المنطاح التمود باسطاح المنطقة أو المنطقة أو المنطقة أو المنطقة أو المنطقة المنطقة ومنطا ومن أو الايتمال في ها أن المنطقة المن

ملخص الأنسوى :

ان المدة (AV) من لائمة المنتصات والمزايدات المسادر بها قرارً ووزير المنتج والمنتخاط المنتخاط المنتخاط المنتخاط المنتخاط المنتخاط المنتخاط المنتخاط والمنتخاط المنتخاط والمنتخاط والمنتخ

وكاتنت وزارة الاقتصاد والنجارة الخارجيسة قد أبدت أن سسلاح النمية بالقوات السلَّمة تماثد مع أحد التَّلُولين وتَبَسَلُ تَنْسَازُلا أَجْسَراأً هذا العُلُولُ لينك مسر من بعلم مستعملة له عن العليسة المستندة الله وجُعَلَ السَّسَاعُ حَسَيْتُهُ النَّشَسَارُكُ عَلَى الوَّجَةُ الآثَى ﴿ مَجْسُولَ فَ حَجْوُهُ البالغ الصالحة للصرف دون اخلال بحتوى الادارة الوطحانين مطاعته اخسرى ٢ ــ الا أن بنسك مصر اعترض على هدده الصيغة ورأى حنف منسئلوة ﴿ حتسوى بملحة الحرى » لان وراودها في التنساران تد يؤثر، على حقه لمها لو وجنت حتوق لاى مضلحة أخرى تبسل الضيسل الابن الذي يجمل من العسي على البنو البنو المناسويل على التنازل كنسمان للتسويل . ومِن ثم عقد ثار الخلاف حول تُحديدُ الْعُصُودُ بِلْفِكُ الْأَصْلُاتُ * الْصَالُحْتَةُ * الْوارد في عجيز المادة (٨٣) من لائحة المناتمينات والمزايدات وما اذا كانت تؤغذ بمطاها الواسع غنشبل الملحة التمسالية وغيرها من الوزارات والمسلم المتدرجة في الشخصية الأمتبارية الدولة أم أن المتمسود عو السلحة المتعاددة وحدها دون غيرها بن المسلح والوزارات . وَكُلُّ راكا اللجنة الثالثة لصم النبوي بطيبتها المنعدة في ٣٠ من يونية سفة ١٩٦٦ A STATE OF THE PARTY OF THE PAR مناسط أنسطس الواد المتقادات والمتارية التعادد من استيل الوائل الشيش الشوال الشدوي والديان

ل يكون التحفظ الذى أوردته المادة (٨٣) السابق الإصارة اليها فسللها لحقوق هذا الشخص المعنوى الذى تتصرف اليه آكار المقود التي تورمها

ومن حيث أن تفسير نص المادة (٨٣) من لاتحــة المناتمــــات والمزايدات يجب أن يقوم على السباس من الحكام هذه اللائحة بسبا اوردته من تنظيم خاص في شأن العقود التي تبرمها جهلت الادارة بفيسة تسميد الراءق التي تقوم عليها ، مهذا التنظيم ... وقد قام في الاصلى على سياسة تشريعية ترمى الى حماية حتوق جهة الادارة المتعاقدة ومواجهة كل طرف أو موقف من شاقه النيل منها ــ انها يتحدد مداه بحسب المصال الذى وضع له والمصلحة العابة الراد تحقيقها من ورائه وبهذه المثابة غاذا. كانت لائحة المناقصات والزايدات قد تصدت في المادة (٥٣) لموضوع النزام صاحب العطاء المتبول باداء التأمين النهائي في المعاد المعدد وبيئت اثر اخلاله بهذا الالتزام بما يخول للسلاح أو المسلحة أو الوزارة أن تخصم بمستحتاتها لنيه من أية مبلغ تكون مستحقة أو تستحق له أيا كان سبب الاستحقاق سواء لديها أو لدى أية مصلحة حكومية أخرى ، وأذا كاتت المادة (٩٤) قد علجت موضوع سحب العبل من المتساول وجعلت للوزارة او للمصلحة أو السلاح الحق في استرداد جبيع ما تكبنته من مصرونات وخسائر من اية مبالم تكون مستحقة له تبلها أو قبل أية مصلحة حكومية أغرى ... أذا كان فلك ــ غان تصدى المادة (٨٣) من اللائحة المذكورة لبيان اثر التنازل الذي يجريه المتاول عن العقد أو عن البلاغ السنحنة له كلها أو بعضها تبل الجهة المتماتد معها لا يمكن عهمه الا في ضوء التنظيم المثرر بهذه المادة سراحة دون توسيع في التفسير بهد اثر الحكم الوارد نبها لكي يشهل حقوق المسالح المكومية الأخرى دون مسند بن النص الذكور لا يترتب على ذلك بن أخلال بالتنظيم الذي وضمه المشرع للحالة التي تعالجها هذه المادة والمسلحة الملية التي تغياها بن وراد هذا التنظيم . ومن هيك أنه على متنفى ذلك غان غكرة وحدة شسخصية الدواسة لا تصلح أساساً لتنسير لفظ « الصلحة » الوارد فى المادة (۸۳) سسافة الذكر أن الأبر يتطلق باعبال نص يعالج حالة بالذات أخذا فى الاعتبسار خطيق مصلحة علية محددة قد تتأثر فيسا لو لم يلتزم بالمنفى الذى أراده فلشرع من هذا اللفظ .

والعدا اللهن راى الجعدة المبوية الى أن العسبود بالملحة في تطبيق المادة (٨٣) من الثمنة المناهمينات والزايدات هو المسلمة المعاددة .

اعله ۱۹۷۲/۱۷ ــ جلسة ه/١٩٧٢/١)

سألسأ ... التعفلات جزء من المقد متى قباتها الادارة

تاعسدة رقسم (٦١))

المسطة:

لذا تبسك المقاوض بعض التحفظات ولم يتنازل عنها وقبلها جهد الادارة اسبحت هذه التحفظات جزءا من المقد — مطالبة شركة المقولهات المعرب بجابعة القصورة زيادة تكافيف ابتساء العمارات السكنية الفقاسة باعضاء هيئة القدرس بالجابعة اولجهاة زيادة الاجور فلابلة مستوير الفاون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٨ بنظام العابلين بالقطاع العام مطالبة مستعدد القبول على اساس ما كانت قد ابدته الشركة في هذا الصدد وعدم اعتراضي جهة الادارة عليه .

ملخص الفتسوي :

تعسدت الجمعية العبوبية لقسمى الفلوى والتشريع الى مطالبة شركة * المقاون العرب » جابعة المنصورة بزيادة تكاليف انشاء العبارات السكتية المفاصة باعضاء هيئة التدريس بالجليمة لمواجهة زيادة الاجور نتيجة مدور إلماتون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العابلين بالقطاع العام .

وتلاخص الوقاتع في ان جامة المنسورة اعلنت عن مناهسة علمة لاتشاء اربع عبارات سكنية لاعضاء هيئة التدريس بها ، منتسبت شركة و المقاولون العرب » بعطاء بلغت تبيته . ١٦/١١) ١٩/٧ واراغت بع عطاتها بحياً المنسبت فيه تحفظتها وشروطها الخاصة بهذه المناهسة . وبن بهي حفيه التحفظت المنسبطة المناهبينات والجبارات والضرائب والنقل البحرى وغيرها الساقية وقت يجتهم وهذه المناكب تعفل في تتعيرها ، وإن اي تعديل لو تغير في المهاجرة وقت يجتهم المنافد بتعلق في تتعيرها ، وإن اي تعديل لو تغير في المهاجرة المناهبة المنافد يتركب عليه زياة التكليف تتحل الجلحة هم النياة المناهبة المناهبة

مِعَلُوسَة الشركة التَّكَارُلُ عن بعض تحفظاتها ، عَثَبَلت الشركة النزول عن. مِحْس هذه التحفظات ، كما تبلت تعديل البعض الآخر ، اما بالنسبة للتحفظ. وقم (1) سالف البيان علم تجر مفاوضة بشائه . وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣ قررت لجنة البت اسناد العبلية الى شركة « المقاولون العرب » بشروطها . ويتاريخ ١٩٧٨/١/١٤ اعتبد رئيس الجامعة ترار لجنة البت . وفي. ١٩٧٨/١/٢١ أخطر أبين الجليمة الشركة يتبول عطائها "، وفي اعتساب صريان الثانون رتم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظلم العابلين بالتطاع العلم اعتبازا سن ١٩٧٨/٧/١ طلبت الشركة جابعة المنصورة بتعبل عبه زيادة أجور المليلين الناتجة عن هذا التاتون وما ترتب عليه من تعديل للائحة الاجور الخاسة بالمالين بالشركة بالزيادة وانتهت الشركة الى أن هذه الإعساء طِعْت ١٣٠٠٧٩ / من قيمة الاجور التي كانت سارية تبل صدور القانون الشيار اليه ، ويعرض الموضوع على ادارة الشئون التاتونية بجلمنة المنصورة رأت بمذكرتها الرفوعة لرئيس الجليمة أن التحفظ رقم١٠ المشار اليه يتعارض مع البند ١٣ من الشروط العامة التي طرحت المناتشية على قساسها والذي يتنضى بأن النثات الواردة بالمطاءات هي التي ستكون عليها: الماسبة النهائية بقطم النظر عن تقلبات الاثبان أو المهلة أو زيادة الاجور كو أسعار الخامات أو غير ذلك ثم المسانت الشئون القانونية في مذكرتها أنها لا تطبئن الى البحث الذي قابت به الشركة بشأن الزيادات التي تكبنها في الأجور نتيجة تعديل لاثحة أجور المالماين بها نتيجة لمدور القانون رتم الأرا المسنة ١٩٧٨ والعمل به والتي بلغت ٨٩-ر١٣ ٪ من نسبة الاجور لأن الشركة حى التي قلبت ببدردها بهذا البحث وعلى ضوء بيانات خاصة بها قد يكون. مقالي نيها ، كما أنها درست الزيادة على أساس الزيادة الناتجة لجبياس الممللين بالشركة وكان بن المكن دراستها على اساس الملكه بالشروع عد مهندسين واداريين وغيرهم والوجودين ببوتع السليسة وبواتاة، التعلمة بماردات مرتبائهم تبسل وبعد تطبيل القانون وبذلك تصسبه نسبة الرَّيْعَادَ السَّمَائِةَ النَّاعِدَةِ مَنْ عَلَيْقِ العَّقُونَ رقم ٨) لسنَّة ١٩٧٨ ، وانتهتِ كالفتوئ بأبطش الدولة والدعرض الوشوع على الجمية الموسيسة السبق المنوي والعدوية المنتبات الله والن كان الاسل في المتسد الاداري إن

الابجاب يوجه على أساس الشروط العابة المعلن عنها والتي تستقل الادارة جونهمها دون أن يكون الطرف الآخر حق الاشتراك في ذلك ٤ الا أنه كان اللهتماتد الآخر شروط خاصة تناتض أو تحدين الشروط الملية المطن عنها 4 عقد استقر الراي على انه اذا كانت الشروط أو النعبطات الخاصة لا تؤثر على الشروط الجوهرية الملن عنها ننى هذه الحالة للادارة أن تتناوش مع صالحيه العطاء الاتل النزول عن كل أو بعض تحفظاته ، غاذا ما استتر التفاوض عن تبسكه ببعض التحفظات نطالا تبلت الادارة هذا التبسسك المسيحت هذه التحفظات جزءا لا يتجزأ من العقد وواجهة التطبيق كحكم من الحكامه . كما تبينت الجمعية العبومية من استعراضها للشروط العامة التي أعلنت عنها جلهمة المنصورة بشأن انشاء العبارات المسار البها ولئن نضبنت عي المادة ١٣ منها تنبيها لمتدمى المطاءات بأن الفئات الواردة في عطائهم هي التي ستكون عليها المحاسبة النهائية بقطع النظر عن تقلبسات الاثمان أو العباة أو زيادة الاجور الخ الا أن هذه الشروط تضبنت أيضا في المادة ١٦ منها تصريحا لمتدمى العطاءات بالتقدم بخطساب مستقل يرفق جالمطاء باشتراطاتهم الخاصة مع عدم النزام الجامعة بهذه الاشتراطات الا مبواغقة كتابيسة . وأيا ما كان الرأى في نفسير هذا النص ماته أذا ما تدم التناقص تحفظا على بعض الشروط العلبة أو الخاصة أو على شروط عطاته ٤ ولم ترقض جهة الإدارة العطاء لهذا السبب أو على شروط العطاء ، ولم مرفض جهة الادارة العطاء لهذا السبب ، وفاوضت مقدمة للنزول عن التحفظ غلم ينزل أو وافق على تعديله دون النزول الكابل عنه أو أذا قبلت التحفظ صراحة اوضينا ، فاته يصبح حزءا بن العقد ويتضبن اتفاق الطرفين على معديل ما خالفه بالشروط العابة أو الخاصة أو غيرها للنزول على حكمه ، والثابت من الاوراق أن الشركة أرامت بعطائها الذي تقسمت به في هذه المناقصة كتابا انطوى على اربعة عشر تحفظا ، وبعد مفاوضتها للنزول عن جعض هذه التحفظات تزلت عن بعضها وعدلت في البعض الآخر أما بالنسبة للنحنظها رتم 1 سالف البيان والذي يقضى بأن التوانين والنظم الصاليك والتأبينات والجبارك والضرائب والنقل البحرى وغيرها السائدة وتت تقديم حده النئات تدخل في تقديرها وأن أي تعديل أو تغيير في التوانين والنظم المينة بماليه يترتب عليه زيادة التكاليف وتتحمل الجامعة دفع الزيادة الناتجة عن هذا التمديل أو التقيير ؟ ٤ علم تجر بشاته أية مناوضات النزول منه -

وافاً رأت لجئة البت هبول عطاء الشركة « بشروطها » واعتبد رئيس الجلمة حدًا التُرار واخطرت الشركة بذلك مان ذلك يقطع في تبول الجليمة لكُلفة. النحفظات ألتى لم تتنازل عنها الشركة واعلنت تمسكها بها ومن بينها التحفظ رقم 1 سالف البيان . وعليه مان هذا التحنظ وقد قبلته الجامعة بصبح جزءاً من المقد المبرم بين الطرفين يتمين الالتزام به ويمتبر تعديلا الشروط العامة. النبي طرحت على أساسها المناقصة بعد أن خالفها ٤ ذلك أن قبول الجامعة الهسقا التحنظ الخاص ، ينطوى على نسخ ضبني لما يخالفه بن الشروط العلمة ، ولا يحاج في هذا الشأن ببخالفة هذا التحفظ لما ورد بنص المادة-٦/١٦ من لائحة المناقصات والزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٧ والسارية وتت التعاقد والتي تقضى بثبات اسمار الفئات التي يحددها مقدم العطاء بصرف النظر عن تقلبات المبوق والعملة والتعريفة الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم ، ذلك أنه نضللا عن أنه بتبول الجامعة للتحفظ أصبح جزءا من العقد ملزما لها أعمالا لقاعدة. أن المعدد شريعة المتعلقدين مان لائحة المناقصات والزايدات لا تعتبر جزءا من المقد ما لم ينضمن العقد احكامها أو الاحالة عليها باعتبارها جزءا مكيلا نه وهو أبر غير متحتق في الحالة المعروضة ، ماذا ما تضين العقد مخالفة، صريحة لأحكامها نتكون المبرة بأحكام المتد نفسه في علاقة الطرنس المتعاتدين المدهما بالآخر. وهو ما انتهى اليه انتاء الجمعية (طِسة ١٩٦٧/٤/٥ نتوى. رقم ١٤١٧ في ١٥/١٤/١٧) وبحكية النتض (نتض بدني ١٢ من ٢٧ ق . م س ١٥ ص ٧٥٨) . ولما كان مفاد تحفظ الشركة سالف البيان أن الفئات الواردة بعطقها لمكل بند من البنود قد روعيت في تقديره الاعباء المترتبة على. البتوانين السائدة وقت تقديم العطاء في شهر مايو سنة ١٩٧٨ ونظل هذه النتات سارية الى أنَّ يحدث تعديل أو تغيير في توانين يكون من شاتها زيادة الإعباء من فات النوع المقاة على عاتق الشركة مما ينعكس اثره على منامته القِماتد ٤ مُنتجل الجامعة مندئذ ما قد يترتب على هذا التمديل إو التفيير من يخالينه ، وأذ بيين من الإملاع على جدول المرتبات الملحق بالقبياتون وقع ها السنة ١٩٧٨/٧/١ الشبار اليه والمعول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ بعد المرام المجدريين الجامعة والشركة أنه تد تضبن بعض الزايا الملية المابلين يشركات القطاع العلم منها زيادة الحد الادنى للاجور ورمع بدايات الاجور الأس الذي ترتب عليه تحديل لائمة الاجور الخاسة بالمستليلين بشركة

« المتاولون العرب » باعتبارها احدى شركات القطاع العلم ... اسسايرة ما أتى به القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ من تعديلات ، ومن ثم يكون ما إحتاطهه له الشركة عند تتديبها لتحفظها غانه يتحتق ويتعين والحال هذه أعيــــال , ' تضبئته تحفظها في هذا الشأن ، الا أنه في أعبال هذا التحفظ غان الأبر يتنضى حساب كبية المبل اللازمة للبشروع ونسبة تببة كبية المبل وبدته بحد سريان القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ إلى قيمة العقد كله طبقة الحسكا المند ذلك أن عنصر العبل منظ هو الذي تأثر به القاتون المسار إليه من ريادة في المرتبات ومن ثم يتعين حصر الزيادة في هذه النسبة غقط . فِيتعين البدء تحديد متوسط نسبة الأجور التي استحدثها القانون رقم ٨٤ لسنة ١٨٨٨ منسوبة الى ما كان سائدا قبل العبل به وهو الوقت الذي تم نيه التعسفد والتحفظ ، ثم يزاد ما يحمل العبل من قيمة العقد في المدة التالية لذلك العقون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ طبقا لأحكام العقد: أي باستبعاد مدد التراخي والتأخير التي يتحمل المقابل مسئوليتها طبقا لاحكام العقد بنفس النسبة ، ويدخل في اشروط التماتد . ويتضبن في ذلك الاتفاق بين الجابمة والشركة على تجديد هذه الامور من واقع البياقات المتوافرة لدى الطرفين والخامسة بكبيسة الاعمال وعدد العابلين وغير ذلك من البياتات .

لذلك انتهى راى الجمعية المهويية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اعماله التحفظ الذى تم الاتفاق عليه واصبح جزءا من أحكام المقد . وق تطبيقه تتم المحاسبة على اساس نسبة متوسط الزيادة في الأجور التي اسستحشها التانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للاجور التي كانت معبولا بها عند نفاذه ، وزيادة نصيب العمل الذى تم اداؤه من تبية العبلية عن المدة اللاحقة طبقسا المسافذ المسافدة المحقق اتبام العبليسة طبقسا الاحسكام المقد .

(ملف ۲/۲/۲۰ س جلسة ۲۵۰/۲/٤۷)

قاصدة رقسم (۲۲۶)

: 6

خَلُق قرار لَجِنَة البت بن أي رفض التحفظ أبداه بقدم المطاء وابرام جَهَة الآبارة المقد بمه يمتبر قبولا التحفظ وتمهدا بالاعتداد به ،

مكفس الفتسوى :

أذا حدث أن تحفظ جبيع المتاقسين بعطاءاتهم على أساس المحاسبة على أي زيادة تحدث في أسعار بواد البناء خلال تثنيذ العبلية ثم رست العبلية على ارخص العطاءات ، وخلا قرار لجنة البت بن اي تعليق أو رفض الهذا التحفظ ووافقت الجهة المختصة على القرار ونحرر العقد مع المقاول دون الإسلو الى التحفظ علله بارساء العطاء على المقول يكون قد تم قبسول الايسلم المقروط التي تقدم بها ، بيا في ذلك التحفظ الذي تدبه هو أسسوة أسلس المروط التي تقدم بها ، بيا في ذلك التحفظ الذي تدبه هو أسسوة بعره من المقاصين ، ومن ثم لا يجوز التعديل أو التغير في العقد بعد ابرامه لا بموافقة الطرفين ، وأساس ذلك أن التنازل عن شرط من الشروط هو عبا الحداري يشترط عبه اتجاه الادارة بصورة مباشرة وصريحة الى هذا التنازل . والاثر المترفي الغروق الناجهة عن زيدة الاسمار خلال تنفيذ العبلية .

(ملك ١٤/٢/١٨ ـ جلسة ١١/١١/١٨٨)

سابعا ــ سلطة تنظيم ما أم ينظه قانون الناقصات والزايدات

قامسدة رقسم (١٣٧٤)

المسما :

المادة 17 من القانون رقم ٢٣١ اسنة ١٩٥٤ بشانها ... نصها عسلى تغريض وزير المالية في تنظيم ما لم ينظبه هذا القانون من لمكلم واجراءات ... عدم جوائر الانابة في القويض •

ملخص الفتسوي 🗈

ان المادة ۱۳ من القانون رقم ۲۳۱ لسنة ۱۹۵۶ ــ بشأن المناقصات والمزايدات ــ تنص على آنه « ينظم بقرار من وزير المالية والانتصاد ما لم ينظيه هذا القانون من أحكام واجراءات » .

وقد آمدت وزارة الملقية والاقتصاد بشروع لاتحة للمناقصات والمزايدات بالاستئاد الى النص مسلف الذكر ، وجامت الملاة ۱۸۱ من هذا المشروع على النحو التالى :

لا يجوز اجراء اى تغير أو تعديل فى أحكام هذه اللائحة ألا بناء عسلى قرار من وزير الملية والانتصاد ، وكل استثناء أو خروج على أحكام هذه اللائحة بها لا يتعارض مع لحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٤ يكون بموافقة اللجنة الملية بوزارة الملية والانتصاد » .

ثم أرسلت الوزارة هذا المشروع الى ادارة النتوى والتشريع المختصة ، تعرض على اللجنة الثالثة ببجلس الدولة حيث أدرغ في الصيغة القساتونية بعد أن ادخلت عليه بعض تعديلات منها حنف الملدة ١٨١ من مشروع الملاتحة تشسيسا على أن تعويض اللجنة المالية في هذه السلطة يتعارض والمادة ١٣ من القاتون قد نوض وزير الملية من القاتون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، ذلك لأن القاتون قد نوض وزير الملية والمختصاد في وضع الإحكام التنظيمية ولا يجوز قاتونا التعويض في التعويض ، بيد أن وزارة الملية تمسكت ببقاء هذه المادة في مشروع الملاتحة ، الأمر الذي دما الى استطلاع راى الجمعية المهومية والذي يبين من مراجعة المادة ٦٨١ من مشروع اللائحة انها تنطوى على معنيين :

الأول: ان اجراء التغيير والتعديل في مواد اللائحة يكون من اختصامي وزير المالية والاقتصاد ، وهذا لمنى ابر مغروض ومسلم لاته هو الموضى اصلا سد يمتنضى المادة ١٣ من التأتون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ سـ في وضسع هذه اللائحة ، نيكون له تبما لذلك سلطة تعديلها أو الفاتها .

الثانى : جواز الاستثناء من احكام اللائحة فى الحالات الفردية التي نفتضى ذلك بما لا يتعارض مع أحكام القانون المشار اليه ، ومفهوم النص ان ذلك الامر يتحتم نيه موافقة اللجنة الملية بوزارة المالية والانتساد .

وترى الجمعية المعبوبية أن الأبر المحظور طبقا لأحكام القائون المسلم البه أنها هو تخويل هذه اللجنة سلطة وضبع قواعد تنظيبية علية تمسالج الحالات الاستثنائية النردية ، أيا أذا عولجت كل حالة على حدة نليس ثبة ما يحول دون ذلك على أن يصدر القرار في النهاية ... بعد موافقة اللجنسة المالية ... بن وزير المالية والاقتصاد .

(نتوى رقم ٤٧٤ في ١٩٥٧/٧٥١١)

الفروج على القواعد الأمرة بقلون المقصف والزايدات

قاعسدة رقسم (١٦٤)

المسدا:

المشروع اخضج جبيع الجهات الحكومية الضوايط والقواعد والإجراطات والنظم التي تضيفها لحكم القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ — اساس ذلك : تغليب المسلحة العالمة الدولة وضبطا القيادة ونسير الرافق المسلمة المشروع على هذه الإحكام الا باستثناء تنضيفه لداة تشريمية المشروع على هذه الإحكام الا باستثناء تنضيفه لداة تشريمية الإنشاة المراد استثنائها بحد من عموم هذه القواعد ويتبد من شمولها الاثر المترتب على ذلك : احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ تعتبر القاعدة المالة الواجبة الاتباع ما لم يوجد نص خاص صريح ببين المحكم الخاص المراد اتباعه على خلاف القواعد الاجرة — نص القانون رقم ١١٦ السنة ١٩٨٥ بشان مؤسسة مصر للطيان بان مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيئة على شئونها وله أن يصدر اللوائح بتنظيم اعمال المؤسسة وما تبرمه من عقود — ما ورد بقانون مؤسسة بصر للطيان وان كان بيبح عدم التنفيذ بالمنحة المالة المهاتة المهاتة المهاتة المالة المالة المالة المالة المالة المالة المالة المنات والمرادة في صلب قانون المناتصات والمراودة في صلب قانون المناتصات المراودة في صلب قانون المناتصات والمراودة في صلب قانون المناتصات والمراودة في صلب قانون المناتصات والمراودة في صلب قانون المناتصات المراودة في صلب قانون المناتصات المراودة في صلب قانون المناتصات المناتصات المناتصات المراودة في صلب قانون المناتصات ال

ملخص الفتوى:

ان القانون رقم 9 لسنة 19۸۳ الخاص باصدار تانون تنظيم الماتصات والمزايدات وتنص المادة الاولى بنه على : « تسرى احكام القانون المرافق على جميع الوزارات والمساح ووحدات الحكم المحلى والهيئات المسافة وفكك غيسا لم يرد بشاته نص خاص في القوانين او القسرارات الخاصسة بالشاقها » .

وتنص الملاة الرابعة منه على أن يصدر وزير المالية . . . الملاحة التثنيفية.
 أبهذا المقانون والى أن يتم أصدار هذه اللائحة بمستمر المصل باللوائح.
 والقرارات الممول بها نهما لا يتعارض مع احكام القانون .

وتنص المادة الأولى من التانون رقم ١١٦ اسنة ١٩٧٥ بيسن الاحكام التخاصة بوسسة مصر الطيران على أن مجلس أدارة المؤسسة هو السلطة الطيا المهيئة على شئونها وتصريف أبورها واقتراح السياسة التى تسير عنها في اطار الحالة العلية للدولة . ويكون مجلس الادارة مسئولا عن تنيذ حذه السياسة في مجال النقل الجوى لتحقيق الغرض الذى تابت من أجله المؤسسة والاهداف المحددة لها ، وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الادارية أن يتولى مجلس أدارة المؤسسة وشع النظم واللوائح التي تتفق مع طبيعة على المثل الجوى وبنا يسمح لها بالمناشقة مع الشركات العالمية والمجلس في سبيل ذلك ، وهلى الأخص ما يائي :

 أ -- اصدار الوائح المتعلقة بنتظيم اعمال المؤسسة وادارتها ونظام حصاباتها وشئونها الادارية والمالية وما تبرمه من عقود .

ب -- وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم المايلين بالمؤسسة في الداخل -- والخارج

ومن حيث أن مفاد احكام تلتون تنظيم المنتصات والمزايدات أن المدع المضاع جبيع الجهات الحكومية للضوابط والمواد والاجراءات والنظم التي تضمينها احكام هذا القانون صونا وتغليا للمصلحة العلمة للدولة من مختلف المفاتون والاقتصادية والملية والفنية وضبطا لقيادة وتسبير المرافق العلمة ولم يجز الخروج على هذه الاحكام الا باستثناء منه الادارة التشريعية المنشأة للمسلمة المراد استثناها من عموم هذه التواعد ويقيد من شمولها موناك لما عمداه بوجد من اعتبارات تبرر أفراد بعض الجهات بجانب المؤلمة المسلمة المواجعة الاتباع وأن النصوص الأمرة الواردة به يقمين الالترام بها ٤ ما لم

يوجد نصن خاص صريح بيين الحكم الخاص المراد اتباعه على خلاف احكل. هذه التوامد الآبرة .

ومن هيث أنَّ النص في القانون الصادر بمؤسسة ممر الطيران سب الذكر بأن يكون مجلس أدارة المؤسسة هو السلطة المهيئة على شئونها والتراح السياسة التي تسدير عليها وأن يكون مسئولا عن تنفيذ هذه السياسة في مجال النقل الجوى دون التقيد بالنظم والقواعد الادارية ، وكذلك النمي بأن للمجلس أن يصدر اللوائح المتطقة بتنظيم أعمال المؤسسة وادارته_ ونظام حساباتها وشئونها الادارية والمالية وما تبرمه من عتود هذين النصين لا يتضبان غروجا كليا عن احكام فاتون المتاهسات والزايدات سواء السفايل أو الحالى ولكنه ببيح للجاس ادارة المؤسسة سن اللوائح التي يسير عليها على هدى هذا القانون مهو يبيح عدم التقيد مثلا باللائحة التثنينية لتسانوني المناتصات والمزايدات الصابر بها قرار وزير المالية ولكنه ينتبد بحكم اللزوم بالقواعد الامرة المتطقة بالنظام العام الواردة في صلب هذا القانون فالقانون. المسادر بالؤسسة لم يتضى صراحة بعدم النقيد بأحكام قاتون المناتصافك. والمزايدات بها يتضبنه بن تواعد اساسية آبرة كبا نمل ذلك بالنسبة للوائعي المتطقة بتفظيم العاملين بالمؤسمة والتي أباح ميها الخروج على التواعد. السابقة في الحكومة والقطاع العام ، ولكنه منح الجلس ولاية وضع النظم والقواعد التي تتلائم مع احكام هذا التانون ومن ثم ينصرف تعبير عدم التتيد بالنظم والتواعد الى الاحكام التي تظبتها اللائحة التنبيذية غهذا التساتون دون الاحكام الآمرة الواردة به .

ومن هيك أن النص في القانون الصادر ببؤسسة بصر الطيران سسالف المؤسسة تعد مطبقة كتاعدة علية لاحكام القانون نبيا تضيئه من احسكام. وردت على خلاف اللائحة التنبيذية لقانون الماتست والزايدات دون الاحكام. الابرة التي رسبها هذا القانون وبن بنيا حضور مندوب من وزارات الملية وعضو من مجلس الدولة في بعض الجان البيان في المناسسات الهابة حسبها تفي بها هذا القانون ورتب على الخالاة لميا البطلان.

القلك التانيّ راى القِينِيّة بالبنوبية النسى القسوى والتشريع الن قَارِيّانُ اللَّالُكَة العُلْمِةُ بِاللَّهِسْمَةُ بِينًا بَسْمَهُ بِنَ أَحْكُمْ وردت على خَلَاقٍهُ

التُحة التنفيقية لقانون المناتصات والمزايدات مع شرورة الأخذ عيها بالاعتكام الهرة التي وردن بهذا القانون .

(بلف ٤٥٠/١/٥٤ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

قاعسدة رقسم (١٥٥)

: القيسطا

ان القانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٣ بشان القانصات والرابدات في بلت بهديد بحد من حق الهيئات العابة في عدم التقيد بالفظم الحكومية وهو الحق نقر لها في القانون رقم ٢١ أسنة ١٩٨٣ والقوانين والقرارات المشئة على حق هذه الهيئات في وضع نظم مقودها دون الانتيد بالنظم الحكومية — القرام تشكيل معين في لجان البت طبقاً المساعة ١٩٨٣ من المساحة ١٩٨٠ من المساحة ١٩٨٠ من المساحة بها مساحة بها نصت عليه الاحة المستربات والمخازن لهيئة المجتمعات العرائية المجيدة في هذا المصوص — من حق اللجنة طبقا الحكم المادة عن من هذه الملاحة في الاستبطارات المساحق على الاستبطارات المشبة المعرا — على مطاع على وكان قال المطاءات المشبة المعرا — على رقابة المعابد الاحارى بمجلس الدولة عند مراجمة المقد الاحارى حمى رقابة المعابدة مشروع المقد الاحارى من رقابة المعابدة وليست

يقلبس القنسوي ثب

ان العادن رتم ٥٩ اسنة ١٩٧٩ في شان المجتمات المبرانية الجديدة خبير في المادة ٢/٢ منه على إن « تشا هيئة المجتمات المبرانية الجديدة سَوْمًا لاحكم الباب التاني من هذا الفاتين ﴿ وَ مَ نَسَتَ المَادَ الآلَا بِنَهُ عَلَى ان ﴿ هَمَا عَمَلُهُ المِحْمَاتُ المبرانية ﴾ ﴿ تَكُن لَهَا سَحْمَنية اعتبارية مستقلة عصري في تبريها المحكم المبرانية ﴾ ﴿ تَكُن لَهَا سُحْمَنية اعتبارية مستقلة عصري في تبريها المحكم القبرية الفيالات المالية بنها المريد بها المهريق هيادان المبارة المبار

الداخلية للهيئة وذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم المطبقة في الجهاز المارى للدولة ، وهذا النص ترويد لمنسون حكم المادة) من القانون رشو ٦٠ المسنة ١٧٤٢ الذي يدسري على الهيئة المذكورة نيما لم يرد فيه نص في التونها: # فعنت على أن تضع الهيئة العابة لواتح داخليــة لتنظيم أعبالها تتضبن المواعد اللتي تتبع في ادارتها والتي يجرى عليها المبل في حساباتها وادارة البوالها ، وذلك في حدود الاحكام المنسوس عليها في هذا القانون وفي ترار وتُيس الجمهورية أأسادر باتشائها ، كما نصت المادة ١/٧ على أن مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيئسة على شئونها وله على الاخص : اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتطقة بالشئون المالهة والادارية والفنية للهيئة دون النتيد بالتواعد الحكومية . وقد صدرت حذه الاحكام في ظل العبل بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم الماتسات والزايدات والقوانين المعلة له ٤ مستهدمة أن نترك لمجلس أدارة الهيئة وضع نظم ما تحتاج الى ابرامه من عقود بما تراه محتتا للمسلحة العلبة ومسلحتها هون تقيد بالقواعد الحكومية أيا كان سند هذه القواعد الحكومية قوانينا أو قواتُم أو ترارات ، ولم يثر أي خلاف في حق الهيئات العابة المنشأة طبنا التانيين رقم ٦١ لمنة ١٩٦٣ أو ما أنشىء بتوانين خاصة مادامت نسرى في همانها احكام الكاة ١٤/٧ بن التانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ أو تضبنت نظبها العانونية نصوصا مهاثلة كها هو حال المادتين ٢٧ ، ٣٩ من القانون المشيء الهيئة بحنق البحثة في مدر تقودها بنا تضبئته نصوص ألقسانون ٢٣٦ السبقة ١٩٥٤ من المكلم والا لم يكن لنس التانون التاضي بمدم تليسدها آف معلى .

وقد سفر التقون رقم 9 أساعة 1947 باستار تالون تنظيم المتاسعة والأفيات تلسل الماء التقون رقم 97 السنة 1966 والأفيات السنة 1966 التقيير الماء التقون الماء الم

ينظمها القانون السابق على الوجه الذي ارتآه ثم أورد النص المؤكد لسريان النظم الخاصة المسبوح بوضعها في توانين أو ترارات انشساء الهيئات المذكورة . ولا يعني ذلك أن تتضهن هذه القوانين والقرارات الخام نمنا خاصا بمدم سريان القانون ٩ لسنة ١٩٨٣ عليها ٤ نهي في الإفليم بجبوع الهيئات الملبة والهيئات الأخرى المنشاة قبل نفاذه والتي تضبغت قوانين أو قرارات انشائها نصا بوضعها لوائحها دون تقيد بالقواعد المكومية . ولم تكن تلك التوانين والترارات تتضمن نصا بعسدم سريان احكام القانون رتم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ عليها . كما لا يمكن القول بأن دلالة الشاط نص المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الت بجديد مطولة سريان أحكام القانون الجديد المرانق له حتما الا نيما تنص القوانين والقرارات المنشئة للهيئات على استبعاده مراحة من الخضوع لاحكلمه 4 معنى أنهسا يجب أن تبين صراحة المواضع التي يجوز نيها الخروج على أحسكامه ونها عداها تسرى أحكليه على وجه الحتم : أي أن أحكام القانون الأهيرة تسري عنها على كانة الهيئات المابة الا نبها تجيز لها النصوص الواردة في توانين وقَسْرارات انشب الها الدَّسروج عليسية من احسكامه بنص صرفع الم ننى هذا النطاق نقط تكون لتلك الهيئات حرية وضبع تنظيمات خاصة. وتنها عدا تلك المواضع الخاصة المحددة على سبيل الحصر تسرى سائر احسكام التاتون رتم ٩ لسنة ١٩٨٣ على سببيل الحتم . ذلك أن هذا النص لم يرجد سوى ترديد ما تضمنته أحكام قانون الميئسات العسلية وغيره من قوانيق وقرارات أنشاء الهيئات من حتها في وضع نظم تماتدها دون تتيد بالتانون إنمام وهو القانون رقم ٦ أسنة ١٩٨٣ الذي حل مط القانون رقم ٢٣٦. لسفة ١٩٥٤ ، مع التحوط بسريان احكام القانون ألعام سواء القانون ٢٣٦ السنة ١٩٥٤ أو بديله القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ نيبا تضينه نصوص لوائحها الخامية بن المكلم ، وأخيرا ، فالتول بوجوب ، إن تنضين عوانين أو قرارات انشاء النثات على الاتل نصا صريحاً بشير الى حقها في عدم التقيد بالقانون ولم أو لسنة ١٩٨٣ ، يزعزعه أنه لم يثر مثبل هذا التول في ظل التباتون رتم ٢٣٦ لنسنة ١٩٥٤ . ثم أن الانسارة الى القانون رقم ؟ لسنة ١٩٨٢ تُعَيِّى عَنُهَا الْأَسْارَةُ أَلَى مُوسُوعَهُ ﴾ أذَّ ليس في رقم القانونُ ما يَجُعل لذُكرُهُ أَأْرِاً مُنْاسَاً لا يُحْكِنَهُ ذَكر مُوضُوعَهُ . وَبِذَلِكَ عَانَ نَسَ ٱللَّهُ الْأُولِي مِنْ ٱلْكَلُونِ وَاتُمْ لِهِ السُّمَّةُ ١٨٨٣ أَنْمُ إِيانَتُ بِجِدْنِدُ بِحد مَنْ حَقَّ الْمِيلَافُ الْمُلِنَّةُ في مُدمَ التاتيكُ بالنظم الحكومية التي تقرر لها هذا الدق : في القانون رقم 11 لسنة 1977 أو في توانين أو قرارات أنشائها وهو ذات ما أنتهت اليه الجمعية ببطسسة 17 من مارس سنة 1986 بالنسبة لحق مجلس أدارة هيئة المحلات النهوية للوليد الكهرباء في تحديد التأمين الابتدائي أو تخفيضه دون تقيد بها تضيف القانون رقم ٩ لسنة 1987 في ذلك أخذ بما ورد في الاتحة مشترياتها من الحق في تخفيض التأمين الابتدائي . وهو مقتضى ما أنتهي اليه رأى الجمعية المعومية بحلسة ١٩٨٨/ ١/٨٨ من عدم خضوع الهيئة العالمة لنتل الركاب بمحلقظة الاسكندرية لقواعد تحديد صلطات اعتباد المناتصات والمزايدات الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ عن الهيئة المنكورة في وضع نص خاص في شروطها العالمة أو في عقودها بعقها في زيادة أو نقصان محل المعتد مع خلو القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ ولائمته التنفيذية من نص في هذا الشمان ،

ومن حيث انه متى استقر للهيئات المنشأة طبقا لقانون الهيئات الماسة او بقوانين خلصة وتضينت تلك القوانين والقرارات نصوصا بحقها في وضع نظم متودها دون تقيد بالنظم الحكومية ، في وضع هذه النظم دون تتيد باحكام تنفون المناقصات والزايدات الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ملا تتقيد بحكم المادة ١٣ منه في تشكيل لجان البت اذا بلغت التيمة التقديرية للمناقصة حدا معينا : خمسين الف جنيه لتبثيل وزارة المالية و ٣٠٠ الله جنيه لتبثيل ادارة النتوى المختصة . ولا يبكن التول بأن هذا النبثيل يبثل ضباتًا لأن الضمان اللازم لصحة التشكيل لا يمكن أن ترتبط بالتيمة بل تكون من لوازم التشكيل مهما ضؤلت القيمة . كما لا يمكن القول بالتقيد بالتشكيل مع عسدم النتيد بالتيمة لارتباط التشكيل في النص بالتيمة . وهذا التول بذاته بنتهي الى مدم التقيد بالتشكيل ويرتد الى أصل المبدأ المقرر من عدم العقيد بأحكام القانون الشهر الله والله ومنها نص المادة ١٣ الشمار الله ، ولا حجة في التول بان هذا إبر ، لاته لا شك أن كل أحكام التانون المذكور وكل أحسكام اللوائع التي تمل معله بسند من القانون إنها هي آمرة كل في مجال نقافه . وبذلك ياته وتد نهج اللام الاتن الهمة الشيتهات والمخازن لعيئة المجمعات العبرانية الجديدة تذ بينت تشكيل لجنة البت ووجوب أن نُضم عناسر منية وبالمة وتلتونية بنعيث تتناسب وطائمهم مع اهبية المناهسة ، ويجوز انتبا مهنية المناهسة ، ويجوز انتبا مهنية أذا دعت الحاقة الى تلك ، ثان اهذا النس يكون بتنقا مع حكم المائنين با و ١/٧ من القانون رقم آه النسنة ١/٢٠ ومع المائنين أو و ١/٧ من القانون رقم أن استلة ١/٢٠ ومع المائنة الأولى، بن القانون رقم أن استلة ١/٢٠ ومع المائنة الأولى، بن القانون رقم أن استلام المائنة المائنية على الرجم الدى مربع المائنة المائنية على الرجم الدى مربع المائنة المائنية على الرجم المائنة المائنية على الرجم الدى المائنية ا

ون حيث أنه نيها يتعلق بحق اللجنة طبقا للمادة ه) من اللائحة في أن علىتيمد بقرار مسبي ائ عطاء حتى لو كأن اتل العطاءات المتعبة سعرا أذا فيت أن مناهبه ليس له خبرة سابقة بالأعمال موضوع المناقصة أو كُان غير كنه ماليا أو فنيا فهو حق ثابت طبقا لما تقدره في ضوء أتتناعها أو على أسلس مِا يَكُدُمُ أَلِيهَا مِن مُسْتَدَاتًا وَذَلُكَ تَحْتَ رَقَابُهُ القَصَاءِ . مَاذَا مِأَ أَظْمَاتِكُ اللَّجِنة التي غَذَمُ الكُفَّايَةُ العَثِيةُ الْمُعَافِّسُ صَاحْبِ أَقُلُ عَمْاءً لاَنَةً لَم يَقْدَكُم تَسْتَابِعَةً أَمِيالًا مِبْأَتُلَةُ اللَّوزِارَةُ أَوْ أَجِهُرَتِهَا أَوْ الهِيئَةُ ذَاتِهَا وَلَمْ تَتَبَكَّنِ اللَّجِنَةُ ٱلثَّفْيَةِ مِن عُمْر بَهْدَاتُهُ كُمَّا أَنْ مَدًا التعاول مو شرعة اسست حديثا نكل للك استباب مِدِّلٌ عَلَيْهَا قُوْلُ ٱللَّمَنَّةُ تُحِدُّ مِسْتُولِينَهَا وتقنيزها أَلْفَني . ولا يبكُّن أن يعرض عَلَيْهَا الْأَسْتُعْدَادُ أَلَى سَائِقَةُ أَمْمَالُ لَجْهَاتُ أَخْرَى أَدًا قَدْرَتُ وَجُوبِ أَنْ تُكُون الخِيْرِةُ السَّائِقَةُ فِي الْمَهْ لِللهُ فِي الْجَهْلِكُ اللِّي يُنصَل عَبِلُهَا بِمِثْلُهُا . كُنسا والمكان أن يلزنن غليها تتمس المعات وهي لم تتبكن من مسرها وأخيرا فأن عَدُالِكُ فَقِدُ الْمُرِكُةُ بِالْأَمْمِ لِلْ مُؤْسِلُ عُوْسِهُ يَدُخُلُ عُلْمُرا أَيْنَ مِنْالِمُرَ الْالْمُبَنِيْكُ أَلَى عطيتها وعبرها الوكها استباب موهدونيه بعضع المغير الجنة البت المتن وَلَكُ التَكُمُّاءُ وَ جَوِلُا الْعِيْرِي ، الَّتِي تَبِدَى رَابِيا في مِرَاجِمَهُ الْمَقْدُ لَلَّهُ لُنُسُ المُعَدِّقِينِ ٨ أَلَا ، ١٦ مَن تُأْتُونَ مِظِلْسِ الدُولَة ". تَالرَقْلِية الْعَلَّتُونِية التَّي تَطُولُامَا والو المنواع مراحله المناه المناه المولة علينا كمدين أنستين أشا عن وَمِيْكُ الْمُطْلِقَةُ الْمُنْجُورُ مِ النَّمَطُ الْمُوالِينَ كُونَ أَنْ الْتُكُولُا الرَّا بَلَّاتُ كُلَّ المالية والطفير اللاح بعزة الشفاة برقابها في منود با يعد البه ال الله وُالْعَلِيةَ * وَمِعَدُ عُمُوا الرَّعَاقِ المُقْلِقِ أَلَى مَخْرَوْعَ الْعَقْدَ وَكُلْ مِنَا أَصْبِيعَ خِرْماً منه من مستندات سابقة على ابرامه أدت اليه ، كما تبند الى الإجراءات التي مبيتاتُ المُعْدُ وُالدُنْ أَلَيْ الرِّي الرَّال من حيث مطابقتها الحكام القانون ، فهي رقابة.

مدرومية لا ملامة . وعلى جُهُ التنافران تُولى هذه الراجعة أن تتملل في مدلاية كل ذلك وتبدى رأيها في مراجعة تصوص المعتد ذاته ، ثم بلغ الجهة طالبة الراى بكفة ما ارتاقه في مراجعة تصوص المعتد ذاته ، ثم بلغ الجهة بنموص المعتد أو بها أصبح جزءا منه من مستندات سابقة عليه . وبذلك تعتبي جهة الادارة المتماندة أيلم مسئوليتها التانونية كالملة والتي لا يصبح المنافرة المنافرة للم كذل المنافرة كالم المنافرة المنافرة أيلم مسئوليتها التانونية كالمة والتي تستوليتها أذا لم المنافرة المنا

: علهذه الأسبق انتهى رأى الجمعية المبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الله عنه المتوى والتشريع

أساسنالية لاتحة بخاران وبشريات هيئة المجتمعات الحرائية الجديدة
 خلا حلمة لان تلترم أحكلم تاتون المناتصات والمزايدات الصادر به التاتون
 خلاج النفة ١٩٨٣ .

أ. _ مالاة تشكيل لجنة البت الذي تولت البت في المناتصة الذي أدته
 الم يشروع المقد المعروض أمر مراجعته .

٣ _ حَى لَجُنَةُ أَلِيتٌ فَي أَستَعِمَاد أي عَطَاء وَلو كأن الآمل سُسَمِرا اقا الله تطبئن إلى كفليته الفنية أو سابقة خبرته في أعبال مبائلة لإعبالها على اللهجة الذي مررته وذلك تحت رتابة النشاء .

المادة بشروع المقد الى اللجنة الأولى لنتولى مراجعته - إلى ١٩٨٥/٢/١٥)

تاسما ـــ وهبال المالك

ا قامستة رقسم (۲۲۱)) -

الكيسساء :

يشترط في مخل المقد إن يكون تنابلا للامليل فيه ... عنم قابلية الشيء محلا الافترام إذا كان التمايل فيه محظورا غانونا أو غير مشروع المالفته النظام الله منافقة ذلك يترتب عليها بطلان المقد فلا ينفق قانونا ولا ينتج إثرا ... كال ذي مصلحة الترسك بالبطائن والمحكة أن تفقي به من كافاء نفسها

والفص المسكم :

يشترط في محل المقد _ إلى كان المقد _ أن يكون تابلا المقابل نبه ويكون الشيء غير قابل التعابل نبه غلا يصلح محلا للالتزام أذا كان التعابل. عيه محظورا قانونا أو غير مشروع لمخالفته النظام العبام ، وينبغي على خلك أن المقد يتم بالحلا فلا ينمقد قانونا ولا يتج أثرا ويجوز لكل ذي مصلحة في يتمسك ببطلاته والمحكمة أن تتضى بالبطلان من ظامة نفسها ولا تمسيح في المقد وأذا تترر هذا البطلان فيهاد المتعاندان الى الحالة التي كانا الحالة التي كانا الحالة .

(لمعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٨ ق سرطسة ١٣/١١/١٢/١)

عائشًا - طُـرق اختيــــَالية

قاعدة رقم (٧٧))

.... المُلِّدة ١٧ (من اللقون المنى تعلقه في التعليم الذي يجوز ابطسال.

المقد بسبه أن تتون جناك طرقا احتيالية لجا الهها لحد التعاقدين ، تبلغ من الجسلية وهيث الولاها بال أبرم الماد ... وجود أبهام الادارة الطامل يلق السعر الذي ارتفى التعاقد به هو سعر خوز لا يعتبر من الطرق الإهنيائية ..

ملقص العسكم :

طبقا لحكم المادة ١٦٧ من القسانون المدنى . ومن حيث أنه عن ادها الماعن بأن جهة الإدارة داست عليه بليهابه أن السحر الذي يتعاقد به هو سعر مجزي يحقق اله ربحا ؛ فاته ادعاء على من الصحة أذ تطو الإوراق مها ينبد ذلك كما أن الطاعن لم يقيم دليلا عليه . وفضلا عن ذلك غاته باعتراض في الادارة أو هبته بأن السحر الذي تتعاقد به هو سعر مجزى ؛ فأن ذلك لا يعقبر تتعاقد به في المعلم المقد م المحتون وتوريد هذه المحاسيل وهو اعلم محترف اعتواد المحتون واسعل المحتون واستعال المحتون واستعال المحتون واستعال المحتون واستعال المحتون والمحتون المحتون المحتون المحتون والمحتون المحتون المحتون واستعال وهو اعلم ومحتون المحتون المحتون المحتون واستعال وهو اعلم ومحتون المحتون المحتون المحتون واستعال وهو اعلم ومحتون المحتون المحتون واستعال المحتون واستعال المحتون المحتون المحتون واستعال المحتون واستعال المحتون المحتون

(طعن ۸۷۷ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱/۱۱)

جائيكم عشر — الكسوام -----قامدة رقس (١٧٥)

: 45-45-

المادة ۱۲۷ من التقاون الدنى تشترط فيواز ابطال المقد الافراد في يبطئه التبخيس تحت، سقفان حد رحبة بيمثها فالتبطد اللغز أن ظمنه دون. وياب حل لا وهون الرهبة قالية على انساس حد وتكون الرهبة كالله فلؤ كانت طريقه الفطل المور بالقرف الذي يدميها أن خطرا جسيبة بتعبقة بيمنه هو: أو طرية في القامن أن الجسم عمر الاشرف أن المال حدم فالهار كالله بن: قبل الطاعن على وجود اكراه حداد ذلك حدسانية المقد .

بلغص الحسكم :

وجه إيضا لما يدعيه الطاعن من أنه وقع تحت سلطان الرهبة والخوف من بطش المسئولين بمبلس المينة أن لم يذع نسلس المسئولين بمبلس المدينة قد لوح للطاعن بأية وسئلل على أن أحدا من المسئولين بمبلس المدينة قد لوح للطاعن بأية وسئلل الاعرافه على التملقد بالاسمار المسئل اليها ، والمادة ١٢٧ من القانون المدنى تتستم المبلل المقد المركز أن يتملقد الشخص تحت سلطان رهبية تتسنية المنتفذ المتحدد الشخص تحت سلطان رهبية على يستفد المتعلق المركز أن المركز أن المركز أن المركز المركز أن أن المركز أن

الأطها ١٩٨٤/ لبنية ٢٧ - جلسة ٢١/١/١٨٤)

تُلقى عثير -- للغي---ليا

قامسدة رقسم (274)

المِسطا:

وهوب اعمال لمكلم الفقط التى أوردها الققون المثى في شان المقود. الإدارية لمدم تمارضها مع الاسس المابة التى تقوم عليها هذه العقود ... شروط الفقط الذى يميب المقد ،

ملقص الحسكم :

ان البقاط في الليدى؛ البيع أو في محل القوريد الذي من شانه أن يعيبه الرادة ويؤثر في صحة المقد ويجيز للبتماند الذي وقيع نبه أن يطلب إبطاء المقد بسببه ، يشترط عبه طبقا احتم الملاتين ١٢١ / ١٢١ من القانون المنفي أن يحون جوهريا ويكون كذلك أذا المع حدا من المصلمة بحيث يعتم معه المتعاند عن أبرام المقد لو لم يقع في هذا الناط ويعتبر الناط جوهريا أذا وقع في صفة للشيء جوهرية في نظر المتعاندين أو يجب اعتبارها كذلك لما يلاس المقد من ظروف ولما ينبغ عن ظل المتماندين أو يجب اعتبارها كذلك لما يلاس في المسنة الموهرية التي كانت محل اعتبار المتعاندين في الشيء ويكانت ذائبة في البسنة الموهرية المعاندين عند التماند على وجه بحيق وتوافقت إدارية الطفريين على تبوله وهي على بينة من حقيته عليه لا يجوز إبطبال المقد المؤمني على بنوله وهي على بينة من حقيته عليه لا يجوز إبطبال المقد المؤمنين المناهد المؤمنين المناهد المؤمنين من النص لا تتمارض مع الاسمى العامة المعود أوردها القانون المدنى على هذا النحو لا تتمارض مع الاسمى العامة المعود الادرية ومن ثم يتمين الأخذ بها .

ا طيعين رقيم ١٨٨ ليستية ١٠ ق - يطسة ٢١/١/٨١٤١)

فللقاعشرات القطسا المانى

قاميدة رقام (٧٠))

المسطا:

ملقص العسكم :

أن من المقرر تقونا في مجسال العقسود ادارية كانت أو مدنيسة أن التُتَلَطُّكُ المادية في الكتابة أو في الحساب التي يدم نيها أحد المساندين واجبة التصحيح ، أذ تنص المادة ١٢٣ من القانون الدني على أنه لا يؤثر في مسمة العدد مجرد الفاط في الحساب ولا غلطات العلم ، ولكن يجب تصحيح الغلط كبا تتفي لائحة المناتصات والزابدات الصادر بهسأ قرار وزارة الملية والانتصاد رتم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧ في المادة ٤٤ منها على أن يكُون للبصلحة أو السلاح أو الوزارة الحق في براجعة الاستعار المقدمة سواء بن حيث مغرداتها أو مجموعها واجراء التصحيحات المادية ، كهسا تَتَفُّهِم فِي المُلاة ؟ وينها بأن يكلف موظف مسئول أو أكثر بمراجعسة العطاءات ثبل تعريفها مراجمة حسابية تنصيلية .. وإذا وجد اختسالك بين نسعر الوحدة واجبالي مسعر الوحدات يعول على سنعر الوحدة ويؤخذ بالسخر البين بالتفتيط في حالة وجود اختسلاف بينه وبين السحر البين بالأن المن وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الاسساس الذي يعول عليسه في تجديد بيهة العطاء وترتبيه ، ولما كان الامر كذلك وكانت سلطة التسساخي في تبيان الفلط الذي يقع في العقسود لا يقسل عن مسلطته في نسسخه وتعديله ، غله أن يتحرى الارادة الطاهرة للبتماتد للوتوف على الفلط الذي شاب هذه الأرادة بن واتم الطروف واللابسات التي مناهبت عبلية التعاقد ٤ غاذا أستبان له وجود غلط قام بتصحيحه على وجه يتحلق معسه التمويم المحموح للادارة بحيث لا يستنبل أحد طرق المند ما وتع نميه الطرف. الآخر من غلط في الحساب أو في الكتابة .

وبن خيث أن الظروق واللابسات التي اخاطت بالتعالد على ما سنك مِيسَاتِه بأن ما أوقع فيه الدمي من غلط كان من غلطات التلم اذ اخطيها. فَيْ تَكَتَابَةُ تَبِينِ الرقم الذِّيُّ دونه مسموراً للكياو متر الواحد من المسمال البقدين المسسار اليهبا وهو ثلاثة آلاف وخبسبالة نذكر اته المليم بيتهنسا كاتت اراديثة مُعْجِهُة مُعلا الى العرض على ما يبين أن القيمة الإجمالية التي دونها بهذين البندين وهي ٤٣٧٥ جنيهـا وهي حاصل الضرب الصحيح لَفْتُهُ الْكِيْلُو مِثْنُ الْوَاهِدِ مِعْدِرةً على اساسَ الْتَرْشُ مُشْرُوبِهُ في عدد الكيلو بترات وهو ١٢٥ كيلو مترا ، وبالبناء على ذلك حدد المدعى التيسسة الإجبالية لمطاله وجدد قيبة خطف الضبان الذي قديه لجهة الادارة ، وبن ثم ملا شبهة في أن قلم الدمي قد ورى بكلمة الليم الذكورة دون القسرش تجت تاثير ما درج عليه في كتابة كل عنات بنود وحدات العبل السابقة على البندين المذكورين بالليم نقط ولذلك فقد انسساق وراء هسذا اللفظ مرددا اياه عند تحديد نئة هذين البندين تلقاتيا دون اعبال نكر ٤ أبا ارادته الحقيقية نقد كشنت منها بجلاء جبلة البلغ الذي دونه لاعبال البندين المشار البهيا ، في المناتصة بثار المنازعة على ما سلف بيانه ، وكذلك في المنقصة السابقة عليها إنفة الذكر والتي أثبت نبها المدمى عبية البند التاسع بببلغ ٢٥ جنيها للكيلو متر الواحد وتيمة أعمال البند . . 10 جنيه ونئة البند العاشر ٣٥ جنيها وتبية أعمال البند ٢٢٧٥ ج بها مقاده أن أعهال البندين كاتت فيعذا العطاء ٣٧٧٥ جنيها وهو مبلخ يقل تليلا عن جبلة تبعة اعمال البندين المذكورين في المناتصة الشالية مثار هذا الطعن والتي بلغت ٣٨٥٠ جنيها مخاضة بالنسبة التي قسررها المدمى في عطائم وهي ١٢٪ ولا يمثلُ إن يهوى المدعى باستحاره بالنسبة لذَّلْت البندين في مدم تقل عن شهر ونصف الى ثلاثة جنيههات ونصف للكيلو متر الواحد تخصر ينسبة ١٢٪ لتصبح ثلاثة جنيهات وثمانين لحيا وبثيبة اجمالية تدرها در٢٧٦ جنيها تخنض بالنسبة الذكورة لتصبح ٣٨٥ جنيها ، وذلك في الوقت الذي ظلت نبيه قبعة العطماء الثماني في مجموعة حسب نظر ألدمي تغارب قيمة مطائه السسابق عليه حيث حسدد ليم جنيب

الدعى تبية عطاته الاول ببلغ ٢١٩٤٠ جنبها والثاني ١٠١٠ ٢٧١٠٠ م

ومن حيث أنه لما كان الاســر كذلك وكان المدعى قد بادر قور فض المظريف وقبل البت في المناتصة الى اخطِار الجهة الدارية يقفله الذي وقع نيه ، ناتها لذ طرحت اعتراض المدعى رغم قيد لموعلي إسبر الني سطيم من الهلقع والتسانون ولم تقم بما يهجيه عليها التانوين من وجوب تصحيع عطاء الجعي على اسليس أن ما وقع فيه كان بن غلط له التلم حين سيط في عمليّه خِطة أن تِهمة الكيلي متر الواحد لاجمال الهدين التهسيع والماشي المشمسار اليهما ثلاثة آلاب وخيسمائة مليم بدلا من ثلاثة آلاب، وخيسمانا ترش ، وليس على اساس أن ما وقع نيسه كان مجرد غلط في الحسساب على ما ذهبت اليه الجهة الإدارية وهو ما ترتب عليه تُخْفيض أجمالي تبية هذين البندين ببتدار مر٣٩٣٧ ج وهو يوازي ٣٤٦٥ جنيها بمدد التخبيض بنسبة الـــ ١٢ / التي حددها الدعي في عطاله أن جهة الادارة إذ انصرات من اعتراضِات المدمى في هذا الشأن في الوقت الذي كان يتمين عليها لميه ان تنظير في مطالة وتتصرف نيه على الساس صواب تظره ، وأرست المهلية بمبلغ لم يعرضه في عطاته ولم يصدر به ايجهاب منه وبتغاضيها عن كل اعتراضاته وتخفظاته ، مانها تكون بذلك قد خالفت حسكم القسانون على وجه يتعتق به ركن الخطأ الموجب استوليتها .

ومن حيث أن المدعى يطالب في الواقع من الامر الحكم بتعويضه عن الاضرار التي لحقت به بسبب ارساء المنتصة عليه على خلاف القساتون ببلغ يتل عن المبلغ الذي تقدم به في عطائه ، وقدر هذا التعويض عسلي اسساس أن نئة الكيلو متر الواحد من أعبال البنسدين المسلم اليهما هي *** ترش لا النئة التي تبت المحاسبة ونقا لها وهي *** عليم ،

ومن حيث أن حَبّه الإدارة قد المطالت على ما سلف بياته في عدم القيام بنا يقرضه عليها القاتون من وجوب تصحيح ما وقع فيه ألدمي من خطأ في خُلَه فئة البندين المشار اليها وأرست العطاء عليه ببياغ يثل عن الجلغ الذي صدر الجابه على الساسة ، الأمر الذي ترتب علياة الأمرار بحقوق المدمى ، من ثم فاته يحق له فن يطلقهما بما لحقه من

(طَفَنَ رَقَمَ ١٣١٤ لَسَنَتَة ١٣ ق _ خِلْسَة ١٢/١١/١١)

: المسطا

الفِعْدِ الْكِلِيَّ -- لَوْفِقُو فَ مِعِمَّةُ لِلْعَبِّرِ وَيَوْدِ بَسِيمِينَ وَمَلِّ لِلْهُوْدِ 177 منى -- سريان مناظرتم على اليقود الكيارية •

ملخص الفتري

ان آلماده الآلام من التأثون المدنى تنص على أنه « لا يؤثر في صحة المقد مجرد الفاعلاق الحسساب ولا غلطسات القلم ، ولكن يجب تصحيع

ومن حيث أن هـذا النس يواجه حكم الفلط المادى كالخطيا في الكتلة أو في المجسية، ﴾ وهو غلط غير جوهري لا يؤثر في صحة المتسد وانها بجب تصحيحه ويسرى هذا الحكم على المقود بوجه عام ومن بينها المقود الإدارية -

ومن حيت أن الثابت بن الاوراق أن العطاء الذي تقديت به الشركة العربية المتجدة ــ للإشفال العلمة والتوريدات بالنسبة للهنسد ٢٣ من العطاء قد شسله خطا مادي أذ جاء به أن السسعر ١٦٠ ملينسا بدلا من وتضيفها العقسد المبرم في هذا الشسان في ١٩٦٤/٣/٤ هسذا التصحيح كما أقرت مؤسسة البترول ضيفا هذا الفطأ في ١٩٦٠/١/٢/١ عسسما طلبت للشركة للاستيرار في العبسل على أثر أنتهاء العقسد لمدة أربعة أشهر على أن يسبكون سسعر البند (٣٣) 1 جنيسه و ١٠٠ مليم بدلا من أساس أن سعر المبند (٣٣) 1 جنيسه و ١٠٠ مليم بدلا من أساس أن سعر المبند (٣٣) 1 جنيسه و ١٠٠ مليم بدلا من أساس أن سعر المبند (٣٣) هو ١ جنيه و ١٠٠ مليم ،

(نتوي رقم ٢١ه في ١٩٦٤/١/١)

قامستة رقسم (٧٧))ُ

: 12....41%

تصحيح ما يقع في المطاء من الخطاء عند الكتابة — وهوب الهـرائه
بها يتحقى معه التعبير الصحيح الادارة — اسساس فلك — مثال بالنسبة
تصحيح خطا مادى وقع في عطاء عن توريد اكياس من مقدمة — نمى المادة ؟؟
من لائحة الماقسات والزايدات على عدم الاتفات الى ادعاء صاحب المطاء
بجد ويعك فتح المقاريف بحصول خطا في عطائه لا يضع من هذا التصحيح -

. ملخص الشكم :

ان سلطة القاضى في تبيان الخطأ الذي وقع في المقد لا يقل من سلطته عنى نسخه أو تعديله غله أن يتحرى الإرادة الظاهرة المتماتدين للوتون على الخطأ الذي شاب هذه الارادة بن واقع الظسروف والملابسسات ، غاذا أستبان له وجود خطأ قام بتصحيحه بما يتحقق مصه التعبسير المسحيح تلارادة بحيث لا يستفل أحدهما ما وقع في المقد من خطأ عند الكسابة .

غاذا كانت ظروف الدعوى تنادى بوقوع خطا بلدى مند تحرير العطاء ،

المحتم من الشركة المدعة في الرتم الذى انجهت ارانتها الى وضعه كثبن

"للكيس رقم ٢ غاغفلت عن سهو وخطا وضع الجنيه في الخلة المعددة له

وقد ترتب على ذلك الخطا المدى أو السهو أن دون كتسابة بالنظر نقط

الى الثين المدون خطا بالرتم وعلى هذه الصورة تسلسل الخطا وببجرد

أن الثين المدون خطا بالرتم وعلى هذه الصورة تسلسل الخطا وببجرد

ورا ألى الخطار المصلحة بهذا الخطا وبينت لها ظروف وقوعه واستحالة

التندم بالمحدو المدون في العطاءات المتحمة علم تر نيها ما يستحق النظليس ،

البحث في العطاءات المتحمة علم تر نيها ما يستحق النظليس ،

"لا ألانهاء غير صحيح ، وأنها لأنها تمبت عنم المنساريك وإعالان

الاسعار مها يعتم عمه النظر في شكوى من هذا القبيسل بالتطبيق لقانون

"المنتصات والمزايدات (المادة ؟) من اللائحة) .

ولما كانت هذه المحكمة تستخلص من أوراق الطعن ومن اسستعراض

دفاع الطسرفين وما سساقه كل منهما من حجج مسستندة الي الواقع إور القانون أن الشركة قد وقعت في خطأ مادي عند تدوين الرتم الذي عبلت ا أن تورد الكيس رقم ٢ على أسساسه نسقط عنسد التدوين رقم الحنيسة ولا يمكن أن ينصرف هذا الخطسة الى سوء في تقدير السسعر عنسد وضعه لأن سوء التقدير لا يبكن أن يصل الى حد اعطاء سيمر هو دون التكلقة بكثير والشركة لا تقوم بصناعة المادة التي تصنع منها الكيس بل تشـــتريها فهي على علم أذن بثبن التكلفة ، كسا وأن سمر هذا الكيس لم يقل في الماضى عن جنيه وبضعة تروش ، وعادة يكون الاشخاص الذين يدخلون في مثل هذه المطاءات على بينة من الاستمار السبابقة ، وقد لوحظ أن هذه الاسسمار في أزدياد من سنة ألى أخرى ، ومثل هذا الخطأ المادي. ليس له من عاصم من واقع القانون لأن المنوع هو الادعاء بخطأ في تتسدير الثبن أو في تقدير ظروف التوريد وشروطه أو في المادة المطلوب توريدها دفلك بعد أعلان الاسعار ، أما الخطأ الذي مرده إلى ستقطأت الكلم عنسد الكتابة نليس في نصوص القاتون ما يمنع تصحيحه ، وكان يجب عملي لجنبة البت أن تقسوم هي بالتصحيح وتصويب العطساء ، كسا يقضى القانوني بذلك لأن العطاء على هذه الصورة يحتوى على اخطاء حسابية. نتيجة لعدم احتساب الجنيه الذي اغفل وضمه خطسا في الخسانة المعدة له ، وينساء على ذلك قان المتناع لجنة البت عن التصحيح وتبول عطساء الشركة المدعية بوصفه أتل العطاءات المقدمة سعرا لا يغير من الامر شيئا بعد التصحيح ، لأن مسعرها مع ذلك يظل دون الاسمار الأخرى المسممة بن هذا الصنف بن الاكياس ، والملاحظ أن اللجنة في هذه المناتمسة تد جرت على قاعدة الأخذ بالاسمار الاتل دون أي اعتبار آخر .

. . (طعن رقم ١٣٤٢ لسنة لا ق سـ جلسة ٥/٥/١٩٦٢)

1 127 .

قاصدة رقسم (٧٣))

الجسطا :

وقوع هُمَا مِلَّى نِتِيجَة هُمَالِ فَى نَعْلَيَة الْحَلَّمَةِ الْكَاتِرُونَى ـــ لَيْسَ لَهُمُّــ ما يعول قالونا دون تصحيحه ،

والمناس المتنوى:

بن حيث أن العرض المقدم من المتاول في الحلة المعروضة لم يتضبن
حلا اصليا وحلا بديلا للتكبيف بل اشتبل على حل واحد حدد تكلفته ، أي أن
المجلية دون نظر الى توزيمه على غفات بنود ألاجهالي والاقسام المختلفة ،
المجلية دون نظر الى توزيمه على غفات بنود ألاجهال والاقسام المختلفة ،
وتم التماقد مع المخلول المتبول عطاؤه على هذا الاسلس وبناء على طلب
المهنة غام المخلول بتوزيع التيبة الإجهالية على الاقسام المختلفة وعددها
المهنة غام المخلول بتوزيع التيبة الإجهالية على الأقسام المختلفة وعددها
المجلس المتماقد على اسامه الا أنه لوحظ أنه وضع مدورين لكل من ألحل
الأحمالي المتماقد على اسامه الا أنه لوحظ أنه وضع مدورين لكل من ألحل
الأقسام ، ويامتيضاح الهيئة له في ذلك أناد أنه حدث خطا في تقذية العاسب
المختروني ادى الى هذه المنتجة .

ومن حيث أن بغاد با تقدم أن أرادة الطرفين أنسرغت أساسا التي الآملويل طلّى النسم الاجبالي للمبلية وأن نتيجة توزيع هذا السفر على الاقتسام المخطقة للمبلية وأن تضبغت لبسا غيبا يتعلق بأحد الاقسام ، غان ذلك بزده أثم خطأ بادى واجب التصحيح وليس ثبة بما يحول قانونا دون تصويبه ، ذلك الن عبلية التوزيخ سنواء أكلنت بشوبة في أحدى جزئياتها ببعض الاخطساء أم ثلم بعتريها أي لبس ، غان ذلك لا يؤثر في كون المارسة تبت على أسساس معمر أجبالي للمبلية وأن الهيئة قبلت عطاء المتاول المذكور على أسساس مغذا المسعر الإجبالي الذي تتحدد ونقا له استحقاقاته .

12. . . . 3

(ملف ۱۲/۲/۷۸ -- جاسة ۱۸۸ه/۱۹۸۲)

وَأَفِعُ عَامُرُ … الْكَلِّمُ فَيْضَدِنَ الْسَهْمَةُ

قَاصَة رَقْسِم (٤٧٤) `

التيسنة .

بلقص الحــكم :

يشترط دائها غين يتقدم التماتد مع الادارة أن يكون منهما بصسن المنتظة ، وهذا الله المنافقة من القساتون المنتظة ، وهذا الله المنافقة من القساتون بين تعرض المتطلقات الذي يتضي بأن تعرض المطلقات على لجنة البت نشهوية جلاحظات رئيس المسلحة أو الفسرع المتطلقات وليب أن تتضين هذه الملاحظات ابداء الراى في اسحاب المنظامات من حيث كمايتهم المافية والمنية وحسن السبحة غلادارة أنن حتى أسبل في استبعادهم من قاتبة عبائها من لا يتنافقون بحسست المبيعة وإنها بطاقي التجدير في مباشرة هذا الحق لا يحدها في ذلك الا عيب ألمادة استعمال السلطة .

ولا يقال بدقى الأدارة في هذا الدنان ما نست عليه المادة فالم بند (1:) يقت المدة فالم بند (1:) يقت المناف والمواددات والمواددات المنافعة ال

ميجوز لها ببتشى هذا الحق ان تتعلب أسم المتمهد أذا استمل الفشر أو التلاعب حتى ولو لم ينسخ المقد لهذا السبب ، وحاسسل التسول ان شطيع ليبم المتمهد ليبيب استعمال البش والتسلامي أذا كان واجبا في حالة نسخ المقسد ، مانه لينسبا جائز أذا لم ينسسخ المقسد .

(طعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥ ق ب طسة ١٠٦٧)

قاعسدة رقسم (٧٥))

المسطاد

جواز استنعاد بعض الاشخاص عن خيالات الامالاد بع جهة الاعاراة بها يتجع لديها من تكوير علم عن كفيتها وتقرتهم وتو لم يسبق ارتباطهم معها في عنل ما كارفك كلجراد وقالي تهاية فيرة الاعارة توفيا المعاهدة المسابلة ،

بلغص الصكو :

من المسلمات الله كما يجوز اسكار عرارات الاستوساد بالتدبية المتدبينة والمتدونة المتدونة المتد

To later proper and in the later and which we will send a

خايس عشر ... خطباب الشيران

ناصدة رقيم (٧١))

المسقاة

خطاب الضيان — طلب بدسريان بفعوله والره — طلب الجهة الادارية خلال بدة سريان بفعول خطاب الضبان » بد سريانه دون ان يرد عليها الهنك في الوقت المفاسب بما يفيد الرفض — التزام الهنك بصدر خطاب الضبائ بسداد فينه نقدا اللجهة الادارية عند اول طلب بنها في خلال الاجهل الذبهر طابت بد بفعول سريانه ،

بلخص الفنسوى :

اذا كان الننك التجاري الإيطالي قد أمسدر خطساب ضمأن وقت بهتنضاه يضمن الشركة الإيطالية للبترول بمبلغ ٨٥٠ جنيها و ١٩٦ مليها وهو ما يساوي ٢٪ من تبيمة عطـــاتها عن توريد ١٥٠ طن سناتُل رابع أثيلًا الرصاص المقدم للهيئة العلمة للبترول في مناقصة ١٤ من أبريل سفة ١٩٦٠ ويتمهد البنك بأن يدمع للهيئة العامة للبترول هذا المبلغ عند أول طلب منها 4 ويصرف النظر عن أية معارضة تصدر من جانب الشركة الابطالية البترول المشار اليها ، ويسرى مقمول هذا الخطاب لغاية اليوم الرابع عشر من شهر مايو سنة . ١٩٦٠ ، واذا لم تصل أية مطالبة من جانب الهيئة العامة البترول قبل انقضاء التاريخ المذكور ، عان البنك يكون في حل تام من جميع التيود والالتزامات قبلها ... الفاتجة عن خطاب الضمان ٥٠ الذي يصبح لاغيا وغير معمسول به نهائيا عويجب اعادته الى البنك وبتساريخ ٣٠ من أبريل شَّنة ١٩٦٠ أي قبِـلُ انتفـاء أجِـلُ الفــمان الْمُسارِ اليــه طَلَبْتُ الهيئة المُعْلَمة للبترول من البنك الإيطالي أن يهد سريان معمول خط مُ البيانة الطَمْمَانُ الدَّهُ فَلَاللَةُ السَّهِرِ تَلْتَهِي فِي ١٤ مِن اغسطس سنة ١٩٦٠ ، وقبل تهاية هذاه المذة وعلى وجه التحديد في أول الخسطس سنة ١٩٦٠ تلقي البنك الرا الهيئة الماية للبترول خطابا تطلب البه نيه مواغلتها بالمتناد داريخ سريان خطيسياب الجنسان رتم ١٦٠. و بعيلغ ٥٥٠ جنيما و ١٦٦ ملهما ، وذلك لمسمله mule 14 = (7 c)

غلامة السبير تبعا من أتبيغاً التساطئ الساريخ الفيائة. منعول الضبان وهو 1940///18 ، حيث أن الغرض المقدم من الجله لم ينته بعد .

واثر ذلك تيام البتك الأعلى (الذي انتقات اليه اصول وخصوم البتك التحارى الإسلالي) بلخطسار الشركة بطلب الهيئة فرنفست مد اجل خطاف الهيئة ونفست مد اجل خطاف الهيئة ونفست مد اجل خطاف الهيئة والمباركة على الهيئة على الهيئة على الهيئة على الهيئة المادت عند الجل سلاميته من الهيئة على الهيئة عند اعلت هذه الكتابة تطلب مد اجل الفيان ، وفي الهيئة عند اعلت هذه الكتابة تطلب مد اجل الفيان ، وفي الهيئة على الهيئة على 19 من بالرس سنة 1911 حيث ارسل خطاف الهيئة المادة ال

وعند ذلك تابت الهيئة في ٩ من مايو سبة ١٩٦١ بطلب صرف تيبسة خَطِفَ الشبيان فابتتم البنك عن السرف .

والذى يستخطص بها سبق أن الهيئة الملهة البترول كانت تطالب دائسا بستة البال خطاسته الضمان ، ولادد تنتهى فى 18 من بايو سسنة ١٩٩١ ، والفيرا طلبت فى ٩ من مايو سنة ١٩٧١ أداء فيمة الضمان نقدا .

الله على طلبات البيئة بد اجل خطاب الضبان قد استبرت وتجددت المنان المراحة برنض الشركة المراحة المواجد المحددة المناك ، ولم يقم البنك باخطار البيئة برنض الشركة من المراحة المناب المنان الا وطابات المد تألية ، مان البنك يكون مسلولا عن المؤلف المناب المناب المنان المنان قد التزم بأن يدفع المناز عن أية مطار المناف المناب المنان المنان المناز عن أية مطار المناز بالمناز المناز عن أية مطار المناز بالمناز المناز المناز

وادة تنتهى فى ١٤ من مايو سنة ١٩٦١ ، غان الهيئة ... وقد وقعت مطابقها فى من مايو سنة ١٩٦١ ، غان الهيئة ... وقد وقعت مطابقها فى استساء تبية ... الشمان نقدا ، ويكون البنك مرابة الفراء الذان دنع التبية ليس مطقا على مرغبة الشركة المضبونة ، وانسا هو التزام مغروض على البنك ، بصرف النظر عن الهية معارضة من جانب الشركة الإطابية المضبونة ما دامت المطابة بالتجديد ، وبدنم التبية نقدا قد وقعت ... على ما سبق ايضاحه ... خلال هدة سريان ، بنسول خطاب الشبان .

ولا وجه للتول بأن عدم تيام ألبنك بالرد بالوافقة على تجديد خطهه المنتها الموقعة الموقعة المؤقاء بين بعد عدم موافقته > فاقا انتها الدة دون أن تطلب المهشعة الوقاء بتياه الضبان تندا سنط حتها في المطاعلية به وقلك أن الأسلل أن تطلب المهشسة بد أجل خطساب الشبان > وعلى البنك أما أن يوافق على المدا أو يضطر الهيئة في الوقت المناسب المعتول لكي تطلقب بأداء تبيسة الشبان تقسدا > فاقا هو تصد عن ذلك > فاقه يكون ملتزما بالوفاء بتيمة الشبان نقدا عند أول طلب من الهيئة ما دام طلب الهيئة عد وقع خلال الاجل السذي طلبت الهيئة مد مفعول سريان الشبان اليه > وهو أبر متحلق في حالتها طلبت الهيئة مد مفعول سريان الشبان اليه > وهو أبر متحلق في حالتها

ولهذا انتهى راى الجمعية الصويية للقسم الاستشارى الفتوى والتشريع الى ان البتك الاهلى مسئول عن عفع تيسة الشمان الى المؤسسة المسية علمسترول .

(منتوى رقم)) ٥ قل ١٠/١/١/١١)

سبانس عشر ... الرقابة على ايرام المقد الادارى

قاصدة رقس (٧٧))

-

ضرورة استفناء مجلس الدولة فى كل عقد نزيد قينته على خسة الأله-جنيه قبل ابرامه ... حكمة هذا الاستازام والجزاء عليه ... يراد به صون السالح.

السلم بحيث اذا لام يتبع هذا الاجراء عان المقد يعتبر مخالفا للقانون ... وضع

الشهروة فى هذا الغصوص وحكمه .

يكلمن اللتــوى :

طلبت وزارة الصناعة بالاتليم السورى الى ادارة النتوى المختصفة سرلجمة المتهد الذي أبربته الوزارة مع الهيئسة الاتحسادية للاسستيراد والتصيدير ببوسكو لانشاء مصنع للسماد الازوتي ، وأن أدارة الفتوي المنتصة ؛ اعادت « العقد » الشهار اليه الى وزارة السناعة دون مراجعة # تبين من أن المقد ابرم مُعلا في تاريخ سبابق على تاريخ عرضه على الادارة ، الثير الذي يخلف ما تنفى به المادة ٤٤/٢ من التانون رتم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ جَنْظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحددة من أنه 9 لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عتسد . . في ملاة تزيد تبيتها على خبسة الاف جنيه بغير استنتاء ادارة النتسوى المقتمسة ؟ . وقد رد السيد وزير الصناعة بالاقليم السسوري على ذلك مكافي جاء نيه و تَنْأَرا لأن هذا العقد قد أبرم في موسكو من قبسل الوقد الرمسى المشكل لهذه الغاية ، ونظرا لأن تبية العقد المسار اليه تبلغ حوالي € مليون رويل ولاهبيته بالنسبة للوزارة والرغبة في سرعة وضمه موضع التنبذ ، لهذا نرجو عرض ذلك العدد على اللجنة المختصة بهجاس الدولة المحس نصوصه وبيان الرأى في مدى تاتونيتها مع ملاحظسة أن الوزارة عَلَمْد في اعتبارها مراعاة تطبيق احسكام الفقرة الثانية من المادة }} من خاتون مطس الدولة نبيا يعرش مستقبلا من عقود £ .

- وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العبومية للقبهم الاستثماري اللفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجاسستها المنعتسدة في ٧ من ديسسيير ﴿ كَانُونَ الأولَ ﴾ سنة ١٩٦٠ غامستبان لهسا أن المادة ٤٤ من التسمانون متم هو اسنة ١٩٥٩ بتنظيسم مجاس الدولة تنص على انه « لا يجمعة: لاية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تتبل أو تجيز أي عقد الهي حملح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسك الله جنيه بغير استنتاء ادارة النتوى المختصة » ... ومنساد هذا النص الى الشارع أوجب على كل وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تعسرهم مشروع كل عقد تزيد تببته على خبسة آلاف جنيه على ادارة النسوي المفتصة بمجلس الدولة لتبدى نيه رأيها بن النادية التانونية وبذلك يكون القانون قد حظر على الجهات الجكومية أبرام ظك المتود مباشرة > مما يتمين ممه عرض المتسد متسدما على مجلس الدولة تبسل أبرامه كه ا وغنى عن البيان أن القانون لم يشترط ذلك عبدًا ، وانها أراد به أن يجنيه الوزارات والمسالح المختلفة موامان الخطأ وأن يكفل لها من أسباب السلامة في صياغة تلك العتود ووضع أحكلها ما نتحتق به المسلحة العلبة للدولة على أكمل وجه وأوقاه ،

واذا كان هذا هو حكم القسانون في الاحوال المادية الا انه اذا وجدت ظروف استثنائية تبلغ حد الضرورة الملجئة التي توجب ابرام عقد ، دون المكان الرجوع إلى مجلس الدولة مقدما ، كسا لو اقتضت ظروف طارقة ابرام عقسد في بلد آجنبي وكانت الظروف لا تسمح بالرجوع الى المجلس ، وكانت المطروف لبرام المقد ، غان منسؤ من الشهروة يكون لهسسا وزنها بحيث يعتبر ابرام المقد في منسل هفه الشروف إبرا استثنائيا ، ولكن مع ملاحظة أن الضرورة تقدر بقسدها في بحيث أذا أمكن المقاهم بين الطرفين على أن يكون الاتفاق بيئلة مشروح بحيث أذا أمكن المقاهم بين الطرفين على أن يكون الاتفاق بيئلة مشروح نظوف وتعسفر ذلك كله ، بحيث أم يكن ثبت منساس من ابرام المقد حقيه لا تفوت بصلحة علية كبرى ، عليس ثبت با يبنع من ابرام المقدد هي موقعيسه .

وقري الجمعية المعومية في مشبل هذه الطروف أن التوفيق بين تطبيقة. الجنون ووعلية المسلحة المسلحة ، ينتضى في الاحوال التي تسطرم الفساهد لهذا انتهى رأى الجمعية المهومية الى أن المقد الذى أبرمته وزارة المساعة بالاطلم السورى مع الهيئة الاتحادية للاستيراد والتصدير بموسكو في ٨ من يوليو (تموز)سنة ١٩٦٠ قد وقع مخالفا للقانون لمدم عرضه على مجلس الدولة قبل أبرامه لا بواسطة هيئاته المختصة ولا باشتراك مهشل المجلس الدولة في الوقد الذى أبرم هذا المقد .

ولكن لا يمسبع المجلس وقد أصبح ابرام هذا المقسد لهر واقصنا الا أن. يواجعه من القلعية القانونية لابداء ما عسساه يوجد غيه من ملاحظسات . والوزارة بمسسد ذلك وشسانها في تدارك ذلك أن أمكن مع الطرف الآخسر في العقد .

(نتوی رشم ۱۰۷۵ فی ۱۹۳۱۰/۱۲/۱۷)

قامسدة رقسم (۷۸٪)

عقود التوريد والإشغال العلبة وقيها من العقود الإعارية التى تزيد قيتها على خسة اللف جنيه وكانت ترتب عقوقا أو التزليات بالية على الدولة - خضوعها قوعين النبن من الرقابة : رقابة مالية بياشرها ديوان الماسبات شبقاً لأحكام قالولة (حمّ ٢٣٠ السنة ١٩٠٠ ، ورقابة قالونية يعارسها مجلس القيماة بالتماري الامكام للاحة ٤٤ من القالون رقم به اسنة ١٩٥٩ - لا تعارض.
يهن هذين التومين من الرقابة .

هيئان داريد ا

يقضس القشوى :--

هُ السَّطَالُسُكَةُ وَزَّارَهُ ٱلْاَلْتُمُثَالِ بِالاطلِمِ السَّوْرَى رأى الْلَهُمُعُة الْلَمُصُّة بِمَعْمِهِ اللَّوْلَة في هشتان المتعلمية الخاصة بشروع بنشاء مبنى وزارة الخسوانة بديشق ، عليه تلك اللجنة ملاحظات بشاق المناسسة والله من المؤوم الرابه ويتساريخ ٢٤ من توضير سنة ١٩٥٥ طلبت وزاءة الاستغال الذي ديوان المحاسبات التلشير على اشبارة المنتصبة بطلب الديوان الى مجلسها الدولة ابداء الراى في رد وزارة الاستغال المسامة على ملاحظاته لها ، وقد عرض الموضوع على اللجنسة المختصسة ببطس الدولة بجاستها المتحدة بعضاريخ ٧ من ديممبر سنة ١٩٥١ ، غرات أن مراقبة المغود من المتصافى مجلس الدولة بعد نفاذ القسائون رتم وق المسلمة ١٩٥٩ في من المتصافى ديوان المحلسبات على مراقبة المقود من الناحية المالية ونظرا الاعتراض ديوان المحلسبات على هذا الراى مقد اعيد عرض الموضوع على اللجنسة ديوان المحلسبة المتحدة بقاريخ ١٩٥٠ من يليو مناه المنسلة ١٩٥٠ المحسنها المتحدة بقاريخ ١٩٠٠ من يليو صنة ١٩٩٠ المدسنة على اللجنسة المحسنها المتحدة بقاريخ ١٩٠٠ من يليو صنة ١٩٠١ المدسنة على المحسنها المتحدة بقاريخ ١٩٠١ من يناير صنة ١٩٩٠ المدسنة على المحسنها المتحدة بقاريخ ١٩٠٠ المنسبة على المناسبة على هذا الراى مقد اعبد عرض الموضوع على اللجنسة بجاستها المتحدة بقاريخ ١٩٠٨ من يناير صنة ١٩٩٠ المدت عرض الموضوع المن المحسنها المتحدة بقاريخ ١٩٠٨ من يناير صنة ١٩٩٠ المدت عرض الموضوع المن المحسنها المتحدة بقاريخ ١٩٠٠ المناسبة عرض الموضوع المن المحسنها المتحدة بقاريخ ١٩٠٠ المناسبة على هذا الراء عرضه الموضوع المن المحسنها المتحدة بقاريخ ١٩٠٠ المناسبة عدد المسلمة المتحدة بقاريخ ١٩٠٠ المناسبة عدد المسلمة المتحدة بقاريخ من الموضوع المن المحدد المناسبة المتحدد المتحد

وقد عرض هذا المرضوع على الجمعية الصوبية للتسم الاستشاري للكتوى والتشريع بجلستها المتحدة في ٤ من يناير سنة ١٩٣١ مانستان لها أنه أيا كان وجه الراي في الاعتراضات التي أبداها نيوان المفسجاة بشأن الفتوى الصادرة من اللجنة المختصسة ببجلس التولة في خل تاتون ديوان المحاسبات رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٥٢ فقد مسعر القساتون رقم ١٩٣٠ السنة ١٩٦٠ الخاص بديوان المحاسبات والذي اسبع فاهذا اعتبسارا موا المنابع بوليسة سسنة ١٩٦٠ ، ونصت الملاة الولى منسه على أن ٥ يستبدل بأحكام القاتون رتم ٥٣ نسنة ١٩٦٢ والرسوم التشريعي رقم ١٠٠٧ المؤرخ المخالفة لهذا المقانون مع مراعاة ما تتفي به .

ونست المادة 11 على الله بع عدم الاخلال باحكام قانون مجلس الدولة تخضيع لرقابة ديوان المصلبات السبقة عقود القوريد والاشغال المسلقة وطبي وجه العموم على عقد يرتب حقدوقا أو التزامات بالبة للتولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية الملة أو عليها أذا زادت تهيته على خيسة القهر جنيه (6) ألف ليرة سورية) — ونشيا الرقابة في هذه الحلة التحقق من أن هذه المستود قد أبريت ضبن الاعتبادات المعزجة لها في الميز البيسة ووققد للإحكام والقواعد الملية المترة بدواذا غلوران في أبيام المقد سفافة العسكاني المجرة السليقة كان فرئيس الديوان أن يعترض عليه بقران مسبور ويجهنا الموزير بالمجمون أن يعرض الإبر على رئيس الجهورية يبعيل بالمبيار المخمود المعترية عدم أن و هذا كانت الملادة ٤٤ من قانون مجلس النولة تفس على انده و لا بجوز الأي وزارة أو مسلحة من تبسلح الدولة أن تبزم أو تقبل أو تجبر أى عنسد أو سلحة من تبسلح الرائم عكين تزيد تبيتها على حسسة الان جينية بخسسة الادارة المختسة ٤ مان منتشى ذلك أن رتابة ديوان المحكمين على المتود التي تبرمها جهات الادارة التي تزيد تبيتها على خيسة الادارة التي تزيد تبيتها على خيسة الادارة التي تزيد تبيتها على المقود التي تبرمها جهات الادارة التي تزيد تبيتها على المقادة علم دون النواحي المقادة ، ولكد ذلك :

لولاً - أن المشرع نصرى المدة 11 من تلتون المحاسبات عسلى أن رتابة ديوان المحاسبات لا تخل باحسكام قانون مجلس الدولة ، ولما كانت رقابة مجلس الدولة على العقود هي رقابة تلتونيسسة ، ومن ثم غان رقابة ديوان المحاسبات على المقود المذكورة لا يمكن أن تكون من نفس النوع والا أدى ذلك اليماندواج الاختصاف بهادين الهيئتين ،

د فالية .. كنس النفرة الثقية من المادة 11 على أنه 9 وتشمل الرقابة في هذه المفلة التحلق من أن هذه المتود قد أبريت ضبن الاعتبادات المدجة لها في الميزانية ووفقاً للاحكام والقواعد الملية المترزة كيا نظبت الفقيسرة الثقلة وسيلة النصل في اعتراضات السيد رئيس الديوان يقنسية الى تلك المتود في حقة مخلفتها للتواعد الملية .

ومها تقدم يتضح أن رقابة ديوان المحاسسيات على المتود التي تبرمهت الوجهات الإنبارية المجارية المتود التي تبرمهت الوجهات الإنبارية المجارية المجارية المحالية المحالية

رَ _ لَهِبَا النَّبَيِّ الْوَايِّ الْنِي أَنْ حِبْدِد الوريد والإشمال الماية وكل منذ يرعب حَنْهُمُ وَالْوَالِيْفِ بِنَالِيهُ لِلْمُولَّةُ وَغِيرِهَا بِنَ الإشمالِينَ الامقبارِيةِ المسابيةِ أَنَّ المُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَأَنْفِهُ مِنْ يَعْلِيهُ مِنْ يَغْيِيدُ نَنْ اللّهِ خَبْدِينَةً (حَجَّ اللّهِ الْمُسَادِّنَةُ عَنْهُ الْمُقَالِّدُ فَيْرُ عِلْ الرَّائِيمُ أَنْهِ الْمُعْلِينِ فَعْشِكُمْ فَيْ الْوَلْيَ لَوْلِيَّةً لَمُؤْتِ يباشرها ديوان المحاسبات وفقا لتانون ديوان المحاسبات الصادر بالقسانون رقم ٢٣٠ اسنة ١٩٦٠ وتخضيع الثانية ارتباية تانونية يجريها مجلس الدولة علي المتود المتكورة بالتطبيق لاحسكام المادة ٤٤ من فاتنون مجلس الدولة المسادر بالتانون رفيره و اسنة ١٩٥٩ .

آ اعتوى رقم ۱۱۲ في ۱۹۲۱/۲/۲)

قاعسجة رقسم (٧٩٤)

: المسطا

ان عدم عرض شروط الرّاد والتمالد على ادارة الراى المفتصة باعتبار ان قبية المقد تقل عن خبسين الف جنيسه لا يمنى من اعادة عرضها عسلى تسم الراى مجدما اذا ما ارتفعت قبيتها لاى سبب كان الى ان يزيد على حذا المِلغ،

بلغص القتــوى :

استعرض تمدم الرأى مجتمعا موضوع تعاتد وزارة الزراعة عن بيع ثمثر وبوالح زراعة الجبل الاستر بجاسته المنعدة في ١٠ مارس سنة ١٩٤٨ وقد رأى أنه لا يوجد ملتم من صياغة هذا المقد من الوجهة القاتونية صلى أسلمى المشروع السبق مراجعته بعمرغة ادارة الرأى لوزارات المسارف المعومية والزراعة والشئون الاجتماعية على أن يوجه نظر الوزارة الى أن عرض شروط المزاد والتعاتد على ادارة الرأى المفتسة باعتبار أن تهيتهما عرض شروط المزاد والتعاتد على ادارة الرأى المفتسة باعتبار أن تهيتهما نظر عن يجسعن الله جنيه لا يعنى من اعادة عرضها على تسم الرأى مجتمعا أذا ما ارتفعت تهيتها لأى مبيم كان الى ما يزيد على هذا المبلغ وذلك تطبيتهما للفترة الثانية من المادة ١٩٤٦ الخلص بانشاء مبطس المؤلة .

الله المرازي والمرازية المرازية المرازي

تاصحة رقسم (١٨٠)

البسنطة:

شروط المتود التي تصدر بقانون ... برنجمة هذه الشروط ... الأخصافيم ... الشروط الرافقة اشروع القانون الخاص بالترخيص لوزير الصناعة والبترول والثروة المدنية في التماند مع المؤسسة المدرية العالمة للبترول وشركة بان امريكان البحث عن البترول ... اختصاص لجان قسم الفتوى ببراجمة هذه الشروط ... احالة بشروع القانون بعد نبام هذه الراجمة الى قسم التشريع الراحمة صبافته .

بلغص الفتسوي : . .

" me will all

ان المابة الأولى من مشروع القانون المسار اليه تنمي على أن و يرخص لوزير الصناعة والبترول والثروة المعنية في التماتد مع المؤسسة المحرية المسابة للبسترول وشركة بان امريكان مصر للبسترول في شسان البحث عن البترول واستفلاله بالمستراء الغربية ووادى النيل وغنا الشروط المرافقسة والخريطة الملحقة بها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ، ١ من مسجتبر مسنة ١٩٣١ مسحر القنانون رتم ٨٦ لمسنة ١٩٣٩ بتصنيل بعض التسكلم قانون نظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لمسنة ١٩٩٩ ، ويمقتضى هسفا التمسديل اسبحت المادة ١٤٥٣ من هذا التقون تنص على انه ، ولرئيس الادارة (ادارة النتوى) أن يحيسل الرائة المختصة ما يرى احالته اليها لأهبيته من المسائل التي ترد اليه لإداء الرأى ديها ، وعليه أن يحيل الى اللجنة المسائل الآتية :

أ 1970 كل الفترام موضوعه استغلال مورد من موارد الفروة الطبيعيسةً ! في المفادا و مصلحة من مصالح الجماون المائة وكل احتفار . -

(ب) منفقات التوريد والاصفال الملية وعلى وجه المبورة إلى عقيم. يرتب عقوقا أو التزايات بالية الدولة وغيرها بن الاشخاص الاعتبارية. الملية أو طبها أذا زامت قيلة على خمسين الشاجية!

(ج)

..... (3)

وننس المادة ٤٤ على أنه « على كل وزارة أو مصلحة قبل استحدار أي تأتون أو ترار جمهي ويي ذي صفة تشريعية أو تشريع تعسير كه أو لاتحة أو ترار تنفيذي للتوانين واللواتح والترارات أن تصرض المشروع المترح على تصم التشريع لصيافته » .

ومن حيث أن مؤدى هذين النصين اختصاص لجان الفتوى بمراجعة كل التزام خاص باستفالل مورد من موارد الثروة الطبيعية بينسا بخص قسم التشريع بمراجعة صياغة القوائين .

ومن حيث أن الشروط المرافقة لمشروع تقون منح التزام المرافق العلمة، مى في حقيقتها عقد موضوعه استفلال مورد من موارد الثروة الطبيعيسة في البلاد ، ويهذه الصفة غان مراجعتها تدخل في اختصاص لجنة قسم التنوي طبقا لأحكام الفقرة (1) من المادة ٢) من القانون المسار اليه .

وتاسيسا على ذلك اذا كان ثبة تانون بنسج التزام طبقا لشروط بعينة ترفق به '، غاته يتمين أولا احالته الى لجنسة الفنسوى المختمسة. لم اجمة هذه الشروط طبقا لنس المادة ٢) من تانون تنظيم مجلس السنولة . وبنى تبت هذه المراجعة بحبال بشروع القبانون بعسد ذلك الى شبسم التشريع لمراجعة صياعته وعقا لحكم المادة ٤) من القانون المذكور .

بن أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المبويية ألى اختصاص لجان تعسم المتوى ببر اجمة شروط المقود التى تصدر بقانون ، واختصاص تسم التشريج ببر اجمة بشرومات القوانين التى تصدر بعوجبها تلك المقود .

(ملف ۲۲۹/۲/۳۲ ـ جلسة ۲۲۹/۲/۳۲)

القـــرع الكــاتى القائمـــة والزايدة

أولا ... الإعلان عن البائصة دعوة الى التمسائد

قاصدة رقام (۱۸۱)

الأفسنسية ا

الاعلان عن اجراء بثلقسة أو مزايدة أو ببارسة ... فيس الآ دموة الى الاتعاقد ... النادم بالعطاء هو الايجاب ،

ملقص المكم

ان اعلان الادارة عن مفاتصة أو مزايدة أو مبارمسة لتوريد بعض
الإحسناف عن طريق التقدم بعطاءات ليس الا دعوة الى التعاقد ، وأن التقدم
مقطاءات وقاتا للمواصنات والاشتراطات المطن عنها هو الايجاب الذي
ينبني أن يلتني عنده تبول الادارة لينعد العقد .

(المعن رقم ٢٣٣ لمسنة ١٠ ق _ جلسة ١/١٢/١٢/١)

تانيساً ... لجنسة البت

قاصدة رقم ﴿ ٨٢ ﴾

الهِــــعا :

الاترام لجنة البت في السطاء بالاسترشاد بالاسمار السابقة واسسمار السوق ... افغالها هذا الإجراء يجمل قراراتها مخالفة القانون ... مسسئولية اعضاء اللجنة دون استثناء مسئولية ادارية ... نتيد المسئولية المنية بالقيد الوارد في المادة هو من قانون نظام العاملين المنين بالدولة ... عدم مسئولية العامل مننيا الا عن الفطأ الشخص ... اعتبار الفطأ شخصها بنى قصد العامل. التكلية أو الإضرار أو منفعته الفائلية أو بنى كان الفطأ جسيها .

يلفس القتــوى :

ان المادة ١٥٣ من الآمة المفازن والمستريات نفص على أنه يجب أن تسترشد اللجنة (لجنة البت) بالأشان الاخيرة السابق الشراء بها مطيسة أو خارجيسا ويجب بيسان هذه الاثبان بكشف التعسريع مع ذكر تخارفي الشراء ، كما يجب أن تسترشد اللجنة بأسمار الشوق عند البت في العطاءات "

وتنص المدة 18 من الاحة المناقصات والزايدات على أنه يجب عند و المسابق التصافر البحث في المسابق التصافرة المسابق التصافرة بها بحليا أو خارجيا ويجب بيان هذه الانهان بكشف التغريخ مع ذكر تغريخ التملل كيا يجب الاسترشاد أيضا بالسعار السوق .

ويبين من هــذا إن لجنــة البت في المطاءات ثلثتم بالاســنوشافة: بالاسـعلر السلفة ويامـنعل السوق عان هي اغفات هذا الاجـــراء كاتشة تراواتها مخافقة لاحكام القانون ، ويشترك في هذه المخافة جديــم اعفـــام اللجنة بغير أي استثناء ، لأن المشرع قد التي عبد هذا الاجراء على اللجنــة ولم يتصره على بعض اعشافها دون البعض الآخر ، ومن حيث أنه وأن كان إلى الألك بالنبوة المسئولية الادارية الا أن المسئولية الادارية الا أن المسئولية المنه تعد بقد تقر أوردته المادة أراه من عانون نظام المساملين المنين رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ هو أن المامل لا يسأل جنيا الا عن الخطسة الشخصي .

ومن حيث أن الخطأ يعتبر شخصيا أذا كان العبل الفستار مصطبغا يطلبه شخصى ويتم يطلبه شخصى ألم الذا كان الصل الفسل غير مصطبغ بطسابع شخصى ويتم يحين بوطئف معرض للخطأ والصواب على الخطأ في هذه الحلة يكون مصلحيا المحين واجبسات وظيفته كالمحرة بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبسات وظيفته كالحيرة والاسرار أو تقيا منتمتة الذائية كان خطؤه مسسخصيا خطيل هو قد المجهد وكذلك كلها كان الخطاء جسسيها وقلسا لما تفست به المحادرية الطبا في هجهها الصسادر بجليسة 1/١/١/١٥ (ق ١٩٥٨)

ومتى كان يبين من استظهار وقالع الموضوع انه وان كان هساك خطا من جانب اعشاء اللجنة من اساتخة الكلية الا أن هذا الخطأ لا يرقى الني موية الخطأ الشخصي بل هو خطأ مصلحي أذ لم يثبت من الطسروف التي فيها الخطأ ومن التحتييق الذي لجرته النيساجة الادارية أن أحدا بالمحترى الأقبر والدي التحتييق الذي المحترى النيساجة الادارية أن خطأهم ألم خطأ عقل معرض الخطأ والصواب .

ومن ثم غان تبعة هذا الخطأ المدنية لا تقع عليهم ولا يسالون عنه في ساجهم الخامي .

لهذا النهى رأى الجمعة المومية للتنم الاستشارى الى أن خطا من مدا أمين التوريدات من أعضاء لجنة البت في المطاءات بكلية الهندمسية بهلهمة عين شبعى في عدم الاسترشاد بالاسسمار التي تم التمسايل بها عمل بالسمار السوق هو خطأ مرفقي لا يسالون عنه بعنيا .

وَالِهِمْ الْفَاءِ الزَّالَى بِالنَّسِيةِ لَتَصِيلُ الْبِينِ التَّوْرِيدَاتُ بِكُلُّلُ التَّقُومِيْنِ حَلَى كَشَالُ اللَّهُ الدَّمُونَ الْمُرَاوَعَةِ هَلَّهُ الْمُورِيِّنَةَ عَلَى الْمُشَاءُ لَعَمْ مَالَّامِلَةِ " (فَتُوى رِمْ ١٨٨ فَي ٢٦/٧/١/٢٦)

: قامستة رقسم (٨٣))

: المسجا

بلغص العسكم :

انه من الاصول المسلمة أن الادارة لا تسستوى مع الادراد في حرية التمير من الارادة في ابرام المقود ... ادارية كانت أو مدنية ... ذلك أنها تلتزم في هذا السبيل بلجراءات وأوضاع رسمها الشارع في القوانين واللوائح كاللة لاختيار أنفسل الاشخاص للتماتد سواء من حيث الاهلية أو حسسن السبمة أو الكلية الفنية أو المالية ، وضماتا في الوقت ذاته للوصول إلى أنسب الموروض واكثرها تحتيقا للصالح المام بحسب الفاية التي تستهداها الادارة من ابرام المقد ، وجلى من ذلك أن المقد الذي تكون الادارة أحد أطرافه ... سواء كان عقدا أداريا أو مدنيا ... أنسا يعر ... حتى يكتبل تكوينه بعراهل ... متمددة ويسلك أجراءات شتى وغقا للاحكام والنظم السارية حسب الاهوال .

ينبغى التبييز في متسلم التكييف بين المقسد الذي تبرمه الادارة وبين الإجراءات التي تبهد بها لابرام هذا المقدد او تهيئ لولده ذلك أنه بقطع النظر عن كونه المقد مدنيا أو اداريا غان بن هذه الإجراءات با يتم بقرار من السلطة الادارية المختصة له خصاقص القرار الاداري وبقسوباته عن حيث كونه اقصاحا عن ارادتها الملزية بناء على سلطتها العابة بعتنفي القوانين واللوائح بتصد احداث أثر تماوني تحقيقا المصلحة عابة يتغيساها العاتون و وبثل هذه القسرارات وان كانت تسهم في تكوين المقد وتستهدف التبايه غاتها تنفرد في طبيعتها عن المقد بدنيا كان أو اداريا وتنفسل عنه و وبن ثم يجوز أذى تسان الطعن غيها بالالفاء استقلالا و ويكون الاختصاص بنظر طلب الالفاء والحال معقودا لمحكم بجلس الدولة دون غيرها فلاختصاص بنظر طلب الالفاء والحال معقودا لمحكم بجلس الدولة دون غيرها فلاختصاص المتطق بالانقاء أن المنطق بالوظفية بن النظام العام .

لجنسة البت سواء في المناهسية أو المزايدة أنها تفتص بالتفسياة مه بلزم من الاجراءات لتمين أفضل المناقصين أور المتزايدين وفقا لما ريسسه القانون وذلك حتى يتسنى للسلطة الادارية المنوط بها أبرام العقد مبسائم المناقون وذلك حتى يتسنى للسلطة الادارية المنوط بها أبرام العقد مبسائم اختصاصها في هذا الشأن ، وليس من شك في أن قرار لجنة البت بلرسساء المناقصة أو المراقدة البين قرارًا اداري نهائي الدين مركز الديجسع له مجوعة اداري من جهسة اداري مختصة بما لها من سلطة علمة مبدئي الدلالة على صدق هذا النظر من نوع الدلالة على صدق هذا النظر من أن جهة الممالد أنها نلترم هال أنصراف الدلالة على صدق هذا النظس من أن جهة الممالد أنها نلترم هال أنصراف الدلالة على صدق هذا النظس من أن جهة الممالد المناقص المناقب المنا

ثاللا - ١ - النمساند بع مبادب الله المؤاملية

قاصدة رقسم (١٨٤)

المسطأ:

بلغص العكم :

يبين من نصوص القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم الماتصدف والمزايدات أنه طالما لم يستبعد من المناتصة غاته بحسب الاصل يتمين غلى لجنة البت ارساء المنافسة غلى حداجب للمطاء الاهل الآ أن الفحرع رأى رغبة بنه في تمكين الادارة بن الحصول على أصلح المطاءات أجاز المناوضة بعد غنج المظاريف مع صلحب المطاء الاهل أذا كان متنزنا بتحنظات وكانت القيمة الرقبية لاهل عطاء غير المتنزن بثىء من ذلك تزيد كثيرا على المطاء الاهل وهو المتنزن متحنظات ولكن أذا قبل التنازل عن تحنظاته يرجع الى الاصل وهو كنه لا يجوز أرساء المناصة الا على صلحب المطاء الاقل .

ومن حيث أنه وقد بأن من الاوراق عطاء المدعى لم تستبعده اللجان القنية ثم انضح بعد فتح المطاريف أنه مسلحب أثل عطاء وأنه بعد أن تبت المفاوضة معه ببناء على توصية لجنة البت سنتسازل عن تحفظه ؛ فاقه وفقا لما تقدم من أحكام كان من المتمين قانونا على جهة الادارة أن تتعسائد معه باعتباره صاحب أثل العطاءات الا أنها تنكبت الطسويق السليم وتعالدت مع الشركة المسار البها على الرغم من أن عطاءها كان ترتيسه الاثارة بين العطاءات المعاسمة وعلى ذلك كان جهسة الإدارة بالعسدر مع القرند تكون قد خالفت التسانون ووقع خطساً من جانبها على بالمدارة وقع خطساً من جانبها ،

ومن حيث آنه لا يقال من هذه النتيجة بما استنت اليه جهسة الادارة من أنها لم تتمالاد مع المدمى بسبب وجود عجز كبير في عدد المهندسسين لعيهسسا مما يتمغر معه الاثراف الكابل على التنفيذ ذلك لانه غفسالا عن أن هذا السبب كان مطوما لديها مقدما عند طرحها المناقسسة غاته ليس مبررا بيبح لها مخالفة حسكم القسانون ولا نتب للبدعى في وجود هذا العجز بأن هذا الاعتبار قائم أيضا في حالة استاد المبلية الى غيره حتى لو كان شيركة من شركات القطاع العلم .

لها بالنسبة لما اشارت اليه في مذكرتها من اتها تمدر قد تأبت بالنساء المناسسة وقا السابمة من قانون المناسسة والمزايدات على هذا السبب على غير أسلس إيضا لاته ليس في الاوراق ما ينيد أنه قد توافرت في المناسسة التي أجريت احدى الحالات التي تجيز الفاءها بل أنه لم يصدر عن جهة الآدارة قرار بالفاء المناهسة أو الاستفناء عنها وذلك قبل البت نبها أو بعده .

ا (طعن رقم ٥٥٦ لسنة ١٤ ق ـ جلسة ١٩٧٢/١/٢٧)

ب ... التعاقد مع صاحب لنضل عطــــاء

قاعدة رقم ﴿ ه٨٤ ﴾

المِسطا:

لقا رأت اللجهة الادارية المنتصة ابرام المتدخلة يتدين أن التعلقد مع مصاحب الشي مع الترابية ولا تبلكة مصاحب الشيل مطاء الله عنه اللجنة المنتصة بالبت في الرابية ولا تبلكة الن تستبط به غيره ولو كان منصوصا في الشروط على أن لها الدى في وتقريم أو تبول أي مطاء دون ابداء الاسباء : أساس ذلك _ الفاء الرابية غير جالي في الدالات المصاحب عليها في القانون .

ملقص الحسكم :

ووفقا لاحكام القسانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناتم المساحة والمزايدات يتمين على الجهة الادارية المختصة اذا رات ابرام المقد أن تتملعت مع مسلحب العطاء الافضل الذي عينته اللجنة المختصسة بالبت في المزايدة ولا تمثل أن تمستبدل به غيره حتى ولو كان منصوصسا في شروط المزايدة على أن لها الحق في تبول أو رفض أي عطاء دون أبداء الاسباب المخالفة حقة المشرط لاحكام القانون ولائحة المتاتمسات والمزايدات وما تضمئته من تواعد تصد بها تحقيق المسلواة بين جميع المزايدين على أنه يجوز الغاء المزايدة حقق قلبته احدى الحالات المنصوص عليها في المادة السليمة من القانون من المادة المسلومة عليها في المادة السليمة من القانون من المادة المسلومة عليها في المادة المسلومة من القانون من المادة المسلومة عليها في المادة المسلومة عليها في المادة المسلومة عن القانون من المسلومة عليها في المادة المسلومة عن القانون من المسلومة عليها في المادة المسلومة عن القانون من المسلومة عن المسلومة عليها في المادة المسلومة عن المسلومة عليها في المادة المسلومة عن المسلومة

﴿ ظُمِن رَقِم ٨١٧ لسنة ١٣ تى ... جِلسة ١٩٦١/٢/١)

هِ ... الله جنها بين الله العالي، اطلاد والضائبا

قاعسنة رقسم (١٨٦)

د **دی**سیا :

تماند الادارة مع الاداد او الهنات عن طريق القانسات السيهة. قد اللهاة إسرائية المنافية المرافقة عاد فإلاث تبلغها بنهامة الرفق.

اللها ومعاوله فإنفية البائمة المائمة على ومائم السال الاتل تعليق المائمة المرافقة المرافقة المرافقة المنافقة المنافقة

بكائص المسكم :

من الاسمال التي تقوم عليها تماتد الادارة مع الاعراد او الهيئسات عن الأورق المناتد العالمة أو المنطبة أن يخسع هذا التماتد لاطبارات تتملق منسلمة المرفق الملية أن يتنسع هذا التماتد لاطبارات تتملق المرفق الملية التي تتبال في أرساء المناشسة على مساحب المطباء المؤجور بنظيب وجلجة الغزانة على أي اعتبار آخر ؟ وكذا بيسلمته النهية القير تبدي في اختيار المناتوي المنابل بن جيئ المنطبة المنبق وحسين السبعة ؟ فقورة أي من وقدي المسلمة المناتوي عليها المناتوي المناتوي عليها المناتوي المناتوي المناتوي المناتوي المناتوي المناتوي عليها المناتوي عليها المناتوي المناتوي المناتوي عليها المناتوي المناتوي المناتوي المناتوي المناتوي المناتوي عليها المناتوي ومناتوي المناتوية الوضاع الانتصافية والاجتماعية في الدولة ؟ ويد الاولى ومنا الاولى ومناتوي ومنا المناتوي ومناتوي ومنا المناتوي ومناتوي ومن

الملية مقدم المصلاء التاتونية ، وحسن سمعته وكليته الننية ، وكذا كليته الملية التنب معارف الملية التي يقتص عليه وتمين معارف كراسة التروط ، كضمان لجدية العطاء وصدق النية نيه ، ولتنفيذ المقد معت يرسو عليه ، وتعويض الادارة في حالة اعادة المتلاسمة على حسابه اذا ما تكل عن ايجابه ، وهذا كله بخلاف التابين النهائي .

رُحُلُانَ رَثِم الْلالِ لِسَعَةً ؟ ق حِلْسَة ١٩٥١مُ ١٩٥١)

"رابما ـــ ا ـــ قبول العماء يجب ان يتَضل يملم من قبل عَمَلوه،

قاعدة رقم (۸۷)

اللهـــــدا

ان القبول بوصفه تميرا عن الارادة لا يتحقق وجوده القانوني الا الله التصل بعلم من وجه اليه ... عدم ثبوت علم مقدم المطاء بقبول عطاله ... عدم جواز التحدي بالمقاد المقد .

بكتم المبكم :

انه دون ما حاجة الى التصدى الى بحث مدى صحة ما ادعاه المدعى. عليه من انكار التقدم بالعطامين المسوب صدورهما منه في العمليتين المسار اليهما وما ادعاه من تزوير التوقيمات المسوية اليه على أوراق هاتين. السائيتين ، ومع انتراض نقدم المدعى عليه الى الزايدتين المذكورتين ورسو الزاد نيهسا عليسه ، نقسد لاحظت المحكسة من الاطسلاع على طفسات العايتين الذكورتين أنها لم تتضبن ما قد يفيد أنصال علم المدعى عليسسه مِلْكُتِ الْحَرِرةَ بِأَسْمِهِ ، في ٢٤ مِن أبريل سنة ١٩٦١ بِلْخَطَارِهِ بِتَبُولُ عَطَاتُهُ في عملية استفلال بونيه مراقبة تنظيم عابدين ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٦١ مِلْدَارِه بامادة طرح العملية على حسابه أن لم يذعن لتنفيذ التزاماته في هذا العطاء ، وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٦١ بلخطاره بتبول عطائه في عمليسة المنتقلال مقصف كازينو نامم بكورنيش النبل ، وفي ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦١ مِثْدُارِه بِاعادة طرح هذه العبلية على حسابه لعدم تقسمه للتوقيسع على. الترخيص وتنفيذ التزاماته في هذا الثمان . وبناء على ذلك طلبت المحكمة مِن الحـــاف. عن المافظة الدعبة بالطبسة المقودة في ٢٤ من يونيسة. صنة ١٩٧٢ تقديم ما يثبت 'رسال الكتب المشمسار البهسا الى المدعى عليه وما يدل على استلامه لها ، وأجل نظر الطمن لهذا السبب أكثر من طمسة ١ والتناء نترة حمز الطمن للحكم تتدبت المانظة الدعية بمسانظة بسنندات طوتها على كتساب المسيد مدير ادارة المشستريات المؤرخ في ١٢ من مايو صبقة ١٩٧٣ الى المبيد مدير ادارة الشئون التانونية ... تسبم التضايا ... متضينا أن أدارة المحلوظات أمادت في ١٧ من مايو سنة ١٩٧٣ بأنه اتضجج لديها أن أصل الكتب المشار اليها صدرت بصرغة المتود وأن المتود لم تستدل على الدغائر المتيدة بها هذه الكتب نظرا لانتشاء حوالي ١٢ سسنة عليها وأنه من المرجع أن يكون المتعهد قد تسليها على الصور المرفقة بالملفات المودمة مالتضية .

ومن حيث ان المحافظة المدعية لم تقدم شة دليل على ارسال الكتبه المشار اليها الى المدمى عليه ولم يتضبح من الاطلاع على صور هذه الكتبه الرنقة ببلغات العبليتين الذكورتين ما ينيد تسلم المدعى عليه أو سواه لأصولها نشلا عن أنه لم يؤشر عليها بأرقام الصادر كما هو الشسان بالنسبة: للعديد من الكتب التي تضمينها الملفات المذكورة وخاصة تلك التي أخطر بها. المدعى عليه لاداء الفروق المترتبة على اعادة طرح العبليتين المشار اليهبة على حسابه وهي الكتب التي بادر المدعى عليه بالرد عليها نور أرسالها اليه ، الأمر الذي يثير الشك في ارسال الكتب الخاصة بتبول العطامين الى ا الدمى عليه وظك الخاصة باتذاره بتنفيذ التزاءاته في شأتها والا أعيد طرح الماليتين على حسابه ، وبناء عليه ترجح المحكمة عدم انسال تبول المطاعين. المشار اليهما بعلم المدعى عليه . ولا غناء في الاستناد الى البرقية المتول بأن المدمى عليه ارسلها الى السيد وكيل وزارة الشئون البلدية في الأول من مايو سنة ١٩٦٢ بسحب عطاته في عملية استفلال بونيه مراتبة تنظيم عابدين لانه لم يقم ثبة دليل على أن المدعى عليه هو الذي أرسلها معلا ، وذلك بمراعاة الشكوك التي ثارت حول تقدمه في العبليتين المذكورتين وحول المطارم متبول المطامين المتدبين باسبه فيهبأ ء

وبن حيث أن الاصل أن القبول بوصفه تعبرا من الارادة لا يتطقى وجوده الققوني ولا ينتج الاه الا أذا الصل بعلم من وجه البه ، وبالت الله الا يعتبر التعالد عن المستقد عليا الا أذا علم الموجب بقبوله ، ولما كان المستقد من استقراء الاوراق على ما سلف البيان أن جهة الادارة وأن كانت قد قبلته المطلعين المنسوب صدورها الى المدعى عليه بعلى غربهي أنه قد تقنم بعيا فيها إلا أن القبول على التعبيل السلق لم يتصل بطم المدعى عليه جبح بعيا فيها لا يجوز التحدي في مواجهة المدى عليه بالمعتلد المجتبد ويستندج،

مِمَّا لَكُلكُ آمَيْلُ أَكُلُوهُ وَالأَسْتُلَا الى لتَكَلّبُ لطرح الْمَلْيَدُينَ على حسساب أيُعَمَّرُ ثَلْبُهُ وَيَعْلَمُونَ الْعُرِيبُةُ عَلَى فَقَّهُ .

إطون يتم ١٨٨ أسنة ١٤ ق ــ جاسة ١٤/١ ١/٢٧١)

قاصدة رقسم (١٨٨)

-

الاختلاب في منوان مجم المعاد لا يمني جبّها عدم وصول المعالب والمتعالب والمتعالب والمعالب المعاد الم

بالأنس المنظم ا

ان المتازعة الراهنة تقوم على الاجتهاج بأن مورث الطاعنين لم يصل الله عليه خطاب الحافظ المؤرخ 14 من يولية سنة ١٩٦٣ المتضين ابلاغه يقولها المحافظ المؤرخ 14 المخطوط المحافظ المح

َ وَاِيَّا كُلُّنِ الْكَبَيْتُ فِي صَالِ الْقُرَامِينَ الْكَبِينِينَ الْكَبَيْتُكَ فِي سَمِيتِكُ الْمُمْنِينِي المُمْنِ اِنْسَانِهِ مِنْ المُسْلِقِينِيةِ الْمُعْنِينِ الْمِينَانِ اللهِ مَالِينَ اللهِ مَالِينَ اللهِ مَالِي وَالْمُمْلِكِينِ الْمُؤْمِنِينِينَا الْفُومُلُونِينَ مَالُولُونِ اللّهِ مِنْ اللّهِ اللّهِ مِنْ اللّهِ اللّهِ وصول الخطاب اليه ، أذ أن أوزع البريد بحكم أنصاله بالشلقة التي يعبل غي محيطها ؟ ما يساعده عادة على الاهتداء الي المط المستبع المرمسل اليه ، وعلى الرغم مما يكون قد وقع من تحريف في المتوان ، ومما يؤكد خلك ما حدث في الخصوصية المعروضة ، اذ أن اختلاف المتوان الدون على خطاب المحافظة المؤرخ ١٨ من يولية سنة ١٩٩٢ عن المنوان الذي اثبته جورث الطاعنين في عطاله لم يحل على الرغم من ذلك دون وحسول هذا الخطاب الى محل الرسل اليه وتسليمه الى رئيس عمال ورشته طبقا لما أقرت به هيئة البريد ، ذلك أن مورث الطاعنين قد جمل الاهتداء الى المحل الذى يعنيه مترووكا لفطنة موزع البريد وخبرته في منطقة سوق العقسادين بالاسسكندرية الأمر السذى يؤخسذ منه أن التصديد الحسرق للمنسوان الم يكن ذا أهبية خاصة في سبيل ضمان وصول خطابات الماعظة اليه ، يؤكد هذا النظر أن خطساب المحافظة المؤرخ ٦ من سبتبر مسئة ١٩٦٢ المتضمن أبلاغه بمصادرة التأمين المودع منه مع التنفيد على حسابه قد ثبت أنه سلم اليه في موطئه المذكور على الرغم من أن المنوان المدون على هذا الخطاب الاخير هو المنسوان ذاته الدون على الخطساب المؤرخ ١٨ من يولية سنة ١٩٦٢ السالف الاشارة اليه .

ومتى كان الأمر كذلك ؛ غان الافتسات الواتع في عنسوان مورث العلماعين ؛ لا يعتبر اختساتها جوهريا ؛ كيا أن هذا الاختسات ، حسببا استخاصه الحكم المطعون فيه ؛ لم يبنع من وصول خطابات المحافظة الى للحل الذي عينه المنفرة اذ فضلا عن أن التسليم يكون صحيحا طالما قد تم في الموطن ذاته الذي عينه المعان اليه ، بغض النظسر مها عساه أن يقع من تحريف في كتسابة العنسوان ؛ فقه ليس على موزع البريد أن يتعق من صفات الاشخاص الذين يصح تسليم الخطسابات اليهم ما دام من تسلم الخطاب في موطن المعان اليه قد قرر بأنه ذو صفة في تسلمه ؛ ومن ثم غان المرسل اليه ؛ كيا قال الحكم المطعون فيه بحق ؛ هو وثمانه مع من تسلم الخطسابة، حون أن تكون له صفة في ذلك أو مع من تسلمه دون أن خطاب الى صلحيه — ويناء على ذلك ؛ عنن القرينة الظاهرة هي أن خطاب عسلم الى صلحيه — ويناء على ذلك ؟ عنن القرينة الظاهرة هي أن خطاب

المائطة موضوع المتازعة يعتبر أنه قد سلم ألى مورث الطاعنين تسليه قانونيا منتجا لجبيع الآثار التي يرتبها القانون على هذه الواقعة 6 ويالتسالي عان تصرف المحافظة على النحو السالف أيضاحه يكون قد ثم وفقا لمسجيع حكم القانون 6 ويطابقا لشروط العقد الذي تم بين الطرفين ومن بينهسسة مصادرة التابين والفاء العقد والتنفيذ على حساب مورث الطاعنين .

. (طعن رقم ٩٨ه لمنة ١١ ق ـ جلسة ٢/٥/١٩٦٩)

ب ... مدى التزام مقدم العطاء بعطاله الى نهاية المدة المعبدة في شروط المقد

قاصدة رقام (۸۸))

المِسطا :

لائمة المنافسات والزايدات المسادرة بقرار وزير الغزانة رقم ؟ ٤٥٠ لسنة ١٩٥٧ ... التزام مقدم المطاء بعطائه من وقت تصديره الى نهاية المدة في شروط المطاء ... ورود استثناين على هذا الاصل ... اولها جواز تمديل المطاء بالفغض بشرط وصول التعديل الى جهة الإدارة قبل موعد فتج المظارف ... والقيها جواز المدول عن المطاء بسحبه قبل الوعد المحدد المتد المظارف ... عدم جواز تمديل المطاء بالزالاة ولو قبل فتح المظارف ... اساس نفك عدم الدراج جطاة التمديل بالزيادة ونو قبل فتح المظارف ... اساس الادارة وغم ذلك بالمطاء المدل بالزيادة تحت اى من الاستثنائين ... اعتداد برفاء المحلء المعلم المطاء المدل بالزيادة بناء على فتوى بن مجاس العطاء المدل ... وفاء الادارة على اساس العطاء المدل ... وفاء الادارة على اساس العطاء المدل ... وفاء الادارة على اساس العطاء المدل ... وفاء الادارة بهذه الحقوق يضع من استرداد الغروق .

ملخص الفتــوى :

ان المادة ٣٩ من لائمة المناصات والمزايدات المسادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٢٤ ماسنة ١٩٥٧ تنص على أن لا يبقى المطاء نافذ المفصول وغير جائز الرجوع غيه من وقت تصديره بموغة منتم المطاء بغض النظر عن بيماد استلابه بمعرفة المسلحة أو السلاح أو الوزارة حتى نهساية مدة سريان المطاء المبينة باستبارة المطاء المرافقة المشروط وجع ذلك يمل باي خفض في الاسمار الواردة بالمطاء يصل المسلحة أو السلاح أو الوزارة قبل الميماد المين لفتح المطابق عمل ته أذا سحب مقدم المطاء عمله قبل الميمادة أو السلاح أو الوزارة دون حلية ألى أعذا أو الالتجاء الموساء أو المسلاح أو الوزارة دون حلية الى أعذار أو الالتجاء الى التقداء أو المسلاح أو الوزارة دون حلية الى أعذار أو الالتجاء ومفاذ هذا النص أن التاعدة هي أن بقدم المطاء يلتزم بمسلكة بن وقت تصبيره الى نهاية المدة المحددة في شروط المطاء وهذه المناعدة تطبيق مراكبة المتاعدة المائح في مجال التقون المنها أن التاعدة المائح في مجال التقون المنها أن مجال عقود الادارة الالته والتي المناء أو برا المناء والمناء أو برا المناء الادارة الالته والته أم ير المشرع وجبا المقون المنها وعدا الته والتها أم ير المشرع وجبا المقروع عليها في مجال عقود الادارة الالتها المناء المناء المناء المناء المناء أو الادارة الالهو والمناء أم ير المشرع وجبا المقروع عليها في مجال عقود الادارة الالهود المناء المناء المناء المناء أم ير المشرع وجبا المقروع عليها في مجال عقود الادارة الالها المناء المن

بيرد على هذه التاعدة استثناءان > الاستثناء الاول هو جواز تعديل العطاء >
بشرطين _ ولهبا أن يكون مؤضوع التعديل هو كالاس أسسمار العطاء >
مؤتليهما أن أمسال التعديل إلى جهاة الادارة تبسل الموعد المحدد المتسح
المظاريف . والاسستثناء القابي هو جواز العدهل عن العطاء بسحبه >
موشارط نبه كذلك أن يتم تبل الموعد المحدد المتسح المطاريف > وفي هذه
المنطقة يؤهم على بثدم العطاء جراء ؛ يشغل في مسادرة المقابين المؤتد المودع

وعلن ذلك نطنة بند أن يحدر بعدم المعان عماءه يظلل بلتزيا به ، . ولا يكون قه الا أن ينحل عله كلية ، أو أن يضغض ما ورد به من أسسمار على أن يتم ذلك في الحالين عبل الموعد المجدد لفتج المطساريات ، وبن ثم عقمه لا يكون اله أن يعدل عقاده بها يزيد عن الأسمار التي تقعم بها ، ولو كان . وَقُلْ اللَّهُ عَلِقٌ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عِلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ ع . من اللبطانين فلتروين على التاعدة ... والتسار اليها ... نقد خصص القبرع العصيل البيسائر بقة التجديق الذي يتقسن خنبس الأسسمار ، وبالتالي غاته لا يجود إن بعاش عليه حالة منه الأسسمار ، والا كان ذلك - غروجا على صريح النص ، كها لا يجوز أن تقساس هذه الحسالة على حالة «المدول عن العطاء ، بعقولة أن التعديل برمج الإسسمار ما عن الا عدول من مطاء وتقديم لعطاء جديد) ذلك أن ثبت غرقا بين المددول والتعديل) دهني الحالة الأولى يجدل متدم العطاء عن عطائه وينسحب من الماتصية عَلَية ، ويترتب على ذلك .. في الأصل .. إستحقاقه لما أودمه من تأمين ، الا إنه لا يصرف إليه جوّاء له على عدولُه عن الماتصة ؛ أما في الحالة الثانية . عبو يظل منبسكا بعطاته الأول الذي أودع عنه التأمين المؤتت ، ومن ثم "لا يستجق له هذا التابيع ، غلية الأبر أنه يمليب تعديل العطاء الذي تقدم به . . وعلى ذلك بالله لا يجوز أن يتاس هذا التبديل على العدول ؟ الله ليس ثبت : قية الاتحاب كلية من المتاتمة ، كما وابته ليس هذاك عطساءان مستقلان ، يبكن عصل كل منهما عن الآخر ، بجيث يقال أن مقدم العطاء سبحب الأول وتدم الثاني وأو صبح ذلك ــ جدلا ــ أكان السأاء الثاني (المدل) غير مهمناهوبه بتسائين والله الا وذلك لا يلتلت اليه ، ولا يجسور أن يفسال أن الطَّيْنِ الْمُؤْتِثُ المُكْثَرُعُ مَن الْسَطِّاء الأول عن التعالُ الى السَّقَاءُ القاتى ؟ إلى الظرشي أن التعكانين بستقلان وأن هذا التابيع، فلا المبيع علسنا لجهسنية الإدارة بالمدول من المظاه الأول .

ومن حيث أنه لما تقسدم جميعا مانه طبقا لنص المادة ٢٩ من الأحسة:

المناسخة والاواقيدات مطاوة الفنكر ، يظل مقدم المطاء لجنيها يهطاته من

تاريخ تصديره الى تلهين انههاء المدة المحددة لسرياته ، وأى تصديل لهسذاا

العطاء بعد تصديره - فيها عدا خفض الاسعار - لا يكون له ثبت اثر ، سواء

تم هذا التمديل قبل منح المطاريف أو بعد نتحها ، ومن ثم غان تصديله

العطاء بزيادة الاسعار الواردة غيه - ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لنتج.

المطاريف - لا يكون له اثر ، ولا يلتفت اليه .

ومن حيث أنه ينطبق ما تقدم في الحالة المعروضة ، عانه لما كان المتألد.

المن و الدارة قد عثل عقاءه الذي تقدم به الى تقنيش الغيل ترخ وشنسيد ه بأن و الد قيمت من ١٧٤٠٠ جنيه الى ١٧٩٢٢ جنيها ، أى بزيادة مصطورة الم و المراب الم ينته الم ١٧٤٠ جنيها ، أى بزيادة مصطورة الم يتم المراب عبد المسلم المسام المسام المسام المسام المسام عبل التعديل . الا أنه لما كانت جهة الإدارة المتعلقة بني المسامي المسامي حذا المتعيل الذي تم بزيادة أسنم المناه ألم المائل المائلة ألم المائل المناه المناء المناه المناء المناه ال

الذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا ... أن تعديل المعالم بزيادة الاستمار الواردة فيه ... ولو كان خلاته قبل المؤمد المختدالفتح المطاريف ... لا يكون له أى أثر ، ولا يلتفث البه ، وذلكم طبخا لتسمى اللدة ٢٩ من الاحدة المتلصمات والمزايدات .

هِ ... جواز الثقارش بعد فتع المُقاريف مع صاحب العطاء الأقل القرن بتحفظ.....ات القرول عليها

قاصحة رقسم (٩٠))

المِارَة التفاوض بعد فتح المُقاريف مع صاحب المعاد الآثل المُقَرَن مِحْطَقَة فِيتِعَطَات الدّول مِن تعفظاته كلها أو بعضها ... حكبته وشروطه ... * المُلال في ذلك بالساواة الواجب براعاتها القدمي المعالمات ولا ضرر عليهم منه ... عدم جواز ارساء المُقاصة الأعلى صاحب الله عطاء بني كان بستوفيا «تجميع الواصفات والشروط أو كانت المُفاوضة قد أسفرت عن جمل عطاءات باصاح المطابات .

يلفس العسكم :

ان التسارع راى رفية بنه في تبكين الادارة بن الحصول على اصلح المسلطات لفي الرفق وصياتة لابوال الدولة ... اجازة الماوضة ، بصح تصبح المطلطات لفي المنوفة مسلحب المطلساء الاتل اذا كان بنترنا بعضا كو تصفالت ، وكانت التهية الرقبية لائل عطاساء غير المتزن بشيء من ذلك تويند كيرا على المطاء المقرن بتحفظات ، وذلك أكى ينزل عن كل تحفظات كو بمضمها بها يوفق بين يطله وشروط المقتصة عدر الاستطاعة ، ويجمله عمل المعاد الاتل غير المتزن باى تحفظ ، فاذا ريض جاز التعاوض مع بيه ، ذلك لان صلحب إلى عطاء .. با لم يستبعد ... هو في الاصل ، خصلت المهاد الاتلاق في أرساء المتقصة عليه إذا كان عطاره مناهبا ، ولان تعديل مواقعة اللها إلى ما يحمله بشيئا بع مواصفات المنتصب المؤلفة الى با يم يصفحه المهادات الاخرى ، ولا يخل مواقعة المعادات الاخرى ، ولا يخل بيانات المعادات عدد المعادات المع

التدر من آية هيئة آخرى على الاستطلاع بهذه المهة ، وهى تتولى اجسراءات الاستبعاد ارسساء والتحقيق وبيت البنت أن طلبسات الاستبعاد ارسساء بالقصة الا على صلحب أتل عطساء بالوضع المتدم ، اى سسواء كان يمستوفية لجيع المواصفات والشروط ، أو كانت المفاوضة قد اسفرت عن حسوريته تسلع العطاءات .

وطعن رهم ۲۸۸ لسنة ٤ ق ــ جلسة ١٩٥٩/٥/١)

قامستة رقسم (41))

الهيسما :

يتنفى حكم المادة ٣٩ من الأمة المانسات والزايدات أنه منذ أن يصدر بتدم السلاء عطاءه ينقل باتزما به ولا يكون له أن يعدل عنه كلية أو أن يخفض ما ورد به من أسمار على أن يتم ذلك في الحالتين قبل أأوعد المحدد أنتج المتاريف ومن ثم لا يكون له أن يعدل عطاءه بما يزيد عن الاسمار أقى تقدم بها ولو كان قبل أبارعد المحدد المحدد المحدد المحرد عن الاسمار التي تقدم بها بقد التحديل الذي يتضبن خفض الاسمار ولا يجوز أن يتقاضى عليه حالة رفع الاسمار والا كان ذلك خروجا على صريح النص — كما لا يجوز أن تقامى هذه الديان على من عطاء وتخبيه لمجاد بحرة أن التعديل برفع الاسمار ما هو الا معول من عطاء وتخبيه لمجاد جنيد .

طلقس العنكو :

ومن حيث أن الطاعن قرر في السبب الأول من أسباب طعنه - بعد مقارنته بين عبارة نصى المادة ١٣ من التاتون المدنى والمادة ٣٠ من لاحدة المخاصسات والترفيقات - أن أضلك مرتا بين التزام مسلحب العطاء بالمفاء على فيجاب طوال مذهبيان المطاء وبين حق مسلحب المطاء في أن يتفاول مضمون حقة الاينيامية بالتعفيل تبل أن يتصل مضمون هذا الايجاب بعلم من وجه البه م ومعنى ذلك أن الطاعن برى أن ساحب العطاء يكون بلتزما بعطائه مدة سريائر. العطاء ولكنه لا يكون ملتزما بأن لا ينعل في مضمون غطافة في مدة سرياته .

وهذا التنسب الذي اردًا الطاعن في غير محلة ذلك أن لمنبط (السطاء). يعني مضمونه وما ورد نبه من اسعار يؤكد ذلك عمارة العفرة الغانية من المادة ٣٩ من اللائمة سالفة الذكر من أنه لا ومع ذلك يجل بأي خفض في الاسسمار الواردة بالعطاء . . » تذلك يعني أن العطاء يتضبن ما ورد به من أسعار وما دام قد التزم صاحب العطاء بالبقاء على ايجابه بدة سريان العطاء غاته يكون. بلتزما أيضا بألا يتناول مضبونه الا في الحالة الفي نست عليها المادة ٣٩ من اللائخة وهي حالة انقاص الاسعار ... وأذا كان ذلك نيكون ما ذهب اليسه. الطاعن ... بعد أن أورد نص المادة ٩١ بن القانون المدنى ... بن أنه التي وهد عتم الظاريقه وأعلان بتحنون الفطاعات لأ يكون ثبت ويؤوذ فأتوني اللهم عن أراعة مناحب العطاء ويقتلى لا يكون حناك النزام طيه بالبتاء على ايجله وأن النتيجة القانونية المترتبة على ذلك أن للموجب أن يعدل في مضمون أيجابه الله فسنسأء بأن يزيد منسنة أو ينتمن نيسه سنيسته منسالتة والتحصية أضريم ما تمسنون غليسيه المنطقة ١٩٩ من والقسة الماهنيسطف. والفاردات عن أن لا بيتى المطبياء تائية المستبيل وفين بسيان الرجوع ميه من وقت تصديره بمعرمة مقدم المطاء بغض النظر عن ميماد أستألَّمَهُ بمقرفة المسلحة أو السلاح أو الوزارة حتى تهايَّة مدة سريان المطاء. المُعِينَةِ بَعْسَ عَلَمُ المَرْنَةِ المُرْزِيَّةِ المُجْرِيلَ ﴾ وماع فلك يتعسبل بالى خلص في الإسمال الولودة بالمطاء مهمل المسلحة أو السلاح أو الهزارة تبل المعلاد ألمين لفتح المطاريف . . . » يَضَافُ الى ذَلْك أَن مِفْهُوم عَبِارَة النَّص المذكور أن مجرد تصدير المطاء بنتج أثره التأثولي بالأفترام به مثا المطاء والشابة: المبلية المتنم ميها بمض النظر عن ميعاد استلامه ، واذا اراد متدم العطاء ان يمدل في استماره غلا يتبل ذلك منه الا بالتناس هذه الاستمار على أن جاون. ذلك تبل ميماد نتح الظاريف .

^{... ،} قباً با فيدا بالبرد القابد بن الله مانتقال بالى عليه في بمهر الهيد بهد. التناسبور بياي والبنه الأمار القائمات بالدامات في بعدر بالهين الإد التهد لعبر في تهدم شياره بندا السفران بير القاهمية في القابمة عديات

جوائر كمتس الإسمار الأي ما عبل ضمع المطارئات وأن يفعل النس طي ما المائخ هيه الذا التسالس تكرياته الاستخراسة في والرح عبر سنيد لما فست طبه المعارة المائية بن المائدة ٢٩ بن المائخة الشكر بن جواز عميان المقاد بمنطق الإسمار طوائرة عبه و والعبرير المستميم لخلك ان اللير الذي استهدام المشرع حو المساحة المائلية اللهنية الاسارية التي أطلت عن المائمة الذي في خبال الإسمار الافل توقير الدوال نلك الجبة وبالتكل كوائل الدولة .

ويان معيث أن السبب الثاني الذي فالم عليه الطَّاعِن والذي يضعي عنيه الطاعن على الحكم الطعون فيه كونه الدائك بتعاوق الطاعن في التفاع المتع استبداية المعكية بطلب الطاعن اعلاة الدعوى ألى الارائمة بعد حجسترالة الخاكم لتشم الجهة الإدارية بألف طرخ العبلية في المتقصمة الأولى مكانتها الاكتباك ألملني الذي كان بتسدرا بمسترقة البكاتيكا والتهسسوية وبعائن المسلب الغاء المتلصة المثكورة واعادة طرعها بن جديد وهذا السنبب ينقصه باعزره الطاعن سراحة في طمنه من أن بقكرته المتعبة أتنكبة ألتضاه الإدارى في ١٧ من يونية سنة ٢٩٧١ المنطبها بطلب أصلي والو العسكم فه بظياته ويطلب احتياش والواشم الكت المذلك ألذكر وبعثير طلبه الإعظن ان الطامن بسلم بكه تند استوقى أوجه دفاعة ودنوعه في الدموى وياتها أسبعات مهيئة وصافعة للحكم نبها ، ومن بنهة أنفرئ ظبا كانك اللاة ١١/١ مِن تَلْتُونَ الرَّامَعَاتُ تَدْ بَجِرُتُ عَبِلُونُهَا مِأْنَهُ * لا يَجِوزُ لَتَبَعِ مِأْنِهِ الْمُرَامَعَــ بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم الابترار تصرح به المحكمة في الطسة ولا يكون عُكُ أَوْ كُمُنْهِكِ جَعِيمَة تَبِينَ فِي مِرطَة الْجَمَّاسَة وَفِي الْمُعَمَّرِ ﴾ فقد تصرت لمحكبة العنساء كالاعارى لان النظلب الأعصائلين خو عناح خير بيوى الفظاعن في الصفولى وقبر مطيع طيها مطفلك ألم تتعصيب لخه بطد برعصتها أتصفوى -

الوفيق غفيت الى يعطفى مسكر المكافئة (14 من 18مية الكافات أو المؤالينة أسلام منذ في فيستار منصم التعلق منطقة بالكل فالتوما به والتأكون فه 17 كل فيعلل طله

[&]quot; tike= they

يكية أن إن يخنض ما ورديه من اسعار على أن يتم ذلك في الحالين قبل الموعد المعدد لنبتح المطارية،) ومن ثم تاته لا يكون له أن يعدل عطاءه بما يزيد من الاصمار التي تجهم بها ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لفتح المطاريف لان بالشرع التمديل الجائز بانه التمديل الذي يتضبن خابس الاسمار وبالتالي غلا يجوز أن تقاس عليه حالة رفع الاسمار والاكان ذلك خروجا على صريح النص ؟ كما لا يجوز أن تقاس هذه الحالة على حالة العدول عن العطاء بهتولة أن التعديل برغم الاسمار ما هو الا عدول عن عطاء وتقديم لعطاء جديد خلك أن ثبت فرقا بين المدول والتعديل نفي الحالة الاولى يعدل بقدم العطاء عن اعطائه وينسحب عن المناتصة كلية ويترتب على ذلك في الاصل استحقاقه هَا أودعه مِن تأمِنِ الا أنه لا يصرف له: جزء على عدوله عن المُقصدة أما في والجالة الثانية نهو يظل متسنكا بعطاته الاول الذي أودع عنه التأبين المؤتت وبن ثم لا يستحق له هذا التأبين غاية الأمر أنه يطلب تعديل العطاء الذي تقدم به ٤ وعلى ذلك ملا يجوز أن يقاس هذا التمديل على العدول لابّه ثبت غيه الكسحاب كلية من المناتمية 6 كما أنه ليس هناك عطاءان مستقلان ينكن مُعَمَلُ كُلُّ مِنْهِمَا مِن الآخِر بحيث يقال أن مقدم العطاء سنحب الأول وقدم إلىماني ولو سبح ذلك جدلا لكان المطاءالثاني غير مسجوبه بتابين مؤتت واذلك لا يلتقت اليه ولا يجوز أن يقال أن التأبين المؤقت المنفوع عن المطساء الاول عم انتقل الى السلام الثاني لان الغرض أن السلامي مستقلان وأن هذا التابين قد أصبح حقة لجهة الإدارة بالمعول عن القطاء الإول :

the transfer to be a section of a

 حقا التصديل مشافا لصريح ما نصت عليه المدة ٢٩ من لاتحة المناصب التكوي والمتحدد المناصب المكون المكون

۵ . . وطبن رتم ۱۲۵۰ اسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۲۷/۲/۱۹۸۱)

خامها نيدا بيرقعهبات الن بتيل المسيلة

قاضحة رقسم ﴿ ٢١٧ع ﴾

البسطا :

القدائن رقم ٢٩٧ مسبقة ١٩٥٤ ، وقد راز هفوز المكينة رقد ١٩٥٧ ، ولاحسة المخدان والمتستريات والمحسات التي تتولى التمسلقد و لجنة فندح الظاريف ، ولجنة الله وجهة القمالد و مدى اختصاص كل منها و لجنة فتح الظاريف بقيم بفتا المثاليف و الجنة البت المتاليف و المرادات بقصد الوصول الى تمين الفضل الماقسين أو المرادين حسب القانون و المتصاص لجنة البت المنصاص مقيد و قرارها بارساد الماقصة على أحد المتعدين أيس الا اجراد تمهيديا في حياية المقد الالعارى المركة و المجهة المفتصة بابرام المقد و سطفتها في ابرام المقد متيدة اذا رات ابرامه وتقديرية اذا رات المدول عنه و سطفتها في ابرام المقد متيدة اذا رات ابرامه وتقديرية اذا رات المدول عنه و

بالقص المسكم :

ان جهة الادارة عندما تتماتد مع الامراد أو الهيئات بطريق المناتمسة العامة تسير في ذلك على متنفى القواعد والاحكام في القسانون رتم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم الماتمسات السنة ١٩٥٤ بتنظيم الماتمسات والمزيدات ، وهو الذي حل محل المرسسوم بقسانون رتم ٥٨ لمنة ١٩٥٣ وتنظيم المنتصات ، وكذلك القواعد المنسوم عليها في لائحة المشارية والمشتريات المسمدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ يونية مسمنة ١٩٥٨ في نطاق تطبيقها ، وفيها لا يتعسارض منها مع أحسكام القسانون الذكور كونية مستة ١٩٥٨ على في ينظيم وقد نصب المادة ١٢ من القسانون رتم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على في ينظيم بقرار من وزير المالية والاقتصاف ما لم ينظيم هذا القسانون من احسكام واجراءات ، وقد صدر القسرار رتم ٢٥٠ لمسنة ١٩٥٧ بالمسمدار الاحسة المناتم المناتم

الجنة البت في العطاءات ، والثالثة : جهة التماتد . ولكل من هذه الجهسات الثلاث اختصاص معين ما فالجكا فتع الكثاريك ، كنسا هو واضح من تسميتها ، تقوم بفتح مظاريف العطاءات الكثمة تمهيدا لفحصها والتساكد من مطابقتها للشروط المطن عنها ٤ واستعماد العطاءات التي لا تستوفي الشروط لسبب أو الخسر ، وقد نظمت أجراءاتهـــا المادة ٥٦ من الشعبة المناتصات والمزايدات ، بعد ذلك نقوم لجنة البت بمهمتها وهي البساني الإيراد المالية بالمتعد الوسول ألى تعيين النفظ المتعمين أو المواليدين خسب التقريب مروقة متدمت الفقه ما المنات هذه اللبنية الواد من الإ الي. F من التاتون، سالم، الذكر ، والواد ٦٧ وما بعدها من اللائمة ، واختصاص اللَّجِنة هنا اختصاص متبد تجرى نبه على تواعد وضعت لصالَّم الأدارة" والادراد على السواء بعضد كفالله المتزام جدا الشساؤاة بين التعدمين حبيما ، وقرار لجنة البت بارساء الناقصة على أحد المتقدمين ليس الخطوة الاخيرة في التعاقد ، بل ليس الا اجراء تبهيديا في عباية العاشد الإذارين الركتة . ثم يحد ذلك يأتي دور الحهة المُقتمة بالراثي المتد ، عاذا راكا أن تارمه مُالهسا تأتزم بابرانه مع المسافعان الذي عينه لجلسة البحه والمضنطنها في عده العالة المتماس معيد عينه تقارم بالاستاساغ عن التأت الله يعير منا المعلمين، ولا عبعبدل غيره به . الا لكه يقس إلا منه الالتشفيلان اللَّيْك مطلة تعييمة على على هذه الجهة في علم النَّام السنف. وفه اللحول عده الما ويد مافيحة ذالف المبعب تتطق بالمطعة العاللة .

(المِنْمِ رقم ٣١٣ أَسْنَةٌ } ق - جلسة ١٤٪ (١٩١٠)

ب ... تصديق الجهة المقتصة على التعاقد لابرايه

قاعشدة رقسم (٤٩٣)

القيسدا :

مقد ادارى ... ابرامه ... لا پنم بمجرد رسو الزاد خلاقا با نصب عليه... الله ٩٩ من القانون الدنى ... لابد من تصديق الجهة المفتصة على التمالند ي. ... فهو الذي يمتبر شولا > وياترم تطابقه مع الايجاب على بلا وصل القبول الي... علم من وجه اليه اعتبر المقد ميرما منذ تاريخ هذا الوصول .

ماقص الفتسوى :

قلبت ادارة المهبات بوزارة الخزانة بالنشر عن حاجتها لبعض أصنافه م المسوجات في ممارست علنية تعدد لها ظهر يوم ٢١/٥/٥/١ وأنشاه التعقاد لجنة المارسة قلهت خيسة عروض لقلها العرض القدم من أولادس عبد التادر راشد وشركاهم بسمر تدره ماتتان وسبعة وأربعون بليمسلاع اللبقر بين الانبشة الطلوبة مع الارتباط بالمرض حتى يوم ٢٠٤٠/١/١٠ ١٧٥٠ وفي التساء تلاوة الاسمار تتدم إمسطه هذا المرش بطلب لوضحوا فيه إانن حقيقة السعر هو ثلاثماثة وسبعة وأربعون مليما للمتر ، ولما كانت لجنسة المارسة قد أوصت بقبول ذلك المرض بسعر قدره بالتان وسيمة وأريعون مليما للبتر ووافقت الوزارة على هذه التوصية ، فقد حررت ادارة المهات يتاريخ ١٩٦٠/٦/١٨ ابر التوريد قابت بتصحيره الى مساهب العرض. المقبول بواسطة البريد الحربي الموصى عليسه يوم ١٩٦٠/٦/١٩ أي قبسل اتتهساء المدة التي حددها لسريان منصبول عطساته بيوم واحد بتساريخ .١٩٦٠/٦/٢٠ ومسل الى الادارة المذكورة كتساب صلحبه العرض المؤرخ -١٩٦٠/٦/٢ الذي ضبنه رغبته في الا يبتد بنعول عرضه الى ما بعد التهاء المدة التي حددها لسرياته والتي انتهت يوم ٢٠/٦/٦٠/ دون أن وصله أمر التوريد ، ولما ردت عليه تلك الادارة بأنها قابت بتصدير أمر التوريد قبل انتهاء مدة سريان عرضه . أرسل اليها برقيتين تفيد أولاهسا أن لمر التوريد لم يصل اليه ، وتفيد الثانة أن هذا الامر قد وصل بالبريد . 117./1/17 ass رقد أوضع مسلحب العرض بعد ذلك بكلسه المؤرخ ١٩٦٠/١/٢١ أن أمر التوريد الذى قلم باستقله يعتبر لاغيا ، فاستطلعت الوزارة وأى ادارة المعتوى والتشريع المختصة التى انتهت في فتواها المؤرخة في ١٩٦٠/٧/٢٠ الى عدم قيسلم الرابطة التعاتنية بين الوزارة وصلحب العرض المشار اليه لا يعتبر الى أن أدر التوريد لم يصله الا بعد انتهاء الدة التي كان العرض المتدم بنه تائيا خالها .

وقد طلب عرض الامر على الجمعية العبوبية للقسم الاستشطري لابداء: الرأى في هذا الموضوع 14 له بن اهبية خاصة تتطق بتحديد تاريخ ابرام: المقد الاداري .

مرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المتعددة في ٦١ من فيرأير سنة 1971 6 فتين لها أن المادة ٩٩ من التقنين الدني فيهسمه نصت عليه من أن التعاقد في المزايدات يتم برسو الزاد ، قد وضعت لتعالم حالة خاصة من حالات التبول في مجالات القانون الخاص ، ومن ثم عهي لازمة التطبيق بشأن تحديد وقت ابرام المقد في مجالات القانون المسلم مادام أنه ليس ثبت نص خاص يوجب ذلك ... ومتى كان التنظيم الادارى المرر التعاقد بطريق المارسية يتنفي اعتباد ترار لجنة المارسة من السلطة المختصة بابرام العقد (المادة الثابنة من القانون رقم ٢٣٦ اسنة ١٩٥٤ -بتنظيم المناتصات والمزايدات) ملا يمكن القول بأن العقد يتم بصدور القرار بن لجنة المارسة ، اذ أن هذه اللجنة ليست بختصة أصلا بشيء يُدخل في مطاق تبول التماتد . وذلك نضلا عن أن اختلاف التنظيم الادارى للتماتد بطريق المناقصة عنه في مجال القاتون الخاص ، مان أمرا ملحوظا عند المناتشة في مشروع القانون الدني بمجلس الشيوخ ، نقد تسامل بعض ' حضرات الاعضاء عن حكم المزايدات الحكومية التي تحتاج الي تصديق طبقة للتواعد لللية ، فاجاب مقرر اللجنة بأنه لا يمكن ارساء المزاد الا بعسد التصديق عليه) أذ التصديق هو القبول بالارساء من يبلكه ، كما إن نَعَنُ أ المادة ١٩ بسطاية الذكر تفترض أن التماتدين يضمها مجلس وأحد أنا بينياً أن التماتد بطريق المناتصة أو الزايدة في مجال القانون العام يمر تبل ابرامه بُهِر أَجِلُ أَدِارِية متعددة لَبْس أَرَاما على صبحب العرض أو العطاء أنَّ يحضرُهُمْ وَيَتَمَذَّرُ عَلَيْهُ فِي ٱلْمَالَبُ أَن يَتَنِعِها ، وبِالْتَالَى نُنطِبُقُ بِمُسْالَةُ تُواكُّدُ

التيمسلته بهيم غالبين ، ولا يكبين المبتذ مبرما الا اذا تيم التوانق بين ارادة المجهد وارادة التهال .

وبين القواعد الإسهادة أن القبسول ساعتهاره عبالا أراديا سالا ينتهي

وقيد كسيت و هذه التناعية المبارا كلي بن قر الهند والتنسام الهنبين حقير تبل تنسبين من المنابية حقير تبل تنسبين من المنابية المناب

وينطبق هذا البددا كذلك بشان تحديد الوتت الذى يتم نيه ابرام الهقد الاداري ، أذ أن التراضي يجب نيه التبيز بين وجود التعبسير عن الإدارة وجودا تطيا وجوده وجودا تاتونيا . غالتمبير يكون له وجود عطى ميجود صدوره بن صلحيه، ولكن لا يكون له وجود تاتوني الا أذا وصل ألى علم من ويمه اليه . والعبرة في التبول الذي يتم به العقد بوجوده التاثوني ، لأن هذا الوجهد وجدم هو الذي تترتب عليه الآثار الكانونية للتمبير ، وهذا هو المني المتسهود من انتاج التعبير لاثره ، عالمام الذي يعتد به في هذا الشال حين الَّذي يتم طبقها القباتون أو لانفاق الطرفين وهو في العقود الأدارية يتم وليلاغ هذا والقيهل كتابة الي مهلت العطية متضينا اعتباد عطاته وتكليفه بِلَاتِهُ بِيْمُ ، وجوِما تعريمُليه البند التَّاسِيعُ والعشرونِ مِنْ المَادَةُ ١٣٧ مِنْ لاتُحةُ المؤازير من أدو هر بهجرد الخطار متهم البيطساء بتيول عطسساته يصبح التي إنه تلم بهنه ميينم الوزارة أو المسلجة . . وبعد بر مدة التوريد من عاريخ البوي التالي الخطار المتعه بتبول عطاته " . واكنت الفترة الاشرة مِنَ الْمُلِدَّةِ إِنَّا مِنْ النَّحِةَ الْمُلْتَعِبَاتِ الْجِدِيدَةِ حَيْثُ تَقْرِيرِ ٥٠٠٠ ويجِبُ النِث غُو النافسية والاخطال في تعلق التبول قبل التهاء مدة سريان المطاء » و اذ من المُعْوِم إِنَّ الْأَعْمِالِمُ لا يتملق له صنبة كونه المُطار الا إذا عليه به من هو موجه البهم بر دغنمه من البيان أن لعنيل الهند علنم من وينت معور التبسول من السِلْطَةُ الاداريةُ المُعْسَمةُ يَتِعِلِنِهِم مِع الْحَكُم الْوَارِدُ بِاللَّهِ السَّلِيمةُ مِن عالين القاصيات والزايدات الذي أثبته لها عق الهاء التعسة اذا علب دواهي منا اللغياء واسلته ، حيث يجتم عليهما بأن الالقاه يهتو تسبة النظم الذيونيم ؛ وهم أبد لا يبكن التسليم به ويتهار يترمع مكم التسالون . وفي خصوصية الموضوع المعروض مالثابت أن المتمهد قد حدد لسريان المعمول عرضه موصدا ينتهى يوم ١٩٩٠/١/١٠ كما ترر بكتابه المؤرخ في نفس هذا التاريخ والذي ورد الآدارة بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٣ انه لا يوافق على سريان مفمول عرضه بعد يوم ١٩٦٠/١/٢٠ نقد كان يتمين — حتى يتم التوافق بين ارادة الجهة الآدارية واردة صلحب العرض — أن يعلم بتبولها عبل تطله بن الارتباط بعطائه ، ومن ثم فاته بنى ثبت أنه لم يتسلم كتاب الجهة الادارية الذي تنسين اخطاره بتبول عرضه الا في يوم ١٩٦٠/١/٢٦ المالا في يوم ١٩٦٠/١/٢٢ ملائم علائم بعد المسلوط الايجلب الصادر من صافعه التعرض ، والانكون له والعسائة معلى تعديد المستوط الايجلب الصادر من صافعه التعرض ، والانكون له والعسائة معلى تعديد المستوط الايجلب الصادر من صافعه التعرض ، والانكون له والعسائة معلى تعديد المسلومة ال

للهذا انتهى راى الجمعية العبومية الى انه بتى ثبت أن صاحب ذلك المرض لم يتسلم القبول الا بعد يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ ملا يكون ثبة عصد ببته ويعهن الفارة المسلخة بعيدالة العربية .

(غتوی رقم ۲۸۷ فی ۲۷/۳/۱۲۱۱)

سانسا – الم

قاصدة رقسم (١٩٤))

المسطان

اذا قدم المطاء بالميلة المرية وقبل عان الشركة الانماندة الكرم ينتفية." مطالها وتمتير مسئولة عن كل اخلال بهذا التفيد .

ان الملاقة بن قبية الجنيه المسرى وقيبة الجنيه الأسارايني تضدها التشريعات القالبة ، وأن خروج مصر عن دائرة الاسترايني لا ينيد المصل. بن هاتين المبايتين .

ان تنظيهات النقد تمتير من القطام العام الساسها بسيَّادة الفواة .

ملخص الفتري :

المسبب شركة براينوايت الانجليزية الحصول على ضبان من الحكومة المصرية بتثبيت سعر الجنيه الاسترليني الى الجنيه المسرى بتيبة ١٠٣٧ مليها طول بدة المقدد لتنفيذه ثلاث سنوات والبالغة تبته ١٠٣٨٧٦ جنيه و ٢٠١٠ مليم . وقد استعرض قسم الراى هذا الموضوع بجلسته المنعقدة في ٢ من ديسببر سنة ١٩٤٧ وقد انضمع للقسم أن المطاء قد قدم من هذه الشركة بالمبلة المسرية وقبل في ٧ مارس سنة ١٩٤٧ واعطى البها الامر بلبدء في المبل من ٨ مارس سنة ١٩٤٧ وقد شرعت الشركة فعلا في تنفيذه ثم تقديت أخيرا عند اتضاف الاجراءات اللازمة للتوقيع على العقدد بطلبه النصان المتدم ببلته استنادا الى أن ذلك كان بناء على طلب بنك انجلترا الى خروج الجنيه المسرى عن دائرة الاسترليني .

ويرى التسم أن العلاقة بين تنية الجنبه المسرى والجنبه الاسترليني تخدما التشريعات القلبة وأن خروج مصر عن دائرة الاسترليني لا تأثير له في هذا الصند أذ هو لا ينيد الفصل بين حلاين العبليتين وأذن فلته لم يطرأ أى طبير بالنسبة الى عطيد سعر الجنيه الاسترليني بالملة المرية والرار

ولما كاتب تنظيمات النقد تعتبر من النظام العام وذات مساس بعياية: الدولة تمتد انتهى التنسم من بحثه الى أن في اعطاء الضمان الذي تطلبه شركة: البراينويت الانجليزية حدا من سلطان الدولة ولا يوجد من الوجهة القانونية بقية حط لعبوله ، هذا مع ملاحظة أن الشركة تعتبر ملترمة بتنفيذ مطاتهها ومسئولة عن كل اخلال بهذا التنفيذ .

. (نتوی رتم ۲۰۱۰ ه فی ۱۹۴۷/۱۲/۱٤)

قاعستة رقسم (٩٥))

: المسطا

حكم اقرار مقدم العطاء بتحله علاوة فرق العبلة بتغنيض قية عطاله بها يمادل مقدان الخفض بعد الاقرار. بها يمادل مقدان الخفض بعد الاقرار. وقبل البت في القائصة القدم فيها العطاء ... عود الى الشروط العسلية. للبتاقصة ... تضبع هذه القصوص في الحالة المعروضة يؤدى الى أن الحكم يختلف بحسب اللدى يطرا فيؤثر على قية العطاء ... قادًا كان راجماً ... الى تقب السول وسمر المهاة ... الاتزم القاول بها يترتب على ذلك من آثار سواء بالزيادة أو بالقصان ، اما أذا كان السبب راجعا الى تعديل في الضرائب والرسوم الجبركية غان الوزارة تلازم ما يترتب على ذلك من آثار

ملخص الفتــوى :

تتنفي المادة [1] من الشروط العابة لليناتصة لاتن وقع عليها المقاول بأرّ يمل الضّلُّ الشّنات) بأن " يمل الضّلُّ الشّنات) الشّنات (الوَّارِدَة بِجَدُولَ النَّنَات) بنونا الطّناق الله الشّنات (الشّنات) بنونا الطّناق المنافقة 17 منها المنافقة المنافقة 17 منها النقل المستام الوالمستام الوالمستام النقل المستام الوالمستام النقل المستام المنافقة النقل المنافقة ال

- والزايدات على أن ٣ تصر التعالى التعالى من توريد التسلك على المساس.

*العموية الجميكة بهيدوي التناج وغيرها بن أنهاع الرسبوم والفرائب المعوية المرابع المعالى التعالى التعالى التعالى التعالى التعالى المعولة المحركة أو الرسيه الأخيية أو الشرائب في المدة الواتمة بين تتديم العطاء وآخر موعد التوريد قد نهر في مضون المدة المحددة له يسبوي الفرق تبعا التعالى بين المساب التعالى المدلة بالزيادة ، أبا في حالة با أذا كان التعديل المحدد على اسلس النتات المحدلة بالزيادة ، أبا في حالة با أذا كان التعديل المحدد على اسلس النتات المحدلة بالزيادة ، أبا في حالة با أذا كان التعديل المحدد على اسلس النتات الاصابة تبل التعديل » .

وبن حيث أنه يبين من مقارنة هذه النصيوس أن الحسكم يختلف المنجهات السبب الذي يوار أميؤتر على شهة المطباء ، هذا كان هذا السبب راجعا الى تقلف السبب الدي وسسم المبلة الترم المقابل بها يترف على خلك بن آثار مسواء بالريادة أن الشخصان الما القابل الشبيم المساهلي. تتعيل في الشرفهية والمسموم الجبر المناقب الموطرة بعلا يترفيه عليه من آثار حلى المناقب الموطرة بعلا يترفيه عليه من المارد من المناقب الموطرة المناقب الموطرة المناقب الموطرة المناقب الموطرة المناقب الموطرة في المناقب المناقب

(بنتوي رئيم ۲۰۲ في ۱۹۳۱/۳/۱)

قاعستة رقسم (١٩٦))

المبيعا :

الله الراب الرحوية المهد يقيله تعليد عبدالا المسلط التهدة التهدة المسلط المسلط المسلط التهدة المسلط المسلط

يلغص الفتــوى :

اذا كان المتاول قرر في محضر الفاوضة المؤرخ ٢٦ من يونية ١٩٦٠ ان المقتد الاجتبى اللازم لاسسستيراد المواسسسي من المقيا الغربيسة هو ١٨٣٣٠ مارك الماني وأنه مستحمل نبيا سينحمله علاوة فرق المسسلة مها يعتبر تأكيدا لما جاء في المادة ٦١ من الشروط العلبة المناقصسة من أن المقاول هو المازم بتحمل تطبات سحر العملة .

وجاء في الاقرار المعدم من المتاول بتاريخ ١٠ من يولية ١٥٠٠ ما ياتى :

ه اهنر المساء ١٠ من المتلول المقدم بعطاء عن عبلية الاسماء ١٤ وبراا ارتوازيا والتى منحت مظاريفها بجلسسة ١٩٠٤/٥/١١ باني التبهل المحاسبة عبها يختص بتطبيق قرار التخفيض الصادر من وزارة الاقتصاد بتاريخ ١٩٠٠/٧/٢) اى بعد تاريخ الظاريف للمباسة المنكورة والذي يقضى بتخفيض مبولة المبادلة النقدية المبالغ التى تحول الى الخارج من المراج من ١٩٠٨ من ١٥٠ من ادارة الشنوى التقوى والتعريم لوزارة الشنون البلية والتروية او ادارة الشنون المنافقينية بعوزارة في منا المنان ويعتبر ما تقرره اى منها قرارا نهائيا بلزما لى ٤ بعورارة بي بناك ٥ .

مالاترار المشار اليه لا يتضبن موانقة المتاول على خنص تبية المطام المتدم بنه ببقدار الخفض الذي طراً على علاوة فرق المثلثة دون تبيد أو شرط نهسو لا يمدو أن يكون مجرد احتكام إلي القسانون على النحو الذي تستظهره ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الشئون البلدية والتروية أو ادارة الشئون البلدية والتروية أو ادارة الشئون المتلونية بالوزارة المنكون .

بها كان الإلتهاء الذي يتبه عند الاشغال المسابة في ذية الوزارة بهوما المعلقة المصرية وإن ما ذكره المقاول من أن النقد الاجنبي اللازم الاسترائد المواشير على المرائد المواشير اللازم المرائد المواشير المواشيرة المواشيرة المواشيرة المواشيرة المواشيرة المواشيرة المواشيرة المواشيرة المنافية من الشروط والمواشيات المنية حتى التبهيري المناشية بها المطاءات المختلفة من تلحية ما يتطلبه كل عطاء منها من عملة لجنبية ، ومن ثم يكور العطاء المانسية لمن المواسير المسادة المنافية المهام يكور المطاء المنافية المناف

- Tapel Hand

سابعا — التسامح

تَأْسَدِةَ رُقْبُمَ ﴿ ٢٩٧٦ ﴾

أبُلَقُص الحسكم :

بن ايداع التأمين المؤتت بن قدم المطاء في الوقت المحدد كاخر موهد الموسول المطامات شرط اساسي للنظر في عطائه ، سواء خكن هذا التأمين تقدا أو سندات أو كفالة بسرنية ، وهذا الشرط مقرر المهالع العلم دون حرفيب جزاء البطلان على مخالفته أذا ما أطبأنت الإدارة إلى ملاءة مقددم المطاعد المالات على مخالفته أذا ما أطبأنت الإدارة إلى ملاءة مقددم المساعد المساعد

. (طِعن رقم ۱۹۵۸ لبنة ٤ ق ب جلسة ١٩٩١/١٩٥١)

قامىندة رقىم (٩٨)) أ

التلين الإتحالواجب الداعة كثرة النظر في الطابات التي تقدم في الطابات التي تقدم في النظام الإلا من أيداعة أمتيادا على المالة بودعة بداعة من مناف المالة التي مناف المالة ا

جعلس احتراج والالتلا

ان اعتباد صاحب المعلَّاءُ الأقلِّ على والله بن والمَّ بمستَّمِقَةُ قَبَلُ الْمُسْلَحَةُ كامِينَ نهال وَمُواقِعُ المُرَى عن عبلية المَمْزُ اللَّمَاقِيُّ تَجَاوُرْ فِي الْمُقَارِّمُا عيد

المنابك الما والمنا المالون في المتالمية الوضاوع النزاع لا يمثى تطله المسيدا من استيفاء شرط البند الجانس من دبتر الشروط أو تجلله منه ، بل مجرد عهم منه لجواز التحفظ الضبني في شأن طريقة دمم هذا التابين ، أرتكانا على امكان تحقيق شرط أدائه بالخصم من نلك الباغ ، ولاسبها أن البقد الخابس المشار اليه أورد ضروبا من الأوجه التي يجوز أن يؤدي بها التامين فانكور ع كالنقد والحوالات والانونات البريدية والشبكات التبولة وسندات المُكومة والسندات لمالها والكتالة المرنية ، وليس شأن صلحب العطاء الأمل في هذا المسلم بالنظر الى وضعه الخاص ازاء الصلحة شأن من لم تسبق علاقة تعلمل معها أو من ليس له مال لديها بغي بالتأمين المطلوب ، أو من يكون ماله غير حال الأداء ، غاذا كان الثابت أن هذا الماتس بد بادر بسداد فيمة هذا التأمين بمجرد دعوته الى ذلك ولم تقبل المسلحة التي طرحت المناتسة عطاءم أو ترتبط به الا بعد أن قام بتوريد مبلغ التامين اللازم ، وقد ماذق مجلس ادارة السكة الحديد وكذا وزير الواصلات على هذه الأجراءات جبيمها ، مترا لها ومصححا اياها ، _ ناته بذلك تكون الادارة قد استعبات حتمها في المفاوضة المفول لها تانونا لكي بنزل ساحب العطاء الأرخص عن تحفظه القائم على خصم التأمين الابتدائي سا هو مستحق له في تبتهـــــا بن ببالغ ، وتفيت بأعمال هذه الرخصة بمتنفى سلطتها التقديرية في تسيير الرفق القائمة عليه وجه المسلحة العالمة مجردة عن المسل أو الهوى ﴾ وام تعمير في هذا عن رغبة غير مشروعة في محاباة أحد متدبى العطاءات على الأخر بدون وجه حق اضرارا بمالح الرنق أو بالمالح العام .

· (طبن رتب ۲۸۸ لسنة ٤ ق... جلسة ١٩٥٩/٥/١

ا . . 8مــدة رقــو (۹۹))

ألبسطا:

البند (٢٩) من اللغة ١٩٧ من اللغة المَثَانُ والْمَتَوِيْكِ الْمِسَدَّقِ علها من مجلس الرزراد في ١٩٤٨/١/١ ــ نصه على وجوب تقديم الماله مصعوبا بالقابن الرقت كابلا ــ بقصود به تحقيق أدرين : هما شمان جدية المطاطئ ، والمساواة بن المُناقسين ــ الآثر الترتب على مفاقة هذا الأمن

الكبور هور بعدم الانفات التي العملاء واستيماده سينقيول المعارة، جها البيطاء سدخير صنعتين ولايفتيها انزا بولايكم به المقد العاقراني م

يقتض العسكم:

ان البيد الحادي والعشرين من المادة ١٣٧ من الثحة الخارن والمستريكة المسيدق عليها من مطس الوزراء في ٣ من يُونيسية سنة ١٣٤٨ قد نص على أنه « يجب أن يتدم مع كل عطاء تأمين مؤلفت بواتع ¥ ير من مجموع تنيمة المطاء ولا يلتفت الى العظاءات غير المسعوبة بتأمين مؤثث كابل " _ ثم جاء الشرط الوارد في العطاء تحت عنوان « مَلحوظُة » تَرُدَيْدًا لنص اللاتحة المسار اليه حيث قال « برنش كل عطاء يقدم وثيس مسلم تَلَمَّينِ البِعْدَائِي كَامِلِ بِوَاقِعِ ٢ / مِن جَمَلَتُهُ وَلا يُنْظِّرُ البَّهِ » . وواضع مِمَا تقدم أن هذه النصوص الأمرة تصد بها تخفيق مصلحة علمة متعلقة بَشِّديلة المطاءات والساواة بين المتعبين في المناقسات . هذه النسوس الروت الالر الترتب على العظاء غير المحوب بالتأمين المؤقت كلثلا وهو عدم الالتظاف الليه وبالثَّالي استبعاده وكالله لم يقدم كليسَ يُجُوز للادَّارة مع هَذْهُ الضَوَّابِطُ الثانونية الوضوعة لحباية الملحة العابلة في الثانصات أن تهدر المكالم على النصوص في اللائحة والشروط بقبول عظاء وأجب الاستعبقاد ، ومِن ثم أَمَالَ الشَّكُمُ الطُّمُونَ مَيْهُ الدُّ تَشْيُ بِعِدِمُ الْأَلْتُقَاتُ أَلَى عَجَّاءُ ٱلدَّعِي عَلَيْهُ يكون منطبعًا مطابقًا اللقانون ، ولا منتاع فينا قاهب أليه الطعنان من ألتم الإيجاب المتدم من الدمى عليه يكون تد صادعه قبول من الأدارة يتنقسد به المتد الاداري ويقتمج تلفة الأطر التقونية سالانطنج في تلك الما جاء ف الطمن ذاته من أن اشتراط تقديم العطاء مصحوبا بالتامين الابتسدائي متصود به تحقيق أمرين : ضمان جدية العطاءات والساواة بين التقييفين ... وظاهر أن تحتيق هذين المرين يعمق الشعافاد العطاء ويكون فبسوله والحالة هذه ... اجراء خاطئا بن جانب الادارة لا يترتب عليه تبول محبج منتج لأثاره .

一个行行的情報也過過過過過過

قافستة رقسم (٥٠٠٠)

التلين الزمَّت وللتلين اللهائي ... المُصود بهما ... كيفيية لدائهها ..

بلغص الحكم:

من المطوم أن على كل من يتقدم بعطاء لتوريد منقولات معيناة الى احدى الوزارات أو المسلح المسابة أن يقدم الى الجهسة طالبة التوريد ، مع عطاته تأمينا نقديا بوازي ٧ ٪ من مجموع تبية العطياء . ويؤدى هذا التسابين الى احسدى خزائن الحكومة أو تسحب به حوالة بريدية أو شبك ، ويجوز أن يكون هذا التامين كتاب ضمان ، يصدر من أحد البنوك غير مقترن بأي قيد أو شرط ، ويقر غيسه أنه يضمه تحته أمر الجهة المسار اليها مبلغا يوازي التامين المؤتت ، وأنه مستعد لادائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات الى اية ممارضة من جانب مقدم العطاء ، واذا قبل ألعطاء ؛ مان على صــــاحبه أن يكبل خلال مدة معينة تبدأ غالبا من تاريخ اليوم التالي لاخطاره بتبول عطائه التامين المسار اليه الى ما يوازي ١٠٪ من مجبوع تيمة العطاء ، وذلك ضماتا لتنفيذه ، ويسمى ذلك بالتامين النهائي ، وتسرى في شانه الاحكام المتقدمة من حيث وجوب ادائه نقدا بليداع تبعته احدى خزائن الحسكومة أو تقديم السيك أو حوالة بريدية ، أو الاستعاضة عن ذلك بكتاب من احد البنوك يقر نبيه بانه يضع تحت ابر الجهة المتعاقد معها مبلغا بسناؤى قيمة التأمين المؤقت ، وانه يتمهد بأداته اليها عند أول طلب منها دون الالعنطات التي اية ممارضة بن جانب المعاتد ممها .

تغرضته وجود الراق ف شان كتف البنك الذى تقبله جها الادارة كاليين نهائي غذهب راق الى إن هذا الكتاب يتضين عبد كفاة بمتنضساته يكفل الهنك المتعاقب مع الإدارة في تغيذ الازادة بالتوريد الكفي عليسه في المقدر الهوم بينها وبهن المتمافد مها على ذلك ك اذار نظل هذا الاخيد بالهام بهيدا الالتزام ، ولف بهذه الشابة يسكون التزام البنك وهو على

^{(1/4 .} g = 0'. 74)

ما سلف ، كليل ، التزام تابعا اللتزام المتعساتد المسلر اليه ، فيكون له من ثم أن - يدغم في مواجهة جهة الادارة ، بكل الدغوع التي يمكن أن يدغم بها التمالة معها ، ولكن هذا الرأى غير صحيح ، أذ الكتسالة قانونا هي عقد بناهضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتمهد للدائن بأن يقى بهذا الالقرام اذا لم يف به المدين (م ٧٧٢ من القانون المدنى) . وهذا غير الحاصل في الحالة محل البحث ، اذ البنك نيها لا يضمن المتعاقد مع الادارة في تتقيد التزليه بتوريد الاسنك المتنق على توريدها ، ويتعهد بأن يتوم مِذَاكُ أَذَا لَمْ يَتُمْ بِهُ هَذَا المُتَعَامَدُ . وهو _ كذلك _ لا يضبنه في تنفيذ التزامه بتعديم التابين النقدى النهائي المتفق عليه الى جهة الادارة ، ليكون تحت يدها ، يأن من المدلف الاشدارة اليها ، وانها هو يقدم الى جهة الادارة ، بدلا من ذلك ، هذا الخطاب كتنفيذ منه لالتزام المتعاقد معها بتقديم التأمين المشار اليه ، وهو بذلك يحل محل المتماقد مع الادارة في التزامه بتقديم قيمة هذا التلمين ، على أن يكون ذلك عند طلبها منه . وبذلك يكون هو الملتزم بهذه التيمة تطالبه بهما الادارة ابتداء ان شاحت ذلك ، اذ هو بتقديمه خطساب الضمان المشار اليه قد اصبح مدينها بالالتزام بأداء القيمة المبينة في الخطاب ، عند الطلب ولا يخل ذلك بالتزام المتعاتد مع الادارة ننسه بهذا الالتزام ، اذ هو لا بيرا منه ، الا اذا وفي البنك بالتزامه هذا ، بذلك يكون الجهة الادارة في هذه الحالة مدينان ؛ هما المتماتد مع الادارة ، والبناك طِلْتُرْم كُلِّي مِنْهِما بأداء تبيه التأمين النهائي نقدا عند طلبه . ويقوم النزام الثاني الي جانب النزام الأول ، ومصدر النزام الأول معسروف ، وهو العقد البرم مع الادارة ، وهو مصدر التزاماته قبلها ... أما مصدر التزام البنك ، نليس المقد الشار اليه ... وانبا هو عقد آخر ببقتمساه وقع الاتفاق بين جهة الادارة والمتعاقد معها والبنك ، على أن _ يعتبر هذا الاغير مدينها بتيمسمة التأمين النقدى ، يلتزم بوفاء هذه التيمسة مكان المسائد ممها مكيهذا يكون التزام البنك تبل جهة الادارة التزاما أصليسا مِعِلْدُرِدُ وَمِسْتَقَالَ عَنِ القِرَامِ الْمُتَمَلِّدُ مِنْهِا ، وينضَبَنُ الأبر في هذه الحسالة ، اللهة اللبنان في الوادان بالفين الذي الجهدة الادارة ، عبل المساعد بمها ، عيمة الطليع أن يُكان المُتَعَافِرُ الشَّالِ اللَّهِ ، مع استبرار عيسام التزام هذا التمساتد بالدين المنكور الى جانب النزام البنك به . وهذه هي الاتابة القلسرةِ اللِّي إِلْسِيلِ بِالنِّيمِ المُقانون المنتى في الملتنين ٢٥٩ و ٣٦٠ (مُقسرة

علية) حين نص على أنه « نتم الانابة أذا حصل المدين على رضاء الدائج بيشخص لينبي يلتزم بوناء السدين بكان المدين . ولا تنتضى الانابة أن حكون هناك مديونية سابقة ما بين هذا المدين والاجنبي (م ٣٥٩) . — ولا يفترضى التجسسديد (تجديد الدين بتفيير المدين) ، في الانابة . ماقا لم يكن هناك انتساق على التجسيد نام الالتزام الجسيد ألى جانبه الالتزام الاول .

ولذلك _ يكون الرأى المحيح في شأن تكييف خطاب الضهان في حثل هذه الاحوال أنه لا يعتبر كتالة ، وأنها هو من تبيل الاتابة القاصرة 4 طلمروفة في القانون المدنى ، ويه ينشأ في نهة البنك التزام مجسرد بالداء تعية التابين عند طلب جهة الادارة ذلك منه .

وعلى مقتضى التكييف التانوني المتدم ابضاحه ، التمهد الذي عثبتهل عليه خطاب _ الضهان الذي تقصيمه البنوك بدلا بن التسابيع النقدى الذي تلزم المتود التي تبرمها جهة الادارة المتمساتدين معهسه جادائه متى قبلت عطاءاتهم ... نان هذا التمهد تحكمه الشروط ، المنصوص عليها فيه ، والتي تقضى بالتزام البنك بأداء القيمة البينة في خطابه الضيان عند طلب جهة الادارة ذلك بنه ، ودون التفات الى أية معارضة غنيجة تترتب على ما سلف تقريره من أن تعهد البنك بأداء القيمة المسكل اليها الى الى جهة الإدارة هو تعهد مجرد ، اذ يستتبع ذلك - بحسب الرأى الذي تراه الجمعية العبوبية أولى بالترجيح في هذا الخصسوص - عستم جواز احتجاج البنك على جهـــة الادارة بأية نوع مسا يمكن أن يحتج يها المتمالد قبلها ، نيما يتمسل بحق الجهة المذكورة في التضاء تيمسة ظلتسامين المشار اليه . وبن ثم غلا يقبسل بن البنوك عنسد مطالبتها بدقع عيمة التامين المبينة في خطاب الضمان التي تصدر منها ، التصدي بأن شت بتازعة بن جانب المتعادد مع جهة الادارة في شمان استحقاق هذه الجهة القنصاء تبية التأبين ، وانها ينمين عليها أن تؤدى هذه التبية وماء اللتزامها القاشيء عن خطاب الضبان اسلا ومباشرة ، ... والذي يختلفهاة تمهدت بدنع التبهة المشار البها عند الطلب ودون التنسات العمر قَلِّيةً مُغَارِضَةً ثَرُد مِن المتمالد مع جهة الإدارة ،

(نتوی رتم ۳۰۳ ق ۲۹۲۴/۱)

قاعسنة رقسم (٥٠١ إ.

الإنسادان

أتنابين المؤقت الواجب أبداعه كشرط النظر في المطابات التي تقدم في المتابات التي تقدم في المتابات التي تقدم في المتابن المبلد على عدم أبداعه الما مع المبلدت الادارة الى ملاية مقدم المطاء الا يجوز إقدم المطاء التحال من المتابات بقولة أنه لم ينقدم بالتابين المؤقت مع المطاء الدينون عن تقديد عن عن تقديد عن تقديد

رفض المسكم :

يثور التساؤل عما يترتب على تقديم عطاء غير مصحوب بتأمين نقدى كليل ، وما اذا كان يجوز لجهة الادارة أن تتبل مثل هذا المطاء المجرد من التأمين أم يتمين عليها انستبماده وعدم الاعتداد أو التعويل عليسه . وإذا هي تبلته نها هو الاثر الذي يترتب على هذا التبول ، وقد سسبق لهذه المحكية أن قضت بأن أيداع التأمين المؤقت من مقدم العطاء في الوقت المحدد شرط اساسي للنظر في عطائه سواء اكان هذا التأبين نقدا أم سندات لم كفالة مصرفية ، وهذا الشرط مقرر للمسالح المسلم دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته اذا ما اطبأنت جهة الادارة الى ملاءة متدم العطاء قالي إن الحكية المتوخاه من ايداع التأمين المؤنث هي ضبيان جدية مسساهية. المتجم بالعطاء في المناتصة ، والتحقق من سلامة تصده في تنفيذ العقب غوجلة رسو الطاء عليه ٤ وتفادي تسلب كل من تحدثه بقسيه بالاتصراف عن العبلية اذا ما ربما عطاؤها عليه ، متصادر جهسة الادارة تيبة التأمين الموت إذا مجز الراسي عليه العطاء عن دنيع تبية التأبين النهائي على النحو مقد الوقت المالوب ، ولا جدال في أن من حق جهة الادارة أن تستبعد المطاع المجرد غير المستوب بالتابين الؤنت الكابل الا أتها إذا تدرت مع علي أن تتبل مثل هذا المطاء لانه يتنق ومسلطها أو لانها المانت الي سهمه ويلا تقريب عليها في ذلك ولا يتبل الاحتجاج بعدم دفع التسامين. " الكوتت الا بين شرع تقديم التأبين شبيلة لجنونه ، وهو أما جهسة الاعلوم لكى تضبن جدية العطاءات المتدبة البها وابا أوائك المتدبون الأهدون اللغين أودعوا تأمينا كالملا ، أذ في تبول عَظَّاهُ غير مصَّحُوب بالتأبين المؤتت

المخلال بمبدأ المساواة بين أصحاب العطاءات . أما من قبلت جهــة الاداءة عطاءه غلا يقبل منه التحسدي بأنه لم يقم بدنع التأمين ، مادام التسامين غير مشروط لصلحته ، ولا يجوز المتصر أن يستنيد من تتمسيره لأن في ذلك خروجا على مبدأ ضرورة تثنيذ العتود بحسن نية . ومن ثم غلق ما ذهب اليه الحكم الطعون نيه من ضرورة استبعاد كل عطاء غير مصحومه حتاجين كامل دون أن يكون أجهة الادارة الحق في تبول مثل هذا المطلع . يكون غير سنيد لاته يتعارض مع اعتبارات المسلحة المسابة . ومن الاصول اللتي يقوم عليها تمالتد جهة الادارة مع الانراد أو العبئات ، أن يخضيم . هذا التماتد لاعتبارات تتعلق بمصلحة المرفق الماليسة ، التي تتبشل في الرساء المناقصة على صاحب العطاء الأرخص وفي ارساء المزايدة على صاحب العطاء الأعلى ، ويتغليب مصلحة الخزانة على غيرها من الاعتبارات . وكذلك مخضع هذا التماتد لاعتبارات تتعلق ببصلحة الزنق الفنية وهذه تتبشل في اختيار المتناقص أو المتزايد الانفسال من حيث الكماية الفنية ، وحسن السمعة الى غير ذلك من شتى الاعتبارات ، وتاسيسا على ذلك لا يجوز لمن قدم عطاء في مناقصة أو مزايدة أن يتحال من النزامه بمقولة أنه لم يتقدم جالتابين المؤتت مع العطاء ، والا كان في ذلك حض على المنث ببصلحة الادارة ووقتها وجهودها ، نيجب أن يرد على مثل هذا المتلاعب تمسمه جحيث اذا هو تكل عن تنفيذ ما النزم به حق عليه الجزاء ولزمه التعويض م

(طعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٨ ق ... جلسة ١٩٦٤/٢/١٤)

ةاعسدة رقسم (٥٠٢)

: 12-41-

يمتبر المقد منعقدا بين جهة الادارة ويقدم المطاء بمجرد اخطاره بقبول عباله بــ القراش في تكيلة التلخي الفهائي لا يؤثر في صحة المقاد المقد من تأريخ الاغطائي ــ القبهائ عن الثانين في الوفاء بقيبة التابين الفهائي وقبوا◄ وقطعائ باضههة الادارة قد ابقت على المقد •

بالفص العسام :

المُ المُعْمِينَةُ فِي المُعَلَّدُ المعتد بين البلدية والمدمى بمجرد الصَّطَارَهُ فِي ١٤٤

ون يونية سنة ١٩٥٩ شول عطاله . . لها واتمة تراض الدعي في تكيلة: التسابين النهائي حتى ١٤ بن سبببر سنة ١٩٥٩ غلا تؤثر على صحة-التمقاد المقد من تاريخ الاخطار المشار اليه .. لقلك أنه ... وأن كان عدمي ليداع هذا التامين في المعاد المحدد ، وهو عشرة ايام من تاريخ الاخطسار ◄ يجيز للبلدية طبقا لشروط العقد ، وطبقسا لنص المادة ٥٣ من التحسسة-المتاتسات والزايدات ، سحب تبول العطاء ومسادرة التابين المؤتت كباة يجيز لها أن تشترى على حسابه كل أو بعض الكبية التي رست عليسه وإن تسترد منه التعويضات والخسسائر التي لحقتها وأن تخصم ذلك من ألية مبالغ تكون مستحقة له ــ الا أن المادة ٧١ من تلك اللائحة قد أجسازت الرئيس المسلحة تبول التسامين النهسائي اذا تأخر المتعهد عن ايداعه مدة حَيسة أيلم كسا أجازت للسيد وكيل الوزارة اطالة المدة نترة اخرى .. والثابت من الاوراق أن البلدية لم تر استمال حقها في الفاء المتهد ومسادرة التسأمين بسبب تأخير المدعى في ايداع التابين النهائي حتى ١٤ من سبتبير سنة ١٩٥٩ بل أنها قد تجساوزت من هذا التأخير نمسـدر من المديد الوزير في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٠ قرار بالوانقية عملي قسرار الهيئة الادارية لبلدية القاهرة المسادر في ١٦ من ذات الشسهر بالتجاوز حن التأخير في الوماء بتيمة التسامين النهائي وبتبوله منه وهذا يتطسع بان البلدية قد أبقت على المقد الذي انمقد مع المدعى بلخط الره بقبول عطالته رغم تراخيه في دنم التأبين النهائي ،

(طعن رقم ١٣٨ لسنة ١١ ق -- جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧)

قاعسدة رقسم (٥٠٣)

: 43

وفقا لاهكام لاتحة الفاضعات والزايدات > الذا تبت الزايدة بفي طريق.

الْكُفّارَيْف تُتُولَى الْبَيْعُ والبّت لجنة واحدة ... خرم اللجنة في جلسة الزايدة

يتكليف الزايد الذي تقدم بالفضل قطأه بحدلة الللين ... يجوز اللجنة في نفس
هجلسة رد التلبينات الابتدائية الزاداة مبن لم يرس عليم الزاد بـ اذا لم
يتخدم إحد لو لم تصل تقدمة الزايدة الى الذين الاساعى فإجل الليم مع تخفيضه
هتشير السابل لهذا الذين بنسبة لا تجاوز والرود

يلغص العكم:

ووفقا لأحكام نصوص لائحة المناتصات والزايدات تتولى البيع والبع في نتيجة المزايدة أذا تبت بغير طريق المظاريف لجنة واحدة ... وتقوم هذه اللجنة في جلسة المزايدة بتكليف المزايد الذي تقدم بأغضال المطاساهات بتكيلة التابين المقدم منه الى ٢٠٪ من تبية عطاته ويجوز لها ليضا في أدات الجلسة رد التأبينات الابتدائية المؤداة من المزايدين الذين لم يرسى عليهم المزاد ، لما أذا لم يتقدم أحد للتزايد أو لم تمسل نتيجة المزايدة اللين اللمين السابق لهدذا الثمن من تخفيض التقدير السابق لهدذا الثمن مسمة لا تحاوز ١٠٪ ،

(طعن رقم ۸۱۲ لسنة ۱۳ ق - جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۰)

قاصحة رقيم (٥٠٤)

المسطا:

التماقد لا يمتبر تابا الا اذا علم الوجب بقول أيجله — اخطار مقدم المعاد بانه لم يبت في المعاد المقدم منه لعدم اداته اقابين النهائي ومطالبته باداء القابين النهائي لايكان البت في طلبه لا يمنى أن القبول قد اتصل بعليه حتى ولو كانت جهة الادارة قد تعلق المعاد فعلا — أثر ذلك بطالبة مقدم المعاد بسرعة اداء القابين النهائي لايكان اعطاء أم التوريد لا يجددي القدليل على قبول جهة الادارة للعطاء ، اساس ذلك ، تثارل مقدم المطاء عن العرض الذي تقدم به دون اخطاره بقبول عطاقه لا يجوز معه اعتبال المقد ونعقدا ويعتم به دون اخطاره والاستناد الى احكامه الشراء عالى حساب مقدم المطاء ومطالبته بالذار الترتبة على ذلك ،

بلغص المسكم :

أن الاسسل بأن القبول بوصفه تعيرا عن الارادة لا يتحقق وجوهه الفاقوق ووهه الفاقوق وجوهه الفاقوق والمسلم مله الفاقوق والمسلم المسلم المسلمة لا يعتبر تلما الا إذا علم الموجب بقبوله و ولما كان المستقاد جه المسلمة لا يعتبر تلما الا اذا علم البيان أن جهة الادارة وأن كانت قد تبلته المستمراء الاوراق على ما سلم البيان أن جهة الادارة وأن كانت قد تبلته

عملاء المدعى عليه غملا بالرغم من آنه أم يكن مصحوبا بالتلهين الابتسدائي بم تأليف بداء التسامين النهائي ، الا أن القبول على هذا النحو لم يتمسل معلم المدعى عليه ، أذ لخطره المجلس التروى بكتاب كثمت غيه بحسلاء أنه لم، بيت في العطساء المقتم بنه لمعم ادائه التابين النهائي حسب شروط المنافسة وسائلته باداء التسامين النهائي لابكان النهائي لمنافسة على الطلب المقتم بنه ، ويناء على غلك عان تبول المجلس القروى للمطساء لم يتمسل بعلم المدعى بالمعلم على وجه ينمقد به المقتد تقونا ، ولا يجدى الاستئلد الى ما أورده التحكيد الشمار اليه في عجزه ، من مطالبة المدعى عليه بسرعة أداء التسامين ولا يجدى نلك لتعارضه بع صراحة ووضوح ما تضبنه هذا الكسساب من ولا يجدى في المنافسة المنافسة على طلب المدعى عليه بسبب تتدبه غير مصحوب بالتسامين والمجلس القروى دون أخطره بقبول مطاقه المع لابحون الذي تقدم به بنساء على طلب المدعى عليه عن العروض الذي تقدم به بنساء على طلب المدعى عليه عن العروض الذي تقدم به بنساء على طلب المدعى عليه المدعى عليه الملك اعبال آكثرة والاستقاد الى

. (طِهِن وَالم ١٩٥٥ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٢/٨).

قاصدة رقسم (ه٠٠)

: 6-40

بهه إن يبتد إلى الرقف الذي يتخذه المتعهد في الجال الاول الى الجهال اللها الا اذا المعيم: عن ظله المتعهد صراحة واقترن الصاحه بقبول الجهة الادارية ،

ملغص العسكم : ' ن ا

ان ترك المتمهد التأمين المؤقت بعد انتضاء مدة سريان عطائه ، يعتبر عرينة قاتونية على قبوله استبرار ارتباطه بعطاته ، بيد أن هذه الترينــة لا تبد السبيل في وجه المتعهد بغير مضرج ، وانها ترتفع ، اذا انتفى الإنتراضات القائمة عليه ، أي أذا تقدم التمهد لاسترداد التسامين المؤقت مه و الله عن البحاب المتمهد لا يستط بمجرد المتضاء مدة سريان العطاء ولكنه بيقي قائما الى أن يصل الى علم الجهة الادارية طلبه سحب التسأمين المؤتت ، وبن ثم مان تعديل المتمهد لمدة سريان العطاء ، المدونة أمسلا في الاشبتر اطائ العابة ، الى بدة اتصر ، او سكوته عن طلب الجهة الادارية تمديلها الى مدة اطول - كما ممل المدعى - هذا الموتف لا يعنى أن المتعهد قد قصد به ... عدم استبرار ارتباطه بعطائه بعد انقضاء مدة سریان المطاء المتع عليها ، ذلك أن تعديل مدة سريان العطاء بالنتص أو جِالنِهادة ٤ انها يدخل في مجال تطبيق المادة ٣١ من لائحة المناتم المات والمزايدات ٤ التي تتعلق بتمين مدة سريان العطاء وحق الجهة الادارية في طلب مدها ، طك المدة التي لا يملك نيها المتعهد العدول عن عطالته ولا صحب التابين المؤنت ، سواء كانت هذه المدة هي المدونة أصلا في الاشتراطات المابة أم كانت هي المدة التي تبلت الجهة الادارية تعديلها بناء على طلب المتمهد ، أم كانت المدة التي قبل المتعهد تعديلها بناء على طلب الجهة الادارية ، وبذلك يخرج مثل هذا الموتف عن مجال تطبيق الفتارة الاخيرة من المادة ٢٩ المشار اليها ، الذي يبدأ من حيث تنتضى مدة سريان المطاء ، الذي يبلك فيه المتمهد المعول عن مطاله اذا طلب اسسترداد التامين المؤقت . واذ كان المجالان مختلفين زمنا وسبيا وحكما غقه لا يمسوغ أن يهند اثر الموقف الذي اتخذه المدعى في المجال الأول الى المجال الثاني الا اذا كان قد أنصح عن انصراف نيته الى عدم الالتزام بالفقرة الكَثَيرة مِن البند ٦ من الاشتراطات العابة ، بشرط صريح نقبك إليجه سبعة الادارية ، يطل نيه رنضه استبرار ارتباطه بمطقه وانتضاء مدة سريقه

الم بمبارة الخرى يملن ليه سراحة الفاء الفترة الاخرة من البند ٩ مساوي الذكر واعتبارها غير نشذة المعمول في حته وهو ما لم يقطع المدمى .

(طعن رتم ٢٣٩ لسنة ١١ ق ــ جاسة ١١/١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (٥٠٦)

المِسطا :

أبداع التلبين المؤقت شرط اسلسى النظر في العطاء القدم ... الفقية منه ... عدم ترتيب البطلان على عدم ابداعه اذا اطباقت الادارة الى ملاءة مقدم العطاء .

بلخص الحكم :

ان ايداع التأمين المؤقت من مقسدم العطاء في الوقت المصدد شرط الساسي للنظر في عطاقه وهذا الشرط مقرر المساقع العام دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته اذا ما اطهانت جهة الادارة الى ملاءة مقدم العطاء ك ومن ثم غلته لا يقبل من مقدم العطاء، القصدي بأنه لم يقم بدفع السامين المؤقت ما دام أن التأمين غير مشروط المسلحته وبناء على ذلك غان ما ذهب اليه الحكم المطمون غيه من ضرورة استبعاد العطاء لأنه لم يكن مصحوبا بالنامين المؤقت ٤ دون أن يكون لجهة الادارة الحق في قبسوله ٤ أمر غير سبيد لتعارضه مع اعتبارات المسلحة العلبة .

(طعن رتم ٢٥٥ اسنة ١٠ ق ... جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قامسدة رقسم (٥٠٧)

المسطا:

الازام الراسى عليه الراد بسداد بالتى اللين خالل أسبوع من رئستو لا الراد ــــ عنم الوفاء بهذا الكازام ــــ حق الادارة فى مصادرة الطبين واعادة طرح الصفقة الدرايدة .

والمناكرة

والمستقرق الما الما أن الما أن الما الماسك والزايدات المستقرة

بالقرار الوزارى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه « يجب أن ينمن في شروط البيم على ما يأتي :

١ - أن يدفع المتزايدين نقدا أو بشبكات طبقا لأحكام الفقرتين الثانيسة والثلثة من الملدة ٧٧ قبل الدخول في المزاد الطنى أو بهظاريف مفلقة جلفة معينا يقرره رئيس المسلحة أو الادارة حسب اهبية الصنقات المعروضة للبيع ... ويجب أن يكمل بالطريقة ذاتها التسابين المدفوع الى ٧٠ من ثمن البضاعة وذلك بمجرد رسو المزاد وفي هذه الحالة تحرر قسيبة تحصيل بقيبة الثابين باكمله بعد سحب الايصال المؤتت .

٢ ... انه اذا تاخر من رسا طيه المزاد في اداء باتى النبن نتدا أو بشيك متبول الدغع من السرف المسحوب عليه خلال أسبوع من تاريخ رسو المزاد عليه نيصادر الضمان المدفوع منه وتطرح السنفة في المزاد ثانية .

ومن هيث أن بؤدى هذه النصوص أنها قد رتبت التزامات معينة وآثار محددة على رسو المزاد أذ يجب على من رسا عليه المزاد أن يكبل التأمين المدعوع منه الى ٢٠ من ثمن البضاعة وأن يقوم باداء بلتى الثمن نقدا أو بشبك بقبول الدعم من الصرف المسحوب عليه خلال أسبوع من تاريخ رسو المزاد عليه ولا صدور الشمان المدفوع منه واعيد طرح الصفقة فى الزاد ثنيجة المزاد الكلى بيدا صريان المحاد المحدد لاداء باتى الثمن وترتبب الآثار النائعة على الإخلال بهذا الالتزام ، اى أنه أذا لم تقم بالزايدة أحدى الحالات التي تعيز الفاءها قاتونا غائه يتعين اعتباد أرساتها على من رسا عليه المزاد ما المددة طبقا لشروط المزاد ومن ثم مان تزار الادارة المختصة باعتباد تتفيذ المدادة طبقا الحالة يكون مملقا على شرط غاميخ يتحقق أثره فى عدم أبرام. المحدد أذا ما قلم بالزاد الحدى أحدى الحالات المتعددة طبقا المحالة لكون مملقا على شرط غاميخ يتحقق أثره فى عدم أبرام.

ونقا لاحكام القانون . غاذا لم يتحقق هذا الشرط بات متعينا ارساء المزاد على صاحب انضل عطاء حسيها عينته اللجنة القائمة على شسئون المزاد دون اعتبار لتاريخ اعتباد ترار اللجنة بهذا الشأن حسيما من أن هذه الأمنيادات قد ارتدت آثاره الى تاريخ ارساء المزاد . ر ومن حيث أن بتطبيق ما تقدم ؟ على الحلة المعروضة ؟ بيبن أن الراسي عليه المزاد لم يتم بسداد باتى الثن في المعدد المحدد بالشروط الواردة وهو آسبوع من تاريخ رسو المزاد دون أن يوفي بهذا الالتزام ؟ ملت تترتب على حجة الاهارة في حتى مصادرة الضمان المدوع منه واعادة طرح الصفقة في المزاد حرة فائية .

وبلا كان الحكم المطعون غيه وقد قضي بغير ذلك غاته يكون قد خالف القانون تأويلا وتطبيقا وبالتالي فقد تعين القضاء بالفاته .

(طعن رتم ۲۸۲ لسنة ۳۱ ق ـ جلسة ۲۷/۱۱/۱۸۲۱)

قاعسدة رقسم (٥٠٨)

: المسلمان

التأمين القهائى ... نص المادة ١٥ من لائمة الفاقصات والزايدات ...
الشروط اللازمة التطبيقه ... اثبات ما تحمله الجهة الادارية من نفقات بسبب
التنفيذ على الحسف ... المجز عن اثبات ذلك ... الاحتفاظ بالتأمين النهائى ...
بخالفة صريح القص ور

بلخص العسكم :

نصت الملاة ٥٤ من اللائحة المسلر اليها على انه « يجب الاحتفساط وطنابين النهائي باكبله الى ان يتم تنفيذ المقد بصفة نهائية طبقسا للشروط وحينئذ برد التلبين او ما تبقى منه لصاحبه ومقا لاحكام المادة ٥٠٠٠٠٠.

ومفاد ذلك أن الدانين الفهائي هو ضهان لتنفيذ المقد ... وفي حالة مسحب الاعبال والتنفيذ على الحساب يظل المقد تأليا ... ويكون للجهة الادارية عن حكم الوكيل من المتعاقد الذي يتمين أن يبذل المغلبة التي يبذلها في شاونه الخاصة ٤ يكون الاحتفاظ بالقابين النهائي للرجوع اليه للوغاء بها عسى أن حجمله النجهة الادارية بن غروق اسمار أو بصروفات أو أية نفتات بسبب المنتفاء المنافية الادارية في استيفاء المنافية الدارية في استيفاء المفاتي النهائي رهين ما تكون الإعبال محل التماتد الإصلى ما زالت تألية لم تفته بعد أما أذا أنجزت غيتمين يد تهية التأمين كله أو ما تبتى منه في شسوء

ما تسعر عنه تصفية الحسابات ، على أن يقع عبد الاتبات على الجوسة الادارية أذا ما تسمكت بأن الاعبال محل المقتد لم تنته بعد أو بأن ما التعتب يستغرق كل أو بعض التأمين النهائي .

ومن حيث أن مناط الاحتفاظ بالنابين النهائي رهين أن تقسدم الجهسة الادارية ما يثبت تحيلها لفروق اسمار ادارية نفقات فتيجة التنفيد طابع الحساب أما الوقوف عند حد التبسك بالنص دون استيفاء الشرائط اللازمة لتطبيقه والتي يكون من شأنه استيفاءها أن يكون لها سلطة استيفاء المسابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة الادارية عن أثبات ذلك واحتفات بالتأمين ٤ منان ذلك بذلف، مريح النص ولما كان الحكم الملعون فيه وقد خلص الى الزام الجهة الادارية برد التأمين النهائي يكون قد أصاب الدق والتزم صحيح حكم التقون .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاصدة رقسم (٥٠٩)

البـــدا :

مناقصة دولية -- اذا تناقست بيوت ضخية لجنبية ليرسو عليها عطاة: مشروع ضخم جاز لجهة الادارة أن تخفض التلين الإبتدائي من ٢٪ إلى ١٪ -- وليس بالازم أن تنتقم هذه البيونات بمطاءاتها باللغة المربية أو مترجبة اللي. هذه اللغة -- على أن التلين الإبتدائي الشار الله يجب الا يكون مقيدا بشروط وقابلا العرف منه بمجرد الطلب وبصرف التظر عن أية منازعة

طخص الفتوي :

أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بقشاء هيئة المطانت النووية لتوليد. التحرياء أن المبتد أن تجرى جنيع النصرعات التحريات من المبتد أن تجرى جنيع النصرعات والأصال التى من شائها تحقيق الغرض الذي انشئت من قبطه ولها أن تتملك، مباشرة مع الاشخاص والشركات والمسارف والهيئات المطية والاجتبية وفلله، طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة الداخلية للهيئة ونص في المادة (٩) منه على أن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيئة على شتوتها ويباشر

وتسرى احكام لاثحة المناتصات والمزايدات الحكومية فيما لم يرد به خمس بهذه اللائحة » وتنص المادة (١١) من القرار المذكور على أنه « يجب الن يقدم مع كل عطاء تأمين ابتدائى تدره ٢ ٪ من مجموع قيمة العطاء وتستبعد العطاءات غير المسحوبة بالتأمين الابتدائى أو الواردة جعد فتح المظاريف ولا يلتفت اليها الا على سبيل الاسترشاد .

ويجوز للرئيس التنفيذي للهيئة أو بن ينوبه اعناء مقدى العطاءات من تقديم التلين الابتدائي والنهائي لاسباب تبرر ذلك في الحالات التي يصدر يتحديدها قرار بن مجلس الادارة ٣ وتنمى المادة ٣٩ بن ذات القرار على ان « تقوم السلطة المختصبة التي يحددها مجلس الادارة باعداد الشروط العالمة طلتماند على المستريات الخارجية وذلك باللفتين العربيسة والانطسيزية بالاستراك مع الجهة القانونية المختصة بالهيئة .

كها استعرضت الجمعية العبوبية اخيرا ترار رئيس الجمهسورية بالتاون رقم 110 أسنة العرب ابوجب استعبال اللغة العربية في الكاتبات واللامتات في اطبيى الجمهورية حيث ينمى في المادة الأولى بنه على أنه يجب فن يحرر باللغة العربية ما ياتي :

ى خەندۇرى ئايىلىنىڭ ئېزىلىنىڭ ئايىلىنىڭ ئايىلىنىڭ

وتنص المادة الثانية من هذا التأتون على أن « تستننى من حكم الفترات الثالث الاولى من المادة السبليقة الهيئات الدبلوماسية الاجنبية والهيئات الدولية وكفلك الامراد الذين لا يتهبون في الجمهورية والهيئات والمتسات التي لا يكون مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لهساة مرع أو توكيل لهبا » .

من حيث أن الآحة المتود والمستريات الخاصة بلهيئة المذكورة والصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٨ تد خولت في المادة (١١) منها الرئيس التثنيذي للهيئة أو من ينيه سلطة اعناء مقدمي المطاءات من تقديم النامين الابتدائي أو النهائي للاسباب التي تبرر ذلك في الحالات التي يسحر بتحديدها قرار من مجلس الادارة ، غلن مؤدى ذلك أن مجلس ادارة الهيئة هو المقوط به تحديد الحالات التي يعني مقدمي الطاعات من تقسيم المنابئ الابتدائي والنهائي للاسباب التي بور ذلك ، وهذا التحديد كما يمكن أن يتم سلفا بموجب قاعدة علم يمكن أن يتم إيضا بناسبة حلة بذاتها تطرأ وثبر بملابسته وظرونها باسحار قرار فردي بشانها دون انتظار وضع الاتحاد علمة في هذا الصدد ، غله يالتالي تبل وضع هذه القواعد التصدي لحالة فردية للمعاج هذه المعاج هذه المعاج هذه المعاج هذه المعاج هذه المعاجة وضح هذه المعاجة هذه المعاجة وضح هذه المعاجة هذه المعاجة وضح هذه المعاجة هذه المعاجة وضحة واحد في هدود المعاجمة و

ومن حيث آنه بتطبيق ذلك على الحالة المروضة ، على الثابت آنه لا توجد تواعد علية سسابقة تم وضمها من مجلس الادارة ، وقدر مجلس الادارة ، وقدر مجلس الادارة ، وقدر مجلس الادارة في الحالة المعروضة وهي لا تعد حالة عادية بل تنظم مشروعا ضخها فتنافس قيه بيوت ضخهة اجنبية تغنيض التابين الابتدائي من ٢ الى ١ ب غابي تراره يكون صليها مطابقا القانون .

ومن هيث أنه عن سيفة خطابات النسبان نان هذه الخطابات هي ق حاياتها فسال النبيان تضين وفاء التمالد بتنفيذ التزاياته في حالة اخلاله بها بما يستنهم ذلك من أن تكون تابلة النسبيل بمجرد الطلب دون ما تونف على وجود بنازعة ، إلى اذا تضبئت تبودا أو شروطا غان ذلك يفرغها من مضموفهه الحقيقي وتصبح غير صالحة للوغاء بالغرض المغررة من أجله .

وبن حيث أن الثابت في الجلة المعروضة أن الشركات المتناقضة قد قديت خطاءات — الشهان بمنحوبة بقيود وشروط فاته يتمين والحالة هذه بطالبتها بالمتزول عن هذه التيود والشروط كي يصبح خطاب الضبان وفقير صيغة تقتضى أن يكون غير بشروط وقابل للمرف ببجرد الطلب بمرف النظر عن أية متازعة .

ومن حيث أنه بخصوص ضرورة بطالبة الشركات المتناتصة بنقسديم ترجبة معتبدة باللغة العربية لعطاءاتها غان القاعدة التشريعية التي تسرى على الحلة المعروضة هي احكام لاتحة المعتود والمشتريات الصادرة بناء عليه القانون رقم ١٣ اسنة ١٩٧٦ بانشاء الهيئة نيبا نصت عليه بن تبام السلطة المنتصة باعباد الشروط العلة للتعاقد علي المستريات الخارجيسة وذلك بالمنتص العربية والاتجليزية ، وهذه القاعدة أنها تلزم الهيئة دون الشركات المتاهمة باعداد ترجسسة لشروط التمساقد قبل طرحها في المناهميسة الامر الذي استصحبته الهيئة غلم تطلب من هذه الشركات عند الاعلان عن هذه الترجهة .

ومن حيث أنه لا محل للوجوع الى القانون رقم 10 السنة 10/1 فيها تفيه به من وجوب ارغاق ترجية للبكاتيات والمطاءات وما اورده من اسطفاء على خلك بالفسية للهيئات الدولية والهيئات والمنشات التي لا يكون بركرها الرئيسي في مصر ولا يكون لها غروع او توكيل نيها ، ذلك أنه للهيئة الوالية تقاني وليس قرارا جمهوريا وقد أولاها هذا الكلون الدي في المائة عالم المناه مع طبيعة علية عالمها .

. لذلك انتبت الجمعية المروبية لتسمى البنوي والتشريع الى ما يابي :

اولا : اجواز تخفيض التلمين الابتدائي من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٠ - ١٠٠٠

ثانيا : وجوب أن يكون التلبين الابتدائي غَيْرَ مَشْرُوطٌ وَقَابُلُ لَلْمَّرْف مِنْهُ يمجرد الطِّهر بعيرة، النظر من لمة يغازيمة ويري

المناه عمر الوالب العركاف الماليسة العمر عرجة المناه المنا

غابضا بكرالضاء الفاقيسة

تاحسنة رقسم ﴿ ١٠ ه ﴾

ملتشن العسالم :

أن الهادة السابعة من القانون رتم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ يتنظهم الناتسات نصب في نقرتها الثانية على أنه يجوز لرئيس الملحة في حللة الشراء الغلوب المناتصة إذا كانت تيمة العطاء الإقل تزيد كثيرا على التيمة السوتية . كوا نصت الماجة الحادية عشرة على أن تسرى احكام هذا القانون على مزايدايتم بيع الإجنياك. والمصلب التي تستغنن عنها الحكيمة . ومقتضى ذلك الله يكون لرئيس المصلحة في حالة البيع ، اعمالا لحكم المادة اليسابعة سالقة الفكر 4 المَاءِ لِمَازَ أَيْدَةُ أَذَا كَانْتُ تَبِيمَ الْعِطَاءُ الْأَكِيرِ نَتَلَ كُثْبِهَا عَنِ الْقَبِيبَةِ السبوقيق البضاعة ، ولا محل القول بأن تأنون الماهسات تد التصورت احسكاله، عليه تنظيم المناقصات التي نتم بطريق المظاريف اميتفادة الى جكر الماهة الإليهة عد . القانون المذكور التي اتنصر حكمها على تنظيم المناتصبات بطريق المظاريف ، ذلك لأن المادة الاولى من القانون صريحة في البجاب أن تكون مشهريات الحكومة بطريق المناتصات للهامة دون لور يشبهل هذا الايجاب على طريقة معيئة تجرى بمتتضاها تلك المناتصات . واذ كانت المناتصات التي تجري بطريق المظاريف هي التي تسمح طبيعتها باشراف لجان عليها ، مله العشر حكم المادة الفائدة على تقاس مذه الرياد ، معنون فقط المعند الزاليد خاس من حكم الله الكورة أن الله إنه قد تصد بالناتبات العامة المدينة على المدارة المدينة المدينة المدينة المدارة الم معادا الموارد المدارة المدارة المدارة المدارة المدارة المدارة على المدارة المد TO THE STATE SOUTH

وليس المسلحة من الفاة المزانية اذا كان الكبر عطاء يتل كثيرا عن التيسة المسوقية ، على أنه حتى لو سلم في الجدل بأن التاتون الشار اليه لم ينظم المناقصات الطنية ، مان المادة الثانية عشرة من القانون سالف الذكر قد تصت على أن ينظم بقرار مَنْ سَجِلسَ ٱلوزُّرُاء مَنَّالم بنظمه هذا القسانون من الحكام وأجراءات ، وبيين من الاطلاع على لائحة المفازن المسدق عليها من وجاس العِبْداء في سِنْةِ ١٩٤٨ إن بين احكامها حكما بشبابها للحكم الوارد باللدة السابعة من قانون المناتسات يجوز بمتنضاه الفاء الزاد اذا عل اكبر عُطُاءً عَنْ الثين الاسلسى المروض أنه هو التبية السوتية (المادة ٣٣٣ من المُلكحة) 6 مسواء تيل بالطائل احكام قالون تقتليم المالاسات على الزايدات العلنية ، أو قبل ويالطياق المكام الألحة المقارن والشاريات ، على النتيجة لا تختلف في الحالين ، اذ يخلص من احكام كل من هذين التشريمين أن للحكومة - أذا لم يصل أعلى ثبن معسروض في الزاد الى الثبن الاسساسي المعدد بتعرفتها - أن تهتم عن ارساء الزاد ، وكل شرط على حرمان الحكومة من علاه الرخصة يكون مطلق البطلان ، لأن احكام عانون المناقصات ولاشعبة المقارن في هذا الصدد متصلة بالنظام العام غلا يجوز القروج عليها. وُهِن الم أذا نص في العقد المحرر بين الحكومة وبين الدلال على التزامها بارساء الملاأد على سناهب أكبر عطاء مهمًا كانت تبهة عطائه ؛ مَانَ الحكومة تبلك ... رغم حدًا الشرط .. ابطال العدد الذي يتم نتيجة لارساء المزاد على صلحب المرابعطاء أذا كانت عينه عن القيمة السوقية ﴿ وهِيَ النَّبِي السَّاسِي عادة) ، ، معاون أنها أن تبضع عن أرساء الزاد في عدم الحالة ، بدلا بن التجانها إلى طَاعِيَ الْفَقَالُ السَّد بعد أن يتم اتعقاده .

(١٩٥٤/١/٣١ ق ١٩٩٤/١/٢١)

10117 62

ide made

من المنظم المنظم على المنظم ا

واقعي الحبيكي شروف والرواز والرواز

. قريستا المادة السليمة أن التانون رقم ٢٣٦ لسنه ١٦٥١ عبى أن و تلقي خُلْلُهُ مِنْ أَرْ مِسْلِب مِن رئيسَ الصلحة يعد النشر عنها ، وتبل البت غِيهَا أَذًا السِّنَفْنِي عِنْهِا نَهَالِنا - أَبَّا في غير هذه الحالة نيجوز لرئيس المسلحة الماء المالتمية في احدى الحالات الآتية : (١) اذا بتدم عطاء وحيد أو لم ييق يعد العطامات المستبعدة الاعطاء واحد . (٢) اذا انترنت العطامات كلها أو أكثرها بتحفظات ، (٣) إذا كانت تبية العطاء الاتل تزيد على التبية السوتية ، ويكون الالغاء في هذه الحالات بقرار من رئيس المسلحة بنسام على رأى لجنة البت في العطاءات » . ومناد هذا النص أن المشرع أجائزًا الغاء المناقصة في جبيع الاحوال سواء قبل البت نبها أو بعد ذلك . الا -أنه في حالة الالفاء تبل البت في المناتصة يجب أن يكون سبب الالفاء هو الاستغناء نهائيا عن المناقصة ، وأن يحصل الالفاء بترار مسبب من رئيسه المسلحة ، أما أذا كان قد تم بعد البت في المناتصة عان الالفاء في هسقه الحالة جوازى: ويكون في أحدى الحالات المسار اليها في المادة المذكور الما حويكون أرئيس المسلحة أيضا ، وبترار منه بناء على رأى لجنه البت . مُوطَّاهُمُ أَنَّ هُدِفَّ النَّشِرَعُ مِن تقرير حق الأدارة على هذا النحو ، متمسسوه جه تغليب المبلحة المائمة ، ورعاية خزانة الدولة ، غاذا ما تغيت جهية الإدارة هذه الغاية ، وحققت هذا الهدف ، كان قرارها في هسذا الشسائين -- ليها وطابقا للقائون

امن رقم ۳۱۳ لسنة ٤ ق -- جلسة ٢/٢/١٢ (١٠٠٠)

. قاعسدة رقسم (817)

1995 - المراقع المراقع المسافقة على المراقع المراقع المراقع المراقع المراقع المراقع المراقع المراقع المراقع الم 2015 - المراقع المراقع المراقع المسافقة على المراقع ا

المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الله المادة المنافقة المنافقة

السابعة من التقون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٥٤ لجواز السابطانعطل منطقة المسابعة من التقون رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٠١ لجواز السابطانعطل منطقة الإستيناء المسابطان المنطقة المسابطان المسابطان المنطقة المسابطان المساب

﴿ إِلَّهُن رُمْمُ ١٦٧ لَسُنَة ؟ في ﴿ جِلْسَةُ ١٩٢٧ ﴿ إِنَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

الم من رقيم (واه)

*

بكشس المسكم ; .

لا بحل لما ذهب اليه الطعن بن أن القرار السادر بن الوزير بالنساء المتاتب والانجاه الى طرح الملهب في معلود بين لا يبلك استداره > القالسة وهذه وقتا للفترة النسائة بن القد كان يتمين أن يستز بن رئيس السلحة وهذه وقتا للفترة النسائة النسائية السائمة عن المائة السائمة بن المائة السائمة بن المائة المائة

وكيل الوزارة المختص للبت يهم نهايها لها يمجريه وباشرة أو بعد عرضه على طبحة نفية برياسته أذا رأى ذلك ، لها أذا كان الخلاف في الرأى بين لجنبة البت في الوزارة وبين وكيل الوزارة ، فيكون القرار النهائي للوزير ، وحيا المحكم مع المحكم المح

+ 4 day (3/4 / 14/1) 13 - 4 day + + 1/4/1 (14/1)

قاعــدة رقــم (١٤٠ه)

البسطا:

بلخص الحــكم :

والم الم تقم بالزايدة لحدى الحالات التي تجيز الفتاءها وفقا لأحسكام التيون عالم ما كان بحور الفاق الوسكام ومتم الاعتداد بنتيجها تبييسيدا الأعادة بالمحلوب المسلمان والمسلمان وال

(نطعن رقم ۱۳ ۸۱۳ لسنة ۱۳ قي ــ جلسة ١/٢/١٩٦١)

قاعسنة رقسم (100)

....40

رئيس مُعِلَّس الدينة يفتس بالاناء الرايدة التى طرحها مجلس الدينة له أسلى ذا الله معلى الدينة له أسلى ذاك و مؤافقة المحافظ على ما ارتأه رئيس مجلس الدينة لا يتعو أن يكون ممارسة من جالبه لأختصاصه بالانتيش على أمال مجلكي الدن شرارات رئيس مجلس الدينة نمتبر فاقلة بذاتها دون حاجة الى تصديق. من المحافظ بادارت في هدود اختصاصاته ولم يرد نص يقنى بفي ذلك و

ملخص الحسكم :

اذ كان مجلس المدينة هو الذى قام بطرح عبلية عدم وبيع الانقساني.

في المزايدة على الذى يختص بالفساء هذه المزايدة ونقسا لما تتضى به المادة.
المسليمة من التقون رقم ٢٣٦ اسنة ١٩٤٦ بتنظيم المنتصاب والمزايدات.
هو رئيس هذا المجلس الذى ناطت به المادة ٧٧ من اللاحة البنديذية لتقون.
منظم الادارة المحلية المسلطات المالية المتررة لرئيس المسلحة.

واته والذن كان قد رضع الابر إلى المحافظ بناء على ما طلبه مسكرتير علم المحافظة والذن كان المحافظ قد واقع على ما ارتاه رئيس مجلس الدينية الا إن طلب عرض الابر على المحافظ في هذه الحسفة لا يعلو أن يسكون ممارسة من جائبة الاختصاصة بالتعنيش على أعبال مجلس المدن وقت أنا تعقيق به المادة السابعة من اللائحة التنبيقية المالان نظام الادارة المحلية المالة تحقيقة وليس بخلس المنافة من أدارات في حدود المتناصة عائما تعليق من المحلفظ ما لم يرد تمن يعتب تقديد المحلية الماليدة والماليدة الماليدة الماليدة

ر إِنْ (يَلْعَقُ رَمْمُ ١٢٨ أُلْسَئِيَّةً ١٤ عَيْ سَدِ جِلْسَةً ١٢١١/١/١ لِي إِنْ

إخيرع النبيات المعاريب ب

أولا — مدى هرية الإدارة في اختيــــار المماكدي مند الاماكد بالبارسة

قاصحة رقسم (170)

المسطا:

حرية الادارة في اختيار المناقد لدى التماقد عن طريق الماؤسسة للسلام مما يتناقي ممها اختساع الماؤسة التنظيم قانوني ممين لل السلام الماؤسة الماؤسة مهما بالفت دائمها ما يازم جهلة الادارة بالفتار بتماقد ممين و الماؤسة مهما بالفت دائمها ما يازم جهلة الادارة بالفتار بتماقد ممين و و الماؤسة مهما بالفتار بتماقد ممين و و الماؤسة بالفتار بتماقد ممين و و الماؤسة بالفتار بتماقد ممين و و الماؤسة بالفتار بتماقد بمين و و الماؤسة بالماؤسة بالفتار بتماقد بمين و الماؤسة بالماؤسة بالفتار بتماقد بمين و الماؤسة بالماؤسة با

ملخص الحسكم :

ران معا التعاقد في مجال المقد الادارى عن طريق المارسة أو الاتفاق المنظر المارسة أو الاتفاق المنظر المارسة أو الاتفاق المنظر المنظرة المنظر المنظرة الم

الله وَ اللَّهُ وَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَهُ فِي مِنْ بِلْسِمَةُ ١٩/١١/١١) *

قاعدةً رقم (١٧٥

المِسطا :

الله المريدة وينفره الى المطار تدين يطاعه سنها على طابع المفارسة الو الاس المارسة المورسة المعارفة المرابط المعارفة المفراط المعارفة المفراطة المعارفة المفراطة المف

مِمن ... أيس في النظم القررة المُقافلُ عَن طَرْفِي المارسة مهما بلغت وقته... ما ياتم جهة الادارة بافتيار مثمالة مُعَيِّلًا * أ

ملقص العسكهالات

ان المدا المترر في الشعف عن طريق المعاوسة أو الانشاق هو حسرية الادارة في اختيار من يتماتد عمه + وأن كانت هذه الحسرية في الاختيسار لا ينتفي معها اخفساع عبلية المارمسة لتنظيم قانوني معين ، وقد التقي التضاء والفته الاداري على أنه نها بالفض بالمنظم المتسرر لاحدى طرق التمالد عن طريق المارسة غانه ليس ثبة أسلوب واحد تلتزم به جهسسة الإدلوة لاغتيار متعاهد معين، عهدا الاساس تنبيز طرق التمساقد عن طريق التقصات العلية .

و يربي (بلعن رقم ١٦١ استة ٦ ق سرجلسة ١٩٦٧/٢/١٨)

قامستة رقسم (١١٥)

المِستِها : إِنَّ إِنْ مِرَاهِمَةَ قَدَارُةَ الْكَبِي الْكُنْصَةَ فَمِ الْكَبِيَّةُ الْكِفْصَةُ بِمِقَاسَ الدِولة عب رقاية عالمود المكاب وشروع العقد القواتين دون أن تتخويق الى بعد الل أبلاجات والقدير اللن يتفزد الكشاء الافارى وزقابتها في ضومها يقهنها أيعانين أبيَّة وأقدية ... وما بلغت الكائمات ألى قد تشوي الجراءات السايلة على التمالة والمحمور الهمة التنوى الابتراع من ساهمة المقد ، إلان الراجع هي التي تكنف هذه الخالفات ... التعالد هن الرابية الطريعة في يجال البقيد الإنكرى تخضع الكعدة، هرمة الإدارية في المتيان الإسائد علان هذه المسرية **لا تتابى على الخضوع النظيم غلون معين •** (18 / 19 م. م.) 4 (18 كار معين •

ملقص اللتسوى :

ريالة بالقلوطاليول البنايالياليانا المنزوز الماة الإدبائه الهبات الى

١١١٤ ١ ١١٨١٨ ١٨٠٨م ١١٨٨٨ ١١٨٨٨ النبع الرامه بينها وبين الشركة الاستشهارية · المورعة : الم بهجودية . الكهجوتيكو » لتمهيري وولى مجرج محاكير الإسباديلية والاشراف على تنفيذه إو إجميه بقبل توقيمه وفيًّا لحكم أللدة ١٠/١، من العايون وتم ٧٤ لمنة ١٩٧٢ بشأن مطس النولة ، ولما كان مشروع العقد لم يتضين يهل النبع إجابت السليقة على التجاهد ولع يشر اليها مقد طلبت ادارة الفتوى مُفْتَكُورة مِن الهيئة بالجلية المستدوق أينية الجائم إبادتها عن الوسسولة التي هريها التماند عال هي المارجة الم المناتبة زمج مؤاناتها بكانية الاطراق الخاصة بالإصامات السنايقة على التماعد ، بالهضج تجاب الهيئة بالمؤيخ الا ١٩٨٤/١٤ الن المخالد المعالية الشنوكة المفكورة تم يعد درايسة مجلس الثاوة الهيئة لمالبنو واستنفوالمن يحيرة الشبركة وسبابعة تتعلدها بنع الهششة فالكثومان عبانية تبنئيب والتنزاف حلق التقايذ الجينات بنعاكم يزكذا ينا يعتالناه الكتفية اللعويب وفعيره من المتكاتب الاستثناؤية اللتي من ذاب المنسسوي بن أجباب ، وفايوا لتيمة الفند، فعدا أغبت العلية الفنوى يتزيرا في هذا الشان مرشفة على الكينة الإوليم للسبة العوى التي ارتاقة الحلة المنسذي الراق الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع للاهبية والعبومية . غاستظهرت التبعينة الكنومية من الوراق أن مجلتن الاأرة الهيئة التقد الراره في المؤسوع مقب بحث ثلاث عروض تدمن الى النابية بناء على طلبها من ثلاثة مكاتب اسبتشارية ذات المستوى الهندسي الناسب بع اهبية الشروع وبغاسة من حيث الأمسمار البي، تصبتها مكان مرض الشركة السويسرية ارخص المروض . وهو ما يغيد أن الهيئة قد أصدرت قرارها بناء على ممارسة ، أجرتها من المكاتب الثلاثة . والمارسة احدى الطرق التي قررها التسسانون رقم ٩ لمنة ١٩٨٢ بشأن الماتصات والزايدات ولائحته التنفيذية للتعاتد بالنسبة ألى الاعمال الاستثمارية أو الفنية التي تتطلب بحسب طبيعتها أجراءها معرفة ننيين أو اخصائيين أو خبراء وذلك بغض النظر عن مدى التزام الهيئة بهذه الاحكام لمدم اصدارها لوائحها بعد . وقد استقرت المحكمة الادارية العليسا منذ حكمها المسادر في الطمن رقم ١٦٥٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢ على أن بيدا التماتد في بجال المتسد الاداري عن طريق فأسارسة تخضم لقاعدة حرية الادارة في اختيار المتماتد ولا تتابى هذه الحرية مع أغضاع المارسة لتنظيم تاتوني ممين ومهما كانت دقة النظام التسرر الاحدى طرق التماتد عن طريق المارسة غليس من طريقة واحدة تلزم جهسة

الإدارة بالمُعَيِّزُ مُتعلقه من أه كما أنتهت بجلشت ١٩٩٩/٣/١٧ و أهمَّ رتم 171 لُستَةُ ٢ ق إلى و أن الشرع لم يضع تبدأ على حرية الادارة في اختيار المعالد بنها في المارسة خروجاً على الإصل العام العارد .

كما أستكورت الجمعية ما سبق أن شررته بطسة ، ١٩٨٥/٢/٢ المت أخط أستكورت الجمعية ما سبقها المقط المورد و المعلق المسلمية المعرف من أخط المعرف المسلمية المعرف المسلمية المعرف المسلم المعرف المسلم المعرف المعرف

ولا كانت مراجعة العقد المعروض أمره من اختصاص اللجنة الأولور لتسم الفتوى نيتمين اعادته اليها لتتولى مراجعته .

لذلك انتهت الجمعية المعومية المسعى النتوى والتشريع الى اعادةً مشروح المقد الى اللجنة الأولى لقسم الفقوى لتتولى مراجعته

. (الملف ١٥٤/١/١٥٤ يـ جلسة ١٩٨٥/٤/٢٠)

. قاعستة رقسم (140)

البسطاة

الاصل أن تتماقد جهة الادارة من طريق المقصة فلا تلخذ باسسلوب.
المهنرسة الا أسنتناء وطبقا اللاوضاع والشروط الرسوبة ققونا — وجوبه
المعلة المقصة بالهبرية القلية وهيئة ببدا المساواة بين المتقصين عليها —
شروط المقتصة هي بيناية قانون التماقد وضعت البصلحة العابة فلا سبيل
الانتكاف بنها ولا يمتد بكل عبل يتم على خلافها … لا يجوز قبول عطاء ورد
بعد المعاد القرر التقديم العطاءات لما في فلك من لخلال صريح بعبدا المساواة.
بين المتقاصين — المقاصة دعوة التماقد بشروط معددة وموقوتة بزمان

ملخص للعسكم 🗜

انه كبدا أصيل يكون تصاند الابارة عن طريق المنقصة ، والأخذ بأسلوب المارسة لا يكون الا في حالات معينة وفي أضيق الحدود طبقسا لالرضاع والشروط المرسومة تانونا ، ذلك لان المناتصة تحتق ضمانات لكر للمسلمة العالمة ، ولا يناني تحقيق ذلك الا اذا احيطت بالسسوية التلهة وجعل مبددا المساواة بين المناقصين هو المبددا المساند دون أي تعيير لاحد أو استثناء والا اختل التوازن واضطرب حبسل المنقسة الذي تغييرات من بنا يخيئ المناقصة عن الهدف الذي تقييرات من بنا يخيئ المناقصة عن الهدف الذي تقييرات من المبدئة الذي المناقصة عن الهدف الذي تقييرات من المبدئة الذي المبدئة الذي المبدئة المبدئة الذي المبدئة المبدئة على منا المبدئة المبدئة

وتطبيقا البيلاي، التقدية غان تبول عطاء المطعون عليه بعسد المساد انها هو اخلال مسيحة بينية المساد المساد انها هو اخلال مسيحة بينية المستخدم على المساد المسيحة بينية المسلحة والمسادة والمساد المسلحة والمسلحة والمساد المسلحة على عليه بها احتوته المسلحات المتدية في المساد المساد المسلحة في طبيعة ترينة على عليه بها احتوته المسلحات المتدية في المساد بها ينتقض بن سرية المسلحة وبالتلائ بخيق المسرد بالمسلحة المسابحة .

ولما تقدي كان يتمين على الجهة الادارية أن برغض مطاء الملمون عليه أو لا تنظر عبه بجال ما لاته جاء على خلاف شروط المناقسة التي هي دعوة المناقسة بشروط المناقسة التي هي دعوة المناقشة بشروط المناقسة التي هي دعوة المناقشة بشروط المناقشة بالمناقشة المناقشة والحكية التي من المبلة لوجب المناقشة والمناقشة والمبلة لوجب المناقشة والمبلة والمبلة للمناقشة والمبلة والمبلة للمناقشة والمبلة والمبلة للمناقشة والمبلة والمبلة للمبلة والمبلة و

﴿ طَعَنَ رَحُمُ ١٥٩٨ أَسْنَةً ٦ تَى _ بِطْسِةً ١٤/١١/١٩١١)

قِامَــدةِ رِقْـرم (٥٢٠)

المسطاد.

المدوض القدرية الراهد ... لا تقامتن بل يعين حضيها بالينسليها وجدة بالأللة يقدر الفيها بعضا ... الله الدنية الدنية الاستهداد التدن الله (الالا كالرين اللهة الماليسات والرابيات المادرة بقرار وزير المالية رقم الان المسالية بعل الدنية شهوا الالمساهر العالم الإراب بهرة الاستهرار الاسال التي تقلي الدرورة بطراقة في فيطاق على طارة طليقات بالدورات على ماتن جليه وكان السليم الصناف أو الاعمال بعد غيرة من الطبقة غيرة على ماترة من الطبقة فلاية المراقبة على المراقبة فلاية المراقبة على المراقبة فلاية المراقبة على المراقبة فلاية المراقبة فلاية المراقبة في المراقبة من المراقبة من المراقبة في المراقبة في المراقبة في المراقبة من المراقبة من المراقبة من المراقبة من المراقبة من المراقبة من المراقبة في المراقبة في المراقبة من المراقبة في المر

وأخص القسكم:

من المسلم في مجال التفسير أن نصوص التشريم الواحد يجب الا تتناسخ بإه يتعين تفسيرها باعتبارها وحدة متكابلة ينسر بعضها بعضها على النحو الذي يحتق أعبال جبيع النصوص لا أهبال لبعض منها ، وإذا كانت الماهة 112 من اللائمة المذكورة وهي الواردة في البساب النسالت من التسم الثاتي منهسا مدوهو الخاص باجراءات التعاقد بالمارسة الذي وردت به المادة ١٢٤ أيضًا ما قد أجازت في مقرقها المسانسة شراء الاصناف أو الإنفاق على تنفيذ الإعمال عن طريق المارسة في الحالات التي تتفيي حالة الاستهجال الطنبارية أو الظروف غير التوقعة بعدم أمكان تحسل أجراءاتم المناقصات الها كابت علك المادة قد اجازت الالتجاء الى المارسية في هنذم التخلقة تنؤن فيد أي شيط الا أن يتحتق بهجبها وهو جالة الإبيبتهجال الذيهان الا يتعبق إجراءات المناقصة فاتبع بكون من غير المتبول تنسير المادة والراطئ فاكه الائتمة الوطؤمة في البياب ذاته بانها: تازم الادارة بالبساع اجسراءاتي المتكاسسة المهلة افليزادت مدة الشبائد على عشرة أيار وكانت تنسبت العطيق تؤيف طهر مالكب عنبه لأح فخل التهسير يفتق تهارضا يهزز نميوس الاتهجابية الوالطرة وتضاؤها في لتعكيمها لا يسوعه مطاق التلمس البطيع ، أن حيفل التعلقانير اللغي قالب عاليفه الجكم للطمهان فيان يتناطحها بنعالى المالية الثالثان ويها المتلهن وقد والالاللاسة كعلاه وتنتيم المتاسسات والمزاعطات الفهار وهوهه و المامة الكامر فيالا بمتفاداليه علاد اجارها تلكه المادة عندنا فيساب أفريقها المعلى والمنظرة والمنطوع المنافعة والمنافعة والمنافعة والمنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة والمن

المُكُونِيَةُ مُنْ اللَّهُ مُعْتِرِيتِهَا مِن يَعْبِهُ وزيلَ المُوَالَّةِ عِيما مُرْيِهُ عَسِلْهِ فهد حمولة وأن يكون ترار هذه اللجنة بسبيا غلا يجوز بعد ذلك تفسير غير في اللائمة الصادرة بالاستناد الى هذا القسانون لما من شسانه أن عِتمارِض مِع نَمْنُومنه أو يعطل مِن تُطبِيتُهَا حَدًا الَّي أَن الْأَرُمُ الْأَحُدُ بُوجِهِنـةً مُعْلَمُ ٱلشُّكُمْ ٱلْمُلْعُونِ مَيه هو انباع جبيع اجراءات المتقصَّة في الحالات المصار اللها أن ١٢٤ من اللائمة وهذه الاوراءات تتعارض بطبيعتها مع أجراءات الملوسة التي لا يتمسور اخضساعها لاجراءات النشر والاعلان ونتح المظاريف وغير ذلك من الاجراءات التي تتطلب زمنا طويلا لا يتنق مع ما فتوم عليه المهارسة من سرعة ومرونة في الاجراءات وحرية تلمة لجهة الادارة بق اختيار المتعاقد معها وبن ثم ناته اذا وضمح تبليا أن أتنفسي الذي ذهبت اليه المحكمة للبادة ١٢٤ من اللائحة للتول باخضاع إلمارسسة في الحالات الموضحة بها لأحسكام الماتسات العلمة ، اذ وضح أن هذا التنسير بين شأته أن يعطل تُتفيذ بعض أحكام اللائحة المذكورة وأنه وضبح أن هذا التعسير من ثمانه أن يعطل تنفيذ بعض أحكام اللاتحة المذكورة وأنه يصطدم بالقانون الذي صدر بالاسسنناد اليه نضسلا عن أنه لا يستقيم مِم القاعدة الاستنسية التي يقوم عليها هذا النوع من وسناتل تعاقد الادارة ويتعارض مع طبيعة هذا النوع وما يتطلبه من استقلال بالإجسراءات التي توافقه فاته يتمين استيماد هذا التنسير وعلى ذلك يتتفنى التول بأن كل ما تصدت اليه تلك المادة اخذا بصريح صياغتها وعلى منتفى المسادىء السليمة في التطبيق والتنسير وببراعاة الباديء الاساسية التي تحسكم المور المقلفة لوسائل تمسائلا الادارة هوداتهساع الاشتراطات المسلية الواردة في البساب الشبقي من القسم الاول من اللائحة الخاصة بالماتصات العبقة بل انها تصبيعه الى أن تبع من حسفه الاشسستراطات ما يتواتق ولا يتعسارس مع طبيعسة المارسة وليس في هذه الاقسطراطة: خايان جهة الادارة بالبساع اجسراءات المنافسسة العسلية في العساليت الوارعاكا إلهب اودلا يفسيع تبدارطي حريته سنه في الفتيسيال المجسلتد سننهمة ويكون بعسارى ما علايتن هذه المادة الان بعود الباع الإيسب براطاعة المعلية الواركة في المسلم الاول والمسلم وبي عذا البقة وهن بالذات اللايعراطة أأنطعا بالماينك بالزارمة في القمال الديان بنه فينالا البقايقة التفقاء وقنيقة فقعدا مثلغ النهائ وبهه البالدقام فياهدة كهذا للمتكاسرية المتنافقة الأعلامة فينتا فينتا المارية المراد الانتاب المراد الانتاب المراد الانتاب للتسلم تقل من مشرة أيام فيتنفى أخذ تمهد على التمهد يدبين فيه

تنفيدة التزامه في الفترة الله تدهة وتحقظ المسلحة بحتها في الرجوع

مليه بالتمويضات عبا قد يلجها من الاشرار » وهذه الفقرة وأخسسة

الدلالة على أن المتسود من نصى الملاة ١٢٤ المذكورة هو أتباع أشراطك

التأبين بالنبي لم يضبح أذن تهدا على جرية الادارة في أختيدا المساعد

بمها في المارسة خروجا على الاصل الصام المترر وأن أكد ضبائه أملية

بقررة للمسلحة العابة لكمالة تنفيذ المقد على الوجه الاكل .

(طعن رقم ١٦١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٨)

المبير**ج الدان** : المبيو الإسطان

الات جزاز طلبف شركك التعاج العقر بطلبة الإدبيل معزية الفيلة المتنبية (الانتهاب البية

قاعسنة رقسم (٢٤) هـ)

: المسطا

باقعى القنبوي :

 أن يكلف أليا من شركات أو منشات المفاولات الداخلة في للعطاع للعلم بتغليف الاعبال اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية . ويصدر أمر التكليف من الوزير اللي الشركة أو المنشأة مبسائرة » وقد مسسدر قرار وزير الاسسكان رقم ٢٧ لمسئة ١٩٩١ بتحديد حالات وضوابط أوامر التكليف المسادرة استناها المادة المكاورة تنصسا في الملاة الأولى منه على أن « يقتصر اسستصدار قرارات التكليف بتغييد أعبال التنمية طبقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ على المالات الاكتيسة » :

إ -- المشروعات العسكرية التي لها صفة البيرية .

 ٢ -- المشروصات العاملة التي لا يتواثر الوقت الكاني لطرحها في منافسة ملية .

٣ ـــ المشروعات أو العبليات المرتبطة بعبليات الخرى في ذات الموقع
 سبق اسفادها بمفاقصة أو بالبر تكليف .

 إ — المشرومات التي تدم في المنطق النقية التي يتمذر تنفيذها عن طريق المنتصات أو المشروعات القوبية ذات الصفة الخاصة .

ونست المادة الاولى من مواد اصدار القسانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٣ باسدار تقون المراقق المراقق

الله بد المنافسة المعنودة الم

ب ــ القاضة الأطية دـــ الاستاق الباشر

[&]quot; . 4 th = - 47 p)

وذلك في الحدود وونقا لشروط والاوضاع المبيئة بهذا القانون والقسرارات. المنذة له » ...

ومِنْ بحيث: أنه بمقارنة كلا من القانونين سالني الذكر بيين أن القانون رقم ٩ لمنة ١٩٨٣ المشار اليه ينظم أساليبا معينة للتعاقد هي المناقصية والمارسة والاتفاق الماشر وهي جبيما أساليب تتوقف على أرادة التعساقد مع الادارة بحيث لا يتم العقد _ ايا كان اسلوب التماقد _ الا بارادته ، بينما نجد أن بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر يأتي بوسيلة أخرى هي التكليف أي رغما عن أرادة شركة المقاولات ألتي لا يجوز لها أن ترفض هذا التكليف وتخالفه والا تعرضت للعتوبة الجنائية النصوص عليها فبالمادة الرابعة من هذا القانون . بضاف الى ذلك أن أوامر التكليف أنما تتعلق بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنبية الاقتصادية وتكون قاصرة على تكليف شركات مقاولات التطياع المام ، في حين أن التنظيم الوارد في التانون رقم ٩ السنة ١٩٨٣ انها هو تنظيم عام وشابل يسرى بالنسبة لجبيم المقود الادارية منواء كاتت هذه العقود مبرمة مع وحدات القطاع العام أو القطاع الخاص ؛ وترتبيا على كل ذلك مان النظام القانوني لأوامر التكليف الذي تضمنه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ انها هو نظام خاص لم يعرفه قانون المناتمسات والزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي مانه يجري في شانه قاعدة أن النص الخصاص بتيد النص العلم ويظل هذا التاتون ساريا في ظل تانون النائمسات والزايدات .

وبن حيث أنه مبا يديم هذا النظر أن القانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٣ هو علين الاحتى في مستوره على القانون رقم ١٩٦٧ سالم ينس سراحة على القانون الأخير كما لام يتضبن نصا يتصارض تعارضسا تبابا مع نصوس القانون الذكور ولم ينظم تنظيبا كليلا أو نالاسا موضوع أوامر النكليف بعنيد أحيال خطة النعية الانتصادية وهو التنظيم الذي نضبته القسانون رقم ١٩٦٧ أو بن م ١٩٦٧ عنيان القانون رقم ٩ اسنة ١٩٦٧ عنيان القانون رقم ١٩٦٧ عنيان التعارض الم ١٩٨٣ عنيان التعارض الم ١٩٨١ عن القانون القدين العانون القدين العانون القدين العانون القدين العانون القدين العانون القدين العانون القديم وظال سازيا في ظله ولا يخطف القانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٣ عن القانون القديم وظال سازيا في ظله ولا يخطف القانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٣ عن القانون القديم وظال سازيا في ظله ولا يخطف القانون المنتمات القديم المنازية عنيان القانون القديم وظال سازيا في ظله ولا يخطف القانون المنازية عنيان القانون القديم المنازية عنيان المنازية عنيان القانون القديم المنازية عنيان المنازية عنيان العانون القديم المنازية عنيان المنازية عنيان العانون القديم المنازية عنيان المنازية عنيان العانون القديم المنازية عنيان العانون القديم المنازية عنيان المنازية عنيان

فظافائنهي رأى الجمعية المهومية لقسمي الفنوى والتشريع الى جواؤاً هكليف شركات القطاع العام بتنفيذ بعض أعمال المفاولات تنفيذا للقساتون حرقم 1847 لمسنة 1947 وذلك في ظل العمل بالتأتون رقم 1 لمسنة 1947 سالفه طافكي .

(ملك ٢٨٤/٤/٥ - جلسة ٤/٤/١٩٨٤)

قاصدة زقيم (۲۲۵)

: 45-48

اجراء المقد عن طريق الأبر الجائبر وليس بالبارسة في كان فيسه حفظة قلبادة م من القانون رقم ٩ فسنة ١٩٨٢ الا أن هذه الخفافة ليس من شقهاأن تؤثر على صحة المقداء تؤدى الى بطائه مع عدم الاخلال بالسنوفية عنها أن كان لها محل ... الجدء في الاعمال المتعاقد عليها لا يمنع من مراجعة المقدة طبقا القانون مجاس الدولة .

بطخص الفتــــوى :

ورد الى دائرة الفتوى لوزارتي الخارجية والمدل كتاب السيد الاستلذ المستشر أبين عام مجلس الدولة المؤرخية والمدل منقا به مسورة مروع العقد المزمع إبرامه بين مجلس الدولة وشركة النصير والمساكن الشمعية لتصميم مقر المجلس الجديد بالجيزة والاشراف على تنفيذه طلب المراجعة . ونظرا لان مشروع المقد غير محدد القيمة فقد عرضت الادارة المقتورة مشروع المقد على اللجنة الأولى لتسم الفتوى التي ارتات بجلستها المحمودة بطريخ المماركة المتول نظر الموضوع لاعداد تقرير تكيلي لبيان المحمودة بطريخ المماركة المتول المراجة المتول المستشر المين المراجة القول المراجة المعرورة بالممال محل المقد . وتشاريخ بالمراجة القول المراجة المعرورة بالممال المراجة التعيير بجلس المولة براجم ١١٧٩ مرفقا به كتاب رئيس مجلس الدارة شركة التعير والمستكن المستشرة المراجة المعرورة المستشرة المراجة المحمودة بالمحمودة المحمودة المحمودة

وقد عرض الموضوع على الجمعية المهيية لقسمى الفتوى والتشريع غاستظهرت بن الاوراق أن بشروع العقد محل الراجعة يتعلق بتصبيم مقر حطس الدولة بالجيزة والاشراف على تنفيذه . وبذلك بدخل محل المتسد في خهوم الاممال الاستشارية أو النبية التي تتطلب بحسب طبيعتها أجراءها عِيمِيمَةِ يَشِيعِ أَو الْهَسَائِينِ ، وهي الاعبسال التي أجازت الملاة ٥/١ من. التلتون رتم 1 اسنة ١٩٨٢ باسدار تانوني ننظيم الماتسات والزايدات الجهة الأدارة واللجوء في اختيار المتماتد معها على تنفيذها الى اسالوبه الْقَارَسة ، كما تبيئت الجمعية أن المادة الاولى من القسسانون رقم ١٧٠ لمسنة ١٩٦٢ بشأن تننيذ أعمال خطة التنبية الانتسسادية أبلعت لوزير الاسكان ــ بهوجب أمر تكليف يصدره ــ تكليف أي من شركات المتأولات الداخلة في القطاع العلم بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنبية . الا أنه ـــــ ويغض النظر عبا أذا كانت الاعبال الجائز التكليف بها ونتا لاحسكام هذا الكاتون تقتصر على الاعمال التنفيذية ام تمتد لتشميل الاعمال الاستشبارية ... عان الواغلم من الاوراق أن وزير الاسكان لم يصدر أمرا بما له من مسلطة ومنقا لأحكام القانون المسار اأيه بتكليف الشركة المذكورة لتغيذ الاعمال محلء النظة وهي وضع التصبيبات والثليام بالأهبال الاستشارية ، وأنها يتنسر مَّنْ كُلُّهُ الشركة الشَّارُ أَلَيْهِ الى لبين علم مجلس الدولة أن وزارة التمير والتولة للاستكان كلعت الشركة يتعيم مجرد عرض الى مجلس العوقة الفيلي والشَّالَ وَقُلْ الحَدْد ، وَيَدَّرِيمُ ١٩٨٢/١/١٥ تَعْدِيثُ القِرِكُةُ بِهُذَا المَرْضِ مُنْ. المُعَالَ التي سَتَعُومُ بِهَا وَأَنْتُأْتُهَا مِنْ قُلْ مِرْعَفَةً وَوَافِقٍ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنِ . وَعَلَقُكُ عُلَقِينَ عَلَمُنَ مُكَالِمَا الْأَرْجُرُا أَحَقُ مَجْرِهُ طَعْمِ حَرَضَ وَالْمِسِ تَعْلِيمًا لِمُعْل مُصْبِقًا عِيْدُيُّ أَلْفُلُونُ الْمُثْمِلُونِ أَلِيهِ ، عَصْمِنْمُ أَحَكُمُ الْعَلَاوِنُ رَقِّمُ ١٤٧ أَلْمَنْكُ ١٤٩١، الماد يعل الوائمية 🔃 💮

يَعْلَقُ عَانِ الْعِيدُ إِنَّ الْعِيدُ فِينَ عِيضًا عَلَى الدُعَةُ الَّذِي لَيْسَعِيدُ

وقد تبله مجلس الدولة وبدأ الطرفان فعلا في تنفيذه . فانتهت مرحلة تصميم
فالقرر وبدأ تتفيذ أصبال أساساته وفقا المتصميمات التي قدمتها الشركة وتحت
شرافها . . كما قامت الشركة بالاشتراك في لجان فتح المطاريف وتقريخ
المطاءات الخاصة بمقاولة أقلمة المبنى والبت فيها وبذلك يكون المقد قد
انعقد فعلا وبدأ تنفيذه فعلا على الوجه الوارد في عرض الشركة الذي
عبله المجلس .

ولما كان المستفاد مها تقدم أن العقد محل طلب المراجعة قد ثم عن طريق الأمر المباشر وليس المبارسة بالخالفة لنص المادة ه بن التساون رقم الأطسنة ١٩٨٣ المشار اليه الا أن هذه المخالفة _ أيا كان وجه القول نيها _ عليس من شأنها أن تؤثر على صحة العقد أو تؤدى الى بطلائه ، مع عدم الإخلال بالمسئولية عنها أن كان لها محل .

ولما كانت مراجعة العتود بمجلس الدولة انما اراد بها الشارع مجرد طنب الراى ميها تجريه الجهسة الادارية من العقود دون أن تكون ملزمة ماتباعه ، ولم يترن المشرع هذا الاجراء بجزاء ما ولم يرتب البطلان عسلي مَمَالِئِتُهُ ﴾ ويَالتَلَى لم يجمل منه ركنا أو شرطًا لأنمَّلُه المُعَسِد أو مسجه ا تقضُ مدتى الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق مجبوعة أ لسنة ١٥ ص ٨٥٧) علا تؤثر حده الخلفة على مدهة المتد ، خاصة وقد تطقت به حتوق الفير التماتد مع جهة الإدارة ، وهو غير مسئول عن مخالفتها لاحكام التوانين المنظمة لعيلها . كما أن الرقابة القانونية التي نتولاها ادارة الفتوى واللجنة المختصة بهجلس الدولة طبقا نص المادتين ٨٥ و ٦١ من القانون رتم ٤٧ المنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ... حسبها استقر على ذلك افتاء الجمعية العبومهة لتسبى الفتوى والتشريع ــ اثبا هي رقابة النحتق بن بطــابقة أحكام مشروع المقد للقوانين دون أن تتمارق الى مسائل الملاصة والتقسدير التي يتفرد القضاء برقابتها لا جهة الفتوى ، ومهما بلغت المخالفات التي قد تشوب الاجراءات السابقة على التمالد ، ملا بجوز لجهة الفتوى الامتساع عن مراجعة المند لأن المراجعة هي التي تكتشف هذه المخالفات . وعلى جهة الانتاء أبلاغ الجهة طالبة الراي بكانة ما ارتاته في هذا الشأن سواء ما تعلق مالجراءات أو ينصوص العقد أو بما أصبح جزء بن مستندات سابقة عليه م وبذلك تفيع جهة الادارة المتعاقد مسئوليتها التاتونية كليلة والتي لا يصبح

الديها عفر بعد ايضاح الموتف القانوني لها كثبلا ثم تتعمل مسلوليتها انها ثم تر الأخذ بالراي القانوني وتدارك ما تد يشوب تماتدها من مخالفة لأحكام. التكانون (الجيمية العبوبية لتسمى الفنوى والتشريح -- جلسة . ١٩٨٥/٢/٢ وطلسة . ١٩٨٥ ملك عام ١٠٥٠) .

ولما كان المتد محل طلب المراجعة قد انعقد -- حسيما صلفه البيسانيم بالمخالفة لأحكام المادة ه/ع من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه ويدا تتفيذه نسلا ، الا انه وقد اسبح ابرام هذا العقد أمرا واقعا علا يسبح جهامت الانتاء بالمجلس أن تراجعه من الناحية القانونية لابداء ما عساه يوجد فيه من م ملاحظات . والجهة المتعاقدة وشانها في تدارك ذلك أن أمكن مع الطرفة.

لهذا ولما كانت مراجعة هذا المقد مما تختص به اللجنة الاولى لقسمي الله الامر يقتضى اعادته اليها لتتولى مراجعته طبقا لأحكام القاقون.

لذلك انتهت الجمعية المومية لتسمى الفتوى والتشريع:

١ ــ مخالفة التعاقد الذي تم بالأمر المباشر الحسكام الملاة (٥) من.
 التاتون رتم ٩ السنة ١٩٨٣ المشار اليه .

٢ ... لا تؤدى المخالفة لاحكام المادة (ه) من القانون رقم ٩ لسنة ١٣٩٨٣
 المشار اليه الى بطلان المقد ، مع عدم الاخلال بالسئولية منها .

٣ -- أبرام العقد أصبح واقما بالبدء في تتفيذ الاعبال مسل التماعلا والد.
 يهمتم من ذلك مراجعته طبقا لتاكون مجلس الدولة .

اعادة العدد الى اللجنة إلاولى لنتولى مراجعته.

(ملك ١٩٨٥/١/٨٦ ــ خِلسة ٢٦/١/٥٨٨) ``

نْگَيَّا — جَوَّارُ تَقْرِيرِ بِيْعِ شَرِكَةَ مِبْيَادِيَّةً عَلَيْةً فِمْضَ مِنْسَاتِهَا بِالأَمِرِ الْمِيْثِرِ

قاصدة رقـم (٥٢٣)

المسطا:

القانون رقم 40 اسنة 1947 بشان هيئات القطاع العام وشركاته في المادة 17 منه خول مجلس ادارة الشركة الصفالات اللازمة القيام بالاعبال التي يقتضيها تحقيق اغراض الشركة ووضع اللواتج الداغلية انتظيم اميلا الشركة وادارتها ونظم حساباتها وشؤنها الملية دون القبيد بالنظم الحكويية — الجلس ادارة شركة فنادق مصر الكبرى أن يقرر بعع بعض المشسسات الماوكة الشركة الشركة المرى بالادر المساشر بالقية والشروط التي يراها مناسبة — لا يقسدح في ذلك ما نست عليه اللاحة المودة الشركات المساحة المساحة المسادرة في ١٩٦٩/٣/١٠ من أن يكون البيع كبدا عام بطريق المراش .

ملقص القصوى :

استبان للجمعية المعودية لقسمى الفتوى والتشريع أن التالون رتم ١٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشان هيئات القطاع العلم وشركاته قد خول ب بعتنى المادة ٢٣ منه بحياس ادارة الشركة جبيع السلطات اللازمة للقيام بالامهالات الذي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة ووضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعبال الشركة وادارتها ونظلم حساباتها وشنونها المالية دون التقيد بالنظم الحكومية وبذلك علن المشرع خص شركات القطاع العام باحكام منبيزة فيسنا يتطق بوضع اللوائح الداخلية التي تنظم أعبال الشركة وادارتها وشئونها المالية مما يكفل لها انقطام العمل دون التقيد بالنظم الحكومية و ولما كان النظسام مما يكفل لها انقطام العمل دون التقيد بالنظم الحكومية و ولما كان النظسام الاسلمات في ادارة اعبال الشركة وله أن يشترى وبيع بجمع الطرق كانة الملطأت في ادارة اعبال الشركة وله أن يشترى وبيع بجمع الطرق كانة

الاصول والمتلكات وكلفة الحقوق المتقولة والمقارية بالثين أو بها يقسابله ويقتيمة والشروط التي يترافى بتنفية . عمل ثم يجوز الملكات ادارة شركة متلاقي بصر الكبرى أن يبيض بمضن المتنت المليئة أما لشركة سيسيناء فلفادق وقوادى القوص بالأمر المباشر بالقيمة والشروط التي يراها بناسبة . ومع صراحة النصوص ووضوعها في هذا الشان غلا محل للاجتهاد والتاويل . ولا يقسده في فلك ما نصحت فله الله الماشحة الملية الموحدة لشركات السيلحة المسادرة بترار من مجلس ادارة المؤسسة المصرية المعلمة للسيلحة والمنادق بترار من مجلس ادارة المؤسسة المحرية المعلمة للسيلحة والمنادق في المرتبة الملكة للسيلحة حول من نحكام لا تعدو وان تكون اتعلقا ارتضته شركات المنادق بنطان الماشة المسلمات المنادق والابتيازات

إذ لذلك أنتهي رأى الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز للجلس أدارة شركة منادق مصر الكرى بيع بعض أبوالها لشركة سيناء للمنادق ونوادى الفوص بالأمر الباشر وبالقيسسة والشروط التي يراطا مناسبة .

بك ١٠٠/١/٤٧ - جلسة ٢٦/٢١م١١)

القصيسال الثالث التيسية العالمي

القسرة الأول البالدي الثالثة في تنفيذ المقد الإداري أولا _ حقوق والتزليات يحدها البقد

قاعدة رقيم (١٧٥)

المسطا:

مقوق التماقد والقراباته تحدد طبقا لقصوص المقد ... لا اثر البكانيات والتشورات والكتب التورية التي تصدرها الوزارة الى أجهزتها الادارية في هذا الثمان .

بلقص المسكم :

ان حقوق المتعاقد مع جهة الادارة والنزاءاته انها تحدد طبئا لنصوص المعدد الذي يربطه بجهة الادارة وليس على اساس مكاتبات أو منشورات أو كتب دورية تصدرها الوزارة الى أجهزتها الادارية المختلفة .

قاصدة رقسم (٥٢٥)

: الإسسادا

تثنيذ المقد طبقة 10 اشتبل عليه ... بدأ مسلم به في مجسالات روابط التقاون العلم كيا هو الشان في مجالات روابط القانون الخاس ... التزام جهة الكثارة يتسليم الاستقد محل التماقد بالحالة التي كانت عليها وقت المقساد التعقد... وسائولية الإعارة عن كل نقس في وقاعيرها بحسب ما يقلس به العرف التجاري عليه إن المقالات •

ملقص العسكم :

اته طبقا لما تتنى به المادة ١٤٨ من التانون المدنى ينبغى تنفيذ المقد طبقا لما اشتهل عليه ، وهذا مبدا مسلم به في مجالات روابط القانون المسلم كما هو الشأن في مجالات روابط التانون الفاس ، ويتنفى ذلك هو التزام جهة الادارة بأن تسلم المدعى الاصناف التي كلت محلا للتعاند جميمها بالحالة التي كانت عليها وقت انعقاد المقد ، وبني كان الثابت أن الاستاف البيمة قد حددت مواسفاتها ومقاديرها في المقد الذي انعقد بقبول المسلحة العرض الذي تقدم به المدمى ، غان الادارة تسأل من كل نقص في مقاديرها بحسب ما يقنى به العرف الجارى عليه العجل في المعالدة .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ١٢ ق ـ جلسة ١١/١٤/١١)

ثانيا ـــ وجوب توافر حسن النيـــة في تنفيـــد المقـــــد

قاعسدة رقسم (١٧٧ه)

المسطا:

القاعدة التى تخضع لها المقود الدنية من وجوب تفيلها بها يتقهر وحسن النية سريقها على المقود الإدارية ،

ملخص الحسكم :

ان المقود تخضع لأصل علم من اصول التاتون ، يتفى بأن يكون. تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وهذا الامسل يطبق في المقود الادارية ، شانها في ذلك شان المقود المدنية ، عاذا ثبت أن البضاعة الموردة تتفق مع المواصفات في التركيب ، وأن الشوائب اللاحقة بها لا تؤثر على مسلاميتها للاستمبال ، غلم يكن ثبة ما يحول _ تطبيقا لمبدأ تنفيذ المقسود بحسن نبة _ دون تبول هذه الكبيات الموردة .

(طعن رتم ١٥٢٠ لسنة ٢ ق -- جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠)

قاعسدة رقسم (١٧٥)

المسطا:

ان تنفيذ المقد بطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن اللهة هو المسسل. وطبق في المقود الادارية شاقها في ذلك شان المقود المنية سـ عدم اخلال ذلك بها تنهيز به المقود الادارية من طابع خاص مناطه اعتباجات الرفق وتنظيب. المسلحة الماية على مسلحة الافراد الخاصة .

ملقص المسكم :

ان من المبادىء المسلمة أن العقود تخضع لاصل علم من أصدول القانون 6 يقفى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتنق مع ما يوجبه حسن النسسة: وهذا الاصلّ منابق في العقود الادارية شانها في ذلك شان العقود المنيسة ولا يقل بذلك أن العقود الادارية تعيز بطلبع خاص منساطة احتبساجات المردق المعلقة المسلبة على مصلحة الادارى الذي يستهدف العقد تسييره وتظليب المسلحة المسلبة على مصلحة الادارى ، وينبغى على هذه الفكرة أن للادارة مسلطة انهساء المتد الادارى ، وينبغى على هذه الفكرة أن للادارة مسلطة انهساء المتد الذا تدرت أن هذا يقتضيه المسلح العام وليس للطرف الآخر الا الحق في التعويضات ان كان لها وجه > كيا أن لها سلطة تصسحيل المقد بحيث لا يصل التعديل الى الحد الذي يقل بتوازنه المللي والا كان للطرف الأخر في حدف الذكاة التبسك باعتبار المقسد منسسوخا والملسلة بالتعويضات ان كان لها وجه كذك .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ١٢ ق ـ جلسة ١١/٤/١١١)

نالثا سنفسسي المقسد الاداري

قاعدة رقم (۲۸ ه)

المسطا:

تفسير النك الادارى ... قاعدة الاستهداء في تعرف اللها الأستهالة المستهاد المستهادين المسوس عليها في المادة ١٥٠ من القاون الدني ... غير مالهاد المحكمة .

ملخص الحسكم :

أن الاستهداء في تعريف النية المستركة للمتعاتدين بطبيعة التعالقد وبما ينبغى أن يتوافر من لهلة وثقة بين المتعاتدين وفقا للعرف التجاري في المعالمات (١٥٠ مدنى) ليس بقاعدة ملزعة للمحكمة وانها تستأنس بهبه وهي في حل لن تقيمها أذا رلت أن أنباعها غير ذي جدوى في الوصول الي تعرف نية المتعاتبين . لها الشكليات والطلبات التي تريد الوزارة أن تستخلص منها علم جبيع أصحاب المطاحب المساقدين باسس التسعيرة وبالتالي استخلاص التزامهم برد الفروق في حالة زيادة نسبة التج البلدي في الخلال المتعالمات والطلبات والطلبات والمسافدين ولا يغوبون عنهم نياية تقونية) ومن ثم علن نسبة صحور الشكليات والطلبات المنكورة الى جبيع تعدل أي والماليات المنكورة الى جبيع كان ناله علا يعون نقيم أن تقيم في أن تقيم في أن تقيم في أن تقيم في أن التنسير منافعة الذكر النها لا تؤدى الى تعرف نية جبيع المستاب المطاحن المتعالمات المستفيد المستاب المطاحن المتعالدين منافعة الذكر النها لا تؤدى الى تعرف نية جبيع المستاب المطاحن. .. .

(طعن رقم ۲۰۲۸ لسنة ٦ ق ... جلسة ٢٠٣٨)

قامستة رقسم ﴿ ٢٩٥ ﴾

المسطا

وهوب البحث عن الله الشتركة البتمالتين دون الوقوف عند العني

المرق الاتفاظ ... الموابل التي يستهدى بها القضاء الكليف عن هذه اللية ... - مريان ذلك على المتود الكارية -

أبكفس المسكم :

من التمين في تنسير العقود البحث عن النية الشتركة للبتعاقدين دون حون الوتون عند المنى الحرق للالناظ اذ العبرة بالارادة الحقيقية على أن بَعِكُونِ هِي الرَّادِةِ المُسْتَرِكَةِ للبِسَمَاتِدِينِ لا بِالأرادةِ الفرديةِ لكل مِفهما لأن هذه الارادة الشتركة هي التي التقي عندها التماندان وهي التي يؤهد بها دون العتداد بها لاى متمالته منهما من ارادة غردية ومن الموامل التي يستهدف بها التنسياء للكثيب عن هدده النيسة المستركة ما يسرجنع الى طبيعة التعملل حيث يختمار التماضي المغني الدي تتنضيه طيعة العقد ، ومن العصواءل الوضوعيسة التي يسترشسد مها التاشي ان تخصيص حالة بالذكر لا يجطها تنفرد بالحكم وأن عبسارات االمتد ينسى بمشها بمضابه عنى إنه لايحوز عزل العبار فالواحدة عن يتية العبارات منل بجب تفسيرها باعتبارها جزءا من كل وهو المقد مقد تكون المبارة مطلقة بولكن تحددها عبارة سابقة أو لاحقة وقد تقرر المبارة أسلا يرد عليه استثناء - تبلها أو بعدها وقد تكون العبارة ببهية وتنسرها عبارة وردت في بوضع آغر كذلك غان من العوامل الخارجية في تنسم العند الطريقة التي ينفذ بها وتكون ستفقة مم ما يوجبه حسن النبة في تفنيذ العقود حيث لا ينتصر المقد على الزام المتعاقد بها ورد نبه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته ونتا للثانون بوالعرف والعدالة بحسب طبيمة الالتزام وبن المسلم به أن تواعد التنسير المقررة في القانون المدنى انبا تتوم على حسن القهم والإدراك وانهسا انبأ موضعت لثمين القاشي على الكشف عن النبة المستركة للمتماتدين واذا كان هذا هو الشأن في مجسال التسانون الخاص بتواعده المتنفة عان التانون الاداري ... وهو غير مقتن ... أولى بأن تسوده هذه النكرة .

(طمن رقم ٦٣٩ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٠)

قامندة رقم (۳۰۰ه)

: المسلما

أصول القسير في هالتي وضوح عبارة المقدوعتم وضوعها ... القصوّد منطأ عبد المرادية يجوضوح العبارة .

بلقص الاسكم :

ان الاصل في تفسير المقود ... بدنية كانت ام ادارية ... انه اذا كانت عبارة المقد واضحة علا يجوز الاتحراف عنها عن طريق السيرها التمسرف على ارادة المتملادين دون الوقوف عند المعنى الحرق للالفاظ مع الاستهداء في ذلك طلبتمالادين دون الوقوف عند المعنى الحرق للالفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعليل وما ينبغي أن يتوافر من لهائة وثقة بين التمالادين ونقط المعرى في المهالات ، والمتصود بوضوح العبارة هي وضوح الارادة تدون العبارة في ذاتها واضحة لكن الظروف تدل على أن المسالدين المعاوز استميل التعبير الواضح فتصدا معنى وعبرا عنه بلفظ لا يستتيم الساور المنى بل هو واضح في معنى آخر فني هذه المحالة لا يؤخذ بالمنى الواضح للفظ بل يجب أن يعدل عنه الى المعنى الذي تصد اليه المتمالادان دون أن يرمى ذلك بالمسخ والتصويه فلمبرة في تنسير المقود والتعرف على النية المستركة للمتعاتدين عن طريق معاير موضوعية تبكن من الكشف عنها.

١ طعن رقم ٣٧٣ لسنة ١٠ ق ٢/١٢/١٢/١)

قاصعة رقسم (۹۲۱)

: المسطاة

الطبيعة الميزة لإجراءات التعاقد الادارى ـــ لا تستقيم مع التقــدم جمطـــاد مفـــاير الشروط الجوهرية التى تضمها الادارة ـــ التزام قواعــد -القاسع القميل فيها يرد على خلاف هذا الاصل -

المقص العسكم :

الإصل أن من يوجه الإيجاب في المتد الادارى أنبا يوجهه على أساس الشروط العلية المطن منها والتي تستقل الادارة بوضعها دون أن يكون الطرف الآخر حتى الاشتراك في ذلك وليس عن يريد التعاقد ألا أن يتبسل عقد الشروط أو يوفضها ، علقا أراد الخروج في عطائه على هذه الشروط خان الإصل أن يستبعد هذا العطاء الا أن يكون الخروج بقصوراً على بعض التصطلف الذي لا تؤثر على الشروط الجوهرية المطنة على هذه الحالة أجز

بها في ترجيج المنى الذي يتنق مع هذه الطبيعة .

. (طبن رتم ۳۲۲ لسنة ، ۱ ق ــ جلسة ۲/۱۲/۲۹۲ لا

رَائِماً ... الأَدَارَة سلطة الشراف والتوجيه على تثنيذ المقد الادارى ، والانفراد بتعديل شروطه والإنساقة اليها بما يراه متفقا مع الصالح العام

عامسدة رقسم ﴿ ١٧٧ ﴾

: المسطا

عدم نساوى مصالح الطرفين ، أذ يجب أن يماو الصالح المام مير المسلحة التردية الخاصة ... الادارة سلطة الإشراف والتوجيه على تغيير ... المسلحة الإشراف والتوجيه على تغيير المسلح ، ولها الانفراد بتغيير شروطه أو أضافة جديد اللها بها تراه أكثر المثال مع السالح المام ... 131 وصل التحديل الى عد السنخ المطرف الأخر المول في التحويضات اذا اختلف الموازنة في الشروط المالية ... سلطة الإدارة في أنهاء المحدد المسالح العام مع تعويض الطرف الإغر عن الشرو ،

ملفص الحسكم :

ان المقود الادارية تتبيز عن المقود المنية بطلبع خاص ، مساطة المسلمة التراجلات التراق الذي يسطينا المحد، تسييره وتغليب وجه المسلمة المسلمة على معلمة الادارد الخاصة ، نسبيا تكون مسالم المسلمة المواجعة على المسلمة المواجعة المسلمة المواجعة على المسلمة المواجعة على المسلمة المسلمة المواجعة على المسلمة المسلمة المواجعة على المسلمة المسلمة المسلمة المواجعة على المسلمة المسلمة

يتنشيه السالح العام ، وليس للطرف الآخر الا الحق في التعويش ان كان قها وجه *اُوْلُوْلُهُ عَلَيْ فَقُلَانًا الأصلى في التقود الْفَتَيَة الذي لا يجوز أن يستثل أحد الطرقي<u>ة يوفد خَفِا في الهمارين إراضة الطرفة (ال</u>فر<u>ب</u>

مالاً البت أن البوية ألتقاد عليها مع أحد أسلمة الجيش اسبحت غير مساحة للغرض وعلى منتفى ما سبق > عاله اذا ما ثبت أن التمسادد من لجه عليها بسبب تغيير وعلى ما تبت أن التمسادد من لجه عليها بسبب تغيير وعواد الجياد المستهمل الحسنية الجندد ، مع ملادارة أن تنطل من تعادما وتصل سلطها العلم في الهاء المهتب من البوية ويضى التماد عبا اصابه من ضرر . غاذا انضبح أن هذا المسنف من البوية وقاله بالمنافقة على المنافقة ، وانه المستوية على المنافقة ، وانه المستوية على المنافقة ، وانه المستوية من البوية والمنافقة إلى المنافقة المستوية ، على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة والتحديث على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة على الم

أَنْظُمْنُ رَثُمُ ١٩٥٠ لِسَنَّةُ ٢ ق مَ جَلِسَةً ١٩٥٧/٢٠)

المسطاد

را على العبة الكلية في تبنيل شهية العبة والبياة شهوط جبيدة الها بالما يدخل المراد جبيدة الها بالما المراد في الما المراد المراد

قاصنة رقسم (٥٧٧)

را الله العادق الداري سيد عن العادة المؤية بطبابي خاميدا بيانة المسابق خاميدا المسابقة المسابقة وجنانا المساحة المهاديدا الماديدي وتطلبات وجنانا المساحة المساحة المسابقة الإنجادة المادية والماديد بالمدارك الماديدي على المسابقة الماديدي على المسابقة الماديدية والماديدية على المسابقة الماديدية المدارك الماديدية المدارك الماديدية المدارك الماديدية المسابقة المواركة المداركة الماديدية المسابقة الماديدية المداركة الماديدية المداركة الماديدية الماديدية المسابقة الماديدية المسابقة الماديدية المسابقة الماديدية الماديدية المسابقة الماديدية المسابقة الماديدية المسابقة الماديدية المسابقة الماديدية ا

المن هون أور وحد الله فرم الآخر بقامة أن المند شريعة المساتدين في كيد المنتخد عليها كذلك في المنتخد أنها أنهاء المقدد أن المنتخد أنها مسلطة المنتخد المنتخد أنها مسلطة المنتخد المنتخ

﴿ الْمُعَنَّ زُفُّمُ أُكُلُّمُ لُسُفَةً ١٠ ق _ جُلسة الْمُرْكُولُولُولُ })

قاصنة رقام ()٢٥)

للبسندة 2-

أَنْ مَثِرَ لِالْحَةُ الْفَلْصَاتُ وَالْوَائِدَاتُ عَلَى الْحَطَاطُ لَمِهِ الْأَفْرَةِ الْلَقِيُّ فِي مُعْدِلُ في تُعدِلُ الْمَقَدِ بِالْوَلِادُ أَنَّ الْفَصَى في خَدُودَ مَعِيَّةً فِي عَقُودُ الْفَوْرِيْدِ وِخُلُوهُا مِن خص ممالل بالنسبةِ لِمَقِردِ بِيعِ الاَمِنَافُ سِنَفِادَ مِنْهُ أَنْ الْأَشْرَعُ لَمْ بِخُولَ جَهَةً الإمارة هذا الحق بالنسبةِ لَهَام الْمَقُود ،

بلقص المحكم :

ولن كتت المادة ٧٨ من لاحة المنافع المنت ا

وُلَاسَلُمْ لَى قَبَائِهَا أَتَعِينَ مِنْى هلِيتِها اللها كلها لَهُ يُسْتَهَا * حُدُّ فِسَنَتُهُ يعد ذلك أبى يَمِها ﴾ وبن ثم علم تحد هلّهة الى تحديل عُعودٌ بيعها أ بالزيادة في النصن .

- وطعن رغم ١٩٧٠ لسنة ١٦ ق ـ جلسة ١٤/١٤ ١٠ ك

. قاصدة رقسم (۱۹۵

الدارة تبلك تعديل شروط المقد ... وجوب تعويض المُتمالَّد عبا لحله. مِنْ شَرِر نَتِيجَةُ هذا التعديلُ ه

يقض المكم :

لا كان تعديل المتد الادارى ابرا تبلكه الادارة المتساقدة على إن. تعريض المعادد معها عبا لحقه بن ضرر نتيجية هذا البسيديل لذلك عان. قطاعيون ضده وقد المسيه ضرر بن توريد الدواجن بذبوحة عقه يكون له- اللحق في التعويض .

(طعن رتم ٢٩ السنة ١١ أن ــ بطسة ١١/٥/١١)

قاصدة رقسم (٥٢١)

وهـــدا :

مقد لدارى ـــ حق الإدارة في تعليه كلها التفت علية الرقي هذا: التعديل ـــ خطاته بد لا يثبيل تحيل موقع التقية ه

خالص الله وي :

ا سين الباوي الإسانية المنتزة في البهة الادارية التسبادة تبلك بن مدين الباوية التسبادة تبلك بن مسببالات المارية المسببالات المارية المسببالات المراية المسببالات المراية المارية المارية المارية المارية المراية المر

ينمس عليه العدد وذلك كلما اقتضت حلجة المرفق هذا التعديل ، من غير ان يحتج مليهما بقاعدة الحق الكنسب أو بقاعدة أن المقدد شريعة التماتدين ، غير سلطة التعديل هذه ليست بطلقية بل ترد عليها؟ تدود معيئة تقتضيها ضرورة التوفيق بين المملحة المسللة والمسالح الفردية المتماثدين معها ، وفي مقدمة هذه القبود ما يتصل بطبيعة التمديل حيث تقتصر على نمسوس العقد المتمسلة بسير الرنق العسام ونطاقه ومتتضيات المبل الطلوب تفنيذه من التعسائد على أن جهة الإدارة لا تماك ان تتناول بالتعديل النمسوس المتطقة بالزايا المالية المتنق عليهسا والتي يستليد بنها التعاقد معها حرصا على مسلحة الخاسسة ، وبن هــقه الغيود ما يتصل بهقدار أو نطساق التعديل وما يترتب عليه من اعباله جديدة تقع على عاتق التمسائد نتيجة لسلطة التعسديل ، أذ يتعين الن تُكون هذه الامباء في الحدود الطبيعية والمعتبولة من حيث نوعهسك والحبيتها في نطأساق موضموع العقد بحيث لا تتجاوز المكاتبات المتساقد النبية والملية أو أن يكون من شاتها أن تقلب العقد رأسسا على عقيه بحيث يصبح المتصائد وكانه المام عرض جديد ، أو تغيير في موضوع المتد أو محله والا جاز للمتماتدان بطلب نسخ المتد ، ويتابل حق الإدارة في تمديل المتد الإداري اثاء الننبذ حق المتماتد بمها في المعانظية على التوازن المالي للعدد وتعويضيه عن الآثار المترتبية على هذا التمديل .

وبن حيث أنه بالنسبة الى الحالة المروضة ، مان بوتع التنبيدة لا يعتبر داخلا في تطاق الخدية أو العبل ، كيا أنه لا يعد بن وسائل أو طرق التثنية وبن ثم مان مسلطة الادارة في التصديل لا تبدد البيه طغروجة من النطاق الجائز لها تاتونا وبهذه المثلة ماته يكون بن المنساسر الاسلمية التي يراغيها المتعاتد مند أثباله على التعساقد والتي يضمها في حسب بأنه وتقديره ، وإذ كان على هذا النحو ماته لا بجوز تنساوله بالتعديل بعد تبلم التعساقد ، وترتبيا على ذلك مان نثل الموتع من بعينسة بنها الى بلدة أبو النجا وها يبعدان من بعضها مسائلة ، ٤ كيسالو متريبيات هذا التعل يومل المعساقد لهلم عقد جديد طالله أنه بضرج من محتمد الله أنه بضرج وسرائل المائلة الله بضرج والمنافقة ، ٤ كيسالو مترسونا المعالد لهلم عقد جديد طالله أنه بضرج والتحالية المنافقة ، ٤ كيسالو من محتمد المنافقة ، ٤ كيسالو مترسونا المنافقة ، ١ كيسالو من محتمد المنافقة ، ١ كيسالو مترسونا المنافقة ، ١ كيسالو من محتمد المنافقة ، ١ كيسالو من محتمد المنافقة ، ١ كيسالو منافقة ، ١ كيسالو المنافقة ، ١ كيسالو منافقة ، ١ كيسالو المنافقة ، ١ كيسالو المنافقة ، ١ كيسالو المنافقة ، ١ كيسالو منافقة ، ١ كيسالو المنافقة ، ١ كيسالو المنافقة ، ١ كيسالو المنافقة ، ١ كيسالو المنافقة ، ١ كيسالو ، ١ كي

بن أبدل ثقاف الفهى رأى الجمعة النفودية الن أو عقير هواه جهار التعيش بن جال الى الإن الله الله يكرج عن نباق منطقة الأدارة في يتسديل. المعود العارية في النفالة المروشة .

11147/11/1人 三十二十八八八 公上丁

مَاعِدَمُ رَفِّحِ (﴿ إِلَّالِهِ ﴾

الفقد الدارى لا يقتما ولا يقدن ألا بقرالة تستينكة من بنية الأفراد مبدرة بمن ينك الدارة أن تعدل من مبدرة بمن ينك التعدد من هذه الأرادة ... يجوز لجهة الأدارة أن تعدل من مروط البعد الإدارى ... لا سبيل الى قيام هذا التبديل والاعتماد به قالوزة ... لا المتعاد به المبالة ... المبالة ...

بالكس التسكم :

ومن حيث أن حتوق المتماتد مع جهة الادارة والتزايلته تتحدد طبيسا للمسوص المقد الذي يربط بينه وبين طلك الجهة وما قد يطـــرا عليه من التعديلات ، وإن الجد الاداري لا ينضل ولا يتجلى الا بلوادة محججة من جهة الادارة صاورة من يبك التحيي من حزه الادادة لا يبلك لوراي المهدد الادارية أو تعديلها لا من تبط بهم دانها هذا الاختصاص و ومتدير ذلك أنه حيث يجوز لجهة الادارة أن تعدل من شروط المعد الاداري علا سبيل اللي تبلم هذا المتحدل والمددد لا يتعدل والمددد المتحسلات المدارة أن تعدل من شروط المعد الاداري علا سبيل اللي تبلم هذا المتحدل والاحتداد له تقوياً ما أن تلتر أنه قواعد الاحتصاص من المعدد والمددد المتحسلات المدارة من عبر هذه الشاعلة الراء ما في تندل المقد و تحويد من عبر هذه الشاعلة الراء ما في تندل المقد و تحويد المتحدد و المدد و المديد المتحدد و المدارة و المديد و المديد المديد و المديد و

المنافعة والمخالف عيدة المنافعة المنطوعة بعلى الصائمة الله الانتراقية المنافعة المن

في جهيد طلك الجمع به يهنا لا يقوه عنها ولهم الخلابي المقد النهيقية النهيقية المستعدات التوليات بالمية جهيدة على ماتي الجهة الاطهاقية تد تنسيق بها بوازقة المقدد المشدة ويتمثر تدبير مسرغها المالي > وليس المقاول ان يتستر وراء تطبيات المفاجة بتستوب تسدورها ألى تهتدس المقد ويتفرع بها سبيلا الى تعديله تعديلا يتقل الجهة الادارية بالترابات بالية جسديدة لا تنبئت من المقد الاسلى > تبقل هذا التعديل لا غنى عن سدوره من جهة الاغتصاص باجرائه ولا ينته التعلق الراباة عنا السبيل .

وبن حيث أن الحكم الطمين جاوز الاسل المتدم ومول في تمديل المقد الاداري على تطيبات تسليهة منالا يشر الاداري على تطيبات تسليهة منسوب صدورها الى مؤندس السلية منالا يشر بهد بالهوا بهد المعلق في المعلول اللهوا وبدا يقفن معه طلا الاستم وجد بالهوا مسيوح القانون يؤسين الإلغام ، وهندو الديوى والإدال حدد بعد بعدية الادارية وين إذا الرحمي في ابة وستجتات لم يتم صرفها من قبل الجهة الإدارية في حدد المعلى وما يستنبعه تنفيذ أحكام .

(طمن رقم ه٨٤ لسنة ١٦ ق ــ جلسة ١٢/١١/٢٢)

طَائِمنا ... حق المُعالَّدِيُ الأمريش العادل من الأِصْرارُ اللِّن طَعَق بِبركِرَهُ الصَّادِيُّيُّ أَوْ تَقْعَبُ كَارِوا، الفقد الْكَابِّةِ بِسَبِبُ مِبارِسْــَةٍ عِبِهُ الإدارة سلطانها في تعديل المِنْد

قاصنة رقسم (۲۸)

: المسطا

ان هن المعاد في العمويض عن زيادة الاسمار يقصر على تغطيسة الأوادة في الاسمار السوقية الجارية غطا بين يهم التنفيذ الاول الذي تلجل ويوم التنفيذ الضلى المقد ... الضرر الجائم القائج عن تلفير جهة الادارة في تصليم مؤقع العبل لا يتجارز ذلك لتضلية ما كان قد قبله العمائد من نقص في تحديد ثبن المادة عن سمرها في السوى عند التمائد .

ملخص الحكم :

ان التماتد وقد ارتفى في تماتده مع البلدية على حسساب هذه المادة على أساس سعر التر الرح ١٠٠٠ الم إنها اكان سعرها في السرق الحرة وتثلث ا جنيه و ١٠٠٠ مليم لا يسوغ له بعد ذلك أن يرجع على المحسلطة المدعى عليها الا بالمنووق التي تتبلل في زيادة سعر هذه المادة وتت تنفيذ المرحمة في ديسمبر سنة ١٩٦١ عن سعرها السسوتي عمسلا وتت التعاقد أي أن حتى المقاول المدعى في التعويض في هذا الشق من دعواه يتحدد بحسب الزيادة في سبعر السوق لهذه المادة في ديسسمبر سنة ١٩٦١ عن سسعرها بالسوق وتت التماقد وهذا المبلدة في حيسمبر سنة ١٩٦١ من مسعرها بالسوق وتت التماقد وهذا المبلدة في علسقه المحلفظة ١٣ جنيه و ٢٥ مليم لان مبوط المدعى بسعر هذه المادة في علسقه الي نصف ثبنها السوتي أبر تم تعساقده في شسأته ولا يمسوغ له أن ينضذ من تراخى جبة الادارة ذريعة ينطل بها من النزامه كما حدده على هذا النحو ويكون حقه في النسوق تلتمرا على تفطية الزيادة في الاسسمار السوتية المبارية عملا بين يوم التنفيذ الأول الذي ناجل ويوم التنفيذ المعلى للمقد اذ يبين مذين الحقيق بين هذين الحدين بنبالى الشور المباشر النساقية عمن تأخير جهسة الادارة نويين هذين الحدين بنبالى الشور المباشر النساقية عمن تأخير جهسة الادارة نويين هذين المنابذ المعلى المقد الدول الذي ناجل المنابذ المعلى المقد الدول الذي ناجل عن تأخير جهسة الادارة ليبين هذين المنابذ المعلى المقد الدول الذي ناجل المنابذ المعلى المقد الدول الذي ناجل عن من تأخير جهسة الادارة المنابذ المعلى المقد النساس المنابذ المعلى المقد الدول الذي ناجل المنابذ المعلى المقد الدول الذي ناجل المنابذ المعلى المقد الدول الذي ناجل المنابذ المعلى المعلى المعلى المعلى المعلى المعلى المعلى المنابذ المعلى الم

في تسليم موقع المبل غلا يجاوزه لتغطية ما كان قد تبله المتاول من نقص في تحديد ثبن الكبية اللازمة للمبلية من هذه المادة عن سعرها في السوق عند التحساند .

(طمنی رقبی ۱۶۲ ، ۸۱۵ اسنة ۱۲ ق ــ جلسة ۱۹۷۱/۱/۲۲)

قاصعة رقسم ﴿ ١٩٩ ﴾

: المسلما

حق التماقد في المقد الادارى في التمويض المادل عن الإضرار التي نطحق بمركزه التماقدى أو تقلب ظروف المقد المالية بسبب ممارسة جهـــة الاعارة سلطاتها في تعديل المقد وتحويره بما يتلام والمسالح العام ينصرف الرّه وتقرم مقضياته حيث تمارس جهة الادارة من جانبه بارادة بشتركة المنفرية تمديل المقد الداره بارادة بشتركة سوية المعارفيه معا لا يرتب لاى منهما الحق في التعويض الا بقدر ما يترم ومباشرة جهة الادارة من تنفيذ بعض القزاماته وباشرة جهة الادارة تقنيذها بنفسها في اطار من متها المقرر في التنفيذ للاالتي يسدوى مسوعًا التعويضه عن هذا التنفيذ وتقاعسه عن القهوض بمقضياته لا يسدوى مسوعًا التعويضه عن هذا الانفاء وقد يستقيم وجهه أساطته عن الخلاله بالتزامه عن هذا الفطا التماشدى — أساس ذلك .

بلغس الحكم :

ومن حيث أن حق المتماتد في المقد الادارى في التمويض المسادل عن الأسرار التي تلحق ببركزه التماتدي أو نقلب طروف المتسد المليسة بسبب ممارسة جهة الادارة مسلماتها في تعديل المقد وتحويره بها يتلام والمسالح العام ، أنها ينصرف أثره وتقوم متتضياته حيث تمارس جهسة الادارة من جانبها وحدها وبارادتها المنردة تعديل المقد أنتساء تنفيذه تبعسا المتضيات

سَنُوا الرَّابِقِ المَّالِمُ لَمُ اللَّهُ تَجَدِيلُ المعَد بعد الرَّابُهُ بِالرَّابُةُ مِجْتُرَاتِهِ مُسْتَوِيةً التُرْمَية مُعْسَناً شَانَ ما يَتَرْمَهِ فَي كَالْمَكَ ٱلْأَمْرُ الْدَعْيِمِ فَيْلًا يَرْمُهِ لَالْ منهما مثل هذا الحق في التمويض الا يتدر ما يثمره اتفاتهما المُستَرَكَ أَهُ كذا عَالَ العِينِياء المُعْمَعِد بيم الإداراة مِن حَنفِذ عِبلتي القرابِيِّة مِيطافراة حمة الادارة تنفيذها بنفسها في اطار من حقها المقرر في التنفيذ المباشر بمسد اذ يثبت تعاره في هذا التنفيذ ويتاعسه عن الفهوض بمتنضياته ، لا يسستوى مسوعًا لتمويضه عن هذا الاعفاء وانها وعلى نقيض ذلك قد يستقيم وجها الساطته عن اخلاله بالتزامه وترتيب مسئوليته تبل جهسة الادارة بهن هذا الحَمِلُ المهدِي ، وعليه بان اعداء المدعى من تنديد اعمسال تركيب الطلببات أَكْتَمَاهُ بِالشِّرَامَهُ عَلَى عَدًا الْقَرْكِيبِ لِتَسَّاء مِبْلَعَ ٣٠ جِنْيِهَا مِنْ كُلَّ طَلْمِيةً ، بِناء عَلَى المُعْلَى المُعْدِينِ المُعْرِثِينِ عَمْلُ مِن المَكْلِمُ الطَّدِ الْأَصْلَى في عَدَا العَدْان الإير كالدوله للأي من الن يتكون من تبيل بيوارهمة اجهمة الدارة بمليا لها ال بمديل، المهدر ، وكذا إمداء إلدمهم عين توريد الجوالات يعد أن اسبستطال تقامسه عن توريدها وثبت تراجيه المجل ميه اذ ابدي في ٤ بن المسطبي سنة ١٩١٢ أنه تلقى عروضا من بلقساريا بشسان هذه ألمولات وآنه بسند عراقق نو المنتقدما على الظاائنة والهاكم توريدها بن حاله طني ١٧٠ بتر الكستونز سنة: ١٩٧٤ إذ المنظرية الطاطنة التي شيراتها: بديولتها ... ٥ اليش في كلك في مجيوعة بها ينهض سبندا لتمويض المدجي جلى اي وجه ، وبن أي عقد جانب الحكم الطمين صحيح القانون نبيسا قفى له بن التصويض في هددا

(کلفن رقم ۲۲ السنة ۱۹ فی ـ جلسة ۱۸ ۱۹۸۹۲)

سِيُّدَسِيُّ -- جِهِارُ تَسِـعَيِلُ الإسمارُ الْمِبَالِدَةُ عِلَيْهِا النساء التنفيــدُ

تقاصنعة رقيم (٠)ه)

: 15 41

الأصل هو أن تتحدد حقوق المتعاقد طبقا أنمى المقد وأن الاستمار المنفق عليها تقيد طرق المقد لائحة المقاقسات والزايدات اجازت تصحيل الإسمار المتفقد أعليها بنسبة ما قد يطراً عليها أثناء التنفيذ من أرتفاع بشرط أن يتضبن المقدر نهما بالمحاسبة على الزيادة في الاسمار — لا يغير مها تقدو أن المقاون رقم 114 أسنة 140 المفاس بشقوق التسمير الجبري وتحميد الجبرية تقمن بسريان جداول الاسطار والزارات تمين الزياح على السائم التي يتم تساويها بعد تأريخ المعل بهذه المحدول أو على تنفيذ التمهديات التي يتم تساويها بعد تأريخ المعل بهذه المحدول أو على تنفيذ التمهديات التي يتم تساويها بعد المنافد عند عد تقديم العملة عون الاحتفل بالاشاقة أو التغير على مقود أو التغير على المنافد عند عد تقديم العملة عون الاحتفل بالاشاقة أو التغير .

مَلْقَصِ الْمُنْسَوْي :

ان الملاة ٢٦ من لائحة المناقصات والزايدات الصادرة بقرار وؤلار الملية والاقتصاد رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٧ تنص في نقرتها السادسة على أن (النشات التي حددها مقدم الصعاء بجدول النشات التي حددها مقدم الصعاء بجدول النشات التي حددها بالنسبة الى كل بند من البقود ، وكذلك تشمل القيام باتبام جبياح الاعسال وتسليمها للمسلحة أو السلاح والمحفظة عيلها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط العدد وبعمال الصعلي لهذه الفائد بصرف التشار عن تقليات السوق والعلة والتعريفة المجموعية ورسوم الاتتاج وغيرها من الرسوم ،

ومقاد ذلك أن حقوق التماتد تتحد أصلا طبقا لنصوص المقد نيتمين.

تفديده ومنه لما اشتبل عليه وأن الأسعار المتق عليها هيد طرق المتسد كلصل علم مَلاَدَيُجُورَ اللَّهُ لَوْلَ أَن يطالبُ يَزيادَهُ عَلَيْ اساسَ مَا يطسرا عليها مِن زمادةً .

واذا كاتت المدة الماشرة من لائحة المنتصات والمزايدات قد اجازت النسى في المقود على تعديل الاسمار المعاقد عليها بنسبة ما قد يطلسوا عليها الناء التنفيذ من ارتفاع غان هذا الحكم لا يجد مجالا لاحبساله في الحكم المحافظة اذا لم يتضبن المقد نصلا بحاسبة المتساول على الزيادة في الاسلمار ،

ولا يغير ما تقدم أن ألمادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٠ المنامن بشنون التسعير الجبرى وتعديد الأرباح تقضى بسريان جداول الاستعار وقرارات تعين الإرباح على السلع التي يتم تسليمها بعسد تلريخ الأممل بهذه الجداول أو الترارات تقييد التمهدات التي أبرعت بن تبسل هذا التاريخ . ذلك لان مجل امهال هذا المكم أنها يقتصر على المشود التي يقت تمهد المتعلد غيها عند حد تقديم السلمة دون تمهد منها بالإضافة التي يقت تمهد المحلل في عقود القريد ، وقبصا ذلك تشسرج عقود المولد ، وقبصا ذلك تشميرج عقود التي مجرد عليم مجرد الماد وأنها تتضين تدخل المالول بتحويلها ومشيعها وتركيبهسا بها يتقى وطبيعة المهلية المسندة الهه .

(ملك ١١/٢/١٨ - جلسة ٢١/٢/١٨١)

سابعاً ـــ عدم جواز التنسازل للفع أو التعسائد معه من البامان في هذا الثمان الا بموافقة الإدارة

قاعسدة رقسم ﴿ ١٤٥ ﴾

المسطا:

قيام التماقد بتغيد المقد الادارى بنفسه ... عدم جواز انتخال القه او اقتماقد معه من البلطن في هذا الشان ، الا بيواغقة الإدارة ... مخالفة ذلك تؤدى إلى اعتبار التفارل بلطلا ، فلا يحتج به في بواجهتها بل يبقى التماقد الإصلى بمسلولا شخصيا عن تغيد المقد ابامها ... اساس ذلك ... هو ان التزابات المتماقد مع الادارة شخصية ، وقد نص على ذلك صراحة في الملاحة ٨٣ من قرار وزير الماقية رقم ٤٢ه اسنة ١٩٥٧ الصادر بلائحة المناقس على ...

بلخص الحسكم :

أنه من المسلمات أن يقوم المتعلقد بنفسه بالتنفيذ غالتزامات التعاقد مع الادارة التزامات شخصية لا يجوز له أن يحل غيره فيهسا أو أن يتعساقد بشأتها مع الغير من الباطن الا بموافقة الادارة فاذا حصسل التنسازل عن المقد بفون موافقة الادارة كها هو الحامل في هذه المنسازعة فان التنسازل يعتبر بلطلا ولا يعتبع به في مواجهة الادارة فلا تنشأ بين المتعلقين من البلطن وبين الادارة أية علاقة سرويتي المتعلقد الاملى مسئولا في مواجهة الادارة في كتا العقلين .

وغضلا من هذا غان ذلك بنصوص عليه تشريعا في لاتحة المناتصات والمزايدات المسادرة بقرار وزير المليسة رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٧ اذ ورد النص علي ذلك صراخة في الملاة ٨٣ التي تقول « لا يجوز للبتعبد أو المقابل التزول عن المحدد أو من المائخ المستخفة له كلها أو بعضها الا بمشكد أخذ حوافقة المسلاح إلى المستحة المختصة كتابة ويجب أن يكون بصدقا مسلى ويخلص من ذلك أن الدعى مستول مستولية شخصية في تندذ التزاماته التي تضيئها العند .

(طعن رقم ۱۱۰۹ لسنة ۸ ق — جلسة ۱۲/۲۸/۱۲/۲۸) و ا

للقنسة تساللهسين

فالهيئة والنبو (١٤١٠)

: المنتخاة

يقفص الحسنكم لا

ان النّص الذي يتعدد باتدافي المهاتدين في المتود الادارية وان كان يعيد كاميل على المساوية وان كان يعيد كاميل على تصديله ، الله الله على المساوية الإدارية المناسبة المالية الاميلي صريحة والمالية المساوية المالية المساوية المالية المساوية المساوية المالية مع أرادة المنافقة مهما على تبديل الثمن كان واجب النسافة وأبنتم المروح عليه الا في حدود العادن .

(المعند والد ١٩٧٠/١١ ليينة ١٢ ق. - جلسة ١١/١٠/١١)

وقبطة رشم ﴿ ١٤١٤ ﴾ .

الهــــدا :

ان تحديد اللبن خال النفس الرحدة لا يعلن أن من فق جهة العارة أن تبنغى السفاة كيا نشاء بهد أن حدد سهد الإسفاة باكبلها على اسساس مجموع الرحدات التي كُلاتُ مطلاً التعالد -

and the state of t

لا يسوغ للادارة كذلك أن تعذره بأن الذن بد جهيزه الله أيب بهديمة الوحدة ولم يحدد بصفة أجالية أذ أن تحديد الذن على استأمى سسعر الوحدة الا يمنى أن من حق جهة الادارة أن تبغض الصفقة به عما تهدينية مسترفقها وهوناه والدفاع الهدينية الماركة، الأذارة الترفيق وهوناه والدفاع الهدينة بهيم الماركة، الله الماركة، الله الماركة الم

قاصدة رقيم ())ه)

الهسدا:

انطراء الثين في المؤد الادارية على فروق علاوة تعويل المبلة وبا في حكمها فيس ثبة با يبنع قانونا بن الاتفاق على زيادة الذين بما يوازى هذه الملارة سر مهم مغالفة هذا الإجراء الاجراء اللمجة المائزة والشياريات و

بلغص الحكم:

ليس ثبة حال بن تاتون أو نظام علم على أن ينطيبوي الثبن في المعتدد الادارية على غروق علاوة تحويل العبلة أو ما في حكيها ، غلا هذه في اتفاق طرق المقد على زيادة الثبن بها بوازى تيسة هذه العلاوة . ولا تنهض النبرة التاسعة بن الجادة ٢٧ من لاتحة المخازن والشغريك التي كان معولا بها في حينه ، والتي تقابل الفترة المساشرة من المادة ٢٧ من يوليسة عن المعاورة في ٢٧ من يوليسة عنها إوالتي لم يتم نشرها ، لا تنهض هذه الفقدرة حجسة مسسد ١٩٥٤ والتي لم يتم نشرها ، لا تنهض هذه الفقدرة حجسة مسسد عنها الجهة الادارية بتسوية الرسوم والضرائب التي تحصل عن الاصناف الموردة في المدة الواتمة بين تعديم العطاء وآخر عود للتوريد ، دون شسة حجر على حرية الادارة في الاتفاق على زيادة الثبن في غير هذه المسالات للاعتبارات التي تعديما .

- - (علمن رام:۱۲۲۲ اسنة ۱۲ قدس جليمة ۱۲(۱۸/۱۲۲) ...

قامدة رقم (٥٤٠)

البسطا:

مدم الغان المائدين على السمر قبل الاوريد ... تَكُلُونَا الْسُنْتُكُورُ القامب يُسرِغة المكهة .

> المحمد (يرائسه) وياد ود. ولفون العبكونة در

من حيث التعرب النبية الغيرية اللبودة اللغة كان التلبط الهالليسة

الجامعية طلبت من المدعى في ٣ من نوفببر سنة ١٩٦٢ أن يورد لها زجلجات بن اللبن المستر سعة ٢٠٠ جرام دون أن تتفق معه على سعر توريدها ، وقد قام المدعى بتوريد الكبية المطلوبة عن شهر نونببر سنة 1977 وطالب في فاتورته عن خذا الشنهر بالثبن على أساس ١٨ مليما للزجاجة بالتصلت لدينة الجامعية بشركة مصر للالبان وعامت منها بانه من المكن التوريد اليها عن طريق توكيلها بمصر الجديدة والمطرية بسعر ١٥ مليما للزجاجة ولما اصر المدعى على طلبه تعاقدت المدينة الجامعية مع التوكيل المشار اليه اعتبارا من ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومثار المنازعة يدور حول تحديد قيسة ما ورده المدمى من اللبن خلال الفترة المشار اليها نبينما تتمسك الادارة بأن تكون الماسية على اسائس سعر نصف الجبلة وهو ٧٥ بليبا للكيلو جرام بن الالبان التي وردها وتدرها ٣٠٤٠ كيلو جرام يرى المدمى أن تسكون المحاسبة على أسساس ٩٠ مليما للكيلو واذا لم يتفق الطرغان قبل التوريد على المسعر الواجب المحاسبة بمقتضاه ولم تنطو الاوراق على ما ينيد تبول الدعى صراحة أو ضبئا توريد اللبن البستر بسعر نصف الجبلة : ومن ثم غلا وجه لما ذهبت اليه الإدارة وسايرها نيه الحكم المطعون نبه من وجوب الاخذ بمسعر نصف الجبلة في هذه الحالة وترى المحكمة أن تكون المحاسسية بسمر هر ٨٢ مليما للكيلو على اسفس أن الفرق بين هذا السمر وبين منعر نصف الجيلة يعادل هر٧ مليبات لكل كيلو وهو ما يوازي ١٠ ٪ من سسعر نصف الجبلة يبثل الربح المناسب الذي تقدره المحكمة للبدعي باعتبار أنه قد اشترى اللبن بسمر نصف الجملة ومن ثم يكون المبلغ المستحق للمدعى نتيجة ذلك هو ٢٢ جنبها و ٨٠٠ مليم .

(طعن رقم ١٠٥٠ اسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٩٧٢/١/١٢)

قاصدة رقام (١٦٥)

المتنشفات

"البِيَاقِ المقومة الى الشركة الوردة زيادة من اللهن المستحل لها تَفِيدُ لَنَكُمُ فِي تحويل هذا اللهن يعدّ عبر منفوعا بدون وجه هل وتأثر

ملخص الفتوى :

بحث تسم الراى مجتمعا بطسته المعددة في ١٤ من اكتسبوير صنة ١٩٥٤ وشوع البلغ الذي دعم على أسساس الدولار الى احدى الشركات عن توريد ادوات للحكومة المرية .

وقد لاحظ القسم أن المقد متوم بالجنيه المسرى على أن يكون الفقع في المطلقيا بفتح اعتباد بالجنيهات الاسترلينية نظرا إلى أن الجنيه المسرى غير قابل التحويل في ايطاليسا كهسا تبين أنه تمسخر فتح الاعتباد بالاسسترلينية وقد عمسحت وزارة الماليسسة المصرية إلى وفاء ثبن المسفقة عن طريق تحويل الدولارات الموجودة لها في المطلبا من رصيد التعويضات الايطالية المستحق لمسر.

ولما كانت حقوق الدائن _ الشركة _ جب الا بطرا عليها اى تغيير
سواء بالزيادة أو بالنتص من جراء تعفر فتح الاعتباد بالجنبهات الاستراينية
للسبب خارج من ارادة المدين وهو الحكومة المصرية فانه يجب الا تحصل
الشركة على أكثر مما كانت تحصل عليه لو أن الاعتباد قد فتح بالجنبهات
أستراينية .

قلو أن ذلك قد تم لما حصلت الشركة على أكثر من مقابل مائة ألف جنيه مصرى محولة الى جنيهات أسترلينية ثم الى ليرات ايطالية أى نحو ١٩٦ مليون ليرة بسحر القطع في يوم الدعم ، أما وقد حصلت على أكثر من ٢٣٦ مليون ليرة عالها تكون قد تبضت الفرق بغير حق .

ويلاحظ التسم كذلك أن الدفع على الوجه الذى تم به لم يكن نتيجة التاق على تعديل طريقة الوقاء . كما رأت أدارة الرأى لوزارة المالية بل كان تيجة خطا وتحت نبه المتوضية المصرية في ايطانيا عند تنفيقها المالات المسلح العبا من وزارة الخليجية أذ أن حيا الإمر كان يقته يتسلمو الشركة للرأت الطانيا مساوية ليلغ مائة الله جنيه مصرى على أن تتم حذه العبلية وهو بالدوار المسلح المسلحة وهو بالدوار المسلح وكان تنفيذها هذا الامر على وجهه المسجيح يتفي المطورات المالية بمرى حسابيا الى لرات الطانية م لمر ابتلك بدنع هذا القدر من

وهذا الوغاء لم يحمل بناء على انتساق سابق عدل طريقة الوغاء "أن وزير مصر المعوض في روما لم يكن من شائه التماتد غهو ليس الا منفذا لما أمرت به وزارة المالية وكل ما في الامر أن الشركة رأت أن المنوضية عد وقعت في خطا يؤدى الى حمسولها على أكثر مما كانت تستحق فانتهزت المرصة وسارعت بالمعبض .

ولا وجه لقول بأن محاسبة الشركة على أساس ما يساويه الدولار من ليرات الطالبة بعد تمايلا في السوق السوداء ، لأن هذه العبليسة قد حيث بطريقة فاتونية معترف بها في الطالبا محل الوغاء عن طريق بنك روما م

وكيا أنه لا وجه للتحدى بالمادة ١٢٤ من التانون المدنى التى تنمى على أنه أذا كان محل الوغاء نتودا التزم المدن بتدر عددها المذكور في المقد حون أن يكون لارتفاع تبهة هذه النقود أو لاتخفاضها وتت الوغاء أى أثر مخلف أن محل تطبيق هذه المادة هو تتدير تبهة الجنيه الممرى أو الاسترائيتي المدنى كانا محل المعاقد . لها في الحالة المعروضة غان المطلوب هو استبعاد عملة الخرى هي الدولار لم يحصل الاتفاق على الدفع بها ولا شأن لها غي التمالاد وأنها استهائها الحكومة المعربة لامكان الوغاء . ولا دخسال خلشركة في ارتفاع سعرها أو انخفاضه .

لظلاء أنتهى راى التسم الى انه يجب محاسبة الشركة على هـده المسئقة على السلس ما يسلويه الشن - بحولا من الجنيسة المسرى الني الجنيبة الإسلام المسئولية المسئولية يوم الوناء ، وأن ما سبق صرفة عملاً ويُعلق ما المستحق يعتبر معلوعا بغير حق ونتيجة خطأ من جانبه المسئولية المس

عَينَجُالُ عَلِينَ رَقِمَ عَرْهُ فَي فَالْ ١٩٥١/١٠/١

قاعسنة رقسم (٢٠)ه)

البيدا:

الله الله القرار مسبلاً المستة ١٩٥٠ الفلس بالتسمير الجبرى مسبلاً بالتقاون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ النصه على سريان جداول الاسسمار وقرارات تعين الزراح على ما يتم تسليم من سلع بعد تاريخ المسلم بالمجدار أو القرارات وأو كانت تنفيذا لتمهدات أبريت قبل هذا التاريخ سرط تطبيق عذا الحكم في حالة زيادة التسمية بعد المعدد المعدد التوريد الا يكون التاخير راجما الى غمل التمهد سمثال بالتسبة لتعديل انسسمار السيارات بمتنفى قرار وزير الصناعة رقم ١٩٢٣ لسنة ١٩٦٧ المتشور في موزز وبين مجلس بلدى مدينة المبيرة على السيارات التي لم يتم توريدها على تاميخ التمول في ٢٦ يونية ١٩٦٢ سمية التوريد ينتهي في ٣٦ يونية ١٩٦٢ سريادة على المسيارات التي لم يتم توريدها لا محمدة القول بأن التسميرة المجبرية لير متوقع سالا محل التمر النص على التحديل التسميرة بالزيادة دون تعديل بالتحسان الورود النص عليا م

ملخص الفنسوى :

ان المادة الثانية من الرسوم بعنون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشنون التسمير الجبرى المعدل بالتانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٠ تتض على الني تقلق المسرى جداول الاسمار وقرارات تعيين الارباح على السلام التي يتم تشكيدا لمهاشكات تشكيدا لمهاشكات المهاشكات المهاشكات المهاشكات المهاشكات المهاشكات تسل هذا التاريخ » . وبينن من حذا الني الته ولان كان الاستال الني يترم طبعا النسميرة جرية مسئة أن يحدد الدن تبنه ولتنافيكات التسميرة عالم التي التي المنافيكات المسلمية المهاشكات المسلمية المهاشكات المسلمية المهاشكات المسلمية المهاشكات المسلمية المهاشكات المسلمية الم

حي التى تسرى على المسلح التى لم يتم تسليبها حتى تاريخ العيسل بهذه التسفيرة المسلمية تد تم التسفيرة التسميرة تد تم يكونيكة بعد المسلح المحدد للتوريد على المورد لا يستفيد من تعديل التسميرة ، ولو لم يكن قد تلم بالتوريد ، وذلك لانه هو الذى اخل بالتزايه المتمق بعيماء التوريد ، ومن ثم يتحيل هو الزيادة جزاء تاخيره ، ما لم يتبت أن التاخير يوجع الى التورة التاهرة .

. ومن حيث أن الثابت .. في الحالة المروضة ... أن العند بين شركة انجلو أجييشسيان موتورز وبين مجلس مدينة الجيزة ، قد أبرم في ٢٤ من ابريل سَنْة ١٩٦٢ ، وأن ميماد التوريد المحدد في هذا المند بنتهي في ٢٦ من مونية سنة ١٩٦٢ ، وأن ترار وزير السناعة رتم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل أسمار السيارات نشر في ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢ ، وعمل به من التاريخ المذكور ، أي أن تعديل السعر الجبري للسيارات عبل به قبل أن ينتهي جيماد التوريد المحدد بالمعد ، ومن ثم ماته طبقا لنص المادة الثابئة من الرسوم بثانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، عان الاسسمار الجديدة تسرى على السيارات التي لم يتم توريدها حتى تاريخ تعسديل آسعار السيارات بالقرار المشار اليه ، ما دام أن ميعاد التوريد ما زال مبندا بعد هذا التساريخ ، وعلى ذلك يكون بن حق شركة انجلو اجبيشسيان موتورز طلب تعديل استعار السيارات الواردة بالعقد ، ونقسا للتسميرة الجديدة ، ولا يجوز الجلس مدينة الجيزة مصادرة التأبينات الدنوعة من الشركة المذكورة أو الحجرز على مستحقاتها ، وله أن يتبسل التوريد بالأسمار الجبرية الجديدة ٤ أو أن ينسخ العند البرم بينه وبين الشركة ٤ خون أن يكون له الحق في سحب العبل من الشركة واعادة الشراء عسلي حسلها ، مع ما يترتب على ذلك من الآثار ، على أنه يشترط ... بطبيع...ة العال - الا تكون الشركة المذكورة قد تسلبت السيارات المتعاقد عليها من قبركة النمر للسيارات تبل سدور ترار التسميرة الجديدة اذ في هذه الخكة الأخيرة تكون الشمعيرة التديمة ... التي تصلبت السيارات في ظلها ... هُنُ ٱلواجِيةُ التَّظِّيقِ ، ولا يكون للشركة الحق في الطالبة بزيادة الاسمار ونتا التسميرة الجديدة . ولا جدوى للقول بأن غرض التسميرة الجبرية الجديدة ليس من الأهور الطارقة غير المتوقعة ، ذلك أن التسميرة الجبرية تضمها الدولة ، وتجاهل دائها بالسبية منسا من التلاعب ولا يمكن لأى نرد أن يعرف متدبة أى السلم ستعظها الدولة في التسميرة الجبرية ، أو ترفع التسميرة بالنسبية اليها ، وعلى ذلك غان غرض النسميرة الجبرية أو زيادتها ليس من الأمور المتوقعة التي يكن في متدور كل متعاقد بمير أن يمبل حسابها ومن ثم غاقه لم يكن في متدور الشركة المذكورة أن تتوقع زيادة التسميرة الجديدة للشاسيهات المتساعد عليها ، وحتى بقسرض أنه كان في متدور الشركة توقع زيادة الاسسسمار ، غائه لم يكن في متدور الشركة توقع زيادة الإسسام ، غائه لم يكن في متدور الشركة توقع تقديم عمائها أن تحتسلط لزيادة السعر ، اذ أن هذا التول يكون سليها بالنسبة الى نتابات الاسسعار نتيجة . السعر ، اذ أن هذا التول يكون سليها بالنسبة الى زيادة الاسعار جبريا .

ولا يسوغ التول بأن المتصود بالتسمير الجبرى ومسم حد أملى للاسمار لا يبكن تجاوزه وأن ذلك لا يبنع من الاتفاق على مسعر أثل من. السمر المحدد جبريا ، ذلك أنه ولئن كان من المكن الاتفاق على ذلك عند. التماتد . الا أن ذلك لا يحرم المتماتد حقه ... اذا ارتفعت التسميرة الحبرية ... في المطالبة بالزيادة الناشئة عن ذلك ، لأن المعاقد الذي يقبل التعاقد بسمر أقل من السعر المعدد أنها يتنازل عن جزء من ربعه أو عمولته غاقا ما تغيرت التسميرة الجبرية بالزيادة ، ماته لم يكن يدخل ذلك في حسسامه عند التماتد ، ولم يعلم متدار الزيادة متدما ، حتى يمكن القول باته تبسل. التمالاد بأقل من السِمر الجبرى ، كما لا يمكن القول بأن نص المادة. الثليفة من المرسوم بقانون رتم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يسرى على العقود التي متغيبن بسمرا يزيد على المسمر الجبرى الحديد اما طك التي تتمنين مبعراً عِبْل عن السعر الجديد ؛ غاتها تظل نافذة وسارية المعول ولا يسرى. عليها النسيمير الجديد برناك أن نص المادة الثالينية عد ورد علما ، بحيث يسري على كل ما لم يسلم من السلع ، ولو كان عن معدات معلقة ، ولم عِمْرِقِ بِينِ مِنْ أَذَا كَانِتِ الاستِعارِ في هذه التعهدات تزيد أو تقسلو عن الله. المحدة في قرارات التسمرة . ولا جهال للاستفاد الى الفترة السادسة من المادة ٢٦ من الاحسة المنالم المنالمات اذ لا تعنى هذه الفقرة سوى أن يحدد مقدم المطلم الثبن ، بحيث يغطى جميع مصروفاته والتزاملته وتقبات السسوق ، وهي الني يبكن لمقدم المطاء توقعها والاحتياط لها ولكنها لا تشمل بلية حال الزيادة النائجة من التسمير الجبرى .

ولا يسوغ الاستفاد الى ما ورد بالمطاء المتدم من الشركة المذكورة بن الشاهسيهات من صنع شركة النصر لصناعة السيارات و بنسساهة حاضرة » الواردة في عطاء الشركة » لا تعنى سوى انها غير مستوردة من الخارج ، ولا تعنى حتبا انها موجودة مصلا لدى الشركة ، اذ المعروف أن هذه الشاسيهات من انتاج شركة النصر لمناعة السسسيارات التي تحتكر هذه السناعة ، وتقسوم شركة انبطو اجيشسسيان موتورز بتوزيح انتاجها ، ومن ثم غان هذا التوزيع مرتبط بقيلم شركة النصر بالانتاج ، بحيث اذا توقعت شركة النصر شركة النام النصر بالانتاج ، بحيث اذا توقعت شركة النصر عن انتاج هذا النوع لسبب أو لآخر ، استحال على الشركة الوزعة الوقاء بالتزاياتها .

ولما كان هذا التوزيع يتم طبقا للتسميرة الجبرية المحددة بقرار من وزير الصنامة وتقوم الشركة بالتوزيع سواء للاتراد أو عن طريق الدخول في المناقصات الحكوبية طبقا للتسميرة الجبرية كذلك . وعلى ذلك مان التسميرة الجبرية كذلك . وعلى ذلك مان التسميرة الجبرية أذا تغيرت بالزيادة ملتها تسرى كذلك في المائلة بين الشركة المنتجة والشركة الموزعة ، بعنى أن الشركة الموزعة تتسلم السيارات المتساقد عليها من الشركة المنتجة بالتسميرة الجبديدة ، أو لانها بضاعة حاضرة ، أد أم يتصد من هذه العبارة الاشيرة الجنيدة ، أو لانها بضاعة حاضرة ، أذ أم يتصد من هذه العبارة الاشيرة — كما سبق القول — سوى انها انتساج شركة من هذه العبارة الاشيرة الموزعة تسطيع الحصول على البضاعة المنتجة عليها في أي وقت تشاء ، خاصة أذا روعي أن شركة النصر أوقفت انتاج هذا النوع من الشميهات بتطبيعات من السيد الوزير ، لتوجيه الاتوبيسات ،

ويان الم ألم يكن في متدور الشركة الوردة باعتبارها موزعة لمنتجات شركة النصر المستاحة السيارات الحصول على تلك الشاسيهات في أي وقت ؟ وأنبا كان يظك متوقفا على مدى استجابة شركة النصر اطلباتها .

لذلك انتهى رأى الجمعية الصوبية الى أن قرار وزير المسسخاعة رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل أسعار السيارات ، يسرى على المسسد المهرم بين شركة انجاو اجيشسيان موتورز ومجلس مدينة الجيزة ، ويكن من حق الشركة المذكورة طلب تعديل اسعار المعد طبقا للتسميرة الجديدة ، عاماً وأن ميماد التوريد لم يكن قبل المهل بالقرار المسار البه ، وتبسا لذلك يجوز لجلس مدينة الجيزة مسادرة التايينات المنوعة من الشركة أو الحجز على مستحقاتها ، وله اما أن يتبل التوريد بالاسمار المسبرية الجنيدة ، أو أن ينسخ المقد .

(بك ۱۹۲۸/۱/۳ ــ جلسة ۱۲/۱/۱۸۲۳)

· قامِــدة رقبم (٨٤٥)

الجسطا :

لا تبيام البسلولية المتدية اذا كان محل الانتزام دفع مبلغ من التقود - التزام - الدين في هذه المالة بالتنفيذ المينى - سريان هذه الاصول على المتود الاعارية -

بلغص المسكم :

من الاصول المسلمة للالتزامات ــ والتى تسرى على المقود الادارية والمعتود المدنية على حد سواء ــ انه اذا لبكن التنفيذ العينى وطلبه الدائن المدين ــ يجبر عليه (المادتان ١٩٦٩ ، ٢٠٣ من القانون المدنى) وأنه لا قيام للمسئولية المعتمية في مجال التنفيذ العينى اذ أنه منى كان التنفيذ العينى مبكنا غلا محل للتعويض عن عدم التنفيذ . وينبنى على ذلك أنه لا قيام للمسئولية المعتمية اذا كان محل الالتزام دمع مبلغ من التقود اذ بكون التنفيذ العينى مبكنا دائما .

(طعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ۹ ق ــ جلسة ۲۰/۵/۱۹۱۱)

قاعسدة رقسم (170)

البسطا:

تضابن ... احكايه الواردة في الماحة ٢٧٩ من القانون الكني من الاصول العابة في الافتراءات التي تسرى في مجال المقود الادارية ... مؤداها عدم وجوب اشتراطه بصريح المبارة شريطة أن تكون دلالة الانتضاء حيثال واضحة لا خفاء فيها ... الشك الذي يكتف هذه الدلالة يجب تاويله لفني التضابن لا لاتباته ... القص على الاضابان في خصوصية نوعية بذاتها يدل بخورم المفافة على عدم قبليه غيها عداها .

بلخص المسكم:

ان الملاة ٢٧٦ من القسسانون المني سه وهي من اصول العابة في الالتزايلت التي تسرى في مجال العقود الادارية سه تنمي على أن التضايين الدائنين والمدينين لا يفترض وأنها يكون بناء على أنعاق أو نعمي في التاتون ولا يتصد بهذا النمي سه على ما جاء بالمذكرة الابضاحية للقاتون المني سالي وجوب اشتراطه بصريح العبارة ، نقد تتصرف اليه الارادة شهنا ، ولكن ينبغي أن تكون دلالة الانتضاء في بشل هذه الحسالة واضحة لا خناء نيها ، غاذا تكتنف الشك هذه الدلالة وجب أن يؤول لنفي التضاين بلا لاثباته نليس يكلى أذن لقيام النصايان أن تكون الظروف مرجعة قبليه ، بل يجب أن تكون مؤكدة له بما لا يدع مجالا للشك في توقره وعلى من يدعى قيام التضاين أن يقيم الدليل عليه ، وعند الشك يعتبر التشاين غير تقم ، ولما كانت شروط الترخيص في الطعن المثل خاليسة من نعس ينيد النضاين أو بدل عليه ، غله لا مناص من رغض القضاء به ، غليس يكي التنظيل على توفره بجرد تعاقد المدعى عليها مع الادارة أو كوفها معاميلولين المام الوزارة عن الإخلال بشروط العقد ، كذلك عقبة لا يدل على تيام التضاين ما نص عليه البند ١٢ من الترخيص بشأن التثاول عن

الترخيص بعوائقة الوزارة بن اعتبار المتنازل والمتنزل اليه بتضاينين في تنفيذ كافة شروط والتزليات المطاء والترخيص ... وهو بها ذهبت اليه ... هيئة الموضين ... ذلك أن النص على التضاين في خصوصية بذاتها أن دل. على شيء ومع كونه لا يفترض ... تائما يدل بمفهوم المكس على عدم تيهم ... التضاين فيها عداها .

(طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٩ ق ... جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قاعستة رقسم (٥٥٠)

: 4-41

التضابن لا يفترض ... تفسير حكم الملاة ٢٧٩ من القانون الدنى ... سريان هذه القاعدة على المقود الإدارية ... عدم التقيد بالقواعد التجارية. في مجال المقود الإدارية .

ملقص الحسكم :

انه عن النعي على الحكم برفض القضاء بالتضابن غان المادة ٢٧٩ من العالون المدنى وهي من الاصول العابة في الالتزامات التي تسرى في مجال العقود الادارية — تقص على أن التضابن بين الدائنين والمدينين لا يفترض وانما يكون بناء على اتفاق أو نص في القسانون ، ولا يقصد بهذا النصر — على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقسانون المدنى — الى وجوب اشتراطه بصريح العبارة ، فقد تنصرف البه الارادة ضبنا ، ولكن ينبغي أن تسكون دلالة الانتشاء في مشل هذه الحسالة واضحة لا خفاء غيها ، غاذا اكتنف الشك هذه الدلالة وجب أن يؤول لنفي التضابن لا لاتباته . فليس يكفي لفيام التضابين أن تكون المؤدة ، مبا لا يدع مجالا للشك في توفره وعلى من يدعى التضابين أن يقيم الدليل غيه ، وعند الشك يعتبر التضابين غير تلام .

ومن حيث أن المدعى عليها وأن كانا قد تقسيما مصا ألى المناقصة ووقعا العقد ، ألا أنه لم يرد بالمقد ولا بالاوراق اللاحقة بثل كتب الضبان وغيرها ما ينبىء من قيام التفسان بينها في أية مرحلة من مراحل التماقد أو التنفيذ ، ولا كانت المدمية قد طلبت الحكم عليها مضابنين دون أن. عقدم أي دليل من الإوراق على وجود النشاس ، لاللك يكون هذا الطلب غير قائم على استاس من القانون ، ويكون الديم المطعون فيه قد أمساب الدي قنيا تضبئه قضاؤه من رفض هذا الطلب ، ولا مسحة في القول بأن الصيف العلية مثل المنزعة عبلية تجارية بالنسب المددى عليها وأن المسرف التجازي يضفي بوجود تضلب بين الماترين المتعدين بالديون دون حاجة السب خاص في المقد أو القانون ، لا صحة في ذلك لأن الدين المطالب به الشيء عن تنفيذ عقد أدارى يستقل كأصل علم ببيانة وأحكله عن تلك الني تحكم روابط القانون الخلس ، وهو الأبر الذي لا يلتزم معه القضاء الادارى بتطبيق أحكام القانون الخلس ، وهو الأبر الذي لا يلتزم معه القضاء الادارى بتطبيق أحكام القانون الخلس على الروابط المقتدية الادارية ، واستهداء بهذه التوامد سسارت هذه المحكمة في تضافها في مجال المقود واستهداء بهذه التوامد سسارت هذه المحكمة في تضافها في مجال المقود الادارية على الاستثناس ببعض المساحكم القانون المدتي ومن بينها المكام التضابن باعتبار أنها من الاصول العابة في الانتزامات الواجبة الإنباع في شأن المقود الادارية وذلك دون التقيد بالقواعد التجارية في هذا الشأن .

(طعن رتم ۵۰۸ لسة ۱۱ ق ــ جلسة ۲/۵/۱۹۷۰)

ثقى عشر ب غيبان القساول

قاصدة رقسم (١٥٥)

العيـــال ه

احكام القانون المدنى في شسان ضمان المقاول سـ احالة المقـد الى تطبيق أحد هذه الاحكام سـ انصراف الاحالة الى سائر احكام الضمان ما دايت لا تتمارض مع روابط القانون العام .

ملخص الحسكم :

ان القانون المدنى نضين احكايا خاصة في شان ضيان القساول 14 يقيمه من متشات أو مبان خروجا على القواعد العلبة في الضيان وإذا أحال المعقد على تطبيق أحد هذه الاحكام كحكم الملاة 191 من هذا القانون غاته يتمين غهم هذه الاحلاة على أساس أنصرائها كذلك إلى بأتى المواد المنظبة لأحكام الشيان وبنها الملاة 196 ما دابت لا تتعارض مع روابط القسانون المسلم.

(طعن رتم ۲۸۳ لسنة ۱۲ ق ... جلسة ٢/١٩٦٨)

ثلث عشر ــ تبعسة الهسلاك

قاعسدة رقسم (۲۰۰)

المسيدا :

تعاقد الهيئة العابة السكك الحديدية مع احدى الشركات الفرنسية على تصنيع وتوريد تقنبان حديدية وحساب الاسمار في العقد على اساس السيف) اسكندرية — انتقال ملكية القضبان الحديدية الى الهيئة العابة السكك التحديدية فور شحفها على الهافرة ببيناء دنكرك — هلاك القضبان الحديدية على الناء الرحلة البحرية — وقوع تبعه هلاك هذه القضبان على عائق الهيئة — الا أنه يحق الموقة أن تدفع بعدم التنفيذ اذا كانت الشركة الوردة خد المنتمت عن تنفيذ التزاياتها المدفى عليها في المقد أو في الشروط الدولية المبول بها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن الاتنساق في المقدد على أن البيسع (سيف) يمنى أن عليها تنتقل الى المستليم في ميناء القيام أي أن ملكية الاصناف المتعاقد عليها تنتقل الى المسترى بمجرد شحنها على ظهر السفينة في ميناء القيام حومتى ذلك أن الهلاك بحادث تهرى يقع على عائق المسترى الذي يتحيل وحده كل أنواع الهلاك سواء كان كليا أو جزئيا ولا يستثنى من ذلك الا الهلاك أو التلف الناشيء عن عيب البضاعة ذاتها أذ يمال عنه البستع طبقا للقواعد العلية ، لها ذكر ميناء الوصدول الى جانب عبسارة (سيف) لا يعنى أن البيسع مطق على شرط النسليم فيه وأنها ينمرف خكره نقط الى المينساء المذي مستصل اليه السفينة ويدفع لفايته نولون الشسون وقد تقسلولت الأحسكام التي وضعتهسنا الفسرية التجارية الدولية التزامات كل من البائع والمسترى في هذا النسوع من البصوع البحسوء البحسوء البحسوء البحسوء البحسوء البحسوء البحسوء البحسوء البحسوء البحساءة

للبتا لاحسكام عقد البيع ويقر ببطابقتها لما هو مطلوب وأن يبرم على نفتته وبالشروط المعادة عقد نقل البضاعة بالطريق المتاد الى مينساء الوصول المتقى عليه بسفينة بحرية من النوع الذى جرت العسادة باسستخدابه في نقل البضاعة الذكورة في المقد ومن ناحيسة آخرى بعناء اللبورة في المقد ومن ناحيسة آخرى بعناء النولون ويتحمل مساليف التغريف في مينساء التغريف التي ربها أن بتحصلها الخطوط الملاهبة المنتقلة بهيناء الشحن ، كما يلتزم بأن يشمن المبتقى عليه أو في أجل معقول عند عدم وجود شرط في هذا الموضوع غاذا المنتقى طيه أو في أجل معقول عند عدم وجود شرط في هذا الموضوع غاذا ما شحنت البضاعة تعين عليه أن يعطى أشعار المشترى بذلك في الحال وهو يتحمل كلفة الإخطار الذي تصيب البضاعة حتى لحظة اجتبازها غملا حواجز السفينة في مبناء التيام ، وأخيرا غاته يلتزم بأن يبد المسترى بدون ناخير بسند الشمين الى ميناء الوصول المتقى عليه .

لها بالنسبة للبشترى غان أهم الالتزامات الخاصة به أن يتبسل المستندات مند تقديمها من الباتع أذا كانت مطابقة لشروط عقد البيسع وأن يدغع الثين المتقى عليه . كما يلتزم بتسليم البضاعة في مينساء الوسول المتقى عليه ويتحيل دفع النولون وكانة المساريف أو النفتسات المستحقة من البضاعة خلال نقلها بالبحر حتى وصولها إلى ميناء الوصول ويتحيل أيضا تختلت التقريخ وغك الحسرم ووضعها على الرصيف ما لم خكن هذه النفتات دخلت ضبن النولون أو حصلتها شركة الملاحة وأحسرا غهو يتحيل كانة الإخطار التي تقع للبضاعة في السفر بنذ لحظة اجتيازها غملا حواجز المخينة في ميناء التيليم .

بالانساقة الى ما تقدم غان البائع (سيف) لا يلترم بالتابين على البضاعة لا بضفقته أصيلا كما في البيع (سيف) أو وكيلا أذا ما وكل بذلك في البيسع (موب) وأنب يقع ضبه التأمين على البضاعة على المسترى وحده .

.. وين حيث لا بقرال الاحكام المتنبة على الحسالة المروضة بين لن الهيئة الهابية المبكلة المدينية قد تماندت مع شركة لى ماتريك سيداور على تمبئيج القبيان وتوريدها، وحسبت الإسمار على لسساس (مسيف) أسبكتجرية ومعنى حقا لن حكيتها القضيان المتعاد ميلها تنتظي الى الهيئة

And the state of the

بجرد وضعها على ظهر السفينة في ميناء القيام ، وهنذ هذه اللحظـــة تتميل هي جميع المناطر التي تتعرض لها هذه التضبان عي لنحو ما سلفه دون أن تلتزم الشركة بالتامين عليها ،

ومن حيث أن الشركة المتساقدة معها قد المطارت الهيئة متاريخ المالا ١٩٠٠ بأن السمينة نيكي جاري شحنها بحوالي ٢٠٠٠ مان تضبان وانها سنصل الاسكندرية يوم ١٦ أو ١٧ مارس مسغة ١٩٧١ > كسسا المطرب البرقية أخرى مؤرخة ١٩٧١/٢/٢٨ بأنها تلبت بضحن ١٩٧١ > كسسا تضبان على البلخرة نيكي التي أبحرت من ميناء دنكرك في ١٩٧١/٢/١٧ وطلبت التابين عليها > وقد وصلت هذه البرقية ألى الهيئة في ١٩٧١/٢/١٧ (أي في اليوم التلي لارسالها باعتبار أن شهر تبراير سنة ١٩٧١ > ٨٨ يوما) منين ثم غان الاسناك المرسلة الى الهيئة سوهي ٢٠٠٠ طن مترى من التضبان — تكون تد انتقلت الى ملكية الهيئة منذ شحنها على ظهسر السنينة نيكي وتبل ابحارها > وهذه هذه اللحظة تتصل هي تيبة هلاك البضاعة المصونة سواء كان هلاك البضاعة المصونة سواء كان هلاك الويئيا .

وبن حيث أنه إذا كانت البلغرة نيكي قد غرقت في التغال البريطاني في ذات اليوم الذي الحرب فيه محلة بالتضبان الملوكة الهيئة بقبن ثم مان تبصية هلك هذه التضبان تقع على هاتي الهيئة باعتبارها هي الملكة سواء كان ١٩٧٤ هذا التضبان تقع على هاتي الهيئة باعتبارها هي الملكة سواء كان ١٩٧٤ فيا أو بجيئيا ولا يؤثر في ذلك كون البرتية التي أرسلتها الشركة الموردة في ١٩٧١/٢/٢١ والتي الخلسرت فيها الهيئة بشمن البلغرة في يكي بالقضبان قد أرسلت ووصلت بمسد أن غربت البلغرة في المعارفة في يوم أبحارها . لأن الاخطار منا لا اثر له على التقال الماكية ، لان الملكية في البيع (سينه) تنتقل الى المسترى على التقال الماكية ، لان المنافقة في ميناء القيلم وفور شمن البضاعة على ظهر السنينة والاعداد الهربين الهيئة والاعداد الهربين الهيئة والاعداد الهربين الهيئة والاعداد الهربين الهيئة المرافقة على المنافقة المرافقة بشربينة بالتن المستعداء المرافقة بشربينا بالمنافقة المنافقة المنافقة بشربينا بالمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة بشربينا بالمنافقة المنافقة المنافق

كانت الشركة الموردة نعلم ونت الاخطار أن البساخرة نيكي قد هرفت ؛ لأن ذلك لا يؤثر في تخيل شعة الهلاك وأن كان مطع الهلالا بالتزام تعاقدي وسوء نية في تنفيذ شروط المقد نهذا أمر آخر مستقل من انتقال المكيسة وتحيل تبعة الهلاك ،

كل هذا اذا كانت الشركة الفرنسية قد اوفت بدينع التراباته التي ويوضها عليها المقد والقواعد الدولية المصول بها بالنمبية الى البيع التي ويوضها عليها المقد والقواعد الدولية المصول بها بالنمبية الى النماتيد على أسلسها أو المصول بها دوليا في هذا الشان وكان من شان هذا الاخالال أن فرقت الباخرة التي شحنت بالاصناف الموردة كلن تكون الشركة قد اختسارت باخارة في مسالحة أو ليسبت من النوع الذي جرت المادة باستخدابه في نقل البخالة من ذات نوع الامناف المعالدة بالمساقة على توريدها أو كانت مجهزة لحسولة أتل ما حبات به أو كان ثبت اخلال آخر بشروط المقد عائم في هذه الحالة يحق للهيئة أن تدفع بعمم التنفيذ ننبتنع عن توقيع الكبيالات المحسوبة عليها بباش النبن ، اذ من غير المتبول أن يكون انهالك راجعا الى خطا من الشركة الموردة وتتجمل الهيئة دفع بالتي الثين ،

لهذا انتهى راى الجمعية الجبوبية الى أن ملكة التضبان الحديدية الموردة من شركة في ماتريل فواوندل سسيدلور الدنسسية قد انتثاث الى الهيئة العلية للسكاد الحديدية فور شحنها على السساخرة نيكي في على ماتو المهنئة منذه التضبان تتج على ماتو الهيئسة الا لنه يحق للهيئسية أن تدمع بعدم التنفيذ أذا كاتب الشركة الموردة قد امتنات من تنفيذ التزاياتها المتق عليها في المعد أن الشركة الموردية المحول بها أ

(1901 N.N. 2 - 12- 17-1/1/11 - 14.)

رأبع عَشْرِ _ الفَطَـــا الْفَقَـــدي

قاصدة رقسم (٥٥٣)

: المسطا

الله المنادي ، سواة كاف الدتود بثالية او الدارية : هو عدم تيام الْكُنْنَ بِكُلُودُ الْعَرْبُيَاكُ الْدُلْدُيَّةِ مِنْ التندُّ .

ينافس الطنيع إ

من ألا صور السلمة في المقلود كافة ، مسسواء كانت عُوداً اداريةً أو منيةً ، أن الخطا المقدى هو عدم قيام الذين يتنفسف التراسطة المنافسة عن المعد أيا كان السبب في ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئاً من حده أو أحمالة ، أو تعلم دون عبد أو أحمال .

أوينة أن الشعد ألذى تستغد الله الفاوعة الفائية هو عقد مبرم بين المجملت الادارية المدمى عليها والدعن ألمديم بنتا الادارية المدمى عليها والدعن ألمديم بنتات عقارات تصالع شخص حدوى عام ويقصد تحديق بمسلحة علية عهو عدد اشتقال علية ، ويواد هذا المتكدى بوليهمة أجهة ألدارة التؤالك فكنية التشفي أن تبتخ المتكان بمها المتناق الم

وْ طُمْنَى رَقِي ١٣٤٠ ، ١٣٤٠ لسنة ١٦ ق سَجِلسة ١١٦١/١١١١)

المنظة رفيم () وه)

الجــــا:

أن اللَّمَى في العقد على القزام الاعاقد باستخدام مهدس تتوافر غيه شروط جالاعية معيلة - القالية منه هي تحقيق مسلمة الرقق العام --

ظَّمُروج على حدًا الشرط فيه مخالفة الصوص العدّد ينطوى على المُلالِّ محسلمة الرفق •

بلقص الحسكم :

أذا كان نص العقد يغرض على القماعد مع الادارة التزايا باستخدام مهندس تتوادر عبه شروط مسلاحية مسنة ، والا وتحت عليه غراية تتحدد والاعلق الطرفين بثلاثة جنبهات يوميا ، ولما كانت الغلية بن هذا الشرط هي تحتيق بمسلحة ألمرفق العام واستثبال عنته غين ثم غلا يجوز الخروج علية بتمين بمساحد مهندمين ، عناصد مهندمين ، والم بتحديد بنها بناهد بهند من متطابقة خلك المريحة لنميوس الوقيد نهاية يتلون على اخلال بمسلحة المرفق التي نبط ضباتها بوجهد بهنسدس يسلمية معينة .

اطعن رتم ٨٦٦ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١١/١١/١١)

خابس عشر ... اثبسات العيونيـــــا

قاعبندة رقيم (١٥٥)

: 16-4

الاتفاق على أن يكون الصباب على أساس كشوف تحت يد ههــة الاعارة المعاقدة ـــ من شاته أن يجمل المعاقد مع الادارة علجزا عن أثبات وراحة فيله من البــــالغ التى تقافـــاه من ههة الادارة ماتزمة بالبــات وحدوثية الاعاقد معها .

والخمل الحسكم :

أنه وأن كانت الطاعنة قد أثبتت ببوجب العتسد البرم بينهبسك وبين المطمون عليهما أن المطمون عليه الاول تسلم ببلغ . . ٣ جنيه على ذبة العملية ، مما كان يقتضى بحسب الاصل أن ينتقل عبء الاثبات إلى المدعى عليه الاول فيكون عليه اثبات براءة ذمته من الدين ، غير أن البند السابع من المقد المشار اليه ينص على أن يكون الحساب على أساس البيانات الواردة في الكشوف وهي تعتبر نافذة في حق المتعالد مع جهــة الإدارة مسواء وقع عليها هو أو مندوبه أو لم يوقع عليها وعلى أن تبقى تلك الكشوف تحت يد جهة الادارة واذا كان مؤدى ذلك أن يكون المطعون عليه الاول ملجزا في جبيم الاحوال عن أثبات كيفية تنفيذه للالتزامات الناشئة من المقد ، ومن أثبات براءة ذمته الا بالاستقاد الى تلك الكشسوف وهي تحته بد جهة الادارة على النحو السالف بيساته نبن ثم ملا ينتقل عبء التنبات الى الملمون عليه الأول بل تبتى الطاعنة ملازمة بالسات مدبونية الملمون عليه الاول ومتدارها : تنفيذا للبند السابع المشار اليه وليس جن شك في سلامة ذلك البند غيما تضبنه بن التاء عبء الاتبات على عاتق المحافظة الطاعنة باعتبار أن تواعد الاتبات ليست من النظام العاب وأنه يجوز الانفاق على عكتمها .

﴿ طُعن رقم ١٣٣٠ أبسنة ١٠ ق .. جلسة ١٩٦٧/١١/٩

يولس وقر ــ القاصــة

قاعستة رقسم (٥٥٦)

استحقان رسم الدبغة على البالغ التى تصرفها الحكية ... لجراه حَهِةُ الإدارة القامة بين البالغ السنحقة لها والبالغ المستحقة عليها ... الستحقان رسم الدبغة في هذه الحالة ،

ولقص الصكم

ان المادة الاولى من الفصل الخابس من الجدول رقم (٢) اللحق بالمقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الديفة تنص على أن يصل مرسم الديفة على كل مبلغ تصرفه الحكومة أو الهيئات الصابة بعائرة أو بطريق الاثابة وتنص المادة الثانية على أنه نبيا يتماق بالمستريات والإجال بوالتمهدات والتجرارات يحصل علاوة على الرسم المين في المنتحق رسم المدفق على الرسم المين في في المستحق رسم الديفة على البالغ التي توفى بها الحكومة أو احدى في نيستحق رسم الديفة على البالغ التي توفى بها الحكومة أو احدى البيئات العلمة الى مسلحب الدي نيبوب عنه ولما كانت المتلفسة المدى طبيه بلجراء المتلفسة بين المبلغ المستحق له لديها وبين با بسلم بمستحق عليه بالمدى الديفة المسلوب عليه بالدي المستحق الديفة المسلوب عليه والذي الديما وبين بالمبلغ الشيئات المبلغ الديما وبين بالمبلغ المستحق رسسم الديفة المسلوب في مقداره — على المبلغ التي كانت بمستحق طبه يناو السستقزائها الوزارة بهناء ما تطالبه به .

(طعن رتم ١١٦٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٢٢١)

سسبابع غشر سـ آآمسسالع

قاعستة رقسم (88٧)

: 15 41

﴿ صلح ﴾ _ لا يجوز في المسئل المتعلقة بالنظام العام .. الإنهائيات الحاصلة على كنية المحلمية بشان تنفيذ المقرد الدارية لا تعتبر كذاك الا الما كانت محسوبة بصفة نهائية وليست محلا القزاع .. لما الذا كان المق ذاته محلا لقزاع وخشيت الجهة الدارية أن تخسر القزاع خلا عرضه طليفة الذارية أن تخسر القزاع خلا عرضه طليفة الذارية الى الفضلح .

باخش العالم :

أنه لا يقدع في اجتباع بقومات الصلح المشار اليه واركاته ما الليم من ذلك الاستقام من أن الصلح لا يجوز في المسائل المتعلقة بالنظام العام ومن ذلك الاستقامة الطماعة على كيفية المحاسبة بشأن تنفيذ المعود الادارية ذلك أن هـذا التول لا يصبح على حتوق الجهة الادارية المالية المتراتبة على المعود الادارية الادارية وليست محلا للتزاع منتفذة لا يجوز التنازل عنها الا طبقا لاحكام التقون رهم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شمان تواعد التمرف بالمجان في المعارات الملوكة للدولة والنزول عن الوالها المنتولة أبا أذا كان الحق ذاته محلا للنزاع وخشيت الجهة الادارية النخص هذا النزاع عن طريق.

(طمن رِيم ٢٠١ إمينة ١١ ق - جلسة ٢٠١٠/١١١)

أولاً : الجَالِلُ التولِيْنُ المَالَى المِنْهِ

البحث الاول نظـرية غمــل الاوي

(1) شروط تطبيق نظــرية غمــل الايم

قاعسدة رقسم (١٥٨)

: المسلما

نظرية غمل الأمي ... شروطها ... عدم توافرها في هالة صدور قرار من الوزير المُختص بتحديد المقارات التي تقوم بخدية لها صفة التفسيع المام واخلاء المستثر منها بالتطبيق للقانون رقم ١٠٥١ أسنة ١٩٥٨ .

ملخص العسكم :

أذا كانت الملاقة بين الطاعن والادارة هي عقد أدارى ، على شروط نظرية غمل الامر التي استند البها الطاعن في تترير المتبته في التعويض » غير متوافرة في حقلته ، ذلك أن شروطها هي :

أن يكون ثبت عقد بن المقود الادارية .

٢ - أن يكون الفطل الضار صادرا من جهة الادارة المعاددة .

٣ - أن ينشأ منه ضرر للبنمائد لا يشترط نيه درجة معينة من الجميلة .

 ٤ -- أغاراض أن الادارة المتمالدة لم تخطىء حين انخذت عبلها الفسار فمسئوليتها متدية بالا خطا . ه ــ أن يكون الاجراء الصَّادر من الادارة غير متوقع .

٦ ــ أن يلحق المتعاقد شرر خاس لا يشاركه فيه سائر من يبسه القرار العام .

والشرطان الضليس والصاديس غير بتواترين في خصوصية هده الدعوى ، اذ طالما أن عقد المدعى قد أضحى بالقانون رتم ١٠١١ لسنة ١٩٥٨ عند استثبار ، عان للجهة الادارية أن تلخيم في أي وقت وقبل نهاية بدته ، وبن ثم يكون الاخلاء قد أصبح بتوقما بطبيعته كيا أن هذا التشريع علم يصدق على كل بستفل للمقارات ذات النفع المسلم ، غان كان قد بس المدعى ضرر ، عليس هذا بن قبيل الضرر الخاص الذي لا يشاركه عيسه صسواه ،

(طعن رقم ٦٥ لسنة ٢ ق _ جلسة ٢٠/٥/٢٠)

(رود) زيادة إلت كاليفه بسبب ضير راجع الروالهوة الدارية التمالدة يميل دون تطبيق نظرية فصل الأمر

قاصدة رقسم (١٩٩١)

المسطا

تحفّل القنداد الادارى فتحقيق التوازن الملى المقد الادارى تطبيقا للنظرية فعل الامر مناطه شروطها ومن بينها أن يكون القمل الفسار مسادرا بن جهة الادارة المساقدة .

ملخص الحكم:

أن تدخل القضاء الادارى لتحقيق التوازن المالى للمتد الادارى تطبيعا للتأوية عصل الامر توافر شروط هذه النظلسوية ، وبن بينها شرط أن يكون القمل الشار صادرا من جهة الادارة المتماتدة ، عادًا ما مسدر خذا المأمل من شخص معنوى علم غير الذى ابرم المتد تخلف أحد شروط نظرية عمل الامير وامتع بذلك تطبيق أحكلها ، ولكن ذلك الامتناع لا يحول مون تطبيق نظرية الحوادث الطارئة أذا ما توافرت شروطها .

قاعستة رقسم (١٩٠٠ **)**

الجسسا :

تماقد وزارة الرى مع عدد من القاولين على تفيد بعض الاعسال بالسالح والتفاتيش التابعة لها خلال السنة المقية ١٩٧٠/١٩٦١ ــ زيادة التسميرة الهبرية العديد الطلى > والاسبنت بعد التماقد والتاء التنفيذ ــ احد احتية المتواجن في مطابة الوزارة بغريق الإسمار الناجة عن زيادة التسمية الجبرية الحديد والاسبنت أو تسليبهم كبيات من الحديد السنورد. بدلا من الحديد الطارة — الطاء شرط بهرهري أن شروط تطنيل نظرية عمل الامي ... عدم فوافر شروط تطبيق نظرية الطروف الطاؤلة أ

بلغص الفترى:

تماتدت وزارة الرى مع عدد من المتاولين على تنفيذ بعض الاعمال بالمسلم والتفاتيش التلهمة لها خلال السَعْة المالية ١٩٧٠/١٩٦٩ .

وبعد التماتد واتناء التنفيذ صدر بتابع ١٩٦٩/١٢/٧ قرار السيد وزير المنامة والبترول والثروة المعنية رتبا ٧٧٢ / ١٩٧٢ لسنة ١٩٦٩ بزيادة اقتسميرة الجبرية للحديد المحلى بعدار عشرة جنيه حد المان الم المسبح ثبن المان ٦٨ جنيها بدلا من ٥٨ جنيها ، ويزيادة القسمية الجبرية للاسمنت ببتدار جنيه واحد للمان ،

وقد تقدم هؤلاء المقاولون بشكاوى إلى الوزارة مطالبين يهها بصداد غروق هذه الزيادة اليهم ، كما إوضح بعضهم في شكواه أن الجهــــيت القائمة على توزيع الحديد قابت بتسليمه كيات بن الحديد المبتورد بسعر الطن ١١٠ جنبها ، وطالب بتحيل الوزارة بتيمة الفرق بين ثبن هذا المحديد وثبن الحديد المحلى .

وبن حيث أن المادة A من الشروط التي تم التمساتد مع المتساولين المذكورين على اساسها نصت على أنه « ويجب على مقدم العطاء أن يلاحظ أن ثالته الواردة بالعطاء هي التي ستكون عليها الماسبة النهائية بقطع النظر عن تقلبات العملة أو الرسوم الجبركية أو رسوم الانتاج والرسوم الأخرى أو ارتباع الاستمار لاى ظرت من الطروف » .

يهداضج من هذا النص أن للطبريين المتصافعين تعشب موراحة على تثنيت الفتات الواردة بالمطلبة بحيث لا يجوز أزيادتها في حالة أرتفسياع المشارك الأسام المستقبلة المعود الأسام المستقبلة المعود المستقبلة المعود المستقبلة المستقبة المعود المستقبلة المستقبة المستقبلة المستقبة المستقبلة ا

اضافيا نتيجة لزيادة السمار المواد التي مستخدم في تنفيذ العباليسية معير ولو كانت هذه الزيادة من تغير المسيسيرة الجبرية لتلك المواد بسبد. ان ارتضى منتمها الن تسكون القيمة الماتية هي اسساسي. المناسبة دون نظير التي ما تد يطرا من زيادة في اسمار بمنى المواد والسلم. الداخلة في تفيدها .

ومن حيث أنه ولتن كانت مطابة المقاولين المذكورين بتحيل الوزارة اللبياغ المسابر اليها تفتقد الاسابس القانوني السليم المستبد من نصوص المعتد المبرم بينهم وبين جهة الادارة نظراً النص بيه مراحة على تثبيت الاسمار الا أن ذلك لا يخل بحقهم في مطالبة الوزارة بالتعويض عها السليم من ضرر من جراء زيادة قسسمار الحديد والاسمنت أو تسليمهم كيات من الحديد المستورد بدلا من الحديد الحلى استغلا الى النظريات السائدة في نطبي المقود الادارية > المقابة على عسكرة التسواري المهي للمقد > ومن عده النظرية في خصوصية الحالة المعروضة — نظرية عمل. الابرو قطر.

وبن حيث أنه بالنسبة ألى نظرية غمل الآمير غانه يبكن تمسريف هذا الغمل بأنه كل اجراء تتخذه المسلطات العسابة ويكون بن شسانه زيادة الاهباء المالية للهنمالات مع الادارة أو الالتزامات التي ينص عليها العقد .

ويشترط لأعمال هذه النظرية عدة شروط من بينها أن يكون الفصل. الذى أدى الى زيادة أعبساء المتصافد والتزاماته صادرا من جهة الادارة المتعاقدة ، غاقا ما صدر هذا النمل عن جهة أخرى غير التى أبرمت المقد تخلف أحد شروط نظرية غمل الامر وامتنع بذلك تطبيقها .

أما غظرية الطروف الطارئة على تطبيتها رهين بأن تطرأ خلال تنفيذ المتد الادارى حواتف أو ظروف طبيعية كانت أو اقتصادية أو من عصطب جهة ادارية غير الجهة المتعاقدة أو من عبل انسان آخر أم تكن في حسبان. المتعاقد عند ابرام المقد ولا يبلك لها دعما > ومن شسسانها أن تنزل به خسائر غابحة تختل معها اقتصاديات المقدد اختلالا جسيها - ووادى. تطبيق طافحالها المتد اختلالا جسيها - ووادى. تطبيق طافحالها المتد اختلالا جسيها - ووادى. بشياركة المتعاقدة معها في تجبل نصيب من الخسارة التي حاقت به .

وعلى ذلك على أعبال عده التناسوية يتطلبه الم تكون الفسارة التي متلكة على المسارة التي متلكة على المسارة التي المسارة المحدى بالتعادد مع الادارة حسارة علده جسيبة تجاون في عدادها الفسارة المادية المقدر أسا على على على على على التعادل المتدراسا على على على المناسبة الى مجوع عناسل المحدرات المتدرات المسارة المسار

ومن حيث أنه يتطبيق المسادىء المتسدية على الحالات محل البحث عان الواضح أن زيادة الاعباء المالية للمقلولين نجبت عن رفع التسسميرة الفجرية للحديد والاسمنت وتسليمهم كيسات من الحديد المستوردة _ الذي لأم تستفرم شروط التعاقد استخدامه _ بدلا من الحديد المطمى ، وقد تم نكل ذلك بلجراءات منافرة من غير الجهة المتعاقدة _ وزارة الرى _ مين ثم ينتعى شرط جوهرى من شروط تطبيق نظرية عمل الابير .

وبالمثل غلته مع اعتبار الإجراءات المشار اليها من تبيل الطلورة الطارئة غير المتوقمة عان البادى من الأوراق انها لم تؤد الى المساق خسائر المحادة بهؤلاء المتولين ، وأنها تد يكون من شأن غروق الاسسمار انتاس الراحهم كلها أو بعضها بالنظر إلى مجبوع المناصر التى يتألف منها المحدث تقوت عليهم غرصسة الربع ، وقد يكون من شسائها المساق بمض المحلس المقد عنى في الغرض الاخير عان الثابت من متسارة في هذه السمار بقيمة مجبوع عثامر المقد أنه لا يبكن اعتبار الضمارة في هذه المحلق خطارة غادهة واستثنائية يترتب عليها تلب التناسليات المقد حيث المحلف على نمية الغيادة في الاسمار منسوبة إلى نجبالى تهية العبلسة المحلف عليها 10 مربر ، وباقتسالى تعلم محل لأميال نظرية الطريق المائدة .

ومن حيث أنه يخلص منا تقدم مدم المقبة القلولين المروضة حالاتهم على مطالبة الدوارة بقحل عروق الزيادة في المنطر العديد والاسبات ،

* * * .-)

ومن حيث أنه لا محلكة أن القول باجلية مؤلاء التقولين في التلساية بتلك الفروق استفادا الى ما قضت به المادة ٨ من قانون التسمير الجبرى وتحديد الارباح رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بن أن « تسرى جداول الاسهار وقرارات تعيين الارباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ المبشيل. بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتمهدات أبرمت قبل ذلك التــــاريخ »-أذ لا يسوغ الاستفاد الى هذا النص للقول بأن الاسمار الجديدة للحسديد والاسمنت تسرى في مواجهة الوزارة بالنسبة الى الكبيات التي تستخدم بعد العبسل بقرارى وزير الصناعة آنفي الذكر بحيث تتحسل بالتكاليف الإضافية الناجمة عن ارتفاع الاسمار ... لا يسوغ ذلك لأن حكم هذا النص 4. وحسبها ببين من صريح عباراته ، متصور على حالة التعاتد على شراء أو توريد سلع معنصرة 7 بمعنى أنه يحكم حالة سلعة مسعرة تسميرا جبريا تم التماتد على توزيدها وتراخى تسليبها الى ما بعد صدور التسسميرة الجديدة اذ في هذه الحالة يسرى عليها السمر الجديد ، ولا ينطبق حكم النص على عقود مقاولات الاعمال باعتبار أن محل التزام المقساول ليس تسليم سلع مسعرة الى رب العبل وانها بحل التزامه هو تنفيذ المتاولة ٤. واذا كان المقاول يقوم بشراء بعض السلع والمواد اللازمة للعبلية ، الا انهُ-لا يعيد بيمها إلى ربُّ العمل أو تسليبها اليه بالثبن حتى يكون ثبة محسلُ. للتول بسريان التسميرة الجديدة على ما يتراخى تسليبه حتى صدورها طالما أن التزام المقاول ينحصر في تنفييذ العبلية وتسليمها ككل بعد أن. تكون المواد المسار اليها قد مقدت دانيتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الصووبية الى عدم احتية الماوين المووضة: حالاتهم في مطالبة الوزارة بفروق الاسعار الناجبة عن زيادة التسسميرة الجبرية للمديد والاسمنت أو تسيلمهم كبيسات من الحديد المستورد بدلا من الحديد المطبى -

(بلد ۱۱۷۱/۷/۱۱) - جلسة ۱۱۷۱/۷/۱۱)

قاصدة رقسم (١١٥)

: المسلما

تتارية عبل الامع ... بن شروط تطبيتها أن يكون الاجراء القسار صادرة

خَنْ هِهَةَ الأمَارَةَ الْمُتَعَاقَدَةَ وَهُي مِتَوْقِع ـــ الْفُطَّاءَ هَذَا الشَّرِطُ ـــ تَعِدْرٍ الإستناد - فَيْ تُلِّكُ النَّمْرُيةِ .

بيقفص الحسكم 🖘

من حيث أن العاد قد نس في أحد بنوده ، على أنه في حالة ارتفساع السعار المواد الاولية وأجور الايدي العالمة أو غيرها من التكليف بالتمويش. الكليل الذي يقطى زيادة في اسعار الخليات فوق الاسعار الواردة في العقد .

ولما كان الشابت بالاوراق أن الجهة المتماتدة قد تنبلت وارتضت أن عتمل فروق اسمعار في الحواد النفام والآلات التي نطراً بنمل الحكوبية بعد تحقيم العطاء ؟ وما دام أتنه ليس في وسع ٤ طرفي للمند ادخالها في تنديرهما من التمادد وكان من شانها جمل ننفيذ المعدد اكثر كلفة وأرهاق المطرف
المحقد .

ومن هيث أنه مؤدى النص المتنم ، زيادة الاسمار المتق عليها في "المقتد ، زيادة تفطى جبيع التكاليف التي يتحلها المتفاتد مع الادارة نوق المسمار المقتد متى نشأت الزيادة بفعل الحكومة ، وظك النتيجة تتبقى مع المصوص العبد: .

ولما كان الحكم ألطمين قد ذهب في تضافه خالف هذا الذهب المتقدم ، علته يكون قد الخطأ في تدسير نصوص المقيد واجبالي لحكايه ، مها يتضى مهتمديل الحكم الملمون نبه بالزام الجهة المتعادة برد نروق اسمار

لاطعن راتم ١٩٤ كسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/١٢/١٢٨١)

(هِ ﴾ تَكُون ٱلْإِيلانَا في التَّكَالِيف ابرا بتوقعا يَقْمي نظرية `` قصـل الابع عن التطبيــــق

قاعسدة رقسم (١٧٥)

ألجسنا :

طلب شركات المكلوت زيادة قية المقود التي ابريتها وزارة الاسكان على الربتها وزارة الاسكان على المنافق بالتليفات الاجتهاميسة أشتأداً التي ما حيلة أياها هذا التشون من زيادة في التزايلتها قبل عبسال المسابين ... غير جائز ... نخلف صفة عبل الاجر في هذا المتربع لحدم تملقه بهذه الشركات وحدها ... توقع صدور حتل هذا المتاون ينني توافز شرط من المورط المتاوك الملكرية ... المسلم المشرع في المتاون رقم آله استة إداء عن الجافة التي بسط كل مزايا التليفات الاجتباعية على المبائل المنتمين بها يبنع من القول بان هذه الزيادة كانت امرا غير فيوقة ،

ملغص الفتــوى :

أنه وأن ترهب على تنفيذ القانون رتم ١٣ لسنة ١٩٦٤ زيلاة في أعبساء بركات المقاولات عن عبال المقاولات وعبال التراحيل والعبال الموسمين اللهن بستينيهم ، وذلك كاتمتراكات في التلينات الاجتباعية المسررة بناك القبيساتيون ، إلا أن ذلك لا يبرر وحده نصوء حق لهدده الشركات في المالية يتعوينها عن جفه الاعباء الجديدة ، أو في زيلاة تبية با ابريته بو وقود تبل تعويد بناك الاعباء الجديدة ، أو أن زيلاة تبية با ابريته بو وقود تبل تعويد بناك الاعباء الجاهبة ، وأنها يجب أن يرد جنا الحق بي المساورة عن التشريع المساورة عن التشريع أله المناك إن حصور تشريع يؤدى الى زيلاة الاعباء ألم المساورة عن التشريع ألم المناك المساورة عن التشريع ألم المناك المساورة عن التشريع المناكدة الاعباء التماكدة التماكدة المساورة التماكدة المناكدة التماكدة المساورة المناكدة المناكدة المناكدة المساورة المناكدة التماكدة المناكدة المساورة هذا التشويع ،

والاساس التاتوني لهذا إلىق _ حسيما استقر طهه النته والقسسام الاداري _ يُرْجَعُ لِهَا أَلَى تَطَرِّيةً عَبْلُ الأَمِي أَوْ نَظْرِيّةً الْظُرُوفُ الْطَارِئة .

ولما كان عبل الامير هو اجراء خلص أو عام يصدر من جانب الجهسة الادارية المتعادد أم يكن متوسعا وقت التعادد يترتب عليه الحساق ضرر خلص بالمتعادد لا يشاركه فيه سبائر من يعتشم الاجراء 6 وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيها تضيفه من زيادة أعباء رب العسل عبن يستخدمهم من عبال المتاولات والتراحيل والموسميين 6 لم يضف هذه الاضاد على شركات المقاولات وهدها وأنها جبل بها الرياب الاصالي جبيما على اختلاف مستوياتهم وتباين الشجاتهم 6 وبن ثم لا يتوافي في هذا المتاتون

ومن حيث أنه بالنسبة إلى نظرية الطروف الطارئة ، ماته يشنوط لتطبيقها حسبها استتر عليه الناته والتفساء الادارئ سروف طرفة طرفه مدينتل عن أوادة كل حي المعاندين ، ولم يكن في الوسع توقعه عند أبرام العقد ، ويترتب عليسه حدوث خسارة عادمة للمتعاند تخرج عن الحد المالوف في التعالى .

ومن حيث أن القضاء الادارى قد أقر مبدأ أعتبار التشريعات اليجلية. من تبيل الظروف الطارئة أذا توافرت شروطها .

ومن حيث أن التانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ غينا قرره من أحكام زيادة المباد ازيفية الاعمال و ومنهم طرّكات المتاؤلات الاعمال من التوقع مسلموره بعده الاحكام المتاؤلات الاعكام التوقع مسلموره بعده الاحكام المتاؤلات الاعكام المتاؤلات المنهدة في المنهدة المتاؤلات المنهدة المنهدة والمباؤلات المنهدة المنهدة والمباؤلات المنازلات المنهدة على المنازلات المنزلات المنزلات ا

ومن حيث أن المادة الفاتية من التقون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على أنه يجوز تنظيم شروط أنتناع بعض الفئات الذي لا تنشع بكل تايينات القانون برايا التابينات كلها أو بعضها ، وذلك أنصاح من المشرع عن اتجاهه إلى بسط كل مزايا التابينات الاجتماعية على العبال غير المنتمين بها مما يجعل تقرير هذا الانتفاع أمرا متوقعا في المستقبل ، وهو ما تحلق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن القانون المذكور غيبا قرره من أعباء على أرباب الاعبال ، ومنهم شركات المقانولات ، كان متوقعا ، كاثر لازم للاتجاه الاشتراكي الذي تعتبر المدالة الاجتباعية ركنا هابا في مطلبات تطبيقة ، وعلى ذلك لا يعتبر هذا التانون ظرفا طارتا بالمعنى القسانوني وباقتافي لا يجوز الاستفاد اليه في مطابة شركات المقانولات بتعويض عبا تعبلته من أعباء بصببه 4 يستوى في ذلك أن تسكون عقود هذه الشركات الهارية أو مدنية ، حيث تطبيق نظرية الظروف الطارئة في المجالين مصا بنفس الشروط ، ذلك انتهى الراي الى أن الاعباء التي غرضها تأثون التأبينات الاجتباعية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ لا تجيز لشركات المقاليات الاحتيامية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ لا تجيز لشركات

(بك ٢٢/٢٢ - جلسة ٢٥/٢/٥٢٢)

د — النفق في المقد الاداري غلى الجيت الانتظار أو تخبل الجهة الادارية أمّا تكلّف الشائمة بنني من الكبوء الى تظرية عمل الأمير

قامنمة رقسم (۲/۵)

2 100-40

الثقل الشركة الوردة منع الجهة الادارية المائدة معها على نتبيت الأسمار الوأردة في العطاء ألقدم منها اعتبارا من تاريخ تقدم هذا المطاء المسموع هذه بقريخ تسليم العبارة المساء حتى تقريخ تسليم العبارة المساء المساء المساء لهية تنفي الله المراح المهاء المعلق على المساع المساعة المساعة المساعة المساعة المساعة المساعة ورسوم الانتاج وغيرها من ألوسوم الأغرى سد لا يجوز الشركة الموردة الاستفاد الى نظريتى عبل الابي ، والظروف الطارئة المطابة المهاء الادارية المساعدة بمها بتمويضات عن الاضرار التي حالت نتيجة التنبيات الشاعة المهاء الشعرات الشاعة المهاء الشعرات المساعة المساعة

ملخص الفتــوى :

ان المادة ٧ من دغتر الشروط والمواصفات العابة ... الذى تم التعاقد بين الادارة العابة للبياه بوزارة الاسكان والمرافق وبين الشركة الغنيسة للاعبال على أصاحه ... يجب على مقسدم العطاء ان يلاحظ أن غثته الواردة بالعطاء هى الني ستكون عليها المحاسبة النهائية ، بعط النظر عن تقلبات العملة وارتفاع الاسعار لاى غرف من اظرواف ، أو تغيير في التعريفة الجمركية ورسوم الاتتاج وغيرها من الرسوم الاشرى ٤ . وتنص المادة ٣٦ من دغتر الشروط المشار اليه على انه « لا يمكن باى حال من الهوالات الجبائية كلابات المقساولين غيبا يخضى بزيادة الفئسات الواردة الواردة

طَالِعُلِيسَاتَ الرَّقَلَةُ المُعَلِّدُ المُعَلِّدُ ، أو بَصَّرَفُ شَيْءَ زِيَّادَةَ مَا لَم يكن مُنْصُوصَا ال عَنْ نَلْكُ بِالْمُقْدُ أَصُرُ أَمَّةً ﴾ .

ومُتَتَعَنَى مَتَدَنَى التَّصَيَى هُو تَتُبَبُّتُ الاسسَعار الْواردة في العطاء التَّتَيْمُ بِنَ الْمُركَة الْذَكُورَة ، بُحِيْنَ لَا يَجَوَّرُ لَيِّدَه الشُركَة أن تطالب الجَهة الادارية المُعاتدة منها (الْأَثَارُة المُعاتدة بَعَرا على عدّه الإسلام المُعاتدة تطبات المسلة أو ارتفاع الاسعار سلام طروف من الطروف ساو تغير في الرسوم الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى ، هذا ما لم يكن بنصوصا في العقد صراحة على حق الشركة في المطالبة بالزيادة ، كما في حالة تيسلم المجهة الادارية بُنَحْيِل الانهال المُوسَلُوعُ العقد بالزيادة ، اسستنادا الى السلطة المُحَوَّلة لَهَا في هذا الشَسَان ساطبقا لنمن المادة آمَا من ذَمَّتَر الشوط .

ومن جيث أنه ولئن كان السطاء المقدم من الشركة المذكرة - في ٢٤ من ديسبير سنة ١٩٥٥ - قد جاء فيه - فيها ينعلق بالاسعار - أن الاسعار المتدبة من الشركة محسوبة على اساس الاسعار المبول بها في تاريخ تقديم العطاء في بلاد المسلم المولدة المهلمات ولذلك بهى خاضعة للتغييرات في أسعار الخابات والمواد الاولية وكذلك أجور النظل ورسوم الجسارك وسعر المهلة الرسبى ، الا أن الشركة تنازلت المام لجنة المهلمسة المنعقدة في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ عن جميع شروطها الخاصة بخضوع أسعارها المنابيات ، وذلك فيها عدا النفيرات الخاصة برسوم الجبارك وسيعر المهلمة ؟ ثم عادت الشركة وتساؤلت بي بكليها المؤرخ في ١٥ من مارس من المراس من المراس المهلمة المهلمة المهلمة المهلمة المهلمة المهلمة عن تعليم السعارها ، بالنسمة المهلمة المهلمة المهلمة المهلمة عن تسليم المهلمة ، وقررت في كتابها الاخير - أن السعارها ، بالنسمة تقلل قابئة حتى تسليم المهلية .

وَعَلَى الْكُونُ الْكُورُةُ الْمَدْكُةُ الْمُتَكِّدُ وَ مَدَّلُمُكُ ان تَكُلُ السَّمَارُهُا الْوَارُدَةُ مِنْ الْمُسْلِمُ الْمُعْلَمُ عَلَيْهُ الْمُسْلِمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ الْمُسْلِمُ اللّهِ اللّهَ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

الأخرى ، أو الى غير ذلك بن الاسباب ... وذلك اعبالا لحكم المادة ٧ بن. هفتر الشروط المسار اليه ... ذلك أن البند ثلاسا بن المادة ٨) بن دفتر الأمروط يقضى بتطبيق الشروط المبويية التى يتضبنها الجزء الاول ... ويتها نص المادة ٧ ... في كل الاحوال الا أذا تصدلت صراحة ببوجب شروط خاصة نص عليها في بستندات العقد ، ولما كان الشرط الدني. خيسته الشركة عطاءها والخاص بخشوع اسمارها للتغيير ... بالخسائمة التسمى المادة ٧ بن دفتر الشروط المسار اليه ... قد تنسازات عنسه مراحة يجولها تثبيت الاسمار حتى تسليم العبلية ، غان حكم المادة ٧ بن دفتر الحجوب التطبيق .

ومن حيث أنه لما تقسيم جبيعا غان الاسسعار الواردة بعطساء الشركة المقاعورة و لا تخضع لاية تغييرات قد تطوأ طبها — بعد تقديم العطساء وحتى تهفية العبلية سواء كان مرجع تلك التغيرات هو (() تقلبات العبليسة: (*) أو ارتفاع الاسعار . (*) أو تغيير في الرسوم الجبركية ورسوم الانتاج وقيرها من الرسوم الأخرى و وفلك طبقا لحكم الملدة ٧ من دهتر الشروط المحتلق اليه و لا يجوز للشركة أن تطالب الجهة الادارية المتعاقدة معها وقيرهما في المقد صراحة على حق الشركة في المطابة بها — طبقا لحكم المحتوصا في المقد صراحة على حق الشركة في المطابة بها — طبقا لحكم المحتوصا في المقد صراحة على حق الشركة في المطابة بها — طبقا لحكم

ومن حيث أنه نيما يتطق بمدى تطبيق أحسكام نظرية عمسل الامم 4 التعويض الشركة عن المالغ سالفة الذكر ، ماته يشترط لاعسال هذه النظرية صدور أجراء خاص أو عام من جانب جهـة الادارة التمـاهدة ع لم يكن متوقعا وقت التعساقد ، يترتب عليه الحساق ضرر خاص بالتعساقة لا يشاركه فيه سائر من مسهم هذا الاجراء ، وعلى ذلك مانه بالنسبة الي قيمة فرق سعر المهمات الميكاتيكية للمروق ــ والتي تبشل تيسة زيادة هذا السعر عنه كبا هو وارذ بالعطاء المقدم من الشركة ــ وكذلك تبهة المبولة التي ادتها الشركة الي شركة مصر للتجارة الخارجية لتغطيبة المساريف والتكاليف التي تصلتها الشركة الاخيرة في سببيل استياد تلك المهات لحساب الشركة المتمسائدة ، غان هذه البسالغ لا ترجع الى أية اجراءات خاصة أو علية صادرة بن الجهة الادارية المتعلقدة ، ولا حتى . من اية سلطة علمة أخرى أجنبية عن العقد ، وأنما ترجع الى تغير الظروف الانتصادية أثر المدوان الثلاثي على مصر ، وما اعتب ذلك من تجييد الرميدة مصر بفرنسا ، التي كانت الشركة المتعاددة منتستورد من مصانعها المهمات الميكاتيكية اللازمة للمروق ، وعدم موافقة المراتب المالم المنتد على استيراد المهمات المشار اليها من فرنسا ، وتيام شركة مصر للتجارة الخارجية باستيراد تلك المهات لحساب الشركة المتعاقدة متسابل عهسولة روبن ثم غانه لا تطبق في شبأن هذه المبالغ نظرية عمل الامير ، التي تشترط صدور أجراءات خاصة أو عامة من جانب جهة الادارة المتعاقدة ، وهو ما لا يتوانر في هذا الخصوص .

أما بالنسبة إلى علاوة تحويل العبلة (أو علاوة حساب التصدير) ع غمى في الواقع عبــــارة عن قيمة التكليف الفعليــة التي تتحيلها الدولة في سبيل تدبير العبلات الإجنية نتيجة انخفــاض القوة الشرائية للجنيه المصرى عما هو مقرر له رسميا ، وبذلك يكون جوهر هذه العلاة أنهــا مقابل ارتفاع صحر العبــلات الإجنية بالنسبة الى الجنيه المصرى ويرى المعض أن هذه العلاوة في حقيقتها صحر اضافي على الاســـمار الرســية المعلات الإجنية ، وهي بذلك تعتبر بمثابة عبولة تحصـل عليها الدولة حذه العلاوة مقابل التكاليف الفعلية التي تتحيلها الدولة مقسابل تدبير العبلات الإجنبية ، أو بهثابة عبولة تحصل عليها الدولة مقسابل قيامهسا بمهاية المادلة ، النها سق الحالة المعروضة — لا ترجع الى صدور اجراءات خاصة أو علية من جانب الجهة الادارية المتعاقدة ، وانها ترجع الى تغير الطروف النقية ، التي ادت الى انخفاض قيمة الجنبية المصرى من القيسة الرسمية المحددة له بالنسبة الى بمض المهالات الاجنبية ، اى ارتفسساع سمر طك المهالات الاجنبية بالنسبة إلى الجنبية المصرى ، ومن ثم الماد لا تجوز المطالبة بالتمويض عها اصلب الشركة من ضرر من جراء تيانها باداء هذه الملوة ، استنادا الى نظرية عمل الابير ، خاصة وأن الضرر بينالها الشركة ليس ضررا خاسا وإنها تحيلته في ذات الظروف الخاصة بسئاتر المواطنين .

الما نبيها يتعلق بالرسم الاحصائي الجبركي ، قان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ تضيُّ في المادة الاولى منه بفرض رسم احصائي جمسركي. بواتَّع أ / من القيمة على جبيسع البنسسُائع المستوردة من الخَّارج ، وبتُحمّيل هذا الرّسم مع رسوم الجبرك ، وَأَخضماعه للشروطُ الّي تحصل بها هذه الرسوم والجزاءات الخاصة بها ، كما تضي بأن كل بضاعة لم تَكُنْ قد دغمت عنها الرسوم الجبركية قبل تاريخ العبل بهذا القانون يغرضُ عليها الرّسم المقرر به وتضيّ في المادة الثانية منه بالعمل به من تاريُّخُ مُشره في الجـــريَّدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر في ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ . واذا كان هذا الرسم قد مسدر باجراء علم هو القسانون رقم الاجراء العام المسار اليه ، الا أن هذا الاجراء العام لم يصدر بن جهة الادارة المتعامدة ، ومن ثم غانه لا يكون ثبت مجال لأعمال نظــرية عمل الامير ، لتغويض الشركة عما ادته من قيمة هذا الرسم م بالزيادة عبا هو مقدر في العقد _ اذ أنه لا يكفي لاعبال هذه النظرية أن يمـــدر الاجراء العام الموجب للتعويض من سلطة عامة ، بل يتعين أن يمسدر هذا الاجرّاء بن ذات السلطة التي أبربت المتسد ، ملا يكون ثبت عسل أمير الا بالنسبة الى الاجسراءات التي تتخدها الادارة المتعاقدة ، غاذا كأن الاجراء صادرا من سلطة اخرى اجنبية عن العقد ، غلا يكون للبنعاقد -في مواجهة جهة الأدارة التعاقدة ... الا أن يلجأ الى نظرية الطروف الطارقة اذا تُوانرت شَروطها . هذا من ناحيسة ، ومن ناحيسة اخرى مأن الضرر الذي أمسيل الشركة من جراء مرض هذا الرسم ، إنها تجبلته في ذات الظروب الخاسة بسائر المواطنين ، ومعنساء أن الشركة لم يصبها ضرير

خَلِسِ لا يشِياركِهِا نَيْهِ سَائَرِ مِن مِسْفِع حِكُم القِاتُونِ رَمِّم ١١/٤ لَسِنْقَ ١٩٨٥. الذِي تَفْقِي بِنْرِضِ هذا الرسم .

وما سبق قوله بالنسبة الى الرسم الاحصالي الجمسركي ينطبق عيمها يتعلق بالرسم البحرى اذان هذا الرسم الاخير قد نرض بمتتفى ترار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر تطبيقسا لنص المادة ١٥ من القاتون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ باتشاء الهيئة العابة لشئون النقل البحرى ... التي تقضي بأن تكون أبوال الهيئة المذكورة من حصيلة ربيم لا بقيل عن ١ر . ير من ثبن البشساعة أو من أجر نقل الاشخاص يحده كما يحدد الشروط التي يغرض على أساسها وكذلك الحالات الخاصة بالاعقاء منه وزير الاقتصاد المركزي بقرار منه ... مقد قضت المادة الاولى من قرار وزير الاقتصاد المشار اليه ، بقرض رسم بواقع اثنين في الألف من تيمة البضائع على ما يصدر منها وما يستورد في اتلبىي الجمهورية العربية المتحدة ، ويتم نقلها مواسطة السنن ، وذلك لحساب الهيئة العامة لشئون النقل البحرى ، وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١١ من يوليو سنة ١٩٥٩ . ومن ثم ماته لا يجوز التعويض عن هذا الرسم استنادا الى نظرية عبيل الامم ، لعدم صدور الاجراء الذي فرض بمقتضاه هذا الرسم من ذات الجهة الادارية المتعاقدة من ناحية ، ومن ناحية أخرى لانه لم يترتب عليه أن نال الشركة ضرر خاص لا يشاركها فيه سيائر من بسهم حكم القرار المشار اليه ، وأنبأ تحيلته في ذات الظروف الخاصية سائر من مسهم هذا القرار .

ويخلص مما تقدم أنه لا يجوز للشركة المتماتدة المطابة بالمبالغ المسار اليها استنادا للى نظرية عمل الامير ، لتخلف شروط أعمسال هذه النظرية بالنسبة اليها حبيها .

وبن حيث أنه بنيا يغتص بدى جواز تطبيق احسكام نظرية الظرواجه الطائرة في الحالة المعروضة ، لتمويض الشركة عن البساغ مسالفة الذكر المناب المكانيكية للمروق وقيمة المولة التي انتها الشركة المتماتدة الى شركة مصر للتجارة الخارجية وعلاوة تحريط المبلة (علاوة حساف التعبير) ، فانها ترجع جميعها الى تغيير الظروفة الاقتصادية ، اثر المعوان الثلاثي على مصر في اكتوبر سنة 1901 أي بعد

أبرام المقد واثنساء تنفيسده ولا شك في أن المعوان النسلافي يعتبر حادثا استثنائيا علما أو ظرفا طارئا ، لم يكن في وضع المتماقدين توقعه وقت أبرام العقد ، كما وأن الظروف الاقتصادية التي ترتبت عليه سـ والتي تعتبر من آثاره سـ لم تكن بدورها متوقعة .

لما بالنسبة إلى الرسم الاحصائي الجبركي ، غانه بالرغم من ان هذا الرسم قد فرض قبل الصحوان الثلاثي على مصر ، ومن ثم لا يعتبر اثرا من آثار هذا الظرف الطارىء الا ان صدور القسانون رقم ١٧٤ لمسنة ١٩٥٦ بغرض هذا الرسم يعتبر في حد ذاته ظرفا أو حادثا استثنائيا عاما مستثلا عن ارادة كل من المتعاتبين ، طرأ بعد ابرام العقد وفي أثناء تنفيذه . كيا وأن هذا الظرف الطارىء لم يكن في الوسع توقعه عند ابرام العقد اذ أنه لا يعتبر تعديلا للرسوم الجبركية بالزيادة ، وإنما يتضين فرضسا لرمسم مستقل مستحدث غرض لأول مرة ، بقصد تصديد قيسة البضسسانع المستوردة ، كلما مست الحاجة إلى أن تحدد هذه القيهة .

وأغيرا المته بالنسبة إلى الرسم البحرى الذى تقرر فرضه بمتنفى قرار وزير الانتصاد قرار وزير الانتصاد المشار وزير الانتصاد المشار اليه المشار اليه بغرض هذا الرسم ، يعتبر حادثا استئللها علما ، لم يكن في وسع المتعلقاتين توقعه وقت التعاقد ، ذلك أن القرار سساف الذكر قد صدر بغرض هذا الرسم لحسله الهيئة العسلمة لشئون النقل البحرى ، تنفييذا لنمس المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بالشساء الهيئة المناورة ، ولا شك أن انشاء مثل هذه الهيئة ، ثم غرض الرسم المشار اليه لحسابها ، يعتبر من الامور غير المتوقعة وقت ابرام المقد .

ومن هيث أنه ولأن كانت المبلغ المسئر اليها ــ والتي تطلب بها الشركة المتحسلة، عليه ، مستقلة عن المحسلة، عن ترجع الى ظروف أو حوادث استئتائية عليه ، مستقلة عن ارادة الشركة المذكورة والجهة الادارية المتمائدة ، طرات بعد ابرام المقد والقاء تظيية ، ولم يكن في وضع اى من المتمائدين توقعها أو دغمها ــ على الوجه السابق ايضائد ــ الا أنه يشترط لاحيال نظرية الظروف الطارئة أن يكون من شأن الظرف الطارىء أن يلحق بالمتصافد ــ من جراء تنفيذ المسابد ــ من جراء تنفيذ المسابد ــ من جراء تنفيذ المسابدة الم

متب ، عادة لم يترتب على الظرف الطارىء أية خسسارة ، أو كانت هذه الخسارة طقيقة بالنسبة الى مجدود عنساسر المقد ، أو كانت في حسدود الخسارة المامية آلمامية ألى الخساري الطرف الطساري أو انحصر أثر الظرف الطساري في تقويت عرصة الربح على المتسادد ، بانتاص ارباحه كلها أو بعضها ناته لا يكون ثبت مجال لاعبال نظرية الظروف الطارئة ، لتخلف أحد شروطهسا ،

ومن حيث أنه لم يثبت أنه كان من شأن تبلم الشركة باداء البسالغ المشار اليها - زيادة على الاسمار الواردة في عطائها والتي تم التعاقد على اساسها _ أن لحقتها خسارة ، ولم تدع الشركة بوجود مثل هذه الخسارة . وعلى ذلك فقد يكون من شأن أداء تلك المالغ انتاس أرباح الشركة بعضها أو كلها ... وذلك بالنظر الى مجموع المناصر التي يتألف منها المقد ... بحيث يفوت على الشركة فرصة الربح ، وقد يكون بن شأن أداء تلك البسالغ تجاوز حد تغويت غرصة الى الحساق بعض الخسسائر بالشركة ، وقد بعشل مجبوع المبالغ المشار اليها بأكبله خسارة تلحق بالشركة ، الا أنه حتى ف هذا الفرض الأخير غان الثابت من مقارنة ثبية جبيع تلك البالغ بقيمة مجموع عناصر العقد ــ كها تم التعاقد على أساسها ــ انه لا يهكن اعتبار المصارة ــ في هذه الحالة _ انها خسارة فابحة واستثنائية بترتب عليها قلب اقتصاديات العقد رأسا على عقب ، ذلك بأن مجبوع تيمة المسسالغ المطالب بها ٧٦١ جنيها و ٩٠٢ مليم بالنسبة الى تيمة العقد البالغة ١٣٠١٢، جنيه و ٢٠٠ مليم وهي نسبة لا تجاوز ٢٪ ، وبن ثم ناتها تكون في حسدود الخسسارة المساهية المالونة في التمايل ، ولا تجاوزها الى درجة الخسارة الجسيمة الاستثنائية غير المالومة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن تيام الشركة بأداء المبالغ المسار اليها سريادة على الامسسعار الواردة في عطائها والتي تم التماقد على اساسها س لا يترتب عليه — في أسوا مسورة السالفة الذكر — الحاق خسارة نادحة بالشركة تؤدى الى تلب التصاديات العقد راسا على عقب ، ومن ثم يكون قد بتخلف أهم شيط من شروط اصال نظرية الظروف الطارئة وبالتسالي غلا يكون ثبت مجال لاعبال هذه النظرية في الحالة المروضة . ومن حيث انه لما تتديم جيبها ، عابة لا يجهز للثيركة الفيدة اللهد ... الله ان تطلب الادارة العامة للهياء بوزارة الاسكان والمرافق بالمطاف المسلم الهياء المسلم استفادا الى شروط العقد العيرم بينهما في خصوص عيامة ويهق موساء بني سويف ، كما أنه لا يجهز للثيركة المؤكورة مطلبة الادارة السلم المهين بالمعويض عما اصلمها من ضرر من اجراء زيادة الاسلم الثابتة في العطاء المعدم منها نتيجة التغيرات سافتة الذكر ، استفادا ألى اى من نظرية عمال الامير أو نظرية الظروف الطارئة ، لتخلف شروط اعسال كل من هاتين النظرية،

لهذا انتهى رأى الجمعية العبوبية الى عدم احتية الشركة مساغة الذكر في مطالبة الادارة العابة للبياه بالبالغ المسابق الاشارة اليها ، سواء في ذلك علاوة تحويل العبلة (علاوة حساب التصدير) أو غيرها من المبالغ الأخرى التي تطالب بها هذه الشركة .

(ملف ۲۹/۱/۷۸ ــ جلسة ۲۸/۱/۱۸)

قامستة رقسم (١٥٥٥).

الميسطا :

صدور القانون رقم ٣٠٤ اسنة ١٩٦٠ خلال غاترة الابتداد وتضيفه نصا برفع قيبة الزيادة في رسم الاحصاء الجيركي ... تجبل جهة الادارة قيمة الزيادة ... اسابي ذلك هو ما ورد في المقيريين شروط تجكم هذه الحالة واسي نظرية غمل الامر .

ملخص الحكم:

ان صدور القانون رتم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ خلال عترة الامتداد هذه ينرتب عليه أن تتحيل الهيئة ، دون الشركة ، بقيسة الزيادة في رسسم الاحصاء الجبركي المتررة ببوجب هذا التأنون دون حلجة التي الخؤش في نظرية غيل الابير لان هذه النظرية أنها يلجأ اليهة في حالة طلب التعويض عن أمر غير منوقع وقت ابرام المقد ولكن الثابت أن المتعادد تم دولها ، عن أمر غير منوقع وقت ابرام المقد ولكن الثابت أن المتعادد تم دولها عند ابرام المقد م زيادة الوجهم الجبركية والضرائب وأجود التقسل أو

(طعن رقم 187 لسنة 11 ق ــ جلسة 11/1/111)

قاعستة رقيم (١٥٥٥)

المِستا :

التكليف القيائية القرنية على اجبال احكم قاون عقد البهل الهجد الناه الهجد الناه الهجد الناه الهجد الناه تنفيذه سالطالية بالتمويض عنها بالرغم بن عدم تضبن البعد شرطا يخول هذا الحكم النمن في المشد يخول هذا الحكم النمن في المشد على نجيل الإبارة يكل زيانة في الرسوم الجبركية سعيم المنتحقاق التمويض كناك بالتعليق القرية على الجمر .

ملخص الفتسوى :

اذا كان الثابت أن المقد الجرم مع الشركتين هو عقد ادارى تحكيه القواعد القانونية التى تطبق على المقود الادارية وأن شروطه لم تنضين حكما بخول الشركتين حقا في المطالبة بتعديل حقوقها المالية تبعا لتعديل الجور المهال أو شروط عقد العمل ، ومن ثم غان طلب الزيادة في النقسات المبرئية على خفض ساعات العمل اليومي للعمال الى ثباتي ساعات وعلى المبرئية حمسه الجور مساعات العمل الاضافية وذلك تنفيذا الاحسكم قانون العمل للوحد رقم 11 لسنة 1109 الذي صدر اثناء تنفيذ العقد سهذا الطلب لا يقوم على اسامل من شروط العقد للها الشرط الفساص بتحمل الحكومة بكل زيادة في الرسسوم الجبركية الذي اعتبرته الشركتان دليسلا الرسوم غلا يجوز صحب حكيه على ما يطرا على اجور المحسال من زيادة والا كان ذلك أضاف المسافة لشرط جديد في المقد ، وأذ كان من الطبيمي الا يشمل المقد شروطا خصوصية تواجه جميع الظروف غان من الطبيمي الا يتحكم المورط لم يتضيفه المقد . كها لا تستحق الشركتان التعويض على اسامس نظريات القانون العلم الني تخول المتعادم عم الادارة حقسا على اسامس نظريات القانون العلم الني تخول المتعادم عم الادارة حقسا على السامس نظريات القانون العلم الني تخول المتعاد مع الادارة حقسا على السامس نظريات القانون العلم الني تخول المتعاد مع الادارة حقسا على السامس نظريات القانون العلم الني تخول المتعاد مع الادارة حقسا على السامس نظريات القانون العلم الني تخول المتعاد مع الادارة حقسا المتعاد المتعاد

عَى التعويض في احوال معينة ، ذلك لان تظنرية عبل الابير التي تتطبق على موضدوع النزاع باعتبال الابير المسل الابير متضرط لاستحقاق التعويض أن يكون الشرر الذي ترتب على العبال الابير التشريعي قد أصاب طاقة خاصة أو أفرادا محدودين ، قاقا كان التقريع علما يتناول عندا غير محدود بن الافراد غليس ثبة محال لتعويض أي ضرر يصيب الافراد من تطبيقه — ولما كان قانون المسلل الذي تطلب الشركتان التعويض عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه هو قانون عام الشركتان التعويض عا أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه هو قانون عام والشركان الشركتان التعويض عا تعلى متنفى ما تقدم لا تستحق الشركتان تعويضا عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه على الشركتان تعويضا عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه على الشركتان تعويضا عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه على الشركتان تعويضا عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه .

لهذا انتهض راى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الشركتين المنسانية المستحقان تبل الحكومة تعويضاً عن التكافيف الانسانية المترتبة على تطبيق قانون العمل الموحد رقم 11 لسنة 1909 .

(غنوی ریم ۲۰۴ فی ۲۰/۱/۱۹۹۰)

البحث الشبياني تقلسرية القاروف الطارئة

ا ... بدُ علم عليكن نظرية الظروف الطارك

قاعسية رقسم (١٦٥)

المِسطا :

بناط اعبالها أن نطراً خلال تنفيذ العقد الادارى هوادث أو ظروف. طبيعية أو اقتصادية أو من عبل جهة أدارية غير الجهة الادارية فاتعــاقدة أو من عبل انسان آخر أم تكن في حسبان التماقد عند أبرام المقد ولا يبلك لها دفعا وأن يكون من شاتها أن تنزل به خسائر فائحة تفتل معها اقتصاديات. المقد اغتلالا جسيها ــ أثر ذلك ، أثرام الجهة الادارية المتماقدة ببشاركة المتاقد معها في احتبال نصيب من الخصارة التي لحقت به طوال فترة قيام المتأرف الملارية اه

ملخص المسكم :

ان تطبيق نظرية الحوادث الطارئة في الفقه والقضاء الادارى رهين بأن تطرأ خلال تنفيذ المقد الادارى حوادث أو ظروف طبيعية كانت أو المتصادية أو من عمل جهة ادارية غير الجهة الادارية المتمائدة أو من عمل أنسان آخر ، لم تكن في حسيان المتمائد عند ابرام المقد ولا يبلك لها نضما ، ومن شائها أن تغزل به خسائر ماحجة تختل معها التساديات المقد اختلالا جسيها ومؤدى تطبيق هذه النظرية بعد نوافر شروطها الزام جهة الادارة المتمائدة بشاركة المتمائد معها في احتبال نصيب من الخسارة التي المقد به طوال غزة القارف الطارى، وذلك ضهانا لتنفيذ المقدد الادارى واستدامة لسير المرفق العام الذي يخدمه ، ويقتصردور القائدي الادارى علي الحكم بالتحويض المناسب دون أن يكون له تعديل الانزامات

(طعنی رقبی ۱۳۱۶ استة ۱۰ ق ۱ ۷۲ استة ۱۱ ق - طبیسیة ۱۱۲//۵/۲۱)....

المستدة رفيم (١٧٥)

: المسلمة

يترم لاعمال نظرية الظروف الطارقة الطاركة أن نفتل التصاديات المقد اختلالا جسيها ... يجّب التُعْديرُ ثُلَّك القظر ألى مجّعوعُ عَنَاسَ المقد وكابل منه ، ملغس المسكم :

أن نظرية الظروف الطارئة تقوم على مكرة المدالة المجردة التي هي قوام القانون الإداري كيا ان هينها تحقيق المسلحة العلية فرائد الجهسة الاماوية هو كفاقة حسن سير الرافق الملية باستبرار وانتظام وحسسن أبداء الإيضال والخدمات الملاوية وسرعة انجازها كما أن هدت المتعاقد مع الادارة هو: الماونة في سبيل المسلحة العسلمة وذلك بأن يؤدي التزامه بامائة وكقباية لقاء ربح واجر عادل وهذا يتنفى من الطرمين السائد والْشَارِكَةُ لَلْتَقْلُبُ عَلَى ما يَعْتَرض تَنفيذ العَّقد من صَعْوِباتُ وَمَا يصادعه مَنْ أَعْقَيْاتٌ أَنْ تُمُهَادًا تُظُرِيَّةً ٱلْكَارُوفِ الطارِئَةَ آتُه أَدًا طَرَآتِ التَّاءُ تُتَقَيِّدُ النَّقَد الأداري طروف أو اتكان لم تكن يتوكمة عند الزام ألفقد نظيف التمللديانه واذا كان من شأن هذه الظروف أو الاحداث أنها لم تجعل تُتُعَيِّدُ المقاد مستحيلاً بل اثتل عبدًا واكثر كلفة مما تدره المتماتدان التتديير المعتسول وكانت الخسارة الناشئة عن ذلك تجاوز الخسارة المالونة العادية التي سِحتبالها أي متعاقد ألى خُسارة فأدحة استَثَقَاتُنا وغير غَادَيَّة قان من حق المتماقد المسار أن يَطُّلُب مِن الطرف الآخر مشاركته في هذه المسارة أَلْتِي تَحْبِلُها مَيْعُوضِه غُمُها تَعُويضا جَزَّتُيًّا } ويُدُّلُك يُضيفُ إلى الْتُرَابُّات ٱلْمَعَاتُدُ مِعِهِ ٱلتَرْآلَا جِدِيدًا لم يكنُّ مُكَّلَ انْعَلَى بَيْنَهُمَّا وَمَوْدَى ذلك أن يفرض عُلَى الدائن النزام ينتشأ من المند الأدارى ، هُذًا الآلتزام كُلُو أن يُتفع الذائن للمَدْينَ تعويضا لَكُمُلُهُ تَعلَيدَ العشد تنفيذا صُحْبُحًا بَشَّى كُنَّ بَن شَسَّان الظروف أو الاحداث غير المتوقعة أن تنقل كُأهل هذا أالدين بحسارة يبكن المتبارها تلبا لاتتما المثار المثد ، على أن التعويض الذي يتفعة الذالن يَكُونَ تَعِونِشَا جَزَّتْنَا عَن ٱلضَّمَارَة المُتَّقَة اللِّي لَجَقْتُ اللِّبَيْنَ ، وَلَمَا كُان ٱلتَّعْوَيْضُ الْلِّيُّ يَنْعَ خَلِّبُقًا لَهَذَهُ ٱلْنَظِّرِيَّةَ لَا يَتَّمَلُّ ٱلْخُسْارَةُ كَلَهَا ولا يَغْطَى الا جزءا من الاضرار التي تصبيب المتعاقد غان المدين ليس له أن يُطَالَبُ فِلتسوينان جموى أن أربائمة قد نتهت أو لفواته كلسيدنس إعطيه كسا كنه يجب أن تكون الحسارة واضحة منبيزة ، ومن ثم يجب التقاير «المعالاب اقتصاديات المقد واعتبارها قائبة أن يدخل في الحساب جبيع عنساسر

المتد التي تؤثر في أقتضادياً أو اعتبار المقد في ذلك وحدة ويفحس في مجوعة لا أن ينظر الى احد عفاصره فقط بل يكون ذلك ببراعاة جميسع المناصر التي يتألف بنها 4 أذ قد يكون بعض هذه العناصر مجزيا ومعوضا عن العناصر الإخرى التي أدت الى الخسارة 6 ومن ثم غان أنتلاب انتصاديات المقد بسالة لا تظهر ولا يبكن التحقق من وجودها الا بصد انجساز جميسع ألاعالمة المقد .

ومن حيث أنه أذا كان الثابت أن مدة المقد ثلاث سنوات بايجسار تدره ٧٧٢٧ جنيها سنويا تدمع على اربعة أتساط كل تسبط عن غترة ثلاثة اشهر من السنة ، وبذلك تكون جميع الاتساط الواجب دفعها عن مدة المقد اثنى عشر تسلطا ، غاذا كان الامر كذلك غانه حتى على غرض أن انتشار دودة القطن في صيف سنة ١٩٦١ كانت بن الفداحة بحيث يبكن أعتبارها من تبيل الحوادث الاستثنائية الملبة غير المتوقعة غان ضرر هذه الآلفة لم يتجاوز أثره بالنسبة الطاعن ثلاثة أشهر كم قال في صحيفة طعنة وهي يُونية ويوليّة وأغسطس سنة ١٩٦١ والتي استحق عنها تسط واحة هو ألقسط الحادي عشر واصابة الطَّاعن بخسارة في هذه الاسسهر "الثلاث على نرض صحته ليس من شأنه قلب اقتصاديات المقد لأن هسذه الضمارة لم تلحق الطاعن ألا بالنسبة لفترة يستحق عنها تسط واحد بن ألأنثى عشر تسطا التي تبثل جبيع عناصر المتد ولم يقدم الطاعن دليلا على أنه أصبب بحسارة أخرى غير التي زعم أنها لحقته بل أن الطاعن نفسه يقرر في صحيفة طعنه وفي ألذكرات القدية بنه أبام هذه المحكسة أن مجلس مدينة طنطسا عندما أدار السوق في الفترة التي كانت متبقية من عقد ٱلْالتَرَامِ مِن ١٩٦/١/١١/١١ أَلَى أَه١٩٦٢/٢/٢١ وهي لمدة ثلاثة السهر حلق ايراد قدره . . ٢٩ جنبيه وان تيهة القسط الذي يستحق عنها هو سسلم ٨٠٠ مليما و ١٩٣١ جنبها نيكون صافئ الريام ٢٠٠ مليمًا و ١٩٦٨ جنبها ، وفي ذلك اعتراف من الطاعن أن هذاك في كل سنة من سنى الالتزام فترأت مريحة تدر ايرادا مسائياً تُدَرُّهُ أَلطْآعَن نُفسه بحوالى الف جنيه كل ثلاثة اشهر ، ومن ثم داته ليس من دليل في الاوراق على أن الطاعن قد أصبب عضيهل والطبيعة من بدائما ليقيسانتهم إديات اللتبه بالنسبة الان العمادد كالمة وتيما لذلك علا وجه لاعبل نظرية إلظروب الطارية في هذه المنازعة لمدم

ب ... بها يمد من قبيل الظروف الطـــارلة

قاعدة رقام (۱۸۵)

: المسينة

ظروف طارئة ــ قرار الحكوبة يتخفيض قيبة الجينيه المرى يمــد كنك .

ملخص الفتــوى :

يعتبر قرار مجلس الوزراء الصادر بتخفيض قيمة الجنيسه المحري
بالنسبة الى الدولار حادثا استثنائيا علما في حكم المادة ٢/١٤٧ من القانوري
المدنى ، اذ لم يكن في وسع المتعاتمين توقعه حين ابرام العقد . ومع التسليم
الجدلى بانته كان مفروضا على المتعهد أن يتوقع التجاء الحكومة الى خفض
تهمة العملة المحرية فان مدى هذا التخفيض لم يكن من المستطاع التكون به ،
للمند تد جاوزت ما كان مفروضا أن يتوقعه المتمهد حين العقد ، وفي العالين
ان كانت خسارة المتعهد من هذا الإجراء تد جملت تنفيذ التزامة أبرا مرهقا
ان كانت خسارة فلاحة كان على الطرف الآخر أن يشاركه في ظلى الخسائر
بالقدر الذي يحد منها ويردها إلى المد المعتول ، بمعنى أن الخسائر
المتوقعة يتحلها المتعهد ، الما الخسائرة غير المتوقعة فيشاركه فيها الطرفه
ما كان مغروضا أن يتوقعه أم لا غامر متروك بحظه على ضسوء ما يثبين من
مناصر المتعبر .

(المتوى رقم - ٢١ في ١٩٥٤/٧/١٧)

قامستة رقسم ٢ (١٩٩)

المِسسطا :

تظرية الدولات الطارة ... شروط تشيقها من توقيع الارضاع الباعظ في اسمار الاركون عند غرام عند توزيد ثان ... لا يشع من تطبيق التطارية مادام مدى هذا الارضاع لم يكن في الوسع توقعه بالنسبة اللك المائد .

بلغص الحكم:

ان الارتفاع الباهظ في اسعار الزئبق ... ان صحح أنه كان متوقعا بالنسبة للمقد الثاني ... دان مدى هذا الارتفاع لم يكن في الوسع توقعه بالنسبة لذلك المقد ، نقد كان السحر وقت التماقد بالنسبة للمقد الثاني ٢ جنيه و . ٨٨ مليها ثم وقت الشراء على حساب الشركة المديسة ٤ جنيهات و . ٥ مليها ، ومن ثم دان نظرية الحوادث الطارئة تنطبق في هذه الحالة .

(طمن رتم ۲۱۵۰ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢١٥/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (٧٠ه)

المسسطا :

الاسباب الطارقة التي تؤدى الى تغير فيها كتقف سعر السبوق وسعر المالة ، وتعديل الفرائب والرسوم الجبركية ... شروط القاقصة ... التزام المتعاقد مع الإدارة بما يترتب على تفي القية في هالتي تقف سسمر المبلة ، والقرام الإدارة بذلك في هالة تعديل الفرائب والرسوم الحيركة .

ملقص الحسكم :

ان أحكام الشروط المسلبة للبنائصة ننص في المادة ٢٠ على أن

لا تقدم المطاءات عن توريد اصناف على أساس التعريفة الجبركية ورسوم
الانتاج وغيرها من أنواع الرسوم والشرائب المعول بها وتت تقسيم
المطاء ٤ علاة حصل تغيير في التعريفة الجبركية أو الرسسوم الأخرى أو
الضرائب في المدة الواقعة بين تقديم المطاء وآخر موعد التوريد وكان التوريد
تد تم في غضون المدة المحددة فيسوى الفرق نبصا لذلك بشرط أن بثبت
المقاول أنه سند الرسوم والضرائب عن الاسناف الموردة على أسساس
المثلث المحلة بالزيادة أما في مقاة بما أذا كان التعديل بالنتص فتضمم قيمة
الفرق من العدد الا أذا أثبت المقاول أنه صند الرسوم على أساس النشات
الإملية قبل التعديل . في حين تقص المادة 11 من الشروط العلية على
(م ٧٥ - ١١٠)

أنه « يصل الحساب الختلى بالتطبيق للفئات الواردة بالجدول بصرف النظر عن تقلبات الاسمار وسعر العبلة » . كبا تنص المادة ٢٣ على أن « يتحيل المخلول كل زيادة تحصل في أثبان المهمات أو النسحن أو النقل البحسرى والثانين بكامة تتواغه أو البد العلبلة أو خلافهما أثناء مدة العبل ولا يقبل منسه أي طلب بالزيادة لهذا السبب وليس له الرجوع لأي سبب كان عن الاتعان الذر تعلها » .

ويبين من استظهار هذه النصوص أن الصحم بخطف بلغتسلاف السبب الطارىء المؤثر على تبية المطاء غاذا كان هذا السبب راجما الى تقلب السوق وسسعر الهيئة القيم المسبلول بها يترتب على ذلك من آثار سواء بالزيادة أو النقصان أبا أذا كان السبب راجما الى تعديل الشرائب والرسوم الجركية التزمت الوزرة بها يترتب عليه من آثار على النصو المبين في الماجة ، ٢ المحال اليها يستوى في ذلك أن وسكون السبب المؤثر على تعبة المعاء بعد تقديمة قد طرا قبل أو بهد اتهام أجراءات التعاقد .

(علمين رتم ١١٨٦ لسنة ١٠ ق. - جلسة ١١٨٥ ١٢١/١١١٧١)

هِ -- الله الرَّيْقِ اتَطَابِقَ نَظَــَرِية التَّارِيقُةَ النَّاــَةِيَّةُ

قاصدة رقسم (٧١ه)

: المسلمة

نظرية الحوادث الطارئة ... نطبيقها ... وتوع الحادث الطاري، يمحد الحدة في المقد التنفيذ ... جواز نطبيل النظرية في هذه الحالة ملحام الحدادث قد وقع الناء الملة ألتى وافقت الادارة على منحها البتمالد بمـــد النهاء هذه الحدة .

والحسكام المسكام ا

اذا كانت الوزارة وانقت على ابتداد الدة المحددة في المند التنتية. ووقع الحافث الطارىء خلال الابتداد الذي سبق أن وانفت هليسه الوزارة. عَمْلُهُهُ هَكُمْ فَلِدَةُ المحددُ في السعد .

(كلمن رقم ٢١٥٠ أسنة ٦ ق _ جلسة ١٩٦٢/١/١)

د ــ وَقَتْمَى تَطْعِـــى نَظــرية الطِــروف الطـــارثة

قامسدة رقسم (۷۷)

: 6_______

تنظرية الموادث الطارئة ... متضاها ... الزام الادارة ببشاركة التعاقد في الضارة ، مع مراعاة المطروف التي ابرم فيها المقد ... تنفيذ الادارة المقد على حصاب المتعاقد ... لا يضع من تطبيق هذه النظرية ... هذا القطبيق لا يعفى كالتعاقد من غرامة التلخير والمساريف الادارية .

يلقص الحسكم :

ان متنبى نظرية الحوادث الطارئة الزام جهة الادارة ببشاركة الشركة المتعدة في هذه الخسارة ضبانا لتنفيذ البقد الاتحارى تنفيذا سليها عه ويستوى ان يحمل التنفيذ من الشركة نفيسها او تتوم به جهبة الادارة تعلقة عنها عند الشراء على حسابها ، كما أن تطبيق هذه النظرية لا يعنى القطركة من غرامة التأخير والمسابيف الادارية وفقا لاحكام لائحة المخازن والشتريات ، وأنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند توزيع الخسارة بين القطركة والوزارة الطرف التي أيرم نبيها المقد من ارتفاع منساجي، في قد قدمار الزنبق بسبب تهافت الدول الكبرى على شرائه واستبرار هذا الارتفاع طوال مدة التنفيذ ، وما بذلته الشركة من محاولات للحصول على الزنبق بنين محتبل وطلب اتها المتعددة لاعداتها من التوريد وتبسابه المحكومة نباية عنها بالشراء على حسابها بعد انتظلسار طويل حتى بلغته المحكومة نباية عنها بالارتفاع .

(طعن رتم ١٥٠٠ اسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)

« ... الظروف الطارئة لا تسوغ المثناع عن التنفيذ

قاعدة رقم (٧٧٥)

دلينيدا :

لا يسوغ البنماند مع الادارة أن يمننع عن الوداء بالتزاماته حيسال المرافق العام بحجة أن ثبة أجراءات ادارية قد انت الى أخلال الادارة بالوقاء بلحد التزاماتها قبله — يتمين عليه أن يستمر في الانفيذ ثم يطالب جهة الادارة بالتمويض أن كان لذلك مقتض .

ملخص المسكم :

من المبادىء المتررة أن المقود الادارية تنبيز بطلبع خاص ، مغلطه المناجات المرفق الذى يستهدف المقد تسييره وتغليب وجه المسلحة العمالة على مصلحة الاعراد الخاصة ، ولما كان المقد الادارى يتملق بعرفق عام غلا يسوغ المهتماتد مع الادارة أن يعتنع عن الوغاء بالتزاماته حيسال المرفق ، بحجة أن ثبة أجراءات ادارية قد أنت الى الاخلال بالوغاء باسسد التزاماتها قبله ، بل يتمين عليه أزاء هذه الاعتبارات أن يستبر في التنفيسة مادام ذلك في استطاعته ، ثم يطالب جهة الادارة بالتعويض عن أخلالها بالتزامها أن كان لذلك متتض وكان له نبه وجه حق غلا يسوغ له الابتناع عن تبعة غمله السلبي ،

(طمن رقم ٧٦٧ لسنة ١١ ق - جلسة ٥/٧/١٩١٩)

قاصدة رقسم (٧٧٥)

المبسلل .

على المتعاقد رغم الناروف الطارفة أن يستبر ف تنفيذ المقد مفاظا على دوام سير الرفق العام بانتظام واطراد ، ويطالب جهة الادارة بالتمويض، الذي يستحقه نتيجة ما اوقمته به نلك الفاروف الطارئة من اختلال في التوازين قلقلى لمقده ، فاذا ما توقف دون وجه حق جاز لجهة الامارة أن تنفذ المقد. على حساب المتماقد المُخلف أو تقرر انهاء المقد ويصادرة القليخ ،

يقض القتري :

ان نطبيق نظرية الظروف الطارئة رهيئة بان نطرا خلال تنفيذ المقد حوادث أو ظروف لم تكن في حسبان المتماتد عند ابرام المقد ولا يملك لهسة دعما وبن شائها أن ننزل به خسسائر مادحة تختل ممها اقتصاديات المقد لخطلا جصيما ، ومؤدى نطبيق هذه النظرية _ ان توافرت شروطها _ الزم. الادارة المهمقدة بمشاركة المتماتد معها في تحيل نصيب من الخسارة بحيث. ترد الى الحد المعتول وذلك ضهانا لتنفيذ المقد .

فاذا توقف المتماتد عن تنفيذ المقد المبرم بينه وبين جهة الادارة بعد أن نفذ جزءا منه فان دواعي تطبيق الظروف الطارئة تنخلف بالنسبة له اذ كان تهمين عليه أن يستمر في التنفيذ حتى يحتفظ بحقه في الطالبة بتطبيق طك النظرية أن توافرت شروط اعبالها .

وبناء على ذلك وتطبينا لنص المادة ١٠٥٥ من لاتحة المناتصات والمزايدات. الصادرة بقرار وزير الملية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٥٧ المعلة بقرار وزير الخزانة رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ يكون لجهة الادارة أن نتخذ احد الإجرائين التاليين. وفقا لما تتنضيه مصلحة العبل:

(1) شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه .

(ب) انهام التعاقد نبها يختص بهذه الاسناف وبصادرة التابين بها يوازى ١٠ / من تبيتها ماذا كان المتعهد يبثل هيئة عامة معفاة من التابين عائمة المتابع على التابعة التي المتنعت عن توريدها على سسبيله التمويش .

(ملک ۲۲/۲/۲۲ ــ جلسة ۲/۲/۸۰۲۱)

قامسدة رقسم (eVe)

: 12-41

نظرية الظروف الطارئة في مجال المقود الادارية وروابط القسانون العام لمر رهين بان نظرا خلال مدة تنفيذ المقد الادارى وان تكون خلال على المدة وليس بعدها هوادث وظروف طبيعية أو اقتصافية أو سياسية والو كفت من عبل جهة ادارية غير الجهة الادارية المتعاقدة أو من عبل شخص آخر أم تكن في حسبان المتعاقد مع الادارة ولا يبلك لها دغما أو علاجا ولا كان في وسعه توقعها واقتحوط لها وان تكون هذه المتوادث استقافية وعلية وفي اقترامات المتعاقد مع الادارة بحيث تهدده بخسارة فائحة وتجمل سنة بلاتزامه مرهقا له ... أساس نلك ... تطبيق ظروف حرب أكتسوير سنة ١٩٧٣ لا تشكل بالنسبة المقد محل المترعة حوادث استقافية علية تهدد المتحاقد بخسائر فادعة وتوجب على المكرمة تعويضه عنها بميثت من الاوراق أن الاسمار أرضت فيها بن ابرام المقد ونهاية مدة التغيث المتوبر سنة ١٩٧٣ الا بعد مغى أكثر من سنة كليلة على انتهاقها ... والا الكوبر سنة ١٩٠٣ الا بعد مغى أكثر من سنة كليلة على انتهاقها ... والا أسفر هذا عن أدابة المعافد من تقصيره في تنفيذ القرابات المعافية وترافيه أن ناك الى أن تم سحب المهاية منه وتنفيذ ما تبغى منها على حسابه .

بلغص العسكم :

ومن حيث أن تطبيق نظرية الظروف الطارئة في مجال المقود الادارية وروابط القانون العام أمر رهبن بأن تطرأ خلال مدة تنفيذ المقسد الاداري موادث أو ظروف طبيعية أو انتصافية أو سياسية ولو كانت من عمل جهة ادارية غير الجهة الادارية المتعافدة أو من عمل شخص آخر الم تكن في حسبان المتعاشد مع الادارة ولا يبلك لها دفعا أو علاجا ، ولا كان في وسهة توقعها واقعوط لها ، وأن تكون هذه الموادث استثناقية وعلية ومن شائها أن تجمل تنفيذ التزام المتعاشد مع الادارة مرهقا يتهدد المتعاشد بخصائر غادهة

ــ دون أن يكون هذا التنفيذ مستحيلا ــ بحيث تختل انتصاديات العقد اختلالا جسيما ، مان توانرت في الظروف المحيطة بتنفيذ المقد الاداري شروط تطبيق نظرية الظروف الطارثة التزءت الجهة الادارية المتعاقدة ببشناركة المتعاقد معها في نصيب من الخصائر التي نزلت به طوال نترة قيلم الظروف الطارئة ، وذلك حتى يتحاتق تنفيذ العتد الادارى ويستبر سير الرافق العلية التي يخدمها المتد الإداري تحتيتا للمطلح العلم ويحكم التاضي الاداري في هذه الحالة بالتمويض دون ما تمديل للالتزامات المتدية التي يرتبها المتد الاداري والثابت في خصوص المقد محل هذه المنازعة أن المدعى عليه تماتد في ١٩٧٣/١/١١ على انشاء مبنى نقطة شرطة بنى عبيد بدائرة مركز أبو الرقاص محافظة المنيا على أن يتم التنفيسة في ميمساد أقصساه بوم ١٩٧٣/١٢/٣١ ، الا أن المدعى عليه تأخر في تنفيذ العملية المتدر لها ثلاثة أشهر ونصف شهر حوالى سنة وتسمة أشهر ولم يكن قد أنجز بن العملية حتى يوم سحب العملية منه في ١٩٧٥/٩/٢٢ الاحوالي ٩٠ يرمن مجموع الأعبال التي تتألف منها المتاولة ولئن كان تنفيذ الإعبال المتبقية على حبسابه بمعرفة المتثول قد أسفر عن زيادة في الاسسمار بلغت ١٩٥ ٪ للاعمال العادية موق مائمة الاسعار ٤ . ٢٦٠ / عالوة للاعمال الصحية مرق عَلَيْهَ الاستعار ٢٨٪ علاوة للاعبال الكهربائية نرق قائبة الاستعار ... الا أن هذه الزيادات لا تنسب الى ظروف حرب اكتسوير سنة ١٩٧٣ اذ يتمين في المتام الاول أن تطرأ الحوادث الاستثنائية الملية خلال بدة تنسبذ المتد الادارى وأن تكون خلال تلك المدة _ وليس بعدها _ مؤثرة في التزامات المتعاد مع الادارة بحيث تهدده بحسارة مادحة وتجمل تنفيذه لالتزامه مرهقا له . ولما كانت مدة التعاقد مع المطعون نسده تنتهي بنهاية سنة ١٩٧٣ في ١٩٧٣/١٢/٣١ ولم يثبت من الاوراق أن الاسمار ارتفعت نيما بين أبرام المقد مع المدمى عليه ونهماية مدة التنفيات المتفق عليها نيه في يوم ١٩٧٣/١٢/٣١ ولم يثبت من الاوراق أن الاستمار ارتفعت غيما بين ابرام جاتتصاديات العقد معه ويجعل تنفيذ التزاماته مرهقا له ، وكأن المسروف لمدى الكافة أن الاسمار لم ترتفع من جراء حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ الا بعد مضى أكثر من سنة كالمة على انتهائها سالذلك غاته يتمين الحكم بأن ظروف حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ لا. تشكل بالنسبة للمقد محل المنازعة حوادث السبتنائية علية تهدد المدمى طيه بخسائر نادحة على الحكومة تعويضه عنها

والتول بالنظر الذي اعتنقته محكة القضاء الاداري يسفر عن اثابة الدعى عليه عن تقصيره في تثفيذ التزاءاته العقدية وتراخيه في ذلك الى ان تم صحب العبلية منه وتنفيذ ما تبقى منها على حسابه ، وهو أمر يخالف التطبيق السليم لاحكام القانون ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطا في تطبيق القانون فيها قضى به من الزام الحكومة بالساهية في تحمل فروق الاسعار بهقدار النصف ، أي بهقدار ٣٠٩٦ جنيه ٧ مليم ، ويتمين الحكم بالفائه في هذا الشق من قضائه والحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين بصفائهم شية غروق الاسعار كالمة وهي ١٩١٨ جنيه و ١٤ مليم .

وبن حيث أن التنفيذ على الحساب في مجال العقود الإدارية هو وسيلة الادارة في تنفيذ الالتزام عينا اعمالا لامتيازات الادارة ، وهو تنفيذ تقوم به الإدارة بننسها وعلى حساب المتعاقد بمها وتحت مسئوليته بحيث يتحبسل المتعاقد المقصر في التنفيذ بفروق الاسمار تطبيقا لقاعدة تنفيذ الالتزام عينسا ولا يمتبر التثنيذ على الحساب عقوبة عقدية توقعها الادارة على المتعاقد المتصر في التنفيذ ولكنه أجراء تستهدف به الادارة ضبان حسن سير الرافق المابة لاطراد سيرها وبنعا بن تعطيلها ببا قد يعرض المسلحة العسابة للضرر اذا توقفت هذه المرافق ، وغرامات التاخير في المقود الادارية ضمانة لتنفيذ هذه المعتود في المواهيد المتفق عليها حرصا على حسن سير الرافق العامة بانتظام واطراد ، وتقوم الادارة بتوقيع هذه الغرامات دون ما حاجة الى صدور حكم بها وذلك متى توانرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال العتدى في جاتب المتماتد المتمر ، وينص البند السابع من العقد المبرم مع المدعى عليه على أن تعتبر لائحة المناتصات والزايدات مكبلة لشروط المتد قيما لم يرد به نص صريح نيه ويحق للادارة تطبيق احكامها على الطسوف الثاني . وطبقا لحكم المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات تحسب غرامة التاخير في حللة عدم اتمام العمل وتسليمه كاملا في المواعيد المتفق عليها في المقد _ تصب بواقع ١٠٪ في هالة زيادة التأخير على أربعة أسابيع من قيمة ختابي المهلية اذا كان الجزء المتأخر ببنع من الانتفاع بما تم أنجازه من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الاكمل في المواعيد المحددة .

(طعني رقبي ٩٤٣ ، ٩٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/١١/٢٨)

قاعدة رقيم (٥٧١)

المسسدا:

مناط اعبال نظرية الظروف الطارئة ان نطرا خلال تنفيذ المقد الادارى ظروف طبيعية او اقتصادية لم تكن في حسبان الأماقد عند ابرام المقد ولا يملك لها دفعا وان يكون من شائها أن ننزل به خسائر فائحة تحسل معها اقتصاديات المقد اختلالا جسيبا ارتفاع الاصناف او المعلع التي تعهد الورد على توريدها ارتفاعا باهظا يعتبر ظرفا طارئا لم يكن في الحسبان توقعه عند التماقد طالما أنه يترتب عليه زيادة اعباء الورد بتحبيله خسائر فاحدة المتفنى تطبيق احكام نظرية الظروف الطارئة هو الزام جهة الادارة بشاركة المتماقد معها في هذه الضبائر ضهانا لتنفيذ المقد الادارى تنفيذا سليبا > ويستوى ان يحصل التنفيذ من التماقد نفسه او تقوم جهة الادارة نيابة عنه عند الشراء على حسابه .

ملخص المحكم:

من حيث أن الثابت من الاوراق والمستندات أن مجلس مدينة القناطر الخرية كان قد تعاقد مع الطاعن بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢ على توريد شسمير بسمو الاردب ٣٠٠ر٧ وتوريد تبن بسمو الحيل ٥ جنيهات و ٣٠٠ مليبا على أن يكون التوريد لمخازن المجلس خلال شهرين من تاريخ ١٩٧٧/٦/١١ . الالالاريد تنتهى في ١٩٧٧/٦/١١ . وبتاريخ ١٩٧٧/١/١١ طلب الطاعن منحه مهلة للنوريد تنتهى في ١٩٧٧/١/١٨ . وأسار في طلبه الى تقلة الكيبات المنتجة في ذلك العام لعلة محصول التبن وندر وجوده بالاصواق . قوافق المجلس على منحه هذه المهلة على أن توقع عليه غرامة التأخير ونظرا لعدم قبام الطاعن بالتوريد خلال المهلة فقد انذر بالمتعرب على على حسابه ٤ ثم أجريت ممارسة بتاريخ ١٩٧٧/١/١/١ لتوريد الشمير على الدعو الشمير والتبن على حساب الطاعن ٤ ورسى فيها توريد الشمير على الدعو بسمو الحمل ١٠ جنيها و ١٠٠ مليما و وقد قلم المتمهد بتوريد الشسمير بالسمر المذكور ١٠ الما المتمهد الثاني فقد ارسل كتابا في ١٩٧٧/١/٢١ الى

المجلس جاء ميه الله السترط في عطائه أنه يرتبط بالمسعر المسحم منه حتى ﴿ ١٩٧٧/١٠/١٩ ولكن لم يصله امر التوريد حتى كتابه في ١٩٧٧/١٠/٢٩ ولفلك يعتبر عطاءه كان لم يكن لأن الاسعار زادت ٥٠٠ ، ويتبل التوريد على اساس زيادة السعر بهذه النسبة ويرتبط بهذا العرض لمدة خبسة أيام غط اذا ما اخطر بالتبول خلالها ، ولا ببن من الاوراق أن جهة الادارة تد ردت على المتعهد بما ينيد تبولها أو رفضها لهــــذا العرض وبتــــاريخ ١٩٧٧/١١/١٢ حرر مدير الشئون المائمة بالمجلس مذكرة أشار فيها الى انه تمذر شراء الثبن _ على حساب الطاعن من التجار الموجودين بمناطق التناطر الخيرية وتليوب وشبرا وساحل الغلال بروض الفرج نتيجة لتلة المحصول هذا الملم الذي دعا الى تكليف احد الموظنين بالتوجه الى الغيوم ماعتمارها أكثر المناطق انتلجا للتبن ، وقام هذا الموظف الى بالرور على التجار المعتبدين للتوريد للحصول على الاسعار ولكنهم اعتذروا جبيعا عن التوريد لعدم وجود الصنف ، ثم تمام بالرور في اليوم التالي على التجار في ساحل. الغلال بالجيزة وساتية مكى فاعتذروا أيضا لوجود نتمس في زراعة التمح هذا العام وقد ورد ببلف العملية المودع بأوراق الدعوى نماذج عروض لنجار الغيوم وسلحل الغلال بساتية مكى ثابت بها اعتذراهم عن التوريد لمدم وجود السنف وهذه العروض مؤرخة ٦ ، ١٩٧٧/٧ ثم عرض رئيس المتود والمشتريات مذكرة اخرى على رئيس مجلس المدينة أشار فيها ألى أنه ورد عسرض للمجلس بتسوريد الثهسسان بسسمور الحهسال ٢٥ جنيها من المورد على أن يكون التسليم بسساحل الجسيزة ، وأن سائر النجار قد اعتذروا عن النوريد لوجود نقص في زراعة القيسم في ذلك العام ، وانتهت المذكرة الى طلب تبول العرض الوحيد لمدم توافر التبن في الاسواق لنقص المحصول المزروع وعدم وجود أية غائدة في اعلدة الممارسة ، ماشر رئيس المجلس بالموافقة في ١٩٧٧/١١/١٧ وأسفر الة ايذ على حساب الطاعن عن توريد عدد ١٠٩ أردب شمير بسمر الاردب ٩ ج ٠ ٤٧ حمل تبن بسعر الحمل ٢٥ جنيها وبذلك أصبحت جملة غروق الاسسعار ٣٠٠ ١١٠٠ جنيه اضيف النها مصاريف ادارية بنسبة ٥٪ (٥٥ج و ١٧م) ٤ وغرامة الناخير بنسبة ٤ ٪ (٤) جو١٢م) فأصبحت جملة المبالغ (١٩٩١ جو٢٠٥م).

-خصم منها التابين النهائي المدنوع من الطاءن ليصبح المبلغ المطالب به بعد استنزال التأمين هو ١٠٥٥ جنيها و ٧٦٠ مليما . وهذا بخلاف تكاليف التال من سلط الغلال الى مخازن المجلس والتي قدرتها جهة الادارة بمبلغ . ٩ ج حيث أن عرض الطاعن كان شابلا للنقل لمخازن المجلس ، ومن حيث 'ن البادى من استعراض الوقائع المتقدمة أن جميع الشواهد قد تضافرت على أن محصول القبح عن علم ١٩٧٧ كان قليلا ونتج عن ذلك ندرة محمسول التبن بالاسواق مما ادى الى اعتذار اغلب النجار عن توريد التبن لمجاس المدينة وارتفاع سعره في العرض الوحيد المتدم للمجلس ارتفاعا وصل الى خمسة أضماف السعر الذي كأن الطاعن قد ارتبط به مع المجلس في ممارسة ١٩٧٧/٦/١٢ ، وقد ارتفعت الاسعار الى هذا الحد في مدة لا تتجاوز خمسة أشهر من هذا التاريخ ، ومن حيث أن تضاء هذه المحكمة جرى على أن مناط أعمال نظرية الظروف الطارئة ان تطرأ خلال تنفيذ العدد الإداري ظروف · طبيعية أو اقتصادية لم تكن في حسبان التماتد عند ابرام المقد ولا يملك لها دفعا وأن يكون من شأنها أن نفزل به خسائر مادحة تختل معها اقتصاديات المتد اختلالا جسيبا في ارتضاع أسسمار الاستلف والمواد التي عمسد المورد على توريدها ارتفاعا باهظا يعتبر ظرما لم بكن في الحسبان توقعه عند التماتد طالما أنه يترتب عليه زيادة أعباء المورد بتصيله خسائر غادحة الى الاخلال بتوازن العقد اختلالا جسيما . وأن مقتضى تطبيق أحكام نظسرية الظروف الطارئة هو الزام جهة الادارة بمشاركة المتعسلتد معه في هذه الخسائر ، ضمامًا لتنفيذ المقد الادارى تنفيذا سليما ، ويستوى أن يحصل التنفيذ من المتعاقد نفسه أو تقوم به جهة الادارة نيابة عنه عند الشراء على حسابه . (حكم الادارية الملَّيا في القضية رقم . ٢١٥ لسنة ٦ ق جلسسة ٩/٦/٦/١٩ حكمها في القضية رتم ١٥٦٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١١) ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يحق للطاعن المطالبة بتطبيق أهكلم نظرية الظروف الطارئة على حالته ، والمحكمة وهي تطبيق هذه الاحكام على وقائع الدموى المطروحة ، تضع في اعتبارها ، أن الزيادة في أسعار الشمير الذي 'أشترت به جهة الادارة هذا المحصول على حساب الطاعن لم تكن باهظة الذبلغ مرق السعر حوالي ٥٠٠٠ عن كل أردب ، ومن ثم ملا مجال تطبيق الإحكام أأشار اليها بالنسبة الى شراء هذا المصول . آبا بالنسبة الى التبن من الزيادة في الاسمار قد بلغت حوالى ٢٠ ج في كل حبل ، وببراءاة الشروف والاعتبارات السلبق ببالنها ترى المحكة حقا وعدلا ، ان تشارك جهة الادارة العلماء في هذه الزيادة مناسفة بينهما ، فيداسب الطاعن عن كل حبل من النبن اشترته الادارة على حسابه على اساس خمسة عشر جنبها من ثبن تل حبل ، ولما كانت جهة الادارة قد الشترت حسبها بين من الاوراق — عبد ٧٧ حبل تبن بسحر الحبل ٥٠ جنبها ، غانها تحبل من ثين هذه الكية مبنع .٧٧ جنبها نخصم من المبلغ الذي تغي الحكم المطمون غيه بالزام الطاعن بها ، ومن حيث أنه لما تقدم يتمين تعديل الحكم المطمون غيه بتخفيض المسللغ المحكم بالزام الطاعن به بها مادل .٧٧ جنبها ،

(طعن ۸۷۷ لسنة ۷۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱/۱۸۱)

قامينة رقيم (٧٧٥)

الجسطا:

مجال اعبال نظرية الظروف الطارئة ان نطرا خلال تنفيذ المقد الادارى.
حوادث أو ظروف طبيعية أو اقتصادية سواء من عبل الجهة الادارية المنطقة
او من غيرها ولم تكن في حسبان المنطقة عند أبرام المقد ولا يبلك لما دفعا
وان يترتب عليها أن تنزل بالمناقد خسائر فادحة تختل معها انعصاديات
المقد اغتلالا جسيها — مؤدى هذه النظرية بعد توافر شروطها الزام جهسة:
الادارة المنطقدة بشاركة المنطقد بمها في تحيل نصيب من الخفسطرة المتي
حافت به طوال غنزة تبام القائد المناقد المائية وبرضاة العمائع المسلم
المنقد الإداري واستبرارية سير المرافل العالمة وبرضاة العمائع المسلم
تطبيق هذه القطرية يفترض بداءة أن يتم تنفيذ المقد الاداري تضيقا كابلا
تطبيق هذه المنظرية بنفذ الاترابائة الانمائية عبد أن أعفته الحياد.
المناز الم يتم المنافذة كابلة بهد أن أعفته الحياد.

"الادارية من توريد جزء من الكبية المتعاقد عابها فلا محل اطلب التعويض ...
- أساس ذلك : اعفاء القصائد من التوريد غير مشاركة من جانب الادارة الجنماند في تعبل بعض اعباء العقد خلال فترة الظرف الطارىء ... لا محل الجنماند في تعبل بعض اعباء العقد خلال فترة الظرف الجالوىء ... لا المحلم الخطيق التخليف يعتق ربطا المتحاضد المساس خلك : مجال اعبال الفظرية تحمل جزء من الفسائر وفيس تطفيق درجة التعالد .

بلقس الدكم:

ان مبنى هذا الطعن على نحو ما تقدم مخطّفة الحكم للقانون والمتصود في النسبيب لاته بعد أن أقر بتطبيق تظرية الظروف الطارئة على المنسد -رفض الحكم بتعويض له ٤ فان طلب الطاعن تعويضه لجلغ قدره مائنا الف جنيه وهي تبثل الخسارة التي لحقته بسبب توريد الجبن باسعار تقل عن الاسمار التي تماتدت بها هيئة الإمداد والقبوين مع شركة مصر للالبان وعذه الفروق عبارة عن مائة وخيسين الف جنيه وبلتي مبلغ التعويض بيئسسل -مصروغات ادارية واحور عبال وبكاتب وتشهيلات ،

وبن حيث أن بتنفي نظرية الظروف الطارئة أن نظرا خلال بدة تنفيذ المتحد الاداري حوادث أو ظروف طبيعة كانت أو التصادية 6 سواء بن عبل الجمعة الادارية المتعادد عند أبرام المحمد ولا يبلك فها دغما وبن غيرها لم تكن في حسبان المتعلد عند أبرام المحمد ولا يبلك فها دغما وبن شاتها أن لاثرا به خسائر غلامة تمثل معه المتعلدة المتعلدة أبيانية أو ويودي هذه الفظرية بعد قوادر شروطها المجمود الادارية المتعلدة المتعلدة ويبيانية المتعلدة ويبيانية المتعلدة ويبيانية المتعلدة المتعلدة ويرضاة المتعلدة المتعلدة وإستهدارية لسبح المرقق العام الذي يضعه ويرضاة المتعلدة المتعلدة بقائرية المتعلدة المتعلدة المتعلدة المتعلدة المتعلدة عالم المتعلدة المتعل

التماتدية كابلة بعد أن اعنته الجهة الادارية من توريد ١٨٠٥ ملن من مقسد 19٧٣/٧١ موضوع النزاع وهو ألاعناء الذي الترته المحكية على النحو المقدم والذي يعتبر خير مفساركة من جانب الادارة المتماتد في تحيل بعض اعبائه طوال غنرة الظرف الطاريء بيا لا يحل معه لان يطلب الطاعن تعويضا آخر يجاوز حدود تطبيق نظرية الظروف الطارئة ؛ والمنتهى الحسكم المطعون عليه الي ما تقدم غلته يكون متنفا وحكم المقارث أو لا يحل لما ساغة الطاعن في عليه الي ما تقدم غلت يجب عليها الحكم له بثمويض يحقق له ربحا ولو طمئة من أنه ليس مقتضى نظرية الظروف الطارئة تحقيق ربح المقتملات ، بيس وانها هو تحيل جزء من خسارته ؛ وهو ما تم في شمان حالة الطاعن ؛ ومن ثم مغوط طمئة غير قائم على أساس خليقا بالرغض مع تحيله مصروفاته عملا منفس المادة على المساس خليقا بالرغض مع تحيله مصروفاته عملا منفس المادة على المساس خليقا بالرغض مع تحيله مصروفاته عملا

وبين حيث انه لما تقدم اضحى الطعنان ماندى الاساس ، جما يتعين حمه الحكم برنضهما مع الزام كل طاعن بمصروفات طعنه .

﴿ طعن ١٢٢٣ أسنة ١٧ ق جاسة ١١/١١/١٨٨١)

البحث الثلث تتارية الصمريات المدية غير الموقعة

ا ... مناط تطبيق نظرية الصموبات المادية غير المتوقعة

قاعدة رقام (١٧٨)

: 41-41

نظرية الصعوبات الكلية غير المتوقعة ... اساميها وشروطها ... مدى سريانها بالنسبة للمقود الجزافية التي تتضين تحديد اجر الكبية الإعبال المطلوبة وتحديد اجباليا لما تلازم الادارة بدفعه من ثبن يقابلها ... ورود هذا المطابع الجزاق في تحديد الثبن لا يحول دون تطبيق التظرية بشرط أن يكون من شان هذه المسموبات الإخلال باقتصاديات العقد .

ملخص الفتسوى :

ان نظسرية المعوبات المادية غير المتوقسية ، والتي يمكن ان لا لتستد اليها مطالبة الشركة بمنحها مبالغ تزيد عسا انفق عليه في العقد المبرم معها سنجيل في أنه « إذا ما صادف المتساقد في تنفيذ التزاماته صعوبات مادية ذات طبيعة استثنائية خالصة ، ولا يمكن توقعها بحسال من الاحوال عند ابرام التعاقد ، وتؤدى الى جمل تنفيذ العقد مرهشا غان من حقه أن بطلب بتعويض كابل عما تسببه هذه الصعوبات من أشرار » . وتفصيل ذلك أنه عند تنفيذ العقود الادارية ، ويخاصية عقيد الاشغال العالمة قد تطرأ صعوبات مادية استثنائية لم تدخل في حساب طرف العقد وتقسديرها عند التعاقد ، وتجمل التنفيذ المد وطأة على المساقد مع الادارة ولكثر كلفة ، فيجب من بلب المسائلة يد تعويضه عن ذلك بزيادة تعلى جبيع الاعبال والتكليف التي الاسمار المتفي عليها في العقد زيادة تعلى جبيع الاعبال والتكليف التي العلياء المعالدية المتوقعة ، وان هذه فية الطرفين المستركة ، والتعويض هنا العلية معاونة مالية جرئية تهنصها جهسة الادارة المتعاقد معها ، بلأ

يكون تعويضا كابلا عن جبيع الإضرار التي يتحبلها ، وذلك بنفع مبلغ. اشاق له على الاسعار المتقى عليها » .

وعلى ذلك يشترط لاستحقاق التعويض وفقا الأحسكام هذه الفظرية توافر شروط خاصة يمكن اجمالها فيما ياتى :

اولا : ان تكون هذه الصموبات مادية وغير عادية واستثنائية .

ثلثيا : أن تكون هذه الصحوبات طارئة أى غير متوقعة أو ما لا يمكن توقعه أو لم يكن في الوسع توقعها عند التعاقد .

ثالثا: أن يترتب على التنفيذ ننقات تجاوز الاسعار المنفق عليها في المقد وتزيد في أعباء المتماقد مع الادارة .

وفي هذه الحدود والشبوابط يكون من حق التماتد مع الادارة الرجوع عليها بالتعويض آبا أذا تخلف شرط من هذه الشروط ، مان النظــــرية لا تطبق عو لا يستحق المتماتد مع الادارة أي تعويض .

ومها يجب التنبيه البسه بالنسبة الى المقسود الجزافية وهى التي تتضين تحديد أجر لكبية الامسسال الطلوبة ، وتحديدا أجماليا لما طنزم الإدارية بعضمه من ثبن يقابلها غلن هذا الطلبع الجزاق في تصديد الثبن لا يحول ، دون تطبيق نظرية الصموبات الملاية غير المتوقعة . على أنه يجب عندند أن يكون من شان الصموبات الملاية في هذه الاحوال لل أن تطل بالتصاديات المقد تبعما لاتهار الاسمى التي قام عليها تقدير الثبن المتلق عليه غيه .

(المتوى رقم ٩٥ في ١٩٦٤/٢/٤)

. ب ـ بوانع تطبيق نظرية الصحوبات المادية في المتوقعة

قاعدة رقيم (١٧٥)

المسطا:

تثبيه العارة من تعاقد معها على صحوبات معينة في طفيد العدد ...

بؤداء عدم مسئوليتها عبا يسانغه التعاقد معها بن هذه الصحوبات في الحدود ...

المعقولة التى يصل الهها التقدير المهادى النهور دون ما يجاوز هذه المعدود ...

اساس ذلك أن تفسي المقد على أساس النيـة المشتركة المتعاقدين يقتضى بان الاعقاء من المسئولية عبا يجاوز الحدود المقولة لم يكن بقصودا من أيها لانه لم يكن يخطر ببالها ... تطبيق نظـرية الصحوبات الملدة غي بالمؤتفة على الزيادة التى يكون من شالها الاشلال بالتصاديات العقد دون ...

الزيادات التى لا يكون لها هذا الاش .

ملقِص القنسوي :

لا يصبع ملتول بأنه كان ثبة اتفاق على عدم مسئولية هيئة تنسساة المسوس عن تعويض الشركة عبا تصلعه من صعوية غير متوقعة > كاللك المديس عن تعويض الشركة عبا تصلعه من صعوية غير متوقعة > كاللك القي بسلامته المسافلة الفي بسلامة المسافلة المبيئة الميئة الميئة الميئة الميئة من المتول مردود بأن با جاء في المتد وفي الشروط في خسسوص التنبيسه الى طبيعسة التربية > والى ما المتويه من صخور صلبة > ونحو فلك > بجهل على أنه تمسد به عسدم مساطة الهيئة عبا يصلحة من يعهد اليه بتنفيذ المشروع من عتبسك بسبب فلك في الحدود المقولة التي يصل اليها التقسدير المسادى للابور ببنيا على الاختبارات والبحوث المبكن اجراؤها عند وضمع مشل هدفا التقسدير > ابنا با جاوز هذه الحدود > مبا يكون ثبت تسليم بأنه لم يكن بغيطسر ببسال اى من المتعادين أو مما لم يكن في مقدور أحد أن يتكهن به عند المعادين المحادين المدادين الما النية المستركة المتعادين >

سع الإستهداء بطهيعة التمسليل وبها ينبغي أن يتوانر من لبلتة وثبة بهي المعاهدين ، وغقا المعرف البعارى في المعاللات بد يتغيي القول بانه مبا في يتجه الله تصد المعاللات بد يتغيي القول بانه مبا في أما ما جاء بمسحنة من تصديد لتبوسة ما يضع من ثوره ... ۱۹۷۷ علم بعد بعدره لا يصل التوسيع والتعبيق بعد لتمي تبره ... ۱۹۷۷ علم بهو بدوره لا يعتبر انفاقا على عدم اداء زيادة على هذا النبن مها يتتضيها تنظيق نظرية المحبوبات الغير المتوقعة ، اذا تحقق موجب اعبالها ، اذ ينه من السحويف المحبوبات الغير المتوقعة ، اذا تحقق موجب اعبالها ، اذ ابن هذا التصديد لا يحول دون تطبيق النظرية المذكورة ، ولا يمنع من تحقيض الشركة عن المسعوبات الاستثنائية غير المتوقعة التي تصلحافها مقد تغيد المعرفة عن المسوبات الاستثنائية غير المتوقعة الى تسلم انه يجرى أعسال مقتد ، بل يحبل هذا التحديد على أساس أنه يجرى أعسال مهتضاه اذا با تم النشيذ في ظروف عادية وقتا الما كانت تتوقعه الهيئات

وبالبناء على ما تقدم غاته غاذا ما بدأ أنساء التنفيذ أن حجم التربة العصلية قد زاد زيادة كبيرة عن القدر المقوتع أو عن الدى الهذى قدر ابتداء وفقا لعناصر وبنساء على مقسدمات سسليبة سان ذلك يقتضى أن يتقنى ألطسرفان على تقدير ما يترتب على هذه الزيادة من نقسائج من شائها أن حجم لا تنفيذ المقد أشد وطأة وأكثر كلفة ، وبخاصسة أذا ما بلغ مدى ذلك حد الإخلال باقتصاديات المقد ، وقلبها رأسسا على عقب برسبب انهيار الاسمى الهي أشهت عليها ويكون تقدير الأثر المترتب على النسائج المسلم الليها ، بالاتفاق على أداء مبلغ أضافية ألى الشركة زيادة عبسا كان بتفق ملهسه من قبسل ، وذلك تمويضا لها ، عبة تجبلت بسبب المسموبة غي المتوقعة التي ساقتها من نفتات وذلك تطبيقة لنظرية الصعوبات المائية غي المتوقعة التي سبق بيانها .

ومها يؤود النبتار للسباف بهايه أن توام نظرية المبعوبات غير الموقعة جو اجتيارات البعدالة ، وهذا بذاته بما يستوجيه تنسي با قد يؤخذ علي تقدير إليان على النظرية ، تنسيرا مضبية غير موسسم أبيا ، وهذا التعسير المسبلة على المعدود التي تسمح بهمية قواعد التهسير أذ الانتباق صحيح السيالا في المقاورين و يمكن المتسود بعدم التوسع في تبسير العبارات التي يمكن حملها على أنها تنسلول كل الاجوال على انها تنسلول كل الاجوال على انها تنسلول كل الاجوال على المعادين أو ما لم يخطسر

يدّهنها ، بل تحبل على أن الراد بها الاحوالي التي يجرى نيها التنفيذ في ظروف بها يكن أن يرد تصورها ببال المتماتدين ، وفقسا لما أجرياه من تتدير اللجور في الحدود التي يكن نيها لمثلها ذلك ، وهذا ما لا يمسدوا في يكون تطبيقسا لما هو مسسلم به من وجوب تقسسير العقسد ، وفقا للنية المشتركة اطرفيه ،

ومتى أنتهى الامر الى ما تقدم ، وبأن منه أن الزيادة في حجم كبيسات الاتربة الستخرجة من الارض الصلبة ، مما لا يمكن أجراؤها الا بكركات ذات علطع خاص ، تعتبر بالتبدر الذي بلغته مما شبهدت الهيئة باته ينوق. الشماما مضاعفة كل مما كان متوقعا ومقدرا على أساس الاختبارات الترر الجرتها الهيئة ، والتي أجرتها الشركة ، وأن ذلك مما لم يكن في مقدور الحد أن يتكهن به أو يكثب عنه قبل التعاقد ، لرجومه إلى طبيعة التربة فى ذاتها ... أن الزيادة المسار اليها ، مما يعد من تبيل الصعوبات المادية عمر المتوشعة ، التي تقتضى أن تعوض الشركة عما تكلفته بسببها من نفقات تجاوز ما تدرته على أساس الاسمار المتنق عليها ، مجاوزة من شانها أربه عَكُل باقتصافيات العقد ، متى انتهى الامر الى ما تقدم وبأن منه ما مسلفه تقريره ... مُلْنَه بعدئذ يجب تحديد الزيادة التي يجرى التعويض عما ترتبه على مواجهتها من نفقات ، وفي هذا الخصوص ، ماته يلاحظ أن الاسمار التعق عليها في المقد أنما تغطى الحالة التي ببلغ ميها مقدار ما يستخرج من الاتربة من الارض الصلبة ٥٣٥٠٠٠ مترا مكعبا من مجمسموع الاتربة. المترر استخراجها وتدره ١٠٠٠٠٠ مترا مكمبا ، كما انها تضطى ما تمد يزيد على المتدار السالف بياته لمجموع ما يستخرج من الاتربة من الارضى الصلبة ، زيادة تدخل في حدود المعتول ، الواجب اجسراء التنسدير علي الساسه ، وبن ثم يلزم تحديد الزيادة التي تدخل في حسدود المعتسول .. والتي تغطى أسمار المقد مها يترتب عليها من نفقات ، غلا تهنم الشركة عنها أية زيادة في هذه الاسمار وتحديد هذه الزيادة ، بسالة غنيسة وذلك ضع مراماة أن يؤخذ في الامتبار ؛ في هذا المتلم ؛ أن كل زيادة لا يكون من. شائها الاخلال بالتصاديات العقد ، ولا تؤدى تبعا الى ومسع الشركة في مركز غير ذلك الذي يبكن توقعه عند التماتد ، ويكون من شسانه تلبه التصافيات المند ، لا مُجِّره امتبار انتفيذه ، بما يرهق الشركة وينتقل كاهلها ــ كل زيادة لا يكون بن شائها ذلك يتجاوز منهــا ، ولا تمــُوض. الكثركة عنها وذلك مراعاة لما نص عليه في العقد من تحديد مسمر القهور جزافي لثين الاتربة المستخرجة عنهسا مما يستوجب أن يتبسل الشرر المترتب على الزيادة التي صادنتها الشركة الى درجة تلب التمساديات المعقد رأسا على مقب لا مجرد ضرورة التنفيسة للمقد ، أكثر أرهاتا وأشد. وقسراً .

لذلك انتهى رأى الجمعية المدوية الى ان شروط نظرية المسعوبات غير المتوقعة متوافرة في هصوص عملية استخراج الاتربة ونتلها في المنسلطة الاتى يجسرى فيها توسيع وتعيق القناة ؛ تنفيذا للبرحلة الاولى من مشروع ناصر « وان لشركة مبزونوجوبى التى قلبت ببتنفيذ هذه المرحسلة الحق في الرجوع الى هيئة تتناة السويس مطالبة بالمبالغ التى تعوضها عن الإشرار التى لعقت بها نتيجة لما مساهنته انتاء ننفيذ العملية المسندة البها من صموبات وتقدر هذه المبالغ بمتدار ما انفقته الشركة من مبالغ تحقيقه وأنه تحق للهيئة أن تعلوض الشركة الشار اليها بقصد التوصل الى النقلق في شان تحديد تبهة التعويض المستحق الشركة » ، طبقا لما تتد موظك لأن الإصل هو أن تحدد هذه القيمة رضاء وأنه لا بالمبارات الا سيت ويقتلك لأن الإصل هو أن تحدد هذه القيمة رضاء وأنه لا بلجا الى القضاء ونتشى يتعتب التقاضى ما المكن ذلك ، مراعاة للمدالة ولسمعتها العالمية .

(نوتی رقم ۹۵ فی ۱۹۹٤/۲/۱

قاعدة رقم (٥٨٠)

المِسطا:

باللحق التسكير:

اذا كان يمط النصوس الواردة في الشروط العلبة أن المتاول مسؤوليه مسؤولية كليئة من جبيسع الصحوبات الملاية الفي عسساته سواء كانت متوقية أم غير معوقته أم غير المتوقعة ، وقيس بن شأن الصحوبات الملاية غير المتوقعة الاطرية مهما ترتب عليها بن ارهاق المبتاول أن تخوله حق مطابة الجهة الاطرية المتعادة معه بزيادة غنات الاسعار مشاركة بنها في الخسارة التي تسكون لم المتعوبات سالفة الذكر سايا كان فسائها سالا فرقيه الى مستوى الحوادث الطارئة الموجبة الازام الادارة بتحسيل تصحيبا في الكسارة الفادحة التي تحقل بها اقتصاديات المقسد المحسلالا بخسيها ، وذلك ضبانا لتنفيذ المقد الادارى واستداية سير المرفق العام الذي يضعه .

قاعدة رقيم (٨١)

المِسنا :

بستوكية القاول في عاقة تلفره في تنفيذ التزايلات النا كان بنرد سعت الى اسباب لم يكن في الإيكان توقعها وقت تقديم المطاء ، وكانت كاركيّة عن ارادته ... سططة الجهة الإدارية المتعاقدة في تقدير هذه الاسباب ... انتضاء فرايات الخلفر بنوط بتقدير العهة الإدارية ،

ملخص الحكم :

ولأن كانت الشروط العابة قد جعلت المقاول — كتاعدة عابة — بسئولا عن الصعوبات المادية المؤتمة وغير المتوقعة ؛ الا أنها استثناء من هذه التاعدة العابة اعنت في البند . ٤ منها المقاول من المسئولية في حالة تأخره في تنفيذ التزايات أذا كان مرد ذلك التي اسباب لم يكن في الإيكان توقعها وقت تقديم المطاء وكانت خارجة عن أزادته ، وتاطلت بعدير علم الهيئة بسلطة تقدير هذه الاسباب شريطة أن يقوم المقاول بالملافية عنه علم مورا عند حصول أي حادث يرى أنه سيكون سببا في تأخير أنهاء الأعبال . وقتل ما أنهيان أن أنتضاء غرابات التأخير منوط — وفقا لما هو مقرر في منظم المتارئ المنارئ المنارئ المنارئ المنارئ المنارئة بصباتها القوامة على صدرة المرافق العابة والقائمة تبعا لذلك على تنفيذ شروط المقد .

فأفيسا سالقسوة القساهرة

البحث الايل

الشروط ألواجب توافرها في الحادث عتى يعتبر توة غاهرة

قاعدة رقيم (٨٧٠)

المِسطا:

القوة القاهرة والحسادت الفجالى ... فالمروط الواجب توافرخة في الحادث حتى يمتبر قوة قاهرة لا تتحقق معه المسئولية ب.. تطبيق القسواعد الواردة في القالون المنى في هذا النسأن على الروابط الإدارية ... اساسه ... اعتبار هذه القواعد من الاصول العابة التي يجب النزول عليها في تحديد الروابط الإدارية في مجال القانون العام .

بلخص الحسكم :

ان أحكام المسئولية المقدية تقتضى أن يكون هناك خطأ وضرر وأوله انتوم علاقة السببية بين الخطا والضرر وأنه أذا استحال على المدين أن ينفذ النزامه عينا كان مسئولا عن النمويض لعدم الوفاء ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشسأت عن سبب أجنبي لا بد له غيه ؛ وأسستحالة التنفيذ أما أن تكون استحالة غطية أو استحالة تانونية وفلك في الوقت الذي يجب فيه التنفيذ و وغنى عن القول أن الاستحالة الفطية هي من مسائل الواقع الذي يقدره القاضي ويختلف هذا التسدير بحسب ظروفه الاحوال وملابساته ؛ وأذا كانت الاستحالة راجمة الى خطأ المدين لا ينتفوه الانزام وأن كان أصبح تنفيذه العيني مستحيلا ووجب التنفيذ عن طويقه التمويض ؛ وبذا يتحول محل التزام من التنفيذ الميني وتتصول الى كمسالة غنيني التابينات التي كانت تكفل التنفيذ الميني وتتصول الى كمسالة التمويض ، وبذا يتحول محل التزام من التنفيذ الميني وتتصول الى كمسالة التمويض ، وبني مدة التقادم مسارية ؛ أما أذا كانت الاسسنحالة راجمة الى سبب أجنبي غان الالتزام ينقضي أمسالا سواء من حيث التنفيذ الميني أو التقويش ، والتعويض ، والسبب الاجنبي هو الحادث الغمسائي أو التوقي

القاهرة أو خطأ الدائن أو ممل الغير ، ويجب أن تكون القوة القاهرة أو، الحادث الفجائي أمرا غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع ، مان توافر هذان الشرطان كان الحادث اجنبيا عن الشخص لا يد له نبه ويجب أن يكون عدم استطاعة التوقيع لا من جاتب المدين بل من جاتب أشد الناس يقظـة وبصرا بالأبور ، مُالمهار موضوعي لا ذاتي ملا يكتني نيه بالشخص المادي ولكن يتطلب أن يكون عدم الامكان مطبقا كما يجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجسائي مستحيل الدفع ، فإن المكن دفع الحسادث حتى ولو استحال توقعه لم يكن ثبت توة تاهرة أو حادث نجائي كما يجب أن يكون من شأته جمل التثنيذ مستحيلا استحالة مطلقة لا بالنسبة للمدين وحده بل بالنسبة الى أى شخص يكون في موتف المدين . وهذا هو ما يميز التوة القاهرة والحادث الفجائي عن الحوادث الطارئة التي تجعل تنفيذ الالنزام مرهقا لا مستحيلا ، ويختلف أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي بحسب الاحوال فاقا كان هو السبب الوحيد في وتوع الضرر انعسمت علاقة السببية فلا تتحتق المساولية ، وقد يكون من أثره لا الاعفاء من تنفيلة الالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول الحادث فيبقى الالتزام موقوفا على أن يعود واجب التنفيذ بعد زوال الحادث . وغنى عن التول انه بجوز المرمين أن يعدلا باتفاتهما من أثر القوة القاهرة أو الحانث النجائي نيتنقان مثلا على أن المدين لا يظى من التزامه ويتحمل بذلك تبعة السبب الاجنبي غلا ينتغى الالتزام حتى ولو استحال تنفيذه بسبب اجنبي ويتحول محسله ألى تعويض ويكون المدين في هذه الحالة ازاء الدائن بمثابة المؤين بهينه من الحادث الذي يرجع الى القوة القساهرة ، وكل ما تقدم من قواعد قد تنفه المشرع المصرى في القسانون المدنى ، ولئن كان مجسال تطبيق هذه التواعد في مجال روابط القاتون الخاص الا أن القضاء الاداري قد اطرد على الأخذ بها باعتبارها من الاصول المسامة التي يجب النزول عليها في تجبيد الروابط الادارية في مجال القانون العام ما دامت تنسق مع تمسيير الرافق العلمة وتكفل التوفيق بين ذلك وبين المسالح الفردية الخاصة ، وقد ردد البند الخامس من المتود الثلاثة المرمة مع المطمون عليه النص على اعفاته من المسئولية عند وتوع التوة التاهرة .

" (طعن رقم ۱۸۹ لسنة ع ق ـ جلسة ۱۲/۲/۱۹۰۱)

عاصدة رقسم (٨٨٠)

المستدا :

الشروط الواهب توافرها فالسبب الإهنبي والقوة القاهرة ... الر لبكان توقع الحالث الذي يعتبر قوة قاهرة .

ملخص العسكم :

وان كان الاجراء الذي اتخذته مصلحة الآثار ببنع العبل في الموقع كة تسمة أشهر يستند الى ما لهذه المطحة من سلطة عامة في تثنيف التوانين المتعلقة بالآثار ، غير أنه مع ذلك لا يعتبر بمثابة القوة القاهرة أو السبب الاجنبي الذي يعنى جهة الادارة المتعاقدة من تنفيذ التزامها المشار الله ؛ ذلك لاته من الامور المملمة أنه يشترط في القوة القاهرة أو السبب الاجنبي أن يكون غير ممكن التسوقع مستحيل النفع ، ماذا أمكن توقع الحادث حتى لو استحال دغمه أو أمكن دغع الحسادث ولو استحال توقمه لم يكن موة قاهرة ولا يترتب عليه اعفاء المدين من التزامه ، والذي يبين من الاطلاع على الملاة السادسة والعشرين من عقد الاشمال العامة المبرم بين المدمى وجهات الادارة المدعى عليها أن العسل كان يجرى في منطقة أثرية وانه كان من الامور المتوقعة عند ابرام المقد توقف الممل نيه لوجود آثار في الموقع ، ويترتب على ذلك أن تدخل مصلحة الآثار وابتاف العمل كان أمرا متوقعاً ولذلك غلا يعتبر هذا المهال سببا أجنبيا أو توة قاهرة يترتب عليها أن يتطل المدعى عليهم من التزامهم بتبكين المدعى من المضى في تنديذ العمل المتعاقد عليه حتى يتم انجازه ، وكان يجب عليهم قبال أن يكلفوا المدعية بالعمل أن يتأكدوا من مصلحة الآثار أنه لا وجد بالموقع ما يحول دون تنفيذ المهلية المتمالد عليها في الأجل المنفق عليه .

(طعني رقبي ١٣٤٠ ، ١٣٤٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٥)

أأبحث أالسسائى

الفرق بين الظرف الطاريء والقوة القاهرة

قاعسدة رقسم (١٨٤)

المِسطا:

بهادت طاوىء ... الفرق بينه وبين القوة القاهرة ... بشــال والنسبة. والرتفاع غير القوقع السمار الزئيق ، فقاء تنفيذ عقد القوريد ، بما عرضها عليه زيادة اعباء المسالد بتصبياء خسائر فالحدة الى هد الإنقاق بتوازن. المقد اخلالا جسبها ... اعتباره طرفا طارئنا لا قوة قاهرة .

يقضس التعسكم :

ان ارتفاع اسمار الزئبق لا يعتبر توة تناهرة ماتعة من تنفيذ التعهد بالتوريد ، ولكنه يعتبر ظرفا طارقا لهم يكن في التعميان عسد التعميلات ه وقد ترتبت عليه زيادة أعيماء الشركة بتعميلها خسمائر فادحة الى حد الاخلال بتوازن العقد اخلالا جمعيها ،

(طعن رقم ٢١٥ لمنة ٦ ق _ جلسة ٢١/١/١٢١١)

البحث أأثالث

... ما يمتبر وما لا يعتبر من تبيل القوة المقاهرة

قاعسدة رقسم (٥٨٥)

المسدا:

امرار الحكوبتين الفرنسية والإيطالية على بنع نصدير الاسسلحة: المتعاقدة عليها ... اعتباره سبيا اجتبيا تتحقق به القرة القادرة .

بلغص الحكم:

ان الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق في قضائه فيها انتهى اليه بعد استظهاره لظروف الحال وملابساته من أن عدم وغاء الدين بالتزامه يرجع الى صبب اجنبى لا يد له فيه ، فتحققت القوة القاهرة التي جعلت الننيذ وستحيلا وذلك بسبب اصرار الحكومتين الفرنسية والإيطلية على منسح تصدير الاسلحة المتقفى عليها الى الحكومة المصرية وهذا السبب الإجنبى في احكان أي شخصى في مثل مركز المدين أن يتوقصه أو يدنمه بل أن المطعون عليه بعد أن عبز عن الحصول على ترخيص الحكومتين حاول منظيذ التزامه بوسسائل اخرى عرضها على المحقين العسكريين في روما ورايس وذلك بارصال الاسلحة برصم أنيوبيا على أن تستولى عليهسسالا الحكومة في أثقاء مرورها عابرة بصر بعد الاتفاق مع الحكومة المسيدة وعلى ذلك من الهوسائل الإخرى التي انترحها ولكن الحكومة المصرية لم تتبلها وكن خلك بعل طبئ أنه لم يترك وسيلة مكلة لتنفيذ التزامه الالجا اليها وكن حلل دون التنفيذ السبب الجنبي الذي لا يد له فيه أي القوة القاهرة التينية من المسئولية و

* (طعن رتبم ۱۸۹ لسنة ٤ ق ـ جلسة ١١/١٢/١٢)

قاعدة رقيم (١٨٥)

الاستحالة الناشئة عن سبب اجنبى ينقفى بها احسلا الالتزام --الشروط الواجب توافرها في السبب الاجنبى • لا يجوز البتماتكين أن يمدلا من اثر القوة القاهرة •

ملخص الحسكم :

ذا كانت الاستحالة ناشئة عن سبب أجنبى فان الالتزام ينتفى أصلا ، والسبب الجنبى هو الحادث الفجائى أو القوة القاهرة أو خطا الدائن أو فعل الفي ، ويجب أن يكون الحادث غير متوقع ومستحيل الدفع ويكون من شأنه أن يجعل التنفيذ مستحيلا ، وغنى عن البيان أنه لا يجوز للمتاقدين أن يعدلا باتفاقها من أثر القوة القاهرة ، فيتفقا مثلا على أن ويحمل المدن بالاتر .

(طعن رقم ۱۳۳۰ لمنة ۱۲ ق ، ۱۲۲۰ لمنة ۱۲ ق — جلمــــة (۱۹۲۹/۲/۱۰)

قاصحة رقيم (٨٨٧)

المِسطا:

ملخص الفتري :

رأت وزارة الاقتصاد ؛ بناء على جوافقة لجنة الثبوين الطيا ؛ أن خرخص في تصدير الفي طن بن كسر الارز ؛ على أن يكون ذلك وفقسا الشروط

اعلنت عنها الوزارة ، وتتحصيل في انه ، على حين يرخص له في ذلك. أن يدير بنفسه كبيسات كسر الارز المرخص له بنصديرها من السموق الحرة ، وأن يتولى شحن هذه الكبيات في خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ منح الترخيص ، وأن يكون التصيدير بلحدي المسلات الاجنبية المرة وبشرط الا يمنح المصدر ، علاوة حساب التصدير المتررة ، وأنه على اساس ذلك ستكون أواوية الترخيص بالتصدير لأصحاب اعلى الاستعال وأكبر حصيلة ، وأنه تسلوت الاسسعار بالحمسيلة تكون الأولوية المسحاب المضارب وتكون الحصيلة من حق الحكومة بمجسرد حصول الرخص له على ترخيص التصدير ، بحيث لا ترد في أي حال من الاحوال ، وقد أجريت مزايدة علية في هذا الشان ، عرض نيها ثلاث عطاءات ، كان من بينهسا العطساء المقدم من شركة ، ونيه يتعهسد بنصدير كهية الارز المشار اليها ... بسعر قدره ٢٤ جنيها استرلينيا للطن « مُوبِ » وعلى أن تسدد الوزارة عن كل طن ؛ حصيلة تدرها ٦٠٠ مليم ٤ وإذ كان هذا المطاء هو أحسنها ، نقد قبلته الوزارة ، وأعلنت الشركة بذلك في ٢٩ من غيراير سنة ١٩٥٩ ومن ثم تدبت الشركة ، خطـــاب ضمان ، بما يسلوى تيبية التأمين النهائي ، البالغ مقداره ١٨٠٠ جنيه ، كما دفعت الى الوزارة ، العصيلة المستحقة عن الكبية المرخص بتصديرها ومقدارها ١٢٠٠ جنيه ، وفي ابريل سنة ١٩٥٩ منحت الشركة ترخيص تمسدير الارز المشار اليسه ، على أن يتم ذلك ، وفقسا لشروط المزايدة معالمة الذكر ، وفي ١٣ من يونيــة سسنة ١٩٥٩ ، تلقت الادارة العسابة للتمسدير ، كتابا بن الشركة ، ذكرت نيسه ، أن دول تايلاند ، وبوربا والصين ، عرضت في الاسواق الخارجية ، كبيات كبيرة من كسر الارز 4 مما أدى إلى هبوط اسماره ، عما كانت عليه وقت المزايدة ، وأنه الى ذلك مَانَ عملاء الشركة في اليابان وفي مُرسَمًا ، يشترطون ، في متمسلبل شراء الارز بسعر ٣٤ جنيها ، أن يكون لهم حق تصدير منتجاتهم ، الى البالد بكلبل حصيلة الارز ولذلك عان الشركة لم تصـــدر عملا ، الا مائة طن فقط) ولا تستطيع تصنفير باقي الكبيسة ؛ بالسنجر المصند بن قبسل م ومن ثم ، فلها تطلب السماح لها باستخدام حصيلة بيسع كسر الارز ، ق استيراد مسلع ضرورية ، أو تعديل السعر وطريقة الدمع ، على أساس أن يكون قلك بالجنيه المصرى ، بالنسبة الى باتى الكبية ، وعلى أن يكوند

صمر الطن ٤٠ جنيها مصريا للكسر رقم زيرو ٧٨ جنيها للكسر رقم (1) ٤ وعلى أن تكون حصيلة الوزارة مندئة ، ه جنبهات و ٢٥٠ مليها عن الطن . ولكن الوزارة ، رنضت هذا الطلب ورات ، بعد اخذ راي آدارة المنسوى المُتَصَبِّ ، اجراء مزايدة جديدة عن تصدير باتي الكبية ، وتدرها ١٩٠٠ طن ، وحددت لذلك يوم ٣٠ من سبتبر سنة ١٩٥٩ ، وتدبت في هـــذه الزايدة الجديدة ثلاث عطاءات ٤ من بينها عطاء من شركة الاجراء التمسدير بسعر ٣٦ جنيها نوب الكسر زيرو و ٣٧ جنيها الكهر وقم (1) مع أداء حصيلة تدرها جنبه وأجد عن البأن ، ورأت الوزارة الجراء مهارسة بين اصحاب العطاءات ، على أساس التعبيدير بالجنيسة المری ق حساب (ب) سویسری - هوانسدی - بلجیکی - نیسسوی ولم تسفر هذه المارسة عن نتيجة ، فقررت الوزارة اعفاءها هي والزايدة المشار اليها ، وقبول عرض تقديت به شركة القاهرة التجارية اليهها . ولكن هذه الشركة لم تقبل تنفيذ عبلية التمسدير ، على الاسساس الذي الرتاته الوزارة ... ماضطرت الوزارة الى الموامقة على اباحة تصدير الارز ، لأن يتقدم من طالبي التصدير على استباس شروط جديدة ــ قررتها في ٢ من نونمسبر سنة ١٩٥٩ ولكن أحدا لم يتقدم بطلب الترخيص له في ذلك . و إزاء ذلك ، استطلعت وزارة الاقتصاد رأى أدارة الفتوى المختصـة ، نبها يتبسع ٤ بالنسسية الى شركة ٠٠٠ ٠٠ ٠٠ خاجابت هنذه الادارة ٤ مِما مؤداه أن للوزارة ، الحق في الحصول على الحصيلة المنفوعة كابلة ، وقى بصادرة التأمين النهائي المقدم من الشركة ، ولها نضالًا على ذلك ، الطالبة جبا يستحق من تعويض عن أخلال الشركة بالتزامها ، ويتقدير تيسة هذا التمويش ، تبين أنه ببلغ ألا ١٧٧١ جنبها ، هي تبعة الإرباح التي كانت تمود على الغرانة الملية ٤ مند استرداد تبيئة الكيبة المبعشة بالخنيسات الاسترابتية ، اذا أنه عند الشهام بالجراء تخفوعات خارجيت المسلل الدُّولَةُ على حسيلةٌ تدرها ورُ٧٧ يُر من تيسنة النَّقَد الاجنبي ، وبدلك ، عَامُهُمْ كَانْتُ ستحمَل من كُلُّ طنَّ أرز ، يَصَدَّرُ بِالسَّمْرُ الْمُتَنِّي عَيلَــة ، علي ١ جنبهات و . ١٥٠ مليها ؟ تَتَكُون جِبلة الْخَسارة التي لَحَتَّتِ بها من معيم التُسديد ، هي ١٧٧٥ جنهها _ يخسم بنها ما تتاتبته بهن فيب التابين ، فيكون البالي و٧١٠ أجنيها .

.. وتوى الوزارة الاكتباء ؛ بيصادرة تبية التابين النهائي ؛ دون المطالبة بالتمويض المشار اليه ، مراعاة الخاروف التصدير وطبهمة الاسسواق الفرارجية ؛ ولسبائر الطسروف التي يجب أن تؤخذ في الاعتبسار ، ولما في مطالبة المسسدر بالتموض ، تضماء من آثار ، ومن شانها الاضرار بالتصدير ، بسبقة علية .

وقد عرفهي فقا الموضوع على الجيمية المعومية للقسم الاستشاري بإلمالها المنجدة في ١٠ من يناير ، وفي ١٦ من غيراير ، وفي ٦ من مليو مسنة ١٩٦٣ عملات المرب الما أن الامر يقتضى البحث في ثلاث أمور ، إليه المهمية الم

استرليني ، يرد من ثمن المبيع _ ولكن الشركة لم تف من التزامها هـفة. الا ببعضه ، اذا لم تصدر ، الا بلة طن ، خلال الدة المتررة لذلك ، لما كان ذلك ، غان الشركة لا تكون ثد أوغت بالتزامها المحتقى علمه ، مسلك كان ذلك ، غان الشركة لا تكون ثد أوغت بالتزامها المحتقى علمه ، مسلك وليس نهيا أوردته الشركة بن أسباب تبريرا لعدم تنفذ الالتزام ما يعتسبر من تبيل القوة القاهرة أذ أن أنصراف العبلاء في الخارج عن الشراء من الشركة نتيجة لمنافسة الشركات في الخارج لها وعرضها و الارز به بسسعر الشركة أن تحتاط له ، وأن تتعاداه لو أنها أرتبطت مع الجهات المستوردة في الخارج تبل الاتدام على الاشتراك في المزايدة التي رست عليها وبخاصة في الخارج تبل الاتدام على الاشتراك في المزايدة التي رست عليها وبخاصة لجبة الارتباط بكية الارز المطلوبة الترخيص بتصديرها .

ولما سبق ، تكون مسئولية الشركة من عدم تفيذ النزامها قائمة أم بما يستتبع ترتيب الآثار على ذلك قانونا .

(غلوی رقم ۱۹ ق ۱۹۹۲/۸/۱۳)

القسرع التسبالك

الإخلال بتنفيذ المقد الاداري والجزاءات التي تبلك الادارة توقيمها على المتعاقد القسر

أولا -- أهــكام علية

الجحث الأول التزام الجزاء الذي رتبه المقد الخطا بمينه

قاعسدة رقسم (٨٨٨)

المسطا:

توقيع المقد الادارى خطا معينا وترتيب جزاء له يعينه ـــ وجوب تقيد جهة الادارة بما ورد في المقد ـــ فيس لها كقاعدة علية أن تخالفه أو تطبق في شاته نصوص لالحة الماقصات ،

بلقس العسكم :

اذا ما توقع المتعاندان في المقد الادارى خطأ معينا ووضع له جزاء بعينه فيجب ان تتقيد جهة الادارة بها جاء في المقد ولا يجوز لها كتساعدة علية أن تضافه أو تطبق في شائه نصوص لائحة المناتصات المشار اليهسة لأن الاحكام التي تتضيفها اللائحة كانت ماثلة أبامها عند أبرام المقد .

(طعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

(م ٥٩ - ج ١٨)

كالقسمة والسمو (١٩٨٨)

البسطا :

توقيع المُتمائذ أنَّ في الْمَعُد الاِكَارِي عَمَانًا مِمِينًا وترتيب جِزاء مِحدد له ... وجوب التقييد بما ورد في المقد ... لا يجوز المحكيسة أن تقضى على غير مقتضاه ..

بلقص القلسوى :

ان المقد الادارى شانه في ذلك شأن سائر المقود يتم بتوافق ارادين تتجهان الى احداث التر الحوائل مقال وليس معالا شرطانا يتضبن استناد مراكز قانونية علية وموضوعية التى التستخاص بنواتهم ، غاذا ما توقع المعالدان فالمقد الادارى خطا معينا ووضعا له جزاء بعينه ، غاته يجب ان تتنيد جهة الادارة والدهناف يعهدنا بها جاء في المقد ولا يجوز لايها خطاهته ، كبا لا يصح في القانون التضاء على غير متتضاه .

(طمن رعم 1.0 لعبلة 15 ق ... بطمسة ١٩٧١/١١/١١)

المُحِث الله سياني المجهد وَإِمَاتِيمَيْتِ وَرَعَنِ سِي الْمِلَةِ العواقد الصابالة، الدرافق العلق ومسئواتها عن امارتها بالنف سام واطواد

قائستة ربقهم (۱۰٫۱۰٪)

: 12.....47

نسخ المبدّد ومسادة القلين وشطب النم المدهد من سجل الدهدين المجل المدهدين المجل المدهدين المجل المدهدين المجل المدهدين المجل المبدّد المجل المبدّد الم

مِلْهُم المِسكم :

و الهيهة الإفارية البق ف نيسخ المقسد ومعادرة التسلين وبحطيه المسمع كروها والبيدية معيا اذا تخلف المسمع كروها والبيدية المهاد والمسمع كروها والمسمع المسمع المسمعة المسمع وانتظار المسمعة المسمع المسمعة المسمع وانتظار المسمعة المسمعة المسمعة الادارة توقيمها دون انتظار المسمعة الادارة المسمع المسمع المسمع المسمع المسمعة المسمع المسمعة المس

ما يدعيه المدعى في هذا الشأن عند نظر أصل الموضوع ذلك أن المسلحة العامة والمسلحة الفردية لا تتوازيان في مجال الروابط القسسانونية التي عنشاً بين الانراد والادارة بل يجب أن تعلو المسلحة العلبة في مشال هذا الابر الذي ينطق أساسنا بنسج برنق عام وأنها تتحول الصلحة النردية الى تعويض أذا كان لذلك أساس من القانون 6 ذلك أنه مما يجب التنبيسة الليه بادى دى بدء كأصل تابت أصبل لا يقبل الجسط وبالقسور اللازم للفصل في الطلب المستعجل مع عدم المساس بأصل الحق أن من القواعد المسلمة في القانون الادارى أن الدولة هي المكلنة أمسلا بادارة الرافق العلمة غاذا ما مهدت الى غيرها بامر القيام بذلك لم يخرج المتعساتد مع الدولة في ادارته عن أن يكون معساونا لها ونائبا عنها في أمر هو من أخص وْكُلِيْنَتْهَا وخَصَائْصَهَا ، وهذا النَّوع بن التمالد ويعبِسَبَارة أخْرَى هذه التكريقة غير الماشرة الدارة المرفق العام لا تعتبر تنازلا أو تطلبا من الدولة عن الرئق الفام بل نظل ضابئة له وبسئولة عن ادارته وأستقلاله وهُمْ في سبيل التيام بهسددا الواجب تتدخل في شدون المرفق وتعدل أركان: منظيبه وتواعد ادارته كلما اقتضت المطحة العطبة ذلك وهي في هذا لا تستند الى المقد الاداري بل الى مسلطتها النسابطة للمرافق العسسامة ، وتحتيتا لفأيات هذه السلطة واهدانها نتبتع الدولة بلبتياز وسلطان ينتنى معهدا كل طابع تعاتدي شبهانا لحسن سير الرانق العابة بانتظام واطراد ، واستغلالها وادارتها على الوجه الاكبل . وكعللة ذلك محققة بما لمها من حتوق الاشراف والتدخل والتعديل حسبما نبليه المطحة العلمة وهي حقسوق لا تبلك الادارة التنازل عنهسا كبسا أنهسا وهي تستعمل هذه المعوق لا يمكن أن تطبع بانها نبس الحق الاصلى أو تقل بشروط عاسدية لأن الإجراءات التي تتخذما في حذا الشان انبأ تتناول نظابا فاتونيا خامسة الله متعلق ببرغق علم تهى تبلك تعديل أركان تنظيم الرغق العلم وقواعد الدارَّته بل أن تها أن تنهى العقد لننسنه قبل الاوان منى انتشات المسلَّحة الملية ثلك اينيا .

⁻ ١٩٦٢/١٢/٢٨ أن ت جلسة ١٢٠٨ أن ١٩٦٢ أ

البحث النسبات وقت توقيست للمِســزاد .

قاصدة رقام (٥٩١)

خالبــــنا:

بلغس المنكم :

ياستثناء حالة النص على الزام الادارة بتوتيع الجزاء على المساتد ممها في وقت معين غان الادارة تترخص في اختيار الوقت المناسب لتوقيع الجزاء بحسب ما تراه مسالحا لضبان سير المرافق العامة 6 وبن ثم فاقه فلا تتربيه عليها أدّا رقت في حدود سلطتها التقديرية أن تتريث في ابتساع للجزاء بالمتعاقد المقسر حتى يفيء ألى الحق من حيث الفهوض بالتزاماته وقد يكون في هذا التربث تحتيق لهذه المسلحة أذا كان في لحكام المقسد ما يكمل حبل المتعاقد على المبادرة الى التنفيذ كان يتضبن المقسد التعري على الزامه بدفع وبلغ معين ، ولا يملك المتعدد المداجة بأن الادارة تراخت في توقيع الجزاء عليه وأن تراخيها قد أساء اليه أذ لا يسوغ للمخطيء قرد يستغيد من تقصيره .

(طمن رقم ۱۸۸ اسنة ۱ ق - جاسة ۲۰/۱۹۲۷)

بالبحث الازاج. اقتضاء جهة الادارات غلاف الدوري. من البالغ المستحقة الدينة في فية الغير.

قاعستة رقسم (١٩٢٠)

: W Total

من التنهات الآدارية طبقا الآددة المالسيات والزايدات في التنسيات البلغ المستحقة لها في نبة الغير والرجودة طرف المسلح الملية دون الباع طريق حجز به المدين لدى الغير سنبول تعظ المسلح المطاح العالمة في تطبيق حدا المحكم عدم جواز الانفاعلي بوجود المستحدة - المنزية المنطبي مدا المحكم عدم جواز الانفاعلي بوجود وجود أشكر مجال فكرة الاسخصية المعنوية على ما فيه تحقيق الهدف المبتفى من بتريرها وهو مسلح الانتخام الادارى واستمادها غيها بجعلوز مستاح من بتريرها وهو مسلح الانتخام الدرية طبقة فكات في التختاه بنا الها تبسل الدناي بالمناون بطراق المناس من مستحقاته الدى خيلة المرود .

بإنفص الفتسوى :

لنن كانت المسلح العسابة التي تعنيها احسكام القسانون رقم ٢٣٦ المسلح المنظيم المناقصات والمزايدات وكفلك التي تعنيها احسكام لاتحة المناقصات والمزايدات انها يقصد بها احدى وحدات التنظيم الداخلي في الوزارات دون غيرها بن بمسلح الدولة وفلك باعتبار أن كلمة « الحكومة » المستق منها هذا الوصف يقصد بها الهيئة التي تعبر رأس الهيئات العابة وهي الادارة المركزية ، ويكون المقصود بالتساقي يعبارة « المصالح الدكوبية » على وجه تعلم المسلح التابعة للوزارات المكونة للادارة المركزية سوهذا التفسير انها يؤخذ به في غي نطاق النصوص

الدمخورية ، باعتهار أن المستور عندما يشير الى المكيمة علتها يمنهها. بأوضع معلى الها وافو مجموع السلطات السيرة الدولة .

خان تكان بقلقه هو المتصود بالمعالم العالية ٤ الإذان الموسيعات العالية والهيئات المتابة ليست الا وسيلة بن الوسينال التي تليينا البها العملة لتحتيق الخدمات العامة للافراد ، وهي وسسيلة لا تشا الا باذن وترخيص الدولة وتعتبر فرما بن فروع الدولة والشخصية المبسوية انها بنحت لها لصالح التنظيم الادارى ، وبهذا الهدف الذي ترمى اليه بسكرة الشيخصية المعنوية للمؤسسات المسلمة والهيئات المسلمة بمكن إن بتثار يكرة المعني النسبي للشخصية المعنوية للبؤسسات العلبة والهيئات العابة ؛ وذلك بان يتنصر مجال هذا التشخيص القانوني المترر على ما نيه تحتيق الهدمه المبتغى من انشائها وهو صالح التنظيم الاداري والسبيل الى ذلك مسكرة الضابط القانوني ، ولما كانت الشخصية مركزا تانونيا توجد نيه المؤسسة أو الهيئة العلمة متطبيقا لهذا الضابط القانوني يكون أثر هذه الشخصية واعمالها متصورا على الهدف أو الفرض الذي رمى اليه القانون من منحها لها ٤ بمعنى أنه لا يحتج بفكرة الشخصية المنوية المسررة المؤسسات أو الهيئات العلمة باعتبار أن هذه المؤسسات والهيئات العلمة هي أسلا مرافق عابة تتولاها الدولة الاغيما هو يقرر لمسلحة التنظيم الادارى ، أما غيما عدا ذلك غلا ينبغى الاستفاد الى فكرة الشخصية المعنوية لاعمال آثارها فيهسأ يجاوز مالح التنظيم الاداري ذاته .

ومنى كان ذلك ، وكانت هيئة البريد تعتبر هيئة عابة ، غانه لا يجوز للمقاول المذكور والذى تطلب وزارة الحربية بخصم مستحقاتها من البالغ التي له قبل هيئة البريد أن يتممك بالشخصية المعنوية لهذه الهيئة ، لأن هذا الوضع الذى يتممك به المقاول لا يفيد التنظيم الادارى في شيء ، ومن ثم يجب أن يغض النظر في هذه الواقعة عن نكرة الشخصية المعنوية المقرية المقرية الميئة البريد ، وتقف الهيئة بالنسبة الى هذه الواقعة مجردة عن شخصيتها المعنوية لنعد كسائر المسالح الحكومية ، وبهذه المائلة يكون جائزا — ونقا

لأحكام لائمة تنظيم المناصبات والمزايدات - انتضاء المبلغ المستحق لوزارة للحربية بطريق الخصم من مستحبّات المتلول قبل هيئة البريد دون ما حلجة الى اتباع طريق حجز ما للبدين لدى الغير كذلك ليس لهيئسة البريد أن حصلك في هذه الواقعة بشخصيتها المعنوبة لأن تبصكها بهسذه الشخصية ليس متريرا لصالح التنظيم الادارى في هذا الخصوص ، واخذا بنكرة نصبية الشخصية المعنوبة للمؤسسات والهيئات العالة .

لذلك انتهى الراى الى انه بنمين على هيئة البريد ان تخصم البالغ المستحقة لوزارة الحربية تبل المتلول الذكور وذلك من مستحتات هذا الأغير لدى هيئة البريد .

(بك ٢١/١/١١ - جلسة ١١/١/١٢١)

البحث القسلمى

تغطسهاب القمسمان

كامستة رقسم (١٩٧)

. المسطا

كفالة أحد البنوك الماقد مع وزارة السحة ... اقتصار الكفالة على عقد ممن بذاته ... يجملها محددة بحده فلا يجوز الوزارة أن نخصم مستحقاتها من عقد اخر قبل هذا التهدد بن خطاب الضبان الصادر في شأن المقد الذي الصيت عليه الكفالة والذي نفذ صحيحا .

ملغص القنــوى :

أبرمت وزارة الصحة مع المتعهد مدة عتود تعهد بهتنساها بتوريد ملابس واثانات خشبية وقد قصر في تنفيذ التزامه فتسلبت الوزارة بتصفية هذه العتود عبيا عدا المقد رتم ٢٠٣ – ١٩٥٧/٥٥ اذ نفذته على حسابه وقد استبان لها أن التابين النهائي المقدم عن هذا العقد لا يكفي اللوغاء بها تستحقه منه ، ولذلك طلبت الى البنك اللبنائي للتجارة الوفاء بنيية الضبان المقدم عن المقد رتم ٨٦ – ١٩٥٧/٥٥ ولكنه عارض في هذا الطلب استقادا الى أن كتاب الضبان قد صدر من عقد بذاته وقد صفى هذا المقد بدون خسارة ، وبن ثم ينتهي اثر الكمالة لاتنهاء المرض منها .

وقد عرض هذا الوضدوع على الجمعية المعودية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنقدة يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من الاطلاع على المقد رقم ٨٦ مـ ١٩٥٠/٥٠ مـ والاوراق الرافقة له أن كتاب الضمان المقدم من البنك اللينقي للتجارة ضمانًا لهذا المقد ينمى على أن يتمهد البنك بأن يضمن ملى ملى ملى ملى ملى ملى ملى مله البنك بأن يضمن ملى ملى ملى ملى ملى ملاحد البنك بأن يضمن ملى ملى ملى المناح الله المناح الله الملك المناح الله الملك المناح الله الملك المناح الله الملك ال

عماء توريد البشة وماليس بوجب العقد رقم ٨٦ – ١٩٥٧/٥٥ بعبالمغ ٢٧٦٤ جنيه تبية الـ ١٠ بر من مجموع شهة العقد وأن يدمع للحكومة عند اول طلب رغم اية معارضة في ذلك بن تبل المتعهد المذكور .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد في البند السابح والخمسين من الشيهط الهابة للمقود التهرابرستين جذار المتمهد من خصيم ما تسبحته المعلمة قبل المتهسد جزاء اخلاله بالتزاماته من التأمين المودع منه أو من أي مبلغ آخر يكن مستخفا أمه أفيل المسلخة ("المتأكدة") أو ألله مسلخة "أخرى ، كلك الأن مطااله المبيد المتهدد المتهدد إلى المتعدد أله المتهدد أله المتهدد أله المتهدد ال

ولما كان البند الخابس والاربعون من الشروط المسسار اليهسا يتفى برد المتابين بعد تنفيذ-العند بعدات الهائة وكان العند رقم ٨٩٠ سـ ١٩٥٦/١٩٥٣ تدغفذ على هذا، الموجه ،

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم جواز خصم ما تستجهه الوزارة قبل! المتمهد بن العقد رقم ٢٠٣ ــ ١٩٥٦/٥٥ بن خطاب الضيان الصادر بن: المبتك اللبنائي للتجارة ضيانا لتنفيذ الفقد رقم ٨٦ ـــ ١٩٥٦/٥٥ .

(غنوی رشم ۱۴۸ کی ۱۹۲۱/۲/۱۱)

قاصدة رقمم (۱۹۹۰)

لهسما:

تماقد مصلحة الطرق والكبارى مع اهدى للشركات على عبليتين. التوسيع ورصف بعض الطرق ، وضبان بنك مصر الشركة التماقد معها بتقضى كتب شبتان شديقا ــ عدم النباز الشركة الأي بن المتلفيتين وسحيد المبل بنها واستفده الماؤل آخر تمهد بتقديم ختالبات ضبان بن بنك آخر ــ بقد التزام الماسان الآلهال (بنكاريمر ،) طوال اجل الشيان خلا ينقفى الا بالتضاء الجله أو بالتشناء الكارة الاسلى .

ملخص القدسوى :

ولما طلب تعنيش طرق وبمبارى غرب الدلتا وتعنيش الزنازيق بنسك سحر بتيبة كتب الضبان الثهائية المسادرة بنه للشركة من المهليسسات الثلاثة المذكورة خلال بواعيد سرياتها ، وذلك لتسوية حسسابات الشركة التي اتضح انها بدينة بالنسبة الى ما انجزته من اعبسال سرفض بنسك مصر توريد تيبة كتب الضهان ، واستند في ذلك على أن السيد/.....

وقد عرض هذا الموضوع على الجبعية العبوبية للقسم الاستشارى بطستها المتعددة في التاسم من اكتوبر سنة ١٩٦٣ ماسستبان لهما من وقائع الموضوع أن كتب الضمان المشار اليهما تدمها بنك مصر كتسابين نهائي من الامبال المسندة الى شركة الدلتا بمتتضى المتود المجرمة معهما وطولب البنك بتيحة هذه الكتب خلال مواعيد سريانها .

ويظل هذا التابين قائبا ف خدود مدته - حتى يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية ، وحيننذ يرد التابين أو ما تبقى منه لما احداد كان العقد ينص على الاحتفاظ بالتابين باكمله لدة بعينة بعد انتهاء العبل .

ولا يجوز لمصدر الضبان أن يبتنع من الوغاء بنيبة التابين الا برضاء المسلحة التنازل عنه أو انتهاء أجل سرياته ، والثابت أن مطالبة بنك مصر بنتية كتب الضبان تبت ثبل انتضاء أجل سرياتها .

وظاهر أن المتصود بخطابات الضبان النهائية هنا هو خطابات ضبان هن الاصال البائية التي تعهد بها المغاول وليس من المبلية كلها ، والا ما كان هناك حابمة للنص في ديباجة الاتعاق على تحديد محل الاندائق ببائي الاضهال ، واحداد ختابى عن الاعبال التى تبت وتسوية حسابها مع الشركة غلا يجوز بعد هذه التسوية أن يكون المقصود بخطابات الضبان التى يتدبها السيد/ أن تشبل العبلية كلهـــا ، ويؤيد ذلك أن الاتفاق لم يلــزم هذا المقلول باى التزامات ناتجة عن الاعبال التى نفذتهـا الشركة ، كبــا يؤيده أنه في حين أبرم الاتفــاق المذكور في اكتوبر سنة ١٩٥٩ غان بنــك بصر مد كتب ضباته بحيث ظل بعضها سأريا حتى ابريل سنة ١٩٩٧ .

ولا يمدو كتاب الضمان أن يكون كمالة شخصية من البنك المسدين الإسلى ولمسالح الدائن ، بحيث يكون البنك لمزما بسداد التبية الواردة بكتاب الضمان أذا ما طالبه الدائن بها خلال المدة المصددة بالكتاب ، ولا ينتهى اللزام الضمان الا بالتضاء موعده أو بالتهاء الالتزام الاصلى بازال تأما وقلبت المسلحة بطلب مرف تبيضة كتب الضمان ، عامة بطلب مرف تبيضة كتب الضمان ، عامة بطلب مرف تبيضة الكتب ، علما بنالك تكون مستندة على حتها المسرر بموجب هذه الكتب ، علمامة المطالمة في حدود مبالغ الضمان وبالنسبة الى العمليات، الني يضيفها .

لهذا انتهى راى الجيمية المهوبية الى ان ابتناع بنك مصر عن مسداد. تبية كتب الضمان الذكورة لا يستند على أساس من التسانون ، ويتمير. وغلاه بتيية هذه الكتب ،

(غنوی رقم ۱۱۲۰ فی ۱۹۹۳/۱۰/۱۹

نَفْيَا ... غرابة التَّافِي

المِّحث الأولَى الِّمِي على غراباةِ التسلقير قُرُ ا**لمق**سور

كاستة رشم (10%)

غُرَاية التلقير ... عدم جواز توقيعها الا اذا نص في العقد عليها .

بالقص القصوى :

ان الثابت بن مستدات العبلية المكساد اليهام المؤدعة ببلغة النابئة الأوارية المؤسسات والمؤركات العبلية الأوارية المؤسسات والمؤركات الاثارة السائسة الأوارية المؤسسات والمؤركات الاثارة السائسة والمرافق المستوزير الزراعة والسية المحبر العام الصفوية الغاء مرورهاه بالمتعلق الأدكو) القاسة بعمل مبارسة مستعبلة لبناء سور محملة تربية الانسار الحرية نقد عبلت عملا وأرسات للهيئة (الهيئة الدائبة لاستمسلاح الاراض) للمعبد وكلف المخاولة المتاب تواقف المؤرث من يحسر المعد وقد المؤلف المخاولة من عبل المهائبة على المساب تواقف الهيئة على المرف وقد عمل عملا بهاغ ٧٠٧ جنبها و ٢٩٤ ملها على حساب المهد طرف المغلول المذكور بالمتسوية رقم ٤١ المؤرخة ٨ من غيراير سنة ١٩٥٩ بصداب ملى التفتيش .

وفى 17 من يغلير مسقة 1909 فكر وكيل أدارة المباتى بأن الميسل جار مُملا فى بناء السور المفكور .

وفى ٣١ من مارس سنة ١٩٥٩ هزر عقد مقسساولة انشساء مبان او خرمينات بين مفتض تفقيض ادكو والمقاول . . . عن عبلية بناء اسسوار لمسلسة الإنسار الجسرية بتغنيش ادكو وذلك متسابل ٢٠ جنيهسسا وقد نص في البند أولا منه على أن يتمهد القابل بلجراء هذه العبلية بحسب الفئلت المتنق عليها المبنة بالعطاء المتسدم بتاريخ أول بنساير سنة ١٩٥٩ من يناير سنة ١٩٥٩ من كما نص البند الخليس من هذا الملكة على أن يتعال المسابر سنة العبلية في مدى خيسة عشر يهنا أن يتعال المسابرية العبلية في بدى خيسة عشر يهنا المائلة المائلة المائلة المائلة المائلة في المائلة المؤلفة على المؤلفة على المائلة على المائلة المائلة المائلة ويكون مائلها المائلة المائلة المؤلفة الى تتبيه أو أنذار ، ولوحظ بالمتد عشالا عن أنه لم يذكر مدارا المدارية اللى تشبه أو أنذار ، ولوحظ بالمتد عشالا عن أنه لم يذكر مدارا المائلة اللى تشبه أو أنذار ، ولوحظ بالمتد عشالا عن أنه لم يذكر مدارا المائلة اللى تشبه أو أنذار ، ولوحظ بالمتد عشالا عن أنه لم يذكر مدارا المائلة اللى تشبه أو أنذار ، ولوحظ بالمتد عشالا عن أنه لم يذكر مدارا المرابع القرارة المد لبيان مدارها .

وثابت من مستندات المبلية أيضا أن المبل في جدًا السور قد أنقهي في ٢١ من ابريل سعة ١٩٥٩ ولم تحدث اضرار من ناحية تأشير العبلية . (المستندات ارتام ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٢ ، ١٥ من ألمك اللوازد) ولما كان الواشيح بن الوتائع التنفية أنه وقت تكليف التسساول بعايسة اتاهة مسور العطبة الابقسار الجسرية بتقتيض ادكو الهريمور عله يجيز ألبهة الاعارة توهيع غرامة تاخير عليه ، > وبعد أن كلف بَهِهُ شَعُونِهُ وَبِدَهُ فِي تَشْيِسَتُهُمُ عَرِرِ الْمَدْدُ فِي ١٤٤ مِنْ مِأْرُسَ سِنَةَ ١٩٥٩ -وَهُو تَالِيخَ لَاحَقَ لَكُلُّهُهُ بِالْعِلَيةَ وَبِدِهِ الْتُنْفِذُ مَبِهَا بِأَكْثَرَ مِن شَهِرِين --وقد شطَّه على معاو الغوامة الذي توقع في حالة التساخير وهذا طبيعي # أن الله المنسوس عليها في العد وتدرحا خيسة عشر يوما من تاريخ علينه بالبدء في المعاية كالت عد انتشت نمسلا قبل تحسرير هذا العاسد المسقى ما كان تضريره الا السنكبال أوراق المشينة من الناحيسية المنافية عنط ... كما أن النص الواود به بتطبيق الشروط العامة المكلة ع في **حلة التلفير في التفنية في التندي عنه ... 9 يتدي سع الواقع التي مرت به...!** النماية ولذ في الاهتاق طيها عد دُمْ مَطَلًا عَبِلُ تحرير المتد في ٢٦ مَن مأرس مَنْهُ ١٩١٦ ولم يونق به تنزوط علية تكله .

(١١٠١٧/٤/١٠ ق ١١٠/١١/١١)

قافسدة رقسم (١٩٩٥)

والمكتبية وا

ايرام اتفاقيتين بين القوات المسلحة واللوسسة العلية لتميم الصحارى تقضينان التزام المؤسسة بنوريد العسليين العسلتى والمللح سد إندراج الإنفاقيتين في عداد المسالقات العقدية س عدم خضوعها القواعد نلاية المؤتبات المتصوص عليها في لأحة المزاتية والعسابات سد اسلمى ذلك أن المؤسسة الذكورة تلت شخصية اعتبارية بسنقلة سرخلو المقدين المنكورين من النص على غرابة تلخير بينع من توقيعها سد اسلب، ذلك انصا تعديف.

ملفص الفتري ؟

ان الاتعاتبين اللتن البريها ادارة التميينات بالقوات المسلحة مع المؤسسة المابة لتعسير المسحارى وموضوعها فيسام المؤسسة المذكورة بتوريد المبلون المادى والملع بالسعر والكيفت والواصفات والواعيية المشر البها في الاتعاتبين يتدرجان في عداد الملائات المعتدية نظرا الميلهها على توابق ارادتين مستقلتين احداهها ارادة الدولة مبتلة في ادارة التعيينيك بالقوات المسلحة والثانية ارادة المؤسسة المحرية العلبة لتعبير المسحارى وهي مؤسسة علمة ذات شيخصية اعتبسارية بمستقلة وبن ثم غان جلاين الاتفاتبينين لا تخصمان لقواعد بالدية الخدبات المنصوص عليهسا في لاتحة المؤرانية والحسابات ذلاية أن هذه القواعد ينتصر تطبيقها على الملاتات بالني لنشم لوزارة واحدة لوزارات بتعددة بتصد تابية خبمات أو توريد اسبناك عبها بين بعضها والبحكي لوزارات بتعددة بتصد تادية خبمات أو توريد اسبناك عبها بين بعضها والبحكي الانتباع بشخصية العزارة واحدة لوزارات والمسلح التي ينتسم اليها البهاز الاداري المهام لا نتبع بشخصية اعتبارية مستقلة عرز شخصية الدولة ولا يقور عن مروعا أو أعضاء في الشخص العميليا العالم الذي هو الدولة وتعبر عن خلاتها الدولة وتحمل باسبها ولحسابها لابن ثم يغزج غن خلقها الملافات الدولة وتحمل باسبها ولحسابها لابن ثم يغزج غن خلقها الملافات الدولة وتحمل باسبها ولحسابها لابن ثم يغزج غن خلقها الملافات الدولة وتحمل باسبها ولحسابها لابن ثم يغزج غن خلقها الملافات

النائشية بين احدى المسالح الحكوبية واحد الاشخاص الاعتبارية العلبة ذات الشخصية المنوية المستقلة كالؤسسة العلبة لتعبير المسحلرى وقد اكنت هذا النظـر المادة ٤٨ من لائهـة المناتسات والمزايدات العــادر بهـا قرار وزير الملية رقم ١٤٥٧ لسنة ١٩٥٧ فيها نمت عليه من اهفـاء الهيئات والمؤسسات العلبة والشركات التي تساهم الحكوبة في راس ملها من اداء التلبين المؤقت الامر الذي يستفاد منه أن هذه الهيئات والمؤسسات العالمة يجوزان تدخل مع الجهات الحكوبية في معلمات عقدية غير أنهـا تعفى من تقديم تشينات .

وين حيث أن الأصل في المقد أيا كانت طبيعته سواء كان عقدا أداريا أو من عقود القاتون الخاص أن يحوى كل آثار وأن يتضين جبيع ما انجهته اليه أرادة الطرفين وخاصة الاحكام المائلة المام جهة الادارة في لوائح تتيدها تبرم عقودها على أساسها ، وكون الادارة طرفا في المقد لا يخير من اعتباره عمسلا فأتيسا غرديا تتولد مراكز شخصية لا يمكن أن تصدد مقدما بالنسبة لكل شخص غهو ليس عملا شرطيا يتضين اسناد مراكز قانونيسة علية موضوعية لامراد معينين .

ولما كانت فرامة التلخير تعويضا انتلتبا غان خلو المقد الذى أبربته القوات المسلمة مع المؤسسة المسرية العلبة لوادى النطرون من النص عليها لا يجيز للقوات المسلمة توقيعها .

لذلك انتهى الرأى الى آنه لا يجوز للقوات المسلحة توثيع غرابة تأخير على المؤسسة المحرية الملبة لتعمير المسحارى طالما خلا المقد من النص على هذه الغرابة .

(بلا ۱۹۲۱/۸۸ - جلسة ٤/٥/۱۲۲۱)

قاصدة رقسم (١٩٧)

: المسطا

القص في شرط الزاهدة على مقدار غرامة القلقي ... واجب الاعبال دون نص لائمة القائسات ... انساس ذلك ما تواقدمت عليه ارادة المساقدين المُسْركة ،

يلخص الحكم :

اذا تضينت الشروط الخاسة « المزايدة » تحديدا المسدار الفرامة التي يتحيلها المتمسئند مع الادارة في حالة اخلاله بالتزاماته تبلها ... عان مقدار الغرامة > حسيما نصت عليه هذه الشروط ... يكون هو الواجب اعمله نون النص اللائحى وذلك لاته خاص > ومن المبادىء المسلم بها نقها أن الخاص يقيد العام ولائه الذي تواضعت عليه ارادة المتملدين المستركة .

ومن حيث أنه في المسادىء المتررة في نقه القانون الادارى ان غرامات التأخير في المتود الادارية تخلف عن طبيعة الشرط الجزائي في المتود المدنية هو تعويض متقق عليه مقديا يستحق في حلة أخلال أحد المتماتدين بالنزامه عيشترط لاستحقائه ما يشترط لاستحقائه المتويض بوجه علم من وجوب حصسول ضرر المتماتد الآخر واعذار الطرف المتصر وصدور حكم به ، وللتضاء أن يخلفه أن ثبت له أنه لا يتناصب والشرر الذي يلحق بالمتماتد . بيد أن الحكسة في الغرامات التي ينص عليها في العتود الادارية هي ضمان تغييد خدة المقود في المواعد المتق عليها حرصا على حصن سير المرافق العالمة بانتظام واطراد وقد نصب المداق 17 من لاتحة المناقصات والمزادات على حق الادارة في توقيعها بحجرد حصولي التلخير ولو لم يترتب عليه أي ضرر دون حلجة في تنويعها بحجرد حصولي التلخير ولو لم يترتب عليه أي ضرر دون حلجة في تنويعه الموادرة الذار أو الخذا أنه الجراءات تضائلة الخرى .

ومن ثم غلجهة الادارة أن توقعها بنفسها دون هلجة ألى حسكم بهسا أذا كُمُّلُ الْمُتَعَلِّدُ بِالنَّرَامِهُ عَبِلُهَا ولا يَقِيلُ مِنْهُ الْمُلِتُ عَدْم حَسُولُ صُررَ لَهَا مِنْ خَلْمُرهُ فَي تَعْفِدُ النَّرَامِهُ عَالَتَتَمْسِاءُ الْفُسِرَامَةُ مَنُوطُ بِتَكْفِيرِهَا بِاعْتَبِسِارُهَا القوامة على حسن مسر المرافق العلية .

, إطمن رقم ١٤ أسنة ٩ ق ــ جلسة ١١/١١/١١/١١)

البحث اللسبقى

المتسالف غرامة التسلخير عن الشرط البسراتي

قاصدة رقسم (۱۹۸)

المسطا:

غرابات التلفي في العقود الادارية — اختلامها في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود الدنية — الشرط الجزائي تعويض منفق عليه بقسدها — غرابة التنفي ضبان تنفيذ العقد الاداري في الواعيد المنفق عليها — استقلال الخدارة يتوقيعها دون حاجة الى صدور حكم بها او اثبات حصول القرر — التنفساء غرابات القلفي بنوط بتقديرها باعتبارها القوابة على حسن سبي المرافق العابة غلها ان تعنى بنها — اقرارها بعدم حرصها على تنفيلة المرافق العابد المنفق عليها هو ببنابة اعفاء المتعاقد بن تنفيذ القرابة على هده عليه — الحقيته في استرداد با خصم بن مستحقاته بن غرابة تافي في هذه

بلخص الحــكم :

انه ولئن كان من المبادىء المسلمة في نقه التقون الادارى أن غرابات التغفير في المقود الادارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المنتية ، ذلك أن الشرط الجزائي في العقود المدنية هو تعويض بنقى عليه مقسسما يستحق في حالة اخلال أحد المتسساتدين بالتزامه ، نيشترط لاستحقاق التعويض بوجه علم من وجوب حصسول ضرو المهتماتد الآخر ، واعذار للطرف المتسر ، ومحور حكم به ، وللتضاف أن يخلفسه إذا ثبت أنه لا يتناسب والضرر الذي يلحق بالتمساتد ، بينها المحكمة في الفرامة التي ينص عليها في العقود الادارية هي ضمان تنتيق.

حدّه المتود في المواعيد المتنق عليها حرصا على حسن سبر المرافق العلية" مِقتطلم واطراد) ولذا من الغرامات التي ينص عليها في تلك العقود توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون حاجة الى مدور حكم بها اذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال من جاتب التعساقد معها) ولهسا أن تستنزل تيبتها من البالغ التي عساها تكون مستحقة له بموجب العقسد هون أن تلتزم الادارة بالبلت حصول الضرر ، كما لا يتبل ابتداء من المتمالاد. اللها عدم حصوله ، على اعتبار أن جهة الادارة في تصديدها مواعيسد يحيئة لتنفيذ العدد يفترض فيها اتها قدرت أن حلجة المرفق تستوجبه التنفيذ في هذه المواعيد دون أي تأخير ، لئن كان ما تقدم كله هو الأمسال ١٤ أنه من المسلم كذلك أن اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الادارية المتمادة باعتبارها التوابة على حسن سبر الرائق المابة والقائبة تبعسا المُثَلِّكُ على تنفيذ شروط العقد ، ولذا غلها مشلا أن تقدر الطلبروف التي ينم عيه ... ا تُنفيذ العقد ، وظروف المتعاتد ، تتعفيه من تطبيق الجزاءات المعموص طبها في المقد كلها أو معضها بما في ذلك غرامة التأخير ، أذا هي قدرت أن لذلك محلا ، كما لو قدرت أنه لم يلحق الصلحة العامة أي ضرو سن جراء التلذي أو غير ذلك من الظروف ، وتباسا على هذا النظر ، مان، الإدارة اذا أقرت بأنها لم تحرص على تنفيذ المقد في المواعيد المنفق عليها لها لأن تنفيدها في هذه المواعيد كان غير لازم ، بل قد يسبب ارتباكات في يكلفها نفقات بدون متنفى ، كما أو كان حل ميماد توريد أدوأت صحية مثلا بينها لم يكن البناء الذي تعاقد آخر على تشييده قد أصبح مهيئا لتركيب هذم الادوات ، أو كيا لو كان حل ميماد توريد آلات أو تجهيزات ولم يكن قدى الإدارة مفازن لابدامها ، وكان في الوقت ذاته في غني عن تركيبها أو غير قال بهن الخصوصيات المجالة ، ميتمين الرار الادارة بصدق هذه الظروف و الإسبات بمثابة اعداء ضيني للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه ، مما لا يكون معه مطل لتوقيع غرامة التأخير ، ومن ثم يكون التمسائد مستحقا لاسترداد مة تقسم والمستحدث من هذه الغوامة ،

ر المعن رقير ١١ اسنة ع في - جلسة ١١/١/١١١١

قاعسدة رقسم (١٩٩)

: 6-47

اختلامها عن طبيعة الشرط الجزائى في العقود المنية ... استقلال الادارة بتوقيعها دون حاجة الى صدور حكم بها أو اثبات وقوع الضرر ..

بلخص الحسكم :

(طعن رقم ١٤ لمنة ٩ ق -- جلسة ١١/١١/١١)

قاصدة رقسم (١٠٠٠)

المسطا:

المادة ٢٢٤ من القانون الدني — لا يكون التمويض الاتفاقي ممتحقا اذا البت المدين ان الدائن لم يلحقه ضرر المادة ٩٣ من الاحسة القاهم ... والمرابطة المنافية عن المقود الادارية فضلف بطبيعتها عن الشرط المجزائي في المقود المدنية يستحق في حالة اخلال احد المدافية بينائزامه فيشترط الاستحقاق التمويض بوجه علم وجوب بعصول ضرر المدافة الآخر واعذار المؤف المقسر وصدور حسكم به والتشاد أن يخففه اذا ثبت أنه لا يتنافسها ضمان تنفيذ هذه المقود في الموادد في ال

اللجهة الادارية في توقيعها بجرد حصول التلفي ولو لم يترتب عليه. شرر ودون حلجة الى تنبيه أو الذار أو التقاذ أية اجراءات قضائية لغرى ... لا يقبل من المتعادد مع الادارة النبات عدم حصول شرر قها من تلفيد في تنفيذ الترابه .

ملخص العسكم:

انه من الماديء المقررة في نقه القانون الاداري أن غرامات التساخير في المتود الادارية تختلف عن طبيعة الشرط الجزائي في المتود المنفية ذلك أن. الشرط الجسزائي في العتود المدنية هو تعويض متفق عليه مقدما بستحق. في حالة اخلال المتماتدين ــ التزامه فيشترط ــ لاستحقاق التعويض بوجه علم من وجوب حصول ضرر للمتعاقد الآخر واعذار للطرف المتصر وصدور _ حكم به وللتضاء أن يخففه أن ثبت أنه لا يتناسب والضرر الذي لحق بالتماتد بينما الحكمة في الفرامات التي ينص عليها في العتود الادارية هي ضمان تنفييذ هذه المتود في المواعيد المتفق عليها - حرصا على حسن سير الرائق المامة بانتظام واطراد وقد نصت المادة ٩٣ من لائحة المناتصات ... والمزايدات على حق الادارة في توقيمها بمجرد حصول التأخير ولو لم يترشب عليه ضرر ودون حلجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية أجراءات تضائية اخرى - ومن ثم ملجهة الادارة أن توقعها بنفسها دون هلجة ألى حسكم بها اذا أخل المتعاقد بالتزامه تبلها ولا يتبل منه اثبات عدم هصول ضرر لها بن تأخره في تنفيذ التزابه ماتتضاء الفرابة بنوط بتقديرها ماعشارها القوابة. على حسن مسير المرافق العامة - ويديهي الا تتنازل الادارة عن هذا الامتياز الذى يمكنها من سرعة توقيع الجزاء على المقاول المنطف وبالتالي تنفيذ المقد في الاوقات المتنق عليها بما يؤكد ضماتها لحسن سم الرفق العام وانتظامه ... على أن العقد قد يتضمن أشروها خاصة كأن يحدد مقدارا معينا للفرامة يخطف عياتورد باللائمة وفي هذه الحالة يتمين اعمال هذا الشرط الخاص دون غيره علِي ما هو مسلم به في المقد ومع ذلك تظل الفرامة على طبيعتها ولا تنظيم الى شرط جزائى ... وفي ضوء ذلك يمكن النظ الى نص المادة ٢١ من شروط التعاقد المشار اليها مهذا النس ند حدد مقدارا معينا للفرامة ولم مِتَعْشَدُ اسباع مستَّة الشرط الجزائي عليها ولا يغير من ذلك انتهاء النصور والتصارة للى لنها ببثابة تعويض عن الضرر المتنق عليه من الآن اذ سبق هذا

التعبير ما يؤكد أنصراف التصد ألى اعتبارها غرابة تأخير بالنص على لتها نترتب حتما بمجرد التأخير بدون الحلجة ألى أنذار المقاول انذارا رسميا أوز غير رسمى ... أما الاشارة ألى كونها تعويض عن الضرر متفق عليه متنها غلا يعدو أن يكون أقرارا بطبيعتها وتأكيدا لاعتبارها غرابة تأخير أن ينتظر لتوقيعها حصول الضرر . ويطبناه على ذلك غان الحكم المطعون غيه قد خاته التوفيق أذ اعتبرها شرطا جزائيا يتوقف أعبالها على حصول الضرر للادارة الابر الذي يتمين معه الحكم بالخاته في هذا الشأن .

ومن حبث أنه عن غرامة التأخير نائه ولئن كان من الباديء السلمة في نقه القانون الاهاري أن غرامات التأخير في المقود الادارية مقررة صماتا لتنفيذ هذه المتود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق المابة بانتظام واطراد واذا نان الفرامات التي ينس عليها في تلك المتود توقعها جهلت الادارة من تلقاء نفسها دون أن تلتزم باثبات حصول ألضرو كما لا يقبل ابتداء من المتماتد اثبات عدم حصوله على اعتبار أن جهة الإدارة في تحديدها بواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قدرت أن حلجة المرفق تسميتوجب التنفيه في هذه المواعيد دون أى تأخير لئن كان ب تقدم كله هو الاصل على ما اسلفناه الا أنه من المسلم كذلك أن اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الادارية المتعلقدة باعتبارها القوامة عالمي حسن سم المرافق العامة والقائمة تبما لذلك على تنفيذ شروط العقد - ومن ثم غلها أن تقدر الظروف التي يتم فيها تنفيذ العقد وظروف ... المتعاقد فتعفيه مِن تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها أو بعضها بها في ذلك غرامة الثاخير اذ! هي تدرت أن لذلك محلا ... كما لو تدرت أنه لم يلحق المسلحة العامة أي ضرر من جراء التأخير أو غير ذلك من الظروف وبالتالي غان الادارة اذا أقرت صراحة أو ضبئا أنها لم تحرص على تنفيذ المقد في المواعيد المتعق عليها ترتبيبا على أن تنفيذ المعد في هذه المواعيد كلن غير لازم فيعتبر ذلك بمثابة اعفاء ضمنى للمتعاقد من تنفيذ الفرامة عليه معة لا يكون معه محل لتوتيع غرامة عليه .

ومن حيث أنه أذا كان ذلك وكان الثابت من أورأق الطمن أنه وأن كانت الهيئة قد وجهت عدة خطابات ألى المتأول تستحقه نبها على الاسراع فيا

العبل بها يستقاد منه بعاء العبل او عدم سسيره بالسرعة المطاوية الا ان الشواهد المستفادة من سلوك الهيئة حيال المتساول بعد ذلك يؤدى الى خلافه ذلك مالشاهد أن ألعبل ظل سائر إلى أن أقترح أنشاء الكانتيريا على جزء من المدور وهي حقيقة اثبتها تقرير الخبير وانشاء هذه الكانتيريا يتطلب كها جاء على لسان أحد المستولين في الهيئة أيقاف العبل في تكبلة السور ادًا تقرر انشاؤها معلا _ واذا لم يؤخذ بهذا الانتراح ورئى تكبلة السور غان المسل يستانف - واذن فقد أصبح الامر على انضاذ قراراتها من الهيئة في هذا الشان وقد كان اوقف العبل عند الحد الذي وصل البه وانتظر المقاول القرار دون جدوى الابر الذي اضطره في ١٩٦٤/١/١ الى انذار الهيئة بتصفية مستحقاته ومفاد ذلك أن الهيئة لم نتحرك منذ أنتهى ميماد التثنيذ الى ان تم الاتذار ولذلك لم يكن منتظرا ان تتحرك _ ويذلك وتنت عَكرة انشاء الكانتيها ماتما للمناول من الاستبرار في المبل وحائلة دون تهام الهيئة بتكليفه بالاستبرار في العبل وانهاته ... وبن ثم متوقفه عند الحد الذي وصل اليه لم يكن عن تقسير من جانبه ، ماذا أضيف الى ذلك أنه رغم الانذار مقد بقيت الميئة دون حراك الى أن تقدم بالدعوى كل ذلك بدل بها لا يدع محلا للشك في أن الإدارة لم تكن حريصة على أن يتم العمل في المعاد الامر الذي يتفق مع ما قرره المقاول من انه لم يحدث في تاريخ المسلحة ان طبقت غرامة التأخير على اى مقاول لما لاعمال المصلحة من طابع خاص __ واستشهد نيه بأتوال المدير السابق الامر المذي مستفاد منه أن الإدارة قد أعفته ضمنا من توقيع الغرامة ولا ينال من ذلك تبية القرامة الضخمة التي اتصح عنها تقرير مهندس العملية ... اذ الثابت من تقدير الخبير وجود خلاف شخصى بين المساول ومهندس العملية ... مُضلا على ما قرره مدير القسم المهندس الخاص بهذه المبلية والهندس مدير الاعمال ــ من أنهم لا يوافقون اطلاقا على ما جاء بشأن غرامة التأخير في تقرير المهندس وأنه لا يوجد ضرر مادى وأن المملية تعتبر منتهية في نومبر سنة ١٩٦٣ وأن المقاول أثم الاعمال حسب الشروط والواصفات وأنه قد شكلت لجنة بن بهندس مسلجة الاثار هم أعضاء نيها ومجهم مدير الاعمال والتروا جبيعا بعطابتة الاعمال التي تبت حبيب الشروط والواصفات .

. وبن حيث أنه بالبناء على ما تقدم غان ما انتهى اليه الحكم الملمون غيه من عدم لحنساب - غرامة تأخير لدى المقاول صحيح في القانون محبولا على ما أسلفنا من قسبك .

(طمن ٧٤١ أسنة ٢٧ ق _ جلسة ٢٨/٥/٥٨٨)

قاصدة رقسم (٩٠١)

: المسيطاة

غرابة التلغير لا تعدو ان تكون تعويضا انفاقيا جزائيا عبا اصاب الرفق العالم من ضرر مرده اخلال المتعاقد بحسن سيره وهو ضرر مغرض يجيز اللادارة جبره بغرض الفنراية بنى توافرت شروط استحقاقها — الادارة ان تستغزل قية الفراية من المبالغ التى قد تكون مستحقة البنماقد دون ان تقرم بالبلت حصول الفرر — لا يقبل من المعاقد البلت عدم حصول الفرر — اساس خلك : ان جهة الادارة في تحديدها مواعيد معينة لتنفيذ المقد يفترض انها قد قدرت ان حاجة الرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون اي تلخير مرصا على حسن سير الرفق العام ه

بلغص الصنكم :

أنه من المسلمات في فقه القانون الادارى أن غرابة التأخير لا تعسدو

كن تكون تعويضا انتفاتها جزائها عبا اصلب الرفق العسام من ضرر مرده
اخلال المتعاقد بحصن سيره وهو ضرر مفترض يجيز للادارة جبره بغرض
الفراية اذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال من جانب المتعاقد
معها غلها أن تستقزل قينها من المبلغ التي عساها تكون مستحقة له بعوجب
المجلد دون أن تلتزم الادارة بالنبات حصول الغرر كيا لا يتبل ابتداء من المتعاقد المجلد على اعتبار أن جهة الادارة في تحديدها مواعيد

معينة لتنفيذ المقد يفترهن نبها أنها قدرت أن حلجة المرفق تستوجبه التنفيظ في هذه المواعيد دون أي تأخير نهى ضبان لتنفيذ المقد في المواهيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العلمة بانتظام واطراد .

(طعن ۱۷۷۲ لسنة ۲۹ ق - جلسة ١٧٧٧)

قاعسدة رقيم (٦٠٢)

: المسسطا

التلين النهائي لا يخرج من أن يكون ضبانا لجهة الادارة التوفي الاخطاء التي قد تصدر من فالمائت بمها كند مواجهة التساقد بمها عند مواجهة السنوفيات ... لا يمان قيسام هسفا الفسيان ما لم يسكن الادارة من مصادرة اللهائية الانتهازة المطابة بالتمويضات المتابلة الانتهازة المطابة بالتمويضات المتابلة الانتهاز الاخرى التي تكون فحقتها من جراء لفائل المتعاقد بتنفيذ شروط المتد ... الادارة الدى في توقيع غرابة المائي كما أن لها المن في مصادرة التابين عند وقوع الاخلال دون هاجة الانبات ركن الشرور .

بلغص العسكم :

التأمين النهائي يخرج عن أن يكون ضمانا لجهة الادارة - توفيها الاخطاء التي قد تصدر من المتعاقد معها حين بباشر تنفيذ العقد الاداري - كما يضمن ملاءة المتعاقد معها عند مواجهة المسئوليات التي قد يتعرض لها من جزاء اخلاله بتنفيذ آهكام المقد الاداري - وعلى ذلك يعكن تعصور تيام هذا الضمان ما لم يكن للادارة حتى مصادرة التلبين أي اقتضاء قييته بطريق التنفيذ المباشر ودون حلجة الى الالتجاء الى القضاء في حالة عدم التنفيذ سواء نص أو نم ينص في الشروط على هذا الحق - والا لما كان هفك محل اصلا لاشتراط وابداع التامين مع السطاء - واذ كان التأمين شمانا لجهاة الادارة ترع لمسلحتها وشن لمبليتها فلا يتعمور أن يكون التلبين قيدة عليها أو ضوا اليمون التلبين قيدة عليها أو ضيارا ويحتونها أو معونا الجبرها ويشعا لها من الطالمة بالتحويضسات

المتابلة للاضرار الآخرى التي تكون لحقنها من جراء المتمالتد بتنفيدة شروط. المقتد الادارى لفرامة التلخير في في المسلم به أن لجهة الادارة الحق في توقيع غرابة التاخير على المتمهد الذي يتأخر في تنفيذ التزاماته في المواعيد ومن المسلم ايضاً أن لها الحق في مصادرة التامين عند وقوع الانملال وذلك. دون حاجة الانمات ركن الضرر .

ومن حيث أنه أذا كان ذلك الثابت من الاوراق أن مصنع الملعون شده
قد أخل بالتزامه في توريد الكبات المتماتد على تشفيلها في المواعيد المحددة.
لتهام التوريد والتي تنتهى في ١٩٧٨/٢/٢١ بالنسبة للطائية ١٩٧٨/٢/٣١ والمحب المنسبة للطائية ١٩٧٨/٢/٣١ والتي بنتهى في ١٩٧٨/٢/٣١ بالنسبة للطائية ١٤ الادارة على لمنت مبلة أضافية لتنفيذ التزاماته في التوريد مع توقيع غرامة التأخير وقد
بلغت هذه المهلة سبعة أشهر و وغم ذلك ثم يتم بتوريد سوى ما يقسرب
من نصف الكية المتماتد عليها مها حدا ببعهة الادارة الى قسخ المقد ومصادرة
التأمين بما يوازى ١٠ إلا من قيمتها علمته أزاء ذلك وتطبيقا لما تقدم يكون لجهة
الادارة الحق في الجمع بين مصادرة التأمين وغرامة التأخير — حيث أن لكل
سبب المستقل عن الآخر وبالتالي يكون الصكم المطمون فيه أذ ثم يأخذ
ليكون بافسافة غرامة الشاخير وقدرها ٦٠٠ جنبها و ٢٠١ مليا بدلا يرد
مضمها بذلك يكون جبلة المستحق للهطمون ضده بلغ ٤٠٠١ جنبها و ٢١٢ المها و ١٢٤ المها و ١٢٤ المها و رائض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من جهة الادارة والمطمون ضده
المسروفات مناصفة بينها عن الدوجتين .

(طعن رقم ۱۷۷۲ لسنة ۲۹ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١)

البحث الثالث

الوقيسم غزابة التسلفي لا تستازم أثبسات الضرر

قامسدة رقسم (۲۰۳)

: b_4"

استحقاق الغرابات لمجرد تراخى التمالاد مع الادارة في تنفيذ اللازاباته بصرف النظر عن وقوع الضرر ... افتراض الضرر .

بلخمن القتوى :

ان المعود الإدارية تختلف في طبيعتها عن المعود المدنية ، ذلك لاتها -تعقد بين شخص من اشخاص القانون العام وشخص من أشخاص القانون الخلص بتصد تحتيق مصالح علية ، ومركز المتعاتدين نيها غير متكافىء ، اذ -يجب أن يراجى فيها دائما تغليب الصالح العام على الصالح الخاص ، وهذا الهدف يجب أن يسود شروط العقد وعلاقة المتعاقدين عند تطبيقه وتفسيره ، كما أن الادارة تراعى في الشروط الجزائية المنصوص عليها في عقد ما ملاحتها الطبيمة هذا العتد وتيمته وموجبات السرعة في تنفيذه في وقت معين وطريقة بهمينة حتى تكفل انتظام سير المرفق العام . هذا فضلا عن أن المتعساقد هم الادارة يقبل التعاقد وهو عالم مقدما بجبيع الشروط والظروف المحيطة مالمتد ، ويننى على ذلك أنه في حالة التأخر في تنفيذ المتود الادارية بكون الضرر منترضا وقائبا حتما بمجسرد حصول التأخير ، لما ينطوى عليسه التراخي في تتفيذ هذه العتود ... في حد ذاته ويفض النظر عما مساه أن يتم من أشرار أخرى مم من أخلال بالنظم والترتيبات التي تضعها الادارة ، وتحرص على التزامها ٤ ومن تعويق ولو جزئي لحسن سير دولاب الاعبال الحكومية وتتابع حلتاتها وترابطها ، وفي ذلك الاخلال وهذا التعويق مسلس ولا ربب بالصالع العام ، الذي ينبغي أن يكون دائما محلا للامتبار في العتود "الإدارية ، ولذلك ملا محل للقول بعدم حصول ضرر في حالة التأخير المشار

اليها ، لأن الضرر هنا لا ينحصر في تعويت النائدة الباشرة التي ينطوى عليهه محل المقد ، بل يشمل المساس باية تاعدة أو طريقة أو نظام وضمته الادارة أو اتنقت عليه بغية تحقيق مصلحة علية ، وبن ثم غان الجزاءات المليهة المنصوص عليها في المقود الادارية نظير التأخير في تنفيذ احكامها تستحق. وتصبح واجبة التوقيع بعجرد التأخير ، (1) على أنه أذا تدرت جهة الادارة المختصة أن اعتبارات العدالة أو المسلح العام تقتضى التجاوز عن الغرامة كلها أو جزء منها في هذه الحالة ، غانه يتمين عندذ اتخاذ الإجراءات الواجبة قانونا للتغاول عن مال مستحق للدولة .

(غنوی رقم ۱۳۷ فی ۱۹۰۱/۱۰/۲۳)

قاضدة رقسم (١٠٤)

: المسطا

غرامات التلخير ... افتراض وقوع الفرر بسير الرافق العلمة بمجرد. حصول التأخير في نفيذ الاعمال دون حاجة لاثباته •

بلخص المسكم :

ترتبط غرابة التأخير بالضرر وجودا ومدما ذلك أن الجزاءات التي تبلك الادارة توتيمها على المتعاقد ممها في روابط المقحد الادارى اذا ما خالف شروط المقحد أو قصر في تنفيذ الالتزامات المنروضة عليه بموجب انسات تستهدف أسلسا تأمين مسير المرافق العلية فلا يشترط لتوقيمها البسات وقوع ضرر أسلب المرفق اذ أن هذا الضرر مفترض بمجرد تحقق سسبب استحقاقها المتصوص عليه في المقد ذلك أن الترافي في تنفيذ المقود. الادارية ينطوى في ذاته على اخلال بالتنظيبات التي رتبت الادارة شسئون المرفيق وتابين مدي على أساسها فهي انساق مازم لا يحتسل الترخيص.

(طعن رتم ١٠٨٦ اسنة ٧ ق - جلسة ٢٠/١١/٣٠)

قاعستة رقسم (١٠٥)

البسطا:

حق جهة الادارة في توقيع غرابات التلفير دون النزام بنها باللبات وقوع ضرر بن التلفي ودون أن يقبل بن التماقد اللبات عدم وقوع الضرر ... أساس خلك أن الشرر بفترض ... ترخص الادارة في توقيع القرابة وفق ما يترادى عها محققا الصالح المام ... يمكن اعتبار عنصر الضرر احد الموابل التي حسنهدى بها ههة الادارة إذا بها الجهت إلى الاعقاء بن توقيع القرابة .

ملقص القتــوي :

ان التضاء الاداري قد استقر على أن الغرامات التي ينص عليها في المقود الإدارية ، توقعها جهات الإدارة من تلقاء نفسها دون حاجة الى صدور حسكم بهسا اذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال من جانب المعاقد معها ، ولها أن تستنزل تبيتها من البالغ التي عساها تكون مستحقة له بموجب المقد دون أن تلتزم الادارة باثبات حصول الضرر كما لا يتبسل ابتداء بن المتماتد اثبات عدم حصوله على اعتبار أن جهة الادارة في تحديدها بهدة مسنة لتنفيذ المقد يفترض غيها أنها قررت أن حاجة أأرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعبد دون أي تأخير هذا وأن اقتضاء الغرابات منوط ستتدير الجهة الادارية المتعاددة باعتبارها التوابة على حسن سبر الرفق الملم والثلثمة تبعا لذلك على تنفيذ شروط المقد ولذا فيجوز لها أن تعفى المتعاقد معها من تطبيق الجزاءات المصوص عليها في المتد كلها أو بعضها مِما في ذلك غرامة التأخير ، اذا هي قدرت أن لذلك محلا ، وأذن ملجهسة الإدارةُ أن توقع الغرامةُ الأون التزام عليها بالبات حصول الشرر ، كما ٣ يقبل بن المتعاقد مع الادارة ابتداء اثبات عدم حصول الشرر ، اذ أن اللفرز بفترش وتوعف ، هذا هو الاسسل وانبشا قد يجيء عنصر: الفرر في تطلق آخر هو تطلق الاعتاء بن توتيع الغرابة ، كان يكون عنصر الضري سن العوابل التي تستهدي بها جهة الإدارة عند استعبال سلطتها التقديرية على الاعتباء من تواتيم الغرامة مم وبالبناء على مه تقسدم يكون غير صحيح ربط توقيع غرامة التساخير يحصول الضرر ، وانها توقع جهة الادارة الغرابة دون التزام عليها بالبات حصول الضرر ، ولما كان الضرر مفترضا غلا يقبل من المتعاقد انبلت عدم حصوله . ومع ذلك غان توقيع الغرامة — كجزاء من الجزاءات التي تتبع بها جهة الادارة في المقد الادارة من سلطان جهة الادارة في المقد الادارة سن سلطان جهة الادارة تترخص فيسه طبقا لما يتراءى لها محققا للمسالح العلم ، وقد ترى — بغاء على سسلطنها التقديرة — الا محل لتوقيع الفسارة ، وفي حالة المسالة الاخيرة يمكن أن يكون عنصر الضرر من العوامل التي تستهدف بها جهسة الادارة اذا أن يكون عنصر الضرر من العوامل التي تستهدف بها جهسة الادارة اذا

لذلك أنتهى رأى الجمعية المهومية الى أن غرامات التأخير تستدى وتوقع دون أن نظرم الادارة بالبلت حصول الضرر ، كبا لا يتبل ابتسداء من المتعاقد أثبات عدم حصوله على أساس أن الشرر مقترض ، والى أن توقيع الغرامة من سلطان جهة الادارة المتعاقدة تترخص نيسه وفقا لما يتراءى لها محققا للسالح العلم .

(ملف ۱۹۹۵/۸/۷۸ ــ جلسة ١٩٩٥/٨/١

قامسدة رقسم (٣٠٧)

المِسطا:

ان الفرامة المينة في المقد لا يشترط لاوقيمها اثبات وقوع شرر اصاب الرفق ـــ هذا الضرر مفترض بمجرد تحقق سبب استحقاق الفرامة •

بلغص المسكم :

لما كانت تبية الفسسراية بعينسة المتدار في العقد ، وهي من غُبين المجزاءات التي تتضيفها عقود الاشقال العابة ، ولا يشترط لتوقيعها اثبات وقوع ضرر أسلب المرفق ، أذ أن هذا الضرر مقترض ببجرد تحقق سبب أسبتحقاق الفراية ، فين ثم تكون جهة الادارة المختصة قد طبقت العقسد مجيدها منديا أوقعت غرامة المهندس وخصيتها من الحساب ،

١٩٦٦/١١/٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (٦٠٧) ،

: المسجاة

ان غرامات التلفي في المقود الادارية مقررة ضبقا النفية هذه المقود في الواعيد التفق عليها هرصا على حسن سبي الرافق العابة ... جهات الإدارة توقع هذه الغرامات من ناقاء نفسها دون الافترام بالبلت هصول ضرر لا يقبل من المناقد البلت عدم وقوع شرر ... افتضاء غرامات التأخير منوط بنقدر الظروف التى يتم فيها نفياد المقد وظروف المتماقد فتدفيه من تطبيق الجزامات المصوص عليها في المقد نظها فو بمضها بها في ذلك غرامة افتاخي ... اقرار الادارة بقها لم تعرص على ننفيذ الفرامة عليه مها لا يكون غير بمثابة اعفاء ضبض البنماقد من ننفيذ الفرامة عليه مها لا يكون مه بحل التوقيع غرامة افتاخي ...

بلغس الحكم:

ولئن كان بن البلدىء المسلمة في فقه القانون الادارى أن غرامات التأخير في المتود الادارية مقررة ضمانا لتنفيذ هذه المقود في المواعيد المتفق عليها على حسن مبير المرافق العلمة بانتظام واطراد ولذا المتود توقعها جهات الادارة بن الفرامات التي ينص عليها في تلك المتود توقعها جهات الادارة بن المتاقد الله عنه عنها المتبار أن جهة الادارة في تحديدها مواعيد المتاقد الله عنه عنها المتبار أن جهة الادارة في تحديدها مواعيد المتنفية في هذه المواعيد دون أي تلكير ، المن كان ما تقدم كله هو الاسل المتنفية في هذه المواعيد دون أي تلكير ، المن كان ما تقدم كله هو الاسل الإنه من المسلم كذلك أن ابتضاء الفرامات منوط بتقدير الجهة الادارية الميتنبرها القوامة على خسن مبير المرافق الماية والقائمة تبعيا لخلك على تفهد شرط المقدولة المها أن تقدر الطروف التي يتم فيها فقلك على تفهد عليها المنابدة التي يتم فيها في تنفيذ المقد أروف المتعاد واذا المها أن تقدر الطروف التي يتم فيها في تنفيذ المقد أروف المتعاد واذا المها أن تقدر الطروف التي يتم فيها في تنفيذ المقد أروف المتعاد المنابدة المنابدة المتعاد المنابدة المنابدة المتعاد واذا المها أن القدر المنابدة التي يتم فيها في تنفيذ المقد أن المنابدة التعالم المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة والقائمة تبعد النبية المنابدة التي المنابدة المنابدة التعالم المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة التعالم المنابدة المنابدة التعالم المنابدة ا

ق المقد كلها أو بعضها بيا في ذلك غرامة التاخير أذا هي تعرت أن لذلك بحلا كها أو تعرت أنه لم يلحق المسلحة العالمة أي ضرر من جراء التأخير أو غير ذلك من الظروف وقياساً على هذا النظار غان الادارة أذا أترت به صراحة أو ضمنا بالمهسسا لم تصرص على تنفيذ العقد في المواعيد كان غير لازم فيحتبر ذلك بشابة اعتساء ضمني للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه ، هما لا يكون معه محل لتوقيع غرامة التأخير ،

(طعتى رتم ٢٦٠ ، ٢٦٧ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٢٦٧٠/٢/١١)

البعث الرابسخ والإي والإي إلاية الإنجيد والإو

گامسجة رقسم (۲۰۸)

المسطا:

الإزام الإناران وضيهية فسيقعام مهندس بن جانبه في مهاقع العمل ...
الحكة منه ... توقيع الفرامة على التمالات الذي يخل بهذا الافترام دون حاجة
لاثبات ضرر ما وسبب عدم استخدام المهندس ... حساب الغرامة في هذه
العمالة تحسب عن فترة الابتتاع عن استخدام المهندس كلبلة دون استثرال
لاثبام العمالات والاعياد الرسعية لأن الغرامة جزاء على غمل سابى هو الابتتاع
عن استخدام مهندس وهذا موقف ارادى مستبر غير مجزا ، وهذا ما دابت
تصوص المقد قد وردت بطاقة دون استثناء لايام المطالات والاعباد .

ملقص الحسكم :

ينص المقد البرم بين الادارة والمدعيين في المادة 10 منه على وجوب المستخدم المقاول لشجان سير المبل مهندسا مصريا ذا كمادة تلبة للتيلم ببلاحظة هذا المبل وأن يقيم هذا المهندس بنقطة المبل ويكون مفوضا تقويضا تليا من المقاول للمبل بالنياية عنه وأن يقوم بتلقي وسرعة تنفيذ الاوامر المسادرة البه أين مهندس الحكومة وكذا بالنجاز جبيسع دقائق الاعبال واذا تصر المقاول في استخدام مهندس بصفة مستبرة على النحو المنظور أو في استهداله باخر في ظرف سبعة ليلم من تاريخ تسلمه طلبسا كسبايا بهسدذا المعنى بلزم بدفع غرابة تدرها جنيه مصرى عن كل يوم من الإيام التي تبضى بدون استخدام المهندس أو استبداله حسب الاحوال من الإيام التي تبضى بدون استخدام المهندس أو استبداله حسب الاحوال وذلك دون حلجة للى اخطارت أو شرورة لشراء بن الإجراءات أو ضرورة الشاك لشرر و واشع من هذا النص أنه يغرض على المتساول التزايا

المنتخدام ومندس تتواكر نيه شروط صلاحية معينية ، وأن اسبتخدام مَهُا يُلْمِنْهِ بِي مِيْهِ مِن حِيث النِّمَاتِي الزمني ... للحكية التي المسترجَّة ين أيلها - بين الحمل فيتي واجبا ما يقى العبل جاريا لم بنته ويظلم . نصدة ببيتهدة في بتهاميلة ؛ بغير انتظاع مع الله المندس بنتطة العللة حق تلية شطيه وعالك الاحتليه بمينة علية والإشراف عليه فنيها مانحة جمع دهات إيا كانت طبيعته وما يتبند من بالجناة أو اثبرانه كالس بالعابد الصائدة اليه من مهندس الحكوبة وسرعة تفيدوا وبسيانه عهية تتنيذ الميل مدى مالهته للثيوط والواسفات المناق عليهسا أفدى تسهايمه والمملاح ما قد يستبين وقائدُ من جيوب أو البسيتيفاء بيا تيد بهكون هبلك من تعيمور والاحقت على المقاول غرامة هدد مقدارها بالتفاقيا المارنين بجنيه مصرى واحد عن كل يوم من الايلم التي تمضى بون استخدام م المنتقد الله المستبداله ولو لم يترتب على عدم استقدامه أي ضرر و الم كلت الفلية من جذا الشرط نعتيق مصلحة المريق العلم واستكبال عديته تعلا شرخس المقاول في التحلل منه بمتولة أن وجود المهندس أصبح غير اذي جدوى لعدم الحساجة الى اشرامه النني أو أن عدم وجوده لم يتجم عقه شرر ما أو أنه من المكن الاستفناء عنه بعمال ننيين أذ أن هذا نضيلا عن مقالمته المريحة لشروط العقد ينطوى على اخسالال ببصلحة المراق اللتي تبط شماتها بوجود المندس .

وها ثم خافا كان النابت بن الاوراق أن المبلولين بعد انتطاع بهادمسها للم يعينا مُهاندما آخر جالانا اشرط العقد السريح ولتنبيوات الملادارة المتكروة بخبوورة تعيينه للإشراف على الاعبال البلقية المجرورة تعيينه للإشراف على الاعبال البلقية المجرورة تعيينه عبد الغرامة جزاء من الهسراءات التي تنضينها عبدة المسوور تماجو المثل بالنسبة الى غرامة الكافر، ولا يعنى منها عدم تيساله المجبود الحال بالنسبة الى غرامة الكافر، ولا يعنى منها عدم تيساله بالمجلوبة الاحارية بتعيين مهادس من تبلها ونقسا لما جاء بالمقسرة الاخيرة من المادة ما من المحسل ، ولا يغير من هذا ما ورد في منكره مهندسها حتى تاريخ المعسل ، ولا يغير من هذا ما ورد في منكرة مهندس العبادية المؤرخة إلى المسيطس بهذه 100 من انتراح ربع الفرامة

حن أول مليو سنة ١٩٥٤ عَتى ٢١ من يونية سنة ١٩٥٤ ببتولة أن الأممال. التي بقيت بعد ٣٠ من أبريل سُنة ١٩٥٤ لا تحتاج في تثليدها في تظهره، على مهندس أذ أن هذا مجرد التراخ وليس فرارا تهائيا مدادرا من السلطة-الرئاسية المفتصة التي أبربت المقد والتي تبلك هذا العق وقد رأت هذه الماطة عدم الموافقة عليه لمخالفته لنصوص العقد ، وليس للابارة الهندسية: تعديل هذه النصوص أو النزول عن شرط وارد نيها للبصلحة العالية وللا كانت تيمة الغرامة معينة المتدار في المتد بانها جنيه مصيى يوبيسما عاته يتمين أعمال هذا النمن باعتباره مكما أنتائيا ملزما وواجب الاحترام حرجح كل حرف أو تطيبات على خلافه لم تنجه نية المتماتدين إلى الاهلة. اليها بل تصدت عدم الاخذ بها ولا مبرر من التسانون أو الانساق لاستنزال. غولية عدم تعيين مهندس عن أيلم المطسلات والاعياد الرسبية أذ أن هذه-المرابة متررة في المند كجزاء على معل سلبي هو الامتناع عن أستخدام. مهتدس وهذا الابتناع هو موتف ارادي مستبر ،غير متجزء مسواء في أيلم المعللة والاعياد الرسبية ولا يمكن التول بارتفاعه في هذه شخيرة وبقاته في الاولى وحدها ، وقد تررته المادة ١٥ من العدد عسلمه وجه علم مطلق طوال مدة سير العمل دون استثناء لأيلم المعللات والاعياد المسبية أو أي تحفظ بن هذا التبيل بل أن هذه الملدة صريحة في نقرتها **التثنية** في وجوب اتلبة المهندس بنقطة العمل وعدم مبارحته اياه . ومنهوم. حدًا في ضوء حكمة النص والتنسير السليم لنية الطرفين أن تسكون الإثلية. هاتية ومنسلة الواجهة جبيسع الاحتمالات والطوارىء ولتلقى الاوامر التي حبيد من مهندس الحكومة وسرعة تنفيذها وليس معنى أن يوما ما هو. حيد أو عطلة ربسية من حق المندس لأن يحصل نبه على اجازة أو راحسة" الن المرد الما في هذا اليوم بالماول أو بالمبل لتمود التبويد في اليسوم ظائل أو أن يتجزأ الالتزام فيقوم في أيام المسل ويستط في غيرها الامر اللقى لا تساعد ظروف العقد وعبارة نصوصه على تأويل انصراف نيسة. فاقتمانين أليه ولا سبينا أن المفروش أصلا الا يتوتف المبل وخاصة أذا كان. بالتجازه تدر تأخر

قامستة رقسم (٢٠٩)

المسلمة :

نمى المقد الادارى على تشكيل لجنة النظر في الفلائف القلمية من مطبيقه - القصود بالفلافات نلك التي تتملق بشروط المقد من حيث تقسيرها! غو تمديلها - البات المفاقفات التي نقع القاء تنفيذ المقد وتوقيع الغرابات على المفاقف - المتصافي على المفاقف - الاتماق التي تعرض على هذه اللجنة - اختصافي الاتدارة بها .

ملخص الحسكم :

ينص البند الثابن من الاندائية المبرية بين بلدية طب واصحاب الملاحق في 11 من يولية سنة ١٩٥٨ على أن لا تشكل لجنة من مبشل عن البلدية عرادا المسلمات والشرطة وكل من الفريتين الذاتي والثالث (وهما اصحيسايه المطبلات واصحاب المخابز) المنظر في الخلافات التي تنجم عن تطبيق هذه الاعلامة عن معلى اللجنة هو الخلافات التي تتعلق بالشروط التي تضبنها المقد من حيث تنسيرها أو المسحولة عنها أو أمساهة أحكام جديدة لها ، أبا المخالفات التي تتع النساء تنفيسة عنها أو أمساهة أحكام جديدة لها ، أبا المخالفات التي تتع النساء تنفيسة المقد كيا هو المعل في خسومية هذه الدعوى غلا محل لعرضها عليه اللجنة لأن نصوص المقد صريحة غيها يتبع بشائها — وليس عنساك من أخلاف بين الطرفين حول با خوله المقد للبلدية بن سطة توتيع الغرابة عن المخالفة قنها وهو ليس من قبيل الخلافات التي تعرض على اللجنة لاته المغلج عن عقد الامتاق على عليه المخالفة قانها وهو ليس من قبيل الخلافات التي تعرض على اللجنة لاته المراحة عن عقد الاتفاق ذاته .

(طعن رقم ۱۲ استة ۲ تن - جلسة ۱۲/٥/۱۲۱)

عَاصِينَةً رَفُّهُمْ ﴿ ١٠٠٠)

: 6-48

عُرِلُهُ عَلَمْ لَعَيْنَ لَهُمْ لَ عَلَمْ مَا هَا عَلَمْ اللَّهِ الْعَلَمْ الْمُعَالِّمُ اللَّهِ الله الله

ملفص الجسكم

انه ليس محيحا في القسائون ما انتهى اليه الحسكم من خمسم أيأهم المطلات الاسبوعية من حساب غرامة عدم تعين مهندس ، ذلك أن هذه القدارات ومنا الاسبوعية من حساب غرامة عدم تعين مهندس ، ذلك أن هذه مهندس وهذا الاسبوعية ورقف ارادى مستبر غير منجزه سواء في أيلم مهندس وهذا الاسبوعية وقد قروتها الملدة ١٩ من المقد على وجه علي وطاق دون استثناء لايام المطلات الرسمية أو تحفظ من هذا القبيل ، في وطاق دون استثناء لايام المطلات الرسمية أن وجوب النابة المهندس بغطة المنابق على وجوب التهة المهندس التعويم هذا في شوء حكية النمس أن تكون الاتبة دائية ويتصلة أواجهة جبيع الاحتبالات والملواريء ولتلقى الاوامر التي تعمدر اليه من مهندس الحكومة وسرعة تنهيذها وليس معنى أن يوما ما هو عطلة رسمية من حق المهندس أن يحصل نهم على اجازة أو راحة أن تنقطب عملته في هذا اليوم بالماول أو بالعمل لتعود فتجد في اليوم التلي أو أن يتجسزة الالترام نيقوم في أيام العمل ويوستط في غيرها .

ا المن رقم ۱۲۳ السنة ۱۱ ق. - جلسة ۱۱/۰/۱/۲) المن رقم ۱۲۳ السنة ۱۱ ق. - جلسة ۱۱۲۰/۱/۲)

الجسطا :

غرابات التلفير - تصلُّب بدَّ يَهَدَّ الْمَبْلِ وَانْتَهَلُّهَا وَالْتَرْأُمُ الْمُلُولُ بِتَنْفِذَ الْمَلْدَ خَلَلَ هَذَهِ الْمَدَّ - وَتَنْفِى هَذَا الْالتَزَامُ وَجُوبِ اتَّفَـلَّا مَوْقَهُ ليمايي من جانب الكاول للحقيق فابده أن المرارحتى يرفع عن مانته تيمة فاللغے وذلك بان بيادر باسليم هواقع المبل دون اعتذار بناغر الانسايم .

ملقص المسكم :

ان منتضى تميين تاريخ بدء العبل أن المواتع التن مججوى فيها التنبية توضع تحت تصرف المتاول بما يمكنه من مباشرة مهبته غورا دون عائق وقد كان واجب المقاول ازاء هذا أن ينقدم هو من جانبه بطبع عنظله كاله المواقع ، لا أن يتربص في انتظسار أن تدعوه الادارة الى تسليهه ، اذ ان هذا الواجب لا يتبع على عاتتها بل يغرضه عليه بحكم طباتم الاشياء الترابيه بانجاز التركيسات الكهربائية المتفق عليها في مهلة عددها المقد مقطبية أشهر من تاريخ مسدور أمر التشمقيل الكتساس اليه لا من تاريخ التسالييز. الفطى وارتباطه بهذه المهلة ابتسداء وانتهاء وقد اكتت ذلك الغلاة ٢٦ مام دفتر الشروط والمواصفات العسلبة الموقع من المدعيين بالنص على وجهفه أن بيدا المساول بتثنيذ المسل المطلوب اداؤه بهتنهم العقد واق بسهر نيه بنشاط وسرعة والا يتأخر في البدء أو في التيام بالعل . والتعلق الأنتزام بالبدء وجوب اتخاذ موتف ايجابي من جانب المعاذل لا من جالف الأدارة لتحقيق هذا البدء بالفعل ، أما وأجب الادارة فيقتصر على التمكيخ منه ولا يشمنع المشاول في تأخير البدء في المجل في الموعد المقرر لله أو يوسط: من ماتته تبعة هذا التأخي ونتائجه الا عرقلة للتسليم أو المتسمعاع هنه او تراخ نيه من جانب الادارة بعد مطالبته اياها بصطيمه مواقع العسل وتسجيل ذلك عليها في حينه ،

غاذا كان الثابت من الاوراق أن المتولين فرطا في طلب تسليم المجبوعة. في الوقت المناسب وهو الامر الذي ترتب عليه تلخير اتمام المسل وهنمي تسليم كليلا في المحدد في المقد غان غرامة التأخير المنسوس عليها في المادة ما منه بقائلها المبيئة بهذه المادة تكون مستحقة عليهما ولا يعنيها منها القول بانها أنها هي اجراء تبعيدي أو شرط جزائي لحث المعاول عليها التواملية في الموعد المضروب له و

وَطَعَنُ رَفْمُ ١٠٨٦ أَ لَسَنَةً فَأَ قَ سِجِلْسَةً ١٩٦٣)

عَامِتُوهُ رَمَّتُمْ ﴿ ١١٣ ﴾

: المستسما

اشطار المساقد مع الإدارة بانها ستضطر لألفاء المقد وتصادر الللبين لا يحول عون مقها في الكشاء غرابة اللغي .

بلغص المسكم :

· · ان الثابت من الاوراق أن المؤسسة المدعية كانت أعلنت عن ممارسة حدد لها يوم ١٩ من سبتبر سنة ١٩٦٤ لتوريد بعض الآلات الزراعية من جِيْهَا ٢٥ محراثا زراميا دو تسمة اسلحة ، وقد تبل المدعى عليسه توريد المماريث المشار اليها بثبن تدره ٦٥ ج للمحسرات الواحد وأرسلت له المؤسسة المفكورة ابر التوريد رقم ٣٥ تسمم أول بتساريخ ١٠ من اكتسوير ممنة ١٩٦٤ لتوريد المعاريث المشار اليها على أن يدهم تأبينا نهائيا تدره . . هر ١٦٢ ج ١٠٠٨ عشرة أيام من تاريخ استقلام أمر التوريد ، ولما لم يبيدد المدعى عليه التأمين النهائي أرسلت اليه المؤسسة في ٢ من نونمسير ممنة ١٩٦٤ برتية نصبه و الرجا سرعة شداد التأبين النهائي الخاص بأبر التوريد رقم ٢٥ تسم أول بتاريخ ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ وألا سنضطر الله الشعائد معكم ، وإذا لم يقم المدعى عليه بسداد التابين النهاشي أو توريد المطريث المتعقد عليها نقد وجهت اليه المؤسسة الذكورة كتسابا في د ٢ من نونمبر مسنة ١٩٦١ تضبن اخطاره بشراء المعاريث على حسابه مع تحبيله كافة المساريف المترتبة على ذلك طبقا لما تقضى به اللحة المناتمسات والزايدات ودون الاخلال بحق الؤسسة في مطلبته بالتعويض نظسير ما المعهامان غير بسبب الفيرة في التوريد لا ثم أصدرت المؤسسة المدمية في ٢ بن ديسبر سنة ١٩٦٤ ألى السيد/ ٠٠٠٠ أبر التسوريد رقم المراث ٧٠ ج وذلك طبقسا اليها بسعر المعراث ٧٠ ج وذلك طبقسا العرض الذي كان تتنم به الذكور الى المؤسسة في المارسة المسار اليها .

وبن حيث أن المستفاد بن استقراء الأوراق على ما سلف البيسان أن جهة الادارة قبلت العرض الذي تقدم به المعي من توريد المعساريث المسار الله ، والعارته في ١٠ من تكتوير سنة ١٩٦١ بالتوريد في الواعيسد المحدة ، ومن ثم غان التماقد يكون قد ثم بين المؤسسة وبين المدعى عليه ، وتراخى المدعى عليه في اداء التأيين النهائي لا يؤثر في صحة اتمقاد المقد من تاريخ اخطاره بقبول عطائه ، اذ كل ما يترقب على عدم اداء التيايين النهائي في يكون المجة الاعارية سحب قبول المطاء وبصائرة التيايية التي المؤقت كما يكون لها أن تضترى على حسله كل أو بعض الكيسة التي برمجت عليه مع توتيع غرامة التأخير واسترداد التعويضات والخسائر الني لمتنها ، ولا يذال مما تقدم البرقية التي ارسلنها المؤسسة الى المدعى عليه والتي تكلفه فيها باداء التأمين النهائي مع انذاره بالفاء المقد اذا لم يقم بسداده ، اذ بالرغم من أن البرقية المشار اليها لا تنطوى على ترار صريح أو ضبني بالفاء التماقد ، فان الغرض الذى استهدفته الادارة من تلك البرقيت على هرمى جهة الادارة على الوقت غان البرقية المائدة وفي ذات القرت غان المؤت غان المؤتة على حرص جهة الادارة على مؤته على المؤت غان المؤتة على حرص جهة الادارة على مؤتن المؤتة المؤت غان المؤتد والتهميك به .

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن المدمى عليه لم يتم بتوريد المعاريث المتعاشد على توريدها في الواعيد المتررة اذلك ، من ثم يكون لجهسة الادارة طبقا المعترة (1) من المادة (10) من الادارة طبقا المعترفة المنتصبات والزايدات ، ان تشترى على حصاب المدمى عليه الكيلت المتعاقد عليها وأن توقع غرامة التأخير ، ومن ثم يكون مطالبة المدمى عليه بغرامة التأخير ومن ثم يكون مطالبة المدعى عليه بغرامة التأخير ، ومن ثمية المحلويث المتعاقد عليها ، على أسلس سليم ، واذ ذهب بواقع ؟ بن من تيمة المحلويث المتعاقد عليها ، على أسلس سليم ، واذ ذهب الحكم المطمون فيه غير هذا الذهب يكون خالف المتانون ويتعين لذلك تعديل الحكم المطعون فيه والزام المدمى عليه بأن يدفع للمؤسسة المصرية المعالمة التعدير الصحارى مبلغ . . والغوائد المتانونية بواقع ؟ بن تاريخ المطالبة التضائية الحاصلة في ٢٢ من نوغيسبر سنة ١٩٦٦ حتى خيام السحاد والمعروضات .

(طعن رقع ١٤/٤ اسنة ١٥ ــ علمة ١٢/٤/٤/١٢)

عَاصِمة رضم (١١٣) إ

المسعة :

تهتيج الفيامة لا يكون الا بالنسبة الى المحادثات بالفر يه تبعلها المعال في المحادثات ا

ملقص الحمكمية

ان غرابة التأخير التي عقاف بها المفافة لا على لها في الملقية بهه لاتهما فه تفريه ان نهة العرار المعاف عن جراء عدم قيد ام بحريه الملغين المدهن باداة التلمين البهائي طدا عرق الاستفر انت الحكور ، والا محمليا الاستفاد المحافظة على نص الملاتين ٢٨ ، ٢١ من المقد المصرور محه والا الاستفاد الى الملدة ١٣ من لاتحة المقتصات والمزايدات لأن توقيع الفرائي بالمطبيق لاحكام هذه المواد ، لا يكون الا بالمنسبة للمعمدات المراض في المعساد أو يكون الا بالمنسبة للمعمدات المبادر في وصدور النا إدا بدا ومو لا بيدا الا بعد عيام المصافد باداء التأمين النهائي وصدور أبر التشغيل اليه وبدئه عملا في تنفيذ العبل ، والثابت من الاوراق أن المورث المطفون ضدهن لم يتم باداء التأمين النهائي وبالحقالي لم يصدور له الم الكثيرة الم يتدا في المورث الماضون ضدهن لم يتم باداء التأمين النهائي وبالحقالي لم يصدر له الم الكثيرة الم يتدا في المبال ،

ا طعن رتم ۱۹۲۸ سنة ۱۰ ق سجاسة ۱۸/۱/۱۹۱۱)

قاصدة رقسم (١١٤)

الانسكاد:

حق المعارة في بد كَمِل تفنيذ العقود العارية ب الر ذلك ب مستوالا: حقها في انتشاء غزالة المُطَفِّز عَن الشَّرّة التي البُدّ اللّهِ الْجَائِلُ الْجَبْدِدُ .

باللباق الإذبراق:

أَنْ تُحَلِّدُ الْأَجِلُ المُفرد للتوريد أو الآمال في العُمول الأداريّلُة يَحْمَم المَّمِل في الرقاق الدواريّلة وخمي المُعنى المُعنى

(نتوی رقم ۳۲۳ فی ۱۹۹۹/۰/۱۰)

قاضلة رقم (٦١٥)

الإسطاء:

التماقد من القلول على اعبال معينة تتكون من عنة مراحل بتصافية:
يعفد كالانطها فيفو معين — توقيع جزاء سعب العبل القاء تغييط المحلة.
الاولى بنه وقبل أن طفها الفنة المعددة العالمية لا وجه في هذه الطّلقة الزهنج عزاية التلقي حرفه الطّلقة الزهنج عزاية التلقي حرفه المحلة التلقيم بدول دون.
تطبيق المكام الأعقد المائة المنات في هذا الشائل .

ولقص العُكُّمُ :

"يستبدد من المواد المنصوص عليها في عدد المعلولة أن الامبال المتعاهد عليها تتكون من أولاها مرحلة عليه التعاهد كال منها زمن معن أولاها مرحلة المهدة المجزء السنطني من السد مع تهيئة الفتحة المحصمة لتفاه وتبحا هذه المرحلة من تربيع بدء التقسسفيل وتنتهى في الميسك الذي تحدده الوزارة، لتقل الفعد ثم يلهها مرحلة أتهام السد ، بما يتعق وزيادة منسوبه الميساه تدريجيا أمليه وحدة هذه المرحلة أربعون بوما تبدأ بمجرد تقل اللسد ، تلهي تلهما مرحلة عسينة المد طوال مدة تفله ثم ينتهى العبسل بمرحلة تطسع السد في المهماك المدى جعدده الوزارة بعد التناه الفرش من الملحك كسله

تضيفت المواد ساقفة الذكر بيان الجزاءات المقدية التى يكتل الموزارة تنفيذ
سولهل العبل في المواعيد المحددة لها وبالقدرة اللازمة لذلك قد خولتها
المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ سلطة سحب العبل من المقاول الما هي رات بحض
متبيرها ان سير العبل لا بيشر باتبام مراحله في المواعيد المصددة كسا
المردت المادة ١٤ جزاء خاصا على التأخير في تقل السد في المحاد المحدد وعلى
التأخير في اتبام اتابة السد بعد ذلك بأن غرضت في الحالة الأولى غرابة
حاضر خاسة تدرها خصون جنبها عن اليوم الواحد وفي الحساقة الثانية
خيسة جنبهات عن اليوم الواحد من ايام التساخير في التنفيسذ وفي الوقت
خلسة بنسه نصت على حفظ حق الوزارة في سحب العبل بسبب التأخير عن
القيلم بالعبل في موعده ،

وقد ننذت الوزارة حزاء سحب العبل من المدعى عليه بسبب تتمسيره وتم اسناد تثنيذ العبلية الى مقاول آخر وذلك اثناء قبام المدعى عليه بتنفيذ الرحلة الاولى من العبل ومن ثم غاته لا وجه والحالة هذه لتوتيع غرامة الناخير الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٤ من العقد والتي تترتب على -تاغر المتاول عن تقل السد في ميماده كما أنه لا وجه من باب أولى لتوقيع الغرابة المنصوص طبها في المادة المذكورة والخامسة بتلخير المتاول في انهام المد لانها على القعل اما ما تقول به الوزارة الطاعنة من تطبيق حسكم المادة ٩٣ من لائحة المناتمسات والمزايدات بتوقيع غرامة تأخير تمسادل ١٠٪ من تيمة العقد غقول غير سديد ذلك أنه ولنَّن كانت المادة ٢٤ من العقد تنص على اعتبار أحكام اللائحة المسار اليها مكبلة ومتبعة لاحكامه ألا أنه وقد ضبنت الوزارة المقد شرطا خاصا ينظم فرامة التأخير من حيث موجب توتيمها ومقدارها غان هذا الشرط بكون هو الواجب التطبيق دون حسكم اللائحة أخذا بداعدة أن النص الخاص بديد النص العلم وعضلا عسلى ذلك غاته يشترط لتوتيم الغرامة طبقها لحسكم المادة ٩٣ من اللائحة بالنسبة "لمات" الماولة الإعبال أن يتأخر المعاول عن أتهام العبل وتسليمه في المعاد التعدد اذلك في المتد وقد تخلف هذا الشرط في المتازعة المروضة بسحب العبل من الدهى عليه قبل أن يحل ميهاد انتهاء الرحلة الأولى من العبلية كها سلته البيان .

(طبن رقع ١٤٧٢ السنة ١٤ ي سـ جلمية ٢٤/١٤/١٢) .

قاعستة رقسم (٦١٦)

المسسدا :

لائحة المتقصات والزايدات ... عدم تضيين المقد احكابها أو الاحالة عليها باعتبارها جزما مكبلا له ... أثره ... عدم امكان تطبيق الجزاءات المبينة به....ا .

ملغص الفتسوى :

لا تعتبر الأحسة المناتمسات والزايدات مكسسلة للمقد بحيث يمكن تطبيق الجزاءات المبينة بها ما لم يتضمن المقد الصكلما أو الاحالة عليها باعتبارها جزما مكملاله الامر غير التوافر في هذا المقد .

لهسذا انتهى راى الجمعيسة العمومية للتسم الاستشارى للفتسوى والتشريع ألى أنه لا يجسوز توقيع غسسرامة تأخسير عسلى المقسلول ... عن العقد موضوع الفتوى ولا وجه لمساطة أى من الموظفين المنتسسين بالأسسة نظراً للظروف التى تم نيها التمادد والتى بدىء نيها بتنفيسسذه قبل تحريره .

(منتوى رقم ١٧ } في ٥١/١/١٧)

تعايىسى :

يلاحظ أن المادة . } من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناتصات والمزايدات قد نمت على أنه « يجب النمن في شروط العطاء على أن تمتير أحكام اللاتحة التنبذية لهذا القانون جزءا مكبلا لهذه الشروط يخضع لها المعد » .

البحث الفليس

الاعفياء من توقيع قرابة التسلقي

(417) James Same

: 4-43

قرابة التلخير - تكييفها القالوني - الاعفاء بنها لا ينطوي على تصرف بهلامان إن إلهاق الجولة -

مقضی الفتسوی ::

إن غراءة القاخر التي تنصينها المهود الابارية هي ونقا للتكبيف المقافري المصحيح عبورة من صور التيويض الاتجلقي يرتضيه الباريان سلبا عن المضرور الباشيء عن التساخر ؛ الا انها نتييز عن التعويض الانساني في مجالات الفقون الخساس بلحسكام خاصة اهمها أن احد أنكانه وهو في مجالات الفقون الخساص بلحسكام خاصة اهمها أن احد أنكانه وهو تنفيض د هذه المقود من اخلال بالنظم والترتيسات التي تضمهما الادارة تنفيض على التزامها ؛ ومع ذلك عنن انتراض وقوع الضرر ببجرد التأخير ليس تريفة تعلمة غير تعليلة لاثبات المكس ؛ بل يجوز للطرف الاخر المتهات ليس تريفة تعلمة غير تعليلة لاثبات المكس ؛ بل يجوز للطرف الاخر المتهات المراس المدارة المنافولية الموجية للتعويض غلا مجال عندنذ لاستحال المحق المفول المراسات المنافولية الموجية للتعويض غلا مجال عندند لاستحال المناف المفولة المؤامة على تصرف بالمجان في لموال الدولة ؛ غلا يخضع لاخكام الشساتون ولم ٢١ لمسفة المذكر لان لكل منها مجاله الخاص .

(غنوی رقم ۳۲۳ فی ۱۹۰۹/۵/۱)

- فاصحة رقسم (۱۹۱۸)

: المستحدة

المرابخ الفقي -- يقرأه الأول المتواقد من الإفراء في الهيد التواهد في المرمد المفق عليه -- التنساء غيرامة الملغي من الماضات الاروالة المهمــة الإدارة الاسائلية د

بلقس المنكم :

جرى تضاء هذه المحكة باطراد على ان انتضاء غرابة التأخير منوط بتندير جهة الادارة المتعاندة ، التوابة على حسن سير الرائق المائية والمقائدة على تنفيذ شروط العقد ، وأن للادارة سلطة اعفاء المتعاتد بمها من غرابات المتأخير كلها أو بعضها اذا هى تدرت أن لكلك محلا وموجبا .

إلمين رتم ١٩٨٤/ لسبة ٢٦ ق - جلسة ٥/١٩٨١/١١

(۱۱۸) ورخي ټهرونه

المسطا:

مَتِهِ بِاللَّهُ فِي مِنْ فَرِيْهِ بَالِنِي مِنْ الإنهَاءِ بِنَهِا النَّا كَانَ كَانَ النَّهُ عَانَ عَلَيْكُ الْهِنَاءُ * /

والأمس القنسسوي :

اذا كان تلقي الشركة المساهبة المدية للمحاريث والهندسسة في التوريد تقيمة حدية لقرار ادارة النقد وما ترتب عليسه من آثار وهو ما توقع عقبلا وقت التمساقد ، ما يحتر خادثا فهويا لم يكن في امكان الشركة توقعه عقبلا وقت التمساقد ، عند الله عند في التمساقد ، عند الله عند الله المساقد ، عند الله يكن في المتحالة عن المناز والمساقد عند المناز والمساقد ، عند المناز والمساقد المناز والمساقد ، المناز والمساقد ، عند المناز والمساقد والمساقد ، عند المناز والمساقد ، عند المناز والمساقد ، عند المناز والمساقد ، عند والمساقد ، عن

يسفة بيساشرة أو غير مبساشرة ، ومن ثم ينتفي الركن الاصيل للمسئولية الموجبة للتعويض ، ولا يكون ثبت محل لتوقيع غرامة التلخير على الشركة . ولذلك أنتهى الراى الى أن هدده الشركة غير مسئولة عن التساخير في توييعا مادة التوكسافين فيجوز التجاوز عن الغرامة التي وقعت عليها ولا يقضي هذا اتخاذ أجراءات التتاول عن أدوال الكولة طبقا للقساقون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ وانها يكون بقرار من وزير الزراعة .

(ننتوی رشم ۳۸۷ فی ۳۱/ه/۱۹۵۹)

قاعسدة رقسم (٩٧٠)

الجستان:

مؤدى نص الخدة ١٠٧ من لائحة المنافسات والترايدات الله منى وقعت جهة الادارة غرامة الخاشي طوافر شروط استطاقها بلخائل المعاقد معها بالتراماته قبلها — غيام المتعاقد بالشكوى من توقيع الغرامة عليه والبلت أن القلام قبلها عن خارج عن أرادته — اقتاع المسئول المفتص بنكك في ضوء الغاروف والملابسات التي احالت بنتفيذ المقد — مسلطة عنا المسئول اعفاد المتعاقد بن غرابة التسلخي — تطبيق عقد نوريد كتب مدرسية بعد طبعها — القاشي في التوريد — غرابة القاشي — تقديم المتعاقد شكوى طالبا زفع خذه الغرابة تلميسا على غرف المعرفسة على مطبطة شكوى طالبا زفع خذه الغرابة تلميسا على غرف المعرفسة على الملبطة وما يترف على ما الملبطة الا يمتبر هادنا تقريا في طبطة الميلوب والترايدات ،

المحم المسكم:

ومن حيث أن المادة ١٠٧ من الاشعة المنافسات والزايدات تنص على الله ٤ اذا شكا المنميذ أو المتأول من توقيع القرابة عليه ، وقدم مستندات تثبت أن التأخير تضا من حادث تقرى ، والتناع بما رئيس المنطقة أو المسرع أو مدير النسلاح أو رئيس المسلحة ، تنيكته الوائعة على رئيس الذا أدار تزد تبيتها هلن ٥٠ جنبها هانسبة الى المناطق والفروع وعلى ماتمى جنبه بالنسنية الآن المسالح أو الاسلحة ، بشرط أن يعطى الترارا بأنه لم يلحق المحكونة شروا أو مطل بطريقة جاشرة أو غير مباشرة من جراء هذا التأخير ، ويرافق هذا الاتقرار مستندات المصرف . أما ما زاد على ذلك نيكون رقمه من سلطة وكيل الهيزارة المختص لماية . . . ٢٠ جنبه (الفي جنبه) وما زاد على المن غيكون من سلطة الوثير ٥ ومؤدى هذا النص ، أنه بهى وقصت جهستة الادارة غرابة الناخير لتوافر شروط استحتاتها باخلال المتعاقد معها بالترااماتة بها عدولها موا المتعاقد بالشكوى من توقيع الغرامة عليه ، والبت بها قدمة بن مستندات أنه التأخير أنها نشأ عن حادث تهرى خارج ارادته ، واقتنع بن المسئول المختص بذلك في ضوء الغروف والملابسات التي احادات بتنفيذ المشؤل المختص بذلك في ضوء الغروف والملابسات التي احادات بتنفيذ المسئول المختص مغلله في ضوء الغروف والملابسات التي احادات بتنفيذ المسئول المختص مغلله في ضوء الغروف والملابسات التي احادات التأخير » . المسئول المختص مغلله هذا المسئول أن يعفى المتعاقد من غرامة التأخير » .

ومن حيث أنه تنطبق هذه القواعد والاحكام على المنازعة موضحوع الطمن ، يبين أن وزارة التربية والتعليم اصدرت بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٤ أمرا بتكليف السيد/ بطبع خمسة كتب مدرسية على أن يتم توريد كائنة الاعداد المطلوبة من هذه الكتب في ١٩٦٢/٦/٣٠ ، وأذا لم يتم توريد كليل هذه الاعداد الا في ١٩٦٢/٨/٢٩ متكون مدة التأخير في التوريد حوالي شهرين وهي ذات المدة التي وقعت عنها الوزارة غرامة التأخير . ولما كان المتعلقه المذكور قد تقدم بعد ذلك بشكوى طالبا رمع هذه الفرامة تأسيسا على مرض الحراسة على مطيعته في ١٩٦٢/١/١٧ وما ترتب على ذلك من توقف العمل بها من هذا التاريخ حتى ١٩٦٢/٣/١٠ تاريخ اتفاقه مع الحارش المفساس على البدم في العِبل ، متبلغ بدة التوقف عن العبل أكثر بن شهرين ، وهي مِدِة تَسْتَغَرِقِ تَلْكَ التِي تَأْخُر فيها عن التوريد » بالانسانة الى أن اهذا التوتف انبارنها من حادث تهرى لا يد له نيه وهو نرض الحراسة على الملبعة أ ويعرض الامر على وكيل الوزارة المفتص اشر على المذكرة المعروضة في هذا الثِمان بالوافقة على ما انتهت اليه من رئض طلب الاعفاء من غرامة التأخير استنادا الى أن التلخر في توريد الكتب لم ينشأ عن حادث تهرى * ولما كان الإبرارهم 171 لسنة 1971 يغرض الحراسة على المطيعة المسسار الهمته į.

بنه وطهر البسانون ربم ١٦٢ لمبنة ١٩٥٨ يهسسان حلة البلوازيء ١٤٠ يمهر حادثاً قِهِرِها مِن شِراتِهِ أمهاء المتماهد من مسئولهة عن اخلاله بجندية للتواسقه -الْتِماتنية ، بُعده الدرامية عن بطبيعتها من التِعابير التي التضابط حلة البلواريء ؟ كلوراء من اجزاءات الامن تلجأ اليه الحكومة التلفين سيالية البيلاد في الجاجل والخارج ، وهن لا تنسب الا على البوال الاشتجاله في البين هم ملا تؤثر في الإبيل على ملكية الشخص الذي موضنك المراسبة عسلم المواله 6 فكل ما يتونف عليها هو أن يتوب الحارس على هذه الإنوال من الخاننج للحواسة نهابة تاتونية في ادارتها وانخاذ الاجراءات اللازبة لتحسيل ما أبهذا الخاضع من حقوق وأداء ما عليه بن التزامات أ وينبش على ذلك ان برا يتزاف على أعبال الحارس من آثار اتبنا ينصرف الى الخاضيم للحرابسة ، وان يميل الجارس لذا عمر في تلدية والجانه تائبه أو وكيلا عن الخانسم ، فيحق للاخير الرجوع عليه بكافة النعويضات عما لحقه من ضرر نتيجة ذلك والمحسور ، والهنان أن الله إن الله من على الاثر عظك ا وعلى مؤشر المراسية على المكلِكة الشة الذي الأيمكة أن يكون بنعود المراء موثت عصد بنة إلى تمثيل المنافقة وادارتها لخين تلتلها الى متكجها على أن يتوم الحارس عليها بالتشافية الها من ديون وتتنبذ ما غليها من التزامات وذلك كله احسباب بْتُلْكُهُا ، مُنْحُ ثم لا تنتيز حده الحراسة بهذا الوسبة حدثًا تهريا يرتبُ اعتاء الشعفة الترأمة من غرامة التاخير الوشمة علية تثيجة الساخر في توريد النفتية الخرنسية الكفي بتوريدها ي

هنان جهيداته الا معلى المراقات الفياد منها منها منها المداد في التنافير سرفاله المداوسة بها الما المداوسة بالمنافي بطال المداوسة بالمنافي بطال المداوسة بالمنافي بطال المنافية المرافية المنافية المنافي

جمها ، ولو تهل بغير ذلك لكان الابر في خصوصية تحديد بدة التوقف الموجة غلامناء بن الغرابة مركز للتأثير وأشتأت الطبّمة بطيلان او يقصران غترة حصر موجوداتها حسباً يترامى لها . ومع ذلك تبالاطلاع على ملته الصلية ، تبين وجود عدة مكاتبة بين وزيارة التربية والتعليم وبين المتعاقد معها حسل تواريخ ١٧ و ١٩٦٢/١٦١ ، و ١٨ و ١٩ و ٢١ من غبراير سنة ١٩٦٢ أي خلق الفترة الذي تبل نونف العبل بالملبعة نبها .

وبن حيث أنه في ضوء ما تقدم ؟ لا يعتبر نرض الحراسة على مطبعة المدعى السيد/ - في الإبارة الاله هادنا تهريا في تطبيق الملاد المن الثمة المنتسبت و الزايدات ؟ واذ راعت الجبة الادارية ذلك غيبا قلبت به من توقيع غرامة تأخير على المدعى لتأخره في توريد الكتب المحرستية المحكمة بطبعها في وجهة المسجع وتكون دعوى الدعى في هذا الخصوصية غير قائمة المحكمة على السلم من القانون ؟ واذ أنتي الحكم المحكمة على السلم من القانون ؟ واذ أنتي الحكم المحكمة وفي في هذا الخصوصية على السلم من القانون ؟ واذ أنتي الحكم المحكمة من المحكمة ويكون قد المحكمة على المحكمة عنه السيد ويكون الطمن المحتم عنه من السيد حيث مينة منوضى الدوق غيبا أنتهى اليه ؟ ويكون الطمن المحتم عنه من السيد وثمن وينه والما الدوق غيبا التهى اليه ؟ ويكون الطمن المحتم عنه من السيد وثمن وينه وينه ونهن لذلك ويضية .

(طعن رشم ١٩٤٤ اسنة ٢٤ ق سـ جاسة ١١٨١/١/١٠)

الله مسادرة التسلين والتعريف البحث الول بعسسطرة التسليج

: مُلفِ عَمْ رَفِينِهِ ﴿ ١٢٤].

الله بردا :

حَلِ القَارَة في بعد العرة التابين يرتبط بِسَقَاتُهَا التَّعْيرِيَّة ... بدى. عُصُومُهَا الرَّقِابَة التِّسَائِيَّةِ .

يكفس الحسكم :

ان حق الادارة في بصبادرة التليين عند لليسلم اسبابه وما ترتبسه على اخلال المتمهد بالتزاماته ما برتبط بسلطتها التقديرية التي تنساى عن الرقابة التضميلية طالما كلتت متفقة مع معدا المشروعية وغير منسسمة يضمادة استعمال السلطة .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥ ق ... جلسة ١٩٦١/٤/٢٢)

قاصعة رقسم (٦٢٢)

الإسما:

التثنين التهائى ... تفاقد الراسى عليه المطاه عن دممه في الهماد ... جزاله ... الحكومة الغيار بين امرين ... محمه قبول العطاء وحمادرة التامين الكوفات ، أن النساك بالمقد ونقيله على حصابه ب.. عدم جواز الجمع بيهما ... جوال العالمة بالتمويض في الحالة الاللية دون الاولى .

بلغض المسام:

رافع الهندر ٣٠ بن المادة ١٢٧ من الائحة المخازن والمستريات بعدي على أنه ? أذا لم يودع صاحب المطاء المتبول التأمين النهائي في المعسلا المطلوب فهجوز للحكوبة سحب تبول عطسساته ومسادرة التابين المؤقيت المدوع ، كما يجوز للحكومة أن تشتري على حسابه بعض أو كل الكوسة. التي رسنك عليه سواء بالمارسة أو بعطامات مطية أو بمناتمسة علية أو من اصحاب العطاءات التالية ويكون لها الحق تبعا لذلك في أن تستره من المتمهد اية تمويشات من أية مبالغ تكون مستحقة أو تستحق للمتمهد. الاى سبب كان لدى الصلحة المختصة » ، والواضيح من هذا النص لته ف حالة تطف الراسي ظية العطاء عن نفع الثانين في اليماد ناته يكون للحكومة الخيار بين أمرين : أما سنحب تبول المطاء ومصادرة التباليين أى اتهاء الملاقة المقدية مع انتضاء النمويض المنفى عليسه مقلَّحُهُ ــــــــ اذ أن مصادرة التلبين عبارة عن جزاء يصل في طباته انفاتا سابقا على التعويض - ، وأما التمسك بالعبد وتنفيذه على حسب الراس عليه العطاء مِمْ الاصليةُ فِي المُطَالَّبُةُ بِالتمويض عن جبيع الأضرار الباشرة التي تترتب على عدم التلتيسُد ، ولبعا لذلك مانه لا يجوزُ الجمع بين الأمرين في وقت واحد لأن الجمع بينهما يعبى انصلال العتد واعتبساره كان ألم يُكُن أنا وفي نفس الوقت اعتبار المقدد قائبا منتجا الأثاره ، كسا أنه يؤدي الى حمسول الحكومة على تعويض مزدوج . وهنا الحسكم الذي جاء ف اللائحة هو تعليق محيح للقاعدة العلبة في القانون الدني بالنسية المعتود المازية للجانين وليس نيه أي خروج عليها ، نلكل بن التعادين في المعود التبادلية اذا لم بك الطرف الآخر بالتزامه الحق أما في فسلسخُ العاد والطالبة بالتعويض على اساس السئولية التقمسيرية - لا على اسلس العقد أذ أن النسخ يميد المتعالدين ألى الحسالة التي كُفّا عليهــــا تبل القمالد وبهدفا يصبح المتد واقعمة مادية لا واتمة قانونية - ، وأما التحيث بتنفية المقد والطنالبة بالتغويض على اساس الستولية المتدية -موالتمويش في المدى المالتين سالتي الذكر يبتنع ممه الطابة بالتمويشي على الاستساسُ الأغر . . ، هذا وبن تلحيسة اخرى مان القسانون المعتريم . الاينتم بن عدير الصويتن سألناء

وتاسيسا على ما سبق عان الوزارة وقد القت المقد وسيادرت التابيخ.

تكون قد حصلت على التمويض المتنق عليه > ولا يجوز لهنا بحسد ذلك الناسيخ الله المسلمة الله المسلمة الله المسلمة الله التمويض لقر من نفس الواقعة كافسية ولن التمويض للطالب به في الإنمرار الكي المعتب بالوزارة على أفركن سبهة المنظمة الموردة وعون مراعلة لما حصلت طيبه الوزارة من أجسر وزيعاً على المائية عليه الوزارة مناسبة من جفا التمويض يقل على المناسبة عن المناسبة على المناسبة عن التمويض يقل عربيات المناسبة الم

إَطْهِن رَبِّم ١١٥٦ لِسِنة ٥ ق - جلِسة ٢٥/١/١١١١ ا

واسعة رقسم لا ١٧٣٥

الهشيقة :

الله في مند الدوريد على مسادرة التلبين في منالة الناء النقد ... هو في تحقيقه خدويش التقالي الحكيه القاعدة العسامة الداردة بالإلاة ٢٢٢ منى ... يتجوز الجهة الاندرة الانتصار على مسادرة جزء من التلبين الذا كان. المقدرة نفذ في جزرينه .

بقلسن الفتشوى :

ان الحكم الوارد في البند الا من الملوة ١٧٤ من المهمة المنسان والمسيد والمسيد

الالفاء بعد تنفيذ بعض الالتزامات التي يتفي بها العقد واتتثمر أثره على مالي يتم تبغيذه بن تلك الالتزامات على مصادرة الملبين في هذه المطاقة تكون محكوية بالجواهد العملية و وبناء على ذلك يجوز لجهة الادارة المصافحة في حراة الجاء الهدارة المصافحة في حراة الجاء الهدارة المصافحة في حراة الجاء الهدارة المصافحة على يكون هناقة تنفيذه من الاستراك وبين تهية با يصادر من الثانين منافحة تنفيض بهذا المحادرة المحادرة المحادرة المحادرة المحادرة المحادرة المحادرة المحادرة المحادرة المحدد على وجوب المحدد المحدد ومصادرة القادين . بل انتصر علي النهس على وجوب الاستخالة بالقادين كليلاً الى أن يتم تغيد المحدد على وجوب المحدد المحدد ومصادرة القادين . بل انتصر علي النهس على وجوب الاستخالة المحدد ومصادرة القادين . بل انتصر علي النهس معلى وجوب المحدد المحدد المحدد ومصادرة القادين . بل انتصر علي النهس محدد المحدد المحددة التامين في هذه الحراة تكون محكومة بالمحدد المحدد بناه بالمحدد المحدد المحد

لذلك ملكه افة نفذ المقد في جزء بنه ثم الفي بالتسبة الى با لم يتم تنفيذه من الالتزاهلت التي يقضى بها بسبب تقسير المنعاقد في التيلج بهذا القنفيذ > غاته يجوز لجهة الإدارة في هذه الحالة أن تقتصير علي مسافرة جزء من التلمين حسبها تراه مالتها في كل حالة على حدة > مراهية في ذلك ما لم يتم تنفيذه غملا من الالتزامات التي يقضى بها المقد وما يترتب على عدم تنفيذها من البار .

(غنوی رشم ۲۲۰ فی ۱۲/۵/۵۵۱۱)

قاصحة رقسم (١٧٤)

الي<mark>ريس وتراه بوريط</mark>ا

الثانين التهاليُّ ـــ لا يجوز بصادرته لمرد الثافع في الليد الاعبال م

بلغص العسكم

ا أن يقهم التابين النهائي الالسبب الالتأخره في تثنيذ الاعمال التوطر: به قليس ثهبة ما يبرره من شروط المتبد أو التساتون ، ذلك أن المُتسكُّ قد تكفل ببيان مهية التأبين النهائي والفرض منه عقضي في الثادة ١٤ منه علي أن يكون ببثابة ضبان لاجراء العبل على الوجه الاكسال والتحسيل الجزاءات والتعويضات وغير ذلك من المالغ التي تستعق على المتاول طبقاء للمقد الى أن يتم المقد نهائيا وبطريقة مرضية ، واتفق على ما يبين من . أحكام المواد ٢٨ / ٢٩ / ٢١ من المقد على أن تكون مدة. تنفيذ الالتزام سهة. اشهر بن التاريخ المحدد في الأبر بيدء المبل وعلى أن يكون جزاء التساخير في أتبام العمل وتسليمه كلملا في الموعد المصدد ، هو توقيسع غوايات تَأْخُيرُية لا تزيد على ١٠٪ من تيبة الختابي ، وسحب العبل من المقاول بالشروطُ المتق عليها ومع ما يترتب على هنها السنجيه من هشوق، وتعويظ الدارة لم تر شه ما يبرر معتب العمل من آلمدمي بسبب تأخره في انجاز العبل واستبر بارادتهنا. عَلَيْنَا أَنِهُ اللَّى أَنْ أَنَّيْهُ وَسَلِّمَهُ طَيِمًا لشروط الْعَقْدَ ويوامنياتُه ، وأعيلتُ الجهة الادارية في شأنه الحكم الخاص بغرامات الناخير باتسى حد لها وهو ١٠ ٪ من قيمة الختلى غان هذه الجهة لا تستطيع والحالة هذه أن تطالب الدعى بأكثر من ذلك ولا يسوغ لها أن تنزل عليه بعض الآثار المترتبة على سحب العمل التي انطوى عليها العقد من مصادرة التأبين أو المطالبة بتمويش لاتها نتائج لا تقوم الا على سببها وهو سحب العبسل الذي لم تنقيط الادارة الى اتخاله شد الدمى .

(طعن رقم ٣٢٣ لسنة ١١ ق _ جلسة ١١/١/١٠٠) -

ملعدة رقم (٩٢٥)

: البسيطا

لا يوجد به يحول دون بمساده التلين عند تقسير التمهد ويُبن الرابطاء يغروق الاسمار التي تكون قد تحياتها ههة الإعارة تنهية التنبية على جيبايه . بالردان عاملاً على حيداناً عاملاً الأناس الما التي المسادة الإعارة المرابطات المرابطات المرابطات المرابطات الم

ولِمُعِنْ الْحِنْكُمْ وَمَا لَا

ن رحظ يهاجف بها يطول دون بصادرة التابين عند تتصير المتهد في تقيد التزام من التزامات المتد، وبين الزايه بغروق الاسمار التي تسكون قد المسلما جهة الادارة تتيجة للتقيد على حسابه ، اذ المتمود بها مواجهسة الالمرار التي المقد بالادارة بن جراء خطا المتماند معها وهو بدأية تمويش لها عن تلك الاضرار ، طالحا كان الشرو لا يزال موجودا بعد مسأموة التابين . اي دجاوز تهية هذا التابين .

(طعن رتم ١٩٨٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٣)

عاصمة رقتم (١٢٢)

: المسطا

مسادرة الثقين ... سببها نقصير التماقد في تنفيذ التزاياته ... عدم ارتباطها بالقرورة بضبغ المقد ،

واقعى الصكون

أن مسادرة التأدين عند التقصير في تنفيذ التزام من التزامات المعد بسناه الواسع (تصوص الماد وما يشير اليه من تطبيات فضلا عن اللوائح التنظيمية الذي جرى الفسرة على التقيد بهسا) لا يرتبط يقضرورة بقمسنج الماد فلا يوجد ما يحول دون مسادرة التأمين بعد اتبام التقيد اسبق تراشى المعمد أو تتصيره أو تنفيذه على غير الوجه المطاوب أو بعد المحد أو غير ذلك .

وطمن رقم ١١٢٧ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢٢/٤/٢٢)

قاصنة رقام (۱۲۷)

: المسلما

نَصِ طِلِقَة مِلَى مِعَادِرة الطَّينِ في هَالَة الفاد الدَّاد ... الرَّبَّة المُدَّد بِينَ عَالَيْنِ الرُّطَّةِ لِمِنْمِينَ الطَّعِينِ في دفع القابِنِ النَّهِالِي في المُعِنْدِ والإنفاد يسبب الاخلال بشروط المقد — نصه على مسادرة به دفع بقط على الهفير في الحالة الاحلى وهف التعلق في مصلاية بط دفع والإطالة بيطابل يقفع في الخلالة القلية — غيرت أن الانتقاء كان يسبب المجدد في الحريث يشرال الدارة بجبادرة به دفع والمنافة بها الاربياء من الحريث التعلق — الكيام الإدارة بجبادرة به دفع والمنافة بها الاربياء من الحريث التعلق — الكيام

مكفص الحسكم :

اذا كان البند الماشر من شروط العطاء الموقع عليها من المدعى عليه ينص على أن و يدنع من يقبل حطاء و في الطبيب تلبينا نهائيا شده ١٠ بن من سيسة العقد و وذلك في خلال ثلاثة أيلم من استلام أبر التوريد كفسان من تيسة العقد و وذلك في خلال ثلاثة أيلم من استلام أبر التوريد كفسان عملية و في في المناهد النهائي يالخليل في فيلل المدة المفاهدة بالمسلحة المدق في أن تلفى تبول عطائه بخطاب بوصي عليه ويساير التهابين المهتب المناهد من التأمين النهائي . وفي حالة الاخلال بالشرط الماسسطة المسادر ما دام من التأمين النهائي . وفي حالة الاخلال بالشرط الماسسطة المسادر ومساورة التهابين النهائي . وفي حالة الاخلال بالشرط الماسسطة المساد ووساورة التهابين النهائي . وفي حالة الإخلال بالشرط الماسسطة المسادر ومساورة التهابين النهائي ويناك بخباسباب بوسي علم بي النهاء المقد في العنوان المي ين التأمين المهاب في المناهدة الموسائية المود بتينيد . وفي خلفة الإحوال التي ينظ المسابحة المها التي ينظ المسابحة المها الماسة عليه المداهة الإعادة الإحوال التي ينظ الماسلة المداهة الإعادة الماسلية المود بتينيد . وفي خلفة الإحوال التي ينظ الماسلة المداهة الإعادة الماسلية الماسل

ماته يتضبح من هذا النس أنه منها يتطق بمعادرة التنابين النهائي يمالح حالتين بيد أنه لم يعيز بينها أذا كان الورد قد بدأ التنفيذ عملا أو لم يبدأه كما ذهب الاحتلال الطمون هومائد وأنها ميز بينها بالسبب الذي الفي المقسد من أجله ، فقى حالة الفاء المقدد بسبب التهسيسية في دعم السامين النهائي بالكال في خلال الدة المعددة لعلمه بمسلار النهائي المقادرة المعددة العلمة بمسلار النهائي المقادرة المعددة العلمة بمسلار النهائي المقادرة المعددة العلمة بمسلار أي المسلحة في منه المقادرة المعددة العلمة بمعدلهما أي المنابعة المقادرة المعددة المقادرة المعددة المقادرة المعددة المقادرة المقادرة المعددة المقادرة المعددة المقادرة المقادرة المقادرة المقادرة المعددة المقادرة المقادر

و تفاقيا حق المسلم الم

خطا كل يهيز المضوح من مناهدة المعد أن الهيئة المسلة الشون السسكك الصديدية أذا اخطرت الدعى عليه بالضاء المتسدام يكن هذا الالفساء بسبب التقصير في دغع التسامين النهسائي بالسكليل حتى يسوغ الاكتفاء بمسبب المجز عن التوريد وهو اسوا صورة للاخلال بشروط التمسائد ، وبن ثم يقع غيما يتعلق بمسادرة التابين النهسائي تحت طائلة حسيم الالفاء بسبب الأخلال بشروط التمسائد أنسانين النهسائي تحت طائلة المسائد أنساقت الذكر ، فتستحق الهيئة لذلك تبية التأمين النهسائي النهسائية الذلك تبية التأمين النهسائي النهسائية الدين على مقدما من هذا التسامين ،

(كُلُّمَن رِيْم ٤٣٤ لِمِينَةُ لَأَ ق _ خِلْسِة ٢٧/١٩٦٣/٤)

قاصدة رشم (۱۲۸)

المسطا

التَّالِيْنِ لَ الْمَدَدِ الْمُرَارِي شَرعِ إصلا أَسِلمَةَ الْإِدَارِةَ وَسِن لَمَمَلِيّهَا وَلَا الْمُعْمَول يتصور أن يكون قيدا عليها أو ضارا بحقوقها أو معوقا لجبرها ومقما لها من

ملخص الصكور:

لم الإسمال المتنبية مناسبة لحالة السوق ، وفي ١٩٧١/٢/١٧ اخطو المدعى عَلَيْهُ بِغُيولُ عرفهه المعدم الى لجنة المارسة في ١٩٧١/١/١٧١ التوريد الكليم بالاسمال والشروط السابقة حتى ١٩٧١/٦/٣٠ - عدد ٥٠٠ كليم يتساس. ٣ يُر ٣ م ضوف ثقى خالص ١٠٠ ٪ بسعر التبر الربع ٢ جنيه و ٨٠) مليم ويثبن الجمالي ٧٤٤٠ جنيها وعدد ٥٠٤ كليم مقاس ٣ بر ٤ م مسوف نشي خالص ١٠٠ ٪ بنفس السعر السابق للبتر الربع ويثبن أجمالي ١٣٣٩٢ جنيها وطلبت الإدارة من المدمّى عليه أن يوانيها في بحر عشرة أيام ببلغ ٢٠٨٢ جنيها و ٢٠٠ مليما شمن التامين النهائي السنحق بواقع ١٠٪ من اجمسالي. تبهة الصفقة المتعاقدة وأيضا مبلغ ١ جنيه و ٩٠٠ مليم تبهة رُسم التبغة المستحقة ٤ ونبهت الإدارة على المدعى عليه بضرورة تحرير الفواتير من ست صور وحضوره ومعه أربع طوابع تمغة فئة مالة مليم للتوقيع على العقد مع التوتيع على دغتر الشروط العابة الرفق وخضوعه لكافة التطيبات واللوائح المالية . ثم عادت الادارة مرة ثانية الى طلب أن يقوم المدعى عليه بالوماء بتيبة التأمين النهائي وذلك بكتاب الادارة المؤرخ ١٩٧٠/٢/٢٨ . ولما كان آلدعي عليه قد صمم على الوقوف من الادارة موقف التجاهل التسام من الواقعة القاتونية الخاصة بتبلم التعماقد معه على توريد الكليم بالأعداد والشروط والواصفات وفي اليعاد وبالسعر السابق بياته نقد أنجهت نيسة الادارة الى شراء الكليم بالاعداد والواصفات السابق بياتها على حساب الدعى عليه بطريق المارسة ابضا ، وبناء علب قلمت الادارة بتوزيع المروض على التجار والتعهدين المختصين بتوريد هذه الاصناف وهددت للبمارسة جاسة طائبة يوم ١٩٧١/٤/١٧ في الزمان والكان المبنين بالاوراق وقد مارست اللجئة الحاضرين وأسهارهم وشروطهم وحصلت بنهم على الاستسعار المبيئة في المعضر وبالنسبة للكليم مقاس ٢ × ٣ م بالواصفات المسابق بياقها ... عدد ٥٠٠ كليم قد عرض وحيد للجنة من مسنع (التيسال النسخاد والكليم بمسعر ٢ جنيه ٥٠٠ مليم المتر الربع الواحد ، أما عن الكليم بقلس ند ٢ ٪ كم علم يتعدم لحد قط بأي عطاء عنه ، ورأت اللجنة تبول عطاء مُعْشَعِ القَيْلِ النَّسْجِلُهِ والكَالِمُ عَنْ الصَّنْفِ الأولَ بِمَنْعُ ٣ جَنْيَهُ و ٢٥٠ الْمِثْنَ الربعة الواحد وبقين اجتالي . و١٧٥ج واخطر المسنع المذكور - بتبول مرضنه ف ۱۹۷۲/۱/۲۲۲ على كليم مقانس لا × ۲ م خالص نتى صوف ١٠٠٪ دورك.

غولد يدوى وزن المتر المربع لا يُتل عن ٥٠٠٠ بتر ... الحد ٥٠٥ عليم بسبع المحد ٥٠٥ عليم بسبع الحد الهربع ٣ جليه و ٢٥٠٠ مليم ويدن اجمالي ١٩٧٠ جنيها هي ١٧٥٥ جنيها الوياء بطوق السبع إلواقط ١٣٤٠ جنيها و في المربع من المهمى عليها الوياء بطوق عليه الهيلة بها بالمبلغ جنيها و في المهمى عليه الهيلة بها بالمبلغ المستحق لها في فيته يتبلغ ٤٩٢١ جنيها و ١٥٠٠ عليها وعسبيل ذلك كالآني : عليم جنيه

 ٨٣٣٣ تبية غوابة التأخير بواتع) إن التيبة الانجيائية للسفتة بجبيع عناسرها واستانها .

ودور ٢٢١٠ تيمة غرق السمر

 هر ۱۸۳۲ المسلوبة الادارية بن الصنف الذي تم شراؤه على حساب المدعى عليه

٠٠ الر١٣٣٩ قيمة التأمين النسبي بواقع ١٠ / من تيمة الصنف الثاني .

ومن حيث أن العقد الادارى شائله في ذلك شأن العقد المدنى من حيث ألعناصر الاساسية لتكوينه لا يعدو أن يكون توافق ارادتين بأيجأب وتبول التوالمات تماتدية تثوم على التراضى بين طرنين احدهما هو الدولة أو أحد الاشخاص الإدارية ، ويتبيز بأن الإدارة تعمل في ابراهه بوصفها سلطة علبة تتبتع بحتوق والمنيازات لا يتبتع ببثلها المتماتد معها بتمسد تحقيق نفع علم أو مصلحة مرفق من المرافق العلمة . وفي خصيوص هذه ألمتازمة غاته لا ريب أن المند قد أبرم قانونا بين وزارة الجربية وبين الدعى عايه على توريد الكليم بالإعداد والمواصفات والشروط والاسعار السابق بياتها ﴾ بهن ثم سار هذا العند يرنب إثاره تانونية نبيا بين المتماندين طبقا الشروطه مكملة بالمكام القواقين واللوائح واخسها لائجة المناتفيات والمزايدات الأستانة وبجوجه توار وريز الجالية والانتصاد رهم ١٤٥ لمنية ١٩٥٧ . ولايغم سينطقه المعتبقة فيشاريه الاعكارن للفعي عليه قد قدم الي الادارة التلبين المؤتت أو العامين النهالي المستجق عليه لأن اداء التامين عثرو لتسلم الادارة ولا يترشيه حِوْدُ بِمَاكِلُونِ النَّعِيدِ عَلَى مِمَاكِمَةِ الشرط الوقاء عِلْهَمَمَالُونِ المِعْلِيكِ إِلِكُ اربة عد المتأتك الى ابران الكد هغ بطدم السلام والثلة من بالاسته والدوته المالية ملى اللوعاء بالتزاياته المتدية ، وبالتالي لا يجوز المتماعد بهالادارة الشوال من

التراماته المتصار بخوة مدم ونقه هو بالتلين المؤنث والنهائي ما هامران حَمَّا الْكُوْمَاء مِكُورِ أَجْمَالِهِ الإدارة اللَّيِّ الْمُقَلِّمُهُ الَّيْ مِلاءة الْمُعَدِّد مِمها مِمالتكن قجاوية عزير استبياء التأوين ، وعان ذلك نقه ليس من ريب أن العد عد إقهتيه منحفظ بين هاارة الحربيسة ونين المدمى عليه على توريد الكايم والإسغاف والواستغانه والكيات والاستمار السنابق تصديدها تفسيلا عها تقدم ، يون أن يغير من هذه الفتيجة أن الذعى عَلَيْه لم يتم بالوشاء لمسالم الإهارة بالتامين الابتدائي والتهائي المستخل على المئذ . والله كالت. هــفه هي الحقيقة الاولى في هذه المارعة مان المعينة الثانية أن المدمن عليه تنهم جعرض مسائف تبولا من الادارة ، وبعد ما اخطر بتبول عرضه ، انسبب من مَجَالُ الانتزائناك المعدية التي وجبَّتُ عَليه بمتثنى الفتد ، ولم يُستجب بعد ظل الأدارة الأدارة بوجوب تنفيد التراماته المثنية ، بما الما الإدارة في خَهَاية اللهر الن أعادة خرح الاستاف التشائد عليها في سارسة جديدة بتصد غراء خُلاما السناف على كسأب الذعي عليه وقد استرت المازسة الحديدة عن وسَلُوها بِالنَّسَيَّةِ الْعُلِّيمِ يَقَاسَ ؟ يُر ؟ يُش على مصَّتُع النيسلُ للسَّجَّاد والتكليم بشن أجمال الفاوخ . ١٧٥٠ جنبها ببنها كان الثبن أجمالي الذي التورم بِّه المدنى عليه ١٤٤٠ جِنْهُم بقاري في السنة متداره ٢٣١٠ جِنْهُمَّا . أَيَّا الصلف الثانن من الكليم مقاس ٢ × ٤ متر وعدد الوحداث المتعاقد عاليُّها · فَعَ وَمِعِنَةُ بِثِينَ الْبَغِيْلِي ١٩٣٩٩ُ عَلَى الْفَائِتِ أَنْ هَذَا الْصَنْفَ طَرَحَ فِي الْهَارِسَةَ اللا أن جنيع المجال الداوسين المعنوا عن الفائدم بعطاء عن خدا أاست اللمن الذي حيل الاقارة في الثهاية على انهساء العقد بالتسبة لهددا السنف فعجؤها عن شرائه على حسابه بن السوق .

ومن حيث أن المادة ه. 1 من الأحة المفتصات والمزايدات تجيز الأدارة - حسبها ينتهي اليه تقريرها أذا رأت مصلحة في ذلك - أن توقع على المتمهد - أذا تأخر في توريد اسنف المتماند عليها بعوجب المقد غرامة تأخر بها لا يجافي إلا من قيمة الاسنف التي تأخر في توريدها ولما كانت المجية الكلية للمقد الميرم مع المدعى عليه ٢٠٨٢ جنيها / وكانت الادارة الهجية الكلية للمقد الميرم مع المدعى عليه ٢٠٨٢ جنيها / وكانت الادارة المجيزة بيوجيه بطلمها التهميرية توتيج غوامة تأخير على المدعى عليه الذي المبترية مع الادارة لذلك من مطالبته ببياء ٣٧٣ جنيها و ٣٠٠ مليه عينة غرفية الطغير من المشغلة كالها السنتيها تكون في مطها وسطاية للتقون وبن ثم يكون المحكم الملمون فيه قد اخطا في تطبيق الفلاون فيها انظى اليه من اهتساء المدمي طيسه بن فقع غرابة التاشير لما ينطوى عليه تنساء فلك الحكم من جعل المساعلا المستم المضاعا كليا عن التنبية في مركز التدمل من المحملات المراضي في التنبية وهذه تطبيعة غير معتولة ، الأمر الذي يتمين معه المتساء بتعديل التحسيم المطمون تيه الى الزام الملمون ضده بغراقة التأخير بواقع ٤٤ من قينة المتدخلة — وبعيلة ذلك ٨٣٣ جنيها و ٨٣٠ طبية ،

ومن حيث أن الملدة ١٠٥ من لائحة المناتسات والمزايدات بعسد أن رخصت للادارة في توتيع غرابة التساخير على المتمهد الذي تراخى عن التوريد في اليماد المنسسوس عليه في المقد الاداري ... لجازت للادارة في ا حلة استبرار المتمهد على حالة بن الابتناع أو التلفير من التوريد في أليماد. المعدد بالمقد أو خلال المهلة الانساقية أن تتخذ أمعد الإجراءين التسالين ونتا لا تتتنبه الملحة العلبة أولا بد غيراء الاستقال التي لم يتم المتعدد بتوريدها من غيرم على حسابه سواء بالمارسة أو بمنافسات محلية أو عامة بننس الشروط والمواصدات المنفق عليها ولكن بالاسمال الجديدة التي يكشف عنها سوق السلمة محل المقد ويتجهل المتمالات الاول الفتي تم الشواء تعلى. حسله ومستوليته بتيمة الزيادة في الثين مساقة اليها مصروفات ادارية بواتع ٥ ٪ من تبية الاستِلاب الشتراة على حسابه وبقان على سعو الشراء من. السعر الوارد في العدد سار النرق في السعر من حق الحكومة وهدها ولأ يج ... وز المتماند المتخلف عن التـــوريد الما ... البه بهذا الفرق . النيا لا انهاء التمالد بالنسبة للاستك التي تظف المسهد عن توريدها في المواجود والمعل الأنسافية ومسادرة التلبين المعتوع أو مطابقة أنَّ لم يكن. قد سَنِق له اداء الطبين بُها يُوازي ١٠ بر عشرَة في الملقة من قيمة الأستَالَتُ التن الم يتوا وريدها ، والقراء على مُسلب المتعادد الكلس عن التوريد أن المُنتج طَنَّه كلية وعيلة بأنَّ وْسَالَ الصَعْطَ قَلَى فَسَتَعَلَّمُهُمُ الأَفْارَةُ الْعَالِيهِ العناهد ينفها على تنبيذ السكة وهو بيزاء وي التيوا الدنا المنتية التي أعلك الافترة يركينها على المالمعد سنها أن علم الموجيد اليرز طالك ، وهذا الهزام

حو بطبيق لقاءد تنفيذ الالتزام عينا تنوم به الادارة بنفسها عنسد اخلال المتمالد بنعها بتمهده شبهانا لنحسن سير الرافق العابة لاطراد شسيرفنا ومنعها من تعطلها بها قد يعزش المساحة العابة للشرر أن توقف الرئق العام بستبب تراغى أو أمتناع المتعاقد عن تنفيذ التزاماته المتدية أما أنهاء التعاقد مالتبسعة للامنتك التي تأخر المتعهد عن توريدها في المعاد والمأل الاغنائية وبصادرة التأبين بما يوازي ١٠٪ عشرة في المائة بن تبيتها محق للادارة يرتبط لسلطتها التعديرية ولا تكلف الادارة في هذه الحالة باثبات الشرر لأن الضرر مفترض بفرض غير قابل الثبات المكس ، ولما كان التأمين في المقد الاداري قد شرع اصلا لمسلحة الادارة وسن لحمايتها ومن ثم لا يتعسبور أن يكون ثيدا عليها أو ضارا بحتوقها أو معوتا لجبرها ومانما لها من المطالبة بالتعويضات المقابلة للاضرار الأخرى التى تكون لحقتها من جراء اخسلال المتمالد بتنفيذ شروط المقد الادارى عان للادارة أن تصادر التأمين في حالة انهاء التعاقد مع المتعهد الذي تراخى من تنفيذ العقد الاداري في حدود ١٠٠ ٢ بن تبية الإسناف التي انتهت الإدارة التماتد منها ، وللادارة الرجوع على المتمالد بالتمويض عن الاضرار المترتبة على المتناعه أو تراخبه في النهيسة. سواء في معدود ١٠ ٪ من قيمة الاصناف التي أنهي التمساقد عنها أو بما يجاوز تلك القيمة ويجبر الاضرار الحقيقية والفطية التي لمعتت بهانين جراء عدم تنفيذ المتمالاد اللازاماته المتدية .. وإذا كانت الالتزامات المتدية تتبسل التبعيض والتجزاة ... كما هو الحال في هذه المازعة حيث التزم الدعي عليه بتوريد . . و تطعة كليم مقاص ٢ × ٣ مترا و ٥٠ تطعة كليم متساس ٣ ٪ ٤ مترا بسعر موحد المتر الربع الواحد ٢ جنيه و ٤٨٠ مليما وكان الثلبت أن المدمى عليه امتنع امتناعا كليا عن تنفيذ التزاماته المتدية بالنسبة للسندين ، وأن الإدارة سمت إلى شراء السندين على حسابه بطسريق المعارسة الا أنه لم يقدم عط أي من التجار المارسين بأي عطاء عن صنف الكلهم متاسن ٣ × ٤ مترا غاته لا تثريب على الادارة أن غايرت في الجسزاء البقدى تبما لما استرت عنه نتيجة المارسة بأن اشترت على بصداب الدعى عليه معلا بسنف الكليم مقاس ٢ بر ٣ بترا ثم أنهت التماتد بالنسبة لمستده الكليم مقاس ٣ ١٨)؛ مثرا بعدان مجزت عن شراء هذا السنف من الكليم

(17 - 3 Al)

من السيوق على حساب المدمى عليه لحدم تقدم القوار المارسون بإي عطاء فتهريد هذا الجيهد من الكلهم ، وترتبيا على فلك بحق للإدارة الرجوع عليها المدمى واوى المبحر عن صفه الكليم مقابين ٢ ير ٣ مترا ــــ، وهدة ـــ والنيق في مدور المانو الربع الواعد هو حاسل طرح المدور الجهيد المتجلق في البيارسة الثانية ٣ جنيه و ٢٥٠ مليما من السمر التسميم المتحتق بين الماريمة التي أبرم العند يجل النزاع على أساسها وهو ٢ جنيه و ٨٠٤ للمتر الجريع الواحد سرويهلة النرق في المبعر عن خيسياتة وحدة كليم بتساس ٢ ج ٣ مترا هو ٢٣١٠ جنبها بلتزم بها المدعى عليه ، وقد بلغت تبهة هذا المسنف من الكليم في المبارسة الاولى ٧٤٤٠ ونيها بلغت تبيته في المبارسة الثانية ، علاه بح ، كما يلتزم الدعي عليه بهسرونات ادارية بواتم و بر بن العسعير الجديد المتحقق من المحارسة الثانية فهذا الصغف ببن الكابع ويقسيدار فَكُ ٤٨٦ جَهِمُهُ و ٥٠٠ مَلْهُمَا وَاخْرِرَا لِلْغَرْمِ الْمُدِّى عَلَيْهِ بِطُنْتِمُونِضَ عَن الصَّنف الثاني بين الكليم الذي قورت الإدارة بحق انهاء المقد بالنسبة له اسدم تقهم أي عطاء عنه عن التجار المعارسين في المعارسة الثانية ... وعند وحدات فقة الله بقه بقامن ٢ ير ٤ متر ... ، هـ الا وجدة كاليم شمائد المدعى عليسه على الوديدها بعدهب المارسة الاولى بثين اجهلي متداره ١٤٢٩٢ جنيها ، وابن تبريكهن العمويض المستحل الاهارة عن المتناع المدعى عليه عن توريد هذا الصنف مما يواذي ١٠ ٪ من الثين الاصطى لعدا الصنت، من الكليم وذلك بهاته ١٣٣٦ جنهها و ٢٠٠ ملهما ، وقد أنتما الجكم المطمون عيه نهممسة أبقف اليه فنسلت من الزام المدعى عليه بقيمة الطبين الابتدائي بولقع ٢ ٪ جِنْ قِيمَةً لِلْمِعَتِفِ الْهُلْتِي مِن الْكَلِيمِ مِجْمِلَةً فَالَّكَ عَلَا؟ عِنْبِهَا لِمُعَالِمَةً هَذَا القضاء الاحكاف الملابة عاد 4 من اللحة المناتسات والزاردات التي تجول الحد الاتسى المتجويض عن الاسبلاب التي عارر الكارة انهاء النمالد بالنسبة لها ١٠٠٠ من شيرتها على الإلل وكبا لكنا البطاء المليون فيه عليها لنفي به بين رهش الزلم بالدين عليه بتينة قرافة التأخر بوالنع ، إن بن التبية الكلية المبشد (الجينة معه عن المستقين ﴿ ٢٠١٤/٤٠ جنبها ﴿ كَتِعِزَاء بِمنهِينَ عَتِهَا مَا طَبِهَا اللَّهِ اللَّهِ المُعَلَّمَةُ اللَّهُ عَلَا المُعَلِّمُ وَمِهَا إِلَى التَلْقِيرُ لِو اللَّهَ تِعَالَمُ مِن الطَّفِيقِ عَا بِأَن الإشراء بعلى تعسنانية المتعلجة مهجا كوراهجاء بالمعد وميضاط ة بالتكرين فياد بوباوجار ١٠٪ مِن قبية الاستاف التي المتنع المتماتد عن توريدها وقد أصاب الحسكم

المطعون نيه وجه الحق وصحيح حكم القانون نيما تضى به من الزام المدعى عليه بفرق المسعر عن المستفع والعلم المراد الكلهم بواقع ٢٣١٠ جنيه..... وبالمرونات الادارية بواقع ٥٪ من تيبة المنف الاول من الكليم هسببها استرت عنه المارسة الثانية التع التع الله على حساب وسنولية الدعى عليه . وذلك بواقع ٤٨٦ جنيها و ٥٠٠ مَلْيَهَا ... وَعَلَى ذلك مَانِه بِنَمِين تَمَدِيلِ الحكم المطمون ميه الى الزام المدعى عليه بتيمة غرامة التأخير بواتع ٨٣٣ جنيها .و ٨٢٠ مليما ويفرق السفر على العبيق الكولى من الكليم بواتع ٢٣١٠ جنيها وبمصرومات ادارية بنسبة ٥٪ من تيمة الصنف الاول من الكليم حسب استمار المارسة الجديدة وذلك بواقع ٨٦٦ جنيها و ٥٠٠ مليم ويتمويض يتمسئللُ ١٠٪ مِن تِهِمَ بِالمِينِفِ الثِاني مِن الكِليمِ جبب المارسة الإولى مع المدعى عليه بواتع ١٣٣٩ جنيها و ٢٠٠ مليم وجبلة ذلك ١٩٦٩ جنيها و ٧٠٠ مليم ـــ وترتبيا على ما تُقدّم تُكُون الحكومة على حق في طعتها رقم ٢٥١ سنة ١٤٣ ٢٥ ق.ع ويكون طمن المدعى عليه رتم ٢٩٠ لسنة ٥٪ قي . عليه غليم غير أساس سليم من القانون ، الامر الذي يجب معه أجابة الحكومة الي طلبانها ، ورفض طعن المدعى عليه ، والحكم بتبول الطعنين شكلا وفي المؤمنة ع برالكال الطفن رتم ١٤٦٠ مستة م٢٠ ق المتام من المدمى عليه وفي الطعن يرتم ٢٥١ السقة ع؟ ق اللقام بن العكومة بتوديل الحتكم المطبعون ديه وذلك بالزام المدهى عليه بأن يديم لجوية الاهارة (وزارة الحربية) طِلعَ ١٩٦٩ جنيها و . لاه عليم (أربعة الانه وتبسيمائة وتسبعة وسنين جنيها وخرسمائة وعِشرين مليها) والِغوائدِ القانونية بواتِع ٨١ سنوبًا من الْطالبة التِنسائية الجاسلة في ١١/١١/١١ حتى تعلم الوقاء وبالمعروفات .

(طغيني رقبي ۲۵۱ ، ۲۹۰ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۱۱۸۲/۱/۱۸۲۱)

· **البحث الا**ستثان

الكيد-والمش

قامستة رقسم (۲۲۹)

الهبينا :

الابتناع عن تنفيذ الافترابات الفائشة عن المقد يشكل لهذا عقديا موجبا التمويض - عناصر التمويض - شرط تطبيق المادة ١٠٥ من الأهمــة المقائسات والزايدات ،

طيقص الفتسوى :

لما كان التفاط المقدى هو تكوس الدين من تفنيذ التزاماته الناسئة فن المقد ، على احتماع الوزارة من توريد الإرضيات التضبية بشكل خطط مقنيا في جانبه الناسبة بشكل خطط التقريف أن المشرر المسلمة الحق في أن تطلب التعويض عن المنزر الذي السابة بن جراء عدم عيام الوزارة بتقيد هذا الالتزام واد عدرت عبية الإرضيات النشبية في التابسات ببياغ ٢٠٤٨ ٢٩٢٣ جم سمنسات اليه تصنيع قدرها ١٠ ٪ من هذا الملغ وهو ما يساوى ٢٩٤١ جم عان وزارة الزراعة بلتزم بأن تؤدى الي المسلمة بيسلغ ٥٨٠ ٢٣٤ جم تيسة الإرضيات ونكايف تصنيعها كتمويض من اخلالها بالتزامها التماتدي في حواجهة المسلمة .

ولما كانت مصلحة الشمر المتسارى تد تسلمت الخيام بدون ارضيات . خشبية واستخدمت بديلا لها تيمته . 10 ع ولم تسند تصنيع تلك الارضيات . أورد آخر مان خسارتها تقف عشد ثبن الخشب وتكايف تصنيمه التي . أفتها بالمصل للوزار أرغلا يحق لهما أن تطالب فوق ذلك بالنسبة . ٢ ١ من قيمة الارضيات التي لم يتم توريدها لأن الحالية بطك النسبة وقتسسا المحكم المادة بعرا من لاحة الماعسات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية

والانتصاد برقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧ أنها يكون في المقود التي يلترم نبهسا المؤود التي يلترم نبهسا المؤود أدام تأبين أشمان التنهسك ولما كانت وزارة الزراعة غير طرية بأداء تأبين منذ آبرامها المقود الادارية ونقا لحكم المادة ١٥ من اللائمة المشار البها قلة لا يكون هذاك مجلل لاعمال هذا الحكم ، كسا لا يحق للمسلحة لن تطقب بقيهة آليديل الذي استخديته عوضا عن الارضيات أو بمثابل لا تناع السمار الخشب المسلحة قد تحلت بقيسسة البديل علاوة على تكليف خلبات وتصنيع الارضيات الخشبية وتكسدت بالفصل ببالغ أضافية نتيجة لارتناع أسسمار الخشب وهو ما لم ينحقق لان المسلحة لم تسند نصنيع الارضيات الخشبية أورد آخر ومن ثم ينتصر حقهسا على يتبل تعنيع طك الارضيات الخشبية أورد آخر ومن ثم ينتصر حقهسا على يتبل تعنيع طك الارضيات الخشبية الورد آخر ومن ثم ينتصر حقهسا على يتبل تعنيع طك الارضيات الخشبية الورد آخر ومن ثم ينتصر حقهسا على يتبل تعنيع طك الارضيات النشيعة الورد آخر ومن ثم ينتصر حقهسا على يتبل تعنيع طك الارضيات التي لدته للوزارة .

(ملف ۲۲/۲/۲۲ _ جلسة ۲۲/۱۱/۰۲۱)

قاعسنة رقسم (٦٢٠)

البنتطاق العرالة تعويفنا عن عدم نفيذ الشركة المعدرة التزايلية على الساس ما اصابها من خصارة وما فاتها من كسب ب عدم جواز النزول عن هذه المالغ ب الاطبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ اسنة ١٩٥٨ بشأن التعرف عن هذه المالغ بالجان ب اساس ذلك أن شرط النزول أن يكون بتصدد متمنى فرض ذي نفع علم وهو غير متوافر في هذه الحالة حيث يتملق الاثر معالمة الشركة .

بلخص القدوى :

اذا استحق التعويض للدولة متسابل ما لحق بها بن ضرر بسبب - عدم تنفيسة شركة من من من المتسد مسلقه التكراء ذاك التمريق على العود الله التكراء ذاك التمريق الذي مملك العول بأنه يتبثل في ضياع ما كان يعود الله اللمولة من كسب النبا في التراجيسا وهو الكسب السندي

تور باللغ المبخر إلما حداله من من يرب الدولة على في الطبياء كلك الملغ والمبحورة التسائل منها الملغ والمبحورة التسائل منها الالمبح المبحورة المنائل المبحورة المنائل المبحورة المنائل المبحورة المنائل المبحورة في أموال المبحورة المنائل الابتحد تحقيق غرض المبحورة المنائل الابتحد تحقيق غرض المبحورة في المبحورة المب

(نتوی رتم ۱۱ ۵ فی ۱۹۹۴/۸/۱۳)

قاصحة رقسم (٦٢١)

: 6-41

لا تقرّم الادارة بأن تلجأ إلى القضاء الحصول على حكم بأكسويفن والرامران الدنة وخواه الزاجة في الجراء المقابسة يهن بجلهة الى التفليد لهراهات فالوغية إلى فيسالية

والمنفئ الحسكم ال

لا وجه الإدارة الطائة بأن النها الى التضاء لتحمل بنه على به يعلى بلقمومتين به الإدارة الطائقة بأن النها الى التضاء لتحمل بنه على به به به المستحقق المستحق المستحق المستحق المستحق المستحقق المستحق المستحقق المستحق المستحقق المستحقق المست

مسلحتنا في استرداد ما تعضي به من بهوية جوستنييان ونقلها الى العربية عبد العزيز غهبي) بل النص يعنى تخويل الادارة حق الالتجاء الى التضاء اذا لم تك البالغ التريق بعولانها يُعِير القدر كليلا .

(طعن رقم ١١٨٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧)

قامدة رقم (۱۳۲)

: المسبطا:

الغاد المِعْدِ لِا وَمُنِي هَلَ هِمِهُ الأدارة في الطِّلَةِةِ بِالتِمِيمِينِ عِنِ الإِنْجِرَارِ. التي لمتنها -

بلغص المسكم :

ان البقية الاولى من المادة (٥٣) من لاتحة المتطلسات والوليدات تنصي على أنه مع مراعاة أحكام المادة (٧١) أذا لم وقم سلحب السطاء المجهول باداء المتامين البهائي في المدة المحدة له توجوز للجهة الادارية المساعدة بموضيم اخطار بسيط بكتاب موصى عليه ودون حلجة لاتخاذ لية اجراءات أخرى أو الالتجاء إلى القضاء إلى أن تلفى المتد وتصادر التامين المؤتت أو أن تنفذه كله أو بعضه على حصدتي صاحبه بمعرضة تلك التجهة أو بواسطة احد مقدى المطاءات التالية لعطاته أو بهمارسة أو بمناقصة علية أو مطية .

ومن حيث أنه ولنن كان متنضى هذه المادة أن جهبة الادارة بن في حالة تخلف الراسى عليه المطاء عن سداد التابين النهائي بب بالخيار بين أنهاء الرابطة المعتبة ومصادرة التابين أو النبسك بالمعتد ويتنبيذه على حدثابه ، الآ أن مصادرة التابين المؤقت ، في حالة الماء المعتد لا يعدو في حقيقته تعويضا عبا أصاب جهة الادارة من ضرر ، وليس في هذا الحسكم ما يفيد أنه تصد به الخروج على القواعد العابة في المعقود الادارية التي تنبيز المطابة بتعويض عن الاضرار التي تلحق الادارة أذا جُاورت عينها

المن (المن الله الله الله على عليه ١٤ الله ١١٧٤/١١/١)

- المحث الاستالات -

الجهسع بين مصسادرة التسلين والتعويض

قاصدة رقسم (۱۲۲)

: 6-41

الجبع بين مسادرة الثابين والتمويض جائز طالاً لا يعظر المقد الادارى طَعًا الْجَبِعِ مَرَاتُكُ وَبَا زَالِ السَّرِ موجوداً بعد مسادرة الثانين •

ملقص العسكم :

انه بن المقرر أن الجبع بين مصادرة التابين والتعويض رهين بأن لا يوال يعظير المقد الاكارى صراحة هذا الجبع ، وأن يكون الشرر لا يزال موجودا بعد مصافرة القابين أى يجاوز قيهة هذا التسليبين ، غاذا كانت مصادرة القلبين عد جبوت الشرر كله غلا محل التعويض بالتطبيق التواعد المهلمة ما لم يتقل على خالف ذلك .

(َطَعَنَ رِتِم ١٠٨ لِسنة ١١ ق ... جلسة ١٠/١/١٩٦١)

قاصدة رقسم (٦٧٤)

: المسطا

جواز الجمع بين التمويض عن اخلال التمات مات اماته وبين مصلحرة
 أقلين ما في بمثار العند ذاك .

بلغس المسكم :

ان التمويض يقتلف في طبيعته وغلبته عن مصحر- سمين الفتي يُعدُ الحد الجزامات الملقية التي جرى العرف الإداري على السستراطها في عقود الادارة والتي مردها الى با يتبيز به المقد الادارى من طبع خاصي يتبشغل عبه تغليب المسلحة الملبة با عداها عن طريق تبتع الادارة في المتسد الاداري بسلطات متمتدة بها حقها في مسادرة التسابين ، ومن هنسا غلته لا تغريب على الجهة الادارية أن يجتبع لها في حالة غسخ المقد مسادرة القابين بع استعقاق التعويض أذ لا يعتبر الجبع بينها أزدواجا للتعويض معطورا ، على أن الجبع بينها ودواجا التجبع ، معطورا ، على أن الجبع بينها رهين بأن لا يحتر المقد مراحة هذا الجبع ، وضوع الشاع .

الثابت من شروط العقد سالفة الذكر أن حق الجهسة الادارية في مسادرة التأمين ليس حقا مطلقا بل يقف مئذ حدود معينة وهي أن لا يجاوز 1. بن تيبسة النسسطال الذي لم يتم الدعي عليه بتوريدها ؛ ولما كان الثابت أن المدعى عليه بن النسسطال الثابت أن المدعى عليه من النسسطال وقدره ملقة الله نسيلة ولم يسلم منها غير ٢٩٦١ نسيلة مسالة وذلك على الرغم من أعطاته مهلة أضافية للتوريد ؛ وبذلك يكون مجدوع النسائل التي لم يتم بتسليمها ٤٧٥٠٤ نسيلة ، وتبلغ تيبنها ١٦٠٨٧ جنيها وبذلك لا يعمق الوزارة ونقا للمقد أن تمسادر من هذا التابين سوى عشرة في المسائلة الموادة ونقا للمقد أن تمسادرة الوزارة المحادلة النسبين البالغ قدره عالم يجوده سو وقدره الميا ؟ وتكون مصادرة الوزارة لمسكلل المائين البالغ قدره واحد واربعون جنيها من المسافغ المطلب بهسسا من المسافغ المطلب بهسسا من المسافغ المطلب المسافع المسافغ المطلب المسافغ المسافغ المطلب المسافغ المسافغ المسافغ المطلب المسافغ المطلب المسافغ المطلب المسافغ المطلب المسافغ المسافغ المسافغ المسافغ المطلب المسافغ المسافغ

(طمن رقم ۱۱۳۱ أسنة ١٥ ق - جلسة ٢٢/٢/١١٧٥)

قامسدة رقسم (٦٢٠)

المِسطا:

. . بعزاد لفلال كافركة المعدرة بالالازام التعادى بالتصدير — الزامها يظهرونس نقيقاً كافرامد العالمة غضلا من بصادرة كالبن التهالى 6 على أن يُقْسم بقوار الالبين بن تبية التعريض إذا كانت هذه القية نزيد عليه •

باغس التصوي أ

آن تخلف الشركة المسجرة عن الولياء بالتناهيا بسطه التراهيطا بالتناهيا بالتناهيا بالتناهية التراهيطا بالتناهية بالتناهية التلوية التلوية بالتنويخ بوسطية التلوية التلوية التلوية المنافق المروط المنافق المروط المزايدة على أنها تكبل شروط المند وطوشية للمند ذاته المنفي يتنهيذ شروط المزايدة ، مما ينتضى أمكان ذلك عند التخلف عن التنفيذ نهاليا ، من باب أولى يضاف الى ذلك استحقاق المحكومة ، للجمعلة المعلومة عند المحد والتي نصي في الشروط المنبق على الشبع من حق المحكومة ، بالمحدلة المعلومة عند المحد والتي نصي في المحروط المنبق على المحدد والتي نصي في المحكومة ، بالمحدد المحدد على دوما بالى محدد المحدد المحدد المحدد المحدد على دوما بالى محدد المحدد المحدد المحدد على دوما بالى بالاحدال بني ولو لم يتم المحدد والته بين ودوما بالى بالاحدال بني الاحدال بني ولو لم يتم المحدد بالمحدد المددد المحدد المحد

وغنى عن البيان أن مصادرة التابين النهائي ، في جنه الحالة أنها تكويد من تبيل التعويض عن عدم التنفيذ وبعده المثلة بائته لا يجهج بين التسليم النهائي وبين مقدار التعويض وأنما يخصم مقدار التابين من قيمة التعويض، أن كانت خذة التيمة تزيد عليه ،

وتقدر فضة القمويض عن عدم تنفيذ الالتزام المشار الهه على أسلسين ما تشارة وبها من خسارة وبها من عدم التنفيذ من خسره وبها على المتناطقة المناطقة المسلسان من تحسب بشرط أن يكون هذا نقيمة طبيعية المسدم الوفاء بالالتزام ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية اذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد محقول (م 4 6 7 من المتابون المفنى) م يتوقاه ببذل جهد محقول (م 4 6 7 من المتابون المفنى) م يتوقاه بدل

وببراعاة ما سبق غان التمويش الذي يستحق لوزارة الاقتماد في خصوصية الحالة محل البحث يتبثل ، في مقابل ما ضاع عليها من ربيح تدرته الادارة العابة للتقد ببيلغ ١٧٧١ جنبها ، هو مجسوع بها كانوه تحصل عليه لو بيعت باتى كية الارز المتق عليها بالجنبهات الاسترلينية على إساس أنه عندنذ يكت بالوزارة التقي عليها بالجنبهات الاسترلينية المرزة والتي تقييم ينابها على المسلم الله عندند يكت بالوزارة والتي تقييم ينابها والان المسلمة المرزة والتي تقييم ينابها والالكان الكيبة على المشاريخ على المسلم الله الكيبة على المشاريخ الله الكيبة المرازخ والتي تقييم المسلمة ال

الفجالة المجهورة على المتورة على حصيلة تدرسا و جهيسات و و ولا يرسان المتورة على حصيلة تدرسا و جهيسات و و ولا يرسان على المتورة على المتورة على المتورة على المتورة على المتورة على المتورة المتورة المارية المتورة على المتورة المتورة على المتورة المتورة على المتورة والمتورة والمتورة المتورة المتورة المتورة المتورة المتورة على المتورة المتورة

(مُتَوْى رِقْمُ ١٩٥ في ١٩٦٢/٨/١٦)

كاصحة رقسم (١٣٢)

المسطا:

حتى تفهيدة الادارة في مصادرة التابين دون هاجة الى الانجداد الى التضاد في حالة عدم التفيذ ... يثبت سواء نصى في شروط المقد ام لم ينص عليه ... فيس علي حجة الادارة ان تثبت في مجاله يركن الضرر وأوس المناقد ممها في يثبت أن الشير الذي المقيا يقل عن القابين ... التابين قد يعثل الحد الإدارة التنسلاء للله يقينا لا يعثل الحد الاتمان المقدين المناقد يقينا لا يعثل الحد الاتمان المناقد واسى تبدا عليها أن شار اجتفرتها في التحويض الشائل .

ملخص الجسكم

نَسَد بِقَصِيْدُ بِالنَّهِينِ النَّهِ فَي النَّهِ لَي يكون شَهِ قَا لَجِهَةَ الادارة بَوْبِعُهَا الاخطاءُ الفِي قد تِسَدِر بِنِ المُتَمَالِد بِمِها حَيْنِ بِياشُر مَنْفِذَ شُروط الْعَلَد الادارى كَ كما يضين بلاءة المُتَمَالِد بِمِها عند بواجهة المُسْوَلِياتِ التي قد يتَمرض

الها بن جراء اخلاله بتنفيذ احكام المقد الاداري ، غلا يمكن لجهة الادارة أن تتجاوز عن التأبين عرصا على مصلحة المرفق العسلم وانتظام مبره . وبن هذا المنبان تحسيل الافارة غرابات التلخير ، والتعويضات والبالغ التستحقة على التماتد ، مُالتابين في حقيقته هو أسبان لتنفيذ المُتد الاداري اللادارة حق ممادرة التأبين أي انتضاء تيبته بطمريق التنبيط المساشر ودون حلجة الى الالتجاء الى التفساء ، في حللة عدم التغيد ، سسواء ·نس أم لم ينص في الشروط على هذا الحق ، وألا لما كان هنساك محسل اسلا لاشتراط ابداع التابين مع العطاء ، واذ كان التمامين ضماتا لجهة، الإدارة شرع الملحتها ، وسن الحبايتها ، غلا يتصور متطقها أن يكون التابين تيدا عليها ، أو ضارا بحتوتها ، أو معوتا لجبرها وماتما لهـــا من المطالبة بالتعويضات المتابلة للإضرار الأخرى التي تكون لحقتهسسا . من جراء اخلال المتماتد بينفيذ شروط المقد الإداري ، خامسة اذا كان التابين المودع لا يكفى لجبر كافة الاضرار جبرا شابلا وافيسا . والقسول يفير هذا النظر يؤدي الى شذوذ في تطبيق احكام العقد الاداريُ الا بن المسلم أن لجهة الادارة الحق في توتيع غرامات بأخير على المتمهد الذي بتاخر في تنفيذ النزاءاته في المواعيد ، ومن المسلم ايضا أن لها الحق في مصادرة التسامين عند وقوع الاخلال ، وذلك دون هلجة لاتبات ركن الشرر ٤ لا لأن هدد الركن غير مسترط المسلا ، وأنها لاته ركن يقترش عَد اداري بقرش في قابل لاتبسات المكسُّ ... قال يجوزُ للمتماند مع جهة الإدارة أن يثبت أن القور الذي فعل الادارة يقسل أأن التسبأبين ... وستريش لا يتمسبور ، والاسل كذلك ، أن لا يكون اللامارة الحق في الرجوع على المتعهد المجمر ، بالتعييهان الذي يمادل تيبة الانسرار في الحلة التي حجاوز ميها هذه التيسة مبلغ التسامين المودع . بل يحق لجهة الادارة بغير شك أن تطالب المتعاقد معها بتكيلة ما يزيد على مبلغ التعلين الذي لا، ينني بالتِمورينسات: اللازيرة عبَّل الصاب تجويمة بالإدارة من الشرار- حتيتية -وفعلية اللا فللثمالان التبسائيين النا يبثل الحدالافلان للتعويث الذات سطأ

للادارة اقتضاؤه ، ولكنه ، يتبنا ، لا يشــل الحد الاقمى لما قد يطلبه. بن تعويش .

(طعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٩٦٥/١/٢)

ٔ فاضعهٔ رقسم (۱۲۷)

المسطاة

رجوع جهة الادارة بالتمويضات الاخرى مند بصادرة التابين اللى يقل. عن بستوى التمويض الكابل — اساسه في حالة نسخ المقد — القواعد المابة في المقود والتي تقضى بأن كل خطأ ترتب عليه ضرر يازم من ارتكبه. بالتمويض — صور من الإضرار التي بحرى التمويض عنها .

ملخص الحكم :

ان رجوع الادارة بالتعويضات الآخرى ، على المتعالد معها المتعبر في حقها ، عند مصادرة التأمين الذي يقل عن مستوى التعويض السكايل لا يستند الى اعتبر العقد تقيا ، وبنسخا على حسف المتعدد ، مع أنه بسبق تسحف سعلى نعو ما اتجه اليه الحكم المطعون نبه سوانها يستند طلك الرجوع ، الى تحكام القواعد العلمة في أي عقد كان ، وتلك الاسكام تتقنى يأن كل خطأ ترتب عليه ضرر يازم من ارتكبه بالتعويض ويتسدر عبية المرر ، وهذه الاحكام لا نتعارض البنة مع عسكرة السامين في العقود الآدارية بوجه علم ، ولا غرو أن غروق أسمار ، ونزول جمول المتاسف ، وما يضمع على جهة الادارة من كسب محتق ، كل أولئك نبثل في حقيقت الدارة وتعساتيت عليها من جراء أخلال المتعدد معها بنتيذ ما التزم به تبلها .

[&]quot; ﴿ وَهُمْ عَلَىٰ رَقِمُ ١٢٨٩ أَلَسْنَةً ٨ ق _ جِلْسَةً ١٩٦٧)

قاعستة رقسم (۱۲۸)

: المسطا

الجزاءات التى تباك الادارة ترقيمها على المتعاقد معها الذي اخل جائزاباته قبلها — التعرقة به وحيادرة القليم والمطابة بالتمويض الكابل — جناط جواز الجبع بينها — هو بحسب الشروط المصوص عليها في المقد وعدم الصراف نية بالتماقدين الى اعتبار المسادرة تمويضا او جزئا بنه — جنال باللاجائية الذي استفاق بقيض،

بَلَكُفُتُنَ الْفَسَكُمُ :

يبِّين مِن الأطلاع عَلَى بنود العقد المِرم بين محافظة الَّقَسَاة والمطعون عليه وفي تطاق عواد الشروط القامسة بهزايدات اسميتقلال المتصف المفكور الا تثريب على الوزارة الطاعنة اذا استعبلت حتها الذي خولتها أياه بنود العقد وشروط الزايدة فالغت العقد وصادرت التسابين وراحت لوفعة تطافت بالتعويش عن الاشرار التي لعقت بهسا بن جبيراء الفسلال المدالد مجهة بالشروعة المتنق عليها عبصادرة ببلغ التسنايين في النصالة الراهنة هي بعثابة جزاء من الجزاءات التي تبلك محانظة التنباة التماتدة توقيعها على الطرف المتعاقد معها عنسدما بابل بالتزاياته وذلك يعتنض الجاية ٢١ من شروط البهتد المبرم بينهيسيا وبين المدمى عليه بسبيب وتوع هذا الاخلال في ذاته ، أبيا المالبة بالتعويضي نيتمبد بها بواجهة الاشيرار الني لحقت بالادارة من جراء خطأ المتمساتيد معها وقد نصت المادة ٢١ من شروط الاستغلال على أن لجهة الادارة أن تعتبر هذا المتسد ملمي وانه يترتب على هذا الْأَلْفُ اعتبار التابين الودع بن حق البلوكات وذلك كله دون مسائس بحقها في الرجوع على التمهد بالتمويش عن الأشرار الذي تلحتها نتيجة الخاذل اللعهد بتمه...دانه أذا كان أكلك وجه عليس ثبة .. في الخصوصية المعروضة .. با يبلغ بن التِينغ بأنَّ 'هَذَّا ٱلكِسَنزَّاء والتعويض في العِبْدِ الإباري الجيوم بين الطرفين ٤ فلكل منعما سببه وببرراته ولا تمارض بين هذا الجزاء والتعويض ولا بين أيهها وبين عسم العتسد ،

ولا وجه التساس بها سببق أن تضت به هذه المحكوة في الطمن رُمّ أقدا السنة في المساق التصالية من عدم جواز الجدم بين تمويضين في وقيق وآهد وبين وألم الحال في خصوصية الدعوى الخاروحة لاختبالات وقائم التراغ والمروط التصاليد وهي التراغ والمراف المساقد وهي التراغ والمراف المساقد وهي التراغ المساقد وهي التراض محيطة وتلفروها في مجال العند الاداري ويتمين اعبالها وتتشي هذه المساورة ببلغ التابين عن الحال المعهد بتنفيذ الترامات التلك في من المساقد عن الحال المعهد بتنفيذ الترامات المساقد من المساقدة عن المحلوب المساقدة عن المساقدة المساقدة عن المساقدة المساقدة عن المساقدة عن المساقدة عن المساقدة عن المساقدة عن المساقدة عن المساقدة المساقدة عن المساقدة المساقدة المساقدة عن المساقدة المساقدة المساقدة المساقدة عن المساقدة المسا

(طعن رَتم ٤٨٤ لسنة ٧ ق ... جلمة ١٩٦٢/١٢/٢٨)

قاعدة رقيم (۱۲۹)

: 12-47

جواز الهيم بن التعويض ويسادرة الناين عند نسخ المقد ... شرط الملا ... الأفرر المية التأثيث وعدم منظر الملك الأداري فذا الجبع ... شراحة ... أنهائك القدويض عن بمسادرة التابين في الطبيعة والميارية والميارية والميارية على المسود والميارية المنابة في المشود الميارية المنابة في المشود الميارية المنابة في المنابة ال

مَلَقُمْنِ الصَّكُمِ:

ران الهذاه (18 » بن الشروط الملة للمطاء بنص على أن ا تضع شية المجرد الله الله المسلمة المجرد الله المسلمة المجرد والما المغير المسلمة المجرد والما المغير المسلمة المجرد والما المحدد فللمسلمة المجرد في فسيخ المحدد ومصادرة التابين » .

. - ولئن كان لم يرد في البند المتكور النصّ ، علاوة على مصافرة التابين ، على حق المناحة في التمويض عما لحقها من ضرر بسبب عدم قيسام التمود بالترابه الا أن مجرد عدم النص على ذلك لا يؤذي في حالة بسخ المتسدّ الى خطر الجمع بين التمويض ومصادرة التابين ، ذلك أن نسخ المتسد ... اما كان هذا المند ... يخضع لقاعدة فاتونية علية تقضى بأن للدائن الذي أجيبيه التي تسبيخ العقد أن يرجع بالتمويض عما اصابه من ضرر على السعين، م اذا كان عدم تيام هذا الدين بتنبيذ التزابه راجعا الى خطئه لاهسال او تعبد وترتب على هذا الخطا ضرر . وهذه القساعدة بحكم عنوميتها تطبق في حالة نسخ العقد الإداري كما تطبق في حالة نسخ العقد المدني . على حد سواء . وبن ثم نان هذا التعويض الذي برده الى التسواعد القانونية العالمة مستقل في سببه كسا أنه مختلف في طبيعته ووجهته وغايته عن شرط مصدادرة التابين الذي هو احد الجراءات المالية التي جرى المرف الاداري على اشتراطها في المتد الاداري ، والتي مردها الى ما يتبيز به العقد الاعارى عن العقد المدنى من طابع خاص مناطه احتياجات المرنق المام الذي يستهدف العقد تسييره وتغليب وجسه المسلحة العامة في شانه على مصلحة الانراد الخامسة وهذا الطلبع الخاس هو الذي يترتب عليه تبتع الادارة في المعدد الاداري بمسلطات متعددة منها سلطة توتيع الجزاءات المالية الثيرون بينها وحسادوة التأمين . وما دام السبب في كل من مصادرة التسامين والتعويض مستقلا والطبيعة والوجهة والغلية في كل منهما متبلينة غلا تثريب أن اجتم بع في حالة نسخ العداد الاداري مع مصادرة التأمين استحقاق التعويض الإلا يعقور البعديع بيناتها ازدواجا للشويص وَتُخطورُ ١ أ حَيْ وَلُو لَمْ يَعْسَ في المتد الاداري على استحقاق التمويش لأن استحقاقه كبالضفه البيسال انها هو تطبيق للقواعد العلمة ، وقد جاعت المادة ﴿ ١٠٥ ﴾ من القسيرار رقم ٢٤٥ لمنة ١٩٥٧ بلمسدار لائحة المناقمسات والزايدات مؤكدة لَهُذَّا الإصل المسلم اذ نصب على أنه و . . . وللوزارة أو المطعة أو السسلام فانحلة فهنغ تيام التمهسم والتوريد في البعاد المعتد بالعاشم الأخطال الملة الاشمسادية أن عضه أحد الاجسراون التقيق ونعسسا لا تعتدية . It is the more I Had a . . مصلحة العبل :

(1) شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسيلها في

(ب) النواد التمالد فيية ينتص بغده الاستدال ويسادرة الألين ... وفلك دين الطال بحق الوزارة أو المناعة أو التمالخ في المالخية بالتمويض.».

وغنى عن البيلي إن الجمع مين مسادرة التامين والتعويض رهين بالا يحظي العقد الاداري صراحة هذا الجبسع وان يكون الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التسامين ، أي يجاوز تيمة التسامين ، غاذا كانعه مصملدرة التامين قد جبرت الضرر كله ، غلا محل للقعويض بالتطبيق للتواعد العلمة ما لم يتفق على خلاف ذلك . وغير خلف أن هذه التصفطات التي ترد على البعة النعام المشاؤ الليه توجب النظر الى كل حالة على حدة بحسب الشروط التي أبربت نيها ويحسب ظروف أحوالهسا وملابساتها وتدعو الى التزام الحذر في تميم حكم حالة بذاتها على سائر الحبالات الاخرى التي تد تبدو متهاتلة . وفي هذا المتلم يهم المحكهة أن تنبه الى عدم قيسام التعارض بين المبدأ العام مسالف البيان بالتحفظات التي ترد عليه على النحو المنصل آنفها وبين ما سهبق أن تضت به في ٢٥ من غبرابر سنة ١٩٦١ في الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥ التضائية ، فتضاء هذه المحكمة في الطمن المفكور انها يحمل ... كما جاء صراحة في اسسبقه الحكم المشار اليه مترونة بظروف الخصوصية التي نصل نيها _ على أن التمويض المطالب به كان يقل عن المسلم الذي حصلت عليه الوزارة مملا بمصادرتها للتأمين أي أن مصادرة التسامين قد جبرت الضرر كله م

(طمن رقم ١٣١٦ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢)

قامــدة رقــم (٦٤٠)

المِسطا:

التابين الأودع يمثل الحد الاعلى التمويض ولان لا يمثل الحد الاعلى --لذا كالت قيلة التابين لا نفى وحدها بجبر القمرر فاله يتمين الحكم بالتمويض الكالي لمبره بالاضافة الى التابين -

(1A = - 1E a)

بلغص الجسكم :

أن السابين المودع لفسان تفنيت المقسد انبا يبقل المد الادنى اللهمويض الذيوق التصاوه وبعيث لا يقبل من المتمساند المقسر أن يثبت أن الضرر يقل من ببلغ التمويض الا أنه لا يبقل يقينا المد الاتمى > غاذا كانت بمسادرة التابين قد جبرت الضرر كله غاته لا بمساين للحكم بالتمويض بالم يتقق على غير ذلك > ثبا أذا كانت تبهة المساين لا تفي وحدها بجبر الضرر غاته يتمين المسكم بالتمويض السكافي لجبره بالاضافة ألى التأبين > وبن ثم غاته يتبنى في حسلب التمويض المستمى براعاة خصم التأبين بنه .

.. (طعن رقم ٥٠٩ لسنة ٩ ق -- جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

وأبعا — النسوائد التسلفيية ------

البحث الأول

المستحقق الفوالد التلفيية دون البسات الفرر

قاصعة رقسم (٩٤١)

۴۸بستا :

القرائد القاشرية - استحقال الدائن اباها دون حلمة الى أسوده خرر كمته من القساشي وفقا قس المائني ٢٢٦ و ٢٢٨ من القسساون المائني - لا يفني من هذا الحكم القرل بعدم جواز العبع بين تعريضين بالعقبار ان هذه القوائد لا تخرج عن كونها تعويضا - تطبيق حكم هاتين الملكتين عن نطاق الروابط المقية الادارية باعتباره من الاصول الملية في الاقتراطات - رفض الحكم بالقوائد التلفيرية يعتبر خطا في تلويل القانون وتطبيقه -

ملقص المسكم :

Y وجه لما ذهب البه الحكم المطعون عبه من ان القوائد لا تخصوح عن كونها تعويضا كا وإن الجلغ المطلوب به لا يخرج هو ايضا عن كونه تعويضا كا يجوز الجمع بين تعويض وآخر أذ يكمى لجبر الضرر الحكم المواثرة بالجلغ كا لا وجه لفلك بعد أن استقرت احسكم هذه المحكمة على أن العواقد المطلوبة. في مثل هذه التضية أنها هي نوائد ناخيرية عن جلغ من التعود مطوم المقدار وقت الطلب كان المعتد تد أرسى تواعد تحسيد وبيسان مقداره . عادًا عاد المدين في الوغاء بالجلغ من التعود المطوم المقدار وقت المطلبة به حصبها صلف الإيضاح عان الدائن يستحق الفوائد القسانونية المطلب المدار وقت المطلبة به حصبها صلف الإيضاح عان الدائن يستحق الفوائد القسانونية المطلب المدار وقته النص المدار وقت النص المدار وقت النص المدار وقت المطلبة به حصبها صلف الإيضاح عان الدائن بستحق الفوائد القسانونية وقته النص المدار وقت المسلم المسلم المسلم المسلم المدار وقت المسلم المسلم

المقدالية بها والضرر مقترض في هذه الطاق بحكم القانون ، وقد نصت المقد (٢٢٨) من القانون الذي على أنه لا يشغرط الاستحقاق عوائد المسلخير تقونية كانت أو انتسانية أن يتبت الدائن ضررا لحقه في هذا المطاخير ، فيم أن غوائد النساخير ليست على وجه الإجبال الا مسورة من مسور التعويض ، الا أنها تستحق دون أن يأنم الدائن بالنبات خطا المدين على ولا بالنابة المطاربولي ضرر حل به ، فالأجبال أن يقد يقد هذه الموائد مسحور السائلي أسسواء الحسبت على اسساسي السعر القانوني أم على اسلس مسعر السائلي ، وغني من القول أن المادتين (٢٦٦ و ٢٨٨) السسلف، مسعر أليها ولن كلنا قد وردنا في التعنين المعنى الا أنه سسبق لهدف المحكية أن تفست بتطبيق المحكية في المسائل الموابط المقدية الادارية ، ياعتبار أن هذه الاحكام هي من الاصول العابة في الانترابات .

وقاسيميا على ما تقدم يكون الحكم الطعون فيه أذ تنبى يرفنهي طلب

رُدُ رَارِطُعِن بِيمِ ٢٠١٤ أُسِنَةً ٦ ق بسرِجِلَسَة ١١/١١/١١/١٢/١١) .

المحث الاستاني

تاريخ سريان الغوائد التسلفيرية

رفاعته رقسم (۱۹۲)

44 سدا .

هن الادارة في الرجوع على المتعاقد القسر بغرق الآبن الذي تعبيه والمساوية الادارية وغرابة التلفي ... سريان الغوائد القساوية على هذه المالية في المناطقة التفسيلية بواقع ؟ لا سنويا ... اسمام والتي من المالية والمالية التفسيلية بواقع ؟ لا سنويا ... اسمام والتي من المالية ١٩٢٠ من المالية والمالية بدائة من المالية ١٩٢٠ من المالية والمالية و

ملقص الحسكم :

ان غوائد فرق الشن الذي غات على الادارة بسبب تهسير إلم المحدة والذي حق لها الرجوع به عليه وهو ببلغ نقدى كما أن هذا الوسف يصدق على المساريف الادارية باعتبارها مكلة لفرق النسب وملحقاته كما يسمدق على غرامة التأخير التي هي تمويض اتعالى جزائي عما اصله المرفق الصام بن ضرر مرده اخسلال بحسن سسيره وهو ضرر مناصيخ المنطقة وسببه عن الشرر الناتج بن تحمل الادارة فرق النسب وملحقاته والعموض المستحق عن هذين الضررين مكل الاخر عوبي كلن شمسقا هذا التمويض معلومي المتدار ومت الحلاب وتأخر المدين في الوغاء بهسا غاته يرتكب بذلك خطاً يختلف عن خطئه الاحسالي في الوغاء بهسا غاته يرتكب بذلك خطاً يختلف عن خطئه الاحسالي في المتحدي ويتبني على ذلك أن المتصر تجرى في شانه الموائد التمونية عن غلفا المرب المتحديد بن المكرد بن المتحديد بواقع } ير مسنويا وغقا النص

(طعن رقم) ٩ اسنة ٩ ق ــ جاسة ١١/١١/١١)

" لعة رقسم (١٤٢٠)

وم_ما :

مَّن لِائْتَةَ المُقافِسَاتِ والزّايداتِ على قية المروفاتِ الالزية سـ العنبسارِ هذه المروفات بحاوية القائر وقت رفع الدعوى ـــ اسستحقالِ القوائد القاونية في هذه المائة من تاريخ المثالبة الانسائية وليبي من تاريخ صحور المثم ،

وعض المسكم

لًا كان متسدار المرومات الآدارية تبابلا للتحديد بالنسبة النسوس. طيّعاً في الأحة المتقسسات والترابدات وبن تم نهو المعدار وقت رفيع الدموى ، مقد بتمين الحكم بالموائد الشارونية المستحدة منه بمسوئية بن تطويخ المطابة التنسائية وليس بن تاريخ مسدور الحكم بها وفقا لمسكم المادة.

* (طعن رقم ١١٦٣ لسنة ١٤ ق _ جلسة ٢٢/١٢/٢٣)

المحت اللسبيقت

تها تصرى عقيسه القوائد فانسلقيرية

قاصعة رقام ())٢)

: المسطا

اخلال المنمود بالقراباته ... حق الادارة في الرجوع عليه بغرق الابسان الخوالد تكبينة عن توريدها ... سريان الخوالد الذي تكبينه في شراء الاستأليات التدارية التي تستمتها الادارة باعتبارها مكتلة الرق اللابن وكذا غرابة التلقي التي تعد تعويضًا الشائليات جزائيا ... سريان اللوائد التقوية على كل بنها .

ملقص العسكم :

ان أأفوائد القانونية التى تستحق على غرق الثبن الذي تكتنته الادارة في شراء الاستلف التي المتنع المدمود من توريدها ، والذي يحق لها الرجوع عليه به طبقا لشروط العطاء نتيجة لاخلاله بالقزامه ، بوصف هذا الغرق مبلغا تعديا تعويضا عبا تحيلته الادارة بخطا المتمهد بسبب عدم تيسليه بتنفيذ النزامه العملتدى ، وهو توريد الاسناف المتنق عليها في الميساد المحدد ، كما يعسدق على المسارية الادارية باعتبارها بكلة لمرق اللبن المشلل اليه وملحقة به ، ويصدق ايضا على غرابة التأخير التي هي تعويضها اتفاقي جزافي عما المسلب المرفق العلم من ضرر مرده الى الاخلال بحسسين مسر هذا المرفق نتيجة تعطيل حصوله على الاسناف المتعاقد على توريدها في الوقت المناسب الذي تدرت الادارة احتياج المرفق اليها نيه الى أن تم في الوقت المناسب المنعهد المتخلف من بتعهد آخر بعوجب مناسسة بأعلها شراؤها على حساب المعمود في طبيعته وسببه عن الضرر الناتج من

تحيل الادارة عرق الثين وبلحقاته ، والتعويض المستحق عن كل بن هنين الضررين مكل الآخر و وبتى كان تنقا هذا التعويض بطوبى المتدار وتت الطلب وتأخر المدين إليه المهام بهما فيقه يرتها بظلك خواا يخطف عن خطئه الإسلى في التقسير أن المورد هو جيرد التأخر في ذاته في الوغاء بهنا المهام بن المتسود الذي عين متداره على الاسس المتسدمة بعتشى شروط العقسد والذي اجبيح مطوبا له ويهيتحقا في ذبته وأن نازع في التزامه به ، وينبني على هذا سريان الفوائد القانونية في حقه عن المبلغ المتكور بن تأريخ المطالبة التنسائية بها ونقا لنس المادة ٢٢٦ من المطالون

إلمهن رتم ١٣/٩ لسنة ؟ ق ــ طسة ١٤/١/١٠/١١٥١

اللهامة رقام (١٤٥٠)

المسطا :

فوالد قانونية — استحقاق هذه القوالد على ما يستحق لعيه الادارة في فهة الشمهد المخل بالتزاماته من ادرق السعر الذي تكدته نتيجة اعادة التشغيل على حسله وكللك تبية الدملة المستحقة قانونا على اولير التوريد فهلا بن المسارية، الإدارية باستيارها وكيلة لايق السجر وبلحقة به وعلى فيامة التلغير .

ملقص الحسكم "

إِنْ هذه المحكة سبق أن تضت بأن المدة ٢٢٦ من القسانون المدني التي تنص على ليه « أذا كان محل الالتزام سلفاً من التقود ، وكان معلوم المتدار وقت الطلب وتأخر المهن في الهفاء به كان بلزما بأن يدم الدائن على سبيل التعويش عن التأخر نوائد تبرها أربعة في المتدال المسائل التجارية وتسرى هذه الفيوائد من المسائل التجارية وتسرى هذه الفيوائد من تأريخ المبائلة الإضافية بها أن لم يحدد الرعاني را المرت التعاري تلهيجا

اخر اسرياتها مهذا كله ما لم ينص التانون على غيره » . وإنه إذا كان ثوة رتمهد علامين المتزايا أصلياً بن جانب المدمى عليه مو التزايم بعب ال الدعوى -- وكان من المتفق عليه أنه في حالة الاخلال بهذا الالتزام أو باهد الالتزامات الأغرى التي يتشبئها المتسد، ويترتب في ذبة المتمهسة التزام آخر : كأثر احتياطي لعدم الوفاء محله أداء مبلغ من النقود معلوم المقدار ، وكان الثابت أن المدعى مِلْهُ قِد، تِلْخَر. في المِنْهُ به على الرغم من الطالبة الودية ، غاته يستحق على هذا المبلغ غوائد تأخيرية لمسلح المحكوم له بواتع ٤٪ سنويا من تاريخ الطسالبة التفسائية ، ولا وجه للتحدي بان اللوَّالَدُ لا تُخرَجُ عن كونها تمويضا وأن البلغ المالب به لا يعدو أن يكون هو أيضًا تعويضًا وأنه لا يجوز الجمع بين تعويض وآخر لظلان كله مثى كانت الفوائد الطلوبة هي فوائد تأخيرية عن مبلغ من البقيود مطهم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوماء به ميستحق الدائن الفوائد التعادونيّة بالتطبيق المبادة ٢٩٦ من القسانون المدنى من تاريخ المطسسابة التضائية بها 6 والضرر مفترض في هذه الحسالة بحكم القانون وفقا للمادة ٢٢٨ من العالون المعنى التي تنص على انه « لا يشترط لاستحقاق نوائد المتأخير هانونية كالت أو القائمة أن يثبت الدائن ضررا لحقه من هذا المَاخَيرُ ، وما تقدم بصدق على نرق السعر الذي تكبدته الجهة الإدارية في تشغيل الاستك التي رنضتها لعدم مطابئتها شروط المواسسفات المتعادد عليها ٤ ويحق للجهة الادارية الرجوع على المدعى عليه طبقا لحكم المادة ١٠٥ من لائحة المناتمسات والمزايدات لاخلاله بالتزاماته كما بمعدق على قيمة الدمغة المستحبّة تانونا على أوامر التوريد وكِنا المساييف الإدارية بأوتبارها مكملة لفرق المبهر وملجيبته به وعلى غرامة التساخير التي هي تعويض أتقالني جزاق عسا اساب الرفق المام من جرر بسبب تعطيل جسوله على الاصناف التماد على توريدها في الوتت المتنق عليه وهو ضرر مقترض يخطّف في طبيعته وسببه عن الضرر الناتج بن تحسيل الإدارة غرق السعر وللعثانيه ولما كانت هذه البالغ مطوبة المتدار وتت الملك وتأخر الدمي في الوماء بها ماته يكون بذلك تد ارتكب خطسا يختلف من خطئه الأسلى في الاخلَّالُ بِالتَّوْرُيدُ بِيَسْتُوجِبُ شَرِّيانِ الْمُوالَّدُ فَيُ خَتِّهِ مِنَ الْمِلِغُ الْدَى تَعَامِى مِن الوَغَاءِ بَهِ وَقَلْكَ مِنَّ تَلْرَيْخُ الْمُلِكَةِ ٱلْتَعَشَّسُتُهُمُّ ا وعَقَا لَمْمِ الْمُلِدَّ ١٣٢٣ مِنْ الْعَالُونَ الْمُثَى مِنْ الْمُلِّيةِ الْمُلْكِيةِ ٱلْمُعَشَّسُتُهُمْ الْمُ

امن ربع ١٤٦١ إلسنة ١٢ ق. سيطيسة ٢١١/١/١١٨ 4

قاصلة رقهم (۲(۲)

ألمسطأ

سريان القوائد على الفراءات المعكوم بها وجلى التعويض المستحق عن الخلال بالالتزابات التمانية ،

ملخص العسكم :

بين من الرجوع الى أحكام المادة ٢٧٦ من القانون المدنى ، وهي من الاسول العلمة للالتزامات التي جرى تفساء هذه المحكة على تطبيقها على الروابط المقدية الادارية متى كان مجل الالتزام مبلغا من القسود وكان معلوم المتدار عند الطلب وتأخر المدين في الوفاء به عائم يكون طراء بأن يديم للدائن على سبيل التمويض عن التلفير غوائد تدرجا ، و في المسائلة المنسبقية ما لم يحدد الاتفاق ، والعرف التجارى تاريخا آخر ليس لسريقها ، وهذا كله ما لم يضي التأثرون على غيره ،

المثالية التصالية من ذلك أن بنساط استحقاق فوائد الساخير من تأريخ المثالية التصالية المثالية التصالية المثالية المثالية المثالية التصالية المثالية المثالية

المشار اليها والتي حدر المتدينية للنسيلة الواحدة منها بمبلغ ١٦٥ مليمة الا أن الجهة الادارية أقتصرت على المسلقية ببيلغ مللة وخيسين مليمسسة للنسبلة الواحدة على أساس أن هذا هو البسلغ الذي عوضت على أساسه

اسحاب هذه النسائل وبن ثم يتمين الحكم بالزام المدمى عليه بالنسوائد

القانونية بالنسبية الي مبلغ التعويض المستحق من النسائل التلفة وتدره. د ٢٥٠ مليم و ٢٥٧٢ جنيه .

(طمن رقم ١١٣٦ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)

خاسب لمساحة

غمت التبل

المُسْارِيف الإدارية بن الجـــزادات التي توقعها الإدارة

قاعسدة رقسم (۱(۲))

-الجـــنا :

نس الفترة الثانية من المدة ه ١٠ من لائحة الماقسات والزايدات بان الزرارة أو المسلحة في حالة عدم قيام التمهد بالتوريد في اليماد الحسد بالتورار أو المسلحة في حالة عدم قيام التمهد بالتوريد في اليماد الحسدة بتوريدها من غيره على حسابه ويخصم من التامين المردع من التمهد أو من مستحقاته لدى المسلحة أو أية مصلحة حكومية الحرى قيبة الزيادة في الأسان مشاقا النبيا مصروفات ادارية بواقع ه لا من قيبة الاسائل المشراه على حسابه من الجزاءات التي توقعها الادارة وفقا لاحكام الأحة المقاتسات والمرايدات التي تم الجزاءات التي توقعها الادارة وفقا لاحكام الأحة المقاتسات والمرايدات التي تم التماقد على عبة الادارة باساليب يومسائل تمساقد سائم المهاز المائلة والمائلة مناهمة الادارة في تعديد المسائلة في شان عقود المسائلة المائلة باعتبار الها تضمح من فية الادارة في تحديد المسائلة الاسائلة المسائلة المائلة باعتبار الها تضمح من فية الادارة في تحديد المسائلة المسائلة المائلة باعتبار الها تضمح من فية الادارة في تحديد المسائلية الادارية التي يفتون في بنتون في بنتية الدارة في تحديد المسائلية الادارية التي يفتون في المورود على مدون في المورود كوفي المور

بلغص المسكم :

ومن حيث أنه عن المستريّن الأدارية ألى تطلب بها جهة الادارة. والتي حددتها بمبلغ \$\$ إو ١٣ (﴿ جنبها تبتل في ما ١ ﴿ من خسابي شركة م. م. المقاولات ، خاته لما كانت الفترة الثانية من المادة م. ١ من لاتصـة المناتصات والمزايّدات تقضى بأن الوزارة أو المسلحة أو السلاح في حالة عدم تيام المتمهد بالتوريد في المساد المحدد بالمقد أو خلال المهلة الإضافية أن نتخذ أحد الاجرائين التاليين ونقا لما تقتضيه مصلحة الصل .

ومن حيث الا الفساويف الادارية من الجؤاءات التي يوتنهستنا الادارة وتعا لابتكام لالحق المنافدة في طلها سواء نصى في شروط على اعبسال احكامها ام الم ينس ، اذ ينترض عام وتبول المتاقد مع جهة الادارة باساليب ووسائل تمساتد الجهة الادارة والنيمومي التي تحكم عقودها ومن ثم تبول احكام هذه العقود نبيا لم يرد نمي بشيأته ، ومن ثم تتودها ومن ثم تبول احكام هذه العقود نبيا لم يرد نمي بشيأته ، ومن ثم تتحسب هذه المصرفات بنسبة م الثين الجديد على المسارة البها ، اذ أنه ولو أن هذه المادة وردت في شسأن عقد التوريد الا أنها الواجبة التطبيق في شأن عقود الاشغال المامة باعتبار أنها تنصبح عن نبية الاداري الذي يقتلف المتحدما على تنفيذه والتي يغترض في تغيذ العقد الاداري الذي يغترض في تغيذ العقد الاداري الذي يغترض أن يطبها ويتبل حكمها عليه ه

(طعن رقم ١١٢ لسنة ١٧ ق ــ جلسة ١١/١/١١٨)

البحث الأسسائى

لا تقصيم بمساريات ادارية اذا أم ذكن جهة الإدارة أد تكيت شيئا بنها

قاصدة رقام (۱۹۸)

: budf

التنفيذ على حساب التعاقد التفاقد عن أداء التسلين النهائي ...
إلا يستنبع بطالبته بالمروفات الادارية الا أنا ثبت أن جهة الادارة قد عصلت خسائر أو لحقها اشرار تفيجة لتفهد العبل على حساب الاداقد ... بشسال ظاهدان تقرم بادادة الذائمة ... وتفصار الجهة المعاقدة على اخطار مباحب الاشفاء الثاقي بتفهد المباين ... ولا وجه المطالبة بالمروفات ادارية .

ملخص المسكم :

انه من المساريف الادارية التي تطلب بها الحافظة الدعية غاله يمكن الكول باستجدائها لها اذا البنت أنها عد تجبلت خسسائز او المعتبلة أشرار من جزاء تنفيذ العبل على حساب أورث المشون مدهن كيا اذا كانت عن علين جراء تنفيذ العبل أمارة اجراءات المنافحة اجراءات المنافحة اجراءات المنافحة اجراءات المنافحة المراءات المنافحة في العبل المنافحة في المنافحة ف

المِحِثِ النَّـــالِثُ المساريف الانارية في عالة امادة الزابدة

قامنیهٔ رقسم (۱۹۹۹)

: 12...48.

المسارية الافارية التى تتكدها الابارة في حالة اعلاة الرابية ... التحديد الوارد في المادة ١٠٥ من لائحة المانسات والرابدات ... سريقه على المقود الادارية بالانسفال المسابة رغم وروده في الالحة خامسا بمقود المسوريد .

مُلَقُص العسكم :

أن المساريف الادارية من الجزاءات التى توقعها الادارة وفقا لاحكام الاحتماء المساويف الادارية التي تم التعاد في ظلالها سسواء نصى في التروط على أعمال احكامها أم لم ينص أذ يفترض علم وتبول المعاد مع جهة الادارة باسلاب ووسائل تعادد الجهة الادارية والنصوص التى تحكم عقودها ومن ثم تبول أحكام هذه المقود غيما لم يرد نص بشأته ومن ثم متحب هذه المعروفات بنسبة ٥٧ من الثبن الجديد ، طبقا للمادة ١٠٥ من اللاتجة سسافة الذكر ، أذ أنه ولو أن هذه المادة وردت في شأن عتسد التوريد الا فنها الواجبة التطبيق في شأن عتود الاشغال المسابة باعتبار أنها تنصح عن نية الإدارة في قحديدها للمسارية الادارية التي يتتبسدها على تنفيذه والتي يغترض عن نيمة الادارى الذي يتخلف المتعاد معها على تنفيذه والتي يغترض عن يعلم حكها عليه .

(طعن رقد ٤٤ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١١/١١/١١١١)

عاصدة رفي (١٥٠)

بنائدا عالى عرابات المعرا

المِسطا:

ابرام المقد في ظل لاثمة الناقصات والزايدات - لا وجه اخضوعه لاحكام اللائمة المالية في المحكام اللائمة المالية في المحكام اللائمة المحكام اللائمة المحكام اللائمة المحكام المحكامة المحكام المحكامة المحكام الم

لما كان الثابت أن عقد المقاولة ابرم في ظل الاحة المنتصات والمؤاولة وسمت المادة ٢٢ منه على اعتبار احكامها متبعة ومكلة له › غاته يتعين بلدىء ذي بدء استبعاد احكام الماتحة الملية للميزانية والخسسة الماتسنة المحتسفة المها الوزارة حرن مجال التطبيق أذ لا علاقة الاحسكانها بالمعتد موضوع المنازعة الاحسكانها المحتسفة والمتسبن تصحيفها خاصا للمسروفات الادارية التي تستحتها الوزارة حربة إلى ما تتكده عند مسحب المعلى من المتاول وأسناده الى غيره بطريق المناتسة أو المارسة في المعلى من المتاول وأسناده الى غيره بطريق المناتسة أو المارسة في 1 من منتفقة المتحدة المتحدة المناتبة المناسفة وردنت في خصوص المتروفات الادارية المتماولة أبيئة المتوريد أو اتتسسك وردنت في تحدوض المتروفات الادارية المتماولة المتازية والمناسفة المتحدة في المتروفات الادارية المتماوفات الادارية بالمتحدة في المتروفات الادارية المتماوفات الادارية بالمتحدة في من نية المتروفات الادارية المتحدة في المتروفات الادارية المتحدة في المتروفات الادارية المتحدة في المتروفات الادارية المتحدة في المتحدد في المتروفات الادارية المتحدد في المتروفات الادارية المتحدد في المتحدد ف

(لَحْمَن رَمْم ١١٦٣ السَّنَّةُ ١٤ ق _ جَلَّسَة ٢٣/١٣/١٢)

يسلاميل م القفي فرعلى حساب المتعاقد

البحث الأول

ماهيــة التنفيــذ على حســاب التعهــد ١ـــ

ا قاعسية رقسم (١٥١)

للبسبا :

أالشراء على حساب المتعهد القصر ... وسيلة الرغام المساجد على تغيد المقد ، وجزاء تبلك الادارة توقيعه في حالة القصيم ... عدم التقيد في حكمه بقواعد القانون المدنى .

ملفص الحسكم 🖫

أن الشراء على حساب المتصافد المتمر وسيلة بن وسسائل المنفط التى تستخدمها الادارة لارغام المتصافد بمها على تغنيث العقد . وهو جزاء بن الجزاءات التي تبلك الادارة توتيمها على المتصافد بمها والتي جرى المسرف الادارى على اشتراطها في المقود الادارية . والملحوظ في هذه الجزاءات لنها لا تتقيد في احكامها بقواعد القسائون الذكي حتى تتلام بع المرافق العلمة .

(طمن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٢/٢/١٧)

قاعسدة رقسم (۱۵۲)

الجسسا :

القاعدة الماية في المقود حثية او ادارية أن يكون الفيدها مينـــا ... (م ١٥ --- ج ١٨) هجراژه یکون بواسطة الادارة علی حساب اقتمید اقتمر ، لا عن طریق اقتضاء کها هو الله الازش الله و الله الله القصر الله التمهد اقتصر واقرام الادارة ایاء بغرق اقسمر ... عدم اعتباره عقوبة بل هو تطبیق القاعدة مساللة الذكر .

بكخص الحسكم 🖰

من التواعد المسلمة في المتود مدنية كانت او ادارية أن تنفذ الالتزامات عينًا عَادًا أَمِنْتُم المُتمهد على فنهذ ما يتمهد به جاز للطرف الآخر أن يجبره على الوقاء عينا مع تمويضه عن الضرر الذي ينشأ من اخلاله بتمهـــده ، وأنه ولئن كان التنفيذ عينا في المعاملات المدنية لا يتم الا عن طريق العشمة، فإنه في العتهد الإدارية } يكون تنفيذ الالتزام عينا بواسطة الادارة تتوم به بنفسها وعلى حساب المتعاقد معها وتحت مسئوليته ، فالشراء على حساب التعهد المصر في خالية تعهده والزابه بنرق السعر ليس عثوبة توقع عسلى المتمهد ، وأنما هو تطبيق لقاعدة تثنيذ الالتزلم عينا تتهم به الادارة بننسها عند اخلال المتماتد ممها بتعهده ضباتا لحسن سير المرانق العامة واطراد مسيرها ومنما من تعطلها بما تديِّ بعرض المسلحة الملبة للضرر اذا تواقلت هذه الرانق ، وذلك إن المعلم الإدارية نتهيز من العتود المدنية بطابع مناطه احتياجات الرفق الذي يستهدف المقد تسييره وتغليب وجه المساحة العلية على مصلحة الأنواد الشاصة ، عبينها تكون مصالح الطروبين فِي المتود الدنية متوازية ومتساوية مانها في المتود الادارية غير متكانئة ، أذ يصُّو إن يطو المُهالم العلم على للمالم النردية الخاصة . وهذه النكرة هى التي تحكم الروابط النهيئة عن المند الاداري .

(طعن رام ١٣ ؛ إِنَّهُ اللَّهُ ١٦ ق - جلبعة ١١/١٢/١٢/١١)

كالمنتك الاسسان

قرار سحب اعسال وتنفيذها ناكئ بطنت عب القسائل اليش فرازا أداريا

عُلْمَا لَهُمْ (١٥٣)

الكيسقا:

الر سنطب الاطهال وانتأبتاها على ضاعب العاول ... تعييد ... هو المراة المنطقة والنس الراء الداولة المراة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة والنس الراء الداولة استجرار المعتد الاصلى علما على ان يتم تنفيذه على صحاب المساحد المنطق وفاة المنطقة المنطقة

ملخص المسكم :

والمنطقة المنطقة المراقة والنقل البرى) رأت سحب الأعبال من الأواصنات الشركة القنية المتاولات (تكو) اعبالا لنص المادة ١٠٠ من المواصنات القياسية من المقد المنطقة من المقد المرم بين المصلحة والشركة المكورة لتقصير الشركة وراهيها في تتنب المقدد ، وقد اعتدات الشركة عن هيذا التراخى والتقديد المقروف المائة استوت من أربة بالية طحت بهما فيطات بينها ويبن والتقديد والمنطقة ويبن المنطقة والمنطقة وا

المُذكورة بعد التنازل منها ، وأن البنوك قد رتبت الأبر بينها وبين الشركة. والمُقاولين من البلطن بطريقة تبحث على اللهمثنان وتكلل انجاز الامبال في التسم وقت بهكن ،

بر وقت ببکن ، (۱۳۵۰ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵ -

وقد تررت المهلعة أنها لا ترى بانها من الناهية البنية من تيسلم. الشركة بتنفيذ الاعبال على أن تقدم برناهجا زمنيا أسع الاعبال تقله المسلحة وتلتزم به الشركة بحيث أن أى اخسلال في تنفيسذه يقول المسلحة . حق سحب الاعبال وتنفيذها على حساب الشركة وبمسئوليتها .

ولابداء الراى في هذا المؤسسوع يتمين تحديد التكييف القانوني لمبلية السحب المتسم ذكرها _ وهل تعتبر قرارا قابلا أو غير قابل النسسب في الألفاء في أنها مجهد أجراء اتخذته المسلحة استفادا في نجر من نصوص المستعد المبرم بينها وبين الشركة عيجوز لها المسجول عنه متى رات في المحول تعتبقاً المسلحة علمة .

ويتمين التفرقة في هذا المسدد بين نومين من القرارات التي تصدرها الادارة في شأن المتود الادارية .

النوع الخول: الترارات التى تصدرها الادارة القاء الراحل الدبهينها التعادد وقبل ابرام المعد وهذه تسمى القرارات الادارية المنصلة ؛ ومن حقا القبيل القرار الصادر بطرح المعل في مناقصة والقرار الصادر باستهماد كحد المتناقصين والقرار السادر بالغاء المناقصة أو بارسائها على شهيمين وهذه قرارات ادارية نهائية شائها في ذلك شأن أي قرار اداريم نهائي ويتعارق عليها كانة الاحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية ويجوز المحلم الغاصة بالقرارات الادارية النهائية ويجوز المحلمين فيها بالالغاء في المواعد المقررة .

 ٩٨٠كية ذات الولاية الكابلة في نظر المنازعات الناشئة عن المقود الادارية بالتطبيق للهادة الماشرة من قانون مجلس الدولة .

وعلى متتفى ما تقد لل يكون القرار الصادر بسحب العبل من الشركة عرارا اداريا وانها هو مخرسة الجركة اجزاء انخواء الشرق استنادا الى نمس من نمسوهي التعتبر الميرة بينها وبين الشركة وبنل هذا الاجراء لا ينهى التعادد لانه مجرد اجراء أمهيدى يعتبه اجراء آخر واجهته المادة ١٤ من لائحة المناسسات والزايدات التي اجازت للادارة أن تقوم بالمبل بنفسها أو أن تطرح الاعبال التي لهجاتيم في مناقصة أو أن تنفق مع أحد المسلولين بطريق المارسة لاتبام المبل و وق هذه الحالات جبيمها يظل المتسدد الإسلى قائما على أن يتم تنفيسذه على حسساب المتعادد الامسلى وتحت ميشولينة ،

ومن حيث أنه بترتب على استبرار الرابطة المتدبة بحكم اللازم جواتر اعتدة الطلبة التي المستبدة المستبدة ومنسوعية تستقل بها الادارة الا أن هذا لا يظل يحقها في أنهاء المقد متى ثبت اخلال الشركة بالتزاءاتها .

لهذا انتهى راى الجمعية الميوبية الى جواز المدول عن سحب الاعطاء من الشركة الفتية لليقلولات (تكو) متى رأت المسلحة أن الضمائات الجديدة التى تعبتها الشركة والمسارف تكمل أنجاز المبل علجلا وعلى نحو يحقق المسلحة العلمة له:

ا علوی رقم ۲۹۹ فی ۱۹٪ (۱۹۲۰)

المحث الأسالة

قاصدة رقسه (١٥٤)

المنا:

المرزاءات التي توقع على المتمالة، هي التي نمي عليها المقد الها ما نصت عليه لاحة الماضات والزايدات في احكام تكيفي - اليمي في الهند على اعادة الهنع على حساب الراس عليه الزاد في حالة تفقه من اطف اللين - حق الادارة في تطبيق هذا الجزاء - الجمع بينه وبين أستح المقد ويصادرة التابين - جائز .

المعمل المسكم:

إن الإصل في المقد الادارى شائم في ذلك شان سائم المقود التي تتضم لاحكام القانون الخاص انه يتم بتوافق ارادتين تتجهان الى احداث الثر ما تتفضى ممين هو انشهساء التزام او تعديله ، ومن ثم غاذا ما توقع المتعادان في المقد الادارى اضاء ممينة ووضعاً لها جزاءات بمينها ، غائه يتمين التقيد بها جاء في العقد في هذا الصدد ، دون الرجوع الى احسكام لاتحة المناقصات والمزايدات المسادرة بها قرار وزير الملية والاقتصاد رقم، الاحكام التي تضمنتها اللاتحة المنكورة في هذا الشان هي من الاحسسكلم التي تضمنتها اللاتحة المنكورة في هذا الشان هي من الاحسسكلم التكيلية لارادة المارتين والتي يجوز الاتعلى على ما يشافها .

ومن حيث الله المناس عليه الخطر في ١٩٠ من ديسبير متسنة ١٩٠٨ الله بالمالية على وينطاقه المادي المادي

مون حيث أن الشروط المسابة العقمد تقدي في الزفعة الخليص مديدة ا بانه اذا تاهر مساهب الصلدساء المعه فالدمع القان كالأطوراراة المعقة ف مسادرة العبابين الغفويم بنه بم شلطين الأبراءات الأغوى المفنوعين، عليها في البند، الغان ، وقد نص هذا البند، في المعرَّة الاولَى منت على الله اذا المتنع يتنفرالمطاء المعتبد أو تأخر في دعم باللي اللهن خلال أشبوع المنه تاريخ المطاؤه باعتباده مطقه بمنافر النابين المنتوع بنه وتعزش الصنفة للبيع ثانية . ونصت الفتراة الشهائية منه على انه اذا الكل باي شرط من " الشرهط المتتضة للوزارة العق في مسادرة تليضاته المتوعة بنصه دورة حلجة الي، انذار، أو تنبيه أو أجراء ما مضلاعن. حقها في أعادة البيسم على ` حسلبه وهن حقهامق المنفقاية بالعؤائد والغروق والماستعاد والعنويتمساك وغيرها . ولذا كانت الفشرة الاولى من البند-الثامن المتكور قد تضت نبائله ف حالة اجتساع الراسي عليه المزاد او تأخره في دمع الثبن خسلال السبوع من تاريخ اخطماره جامتهاد عطماته يصادر التابين المدفوع منه وتعسرهم الشفعة للبوم ثانية دون النس على أن تكون اعادة البيع على حسابه ٤ وهو: ما التغذه الحكم المطعون عيه اسطسا لما تضى به من أن الفقد لأنجير البيع على مسلم المدمى عليه اللهى المتمع عن اداء الثين وتنتلم المبيع . واذا كلُّ الأبو كظك الا أنَّ الأمسل في تفسير المعود هو البَّدَث عن النيسة "

المُبتركة المتماتدين ، ويستهدى في الكثِيف بين هذه النية المستركة بعوايل متعددة منها أن عبسارات العدد تنسير يعضها البعض بمعنى أتبه لا يجوز عزل والمبارة إلواهدة عن بنية المبارات بل يجيد تنبير ها ياعتبارها جزءا من كل وهو المقد ؛ مُقد مكون السارة: وطلقة ولكن تحددها عبسارة سبابقة أو اللحقة ؛ وقد تقرر العبارة أجيلا يرد عليه استثناء تبلها أو يعدها وقد تكون المبارة مبهمة وفلسرها عبارة ورهب في مونياع آخر ، ويتسحيص نصوص المقد وهباراته بيين انها لا تنطوى على ما يسوغ القهل بأن النية المشبركة للطرمين بد اتجهت الى اعفاء المتجالد مع جهسة الادارة من البيع، على حبسابه أذا أبتنع من دنع باتى الثين،خلال أسبوع من تاريخ أخطساره باعتباد عطائه اكتفاء بمصادرة التابين المنفوع منه ، والواقع أن العكس هو الصحيح ، عقد نصت العترة الثانية من البند الثابن المذكور صراحة على أنه أذا أخل المتعاقد معه بأي شرط من شروط العقد المتندمة على هذه الفترة ، يكون لجهة الإدارة الحق في اعادة البيم على حسابه وذاك بالإضافة المتماضائرة التأبين المتوع بنه والطالبة بالفوائد والفروق واللحتات والتِمويشنات وغيرها ، وبينا لا شنك عيه أن الابتنساع عن أداء باتي الثين وتبيام ألبيع هو توام المتدوهنه وهو بالتالي ليس نقط اهم شروط المقد بل هو في الواقع من الامر الالتزام الاسلسى الذي يقوم عليه المقد . هذا والذا كات الفقرة (٣) من الباد السابع قد مرضت لحالة تلخر المتعاقد في تسلم الاستاله الجيمة بعد اداء ثبتهسا ورثبت على ذلك الحق في بيسع الإصباك لحسليه على أن يحاسب على غرق الثين ورسم الارضية وما تكينته جهة الادارة من مصروفات ، والحق في الا يرد له سوى المبلغ الذي حصل منه بعد خسم الصروفات التي تكبئها الجهة الادارية مضافا اليها رسم الارضية أذا كان الجند قد عرض لهذه الحالة ووضع لها جزاءها على هذا النحو علم يحد ثبة التزام في المتد ذو شأن يمكن أن تكون نية الطسرةين قد الجهت الى اخضامه لحكم الفقرة الثانية بن البند الثلبن المذكور الإحلة _ من يبتنع عن أداء الثين وتسلم المبيع ، ويذلك تكون هذه الحالة من المهنية. أساسا في هذه النائرة وسا يؤكد ذلك أن الجزاء على عدم تسلم البيسسم بِالرُّهُم مِنْ إِدَاء الثَّمِن هو البيع لجساب المتعالد مع النزامه بفروق الثبن في حالة البيسم بسمر اعل وعدم العليته في أن يرد اليسه مرق النبي في عالم - البيع بصحر أعلى والترابه بكافة المسارية ورسم الارضية ، وق هـــذا مند انتفق آثار البيسع على هشفة المسارية ورسم الارضية ، وي عـــذا به البيسع على هشفة المناتذ مع البيسع لحسابه بما يسوغ سلى حصفه بن يعتنع من أداء الثن وتسلم البيع وهو الاخلال الاخطر شاتا من مجرد عدم تسلم البيع بالرغم من آداء الثين وترتيبا على خلك يـــكون عليه الادارة الحق وفقا لشروط المعتد في أن تعبد البيع على حساب الراسي علي المنان من مصروفات وتمويضات بالإضافة الى حقها في مسلدرة في هذا الشأن من مصروفات وتمويضات بالإضافة الى حقها في مسلدرة التابين المدفوع منه .

ومن حيث أن ما أثاره الحكم المطعون نيه من عدم جواز الجمع بينَ نستخ الهقد ومسادرة التأمين وبين البيع على حساب التماقد ومطابته بفروق الثبن والمساريف والتعويضات المرتبة على ذلك فلا هجة فيسه ذلك أنه رغها من أن السنندات المتدمة في الدعوى لم تتضبن ما ينيد أن جهــة الإدارة تد دانت بنسخ المند بثار النسارمة ، نان نسخ العند - أيا كان هذا المقد ... يخضع لقامدة قانونية علية بؤداها أن للدائن في حالة نسخ المقد أن يرجع بالتمويض عما أصابه من ضرر على المدين أذا كأن عدم تيام هذا المدين بتنفيذ التزاماته راجعسا الى خطئه ، وترتب على هذا الخطأ ضرر بالدائن وهذه القاعدة بحكم عبوبيتها تطبق في حالة نسخ العقد الادارى كبوا يطيق في حالة فيسخ المقد المدنى على حد سواء ، وبن ثم مان هــذا التعويض الذي مرده الى القواعد العلبة - مختلف في طبيعته وغابته عن شرط بمسادرة التبين وهو احد الجزاءات المالية التي جرى المرف الادارى على اشتراطها في العقد الادارى ، وما دام السبب في كل من محسادرة التامين والتعويض مستقلا والطبيعة والوجهة والغلية في كل منهما متبساينة فلا تثريب أن أجتم في حالة نسخ العدد مع مسادرة التأمين واستحقاق التمويض اذ لا يعتبر بينهما ازدواجا للتعويض .

اطمد، تد ٩٤٥ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١/١٢/١٧١١)

6.55

البينة، الرئيسيد عدم التجام الرابطة التبتيم بمجرد شراح الابارة، على حسسلها ماليات المتفالات المتفالات

قاعستة رقسم (١٥٥)

المسجل

تخالب المتهاند عن التفهد وشام الداوت الفترد على حسابه — وتتكتالا عدم انتهاء الزائِلة المقدية واستورار العقد ونتها الإله — اعتبسل المعالد وسلولا عن عبلية الثيراء لهام الدارة — تعبله فوابة القلفير والصاويف. الإبارية النهر تتكيدها في منهة اللهاء » .

ملقض الجيكم:

ان الشيكة جان كانت تن توقعت عن الطفيسيد بنفسسيها الاان الرادة تدخلت بالاسراء على حسابها الاان تدخلت بالاسراء على حسابها و من متنفى هفا الفراد على حسابها عدم انها. الرابطة المهدية واستبرار المته بنجا الاثاره واعبار الشركة هي المهدولة لمام الهوارة عن مبلية المتراء عالما كالمحكة بتحدر من الكاهية المتراء على عائمها غرامة الطأخير والمسارية التهرية الدر تحديم الورادة في مبلية المتراء .

(طعن رتم ١٥٠٠ لسنة ٦ قيب جليدة ١٧١٨ ١٩٠١) ١

· قائد نه رقتم (۲۵۲)

البسطا:

قيام الادارة بالشراء على حساب المتعهد ... لا يؤدي الى انهاء الرابطة.

الهُيَالِيَّةِيَةِينَ الْطُهُمِيْرُ وَالْمُاتِ الْكِتَارُةَ لِمُ تَلْهَا لِلْيُولُا الْمُوْمِ الْمُهَا الْمُلَكِ. وَعَ مِصَادُونِ الْلَهِمِيْنِ * •

ملغص المسكع:

اذا أرادت الادارة الشراء على حساب المورد المتصر ماتها لا تنهير الربطة التماتية ، وهذا واشسح من صياغة المادة ١٠٥ من لاتصة المناتست والمزايدات المسادرة بقرار وزير الملية رتم ٢)ه لسنة ١٩٥٧ لتى تغير الادارة بين اتضاف أحد اجراس في مواجهة المتصر : أما الشراء على حسابه ومنة الملاحكام السابقة وأما أنهاء التصادد مع مسادرة النابين ، ذلك أن الشراء على حسابه لا يتضمن أنهاء للمقدد بالمنسبة البه ، بل يظل هو المسئول أمام جهة الادارة وتتم عمليسسة الشراء على حسابه وتحت مساورة على

(طيهن رقير ١٩٣ لسنة ٨ ق - حليسة ٨/١/١٤٢()

قام دة رقيم (۱۵۷)

المسطان

حقوق الاطرق في حالة تقسع التعاقد مها تقسم اجسيا — حقها في التنفيذ على حسابه او انهاء العقد — العبرة في استخلاص ارادة الادارة المسبب بالمني العرق لقرارها — وجوب الاعتباد بالإثار التي رتبتها الادارة على تهرفها في على تهرفها في بعض الادراق بعبارة « الفاء العقد واعلاة تلجم المتصف على حساب المدى عليه » — هو في حقيقته تنفيذ على حسابه ما دارت قد اجتزات بالآثار التي تتربي على التنفيذ على حسابه ،

ملخص الحسكم :

انه ولئن كان من المسلمات أن احلال الادارة شخصا آخر محل المتعاقد الذي قصر في تنفيدة القولماته، تقصصصرا جمعها لا ينهي المعتد بالنسمة "طلبعمائد المتصفر وانته من هزالا يكون: متبولا فقتوند أن طبعا اللاهارة الى توقيع الجزامين معا على المتعاقد المتصر ، جزاء التنفيذ على حسابه وجزاء انهساء المقد ، الا انبه أيضا من المسلمات أن اسستخلاس الأدارة في هسذا المسدد سوارادتها المنفردة من المرجع وحدها في تمين أي جزاء أستهدفت به تلمين مسسير المرفق من الجزاءات التي ببيحها لها المتسد أو التسانون أو المرف الادارة في هذا الشأن لا ينبغي أن يتب عند المعنى الحرف للالفاظ ، بل يجب أن يعتسد غيه بالآثار التي رتينها الادارة على تصرفها الكشف عبا تصدت في الحقيقة أن توقعسه من جسزاء.

ر وعلى متنفى ذلك ، غانه لما كاتت مخسسازن حبكبدارية بوليس : التَّاهرة وإن كانت قد عبرت عن تصرفه الله بعض الاوراق بعب ارة . الفاء المقد واعادة تأجير المقصف عملي حمساب المدعي عليه . الا انها : أولا ... ترنت جذم المبارة الرجؤع عليشه بفشرق المسمر وهو الاثر المترتب على التنفيذ على حسسابه ، ولم تشر الى مصادرة التأمين وهو الاثر المترتب على الفاء العدد ، وواقع الحال أن المخازن أنها ةصددت بعبارة الغاء المقد حجب المدعى عليه عن المقصف حتى يتسنى لها احلال آخر محله - ثانيا - بينت الخسازن في انذارها للبدعي عليه كما بينت الوزارة في جبيع مراحل الدعوى الراهنة مفردات البسالغ المطسالب بهسا المذكور علم تخسرج هذه المفردات عن الإثاب التي تترتب على التنفيسسة على حسابه من قرق سعر وجعل متاخر ومصاريف ادارية ورسسوم تهفة دورًا الآثار التي تترتب على الفاء المقد أذ هي لم تصادر التشاهين وإنها خوسله بن جلة بنسردات البالغ الطالب بهنا . وما دامت الادارة ف هذه الحلة لم تجمع بهن الأثار التي تترتبير على التنبيد على تصبياب المدعى عليه والآثار التي تتربب على الفاء المتد ، وانها اجتزات بالآثار التي تترتب على التنفيذ على حساب هذا الاخير ومسكت بأنهسا لم توقع عليه سوى جزاء التنفيذ على حسابه ، فلا نثريب عليها في ذلك ، ويعلبر الجزاء الموقع على المدعى هو جزاء التنفيذ على حسابه دون جزاء الفسام

سالطمن علم ملك لسنة على سيجلسة ١٤/٤/٤) ١٩ ع

الجحث القــــابس إسبـــاليب اسبـــناد حلية التـــورد الى شـــخص آخـــر عـــلى حســـاب التمـــاند الإمــــلى

قاصدة رقسم (۱۵٪)

الجسما:

قيام جهة الادارة باسناد عباية التوريد الى شخص آخر على حساب المتماقد الإصلى — اساليب الاسناد في هذه الحالة … قد يكون بالبارسة أو المالة … عدم اعاد التبعد المقصر بن توقيع غرامات التبلغي في هذه الحالة رغم اسناد التوريد لفيه ».

ملغمل العسكم :

اذا ارادت جهة الادارة الشراء على حساب المورد المتسر ، غلها كما سلف البيان أن تشهرين بنفسها وذلك بالمارسة أو عن طريق متعهد آخر تختاره بمناتصة محلية أو علية ، وهذا الشراء على حسساب المتعهد المعسر لا يعفيه من توقيع غرابات التساخير في التوريد بل قد حتم المنات أن تخصم منه أيضا مصروفات ادارية بواقع 8/ من تنبة الاستات الماليتراة على حسليه .

أُ طَعِنْ رُقِم ٩٩٣ لِسِنَةً ٨ قَ ــ جلسة ١٩٦٤/٢/٨)

البحث التنسبابان

مدى ما لجهست الآثارة الآثاء على المنافية المسئل المنسسطية الماقات المسئلة المنظرة

قاصمة رشتم (١٥٩)

البسطا:

تعلق الله على خدماً المحالة الشهر والبرأة الولية الها الدر من المدا الدر من المدا ا

وللقص المسكم:

إن جهسة الادارة يقد تابت بتنفيسة العقسد على منسبابه تتسكون
مالاينة باللمن شروط المزايدة الاولى ومقتها عدا السادر الذى فتعدد المزايدة
المثانية لاتها في ذلك تقوم بدور الوكيسل نتلتزم بما شمّ عليسه في المجلدة
٧٠٤ من القانون المدنى من أن تبذل في هذه الوكلة العناية التي تبذلهسسا في المجلها الخاصة غاذا لها جأوزت شروط ألمزايدة الاولى بخيسة عشر يوما
نفلا تصب هذه الزيادة تلخيرا عليه .

(طعن رقم) ٩ لسنة ٩ ق _ جلسة ١٩٢/١١/١١)

چَاستة رقسم (١٠/١٠)

السناه

الشراء على بعدله التعهد فطعر — بعم جواز شراء استات تفاير الإستاف تفاير الإستاف المناف تفاير الإستاف المناف الذا الإستاف المناف المناف المناف المناف الإشارة في الجودة زيادة أو نقسا عند تعلى الاستول على ذات السنف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمنافرة المناف والمنافرة المناف والمنافرة المناف والمنافرة المناف والمنافرة المنافرة المنافرة

بكفص الكسكو :

الله وأن ثم يكن الجهة الادارة ومى تباشر — على حساب التمهد المتصر — شراء الاستف التي تصر المتمهد في توريدها أن تشيري أسنالنا غير الاستف المصطحد عليها ه الا في المغليرة هذا تقتلى شيغة من الايفساح غليس لها أن تشتري سيارات أذا كان التماتد على درجات أو تشستري سيارات نقل أذا كان التماتد على درجات أو تنستري المسايرة أذا كان الاختلاف في جودة السنف زيادة أو نتصا أذا تمسنر الحمسول على ذات السنف المتماتد عليه كيا أو كان مسا إسنمه المتمهد كلا يوجد عند غيره أو يكون قد نفذ من السوق غليس ثبت ما يبنسع جهة الادارة من أن تشتري على حساب المتمهد ، ما يمثل السنف التصافد عليه من أن تشتري على حساب المتمهد ، ما يمثل السنف التسافد عليه وقبق الخطفة فنه جودة زيادة أو نقصا وتتخبه على غرق التسمر وقرق المجودة إن كان ، باعبار أن مغين المنسر المناف المرد المان لدق سعلي مبيل اليتين — بالمسلحة الملة بالاضافة الى غرامة الناخير التي يشتري على المقد المعد ،

غاذا بان من الاطلاع أوراق المناتصة التى رست على المدعى والتى تصر في تتفوذ التزايه فيها وأوراق المناتصة التي تم فيها الشرأء عملي حسطه بعد تنظفه من الوفاء بالغزايه أن مواسفات الاعتفاف ألتي طرحت في المنافسة التي وسحد عليهة هن بقاتها مواسفات الأستأت ألئي طرحت

ن المنتصة عند الشراء على حسابه ، وكل ما هنالك أن العينسات التي تدب في المنتصة العلية على في البوقة على الشيئت التي تقسدم بها الدمي وعلى ذلك عالم لا تكون هناك مغايرة في الاصناف المشتراة على حسابه عن ظلك التي رست عليه الا بن حيث الجودة ، مها يجعل الدعى باعتسار وهو با يتبل في الزيادة في السعير بها يتغلل عزق الجودة في البيامية ، عند المتحد عن المتحدة الادارة في السعير بها يتغلل عزق الجودة في البيامية ، عند المتحدة على المتحدة المتحدة المتحدة ولا متحدة المتحدة المتحدة ولا متحدة ولا المتحدة في المتحدة المتحدة المتحدة التي المتحدة المتحدة ولا المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة ولا يصحح أن ينبذ المتحد من تتحسيسيره أو يحدج بتحدير من المتحدد من تتحسيسيره أو يحدج بتحدير من أخرد و

(المنهن رقم ۲۰۱۳/۱۲/۱۲ ق ــ جلسة ۲۰۱۲/۱۲/۱۲ 🖰

عاصمة رقسم (٦٦١)

الهسطا:

أشراء على حسب التماتد القص ... عدم جواز شراء اسباف في الإسناف المسئف المسئف المسئف المسئف المسئف المسئف في حسب المسئف في التماتد عليها الادارة الن السرى على حسب في المسئف المسئف المسئف أن أشاف جردة ... أستمالتها المردة ان كان .

ملخص المسكم:

بالله ولهن لم يكن لجهة اللابلرة اوهن عبلابرا على جسابه اللهميد المتسرد بي شواء الاستاب التي عبر المتعداق توريعها أن تشبيتري استقلالهي المستقد المها الا ان الإنقاش في جودة السنية وبلادة إلى تقسيط المنتف المستقد المستقد في المستقد أله المستقد عليه وان اختلف عنه جودة وبادة المستقد حا يمثل المستقد المستقد عليه وان اختلف عنه جودة وبادة المستقد المستقد عليه وان اختلف عنه جودة وبادة المستقد المستقد

ومنْ حيث أن الثابت من الاطّلاع على الاوراق أن موامنات اللانتات النين طرحت في المعارسة التي رست على الدمي عليه هي بذاتها مواصفات اللانتات التي طرحت جود الإشراء على جيبابه وقد رست هذه الماليسة على شركة القاهرة للبنتجات المهننية بزيادة تدرها عشرون جنهها من السبسور الذي تقدم به المدعى في المارسة الاولى ، وتابت الشركة بالتيوريد ولكن ثبين عند الفحص وجود خطا كتابى باللانتات اضطرت معه جهسة الادارة الى الاكتفاء بتصحيحه بطلاء الدكو الاسود مقابل خفض في القهاة تدره ١٥٪ ولما كان الامر كذلك مان المدعى عليه يعتبر متمرا في تنفيسة التزامه ويكون بهذه المثابة مازما بتعويض جهة الادارة عما حلق بهمها من الضرر الذي يتبثل في الزيادة بين سعر الشراء على حسابه والبسع البذي كان قد البزر به وقدره عشرون جنيها ولا يسوغ له أن ينيد من الخطسيا الذي وقع نبه غيره يتوريد لانتات بها خطأ كتابي مصحح بطللاء مخطف الطلاء الأصلى للانبتات على ما ذهب اليه الحكم المطعون نيه ب ذلك ان المبلهة الجلبة كاتبت بتنضى ولا شبك أن تهرد اللافتات سلهمة دون شائبة تجييها وأذ تبلتها جهة الإدارة رغبا عن ذلك لاعتبارات تتملق بطلة الضبورة أو وراعاة لحبس النبية في تنفيذ المتود نبان هذا التصرف لا يقال من الخطسة. الذي وبيم ميه المدعى عليه ولا يؤثر من ثم على ما ترتب على هذا الخطأ من اللغيرار التي لحتب بالمسلحة العلمة بسبب نكول المدعى طيه عن تغيسة القدليه ومين ثم يهمين أن يسأل للدعى عليه عن الضرر الذي لحق بهسنة بنيثلا في فرق السعر المتكور وباحقاته من المسارية الادارية البالغ قدرها يرورلا و بنيها بعسبوبة بواقع و بن السعر الذي رمن على شركة القاهرة للبندهات المونية .

> (طُعن رتم ۱۷ استة ۱۹ ق - جلسة ۱۹۷۲/۳/۲) قاصدة رقسم (۲۹۷)

> > المسطا:

بدى مسئولية التمهد المقمر في هاقة لجوء الادارة الى وسيلة الشراء على حسليه ... مسئوليته عن فروق الاسمار بصفة بطاقة وفقا قص البند رقم ٩ من القشروط العابة للمقود الخارجية والمعلية السكك الحديدية ... عدم العزام الادارة بطابقة الاستف المشتراة الواسقات الاستقاد المها ، وجواز تفارقها عن حقها في اقتضاء هذه الطابقة وشراء استقاد الله جودة .

بلخص الحينكم: :

آن عس البلد التأسم بن الشروط العابة للعتود الفارجية والحلية المسكك الحديدة مريخ في مسئوليات المتعهد المعسر — اذا لجات الادارة اللي وسلة الشراء على حسبابه — عن غروق الاسمار بصغة بطلقة اذ قرر بلغ و بغاء المتعهد بسئولا عن تعويض المسلحة عن كل خسسارة أو ضرا ليعهد على المسلحة عن كل خسسارة أو ضرا ليعهد على المسلحة المسلحة المسلحة الاستقداد الإستان المسلحة الاستقداد الإستان المسلحة الاستقداد الإستان المسلحة الإستان المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المسلحة المرتق المسلحة المرتق المسلحة المرتق السلحة المسلحة المرتق المسلحة المرتق المسلحة المرتق المسلحة المسلحة المرتق المرتق المسلحة المرتق المسلحة المرتق المسلحة المرتق المسلحة المرتق المرتق عن حقهما في المسلحة المرتق المسلحة المرتق المرتق المرتق عن حقهما في التنفساء المام ، عمل حق المحاد المسلحة المرتق المحاد المام ، عمل حق المحاد المحاد المام ، عمل حق المحاد المحاد

وعلى متنفى ما سبق ، فاته اذا كان التسلبت ان المسلبير المطابقة الهواسفات المتعادة عليها انفت بن السوق وقت الشراء على حساب الدعى بها اضطر الهيئة المدعى عليها الى شراء الاستاف المطية التي وان كانت على جودة الا انها مسلحة للاستعبال فإن الدعى لما تتدم يكون مسئولاً عن عرق السعر وملحقاته بن المسلوب الادارية كما يكون مسئولاً عن غرابة طلافير طبقا للمقد والتي يجوز الجمع بينها وبين الشراء على حساساب المتعبد المتصر .

(طعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)

قاعدة رقم (٦٦٢)

: 44-48

الشراء على حساب المساقد ... حق الادارة في الانجاء الى هذه الوسيلة هال تقسير المساقد معها في الوغاء بالتزابه بالتوريد وفقا لنص المادة ، و ١٠ من لاحدة الماقصات والمزايدات ... نص هذه المادة على بقاء بسئولية هذا المتعاقد والقزامه بقيمة الزيادة في الاسمار دون أن يكون له المحق في المسلوبة بالقروق حال الشراء باسمار القل من تلك التي تقدم بها ... القول بأن هرمان المتعاقد من المطالبة بهذه القروق يتضمن اخلالا بعبدا وجوب تنفيذ القرود بحسن تبة ... غير سلم احراحة النص المسائر الله ، وحتى لا يقدد المنظرة بهن تقسيره ، ولا يثرى من اخلاله بتنفيذ التزاماته ،

بالفص العنكم : -

رَبُهُمْ مُرَكُمُا مُرَامُنَا المُلَادِةِ 1.0 من لاتحة المناتصات والمزايدات الصادر بها من السيد مرازير المالية والانتصاد الترار رتم ؟؟ه لسنة ١٩٥٧ والمسارية المنمول مِن يَتِمُونَ يَشِيرِهَا في ٣ مِن مِلِس سِينة ١٩٥٨ يب الوقائع المسرية العهد ١١ يب على أنه قرافا عاشر المتعه فيمتوريد كل الكيات المطلوبة الوجوه منهسية في المعاد المحدد ، بالعدد ... ويدخل في ذلك الاستاف الرغوضة في عيجوي، للوزارة أو المسلحة أو السلاح أو نروعها ، أذا رأت مصلحة في ذلك أعطاء اللهمة معلة الشاعية للتوريد على أن توقع عليت عرامة تترها" (١ ٪) مْنَ كُلِ السَّبُوعُ تأخر أو أجزء من السَّبوع من قُيَّمةُ الكبية التي يكون الْمُعِمَّدُ قد تأخر في توريدها بحيث لا بجاوز موسوع النسوامة (١٠٠١) من تبيية الاسنك الذكورة . وللوزارة أو المسلحة أو السلاح في حالة عدم تيالي المتمهد يُالتوريد في الميماد ، بالمعد أو خلال المهلة الانسب النبية أن توفية أحد الاجسسراعين التالين ونقا لما تقتضيه بصلحة الجسيسيل : أ -- شراء الاصنفاف التي لم يقسم المتمهد بتسوريدها من غسيره عسلي حسابه ، سواء بالمارسة أو بمناقصات مطية أو عامة ويخصم من التسامين. الودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى المبلجة أو أنة مطحة حكومية أخرى تيمة الزيادة في الثبن مضافا البه مصروعات ادارية بواتسع (ه/) من قيمة الاصناف المشتراة على حسابه وما يستحق من غرامة عن مسعة التساخير في التوريد ، أما أذا بكان بسعر شراء أي منف يتل عن سعر المتعهد ، غُلَّا يَحَقَّ لَهُ الطَّلَّابُةُ بِأَغْرَقُ ، وَهُذَا لا يَبَنع مِنْ تَحَصَيِلُ تَبِيةً غَرَامَةٌ التَّاشِرِ السَّتَحَةُ وَالْمُرُوعَةُكُ الأَدْرِيةُ . أَبَ لَا أَيْهَاءُ التَّصَاتُد . . . وَمُسَّكَرُهُ التعاليين أأن والفشدا تضبعنا كراستنة الاستشراطك المساية لأتن الفسالد المطعسون طبيشه بأن جهسة الأذازة عسلي يأتتني استلها تحد المناثلا الإحبيكام القادة الدرايين التحدة المنافسيات والزائنالجا والمرابع المناسبة والمرابع المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة التمهد فلا يحق له الطلبة بالغروق ، وهذا لا يبنسم من تحصيل تبسة غرابة التاخير المشخطة » وهذه النسوس واسحة مريضة في تتطب وسيلة الشراء على حساب المتعاد المتسر الذي لغل بالالمها والمعاد عكل بن احسكام كراسة الاشتراطات العلمة ، وتمسومي الملائمة تقول التعالية ال

موتحت مسئوليته المالية ويعكن أن يتم ذلك بالمارسة أو بمناتعها محلية أو علمة على أن يتم الشراء على الحساب بنفس الشروط والمواصفات الملن عنها والتعاقد عليها ، مكما أن جهة الادارة تبلك توتيه النهزاءايج الماليسسة على المتمسائد في حالة نتصبيره واخلاله بالتزاءاته غاتهسا تبلك الن حالبة تلك أن ترغم التمالاذ معها على تنفيدة العدد ، ويكون ذلك بأن عِقل الادارة نظمها بأحل التمادد سعها في تنتيسد الالتزام أو النُّ . تعهدين الى غيره بتنقيفة منوهذا جزاء من الجزاءات التي تبلك عهسية، الإدارة مبارستها يهي ومسائل ضغط واجراءات تهرية ببروها أن المتؤذ الادارية يجب أن تنفذ بدتة لأن سير الرافق الملمة يتتبنى ذلك و وعلى ا عن القول أن النجاء الادارة الى هذه الاجراءات القهرية لا يتضبن انهـــاء العدد بالنسبة المتعاقد المتصر بل يظل هذا المنعاقد مسئولًا المثم بجسةً الادارة وتنام العملية لجمسسابه وعلى مسئوليته ، وعساع ضبوه هذه الاعتبيارات جزى كل بن تمن البند الفسائث والمسمين بن كراستة الاشتراطات للملية ونص المادة ١٠٥ من لائحة الفاتمسينات والمزايداتُ . وكلها تلقلمة في الطالة على أن الشرع الادارئ تصد أن يعلى جَهة الأدارة الجق في اعتضاء عينة الريادة التي تنتج في الثبن عند الشراء على حساب المنعجد كمنا قصد خليا أن بحرم المتعاقد معها حق الطالبة بالفرق أذا كُأن رَ منفر الشراء يقل عن منفر الثمهد وهو الذي تنجب في أن تلجأ جهــة الادارة إلى هذا السبيل جرسا بنها على سسلامة المرتق العلم } وذلك حتى لا يقهد المضايره من تقصيره ولا يثرى من اخلاله بتنقيد التواعظه .

واذ ذهب الحكم المطمون عيه مذهبا آخر استنادا الى ان حسرمان المتماتد من المطالبة بهذه العروق بنسين الخلالا جبداً وجوب تنتيذ المقود أيا كانت يلعين نيسة عانه بكون قد الخلاساً في تطبيق القانون وتأويله .

لين ريم ١٩٣٥ لسنة ٨ ق. ساجلسة ١٩٢٤/١/١

قاعسنة رقسم (١٩١٤)

المستبطأ الم

بدى حَق الدِّهة الادارية في الشراء على حساب المتمهد المُعس في التوريد بين التهم في التوريد بين التهم في التوريد بين التهميد المنتف جواز هذا التراء بعد المتضاء السنة اذا كانت علجة الادارة ماسة الى السنف المسلوب وتوافرت الشروط المسلومي عليها في المادة ١٠١ من لالمة المتلاسات والا الدات .

والقص القدروي :

تنجى المادة 1.0 من الاحة المفتصات والمزايدات على أنه ١ أذا تأخر المنهمة في توريد كل الكيات المفلوبة أو جزء منها في الميعاد المحتد بالمقتد ... ويدخل في ذلك إلاسنات المراوضة ... نيجوز الوزارة أو المسلحة أو المسلاح أو نموجها ؟ أذا رأت مسلحة في ذلك ؟ إعطاء المتمهد مهلة أشاسة المتوريد على أن توقع عليه عرامة تدرها الا عن كل أسسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من تبية الكيات التي يكون المتمهبد بد تأخر في توريدها بحيث لا يجاوز مجتوع الغرامة ؟ لا من تبية الاستائية المنكورة .

ناوللوزلفة الوالمسلحة أو السلاخ في حالة اكتم البسام العمود بالتوزيد
 في المحاد المجود بالمند أو خلال المهلة الأطنائية أن التحد الاجراطين
 التاليين وقا لما تتنسيه وصلحة الصل .

را الم المسلم الإصبال المسلم المسلم

اما الله كان صحر شراء أي جينف يقل عن سعر المتعهد غلا يحق له المطلبة بالفرق، في هفا الا يهنسج من تجمعل قيمسة غرامة التشاخير المستحجة والمجهودة الادارية

(ب) أنهاء التعاقد نبها يختص بهذه الاصناف ومصادرة البائين بها يوازي ١٠ ٪ من قيمتها دون الحلجة للالتجاء الى التضاء مع اخطسبط المتمهد بذلك بكتاب مومى عليه ، وذلك دون اخبائل بحق الوزارة المسلحة أو السلاح في المطابة بالتمويض ، وفي هذه المسالة لا يجوز شراء هذه الاصناف خسلال السنة الملية التي تم نبها انهاء التعاقد على أنه بجوز ذلك بوانقة وكيل الوزارة المختص بشرط ليضاح المبررات التي تدعو لهذا الشراء » .

وتفس المادة ١٠٦ من ذات اللائحة على انه اذا تأخر المتمهد من أوريد المتناف تعسلته على انه اذا تأخر المتمهد من أوريد المتناف تعسلته على توريدها إلى ما بعدد انتهاء السنة المله المكلم، بالتوريد فيها غاله بجب اخطاره بالفساء المقد عن الكيسة البسائية وتطبيق احكام البند (ب) من المادة وتطبيق

اما أذا كانت الحلجة ماسة للاصناف المذكورة ميجوز لرئيس المسلحة أو المنطقة أو الفرع أن يصلى المنصود مهلة للتوريد مع تطبيق احسكام المقترة الاولى من المكادة 100 المنسلر اليها بالشروط الانية:

ا بي ان تكون اسمار المتمهد لا نزيد على اسمار المتود الجديدة أو الابيمار المتاريق المدوق ايما أقل ،

ا عجس الريكون هناك ونر كك في البند المقتص ببيرانية السسطة المسطة المسطة

٣ _ أن يكون قد حصسل مصلا ومر في بند ميزانيسة السنة السابقة .
 يوازي الغيبة الطلوبة .

ينسبه السابل تكون الماجة ماسة لتبول اصناف زائدة على المسلوب ، والأ فيهاهيا: استبعاد هذه الكبية من الطلوب خسلال المنتة الملية أأجديدة الم

.. والمنتباد من المعنوس المتلهمة ال-المعه م. أ. بن اللاساة تطاول التصبكام التأخير في التوريد بصفة علمة كالمهن تقور في الهترة الأوالي اعطنتاك المتمهد مهلة للتوريد مع توتيع غرامة تأخير بنسب معيفة ٤ الم كفوق الجهاث، الادارية في الفقرة الثانية ... اذا لم يتم التوريد في الموعد المحدد له أو خلال الهاة الاطافية - العن في الخالا العد اجراس حسبها تشميه المسلمة الغَلِيةَ ﴿ ﴾) ... الشرَّاء على يصساب المتعهدَ المُتعرَّبِيَّا يؤدي البه قلله بن تَعْتِيلُ عَوْمُ لِلْمُنْ مِنْ وَالْمُعَارِيقِ الْأَمَارِيةَ ﴿ بِ } - الثَّمَاءُ الْعَمَّالُدُ بِالنَّمْ عِنْ الْأَمْمَاتُ المعتبر في موريدها وجساهزة التابين التنبي علها . لبا الله الله الما المسه البرضة استثناء بن الطالم المادة ١٠٥ ، ومؤذى الأستثناء الذي تسسررته المه الذا لخارج التعلقير في التوريد تند استعر الى ما بعد التهساء النستة الكليسة غاته يتمين في هذه الحالة الفاء المقد ومسادرة التسليق النسبي ، وقسد دما الى هذا الاستثناء اعتبارات بردها الى أن الحساجة غالبها با تكون عد النَّهِ بِالنَّسِيةِ إلى الصنف المتعاقد عليه لأن الأصل في شراء صنف معيِّنُ هو حلَّجة الادارة اليه خلال السنة المالية التي تم التعاقد عيها . عَلالاً ٱلنَّتَهُ مَدُهُ السنةُ دون توريد كان من الطبيعي أن تنقضى هاجة إلادارة الى السنف ،

من فقا فررت المادة آ. ١ في معرتها الأولى الفاء المقد ومسبخرة الأثاثين . عَمِ الله الوحد النساء حلية الادارة الى السنف المتعلد عليه الادارة الى السنف المتعلد عليه عكان من الضرورى في هذه الحسالة ايراد استنفاء من الحكم الذي انت به الفترة التوليد من الملاة ١٠١ و وورد هذا الاستنفاء في الفترة الثلية التي تضت يجوان المجلسات المتعلد بهجة المتعلية للتوريد بني كانت الحساجة ماسة الى السنف (وتوافرت باتي الشيوط) في التي دعد إلى: الداد حكم الفترة الثلية حس التي دعد إلى: الراد حكم الفترة الثلية من المادة ١٠٦ المسار الهها .

وبؤدى ما تعدم أن الفترة الثانيسة من المادة ٩٢٣ كلد التفاشات المالية الإستثناء الواردزق مبدر هذه المادم و وهذا الإستثناء الواردزق مبدر هذه المادم و وهذا الإستثناء الواردزق مبدر المادمة الماد

ويكات جابة الإدارة داسة الن المنتف وجب احدار الاستخداد النكوية النكوية الورقة المنافقة الدائم في مستودا والرجوع الى الاحدال الذي يتمين البساعة في حدالة إلا السيامة وراء من المرافقة الله المستوران المنافقة أن الكاذة (١٠١ عالية المستوران المنافقة وتابين استقرار الوشاع المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة وتابين استقرار الوشاع المنافقة .

ومع التصليم حدلا عبن نص المادة 1.1 المسار اليها ليس نيه لم ينيد تحويل البهسات الادارية الحق في الشراء على حساب المتهسد الملاحم بعد انتهساء السنة المالية المنه ليس ثبت ما يبنع بهسات الادارة من يباشرة هذا الحق استفادا الى القواعد العابة في المقود الادرية . فلك ابن هذه العقود تتبيز بطبيعة خاصة تختلف عن تلك التي تخفسه في المقود الأدرية بن المتالف عورد مذا الاختلاف الى منتسب به المقسود الابراجية من المساله يسير الحرافية العلمة الاس الذي استتبع بقع الادارة الكبيرين الإموازات التي لا بجال لها في نطاق عقود التساتين المعنى ولقد المستود المقدود التساتين ألماني وقد المترافية لا تسبتم الرافي هذا المجال على أن علاقة المتحافدين في المقسود الادارية لا تسبتم الي المؤاهد المدارية المناسبة المنا

مسلوفتين جهسيات الادارة في العلود الادارية بلينيانات عليمة بشوحة بنها الله في الوقاية وتوجه بنها المحترف في الرقاية على تنبيسة العقد وتعليه والحق في الوقيع ما البسراءات الى لا تسسسيعت في الواقع من الاسسر تقسويم المحيطة الافترابات التعليمية في العيدة الافترابات التعليمية في تعزيم المتحدد المحيطة المتحدد المحيطة المتحدد المحيطة المتحدد المحيطة المتحدد المحيطة المتحدد المحيطة المتحدد المتح

فيضا اغادة التوازن بين الالترامات المعادلة التي تنشأ بين كلّ في المستحد ولا يتسم بطسليم المقويات التي توقع على المُصلاد بنع الادارة لا ولايا مدنه الإساسي هو الوصول التي تنفيذ الالترام المتصل نيسير المرابي المشام أونا استبعاد الاختسبيلال الذي يكون ته لعق به و ويتربعها على مفت النسكرة نتيجة هلية حصلها أن الادارة تتبقع بهذه الحقد وق والمسلطات حتى ولو لم ينمس عليها في المقد بيضى أن جهست الاهارة لا تستيد المتاراتها في نطاق المقدد الاتارية بن نسوص العقد وأنها بن طبيعة المنق العالم وابسال العقد به ووجوب الحرص على انتظام سنسيره والسنامة العملة المعدد الادارة المه واشرائها عليه بها يحتق المسلحة العلمة وبن هنا ينعق للادارة السلطات ولو لم ينس عليها في المعدد المنادة السلطة وبن هنا ينعى للادارة

" الويعد الشراء على حسناب المتعهد المقصر مظهرًا من مظاهرًا الأمتيّارات التي تثبتم بها جهسة الاذارة في مجال المقود الادارية وهُوَ يمتَبُر أَنوعًا من " المتونات الجبرية أو صورة من التنبيذ الجبرى أساسه وجوب تتنيست المقد لأنَّ الرقق في حلجة الى ذلك ، وإذ كان من السلم سأعلى ما أسلَّفُنَّا ش الله يعي فالدارة تنبيذ المقد على حساب المقمد المقصر ولو أم يعضبن المقد نصا بخلك طبين هناك با يحول دون النساع هذا الاجراء وأو تجامته تسومن اللائمة خلوا من حكم صريع يحول الادارة هذا الحق ، والقول أ بشررنك يتمارض مع طبيعة العقد الادارى ويغنل حقيقة هلية غي وجوبه استبرار مسر الرافق العسالة بانتظام واطراك أعطبيخة العقسة الاداري واوتبالله بالنصير فشنفر الرافق الغيانة فرضه تتحييل الادارة التعارا أألأ الشراء على حسساب المتمهد المتمر الى ما بعد انتهامُ النبقة المُلَالِةُ تَوْتُنُ ا حاجة الى نص صريح على ذلك في المادة ١٠٦ ويكفي في هذا المستعد الا يوهد تعريسة فين التقاليسة هذا الاجراد المتيكس الأليكون فيتنش اللدة الدالية بفونا بمسراجة راورة عائمة غارمهم بيؤول مؤا الغير لوار سلن رور العال الشلعة ، بك الجسرانات التي : المستهدم في الواقع أن المسر المسريع. وعنديا تتعلقد الكارة على تعييد المناهدان عبار المناهدان عباكون المنا الله فلا من الما المانية المانية المانية التسالة المانية المناطقة المانية الماني

هذه السنة انقضت حلجة الرفق عادة الى هذا السنف . ومن هناه المرت المادة 1.7 أنه افل قرارت المادة 1.7 أنه افل قرارت المادة المرت المادة المرت المادة المرت المادة وجب الفاء المقد ومحسادة القابين ، وهذا الديم مرتبط بما تنفى به الملحة ه.1 في مقتربها الاخرة من أنه في حالة الالفاء لا يجوز شراء الاصناف التي تقرر الفاء المقد المبرم عنها خلال السنة الملية التي تم النصاف نيها ، غير أن هناك جهالات تنفى بها السنة الملية نون يوريد ورغم ذلك تنفل الحاجة ماسة للأصناف التي لم تورد . نهنا يكون من الطبيعى ببراعاة طبيعة المقد الادارى واحتياجات الرائق الله تدن تخول الادارة تنفيذ بيها ما ينهد ذلك لان هذه السلطة لا تستيد من نصوص المقد ولا من المكام اللائحة ، بل من الطبيعة القانونية للمقد الادارى على النحو الساف المساحة ويكمي الايوجد في تصوص هذه اللائحة الدارى على النحو الساف ايصاحة ويكمي الايوجد في تصوص هذه اللائحة الدارعات الخراء .

والتول بمدم جواز الشراء على حساب المنمهد الذي يتراخى في التوريد التي أما بصد التنهاة السنة الملابة ، وقصر حق الادارة سم مني أبرمت عقدا جديمة واسعل تكثر سملي الزجوع على المنمهد المقسر بالتمويض بدعوى تقييما المام القضاء وفي هذه الحالة تطلب بنرق المهنجي باعتبساره عنصرا من مناصر التمويض التي تخضع لتقدير القاضي سمذا السول يفتل ما تتبتع به جهات الادارة من سلطة التنفيذ الجبرى السذى يمد الشراء على حساب المتمهد مظهرا من مظاهره ، كما أن الاخذ به بحتاج .

لهذا أنتهى رأى الجمعية المدومية الى المتبة الجمات الادارية في الشراء على حسف المتهمية المدارية في الشراء على حسف المتهمية المائية على التوريد الى ما بحد لنتهاء السنة الملقيسة المائية بالتوريد خلالها أذا كانت الحاجة واسسة إلى المسنفة وتوافرات المتورط المسوس عليها في الملاة [17] من الاحسسة المائية في المدولة في المدارة المائية المائية في المدارة المائية المائية في المدارة المائية الما

ر منتی رتب ۱۹۱۲/۸/۲۹ ن ۱۹۱۲/۸/۲۹

سبياها التقادين

البحث الأبل

عنب أسبح المند الاداري البهب الأدارة إن تسب آذر الإسلين وتشتق التعويض بشروط معيضة.

قاصحة رضم (۱۲۵)

المسطا:

الَّجِيْعِ فَى عَلَّكُ أَسَيِّعُ الْمُقَدِّ الْأَدَارِي بِينَ يَصَافِرُةِ الْكَبِّينِ وَاسِتَمَقَالِ التعريضِ، سَشِرُوا بعدمِلوجوه فَس مِحتَّرُه وَبِأَنْ بِيقَى عَلَيْهَا بعض الفرو عَنَى بحَ العادِّرةِ اللَّهِينَّ .

ملخص المسكم:

ان نسخ العدد - إيا كان هذا المحدد بيضم العادد عالمية علية علية تعلى بالدائن الذي اجبب الى نسخ العدد بأن يرجع بالتمويض مسلله المثابة من ضورة على الجيب الى نسخ العدد بأن يرجع بالتمويض مسلله المثابة من ضورة على الجيب الى نسخ المائد على الحيل بالمثلث المثارات وهذا المثانة بحكم غيريتها تطبق في خلة نسخ العدد الاداري ، كيسا تطبق في خلة نسخ العدد المثنى من حد سواء ، ومن ثم فأن هذا المتعيض الذي مرده الى القواعد القانونية المسللة بسنتل في سببه كما أنه مخطف في طبيعته ، وجبه ، وغليته ، عن المراة مذاه المنازع خاص الجزاءات المائي بردا الى ما يتبيز به هذا العدد المنى من طابع خاص الادارى ، والني مردسا الى ما يتبيز به هذا العدد المنى من طابع خاص

مناطه احتياجات المرغق العام الذى يستهدف العتد تسييره وتغليب وجه الملحة العلبة في ثماته على مملَّتة الأغراد الخاصة . وهذا الطلبع المين هو الذي يترتب عليه تهتع الادارة في العقد بسلطات متعددة منها سسلطة توقيع الجزاءات المللية ومن بينها مصادرة التسامين ، وما دام السبب على كل يهد بهيادرة التابين من جهة ٤ والتمهيض من جهــة الجرى مستقلا ٤ والطبيعة ، والوجهة والفساية ، في كل منهما متيسبلينة ، نها تثريب ان أجتمع في حالة فسنح المقد الإداري ، مع مصدادرة التمامين استحقاقي التعويض أيضًا . أذ لا يعتبر الجمع بينهما ازدواجا للتعويض مخطَّ وراً ؟ هنى ولو لم ينص المتسد الادارى على استحتاق التمويض كالأن أستجنا كما سلف البيان أنما هو تطبيق القواعد العسامة . وقد جاءت المادة ١٠٥ من القرار رقم (١٩٥٧) لسنة ١٩٥٧ باصدار لاتحة المناقصات والزايدات - الواقات المصرية ؟ من مارس سنة ١٩٥٨ المدد ١٩ - ووكدة لهذا ألاصل العلم . " . وعنى عن البيان أن الجمع بين مصادرة التأمين ، والتعويض رهين بألا يحظر العقد الاداري مراحة هذا الجيع ، وأن يكون الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التأمين بمعنى أن يكون قدر الضرر أكبر من مبلغ هذا النامين ، غاذا كانت مصادرة النامين قد جبرت الضرر كله ، غالا محل انن للتعويض ، تطبيقا للقواعد العابة ما لم يتفق على خلان، ذلك وغير خاف أن هذه التعنظات التي ترد على البدأ العلم المتسار اليه توجب النظر الى كل حالة على حدة بحسب الشروط التي أبرمت نيها والإوضاع التي احَالَتْ بِها ؟ وتدعُو الى التزام الحدر في تعبيم حكم حالة بداتها على سيسائر الحالات الإخرى التي قد تبدو في ظاهرها متبائلةً . وحاسساً ما تقسّ انْ الجَمْعُ بِينَ مُصافَرَة التأمين والتعويض ليسَ مطاوراً ، وإن هذا الْجَمِعُ بشروط بعدم وجود نص ينادى بعدمة ربأن يبتى ةاتما بعض الضرر حتى بعد بمسادرة التأبين لها أذا كابت المسادرة قد غطت الضرر كله بلا مطل انن التعويض ما لم يكن قد انتق علي غير ذلك في بنود العقد الاداري ... ولا أن التعويض ما لم يكن قد انتق علي غير ذلك في بنود العقد الاداري ...

مامة الله المام المام ما المهنة م قرر جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧).

قامسدة رقسم (٦٦٦)

الهسطا:

جواز الجمع بين مصادرة التابين والمطابة بالتمويضات في حالة النسخ --- شرط فلك الا يعتار النقد مراحة هذا الجمع وأن يكون الغرر مجاوزا تقية التابين المسادر ،

بالقص المسكم :

أن مسخ العند أبا كان هذا العند ... بخضع لتأمدة تاتونية عامة مؤداها أن للدائن في حالة نسخ العقد أن يرجع بالتعويض عبا أصبابه من ضرر على المدين اذا كان عدم تيام هذا المدين بتنفيذ التزاماته راجما الى خطئه ؛ وترتب على هذا الخطأ ضرر للدائن ، وهذه القاعدة بحسكم عبوميتها عطيق في هلة نسخ المقد الاداري كما تطبق في هالة نسسخ المتسد المنى على حد سواء ، ومن ثم قان هذا التمويش ــ الذي مرده الى التواعد العامة مختلف في طبيعته وغايته عن شرط مصادرة التابين ، وهو احد الجزاءات المالية التي جرى العرف الاداري على اشتراطها في المتد الاداري والتي مردها إلى ما يتبيز به العقد الاداري عن العقد ألدني من طابع خاص مناطه أحتياجات الرنق المام الذي يستهدف المتد تسيره وتطيب وجه المسلحة الملية في شأنه ، وهذا الطابع الخاص هو الذي يترتب عليه تبتع الإدارة في المعد الادارى بسلطات متعددة منها سلطة توتيع الجزاءات المالية ومنها مُسَأَدُرة التابين ، ومأدابت طبيعة كل من مصادرة التسابين والتعويض مَثَّافَةٌ فَلَا تَدْرَيْبُ أَنِ اجْتَبَعُ فِي حَالَةِ مُسْتَحُ الْعَبْدِ الإداري بِع مُسَأَدْرةً التأمين استحقاق التعويض ، اذ لا يعتبر الجمع بينها ازعواجا التعويض مجمَّورا حتى ولو لم يبص في العد الاداري على استحداق التعويش ، لأن استعتالته كبا سك البيسان انبا هو تطبيق للتواعد العلبة على أن الجمع جِين مصادرة التامين والتمويض رهين بالا يُضَارُ المعد الأداري سَرُأُهُ هذا الطبيع الأولى يكون الغير مجاوزا تبعة التسابين المسادر) أبا اذا كانت مساهرة التسابين قد جبرت الضرر كله غلا محل للتعويض ما لم يتدق على غير ذلك .

> (طعن رقم ۱۰۱۹ اسنة ۱۹ ق ــ جلسة ۱۹۲۲/۱۲/۱۰) ـ قامـــدة رقــــد (۱۹۷۷)

المِسطا:

.عنم الثمّن على هل الجهة الادارية في التعويش > عالوة على مسادرة التلمين 4 عما يلحقها من شرر بسبب عدم قيام المهد بتثقيد الازامه لا يؤدى في مالة نسخ المقد الى مظر الجمع بين التعويش ومصادرة التلبين .

ملقص العلم :

أن شروط العقد موضوع الترخيص وان لم يرد لميه نمى ، علاؤة على مسلارة التامين ، على حق الجامة في التعويض عبا يلحقها بن ضرر بسبب عدم تيام المتمسد بتنفيت التزابه ، الا أن مجرد عدم النص على خلك لا يؤدى في حالة نسخ العقد الى حظر الجمع بين التعويض ومسلارة النابين ، فلك أن نسخ العقد بضمع لتاعدة لتنونية علية تتضى بان للدائن الدين الذي الجبيب الى نسخ العقد ان يرجع بالتعويض عبا اصابه من ضرر على الحين اذا كان عدم تيام هذا الحين بتنفيذ التزابه راجعا الى خطئه تتبجسة الحين أما المنابع ، وكان قد ترتب على هذا الخطأ ضرر ، ومن أم أعلى أما البحويض الذي مرده الى القواعد التلتونية المسابة مميتل في على منافرة المسابة مميتل في ما المنابعة ووجهته وفيته عن شرط مسافرة التأمين المنابعة عن شرط مسافرة التأمين المنابعة عن شرط مسافرة التأمين المنابعة عن المسابدة المتبابة ، المنابعة عن عرب المواه الإداري على المستحالة ، المنابعة بينها المنابعة والوجهة والغاية في كل منها متعايدة المسابع المتحالية التعويض ، ختى ذاو الم

ينمن فن أنوند. الإدارى على استحقاق التيونوشي لأن البيتهقاقة يكما وسافه اليوان إنها مع تطبيق القواعد العلية »

(طعن رقم ۱۰۸ أسنة ۱۱ ق _ جلسة ۱۹۲۹/۲/۲۱)

قاعبدة رقيم (۲۱۸)

المسطا:

رَ إِنْ كِيْمَةَ لِهِ آبَاتِ بِالْهِمَاءِ وِالْمِي الْبُعْاضِةِ بِالْمِيقَةِ الْمِعْلَةِ الْمُعْلَمِ وَالْمِي الْجِهِدِيَّةِ اللَّهِ يُعْدِمِ الْجَمِيرِينَ بِحَدَّمَةً الْقَامَتِ بِالْقَصَّمَاءِ بَعَمَوْنَ جَمْدَيْكِ فَل القرل بين الْهِمِ فِي الْجَلَدِ لَهِ فِي الْرَادِ وَلِيْتِ الْمِيمِ فِلْلَّ فِي مِلْلِ الْجَهِمِ مِعْمَالُولِه عند طرح السفقة في الرّاد تائية — هذا الجبع جائز في جائز النّهِمِ عَيْنَ

ملخص الج. كم :

ان المستعاد من نص المادة ٢٠٦ من لاتخسة اجسراءات الشراء والبيع المنتقاد على الثمن خلال المنتقال المنتق

وقرى المحكمة أن هذا النص لا يحرم الهيئة من ألجيج يهن معيسانية النامن واقتضاء تمويش يتباط في النوق بين السعر الذي رسا به الواد وين السعر الذي رسا به الواد وين السعر الذي سيرسو به عند طرح السنقة في الواد ثانية ، وهسنوا المبع جعلا في حداة مستسلح المعد لانه يبعل التمويض من الأمرار التي تعرفتك الهة الهيئة نعيمة الحالق المنامن تسدقه بتنبية التزايلية عبل الهيئة كما في المعدد والمنافزة المنامن والمنافزة المنافزة عبل الهيئة المنافزة المناف

وبن جبث أن نسخ المند - أيا كان هذا المند - يخضع التساعدة فاتونية عامة تقضى بأن للدائن الذي أجبب الى نسخ المتد أن برجع بالتعويش عما اصابه من ضرر على المدين أذا كان عدم تيام هــذا المدين بعنفيذ التزليه راجما الى خطئه لاهبال أو تعبد ، وترتب على هذا الخطسا شرر ، وهذه الثامدة بحكم عبوبيتها تطبق في حالة فسنبخ المقد الاباري ، كما تطبق في حالة مسخ العند المعنى على حد سسواء ، ومن ثم مان هِذَا، التنويض الذي مرده الى القاعدة القانونية العلمة مستقل في مسببه كها انه مختلف في طبيعته ، ووجهته وغايته ، عن شرط مصادرة التامع، السذي هو احد الجزاءات الملية ، التي جرى العرف الاداري على اشتراطها في المقد الاداري ، والتي مردها الى ما يتبيز به هذا المقد عن العقد الدني من طايع خاص مناطه احتياجات الرفق العام الذي تستهدى العتد تسسيره وتقليب وجه الملحة الملبة في شانه على مسلحة الانراد الخاصة . وُهذا الطابع الممين هو الذي يترتب على تمتع الادارة في العقد بسلطات متمددة منها سلقفة توقيع الجزاءات الملية ومن بينها مصادرة التأمين . ومادام السبب في كل من مصادرة التأمين من جهة والتعويض من جهسة أخسري مستقلا لا والطبيعة ، والوجهة والغلية في كل منهما مساينة ، غلا تثريب أنْ اجتمع عللة مسخ المعد الادارى ، مع مصادرة التامين استحقاق التعويض ليعدان وأذ لا يعتبر الجبع بينهما ازدواجا للتعويض مصاورا ، حتى ولو قم ينص التعد الادارى على استحقاق التمويش ، لأن استحقاقه كبا سلف للبيان الها نعو تطبيق للتواعد العلبة - ``

وغني عن البيان أن الجمع بهن مسادرة التامين والتمويض رهن بالا يجبطر الجهد الاداري مراجة هذا الجمع وأن يكون الشرر الازأل وجودا بدو مسادرة التابين وسبني أن يكون تدر الشرر اكبر من مبلغ هذا التابين علما يكتب مسادرة التابين تقد جبرت الشرر كله ٤ غلا محل افن التعويض تعليما للقواعد العلمية ما لم ينتبى على خلاف ذلك .

...(علمن وتم ١٠٠١ أسنة ١٣ ق سـ جاسة ١١/١١/١٩) ...

فاستة زقتم (۱۷۹)

المسطا:

ثنا تقل الكمالا مع جهة الادارة باى شرط بن شروط العاد الاث مرات خال الإنتيز بهما حق لها نسبط العاد ومسادرة التلبير أعمالا الشروط العاد بلا الإنتيز بهما حق المالا الشروط العاد بين بهم بن بمالهما المال المال سبل عقيم بعلى الجزامات المسوس عليها في الملك أن المهاد على حادة الجهة في عسم العاد ومسادرة الثانين تقلني بالشرورة سبل المالا الآمالة مع الادارة بشروط العاد .

بكفس المنظم :

انه يتضبح من نصوص المقد على النحو السالف أن أخلال المتعلد مع جهة الادارة بأي شرط من شروط المقد دلاث برات خلال ثلاثين بوما ، يقول وكيل الهزارة الحق ف عسم المقد ومسادة التابين لجانب الحكيمة . همين شروط المهدد التي نومت بها المقرة (٢) من البغد ٤٤ المساد اليه المهتوب بها المقرة (٢) من البغد ٤٤ المساد اليه المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب أو التراب بتوريدها بالوزن والمسدد المسلوب في الواعيد المسلوب في الواعيد شرط من مهزه المهتوب في الواعيد شرط من مهزه المهتوب من المهتوب المهتوب المهتوب في المهتوب من المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب من المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب من المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب ما المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب ما المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب ما المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب المهتوب ومن تحبيل من المهتوب والمهتوب المهتوب ومن تحبيل حبياب المتعاد مع المهتوبة الادارية عند المهالم المهتوب المهتوب

5 W - 2 M

ظلماتد بفروق النين عاله المنارية والغرابات وما البها . لا يستسع طلك لأن طبيعة حق وكل الوزارة في نيسيغ المقد ومسادرة التابين تقتضى بالمسرورة سبق اخلال المتماقد مع الإدارة بشروط المقد عددا معينا من المرات في احد عمين ، ولا يسوغ أن تقف الادارة حيل هذا الإخلال المتكرر لشروط المقد ، واثناء تشكلة موقع السبيا علا قوم بشراء الاصفاف المطلوبة على حساب المتصوورية يستوفع فلك بحكم اللووم من تهتيع الجزاءات المتربسة عليه ، انتظارا لتوافر الشروط الجررة للعمم المقد ومحسادرة النابين ، عليه ، انتظارا لتوافر الشروط الجررة للعمم المقدد ، علته من شسانه لا يسوغ ذلك لانه غشلا عن مخالفته انصوص المقدد ، علته من شسانه التضمية بالمسلمة المائة التي تشكلت وجوب السير في نتفيدذ المقدد المقدد الكذاري دون توقف ، وينما لأي لبس في هذا الصدد لكذ المقد في الفقرة الإرارة في المفاد الهند بالكيفية والنتائج النصوص عليها في القدرة (٢) من البند المقدد الكذارة قالماء المنتقد بالكيفية والنتائج النصوص عليها في القدرة النه .

وَطِعِنْ رَثُم الْأَلُهُ السِنَّةِ ١١ ق - جِلسَّةُ ١٩٧١/١/٩)

نابئة تـــطب الســم المعهــد البحث الأولى ف حالة وقوع غش أو تلاعب لجهة ألادارة شطب اســـم المهــد وأو أم تضــــغ عقدها معهـــ

قاعسدة رقسم (۱۷۰)

: 4

والخص الحسكم :

أن نص المدة ٨٥ من لائحة المنتصات والزايدات لا يحرم الادارة من حقها في شطب اسم المتهد الذي يستميل الفش او التلاعب في هالة ما اذا لم تر نسخ المقد وقبلت الاصناف المخلفة > ذلك أنه ورد ساكسا تتعلق عباراته سالادارة بشطب اسم ذلك المتهد في حالة نسسخ المقد ، أبا اذا لم تر الادارة نسسخ المقد غاته يبتى لها دائها حتها في استبعاد من لا يتبتع بحسن السبعة من قالية عبلانها وذلك الحق الاصيل الحق لم يخل به نمي الملاة ٨٥ سالف الذكر غيجوز لها بمتنسى هذا الحق أن تشطب اسم المتمهد اذا ثبت السستماله الفش أو التلاعب حتى ولو لم يفسخ المقد لهذا الصبب بمعنى أن شطب اسم المتهد بسبب استمبال الفش والتلاعب اذا كان واجبا في حالة فسخ المقد علته جائز ايضا اذا في يسمخ المقد باعتبر ابضا الفش والتلاعب دار بذاته على مدم الم يفسخ المقد باعتبار أن استمبال الفش أو التلاعب دال بذاته على مدم عتم المتهد بحسن النبية .

ا طمن رتم ۱۲۹ اسنة ۹ ق ــ جاسة ۱۹۲۷/۱/۱۷)

البحث النسباني ماهية الفش او النسانيب البرين للسطي السم النمهد

قاعستة رقسم (٦٧١)

ال ما المالية الإستينانية

شطب اسم القصود بالقلامب من سجالت بتعهدى المتكوبة ... جوازه في حالة القلامب ... لا سبيل الى حصر اوجهه أو تحديد ضوره ... اعتبار المعهد مخالفة الأجال المعدة المبيع وعدم التزابه النشر في الواعيد الشرورية ... يكون بذاته بعض صور التلامب .

بلخص الحكم:

ان مقد الدلالة لا يمدو أن يكون عقدا من المقود الادارية يجرى فيسه ما يلحقها بن جواز ترتيب الاتر المترب على الغض أو التلاعب أو الراهوة من جانب المتمهد ولا سبيل الى حصر أوجه التلاعب أو تحديد مسوره ، وغلية الأبر غلقه على أية حال بجاوز الاعبال ولا يرتى اللى مرتبسة المفيى أو الرئسوة .

وان ما استقصده الادارة من اعتبار التمهد (الدمى) مخالفة الآجالية المحددة للبيع ، ومدم التزامه النشر في المواميد المدروية له يسكون بذاته بمض صبور التلاميه ، ولا يمييه ما رتبته على ذلك من اثر سواء في شسطن بعض صبور التلاميه ، ولا يشسوبه النابين أو شبطيه إسم المدمى من سبحالات متمهدى الحكومة ، ولا يشسوبه تصرفها أو يعدم المدروعية أو بلساءة استعمال السلطة ، ولا يشتح في ذلك أي أدهاء بحق المتمد في الاعتراض على تواريخ البيسع لأن العقد حمل الكلهة الأخيرة في هذا الشائل للادارة ذاتها وفق ما تمتقده في صالحها حمل الكلهة الأخيرة في هذا الشائل للادارة ذاتها وفق ما تمتقده في صالحها حمد

(طعن رقم ١٦.٢٧ أسنة ٥ ق ١١٠٠٠ ٢٢ /١٩٦١)

قاعسدة رقبه (۱۷۲)

: 12-49

مجرد مخالفة المواصفات المثلق عليها — لا يشكل غشا أو تلاعبا يدعو الى شطب اسم التمهد — النش يقتضى ثبوت علم التمهد بهذه المخالفة بها الى شطب اسم التمام من الخداع من جالبه — القلاعب الذي يجاوز الاهمال ولا يرقى الى مرتبة النش يفترض اليان المحهد اعمالا نتم عن هذه القرامال المجاوزة في بتنهذ الترامية عجوزة الإغراب التجال بنها التعمول على بنها في بتنهذ الترامية عبداواته ليجاد الإغراب التجال بنها التنام المحمول على بنها في بنها التنام على بنها التنام عن عشرها التحمول

بالمنان ألع كم

ان مجرد مخالفة المواصفات التنق عليها لا يشكل غشا أو تلامسا يدعو الى شطب اسم المتعهد من قاتمة المتعليين مع الادارة ألا يترم احتى من يحليفية المواصبيات الى مرتبة الغش أن يثبت علم المتعهد بهذه المخالفة بها ينطوى عليه هذا العلم من المساحات المدعى في حقيقة الشيء بها ينطوى عليه المحاسبين عبد المحاسبين عليه المحاسبين عليه المحاسبين عليه المحاسبين عليه المحاسبين المحاسبين عليه المحاسبين الم

· المعن رقم ١٩١٨ إليهة ١٠ تق شد جلمية ١٧ /١١/١١/١١) . ·

قامساة رقسم (WY)

مجرد مخالفة الواصفات ... ان صح ذلك ... لا يشكل غُشا أو تلاعبَهُ يهدو الن شجاب السح الورد من قائمة المتعلق مع طادارة ... استمى ذلك الله يقدم حتى ترقى مخالفة المواصفات الى مرتبة النش أن يثبت علم المتمهد بهذه المخالفة بما يتبلوى عليه هذا العلم من خداع من جانب المورد في حقيقة المتمهد المسلم من جوب نوعه أو مبغاته للجوهرية التى جرى المتعلقد عليها أو أن يكن المسلم من جوب نوعه عن عدم اللازام الجافة في تنفيذ التزاملته اجتفاء الحصول على مفعمة غير مشروعة على حسما المسلمة المالة .. في هذه الحالات يتوافر سوء القصد الدال على استممال الغش أو القلاعب المرر

ملقص المسكم:

أنه عن السبب الثانى بن أسباب الطعن ، فالثهت من الاوراق ابن المركز التسويل المحدوث اعان في ١٦٦ من يونية سنة ١٩٦٩ عن فلسح بله القيد في سجل المورويين في موعد غليته ، ٢٠ من يولية المبنة ١٩٢٩ التسويد بغض المهافت ، وقد تقدم المدمى بطلبين في ١٩ من يونية مسئة ١٩٢٩ لتسويد لقيد أسم الشركة التي ينظها في السسجل المفكور ، ١٣ أن المركز رفض المبيه وظلك بكتف براتب الشئون المائية المؤرخ ٢ من اغسطس سنة ١٩٦٩ على المسجل الموردة المسئلة الادارية في مذكراتها عن السسباب ترارهة المسسلة وحداكما عن السسباب ترارهة المسسلة أن وحداكما المسلم المسلمة المائية بها مستملكان وجست الوجودة التي كان يقوم الاتبارية المائوية ، كسا تبين عدم مسلاحية بعض الأجهزة التي كان يقوم المنتف بتوريدها وارتفاع السعارها ، ولجوء المدى لحياتا التي طرق مزينة المسكورة من ترويدها عندا تتكلفة المدحب المنتف سبق توريدها تبل الخاذ اجراءات تحصها عندا تتكلفة المحجة المنتف مبق توريدها تبل الخاذ اجراءات تحصها عندا تتكلفة المنتف وكل بحقب منظلة "

قيبة العبليات التي اسندت الى المدعى والتي بلغت خلال الفترة من ١٢ ون المسطس سنة ١٩٦٦ ببلغ ١٤٧٥ في موارس سنة ١٩٦٦ ببلغ ١٤٧٥ جنيه وغم ما تكثبف من عدم سلامة اجراءات الشراء وبطريقات تدعو الى اللهاك في غالبية الموضوعات التي تناولها التحقيق والتي انتهت الى وجوب المحدد في الممللة مع المدعى .

يهن حيث أن التهمة الإدارية، وقد التسحت عن أسباب قرارها 6 غان. هذه الإسباب توارها 6 غان. هذه الإسباب تنفس لرقابة التنساء الاداري للتحقق من مدى مطابقتها أو مدم مطابقتها للقانون 6 واثر ذلك في النبيجة التي انتهى البهسا القسرار وهذه الرقابة القانونية تفجه حدها في التحقق مما أذا كانت هذه التنبيسة منتفظها ما المعالما ما الميانين فسول شجها ماديا وقانونا 6 هاذا كانت منتفجة من فيها أسول موجودة أو كان تكييف الوقائع ساملي فرض وجودها ماديا — لا ينتجي النبيجة إلتي يتطلبها القسانون 6 كان القرار فائدا لركن السباب ومخالفا للقانون 6

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على تضية النبسابة الادارية رقم ١ اسنة ١٩٦٨ ، أن الركز القومي للبحوث تعساقد مع الدعي على توريد حضانتين الى وحدة الحداثة والمناومة البيولوجية طراز لونس ٧٠١ (صفاعة محلية) وعلى أن تكون الحضائة مستعدة لاعطاء درجة حرارة من ٥ م الى ٦٠ م ومزودة بموصلتين أوتوماتيكيتين جبناعة المانيا الغربيسة بمبلغ ٣٢٠ جنيه للجمابة الواحدة . وإذ ورد المدعى الحضانتين المسار اليهما شسبكات لجنة لنحسهما غنررت أن وحدة التبريد في كل بن الحضيانتين تديية وراتي تكليف المورد باستبدال وجدتي التبريد بوحدتين جديدتين او يتبل خمسم . و جنيه من قيمة كل حضائة . ولما لم يتبل الدعى ما انتهت اليه اللجنة ، اسدير مدين عام إدارة إلرائق والسيانة بالركز ترارا بتشكيل لجنة اخرى لامِلِدةِ مُحمر الجهازين وقد ابتهت هذه اللجنة الى أن نوع الاستاف الموردة مطابق من جيهم الوجود إلما هو يطلوب واوست يتبول المضانتين ، وقد تم سيليبهما الى الخازن وسداد الشن المدعى ؛ ونظرا لاعتراض احد اعضاع اللجنة الأولى على ما إنتهت اللجنة الثانية ، تم تشكيل لجنة ثالثة لاعادة المجمى وانتهت هذه اللجنة الى الن وحدة التيريد في كل من الحمسانتين إ ميتماة ومجددة وليست جديدة ۽ وان احدي الحضائين لا يعلي درجسة ، النبريد المطلوبة . ويبدو واضحا مما تقسع أن المواصفات التي تم على السلسها التوريد لم تتطلب صراحة أن تكون وحدة التبريد في كل حضساتة وسعيدة ، ولم يذكر الخدعي في أي مرحلة من مراحل التوريد أن وحسدة التبريد بكل من المستنقدين جعيدة ، ولذلك اختلفت لجان القحص عند رأت احدى حتم للجان مطلبة الحضائين المواصفات على أسلس عدم النمي على وجوب أن تكون وحدة التبريد جديدة بينما رأت اللجنتان الاخيرتان ، أن المصاففات استنادا التي أن المغروض أن تسكون وحدات التبريد جديدة وليسنة مجددة .

ومن حيث أنه أيا كان الرأى فيما انتهت اليه كل من اللجان المسار البها ، مان مجرد مخالفة المواصفات ... ان صح ذلك ... لا يشكل غشا او تلامبا يدمو الى شطب اسم الدمى من قائمة المتعاملين مع الادارة ، اذ يازم حتى ترتي مخالفة الواصفات الى مرتبة الفش أن يثبت علم المتمهد بهذه الْمُحْسَلَمَة بَيُّهُ يَنظوى عليه هذا العلم من خداع من جانب الورد في حقيقة الشيءَ السلم من حيث توعه أو سفاته الجوهرية التي جرى التعاقد عليها ، او يأتى المتعهد أعمالا تنم عن عدم التزام الجادة في تنفيذه التزاماته أبنفاء الحصول على مندعة غير مشروعة على حساب المسلحة العامة ، وفي هسذه الحالات يتوافر سوء التصد الدال على استعمال الفش ، أو التلاعب المبرر لعدم القمامل مع المورد ، كذلك مان باتي الاسبق التي فكرتها الجهسة الإدارية تهريرا لرفض طلبي المدعى ، قد جاءت مجهلة وعابة غير محددة لوفقع معيشية ؟ وهي على هذا النحو لا تصلح سببا للترار الطميون اذ لاجِيكُنَ أَنْ يَصْنَعُطُشَ مِنْهَا أَنْ الْمُدَمَى دَلْبُ عَلَى الْغَشْ فَي مِعْلِلاتِهِ مِنَا يَعْقده حمن السمعة الواجب توافرها فيبن تتعاقد معه الادارة ، ومن ثم يسكون الترار الطعون ميه غير قائم على سبب بيرره ومخالفا للقانون ، وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا الذهب يكون قد اخطا في تطبيق القانون وتأويله ويتمين الحكم بالغاته ، والتضاء بالغاء الترار الطعون نيه والزام الجهسة الاداريةِ المعروضات .

. . إ علمن وتم ١٧٧ لسنة ١٦ ق ... جلسة ٢١/١/١٧٢١)

المِيتِ أَثْبِهِ اللهِ فَي اللهِ فَي اللهِ فَي اللهِ اللهِ فَي اللهِ ال

غاعــدة رقــم.﴿ € ﴿ اللهِ ﴾.

المِسطا:

تقرم جهة الادارة بالرجوع الى ادارة القدى المتصة بيجلس الدولة كلّبا ارادت شطب اسم احد القارلين من سبيل التماتيين أو اعادته اليه وذلك طبقا للبادة ١٧ من القارن رقم ٩ السنة ١٩٨٧ بشائر القاهسات والزايدات ٤ هلى أن عدم اتباع هذا الاجراء أو عدم التقيريها بشي به سوابي الدياة لا يجل قرار حجة العارة .

بأخص الفنسويُ 🟋

ان المادة ٢٤ من التقون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باسدار عقون المقاصفة والمزايدات قضت بفسيخ المعتد ومسادرة القلين النهائي لفا استعبل المجاهد البخري إلى البلاسية في مطالته مع الجهة المداهدة أو إذا ثبت الدهسري بنفسنج أو يواسيعة تحدد بطريق مباشر أو غير مباشر أو رشوة احد يوظفي الجهابت أل المخاصة الإحكام هذا القانون و في هاتين الجابتين شطيع اسم المعاقد من سبح المنافذ القيد أذا أنتني السبع السدى ترتب عليه الشكلة المخاصة ، ثم قضت الحاد المنافذ التنبيذية باضطار الهيئة المكافئة المكافئية المخاصة المنافذة المنافذ

Ś,

المذكورتين الخق في نسبغ العقد ومسادرة الطبين النهائي وكفك في فهطيه. المنع المصافد ، ويعرفك على من التسم ومصادرة التابين وكذلك العبيليد لا تُهم من تلكاء نفسها بتوة التلاون أي بمجرد تحقق أحدى الواتنهفين المبيئةين في المادة ٢٢١/٢٧ بدون أي تدخل من ارادة جهة الادارة بل رغما علهة ، منة يجمل الترار المسادر منها في هذا الشأن مجرد تترير للاثر القاتوني الذي تم معلا نهجرد تحقق سببه وكشف عنه ، مما يجمل الرجوع الى ادارة الفُتوى المُقتصة بمجلس الدولة بغير جدوى ولا دلالة ، بل كلا من الامرين حق مثرر الجهة الادارة لها أن تستعبله اذا ما تحقق احد السببين المبريين له ، دون الزام عليها باستماله على وجه مجدد ، بل تتبتع بسلطة في تقدير استعباله وفي بالاعبة ذلك بما تراه محققا للبصلحة المسابة تحت رقابة القضاء ومتى كان الامر كذلك عان نص المادة ٧ من اللائحة التنفيسفية لم يستحدث جديداً المسامة الى نص اللدة ٢٧ من القانون بغير سند منه ، وانسأ وضع كيفية استعمال جهة الادارة لهذا الحق ، فأوجب عليها الرجوع إلى ادارة النتوى المختصة تبل استعبالها لحقها في الشطب وكذلك في اعادة القيد اذا زال ميرر الشطب . فلا يخرج بذلك عن أن يكون مجرد تنظهم لاستعمال جهة الادارة حقها في الشطب الذي قرره القانون ، نصبونا لسلامة تصرفها حتى ينفق من القانون وتوقيا لها عند ممارسة القضساء لرتابته على تصرفها ، وفي ذلك تحقيق للبصلحة العلبة التي استهدفها نص نص المادة ٢٧ من القانون بكمالة تقديم الرأى القانوني الذي يحمى كلا من جهة الادارة, والمتماتد, معها . وبذلك يكون نس المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون متفقا مع حكم الملاة ٢٧ منه ولم يضالفه أو يخرج عليه أو يتعارض معه ويتنقّ في ذلك ما تقتضيه المادة ١٤٤ من الدستور في اللوائح التنفيذية بما ليمن قُنِه تعديلُ أو تَعْطيل لها أو اعماء من تنفيذها .

والراع الذي تنهى الله ادارة الفتوى حكم حكم ساق عمل اداراتم الفتوى بيان لوجهة نظرها في التسير والتطبيق المسجوعي لحكم التلتون لجهة. الادارة أن تأخذ به الا اذا رأت على مسئوليتها ولاسباب تتدرها غير ذلك . على آنه أذا كانت المادة ٧ من اللائحة التنبيذية توجب أخذ رأى ادارة «النتوى تبل استمبال حق شطب المتاول بن السجل واعادة قيده ، الن عدم الهساع الادارة لهذا الالتزام بن شاته أن يؤثر علي ترارها بالشطب أو إعلاة القيد ، فيظل ترارها سليبا رغم عدم الرجوع الى مجلس الدولة -تبل انشاذه ،

لذلك انتهى راى الجمعية المبوبية لقسمى الفتوى والتغريع الى التزام جهة الادارة طبقا للهادة ٧ من اللاتحة التنبيذية للقساتون رقم ٩ السنة ١٩٨٣ بالرجوع الى ادارة الفتوى المختصسة بمجلس الدولة تبسل المدار ترارها بشملب المقاول من سجل المتعادين أو اعادة قيده تطبيقسا للمدادة ٧٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه ، على أن عدم انباع جهة الادارة لحكم الملدة ٧ من اللاتحة ليس من شأته أن يؤثر على صحة عرارها في هذا الشسان الذي تتخسفه دون الرجوع الى ادارة المقسوى المتصسة ،

(ملت ١٩٨٥/٤/٣ -- جلسة ٢/١/٥٤٠)

قاعدة رقم (٦٧٥)

المِسطا:

شطب اسم التعهد ــ اللهة ما مكرر من الدة المانسسات والزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٥٥ اسنة ١٩٥٧ ــ حظـر التعالى كما يجوز بالنسبة المتمهدين والقارلين مع الجهات الادارية بسبب المجز في تنفيذ القرام قام يجوز أيضا بالنسبة للبتمهدين والقارلين اللين الميسبق لهم التعلى مع الجهات الادارية على كانت الهم سالة بتنفيذ المقد مسواء كانت المد السالة بقررة في المقد لو ملحوظة عند تنفيذه ــ شـالي: حظر التعلى مع المورد من البلطن رقم كونه في طرف في المقد الاداري .

والخص المسكم :

ان القرار موضوع الحكم المطمون نبه هو قرار مدير عام مستشغيات جامعة عين شميس رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩م المعدل بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٩م والذي تُص على أن (يحظر التعالل مع كل من الموردين لتوريدهما جبن ابيض منشوش المستشغيات استنادا الى المقد المبرم ببنهما وبين الشركة المسمية لتجارة السلع الفذائية التي رسا عليها مزاد توريد الجبن للمستشغيات عام ١٩٦٩/١٨ وتبلغ الادارة العابة المستريات الحكومة بوزارة الفزائة لتولى اخطار الوزارات والمساعح الحكومية والهيئات والمؤسسات المابة لاستبعاد اسمهها عن سجل الموردين وجظر التعابل معهما) .

ومن حيث أن حظر التعامل ، كما يجوز بالنسبة المتمهدين والقاولين.
مع الجهات الادارية بسبب العجر في تنفيذ القرام عالم أو سلبق حبلا بحكم
الملدة ٨٥ من لاتصة المناتصات والمزايدات الصسادرة بقرار وزير الملابسة
رمم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٧ عبجوز أيضا بالنسبة للمتعهدين والمقاولين الذين لم
يسبق لهم التعامل مع الجهسات الادارية والذين كانت لهم صلة تنفذ بمض
المقود الادارية سواء كانت هذه الصلة مقررة في هذه المقود أو لمحوظة
عند تنفيذها عبلا بحكم الملاة ٨٨ مكررا من اللاتحة المشار اليها ، ولما كان
المات من الاوراق أن الطاعن يعمل موردا للجبن من باطن الشركة المصرية
لتجارة السلع الفذائية المتعاقد مع الجهة الادارية علته يكون من الجائز حظر
التعامل معه استنادا إلى المادة ٨٧ مكررا المشار اليها رغم كونه غير طرفه
في المقد الاداري المبرم مع الشركة المنكورة .

(طمن رقم ٣٦) لسنة ٢٢ ق -- جلسة ١٩٨٥/٤/١

قاصدة رقسم (۱۷۲)

: ----

قِرَار هَالَ الْمُعَالِقُ مِعَ الْهِرَدِ هُو قَرَارُ رَمَّتُو لَا يَتَقَيْدُ وَلَكِهِ لِلْفِسِلِلَّهُ وَقَلِمَادُ الْمُغْلِّرِينَ وَمُعُولِ الْإِلْمَادُ .

ملقص العضيم :

ومن حيف أنه لقلك يكون الحكم المطعون نيه قد جانب الصواب في قضائه برغاس دعوى الطاعن الفاء وتعويضا الامر الذي يتعين ممه الحكم والمفاء هذا العظم ويقبول دعوى الطاعن فمثلا باعتبار أن ترار حظر التعالل صع الطاعن قرار مستر لا يتقيد طلب الفاته بالمعاد القانوني لدعوى الالفاء .

(الحال ١٩٨١ السنة ٢٢ ق _ جلسة ١٩٨١/١٨٨)

الجُنِّبُ الرابِسِعِ الطّمن في قرار شطب اسم المتعاقد

قاعبدة رقسم (۱۷۷)

الإستناء:

وتوع الغنى أو التلاعب أو الرسوة أو الشروع فيها من أحد المتعاقبين مُرَارِ الوَهِةَ الادارِيةِ المُتعاقدة بعد بشبطب أسبه لهذا السبب ... وجوب
الجارام واراية الخزافة لهذا الترار ونشره ... الدعاوى التى تقام طعنا على
المتحالاترارات ... بالمين توجيها الن الجهاد التى أسعرتها ... وزارة المارة المنت خصيا السعرة في المتحرفة ... وزارة الماري .

بكفص الحسكم :

ان قرار شطب المن المضون عليه قد صدر استفادا الى البند لا من لائمة الملاسسات لا من لائمة الملاسسات لا من لائمة الملاسسات والمزايدات وتقسى هذه المادة على أن (يفسخ ويسلار الثابين الفيسائي وذالك بعد لخذ راى مجلس الدولة دون اخلال بحق المضلحة في المطسالية بالتمويضات وذلك في الحالات الاتبة :

(†) أذا أسستمبل التمهد الفش أو التسلاعب في معابلته مع المسلحة أو السسسلاح وحينتذ يشطب أسبه من بين التمهسسدين وتخطر وزارة المسلسب ولا يسسمح له بالدخول في طلاحة على أبلاغ أمره النباية عند الاتتضاء .

(بور) إقا تهج في المتهد أو المتاول شرع يناسه أو بواسطة غيره بطسويل ي بهافير أو خير موساشر في رشوة أبعد موالفي الحكومة أو مستخطيفا و يراقع عبالهو أو التواطق معه أشرازا بالمسلاح أو بالمسلحة أو بالوزارة علاوة على شطب اسبه من بين المتمهدين واخطار وزارة الفسزاتة يُنك لنشر قرار الشطف مع اتخاذ الأجراءات القضائية ضسده م

وونقا لُحكم هذه المادة ليس لوزارة الخزانة أية سلطة تقسيرية في نشر قرار شطب الاسم أو عدم نشره نهتى ثبت وقوع الغش أو التلاميه او الرشوة او الشروع ميماً بن احد المعاتدين ومررت الجهــة الادارية المتماندة شطب اسبه لهذا السبب تمين على وزارة الخزانة احترام مهة القرار ونشره - أما المادة ٨٧ مكررا من اللائحة التي تستند اليها الوزارة والتي ردد حكمها ألبتك التاسيع والعشرون بن شروط التمالد مع المطمون عليه بمحل علبيقها بكتلف من مجال عليق الثلاة مم سسالتة التكر _ وذلك اتها تتفهريان (بخيار وزارة الخزانة بالترارات التي تسدرها الوزارات والمبيام بوقاع الجمليل أو استيماد إنده المتمهدين أو المتاولين السنبائية تتعلق بحسن سبعته لنشرها على وزارات الحكوبة ومسالعها ان وجديته مبررا لذلك) وواضح أن حكم هذه المادة لا ينطبق على قرارات شعلب الاسم التي يحكمها نص المادة ٨٥ سالفة الذكر ٤ بل ينطبق على ما تتقده الجهالة. الادارية بما لها من سلطة تنظيم أعمال واجراءات المناتصات العملية من ترارات تحرم بها بعض الاشخاص غير الرقوب نبهم من التعليل معها أوا من التقدم في المناقصات التي تطن عنها بسبب عدم قوافر شرط نصست السنبعة نيهم متوخية بذلك الصالح العلم الذي يتشي بالا يفرض غلى جهستأشه الادارة التعابل مع من لم تعد لهــــا ثقة به غادًا هي استبعدت اسمه من قائمة المتمالمان معها لاسسباب غير الغش والتلاعب والرشسوة كان لوزارة الْخَزْانة سِلطة تتديرية في الجزاء ونشر قران الاستبعاد أو عدم نشره اذا تدرت أن الاسباب التي تلم عليها لا تبور تعييم هذا الاسبتهماد ويبين مما تقدم أن دور وزارة الخزانة بالنسبة الى القرارات التي تصدر من الجهات. الادارية المتماتدة بشطب أسماء الموردين أو المتاولين في حالة ثبوت وتوع القلاعب أو الغشئ أو الرثيوة يتتسرّ ومقا الطُّمُّ المادَّة ١١٤ من الثمَّة (الثانية الثانية الثانية الثانية والمنابعات على نفتر غذه العوارات كون أن يكون لها أية شاطة تعدرية في مِنْهَا: القِبْلُق وَيَنْبِلُلُ عِلَى طَلَقَانَاتُهَا الاخْتَصَعِيرِ عَلَمَتَهَا الشَّيْلِا في اللَّماوي

التي تقام طعنا على مثل هذه القرارات والتي يتمين توجيهها الى الجهسات التي اسديقها .

٠٠ ﴿ عَلَمْن رُعِم ١٠٧٠ أستة ٩ ي شَرِطِستة ١٩٩١/١/٢٩)

قاعسدة رقسم (۱۷۸)

المستعاة

اجازى المائية ٨٠ من لاحة المنقصات والزايدات اصاحب التســـان ان بسمى ادى الادارة لاعادة قيد اسبه في سجل المنعيين اذا انفى التنبيه الذى ترتب عليه تسطب الاسم واو كان ذلك بعد فوات بيعـــاد السحب از الشمن القضائي بالاتفاء في قرار شطب اسم المنعيد من سجل التمهدين ــ مؤدى ذلك انه يجوز ان يكون القرار جحلا العلمن بالانفاء في اى وقت ما ظائر قالها ويستبرا في انتاج اللاء ه

يلقص المبكم

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الحكم بالغاء القسرار المسسائر في معادد الموردين المعلين وعدم السماح له بالدخول في متقصات حكومية في المستعملة الغلين وعدم السماح له بالدخول في متقصات حكومية في المستعملة الغش العجارى بتوريده بطاطين الله جودة من العشف المتنق عليه في الحمقد الافارى المرم منه بقصد تحقيق ربح غير مشروغ سفان المطبق من الاوراق أن المدعى علم بنظات القرار علما يقينيا شابلا لجيسا الموقية في ما ١٩٧٢/٢/٢٠ تاريخ تقديمه العظلم بن ذلك القرار ومحبه : وهنا الموقيت الملهة المنيا بطلب اعادة النظر في ذلك القرار ومحبه : وهناه المجاوية المهادية المناه المعادد المعادد المناهدة المناهدة المناهدة والمناول المعادد المناهدة ا

اسبه في سجل المتمهدين اذا انتفى السبب في شطب الاسم كسفويرُ عُسكُّماً البراءة أو ترار بحفظ الدعوى إدارها لعدم ثبوت النهمة المسوبة الى التمهد او المقاول ، ويعرض قرار اعادة القيد على وزارة الخزانة وينشر على كافة الجهات . وليس من ريب أن القرار الذي تصدره الادارة بشطب اسمم المتمهد بن عداد الوردين المطيين أذا أستميل الغش في تنفيذ التزاماته المتدية ... يمتبر من الغرارات الادارية النهائية التي تصدر بعد أنتهاء المقد الادارى وتنطبق عليه كانة الاحكام الخاصة بالقرارات الادارية والمعلية والجنبود المقنئ فية والانتاذي أأوا فيد العزرة متؤوا الطفق بالانفاء ف، العزار إنه الامارية النقافية وننتلق الطفن غية سنستكم لمباسئ المولة في اطل ولايتها الخاصية بالفام الهارات الادارية النهائية ، بسنى أن هدذا الترار لا يجتبورن الترارات التي تصدرها تنتيذا للعند الادارى واستنادا و نُص بِن نُصُومُهِ وَالتِي تِنظِرهَا مِماكَمِ مِجْلِس الدولة في اطار ولايتها ري أو المراقبة المرا الادارة بشطب اسم المتعهد من سجل الموردين المُطْيِينَ يترتب عُلْية تعديلُ المركز القاتوني للمتمهد تعديلا مستمرا بحيث يمتنع عليه الدكوله في المقاتصات الحكوبية في المستقبل مادام قرار الشطب قائما وبالتالي منتجسا الثاره ، ولَّذَلُّ بَقد أَجازِتُ اللَّهُ مِن مِن لائِحةِ المُباتِميسات والزايدات لمساهب الشان أن يسبعي لدى الإدارة لأعادة قيد اسمة في سجل المتعهدين اذا انتفى السبيب الذي ترتب عليه فسلب الاسم ولو كان ذلك بعد عوات ميعاد السعب أو الطعن القضائي بالالفارق ترار شطب إستم المتعهد بن بينجل المتعدين . ولما كُان المثيرع يقد أجان خلك في يكون تهزار الاداؤة بشيطب اسم المتعهد من سيول البودين ببعلا البسجي يعبوا مواحيه بطان الطعن عوام بالالمساداء على مؤدي والمناف ووالبنار الوا الالا المستلوا لعزاو شطابه المناغ الخ ما بمسد المتضياء مهماد الطبق فيه بالالغاء ؛ فعالمطبلة للا ترزه المشيرعايق تبؤاؤ سنخبه المران شعواب إسما المتمهدان اي وهده داته يعور ال يكور ذاها العرار بمالا للطمن بالإلفاء في لهروتت ما ظل قلها ومستمرا في اثناج الناره ولا سيما وان الدعوى القضائية أتوى في معنى السمى لتعديل الركز القسانوني المستبر

الله عن قرار شطب اسم المنهد فن سبك الوردين من مجرد تقديم الطلب الله الادارة المنتقل القلب الدارة المنتقل القلب الدارة المنتقل القلب الدارة المنتقل القلب المسكم عظلم من القرار الملهمية في ١٩٧٢/١/١ ورفع الجهوى بطلب المسكم بالفقة في ١٩٧٤/٤/١٢ – فإن الدهوي في هذه الطبيخ والملابسات تسكون مرفوعة في المعاد لرضعها تقونا. وإذ تنفي البكم المطمون نبه بعدم تبسول طلب الفاء القرار المطمون نبه شكلا لرضعه بعد المعاد نقه يكون في هسذا الشبق من تفسقة قد خالف المخاون بدؤ يوقع الفضاء بالفاته والمكم بقبول خلاب الالفاء شكلا لرضعة في المعاد .

(طعن رقم ۷۲) لسنة ۲۶ ق ـــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۱) ﴿ وَقَى قَاتَ ٱلْعَلَى طَعَن ۱۹۲۱ لَسَنَةُ هَ ۖ قَ ـــ جَلَّسَةُ وَ الْمِهِ ١٩٨٢/١/١٢)

والبجث الخلس

ُ مَحِنَ الْقَمْلَةُ الذِّى فَنطَبِهُ لِمِيهِ يُونَ وِهِهِ عَيْنَ فِي الْكَفْسَا

التغويشن على أمهة الأغارة القري الادبن الدبن الأدبن الأدب

اللي أمن أسمته التجارية يعدد التجارية ...

. گائ<u>ىدۇرۇ</u>سى(۱۷۳.)

: 6______

رحِنى بُيْتِ إِنْ قَوْارِ حَظْرِ التِمابِل مع الجِردِ لَم يقع على ببيب صحيح وقضا أو قاونا مُنه يعتبر قرارا مخالفا للقانون ... نحق ركن الخطأ في جانب هجهة الإدارية ... منى ثبت أن المتعاقد قد اصابه ضرر النبي يتبقل في الإساءة هي صمعته التجارية نتيجة لوصية الفش كما أصابه ضرر مادى يتبقل في تقويت غرصته في الدخول في الماقصات العالمة والتعالى مع الجهات الإدارية وكانت علاقة السبيبة قالمة بين خطا الجهدة الإدارية وبين الضرر الذي السف المتعاقد غانه يحق له التعويض المناس .

يكفس المسكم :

ومن حيث أنه وقد وضح مما تقدم أن قرار حظر التمامل مع الطاعن. الهيقم على سبب محيح واقعا أو قانونا ، مانه يعتبر قرار مخالفا للقانون ، والمر الذي يتحقق به ركن الخطأ في جانب الجهة الادارية ، وجو الخطأ العرب المناولية الادارية عنه بنى تحققت عناصر المسئولية الأخرى من شهر وعلاقة سببية بين الخطأ والشرر ،

وين حيث أن الطاعن قد أصابه بن قرار حظر التعابل معه ضرر أدبي حقاق في الاساءة آلى سبعته التجارية تتيجة لوصبه بالغش ، كما أصابه من حقوال المذكور ضرر مادى يتبعل في تعويت غرصته في الدخول في الفلتسات حقوال المتعابل مع الجهات الادارية غيما يتطق بتوريد الجبن الابيض م ومن حيث أن علاقة السببية قالمة بيبيخطا الجهة الادارية في حشر التعليل مع الطاعن وبين الشرر الذي أصلب الطاعن من هذا الحظر العبية وباديا .

(طعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٢ ق ... جلسة ١٩٨٥/٤/١)

الشرخ الرابسم اشاكل جَهِـــّة الأعارة بالاز الالها قبل الامالد والزه

أولا ــ يعض صور اخلال جهة الإدارة بالتزاماتها القريضة عليها بالبقد الإداري

قاصدة رقسقم (٦٨٠)

: 4

عدم قيلم جهة الادارة بتثقيد التزاياتها بتسليم التصافد معها موقع. الميل مها ترتب عليه وقف الميلية بدة طويلة نجاوز المقول — يعد لخالا جسيبا من جانب الادارة بواجباتها — نسخ العقد واستحقاق التصافد مع الادارة تعويضا عبا اصابه من اضرار .

بالقص المسكم :

متى كان الثابت أنه قد حيل بين المتماقة والبدء في تنفيد المعليسة بسبب تعرض رجال الاصلاح له ، الابر الذي ترتب عليه وقف تنفيد هذه المعلية لدة جلوزت السنة بعد صدور ابر التشغيل دون أن تقوم الهيئة المعاقدة ومتنفيذ التزامها بتسليم الطاعن موقع الميل وتبكله من البسدء في التنفيذ ، كمن ثم غاته أذا لوحظ أن الدة التي حددت لتنفيذ المعليسة هي شهران فقط ، غلن عدم تيام الهيئة المكورة بتسليم موقع المسل الي الطساعان طيلة عمل بأكمله بما يحق مصه القول بأنها قد اخطت أخسلان جسيا بواجبها تحو الطاعن بعسدم تبكينه من المهل ، وانها تلخرت في تنفيذ التزامها هذا بدة كيرة تجسلوز القدر المعقول بما يقوم مسببا مبررا " تنفيذ التزامها هذا بدة كيرة تجسلوز القدر المعقول بما يقوم مسببا مبررا أسفح العدم العرب بنبها وتحويض الطساعن عما أصابه من إفراد بسبب

(طعن رقم ۸۱۲ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٧/١/٣)

قامية رقم (۱۸۱

4

تعاقد الجهة الإدارية على بيع سلمة مع من ربي عليه الراد ... عدم معافقة السلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة الدارية المسلمة الدارية المسلمة الدارية المسلمة الدارية المسلمة الدارية المسلمة المسلمة

ملفص التسكم:

وس حيث أن اللهبت أن البهة الادارية باعث المدنى ١٠ من تول سوداني جبة حيراء عمير مهتائي و به بان بحيل صوداني جبة حيراء عمير مهتائيو و با بان بحيل صوداني جبة حيراء عمير مهتائيو و با بان بحيل ضوداني جبة حيراء عمير المهتائية ألمتما المتحية المتما المتحية المتما المتحية المتما المتحية المتما المتحية المتحدية المتحدية المتحدية المتحدية الادارية والرفي المتحدية بالادارية والرفي المتحدية التحديد المتحدية المتحدد المتحدية المتحدية المتحدد المت

ثم قدد اصلب الحكم الطمين فيها تشي به من تعويض شابل للبدعى عبسا غاله من كسب ولحته من الأصرار ولا فلسب على تتدير المحكسة لهدا التعويض ببيلغ ٢٥٠٠ جنيه بهراعاة ما اثبته الخبير المتدين من ارتسساع اسمار القول السوداني بوجه عام وما كان يحقته المدعى من المكسب من جرائها يعد استقرال عروضي التجارة عادة من مجروفاته لا غنى عن تحملها > وعلى أن يتعلى بالتراك التعويض كابل الأضرار التي لحتت بالمدعى المن بخراء المنتقلة بناتي التعويض كابل الأضرار التي لحتت بالمدعى الفول المنابع تقدله ما ين المنتقلة المنابعة عن ضرر محلق بسبب كيات الفول

﴿ بِلِمِنْ رَبِّنْ عِلَامًا كَا ١٩٦ أَسْتُهُ ٢٢ أَنْ سَانِكِسَةً ٨٢/٤/١٠)

قاعدة رقم (۱۸۲)

المستعان

الترام الجهة الادارية بتسليم المعاقد مواد الهناء يعنى بحسب اللية المتركة البتماتدين تسليم المعاقد تصاريح الحصول على مواد الهناء وليس المتركة البتماتدين تسليم المعاقد تقديم التصاريح الجهة القالمة على توزيع هذه المواد ودفع شنها واستثامها — ينتفى الازام الجهة الادارية في هذا الشان تبجرد تسكيم التماريح غلال الادة المفقى عليها بغض التفار عن تأريخ أستمالها — تسليم المعاقد تصاريح دواد البناء بعد نقاذ الدة المعدة المبالى بن بنية في زيادة أسمال دواد البناء بعد نقاذ الدة المعدة المبالى بن بني ثبيت في زيادة أسمال دواد البناء تدجع الى تلفير تسليم المستريح بعد تنبع تبية فرول الاستمال ما

والقص الصبيكم

السلام المطلون عداها ألم يتكابا بيزوق الاستمار الناجة من عطبتات المستود الناجة من عطبتات المستود المن عداد المستود المستود المن عداد المستود المس

النافذة خلال الشيهور الإول منهدة الجالية ، ومن ثم نبلا يحق للجهة الادارية الاحتجاج عليهما بنص المأدة ١٧ وبن الشروط المابة للمتد سالفة الذكر الذي يبتي قاتها بالنسبة لأي مطالبة يُقُرُونُ أَسْمارُ أَذَا كَانِت قد حدثت زيادة نيها خلال الشهر اول من مدة تنفيذ العملية عما كانت عليه وقت تتديم العطاء او وقت التعاقد ٤ ومن السلم أن النزام الجهة الادارية بتسليم المطعون شدهما مواد البناء يعنى يُنصب النبة الشتركة للمنماتدين نسليم الطعون ضدهما تصاريح الحصول على مواد البناء وليس مواد البناء ذاتها بحيث يكون على المطعون ضدهما تقديم هذه التصاريح للجهة القائمة على توقيع هذه المواد ودمم ثبنها واستلابها وينتضى التزام الجهــة الادارية في هــذا الثمان بِمَأْولُه المنائِمُ الكسارُيم كالل مدة الشاهر المعنى عليها مِعَسَ النظسر جين اسمياهم إلها على الثابت بن أوراق الطمن أن مروق الاسسمار التي طلب بهل المامون ضدهما ناتجة عن زيادة الاسمار نتبجة لمسمور فصاريح مواد الرَّاء بدد انتهاء الشهر الاول من مدَّة تنفيذ المبلية ، عبسا كانت عليه الاسعار وقت التعاقد خلال الشهر ألشار اليه ، وكأن الثابت أيضا تبهة هذه الفروق لا خلاف عليها بين الجهة الادارية والملعون ضدهما مان الحكم المطمون ميه وقد تضى بالزام الجهة الادارية بداع المسروق الطاوية ٤ يكون تد منادف وجه الحق في تضاله ٤ ويتمين لذلك الحكم برنش الطمن أبع الزام العِهة الادارية بالصرومات عبلا بحكم المادة ١٨٤ مرافعات.

(الطَّمِن ٢٤ م أ لسنة ٢٧ ق ــ جلسة ٢/١٩٨٥/٤)

قام به رقيم (۱۸۲ ا

: 6___46

يلا بسم في المتوقد مع الكالة إن يعنه عن الدفاء بالتواجئه بعد الدارة بلعد المن المائل الدارة بلعد التواجئة الدارة بلعد التواجئة أن يعني عقد أن يستبر في التفيد ثم يطالب جهة الإدارة بالتهديد إن كان الناكية بتنفي والتهديد إن كان الناكية بتنفي و

أولكش العكو

من المرتبي المرتب الذي المرتب المنطقة المنطقة المنطقة المسلمة المنطقة المسلمة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة الادارى يتطق بعرفق عام على مسلحة الانبراد الخامة و لما كان المتد الادارى يتطق بعرفق عام علا يسوغ للمنطقة من الادارة ان يمتنع عن الوغاة بالتزاءاته حيسال المرتب بحجة أن ثبة اجراءات ادارية تد الدت الى الاخلال بالوغاء باحد التزاءاتها علم عله على باداء هذه الاعتبارات أن يستبر في التنفيذ مادام ذلك في استطاعته عمل على المراجعة الادارة بالتحويض عن اخلالها بالمتزاءها إن كان لذلك متنفى وكان له فيه وجه حق غلا يسوغ له الامتناع عن تنفيذ المقد بارادته المنفرة والاحتت مساطته عن تبعة خطه السلبي .

(طعن رتم ٧٦٧ لسنة ١١ ق ــ جلسة ٥/٧/١

قافستة رُقسم (١٨٤)

الجستنفا :

الإصل أنولا يجود المنبلة مع الإدارة في المقود الإدارية أن يتسبك المنادة على من المنادة على من المنادة على من المنادة المنادة عند المنادة المن

ملخص ألحــكم :

الإصل أن الدخع بعدم التنفيذ لا بجوز أن يتمسك يه المساقد مع الادارة في المقود الادارية وذلك ضباتا لحصن سير المرافق العلمة بانتظام واطراد ، وأنه يجوز الطرفين عند التماقد أن يخرجا على هذا الاسسل ، وقد هذه الحملة يجوز المتماقد مع الادارة أن يتمسك بالذفع بعدم التنفيذ ويالتالى لا يعلى للادارة أن توقع عليسه غرابك الذي مادارت قد تراخك في نفيذ المتراماة الما اعجزه عن تنفيذ المتراماة الها العجزه عن تنفيذ المتراماة الها الما اعجزه عن تنفيذ المتراماة المها

· (طمن رقم ٧٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١١٠/١١/١٢/١٠)

قاصعة رقسم (۱۸۵)

: 12-41

النفع بعدم التنفيذ كاصل عام امر غي جائز في المقود الادارية لما تنبيز به من خصائل ولاتصالها بالرفق العام الذي يحب أن سبير بقنظام واطراد الما الذي يحب أن سبير بقنظام واطراد أن المحقق المراد المرادة إلى يحبق المفادلات المحقق المرادة في الفيد الما المفادلات المحقود الادارة في الفيد في القام من المحتودة الادارة في الفيد في القام من المحتودة الادارة في الفيد في القام من المحتودة والمحتودة والمحتودة

ملقص الصـكم :

المنسولين مجينه أن القامة الأ مبلس مدينية الانمر قد وقع هو الاخسر. في يسل كان الإشبان في زيادة للشرو، الملكب بالمعوض منه ويتبشس خذا الخطأ في تراخيه في التجافر إلاجراءات المنصوبين عليها في العند في الونت المناسب ضمانا لحسن سير المرفق بانتظام واضطراد بعد أن أنصح المتمائد في اخطاراته المتعاقبة في ١٠ ابريل سنة ١٩٦٥ ، ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥]، ٨ من مايو سسنة ١٩٦٥ سالفة الذكر عن عدم رغبته في التبسك بالعتسد وَاعْتِيْارَةُ مُعْسُوحًا وَقُلُ الْمُجِلِّسُ مُنْكُمُ الْمُعَلِّمُ الْمُعَلِّمُ الْتُمْسَاعِدُ بِعُضُمُ البولية عَى ١٠٠ مَنْ مِلْيَوْ شَمَّة ١٩٧٥ مُكُنِّي كُلُلِهِ فِي ١٣ مِنْ لَكُلُوبِوْ مِنْقَة ١٩٦٥ أي بعد قرابة خبسة اشهر بسداد الجعل من مايو سسنة ١٩٦٥ حتى اخسر اكتوبر سنة ١٩٦٥ ثم أصدر تراره في ٢٢ من نونمبر سنة ١٩٦٥ بفسيخ المئد وبمسادرة التأبين والطالبة بالتاخرات واشطر التماقد معه يهذا الترار في ٢٨ من توفير سنة ١٩٦٥ وطالبه بسداد مبلغ ٥٠٠٠ جنيف عينة الإيجار من المدة بن مليق سنة ١٩٦٥ على آخر تومير سنة ١٩٦٥ وعاد وطالبه يبلغ مرا وإر بينيها تبية السنحتات المنول بهسا من مايو سسنة ١٩٦٥ ألى آخر يناير سنة ١٩٦٦ بدوند كان ينعين على مولس المدينسة ان يمل على توتى هذه الانبرار المادية تضيلا عن توتف تشيياط المتصف لو بذل جهدا معتولا في اتخاذ اجراءات نسسخ المقد واعادة طرح مزاد المتصف في الوقت المناصعيم ؛ الما يقد بتراهل في اتفاذ هذه الاجسراءات غترة استطلات الى أكثر من سبعة اشهر في حين أن مدة العقد سنة واهدة ، ماته يكون قد ارتكب خطأ يتمين أن يتحمل تبعته . ، فدسسيط

وبن حيث أمّ أمّ كان ألم كذلك وكانت جهسة الادارة كد ساهيت عبد الدارة كد ساهيت عبد الدارة كد ساهيت عبد الدارة المرابعة الدين المرابعة الدارة المرابعة المرابع

. . العبد حيثه أن المتعلم مع مطوس المنينة المنكودة تد حرب باستقلال المتعرف نفيجة لفلوة في ماس المبلط سنة ١٩٥٥ تفيدًا لمنتم جنادتن لا يد له نهه وكان قد سدد الجوار كابلار من شهر ابريل سنة ١٩١٥ بان حسة الإدارة تكون قد مصطبع على معلق ١٩١٠ بان حسة الإدارة تكون قد مصطبع على معه معه عن الثلاثة السهر المتكورة معه عن الثلاثة السهر المتكورة وبالمسلمان المستحق للجهة الادارية تبله على ما ١٩٠٠ وبالمستحق للجهة الادارية تبله على ما سلفه جنيها بالاضافة الى بلغ التأمين المسادر وقدره ١٠٠٠ و١٧ جنيها على ما سلفه بيسسته م

ومن حيث المرابم بثبت في الاوراق أن المتماند مع مجلس المدنسة المذكور ظل شاغلا المقصف بمنقولاته حتى نهلية مدة المقد في آخر يناير سنة ١٩٦٥ أو أنه استلم المقصف من الشرطة في ٢٤ من مليو سنة ١٩٦٥ أذ كل مائبت في محضر قنع المقصف انه تم فض الاختسام تنفيذا التسرال النيلية المعابة ولم يذكر في هذا المحضر وجود المتماند أو احد تباميه انتساء تنفيذ هذا القرار وفضلا عن ذلك قد سجل الدعى عليه بكتبه الموجهسة الى مجلس المدينة أنه رفع يده عن المقصف من تاريخ غلقه وطلب من المجلس استلام الاشياء التي سبق تسليمها اليه ، وبذلك يكون ما يزعمه مجلس المدينة من بتساء المتماند معه شاغلا المقصف بمنقولاته حتى آخر ينساير سنة ١٩٦٦ على غير أساس مليم من الواقع .

ومن حيث أن المادة ٢٢٦ من القانون المعنى نص على أنه أذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المعين في الوغاء به كان ملزما بأن يدفع الدائن على سبيل التمويض من التاخير فوائد تعرها أربعسة في الملقة في المسئل المدنية وخمسة في الملقة في المسئل المجارية وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطلبة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخ لسرياتها وهذا كله ما أم ينص المقانون على غيره سولما كان المطمون ضده قد تأخر في الوغاء بعقابل أبجار البوغيه سالف الاشارة اليه وكان هذا المبلغ معين المقدار عمن ثم تستحق عليه الفوائد الفاتونية بواقع } برسنويا من تاريخ المطلبة القضائية .

وَمُن شَيْكُ أَلُّهُ كُونُ مَا تَعْمَ يَكُونَ الْحَكَمَ الْمُلَكُونَ لَيْهِ أَنْ الْمَسْطِينُ الْحَكَمُ الْمُلَكُونَ لَيْهِ أَنْ الْمُلَكُونَ لَيْهُ الْمُلَكُونَ لَيْهِ الْمُلَكُونَ لَيْهُ الْمُلَكِّ لَيْهُ الْمُلَكِّ لَلْمُلِكُونَ لَلْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّه

(ْ طَعِنْ رِقْمَ ١٠٠٧ لَيْنَةُ وَا ق .. خِلْسَةُ ١٩٠٨ أَ ١ الْمِنْ وَمْ ١٩٨٧ أَ ١

قَاصِعة رشم (١٨٦)

المِسطا :

لا يجوز البتماقد مع الادارة ان يفسخ العقد الجرم معها بقرار بنه النا ما وجدت مبررات القسخ ــ يتمين عليه ان يلجا الى القضاء العصول على حكم بنه بذلك ــ اساس ذلك > ان نسخ العقد الادارى كاصل عـــام لبر نترخص فيه جهة الادارة ضبانا لحسن سبر الرفق العام وليس البتماقد بمها الاحق المالية بالتحويض ان كان له مكشى .

ولقص العسكم:

ومن حيث أن نسسخ العقد الادارى كأمسل عام أمر نترخص فيه جهة الادارة وحدها ضباتا لحسن سير المرفق العام وليس للبتعاقد مهسا الاحق المطلبة بالتصويض أن كان له متنفى وينبنى على ذلك أنه ليس للبتعاقد مع الادارة أن ينسخ العقد المبرم معها بقرار بنه أذا با وجنت مبررات الفسخ بل يتمين عليه أن يلجأ ألى القضاء للحصول على حكم بنب بلك ، كيا أن الدفع بعدم التنفيذ كأسسل عام أينسا غير جائز في المقود ألا تتميز به من خصائص ولاتصالها بالمرافق المسلبة التي يجب أن تسير بالمتقلم وأطراد ومن ثم غلا يجوز للبتعاقد مع جهسة الادارة أن يوقف مسير المرفق لاى سبب حتى ولو كان لخطا أو تتمسير من جانب الإدارة في تنفيذ التزام من التزاماتها التعاقدية . وعلى ذلك عان امتساع المطمون ضده من تنفيذ عقد أستفالل المتصف المذكور دون ثبة ما يبرر ظلك وأصلاء ومن ثبة ما يبرر طلك وأصلاء ومناها بالتفساء سبحة طلك وأضاء ومن ثبة ما يبرر

أيام على تاريخ اخطاره في ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ واصراره على دلك في الكتب الموجه المثال الكتب الموجه المثال الكتب الموجه المثال المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلا بنه بتنفيذ احسكام المقد يستوقب تنتظل جهة الإدارة لتميل شروطه التي تنفي باعتباره منتها ومصادرة التابين المودع دون حاجة الى البسات الضرر ودون مساس بحقها في الرجوع على المتعادد معها بالتعويض عن الخمار التي قد تلحقها نشيعة المثلث الشروط المثقد.

(طعن رقم ۱۰۲۷ لسنة ۱۰ ق - جلسة ۱۰۲۸/۱/۲۸)

رابعنا ــ الخطا الشترك

قاعسدة رقسم (۱۸۷)

: 12.....41

اذا كان الفهرر الذي لحق بالتماقد مع الادارة اساسه الفطا المُسترك الذي وقع من الادارة والمُعاقد ــ فللقاشي أن يقدر نصيب كل من المسئولين عن الفطا في التمويض .

ملخص الحسكم :

انه متى تقسرر بطلان العقد بطلانا مطلقسا على الوجه المقتدم غان المؤسسة يصيبها كاثر حتبى لتقوير البطلان ضرر بتبثل في قيمة الادوات التى قابت بتصنيعها والتى تبين انها غير قابلة للتمامل وليس من سسبيل الى استردادها لمخالفتها لاحكام مرسوم الاوعية .

ومتى كان الضرر الذى أصلب المؤسسة جاء نتيجة خطا كل من الادارة والمؤسسة معا مالغرض أن المؤسسة عليبة باحكام مرسوم الاوعية علمها بالقاتون الذى لا يعتر أحد بالجهل به ، وكان من المتمين عليها والحالة هذه أن تنتيت من مطابقة با تصنعه لاحكله ، ويتبئل خطا الادارة فى كونها طرحت المناقسة على أساس عينة نموذية مخالفة لاحكام مرسوم الاوعية مع ما يتوافر لديها من الإمكنيات الفنية الذى لها الوقوف على حتيقة المواد الداخلة فى تركيها ، وإذا كان الخطأ فى التعويض وقتا لاحسكلم أن يقدر نصيب كل من المسئولين عن الخطأ فى التعويض وقتا لاحسكلم الملتية المؤسسة فى ذبة الادارة سربراعاة مدى جسابة الخطأ الذى ارتكبه كل

(طعن رقم ۱۳۰۳ لمنة ۸ ق ــ جلسة ۱۳/۱۱/۱۲۱) (م ۲۹ ــ ج ۱۸) الفصــلِ الرابــيع بمضـانواع العقود الادارية

القــــــؤع الأولة : عقــد التزام الرافق المسلبة

ئولا ـــ الخرق بين عالدى الترقم كاراس الساية بهنائوات الاستعاش المؤربية

قاعدة رقام (۱۸۸)

: المسلطات

شة نواري بين مقدى التزام الراقق العالمة ويقاولة الاشخال المبوبية . المراجعة الم

يقفس القصوئ :

الترام المرافق هو عقد يتفهد بنتنضأه شخص بأن يقوم على حسابه وعلى مسئوليته بادارة هذا المرفق مولي مسئوليته بادارة هذا المرفق من الشغال عبوبية اذا لزم الامر ويبنع في سبيل ذلك مؤقتا بعض ألسلطة المأمة وتلك متابل جمل يؤديه الى جهة الادارة مما يحصله من أجور من الجمهورية نظير استعمالهم للمرفق .

غالطتصران الاصاسيان. في عقد الالتزام هما كيام المُفتزم بادأرة المرتقى الفلم وادائه لجعل الى جهة الادارة خَعَلِل استفلال الحرفق .

ولها بخاولة الانسفال المهودية نهى عقد يتعهد بمقتضاه مقاول للحكومة بان يقوم بتنفيظ حمل بمين تحت مستوليته وبأشرافها مقابل مبلغ نقدى يدمع الله تضبح الانسمين الموضحة بالتعاقد

والعنصران الاسلسيان في عقد المقاولة هما تيام المقاول بانسسساء الممل المتفق عليه دون أن يكون له حق استغلاله وقيام الادارة بنفع الملغ التقدى للمقاول .

رُ مَثُونِي رَفْمُ ١٩٤٩/١٢/١٦ في ١٩٤٩/١٢/١٦)

تَابِياً ... الْيُزَامِ الرَاقِ العامِ يَعْنِج لَانَةَ طويلة نَسبِياً

قافسدة رقسم (۱۸۹)

الإنسطا :

ان القانون رقم 144 اسنة 1947 بالتزام الراقق الملهة قد وقسم المنظيم الملاقة بين السلطة مائحة الافتزام والافتزام في شسان ادارة الرفل العام الذي يمهد الى المقترم بالشاركة في تسبيره على اساس ان عقد الالتزام بهنج لدة طويلة نسبيا وليس لحد قصيرة .

بلغص المسكم :

يبين من مراجعة التانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالنزام الرانق العلمة انه وضع لتنظيم العسسلاقة ببن السلطة مانحة الالتزام والملتزم في شان ادارة المرفق العام الذي يعهد الى الملتزم بالمشاركة في تسبيره على اساس أن عقد الالتزام يبنح لدد طويلة نسبيا وليس لدد تصيرة ، وآية ذلك أن الملدة الثالثة من القانون تنص على ما يأنى « لا يجوز أن تتجاوز حصة الملتزم السنوية في صافي أرباح استغلال المرفق العسام عشرة في المائة من رأس المال الموظف والمرخص له من ملتح الالتزام ، وذلك بعسد خصم مقابل استغلال راس المال ، وما زاد على ذلك من صــافي الارباح يستخدم أولا في تكوين احتياطي خاص للسنوات التي تقل فيها الإرباح عن ١٠ ونصف وتقف زيادة هذا الاحتياطي حتى ببلغ ما بوازي ١٠ / ٥٠ مراس المال ، ويستخدم ما يبتى من هذا الزائد في تحسين وتوسيع الرفق العلم أو في خفض الاسعار حسبما يرى مانح التزام ، نهذا النص يغترض أن الالتزام لا يهنج الا لمدد طويلة نسبيا تعد بالسنوات ، ذلك لأن الفقسرة الأولى منه نصب على الا تحصل نسبة الربح الا بعد خصم متسابل استهلاك رأس المال ، وقضت الفقرة الثانية بأن ما زاد على الإرباح عن تلك النسبة عستخدم في تكوين احتياطي للسنوات التي تتل نيهـــا نسبة الارباح عن 1 / / ويضاف الى ذلك ايضا أن الزيادة التي تجنب من أرباح الملازم. لا تبنع الى جهة الادارة ماتحة الالتزام ، وأنبا تخصص باعتبارها قد استقطعت من أرباح الملازم ، لمواجهة الخصارة أو النقص في الربع الذي يعبيب الملازم في بعض سينوات الاستقلال ، أو تستخدم في تحسين وتوسيع الرفق العام ، وأيس من شك في أن هذه الاصكام كلها مستحيلة التطبيق على التراخيص التي قد تبنع لاستقلال بعض المرافق العسلة ، لاتها مؤقتة بطبيعتها وتبنع لاجال قصيارة ، وغير قابلة للتجديد ويحق لاتها الادارة ماتحة الترخيص الفاؤها في أي وقت ، طبقا لصريع تصوصها ومن ثم غلا تسرى عليها أحكام القانون رقم ١٢٩ السنة ١٩٤٧ المشار اليه لاتها بتصورة التطبيق على عقود الترام المرافق العالمة دون غيرها .

(طعن رتم ٤٠٠ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١٩٧٠/١/١٧)

ثالثا ــ حصــــة اللتزم

قاعستة رقسم (١٩٠)

البسيدا:

ان المقصود بكلية الاتفاق في معنى النسطر الاخير من المادة التلبئة من المقصود بكلية الاتبئة من القصائون ١٩٤٩ أسنة ١٩٤٧ > هو الاتفاق الذي يتفاول تحديد ارباح المقرّم وتنظيمها > وعلى ذلك يسرى حكم المادة الثالثة من القانون بالتر على كل التزام سابق له > لم يتفاول عقده الاتفاق على تحديد نصبة الارباح > وبالتلقى لا يجوز اعتبارا من تأريخ نفاذ القانون > أن تتجاوز حصة المقرّم ١٠٪ من رأس المال الموظف والمرخص فيه من الحكومة بعد خصم مقابل الاستهلاك > مناذا رغبت المكومة في استرداد المرفق العلم فاقها لا تقرّم الا بحسف الربح عن المدة الباشية من عقد الاقترام .

بلخص الفتوى:

على هذا الاساس بحث تسم الراى مجتمعا بطسته المنعدة في ؟ من توضيع سنة ١٩٥٧ الموضوع الخاص بسريان التانون رتم ١٩٥٩ اسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العلمة على التزام المارة مدينة الاسماعيلية بالتيسار. الكوريائي .

ر والبين آنه في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٢٨ صدر الرسوم بقانون رقم ٢٩ أسنة ١٩٣٨ بلعثباد المعد المبرم بين الحكومة المسرية وشركة توريد الكهرية والثلج عن مد الالتزام المنوح للشركة باتارة مدينة الاسماعيلية بالكهرباء ٤ وبده هذا المقد تلاثون سنة تبدأ بن ١٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ وقد نصر في البند التسادس عشر من هذا التزام على ما ياتي : عدا حق الحكومة في شراء الالتزام عند انتهاء مدته لها ايضا الحق. في مشتراه بمقتضى اخطار برسل للشركة تبل ذلك بسنتين اما في آخر السنة الخليسة عشرة أو في آخر السنة الخليسة عشرة أو في آخر السنة الخليسة عشرة أو في أي وقت بعد ذلك وفي هذه الحالة تدفع الحكومة للملتزمين. خلاف ثين الشراء الذي يحدد طبقا للبند ١٢ أعلاه أبرادا سنويا طول السنين التي تكون بلقية حتى نهلية الالتزام ويكون هذا الإبراد مسلويا لمتوسط الربح. السنوى في السبع سنوات السابقة للسنة الملية التي يتم فيها الشراء بعد استبعاد السنتين الاتل ربحا ويخصم من هذا المبلغ قيمة أرباح رأس المال.

وقد اعترم المجلس البلدى لمدينة الاسماعيلية استرداد هذا الالتزام في آخر السنة الخامسة والعشرين اي في اغسطس سنة ١٩٥٧ ولذاك طلبت جميلاحة البلعيات الرأى غيبا أذا كان القانون رتم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يسرى على هذا الالتزام بحيث يكون من غير الجائز أن تجاوز حصة الشركة السنوية في مبافي الارباح عشرة في المائة من رأس المال .

وبالرجوع الى لحكام هذا التباون يدين أنه نص في المادة الثلاثة على.

أنه : « لا يجوز أن نتجاوز حصة الملتزم السنوية في صافى أرباح استغلال
المرفق المسلم عشرة في المئة من رأس المثل الموظف والمرخص به من ملتح
الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المثل وما زاد على ذلك من
صافى الارباح يستخدم أولا في تكوين احتياطي خاص للسنوات التي تقل نبها،
أرباح عن عشرة في المئة . . . الله » .

وقد نص في الملاة الثلبنة من هذا الشانون على ما يأتي :

« تسرى احكام هذا القانون من وقت صدوره على الالتزامات السابقة مع إجترام المعد المتقل عليها بشرط الا تزيد هلى غلاتين سسنة من تأويخ الهجارية وذلك مع عدم الإخلال باحكام أي إنهاق جبجر بيانون سبابق تعلى جذا القانون ؟

والله وان كانت السِّلَرة الاخْرِة لهذه المادة كان الباعث على وضعها استثناء اسهم النبتع في شركة بياه القاهرة التي كان قُد صودتي على الانقاقين للهرمين معها يالمهقون ١٢٧ لبسبة ١٩٤١ ، غان النهس يسري بالنسيعة لجبيع المحالات اللهي يكون فيها انتهى صدر بقانون سليق الن الميرة بصوم الليس لا بخصوص السبب ،

ها كانت القاعدة في التقون العام أن مقع الالتزام يملك تعديل أحكامه دون حلجة الى موافقة الملتزم يشرط آلا يخل ذلك بالقوازن الاقتوسادي للبشرع من القانون المعدل لاحكام الالتزامات يسرى من وقت صدوره (باقره المباشر) على كل الالتزامات ولو كانت قد منحت قبل صدوره . وهذه القاعدة رددها القانون السابق الاشسارة البه بنصسه صراحة على سرياته على الالتزامات السابقة عليه .

ألا أن الشمارع رأى أن يتحفظ بالنسبة الى نسبة الارباح نقضى بأن سبريان هذا القانون على الالتزايات السابقة عليه بجب الا يخل بأهكام أي انهاق صدر بقانون سابق على هذا القانون .

وقد استعبل الشارع لفظ « التزايات » عند كلابه على سريان القانون عبوما واستعبل لفظ « اتناق » عندبا راى استثناء الاحكام الخاصة بنسبة الارباح (وهى التي كانت بحل جدل عند نظر القسانون) ومؤدى ذلك أن المتصود بالاتفاق في معنى هذه المادة انتباق الذي يتنساول تجديد الارباح وتنظيمها سواء كان بندجها في الالتزام الاصلى أو كان بعقد منفصل .

عادًا لم يكن هناك اتفاق على تحديد الارباح وتنظيمها بين الحسكومة والملتزم غان تطبيق المادة الثالثة بن تأتون التزايات المرافق العابة لا يمكن إن يتمارض مم أحكام الالتزام .

وبالرجوع الى المقد المبرم مع هذه الشركة والمسبدة بيتنفى المرسوم بتقون رقم ؟؟ لسنة ١٩٣٨ تبين أنه لم يتضمن أى أنفأق خاص بالارباح التي تجنيها الشركة .

ومن ثم لا يتعارض تطبيق المادة الثالثة من القانون مع أحكام هذا العلد منسرى عليه أحكامها . لقلك انتهى رأى القسم إلى أن المادة الثلثة من التاتون رقم ١٢٩ مسئة ١٩٤٧ الخاص بالتزليات المرانق العابة تسرى على التزام التراق بديئة الاسهاعيلية بالكهرياء .

- وعلى ذلك لا يجوز أن تجاوزز حصة الشركة السنوية ١٠ بر من راس المل الموظف والمرجّص فيه من ماتح الالتزام بعد خصم مقابل اسستهلاك وأس المال .

وفي تطبيق البند السادس عشر من عقد الالتزام لبيان ما تدغمه الحكومة سنويا من ربح عن المدة الباتية من عقد الالتزام ، تؤخذ أرباح السنين السبع السابقة على تاريخ استرداد المرفق بحيث لا تجاوز أرباح السنين التالية للممل بالتاتون السابق الاشارة اليه ، أ بر من رأس المال الموظف والمؤخس به من مات المال الموظف والمؤخس به بن ماتح الالتزام بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال ، ثم تستيعد السنين الاترار ربحا ويؤخذ المتوسط بعد ذلك وهو ما لمتزم الحكومة بدعمه الى الشركة لا تستليع أن الشركة لا تستليع أن تحصل على أكثر منها لو أن الالتزام بتى لها ، ويلاحظ الشركة لا تستليع أن تحصل على أكثر منها لو أن الالتزام بتى لها ، ويلاحظ أن يخصم من هذا المبلغ لا يقية أرباح رأس المال كما نص عليه في البند

(عنوی رقم ۱۲ه - فی ۱۱/۱۱/۱۹۹۱)

رأبطة ــ الوشسع تحت الحراسسة

قاعسدة رقسم (١٩١)

: 6 ...41

يجون الحكومة (مادحة الافترام) أن نفسع سسكة هديد الدفتا تحت الحراسة اتديرها بنفسها وبواسطة هارس تعيفه للبدة التى تحدها وتحت مسئولية الشركة الماترمة وعلى مصاريفها وذلك متى شت للحكومة أن الشركة قد ارتكبت مخاففات جسيبة لمقد الامتيار ،

ملخص الفتـــوي:

ان الحكومة بصفتها مانحة التزام لها سلطات عديدة تبلك استمهاها في حالة عدم تبلم الملتزم بالوفاء بالتزام لها سلطات عديدة تبلك استمهاها في مثلاً أن تتفذ هذه الالتزامات على حسابه كما في حالة عدم تبلم الملتزم: (شركة حديد الدلتا) بصبياتة الخطوط الحديدية وتحسينها على الوجه الذي ترضاه المكومة . كما لها أن تتخذ ما تراه من التدابير لضبان سير المرافق في حالة توقف تشفيل الخطوط.

وكثير من هذه السلطات المخولة لمتح النزام يتنفى استعمالها رفع يد الملتزم من ادارة المرفق وتبلم المكومة بادارته بنفسها أو بمن تعبنه لذلك والاجراء الذي تتجمه الحكومة في هذه الحالة أذا لم ترد استلط الالتزام هو أن تتسع بقرار منها المرفق تحت الحراسسة ويه ترفع يد الملتزم عن ادارة المرفق لضمان مسره مسم المنتظم ولاسلاح ما يريد اصلاحه من جهة واجبار الملتزم على تنفيذ التزاماته من جهة أخرى .

 وقد الار الغضاء الدرنس حق الحكومة في وضع المرفق تحت الحراسة غُنَّ عَمَلَةً ارتكاب المائزم بخالفات جسيبة لشروط الالتزام فحكم مجلس الدولة الفرنسي بصحة الطرار اصافر في ٣٠ من ديممبر سنة ١٩٣٦ بوضع شركة سكة حديد وتربوايات غاروجار تحت الحراسة لعدم تيابها بدغع الزيادة التي تقررت في أجور العظل بهاتها التهاق بهولية ببينة (١٤٦٥ (حكم مجلس الدولة في ٢٧ يونية سنة ١٩٤٤ – ليبون سنة ١٩٤٤ جزء ١١٤ ص ١٨٥) ويهثل هذا المبدأ أخذ المجلس في أحكامه السادرة في ٣ يونية سنة ١٩٢١ (ليبون من ٧٩٧ و مارس سنة ١٩٢١ (ليبون من ٧٩٧) ه.

كيا أتر الفقه الفرنسى بهذا الحق للحكومة فيقول جيز « أن وضيع المريق. تحت الحراسة أجراء صحيح وأن الشركة صاحبة الامتياز يجب أن تتحمل جبيع تكاليف هذا الاجراء الذي تسببت فيه (مجلة القانون العلم جزء ٦١ طحنة (٩ ص ١ م ١ ومليظيها) .

ويقول رينيه في كتابه (تشريع السكك الحديدية الجزء الأول مع 1٦٩ و ١٧٠) انه اذا توقف استفلال المرافق كليا أو جزئيا كان للادارة أن تتخذ غورا ساعى نفقة الشركة ومسئوليتها الاجراءات اللازمة لضمان سبر المرفق. بؤتتا ، وهذا الاستيلاء المؤقت من جاتب الدولة على المرفق هو وضعه تحت. الحراسة وقد جرى الحمل على أن يصدر بهذا الاجراء مرسوم .

مالتهق عليه في مرنسا حسفها وقضاء - أن للجكومة أن صحر شرارا الداريا بوضع المرفق تحت الحراسة أذا أختل سيره أخطلا جزئيا أو كلها . وتستطيع المتكومة اتخاذ هذا الاجراء ولو لم يرد بدنتر الشروط أية الشارة اليه أذ أنه أجراء في المقلم الاول من النظام العام ويصدر به في المقلب شرار من الادارة مباشرة .

وهذه المدراسة تنميز بأنها تفرض حتما وقوع خطا جسيم من جانبه المنتم بن شائم المنتم بن شائم المنتم بن شائم المنتم المنتم المرقق أو انتظامه المنطق على المنتم على المنتم المن

ولا بشترط لاستمبال ادارة لهذا الدق توجيه أنذار للبلتزم (الا اذا في بالله في المعتبر) لان طبيعة يعذا الدق تتيمني إن تبكن إهارة من الميتمه المعلمة الميتمه الميتم الميتمه الميتمه الميتمه الميتمه الميتم ال

اما عن مدة وضيع المربق تحت الحراسة غان الادارة هي التي تحددها ٤٠ واذا كانت هذه المدة محددة في المقد غليس لهذا التحديد صفة الالزام الي. ادارة غهي ليست ملزمة بانهاء الحراسة عند انتهاء المدة (جيز المرجع المسابق ص ٩٠٥ و ٢٠٠) .

نفى الحالة المعروضة لا تتقيد ادارة بالدة المحددة فى المادة 10 من دغتر الشروط وهى ثلاثة اشهر واذا با تررت وضع المرفق تحت الحراســـة نبلته يكوني عليها ولجب ادارته ، ولها أن تباشر الادارة بواسطة عملها كما أن لها أن تجهد بهذه المهمة الى حارس من بين موظفى الدولة أو من غيرهم ويبكن أن يكون من بين عمال الملتزم نفسه ويدار المرفق تحت مسئولية الملتزم المذى يتحمل جبيع المصروفات التي يتقضيها سير المرفق ويكون للحكومة الحق فى القيام بالأعمال التي تصر الملتزم فى انجازها وكان واجبا عليه أن يتوم بها ـــ كما يكون لها حق تحصيل الرسم الذى كان يتقضاه الملتزم الجبهور والاستيلاء على ايرادات المرفق وتستبر هذه الايرادات من الأمم ال المالمة قلا يجوز حجزها بناء على طلب دائن المقتزم (جيز ــ مقال في مجلة التاذين الفطر مسفة ١٩٤٥ على علله دائن المقتزم (جيز ــ مقال في مجلة التاذين الفطر مسفة ١٩٤٥ على ١٩٤٨ على ١٩٤٠) ،

وعلى ذلك يكون للحكومة أن تقرر وضع سكة حديد الدلتا تخت الحراسة لهدة التي تحددها متى ثبت لها أنها قد ارتكبت مخالفات جسيمة لعقد الامتياز .

ولما كان العقد المبرم مع شركة مسكة حديد الدلتا قد أبرم بينها وبين وزير الإشفال المهوية بتقويض من مجلس الوزراء عان وضع المرفق نحت الحراسة يكون بقرار من هذا المجلس .

لذلك انتهى تسم الراى مجتبعا الى أنه يجوز للحكومة أن تضع سكة حديد الدلتا تحت الحراسة لتديرها بنفسها ويواسطة حارس تعينه للبدة. التي تحددها تحت مسئولية الشركة وعلى مصاريفها

ويصدر القرار بوضع المرفق تحت الحراسة من مجلس الوزراء .
 . . . آ بتوی رقم ۳۲۰ ب ق ۱۹۰۲/۲/۶)

خايسا : سحب الالتزام أو أسقاطه

قاعدة رقام (۱۹۲)

: 12....47

سحب الافترام أو أسقاطه كالاها من الافاظ الرائفة لمنى واحد هو رفع يد المترم عن أدارة الرفق قبل افتهاء مدته لواجهة الخالفات الجسبية التى يرتكبها المترم مع حق ماتح الافترام في الاستيلاء على الادوات اللازمة لادارة المرفق جبرا عن المترم حس ماتح افترام في اسقاط الالاترام أذا أختل المرفق اختلا جزئيا أو كليا أو ذا أرتكب المترم مخالفات جسبية أو تكرر اهباله حس وجوب انذار المترم قبل نوقيع هذا الجزاء حسر ليس محيحا في

ملخص العسكم :

ومن حيث أنه يتمين بادىء ذى بدء التصسيدى للشرط الذى أورده المتزيان في عطائها والخاص بحظير دخول المسيارات الى المسيف المائية في هذا المسدد أن يجلس بلدى رأس البر انخذ أجراءات المارسة للتصاقد عن الترام النتسل الداخلى بمسيف رأس البر ، بل دعيا بعض المستفين بنقل الركاب بالسيارات الى تقديم عطاءاتهم والحضور بالجلسات التي حددت الممارسة جمعم ، وكان محددا للممارسة جلسة ٢٦ من نونيبر عموه ١٩٥٥ حيث قلبت لجنسة المائرسة بقص العطاءات المقدية وبنها العطاء المقدم بن السيدين و اللفين اشترطا في عطائها في حالة استناد الالترام اليها أن يمنع منما باتا جيسع السيارات الجرة والاتوبيس والنقل والملاكي من الحكول المسيارات القرية وحالات دخول المسيارات الملاكي متط لاتزال وتحيل ابتقاة المشطاعين في مدة النصف منشأعة على ماكان متبسا في مصيف علم ١٩٥٥ ، وبالجاسة المذكورة تبسل المذكوران

أداء اللوة محددة مقدارها مائة جنيه سنويا بدلا من النسبة المحددة في: الشَّاس بالجزاء على تبول ركاب اكثر من العدد المترر ، كما تبسلا زيادة عطائهما في مثابل الفاء البند الثاني من المادة (٢٦) من شروط المارسية عدد المقطّورات الى ٢٠ مقطورة بدلا من ١٨ مقطورة الواردة في عطائهما ، وتهسكا بالشرط الخاص بمنع جبيع السيارات الاجرة والاتوبيس والنقسل والملاكي من الدخول الى المصبف ، وبعرض ما انتهت اليه المارسة عملي هيئسة مجلس بلدى رأس البر قرر بجلسته المعتودة في ٢٥ من ديسمبر سفة ١٩٥٥ الموافقة على اسناد الالتزام الى المذكورين على ان يقدما خطاب، ضمان بعبلغ ٢٠٠٠ جنيب بصفة نامين طوال مدة الالتزام ضماتا لقيامهما بالتزاماتهما بدلا من ٣٠٠ جنيب الواردة بشروط المارسة ، وتفويض السيد مدير عام البلدية في مغاوضتهما على هذا الاساس ، وعلى أن يقدما" برنامجا بمراحل توريد العربات لمايننها تبل ابتداء المصيف بشهر على الأقل ، وبعد معدور قرار هيئة المجلس البلدي المشار اليه انعقدت لجنسة المهارسة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وعرضت على للذكورين تسرار هيئة المجلس البلدي المتقدم ذكره نوانقا عليه بالشروط الآتيــة : (أولا) : (1) سحب التابين الابتدائي وقدره ١٠٠ جنبه بعد تقديبها خطاب ضمان بالتأمين النهائي وقدره ٢٠٠٠ جنبه من تاريخ الالتزام لفاية نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ (ب) أن يتدما خطاب ضمان بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تأمينا نهائيك ابتداء من نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى نهـــاية مدة الالتزام (ج) لا تتم الموافقة على هذا التخليض في التامين من ٢٠٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه الآ في حالة ثبوت تيامهما بتنفيذ جميسع ما جاء بشروط الالتزام على الوجه جنيه ثم تخفيضه الى ١٠٠٠ جنيه يتنازل المجلس البلدى عن الاتاوة التي شعهدا بادائها وقدرها ماثة جنيه ، وعلى اثر ذلك اخطرهما المجلس البلدى بُرتيا في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ بما ينيد تبدول عرضهما الذي تضبنه ألعطأء المتدم منهما معدلا على الوجه الذي انتهت اليه المارسة بجاستي ٢٩ 6 ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، كما أرسل لهما المجلس الكتساب رقم

الموقعة المشار اليها ، وطلب عيه تقديم كلساب صغة ١٩٥١ صبته نص المستولة الجوقية المشار اليها ، وطلب عيه تقديم كلساب ضمان من احد البنسولة المهتدة بعبلغ ٢٠٠٠ جنبه ساريا حتى آخر اكتسوير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك برنايج مراحل توريد السيارات والمتطورات ، ثم صدر التأتون رقم ٢٥٧ بنيايج مراحل توريد السيارات والمتطورات ، ثم صدر التأتون رقم ٢٥٧ المنتال خلسوط المتنال الداخلي بمصيف راص البر في منح التزام استغلال خطوط المتنال البر ، وقد تضمن النص في المادة الآولى منه التزام استغلال خطوط الفقل الداخلي بمصيف راس البر وفقا المشروط على ثبة تمن يحظ سر دخول المنيارات المنازات على المنازات على المنازات على المنازات على المتناذ التي شواعها ، ولم يريا وجها للنمن عليه بعقد الالتزام اكتناء بشروط المتناد الى الشروط المذكورة ،

ومن حيث أنه عن طلب مورثه الطاعنين تعويضهم عن قرار المجلس البلدى لمصنقه رأس البر المسادر بالمسماح للسيارات المسامة بدخول المسيف ، مالثابت من الأوراق أن مدير عام المجلس المذكور أسسدر في ١٩ من مايو سسنة ١٩٥٨ امرا اداريا بتنظيسم دخول السيارات مصيف راس البر تضين الاحكام الآتية: (١) السيارات الغامسة والاجسرة المسلة العاقلات الحطاقين وابتعتهم يسبح لها بالدغول للبصيف بعبد سببداد الرمام المغرر الأول مرة مند تدومها للبصيف على أن لا تبقى داخل المسيف أكار من ٥٤ دقيقة وتعود خاليسة من الركاب . (٢) سيارات السياحة التوبيس أو رميس المسلة بالزكاب والمتعتهم يخسس لها مكان بجوار مُعْطَة البوليس أو اللوكائدة وتغسادر المصيف في مدى ه؛ دهيتة ثم تعود الى مكان مزولهم عند المنفر (٣) يسمح لسيارات النقل العامة والخاصسة "المحلة بأثاث ومهمات المسطلقين بعد سداد الرسم المترر على أن لا تبتى بداخل المسيف اكثر من ٥٤ دقيقة (٤) لا يسمح بدخول سيارات الاتوبيس العامة داخس المسيف بل تبتى في الموقف المخصص لذلك عنسد مدخل المصيف ، وعقب صدور هذا القرار تقسدم وكيسلُ المجلس البلدي (مدير دمياط في ذلك الوقت) بالتراح السماح لسسيارات الاتوبيس القسسادمة سن التأهرة بالدخول الى منطقة متوسطة في المسيف (بجوار نقطة الشرطة) وذلك التكليف السبة على رواد المسيف الذين يسستعاون الاتوبيس وقد ناقض المجلس البلدى بجلستيه المنعت احتين في ١٣ / ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٨ الاعتراح المتسلس البلدى بجلستيه المنعتان في ١٣ / ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٨ الاعترام المتسلس المتسلس التساهرة حتى نقطة الشرطة (١) الموافقة على دخول الاتوبيس التساهر من التساهرة حتى نقطة الشرطة بداخل المسيف على أن لا تنتظر داخل المسيف اكثر من سسسيارة ولدة خسسة وأربعين دقيقة (٢) نتوم شركة الاتوبيس بعنع اتاوة هسفا المسلم خسسة وأربعين دقيقة (٢) نتوم شركة الاتوبيس بعنع اتاوة هسفا المسلم بقدارها . ٢٠ جنيه متسابل دخول سيارتها الى داخل المسيف على أن تقوم الشركة بما ياتى (١) المامة منطلة بموقف السيارات امام نقطة الشرطة منما بانا .

ومن حيث أن القانون رقم ٩٦٦ لسفة ١٩٥٤ بانشساء مجلس بلدى لمسيف رأس البر (وهو التاتون المعبول به وقت المنازعة) حدد في الباب المثاني منسه اختصاصات المجلس المذكور ، منص في البدين الاول والسادس من المادة (٨) على أن المجلس يختص بتنفيذ التوانين واللوائح المتطقة بالمسحة العامة والتنظيم والباني ونقسيم الاراضي والمحال الصناعية والتجارية والمجارى والانارة والشواطىء وغير ذلك من القوانين الخاصة بالرافق العامة وتنظيم حركة المرور داخل المسيف بالانفاق مع الجهية المُقتصة ، كما يختص بالاشراف أو أدارة مرافق المبايه والمجاري وشاون النظامة العلبة ووسائل المواصلات . كذلك نصب المادة (٣٥) على أن لوزير الشئون البلدية والقروية أن يصدر الترارات اللازمة لتثنيذ هذا القانون ، وقد صدر في ٩ من اغسطس سنة ٥٥ ترار وزير الشعون البعدية والقروية رقم ١١٦٧ أسنة ١٩٥٥ بلائحة ننظيم الشاطيء براس البر ، ·ونص في البند (٣) من المادة الاولى منه على أن يحظر في مصيف رأس البر التَمَاء موستم الاصطباف _ الذي بيدا من أول يونيه وينتهي في ١٥ أكتسوير مَنْ كُلُّ عَلَمْ أَشَد دُخُول السيارات والعربات والدواب والدراجات البخسارية وَالْدَرَاجِاتِ فِي ارضِ المعيف بغير ترخيص ، ومنساد ما تقسدم أن مجلس بثلاي مصيف راس البر كان هو المختص بكل ما يتعلق بالمواصدالات داخل مَتَّطَّقة المسيف فيديرها ويشرف عليها ، كما ناط به القانون تنظيم الرور داخل اللَّمْنَيُّف } وله أن يتيـــد مــرور المركبـــات بكامة أنواعهـــا في كل

المسيف حسبها يقدر من أوجه الصالح العام ، ويناءا على ما نشجم فان قرار المجلس البلدى المذكور بالسماح للاتوبيس أو غيره من وسسائل النقل بدخول أرض المسيف أنها يجد سنده في أحكام القانون رقم ٢٦) لسنة ١٩٥٤ ، وترار وزير الشسئون البلدية والقسروية رقم ١٩٦٧ أسسئة ١٩٥٥ المشار اليها ، ومن ثم لا وجه لتمييه سسواء من ناحية اختصساص بمسدره ومن ناحية موضوعه بمراعاة أن المجلس المذكور اتخذ القرار المشار اليسه رعاية لمسلحة عابة لجمهور رواد المسيف وتخفيف العباء عليهم .

ومن حيث أن ترار المجلس البلدى المذكور بالسماح الاتوبيس بدخول المسيف قد جاء سليها وينتقا والقسانون على ما سسلف الايفسساح ، الا أنه في واقع امر قد انطوى على تعديل شروط الالتزام ، ومد ذلك أن الجسدول رقم (1) الملحق بمقد الالتزام والخاص بتحديد خطسوط المسسير وعسدت الوحدات وتعريفة الاجور قد حدد موقف الاتوبيس في ميدان (٧٧) وذلك حسبها هو واشسع بالنسبة السار الصلسوط ارقام ٢ ، ٢ ، ٤ وقد ترتب على صدور قرار المجلس البلدى أن تغير موقف اتوبيس من ميدان (٧٧) على النحو الذي جاء بالجدول رقم (1) المسالف ذكره التي منطقة متوسسطة داخل المسيف بها يعد تعديلا في شروط الالتزام سـ

وبن حيث أن المسلم به نقهاء وقضاء أن شروط عقد النزام المرفق العلم تنقسم الى نوعين : شروط لاتحية وشروط تصاقدية و والشروط اللاتحية غط هى التى يبلك ماتح الالنزام تعديلها بلرانته المنفرة في أي وقت وغقا لمتنفيات المصلحة العلبة دون أن يتوقف ذلك على تبدول المنتزم ، والمسلم به أن التعريفة أو خطوط المسير وما يتعلق بهما ، من الشروط اللاتحية القابل للتعديل بارادة ماتح الالتزام المنفردة ، غير أنه الشروط اللاتحية القابل للتعديل بارادة ماتح الالتزام المنفردة ، غير أنه السير لمسلح المنتوب المسلح المأمم على المسلح المأمم للمنافزة أن المسلح المأمم على المسلح المأترة للمنافزة أن يتوبل المتزام أن ينوفضه بها يجبر هذه الاشرار ، ولقد أخذ ألشرع منا المنتز عليه التنفي منافزة المنافزة المنافزة

الماية على أن ٩ لماتح الالتزام ... بتى انتضت ذلك المنفعة العسماية الله وبوجه خُامِر توائم. الاسعار خاصــة به ، وذلك بمراعاة حتى الملثزم فيرُّ بمدل من تلقاء نفسه اركان تنظيم الرفق موضوع الالتزام وقواعد استفلاله التمويية في أن كان له تمخل » وبالابتناء على ما تقسيم قاته أذا كان من حق المجلس البلدى (مانح الالتزام) ، أن ينقل موقف الاتوبيس من ميسسدان (٧٧) من خارج المصيف الى جوار نقطة الشرطة داخل المصيف ابتفاء صوالح رواد المبيف ، غان ذلك بنطوى على تعديل لدائرة الالتزام ونطاله على وجه يؤثر على خطوط السر وبالتالي على شروط التعريفة على ما سلف البيان ويلحق باللتزمين خسارة من جراء انصراف رواد المصيف القادمين بن القاهرة عن استعبال الوحدات التي أعدها الملتزمان لنقلهم الى داخلً المصيف ، وقد استشعر الجلس المذكور تحقق هذه الخسارة حسبها يبين ذلك من مناقشات اعضاء المجلس بجلستي ١٢ : ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٨ تقدد توه رئيس المجلس أن ركاب الاتوبيس كان من المسسروض أن يتركوا الاتوبيس خارج الميف ويستعلوا سسيارات ووحدات اللتزم للانتقال الى داخل المسك ، وإن دخول الاتوبيس سيسيع على الملتزم بعض ما كان يتوقعه من ابراد ويجب عدم اغفسال وضمع الملتزم وتعرضه الخسارة ، كها اوضح مدير مديرية دمياط (ووكيل المجلس) بأنه خشى ان يضمر الملتزمان من جراء دخول الاتوبيس وانه استدعاهما فاكدا له أن خسارتهما لن تقل عن ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، وإن آخر ما أمكنه الوصول اليه انهها حددا خسارتهما بببلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، ثم اقترح بعض اعضساء المجلس أن تقور اعانة للملتزمين غير أن رئيس المجلس أورد أن تقرير الاعانة يضعف مركز المجلس لمام القضاء واقترح تأجيل نظ رها ، ومن ثام وق ضوء الاعتبارات البسطيقة ، علن الضمارة التي لحقت الملتزمين تعبثل في وقع الامر ويصغة خامسة عبا ضماع عليه من ايراد نتيجة السماح للاتوبيس بالتخول الى منطقة متوسطة بالصيف ، وما تحسلاه في صيانة وتشغيل الوحدات التي كانت معدة _ بحسب خطوط السير _ لنقل ركاب الانوبيس

⁽¹A = Y. p)

ومن حيث أنه عن طلب المدعين الحكم بعدم احتية المجلس البلدى في اسقاط الالتزام وبراءة فيتهما من الغرامات المدعى بهما عن موسسين استقط الالتزام وبراءة فيتهما من الغرامات المدعى بهما ببلغ ... (10 جنيم عن العمل المعرف المعلق المعرف المعرف

ومن حيث أنه لا اعتداد لما ذهب اليه الطاعتـون في طمنهم من أن شهروط عند الالتزام قد المعاربة سحب الالتزام ولم تنفى على استلطه وهو لجرائيالغ التسوة بشخرط لتوتيمه أن يصدر به حكم من التفسياء الخطيط بلغ الجسلة من الماتزم ، وأن المخالفات المنتبوية إلى الماتزين تنطوى على خطورة ندر استلط الالتزام نعضها عبارة من احتياج بعض السيارات لأصلاحات بسيطة لا تعوقها عن السير واداء الخدية المطلوبة ، ونبيا تذمير بتكم تركيب العدادات بسيارات النقل الخاص على طبيعة الجو يمنع من تركيبها بسبب البهال والرطوبة نضلا عن أنه ثم وضع تسسمرة ودية

الهذه السيارات بموافقة المجلس البلدي ، أما النقص في عدد الوحسدات الماثررة نقه يرجع الى السماح للاتوبيس بالدخول الى المسيف وانصراف مواد المسيف عن استعمال صوارات اللتزيين مما ترتب عليه تعطيل ثلاثة .خطوط من الخطوط المنتة المتررة وأضحى من غير المجدى تشسيل كل وهدات هذه الخطوط ٤٠ لاعتداد بكل ما تقدم ذلك لاته وان كان عقد الالتزام قد نص على مبحب الالتزام وليس على اسقاطه الا الاسقاط والبسعب يتنقان في مداولهما وفي الاثار المترتبة عليها وأن القصيد منهما توتيهم جزاء رادع القانوني للتصرف أنما يرجع نيه إلى حقيقة الواقع لا ألى ما يطلق عليه من تسبيات أذ العبرة دائبا بالماتي لا بالالفاظ ، نسبب التزام أو استقاطه على الملتزم الخلاله الجسميم بشروط التزام ، يضاف الى ذلك أن التكييف كلاهها من الالفاظ المترادمة لمعنى واحد هو رضع بد المتزم عن ادارة المرفق قبل انتهاء مدته لمواجهة المخالفات الجسيمة التي يرتكبها الملتزم مع قيسلم حق ماتع الالتزام في هدده الحالة في الاستبلاء على الادوات اللازمة لادارة المرفق جبرا عن الملتزم ، وليس صحيحا في القانون أن هذا الجزء لا يجز **توقعه الا بعكم من المحكية المختصة ، اذ أن مانح الالتزام له سلطات** عديدة عملك استحمالها في حالة عدم تيام المنزم بالوناء بالنزامانه المفروضة عليه بموجب العقد ، فله _ بقرار منه _ توقيع الفرامات المنصوص عليها بالمقد أو تنفيذ التزامات الملتزم على حسابه ، وكذلك له أن يتخسف مها يراه كفيلا لضمان سير المرافق ، كما يثبت لمانح التزام دائما _ بجانب أو أذا أرتكب الملتزم مخالفات جسيمة ، غاية الأمر أنه يشسترط في هسذا هذه الجزاءات _ استاط الالتزام اذا اختل المرفق اختلالا جزئيا أو كليسا الصدد توانير شرطين اولهما أن يرتكب الملتزم مخالفات جسيمة أو يتكرر الجملة أو يعجز عن تصبيره بالتظلم ، وثانيهما وجوب انذار الملتزم تبسل توقيع هذا الجزاء ... وبد تواني الشرطان المسطيقين في النزاع الماثل ... ولا يتطلب الأور هسكم من المحكسة المختصسة بل يكفى فيه قرار من مافح الافترام ٤ ويؤيد ما تقدم أن عقد الافترام قد أص صراحة .. في الاحوال اللغي أجار أهيها سحب الالتزام _ على أن الجلس البلدي هو الذي يقسرو صمحيد الالتزام.. كذلك لا وجه لما ذهب البسم الطساعنون من التطيل من

هنان الخالفات التي استثبات إلى اللغزيين وشقف في تحتهم 4 الجان معفور تعدُّه المُخالفات على رئيبًا عليهُمُنا عبد الالتزام * فضيلًا عن توتيح الفراسة فيًّا كل حالة ، مسب الالتزام ، ومنها عدم تيسام الملتزمين بتنمييز جبيسام السيارات والمتطورات المتنق عليها ، فقد نصف اللادة (٩) من العقد مانه-« على المتزمين أن يمشر لا منفلا على الخطوط جبينه السيارات والمتطورات المحددة في المحتى رهم ("١) الرائق لهذا العقه عيها عدا الاحتياطي ، ويجوز لمجلس المسلدي ساستوه الالتزام في حالة واخلاله المتزمين باحسكاس هسذه المادة » والثانت بن الأوراق أن القلم في عنك الوحدات المتعق غليها خلال موسم سنة ١٩٥٨ كان قاطرة واحدة وأربعة سيارات جيب وكل الوحداث الاحتياساطية ، وفي موهم سنة ١٩٥٩ بلغ النقص قاطرة وسيارة جيب وكل الوحدات الاحتياطية من القاطرات والمقطورات وسيارات الجيب . كاللك تبين من التقوير الفحمى الفني سوء خالة السيارات المستادمة في الرقق تبعض السيارات غرامله تالقة أو تحتاج الى ضبط وأصلله ٤ وبعضها يحتاج الى فركيت الانوار الطفية أو الأمامية أو تغيير أو اسسلاخ متوم الشيارة (المارض) عكما أوضحت هذه التتارير سوء حالة الإطارات والبطاريات واحتياج الفرش الى الترميم 3 كثلك اشارت التقارير الفنية الى لم يتم طبعًا للاصول ألقنية فضلا عن عدم مراعاة النظاعة المامة لهدفه ان معكلم شائبًا وأن السيارات قد علاها المنسدا ، وإن دهان السيارات الوحدات بما في ذلك الإماكن المصصة للركاب ، وإن الاتوار المسسراء الطنية لها لا تعسل عند وتونها مع القرملة . كذلك ثبت من التتسارير المقكورة أن بعض الشكيارات معطلة بالؤرش والبعض الآخر موتوراتها عي حَالَة سِيئَة وَأَنْ جُمِيغُ أَتُسْيِارات الجِيبِ المُصْعَمَة للنقل الخاص لم-يَزكب يها عدامات بالمُخَالَفة التشروط التعريفة التي أوجبت أن تزود هذه السنيارات بعدائات كِيلُو التربية الصحيد الإجراة على اسمانين به له مليما من الكيشاق بقر الإيال أو حزه بنه بين بكان اليكوب ، ومشرة اليسبسات عن كل ٢٠٠٠ كتو عِلْقِد مُلِكُرِيَ وَمِنَا مِن عُمْكِ فَي عَلَى كُلِّي هَذَهِ المعِومِيِّ تَهْدِد أَبِنَ الرَّكَامِيِّ وَالْجِمِيْزِلَ وهسوغ استقابه الإفتزامية وتداغهارت المادة إ وا راس العقد للمجلس البلدى ويحويد الالتزام إذا حششااتك ماة اللاتزام اخالت الغدية الخدية الا اسبيبيين أسياب وإن أصبح أمن الركاب أو الجمهور مهددا بسبب سوء حلة المهاب أو تعطيل تسيير الخطوط كلها أو بعضها كليا أو جزئيا ولم يتم الملتمان ببأ يكف انتظام الخصة وسلامة الركاب والجمهور ولا يفنى الطاعنون بعد ذلك التول بأن المجلس البلدى قد وأفق على تعريفة وهية النقال بالسيارات الجبير الخاصة بدلا من ترويدما بالمدادات الكيلومرية ، أذ الثابت أن إعفاء الملتزمين من ترويد السيارات المذكورة بالمدادات كان عوسمي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ فقط طبقا لقرار المجلس البلدى بجلسته المعتودة في ٨ من يونية سنة ١٩٥٧ ، أما في موسم سنة ١٩٥٨ وما بعده ، من تركيب المدادات ، عان الواضح من الأوراق أن المجلس تبصك بتزويد من تركيب المدادات ، عان الواضح من الأوراق أن المجلس تبصك بتزويد السيارات المتحسبا بين من السيارات القي وجهها المجلس المالية وذلك حسسبا بين من التنازات التي وجهها المجلس المالية وذلك حسسبا بين من الانذارات التي وجهها المجلس الى الملتزين منذ بداية موسم ١٩٥٨ .

ومن حيث أنه من التأمين المقدم من الملتزمين والبالغ تدره جنمه نان الجهة الادارية لا تنازع في استحقاق الملتزمين لهذا التأمين وآية ذلك أنها أجرت خصمه من الفرامات التي تقرر توقيمها على الملتزمين عني علمي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ .

5 7 1

ومن حيث أنه نبيا بختص بالجراحين اللذين أتامهما الملترمان براس البر لخدية المرفق ، نالثابت من الاوراق أن المجلس البلدى استولى عليهما ومايت بجنة بشكة من المراقبة الاتليبة للشئون البلدية بديب المسئون تنيتهما ببلغ . ١٣٠ جنيه وذلك حسبها ببين من كتاب مراقب الشسئون البلدية والقروية بدياط رقم ٢٥٦٣ المؤرخ في ١٥ من ديسمبر سسنة ١٩٦٠ (المرفق بالملف رقم ١٤/٦/٦)) وترى المحكمة الاعتداد بهاذا التقسيم بيواعاة أن الطاعنين لم يوجهوا ثبة اعتراض محدد على عمل اللكينة المذكورة أرسا التنبيت اليه في تقديرهما لقيمة الجراحين .

وبن حيث انه يخلص ما تقدم أن الطاعنين يستحقون مبسلخ ۱۹۷۲) ۱۹۷۲ (عبارة عن ۲۰۰۰ جنيه التمويض المقضى به بهذا المسكم ، ۲۰۰۰ جنيه قيمة التابين ، ۱۹۷۰ والم الادوات والسيارات التي تم الاستيارا عليها ، ۱۹۰۰ جنيه قيمة جراحي راس البر المستولى عليهما) ٤ يدُمسمُ منه مبلغ ٢٩٤٤ تجنيها الفرامات التي وقعت على الماتزمين في علمي المرة ١٩٥٨ ، مسلخ. ١٩٥٨ ، مسلخ. ٢٩٤١ ، مسلخ. ٢٧٢ جنيها غراماتُ موسم سنة ١٩٥٨) نيكون البساتي مبلغ ٢٧٤٠ ١٧٤٠ وُهو ما ترى المحكمة القضاء به .

ومن حيث أنه على متنفى ما تقدم يتمين الفاء الحكم المطعون فيه) والتضاء بالزام مجلس مدينة رأس البر بأن يدنع أورثة المدمين مسلغ.

٧٧٠- ٢٦٢ (الفين وسنبالة واربعين جنبها) وسبعبالة وسسبعين مليها) والزمت الجهة الادارية المصروفات نظرا الآنها هي التي الجاتهم الى سلوك طريق التقاضى .

(طعن رقم ١١٠ لسنة ١٣ ق ـ جلسة ١٢/٢٠)

قاعدة رقيم (١٩٣)

: 10---49

ان الحكومة اذا شنات أن تقرر اسقاط التزام منح شركة مرفقا علما" ومصادرة التأمين الدفوع منها ويكون ذلك بقرار من مجلس الوزراء بدون. هاجة الى أعذار سابق ،

بلخص الفتــوى :

أن للادارة بها لهابين رقاة واشراف على سبر المرفق استلط الابترام.

كجزام على اجلال الملتزم بها يغرضه عليه عقد الابتياز من التزامات ، وإن لها

تبل انخاذها هذا الاجراء في حلق شعليل المؤفق في يتخذ من الاجسواطات

الوقتية ما يكل استبرار سيره وذلك لحسف الملتزم وتحت مسؤليته ،

على استطاع المحتمد الثناء المدة التي صفر عيها هذا الأجراءات الوقتية المها

على استطاع المحتمد المربع المربع عن المربع في الدارة استغلا الامرام المنها المربع عن المتباد المحتمد المحتمد

` والذى بين مما استقرت عليه أحكم مجلس الدولة في فرنسا أن استقط الأفترام هو جزاء منطق بالنظام العام يكون للادارة الالتجاء اليه حتى لو ثم يرد عليه نص في عقد التزام كلما وقعت من الملتزم الخطاء جسبية في ادارة المرقق وان هذا الاستطام جائز حتى لو لم يتعطل سبي المرفق اذا نظف الملتزم من تنهييذ التزامات جوهرية أخرى كالوغاء بالتزامات المقلية قبل الحكومة .

كذلك برى قسم الراى مجتمعا أنه أذا رأت الحكومة أن المسلحة العلية تتضى استعرار سير المرفق أثناء هذه الفترة غان أدارته خلالها تتع على علاق الادارة التى تتولى سيرة لحسابها وتحت مسئوليتها مادامت علاقة الملتزم بالمرفق تنتهى بالاسقاط . وفي هذه الحالة يكون للادارة استخدام كل منشاتت المرفق ومعداته وادارته ، وتستير هذه الادارة الى أن تنتهى اجسراءات المزايدة . على أن يكون الاشتراك في المزايدة على اساسي شروط الالتزام العالية التى يخضع لها الملتزم الجديد في علاقته بملتح الالتزام .

ولما كان موضوع المزايدة هو حلول ملتزم جديد محل الملتزم الذي اسقط النزامه مان القسم برى ان المزايدة تشمل الحق في استفلال المرفق كعقى معنوى تلقم بذاته يكون عنصرا من عناصر المزايدة .

لها بالنسبة الى يتبع بعد المزايدة من اجراءات غقد رأى التسم الا يبدى رأيا فيها يتبع في شأن ذلك حتى يتبين سير اجراءات المزاد ليكون ابداء الرائ في ضوء مة تسفر عنه تلك الاجراءات .

لذلك انتهى تسم الراى مجتمعا الى ما يأتى :

 ا ــ ان للحكومة اذا شماعت ان تقرر استاط النزام منح لشركة تعير مرفقا علما ومصادرة التامين المدفوع منها ويكون ذلك بقرار من مجلس الوزراء وذلك دون عليمة الى اعدار مسابق .

. به الدسومة أن يقفر أسقاط الالتزام تطن الحكومة عن مزايدة علمة لبيسم المرفق وسعياته وادارته وفقا لاحكام عقد الالتزام تبهيدا لاختيار الجترم جديد وتتبطل الترايدة حق استقلال المرفق في ذاته . . وتجرى هذه المزايدة على اساس أحكام عقد الالتزام والشروط الملصقة به . ي رس سداد رات العكوبة بعد الاستاط أن المسلحة العابة بتنفي استبرار بهي المراق المرفق المراق المرفق المرفق الدارة المرفق في هذه الحالة بمعرفتها وعلى حسابها وتحت مسئوليتها لحين أشام المزايدة ولها إن تستخدم لهذا الغرض جميع موجودات المرفق .

 ... الما ما يتبع بعد ذلك فيكون ابداء الرأى فيه في ضوء ما تسفو عنه اجراءات المزاد .

(مُتوی رِتمَ ۲۱ سے فی ۱۹۵۲/۱/۲۸) ۔

قاصحة رقيم (١٩٤)

المنسطة :

— اسقاط التزام مرفق الكهرباء والغاز بعبينة الاسكندية عن شركة ليبينة الاسكندية عن شركة ليبينة وشركاه — عدم استحقاق الشركة أي تمويض عن اسقاط الالتزام مادام المستقط على سبيل الجزاء — اعتبار الاسقاط بيناية تقصير لدة الالتزام أو تعريب ليماد أنتهائه — اثر ذلك في تحديد الآثار المائية المرتبة على الاستقط — اثرجوع في هذا الشان المواد المنظمة المكم الموجودات المتطقة بالرفق عند انتهاء آلدة — وجوب المولة هذه المجودات الى السقطة العلمة بدون مقال — اختلاف المحكم بالنسبة الى حقوق الشركة ولموالها — المواتها مقابل مقبل المتبتية بحسب المكان تحصيلها — اساس ذلك عدم اعتبارها من عناصر الرفق .

ڪفن القصوي :

 على إنه يستطيع أن يسدد نقلت المشرع ويحصل على ربح معتبول اذا استور الالتزام الفقا الدة المرة بوثيتة الالتزام ، غاذا انتضت هذه الدة المقتل الإنهاس الذي ينى عليه تقديره وحرم من حته في التوازن الملى ولهذا تحق له المطلقية بتعويض عن الإشرار التي تصييه يسبب قبلك به واذا كان هذا هو التصوير القانوني السليم لنكرة التوازن الملى للالتزام هو أن يكون الإشلال بالتوازن الملى تد نشئا عن عمل السلطة الادارية ولم تكن لمحقط المتها الأبير به أو عن ظروف خارجة عن أرادة الملتزم ولم تكن بتوقعة وقت متفه الالتزام بطقا لنظرية الظروف الطارئة به أنا أذا كان الإخلال بالتوازن قد نجم عن خطأ الملتزم حيث يسيء ادارة المشرع اساءة تدعو الى الأضرار بعد استاط التزامه فان السلطة العالمة لا طتزم بتعويضه وتلك نفضاً لا عن أن استقل الالتزام هو جزاء يتنق مصه أن يستحق شويس نه .

وبن حيث أن ما قد يكون أصاب شركة ليبون من أضرار نتيجة استقاط الالتزام أنها يرد لخطئها حيث كشفت المذكرة الايضاحية لقانون الاسقاط عن مخالفات جسبية ارتكيتها الشركة بعضها فني والأخر مالى مما هدد المربق بلتبيل وأسرع بالسلطة إلى أسقاط الالتزام بعتضى حقها الشروع في رقابة المرتق وعدم خرجه من مسئوليتها في ضمان سسيره التظام رغم أدارته عن طريق الالتزام سون ثم غان الشركة لا تستحق أي تمويض عن أسقاط الالتزام الذي كان منوجا لها .

م. وبالنسبة إلى حق الشركة في الحصول على مقابل لحتوقها ومبطكاتها وموجودتها إلتي التي قوسسة الكورباء والغاز بالاسكندرية بقتضي الملكة التقافق المسلوق ال

"ويُنعَضِّنُ هذا القارق على الآثار الملية المرتبة على كل من الاسترداد والاستخاط على من موجودات الزمق والاستخاط على من موجودات الزمق الدي اتلهما وتلتها السلطة المسلمة له في الاستخداء على المؤلفة أموال وموجودات وحدق الملازم السلطة المامة تكون مقر مقابل .

ذلك أن التسليم بأن الاستاط جزءا ما ارتكبه الملتزم من أخطاء يوجب تمسسويره عسلى أنه انقسسامى لدة الالتزام يحيث تعجر منتهيسه في تاريخ الاستاط بما يترتب على ذلك من آثار وبعبارة أخرى غان الامستاط يؤخذ على أنه عبلية تقصير لمدة الالتزام حدت اليها اخطاء الملتزم الجسيهة .

وترتيبا على ذلك يتمين تحديد مركز شركة ليبون طبقا للاحكام التي ننظم الانتهاء المادي للالتزام الذي كان معنوها له على الوجه الوارد بوثيتته وهي المقد الموقع عليه في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، بعمني ان نطبق في تاريخ اسقاط الإحكام التي تقرضها وثيقته عند انقضائه بانتهاء . هنته .

وبالرجوع إلى وثيتة الالتزام بين أنها أوضحت في مأدتها الشائة والثلاثين ما يتبسع بالنسبة إلى الموجودات المتطقة بمرئق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكبربائية عند انتهاء مدة الالتزام وأوضحت المادة 70 من الوثيقة بحكم الموجودات المتطقة بالمتياز الاتارة العلبة والخاصة بالمناز عند المتهاء نفس المدة عدون تم يتمين الرجوع إلى احكام هاتين الملتين عند تحديد نطاق الاتارا المترتبة على اسطاط التزام ال

المحاد وبعد التحدد هذا الشاق بها بخرج عن طك الاحكام والقول بتطبيق الملحة ١٨٨ وينالوفيقة الإن تواجه هالة انتظاع التيسار الكوريش بخطسها الشركة وترقّب عليه وجوب تصليم جميع المنشات يشير مقابل سـ لا وجه لخلك الآن الاستقلط قد تهرجواء لمخالف لا تدخل فيهسها المخالفة التي جاهب الملاقة الله والمحتب لا تدخل فيهسها المخالفة التي الانتزام وأنير التي التي التي المنافق التي السيامة إلى المنافق التي المنافق على سسبيل الاستابل المنافق على سسبيل الاستابل المنافق المنافقة ال

أما حتوق وأموال الشركة وهي أموالها النتدية السائلة وحقوقها النمي تنثل دنية الخبل الفير بسبب استقلال المرفق ، متؤول الوسسة الفسائر والكهرباء الدينة الاسكندرية مقابل تبينها الحتيقية منظورا البها من زاومة المكان تحصيلها ، ولا وجه لان تكون هذه الايلولة بغير متسابل أذ أن هذه الاموال والحقوق معلوكة للشركة ملكة خاسة في تاريخ الاسسستاط ولا تعتبر عنصرا من عناصر المرفق الذي استط النزامه والتي تؤول للمسلطة المابة طبقا لطبيعة النزام .

(نتوی رقم ۲۰۹ — فی ۱۹۳۳/۱/۱۵)

قاعدة رقم (١٩٥)

المسلطا :

اقترام استفائل مرفق الكبرياء والفاز بدنية الاسكندية — اسقاط.
هذا الاقترام عن شركة ليبون وشركاه ببكتفى أهـ علم القانون رقم ۱۲۲
لسنة ۱۹۲۱ — القص على تشكيل لجنة بقرار من وزير الشئون البـ لنية
تفتص بتحديد وتقييم جبيع التزليات الشركة التأثشة في استفلال المرفق و
وكذلك المحقوق التي قد لا تؤول دون مقابل نتيجة اسقاط الالقزام — حق
الشركة في اختيار المضو الثاقت في هذه اللجنة — اثر عرض الحراسة على
الشركة المنكورة في هذا المق — دغول هذا المدى في اعمال الادارة ومن ثم
يدخل في الحقوق التي تشاولها المراسة — حق الحارس في الهنيار هذا
المضو — جواز أن يكون الحارس هو نفسه عضو اللحنة المائل الشركة .

ملخص الفتوى:

ان الملدة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ في شان اسقاط الاليزام المينوح لشركة ليبون تنص على أنه « يسقط طبقا لاحكام القانون الأنزام المينوح لشركة ليبون تنص على أنه « يستط طبقا لذي كانت تتولاه التزام استفلال مرفق الكهرباء والفاز بدينة الاسكندرية الذي كانت تتولاه شركة ليبون وشركاه بالاسكندرية » . وتنص المادة ١٦ على أنه « تشكل بترار بن يزير الشئون البلدية والتروية . . . لجنة تفتس بتحديد وتلييم جبيع التزامات شركة ليون وشركاه بالاسكندرية التى تد تكون ناشسئة عن التزام استفلال برمة الكهرماء والفاز بحديثة الاسكندرية الذى كانت تتولاه الشركة المذكورة وكذلك المحقوق التى قد لا تؤول دون مقابل نتيجسة لاستابل بدا الالتزام .

وتحصم الالتزآمات السالغة الذكر من هذه المتوق ويمتبر قرار اللجنة في هذا الشان حكيا واجب التنفيذ ونهائيا غير قابل للطمن فيه بأى طريق من طرق الطمن ، وتشكيل اللجنة المشار اليها من مستشمال من مجلس الدولة رئيسا وعضو يختاره وزير الشئون البلدية والقروية وعضو تختاره شركة ليبون وشركاه بالاسكندرية . . . » .

وفي ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر الابر الجبهوري رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بغرض الحراسة على الشركة المذكورة ونص في مادته الاولى على أنه ﴿ يَعْرِضِ الحراسة على حقوق ومنتلكات شركة ليبون وشركاه والشركة المساعدة للصناعة والتجارة (كليك) نبيا عدا أبوال وحقوق وموجودات الشركة الاولى التي ألت الى مؤسسة الكوياء والفار لميئة الاسكتدرية بتُلتشي الدائرة روم ١٩٣٧ أسنة ١٩٩٣ »

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ لميها قررته مِنْ أَحَكُمُ رَبِّبَ حَمْدًا لشركة لينون ولتَركاه في اختياع أَحْمُو بلجنة تعييم وتخفيذ القرامانها الناشئة أمن الالترام الذي أستعط عنها وحقوقها التي مُؤَلِّ بِهَائِلُ تَتَيِّعُهُ لَهِدا السُّعِط *** " وقا كان هذ" الدَّحق في اختيار العضو يدخل في نطلق اعمال الادارة الطاقيا تطكها «الشركة وهو-وان انصل بحقوتها الذي التو عنها طبقا للترب المهلة ياتهي الإلى الميضة 1931 إلا أنه لا ينبوج في عداد هذه الحقسوق الذي الم

ومن حيث أن مُرض الحراسة على الشركة ينقل للحارس عليه المسال المارس عليه المتحمال جبيع حقوقها ويرتب له نيابة عنها في بالشرة هذه الحقسوق كينا عدا الحقوق الذي الحراسة أبر مَرضها .

وبن حيث أن حقق الشركة في اختيار عضو اللجنة المسار اليها ب بخروجه عن المتوق التي آلت عن الشركة طبقا للقلون المنكور سفاته يدخل في عداد الجثوق التي تتناولها الحراسة نبيك الحارس الخساس على الشركة دونها استمبال هذا الحق ومباشرته ، ليكون له وحده حق اختيار عضو اللجنة آنفة الذكر .

ومن حيث أن المفهوم أن السيد الحارس الخاص على الشركة ... في مناسبة اصدار القرار الوزارى رقم ٥٥٣ لمسنة ١٩٦٢ ... قد اختار نفســـه لعصوية اللجنة ، فصدر قرار تشكيلها متضينا اسمه كعضو نبها محللا للعركة ، وهو ما يتنق مع التاتون طبقا لما سبق .

اخلك عان السيد الحارس الخساص على اموال شركة ليبون وشركاه في المجلة المشكلة بقرار السيد وزير الاسكان والمرفق رقم ٥٥٣ سنة ١٩٦٣ بعسد لا تتعارض مع احكام المادة ١٩٦١ بن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ بعسدور الامر الجمهورى رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ بغسرض الحراسسة على الشركة المذكورة .

(نتوی رقم ٦١٠ - في ١٩٦٣/٦/١٥)

قاعدة رقم (١٩٦)

المِسسطا:

النتيجة المشار اليها بالمادة السادسة من القانون رقم 100 اسنة 1970 بالسقاط القزام مؤسسة خطوط القاهرة والمادة السادسة مكرر المُصافة بالقانون رقم ٢٢٠ السنة ١٩٦٠ ـ بنحصر اختصباسها في نقستهر قية التمويض والالتزاءات التصوص علها في الملاتين الرابعة والتفاسة من هذا القانون ــ لا يعد الى بحث بدئ شرعية تصرف المائزم الى اللتي في بعلى المدول الرفق او الى تقوير عدم نفلا وال هذا التصرف ،

ملخص الحسكم :

ان اللجنة المنصوص عليها في المنتين السائمة والسائمة والسائمة مكرة من القاتون رقم 100 لسنة . 191 ينصصر اختصاصها في تقسيدير تبية التعويض والانتزامات النصوص عليها في الملاتين الرابعة والفلسسة من نلك القاتون / وقد تكليت المادة الرابعة من النمويض الذي ينح للشركة اللئي اسقط التزامها من الموجودات والمشات التي لا تؤول دون مقسلها المناسسة مقد الزيت المؤسسات أو الشركات التي استط التزامها باداء الخامسة مقد الزيت المؤسسات أو الشركات التي استط التزامها باداء خاصة جميع المبلغ المستحقة لماتج الالتزام والمناشئة من تنفيذ عقد الالتزام وبصفة خاصة جميع المبلغ المستحقة لماتج الانزام والمناشئة من المرادات المرافق التي كانوا يتولونها وظاهر مها تقدم أن اغتصاص هذه اللبنة لا يبتد الى بعث مدى شرعية تصرف المنتج الى الفير في بعض أصول المرفق أو الى نقسدير بحث مدى شرعية تصرف النسرف اذ أن مسلطتها متصورة على تقسيد بوليؤسمية التنساؤها من أموال هذا المتزم وموجودات المرفق .

(طعنی رقبی ؟؟؟ لســــنة ۷ ق ، ۳۰۰ لسنة ۸ ق ــ بطسسة ۱۹۲۲/۳/۳۳

الفسرع القسلقي عقب بقساولة الإعبسال سسست

اولا - الاسمعار وفرق المهلة

قاعسدة رقسم (٦٩٧)

البسطا:

حقول التحاقد تعدد اصلا طبقا تصوص العقد وان الاسعار الفقن عليها يقيد طرق العقد اصلا طبقا تضمن العقد نصا بمحاسبة القاول على الزيادة في الاسعار من شقه الا يجعل العهة الادارية التصافدة نفيد من خفض اسعار و ولا يجوز فها أن تعتج بهذا الخفاض لاتقاص مستحقك المحاقد معها — لا يؤثر في ذلك ما نصت عليه المادة الثاباة من القاورة الرباح رقم ١١٣ أسنلة 1٩٥٠ الخاص بشؤن التسمير الجبرى من تحديد الرباح على السلع التي يتم تصليبها أذ أن مجال أعبال ذلك هو عقد التوريد وليس عقد التوريد وليس

ملغصي الفتــوى :

ان المادة ٣٦ من لائمة المناتسات والزايدات السادرة بقرار وزير المناقية والاقتصاد رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧ نتمى في نقرتها السسادسة على أن هو المنات التي حددها متدم المطاء بحدول الفئلت تشبل وتقطى جميسح المسروفات والالتزامات أبا كان نوعها التي يتكدها بالنسبة الى كل بفيد من الميود وكفلك تشبل القيام باتبام جميع الاميال وتسليما للمسلحية أو السلاح والمحلقظة عليها التاء بدة الضبان طبقا لشروط المقد ، ويصل المصاب المقالي بالتطبيق لهذه الفئلت بصرف النظر عن تطبلت المسوق والمهلة والتعريفة الجركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الافرى المسلحة

ومفاد ذلك ذلك ان حقوق المتهدم تتحدير المسلا طبقا النصوص المقد عيتمين تنفيذه وفقا لما اشتيل عليه وبها ينفق وحسين النية وان الاسسمار المتفق عليها تقيد طرق المقتد كاصل علم قلا يُجوز للادارة ان تنتقص مستحقات المقاول على اساس ما يطرا عليها من المتفاض .

واذا كانت المادة الماشرة بن لائحة المانصات والمزايدات قد اجازت النسى في المقود على تمديل الاسمار المتماتد عليها بنسبة بها قد طرا الاساء التنفيسة على الاسسفار بن الوضاع وكانت قد أوجبت في ذات الوقت النسى على حد أتمى لنسبة الزيادة بم حفظ حق الادارة في الانداة بهسأله قد تتعرض له الاسمار بن خفض فان هذا الحكم لا يجد بجالا لاعباله في المجالة المحالة المح

ولا يغير مما تقدم أن المادة الثابنة من القانون رقم ١٩٣٣ لسنة عبدياً أن جداول الصلح بشرياً المسلم بشرياً المسلم ال

المثلث التهت الجمعية المدومية لتسنى النتوى والتشريخ الى التوام العبية الاهارية بتنفيذ تمسيومن المعد يتون أجراء أي التعليف في مساحمات

(بلف ۱۹۸۲/۲/۴۲ ب جلسة ۱۹۸۲/۲/۴۲)

قاصدة رُقِم (۲۹۸)

المستعا :

 الشراة على حساب المتعاقد مع جهة الإدارة القصر في تشيد القوامه بالتسورية .

ملخص الفتسوى:

من حيث أن مغاد نص المادة 1.0 من الأشحة المناتسات والمزايدات أن من حق جهة الادارة عند اخلال المتعاقد معها بتعهده بالتوريد أن تقوم بشراء الاستف التي لم يقم بتوريدها على حسسابه بما يتضمنه ذلك من النزامه باداء الزيادة في تبهة الثمن عند الشراء على حسابه مضاتا اليها الغرامة التأخيرية والمساريف التي تكيدتها جهة الادارة في مسبيل اعادة الشراء على حسابه .

من حيث أنه وغقا لما استقر عليه تضاء المحكمة الادارية العليسا غان الادارية العليسا غان الادارية المنتبذ على حساب المتماتد المتصر لا يستتبع مطابته بالمساريف الادارية الا اذا ثبت أن جهة الادارة قد تحملت خسائر أو لحقها أضرار نتيجة للتغيية على حسابه ٤ غاذا ما انتصرت جهة الادارة المتملقدة على اخطار مسلحب المسلسلة المتلى بنتفيذ العملية غلا وجه للمطابة بالصاريف الادارية في هذه العسابلة .

وبن حيث إن اللهت بن الإيهاق إن بدوية الإسبيكان والمهم من المسلحة المسبيكان والمهم من المسلحة والانتاج بطنطا) على توريد مهد تقر بنصويد بيلقى الكية وبناء الحسسه المفكورة بتوريد مالة وضمين ولم تقم بلتي بلقى الكية وبناء الحسمة المفكورة بتوريد مالة مسركاء الكية المهمة المهمة المهمة المسلحة الكيمة المالة مسلحة المسلحة المفكورة بهذه الزيادة في النب الناتجة عن ذلك زيادة في السيعر بقدارها محافظة المغربية التي التي المهمة المناتجة عن الشراء على حسابها منسسات المهمة عالم المسلحة الم

(بلك ٢٣/٢/٥٨٨ ــ جلسة ٢٠/١٠/٢٠)

' المسدة زاسم (١٩٩٠)

- : Met - 48

 الاسمبار المنفى عليها تجد بارق العقد كإصل علم بلا يجوز اليقابل.
 ان يطلب زيادتها على اساس ما يطرا عليها من زيادة ما لم ينفئون المعلد نصل بمحاسبة إلقابل عن الزيادة في الاسعار .

بالقص الفتـــوى :

ان المادة ٣٦ من لائحة المناهمات والمزايدات المساهرة بقسرار وزير المالية والانتصاد رقم (١٥٤٧) لسنة ١٩٥٧ نفس في نقرتها المسادسة على أن (الفئات التي حدوها بقدم المعلم يجبع المصروفات والالتزامات ايا كان نوعها التي يتكبدها بالنسبة الى كل بند من البنود ، وكذلك تشمل التبام باتبام جبيع الاعمال وتسليمها للمسلحة أو السلاح والمحافظة عليها اثناء بدة الضمان طبقا لشروط المقد ويممل المصنيف المجتبع الاعمال تسموق والمسلح والمحتبف المجتبع الاعمال ترسوه والمسلح والمحتبف المتلاع وراجوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى) .

ومقاد ذلك أن حتوق المتماتد تنحدد أصلا طبقا لنصوص المقد فيتمين تقييرة ومقا لما المهمنيل عليه وأن الاصحار المتعق طبها تنبد طرق النعقد كاصل عليهالا يجوز للمقاوي أن يقلِلب بزياجتها على أسلس ما يطرا عليها من زيادة ،

واذا كانت المادة السادرة بن لائحة المناتسات والمزايدات قد أجازت النص في المقود على تعديل الاسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد يطرأ عليها النساق المتعاقد على تعديل الاسعار المتعاقد على الحالة في المائلة المائلة المائلة المتالم بتقديد بالمتعاقد على المساعل من المتعاقد على المساعل على الزيادة في الاستعار م

" ولا يغير بننا عصم أن الملادة الثقية بن القانون رغم (١٦٢) أسنة 190. المستقد والم المستقد (١٦٢) المستقد الرياح عصمي بسريان جسداول الاستخدارات المستقد الرياح على النسلم التي يتم تسليمها بعد تاريخ المستقد المستقدات التي أبديت من قبل منتا

التاريخ عَذلك لأن مجال أهمالي هذا المحكم أنها وتتسر على العقود التي يقف تمهدد المتمدالاد عيها عند حد تقديم السلمة دون تدخل منها بالإضافة أو التغيير كها هو الحال في متود التوريد ، وتبعا لذلك تخرج متود المهولة بن نطاق تطبيقه باعتبار أن عناصر المقد لا تشهل على مجرد تقديم المواد وأنها خشاري تنفق المقادق تحدولها وتفليمها فوتزكيها بها يتها والمهمة العملية المهندق الشهاريد.

لظك : انتهت الجمعية المومية للسمى الفتوى والتشريع الى عدم المقلية المقلول . . . في مرف فروق اسمار مواد البناء التي يطالب بهارو

. (ملته ۱۱/۲/۲۸ — جلسة ۲۱/۲/۲۸۱)

قاعسنة رقسم (٧٠٠)

المِسطا :

اذا تسببت جهة الادارة بتراغيها في الحصول على ترخيص الهذاء في عدم تبكن القاول من الحصول على مواد الهذاء بالمبحر الدعم ، واضطراره التي الحصول عليها بسيعر اعلى استجابة التي طلب الجهة الادارية بضرورة إنجاز تفيذ الإيطال في الوعد المحدد وعليها بحصوله على ظله الواد بالسيعر الإعلى دون اعتراضها غان فلك يجمل القاول مضا في العصول على القراق

ين السعرين . مُلقَص القندوي :

ان المستهد بن نص المادة الإيكان التعتبين المديرة السبهد بن نصبه المستدين علا يجوز تنضه ولا تصليله الا باتعلق الطرفين أو الأسباب التي يجورها القانون عراسيتطويج الجبوبية المسومية من البنيد السامع من المعتد المدين عامية الإسلامية والانتجابات إندادة تغيير بياد المسلم المستورية والانتجابات الدائدة مثير شهرا الهدا من المستورية على المسلم المستورية والانتجابات المسلم المستورية المسلم المسلم المستورية والمستورية وين المسلم المستورية وين المسلم المستورية المسلم المستورية وين المسلم المستورية وين المستورية المستورية المستورية وين المسلم المستورية وين المستورية وين

النفاء والقدم للجهات المختصة الاستخراج اوذونات مواد البناء اللازمة الهذه المسلمية ماهيم الديم المدين المسلمية ماهيم المسلمية الم

ومن حيث أن الثابت أن الإدارة العامة للمخازن والشتريات بالجامعة المطرب في ١٩٨٧/٥/٢٥ شركة مصر للهندسة والانشاءات برسو العطساء المتدم منها عن مقاولة انشاء واتامة مبنى ألأمتحانات للكليسات النظرية بالجامعة ، وتحدد تاريخ بدء تنفيذ العقد بتاريخ تسليم الموقع خاليسا من العوائق . ولما كان النزام الجامعة باستخراج تراخيص البناء حسبما ورد بصريع المقد التزام بتحقيق نتيجة ، ولم تحصل الجامعة على الثرخيص الأ في ١٩٨٤/٥/١٢ بعد دعاواها المتكررة بعدم حاجتها الى هذا الترخيص . وما كان يذكن الحصول على مواد البناء اللازمة بالسعر المدعم الا بعسسد الحميوّل على هذا الترخيص ، مما أدى الى تراخى الجابعة في التقدم الى الجهات المختصة بطلب المواد بالسعر المدعم ، اذ ما كان يبكنها أن تقسوم به الا يتقد حُمنولها على ترخيص البناء ، وهي الأزمة قاتونا ويحكم العقسد به تقرابه . وبذلك عان تراخيها في استخراج ترخيص البناء ادى الى مراخيها في التقدم اللجهات المختصة ليحصل المتاول على مواد البناء بالنسعر المدعم من وبذلك قان الشركة كانت في حل من بدء العمل الذي يبدأ طبقسك التعتد من طريخ استلام الموتع خالبا > طالما أن الجامعة أم تجمسل على ترْخَيْمُنْ البِعَاء } الا أن الشركة حرصا منها على تنفيذ العقد وتبدأ مدته من تربخ استلام الوقع خليا ، تابت عملا بالبدء في العبل واشترت المستيد والاسهنت اللازمين بالسعر غير المدعم دون اعتراض الجامعة ، ثم تم الاتفاق بين معتنس الجليمة ومعتلى الشركة في ١٩٨٢/١٠/٣٠ على أحقية شركة بمتر فلهندسة والانشاءات في تقلقن غروق اسسعار الاسبنت وهسديد التستنيم المشراة بالمدهر غير المدمم لكبية ٤٠٠ مان أسبنت و ٣٦٠ مان خديد ؟ وع عُدم جوار تيام المتلول بشراء أي مواد أخرى بالسعر غير المدعم الابتد بوالته الجانعة على ذلك . أسبيقهانة هبية الداري السحاري

وُيُذَلُّكُ مَالَ الْجَامِمة وهي المسئولة طبقا للكانون والحكام النفقد من. استخراج رخصة الالبة البلتي ، واستخراج هذه الرخصة هو السلام العنمي لا كان تعدم الجائمة إلى الجهات المتنسة البغاسل المتاول على مواد البغاء بالسعر المدعم ، ويذلك مان تراخى الجامعة في استخراج رخصة البهاد مع دعاواها المتكررة بعدم خضوعها لوجوب استخراجها ، وتبسكها في نفس الوقت ببدء المقاول عبله من تاريخ تبسلمه الموقع خَالَيا من العوائق واتمام الاعمال في المدة المحددة محسوبة من التاريخ المُذكور ، كان أباررا والشخا لتيام المقاول بالمهل مستمينا في ذلك بالحصول على المواد اللازمة بغير السعر الدعم ، وهو ما يعود الى تصرف الجلمة بالتي تذرعت أولاً بعدم خضوعها لاحكام التانون نيما يتعلق باستخراج رخصة البناء رغم صراحة احكام القانون وإقرارها بذلك في العقد ، مما جمل من المستحيل حصيسول المقاول على المواد المذكورة بالسبعر المدعم الذي لا يبكن أن يتم قانونا الا بعد الحصول على ترخيص البناء ، وقد كان في المكان الجالمة أن تعترض على شراء المتساول مواد البناء بغير السحر المدعم مباكان يستتبع تراخي بدء مدة المعد الي ما بعد الحصول على ترخيص البناء الذي استمر الي ما يقرب من سنتين حيث استخراج في ١٩٨٤/٥/١٢ . واذ لم تعترض الجلمة على بدد المقارغة في العمل تبل الجصول على ترخيس البناء ، وأزاء موقف الجامعة الذي تبثل في تراخيها في استصدار تراخيص البناء اللازمة للجسول على المهاد بالسمو المدعم، وتسلكها في ننبس الهتب بسريان مدة المتد من تاريخ تسليم الموقع خالها. ٤ قان القاول كان في جل من شراء ما العقاع من مواد لازمة البناء بنبير السعر المدعم وريام تتصيرك الجسامعة والا عنهما تم النساق ١٩٨٣/١٠/٣٠ ، حيث اتفق الطرفان على عدم شراء المتاول لمواد غير التهر كان قد اشتراها معلاجتي التاريخ المذكور وهي ٤٠٠ مان اسبنت و ٣٦٠ مان حديد الا بعد الحصول على وانقة صريحة من الجامعة - ناعبارا بي هذا التاريج رام بعد المقاول الحق في اللهوء إلى الشراء مغي الوسعى الدعم والإ معلم وحده مستولية فلك . وبالنظار إلى عدم اعتراض الجامعة في تاريخ صابق على قيام المقاول بالعمل مستعملا بواد البيسكير تد حصله طيها بالبيعر المدعم قبل استخراج تراخيص البناء ، بفض النَّظُر عن أية تبعة تَلتونيك

الْمُتَفَاقُ الْكَكْوَرُ فِيهَا يَتِطَاقَ بِالنَّرَامِ الْجَلِّمَةُ بِادَاء نَرُوقُ هَذِهِ الْأَسْعَلُ ؛ مَلَن هَذَا الْلِلْوَامُ لَيْسَ مِنْشَنَوَءَ الْآتِنَاقُ النَّكُورُ وانْبا مولِّف الْجَلْمَةُ الْمُتَلِّفُسُ وتراخيها في استحراج تراخيص البناء .

لتلك انتهت الجتمعية لتسمى الفتوى والتشريع الى تحقية شركة مصر المهنسة والاتشاءات في مروق اسمار كبيات الاسمنت وحديد التسسليع الذي السنرتها بالسمر غير المدعم لمبلية انتساء مبنى امتحلف الكليات النظرية بجامعة الاسكندرية بما لا يجاوز الكبية المبينة في محضر اجتماع مبلى الجلمة والشركة بتاريخ ١٩٠٠/١٠/٣٠ .

(ملف ۲۰۱/۲/٤۷ -- جلسة ۲۰۱/۱۸۸۰)

قاعدة رقم (٧٠١)

المسلما :

عقد المرغ ... طرفاه ومحله ... هما القاول والمعرف وقيست الوزارة المتعاقدة مع هذا المقاول طرفا في عقد العرف هذا بل تعتبر من الغي ... الر ذلك ... لا تستغيد الوزارة من خفض علاوة فرق العملة ،

ملخص الفتــوى :

ان تنفيذ المتساول لتمهداته الواردة بالعطاء بالنسبة المههساته المستوردة من الخارج بتطلب منه الحصدول على العلة الاجتبية اللازمة لذلك عن طريق شرائها من احد المسارف المرخس لها في بيع العمسسلاته الاجتبية ونقا لأحكام القاتون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم عليسات النقسد وظائ عن طريق ابرام عقد صرف .

ولما كان طرفا عقد الصرف الذى بيرمه المتساول مع مصرفه هما المصرفه والعبيل ومحله شراء عملة اجتبية يدعم ثبنها بالجنيه المصرى ، بمسحر الصرف الرسمى يضلف اليه العلاوة المقررة ، ومن ثم يتحمل العبيسل لهة - 117Ay7: _

زيادة تطرأ على تلك العلاوة كما يستنيد بن أي خفضي غيها ، شانها في ذلكم شان أي تقير يعلى المرابعة أو النصان على ثبن المهات أو المواد الإولية أو المجور المهال أو أجور الشحن و التآمين

وإذا كانت وزارة الشئون البلدية والتروية طرفا في عند الاشغال العامة المبرم مع المعاول الا انها تعتبر من أأغير بالنسبة لمعند الصرف ، وين ثم الأطحقها التار هذا المعند علا تعيد من خفض علاوة قرق العملة من ١٧٠ الى ١٠٠ وقت المعار بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٦٠

(نتوی رقم ۲۰۲ — فی ۲/۳/۱۹۱۱)

"يَا " تم ديل عقد القاولة وزيادة الامبال

قاعستة رقسم (٧٠٢)

المنشطاة

لا يجوز الجبة الادارية أن تمدل في شروط عقد القاولة بمــد أن تم الإتفاق بين الطرفين عليه أو تضيف اليه شروطا جديدة .

ملخص القصوى :

: .. . تتلخص وتاشع هذا الموضوع في أن اللجنة الثانية لتسم النتوى بمجلس الدولة النتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١/٥/٥١١ من مراجعة الشروط الملبة لملية انشاء المنطقة الانتهائية رقم ٢ بميناء القاهرة وبعدها طرحت الهيئة هذه المعلية في مثلقصة محدودة نضت مظاريفها بتاريخ ١٩٨١/٩/١٥ وكانت شركة المقاولون العرب متضلبنة مع شركتين غرنسيتين ضبن المتقدمين لهًا _ ويناء على قرار مجلس ادارة الهيئة الرقيم ٢٠/س/٢٤ بتـــاريخ ه/١/١/١/ تم تحويل هذه المناقصة المصدودة الى ممارسة ثم عقسدت جالسات ممارسة تحسرر فيها المضر المؤرخ ١٩٨١/١/٢٠ - والمعشر المؤرخ ١٩٨١/١/٢٢ وقد ورد بالمحضر الاول ما ينيد موافقة معثلو الشركات التلاث على الفاء جبيع التصطات الواردة بعرضهم والمتدم في 19٨١/٩/١٥ والموافقة على الشروط العامة للهيئة . ويتاريخ ١٩٨١/٣/٢ أخطسرت الهيئة - بموجب اخطار قبول عطاء - الشركات الثلاث متضامنة في قبول عطاتها . وُتُمْ تُوثِيْعُ ٱلْمَادُ بِالْمُعَلِّ بِتَارِيحِ ١٩٨١/٤/٢٨ بِينِ الْهَيِئَةِ (طسرف أول) والشركات الثاثث (طرف ثان) مَعْ ارتضاء الطَّرْفَيْن بايَّة تعسديالت نيرى مجلس الدولة ادخالها عليه طالما لم يترتب عليها أعباء ماليهية إلهرى في تلك المنصوص عليها نيه . وعند مراجعة العقد نبين للجنة الثانيــة لقسم النَّنْوي بمُعْلَم الدولة أن البند ١ من المقد يتمارض مع المادة ١١ من الشروط الماية وان التعمارض بينهما ينصب على أن المتاول أذا تأخر في

اتهام الاعمال خلال المدة المحددة له ماته بليزم ومنسا الشموط المسامة باداء الخرامة بالنسب والأوضاع الوردة به من تيبة الاعمال المتأخرة مقط . لذلك مند انتهت اللجنة بجلستها المنمقدة بتاريخ ٢٠ /١٩٨١ الى حدف البند ٦ من المعدد لتعارضا ٩٨١/٥٠ الى حدف البند ٦ من المعدد لتعارضا ولم يرق ذلك لشركة المعدد لتعارضا ولم يرق ذلك لشركة المقاولين العرب والشركتين النرنسيتين ماعترضوا لدى الهيئة (الطرف اول) التي طلبت اعلاة عرض الموضوع على اللجنة الثانية وقد تم ذلك حهد انتهت الى تابيد ترارها السابق في هذا الشان .

ولدى عرضُ المؤسوع على الجيمية التسويبة السويبة المنوى الفتوى والتشريع استبان لها أن المتواق تطلق التي عينة المتافرة الموى التنهو المبلية المساب المهاب معه باستط كانة المساب المهاب معه باستط كانة التحفظات السادرة منه وارتضى تنفيذ المبلية على اساس الشروط الماية وتبات الجهة الادارية هذا الايجاب انذلك يكون قد تم التماثلا بينها وفتا الما لمنافعة بينها وفتا المنافعة بينها وفتا المنافعة بينها المنافعة المبابد المبابد

لذلك انتهت الجوهية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى تاييد أعتراض اللجنسة التساتية بتسم الفتوى بوجلس الدولة على البند السلاس

(ملف ۲۲/۲/۲۲ ـ جلنبة ۲۰/۱۱/۲۸۲) .

قاعدة رقم (٧٠٣)

الهيدها : ..

المَّدِّرُ اللَّهُ تَعْمَلُ الْمُقَدِّ بِالرَّبِيَّةِ آوَ الْفَصَانِ في حدود مُعَيِّلُة مِنْ جَامِبِ الإِدَارُ قَالِمُ لِعِيدٌ طَارِيفِهُ خَلِصِيةً لَمْ يَتَنَى مِنْوَقِيةً عَند تَوَيِّيعَ المَقِد ،

والقمل الكشوي:

أُ تَنْكُ الجِهِهُ الدارِيةَ تَمْدَيْلِ الْقَاوِلَةَ بِالْزِيْدَةِ أَوْ النَّفْسَانِ فَى حَسْدَوْدَ مُنْيَنَةٌ لَوْنَ أَنْ يَقِّنِ النِّغُلُولُ الْمَقَى فَى المَطَلِّبَةُ بِالنَّمْوِيشِ مُ مَاذَا فَجَلُورِ النَّمْمَيْلِ طَوْءَ الْعَمُودُ لِشَرُّوْنَ خَاصُةَ جَارَ التَّمْدِيلُ بَشْرَهُ مَوْانِقَةُ الْمَتَوْلُ مَلَى الْمُمَثَيْلُ مُثَلًا تبين أستحالة تثنيد الصلية بالصورة المتنى عليها تنجيسة لما أستحالة التغليسات التي تبين بعد اجرائها الستحالة التغليسات وكان بعد أوكان برد فالك طروف الموتنع وتحديد الاساسات ، وهي طروف لم تكن تعليم نظر الاستاليون في تاريخ التعالد .

(المك ١٤/٢/ ١٢ - جَلَسة ١٢/٢١)

قاعلته رقب (٧٠٤)

الإستادا:

نص البند ٧٨ من الأحة المنقصات والزايدات على حق البهة الادارية المناقفة في ويلانة الكبيات أو الاعبال بالنسبة التصوص عليها في البنه المنكور دون ال يكون المنطقة في ويلانة الكبيات أو القبارات النص في المنطقة بال تنزيش عن نكك بين المنطقة الادارة المنطقة التنزيش المناسبة المقاول عن الاعبال الانتظام المن عليها الا الذا التن عليها الا الذا المنطقة قد لوقت من جانبها بالانتزامات التي يغرضها المقدد عليها في هذا المنصوص بد اخلال المجهة الادارية بالتزامهة في هذا الشبان يكون في هذا الشبان يكون في الانبال المناسبة من تلك الأنبال على اسامي ما تحيله فعالا في ادائها تشخيلا من المناسبة عن تلك الأنبال على اسامي ما تحيله فعالا في ادائها تشخيلا بسبب خطا الشبان المنارية و الادارية بالترامة المناب خطا الشبة المنارية و الادارية المناسبة عن المنارية و الادارية المنارية و الادارية و اد

ملخص الخسكم

وبن حيث أن الحكم المطعون نيه اساب الحق في تصاله للاسبب التي تلم عليها والتي تقرها هذه المحكمة ولا يمتنع نيها ذهب اليه تقرير التأتي تام علي المحكمة ولا يمتنع نيها ذهب اليه تقرير التحقيق من أن البند الأك ينهم على حتى المحهمة الإدارية المتعادة في زيادة الكيات أو الإعبال بالنسب المسوحي عليها في البند المذكور دون أن يكون المتعهد أو المقاول الحق في المطابقة بأي تعويض عن ذلك ، تحول دون صرف أي يقابل عن الكيات أو الإعبال.

الزائدة ، ذلك أن النس للنكور ربيدا تنبي به من عدم احتية المتهد او المقلولة في المطالبة باي تمويض عن زيادة كمهات الاعمال التي يطلب اليسه القمام بعا في حجه النسب سالفة الفكر ، إم يقيسد به جرمان القساول بن الحصول على قيمة ما يقوم به من ثلك الإعيسال والا كان معنى ذلك اثراء جهة الادارة المتعلقدة على حساب المقاول دون سبب وهو ما يتنساق مع الاسول العابة في الالترابات وياباه المنطق القسانوني السليم وقواعد المدالة . وكل ما يؤدي اليه هذا النص مو الزام المتاول باداء تلك اعمال بننس الاسعار التي تم اتفاق عليها أصلًا في العقد دون أن يكون له حق التبسك في المحاسبة عن تلك الاعبال بأسمار أزيد أو المطالبة بأي تمويض عما عسى أن يكون قد أصابه من أضرار بسبب ممارسة جهة الادارة حقها نَّ تَعَدِّيلُ الكباتُ الشَّمائدة عليها بالزيادة تطبيقا النص اللكور ، وعنى عَنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الدارة المتعادة أن تتبعلك بمعاملية المتعاول عن الله مولى الاضبانية رافتي بتلم يها يتنيفا إلينا اللهم بذلت إلاسمار التي تم الإنفاقي ولبها إلها كانت هذه الجهة قد أونت من جانبها بالالتزامات التي يغرضها العدد عليها في هذا الخصوص ماذا ما أجلت بالتزاماتها في هذا الشَّان كَانَ ٱلْمُعْلُولُ عَلَى حَيَّ فِي طِلْبُ ٱلْمُاسِيةِ عِن عَلْك ٱلْاعِمَالُ عُلَى استسفى مًا تحيله تَعْلَا في أَدَاتُهَا مُضَالًا عِن الظَّالُيَّةُ ابتعويض الإضرّار التي تكبيدها بسبب بضائنا أألتهما الدارية وتناهم شاذا كأن الثلبت في خصوصية النزارع الماتل أن جعة الإهامة المتمرخ الترب بتوريدوالجبيد اللازم للمليسة ويجلبية المدين عنها على اسلس سبعر البان للجديد ١٨٥ بومسة الى بوسة ببلغ . . هر ولكنها نكلت عن تنفيه هذا الالتزام بالتوريد نيها يتعلق بالكيات الانسانية التي استازمها بناء المخبأ مما اضطر معه الدعي الى شراء هذه الكبيات على حسابه بن السوق بسعر اعلى و ملته لا يجل للجهة الادارية الاحتجاج قر مواجهة المدعى بالسعر المتنق طيه في المتد ، وانا يكون للبدعي العن حيثة في بطلبتها سنعر أأسوق الذي السنري به الحديد معلى وهو ما أنتهى الخبر المنتب في الدعوى الى تتديره بسلغ ٨٦٠ ر٢٤ ولا عبرة بما دهبت أليه المعنظة الطامنة بن انكار تيلم الدمي بعراء كبك الحدد الاسلمية للتمار أليه بخولة أن كبية المديد التي الا وه طنا نقط ، مها يستفاد منه أن الكبية التي قدرت أصلا كانت أزيد من الحاجة وإن ادعاء الدُّعي بأنه اشترى كبيات أضائية من الحديد لانشاء المخيا أدعاء غير صحيح ، لا عبرة بهذا القول أذا لم تقدم جهة الادارة الدليل على أن العبلية والانساقات التي أضيفت اليها لم تكن في حاجة الا إلى الخمسة والخيسين طنا التي صرفت فعالا الى المدعى . وانها الثابت بن أثبت الخبير أن العملية الذكورة اقتضت استهلاك ٨٠.٨٨ طنا أضانية اشتراها عدي من السوق ، الامر الذي يدل على أن استخدام المدعى للكبية البالغ تُعَدِّرُهُا أُوهُ طُلًّا مَعْدُ سَالَعَةَ الدُّكر أم يكن مرده الى أن هذه الكَيْفِة كانت كانية التشق المنفى الاصلى والمعبا وانها كان مرده الني أن الجهة ادارية إبر تصرف للمدعي بيوى الكهية المذكورة كما يدعى . ماذا كان المدعي حرصا منه على انجاز الإعمال قد بابر من ناحيته الى شراء الكبية الاضافية سالفة ألذكر اليها ، عاقة يتمين من ثم الحكم للمدعى بما تحمله من مبالع في هذا السبيلُ من ماله الخاص بسعر السوق الذي قدره الخبير بالتبية السالف الأشارة وهو مبلغ ٨٦٠.٨٦ على ما انتهى البه الحكم المطعون نيه بحقى. وذلك مضلا عن مبلغ ١٩١٥، ١١ التي تسلم الجهة الادارية باحتية المدعى لهسسا متابل الأعمال الإنسائية الأخرى .

ون حيث أنه بناء على ما تقدم عنن الحكم الملعون فيه اذ تضى بالزام المحافظة الدعى عليه الم المدى الله المدى عليه المحافظة الدعى عليه المحافظة المحافظ

ثالثا _ خَطَــابِ الضَّمَانِ

قاعسنة رقسمٌ (٧٠٥)

المسطاء

عقد القليلة ... تبديله باعطاء بهاة اميال القابل الذي والإبارة بندم طف سرف تبية خطابات النسان القزام البنك بالسرف دون قيد أو شرط ... اسلس ذلك ... استغلال الملاقة بين المنفيد بن الضمان والقابل ع وهذه يمكيها عقد القابلة ابا عن العلاقة بين البنك والمستفيد وهذه تحكيها خطابات الفيدان و

مُلَمِّضِ الأهـُـكم :

ان تحديل عدد المتاولة باعطاء مهلة المتاولي تلتيع خالها حيمة الادارة بعدم صرف تبية خطابات الضمان غورا لدين تبين الوقف النهائي للمسلوميلة بخيسبية هي خطسابات الضمان بن حيث وجوب عوم اقتران المسرومة بغيسا بالى تبد أو شرط ، بالتمسدول لا يمكن أن يكون له تمانونا أي الارامي خطب بلهت الضمان من حيث شروط التبال البائ فلك أن ضمان الفيك الدينير عبدا بهناء وبين المستعيد الخطابات أن فيها أن بنها لا يشتيط الإرام البائه أن يتبل المستعيد الخطابات أن ونها بلتزم البناء المناف من عدم اقتران العرف في حمله بينه وبين البنك ، وانها لأن ذلك هو الترام البناء النهائ المستعيد في مطالبته المبائي بنيد أن تشمأته خطابات الضمان المستعيد في مطالبته المبائي ينبد الذي التمان قي معلم بينه وبين البنك ، وانها لأن ذلك هو الترام البنا الدي الشمان وحدها هي التي المستعيد وأنه ولأن كان يترتب على فلك هي المتاول لا يملك الاحتجاج بالر مثل ذلك التصول ضد البنك الا أن فيسة على فلك علاقة أخرى في خصوص خطابات الضمان بين المستعيد والماؤل و وهذه علاقة أخرى في خصوص خطابات الضمان بين المستعيد والماؤل و وهذه علاقة أخرى في خصوص خطابات الضمان بين المستعيد والماؤل و وهذه على فلك علاقة أخرى في خصوص خطابات الضمان بين المستعيد والماؤل و وهذه على المناف عد الماؤلة وهي مستقلة قدما عن العلاقة المان عرب الساعة عدالما عد المتاولة وهي مستقلة قدما عن العلاقة المناء عن العلاقة المان عن العلاقة المان عن العلاقة عدالة المناولة وهنه عالية المناف عن العلاقة المناف عن العلاقة المناف عن العلاقة المناف عن العلاقة عدالة المناف عن العلاقة عدالة المناف عن العالم المناف عن العلاقة المناف عن العالم المناف عن العالم المناف على العرب العالم المناف على المناف المناف عن العالم العالم العالم المناف على العن العالم العا

بين البنك والمستنيد ، ويهتنني عبد المتلهلة بعد اذ طرا عليه بنسل ذلك التعميل يجوز للمقساول الاحتياج باثره ضد المستنيد فالخصم المتبعى في مثل هذه المتازعة هو المستنيد من خطــــابات الضمان وليس البنك .

وبديهى أنه لا يثور في مثل هذه المنازعة الاعتراض الذي يثور في حالة المجز على حتى المستنيد في التنفيذ ، من انه يمطل الميزة الجوهرية لخطابات المنسان وهي اطبئنان ب العبل الى دعم البنك عورا بمجرد الطلب ، وبديهي أنه لا يثور في مثل هذه المنازعة لان رب العبل هو ألذى ارتضم

وبديمي آنه لا يقور في مثل هذه المنازعة لان رب المبال هو الذي ارتشي بالمثلق ارادكه تعييد حته في طلب السرى غورا .

(أطبن رِتُم ٨٩٧ لِسنة ٩ ق - طسة ٢٠/٧/١٠)

أيمًا _ التفاقد من الأمان المساقد من الأمان قاميدة رقسم (١٠٠٧)

ابرام ألمقد بين الجمعية التعاونية الانشاء والتعمير والهيئة المسلمة الصرف على قيام الجمعية ببعض الاعبال ... نجى العقد على الإ يجوز البقاول أن يتنازل أو يقاول من الباطن كلا أو جزءا من المقد بدون الحصول على عبول كتابى من الهيئة مقدما ويجب أن يكون مصدقا على التوعيمات الواردة في التنازل من مكتب التوثيق المختص ... التزامات الجمعية قبل الهيئة التزامات شخصية لا يجوز أن تحل غيها فيها أو أن تتماقد بشاقها مع الفير من الباطن الا ببوافقة الهيئة ... اذا تنازلت الجبعية لقاول دون موافقة الهيئة فلا يحتج بهذا التنازل على الهيئة ولا تنشأ بينها وين القاول من الماطن أية علاقة وانما تبقى الجمعية مسئولة وحدها عبل الهيئة - لا يفير من ذلك المطار الجمعية للهيئة بانها غوضت احد القاولين في القيام بتنفيذ المبلية وان له حق التعامل مع الهيئة في كل ما يتعلق بها نيابة عن العبسية ... اساس ذلك : هذا التفويض يعتبر توكيلا للبقاول في تنفيذ المقد نيابة عن الجهمية اي ياسب الجمعية ولحسابها ولا يخول المقاول من الباطن المطالبة بلية حقوق شخصية قبل الهيئة ... لا يخل بالقاعدة المقدية أنضا يا نصت عليه المادة الساديية بن القالون رقم ١١٠- أسنة د١٩٧ بشان الجيميات التماونية الإنتاهيــة والتي تقفي بان نتولى الجمعية مباشرة كل ما يحقق غدمة المسالح الشتركة لأعضائها وعلى الاهم تهيئة فرص العبل لاعضائها .. اساس فلك: التزام الْجِمِيةِ بِتَنْفِيدُ مِا يَمَهِدِ اليها بِهِ مِنْ عَبِقِيلَتْ بِنَفْسِهَا أَي عَنْ طَرَيقِ أَعْضِائها القاواون وفي هذه الحالة يقوم الاعضاء بالمبل باسم الجبعية ولحسابها ولا تكون لهم علاقة تعاقدية مع الهيئة أو أن تعهد الجمعية ببعض اعمالها الى اعضالها بطريق الفائزل وفي هذه الحالة يتمين العصول حدما على موافقة كتابية من الهيلة حتى مدق المتأثرل له مطافة الهيئة مباشرة باداء قيهة ما ينفذه من اعمال .

ملخص الحسكم :

المادة ١٩ من عقد المقاولة الميرم بين الجمعية الطاعفة وهيئة الصرف بشبهال ووسط الدلتا تنص على أنه لا يجوز للمقاول أن يتنازل أو يقاول من الماطن كلا أو جزءا من العقد بدون الحصول على تبول كتابي من الهيئة بقدما ويجب أن يكون ياسحقا على التوقيمات الواردة في التنازل من مكتب التوثيق المختص ، وطبقا لهذا النص تكون النزاءات الجمعية مع الهيئسة التزامات شخصية لا يجوز للجمعية أن تحل غيرها نيها أو أن تتعاقد بشأنها مِمْ المُرِ "مِن البِأَطَنُ الله بموامَّة الهيئة ، مَانَ حَدِث التَمَازِل عن المقد دون مواعقة الهيئة علا بحُجم به على الهيئة ، ولا نشأ بينها وبين المتعلدين أية علاقة عقدية وانما تبقى الجمعية مسئولة وحدها في مواجهة الهبئة ، ولا يغير من ذلك اخطار الجمعية للهيئة في ١٩٧٥/٦/٢١ بأنها موضت المطعون ضده الاول في القيام بتنفيذ المبلية وان له حق النعابل مع الهيئة في كل ما يتعلق مها نيابة عن الجمعية أي باسم الجمعية ولحسابها ولا يحول للمطعون خسده الاول المطالبة يحتوق شخصية له من العقد وهذا ما اكتنه الهيئة في ردها على الجمعية بتأريخ ٢٠/٥/٦/٣٠ بتولها أن الجمعية هي جهة التعابل مع الهيئة في كل ما يتجلق بهذه العملية كما لا يغير مما تقدم ما نصت عليه المادة ٦. من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجمعيات التعلونية الانتلجية من أن تتولى الجمعية مباشرة كل ما يحتق خدمة المسلح المستركة لاعضاتها وعلى الأخص تهيئة غرص العبل لاعضائها لأن الستفاد بن هذا النص هو أن تقوم الجمعية بتنفيذ ما يمهد اليها به من عطيات بنفسها أي عن طريق أعضاتها المتاولين وفي هذم الحالة يتوم الاعضاء بالعبل باسم الجمعية ولحسابها ولا تُكُونُ لَهُمْ عَلَاقة تماتدية بباشرة مع الهبئة ، أو أن تمهد الجبعية ببعض أعبالها ألى اعضباتها بطريق التنازل وق هذه الحالة يتمين الحصول بتدبة على موأنقة كتابية من الهيئة حتى يحق لهم مطلبة الإدارة مباشرة اي باسمهم ولصبابهم بأداء تيبة ما ينتفونه من أعمال .

الم رقم ع وجوالمعنة : ٢٩ ق جلسة ف٢/١/٨٥/١) (م ٧٧ س ع ١٨)

غليسا - والمالة المادر عن خليد الشخور

قاصحة رقسه (۷۰۷)

المسطاة

الهمي على ويدكولية القلول وبعد عن الفرار الطبيق عن اجساله الشيئية عن اجساله الشيئيس سنتمسيده في عدم الفاظ التحليات اللائمة الدو القبر عن الله الله سوقوع النبي على الإدارة والموينيات من المطالق الموينيات من المطالق الموينيات من المطالق الموينية المقابل الموينيات من المطالق الموينية المقابلة على الإدارة سوقوسة على الإدارة ال

ملغجي العبركم

تنبين المستد الجرم بين الافارة (وزارة الرى) والتعساقد معسا (الجالول) على مسئولية الاغير وعده مباشرة دون مشساركة الحكومة عن والاسرار القائمة عن اهمائه الشخصي واعمال وكلاله انشاء تنبيذ المشروع . كما عمل حتى الادارة الخصم من المنافخ المستجنة للمثاول لدى الحكومة تبعة النمويةسسانه التي يخكم بهنا المغير عسا يصيهم من أشرار نائجة من التنبية .

وق خصوص الالساوحة ع عالمات بن الالتول قد العمل بندم أتفسك المسيطات المكورة الإمر الذي ترتبه المسيطات المكورة الإمر الذي ترتبه عليه وترج الدرا الذي ترتبه عليه وترج الدران كليرة بالارش والمسلبي . وتعتب المكونة المستنبة إن ما معولية المسترالة المست

وتفنت المجكية للهنية المبيدوزارة الركم والمتهاري الهجري بالله يعدما مبسلغ ١٩٧٤ ع في الدموى رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ ومبلغ ١٩٢٨ ع في الدعوى رقم ٧٢٩ لسنة ١٥ وتأييد هذا التضاء في الاسستثناف رقم ٧٣٣ السنة ٢٢ الاسكندرفية وقاميت الحكومة بيفض المبلنين المحكوم بهما .

وثيام الجهة الادارية بلجراء مقايضة بخصم قيمة التعويضات من المبلغ المستحقة للمقاول للأيُّ الأدارَّ ، غان تصرف يكون قد جاء متفقا مع الدكام المقد .

(طعن رقم ٩١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩/١/١٢٩)

قاعــدة رقــم (۷۰۸)

المِسطا:

تخلف الممالد مع الادارة عن تنفيذ المقد في الدة المددة ... سخيه غير مشروع ... تعويض الممالد على الإضرار التي تترتب مبسائرة عليه 4 هون الإغيران الإخرى ألان لم تكن الإبارة سبيا فيها .

بلقص الحسكم :

إلا كان القابت أن هيئة المجاري كانت قد استندت إلى الطاعن عبلية توسيل المجاري للمديكة المجارية المهارية الله كانت تقوم بالمؤلفية المجارية المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة ألى معارضة المعارضة أحراً المعارضة أحراً المعارضة أحراً المعارضة أحراً المعارضة ا

ولما كانت الجهة الادارية لا شأن لها بالجريمة التي ارتكبها الطاعن بعد مسحب العبلية منه . وان قرار سحب العبل منه - وان كان غير مشروع الا لنه ليس ثبة رابطة صبيبة مباشرة بينه وبين ارتكاب الطاعن للجريمة المشار البها . والاشرار التي يجوز أن يعوض عنها الطاعن بسبب هذا القرار هي الاشرار التي تترتب مباشرة عليه .

(طعن رتم ۲۵ اسنة ۲۱ ق ـ جلسة ۲۸/۱/۹۲۱)

سادسا ... التفيذ على حساب القاول

قامسية رقسم (٧٠٩)

الإستا:

التثنية على هساب القاول بعد سعب المبل بنه يفترض قيسام عقد. ولقساولة •

رقض الديم :

الذا كان العبل قد بسحب من القياول ﴾ وكانت هيئة الإذاعة قد القبت بالقنيذ على حساب القساول بعد سخب القبل بعد سخب العمل منه يقترض قبلم عقد القاولة ؛ كما أن هيئة الإذاعة قبلك قمسعيل مقد المقاولة المهاد المبيئة بمسدم طلب مرة قبية خطسابات الضمان فورا لحين تقييم خلالها الهيئة بمسدم طلب مرة قبية خطسابات الضمان فورا لحين تقيين الوقف النهائي للميلية بالنسبة لما تم تنفيذه ولما سيجرى تنفيذه على حسلبه بشرط استمرار صلاحية خطابات الضمان للصرف خلال المعالمة المتحال المساطة التعسيزية التي خولها الهامة عقد المقاولة ولاحة المناقسات والمزايدات في خصوص الوقت الذي قراء حجابة الملب مرة قبية خطابات الضيان ،

... (طفن رقم ۸۹۷ اسنة ۹ ق ــ چلسة ۲٫۰ ۱۹۹۳). 🚁

مليلهما _ سحب القصارلة

ر قاعدة رقسم (۷۱۰)

: المسطة

ر التراخي، فالاحمال أن التراق عنها كلة يور سعب الادارة المهلة من القاول واستادها التي غيره على استيقالها لا تكسنته من معروفات وتعويض بسبب ذلك السحب ،

ملخص الفتــوى :

يتمين على المتاول تنهيذ جبيب الامسال الواردة في العقد في المدة حون تراخ أو تأخير ، فاقا تخلف المتاول عن ذلك يحق لجهة الادارة سحيه العمل من المتاول ، ومن تبيل هذا التخلف من جانب المتاول البطه في مسير العمل بطهًا ترى فيه الإدارة أنه لا يمكن له أتبام العملية في المدة المحددة ، وكذلك توقفه عن المصل كلية بدة تزيد على خمسة عشر يوما .

ماذا قامت جهة الأدارة بسحب العيلية من المقاول كان لها الحق في استرداد جميع ما تكونته من مصروفات وخسائر زيادة على شيه المقد نتيجة سحب العبلية . ويجوز لجهة الإدارة خصم المستحق لها من التامين المودج لديها أو آية مبلغ مستحقة تبلها . كما أن استرداد ما تكدنه جهة الادارة من مصروفات لا يحول دون حقها في المالية بالتعويض عما لحقها من أضرار .

(ملف ۱۳/۲/۷۸ ــ جلسة ۲۱/۲۱/۲۸۱)

فاللهاب للتهيداء مقدد التشاولة

فاصلتة رقيم ﴿ ١٩٩٧)

البسطا :

- الله الطلاعية المهاد : إذ يُعلق الكافاة ألا إسطال الفحريق الذي.
 الإلف من الإسلام عن المعاد المالية من الاسترار في القبلة - « المطلقة عند.
 الحال ... تعريض أن كان له وجه »

بالقص الحسكم :

مِن الحَّرِر في الصفود الادارية الخاصة بعاولات الاعبال ومنها عقد الاستغل النطابة الهتا لا فقضي كناعدة غلية الا بتحقق الغرض الذي الجربية من أعطه ، لأن المناطق البراة المحد واستشراره هو حليات الجرائية الالصغيرار يستهدف المقد نسيره ، ومن لام تعد نفين على التفائد مع الادارة الالصغيرار في تنفيذه حتى ياني بخرصة عادام أن ذلك في استطاعته ، ثم يطلب بسد ذلك ، بما يمين له من طلبات ، أن كان لذلك متشى ، أما ابتناعه بادارته المقطرة بحق تنفيذ التراثية تهداً ما تباه المتفود الادارية لما يترشب عليه من المائد تناسير الفتيل بالزرق والاشرار بالمسلمة الكابة وتائد الى يكون ألمائية وتائد الى يكون ألمائية وتائد الى يكون المائية وتائد الى يكون ألمائية وتائد الى يكون ألمائية الكابة وتائد الدارية المائية وتائد المائية المائية وتائد المائية وتائد المائية وتائد المائية المائية وتائد المائية المائية وتائد المائية المائية المائية المائية المائية المائية وتائد المائية المائية وتائد المائية المائية وتائد المائية المائية

(طعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٦ قر ساجلسة ١٩٨٣/٤/٣٠)

كالمعتارع بحلاء عطلت

مقسد التسوريد

أولا — انطواء المقد على مزيج من اهسكام المقساولة واهسكام القسوريد منسس مدد

قاعستة رقسم (٧١٢)

المسطاة

اللهُ اللَّمُوقِ اللَّمُكَدُ عَلَى مَزْيِجٍ مِن يَتْكَاوِلُهُ الْأُمِيَّالِ وَالتَّوْزِيدِ عَلَيْهِ وِسَرِئَ في تسان كل مِنْهِما ما يَنطبق عليه مِن احكامٍ .

والقص الحسكم :

أن آلفتد بثار المنازعة انسب كله على اسسلاح الدراجات البخلية « الموتوسيثالات » وعلى توريد وتركيب با يلزم لها بن قطع غيسار جديدة ومساح واختساب وبشمع وبقابض وبا الى ذلك واسستكبال آلفوانيس والائسارات الحبراء . ولما كان التوريد في هذا ألمتد ذا شأن بحسسوس بن حيث قيمته وأهبيته بجانب العبل ، غان المقد بهذه المنابة ينطوى عسلى بزيج بن بقاولة الاعبال والنوريد ، تقع القساولة على أعبال الاسلاح وتنطيق المكلبه عليه ويقع التوريد على المواد وتسرى احكليه غيبا ينطق بها .

(طمن رقم ٧٦٣ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦١)

ثانيا - الاستعانة بتههيد الفياق التسوريد

ی_{ن ی}ہ ساۃ دیا ہ قامستہ راتسم (۷۱۳)

: المسلما :

لا يسوع القول بالنسبة لمقود القوريد أن يقوم المتهد الاصلى بتنفيذ القزاءاته وهده من غير استمانة بمجهودات غيره واذا جرى المرف على الصماح بهذه الاستمانة في المعود الأجائزة في المقود الادارية عائم من غير المستمانة توقيع المجزادات المقررة مقلونا على المتماند الا إذا قام الخليسل المتنفع الاوراق على تواطوء المتماند أو عليه بغش أو تلاعب من أستمان بهر .

ملخص الحسكم:

انه لا يسبوغ بالنسبة لعقود التوريد وما تقتضيه من توريد اسناف متعددة لجهات مقترقة وعلى غترات دورية ؟ لا يسوغ القول بان يقوم المعهد الاصلى بتنفيذ التزاملته وحده من غير الاستمانة بمجهودات غيره ؟ والا وصع المم استحالة مطلقة ويناء على ما تقدم ؟ واذ جرى العرف على السهاح بعدة و الحدود المتررة والجسائزة في المقود الادارية ؟ فاته من غير المستساغ نسخ المقد ومصادرة التابين وشحاب المهمود من بين المتنسخين وحدم المساح له بالدخول في مناقصهات حكومية ؟ الا اذا قلم الدليل المقتم من واقع الاوراق على تواطئو المدعى أو عليه بغش أو تلاعيب من استحان بهم في اداء القزامه ؟ والقسول بغير فلك يؤدي الى احسام الورين في الدخول في الماتمات العالمة ؟ وقد يكون منهم كفايات وحصنو

(طمن رقم ١٤٣ أسنة ١٣ ق ــ جلسة ١١/١/١١١)

نالانا السنسور الانتان السنسور

خاصمت رقم (۷۱۶)

البسما :

اتصراف فية التصافحين الى أن يتم توريد السنف التفق عليه على السلس سعر حرفه بحكفى بطاقات التبوين وحصول المتعهد على البطاقة المخصصة لهذا الغرض — الفاء العبل بهذه البطاقة — احقية التمهد فى المحصول على الفرق بين العبور للحدد لبطاقات التبوين والسعر الحر — لا يحول دون ذلك أن يكون الفاء العبل بالبطاقة التبوينية تم قبل التصافد بقرار بن لجنة التبوين العليا لم ينشر ولم يعلم به التماقدان قبل الرام العقد ،

مَلْخُصُ الدُّكم :

الثابت من ظروف التعاقد أن نية الطرفين قد أنصرفت الى أن يتم توريد كميات الزيت المطلوبة مدة العقد على أساس سحم صرفه بمتضى بطاتات التويين كما كان الثمان في عقود التوريد السسابقة ، وعلى هذا الاساس تابت التجاهمة فور التعاقد بنسليم المدعى بطاقة التويين الخاصة بها ، وقد أسيتُم المدعى هذه البطساقة في شراء كبيات الزيت اللازمة لشهرى اكتسوير وتوقيع من سنة ١٩٦٢ ، ولا حجة في القول بأن المدعى كاني في يوسوره العلم بأن لجنة التهوين العليا قد الفت في ١٧ من يونيه سعنة ١٩٦٦ أي قبل حصول التعاقد المذكور العمل بهذه البطاقة ومثيلاتها الخاصة بالمدارس فلك أن هذا الإلماء على ما هو مسمناد من الاوراق لم يعجر باداة تشريعية علمة ينقرض معها علم الكفة بها أذ الثابت من كتساب معير معلى البقطيط والتهسويين بودارة التسوين والتجارة الداخلية ملف رقي ١٩٨٢ القرح في ١٩ من توقيسير سنة ١٩٧٠ ان قرارات لجنسة التووين العليا لا يتم نشرها بالمهرودية الرسمية ولا تكسب بقراراتها

الصفة التشريعية أنها يتم تغيدها بهن الجهيجة الادارية ومتى كان الامر كذلك وكان الثابت أن الطرغين لماتماتنين لم يعلما بقرار لجنسة التسوين. الطيا سالف الذكر عند أبرام التمساتد ومن ثم غقد كان ملحوظا عند التماتد أن يكون توريد الزيت بالشائر المائد بطاقت السوين دون المسحر الحر ، ويكون المدعى والحال كذلك محتا غيما طالب به من الغروق في سسحر الزيت اللازم لتنفيذ هذا المقد ومحتا غيما طالب به الادارة من وجوب محاسبته من غروق منظور الوضعة طوالهان الديق المحتولة الموضعة الموسين المدوق المحاسبة

(1447月7日) 電電子のできるという

عاندها رشاي (۱۹۰۰):

: 4

عدم اتفاق المماتدين على السعر قبل التوريد ... تحديد السعر المُفسيد بمعرفة المحكمة ،

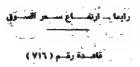
ولفعل العدمكم :

" كا فأن الذات أن الدينة الجاهدة الجاهدة اللهدى من المادى أن ٢ من توتدبر سنة ١٠٠ كان توتدبر التوليد التهديد ا

٣٠٤٠ كيلو جرام برى المدعى أن تكون المطلبة على اسسلس ٩٠ مليساة للكيلو ، وأذ لم يتغفّى الطّرفان قبل الشؤريّد غلى الستخر الواجب المطلبية بمقتضاء ولم تنطوى الاوراق على ما ينيد تبول المدعى صراحة أو ضبئا توريد اللبن الميستر بسمر نسف الجيلة ، ومن ثم غلا وجه لما ذهبت اليه الادارة وسايرها نيه الحكم المطمون نيه من وَجَونِ، الآكاذ بسمر نصف الجيسلة في هذه الحالة .

وعرى المعتقدة أن تتكون المحاسبة بسسعر در ٨٢ مليم للكيلو على السلس، أن الغرق بين هذا السعر وبين سسعر نصف الجبلة يعادل در ٧ مليبات لكل كيلو وقو ما يوازى ١٠٪ من مسعر نصف الجبالة يكسل الهربية الماست الكاست الذي تتكره المحكمة للهدعي باعظاء الله كك السنوري اللهن بعسسفو نصف المجلة .

(طعن رقم ٦٠ه لسنة ١٣ ق ... جلسة ١٩٩٢/٦/١٧)



تفاقد اهدى الوزارات مع اهدى الهيئات العابة على قيام الهيئة بتوريد بيمن السوق بالنسبة التكاليف بيمن السوق بالنسبة التكاليف الكسناف وتوقف الهيئة الموردة من توريد بقية الكبية المحاقدة عليها ... المتزام الهيئة في هذه الحالة بتمويض الوزارة بما يوازى ١٠٪ من قيسة الكبية التي توقعت عن توريدها ... عدم جواز اعمال نظرية الظروف الطارئة في هذه الحالة .

ملفص الفتــوي :

ان تطبيق نظرية الظروف الطارئة رهين بأن تطرأ خلال تنفيذ المتد ظروف لم تكن في حسبان المتعاقد عند أبرام المقد ولا يبلك لها دغصا ومن شأتها أن تنزل به خسائر فاحدة تختل معها انتصاديات العقد اختسلالا جسيها ومؤدى تطبيق هذه النظارية لله أن توافرت شروطها الزام الادارة المتعلقد بشاركة المتعاقد معها في تحسل نصيب من الخسسارة بحيث ترد الى الحد المعلول وذلك شمائيا لتنفيذ العقد .

ولما كانت الهيئة العلية للانتاج الزراعي قد توقفت عن تفيد العقد المبرم بينها وبين وزارة الدفاع بعد أن نفقت الجانب الاكبر بنه فان دواعي تطبيق نظرية الظروف الطارئة تتخلف بالنسبة لها اذ كان يتعين عليهسان تستبر في التنفيذ حتى تحتنظ بحتها في المطالبة بتطبيق تلك النظسسرية أن توافرت شروط أعبالها ، وذلك لأن ارتفساع اسعار الصفيح لم يكن بيرر بذاته توقفها عن التنفيذ .

ولما كاتت المادة (10.0) من لائحة المنتصلت والمزايدات المسسادة . بقرار وزير الملية رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٥٧ المعطفة بقسرار وزير الفسزانة . رقم ١٨٦ لسسنة ١٩٦٠ تنص في نفرتها الثانية على أنه « وللوزارة أو المسلحة أو السلاح في حالة عدم قيام المنتهد بالتوريد في المعاد المحدد . بالمقد أو خلال المهلة الاضافية أن تتقدد أحد الإجرائين التالين وفقا لما تتضيد مصالحة المهل :

(١) شراء الاسنك التي لم يقم المتمهد بتوريدها من غيره مسلى حسابه .

(ب) انهاه التماتد غيها يختص بهذه الاصناف ومصادرة التسليني بما بوازي ۱۰ بر من قبيتها » غان الهيئة وقد ثبت ابتئامها عن توريدها توريد ۷۸ طن و ۸۸۵ كيلو جرام من كمية المربى التي تماتنت على توريدها لوزارة الدغاع دون با سبب مشروع تلتزم بأن تؤدى للوزارة يتموينسساً ، متدرا على النحو المنصوص عليه في المادة (۱۰) سالفة البيان .

ولا كاتت المادة (10) من لائحة المنتصات والمزايدات توجب على مسلحب الصطاء المتبول ايداع تأمين يساوى 0 / من قيبة مقاولات الاعصال و 10 / من قيبة مقاولات الاعصال من تقديم تأمين عند التعاقد طبقا لنص المادة ١٨ من لاتحسة المناتصسات. والمزايدات عائم يتمين لتقسير النمريض في الحسالة المثلة اغتراض أن التأمين النهسائي الذي يحسب على اسساسه التعويش يسساوى 10 / من قيبة عقد التوريد وبالتالى غان الهيئة تلتزم باداء 10 / من قيبة الكيسة.

لذلك انتهت الجمعية المعومية لتسمى النتسوى والتشريح الى الزام. الهيئة العلمة للانتاج الزراءى بأن تؤدى لوزارة الدناع تمويضا يساوي ١٠ ٪ مِّن شَيِّة الكهية الذي لم يتم توريدها .

(الله ۲۰۲۱ - جلت ۲۰۲۱)

غلوبا ... الوبياة

قامينة رقام (٧١٧)

: 44

ان ازوم تحويل عبلة لاستيراد مهنات من الخارج يصبح معه التمريح - بتعويل العبلة جزءا مرتبطا بالان الاستيراد ... اثر ذلك على بدء اليمساد المعدد التهريم -

· وأنفس المدلكم :

حيث يلزم تعويل عملة لاستيراد أصناف ومهسات من الخسارج فان الإصريح بتحويل الجهلة يمبيح جزءا مرتبطسا بالزن الاستجهاد ويكله ولا ينفك عنه ٤ ومن ثم بلن تجليق جريان اليماد المجدد للتوريد في النزاع الملاق من تطريخ المصول على اذن الاستيراد يستنبع بحسكم اللزوم تجليته على الحصول على الممالة الى الخارج .

(طعني رقبي ٢٦٠ ، ٣٦٧ لسنة ١٢ ق _ جلسة ٢١/٣/٢١)

عَامِــدة رقــم (٧١٨)_

: 42 -- Al.

الاستراد من الخدارج -- تنفيذ البقد -- توريد مع همية الادارة --ما يقطه من عمانت اجنبية يتم المصول عليه بعقد مرف يورمه المستورد مع احد المعارف -- افادة المعاد مع البنك من أي خنفي في قيمة المهاد وتعمله باية زيادة -- جهة الادارة المعاد معه تعتبر من النع بالتسبة الى عقد العرف ، فلا تنيد من خفض علاوة فرق المهاد .

بالقص العنكم :

ان استيراد المؤاتسير أن التقارح ينطف بـ على ما ذهب الحكم الملعون المد المصول على العبلة الاجتبية اللازمة لذلك عن طريق شرائها من احد المسلمة المرخص لما في بيع المبلات الاجتبية وفقا لاحكام التسانون رقم ٨٠ المسنمة ١٩٤٧ بتنظيم عمليك التهده وفقاف من طريق ابرام عشد مرة بين الملاوا والمسرف و والمكان طريق المناعة المرة المرف المسرف والمعين وحطه شراء عبلة اجتبية ينتع ثمنها بالجنيسة للمسرف المسرف الرسمي ينسك اليه العلاوة المخرة وبين ثم يتجبل العبيل أية ويقا تمانة المنافقة المرف المسلمة المنافقة المنافق

﴿ طُعِن رقم ١٩٨٦ لمنة ١٠ ق ــ جلسة ١٩١٥/١١/١٩١٧)

يبسانيها _ توريد بغييبالع بمستوردة

: قاعسمة رقسم (٧١٩)

المستعادة

و المسيطولية الورد في المقسد سا عسم المسيطولية الا من المسطولية التقف القائدي عن عيب في البضاعة ذاتها أو من سسود التسطيف الدين مسئولية القائل في هذه المثلاث

ولقمى المسكم :

اذا بان بن التعاقد له شرط اعتبار العقد الله المسابقة المسابقة المسابقة وآجرة مع شرط التسليم في مينساء القيام واشسافة المسابقة وآجرة النتل الى النبن سابق عليه في مقت التسابين بتضين نفسلا عن تبسة البنساعة البينسة المسابية واجرة التسابي في هذه الحسابة في مينساء القيلم ، غير أن البسائع يلتزم بدعع جميع المسابية وبابرام عقد النقسل ودفع اجرته لان هذه النفقسات نفساف الى النبن الذي يلتزم به المسابق، ولا يعسل البسائع وهو يؤدي المسابق وبيرم عقد النقسل بوصفه وكيسلا عن المشترى وانها ينفذ التزايا ناشانا عن عقد البيسع ذاته وهو بمسئول من تنفيذه وفقا للقواعد العلمة .

ولما كان التسليم في البيع الشار اليه يتم في مبنساء التيسام عان هلاك البنسامة بحادث تهرى اتفاه الطريق يقع على عانق المشترى الذي يقصل كل أنواع الهلاك ميواء اكان كليسا أو نتصا أو تلفا في البنسسامة لم خسائر بجرية (الموار) ولا يستثنى من ظك الا الهسلاك أو التله النفتيء عن حيب في البنسامة ذاتها أذ يسال عنه إلياتم طبقاً للقواعد العلية .

وغنى جن البيسان انه أذا وتم الهلاك أو اللف الثناء عبلية الثقل بقطة النابل مان للهشاوى حل الرجوح عليه وفاتا فقواعد المستواية النابشة عن مع الناقل المحرى .

ويتطييق عنه المهلاي على الوضوع ساقت الذكر تكين الشركة الأوردة غير بسيلهالة الا عن الطف الناشيء عن عيب في البضاعة فاتها أو عن معوه التستيف إذ أباتت وزارة السبحة أن الثلث في البضاعة عد تفخ عن وجاءة في التستيف إدان الشركة تسسسال عن هدفا الظف ، وذلك هون الشحافل بمسلولية شركة النقل ، خلال مسلولية مجلها ولا يقيني على مملولية شركة النقل اعداء الشركة الموردة بن المسلولية معلم اللالف والمهمسا المسود التستيف المعلد الشركة الموردة بن المسلولية معلم اللالف والمهمسا المسود

(منتوی ۷۳۷ <u>— فی ۴۹</u>۰۴/۱۰/۲۷)

قاصدة رقام (۷۲۰)

المستحاد

أستراد أفضائع من أفضرج — تصحيد بكان الاستلام وطريقة — القترقة بين الاستلام في بيناء الشمن والاستلام في بينساء الرصيول — لترها على سينواية أورد — قيام سينوايته في الصالة القديد منى ليمار التسليم أقتهائي ... لا يفير من هذا الحكم انتقال ملكية ألواد المينوردة للي الجهة الإدارية باستلامها مستدات القدمن في هياد الاسمان ... اخلام مساوية الورد في هذه الحالة بالسايم اللهائي في ميناء الاسمان حقار مع المنطقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المستوردة المواصفات ،

بلغص الله، وي :

أن عقد التوريد قد يكون بضائع أو سلما ترد من الخارج وعنسداذ يحدد العقد مكان التسليم وطريقته نقد يكون هذا التسليم في مينسام الشحن

(1X=-YY)

له في وينسباء الوصيول توسيا لما إذا كانالتين يتسبها يعسارينه النتيل والتابين أو معاريفه النتيل والتابين أو ان يسكون التنيل والتابين أو ان يسكون التنسليم بعضاران الوزارة أو الملحسة المتعاقدة سنقى العساقة الاولى يكون التسليم نهسائيا في ميناء الشحن ويجرد وضح البغساعة على السيند وسنظم المستدات النهائلة الملكة وينقض بثلث عند التورد وتنقي سبها أنه كل التسليم بعينساء الموسول سبها تنتهى مسئولية المورد الا في هذا المياه حتى ولو كان تدسلم بمينادات الشائلة المائية الى التابيل الميناسات المهندات المياه المورد الا في هذا المياه حتى ولو كان تدسلم بمينادات المائية الى هذا المياه المساتدة معد وبهناء المساتدة المعاهدة والعبوب التي تعميد المياها المائية الإطلاع والعبوب التي تعميد المسابقة والإصناف الحقى يتم تعدليها في ميناء الوصول ولفي الذا المورد الإساعة الى هذه المخازن الوزارة أو المسلحة فلا تنتهى معسئولية المؤرد الإحدود وسول البنماعة الى هذه المخازن وضعميها نهتها .

وحاصل ما نقدم أن مسؤولها ألجرد وما يقرئب عليها من احتفاظ الجهة الادارية بخطابات الضبأن بالتأمين النهاقى حتى يتم تنفيست المقد بمسقة نهائية طبقا لشروطه أنها ترتبط بالتسليم النهائي الذي قد يتم في ميناء الشحن أو في ميناء الوصول أو في مضارن الوزارة حسبها اتفق عليه في المسعد المهرة بين الجهة الادارية بين المورد .

منة آجرت الوزارة على النبس في المتود المبرمة في جهة الشبسان على ان يقون النسليم ، الاستخدرية ، عان تبلم الموردين بتبسسليم بسبندات الشحن الني المورارة على بيناء الفضن وما أيرنت في خلك من انتقال ملكية المواد المهمورة المحاورة ولموردة المحاورة ولموردة المحاورة ولموردة المحاورة ولموردة المحاورة ولموردة المحاورة ولموردة المحاورة ولمسلمة المحاورة ولمسلمة المحاورة ال

المعقاد أس تشرب ومقارد

مُعَمَّوْ عَلَى مَا مُعَمَّدُ عَلَى اللَّهُ وَزَّارَهُ الْمَعْوِينِ الْبَنْدُ الْدَى يَعْمُو بَاحْدِيةً الوزارة في اعلاقهم على المواد التبوينية المستويدة في بيناء الوصول من المعتود التي تبرمها في شان استيراد تلك المواد لن يغير شيئا من القاعدة الشار اليها التي تتفي بأن يظل أألوردون مسئولين عن الاصناف الوردة حتى يتم محمى هذه الاسناف في ميناء الوصول مع الاحتفاظ بخط الحات الضمان وبالتسامين النهسائي حتى يتم التسليم بصفة نهائية في بيناء الوصول وذلك ماتنابت ظك المتود تتضين النفي على أن الاثبان خالمسة التسليم الاسسكتدرية (مينسهاء الومس ول) ووقتفى ذلك أن مسلولية الوردين لا تنتهي في مينساء الشحن اذا نص صراحة في المتسبود التي تبرمها الوزارة مُمَّ الوردين - على أن يكون التسليم نهائبا في ميناء الشحن سواء اكانت الاثبان خالصة التسليم في بيناء الشحن أو في بيناء الوصول منى هذه الحسالة يتم التسليم بصفة نهائية في مبناء الشحن وتنتقل حيازة الاصناف الموردة من المورد الى الوزارة مع انتقال ملكيتها بمنتفى تسليم مستندات الشحن ، وينقضى عقد التوريد وتنتهى مسئولية الموردين عن الاصفاف في ميناء الشحين ولا يكون للوزارة في هذه الحالة حق اعادة نحص اسباف في ميناء الوصول - ويتعين عليها رد خطاب الضمان بالتأمين النهائي ممجرد تسليم الاسناف بصغة نهاثية وتسليم مستندات الشبحن النساتلة للملكية في ميناء الشحن.

وليس ثبة ما يبنع تاتونا من أخلاء مسئولية الوردين بالتسليم النهائي في ميناء الشحن على الوجه المتقدم — وذلك متى رات الوزارة أن النص على مسئولية هؤلاء الموردين على المنوردة في مينساء الوصول ، يحول دون التمائد مع هؤلاء الموردين على أنه يتمين عندئذ أتخاذ الخارة المسئولة النمائع المين عندئذ اتخاذ والميوب كان يمهذ الى شركة المراجمة المالية كي تتوم نباية عن الوزارة والميوب كان يمهذ الى شركة المراجمة المالية كي تتوم نباية عن الوزارة بينحمي المواد والتأكد بن مطأبتها المواصفات في ميناء الشحن ، ومع المسئولية تبين هذه الشركة وبحيث تكون مسئولة قاتونيا عما يتبين المسئولة من عجز أو عبوب أو اجتلاف في المؤلزة شركة التابين الميا على هذه المؤلزة من عبد أله من لديها على هذه المؤلزة من عبد أله المؤلزة مناحب المنفينة المؤلزة أن المؤلزة أن وكذلك وفتا لامسكام التوادي المحرى المؤلزة المرحى المحرى المؤلزة المرحى المؤلزة المحركة ولك وفتا لامسكام التوادين المحرى المحروري المحرى المحرورة المحرى المؤلزة المحرورة المحرى المحرورة المحرى المحرورة المحرى المحرورة المحرى المؤلزة المحرى المحرورة المحرى المؤلزة المؤلزة المحرورة المحرى المؤلزة المؤلزة المحرورة المحرى المؤلزة المحرورة المحرى المؤلزة المؤلزة المحرورة المحرى المحرورة المحرورة

[.] ا قالمتوى زشره ۴ ، ۴ نوق ۲۱/۱۱ ا

قاصَعة رقتم (٧٢١)

: 12 48

أستلام الاصنف المستورية من الفارع ستطهم لجراطته باللغة سدا. من الأمة القاضيات والزاردات ب النبيز في شاقها بين الاستثاثم الزائد والاستلام النبائي ب الرفاك بالنبية الأخلاء الورد من مستوقية عن استألف للورمة، وملاحها .

يلخص للفصوى ؟

ان لاتحة المنتصات والمزايدات نظبت اجراءات تسليم الامتناتة المستوردة في اللدة ١٠٠ منها على اساس التبييز بيج الاستعلام المؤقت والاستلام المؤقت هو الذي يتم بعمقة لبن المسائل المؤقت هو الذي يتم بعمقة لبن المسائل بعمقة مؤقتة ألى حين اجتساع لجنة المحص ولا يترنب على الاستخلام المؤقت اي اثر غيبا يتعلق باتهاء مسئولية المورد من الاصناف الموردة ، منتهي تبعة الهلاك على علتى المورد ، ولا تنتقسل بنه الى جهة الادارة المتعلدة كيا أن المورد يظل مسلهنا كلفة با يصيب الاصناف الموردة من تسلد لو عيوب اخرى حتى بعد التسليم المؤقت والى أن يتم الاستلام المؤتب بقي .

نبلاا ما تأبت لبنة النصب النفاذ البراءات النصص وتررت تسول الإستاق من الله المستول الإستاق من الاستالم النهائي بقم بلك ويتحسسرر الورد من الله الانزاءات النق كانت ملائة على مافقة المنتقل بسعة ملاك استلك المؤردة ملا يوسور من الله المنتقل النهائي المنتقل المنتقل النهائي الانتقال النهائي الاستالم النهائي على الانزارة المنتقل النهائي النهائي الانتقال النهائي الانتقال النهائي المنتقل النهائي المنتقل النهائي المنتقل النهائي المنتقل المنتقل المنتقل النهائي النهائي النهائي النهائي النهائي المنتقلة المنتقل المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة النهائي النهائي النهائية المنتقلة النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة المنتقلة النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية المنتقلة المنتقلة المنتقلة النهائية المنتقلة النهائية النها

(علوی رقم ۲۰۳ — فی ۱۹۲۰/۱۲)

قاعستة رقسم (٧٢٢)

المستنأ :

عقد توريد عد تنفيذه عد وجوب انطوائه على هسن اللية ، فلا يفوق عن التنفذ أو يبرر الإخلال بشروط المقد ، أو التحال من الافتراءات القائشة عنه وجرد الخلاف على بعض أدور أو على تفسير بعض الشروط أذا كان الفلاف عدم حدا، فرجا مالية عبر مثال : تلخر أستحدار أذن الاستجاد اللازم له "ميزر نسخ المقد من جلف المنافذ المنافذ المنافذ أو بواجب النسجيل وحدار الإفن فعلا بدعا القدم بجعل التابين المنفوع من تلقأه نفسه من حجي الإدارة ولها تنصوص المقد ،

بلخص الحكم:

يتضح من أوراق المناتصة موضوع التزاع أن العطساء مقوم بالعبلة الممرية وأن المطمون شده قد حدد في عطائه للقوريد والتركيب والتسليم مدة ثيانية أشهر من تاريخ منحه أذن استيراد اللازم بالعبلة الرسسسية وقد حصمت هيئة الموامدات السلكية واللاسلكية في أخطار المتمهد بالقبول سواء بالبزنية أو بالمغط سناب أن تبين أن مدة التوريد ثمانية شمهور من تاريخ حصوله على الترخيص بالاستيراد دون ذكر أو اشسارة الى الكيفية التي يصدر بها الترخيص بالعبلة الرسمية أو بالعبلة الحرة فهو أمر لا شأن للهبئة

به وجارج عن النماتد الذي تم على أبياس الغيلة المبرية وهي من جاتبهـــ ا قد منعت ويساعدت المدعى في الحصيول على اذن الاستثراد في فيراير سنة ١٩٥٦ ، غلبا تقامين من استعبال هذا الاذن بحجة أنه لم يميسور بالمهلة الرسيمية كما اشترط ذلك في عطساته ٤ سايرت الهيئة المدعى في هذا رنمية منهارفي انهاء العملية لشدة لزومها وطلبت منه بيانا بثبن الآلات الشي سيستوردها من امريكا وقد الملته طويلا الا إنه لم يوانيها بالبيان المطلوب. بل بادرها بانذار يمان ميه عدم تنفيذه المماية ولما كان تنفيذ العبود يجب ان ينطوى على حسن النية غانه كان على المدعى وقد صدر له اذن الاستيراد في مبراير سنة ١٩٥٦ أن يتوم بتنفيذ العبلية في الميماد الذي حدده هو في عطائه ضهاتا لحسن سير الرفق خدبة للصالح العام وأنه لما يتنافى وحسن النية أن يستمر المدعى في الجدل والنقاش زهاء ثالث سنوات دون أن يبدى أي جدية في التنفيذ وقد كان بيده اذن استحراد في مقدوره أن يستورد به الآلات اللازمة للمشروع ، وليس في ذلك أية مضيعة لحق يدعيه أن كأن مالما على وجه من المصلحة ، وكان يتمين عليه تبعا لذلك أن يعضى في التنفيذ احتراها لشروط العتد وللالتزامات المترتبة في ذبته ببقتضاه وقد صرت الهيئة المدعى عليها على المدعى وعاونته اكثر مما ينبغي ولم ترد أن تتخذ من خِالْتِهَا أَي أَكِرَاء بِنُسِحُ القِمَالِد مِما حدا بِهِ الى التَمَالَى في طلباته بتعديل تيبة العظاء فاته بعجة أن أثبان الآلات في الغارج قد ارتفعت فلبا طولبيه ببيـــان هذه الآلات تراخى في ذلك الى أن حصَّلتُ الأزمة في النقد اجنبي مها دعا وزارة المالية لاصدار تطيمات بأن يكون التعسامل بسبب ظروف هذه الازمة بالنُّمِّلة المصرية وقد كان من المكن أن يكون ذلك محل تقدير من الهيئة المدعى عليها لو قام المدعى بالتنفيذ أو حتى مجرد الشنروع فيه ولكفه بادر هو بنسخ العقد من جاتبه الأمر الذي يصبح معه التامين المعفوع من تلقاء نفسه من حق الهيئة المنكورة . ومجرد الخلاف على بعض التقساط اورعائ تنسير بعض شروط العقد لا يبكن أن يكون بأى خال من الاهوال عققا عن اللقبيد أو مبررا للاخلال إشروط العقد أو للتحلل من الالتزامات النائبئة عنه أذا كان الكلاف كله يدور حول قروق مالية وهو الأمر: الذي: ` يمكن تداركه فالما حالا الوصدتها ولا تسيما أن الفيئة الدعى عليهة ليست هي التي يدات بالنسخ لبَاشِ المُعامى في التنابذ ، يُحسوسا بنعد تعسا سوله -علي إذن الاعتبراد في استة ١٩٤١. من مدين من ال

رُ الْمُوْلُ وَمِنْ ثُولِهِ * ١٧٠ لَسُنَا لَا قُلْ اللَّهِ عَلَيْكُ } المُولِّ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ اللَّهُ

قامتنجة رقيم (٧٢٧)

المسطا :

ابرام اتفاق بين وزارة التنوين وبين تحد الافراد على الترخيص له بتصدير ارز الى الخارج في مقابل اسراده لكبيات من القبع بقيسة ثمن الارز — عرض التمهد في عطاله سمرين التين لمان ارز الادني منها بشروط بالترخيص له في تصدير كبية من ارز بما يقابل ثمن القبع لبلاد المبلة السهاة وبالممالات السهلة ، والقسم الاعلى بلا قيد ولا شرط — قبول الوزارة للسمير الادنى بشروطه دون الاعلى — تكييف هذا المقد ، وهل يمتبر عقد بهع متكليلا ام عقد مبادلة — اعتباره عقد مبادلة او توريد ،

والكس المسكم:

ان المستفاد من الاعلان الذي نشرته وزارة التبدوين من مناهسة التعج ب انها اجازت أن يكون دفع الثين أما نقدا أو بطريق المباقلة بالأرز المسرى على أساس السحر الرسمى للارز تمسليم الاسكندية . . . الغ وقد عرض المسيد في عطلة سجرين لتوريد القح مسحو أدفي ومقداره ٢٠ ج و ه شلن للطن المترى وذلك بشرط أن ترخص له الوزارة في تصدير كمية موازية من الارز بما يقابل بنن القبع المستورد وذلك لبسلاد المبلة السهلة وبالمبلت السبلة ، وسعرا أعلى ومقداره ٢١ ج و ٢ شلن المبل بنس بدون تيسد و لا شرط وقد والقت الوزارة على السحر الادني بشروطه وتم القمائد على ذلك وقد دفي الطاعنان على الدحكم المطمون فيب المبروطة وتم التعاقد بأنه عبليسة بباطة وقالا تأييدا لنظرها أن القديد هو مقدد بيسع كامل وليمي عند بقايضة وبساطة أو الوال بقابل بيعه القديم باللم بن الامر أنه ينطوى فقط على ميزة منحت للمدعى الاول مقابل بيعه القديم باللم بن الدير المستورد به ؟ على أن هذه المحكة لا ترى متنما نبسا ذهبه الماعنان في هذا الصدد .

أ (طعن رقم ١١٥٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٣/٣/٣/١)

بوايما __ العينـــية

قإصدة رقسم (٧٤٤)

W-12-17-18

المُ الله الله المُ الْمَارَةُ المُحْلِقُلُ الاسْلَافُ الوردة اللها في مملَّلها النسساة عُهُا الله الرامة المجا المُحَالَ المُرضُ — لا مُتَبِيلُ الله الزامة الجراء التحليل ليام همة فئية اخرى والرُّحَالُت حَتَّرِيةِ ما لم يلزمها المعدينات ،

ملخص الحسكم :

تنص الفقرة ٢ من البند الثابن من شروط المفاقصة وهو الجساس بالتوريد والقحص والاستلام ، على أن « يقوم المتعهد بتسليم الاسناف المتماتم عليها ، وذلك في الواعيد والإماكن البينة بقائمة الاثنان خالصة من جهيع المطريك والرصوم وبطابقته لابر التوريد عدا أو وزناءاو مقاسا طبقا للغواسفات والبياتات المعهدة والوقع عليها منه » . كما تنص النشرة ؟ من البنه ذاته على أنه 3- إذا وجدت استك غير مطابقة للشروط المتنق مايها وانشق تبولها، و واق المتمهد أن يستوردها بعد أخطاره كتابة بالرريد المُهُمَا عَلَيْهُ وَأَسْفِهِ وَالْمُقِينِ وَوَهُونِهِ مَنْتُ الْأَصْنَافُ الْمُوضَةِ ؟ . كُذَّكُ تنهى: القترة. ٦ من البند مينة على أنه ﴿ أَذَا طَلَبِ الْقِفِهِدِ أَعَادَةَ تَطْيِسُـلُ الاستاك المرغوضة لعنم مطابقتها للبواصفات وللعينة المعبدة معا ، وتبل المبلاجة الله عند منكون بأهماريق التحليل الثالق على حساب المعمد ٢٤٠ اذا كابت الفتيجة لصالح المتمهسد والمسلاح في هذه المنشالة أن يعيد التطبسل للهزة الثلثة اعلى حسابه » . وثابت من الابراق أنه بالنسبة الى جبيسع الجفيعات الأوبية التي وردها المعضى بعد اليماد مند اتضح من التطيل المتكرر الذي الجرته المعلمل المركزية العجدن ومن الاختبار الكيماوي ، ومن المحمر الذي قابت به الخديات الطبية عدم مطابقة أي منها العبينة المتعلقدة عليها ٤ وعدم صلاحيتها الاستعبال ، اما أوجود مسدأ حول الثقب الذي تبر به السلسلة وفي الْرَوْوَايًا وَالْأَمْرَاتُ الجَانِيةِ وابأً لاتها اللهُ سَمَّكَا ومسالاية من تلك التنبية والما العدم تجانسها ونقص معدل المسسالية نبها والطوائه المسائمان مادة الزرنيخ الدي يؤذي المسلد منسد الاستعمالير، وقد اعاد السلاح التطيسل للبرة الثانية استعلية لطلب المدعين، وكانبت النتيجة في غير مسالحه ، وقد تم هسذا التحليل فر المعامل الهركزية للجيش وهي الجهة المفتصة بذلك لكونها منشياة لشيلي هذا الفرضيه عكوتها أترى من غيرها باحتياجات الجيش ، وليس في العقد ما يلزم السلام باجراء التحليل لدى جهة ننية. أخرى أجنبية عن طرفيسه ولو كاتت حكومية كمعامل كلية الهندسة أو سواها بل ان اعادة التحليل للبرة الثانية التي يتبسك بهاا الدعى في دعواه وفي تقسرير طمنه بمسد اذا استنفد حقه في اعادة التطيل المرة الثانية ، وبعد اذ ابد قرار التطيل الثاني نتيجة التطيل الاول ، ليست حقا له بمنتضى شروط العقد مل هي منق السبائح وحده يتصور عليه في حالة ما اذا كانت نتيجة التطيل التساني فرميالهم الجمهم عهمو سالهم بتحتق في الخسومنية المروضة ، وبهما يكن من أمر غان نصوص العقد تجميل الإدارة هي المرجع في رغض الاصناف المخالفة للمواصفات وللعينة المعتمدة تبعا لنتيجة التطيسل الذي تتوم به بوسائلها وأجهزتها التي تنشئها أو تختارها لهذا الغرض.

٠ (علمن رتم ٨٢٨ أسنة ٧ ق -- جلسة ١٩١٢/١/١)

قاعدة رقم (٧٢٥)

المِسطا:

الإصناف المخالفة للبواصفات والعينة المعبدة تبما التهجة التحليل --قولها من اطلاقات الادارةً ولا الزام عليها في ذلك .

ملخص الحسكم :

الهمان في المستومن الطفلاما يقرض على جهة الادارة ال تقبل التوريد
 أجد المطابق ينسفر مخفض عالى تحو ما عرضه عليها المدعى مسلما بذلك

ضبنا ويتلبعة توريد كبة جديدة بدلا من أخرى مرفوضة بها أسسفر عنه التُحليل من مخافة الاتراس الموردة للمواصنات المتقى عليها -- لا الزام على الأدارة في شيء من ذلك لان هذا من اطلاعاتها التي تخضع لتسديرها واراتتها اذا ما تمقر الحصول على الاسناف الموردة على خلاك العينسة للاغراض المطوبة من إجلها وأنه لا يترتب على تبولها أمرر ما للمسلحة ، وقد قررت لجنة التحص صلاحية الاسناف الموردة على خلاف العينسة وذلك ونتا لنس الفترة ه (ذلك) من البند الثابن من شرط العقد .

(علمن رتم ۸۲۸ استة ۷ ق ــ جلسة ۱۹٬۱۲/۱/۱)

قاعسنة رقسم (٧٢٦)

. ——

فقد المينة وعرض المتعاقد مع الادارة عينة الخرى تحل محلها ... قيول الحهة الادارية خلك ... بعد اتفاقا بين العارفين على احلال المينـــة الجديدة محل المينة المجرولة التي فقدت .

ملَّحُص الصَّكم :

بتى ثبت أن المتمهد قد عرض نقديم عينة آخرى تحل محل العينسة المتبولة ، وأذ لاقى هذا الايجاب قبولا من القوات البحرية مان ذلك يعد اتناقا بين الطرفين على أحلال العينة التي قديتها الشركة بتساريخ ، ١ من موفيه سنة ١٩٥٨ محل العينة المقبولة التي مقدت اسبب خطأ وقع من طرف في المقد .

(طعن رقم ۱۹۱ لسئة ۹ ق ــ جلسة ۱۹۲۷/۰/۲۷) (طعن رقم (۷۲۷/۰/۲۷) ،

المسطاة

ي التمالي على أن يكون الوريم الإسانة على الشابي المينة اللبولة ... اعتباره من قبيل الهيوع بالمينة التي تطبيعا المادة و ؟ عن القانون العلى ... انولياني حكم هذه المائدة على المقود الايارية لاتفاقها بع القواعد العابة وعدم تعارضها مع الانظام القانوني لها — وجوب مطابقة الاستقد الهريدة المهنة مطابقة تله — في حالة تخلف ذلك تطبق احكام المائد ٢٧٨ من لالمة المثاريد والمستريف وامتكم المائدة ١٩٧ من لالمة القانسات والمرايدات حسب القطاق الرمني تكل منها — فقد المينة أو هلاكها وهي في يد جهة الادارة دون أن يكون ذلك بخطا من الورد وادعاؤها أن التوريد غير مطابق المينة — عليها اثبات عدم المطابقة بكافة المارق ،

ملخص الحسكم :

اذا كان الشابت أن شروظ المناقصة لم تنضبن تحديد مواصفات للبويات المطلوبة وانبا تم التعاقد بين الشركة المدعية والقوات البحسرية على أن يكون توريد البويات اللازمة لطلاء تاع اللنشات على أساس العينة التي قدمته الشركة وتبلتها القوات البحرية ، نهو من قبيل البيدوع بالسبنة التي نظمتها الملاة ٢٠٠ من القسانون المدنى ، وهي تنص على ما رأت (١) إذا كان البيم بالمينة وجب أن يكون البيع مطابقاً لها (١) اذا: تلفت المهنة أو هلكت في يد أحد المتعاندين ولو دون هَطا كان على المتعاقد، الآخر باثما كان أو مشتريا أن يثبت أن الشيء مطابق للمينة أو غير مطابق . وليس من شك في انطباق أحكام هذا النص على المقود الادارية . ذلك لأنها تتفق مع القواعد العلمة ، كما أنها لا تتعارض مع التنظيم القسانوتي. للعقود الادارية الذي تضبنه القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيهم لمناتصات والمزايدات ولائحة المقازن والمشتريات المعادر بها قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ ثم لائحة المناتمسات والمزايدات العسادر بها تسرار وزير الاقتصاد رقم ٥٤٢ اسنة ١٩٤٧ كل منهما في نطاق سرياته وينبني على ذلك في شأن عقد التوريد محل المسازعة ، أنه يجب أن تكون الإصناف الموردة مطابقة للمينة مطابقة تامة من حيث التركيب والمواصفات ، قادًا لم تكن كذلك جاز القوات البحسرية رفض الإصناف والزام الشركة بسحبها وتوريد بدل منها ، أو تبولها مع انقشاص ثبتها اذا كانت قيمة الاصناف الموردة اتل من قيمتها في حالة خطابقته الم للفويَّة ، وقد عن عن هذه الحالة الإخرة احكام المادة ٢٢٨ من الائحة المُحَارِثُ

و المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم والمعالم والمعالم

(طعن رتم ۱۹۱ لسنة ۹ ق ... جِلْشُةُ ٧٤/٥/١٤)

قاعبندة رقتم (۷۲۸)

14-41

إِنَا تَمْ الْاَتْقَاقَ عَلَى الْمُورِدِ طَيْقاً لَمْنِيَةً وَجِبُ أَنْ تَكُونِ الْاَصَاقَ الْوَرِدَةُ مطابقة الْمَنِيَّةِ مِطَائِقَةً تَلِيَّةً مِالِدُارَةُ أَنْ يَوْقِعِ الْجَزَاءُ الْمُقَرِقُ فَي هالله وجود مطافة بين المؤسسة والصنف الورد من لا يحول هون فاق أن يكون الصنف الورد لا تقوم النائجة تقع الرّحة وعيدة وأن القراعة تم من التلاجها .

ملقعن العكم-: -

أن التماتد تم على اساس العينة وبن ثم عهو من قبيل البيوع بالعينة التي نظمتها المدد و ٢٦ من القساتون المدنى والتي يجسري نصها عسلى انه د اذا كان البيع بالمينة وجب أن يكون البيع مطلبقا لها . ، و وينبنى على خلك أنه يجب أن تكون الاصناف للوردة مطابقة المعينة مطلبقة تالية من حيث التركيب والمواصنات .

واذا كان المدعى قد اعطى اقرارا بخصم تبية المجانة بين العيثة وبين القباش الذي تم تفسيل البدل منة وظك حسب المورته تهجة التطييل عقد تحقق شرط اعمل الهابة ١٩٧٠ من الثمة المقاسات والمايدات ، ولما

كونت بجهة الادارية قد أعمله حكم المدة المثيل اليها يقيلت البسدل المودية وفي الهقت فيله عليت البسدل المودية وفي الهقت فيله عليت البسدل المناسبة المناسبة على المناسبة المناسبة

(طعن رقم ١٧١ لسنة ١٥ ق _ جلسة ٢٨/٤/٢٨)

قاعب عة رقب قم (٧٢٩)

المِسطا:

القمى في الإشتراطات على أن يكون التوريد طبقا لمينات الوزارة ... التقدم بمطاء مع ارغاق عينات مخالفة لمينات الوزارة ... عدم التص صراحة على أن المطاء مقدم على أساس المينات القدمة المخالفة لمينات الوزارة ... انمقاد المقد صحيحا والتزام التعهد بالتوريد على أساس عينات الوزارة .

للخمن الحسكم:

اذا بأن من الاطلاع على اصول الاوراق أن المتمهد لم يذكر شبياً عن السعاره مقدية عن عيناته التى اودعها المفازن مقابل ايصال لا ينم على لكثر من واقعة الايداع ، كان الثابت أن المتمهد وضع بخط يده الاسسمار التى ارتضى أن يقسوم بالتوريد على مقتضاها قرين الصندين المشروطين. بعينة الوزارة النبوذجية ، دون أى تحفظ من جانبه أو أية أهسارة تدل ملئي أن الاسمار التى وضعها ، أنها هى عن عينات اخرى غير عينسات.

الوزارة ، بل انه لم يشر في المتد الذي وهمه الى أن هناك عيناك الخرى عظم بليداعها يوم أن تتم عطاءه ووقع كراسة الاشتراطات العابة فجساء مطاورة كلوا تنظير المائة فجساء مطاورة كلوا تنظير المنافقة الخاكرة على المنافقة الخاكرة المنافقة الخاكرة الذي المنافقة المن

ثلبئـــــا ... القحص

قامسدة رقسم (٧٣٠)

القستما :

أن لأمة المالسات تشبت تنظيها كليلا لقحص الاصناف المستراة طبيّة لعقود التوريد -- هذا التنظيم أوجب على الجهة الادارية أن تنحص الإصناف الوردة بعناية أشد من عناية الرجل العادى .

بالحس الحسكم :

ان الأشجة المتقصمات تضينت تنظيها كابلا لفحص الاصناف المسسراه طبقاً لمتود التوريد من شائه أن نتيكن الجهسة الادارية من التحقق من مطلبقة المبيع لشروط المقد ومواصناته والوناء بالفرض المتصود منه ولها على ضوء ما تجريه من تجارب وغحص أن تقرر اما تبول المسنف أو رغضه بناء على تقرير لجنة الفحص واعتباد المسلحة لترارها ويكون القرار الصادر في هذا الشان نهائية أي يكون مازما فطرق المقد ،

وهذا التنظيم المتكابل الذي نصت عليه لائحة المناقصات أوجب على الجهة الادارية أن تفحص الاصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجبال المسادى .

(طعن رقم ۲۸۲ لسنة ۱۲ ق -- جلسة ۲/۲/۲۱)

طاعدة رقسم (۷۲۱)

المِسطا :

... لهرالكشيل يغير عدم جفتور الكنهر، عبلية القبض في ذاتها ...: الرَّ اغفال المُعلَّرُ الدعي لمضور (جرابات: القعس •

ملغص الجكم:

ان لائحة المناقصات والمزآندات وان كأن قد أوحبت اخطار المتمهد بهوعد اجتماع لجنة الفحص ليسنى له حضور اجسراءات الفحس ، الا ان اللائحة لم تقرر شة حمّاً للبتمهد في حضور عملية الفحص في ذاتهسسا ، نقد أوضحت المادة ١٣٠ من اللائحة الفرض من هذا الاخطرار وهو الله يحضر المتمهد على حسابه العبال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها الى أمين المعرِّن أَوُّ لَجِنَّةُ التَّخْصُ تُحَمِّورُه أوْ يُحضور مندوية ، وأَضَّاتَ أَلَادة ١٣٣ والتسمة الأستخاف الزورية التي تزيد عيمها على تجسولة حليه أن يسكون اخذ المينات اللازمة يستسور لجنة القنسس والعمهد او مندومه ويعطظ باحداها رئيس اللجنة بعد ختبها بخاتبة وخاتم المتعهد أو مندوبه ويعبيل محضر بذلك توقعه لجنة الفحص والمتمهد أو مندويه وترسل العينة للممبل الكيسائي بعد العظائها رتبا سريا ، وحامسال ذلك أن عبلية النحص في هد ذاتها منفصلة عن الاحرآءات السابقة عليها ولم تقرر اللائحة ثبة حقساً للمُتَّمَهُ د في حضورها بل أوجبت سريتها في جالة زيادة تهسة الصنقة الموردة على خيسمائة جنيه ٤ بما يؤيد أن الاصل هو مدم حضور المتبهسيد عملية المحمى في ذاتها . واذا كان الاور كذلك وكان الثابت إن الإجهسزة الموردة هي التي عرضت على لجنة الفحص دون ثبة منازعة في هذا الشأن ، نبان اغطال المطار العدم المضاور اجراءات القحص ، في الخدود السالفة البيان ٤ عديم الاثر على منحة قرار رفض المكروسكوبات الموردة ,

> (طعن رقم ۱۳۷۸ استة ۱۳ ق – طسة ۱۳۰۰/۱۹۷۰) ري<mark>قام و د ۱۳</mark>۳)

> > المِسطا:

المادة **المؤامل و المؤاملات بهنان ببنائي والمؤامل المؤامل المؤام**ل سر المؤامل المؤامل

والخص الحكم:

من حيث أن المادة ١٣٧ من الاتحة المناهسات والمزايدات سـ تواجه حالة توريد اسناف غير مطابقة الادارية المتماتدة قبولها على أن تراعى القيود اساسها سـ نقد اجازت اللجهة الادارية المتماتدة قبولها على أن تراعى القيود التى معدنها اللائحة والتى تتبع في الشدة طرديا مع زيادة نسبة عدم المطابقة الذي يسخر عها نتائج الفحص والتحليل والتي أوجبتها اللائحة وعلى الجهات الاداريجة المعنية الالتزام بها سـ عالمًا كان النقس أو المخلفة في الاستقى حل التوريد التل من ١ ٪ يكون القبول بقرار من رئيس المسلحة بعد جوافقة ليخنة ظبت مع أجراء تخفيض في السعر نيكون مناسبا لمثبله في السوق بحسبان المسعر المتقى عليه سلفا كان قد حدد على الساس استيفاء شروط وجوامسفات هميئة أبلت عدم تحققها على الوجه الاكبل وتشرع عن ذلك أنه في حالة ـ عدم جوافقة المنهد للاستقاف غير الملساسادة .

والمتصود بسعر السوق ... في هذه الخصوصية ... وهو السعر الذي يبكن للجهة الادارية أو غيرها أن يتحصل به على الاشياء المطلوبة لها مباشر ة ودون حاجة الى أية أجراءات خاصة يستوى في ذلك أن يكون تحديد سعر السوق قد تم بطريق التسعير الجبرى أو كان نتيجة لما أسسفر عنه العرض والطلب للسلمة في السوق .

(طعن رقم ۸۲۱ سنة ۲۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۱۱)

تأسيما ... السوزن

قاعستة رقسم (٧٢٧)

هم بسبك الاطرة بلحكم اللعنين ١٠٧ و ١٠٥ من الأمة الملقسات وتقرئها وتقدر الله المقدمات وتقرئها المدون وتقرئها التوزيد على الرزن المسلم المدون على الرزن المسلم المدون على الرزيد على الرغم من عدم تطابق الوزن ــ يازمها بلداء تبية المقادير التي تبيليتها بمالا طابة المدون تفول الاطرة عدم الداء مقابل لا يجاوز الرزن المحد ف الداء .

ملخص الحسكم :

أدًا تسلمت الادارة التسادير الموردة دون أن تتبسك بوجوب وزن الموحدة المناتمة أوزانها لشروط التماتد واعبسال احكام الملادين ١٠٣ و ١٠٠ من الأحد الملادين المروط التماتد واعبسال احكام الملادين على الموردة وشراء الوزن المشرط في المقد والتي تحول الادارة رغض الاسنك الموردة وشراء الاصنك التي المتعبد بنوريدها من غره على حسابه أو انهاء النماتد عيسا يختص بتلك الاصنك وبمسادرة التسلمين ، لذلك غلن الادارة وتد يتبل يعتب التوريد على النحو الآنف ذكره تكون ملزمة باداء تبية المسادير التي تسلمها عملا طالما أن نصوص المقد المبرم قد خلت من نصوص تخول الادارة عدم اداء مقابل لما يجاوز الوزن المحدد في حالة توريد وحدات تزيد عن هذا الوزن > لذلك يكون ما ذهبت اليه الطاعنة من وجوب احسراء المحاسبة على اساس الاوزان التي اغترضها المقد والذي تقل عن الاوزان التي تم تسلمها غملا غير سديد .

(طعن رقم ٤٣٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/٥/١٩١١)

عَلَّكُرُا مِنْ الْأَفْلُسُنْفِاهُ غَلَى اسْتَفْسَ الْوَحِدة

لْأَفْسَدُة زُمْسَمُ (٧٩٤)

المسطة:

ما الظَّى الشَّلاطين فقريته فتم المعاسبة عليه والما الاسمار الفِيهَا بحصف الوحدة حدد المعاسبة والمقا الوحدة حدد المعاشد عليه المعاشد عليه المعاشد المعاشد المعاشدة الوطائة الوطائة المعاشدة الوطائة الوطائة المعاشدة المعا

بأخص الحسكم

ان المحاسبة على ما انتق اصلا على توريده إنها يكون على أسساس الاستقرار المبينة بكتّب الوحدة ، لأن هذه الكتبوت تعتبر جزء لا يتجَسرا من التعاقد ذاته ، أنها المحاسبة على أساس السعر الجبرى بالنسبة الملامية المستحرة ، غاته خاص بنا نظلبه جهة الادارة ، زيادة عن المقررات المنتقى عليها أو ما يستقنى عله من تلك المقررات ، وهو مقصور التطبيق على حالات المزيادة أو المقص دون غيرها ولا يعتد الى الكيات المنتق عليها أمسالاً .

(طعن رقم ٢٥٤ لمنة ١٥ ق ــ جلسة ٢/١/١٦١١)

و جادي عشر ب قراعد تابية الضحية

قاعدة رقيم (٧٢٠)

الهسما :

الإنفاق بين بحافظة القاهرة وبين الهيئة المسلمة القنية والتمسير بيالهمية والتمسير بيالهمية والتمسير بيالهمية والتبيع علم خفسوع هذا المسلمة المفاهدة المفاهدة المفاهدة المفاهدة المفاهدة المفاهدة المفاهدة بين جهتين اكل بنها شخصية اعتبارية سيستقلة سائمة المفاهدة والزايدات سيريان احكام حسنه المفاهدة على جبيسع المقود الادارية ما لم ينص المقد صراحة على الستبدادها كلها أو بعضها عدا ما تمثل بنها بالتقام العام .

يكانس القنسوى :

شكلت مدافظة القاهرة لجنة لشراء ٨٨ ملنا من تبن الشمير ، وفي الموقة ذاته اطلنت الهيئة العلمة للتنبية والتمهير بالبحسيرة والنيسوم عن متراد بيع كبيات من تبن الشمعر ببنطقة كوم أوشيم ، نطابت اللجنسة من رئيس لجنة المزاد حجز ٨٠ ملنا من النين للمحافظة بالسسطر الذي ينتهي رئيس لجنة المزاد التماتد حتم لمبنا المالطية ، وبعد ذلك وانق مدير عام الميئة على تسليم كبية النبن المطلوبة الى المحافظة بسسمر ١٢ جنيسه اللمن ، وقبلت لجنة المحافظة هذا السمر ، ثم أرسلت الهيئة الى المحافظة كبيس بها وقبل على المحافظة كمية النبن المطلوبة اللمنا على أن يتم تسسليم الكبية التبن المطلوبة بسسمر ١٢ جنيسه للمن على أن يتم تسسليم الكبية التبن المطلوبة من تاريخ هذا الإخطار وعلى أن يتم تسسليم الكبية تتحلل شهرين على الاكثر من تاريخ هذا الإخطار وعلى أن تتحمل المحافظة على النسبة والوزن والكبس والنقسل وأن تؤدى القبية وقدرها ١٩٦٠ حتيها غلال أسبوع ، وقبل أن ترد المحافظة على هذا الكساب ، اخطرتهسا

الشَّتَابِقُ لأنَ بِعُض التجار تقدوا بمسعر اعلى ، وأنها لا توافق عسلي تسليم المحافظة الكبية الطلوبة الاعلى اسساس هذا السسعر الأعلى ٠٠٠ ورَّدا على ذلك ارسلت المحافظة الى الهيئة كتابا بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ طلبت منه أعادة النظر في هذا الوضوع وذكرت انها متسكة -بسمر ١٢ جنيه الطن ، ثم أرسلت شبكا ببيلغ ٩٦٠ جنيها ، كيا طلبت المحسافظة من السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ان يتدخل ليبكنها من الحصول على حاجتها من التبن ، وقد أخطرت الهبئة الحافظ...ة في ١٢ من مبراير سنة ١٩٦٥ بأن سيادته وانق على تسليم المساقطة ٨٠ طنا من التبن من منطقة كوم أرشيم بسمسعر ١٢ جنيها للطن على ان يتم التسليم بدون عبوات وأن تتحبل المحافظة تكاليف الكبس والوزن والاتل ، وبدأ تسليم الكبية معلا في ٢٨ من مبراير سهمة ١٩٦٦ وبلسغ ما تسليته المحافظة ١٤٨ر٢٩ طف وهي الكبيسة التي كانت موجودة. ببنطقة كوم أوشيم ، ولما استنسرت الحسافظة من الهيئة عما اذا كان هنساك كبيسات أخرى من التبن لم ترد عليهسا ، ثم أرسسات اليهنسا مبلغ. ١٠١٨ه ج وهو مبلغ يتل عن باتى الثبن الذي أدنه المسافظة بمسد خصم قيمة ما تم توريده بمبلغ ١١٢٠ جنيهات ، وقد اشترت المسانظة بلقى الكبية بسعر ٢٠ جنيها للطن بعد أن أجرت ممارسة لذلك .

وقد طالبت الممانظة المؤسسة المصرية العابة الاستغلال وتنبيسة الاراضي المستصلحة التي الدجت نيها الهبئة المذكورة باداء مبلغ ٢٠١٤/٢. جنبهسا وهو نصبة ٢٠١ من تيسلة ما لم يتم توريده من الكبية المتسلحد عليها استقلال الى نص الفترة (ب) من المادة ١٠٠ من الأحة الملتصلحه والمزايدات ، غضلا عن بلتي اللهن الشار اليه ،

وترى الؤسسة أن أحكام لأثمة المنتسات والزايدات لا تسرى ملي الملاقة التى تلبت بينها وبين المطفلة ، أذ تمد هذه الملاقة من تبيسلة مبلغل المضيات التى تتم بين أجهزة الدولة ولا تعتبر عقسدا من العقسسوت التي تخطيها على الملاحة .

ومن حيث أن البِّكيف القائوني الباليم للإنفساق الذي أبرم بين. مدايظة القاهرة والهيئة العابة للتنبية والقيم ، والذى الزربت الهيئبة. بهتنضاه بتوريد كبية بن تبن الشمير الى الحسانظة ، انه علاقة عقدية قارب على توافق ارادتين مستقلتين ، احداهما ارادة المحافظة والثانيسة ارافِةِ الهِبْلة ، وكلاهما يتبتع بشخصية معنسوية مستقلة ، ومن ثم مان هذا العقد لا يخضع لقواعد تأدية الخدمات المنصوص عليها في اللائحة الملية للميزانية والحسابات . مهذه القواعد يقتصر تطبيقها على العلاقات التي تنشسا بين المسالح المختلفة في الدولة سواء كانت تابعة لوزارة وأحدة أو لوزارات متعددة بتصد تأدية خدمات أو توريد أصفاف فيهسسا بين بعضها والبعض الآخر ، وذلك لأن الوزارات والمسالح التي ينتسم اليها الجهار الادارى للدولة لا تتبتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شلتمُ الدولة ، ولا تعدو أن تكون غروعا أو أعضاء في الشخص الاعتباري العسلم الذي هو الدولة ٤ تعبر عن ارادة الدولة وتعبل بأسمها والحسابها ٤ وون ثم يخرج عن نطساق تواعد تأدية الخطمات العطلاتات الغائسة بين جهتين لكل بنهما شخصية اعتبارية بستقلة ، وبن ذلك تلك الملاقة التي أبريت بين معليظة التساهرة والهيئة المسلمة للتنبيسة والتميم اغنوتد الكنت لائحة المناتسات والزايدات هذا النظر نيبا نست عليه الماقة ٨٨ منها من أعفاء الهيئات والمؤسسات الحسابة والشركات التي تساهم الجِكومة في رأس ملها من أدام القسلين المؤتت ، الأمر الذي يستفاد منه أن هذه الهيئات والمؤسسات العسامة يجوز أن تدخل مع التِبهات المكومية في معاملات عندية غير أتها تعنى من تنديم تأمينسات .

الكافة ، وعلمهم بمحتواها مفروض عملن اقبلوا حدال قيلهها حمل التمالاد فالقسروض اتهم قد ارتضوا احكامها وحينف تندج في شروطً عقودهم وتصير جزاء لا يتجزا منها حيث لا نكاك من الالتزام بها ما الم ينص العقد صراحة على استبعاد احكامها كلها أو بعضها عدا ما تعلق منها بالنظام العسام ، ولما كانت الهيئة والمحافظة لم يستبعدا احسكام لانحسة المناقصات والمزايدات في انفاقها المسار اليه ، مين ثم يتعين تطبيق نصوصها .

وبن حيث أن لائحة المناتمسات والزايدات ننص على أن للوزارة أو المسلحة أو السلاح في حالة عدم تيام المتعهد بالتوريد في اليمسساد المسدد بالعقسد أو خلال المهلة الانسانية أن نتخذ أحد الإجراءين التلبين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل:

(1) شراء الاصناف التي لم يتم المتمهسد بتوريدها من غيره عسلي حسسسايه .

(ب) انهاء التعاقد فيها بغنص بهدفه الاسنلف ومصدرة التسامين
 بعا بهازيء - الا من تبيتها دون حلجة للالتجاء الى القضاء - و وذلك
 دون اخلال بحق الوزارة او المسلحة أو المسلاح في المسالية بالقحويض -

غير أنه لما كانت الهيئات والمؤسسات العلبة معناة من أدّاء تامين عند تماندها مع جهات العسكوبة طبقا لنض كل من الماحتين ١٨ و ١٥ من لائحة المائحة المائحة المائحة المائحة التنمية والتمسيم لم تدفع — لذلك — تأمينا الى المحافظة ، غان مصادرة التأمين تطبيقيا لنص المادة م.١ مسائحة الذكر لا تجد لها محلا ، أذ تغترض المسلدة أن يكون ثبة تأمين ترد عليه .

ومن حيث أن المحافظة قد أصلبها ضرر من جراء تقصير الهيئة في تنفيذ التزامها يتبثل في اضطرارها الى شراء كييسية الثبن التي لم توردها الهيئة بسيعر أكثر مها كانت قد تصافدت عليه معها ، وهو ٢٠ جنبها لكل طن بدلا من ١٦ جنبها لكل طن ومن ثم يحق للمحافظة أن تطلب الهيئة بتعويض هذا الشرر ، واذ قد انتصرت المسافظة على المطابة ببطيغ يساوى ١٠ ٪ من تبية ما لم تورده الهيئة ، غانه يبكن تكييف هسده بجلغ يساوى ١٠ ٪ من تبية ما لم تورده الهيئة ، غانه يبكن تكييف هسدة بتنيذ التزامها ، ولما كان الشرر الذى حلق بالمافظة يفوق كلسيرا هذه التنسبة التي تطلبها المحافظة ، غبن ثم يتمين اجابتها الى طلبهسا ، غلقزم الؤسسة المصرية العلمة الاستفلال وتنبية الاراشي المستصلحة (التي أنججت غيها الهيئة المذكورة) بان تؤدى الى حافظة القاهرة مبلغسا يساوى ١٠ ٪ من شبة بالم تورده اليها من كبية التين المتقى عليها .

ومن حيث أنه بالنسبة ألى مطالبة المحافظة بمبلغ ١٩٢٠ جنيه التحد وهى ما يتى لها من الثبن الذى سبق أن أدنه ألى الهيئة ، مأن المسالة لا شعو أن تكون تصنعوا حسابيا للكيسة ألتى تم توريدها من ألتين والكيسة ألتى لم تورد ، بحيث تستحق المحافظة ثبن الكيسة ألى لم تورد البها كابلا .

لهذا انتهى رأى الجمعية الممومية الى ما يأتى :

لولا : للتزام المؤسسة المعربة الاستغلال وتنبية الاراض المستصلحة بأن تؤدى الى معشظة القاهرة تعويضا يقدر بنسبة ١٠ ٪ من قيسسة ما لم يورد البهامين كبية النبن التي انفق على توريدها .

ثالياً: الترام المؤسسية المنكورة أن تؤدى ألى المحافظة ثبن كبية التبن التي ديمت عنه ولم يورد اليها كابالاً .

(نَلْفُ ٢/٢/٢/١٣ سَجِلَسَةُ ١١٧١/١٢/١٥)

ثانى مطاؤات تزويد بنتمهد التوريد بالخلبات اللازمة

قاعستة رتبهم (٧٩٦)

يجوز أجَّهة الادارة التعاقدة إن تزود المتعهد بالخليات اللازمة ــ طريقة

الماسية في هذه المللة . ملقمن المسكون

يجوز لجهـة الادارة المتماتدة أن تزود المتهـدين بالخابات اللازبة لسناعة أي سنف بن الاستاف الغذائية المتررة وفي هذه المللة يحاسب المتمهد على أجر تصنيع يقدر على أساس الغرق بين السنف وغرق أســعار كثبوف الوحدة ، وثبن الخـــابات الداخلة في صناعته ، غاذا كانت نلك الاستاف بمسعرة غيكون أساس الحساب هو سعرها الرسبي .

(طمن رقم ١٥٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٥١/٢/١)

الملتدعتس يه الغاردعاة لتعيدوالغلط

· كَالْمَسْلَةُ رَكِّمْمُ (979)

: المسطا

أتفرقة في الحكم بين مجرد قيام المتفاقد بتوريد استاف مخاففة الشروط والواصفات وبين استعماله الغش والتلاعب في مُعلَقَّهُ الجَهَةُ الْإَدارية ... اختلاف الجزاء بالنسبة لكل منها ... علة تفقيظ الجزاء على استعمال الفنفي والتلاجيد .

بلخص المنكم:

انه بيين من الرجوع الى شروط المقد المبرم مع المدعي والي احسكلم لائحة المناقسات والمزليدات انها مرقب في الحكم بين مجود تيسام المتعاقم بتوريد اسنك مخالفة للشروط والمواصفات المتعسقد عليها وبين استعباله النفس او التلاعب في مطبلته الجهة الادارية ، فجزاء توريد أصناف مخالفة المهات المناسات الانسساتية المقد المواصفات ، بالتطبيق لحكم البند النائي من الاستراطات الانسساتية المقد والمادين ، 1.0 م. 1 من لائحة المناقسات والمزايدات ، هو رفض الاسناف الوتايم بقوريد غيرها أو تبول الاسناف المخالفة مع تخفيض ثبنها أو تيام جهة الادارة بشراء اصناف مطابقة الشروط على حسابه أو انهسساء المتعات بيضم بهذه الاسناف ومسادرة التأمين بها يوازى . 1 من أما جزاء « استعبال الغش أو التلاعب » طبقا لحكم المادة ٧٧ من الاشتراطات الدالية المائة المائدة ٨١ من لائحة المناقسات والمزايدات فهو نسخ المائل الغش أو التلاعب ، طبقا حكم المادة المائلة المادة ما من المتحد من بين المتعهدين ، وعسم المناسات له بالدخول في مناقسات الحكومة . وعلة تغليظ الجزاء على استعبال الغش أو التلاعب ، ظاهرة وهي أن المتعاقد الذي يستعبل الغش الستعبال الغش أو التلاعب ، ظاهرة وهي أن المتعاقد الذي يستعبل الغش المتعاقد المتالفة المناسات الحكومة . وعلة تغليظ الجزاء على المتعبال الغش أو التلاعب ، ظاهرة وهي أن المتعاقد الذي يستعبل الغش المناسات الديات المناس العشرة المناسات الورية على المناسات العشرة القائد وستعبال الغش أو التلاعب ، ظاهرة وهي أن المتعاقد الذي يستعبل الغشر العشر العشرة المتاسات العساء العشرة على العشرة على المناسات العشرة المتاسات العشرة المناسات العشرة على العشرة وعلى العشرة على الع

أو العلامب المبا يقوم على خداع جهة الادارة بسوء نية وهو علم أن ما يتوبي بتوريده له أمضسوش أو مخالف البواصخات أو بما يقع من تلاعب لا يستوى في فلك أن يتبع المخش أو التلاعب من ندس التمسايد أو من يستمين بهم في تنبيذ المتزاه الله التعاديد لا متى ثبت أنه على علم بنشهم أن تلاههم « ولذات العلق سوت أهسكم المدد واللائحة في الجزاء بين المجاهد الذي يستميل الهشي أو المتلاعب وبين المتعادد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي حهة الادارة أو يتواطأ حه أضرارا بها .

(طعن يقم ٨٦ اسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٥/١٧١)

قاعسدة رقسم (۷۲۸)

الجسطا :

ان احكام لائحة الماقصات والزايدات قد فرقت في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد أصفاف مخالفة للشروط والواصفات المتعاقد عليها. وبين استعمال الفش او التلاعب على معابلته الجهة الادارية ،

ملقص للجينكم :

بيين من الرجوع الى شروط المقد المبرم مع المدعى والى احتكم الاحة المناتجات وإلى البيرات ، انها فرقت في الحكم بين مجرد ترام المتحساتة بنويين. استاف مخالفة الشروط والمواصفات المتحساتد عليها وبين استعبال الغش أو التلاعب في معاملته الجهة الادارية ، فجزاء توريد اصناف مخسسافة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثانى من الاستراطات الإضافية إلحقيد والمائنية المتحد بنوريد غيرها أو تبول الاصناف الخالفة مع تخفيش شنهسا أو يقيم جهة الادارة بشراء استاف مطابقة للشروط على حسابه أو انهائا التطاقد بينا يبغين بفده الاصناف مطابقة للشروط على حسابه أو انهائا التطاقد بينا يبغين بفده الاستاف والمائنين بها يوازى ١٠ إ من تبينها ، والمهمنان أن المائن المائنة المعروفات الادارية ، الما يجزأة استهمال الشف أو التلامية المعروفات الادارية ، المائن العابة المنافذة المائن المائنة المائنة طابنادة هه من الاحتم المائنة المائنة المائنة المائنة المائنة مائنا المائنة ا

ويصادرة التابين وشطب امم المعهد بن بين المتعدين وعدم المسباح له بالجغول في مناتصات حكومية وعلة تظييلا الجواء على اسستعبال الفش . أو التلامب ظاهرة وهى لهن المتعلقد الذي بيسستعبل الفش أو التلامب انها يقوم منوريده . أنها يقوم علم أن ما يقوم بتوريده . لها مغشوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع بن تلامب يستوى في ذلك . أن يقع الفش أو التلامب بن نفس المتعلقد أو بين يستعين بهم في تنفيذ أن يتع الفش أو التلامب من نفس المتعلقد أو بين يستعين بهم في تنفيذ التراماته المعاقدية ؟ متى ثبت أنه على علم بغشهم أو تلاميهم ولذات العلة صوت أحكام المقد واللائحة في الجزاء بين المتعلقد الذي يستعبل الفش أو التلاعب وبين المتعلقد للذي يشرع في رشوة أخد موظني الجهة الإدارية أو يتواطأ معه أمرارا بها .

۱۹۰۰ ، ۱۰۰۰ ، ۱۰۰۰) (طعن رتم ۱۹۲۳ اسنة ۱۳ ق ـــ جلمسة ۱۹۷۱/۱/۱۳)

قاعسدة رقسم (۷۲۹)

10 1: 12 41

وصم التمالك مع الادارة بالنش في تقيد التزاءاته وتوقيع الجرزاء التصوص عليه في المادة من لائحة المالقصات والزايدات مخترطه ثبوت سود ايته اي عليه بها يشوب الاصفاف الوردة من غش حافتراض هذا العلم في التمالك مع الادارة لا يبنع من الامتداد بظروف الحال الفيه عنه ...

بتفض المسكم :

ر أنه يتمين لومسهم المعساند مع الادارة بالمش في تنفيدة التزايلته وتبقيع الجزاء التصوص عليه في الملاحة ١٨. من اللاحة ال يتبك مموء ثبته أي مليه بما يتبوب الاصناف التي يوردها من غشن > وانه وأن كان هذا العلم يقترضا في المتهاد مع الإدارة إلا أنه متن كانت غلوب الجمال تنتي عدا العلم عن المحمد عليه لا يسوخ وحمه بالفضية والأزوته التعشال التي تنتي هذا البعام عن المراجع المراجع الديم على المحمد عليه المحمد عليه المحمد عليه المحمد عليه المحمد عليه المحمد عليه المحمد المحمد المحمد عليه المحمد

ما نسميه الى المتعهد من غش ، تستفاد ايضا مما تديرد فى الاوراق متطقا بعدى حسن نية المتعاقد فى تتُعيف التزاباته التى يتضينها التعاقد بصغة علمة وحدم التعاقد فى ذاته وتعدد الالتزامات الواردة به .

(طعن رقم مه لسنة ٩ ق ـ جلسة ١٤/٥/١٤)

قاعستة رقسم (٧٤٠)

: 44...41

يتمين لوصم التماقد مع الادارة بالنش في تثنيذ التزاياته فن يلجت سوء نيته اى عليه بما يشوب الاصناف التى يوردها من غش ... هذا العلم مغترض في التماقد مع الادارة ... منى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم أغله لا يسوغ وصمة بالغش ... هذه الظروف قد تستفاد مما قد يصدر بشاته من احكام جنائية ونها قد يرد في الاوراق بحسن نية المتماقد .

ملقص الحسكم :

يتمين لوسم المتعاقد مع الادارة بالفش في تنفيذ التزاماته ولتوقيسح الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٧ من الاشتراطات العلية للمقد المتسابلة للمادة ٨٥ من لاتحة المناهمات والمزايدات أن يثبت سوء نيته ، أي علمه بها يشوب الاستلف التي يوردها من غش أو تلاعب ، وأنه وأن كان هذا العلم من المتعاقد مع الادارة الا أنه متى كانت ظروف الحال تنفي هذا العلم عن المتعهد قامة لا يسوغ وصبه بالفش ، وظروف الحال التي نتني هذا العلم كما قد تستقاد مها يصدر من أحكام جنافية في شان ما نسب الى المتعاقد من غش ، فأنها تستقاد أيضا مما قد يرد في الاوراق، منطقا بهذي حصن نية المتعاقد في ذاته وتعدد الالتزامات الواردة به .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ١٢ قرب جلسة ١١/٥/١٩٧٠)

ِ أِقَامُ بِدِةً رِقْبَهِ (٧٤١) لَـ

: 6-41

يتمين قوصم المُتمافد مع الادارة بالفش وُتوَفَيْعَ الْجَرَاءُ الْمُصوَّمَى عليه في هذا الشان أن يثبت سوء نيته ، أي عليه بها يشوب الاصناف التي يوردها من غش أو تلاعبالعلم مُعْرَضُ في المُتمافد ... فأروف العال قد تنفي هذا العلم ... هذه الظروف قد تستفاد من أحكام جنافية وما قد يرد في الاوراق م

ريلقص الجنام :

... يقمين لوسم المتفاقد مع الادارة المقش في تنفيذ التزاءاته ويتوتيسع الجيزاء المنصوص عليه في المادة ٢٧ بن الاشتراطات السيامة للمقد المقالة المبادة ٨٠ من لاتحة المناتب والزايدات أن يثبت مسوء نبته ، أي عليه يما يشوب الاصناف أنني يوردها من غش أو تلاعيه ، وأنه وأن كان هذا العلم مفترضا في المتماقد مع الادارة ألا أنه متى كانت ظروف الحسال الثني هذا العلم عن المتعهد غاته لا يسوغها وصهة بالغش ، وظروفه العسال الثني عنى هذا العلم كما قد تستفاد مها يصدر من احسكام جنسائية في شسان ما نسب الى المتماقد من غش ، غاتها تستفاد إيضا مها قد يرد في الاوراق جماقا بعدي حسن نبة المتماقد في تنفيذ التزاءاته التي يضمنها المتمساقد بسمة علمة وحجم التعاقد في ذاته وتعدد التزاءاته التي يضمنها المتمساقد بسمة علمة وحجم التعاقد في ذاته وتعدد التزاءاته التي يضمنها المتمساقد بسمة علمة وحجم التعاقد في ذاته وتعدد التزاءاته الواردة به .

﴿ ظَمَنَ رَفُمْ ١٤٣ لَسَعَةُ ١٤ ق ... جِلْسَةَ ١٩٧١/١٦١٣) `

عَامْسِيةً رَمْسُمُ (٧٤٧)

بتلقعن المسكل :

أمان الله المستقد والمزايدات قد غلطت الجسزاء على استمثال المستقد الذي يستميل الفش او التلاعب لما قطاعرة على أن المتصافد الذي يستميل الفش او الفلاعية الما يقوم على خداع جهدة الادارة بسوء نية وهو عالم أن يا يقوم بالوزيدة لها يضاع من ثلاغب ، يسلوى في نظاف أن يقاع الفلاس أو التلاعب من نفس المتصافد أو من يستقين بأن في نظاف أن يقام الفلامية المستقدية متى ثبت أنه على علم بفشهم أو الاستهم ولهذات الملة سبوت اللائمة في الجزاء بين المتعاقد الذي يستستمل المقش فو المتالعية وبين المتعاقد الذي يستستمل المقش فو التلاعب وبين المتعاقد الذي يستستميل المقش فو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي جهدة الادارة أو يتواطأ منه أضرارا بها .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٩ ق _ جلسة ١٩٦٦/٥/١٤)

قاعدة رقسم (٧٤٧)

: 44-46

مخالفة مؤاصفات القوريد لا يعتبر غشا ما لم يثبت أن أأورد خال ملى علم يثبت أن أأورد خال ملى علم علم بوقد ألمائلة وأتى من الأعمال ما يخفى المخالفة عن جهة الإدارة أو يجمل من المحفر عليها المتشافها ... بنى ثبت أن المورد الذي يشترى الجبن بن الجوامائلة الجبن الدواسفات أو يتفق معهم على تصنيعه لا تطيل على عليه بمثالفة الجبن الدواسفات أو الفاقه على توريد جبن مقالف المند فلا يفترض فيه هذا العلم الا أذا كان طو تسافيم الجبن الذي يورده .

بالقص المسكم :

" أن خطر التمايل مع الطاهن استند الى أنه ورد جبنا ابيس مصنوس المستشفيف وهذا السبب قير منحيح تاتونا ، ذلك أن ينا نسب اليسه وَمَّ الايولان عن الله ورد جبنا غير عطابق المواصفات ولكه متناح للكل حسب التعارير الواردة من معامل وزارة الصحة مخصوص العيات الماهوذة تحت

اشراف هيئة الرقابة الادارية ، ومخالفة المواصفات لا تعتبر عَشما عا أم عافقته ان المورد كان على علم بهذه المخالفة واتى من الاتبعال ما يخفي هذه المخالفة عن جهة الإدارة او يجمل من المتعذر عليها اكتشافها ، وهو علم يتضبح للبحكية بن أوراق الطَّعن ، غالطاعن بورد الجبن الذي يشتريه بن آخرين أو يتفق مم آخرين على تصنيمه ، ولا يوجد أي دليل على عليه بمخالفة الجين. للبواسبيات او على اتباته على تصنيع جين مخالف للبوامينات، ولا يفترش نيه هذا العلم الا أذا كان هو ممانع الجبن الذي يويده وهو ما لم يثبت في حقه ٤ وإذا كان تقرير الرقابة الإدارية نسبب إلى الطاعن التفاهم مع التلجر مساهب معمل منتجات البان على اعداد صفائح جبن بلصق عليها علامة تجارية باسم (منتجات دمياط ... جبنة بيضاء كاملة الدسم) مان هذا الشاهم لم. يسنه ، أي دليل أو ترينة على صحته ، وما نسب الى الطاعن من أنه أسند توريد كبيات من الجبن للمدعو المنتبعد من التعامل مع المستشمات مان هذا الاستبعاد لا يسرى الاعلى المستشفيات دون الطاعن الذي يستطيع التعامل مع من يشاء من المعامل أو التجار وذلك على مسئوليته الشخصية ، مالحظور طبقا للبند التاسم من كراسة توريد الاغذية لمستشفيات جامعة عين شبس هو أن يتقدم للتماقد مع الجهة الادارية متمهد يعمل ستاراً لمتمهد آخر مينوع البّهامل ممه والجزاء هو نسبخ العقد ويمسادرة التأمين ، والثابت أنَّ الطاعن ليس طرفا في عقد التوريد ، وانها هو مورد من الباطن حسبها التُمُّنُح بْن طُروف التوريد ، فأذا أضيف الى ذلك أن النيابة العامة تبدت شكوى ادارة الصنائية عُنا الطَّامن شكوى ادارية وخُلْتُلْنها مما يعتبر دليلاً على وبدر تواني جريبة النتكن في عقه حتى التنتك المعنوى الجنائية بيشن الدة طبقة الميادة وارمن والويه الاجداءات الجنائية ويوانه يايترانس عام الطامن بفضائمة الجبن المورد المواصفات فان الجبن لا يقبل إلا يعد تجليل مينسات بربنه في معامل وزارة الصحة ، وقد تم تبول الجبن بعد تُبُوت مطابقته المواصفات ونقا للمقد ولم يثبت أن الطامن قد خالف البند ٢٤ من كراسة توريكا الاعقلة المسار اليها من اتباته إمرا يكون من شائه أن يتعذر على أدارة الستشفيات كُبُتُ مُخَالِنَهُ الواصِّالِ مثل تقديم عينات معينة للتحليل أو التواطق من الوظفين المنتسين في أخذ على بعده المعناية أو في التلاعب، في نتيجة التحليدي

المجان رهم والله المعتمدة والله المراح المعادة المراح المر

قاطعة رقس (١٧٤٤)

: المسمدا :

الفقة الإدارى شناك شار عقود القلاون الخلص يقوم على نطق أرادتين الفلط الجوهرى في المقد — ميعاد القوريد في المقود الادارية من المناصر الضرورية المتعاقد — توهم المتعاقد أن القوريد مبيتم خلال أيام أو المبليع — تراضى الاضلاء بالقوريد مدة تجاوز المعقول — نقف الإنسائع موضوع المعقد — ابطال الملك الوقع عائماتد في غلط جوهزى — عدم استحقاقه مادام ســمز الوردة قد ارتفع وغطى الاشرار المدعى بها .

بلخص الحسكم :

أن المقد الادارى شائه في ذلك شسأن عقود القاتون الخاص يقوم أساسا على وجود ارادتين متطابقتين بحيث اذا لم يوجد هذا التراخي او تخلفت شروط مدحته كان المقد باطلا أو قابلا للابطال حديب الاحوال . وقد تقاول القانون المدنى بالبيان التراضى وأحسكامه ، ونص في هسذا الصدد في المادة . ١٧ منه على انه « اذا وتم المتعاقد في غلط جوهري جاز لله أن يطلب أبطال العقد ، أن كان المتماقد الآخر قد وقع مثله في هـــذا النَّاط ، الو كان على علم يه ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه » وتضي في الملاة ١٢٠ منه بأن « ويكون ألفلط جوهريا اذا بلغ حدا من ألجسامة بحيث يبعثم معة المتمالة: على ابرام المقد لو لم يقع في هذا الخلط » . والرحيج القطرة الكاتية من هذه اللهة على سبيل المثال ... حالتين من حالات النفطة الجوهر في دون أن تجعل بكل حالاتة ، ومؤدى ذلك أن الفائط أأسذى يجه الأرادة بجب أن يكون غلطا جوهريا واتما على غير أركان ألمئة وآلا بينقط به البد المعادلين بل يتحل به المداد ألأخر واذا البدأ بالنسور أسالًا مقط بن أملول القلون ليس في: القسائون الكساس عكسب بل وق الْقِلُونَ الْمِنْ الْمِنْ وَمُو مِهِذَهِ لَلِنَابِةَ وَالْجَبِ السَّالِيقِ فِي الْمِنْوَذُ الادارِيَّةِ وَقُ جنود الهالون الخافي على السواداء

ومن حيث أن تحديد ميماد التوريد في المعود الادارية يمتبر ولا شسك من المناصر الضرورية للتعلقد التي متبضيها القزامة في التمايل ، ذلك أنه على أساس هذا الميساد تتحدد المكاتبة مساحب الشسأن في توريد الاشياء المطلوب توريدها في الميماد المضروب لذلك بالشروط والمواسقات المطروجة وبتاح الحد ينشل غرصة تتدير احتمالات التقدم بلجابه في العطاء المطروح أو الامتناع عنه ، وتحديد سجرالتوريد الذي يراه مناسبا ويبدى ما تدين لديه من شروط وتحنطة في هذا الشأن .

والملابسات التي فلك عن المتماتد اذا ما توجم على غير الواتع من الغاروف والملابسات التي إحالات بالتماتد أن التوريد كان محددا له أن يتم خسلال أيام أو أسابيع تليلة من تاريخ التماتد وليس شهورا ذات عدد واستبان من الظروف والملابسات التي احالات بالتماتد أن المتماتد كان سبيتنع عن أبرام المتد لو لم يتع في هذا الفلط الذي شاب ارادته ، عانه يكون عسلى حتى في طلب الطسال هذا المتد للفلط الجوهرى اذا ما اتمال هذا الفلط التوهري اذا ما اتمال هذا الفلط التحديد القلط .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق على ما سلف بيلته أن بجلس مدينة الآلة تربيق كان يتعجل التماتد على توريد الشمير المالوب بنه أوائل شسهر مايز سنة 1977 للحاجة الماسة اليه في غذاء مواشى مجلس الدينة وللحصول مايز سنة 1974 للحاجة الماسة اليه في غذاء مواشى مجلس الدينة وللحصول عليه من المحصول الجديد ألذى يظهر في شهر أبريل وذلك بارخص سبهر تحقيق ارتفاع انسماره نهيا لو تراخى مجلس المدينة في اتفاق إجبراءات الشراء وبن شان غذا ولا شلك أن يثير لدى متدمى المطاءات أن جهبة الابارة حريصة كل الحرض على سرعة نوريد الكبية المتعادة عليها وإذا المسير غورا والباتي بعد اعتباد الميزانية المان هذا النبى في ناته الميزانية المان على المتعادة الميزانية المان يتعالى بعد المينانية الميزانية المن بعد المينانية المعادن الميزانية المهار يعالى المتعادن الميزانية المهار المعادن الميزانية المهار المعادن الميزانية المهار المعادن وتم كالم المعادن الميزانية المهار المعادن وتم كالا المناة المهار المعادن وتم كالا المناة المعادن وتم كالا المناة المعادن المعادن وتم كالا المناة المعادن المعادن وتم كالا المناة المعادن المعادن المعادن المعادن وتم كالا المناة المهادن المعادن وتم كالا المناة المعادن وتم كالا المناة والمعادن المعادن وتم كالا المناة والمعادن وتم كالا المناة والمعادن وتم كالا المناة والمهادة المعادن وتم كالا المناة والمعادن وتم كالا المناة وكاله المعادن وتم كالا المناة وكاله المعادن وتم كالابارة المعادن وتم كالا المناة وكالسيان في المعادن وتم كالمناة وكالسيان في المعادن وتم كالمناة المعادن وتم كالمناة وكالسيان في المعادن وتم كالمناة المعادن وتم

منعدلا بالقانون رقم ١٥١ لبعقة ١٩٦١ توجبان ونيسع ميزانيسة مجلبها المعانظة متضمنة ميزانيات كل مطس مدينة وكل مطس قروى قيل بدء السنة المالية باربعة أشهر على الاتل وأن المادة ١٨٠ من الملائحة التنفيذية المتاتون نظام الادارة المطية الصادر بها ترار رئيس الجمهورية رتم ١٥١٣ لسنة ١٩٦١ تقضى بأن تبدأ السنة المالية وتنتهى في المواعيسد المتروة لميزانية الدولة ، بما متنضاه أن السنة المالية للمجالس المطية عن أبرام المتهد مثار المنازعة كانت تبدأ في أول شهر يولية ، وهو الميعاد الذي كان مقسررا البدأ ميزانية الدولة حينذاك ، ومؤدى الظروف أو الملابسات المسبابةة التي أحاطت بالتصائد أن المدعى تد وتع في غلط عضمها توهم على غير الواقع أن موعد توريد باتى كبية الشمير المتماقد عليها مسيكون خلال أيلم أو أسابيم تليلة لا تجاوزها ، تصدر خلالها ميزانية مجلس مدينة الزقازيق التي لم يكن من المتوقع أن يتراغي صدورها الي ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد بداية السنة المالية بما يقسرب من الاربعة اشهر . ولية وتوع المدمى في هذا الغلط أنه بادر الى ابداع كبية الشِيمير المؤجل توريدها ، بشونة البنك الأهلى المصرى بالزقازيق على نبة التوريد ببا يدل على ائه كان يتوقع اخطاره بتوريدها في اترب أجل ، وهبأ بذلك نفسه لتنبيسية الترابه مور صدور هذا الاخطار اليه ، ولكن الواقع أن كبية الشميمير هذه ظلته دون طلب شهورا دون أن يصل الى المدعى الاخطـــار المرتقب الى أن حب السوس نبها واصبحت بذلك مخالفة للبواصفات المتماتد عليهـــا ٤ غتصرت نبها خشبة نسادها تهاما ٤ بعد أن أعيته الوسسائل في دنع سجلس · المدينة الى تسلمها أو تأجيل توريدها الى الموسم الجديد ولكن دون جدوى .

ومن حيث أن الفلط الذى وقع نيه المدعى بمتبر للاسباب المتقدمة فلطا جوهريا أذ كان من شاته ولا شك أن يعتنع عن التعاقد من توريد الشمير المطلوب بالسمر وبالشروط التي تم المقد على أساسها ولما كان الأثير كفلك ، وكان هذا الفلط قد اتصل بجهة الادارة المتصاقدة بالنظر اللي أتها تشسارك في اعداد الميزانية وكانت تعلم أو في الأقل كان من "السمل عليها أن تعلم بأن اعتباد الميزانية سوف يتراخي شمهورا ذات عدد وكان عليها بهدذه المثابة براعاة لإعتبارات النزاهة في التعالم أن تبصر مختمى المطاءات الى هذه الحقيقة حتى يكونوا على بيئة من أبرهم عنسد المتعدم بعطاءاتهم ولكنها لم تفصل ، لما كان الأمر كفلك غان المدعى يكون

حلى حق في طلب الحديث المقد للفاط الجوهرى الذى وقع عبه وظلته بالنسخة للفتق الذى لم يتقد بنه الفاس بتوريد بالتي كبية النسم المسطلا طبية ومن ٢٠٠ أردب ويتمين من نم الحكم بلبطال المعد في مدا الفسسى منه وما يترتب طن ذلك بن لحتية المدمى في استوداد مبلغ التابين المتدم منه حلى نبة المعدد وتعرم ١٦٤ جنيها .

ومن حيث أنه عن المطابة بالتعويضات الناجبة عن ابطال هذا. العقد والتي يقرها المدمى ببلغ ه. 1 من الجنبه الت مشالة في ٣٠ جنبه الموقع المنطق مراة المناف المنطق المنطق و ٣٠ جنبه المنطق ميليق الميلة المدمى المالية المتحبة لا ترى وجها لاجابة المدمى الى طلبة يذا على على المتكبة لا ترى وجها لاجابة المدمى الى طلبة يذا على المناف المنطق المنطقة ال

(طعن رهم ۲۹۷ لسنة ۱۱ ق ــ جلسة ۲۹/۱/۱۹۷۱)

رابع عشر - التسلفر في التسوريد

قاعسدة رقسم (٥١٧)

: المستلة

التزام التمهد بتوريد الاصناف التماقد عليها مع الادارة على دغمات في المواعد المعنفة في المحقد عليه بتوريد الباقي من هذه التخمات بعد غوات المعاد عيماء مخلا بالتزاماته التمافئية ما يجيز الادارة المغاد بالتطبيق النسروط المقد بالتطبيق النسروط المقد بالتمان وتحليل عاية بنها لا منترض نزولها عن حقها في التبسك برفض التوريد طبقا الشروط المطاء الحصولة بعد المعاد او انبا وافقت ضبغا على مد بدة المقد ، طالما انها تسليمها على سبيل الاداقة وتحت مسئوليته بعد ان اخطرته بتقسيره في الوفاء بالتزاماته واندارته بالخالة الإجرامات القانونية ضده الخالة بالتزامه .

الخص العسكم:

اذا كانت الجهة الادارية قد قبلت الدغمتين الأوليين من الاتراص المعنية اللتين وردها المدعى في ٢٥ من غبراير سنة ١٩٥٧ و ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ نظرا الملابقتها للمينة المتماتدة عليها غان المورد لم يقم بتوريد الدغمتين المباتبيتين في المواعيد المقرة في المقد ، وانها تراخي في هسذا التوريد وقصر في تنفيذ التراملته اخلالا بشروط المقد حتى انقضى المساد المحدد فيه التهلم القوريد وقد منهل مماتح الاسلحة والمهات عليه في كتابه المؤرد وقد منهل مماتح الاسلحة والمهات عليه في كتابه المؤرد وقد منهل المؤرد المقددة التوريد ومنا التهازية شده ، المؤرد من من من المؤرد المؤرد بن انه طلب المؤاشة على مسابه المؤاشة من المديد التوريد بن أنه طلب المؤاشة من المديد التوريد بن أنه طلب المؤاشة من المديد التوريد بن المعرد المؤرد المؤ

في ٥ و ٢٢ من مايوسنة ١٩٩٧ ، ولم يسمح بدخولم الدعمات الأربع التي مام المدعى بتقديمها بعد انتهاء ميماد التوريد وبعد اخطاره بتقصيره في الوماء بالتزاءاته الناشئة عن عطائه الاعلى سبيل الامانة وتحت مسئولية مقدمها . ماذا كان السلاح قد قام من قبسل التسليح بتطيسل عينسات من الاقراص التي وردها المدعى بعد الميقاد أ من قدا الاجراء بن جاتبه ... ازاء الانذار بالتتمير وطلب اعادة الشراء على حساب المتعهد المتخلف والتحفظ ى الاستلام ــ لا يلزمه بشيء تبل هذا الاخير ولا ينترض نزوله عن حقه في التيسك برنهن التوريد طبقا لشروط العطاء . أذ أن المدة بحسب شروط المطاء يستلزم الإنصاح عن اتجاه الرغبة اليه لتطلبه شروطا واوضاعا خاصة منها توتيع غرامة لزوما وهو ما لم يقطه السبلاح ، ولا سيما أن البنسد الثانيُّ عشر من نصوص العطاء ، وهو الخاص بالغاء العقد ، يخول السلاح ألحق في أن يلغى المقد لأي سبب أمن الأسباب ألتي أورد بيانها ، ومنهسا ما ذكره في الفقرة ١/ه من هذا البند ، وهي حالة عدم قيام المتمهد بتوريد الكبيات المطلوبة أو أي جزء منها في المدة المصددة في البند الثابن ٤ كبا ينس في الفقرة ؟ منه على أن « حق الماء العقبد سمواء أكان ذلك بموجب نص صريح في العقد أو خلافه لا يمكن إن يؤثر عليه سسابقة التنازل عن أي حق أو تبسياهُل سبق بنحه للبتمهيد أو خصم أي شيء بن * * المتحدة ،

(طمن رقم ۸۳۸ لسنة ۷ ق - جلسة ۱۹۹۳/۱/۱

قاعدة رقم (۷(۲)

الهبسطا 🕾

عقد توريد بسيارات بالتلفي في توريدها بعد المعاد العدد بالمقد وتبول جهة الادارة العذر في اللفقي بان اتفاده الدعائد من غرابة التأفي بعد توقيعها بسندة الى عدم مسئوليته عن التسلقي لمدرثه نتيجة خارجة عن ارادته سريقتفي ذك أنها اعتراب المقد قاتبا وإنه أيند حتى الهماء الذي تها تها التوريد فلال دد

مُلخص الحسكم :

ان التسركة كانت على استعداد لتنفيذ التزامها بنوريد المسيارات قسيله المعدد بالمعتد لولا أن حال بينها وبين التنفيذ أسباب اجنبية خلرجية عن أرانتها مردها إلى الحكومة التي اصحرت ترار بوقف الاقراج عن هذه السيارات ، وعلى أثر اخطار الهيئة بذلك كتبت إلى مراقبة الاسسستيراك الميانة على اعفاء الهيئة من التطبيات السادرة من وزارة الاقتصاد وظل الامرامة على اعماء الهيئة من التطبيات السادرة من وزارة الاقتصاد وظل بتسليمها غورا إلى الهيئسة التي تبلتها وقبلت عذرها في التاخير فرهند غرامة التأخير بعد توقيعها واسست الرفع على عدم مسئوليتها عن التأخير غرامة التأخير بعد توقيعها واسست الرفع على عدم مسئوليتها عن التأخير لحدوثه نتيجة أسباب خارجة عن ارافتها ، كما أن الهيئة بامهالها الشركة بعد انتهاء المدة المحددة للتوريد نكون قد اعتبرت المقد تاقبا وأنه قد امتسد حتى المهاد الذي تم فيه التوريد نملا ،

(طعن رتم ١٤٧ لسنة ١١ ق ـ جلسة ١٩٦٩/١/١١)

قاعــدة رقــم (٧٤٧)

المسطأ:

لجهة الادارة منع الورد التلفر مهاة الشائية الاوريد مع توقيع قرامة التلفي ، وذلك طبقا النص المدة من لائمة التاسمات والرابدات - منع هذه المهائة المهارد المائم الذا ما ابقت عليه جهة الادارة استفهائها المهائه وهنا له على القيام بسرعة الاوريد .

يلقص الحسكم :

يتضبح من نص المادة م.1 من لائمة المنتصلت والمزايدات المسادر بها قرار وزير الملية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٥٧ أن الشراء على حساب المورد المتافر أنها يكون بسبب تلخره في التوريد عن المدة المحددة بالمعد - كما أن لجهة الإدارة في حالة التساخير في التوريد ، أذا رأت لا ضرر من ذلك ، أن تمنع المورد المتلخر مهلة انسائية للتوريد مع غرابة النساخير المنصــوص عليها في الملدة 1.0 من اللائمة (مقرة اولى) كذلك للادارة أن تلجئ المثداء الى الطريقة الثانية وهي الشراء على حسابه أذا رأت أن مسالج المبرقق يتتضى هذا الاجــراء .

ويضاد ذلك أن خص النجهة الادارية مهلة أضائية ، المورد المساطر مقصود به أعذار ذلك الورد وأسطهاني حيثه وحله حسلى التيسسام بمبنوعة تنويد ما تعهد به والمروض أن الخطاة الاضائية لا تبنح ، الا بعسد اللهاء المحدد بالمعدد بالمعدد ، وأنها تنبع المورد المتافيد ، أذا ما أبتت عليه اللهاء ألادارة ، رضم فجلوزه المدة المحددة التيلم بالتنفيذ ليتوم بنفهمسه بتثنيد المجهود المحيدة المتعادد عليها معه .

١٠ طعن رَقم ٩٣٣ لسنة ٨ ق _ جلسة ٨١/٢/١٩٦٤)

قاعسدة رقسم (٧٤٨)

: المسطاة

ملقص الحسكم :

نه المعنى خالمة لجوء جهة الادارة الى طريقة الشراء على الحبساب - اذا خالته أن ضعف المراق المتنفى هذا الاجراء " لا يكون ثبة موجب لاعذار المورد الما المرافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة في التوريد واسناد التوريد الى غيره وعلى حسابه بهبهاء الما المهابة على بطعم المنافعة المناف

(طعن رقم ٩٧٣ استة ٨ ق - جلسة ٨/٢/١٩٦٤)``

خَلِيسَ عَشْرِ ... رَحْشِ الإنارَة عَبْسِيلَ التَّسِورِيدُ

قاعدة رقيم (٧٤٩)

: 12.41

رغض الادارة قبول التوريد العاصل بعد المعاد والمطلق المواصفات والإشتراطات المتفق عليها ، ورغضها اعادة التحليل بمعليل جهة آخرى — أنصال القازعة فيه بالمقد برعة وما ينشا عن تنفيذه ويتفرع عنه — لا اثر في هذا الشان التكيف الإجراء الذي يتم به هذا الرغض سواء وصف باله مجرد اجراء أو نصرف قادرتي أو قرار اداري — عدم أمكان القصل فيه استقلالا عن المقد بتجريده بنه واطراح ما تضيفه بن شروط واحكام هي الرجع في تقدير سملامة القصرف بوضوع الفازعة أو تقرير عدم بشروعيته .

طاقين المنكم :

ان رفض الادارة تبسول التسوريد الحامسل بعسد المساد والمذلف للتواصفات والاشتراطات أختق عليها ، وكذا رفضها اعلاة التحليل بمعلل للمداور المدسمة بالمرد له ، وترار لجنبة الفصص كلية الهندسة بالمرد به وقرار لجنبة الفصص المخازن والمستريات المسدئ عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيسة المخازن والمستريات المسدئ عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيسة المجازة المدد أن امتده مدير السلاح ، وذلك كله بتطع النظر عن تكييف الإجراء الذي مع به هذا الرفض سواء وصف بأنه مجرد اجراء أو تصرف علتوني أو قرار ادارى ، أذ أن المنزعة القالمة بشاته ، صواء كان مردها ورد البضاعة بعد المبعد المحدد في المقد للتوريد ، أو مخالفة هذه البضاعة المينة أو للمواصفات المتنق عليها أو رفض أعادة التطيل بوسلطة معسلل كلية الهندسة ، أنها هي منازعة تتصل بالمقد برمته وما بنشأ عن تنفيسة،

ويتترع منه ، ولا ببكن الفصل فيها أبا كان وصفها استقلالا عن العقد بتجريدها منه وُقطراعُ لما هسبته بن شروطُ واحكامُ هن الأرجع في تقسدير ساله التصرف بوضوع المنازعة أو تقرير عدم بشروعيته .

(طعن رقم ۸۲۸ لبشة لاق ــ نطسة ۱۹۲۲/۱/۱)

قاعسدة رقسم (٧٥٠)

للمسطاة

اذا رفض الورد تبوّل الفصم الذي حديثه الجهة الادارية اعبالا الحكم الله الله الله الله المنافعات والزايدات ، فقه يبضع على جهة الادارة اجراؤه .

ركوس المسكم :

شرط تطبيق نبى المادة ١٦٧ من لائحة الماتصات والزايدات على ما برى به صريع حكيه أن يوانق ألورد كتابة على تخفيض تبيسة هسفه الاصناف الموردة بنسبة ما تدره الفنيون المختصون لها بخسافا آليه غسرامة معلالة ويبراعاة تبية هذه الاصناف السوتية ، ماذا لم يوانق المورد على ذلك كتابة غلا يكون أملها ثبة مندوحة بن رفض الاصناف الموردة عسلي كلاف المؤامنة المتنق عليها ، ومطابة المورد بسحبها والشراء من غيره على حسابه أو أنهاد التعلقد بالنسبة لهذه الاصناف ومسادة التساين بها يوازى ١٠ / من تفيقها دون الاخلال بحق المجهسة الادارية في مطابعة الموارية في مطابعة

(طعن رقبم ۲۱۳ لسنة ۲ إ ن ـ جلسة ۲/۱/۱۹۱۲)

القــــرع الرابسع

التمهـد بالانتظــــام في الدراســة وفــدية المــكوية

أولا ... الطبيمة القانونية اللتمهد بالتدريس

قاعسدة رقسم (٧٥١)

: 10-41

تمهد بالتعريس ... هو عقد ادارى توافرت فيه هُمسالس وسيزأته، المقود الادارية •

بلخص المسكم:

ان التمهد الصادر من المدمى عليها الأولى هو عقد ادارى توانرته نيه خصاتص ومبيزات المقود الادارية ـ وقد التزمت بالتدريس لدة خيس سنوات عقب اتبام دراستها ـ وتصينت شروطه النص على أنه في حالة عدم قيلها بذلك لفر عذر بتبول تلتزم باداء با أنفق من مصروفات على تطبيها .

> (طعن رقم ۱۲۵۶ لسنة ۱۳ ق - جلسة ۱۹۸۸/۲/۳۱) قامــدة رقــم (۷۰۲)

1 11 2 7

المقد الجرم مع الطبالب التطوع في العيش الوقد في البعثة وعقد كفيله بريعان اداريان بالقاء قرار الإيفاد والزامه بالتفقات الدراسية . بالتفايان مع التغيل برعب متازعة في عقد اداري و

ملخص الحكم:

ان المعتدين اللذين ابرما هم المطمون صدها الطالب المتطوع في الجيش الموند في البعثة وكيله هما عهدان لداريان توانرت غيها خمسائص ومنيزات المعتود الادارية لان التصحد منهما تمسير مرفق عام هو مرفق الجيش ولانهما ينضمان شروطاً غير معروفة في القانون الخاص وقد نصت الملاحة الرابعة من القرار الاداري الرقم ١٦٣ المؤرخ ٣١ من اكتسوير سنة ١٩٥٥ على شههه الموتع بالمؤرخ ١٣ من اكتسوير التعلوع في الجيش كيا يوقع صلة تمهير يتكيل بموجبه القيام بكانة الواجبات المنوصة عليه بموجب احكام هذا القرار وتعديلاته كسا نصت المادة ١ من نفس القرار على أنه في حالة يسوب الطالب سنتين منتقبت مدة دراسته ٤ واحد يفسخ المعقد ويسرح الطالب بعد از، يقوم بكانة نقتات مدة دراسته ٤ ومن ثم يكون القرار المطمون فيه الصادر من وزير الحربية بالغاء ايفساء المنافعين شبده الأهلى وجكلحة الوابين الدرابية وان كان تصرفا اداريا سنده نصوص مقدين اداريين ورتزرا على احكامها وليس الى سلطة عابة .

(طعن رتم ۱۰۳ اسنة ۲ ق — جلسة ۱۲/۵/ ۱۹۲۱) ·

قامسدة رقسم (٧٥٣)

الجـــطا :

الدرسة التقوية للبريد ـــ كفالة الطالب في رد نفقات التعليم في حاله الفصل بسبب سوء السيرة ـــ المقد الإدارى لا يؤتم أن يكون مكلوبا ـــ نقدم الطالب للدرسة يعنى قبوله جبع شروطها

والقص العكواني الأكان

ان قرار رئيس الجهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء الهريسية الناتوية للبريد حدد في المادة (٢) منه شروط التيول بالمرسبة المذكورة والشؤط نبين عبل بالمرسبة المذكورة في المنطقة الا تقل سنة عند والشؤط نبين عبد المنطقة الا تقل سنة عند بله المنطقة الموادية في المادس المادة المنطقة الم

تَلْطُأُ * أَنْ يَكُمُ كَعِلاً مُتَدَراً يَتَعَهُدُ بِالتَصْائِنُ مِمَ النَّا لَبُ بِرَدُ نَعْدُ عِنْ التعليم وتذرَّها ٢٥ جنيها عن كل سنة دراسية وكذلك ثبن الكب والإمواك التر، فترعة للطقب والمكانات الشهوية والمزايا المينية التي تبلج لمه وذلك في حالة نصل الطالب بسبب سوء السيرة » ونصت المادة (١٩) على ان يلزم خريج المدرسة بالمثل في هيئة البريد مدة لا تقل عن خبس مسنوات من تاريخ تعيينه وأذا رمض التميين أو ترك الخدمة أو مصل تأديبها تبال انتضاء المجرة المفكورة الزم مع كنيله بالتنساس باداء البالغ البينة بالنقسرة الثلينة من الملاة (٢) ونصت الملاة (٢٠) على أن تصدر بقرار من وزير المُوآمُلاتُ الْلَائِمَة التنفيذية للمدرسة الثانوية البريد وبتأريخ ١ من نوفهـــبر سنة ١١١١ أأشدر وزير الوائشان الترار رتم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦١ باللائفة الدامطية فيدومنا الثانوية للبريد وعد تضبن النس في الفايبرة (١٠) عالى المعرِّم (٤) على أن يقدم لطالب الالتحاق بالدرسة على استهارة خاصيمة تعدها هيئة البريد بالأوراق الآتية : تعهد من الطالب وكنيله متفساهنين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بمدد التخسرج مدة لا تقل عن هُمِس سنوات وبأداء البائغ المبيئة في البند الثابن بنَّ المائة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ الشسار اليه في حالة-الاخلال بهذا الالتزام أو عمل الطالب من المدرسة بسبب سوء السيرة .

ومن ثم ولما كان نبل المدعى عليه وقد تقدم المالتكساق بالدرسسسة الشياوية للبريد يكون في الواقع قد قبل جديسع ما نص عليه كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ والقرار الوزارى رقم ١٥٥٠ لمستمة ١٩٦١ ألمسل اليما ويكون بذلك قد نشأ ببنه وبين هيئة البريد عقد ادارى غير مكتوب اذ لا يشتوط في المقد الادارى أن يكون دائما مكسوبا وتنسأة على عنا المكتوب النزم الطلقب الذكور بجديسع الانتزامات التي عرضها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٠ لمستمة ١٩٦١ وقسرار وزيم المواهمين وتم ١٩٦٥ لمنتذا والمالين رقم ١٩٦٥ لمنتذا ١٩٦١ والمالين المناس المن

" منى كُنْ ذَلك ما تقسيم وكان ألدى عليه قد كلسل نجسله الطسليه بالدرسة نبيا التزم به هذا الاخير قبل الدرسة من عدم الاخلال بواجبة لو الانتطاع على الشؤاسنة ثان كلاة المدعى عليه على اللهو السناف بيسانه - كون على سند من القانون اذ يوجد النزام أصلى نابع من العقد غير المكتوب الذي المكتوب الذي المكتوب الذي المكتوب الذي المكتوب الذي المكتوب الذي المكتوب المكتوب

🗀 (طعنی رقبی ۷۷۰) ۸۷۰ اسنة ۱۵ ق ساطسة ۱۱/۱۲/۱۲/۱۱)

قاعـــدة رقــم (٧٥٤<u>)</u>

: 10 41.

يشترط في المقد الادارى الذي يختص بالفصل في القازعات القاشئة عنه المقشاء الإدارى بمجلس الدولة أن تكون جهة الادارة طرفا في المقسد وإن يتضمن شروطا غير مالرفة في القانون الخاص — الملاقة الناشئة عن المتهد الذي يوقمه الموظف المودد في بعثة أو منحة علمية أو تدريبية بالمودة والممل لدى الجهة المرفدة هي علاقة تتوافر فيها خصائص وحومات المتود الادارية — الاثر المترتب على ذلك دخول المالزعة في شان هذه الملاقة في الخصاص القضاء الاداري بمجلس الدولة ،

بلقص المنكم "

وين حيث أنه عن السبب الاول عانه لا يشترط في المقد الادارى أن
"يكون المتعاقد مع الجهة الادارية من الموظفين المعوميين ، وإنها يشترط في
المقد الادارى الذي يختص بالنبسل في المنازعات الناشئة عنه القضاء
الإدارى بمجلس الدولة طبقا للبادة ، 1 بند حادى عشر من القانون رقم ٧٧
السنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة ، أن تكون جهة الادارة طرعا في المقد ،
ولن يتضين شروطا غير مالوقة في القانون الدائس وقد جرى تنساء عذه
المحكمة على تكيف الملاقة الناشئة عن التمهد الذي يوقعه ألوظف الموند في
مفتة أو متحة عليه أو تدريبية بالمودة الى مصر غور انتهاء البعثة أو المنحة
والأعمل لدى البعة الموندة أو الجهة التي تصددها أنه بدة معينة ، بالما علاقة
والما لدى البعة الموندة أو الجهة التي تصددها أنه بدة معينة ، بالما علاقة
عنوانر فيها خصافس ويقومات المتود الادارية الأمر الذي تدخل منه المالة في شأن هذه المعانة في وضحى
عنوانر فيها خصافس ويقومات المتورد الادارية بوجلس الدولة ، ويضحى
عمدة السبب الأول الماس غير فاتم على اساس بن المتقون .

ا مليان رقي ١١٩٨ ليسقة ٢٨ ق.بسنطيسة ١١٩٨٠/١١٨ ي.

قاعسدة رقسم (٧٥٥)

16 50

قرار رئيس التجهورية رقم ١٩٦٠ اسنة ١٩٦١ بانشاء الدرسة الثانوية البريد وقرار وزير الواصالات رقم ١٩٥٥ اسنة ١٩٦١ باللائمة الداخلية البدرسة — التحاق الطلب بالدرسة دون توقيعه على التمهد بخدمة الهيئة عقب تخرجه — منى تقدم الطالب الالاتحال بالمهد ماته يكون مد قبل جميع ما نص عليه قرارى رئيس الجمهورية ووزير المواصلات — تكيف الملاقة بين الطالب والمهد — نشوء عقد الدارى مكتوب بين هيئة البريد والطالب — لا يشترط في المقد الادارى أن يكون مكتوبا — التزام الطالب بناء على المقد غير الكتوب بجبيع الالتزامات التي فرضها قرار رئيس الجمهدورية رقم ١٩٦٠ اسنة ١٩٦١ وقرار وزير الواصالات رقم ١٩٥٠ السنة ١٩٦١ مترتب عليه فصله بحكم من المحكمة التاديبية — اخلاله بالتزامه بالاستبرار في خدمة الهيئة مما يترتب عليه الهيئة مما يترتب

يلقس العكم :

أنه ولذن كان الملمون ضده الاول لم يوقع على التعهد المبدار اليه ، الإن النزاولية بدر بها اتفق عليه من مصروفات طوال دراسة ، يجد سنده الإل الله بدر بدر بالنقق عليه من مصروفات طوال دراسة ، يجد سنده فيها يدر برار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٠ لسنة ١٦٦١ من احكام منظمة الملاحة الملتحقين بالمعهد بهيئة البريد ، إذ نسل في المدة ١١ على انه « يلتزم المرتبة المورد بنا المناسبة ا

وقد استقر تضاء هذه المحكمة في حالات معاتلة على أنه متى تقدم الطلاب للالتحاق بالمهد ماته بذلك يكون قد قبل جبيع ما نص عليه كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بالنساء المدرسة الثانوية للبريد وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة ويكون يظلت قد نقيا بينه وبين هيلة البريد عقد ادارى غير مكوب اله لا يتعقرط في المتقر الادارى أن يكون دائيا مكتوبا) وبناء على هذا المقد غير المكسوميم التزام الطلب بجبيع الانترامات التي فرضها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٠ لينة ١٣٦١ وعلى هذا الواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٣١١ وعلى هذا الوجه ، والم على الناجع أن المكون شخص الاول بعد أن تحرّج في المهد ومسخر أسلام بتكليمه بالمهل مالهيئة ، انقطع عن عمله بها مما ترقب عليه احالته للمحكمة التاديبية التي سيست قبله ، ويذلك فأنه يكون قد اخل بالمقالم، بالإستمرار في خدمة الهيئة وبالتالى غانه يلتزم بها تكدنه الهيئة من نفقها.

وون حيث أنه عن ضباته ورق الملمون شيده الفاتي للأول ، نفات أن كل ما صدر عن مورفهم أن الطالب « معروف شخصيا وعلى ضباتت » . وهذه المبارة لا يقيد أكثر من معرفته للطالب نصب ولا تقيد أن ارافته قد تنبيت العلى علية هيئة الترابعة ، والألترام معة بالتصابان في رد ما العلى عليه من مصروفات ،

وان مدح القول بان هناك شه عقد غير مكتوب بين الطيباهية والهفاة انمقد بطلبه الالتحاق بالمهد طلبا الحصول على الخدمة التطبيبة بغير مقابل شوى خفية الهيئة المحددة وطبقا القواء هو المنطبة الملكة المحددة وطبقا القواء والمحددة وطبقا القواء والمحددة من تحديد لحقوق والتزامات كلا الطرفانية ، علا مخال القول بقيام مل هذا المعد بالمسبة المفردج عنه وغير ميستود منه ومن ثم ملا يفارع الوامة بالمتزامات المتعورة وقام : ١٦٧ وقاراه وقوره المحاسلات وقب وقام المكافئة بالمفار والمنافئة المخالفة والمنافئة المخالفة والمنافئة المخالفة والمنافئة المخالفة والمخالفة والمخالفة والمخالفة والمخالفة والمنافئة المخالفة والمخالفة والمخ

مُ وَاللَّ حِيثُ أَلَهُ الْمُ تَعْدَم يَتَصَحَ أَنَ أَلْهِينَةُ الطَّاعَنَةُ عَلَى حَق قَيْبًا طُلَلْبَتُ بِمَع بمعاطوري يضعه التول سد من رم البياض التي التعقيم عليه وحد رَوْقًا مِلْكُولُ عَلَيْها في ١٧٨ طَلِها والنها على غير حقية بييا طلهمين به ورثة المطمون ضده الثاني ، لذلك ماته يتمين الدكم بذلك . واذ كان الحكم الطمهين بهيه بعد تشده الشيء على خلاف ، فاته يكون قد جاء بخالفا القانون ميتمين الفاؤه .

همد وحيث أنه عنو طلب النهائد عنها كان المهنع المطلب به منهن المهدار عند الطلب وتأخر المدين في الوغاء به ، منهن ثم تستحقي عنه المنوائد بواقع ك ير سنوبا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد .

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٨ ق ــ جلسة ٢٢/١/٨٥٨)

قاصدة رقسم (۷۵۷)

الهــــدا :

تخطف عضو المنعة التدريبية بارادته وافتياره في تنفيذ التزايه بطعية الميئة التي اوفعته في هذه المنحة طوال الدة المحدد في النميد الوقع بنه والقطاعه عن الميل بدون عذر يترتب في نبته التزام بالتمويض يتبطل في ود ويوجع بها القبل عليه بن بعلق يعرفهات ويسلويف بصفته عضوا في المحة لا مجال المبلق عمل المدة ٢٦ من القسادن رقم ١١٢ السنة ١٩٥١ بتنظيم شئون الهمتات والاجترات الدراسية والمح وما يترتب على ذلك من تجديد ألتولية التبليع لها على أساس سنة عن كل سبتين تضافها في ألفية بدعوي أن التبحيد للذي وقعه يتعارض مع حكم طفه المائلة سموم في التعديد المدوم المنافق العدريية التي لوقد غيها تحكمها تصوص عقد الداري يتبلق في التعديد غلن هذا المقد يكون وحده الواجب التطبيق في جذا التنظيم سيتها في خبية المواثر من المبدئ في المائد عن المبدئ في التنظيق في التعديد من الهبدالة عن المبدئ المنافق عنداها في خبية المواثر من الهبدالة عن المبدئ المائد التنظيق في خبية المواثر من الهبدالة عن المبدئ

اللزم بردها بنتيجة تفاعسه في تنفيذ التزامه لا سبتقيم بحال ما مع شروط المحد الاداري ولا مع اللهام الخص الذي نتسم به حده الشروط من حيث المساقة بقشياط بقضية المراقب وسد المتقياتها من ذي الاقتصاصات الميلية واصحاب الحران المبلى تحسا لا يستقيم كذاك مع المواعد الملية في المسئولية المقدية التي توجب لارد مسئولية الدين عن الاسويض الذي يقاضيه عدم وغاله بنتفيذ التزامه عينا أن يلبت أنه استحال عليه تنفيذ هذا الالازام بسبب اجنبي لا يد له فيه .

ملخص الحسكم :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ، أن المطمون ضده وقع في ١٩ من فيستمبر سنة ١٩٨٦ تعهدها بأن يتم منحت التدريبية في تخصص الميكنة الزاراعية بدولة يوغسلانيا ، وأن يخدم الهيئة التابع لها أو أية جهة علمة أخرى توانق عليها الهيئة مدة لا تقل عن سبع سنوات من تاريخ عودته للبلاد عقب اتهاء المنحة وأن يرد جبيع المساريف والنفقسات والرتبات التي بتنجيلها الهيئة أو الجهدة الوغد اليها بشبب هذم المندلة اذا وقع منه أي إخلال بالتعهد المذكور أو بأي واجب تفرضه عليه التشريعات أَلْنَظْمَةُ لَسْنُونٌ ٱلْبِعِنْاتِ وَٱلاجازات الدراسية والمنح _ وليس من شك في أن هذا القلهد هو أعقلا أكارى تواغرت فيه خصائص ونبيزات المتود الادارية ، وأن المظهون سنه قد التزم بمنتضاه بخصة الهيئة التي اوغدته في التخة ادة لا تقل عن يميع سنوات، الإانه نكل من تلقاه ننسه عن تنفيذ التزامه عينا ماتقطاعه عن العمل دون تصريح سابق أو عذر، مما أدى ألى ابلاغ النيابة الْعَلَيْةُ الْخَالِقَتُه الْحُكُلُمُ ٱلْقُلْتُونَ رَمْم ٢٩٦ لُسِنَةً ١٩٥٦ بِشَانِ أُوابِرِ البِّكليف المتفضين العريين عريبي الجانف في المرية باعتباره بن المتدسين البغانسة والاحكام بقة العانون بدوانكان التطالح عن المبل عبل التعظيم جدة السبيع السنوات التي تمهه باداء المحدة طوالها يهديك اخلالا بالتزامه > وسراعاة أن التنفيذ الميني أستحال على الطبون ضده لسبب راجع اليهرة مُ النَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل فالنوة المنه بخبرنا بلينغ المناوينة والأنبانا العل أليلته ملته تستنته علموا في المنجة إن جي عرب و

ومن حيث أنه لا محل لما ذهب البه الحكم الطَّعُون فيه ، من أعمالُ نص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شنون البعثات والاجازات الدراسية والمناح ، وما ترتب على ذلك من تحديد مدة النزام المطمون ضده بخدمة الهيئة التابع لها على أساس سنة عن كل سنتن تضاهها في المنحة التدريبية التي أوقد فيها المطعون ضده تحكيها نصوص عقد أداري يتبثل في التمهد الذكور ٤ قان هذا المقد يكون هو وحده الواجب التطبيق في هذا الشبأن ، ويضاف الى ذلك أن نص المادة ٣١ سالفة الذكر يجرى كالآتي -: طبتتم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوقعته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاته بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيسذية والمنهات لدة تحسب على استاس سنتن عن كل سنة تضاها في المعثة أو الاحازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوندته أو أية جهسة حكومية اخرى ترى الحاته بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على السلس سنتين عن كل سنة تضاها في البعثة أو الاجازة الدراسسية ويحد التمم تدره ٧ سنوات لمضو البعثة ، ٥ سنوات لعضو الاجازة العراسية الا اذا تضيئت شروط البعثة أو الإجازة الدراسية احكاما أخرى " ومؤدى ذلك أنَّ النص المشار اليه من عداد النصوص الآمرة بل يعتبر في حقيقته مكسلا بشروط الاتفاق الذي يحكم البعثة أو الاجازة الدراسية ، بحيث لا يجد مجاله في التطبيق الا في حالة وجود مثل هذه الشروط ، اما أذا وجنت سواء في صورة تعهد أو غيره _ كبا في الحالة المائلة _ أضحى من المتمين النزول على مقتضاها والحكم بموجبها ء

ومن حيث أنه من ناحية أخرى ، فقد تنكب الحكم المطعون فيه جادة السواب ، أن أقام قضاءه على خصم ما يقابل الدة التى تفساها المطعون محده في خدمة الهيئة الطاعنة من المبلغ المزم بردها نتيجة تخاعسه في تنفيذ المتزامه — فلك أن الاخذ بهذا المبدأ على اطلاته لا يستقيم بحال ما مع شروط المحدد الادارى الذى قامت عليه علاقة الطرفين ، ولا مع الطابع الفاس الذى تقسم به هذه الشروط من حيث انصالها بنشاط مرفق علم وتسييره بفهة خدمة أغراضه وسد احتياجاته من ذوى التخصصات الطبية وأصحاب

المران المعلى، كما لايستتيم كذلك مع القواعد العلمة في السفولية المتدية التي. تُوجِي الورء مسؤولية المدين عن التمويض الذي يتتميه عدم ودائه يتنفيذ الترابه عينا ٤ أن يثبت أنه استحال عليه تنفيذ هذا الالترام بسبب اجنبي. لأبداله عنه ولا ذيل على ذلك الملاحا في المنازعة المطروحة .

- وبن حيث أنه في ضوء بها تقدم 6 غلبا كان المطمون ضده قد يتطلف باراهته واختياره من منها التوابه بغهبة الهيئة الطساعنة التي اوعدته في المنحسة المنهية بلوالد الجدة المحتدة في التعهد المهتم بنه وقدرها سبيع سنوات في وقاله بالتجهارية من العمل دون عفر ، غاته يترتب في نبيته التزاير بالتمويض يتبيل في رد جبيعها النقي عليه بن بيلغ وبرتبات ومساريف بسعت عضوه في المتحة ،

وبن حيث آنه بتى كان الابر كذلك ، وكان الحكم الملعون نبه قد ذهب غير هذا الذهب بأن تشى بالزام المدعى عليه ببعض النقتات المسار اليها ، مانه بكون قد خالف صحيح حكم القلون ، وبن ثم يتكين القضاء بتعديله بالزام المدعى عليه بأن يؤدى الى الهيئة المدعية كليل هذه النقتات وقدرها الاجتماع عليه بأن يؤدى الى الهيئة المدعية كليل هذه النقتات وقدرها المجاهز و ١٠٠٨ ملها (خمسمائة وشلاتة وسبعون جنيها وستهائة وشائية ملها عن المنافئة القضاسائية الماسائية ألماسائية عن الراب بالمسائية الماسائية العاملة في أول يونية سنة ١٩٧٥ حتى تنام الوغاء ، مع الزام بالمسائية الماسائية الما

المست رقم ۱۷۲ لسنة ۲۶ ق ـ جلسة ۱۱/۱۲/۱۸۸۱)

ثانيا — الافتزام بالكفــــالة

قاعدة رقام (۷۵۷)

: المسطا

اذا كان الثابت أن المدعى عليه الثقى قد تمهد بالوغاد بها التزم به دون
قيد أو شرط ودون تعليق تمهده على عدم وغاء الدين الإصلى غان كفسالله
والحالة هذه تكون كفالة تضاينية حسب تطبيق القرار الجمهورى رقم ١٩٦٠
لسنة ١٩٦١ المُسار اليه والقرار الوزارى رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦١ باللاحة
الداخية الدورسة الثانوية للجريد حسمتنى خلك أن هبيئة المريد تكون على
حتى في الرجوع على المدعى عليهما متضاينين الاول بصفته مدينا اصنانا
والناني بصفته كفيلا متضاينا بالمائم السنحقة لها .

ملخص العسكم :

أن المدعى عليه الثلقى — على ما تضينه التمهد الموقع منه — قد تعهد بوصفه كنيلا للطالب بأن يدنع الى هيئة البريد نفت المساب تعليم هذا الطالب وما اليها، في حالة نصله من المدرسة لأى سبب من الاسباب المنونة في التمهد ، ولما كان الكتيال المسادى غير المتضاين بالتطبيق لحسكم المدة ٧٧ مدنى هو الذى يتمهد للدائن بأن يغى بالتزام ما اذا لم يف به المنين نفسه ، وكان المدعى عليه الثانى قد تمهد بالوغاء بنا التزم به دون ثمة قيد أو شرط ودون تعليق تمهده على عدم وغاء المدين الاصلى ، كان كتابة موالمجاورى رقم ، ١٩٧٦ لسنة ١٩٦١ والقرار الوزارى رقم ، ١٩٧٥ لسنة ١٩٦١ المثابل المهمد ، من أن يقدم طلب الالتحاق بالمدرسة كنيلا عشوراً يتمهد الشار اليهيا ، من أن يقدم طلب الالتحاق بالمدرسة كنيلا عشوراً يتمهد التكافية معه بالمتعلق المقال بالتراماته .

ومن حيث ان مقتضى ما نقدم ان ثمة النزاما اصلبا مطه اسستمرار المدعى عليه الاول في الدراسة بالمدرسة الى أن يتخرج منها ، والتزاما بديلاً مطه دغم جبيع ما انفق عليه اذا لم يف بالتزامه الاصلى 4 ولما كان المدعى عليه الأول ، الذي بلغ سن الرشد والنخل في الدعوى مثار الطعن الماثل ، قد انقطع عن الدراسة بالمدرسة الثسانوية بالبريد بمحض ارادته بسبب تطوعه في القوات البحرية ... وليس بسبب تجنيده اجباريا حسبما ذهب اليه دماع المدعى عليه الثاني ... ومصل من المدرسة لانقطاعه عن المدرسة ٤٠ مان هيئة البريد تكون على حق في الرجوع الى المدعى عليهما متضامتين ، الاول بصفته مدينا أصليا والثاني بصفته كفيلا متضابنا ، بالبالغ المستحقة لها والتي لم يجادل المدعى عليهما في مقدارها ، ولما كان الامر كذلك وكان محل الالتزام هو دمع مبلغ من النتود معلوم المقدار تحدد بتيمة النفقات والمرونات والمكانات التي انفقت على الدعى عليه الأول خلال السنتين الدراستين اللتين مضاهما بالدرسة ، وكان الثابت أن المدعى عليهما تد تأخر في الوماء بالمبالغ المشار اليها وقدرها ٩٢٦٢٦١ جنيها ، مانه يستحق على هذا المبلغ موائد تنونية بواتع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاسلة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٧ حتى ألوماء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بضر هذا النظر فأته يكون. قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتمين القضاء بالفائه والحكم عسلى. ما تقدم مع الزام المدعى عليهما المعروضات .

(طعن رتم ٧٤ لسنة ١٦ ق ــ جلسة ١٩٧٦/١/٣١)

` قامسنة رقسم (VoX)

المِسبدا :

كفالة ناقص الاطلية مع العلم بنقص الاهلية ... التزام الكفيل بها .

12.

وأخمى المسكم :

أن قرار رئيس اللهمهورية رقم ١٦٤٠ استة ١٩٦١ يقصاء المرسة التسانوية للبريد حسدد في المادة الثانيسة منه شروط القبسول بالمرسة

المفكورة ومثها ما ورد بالفترة سليما من أن لا نقل سن الطسالي في مذاية الدراسة عن ١٥ سنة ولا تزيد على ١٨ سنة ويكون لمجلس ادارة الدرسية التجاوز "في حدود سنتين بالنسبة للحد الاتمي عند الضرورة ، وما ورد بالفقرة ثلمنا من أن يقدم الطالب كفيلا مقتدرا يتمهد بالتضامن مع الطسالب برد نفقات النطيم وقدرها ٢٥ جنيها عن كل سنة دراسية وكذلك ثهسن الكتب والادوات التي تصرف للطالب والمكانآت الشهرية والمزايا الصنية التي تمنح له ، وذلك في حالة نصل الطالب بسبب سوء السيرة ، كذلك مقد نصت المادة ١٩ على أن يلتزم خريج الدرسة بالعبل في هيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه واذا رغض التعيين أو ترك الخدمة أو مصل تأديبيا قبل انقضاء المدة المذكورة التزم مع كفيله بالتضامن بأداء المبالغ المبينة بالفقرة الثابنة بن المادة (٢) . واستنادا على المادة ٧٠ التي تنص على أن يصدر بقرار من وزير المواصلات اللائحة للداخلية للمدرسة الثانوية للبريد اصدر وزير المواصلات القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائصة الداخلية للبدرسية ونصت المادة } منهما على أن يقسدم الطالب طلب الالتحاق على استمارة خاصة تعدها هيئة البريد مصحوبه بعدة أوراق منها تعهد من الطالب وكفيله متضامنين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات وباداء المبالغ المبينة في البند الثامن من المادة ٢ من ترار رئيس الجمهـورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ المسلم اليه في حالة الاخلال بهذا الالتزام أو غصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السلوك .

الإخلال بواجباته أو الانتطاع من الدراسة وتكون هذه الكفالة قد تلجع على سند بن القانون لوجود التزام أصلى نابع من المقد غير الكتوب الذي لتام بين الطالب والدرسة ، وتخضع هذه الكسالة لحسكم المادة ۷۷۷ من الاتلون المدنى التي تقتضى بأن « من كسال التزام ناتص الاهليسة وكانت الكفالة بسبب نقص الاهليسة كان ملتزما بتنفيذ الالتزام أذا لم ينفسذه المحين الكول » وواضح أن المدعى عليه الشائي وهو والد الطالب المذكور كان ينام بقصر ولده وأنه كمله لهذا السبب ومن ثم تصبح كمالته ويمسمح التجوع عليه .

وبان حيث أنه لا شبهة فى أن المدعى عليه الأول نصل بن المدرسة المذكورة بسبهه انقطباعه عن الدراسة أكثر بن خيسة عشر يوما ، وبن ثم يكون المدعى عليها ملزمين باداء المسروغات الدرمية وقدرها خيسون جنيها والمكاتب الشهرية التى سرغت له وتدرها أربعة جنيهات وثلاثياتا المرسى بوصفه بن المزايا العينية وتدره عشرة جنيها وبالإنبقة وأربعة وتدرة عشرة جنيها وبالمنتقة وأربعة وتساون بليها وبجموع ذلك كله أربعة وساون جنيها وبستون بليها .

عداده اله السنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٧٥/١/١٥)

- قاصدة رقم (۷۵۹)

: المسطا

الاقرار المنصبن تمهدا بمنداد كافة المسروفات التي النظنها الوزارة على المنظنها الوزارة على المنظنية المنافقة المنظنة المنافقة والمنافقة والم

والم ينكر على شعقية المؤوه عنه هذه الصفة ولم يحاول في قبوت ليها له واذا كانت الاوراق قد خلت في الوقت ذاته من دليل على نفى كلهها عنه غان الاقرار المتقدم يكون قد صدر سليها منتجا الاثرة بوصفه عقداً اداريا أبرم بين جهة الادارة والملمون ضده من شاته أن يرتب في ذبته ما حواه من التزامات على الوجه سالف البيان — لا وجه للقول بأن الوصاية لا تكون الا بقرار من المحكية وإن المعلمون ضده لم يقدم هذا القرار ومن ثم لا تكون له صفة في التوقيع على التمهد المشار اليه ولا يصبح لهذا التعهد أى اثر قبل المطلب الذي لم المستقد المستقد على أن المطلب الذي المستقد المستقد المستقد من وقع التنهد محل المائزة أن أن المطمون ضده قد وقع هذا الاقرار ما لم يثبت عدم المستقد وهو ما لم يفعله بالإضافة الى أن المطمون ضده قد وقع هذا الاقرار المستقد مستقد وهو ما لم يفعله بالإضافة الى أن المطمون ضده قد وقع هذا الاقرار الم يشت عدم المستقد وهو ما لم يفعله بالإضافة الى أن المطمون ضده قد وقع هذا الاقرار المستقد وهو ما لم يفعله بالإضافة الى أن المطمون ضده قد وقع هذا الاقرار المستقد وهو ما لم يفعله بالإضافة الى أن المطمون ضده قد وقع هذا الاقرار المنه المستقد وهو ما لم يفعله بالإضافة الله فصب وأنها بصفته نائبا عنه كذلك

ملخص الخــُكم :

 المفارجي ، وقد نيل هذا الاقرار باترار تموّر وقعه الملمون ضده الأول ذاته الترجيع ، وقد نيل هذا المسلمة الشخصية ضابقا النفود السبالف الفكر والمسادر منه بصفته وصيا على شتهته الطالب القاسر المتقدم وصداد كنهة البالغ المستحقة للوزارة نتيجة ذلك التمهد دور مطالبته بها .

وبن حيث أنه بني كان البادي بن استعراض المتعم أن المطعون ضده الأول وقد وقع الاترار عنب التحساقه بدار المطمين آنفة الذكر استيفاء لشروط القبول به ولم ينكر على شقيقه المنوه عنه هسذه الصفة أو تلك ولم يجادل في ثبوت أيها له ، واذ كانت الاوراق تد خلت في الوقت ذاته من دليل على نفى كليهما عنه غان الاقرار المتقدم يكون قد مسدر سليما ومن ثم منتجا لأثاره ونقا للقانون وذلك بوصفه عقدا اداريا أبرم بين جهة الادارة والمطمون ضده الثاني بن شاته أن يرتب في نبتسه ما حواه من التزامات على الوجه سيالف البيان ولا اعتداد في هذا الشيان بما ساقه الحسكم المطمون من أن الوصاية لا تكون الا بقرار من المحكمة وأن المدعى الاول ٠٠ ٠٠ ٠٠ لم يقدم هذا الاقرار ومن ثم لا تكون له صفة في التوتيم على التعهد المشار اليه وبالتالي غلا يصبح لهذا التعهد أي اثر تبل المدعى عليه الثاني الذي لم يوقع عليه _ لا اعتداد بذلك _ لاته نفيلا على أن الثابت حسبها سلف البيسان أن المطعون ضده الاول قد وقع الاترار الشار اليه ليس بصفته وصيا على شتيته « المطمون شسده الثاني » محسب وانها بصفته نائبا عنه كذلك وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية في هذا الخصوص لاضفاء الشرعية على التمهد الشمار اليه طالا ان المطمون ضده الثاني قد أرتضي هذه النيابة عن شستيقه بوصفه راعيا له وتائما على شئونه وذلك حين قدم ذلك التمهمد استيفاء لشروط تبسوله بالمعهد المتقدم ولم ينكرها حال بلوغه سن الرشسد بما يعتبر قبولا ضمنيا لها غضسلا على ذلك مجسرد عدم تقديم قرار الومساية لا ينهض في ذاته ويعكم اللزوم دليلا متبولا على تخلف منة الوسى عن المعون ضيده الاول أسلا أو انتهاءها عنه ذلك أنه متى كان قد أقر بقيلم هذه الصفة له حين وقع التلفيد محل المتازعة من فم بالرَّبْه هذا الاقرار ما لم يثبت عدم صبحته وهو بدأ لم يقطه ، وأذ كان التمهذ الذي وتعه المطعون شده الأولّ أسواء

بصنته وصيا أو مُقبا عن المطعون ضده الثانى سليها في القاقون على الوجه-الذى سلف بداته عان الاقرار الذى وشعه المطعون ضده الاول بصفته-الشخصية بضمان تنفيذ التمهد الاول وهو النزام تابع للالنزام الاصلى. يعتبر بدوره قائمًا على أساس سليم منتجا لآثاره.

(طعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٦ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٥)

قاعسدة رقسم (٧١٠)

البسطا:

توقيع المدعى على القمهد الخاص بالتدريس وهو ليس والدا أو وصيا على الطالب ... أفتراض وكائنه عن الطالب بالام الطالب لم يجحدها ... التزايه بم الطالب برد نفقات الدراسة .

ملقص العسكم :

انه متى روعى أن هذا الشق من التعهد يتناول ــ على ما تدل عليه صيفته المعدة ــ سلفا ــ توقيع والد الطالب أو وليه أو الومى عليه بحسب الاحوال ولم يكن المدعى عليه الاحوال ولم يكن المدعى عليه الاحوال ولم يكن المدعى عليه الاحل ، فأن ذلك لا يمكن حيله الاعلى محل النيابة أو الوكالة وهى الوكالة بفكرات ، بل انه التر في هذه المذكرات يتيام التزامه برد المساريف التي اتنفت عليه. وذلك على ما هو مستفاد من طلبه اعفاءه منها أسوة بزملاء له ذكر أسماءهم ، فأذا أضيف الى ذلك أنه التحق غملا بالدار في أعقاب التعهد الذي يتبخض لصالحه ذلك في مجموعه على أن المدعى عليه الثاني وهو التعهد الذي يتبخض لصالحه ذلك في مجموعه على أن المدعى عليه الثاني كان مأذونا من المدعى عليه الاول في التعهد على الناهد نيابة عنه ،

ون حيث أنه بتى استقام تعهد الدعى علبه الاول على الوجه المقدم غان التزام المدعى عليه الثاني كعالة هذا التعهدد - وهو التزام تبعى -يقع صحيحا ، ولا يجدى المدعى عليه الثاني ما دائع به من أنه لم يوقع في الشور الثاني من التجهد الا على الجزء الخياس بتمهده يتدرغ الطبالب الدواسة عهد الجزء الخاجي بالضيان ، ذلك أن هذا الشوق وقد تتساول مترين احداجيا خاصة بالكهالة والاخرى بالتمهد يتدرغ الطلب للدواسة ، الا أن الثابت أن المدعى عليه الثاني ذيل هاتين الفترين بتوقيع واحد له في الكان المد لتوقيع ولي الابر ، والذي لا يكان غيره حي هذا الشيق من التمهد ، الابر الذي لا يدع مجالا الشك في أن التوقيع يتناول هذا الشسيق بفترتيه يؤكد ذلك با أبداه المدعى عليه الثاني في محضر جاسسة ، ا مايو سنة ، ١٩٧ من استعداده تتسيط الماغ المالوب ، بالإضافة الى ما ردده المدعى عليه الأول في مذكراته من الإشارة أن المدعى عليه الشائي بوصفه ضابئا له .

الجسطا:

اذا كان الثابات أن المدعى عليها الاولى وقعت اقرارا تعندت غيه بالانتزام بالخدية لدة خبس سنوات بعد تخرجها وقد وقع الى جانبها الدعى عليه الثاني (والدعا) بمبغته وليا طبيعها على كرينته القاصر ولم ينضبن التعبد الذى وقعه كل منها ما يغيد كفالة المدعى عليه الثاني المدعى عليها الاولى فقه بنتني القول بأن توقيع الدعى عليه الثاني يتطوى غلى تضابله في تداد الاقترام وخلالة كريبته في اداء الملغ المطوب الساس ذلك أنه تطبيقاً عمكم المادة كرب من القانون المنني يجب أن يكون رضاء التغيل بكفالة المدين رضاء واضعا لا غيوض فيه الصرف التر التنهيد في هذه المسافة الما المدين رضاء واضعا لا غيوض فيه الساس ذلك أن الولاية فوع من اتواع الهذي المهار الالالها أنها الرادة القاليس مع المراك الاثران المائية في الرادة القاليس مع المراك الاثران المائية في الرادة القاليس مع المراك الاثران المائية في الولاية و الولاية و الولاية في الولاية و الولاية في الولاية و الولاية و

بلخص المكم:

من جيث أن الثابت من الاوراق أن مجلس أدارة الهيام مسجوب المسكلة التحديدية كان قد وافق بجلسته المهمقدة في ١٨ من ابريل سبنة، ١٩٥١. على المساق عشر فتيسات من كريسات العسابلين بالهيئة ببدرسسة التبريض العابعة لمبرة محبد على بممر القديمة لتطيمهن عن التبسريني تمهيدا لتعبينهم عفد اتبام انشساء المستشفى الجديدة ، وعلى أن تكون بدة الدراسة ثلاث سنوات وأن تدفع الهيئسة المذكورة للمدرسسة ثلاثة جنيهات شمهريا مقملل غذاء وكساء ومبيت كل طالبة بالدرسة واشترط للالتحاق بهذه المدرسة أن تكون الطالبة حاصلة على شهادة الابتدائيسة أو ما يعادلها والا يتل سنها عن ١٨. سسنة ولا يزيد عن ٢١ سنة ، وأن توقع تمهدا تلتزم فيه بالخدمة بعد تخرجها بمستشغى الهيئسة لمدة خمس سنوات على الاتل . وقد تقديت المدعى عليها الاولى للالتحاق بهذه المدرسية ووقعت اقرارا وتمهدا التضبن التزامها بخدمة مستشفى الهيئة المذكورة بعد تخرجها وذلك لدة خبس سنوات على الاتل ، كسا وقع على الاتسرار المشار اليه ، المدعى عليه الثاني بوصفه « واقد الطلبة وولى أبرها » وقد استبرت المدعى عليها الاولى في الدراسة مدة ٢٤ يوما ١ شبهر ٣ سنة من ٢ من يناير سنة ١٩٥٢ حتى ٢٦ من نبراير سنة ١٩٥٥ ثم انقطعت عن الدراسة دون سبب أو عدر متبول .

ومن حيث أن المادة (٧٧٣) من القانون المدنى تنص على أنه لا تثبتت الالمتالة الإ بالتكلية ولو كان من الجائز البــات الالتزام الامــلى بالبيئــة ، مان متنفى ذلك أن يكون رضاء الكبيل بكســالة المدين رضاء وأضحاً لا غبوض غيه ، ولما كان التمهد الذي وقمه كل من المدعى عليها الاولى والمدعى عليه الثــاتى للبدعى عليه الثــاتى للبدعى عليه الثــاتى للبدعى عليها الاولى ، علته لا يسوغ الار كذلك التول بأن المدعى عليه الشــاتى لم يتد كمل المدعى عليها الاولى في المبلغ المطلوب ، وينتعى تبما لذلك الادعاء قد كمل المدعى عليها على التمهد المذكور ينطوى على نضابتها في اداء بأن توقيع المدعى عليها على التمهد المذكور ينطوى على نضابتها في اداء ويوسفه وليا على ابنته المدعى عليها الاولى الني كانت تامرا عندئذ .

ومن حيث أنه لما كان المدعى عليه الثانى قد وقع التعهد المسلر الله بجانب توقيع كريمته المدعى عليها الأولى بصفته وليا طبيعيا عليها الاولى بصفته وليا طبيعيا عليها الاولى وكانت الولاية نوعا من أنواع النيابة التأنونية تحل بها ارادة الولى محسل ارادة القاصر مع انصراته الاثر القانوني الى ذلك الاخير ، غان اثر التمهد عليه الدعى عليها الاولى وحدها ، واذ ذهب الحكم المطمون لهمه غير هذا المذهب وقضى بالزام المدعى عليه الثاني بضمان المدعى عليها الاولى . في أداء المبلغ المحكوم به غاته يكون خالف القانون ويتمين لذلك تصعيله الدعى عليه الثاني منسون الدعى عليه الثاني .

(طعن رتم ۸۲۱ لسنة ۱۱ ق - جلسة ۱۹۲۱/۱۹۷۰)

قامستة رقسم (۷۹۲)

: المسبطة

المحكمة أن تتحقق من سلابة الأوراق دون حاجة ألى الأحالة على خبع ؟ إذا دفع أبانها بالتزوير في تعهد الكغيل •

. بلغمن الدكم :

اذا ما طمن بالتزوير في تمهد الكثيل بالزامه بالتضابن مع الطسرف الإول في سداد النفقات والرواتب التي صرفت للاخير اثناء اجازته الدراسية ٤ المن حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة أن تفاشل النفصوم وكل من ورد وتوسعه على التمهد المطمون فيه بالتزوير ٤ كيا لها أن تجرى المسلماة في دجوى التزوير بنفسها فون الاستعانة بخير ٤ أذ القاضي أن يبنى تضاءه على ما يشاهده بنفسه في الاوراق المطمون فيها بالتزوير باعتباره مسلحب التغرير الاول في كل ما يتعلق بوقائع الدعوى هـ

(طعن رتم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٢٨١)

ثالبنا - الالتزام الاصلى والالتزام التبعى

قاعسدة رقسم (٧١٧)

المسادا :

التمهد برد نفقات التعليم بالدرسة الثانوية للبريد ـــ النزام أصـــلى على الطلاب والنزام تبمى عى التغيل ـــ غيام الالنزام الاصلى على عائل الطلاب واو لم يصدر عنه تمهد مكتوب •

ملقص الحسكم : إ

ان قرار رئيس اجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء المعرسة الثانوية للبريد يحدد في المادة الثانية منه شروط التبول بالمدرسسة ويشترط نيمن يقبل بها شروطا منها أن يقدم كفيلا مقتدرا بتعهد بالتضامن مع الطالب برد نفقات التعليم وقدرها ٢٥ جنيها عن كل سنة دراسية وكفلك ثهن الكتب والادوات التي تصرف للطالب والمكانات التسميية والمزايا العينية التي تهنع له ، وذلك في حالة نصل الطالب بسبب سوء المسيرة ، وتنص الملاة ١٩ على أن يلتزم خريج المدرسة بالعبل في هيئــــة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه ، واذا رغض التعيين أو ترك الخدمة أو نصل تأديبيا تبل انقضاء المدة المذكورة الزم مع كميسله بالتضابن بأداء المبالغ المبينة بالفقرة الثابنة من المادة الثانية سالغة الذكر ، وقد أصدر وزير المواصلات في ٦ من نونمبر سنة ١٩٦١ القرار رقم ٢٥٥ الممنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة تضمن في الفقرة (د) من المادة الرابعة منه أن يقدم الطالب طلب الالتحساق بالمدرسة على استمارة خاصة - تعدمًا "هيئة البريد مصحوبة ببعض الاوراق منها نعهد من الطالب وكفيله متضابقين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعبل بالهيئة بعد التخرج مدة لا على عن خبس سنوات ، وباداء البسالغ المبينة في البند الثابن من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية مسالف الذكر في حالة الإخلال جهذا. الالتزام أو عصل الطاقب من المعرسة بسبب سوء السيرة . `

ومن حيث أن المدعى عليسه وقد كفيل الطالب لدى تقدمه -للالتماق بالدرسة الاسبالوية للبرود في روا تفقات تطايعه وثبن ما يمرقه اليه من الكتب والادوات وما يبنح له من مكانات ومزايا عينية ، أذا ما غصل من الدراسة بسبب سوء السيرة أو الانتطاع عن المدرسة أو الرسوب. المتكرر او اذا رفض المهلُ بهيئة البريد بدَّة لا تقل عن حس سنوات أو غصل تأديبيا خلالها ، غان دلالة ذلك أن المدعى عليه قد كل الطالي المذكور بناء على طلب هذا الاخير التزاما منه بها أوجبه القرار الجمهوري رقم و111. فسيقة 1911 في التقوة غلالة من المادة الدائية منه أسبسالمة النبان ، من أن يقيم طِالبهِ. الإلتيماني يهذه المدرسيمة كليلا مقتدرا يتمهد يقتضامت معه برد النفقات المشار اليها اذا ما اخل بالتزاماته ، وما تضى يه قسراير وزير المواصلات رتم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ في الفترة (د) من المادة الرابعسة منه المتقدم ذكرها والتي حملت الطالب دون سدواه عبء التقريم بطلب الالتحاق مصحوبا بتمهده وكنيله متضابنين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات أو أداء المُناتِمُ الْمِينَةُ فِي البُند الثابن من المادة الثانية من القرار الجمهوري مسالفه الفكر في حالة الاخلال بهذا الالتزام أو مصل الطالب لسوء سيره .

ومفاد قلك كلم أن الطالب هو الذي قدم المدعى عليه ليتمهد بالتضابن معه في تنبيذ الالتزام المذكور ، ومؤداه تيسلم النزام العبلى عليه عاتق للطب المذكور بالنزم بمقتضاه برد المبلغ المة الفكر الى حيثة البريد في حقة المخالف بالتزليات التن بستنصاه برد المبلغ المقا الفكر الى حيثة البريد في حقة المخالف بالتزليات المنت 1974 سائلة النكار المسلمة 1974 سائلة النكار من مدن المدعى مائية ، وحدًا الالتزام وأن لم يكن مكتوبا الآد أن قرائن الحال بالتي سائل بياتها بالتخليل متيابة عبيلة المؤدل بالاتبار المحالب المتعالف المناسبة ، وأن المحسون الاتبار المحسون المتحد الدارى تكلمت له أركاته الإسلسية ، وأن المحسون الادارى لا يشته ما المحالف المناسبة ، وأن المحسون المتحد المناسبة المحالف المناسبة المحالف عليه المناسبة المحالف المناسبة ا

(طعن رقع ١٤٢ لِبينة [[قزب طيسة ١٤٨١/١١٩٤٤]، يد

قاعسدة رقسم (٧١٤)

المسلما :

الذا كان الثابت أن الدعى عليه الثانى قد كفل الدعى الأول لدى تقديم المختلف بالدرسة الثانوية البريد في رد نفقات تعليبه وثبن الكتب والادوات وقيبة الكثفات التى تبنع له ... فصل من المرسة بسبب سوء السهيرة أو الرسوب أو الاتقطاع دون اخطهار فان دلالة ذلك أن الدعى عليه الثاني قد كفل المدعى عليه الأول بناء على طلب هذا الاخم التزايا بها أوجبه القرار المجهوري رقم ١٦٢٠ السنة ١٩٦١ بالشاء المدرسة الثانوية المبرية من أن يقتم طالب الالتحاق بهذه المدرسة تقيلا يقتم طالب الالتحاق بهذه المدرسة تقيلا يقتم طالب الالتحاق بهذه المدرسة تقيلا يقتم طالب الالتحاق بهذه المدرسة نقيلا الله المناز المبهد بالتنشايان معه برد التفقات الشار اللها أذا الحل بالتزامه... مفاد نلك أن المدعى عليه الثاني لينميد بالتنشايان على على الذي الدعى عليه الألقى لينميد بالتشايلان على على على المدى الدعى عليه الألقى لينميد بالتشايلان على على المتن الدعى عليه الألقى المناز المنا

بقفس العسكم :

ان الثابت بالأوراق انه لدى التحلق المدعى عليه الأول (.) خطفها بالدرسة الثانوية للبريد ، وقع المدعى عليه الشائس (.) في ٣ سن المحتوير سنة ١٩٦٣ بوسنه وليسا على الاول الاول عوضا عن والده المتوفى ، ورقة صدرت بطلب التحلق الطالب المتحور بالمدرسة ببينا بها المراد المتحدد المتوفى ، ورقة صدرت بطلب التحلق الطالب المتحور بالمدرسة ببينا بها المراد المتحدد المتحد

⁽¹A = - VY a)

البياتات الخاصة به ، وان بهنه في اكتوبر سينة ١٩٦٣ خيسة عشر عسلما وسنة اشهر ويومان ، وذيلت هذه الورقة بتعهد معنون بعبسسارة « تعهد الكني المتدر » تضبن ما نصه « اتمهد انا الكفيل المطالليه ، ، بأن ادنع لهيئة البريد نفقات تطيبية وقدرها خبسة وعشرون عينها عن كل اللغة عراف ية وكذلك ثبن القنيه والأدوات التي تصرف أله وكذا المكانات الشهوية أو الزايا العينية التي نهنم له وفاك في حالة بعساله من المرسة لاحد الاسباب الآتية : (٣) الانتطاع عن الدراسة خيسة عشر وُّوما متقالية دون اخطار ، وكذلك في حالة عدم تباله بتنفيذ الالتزام عِلْمُولِ بِهِينَة البَرِيْدُ مِدَّة ﴿ تَقُلُ عَن كُبِس سَسَنُواتُ مِن تَارِيخِ تَعِيينَه ، أو نصل نمبلا تاديبيا على انتخناء الحدة المذكورة ــ وفي ظهر هذه الورقة وتنع المدعى عليه الثاني على اترار آخر بتعهده بملاحظة مسلوك الطالب واخبار الدرسة في حالة انقطاعه عنها بسبب غيابه ، وفي ٢٦ من اغسطس سَتَة 1476 تررتُ الدرسة نصل الدعى عليه الاول بسبب انقطاعه عن الفوسة بمنوزة بعدلة ألاة زادت على تتنسة عشر بوما ، وطألبت ألمدعى ملوه الغاتي في ١٥ وور نبراير سنة ١٩٦٦ بالعالم المستحكة بسبب عدم تتقيد ألالتزام المتمهد به ؛ وجملتها ٢٦/٦١ جنيها تمثلت في ١٤٨٨٠ جنيسه مُّنِهِهُ ۗ أَلِمُكَانِأَتُ ٱلْشَهْرِيةِ و ٤٠١ر٢٧ جَنِيها ثبن بالابس رسمية و ٥٠ چَنِهِكَ र्वातिक समीत के स्थापन करें विद्यों .

ومن حيث أن ترار رئيس الجمهورية وتم ١٩٢٠ اسنة ١٩٦١ بانشاء الدرسة التاوية للبريد يحدد في المادة الثانية شدوط التبول بالدرسة والمحتفظ نبين يظل فها شروطا أمنها أن يقدم كفيلاً مقتدرا يتمهد بالتنسلين مع الطالب برد نفقات التعليم وقدرها ٢٥ جنيها عن كل سخة الحراسية وكلك ثين الكتب والادوات التي تصرف للطالب ، والمكانات الشهوية والمزايا المينية التي تمنح له ، وفلك في حالة فصل الطالبة بستك منتوع السيرة ، ونصبت المدة له ، وفلك في حالة فصل الطالبة بستك منتوع البيد مدة لا تتل من خمس بسنوات من ترابع تبعيه ، وفاذا دينها المعين المعين أو ترك المختمة أو غصل تلديبيا تولى انقضاء المدة المخكورة النم مع كليه الوق المناس بالدة المخكورة النم مع كليه المعين بالداء الميلغ المهين أوزير الموالات في آن من توقيه سنة الآ1 السرار رتم و٢٥٥ اسنة ١٩٦١ بيالكمة الداخلية المهرسة الشائحة الداخلية المهرسة الشائحة الداخلية المهرسة الشائحة المؤخل من المنسرة (د) من

المادة الوابعة أن وسمم الطالب الانتصاق بالدرسة على اسبتهارة خصة تعدقا هيئة البريد مصحوبة ببعض الإوراق منها تعيد من الطالب وكثيله متضابتين بالقرام الملقب بالانتقام في الدراسة والممل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات ؛ وباداء المبالغ المبينة في البند الشالان في المادة الثانية من العرار الجمهوري ساقف الذكر في حالة الاخلال بهذا الملتزام أو فصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السيرة .

.

ومن حيث أن المدعى عليه الثاني وقد كفل المدعى عليه الاول لدى تقدمه للالتحاق بالمدرسة الثانوية للبريد في رد نفقات تعليبية وثهن الكتب والإدوات والله المكافأت والمزايا التي تبنح له ١٠٠٤ نصل من المدرسة جسبيه سوء السيرة او الرسوب سنتين متتالتين في سنة دراسية واحدة او الانقطاع دون الخطار مدة خيسة عشر يوما منتبالية ، أو أذا رمض العسل مهيئة البريد مدة لا تقل عن خيس سنوات أو غصل تأديبيا قبل انقضـــاء ألمدة المذكورة ، مَان دلالة ذلك أن المدعى عليه الثاني قد كمَّل المدعى عليسه الاول بناء على طلب هذا الاخر التزاما ننه بما أوجبه القسرار الجمهورى هرتم ١٦٢٠ لصنة ١٩٦١ في الفاره ثابنا من المادة الثانية منه سالفة الذكر من أن يقدم طالب الالتحاق بهذه المدرسة كفيسلا مقندرا يتمهد بالتضابن معه برد النفقات المشار البها اذا أخل بالتزاماته ، وما تضى به قرأر وزير المواصلات رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٦١ في الفقرة (د) من المادة الرابعة منه المتقدم ذكرها التي حبلت الطالب دون سواه عبء التقدم بطلب الالتحساق بمسحوبا بتعهده وكليله متضايفين بالتزام الطسالب بالانتظام في الدراسة :وألميل بالهيئة بعد التخرج بدة لا نتل عن خبس سنوات أو أداء البسالغ المبيئة في البند الثلبن من المادة الثانبة من القرار الجمهوري سنات الفكر على حالة الاقلال بالالتزام المشار اليه . ومقاد ذلك كله أن المدعى عليسه الاول هو الذي قدم المدعى عليه الثاني ليتعهد بالتضابن معه في تنفيك الالقزام المذكور ، ومن مؤداه تيام النزام أصلى على عاتق المدعى عليه الاول طِنْزِم بِيقْنضاه برد البِالغ آنفة الذكر الى هبئة البريد في هالة أخسالاله مِلْتَوْ اللَّهِ الدِّي نص عليها القرار الجمهوري مسلف الذكر ، وطك التي تضمينها ترار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ والتعهد الذي وقعه الدَّمَّى عليه الثَّاتي وهذا الالتزام وإن لم يكن مكتوبا الا إن تراثن الحسَّال عَلَى ما سلف بياله نقطع بثيامه اخذا في الاعتبار أنه وليد عقد اداري تكالمت

له أركلته الإسلسية ، وأن المقد الادارى لا يشترط دائبا أن يكوين بكتوبا ... وبذلك يكون الحكم الطمون فيه قد جانب الصوابية فيها أنتهى اليه بن مدم وجود التزام أصلى على المدمى عليه الاول يكفله المدمى عليه الثاني. ..

> (طمن رتم ۷۶ استة ۱۱ ق. سجاسة ۱۹/۱/۲۱) قامحة رقسم (۷۲۰)

المسسطا:

اقتمهد برد مصروفات دراسية بمهد الملين العالى الصناعى — مدم توقيع الطقب على اقتمهد — عدم وجود الاحة نازية برد المصروفات الدراسية — اقتمان الطاقب بالمهد لا يكفى القول بقه اراد الافتزام باقتمهد — تمهد والد الطاقب بطريق التضاين مع نجله بدفع مصروفات اقتمام بهذا المهد في طاقة الإفلال بالافتزام — تمهده في هذا الشان هو التزام اصلى تضايني وليس التزاما تبميا (كفافة) يدور وجودا وعدما مع القزام آخر — التزام والد الطاقب كجدين اصلى برد نفقات التدريس في الحالات الواردة بتمهده ...

لمخص المكم :

ومن حيث أنه بالنسبة ألى المدعى عليه الأول عاته لا تثريب على الحكم.
المطعون عيه حين قضى بعدم التزام المذكور بالتمهسد مستندا في ذلك الى
عدم توقيمه عليه بن ناحية والى عدم وجود لاثحة تلزمه برد المرومات
الدراسية بن ناحية أخرى- ، ولهذا على ظروف الحسل لا تكبي للقول بان
بجرد التحاته بالمهد يعتبر موقفا قاطعا في دلالته على أنه أراد الالتزام.
بالتمهد السالف بيلة أحكامه .

وبن حيث إنه بالنسبة الى ورثة الدعى عليه الشنائى بـ ومن بينهم الدعى عليه الاول ... قان هذه المحكة تعول على توقيع مورثهم على التعهد وقلتنت عن الكار هذا اللوقيع الذي تم من جَلَب محسلي عولاء الورثة الانه بالرجوع الى السل التعد المورث ببلغ الدعى عليه الاول بين ان توقيع الورث المذكور على التعهد قد شهد عليه اثنان من رجال الادارة (بطبوخ تلبوبية) بأنه قد تم بليضائه أبلهما وصدق على توقيع الشاهدين بامور مركز طوخ بتوقيعه وبخاتم الركز وتحت تأشيرة « يعتبد تحت مسئولية الموقين عاليه » وهذه كلها أمور تكنى للانتناع بصحة أيضاء الورث على القصهد الذي جرت عباراته على النحو التلى « أتمهد بطريق التفسان مع خبطي ، في الالتحساق بمهد المامين بصنتي ، بدغم مصروفات التعليم بهذا المهد أذا لم يتم بالتدريس مدة الخيس سنوات التالية لاتها الدراسة على حسب الشروط التي تقرما وزارة التربيسة والتعليم أو أذا أن التزام المورث طبقا لعبارات التمهد المريحة هو النزام تضابني وليس التاليم الدورة وجودا وعدما مع التزام كذر ، أي أن هذا التربيس في الحالات الورث مدين أسلى برد نفتات التدريس في الحالات الواردة في تمهده .

ومن حيث أنه بيين من ملك المدعى عليه الاول أنه تضى بالمهد سبيع مسنوات دراسية ، وأنه عين مدرسا عقب تخرجه بمدرسة نجع حسادى المسناعية بالقرار المعتبد بتلريخ ١٩٦٢/٣/١٤ ورفع اسبه من الضحية اعتباراً مرابع ١٩٦٢/٣/١١ ورفع اسبه من الضحية اعتباراً من ١٩٦٢/٣/١ لا تتطاعه عن العبل أكثر من خيسة عشر يوما بدون الن ويهذا بتتحقق الواقعة الموجبة لرد المعرونات الدراسية طبقا للتعهد وهي عدم خيبة الوزارة بدة الخيس سنوات التالية بباشرة للتخرج وجبلة هذه المعرونات مائة وأربعون جنيها بواقع عشرين جنيها عن كل سسنة من الورقة المشتبلة على التعهد ، ويتمين بناء على ذلك الناء المحم الملعون من الورقة المدعى عليه الثاني في حدود ما آل الى كل منهم من تركة مورثهم بأن يقتموا للوزارة المدعية مبلغ مائة وأربعين جنيها من تركة مورثهم بأن يقتموا للوزارة المدعية مبلغ مائة وأربعين جنيها من تركة القلاوتية المستحقة عن هذا المبلغ بواقع ٤٪ سسنويا من تلويخ المطلبة المتصائية به الحاصلة في ١٩٦٧/١٢/٢١ حتى تبام السداد والمرونات مالتصائية به الحاصلة في ١٩٦٧/١٢/٢١ حتى تبام السداد والمرونات

, (ُطُعنَ رِتم ٤٦) لسنة ١٨ ق ــ جلسة ٢١/٤/٢١)

قاعسنة رقسم (٧١٦)

المبسيدان:

تمهد بالانتظام في الدراسة وبالمبل في التدريس بعد التخرج ند توقيعه من شخص ليست له صفة في التوقيع نيابة عن الطالب ... لا يترتب عليه الدر التزام اصلى أو تبعى .

رفض الجسكم 🖫

انه وقد ثبت أن الدعى عليه الثانى ليس هو والد المدعى عليه الأول ولا وليه الطبيعى ، وقد خلت الأوراق سا يطاعلى أن له أية صفة قانونية الحرى في الفوتيع نيلة عنه على الاترار سحل المنازعة ، عان توقيعه على الإترار المسار الله بصفته والد المدعى عليه الأول ووليه الطبيعى ، لا يكون له أي أثر تانوني في حق هذا الأخير ، وبالتألى غليس ثبة عقد قد المعتد بين المدعى عليه الأول وجهة الادارة ، رتب في نمة المدعى عليه المنكور أي المنازم قبل المحافظة المدعية ، بالانتظام في العراسة أو بمسداد نفقة سسات تعليمية في حالة اخلاله بهذا الالتزام أو غصله ، ولا حجة في القول بقيام عنه عنه الأول المدعى عليه الثاني في التوقيع نيابة عنه المداني عليه الأول لم يحضر في أي عنه عنه الأول لم يحضر في أي خطاع غيها ، يبكن الن يستفاد بنه أنه الدعى عليه الأول لم يحضر في أي خطاع غيها ، يبكن الن يستفاد بنه أنه الدوى أو الطعن ، وليس له أي خناع غيها ، وأد أن المدعى عليه القاني في التوقيعة وساح خلافة عنه أو أن المدعى عليه القاني في التوقيعة وساح خلافة عنه أو أنه أدار توقيعة أو سلم بأي الراحة .

يونان حيث أن ترتبع إلاءى عليه الثانى على الإيرار بجل المبارعة يصعنه الثينفسية باعتباره ضابنا يرعب في ثبته التزايا اليهيا هو خبيان تتنوذ القرام المايمي عليه الأولى .

ومن حيث أنه وقد ثبت أنه ليس شحة البزاء تحد فرتب في ضعت متيجة هذا المقد تبل المُنْطَة الدعية ، مان النزاء المدعى علية الفُسطى وهو الغزام تبعى لالغزام المدعى عليه الاول الاسلى ، يكون قد ورد على غير محسل ومن ثمّ فهسو غير قائم، قاؤنا أذ أن قيسلم مرهون بقيسام الالغزام الاسلى الذى يكتله .

(طعن رقم ١٣٧٨ لسنية ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١١)

قاعسدة رقسم (٧٦٧)

: المسجدا

تعهد بالانتظام في الدراسة وبالعمل في القدريس بعد القفرج-.. توقيعه من والدة الطاقية نباية عنها وهي ليست وصية عليها ... لا يتهتب عليه اي القزام اصلى أو تبعى .

بلغص الحسكم :

أن المدعى عليها الثانية بصفتها وليا طبيعيا على ابنتها المدعى عليها الاولى وقعت على التعهد السلف الذكر كيا وقعت بصفتها الشسخصية على تعهد آخر بأنها تضين تثنيذ التعهد الشيار الله أعلاه والعسادر بنها المستخوا وليا على ابنتها القاصرة وسداد كافة المروفات ، ولما كانت الولاية الطبيعية لا تكون الا للأب أو البعد أبا الام غلا تكون الا وصية على اولادها وليس في الاوراق ما يشت صفة المدعى عليها الثانية كوصية على ابنتها المدعى عليها الثانية كوصية على ابنتها المدعى عليها الاولى وبذلك يكون التمهد الذى وقعته بهذه المسئة ليسته لله أية تهاة تلاونية ولا ينتج إى اثر في مواجهة المدعى عليها الاولى ، لهذاك عدم الاعتداد به ، واذ كان الجهيد الأصلى عد نعد قيتها التاقونية على التعهد الخاص بالشاس وهو تمهد نابع يصبح بالتالى عديم التونية على التعهد الخاص بالشاس وهو تمهد نابع يصبح بالتالى عديم التونية على التعهد الخاص بالشاس وهو تمهد نابع يصبح بالتالى عديم التعهدية و

(طبعن رقم ١٤٢٠ لهبنة ١٤ ق - جليسة ١٤٢٨)

رابِما ـــ اعدار عَم متبولة الانتطاع من الدراسة

قاصحة رقام (٧٦٨)

: المسطا

تطوع الطالب في الجيش لا ومد سبيا مقولا التحال من التمهد بالواظية على الدراسة و

بالأمن المسكم :

ولأن كان الداوع في الجيش شرفا لا يدانيه شرف الا أنه ليس من الإسباب التقونية المستطة للالتزام والقول بأن التطوع بالجيش يعتسبون سببا متبولا بتطل به المدين من التزامه قد يدفع بأى مدين الى التطوع في الجيش تنسلا من الوفاء بالتزامه ويصبح من هذا الشرف وسسيلة لتحييق أهداف غير غبيلة ، هى التطل من الالتزامات ، ومن المحسافاة المريحة للمهاديء القسائونية أن يتفسد الاسسان من عمله الاختياري مبررا للإخلال بالتزامات

(طِينَ رِقُمُ ٢٤٦ إِلَىنَةَ ١١ إِلَى -- طِلْسَةَ ٢/١/ ١٩٦٨)

كافلادة رقام (٧١٩)

البــــا:

تمهد اللكات بتوافقة العراسة في معلاً بعين بمصافقة بُعَيْثَة ـــ القطاعه عن الدراسة بهذا المَهــد ـــ يعابر اخلالا بتمهــده ولو التحق بمعهد مبائل في معافقة لغرى .

خلفص المسكم :

ر. أن تمهد المدعى عليها لم يكن — حسبها بيين من عبراته — بهواصلة المدعى عليه الاول الدراسة لخدية مرفق التعليم بعد تفرجه ، ويأتها بواصلة الإدراسة بدار المطبين بشبين الكوم لخدية مرفق التعليم بها ، أذ أن لكل محافظة شخصيتها المنوية المستلقة وبيزانيتها الخلصاب بها ، ومن ثم فلا يبكن مصايرة الحكم المطبون فيه فيها ذهب الله من أن انتظام المدعى عليه الاول في الدراسة بكتر الشبيخ بستط هنه النزامة بواصلة الدراسة بشبين الكوم ، وما أنتهى اليه ترتيبا على ذلك من أنه ليس هناك شه مخلفة لتعهد الدعى عليهما الصريح بدواصلة المدعى عليسه الاول الدراسة بشبين الكوم ليواصلها بعد انقطاع عام دراسي كامل بحدائظة للدراسة بشبين الكوم ليواصلها بعد انقطاع عام دراسي كامل بحدائظة كرا الشبخ .

(طمن رقم ١٥٠ أسنة ١٣ ق _ جلسة ١٠/٥/٢٠)

قاصدة رقيم (٧٧٠)

الجسطا:

ر الانقطاع عن المبل بعد النعهد به عند الانتطاع عن المبل بعد النعهد به عند الانتظام برد جميع نفقات الدراسة لا يجوز اعتبار مرض الوالدة عميها انخلك أينتها عن التزايها بالمبل •

ملخص الحكم:

انه بيين من الاطلاع على ملك خدمة المدعى عليها الاولى أنها عنسد التحاقها بمدرسة مساعدات المرضات النامة استشفيات جامعة القساعرة موقعت تمهسدا النزمت بموجب أن تميل في وظيف مساعدة معرضة بمستشفيات جامعة القاهرة لمدة خمس سنوات على الاتل عقب حسولها على المنامدة المرضة وفي حالة اخلالها بهذا الالتزام تكون ملسرمة

هي وولي امرها المدعى عليه الثاني ــ بطريق التضلمن برد چييه المِبلغُ والنفقات التي صرفت عليها اثناء فترة دواستها بالتطبيق للبلاة (١٥٠٠) من لائمة بدرسة بسامدات البرضات ، وقد وقع على هذا الصدح كذلك الدعى عليه الداني بما يهيد تضاينه مع ابنته عيما التربك مه ، ويشاريخ ٢٣ من نبراير سنة ١٩٦۴ عينت المدعى طيهة الاولى بوظيفة مساحدة مبرضة الا أنها انقطمت عن العبل بدون أذن اعتبارا من ٣٠ من يونيسه سنة ١٩٦٤ عمرر معير شتون العليلين في ٣ من مسسيقين سنة ١٩٦٤ مذكرة رغمها الى معير مستشغيات جامعسة القساهرة جاء غيهسا أته ورد بن مستشفى المنيل الجابعي كتاب بؤرخا ٧١ بن: أفسطس سنة ١٩٩٤ يغيب دران مستساعدة المبرضية ، انقطعت عن العبل اعتباراً من . ٣. من يوليه سنة ١٩٣٤ وانتهت المذكرة الى طلب مصلها بن النصدمة اعتبارا من تاريخ انتظامها عن العمل بسبب الفياب بدون عذر أكثر من عشرة أيام ومطالبتها بالمبالغ التي حصلت عليهمها والتكاليف التي أنفقت عليها اثناء الدراسة بالتطبيق البادة (٢٥) بن الثمة المدريسة المفكورة . وبتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ مسدر قرار مدير علم مستشنيات جامعة القاهرة بنصل المدعى عليها الاولى اجتبارا من ٣٠ من يوليله سنة ١٩٦٤ تاريخ انقطاعها عن العبل بدون أذن ، وبتاريخ ٩ من سسبتببر سنة ١٩٦٤ تقدم المدعى عليه الثاني _ والد مساعدة المرضة المذكورة ب بطلب أوضح ميه أن أبنته انقطعت عن العبل بسبب اصابته وأولاده بطغنى وكانث تهوم على خنبتهم جبيها ٤ والنبس تبول هذا النوذر وأعادتها الهيد البصلي ويعرض هذا العلب بشبقوعا يمسيهية جزاءات المذكورة التي تضمنت سبق توقيع جزاءا على المدعى عليهها الأولى ببيرس. الإنتطاع رعن الممل بدون اذن على مدير علم المستشفيات قرر حفظ هذا الطلب .

ومن حيث أنه بيين مما تقدم أن المدعى عليها الأولى قد تطلعت عن تنفيذ التزامها عينيا بالتطاعها عن العمل بدون عذر لدة أزيدٌ من مشرة أيام متتالية الأمر الذي أدى الى انتهاء خدمتها .

المن تعيف أن الاصل الله إذا استحال على المدين المدين الميم اليساء.
 أن ينفق التيلنا الجيئة بمهندا جباكم عليه والتعريض والدالا الا يعليه بن الالازام.

بالتعويض الا اثبات أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه وأن السبب الاجنبي لها أن يكون قوة قاهرة ليس من سسبيل التي دنمها أو أن يكون فصالا خاطنا من ذات الدائن أو نلتج عن فصال الفير .

ومن حيث أن الاسبلب التي تدرا المسئولية عن المدعى علهها الاولى
منظفة في هذه المدعوى اذ الثابت أنها وحدها وبارانتها قد امتنعت عن
تنبييذ البرّامها بابتطاعها عن المسل ومن ثم تلزم هي وولى لمرها المدعي
عليه الثاني بالتضابن بالتعويض النقدى ، ولا يغنى المدعى عليها التلازع
مرض اسرتها اذ غضلا عن أن هذا الرض عبا لو صح ذلك قد تملم
في أسرتها والميس في شحض المدعى عليها الولى بهسا لا ينرتب
عليه الحيلولة بينها وبين اداء عملها غان جهة الادارة لم تقبل هذا العفر كذلك
لا يغيد المدعى عليها الاولى أن والمنها كانت مريضة بسرض خبيث وقويت
مناثرة به بهد ثماني سنوات بن غصلها ذلك لأن هذه الواقعة حتى لو مسحت
كما أن مطالبة المدعى عليها الاولى بأن ترجع الى عملها مرة أخرى لا يصلح
بذاته سببا لدفع مسئوليتها المقدية التابعة من التمهاد الذي وتعته عي
بذاته سببا لدفع عسئوليتها المقدية التابعة من التمهاد الذي وتعته عي
عملها هو من قبيل التعين الجديد الذي تترخص غيه الجهة الادارية بها تراه
منتقا والصالح العام وحسن سمر المرفق ،

ومن حيث انه بتى كان ذلك با تقدم غان الحكم المطمون نيه قد ذهب غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ومن ثم يتمين القضاء بالخائه وبالزام المدعى عليها متضابنين بأن يدفعا المدعى بصفته بلغ ٢٤/٧١٦ جنيها والفوائد القانونية بواتع ٤/ سنويا من تاريخ المطابة القضائية الحاصلة في ٦ من يناير ساخة ١٩٦٦ حتى تبهام المسداد مع الزامهسال المجروفات .

(طعن رقم ٩٨٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)

قاعدة رقام (Wi)

: المسطا

تمهد الطالب باتباء دراسته وقيله بالتدريس مدة محدودة بعد اتمامها

لا التزامه مع ولى أمره على وجه التضاين برد جبيع ما انفقه الوزارة في
تعليمه أذا ما انقطع عن الدراسة لفي عذر مقبول أو فصل لسبب تأديبي أو
اذا لم يقم بالتدريس المدة المحددة — فصله بسبب عدم أدار الرسوم القررة
وما أفيها من المصرفات الاضافية — يعتبر ببثابة انقطاع عن الدراسة لمفي
عذر مقبول — أساسي ذلك أن هذه الرسوم والمصرفات اجبارية وعدم
ادائها يرتب بصفة حتية فصل الطالب من الدرسة أذا لم يؤدها وفقا
الثالها يرتب بصفة حتية فصل الطالب من الدرسة أذا لم يؤدها وفقا
نظفواعد الافتادية السارية — احتجاج ولى أمر الطالب بفقره الشديد الذي
مدم من سداد هذه الرسوم — لا يرفع مسلوليته مادام لم يثبت أن فقره
الجمل أداء هذه الرسوم الإجبارية مستحيلا — وأنه حادث طارىء بصد
التمهد ، مستحيل الدفع ، غير ممكن الترفع طبقا للقواعد العابة في المسئولية
المقدوة .

ملخص الحسكم :

اذا كان الثابت من مطالمة التمهد الموقع عليه من المدعى عليه ونجله المستخدس الالتزام بأن يتم نجل المدعى عليه دراسته بمدرسة المسلمين العلمة بالاسكيدرية وان يقوم بالتدريس مدة الخمس السنوات السالية الاتمام دراسته بالمدرسة المذكورة وفي حالة اخلاله بهذا الالتزام بأن يخرج من المدرسة لعقر غير متبول تهل اتهام الدراسة أو يفصل بنها الاسسباب تلدييسة أو اذا لم يقم بالمتدريس مدة الخمس المستوات المذكورة يترتب في نهته مع المدعى عليه بطسريق التفسيان التزام آخر هو رد جميسسع ما انفتته الوزارة ملهه بواقع خوسسة عشر جنيوسا بصريا عن كل مسسنة ورسية أو جزء منها للتسم الخارجي .

اذا كان ذلك وكان لا شبهة في أن التواعد التنظيمية التي كلت مسارية أبان واتمة الدعوى كانت على طلبة المدرسة المذكورة باداء ثين الزي المسكري ورسوم التامين المسكري والنشاط الاجتباعي وما اليها من المصروفات الاضافية وترتب بسفة حتية على عدم ادائها فصل الطالب الذي لم يؤدها من الموسة فانه ملابت المدرسة بحسكم القواعد التنظيمية سسافة الفكر لا تبلك الترخيص في فمسلل الملسالب الذي لا يؤدي. الرسوم المذكورة سافان عدم ادائها الذي يترتب عليه المصل بقوة المتانون يعتبر بهثابة الانقطاع عن الدراسة ومادامت على الرساوم اجبسارية لا يجوز الاعفاء منها فان هذا الانقطاع يعتبر انه بقوة القساتون بغي لا يجوز الاعفاء منها فان هذا الانقطاع يعتبر انه بقوة القساتون بغير بقول .

ومن ثم غاته مادام المدعى عليه لا ينسازع فى أنه لم يؤد الرسوم سالغة البيسان ، غلته يكون بصغته قد أخل بالنزام اتبسام الدراسة لان عدم اداء على الرسوم يعتسبر لما تقسدم بهشابة الانقطاع عن الدراسة بغسير عفر متبسسول ونتيجة لاخلاله بهذا الالنزام الاسلى يكون قد ترتب في فينسه بحسب التمهد الملفوذ عليه النزام آخر هو رد جميسع ما انفقته الوزارة من مصروفات بواقع خيسة عشر جنيها مصريا عن كل سنة دراسسية و هزه منها .

ولا وجه لاحتجاج المدعى عليه بفترة التسديد ذلك بأن التاعدة المابة ان المسئولية المعتفية لا ترتفع الا اذا اثبت المدين أن الالتزام قد اسستحال تتغيذه بسبب المبنى لا يد له غيه كحسادث منساجيء أو قوة قاهسرة والمدعى عليه لم يثبت أن غقره الذى يدعيه يجمل أداءه للرسوم الاجبسارية الشفع ، غير محكن التوقع سوهى خصائص الحسادث المناجيء والقسوة التاهرة بل أنه لا دليل اطلاقا على ادعاه من غتر شديد .

: ﴿ طَعَنَ رَبُّمَ ١٩٦٨ أَسَنَّةٌ ٧ أَقَ ... ١٩٦٣/٤/١٧)

قاصمة رقسم (۷۷۲)

: 44...48

تمهد بالقريس ... التزام الفقف بعض المعرفات المدرسية الذا أطل بتمهدة بالاستبرار في الدراسة واشتقاله بهانة التدريس بتخارس وزارة التربية والتعليم بعد التخرج ... الرسوب المتكرر في فرقة وأحدة ألمائد الى غدم ملاسة استعداده الطبيعي لقوع معين من الدراسة ... اعتباره غدراً مقبولا بيزر الانقطاع عن الدراسة ويحل من الالتزام بدفع المسروفات الدرسية .

يلقص المسكم :

اذا كان الثابت ان المدعى عليها الاولى التحتت طالبة مستجدة بالمهد في المسام الدراسي ١٩٥٣/٥٢ غرصبت وبتيت للاعادة بالمسافة الاولى المسام الدراسي ١٩٥٣/٥٢ غرصبت وبتيت للاعادة بالمسافة الاولى إلى المام الدراسي ١٩٥٣/٥٢ غرصبت للبرة الثانية ، ولو لم تلغ اللائحية التي كانت مسارية وتتلذ لكانت تد غصلت من المهد لرسوبها مستنين في غرقة واحدة ولا ريب أن رسسوبها المكرر على هدف النح طلى واضح على المحلفة في قراستها بالمعهد ، وهو الخال ليس مرده الى تهلونها أو استخالتها وخيبة المها في الالتحاق باحدى كليات الجامة لكن مرده الى عدم ملاعة اسستعدادها الطبيعي لهسفا الذي ع من الدراسة وآية ذلك أنها اذا التحت بدرسة الضدية الإجتماعية ادركت المختلفة في طلاح كان دراستها في المحدد تخرجت نبها ، ومن ثم غان مؤدنا علم ، عبده ما أخطت في دراستها في المجدد للك الاخلساق المبين ولت وجهها شعار دراسسة علام وأسسستعدادها الطبيعي ، عهى لم تخيير اولا تبديلا .

ولما تتدم تكون الدعى عليها الأولى اذا انتطمت عن الدراسة بالمهد تد انتطمت عنها لمنز متولى عليها عليها هى والتعيى عليه الثاني من التزامهسا بدنام المصروفات المدرسية .

(طعن رقم ۲۰۱۱ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢٥١١/١/١٩٦٢)

قاعدهة رقيم (WY)

المنتخفات

تكران الرسوب ليس عذرا التحلل من اداء المعروفات الدراسية وليس مليلا على عدم استعداد الطالبة لهذا التوع من التطيم — اللزامها هى والكفيل باداء المعروفات .

ملخص الحسكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تكرار الرسوب في صف واحد لا يعتبر بذاته عذرا مقبولا يحل الطالبة أو ولى أمرها من التزامه البدعى مصروفات التعليم التي أنفقت على الطالبة خلال مدة دراستها أذ ما غصلت بمسبب تفييها لكثر من خبسة عشر بوما .

ولا حجة غيبا ذهب النه المدعى عليهما وايدهما غيه الحكم المطعون لحية من أنّ رسوب المدعى عليهما التاتية المتكرر في دار المطبعات بالنيسا بعض على اسمحهدادها لهذا النوع من التعليم ذلك انه ليس في الاوراق ما يغيد أن المدعى عليها الثانية قد معلقت بحد نصلها من الدار سمعيلا آخر من سبل التعليم ونجحت غيه حتى يقال أن اخفاتها في الدراسة بالدراسة كيسا لا يستعيم با ذعهب اليه المدعى عليهما من أن اخفاتي المدعى عليهما الثانيسة ألم الدواعة بالادر مزده الى وجود تصور في استعدادها الذهنى ، اذ لا يوجد فية دليل يؤيد ذلك بل أن الواقع يكتف هنجاح المدعى عليهسا التألية من المراسة عليه التعليم من المراسة وانتقالها في دار المليات وانتقالها في دار المليات وانتقالها في دار المليات وانتقالها في دار الدفيلي الن الناسة يقطع بعدم وجود المسؤر في استحدادها الذهنى ، الله الدائلية بمثل سنها الى الشاشة الدولي التي الثانية بمثل سنها الى الدائلية بمثار المليات في مثل سنها الى

وتأسيسا على ما تقدم لا يكون هناك ثبة عذر مقبول يحسل المذهى, عليها من الوغاء بالمتزامها متضاهنين بعدم مصاريف النطيم التى انفقت على المدعى عليها الثانية خلال الاربع سنوات التى تضنها بدار المعاملت بالنيا وقدرها سنون جنيها بواتع 10 بمنيها عن كل سنة والفوائد التاتونية عن هذا المبلغ بواتع 12 بسنويا من تاريخ المطالبة التفسائية فل 17 من اغتطاس سنة 1974 عنى شام المداد باعبار ان هذا المبلغ كان معاقم المقدار وقت المطالبة عبلا بنص المائة 1974 من القادون

(طعن رتم ۱۹۲ لسنة ۱۵ ق ــ جلسة ۱۹۷۱/٥/۱۸)

قاعــدة رقــم (٧٧٤)

: 41

التزام الطالب بدغع المروغات المرصية لذا الفل بتمهده بالاستمرار في الدراسة واشتغاله بمهنة التدريس بعدارس التربية والتعليم مدة معينة. بعد التخرج — الاخلال به — الرسوب المتكرر في فرقة واحدة لا يعتبر عذرا متبولا يمفي من المسلولية عن الاخلال بذلك الالتزام — لا يفهر من الامر شميلا تطوع الطلف بعد غصله من الدراسة في الجيش م

ملقص العبكم:

ان النصل بسبب رسّوب الطلبي سنتين دراسسيين وتالينين ف مرقة واحدة أو بسبب عدم الانتظام في الدراسة والتغيب عون مبرر المدة المنيس عليها في لاتيمة دور المطبئ والمعلمات ليس مرده إلى خلسا من جهة الادارة أو عمل المير ولا يتوانى غيه شروط الحادث الجبرى أو والقوة المناهرة بابتيار أن هذا النصل كان متوقع الحديث وتبت توقيسي العقيريرة أذ هو عصلي تقدد توقعه الطرفانين والمطبئة وقد توقعه الطرفانين وأرادت الادارة أن تجليه الضرر الذي يلحق بها إذا بها حقق عذا التعسل

لهذين السببين لو لغيرها من الاسباب عنشين التمهد الذى حدد التزامات المطعون ضدهها الزاتهما في حالة عمل الطالب لأى عثر كان باداء تعويض يتمثل غيبا انفقته الوزارة عليه من مصروغات خلال سنين الدرامسة التي بنضيها في دار المعلمين ، ولذلك عان غمل الطالب والحالة هذه لا يسكون مرده الى سبب اجنبي مها يترتب عليه الاعفاء من المسئولية باداء التعويض المتنق عليه في المقد ، ولا يغير من الابر شيئا تطوع الطالب بعد عمسله بدارس الحيض .

· (طعن راتم ١٣٦٩ لسنة ١٢ ق ... جلسة ٢/٢/٢١)

خليبا _ أثيبات عسند الرض

· کانسدة رقسم (۱۷۷۵)

البست .

اقترام اهد والإقامة يدفع المروفات الدرسية حال اخلاله بتمهـده بالاستدرار في الدراسة واشتغاله بمهنة اقتدريس ما أم يكن انقطاعه بمذر مقبول ... تقديم شهادة مرضية محررة من طبيب خاص أفيريز الانقطاع عن الدراسة ... لا يجوز الاعتداد بها في مجال تقدير العذر المسقط الاقترام المسال الله ... أساس ذلك هو خضوع ابتال هذا العالمية في اجاز انهم الرضية وتتريز الهاتهم المرضية وتتريز الهاتهم المرضية وتتريز الهاتهم المرضية مترار الهاتهم المرادراء المسادر في ١٩٥٥/٧/١٨ .

بكفس الحسكم :

وافق مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٧/١٨ على تواعد معينة للالتحساق ببعض الماهد التي تلتزم الحكومة بنعين خريجيها حتى لا يعساد الكشف الطبي عند التميين ، ومن مقتضى هذه القواعد أن يضع هؤلاء في اجازاتهم المرضية وتقرير لياتتهم للاسترار في الدراسة للقوائين والتطبيات المنظمة وتقرير لياتتهم للاستدرار في الدراسة للقوائين والتطبيات المنظمة بنائم لابر كذلك وكانت تلك القواعد ببثابة لائمة علم مائمة لا مناص من أتباعها دون علمية للنص عليها صراحة في المقد الادارى المرم بين المطعون ضدها والحكومة ، ومن ثم فلته كان يتمين على المطمون ضدده الأول الطالب بالمدرسة أن يتبع الإجراء المنصوص عليه ، غيما يتعلق بالكشسف الطبي والإجرازات المرضية في التوانين والتطبيات المنظمة الشؤون الموظنين والتطبيات المنظمة الشؤون الموظنين وعلى ذلك فائه لا بجوز قبول شسهادة مرضية منه عن مرضسه مسادرة على

(طعن رتم ١١٣١ لسنة ٧ ق ... جلسة ١٩٦٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧٧٠)

: 12...41

اثبات مرض الطاقب المسقط الافترام ... يتمين ان يكون ومقا القواعد التى قررها المشرع في هذا الصدد ... لا يجوز الاعتداد في هذا المجال بشبهادة . مرضوة متحمة من طبيب خاص .

ملخص الحسكم :

سبق لهذه المحكبة ان تضت بأن بجلس الوزراء وائق فى 18 من بيولية سنة 1400 على تواعد معينة للالتحاق ببعض الماهد التى تلتزم المحكوبة بتعيين خريجيها حتى لا يعاد الكتب الطبى عليهم عند التعيين ومن مقتضى هذه القواعد أن يخضسع هؤلاء فى أجازاتهم المرضية وتقسرير المائتهم للاسستبرار فى الدراسسة للقواتين والتطبيسات المنظبة الشئون المؤلفين 6 ومتى كان الامر كذلك وكانت تلك القواعد ببثابة لائحة عسلمة متنظيبية منطقة بحصن سير مرفق علم غانه لا بناس من اتباعها دون حلجة خلنس عليها مراحة فى المقد الادارى المبرم بين من بلتحقون بهسفه الماهد والمحكومة 6 ومن ثم غانه يتمين عليهم ان يتبعوا الإجراءات المنصوص عليها سابقي بالكشف الطبى والإجازات المرضية سفى القوانين والتطبيطت المنظمة المشؤون الموظفين 6 وعلى ذلك غانه لا يجوز تبول شسهادة مرضية المنظمة المشون الموظفين 6 وعلى ذلك غانه لا يجوز تبول شسهادة مرضية المنظمة المؤسن مسادرة على خلاف ما وسسهه القانون 6 نذلك أنه وان كان

-- 1777 ---

المرض واقعة مادية يبكن البائها بكلة الطرق الارائه متل وضح المشرع:

قواعد الالبلت تعين البائها ٤ غلا يجول البلت المرض بالشمادة المضاة المنطقة

قائدة إلا يجول الهذا السبب الامتداد يها في مجال تقوير العقر المهدن المهدن المسلمادة المرضية

قائدية من الدعى عليها لالبات مرض الدعى عليه الاول الانها مسلموة

من طبيب خاص على خلاف ما رسمه القانون ٤ وبالقالى غاته لا يمكن تبول

عقر المرض في تبريز انتظاع المدمى عليه الأواسلة الدراسة حقر المرض في تبريز انتظاع المدمى عليه الدراسة حقر المرض في تبريز انتظاع المدمى عليه الأكور عن مواسلة الدراسة ح

﴿ طُعِن رِثْم ١٥٠ لَسِنَةُ ١٤، ق - جِلْسَةُ ١٩٧٢/٥/٢٠ }

سادَسًا ـــَ النقل لا يســقط الأفترام طَالمًا كان لجهاّ تتبع الثنخص المنـــوى المترّم قبله بالضحبة

قاعسدة رقسم (۷۷۷)

: 15 41

نقل التعهد بضبة الحكومة تبعا النبه للعبل بجهة أخرى لا يسقط الترابه بالعبل طالا ثبت أن الجهتين شخص مشوى واخد والعبال يتم للحسابه ولصالحه — طلب احالة الدعوى إلى التحقيق البات اخلال جهة الادارة بالترابة الدعى إلى طلبه احالة الدعوى إلى التحقيق لابات اخلال جهة الادارة بالترابها — ترخص المحكمة في اجبابة هذا الطلب أو رفضه في ضوء ظروف المحموى وبالإبسانها وتقديرها الذلة القدية فيها انتحقى فيها الذلة الانبات بنتج في الدعوى من عده .

منخص الحكم:

ومن حيث أن السبب الشانى للطعن مردود بأن التعهد الذي وقعه الطاعن وهو أساس المطالبة بنفقات البعثة ينص على الآتى (. فقتى اتمهد بالعمل لدى الصندوق بعد عودتى وعلى الآتل لدة لا تتل عن مدة تنفية المشروع المذكور والانتهاء بنه مع الهيئة المنكورة وفي حالة أخلالي بذلك ممانة المستدوق وكانة انعيد بسيداد كانة المبلغ التي صرفت على في هذه البعثة الصندوق وكانة الالتزامات المالية التي تربيت عليها) ومتضى هذا التعهد الالتزام بسيحات المستدوق هذه المبلغ من ميزانيته المبلغة المناعية التابعة للامم التحدة لحصاب الصندوق أو أن يعبل الماندوق أو أن يعبة تليمة الصندوق مثل مشروع وأن يعبر جزء من الصندوق ووحدة من وحداته ونتل الطاعن لدى المندوق أو في أي جهة تليمة الصندوق ورحدة من وحداته ونتل الطاعن من المشروع بعبا لندبه للعبال بالصندوق وحدة من وحداته ونتل الطاعن من المشروع بعالم لندبه للعبال بالصندوق لا يستحدا التزام

الطاعن بالمبل لأن المشروع والمستوق كليهما شخص معنوى واهد والعبل. عتم لحسيله المتعاطلة الإلك بدأ 197 كانت مه لا يقالك سالمدة الم

دين حيث أن عن السبب الثانت المطعن ، بيا السلمات أن المحكسة السبب أن المحكسة المحت المزية بلجابة المدعى الى طلبه احلة الدعوى الى التحقيق الانسات الى جهة الادارة اغلت بالتولهها ، وإنيا تترخصي المحكمة في أجابة هذا الطلب أو رنضه في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وتقديرها للادلة المتدبة نبها أو وما أذا كان هذا الاثبات منتج في الدعوى من عديه ، أذا يكون هذا السبب من السبب الطعن غير مستقد على أساس من القانون ، هذا بالإضافة إلى أن السبب المقان في يهن وجه أغلال المستعوق بالقراءاته والتي ظلب احقاقة الدعوى شباته إلى المتحقوق بالقراءاته والتي ظلب احقاقة الدعوى شباتة إلى المتحقوق على المسابب المقانة المتحوى المتحقوق بالقراءاته والتي ظلب احقاقة الدعوى المتحقوق المتحوق المتحقوق المتحقوق المتحوق المت

" وبن عيث أن الثاني بن الاوراق أن الطاعن أخل بالتزامه بالمسل يقيندوق المادة المدينة في تومده الامر الذي يترتب عليه التزامه بالداء جميع الميليغ التي انهت عليم في الوعثة 6 عان الدعم الملمون ميه وقد انتهى الى. خلك يكون قد وافق صحيح حكم التانون 6 ويتمين لذلك الحكم برفشي المعن. المالان المادة 184 مرافعات .

(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٨ أق ــ جلسة ١٩٨٥/٤/١)

تاحسدة رقسم (۷۷۸)

الهسطا :

ارتكاب المابل مخالفة الناء الفترة التي الترم فيها بالعبل بعد تتربيه --فصله من الخدمة جزاء ثهذه الخالفة -- استحقاق الجهة الادارية للتعويض عن الإخلال بالتعهد بالعبل -- اساس خلاك أنه حال بتصرفه الخليليء دهن استبراره في العبل وغاء الالاترام المائي على عائقه .

ملقص الحسكم :

يبين من الرجوع الى نص الاترار الذى وقعه المدعى عليه عند التحاقه بعركر تدويب وقسستى الفقل الداخلي والنقل البرى للركاب بالاتقيم 6 ان عبارته تجرى كالآني: « اتر أنه في حالة غصلي من المركز لانقطناعي من الهراسة والندريب بدون دبرر لمدة مسبعة أيام بنصلة أو عكرة أيام متعلمة أو لمسوء سلوكي أو لخروجي على التعليات أو النظم والاوضاع المنظمة لمسر العمل بالمركز أكون طوما برد العهد المتعرفة لي من المركز ويفتح ببسيلغ } جنيها عن كل شهر تضيته في التحريب وتعتبر كسور الشهر في هذه الحالة شهرا كابلاً كيا أتر أني أقبل العمل سالقا بلحدي وفي أي جهة بالهجهورية العربية المتحدة وذلك لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تعييني بلحدي هذه الشركات بعد انتهاساء غنرة التدريب بتعويض على بلحدي هذه الشركات بعد انتهاساء غنرة التدريب بعض ملى قدره . المنابع وفي حالة الإخلال بذلك أكون ماسنها المنظمية والمسابة للنتسل المنطق في حالة المناب المورية المسابة للنتسل المنطق في حالة المناب المنابع المنا

ومن حيث أن المستفاد من هذا الانترار أن المدعى عليه التزم بالتزامين الولمية الاستبرار فيهاأفراهية والتعريب وفيها علنظم المسسارية بالمركز ، بحيث أذا انتهام عن الدراسة أو التعريب يفون عنه يلتزم بهاه مبلغ ، ؟ جنيها عن كل شهر تضاه بالمركز ، وثانيهيا أن يتبل بعد انتهاء تعريب الميل سائنا بالمؤسسة لدة لا تتل عن ثلاث سنوات من تاريخ تعيينه ، على سبيل التعويض . غاذا اخل بتعهده هذا يلتزم بهضع مبلغ ، ١٢ - جنيها على سبيل التعويض .

ومن حيث أن المدعى عليه وقد اجتاز غترة التدريب بالمركز بنجساخ وتم الحاقه بلحدى الشركات التابعة للمؤسسة للمسل سائقا بها ، غانه يخضيع للنظم والإلهائج التي تنظم سسير العبل بالشركة وبالمؤسسة وتلك التي تحكم المسائلة بين المابل والجهة الادارية بحيث يكون خروجه على معتلفي حدد التي رسمها القانون عرجها لمساطته في الحدود التي رسمها القانون لملاجارة وهي أبضعد قسير المرافق العلية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى عليه أم بائزم الاحسول الواجب مراعاتها في أدائه لعمله وخرج على مقتضى واجبات وظيئته وآخل الواجب مراعاتها في أدائه لعمله وخرج على مقتضى واجبات وظيئته وآخل يالتزاماتها الجوهرية ، وذلك بأن قاد السيارة وهي محلة ببنسائع ملك المغير بسرعة تقوق الحدود المقسرة وبذلك يستطع السيطرة على عجلة الشيادة أو التوقف في الوقت المناسب ما أدى الى مقتل شخصين واحداث تطيات بمناكات الشركة يقدر بحوالى ٢٠٠ جنيها وتلفيات أخرى بالمضاعة المبلوكة للغير الغي تنظها السيارة تقدر بحوالى ٢٠٠ جنيها ، ومن ثم غلم ليكن إمام الشركة من صبيل أزاء هذه الرعونة وهذا الخطأ الجسيم الا أن تنصل المؤمن عليه بن المخدمة عقايا له ودرءا لما قد ينجم عن تكرار هذا الخطأ ال

ومن حيث أن مادرها بتدم أن الدعي بليسه هو الذي حال يتمرفه الخطيء وين حيث أن مادرها بقدم أن الخطيء وين المقطيء وين المقطيء وين المقطيء وين المقطيء بالمهاء المسابقة بالحدى شركاتها أو ومن ثم قلا يتبل منه التغزي بأن المؤمسة على وقد بمسلته إخطائه المسابقة على المقطيعة على المسابقة المسابقة المسابقة المسابقة على المسابقة ا

الحكم المطعون فيه من أن المدعى عليه لم يخل بالتزامه طالما أن الشركة هي التي تسبيت بقسرارها انهالا تلاقعيته في خصل وفاته بهدذا الالتزام مستحيلا ؛ أذن أن استحالة استبراره في عبله ووفاته بالتزامه بردها الي خطئه الجسيم واخلاله ببتنفى واجبات وظيفته والتزاماتها الجوهسرية "، ما كان يجتم أنهام خديته خطئا على همان عبس البحل وانتظامه بالدفق الذي هو اهم المسئوليات الملقاة على عائق الجهة الادارية ، والقولي بغيبي خلك بؤداء عبلة سي الرافق العابة ، أذ يكون في وسع المتعهد تبسل الإدارة أن يركب با يمن له من بخالفات وهو مطبئن الى أن الادارة أن تسليم انها هذا هو سبيله وذيعته الى التحلل من التزامه ، وهو أمر لا يتفق وما يوجبه حسن النيسة في تنفيذ التعهدات ولا ما يلتيه واجب حسن تسبير المرافق العسامة على جهة الأدارة من تبعات .

ومن حيث آنه على هدى ما تقدم يكون المدعى عليه هو الذى تسببب بخطئه الجسيم في جمل استبراره في أدائه لعمله امرا مستحيلا ، بعمد أن ارتات الادارة في حدود سلطتها المخولة لها تاتونا أن المسلحة العملية تتنفى أنهاء خديته على نحو ما سسبق اينساحه ، وبالتسالي يكون قد إخل بالترابه ، ويحق للجهة الادارية أن ترجع عليسه بالتعويض حسبها جساء بالتعهد الموقع عليه منه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحسكم المطمون نبه 6 وقد
دهب غير هذا المذهب ، قد خالف القسسانون وخطا في تأويله وتطبيقه ،
ويتمين لذلك القضاء بالفسائه ، وبالزام المدعى عليه بأن يدفع للمسدعى
مسئته ببلغ ، ١٦ جنيها والفوائد القسانونية عن هذا المسلغ بواقع ٤ ٪
سنويا من تاريخ المطلبة القضائية الحاصلة في ١٣ من غبرايو سنة ١٩٦٩
متنى تبل السداد مع الزامه بالصروفات .

ر طعن رتم ۹۲ اسبنة ۱۷ ق - جلسة ۲۲/۳/۱۹۴۲)

تِأْمَرِيةِ رِقِ ۾ (٧٧٨)

البسطا:

بلغس العبكم ت

ومن حيث أن الثابت من أور أقى الدعوى ومستنداتها أن المدعى عليسه النحق بمركز تدريب مؤسستي النقسل الداخلي والنقسل البرى للركاب بالاقاليم ووقع تعهدا يقضى بانتظامه في الدراسة والتدريب وبتيوله العمسل سائقا باحدى الشركات التابعة لمؤسستي النتل الداخلي والنقل البرى للركاب بالاتاليم لدة لا تقل عن ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تميينه باصدى هذه الشركات بعد انتهاء فترة التدريب المقررة بالركز وأجتيازه لها بنجاء ، وفي حالجة الالحلال بذلك بكون ملزما بدفع تعويض مالى قدره ماثة وعشرون جنيها المؤسسة المعرية المامة للنقل الداخلي ، وقد التحق المدعى عليه اثر اجتيازه منرة التدريب بخدمة شركة النيال العامة لنقل المِضائع في ٣١ ' من يولية سنة ١٩٦٦ وأنهيت خدمته بها بنساء على قرار اللجنة الثلاثية المعقدة في ١٣٣ من نونهبر سنة ١٩٦٦ بسبب ارتكابه حادثة تثل خطيسا حيث برر الدمن عليه الخائفة بأنها نضاء وتدر بسبب عدم وجود فرامل مَجِينَاةً بِالصِيارة مُاشَعَار اللَّي ايتاتها مصادبا عليود نور ٤ في حَين ابدت" الشركة الله يهال في نقرة الاختبار وأن تقدير رائيسه الباشر عدم مسلحيته للمنا خاصة بهم الحادث في ١٩٣٥ كانوبر سنة ١٩٦٦ والنلج عن سرطة the second of the second of القيسادة .

ومن حيث أن اللخيل قالونا أنه الذا استحال على الدين لسنبيا يرجع اليه تنفيذ الترابه عينيها حسكم عليسه بالتعويض ؛ ولا يعنيه من اللينيام بالتعويض الا اثبات أن استحالة التنفيذ تشات عن سبب اجنبى لا بد له. غيه وأن السبب الاجنبى لها: أن يكون الوة عامرة أليس من سبيل الى دغمها أو عملا خاطئا من قبلت الدائن أو غلجها عن جهل الغير.

ومن حيث أنة ثابت نيما تقدم أن المطعون مسده قارف من اسباهيد. المضالفة التاديبية ما استوجب نصله من الخدمة تبل انتهاء مدة النسلاث سنوات المحددة بالتعهد الامر الذي يتاكد به تيام ركن الخطأ في جاتبه بها يستتبعه من المسئولية مع انتفاء السبب الاجنبي ، ومن الجافاة الصريحة للبياديء القانونية أن يتخذ الانسان من عبله الاختياري أو ترديه في الخطيا مبررا للاعفاء من التزامه ، وليس نيما تردى نيه الطمون شده من أوجه المخالفة . ما ينبىء عن عدم صلاحيته امبلا لقيادة السيارات أو عدم ملاعمة استعداده الطبيعي لتلك المهمة مها قد يتذرع به سببا لاعفائه من التزامه بمقولة أنه لا يجد لاستعداده الطبيعي تغييرا أو تبديلا أذ الثابت وعسلي النتيض من ذلك سبق اجتيازه بنجساح غنرة التدريب بالركز وانها الامر مرده في الحقيقة شهادته بواجبات وظيفته واستجفاقه بهنتضياتها على وجه تثبت ممه مسئوليته المقدية وتتأكد أسبابها ، بما لا مندوهة معه وقد اخل بالزامه بالخدمة لمدة ثلاث سنوات من الزامه بتمهده أداء التمويض المالي المتفق عليه لوزارة المالية _ التي طت محل المؤسسة المصربة العامة للنتل الداخلي في حقوقها تاتونا _ وقدره مائة وعشرون جنيها وفوائده القاتونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٨ من مايو سنة ١٩٦٩ مع الزامه المعرومات ،

وبن حيث أن الحكم المطمون فيه أذ تضى بغير ما تقدم عانم! خالفه حكم القانون بما يتمين معه القشاء بالفائه والحكم للطارمنة بطاباتها على. ما تقدم .

(طعن رتم ١٣٦ لسنة ١٩ ق -- جلسة ١٩٦٩/١/١١)

ثليثا سالانقطاع من الممل بمستد التمين يعكسبر تسكولا عسرتم العسودة الليسة لا يمغى من المستولية إ

قاعدة رقيم (٧٨٠)

المِسطا:

توقع طالبة على تمهد عند التحاتها ببدرسة مساعدة المرضات بان تمبل في وظيفة مساعدة ورضة لدة خيس سنوات بعد تخرجها ... انقطاعها عن المهل بعد تسييفها يعتبر تكولا عن تنفيذ الالتزام ... وطالبتها باعادتها الى العبل مرة اخرى لا تعفيها من المسئولية .

ملخص المسبكم: 🖈 🖖

ان الاسباب التي تدرا المسئولية عن المدعى عليها متطلقة في هسده الدعوى اذ الشباب التي تدرا المسئولية عن المدعوى اذ الشباب التي تنفيسة التزامها عينا بانقطاعها عن العسل وبن ثم غليس من سبيل الا أن تلتزم بالتعويض التندى . وبطالعة المدعى عليها بأن ترجع لعبلها برة آخرى ورفض الجهة الادارية اعادة تقييتها لا يصلح سنبا لنام مسئوليتها المعدية المنطقة في التنميذ الذي تترخص فيه الجهة الادارية بما تراه متقتا والصالح المام وحسن سير المزعق . م . . .

(طعن رقم ١٢٢٦ لسنتة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٧)

ر يقام دم (١٨٨٠)

البسطا :

التمهد بالمبل الحة المحدة بالتهد ... القطاع الوظف عن المبل دون عدر مقبول اكثر من الحة القانونية مما يترتب عليه اعتباره مستقبلا يتمقل معه ركن الخطا المستوجب المبشولية ... ولا يدرا مسلولية الإخلال بالتمهد عرض الرغبة من جديد في المودة الى المبل الذي استقال بنه ...

11

ملخص الدكم:

أنه ثابت من الاوراق أن المطعون عليها الإيلى قد انقطعت عن البهيل بدون عقر مقبول أكثر من المدة القساتونية بما حدا بالجسامة ألى غصلها يبن عنه يقيل التهسام الكر الذي يبن عنه يبل التهسام الكر الذي يبن عنه يبل ركن الفضلا في جانبها المستوجب المسئولينة ولم كان التعبد الملفوة على المذكورة يلزيها بالاستمرار بالبعل في وظيفة معسامية ويستسسب بمستشفيات جليمة التقاوة لدة الخيس سنوات سلفة الذكر ، غيان التزامها برد نفقات تطيبها يتحدد اخلالها بالتمهد الموتع عليه منها ، ومن ثم يتما تقلها تكون طرية هي وولي لمرها بطسريق التفساس برد جيسيم الميالية والنفتات التي انفقت عليها القداء مة دراستها .

ومن حيث انه قد تبين مها تقدم أن الاخلال بالتمهد قد وقع من جانبه
المطمون ضدها الاولى وبارادتها وحدها ٤ غبن ثم غلا يدرا عنها مسئولية
هذا الاخلال أن تمسرض رغبتها بن جديد في المودة الى المسل الذي
استقالت منه ٤ لان تلك الرغبة لم تصافف تبولا من جهسة الادارة كهسا
أن أمادة الحلى الطمون ضدها بالمبل أنها هو أمر تترخص عبه جهة الادارة
وفتها لما تواه محتتا المسلحة الجابة بها لا متنبع ملها في هذا الشسان .

* وطمن رتم ١٧٧٤ لسنة ١٤ قُ ـــ جُلسة ٢٦/١/(١٩٧١)

تصلفا ... العقواط عنع الزواج

القام حق يقيم الإيلاك إلى

التمهد والتدويس - إشتراطه عدم زيراي الطائرة النساد المستفالها بالتدريس قبل على نائث سنوات من تاريخ تخرجها والا التربت بدفع المصروفات الدرسية المترزة عليها - صحيح لا مخالفة فيه التظام المسأم الرافقات المترزم لا يكون الا في جالة القرة القاهرة وهي حالة لا تقرم الا يصد المقاط الالتزام لا يكون الا في جالة القرة القاهرة وهي حالة لا تقرم الا يصد المقاط المترزم بها تقيد المائزام ولا يعقمها الالتهام عدم المتطاعبة الجمع بن العبل وواجبات العباد الأوسة لا يترز استغذ المنتزعة ، أن ين ألمانانا

المريحة القُلُون أنْ يتخذ الإسبان بن عيلَه ببررا أو عثْرا الْكَفَائِلُ بَالْتَوْامَاتُهُ .

يكفش التستكوج

ان اشتراط عدم الزواج تبال منى ثلاث سنوات والقول بان مثل حيل الشرط حجّالية للنظامية الهيام النواج المن يتحدد على الجدوية التجديدة التجديدة التجديدة التجديدة التجديدة التجديدة التحديدة التحديدة

أحترام المقد عان ذلك القول لا يستقيم مع شروط المقد الإداري السفي عابت عليه علاقة الطسرفين ولا الطابع الضاص الذي انسبت به تلك الشروط ، علا يصبح مخالفة احد هذه الشروط ثم اعتبار هذه الله المسافة خفاها أو عذرا يعلى من الالتزام وكتاحدة اساسية في الألتزامات سَسَنواء كَانُ خَسْرُهَا حَسْدًا أَدَارِيا خَاصًا مَانَ الإسبِ عَلَا لا يَكُونَ الا في حَسَلَةً العوبة الفاهرة وهي خالة تقسوم بمسد المتسد يستعيل معها تنبيذ الالتزاير وليض الملازم بد نبها وهو الأمر الذي يتمسارض تمليا مع ما دهبت اليسه مناقبة العصاء الاداري على النحو الشمسار اليه ، فكون الطعون عليها الاولى من على حد الواعد - لا تستطيع الجمع بين المبل وبين واجبات الميااة -الروجية مما عبرر معه استعاط مستولياتها اطلاتنا المينة في المعسد ، مَانَ هَذَهُ الْمُصَلَّمَةُ لَيْسَتُ مِنْ الأسبابِ الطَّالُونِيَّةُ الْسَعْطَةُ لَكُلَّتُوامُ ﴾ لأن الأَبْرُ في ذلك لا يخسرج عن كونها قد فاضلت بين مصلحتين فرجعت الديهسسا احداهما على الآخرى ماختارت الزواج أثناء الحظر ألمروض عليهسا ميه وتركت المبل عبل الأجل الحدد لذلك ، وليس بن سبيل لاجب أرها على التعتمنال وكان ما اللدارة من حقسوق تبلها هي استرداد المسروفات التي المتعنا طيها اثناء الدراسة طبقا للتمهد الموهمسة عليه وبن المجانأة الصريحة للعاتون أن يتخذ الانسان من عبله مبررا أو عذرا للاخلال بالنزاماته مر

(ملعن رقم ١٤٦٩ المنة ١٤٠٠ سـ جلسة ٢٠١٠ ١٢)

- - قاصنة رقام (٧٨٧)

: 12-41

قبول الجهة الادارية المستر الذى ابدى عن عدم القيسام بمواصلة التدريس للبدة المنفق عيها بسبب الزواج سي فطوى على تفسي المقد على وجه اعتبر ممه الزواج معنيا من المسؤولية عن عدم مواصلة التدريس سلا يعوز لاحد الطرفين بعد ذلك أن يمدل عن هذا القصمي الى تفسي آخر مخالف سالا يفع من ذلك كون الادارة تاثرت لدى اعتقافها لهذا التفسيسي طرفهاها محكمة القضاء الادارى التي عدات عنها بعد ذلك •

ملقص الصنكم :

أن قبول الجهة الادارية المقر الذى ابدته المدعى عليها عن عدم
قبلها بمواصلة التغريبي ، وقد ابدى هذا المغر استنادا الى احد شروط
المقد المرم مع المدعى علها الولى المغرى في الواقع من الامر مسليم
تنسير لهذا الشرط على وجه اعتبر معه الزواج هذرا معليها من المسئولية
عن عدم مواصلة التدريس وهذا التنسير الذي اعتنقه الطرفان إلا يخرج
من كونه كشاماً عن النية المستركة التي عندها الطرفان بحيث
يقتبر المقد مفسرا على هاذا الوجه الذي تحتمله شروطه مكسلة بقواعد
المرف والمدالة مازما لها مما غلا يجوز الاعدها بارادته المنفرة أن يخرج
عته أو أن يعدل عنه الى تنسير آخر مخلف له ،

وإذا كانت ألجهة الادارية قد تأثرت في الأخذ بهسذا التفسير بها كان
قد مستر من محكمة القضاء الادارى من احكام في هذا الشأن ... وهو ما لا
تترب عليها فيه ... فأن عدول هذا القضاء من التفسير الذي جرى عليه،
غترة من الزمن ليس من شائه اهدار ما انجهت اليه اوادة الطرفيين في
صدد تفسير المقد المبرم مع المدعى . اذ العبرة بالقضاء الاول الذي يمغير
مكلا لارادتيهما ومحددا المضون التزام المدعى عليها طبقا للنية المستركة
للطرفين . فهذا القضاء يمتبر على هذا الوجه تقييسيرا لهذه النية مكسلار
لتلك الارادة ...

(طمن رتم ١٢٥٤ سنة ١٢ ق ــ علمسة ٢/٢/٢٤)

عِلِسُرا بِيهُوجِ جِهِةَ الادارةِ على ما تماقيت عليا

قاصمة يقسو (٧٨٤)

المسجة:

التحاق طالب يقيم بسوهاج بمدرسة الملين الملية بسوهاج وتمهده بالاستبرار في الدراسة الى ان يتخرج وان يقوم بالتدريبي بدة الفيمتي سنوات التالية لاتبام الدراسة — الفاء الفرقة المقيد بها الطلب ونقل تلاييذها الى مدرسة الملين باسيوط — يعتبر خروجا من جهة الادارة بارادتها المفردة على شروط ما تماقدت عليه يقابله حق الطالب في التحال من التزامه بالامرتبرار في الدرامية .

ملخص الحسكم :

الثابت أن المدعى عليه الأول التزم بأن يلتحق ببدرسة المطبين العابة
بعينة سوهاج على وجه التخصص وبأن يستبر في الدراسة بهذه المدرسة
حتى يتضرج منها ، وأنه الحق بها نعلا بالمرطة الاعدادية وكان من تلابيب
القسم الفارجي بها ببراعاة أنه ووالده يتبيان بعدينة سسوهاج ، وأنه نفذ
التزامه بالاستبرار في الدراست بالمدرسة المذكورة طيلة أربع سنوات
دراسية ولم ينقطع عن الدراسة الا عندما الفت الجهة الادارية الفرتة الثانية
الاعدادية بهدرسة المعلين بسوهاج ساعتبارا من بدء العسام الدراسي
الاعدادية بدرسة المعلين بسوهاج ساعتبارا من بدء العسام الدراسي
الرمدانية المعلين العلية بيدينة السوط .

ان مقاد ما تقدم أن النزام المدعى عليهما بتنفيذ ما تعهدا به منسوط بأن تكون دراسة المدمى عليه الاول بمدرسة المطبين العلبة بسوطاج دون (م ٧٦ - ١٨) مواها الى أن يتخرج منها ، وإذ اخلت الجهسة الادارية بما التزمت به في هذا الشأن و وقطت المدني أصبيط ، دون هذا الشأن و وقطت المدني أطبعه الإداري الى يتخرسه المطبق بالدراسة بهسده المحصول على موافقته أو على تمهد بعديد منه بالاستبرار في الدراسة بهسدة المدرسة ، علتها تكون قد خرجت بارائتها المنودة على شروط ما تمساقدت طيعه يقابله حق المدعن كليه الاول في التحل من المتزامه بالاسستبرار في الدراسة على المدرسة بالاسستبرار في الدراسة على المدرسة بالاسستبرار في الدراسة المدرسة الم

الدراسة بما لا وجه معه للنمى عليه بأنه اخل بالتزاماته المتدية ، ويكون انتظامه عن الدراسة بعدرسة الملمين بأسيوط والابر كلك له ما بيررد

قانونا . ا

٠ (طيمن وهم ١٩٤٧ أسيد ١٥٥ ق ــ جلسة ٢/١١/١٢٧٢)

حادي عشر ــ تراخي جهة الادارة في القمين ومفي من الالتزام

قاعسدة رقسم (٧٨٥)

المسطاة

تراغى الجهة الإدارية في تميين من تمهد بالتدريسي يطه من التزايه .

بلغس الحكم :

ان التزام المدعى عليه الاول بالتدريس على الوجه الذى تضبغه تعهده يقابله بحكم اللزوم التزام يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم بتعيينة في احدى بدارسما قور تفرجه من كلية التربية أو بعد ذلك بعدة معشولة اذ أن قيام المدعى عليه الاول بتنيذ التزابه منوط بتبسام جهسة الادارة بتبكينه من اداء العمل وذلك بتعيينة في الوظيئة التي تمهد بالتيام بأعماها مدة الثلاث صنوات التالية لتخرجه مباشرة غاذا لم تتم الوزارة بتبكينه من تنفيسة بالتزم به أو تراخت في ذلك بدة غير معقولة غاته لا تتربيه على المدعى عليه الاول أن يتطل هو الآخر من التزابه وأن يضرب صفحا عن على المدعه بالتعيين بتأخرا بعد بضى بدة تزيد على السنة بعسد أنه الم

(طعن رقم ١٧٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢)

قاصدة رقسم (٧٨٦)

تقاعس جهة الادارة عن تطين التمهدة بالتدريس بعد تخرجها يسقط التمهد -- الاشتقال بالتدريس بعد ذلك لا يترتب عليه العياد التمهدد: بعد سقوطه -

يلقص الصكم: 🕯

ان الثابت من الأوراق أن المجهر عليها الأولى وقعت تعهدا في مليو مسئة ١٩٥٨ الترمت غيه بضبهائة المرحوم أن تتابع الدراسسة في المهد المسالى للتدبير المنزلي بطبية النيفين حتى التضرح غيسه ٤ وان تقوم بعصد اتهام الدراسسة غيه بالاشتقال بهيئة التدريس بالدارس منادات التالية بباشرة لتخرجها وانه في حالة أخلالها بشرط من هذه الخيس سنوات التالية بباشرة لتخرجها وانه في حالة أخلالها بشرط من هذه المحمولة المربعية المتربعية المتربعية بالمتربعية عشرين جنيها المحمولية التعمم الخارجي عن كل سنة دراسية تشنها في المهد وقد أبضت المدعى عليها الاولى في المهسد اربع سنوات وتخرجت في عام ١٩٥٨ لم بيتبير سنة تبريم منزل الاعدادية بنسسات في ١٩١٨ م بهوته تويد علي خصة عشر يوما غمدر قرار بانهاء خدمتها اعتبارا من أول

ومن حيث أن اللترام المدمى عليها الأولى بالتعريس على الوبجه الذي والمنته تعهدها يتلطه بحسكم الغزيم إلترام يقع على علاق وزارة النريوسة والتطيم بتميينها في احتى حدارسها هور تخرجها أو بعد ذلك بعدة يعتولة للدن يقيلم المدمى عليها الأولى بقنيذ للتراهها منوط بقيسام جهة الادارة يتكينها من أداء المسل بتميينها في الوظيفة التي تمهدت بالتبام بأعمالها يتميينها أو تراحت في ذلك بدة غير معتولة كان ذلك منتم الجهة الادارية علم الحاجة الى خدمات المدى عليها المذكورة والتنازل عن التبسك بسالة الأرس به المدى عليها الأمر الذي من تشخصات المناسبات بساله المدى عليها المرابق التناسبات بساله المدى عليها المدى التبسك بسالة المدى عليها المدى المدى عليها المدى ال

خسهه فقال هليك طبيل سبي . خلف عمد سعيدال الدسائات سعيد الدين الدعن عليه سبا وبن حيث أن جهة الادارة وقد تقاعست عن تعيين المدعن عليه عليه عليه الاولى مدة زادت على السنتين بعد اتبام دراستها ومخالفة بذلك با تضيفه

(طعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٠١٧ /١١/١٢)

ثانی عشر ــ تقدیم صورة القمهد اذا ما تمــذر تقــدیم الامــــل

قاعسدة رقسم (۷۸۷)

اللبيسا:

تمهد بالقيام بالتدريس لدة ممينة ... الصور طبق الاسل المقدمة من الحكىة تقدم في حالة قيام مانع من بقليم الاسل دقيلا على ما تضيئته نقلا من السجلات ما دام لم يقم دليل يدحض ما ورد بها يؤكد ذلك ما يجرى عليه نطاق خطاء الدراسة بالمهد .

يقضى الصكم :

عند ثبوت قيلم ماتع من تقديم اسل نعهد بالقيام بالقدريس لفقده في حادث انفجار قنبلة بعبني ادارة قضايا الحسكية بالاسكندرية النساء المحدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ غان الصور طبق الاصل مقسدية من الحسكية تقدم في هذه الحالة دليلا على ما تتضيفه نقلا من سجلات المهسد مادام المدعي عليها لم يقدما دليلا يدحش ما ورد غضلا عن أن هذه المحاهد حسبما بجرى عليه نظلم الدراسسة بها تكمل بجيسم نفقات الطالب الذي يلتحقون بهما بقابل القزامهم برد هسذه النفقات اذا نصلوا بنها أو انقطعوا عن عليها .

(طعن رقم ٥٥ه لسنة ١١ ق - جلسة ١١/٥/١١١)

ثالث عشر ... رد المروفات الدراسية وتوابعها

قاعسدة رقسم (٧٨٨)

المسسطا:

اقتمهد بالانتظام في الدراسة وباقتديس في مدارس وزارة التربيسة واقتمليم ... اثر الاخلال بهذا الافترام ... رد المسروفات الدرامسية ... هي المسروفات المستحقة عن المدة التي تقفي في الدراسة فعلا ... نجاح الطالب وانتقاله الى سنة دراسية اعلى لا اثر له في استحقاق المسروفات عن سنة جديدة اذا ثبت أن المعهد أم يقفي أي جزء بن السنة في المهد .

بلقص العسكم :

لا حجة في القول أن الطالب قد نجع في ابتحان السنة الأولى ويعقير بذلك بن عداد طلبة السنة الثانية بدار المعين مما كان يتعين معه الزامة بمسلوبك السنتين الأولى والتسسانية ؛ أذ المناطق استحقاق الدار للمسروغات الدراسية ليس بنجاح الطالب وانتقاله الى صف أعلى وانسسا المناطق قد هو بالمدة التي يتضيها الطالب غصلا بالدار ؛ غاذا ثبت أنه لم يتضى به خلال السنة الثانية أية نترة زبنية لأنه كان قد التحق بالجامعة لم يتضى به خلال استحقاق الدار لمروغات هذه السنة .

(طمن رقم ١٣٩٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٨)

قامستة رقسم (٧٨٩)

المسسطا

التقطاع الطاقب عن الدراسة من اول العام الدراس ... عدم التوامة ينفقات التعليم عن هذا العام •

يقضى المسكم:

طالما كان الثابت أن المدعى عليه الأول لم يقض بالدار سوى علين حراسيين انتين نقط هما علم ١٩٦٢/١٩٦١ ؛ ١٩٦٢/١٩٦٢ ؛ اذ أنه لم ينقطم بالعراسة خلال المهيام للدراسي سنة ١٩٦٤/١٩٦٣ يوما واحدا ؛ فقه لا يكون للمحافظة ثهة حق في مطابقه الا بننقلت التطبيم عن المسلمين الدراسيين اللذين تضاهبا بالدراسسة بالدار ؛ لما العلم الدراسي التساهفه المراسيين الذي انقطع عن الدراسة منذ بدايته ؛ فلا يكون للمحساطة همة بين في مطابقة باى محقلت عطيم عنه لاتها ثم تفلق عليه شسينا خلال الهما المحكود . *

٠ . ١٠ والتين رقم ، ١٠ السننية ١٤ ق. .. جلسنة ١٩٩٢/٩٤/١٨٠):

تعلیق :

حكمت المحكمة الادارية العليا (الدائرة المنشأة بالتانون برتم ١٣٦ ألسنة ١٩٨٨) بالترام المتعاقد مع الجهة الادارية باداء كالله النشسات الهي انتقت على تعديبه عليها وعبليا في حالة لخلاله بالالترافر بالخسسة كابل الهدة بالمعدة بالمقد الهرم بينهبارهى انصرات فية للتماتدين اللي توتيبه التولم أسلى بالقاهدة التي تمرف على على بالااء كابل النفظات التي تمرف على على عليها بالمناهد عليا وحبايا ،

(طَعن رقم الله السنة ١ ق المُحال بمناسبة التلمن رقم ٣٢٦٤ لسنة ٢٧ ق)

قامسدة رقسم (٧٩٠)

: اعسطة

المروفات الدراسية ألتن يأترَّم من يُقتمى من الملبين بهيئة السكك المعديدية بحرسة المركة والتلفراف بردها في مالة عدم الوفاء بالترابه بفطة المدينية المركة والتلفراف بردها في مالة عدم الوفاء بالترابية المركة المركة والتلفرانية المركة ال

وَكُوْمِنَ الْمُسَامُّمُ : "

ان التفقات التي تتكدها هيئة السكك الحسديدة في سبيل تقسرغ وطفيها للدراسة بحرسة الحركة والتلفراف لا تتتمر بقط علي مصروفات التعليم بل تقيمل كل ما تتجله في سبيل احسداد هؤلاء الموظفين اعسدادا يحكها من الانفادة بخبرتهم الفنية خلال الخيس سنوات التالية لتخرجهم منها من والم كان الموظفين الذين يلحقون بهذه المبرسة يتقاضون مرتباتهم خلال مدة المبراسة دون أن يقوموا بلي عبل وذلك حتى تسستتر حالتهم الموشية طوالو مدة المراسة ، ولذلك عن هذه المرتبات لا شبك تدخل في المنهقية الذي التي تحيل على مبيل تعليم هذا النوع الفني .

+ علمن رقم ١٤٨ لسنة ١٣ ق ــ حلمية ١٩٦٧/٧/١)

قاعسدة رقسم (٧٩١) إ

المسطا:

التحاق المتمهد بدرسة الحركة والتلفراف ... تمهده بالانتظام وباتا: الخدية بالحكوية ، بعد التخرج ، لدة خيس سنوات على الاقل ... التص في التمهد على التزامه اذا ترك المهال قبل نهاية هذه الدة برد مبلغ ٣٠ جنبها مع حفظ حق جهة الادارة في الطاقة بها تكون قد انفقته زيادة من هذا البلغ ... امتداد هذا الالتزام بالرد الى الكافات الشهوية التي كانت ترد له من تاريخ التحاقه بالدرسة حتى تاريخ تخرجه منها تشجيعا له على الاستررار في الدراسة ،

بالقص المسكم :

ان التمهد الوتح عليه من المدعى عليه عند التحاقه بالمدرسسة ينص في نفرته الثقية على الآتى : « كيسا اتعهد بعد انتهاء دراستى بنجساح باداء الخدية بالمسلحة لمدة خيس سنوات على الآتل في اية وظيفة تؤهلني لها دراستي . . . بعيث اذا استقلت أو تركت العبل قبل نهساية بدة الخمس سننوات المفكورة . . ناكون مازما برد مبلغ ما عالم منهم عنها على المحالية منها على المحالية بما تكون قد انفقته زيادة من هذا المبلغ » .

ولا جدال في أن ألدمى عليه قد أنقطع عن الميل بالهيئة المدهيئة مدة رادت على الضيسة مشر يوما دون تصريح مسابق أو عدر بقول مها دعا الهيئة ألى اعتباره بمستعلا بحكم القسانون ، وكان ذلك قبل أن تنقضى الهيئة ألى اعتباره بمستوات التي قمهد بأداء القسمة طوالها ، ويذلك يكون كد الحل المتعدد المقتار اليه وجزاء هذا الاخلال أن يلتزم برد مبلغ اللائي جنيهسا عدا ما تكون الهيئة قد انتقته عليه زيادة على هذا المبلغ آيا كانت تبية عده الزيادة وطيرهناه عليه التصالحه بملك الرسة ، ويمتبر في حكم هذه الزيادة ؟ بلا شبك ، المكانات التي متحتهسسا الداسة ، قلامة خلال انتقله بالدراسة .

(طعن رتم ۳۰۰ لسنة ۱۲ ق شرطسة ۲۸/۱۲/۲۸)

رابع عشر ... فوائد تلخيرية

قاعسدة رقسم (۷۹۲)

المسسما :

التزام موظف بأن يتم دراسته في للخارج وان يخدم الوزارة التي هو تأبيع لها لدة معينة ، وان يرد في هالله اخلاله بالتزامه جميع ما اتفقته الوزارة. عليه ... ثمة التزام اصلى هو التزام بممل ... في حالة اخلاله به ينزنب في نمنه التزام آخر محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الحلاب ... استحقال. فوائد التاخير على هذا الجلغ من تاريخ الطالبة الرسمية .

بلقص المسكم :

اذا كان الثابت ان المدعى عليه الاول وقع ف 0 من يونية سنة 1949
تعهدا بأن يتم دراسته في بعثة هندسة استفراج البترول التابعة لوزارة
التجارة في المدة المقررة لها ، وأن يغدم الوزارة التي هو تابع لها بالبعثة
أو في أبة وظيفة آخرى في الحكوبة تعرض عليسه بالاتنساق مع تلك الوزاره
سبع سنوات بن تاريخ عودته لمحر عقب انتهاء الدراسة ، وأن يرد جبيع
ما تصرفه الحكوبة عليه بسخته عضوا في البعثة أذا تركها من تلقاء اندسه ،
أو لم يتم بخدية الحكوبة المدة المتررة في التمهد ، أو فصل بنهما الأسبطيه
الاستشارية للبغشات ، كما وقع والده بورث بالتي المدعى عليهم اقرارا
الإستشارية للبغشات ، كما وقع والده بورث بلتي المدعى عليهم اقرارا
بمنده بطريق التضاين والتكافل معه برد جبيع ما تنفقه الحكوبة عليسه
بعده بطريق التضاين والتكافل معه برد جبيع ما تنفقه الحكوبة عليسه
بغضة عضوا ببعثة التطيم المصرية أذا تركها من طبقاء نفسه ، أو لم يقم
أو لزواجه في أثناء بدة بعثته بنون أذن مسابق من لبخة البعثات — أذا كان
الثلبت هو ما تتدم ، غان مقتضى هذا التمهد أن ثبت التزايا أصليا من جاتبه
المعالدي عليه الاول هو التزام بعمل ، حطه خدمة الوزارة التي هو حليم لها
المعالدي عليه الاول هو الترام بعمل ، حطه خدمة الوزارة التي هو حليه لهاه المعالدي المعالدي المعالدي المعالدي هو المعالدي المعالدي هو المعالدي هو المعالدي هو المعالدي هو المعالدي المعالد المعالدي المعال

(طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٧٥٨/٥/١٧ ٢

اأفرع الخابس عقد المهاهية في بشروع ذي نفع عام

قاصدة رقسم (۷۹۳)

القسطا :

عقد المساهبة في مشروع ذي نفع علم ... عقد اداري يتمهد ببوجبه شخص برضائه واختياره بالمساهبة نقدا او عينا في مشروعات الإشغال المالحة أو المرافق المالجة ... تبتعه بخصائص المقود الادارية التي تناي عن القراعد المالوفة في مجالات المقاون الخاص وبن ثم خلا يتقيد في شسائله التا تم على وجه الابرع بقواعد المهبة المقررة في المقاون المنى واثبًا تتطبغ قواعده بالمساهبة المملكة التي تستهنف المساهبة تحقيقها ... نتيجة ذلك ... لا وجه النمي ببطائن المقد بدعوى عدم العراعة في ورقة رسمية اساس ذلك ... تطبيق ... عقد تقديم المعاونة بيوجبه الترام احد الاشخاص بتقديم قطمة ارض على بهيل القبرع اسهاما في اهدى المشروعات ذلك النفع العالم - عدم القتيد بالوضاع المهبئة وشكاواتها ... وستير الرسمية شرطا في هستكه وسائلته قانونا ...

ملخص الحسكم -

ومن حيث أن الملاقة القانونية بين الطاعن ومجلس مدينة المتما توانها في الواقع عقد النزم الطاعن بموجبه بتقديم تطعة أرض بمدينة المنجا على سبيل التبرع اسمهاما في المهروعات التي يتررها سجلس المدينة وهو عقد يستجيع مقومات عقد المساهبة في مشروع ذي نفع علم كمند اداري يتمهد بموجبه مشخص برضائه واختياره بالمساعبة نقدا أو عينا في مشروعات الإنتيقال المسلمة أو المراقق اللعابة . وقد يكون التعهد ذا مصلحة في تفهده.

آو غير ذي مصلحة نيه وقد يترتب بعوض أو يتبحض تبرعا وقد يسكون مبتدا من تلقاء المتعهد أو بطلب من جانب الادارة وقد يكون التعهد منجزا وقد يقع مشروطا ، ومهما اختلف صنور حداً اللهقد وتبايثت أوصافه مهو يقوم على المساهبة الاختيارية في بشروع ذي نفع علم فهو عقد أداري وثبق الملة بعتود الاشفال العابة ببتاز بخسائس العتود الادارية ألتي تنسأي من القواعد المألومة في مجالات القانون الخاص ومن ثم ملا ينتيد في شائه اذا تم على وجه التبرع بقواعد الهبة المتررة في القانون المدنى وانما تنطيع تواعده باحتياجات المشروع العام الذي يعهد العقد الى خدمته وأسسباب المملحة الملية التي تستهدف الساهبة تحتيقها ، وعليه فلأن كاتت القاعدة في ظل اتحكام القانون الدني وجوب أن تكون هبة المنسار بورقة يرسينية والا وقعت باطلة ما لم نتم تحت سنتار عدد آخر مراعاة لأن الورقة الرسمية بها تتضمنه من الاجراءات وما تستتبعه من الجهر والعلانبية توسد خساتات لأطرافها فتتفتح للواهب فرصة تأبل وتغير بالا يتجرد من مله وراء انتمال عارض كما يظنر الوهوب له بسند رسبي يتسلح به هماما عن حقه قيسل ما تستهدف له الهيسة من المطاعن ؛ غان مثل ثلك الاعتبسارات لا تسبقيم دواعيها في مجال العقد الادارى بما يؤمنه لأطرائه من أسسباب التدبر والروية وما يقتضيه من أجراءات أمام الجهة الادارية ذأت الشان ومن جانبها تتابل الرسمية التي تتطلبها الهبة الدنية ... هذا الى أن هبــة المعتار أذا ما توافق الإيجاب مع القبول نبها وتبحضت اسهاما في مشروع ذى تفلع على نقان العتبارات المسلحة العلية والوغاء بلحنياجات المرفق الذى تبهد الساهبة الى خديته تملو على ما عداها بن الاعتبارات بما لاسبيل معه الى التمسك بشكليات تفتقد دواعيها وقد بكون في استلزامها ما لا يحقق مشروعات النبع العلم ويتهدد موردا اساسيا عول عليه في أتجازها". ومنتفى أذلك جنيما أن عند نتديم الماونة الذي النزم الطاعن بموجبه متعديم تطفة ارش على سبيل النبرع استعلما في الشروعات التي يتررها مخاس خيثة طنطا ممك يتأى عن أوضاع العبة الدنية وشكلياتها عليست الرسبية شرطا في صحفه وسسلامته خاتونا وَبَّن ثُم مَان الَّدْمَى بِبُطَّسُلاته مِدْعُوى عَدِم إلارَاغُهِ فَي ورقة رسبية ، نعى علي غير أساس متميَّ الرُّفُسُ *

ومن حيث أن ذرائع الطاعن غندا في عدد المماونة وسلابته القسانونية بيقولة أن ارادته فيه شبلها أكراه ببطلها وأنه لم تصدر منه مساهية في مشروع محدد ومن ثم ينتنى المعتد الادارى الذى لا ينعقد الا يتصسد تسيير مرفق علم أو المساهمة في تسييره فردوده كلها فيها استظهره الحكم الطمين وما تأخذ به هذه المحكمة من نفى أسبله الاكراه وفواعيه والذى لا يستتيم الزعم به على ية دلائل تظاهره ، كذا قال الطأعن أنها أسهم بالارش الني انظرى عليها تبرعه في المشروعات الني وكل من جاتبه الى جلس المدينة انطبية سب بها يعدد للبجلس من اختصاص في تنفيذ مشروعات النع العام في ذائرته المجلسة في دائرته المجلية س > وهي مشروعات تقابلة للعمين بها يتراعى للمجلس في اختيارها > وقد أعمل المجلس المنتيار يلفعل أذ تسلم الارضي مطل المسابقة وخصصها متزها علما كشروع من مشروعات المنعة العام اليفيض على تنفيذها على وجه تقدو معه أسباب الطعن جبيعا قدحا في ينهض على تنفيذها على وجه تقدو معه أسباب الطعن جبيعا قدحا في المسائل حرية بالأرضي م

ون حيث أن مفاد ما سبق جبيعا أن الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح حكم القانون فيبا انتهى اليه من رفض الدعوى والزام الدعي حصروفاتها بها يتنفى الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا 6 والزام المطاعن المصروفات .

ا (اللمن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق _ جلسة ١٩٨٠/٣/١٥)

الْفُرِعِ الْسَادِسِ عقيد البحث: عن البتروا

قاعسدة رقبم (١٩٤٠)

المِستأ:

التروظ الألعية والدروط التماقية في حقد البحث من الجورل ...
الْفَرَطُ بَيْهِما ... خَسُوعٌ الْعَقْدُ فَيَا يَعَلَى بَالتَّرُوطُ الْمَاقَدِيةُ فَلَّا اَنْوَلُ السَّرِي وَقَتَ إِبرامُ المِقَدُ نَوْنِ الْقَلُونِ اللَّحْقِ الذَّى يَسْرَى في شأن الشروط اللَّحَية بَنْيُهِ الْفِلْقُر ... لَمَبَادُ الْفَعَالِي على مستور الألثارة مِن الشروط التماقية ... عدم ظرّه حتى انتهاء بدة المقد بصدور قافون يرفع سعوها طالاً لم يَنْفِينِ نَصا صريحا بذلك .

بلقص الفنسوي :

بتاريخ ١٠ من ينساير سنة ١٩٣٧ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزير المليسة المتضبئة شروطاً جديدة للتصريح بلبحث عن البسترول بالقطر المصرى ومن هذه الشروط تحديد نئة الاتاوة التى تحصل عليها الحكومة في عقود استفلال البسترول بواقع ١٥٠٪ من الانتاج ، وبذات جلسة مجلس الوزراء في ١٠ من ينساير سسنة ١٩٣٧ وافق على مذكرة اخرى لوزير الملاية تناولت الاشارة الى التمسهيلات التى سبق ان منحها الحكومة على مأتة الله سمهم من اسهم الشركة بالمجان سسنة ١٩١٣ من ينساير شمة التا المذكرة أن وزارة الملاية رغمت في ذات التسليح (١٠ من ينساير سنة ١٩٢٧) الى مجلس الوزراء المشروط الملية الجديدة لامستفلال مناه المؤرك في القطر المسرى ٤ واضافت المذكرة اقتراحا بالتمساقد مع الشركة المذكرة المتراحا بالتمساقد مع الشركة المذكرة اقتراحا بالتمساقد مع الشركة المذكرة اقتراحا بالتمساقد مع الشركة المذكرة المتراحا بالتمساقد

ضمن الشروط المخالفة جعل الاتاوة نبيا يختص بالحقول التي سنطلب الشركة استفلالها ١٤٪ لما سنجنيه الحكومة من أرباح اسههها في حالة نجاح الحقول الجديدة وللرغبة في أن نستير أعمال الشركة تلجمية حتى تتوافر مواد الوقود بالقطر المصرى وتستير حركة معييل الشكرير

وفي ١٧ من غبراير سنة ١٩٣٧ أبرم انتفق بين الحكومة المصرية وبين الشركة المذكورة وافقت الحكومة بيقتضاه على منسح الشركة هددا من الرخص لامستكشاف البترول ، وجاء بالبنسد « ثلاثا » من الاتفسافي أن للشركة في أي وقت خلال مدة التصريح أن تحصل من الحكومة على عقد أو عقود أيجار في أي جزء أو أجزاء من المسلحة أو المسلحات التي تشهلها تلك التصاريح بالاشتراطات وللاغراض المتصوص عليها في نموذج عقد الايجار الموقع عليه من الطرفين . . . وبالطابقة للتعديلات المتفق عليها وهي :

إ -- قد حصل الاتفاق بين الطرفين على أن تكون الاتلوة التي تدفعها
 الشركة بموجب عقد الايجار الصادر اليها ١٤٪ (أربعة عشر في المئة) .

ولما اكتشفت الشركة البترول في احدى مناطق الاتفاق وهي المنطقة رقم (1) الخاصة براس غارب أبريت الحكومة بمها في 19 من ديسمبر سنة 197٨ عقد ايجار لاسمنفلال بترول هذه المنطقة 6 وكتب بالحبر في نهاية المقد بند اشافي ترجيته أن الترخيص قد صدر طبقا لاحكام الاتفاقي الخاس المبرم مع المرخص له يوم 17 من غيراير سنة 197٧ ، بنك على موافقة مجلس الوزراء بتساريخ 10 من ينساير سسنة 197٧ ،

وُبن حيث انه يخلص مما تقدم ما يلى :

لولا ... أن مجلس الوزراء من هــذه الشركة غوافق على تخفيض الاتلوة الى ١٤ ٪ إذا تمــاتنت مع الحــكومة على اســتغلال البـــترول -وكان ذلك في ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ - ثانياً حدومت الشركة على الانادة بن هذه الميزة محصلت بن المحكومة على ترخيص باستكتاف البترول اقترن باتفاقها مع المسكومة على أن تنفع الاتلوة المخفضة اذا استطات البترول بعد اكتفسانه ، وكان هذا الاتعلق في 17 من غبراير سنة ١٩٣٧ .

قائنا -- تيمسكت الشركة في تصريح استغلالها بترول بنطقة رأس غارب ببيرة الاتاوة المفضحة وتم التعبير عن ذلك بليراد بند اضافي في عقد استغلال البتروول بهذه المنطقة يتضمن أن الترخيص بالاستغلال يخضع المستغلال المتوجة بأن تتقاضى من الشركة الاتاوة المختضاة التي عررها مجلس الوزراء بصفة خاصة للشركة .

. ونبنى على ما تقدم أن الاتاوة المستحقة للحسكومة متسابل استغلال لشركة بترول منطقة رأس غارب هي 11٪ منذ تنفيذ السقد .

لما بالنسبة الى التر القانون رقم ١٣٦ لمنة ١٩٤٨ ثم القانون رقم ١٦٠ لمنة ١٩٥٨ غيبا تضيناه من أن الاتاوة عن استفلال حقول البسترول ١٥ برطى مقدار الاتاوة المخفضة المسلر اليها ، غان الشرط الضامن بالاتاوة يعتبر من الشروط التمساندية التى يحكمها التازفى ولا يؤثر يمكمها القانون المجديد وهذه التنرقة بين الشروط التمساندية والشروط اللاتحية التى يحكمها القانون المجديد وهذه التنرقة بين الشروط التمساندية والشروط اللاتحية المسابق مديان المسابق مدين النوان و

وعلى مقتضى ما تقمم تكون الاتاوة المستحقة عن اسستغلال بترول براس غارب هى ١٤٪ إلى حين انتهاء بدة العقد ، اى لا اثر للقساتون برتم ١٣٦ لسسنة ١٩٤٨ على هذه الاتاوة ولا اثر عليها ايضا للفساتون برتم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ الذى الني القانون الأول ، بلحوظا في ذلك ان آيا بين هذين القانونين لم يتضين نصا مريحا بسريان تحديدها لاتاوة استغلال حقول البترول بـ ١٥٪ على العقود المبرمة قبل تاريخ المبل به .

وقى ١٠ من نوغمبر سنة ١٩٤٨ تعاقدت الشركة المنكورة مع الحكومة على استفلال بترول منطقتي سدر وعسل وورد في البند الرابع من العقسد الخاص بكل منهما أن متدار الاتاوة ١٤٪ وقد أبرم كل من العقسدين بعقضي أذن من البرلمان صدر في شسكل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة الى منطقة سدر والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة الى منطقة عسل .

ويبدو من ذلك أنه لا أثر للقانون رقم ١٣٦٦ لسسنة ١٩٤٨ الخسامي بالمناجم والمحاجر غيبا تضينه من تحديد أتاوة استغلال حقول البسسترول بسر ١٥٠ على القانونين رقبي ١٤١٠ ١٤١ لسنة ١٩٤٨ المسسار اليهما لاته صدر قبل صدورهما ومع ذلك حديث أتاوة الاستغلال غيهما بسـ ١٢٨ جالمسائظة لذلك القانون . كيا أنه لا أثر المقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ على مقدار هذه الاتاوة المختضة لأن الشروط الخاصسة بها من الشروط الماتدية التي لا تتأثر بالقانون الجديد كما سلف .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك يكون مقسدار الاتاوة عن اسستغلال جترول المنطقتين المذكورتين ١٤٪ من تاريخ أبرام عقدى الاسستغلال حقى، التهاء مدتها .

(نتوی رتم ۱٤۸۲ - فی ۱۲/۲۲/۱۲/۲۸)

قاعسدة رقسم (٧٩٥)

الجيسا :

عقود الاستغلال المنوحة الشركة آبار الزبيت الانجائيية المحرية من وزأرة المهناعة بارقام ٢ و ٧ و ٨ و ٩ المحددة بتاريخ ٢٥ من يوااسة سنة ١٩٥٦ على أن يكون بقدار المناوة عند تجديد عقود الاستغلال ٢٥٠ بالنسبة المبترول — سريان هذا القدن على نقاك المقود بعد تجديدها بحيث تكون الاتارة ٢٥٠ لا ٢٠٪ غلا يعبى المتقود رقم ٢٠٤ اسنة ١٩٥١ الذي لا يعدو أن يكون مجسرد الذن يواير القجارة والمناعة بتجديد المقود المسار المها غلا يحيا الشرط التماتذي المتصوص عليه في الماتة ٢٠ من هذه المقسود بتجديد الاتارة بنسبة ١٠٪ استفادا لهذا القانون الاخم ٢٠ لا يعتبر في الحقيقة قانونا بفي المناطة المتشريعية على بعض أعبال المبلطة الاتفينية لما لهذه الإعبال من الحبية خلصة ٤ ميت الذا تقسن قواعد علية بخديد بني الذا تقسن قواعد علية مخديد إلى الأن القانون عند هذا الحد بحيث اذا تقسن قواعد علية مخالفة التقراعد ١٤ القانونية المالية فهذه وحدها التي تطبق .

. الفص القتسوى :

ق اثناء النظر في تجديد عقدود الاستغلال ارتام ٣ و ه المتوحة لشركة آبار الزبوت الاتجليزية الحمرية من وزارة الصناعة مبدر القانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٤٨ وقد نص يبه على ان تراخيص الاسستغلال تعطى بقانون والى زمن محدود وان الاتاوة الخاصة بعقود البترول تكون ٢٥٪ مند التجديد . ولما كان مقدار الاتاوة التي تتفعها الشركة ونقا للبند ١٤٤ من هذه المقود كان ١٠٪ غامترضيت على صريان القسانون يرتم ١٩٣١ لمنة ١٩٤٨ على هذه المقود . وعرض الابر على قسسم الرأى مجتمعاه ببجلس الدولة وانتهى بجلسته آلمتقدة في ٢٣ من مارس مسانة ١٩٤٨

اللي أنّ ابتداد التراخيص المسلر اليها قد وقع في تاريخ مسابق على تاريخ العمل بالقساتون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٤٨ ومن ثم غلا مضل للبخث غيباً أذا كانت احكله تستظرم استصدار قانون بتجديد هذه التراخيص عنى عنه وتكون هذه التراخيص جديت غملا بمجرد الانعاق على ذلك بين الطونين أما غيما يتعلق بالاتاوة غاته لما كان القسم يرى أن الشرط الخاص بها في عقدود استفلال مواد التروة الطبيعية هو من الشروط التصافدية التي يحكمها التراخي ولما كان البند؟ سسالف الذكر وضسع حدا أقمى للاتاوة التي يحق المسكومة فرضها عند التجديد هو ١٠٠ عان احكام القالدة ون رقم ١٣٦١ لسسنة ١٩٥٨ التي جطته و الاتاوة عند التجديد ٢٥ م ٣٠ لا تؤثر على شروط الاتفاق التي خطته و الاتاوة عند التجديد م٢ م ٧ لا تؤثر على شروط الاتفاق التي تطنه هذه المتوى .

رأت مصلحة المناجم والوقود عند تجديد المقود ارتام ٢ ، ٧ ، ١ ، ١٣٦ أنها جبيمها تنتبى في تاريخ لاحق لنساريخ العمسل بالقساتون رتم ١٣٦ أسنة ١٩٤٨ ومن ثم يتمين أن تكون الاتاوة ٢٥ ٪ عند تجديدها ومقسا لاحكام القاتون المذكور الا أن ادارة المتوى والتشريع لوزارة السناعة مند عرض الموضوع عليها أن مقدار الاتاوة المستحقة عند تصحيد هذه المقود لا يجوز أن يتجاوز ١٠ ٪ ذلك أن الشرط النسامي بالاتاوة كما ذهب الى ذلك قسم الرأى مجتبعا في متسواه سسائفة الذكر هو من الشريط التعاقدية التي يحكمهسا التراضي ولما كان القاتون رتم ١٣٦٦ الشريط التعاقدية التي يحكمهسا التراضي ولما كان القاتون رتم ١٣٦٦ الشائف لله يتمين استصدار تاتون بتجديد هذه التراخيص بقاتون

ولما كانت مسلحة المسلجم والوقود لا تزال متيسكة برغع الاتاوة الى 67 برغة المسلجم والوقود لا تزال متيسكة برغع الاتاوة المناهة عرض الموضوع على الجيميسة الصوييسة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لابداء الرأى .

وقد عرض هذا الموضيوع على الجبعية القسيم الاستثماري. المعتسوى والتشريع بجاميتها المعقدة في ١٨ من أبريل سيسنة ١٩٩٢. علمستبان لها أن موضيوع النزاع ينطوى في واقع الابر على نقطتين. هليتين ها :

اولا : بدى انطباق احكام القسانون رقم ١٣٦ لمسسنة ١٩٤٨ على. موضوع النزاع .

ثانيا : ما اذا كان القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ بغير من قيسة الاتلوة. المُشار اليها في القانون رقم ١٩٦ السنة ١٩٤٨ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ هو القانون الذي كان. مساريا وقت تحديد عتسود شركة آبار الزيوت الانجلسسيزية المصرية آرقام ٢ · ٧ · ٨ · ٨ · ٥ ف ٢٠ من يونية سسنة ١٩٥٢ وبالتسالي غاته يتمين. تطبيقه على تلك المقود ،

ومن حيث أن الملاة الأولى من التسسانون المشار اليه كانت تنص على. ما مائر. :

وبن حيث أن المادة الأولى من القسانون المسسار اليه كاتت تنص على الكيمائية والاحجار الكريبة التي تحويها الطبقات والرواسب المعنبسة التي توجد على سطح الارض أو بباطنها الواتمة في حدود الارض المسرية أو في الميساه الاطلبية المسرية وسيطلق على هذه المواد في هذا القسانون عبارة « الضابات المعنبية » .

ونصت المادة الثانية أيه على ما يأتى : « الخليات المعنفيسة المسلر اليها في المادة السابقة منها :

أولا ... خامات الوقود ومنها

خليات الجرول السائلة بختف كتابتها والانواع الصلية كالامبنات والإنخورين وكالك المسائلة بالإنكارين وكالك المسائرات المبينة والبترولية » وما المبينة والبترولية » وما

ونصت المادة الرابعة على ما يأتي :

لا يحظر البحث من المعادن بأنواعها مدواء اكن ذلك في أيلاك الحكومة
 العابة أو الخاصة أم في أبلاك الامراد في الميساه الاتليبيسة الا بترخيص
 خاص ويعطى الترخيص بقانون والى زبن محدود »

ونست الفقرة الرابعة من البند سادسا على أن الاتاوة عند التجديد . بالنسبة للبترول ٢٥٠ م.

ويظمى من كل ما تقدم أنه ومقا لاهكم القسادن الشسار الهه مانه لا يجوز الترخيص بالبحث عن البترول الا بقانون كيا أن الاتاوة في حقة التجديد ٢٥٪ .

وبن حيث أن تعديل الاتاوة المنصوص عليها في متود الشركة وهي الدي والنسبة المسار الدي والنسبة المسار النسبة المسار النسبة المسار النسب النطبق دوي سلطة الادارة البيا التطسيق الدي سلطة الادارة في اصدار تشريعات علية بزيادة الرسسوم أو الضرائب ومدى صريفي خلك على متودها التي ابرمتها مع الملتويين .

ومن حيث أن الاصل أن أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ المسار اليه هى التى تنطبق على التجديد غان مؤدى ذلك فى الحالة المعروضية. ما ياتى :

أولا : أنه يلزم صدور التجديد بقانون ،

ثلتيا : أن الاتلوة المقررة تصبح ٢٥٪ بدلا من ١٠٪ ٠

وباستعراض طروف اصدار القانون رقم ٢٠٤ لصنة ١٩٥٦ يبهن الله صدر ترديدا لفتوى ادارة الفتوى والتشريع المسادرة في ٣٠ من يوليسة منه ١٩٥٥ المشار اليها فيها سبق والتي تضمنت أن التسانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٤٨ ينطبق على تجديد تلك العقود باثر مباشر وبالتبالي ينبغي، التجديدها مسدور قانون بالإذن بذلك وأن الإتاوة شرط تمساند وفقاً

لما انتهى اليه تسم الرأى مجتمعا وبالتسالى لا يبكن محسالفته ويظل عند التجديد ١٠ ٪ ولا تصبح ٢٥ ٪ .

وقد انطوت عنوى ادارة الفتسوى والتشريع المذكورة على خلط في الواتع أبر ، ذلك أن اعتبار الاتاوة عند التجديد ١٠ / أو ٢٥ / هو في الواتع أبر يرتبط وجودا وعدما بع القول بانطباق أحسسكام القسانون رشم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أو عدم انطباقه على تجديد تلك المقود . فاذا با تيل بأن هذا القانون ينطبق على تحديد تلك المتود وجب وفقسا لأحكامه أن تكون الابلوة ٢٠ / وافا كان المكس بأن أحكامه لا تنطبق على التجديد وجب القول بأن الاتاوة ١٠ / وفقا للاتفاق وليست وفقسا للقانون الذي لا ينطبق على التجديد .

. ويهين من أحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥١ انه حقيقته مجسرد ومود أذن لوزير التجارة والصناعة في تجديد المقود المشار اليها نيه ولم يحدد في ولقم الاسر إقاوة معينة بـ ٢٠ وانما ترديدا للنتوى المشار اليها جدد الهقد بنائها المقصوص عليها في البند ٢٤ منها ، يؤيد ذلك ما ورد في مذكرته الايضاحية حيث جاء غيها ما يأتى : « لهذا اسنت الوزارة مشروع القانون المرافق وقد نص في المدة الاولى منه على الاذن لوزير التجارة والصناعة في تجديد العقود لمدة ١٩٦٧/١٢/١٦ على ان تكون الافاوة بتمبة ١٩٦٠ من الاندسياج تنفيه في ١٩٦٧/١٢/١١ على والعشرين من تلك المقود » .

ويخلص مما تقدم أن التانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ كان ينبقا أن يقتصر أثره على الأذن للوزير المختص بالتجديد دون تعرض للاتاوة حيث أنها محددة بالتانون رقم ١٣٦ أسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥٠ .

ويجب أن يتم التُجيد براعاة قحكم القانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٤٨ الترود ويجب أن يتم التجديد الالواق بدن ١٩٤٨ براحة المعزود الترود المعزود المعانون بيمثر نص المعانون على المسارى طبعا المعانون على المسارى طبعا المعانون المواق التأكور المتالون الآن الالمارة المتنون عليها في القاسون رقم ١٩٤١ المنافرة المتنون علىها في القاسون رقم ١٩٩١ المنافرة المتنون أن الالمارة المتنون علىها في القاسون المنافرة المتنون أن الالمارة المتنون المنافرة المنافرة

التقون المذكور الذي يعتبر احكليه احكليا آيرة منطقة بالنظام العلم ولايمكن الاحتجاج في هذا السحد بأن التعلنون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ هو السدي يحكم هذه الحالة ذلك لان هذا القانون لايمتبر أنه تقون خلص بحيث يجب تطبيق "حكامه دون أحكام القانون البعام أذ أن التعييف المسليم لحكم هذا القانون الذي استقر عليه النقه والقضاء الادارى أنه لايمتبر انها تقانونا من الناحية الموضوعية حيث لايتضين اي تواعد علية مجسردة أنها هو نوع من رقابة السلطة التشريعية على بعض اعمال المسلطة التتنيذية لما لهذه الإعمال من أهبية خاصة ولذلك عنان اثر هذا القسانون واعد مثلاً عند هذا الحد غاذا تضمن قواعد مثلثة للتواعد التاتونية العلمة على مذه القتون العلم .

لهذا انتهت الجمعية العبوبية الى سريان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ على هذه المتود وتحديد نسبة الاتاوة بـ ٢٠٨ عند تجديدها وبنعا لكل لبسى بيكن للوزارة استصدار تانون معدل لاحكام القانون رقم ٢٠٤ لمننة ١٩٥٦ بما يحقق هذا الفرض .

(غنوی رقم ۲۳۸ - فی ۲۲/۵/۱۹۱۱)

الفرع السابع عقد الحار مقصف

قاعسدة رقسم (٧٩٦)

المسطا:

المقد البرم مع مصلحة المسلحة في شأن البجار مقصفها ... التسليم بطليع المقود الادارية واعتباره من تبيلها .

بلخص الحكم :

لئن وصف العقب البرم في ١٢ بن اغسب طس سيسنة ١٩٥٧ بين مصلحة المساحة والطعون عليه ، بأنه عقد ايجار المتصف ، الا أنه لا جدال في أنه عقد تقديم خدمات الرفق بن الرافق العلبة هو مرقيق مسلحة السباحة ، وقد أجر الطرف الأول بيقتضياه للطرف الثاني مقصف المسلحة الكاثن بالدور الارضى بن ببني المسلحة المغمسيس له بالإدارة المامة ، وذلك بالشروط الرنقة بالعقد وبموجبها يلتزم الطعون عليه بتهيئة المقصف المذكر بمصاريف من طرفه ٤ بجبيع ادوات الاستعمال من صوائي وأطعاق وثلاحات ووابورات الغساز وأكبواب الماء والشوك والملاعق والسكاكين والفناجين والفوط والمفارش بالمقادير الكافية لموظفي ومستخدمي الملحة ؛ وبن الماكولات والشروبات المؤسحة بالقائمة اللحقة بطك الشروط العامة ، وأن يبيعها بالاثمان المحددة أمام كل صنف منها ، ويكون المتعهد مرتبطا بالاستعار الواردة بالقائمة ، ويجب أن يكون لدى المتعهد عدد من الممال كانه الجابة طلبات الموظفين والمستخدمين لكي يتيسر لهم أخذ ما يلزم في الفترات القصيرة المعينة لهم ، ويجب أن يكون أولئك العمال حسسني الاخلاق ، وإن يرتدوا ملابس بيضاء نظيفة ماداموا في المسلحة ، وعلى التمهد أن يبذل أقصى المناية بنظافة المصف ، وما يعرض فيه الميم الذي يجب أن يكون من الاتواع الجيدة الطازجة ولتحقيق هذا الفرض سسيمسر التعنيش على المتصف وما به ، من وقت لاخر بمعرفة طبيب المسلحة وكله ما يوجد معروضا للبيع بحلة غير متبولة بمسلحر ويعدم فى الحال دون النه يكون للمتمهد حق فى المطلبة بثبته وكذلك نص فى المقد وفى الشسروط المابة على حق المسلحة فى نسخ المقد والاخلاء ومصادرة التسامين دون حاجة الى تنبيه أو انذار ، وكل أولئك شروط غير طائوغة فى عقود التاتون الخاص المائلة ، نهو عقد انسم بالطابع الميز للمقود الادارية من حيسته انصاله بدرق عام واذذه باسلوب القانون العام نيا تضبئه من شروط غير مالوغة فى مجال القانون الخاص .

(طعن رقم ۱۲۸۹ لسنة ۸ ق - جلسة ۱۹۲۵/۱/۲)

قائسدة رقسم (٧٩٧)

المسطا:

الاعفاء من اداء الاتاوة المقررة المقصد منه التلبين من المسلجات.

عدم تحقق ذلك بالنسبة الى فلق الكليسة فترة اجازة نصف السسفة.
وكذلك بالنسبة السهر ريشيان .

ملقص الحكم:

ان حق طلب الاعتباء من الايجسار منسوط بان تصسسسدو الجهمة ابرا باغلاق الكلية التابع لها المتصف ، وليس من شك أن المتصود من تخويل المرخص له حق الاعتاء في هذه الحالة هو تابينه شد المناجات ، أبا حيثيا يكون معلوما من قبل سـ شائه في ذلك شأن الكلفة سـ الكلية تغلق أبوابهسا في غترة أجازة نصف السنة ، غلته لا يكون للبتمهد أدنى حق في طلب الاعتاء من أداء الاتاوة المستحقة عن هذه الفترة ، وكذلك الشسسان بالنسبة الى شهر رحضان المعظم الذي يستوجب واحترام مروضه امتساع المسلمين عن التعليل مع المتصف موضوع الاستفلال ، وهو ما دخل المتمهد سـ بغير جدال في اعتباره وحسياته عند تقديم عطائه مما لايسوغ له أن ، يتبيك باعتله من اداء الاتاوة المترة خلاله .

(طعن رتم ١٠٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٠١/١/١٩٩١)

الفسوع النسباين عقمته بيسم الاصناف والهبات الحكوبية التي يقسسور التصرف فيهسسا

قاعسدة رقسم (۷۹۸)

المِستا:

عدم استحقاق الرسم القدير به على البيدوع التى تتم وفقا للقدون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن المقصات والمزايدات ب اساس خلك أن المادة التثقية من القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٧ نست على عدم اخلال بلحكم تقون المراقعات أو القوانين المنظمة المراقع البيوع بوضع القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٠ احكاما خاصة الرايدات بيع الاسناف والمهمات المحكومية التى يتقرر التصرف فيها يعتبر تنظيها خاصا مها استتنى من تحكم التنظيم المسنة ١٩٥٧ بسريان هذا المنظم المساسما في الموسمية المصرف المساسمة ١٩٥٧ بسريان هذا المنظم المساسمة المصرف المساسمة المامية المعامد المساسمة المامية المعامد من أعمال احكام القانون رقم ١٠٠ المساسمة ١٩٥٧ من المساسمة ١٩٥٧ من المساسمة ١٩٥٧ من المساسمة المسا

ملخص الفتسوى : 💮

أن القيبيةون رقم . • 1 المستبقة ١٩٥٧ وأن نص في المسادة .
الاولى منه على أن تجرى أحكامه على البيم اللاختياري بالزايدة الملتبية .
المنقولات المنتصلة حون تنبيز بين الحكومية بنها وغير المكومية الا انتخص في مادفة اللكتية على الله ه مع حدم الاخلال باحكام فاتون المرافعيات أوسالة وأن المنظمة لبعض أنواع البيوع يحكل بيع المنتولات المصل الهية في المدادة المسلمة الماراتية الإيلام الماراتية الإيلام الماراتية الإيلام الماراتية الإيلام الماراتية الإيلام الماراتية حين مثين وفي معالة خصصت

لهذا الغرض » ولما كانت مزايدات بيع الاصناف والمهات الجكوبية التي يتغرر التصرف نبها قد نظمها التانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ في شسبان المناقصات والمزايدات ووضع لها احكاما خاصة تغاير تلك التي أوردها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فان هذه المزايدات نظل خاصعة الاحكسام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية ماداب منظمة بقسانون خاص وذلك اعبالا للاستثناء الذي نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم

يؤكد هذا النظـر أن الاحـكام التي تضبنها القــاتون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من فرض رسم قدره ١/ من ثبن ما يتم بيعه واشتراط اتمام البيع بوساطة خبير مثبن ووجوب اتملمه في صالة مخصصة لهذا الغرض ؟ هذه الاحكام يتعذر تطبيق البعض منها على مزادات بيع الاصناف والمهمات الحكومية كما أن البعض الاخر أذا طبق لايحلق الغاية التي أسستهدفها المشرع من تقريره . اذ نيما يتعلق بالرسم المنروض على ثمن المبعسات يعهد المشترون لهذه الاصناف الحكومية عادة الى تضمين عطاءاتهم ملحقات الثبن كالرمموم الاضانية وعمولة الدلالة ورسم المزاد والصغة باعتبسارها جزءا من أصل الثبن الذي يتحله المسترى ، الامر الذي يجعل حكمة عرض الرسم على البيمات غير متحققة الا في خصوص مبيمات الافراد _ اما شرط اتملم البيع بوساطة خبير مثبن ناته يتعارض صراحة مع ما تتضي به المادة . ٣٢ من الثمة المفازن والمستريات من أن تقدير الثبن الاساسس للاصناف الحكومية المعروضة للبيع بالمزاد الطنى يتم بوساطة لجنة تشكل على نحو خاص وان يظل الثبن المتدر لا تعليه سوى لجنة البيع _ غضــلا عما تضمنه القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ من وجوب عرض الطلبات على لجنة نتح المظـــاريف ولجنة البت وعما كفله من ضماتات لا تتوافر بالنسبة الى بيوع الامراد مما يفني عن اشتراطات تدخل الخبير المثبن في المبيعات المكوبية التى خصها الشارع بتواعد واجراءات تكفل عدم الغش الذي اشبترط القانون وجود الخبر الثبن لتلاغيه .

"يُضَف الى ماتلام أن نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٠٠ اسنة ١٩٥٧ يتحدد ليس مقط بها يهدو من عبارته أو نصوصه - ولكن أيضا مها يستخاص من روحه ومحواه حسبها كشفت عنه مذكرته الإضاحية مع الاستنهاء مالهادىء العلبة فى التنسير التى مؤداها عدم التقيد بالفاظ النص ازاء المنهوم . من قصد الصارع به اذ العبرة بالمتاسد والمعلى لا بالالفاظ والمبلى .

ومن حيث أن القرار الجههورى رقم ٣١٦٦ لمنة ١٩٦٢ في شمسأن الموسبة المصرية العلية لتعبير الإراضي قد نص في المادة ٢٢ منه عملى ان « تسرى التواعد المتبعة في الحكومة في النشون الملاية والمناتصسات والمزايدات والمخازن نبيا لايرد بشأنه نص في النظم واللوائح الخاصسية بالموسسة » وقد طبقت المؤسسة المصرية العابة لتعبير الإراضي هسذا النمى عندما تلبت سنة ١٩٦٥ ببيع صندلها القديم بمنطقة وردان التابعة للمؤسسة سد فاجرت البيع ونقا لاحكام التانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناتصات والمزايدات ،

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية الى ان بيع المؤسسة المسرية المالية لتعبير الاراضى للصندل موضوع البحث وقد تم وفقا لاحكام القانون مرقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناتصات والمزايدات باعتباره القانون الواجب التطبيق لايخضع لاحكام الثانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجسارية .

(بلك ١٥١/١/٣٧ - جلسة ١/١١/٣٧)

قاعــدة رقم (۷۹۹)

: المسلما

الفسروض أن تكون الجهسة الادارية قد اتبعت الإجسرادات التي تستثريها لائدة المناقصات والزايدات اطرح الاصناف في الزاد قبل طرحها وترسيتها على المتزادين بقبول عطاءاتهم واتبام القمائد التلاع في مقام القنصل من التماثد بنن هذه الاجرادات أو بعضها لم يتبع قبل لجراد الزاد أو أن جهة الادارة تجد فينت بعدم أتبام اللمقد طاحها ألى بعض أو كل الاصناف التي جسرى بيها سائكر عبارة تحت العجز والزيادة قرين بعض الاصناف الا تعنسي

لكثر مما قد يترتب على التنهليم القملى من يعنى القمى أن الزيادة المبدوح بهما في المرف والممالات ولا تجيز الادارة بحال أن تنقص في كبيــــات الإسفاف الجيمة عن عبد واختيار .

يلخص الحكم :

اذا كانت لاتحسة المناقب الفر صلاحة للاستعبال او الني المستطارات المستطارات المناقب المراءات معينة قبل طرح الاسنف الفير صلاحة للاستعبال او التي يخشى عليها من التلف او التي بطل استعبالها او الزيادة عن الحساجة في المزاد ، بثل الحصول على موافقة ببيع هذه الاسنف وتشكيل لجنسة لماينتها وتثبينها واخطار وزارات الحكومة ومصالحها بالاصنف المسراد ببيعها وكدياتها للاغادة عبا اذا كانت في حلجة اليها كلها او بعضها قبل الاعملان من المزاد بوقت كك اذا كانت في حلجة اليها كلها او بعضها قبل المستقريت اتباع بمدة الاجراءات قبل طرح الاحسنف في المزاد ، عالمنروض ان تكون المجهة الادارية قد اقبعت هذه الاجراءات قملا ، قبل طرح هذه المستقب المستقبل المستقبل المستقب المناقب المهمة الادارية ، المتزع في مقام التعمل من التماقد المذي يجلهم بقبول الجهة الادارية ، التذرع في مقام التعمل من التماقد المذي تم في شان بيع هذه الاصفاف كلها او بعضها ، بان هذه الاجسراءات فيلم الم يتبع قبل اجراء المزاد ، او أن الجهة الادارية قد تبيئت بعسد فيلم الم التماقد النه في حاجة الى كل أو بعض الاصناف التي جرى بيعها .

لا يسوغ لجهة الادارة أن تحاج بأنه قد ذكر قرين بعض الامساقة في أخطارها للبدعى بتبول عطاقه المؤرخ ٨ من يناير سنة ١٩٦٣ أنهسا تحت العجز والزيادة ، ذلك أن هذه العبارة لا تعنى أكثر ما جاء في المادة به المنظم النصات والمزادات من أن التسليم النصلي قد يترتب عليه بعض النقص أو الزيادة الممبوح بهما في العرف والممائلات، ولا تجيز هذه العبارة للادارة بحال أن تنتقص من كبيات الامستالاء المبعوع عن مهد واختيار ، بعد أن حدد صعر الصفقة بأكلها على الساس بجسوع

الوحدات التي كانت مجلا للتماقد ، أذ أن تحديد مع ومعي الوجدة أن برائي نه فالله المسلم المعلق المسلم المسلم

(طعن رقم ١٥٤ لنسفة ١٢ ق سـ جلسة ١١/١/١١)

قاعـــدة رقــم (۸۰۰) المــــدا :

القاعدة هي بيع الاسناف الخاصة بلجنة الميمات الحكومية بلحدي الطرق الجينة في الملاحة ومن اللاحة الخاصة بها — الاستثناء على هذه القاعدة بحواز البيع بالطريق الجاشر يكون الجهات التي عددتها المادة وورادة المنظمات والمزايدات على سبيل الحصر وهي وزارات الحسكومة ومساقعه والهيئات والمؤسسات المسابة — المؤسسات المصنية وردة على سبيل الحصر في المادين لا و به من القانون رقم (19 المسنة 1915 وأيس من بينها معابلتها معابلة المؤسسات الماية في مفهوم لاحة المانسات الماية في مفهوم لاحة المانسات الماية المؤسسات الماية على المنظمات والمؤسسات الماية في مفهوم لاحة المانسات والمرابضات والمرابضات والمرابضات الماية في مفهوم لاحة المانسات والمرابضات والمراب

ملخص الفنيوي

 الخائصات والزابدات م وننس المدة () من عده المتحدة على فن هيهن المتاركة المنابعة على فن هيهن المجاهد المربع بالمدى الطرق التكريفة المعاهد (ب) مبارسة محدودة (ج) مزايدة علنية ، وتقرر الجنة المستقية النيسيخ باحدى هذه الطرق كما عجد تهمة الغابين للؤتيت والنهائي الوابهيد تحصيله عن المتعدين في المزايدة » .

ومن حيث أن الملدة (١٤٦) من لائحة المتلصف والمرابدات المستخرة بقرار من وزير الخرائة رقم ٢٥٥ اسنة ١٩٥٧ والمسحلة بقراره رقم ٣٠ للبيسح أن ترسل تبل الاعلان عن المزاد بوتت كلف الى جبيع وزارات الحكوبة ومسالحها والهيئات والمومسات المسلمة بيانا تقسيله بالاسقف المرادد بيمها وكبياتها . وتطلب بعد معاينتها الاتحادة عبا أذا كانت في هاجة البها كلها أو بعضها وتحدد وتنا بناسبا للمعاينة والبت في الموضسوع والرد . وما تحتاجه هذه الجهة بيساع لها بالثين الذي قدرته لها لجنة التبين المنصوص عليها في المادة السابعة وما بيني بعد ذلك يباع بالمزاد الطني » .

ومن حيث أنه ببين من هذه النصوص أن القامدة هي بيسع الاصناف الخلصة بلجنة المبيعات الحكومية باحدى الطرق المبينة في المادة (٩) من اللائحة الملية الخاصة بها وهي المزايدة المصدودة أو المارسة المحدودة أو المارسة واستثناء على هذه التاعدة يجوز البيسع بالطريق المباشر وباثنين الذي تقدره لجنة التثمين الى احدى الجهات التي عددتها المادة (١٤) من الأحمة المناقصات والمزايدات على سبيل الحصر وهي « وزارة الحكومة وصداحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة » ه

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك ، ولما كانت المؤسسات الصحفية ــ وفقا لما سبق أن راته هذه البيمية المعبوبة بجلستها المنعقدة في ٢٥ من سبتهبر سنة ١٩٦٧ المؤسسات الخاصة لا تعتبر في حسكم المؤسسات العلمة الا في مسائل معينة واردة على سبيل الحصر في الملاتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٥٠١ لسنة ١٩٦٤ ــ وليس من بينها معلمة المؤسسات العسامة في

ينهجوم المجمدة المنافسيات والمزادات ومن ثم غانها لا تعتبر من الجهسات التي يختجوم المجمد المرافق المجمد المرافق المجمد المجمدة المجمدة

ها المراح والمراح والمراح والمراح والمراح والمراح والمراح المراح المراح

1./1/1: والله ١٠/١/١: سيطنية ١٠/١/١: ا



يَّهُ بِهِ (٨٠١)

عقيستها ا

علاج المونفين خارج يحدد الجيهورية الهربية المحدة فيها المستقيد القرار الجمهوري رقم ١٧٥١ اسنة ١٩٥٩ ــ شروط تقرير هذا العالج ــ الكون الاستقية أو المرض بسبب أعمال الوطيقة ، وان تقون تقلقا التعلقا على الأخبافين أو في الاجبارة القربة العلاج في الجمهورية على توسي المجاهزة إلى الفارج أن يعرقهم الأجر على دنيوس المجاهزة إلى الفارج أن يعرقهم المورض على دنيوس المجاهزية بهد بلك المسياد تراد في جنيا البيان بسيدية المورض على المجاهزة بعد المحاود المحاود

بلغص الفتوى :

ان المُلدة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رئم ١٧٥٤ فسنة ١٩٥٠ في شنان علاج المُونلين خارج حدود الجنهورية المربية المُحدة تحس على الله و يجوز بقرار من رئيس الجمهورية معلجة الموظفين اللهن يسلمون بمبعب تإدية إعبال وظائمة الموظفين اللهن يسلمون المحمورية المحمور

وأنه وأن كان عرض الموظف المريض على اللجنة المسئر اليها أمرا وأجبا قاتونا قبل سفره ألى الخارج لطلاجه ، الا أنه ليس ثبت مانع من أنخاذ هؤار إلإجراء همرض الموظف على اللجنة بعد ذلك متى حالت ظريف قاهرة بينه ومهن أستيفاء هذا الاجراء في حينه ويكون الفرض وقتتذ في ضدوء ما يتقدم يه الموظف من وثاقق وتقارير طبية .

مَّ اللهُ أَبِينِ مِن الأَفْلاعِ على الأوراق أن الاستاذ كان مزيفت المَّمَّ المَّمَّةُ مَا المَبَيِّ اللهُ اللهُ والنَّبِ اللهُ والنَّبِيِّ اللهُ والنَّبِيِّ اللهُ والنَّبِيِّ اللهُ والنَّبِيِّ اللهُ والنَّبِيِّ اللهُ والنَّبِيِّ اللهُ والنَّبِ اللهُ والنَّبِيِّ اللهُ الْفَرْسِونِ التَّمْلِيَّ اللهُ عَلَيْ اللهُ واللهُ عَلَى تَحْوِما اللهُ النَّفِل اللهُ النَّفِل اللهُ ال

الخارج لمرغة أن كان من المستطاع علاجه داخل الدولة أو لم يكن بمستطاعا كا عادًا بها أنتهت الى أن علاجه في الخارج كان لازبها رضعت الاوراقي الى رئيسي الجمهورية ليقرر با يراه طبتا لاحكام القرار الجمهوري مسالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أنه ليس ثبت ماتع من عرض حالة السيد الاستأذ على اللجنة الطبية المصوص عليها في القسرار الجمهسورى رقم ١٧٥٤ لسسنة ١٩٥٩ لتقسرير ما تراه في شسأتها في ضوء الظروف المسار اليها ٤ فاذا انتهت إلى أن علاجه لم يكن مستطاعا في الجمهورية المتربة المتحدة عرض الامر على السيد رئيس الجمهورية للنظر في منحه نقات الملاج أن كان مرضه بسبب يرجع إلى تأدية أعبال وظيفته أو منحه اعاتة مائية أذا كان مرضه لا يرجع لهذا السبب .

(نتوی رتم ۳۹۱ – فی ۱۹۹۱/۱۰۱۱)

عسلابة تجسسارية

قاعسدة رقسم (۸۰۲) .

المسطا:

علابة تجارية — اشكالها المتسوص عليها في المادة الأولى من القانون رم لا بسنة 1941 غير واردة على سبيل الحصر — دليل ذلك والره ... وجوب حباية الملابة بالتطبيق لهذا القانون الا اذا كانت مجردة من عناصر المجدة أو الذائية المخاصة أو المسفة الميزة أو كانت مما لا يجيزه المشرع ... لا تعارض بين حباية المسلمة الواحدة كمائية تجارية وفقا لإمكام هذا القانون وحمايتها كموذج صناعي وفقا القانون رقم ١٣٢ المسنة ١٩٤٩ ... استقلال حجال كل من الحيايتين عن الاخر .

بلقص الصكم :

ان المادة الاولى من القساتون رقم لاه اسمنة ١٩٣٨ الخابس بالفلابات التجارية لم تخص عدد الاشكال التي تتخذها العلابات التجارية على سبيل الحصر وانها سردت بعض لبللة لهذه الاشسكال ٤ ذلك انهسا بعسد ان نصت على « الاسباء المتخذة شكلا مبيزا والابضاءات والكلبات والخروف نصت على « الاسباء المتخذة شكلا مبيزا والابضاءات والكلبات والحسكلم والارتفام والرسوم والروز وعنسوانات المحسال والدبغسات والاحسكلم والتصاوير والنقوش البارزة » اضافت « وأية علابات آخرى أو أي مجبوع بنها » ولكد المشرع هذا المعنى في المذكرة التقسيرية للقانون نبين إن بهسفا المدرد فيس حصرا بل تعليلا لاشكال العلابات لأن الاشكال التي يبكن أن

والمشرع اذ لم يحصر الاشكال التي يمكن أن تتخذها الملابات التجارية أ غاته يكون قد جبل الاصل أن لكل صاحب أسأن أن يشبكل علامته التجارية أ كياً يشاء ، ولا تميد على حريته في هذا الخصوص ، وظنم حياية ملابقت ا بالتطبيق لأصكام القسانون رقم لأم لسنة ١٩٣٩ سساله الذكر ألا أن تكون

الملابة بجردة بن عناصر الجدة أو الذاتية الخاصة أو الصفة الميزة أو تكون جها لا يجيزه الشرع مها نصُ عليه على سسبيل الحصر في الملدة الخامسة بهن التاتون المسلر اليه .

و والبطبيق الهذا الإصل التشريعي -- لا تشييب على اتخاذ المسلامات التجارية الشيكل الخاص للوعاء الذي تميا نيه السلمة ، كما يحدث بالنسبة ليمني تثنيات المعلور وزجاجات السوائل الفارية والماء المعنية نتستع الرجابة وبها التعلية أو ذات عتق مستديرة أو مستطيلة أو ذات عتق علول الا تصمير وتنفذ العلالة التجارية هذا التمكل الفاص للوعاء ، ولا عبد على الفاده هذه الاسكل منوى أن عواشر بيه عناسر المجدة والذاتيسية والمبينة المهنية .

ومها لا شك غيه أن شكل الزجاجة التي يعبة غيها مشروب التوكلولا عتواعر فيه عناصر الجدة والذاتية الخاصة والصفة المبيزة م غليفيت أنه شكل لم يسبق أن استعبله مصنع آخر لتبييز منتجات مماثلة أو مشابهة غشروب التوكلكولا وهو يختلف اختلافا منيزا من الشكل المادى المالوف للزجاجات التي نعبا فيها السوائل المائلة أو الشامة لشروب التوكلكولا . واذ كان ذلك ٤ عانه لا يجسوز سياتطبيق للاسسل التشريعي المسستفاد من التأتون رتم ٧٥ لسنة ١٩٢٩ سان يرفض طلب تسجيل زجاجة التحوكلكولا .

والأسطن الانعتباج بالمكام القدانون رقم ١٩٩٤ لسفه يجهد القياسي. ببراءات الانعتراج والرسوم والفاقع السفاعية لرنفن طلب تصبيل يرجلهة الكوكاكولا كملاية تجارية ببتولة أن هذه الزجلية تعتبر فيوتجا مسالهيا علم المنابع التسليون على التحقيق المنابع والمنابع المنابع المنابع المنابع والمنابع والمنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع والمنابع المنابع المن

مالغة الذكر تعتبر أيضا نبوذجا صناعيا ليس رنض طلب تسجيلها بوسيها: علامة تجارية وانها أمكان حبايتها من جهة أخرى بوصفها نبوذُجاً سناقياً ``

(المعن وهم ٢١١٠ لنسنة ٢ ق ... بيلسنة ١٩٩٢/٢/١.

قاصلة رقسم (٨٠٣)

المستعاة

القُدُون رَمْمَ لأه أَسنَة ١٩٣٩ في عَبَانَ مُدُونَ الْعَطَيْتُ الْمُعْلِيهُ مِنْ الْمَعَلُ بِالْقَادِنِ رَمْمُ ١٩٥ أَسنَة ١٩٥٧ من السَّرَطُ الْلَحْتَصَاصِ بِالْمُسَلِّيَةُ أَنْ تَكُونَ مِبْتُرَةً .

ملقص المسكم:

ان قانون العلامات التجارية رئم ٧٧ لسببة ١٩٣٩ المدل بالقسانون رئم ٢٥٣ لسنة ١٩٣٧ قرر لصاحب كل علامة استونت الشروط المقسررة الحق في تسجيلها في تسجيلها لتحظى بالمحلية من اعتداء غيره بالتحسالة المقانة او لخدماته واقتضى هذا الإخصاص بالعلامة أن تكون مبترة فيشع المقانون أن تسجل العلامة أن أية صفة مبيزة أو الكونة من بياتات لا تعفو التسبية ألتي يطلقها العرف على المنتجات وأذ لا تجساوز الشسبية القراية و المنافقة العرف على المنتجات وأذ لا تجساوز الشسبية القراية و والمنافقة الاسم منطق صديفة وما التنتجات وقت تسجيل القراية و والدا نقل في هذا الاسم منطق صديفة وما الدين هذه بها بليسلوس من كل منها من حقيقة السببي لدى المنتج ، لهذه لا يدخل في تركيبها المنبير.

(طبين رشم ١٢٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١ إ

كامستا رقتم (١٩٠٤)

16-41

. وراغيلهم يتهد العام لا المكس -- البنياء ماريعتين حكوا خاصاً -- تطبيق. النص العام +

و المكم :

ان القاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن الملاحث التجارية بالمدل بالقاتون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٣٩ في اقتصر التعديل على تشكيل لجنسة التنظلمات المبتة باللاة ٩٠ وليّ يعرض التعديل في شيء المادة ١٩ التي نصت على أن قرار الادارة بشأن المعارضة في رفض التسجيل بكون الطعن فيه ألمم المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اخطار صاحب الشأن تبعيني إنها وقيت على نصمها الذي شرع من قبل انشاء بجلس الدولة ، وانتفى مظلك ما يعتبر حكما خاصا يستثنى من الحكم العام الذي استحدثه قاتون وطلك ما يعتبر الذولة في شأن مواعيد الطعن بالالغاء القضائي .

(طعن رتم ۱۲۸۶ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۲۸۲ ۱۹۸۲)

قامسخة رقسم (أمدأ)

المستقاة

جرية غش اغنية الانسان او الحيوان التصوص عليها في اللاة الثانية من القانون رقم 64 اسنة 1981 ... قيلها اصلا على قمل مادى هو واقعة الغش أو التمروضة البيع او في طبيعتها أو في صفاتها المجوور في عقيقة نوع البضاعة عناصر نائمة ، وعلى المعوم المنافس العاطلة في تركيها ... تطبيق ذلك على عناصر نائمة ، وعلى المعوم المنافس العاطلة في تركيها ... تطبيق ذلك على عنول مادين الشرب مستوفين من أغشاب ونباتات طبية بخطية أيماد محل الشماى والبن بقسم (شبايينا وكالبينا المنافس المنافس المنافس المنافس العاطلة في تركيب هاتين المادين ... عدم الاخاط بحق مصلحة المنافس العاطلة في تركيب هاتين المادين ... عدم الأخاط بحق مصلحة المنافس المنافس المنافس المنافس الماديات والبيانات التجاري في معارضة اختصاصها في ثابان تسجيل مناف المنافس الماديات والبيانات التجارية ،

يقفس الفتــوى 🖰

تقدم السيد الى وزارتى الصحة والتبوين بطلب الموافقة علن الترخيص له في تداول مشروبين احدهما بن اعشاب ونباتات طبية مطبة ليقطلا مجل الثناى والبن واختار لاحدهما اسم (شايينا) وللآهر (كانيينا) على استمى أن المشروب الاول يدخل في تركيبه الشاى الاختر بنسبة ٣٠٪ والشناى الاحبر بذات النسبة في المشروب الثاني يدخل في تركيبه البن بنمنية ٢٠٪ .

وعند تداول هغين الصندين بالمدوق تحت اسم شابينا وكانبينا ارسلت مسحة بلدية القاهرة عينتين من كل من المادتين الى الادارة العابة لمالل وزارة المسحة لفطيلها وقد جاء بتترير تطيل عينتى الشابينا أن نسسبة الرماد الكلى في احدى العينتين ٨٪ وفي الأخرى ٢٠٩٪ وأن نسبة الرماد الثقي في الحاء وأن العينة الاولى و ٥٪ في العينة الثانية وأن المنية الأولى و ٥٪ في العينة ٨٪ وانتهى علوية الزماد الذاتب في الماء في العينسة الاولى ٣٠ وفي الثانية ٨٨ وانتهى التعرير الى أنه نظرا لأن المشروب الصحى شابينا هو بديل للشاى الذي يملل بالقرار الوزارى الخاص بالشاى ، وحيث أن ذلك بعتبر تلاعبا يؤدى الى غشى الشاى بدواد ارخص منه وليست لها نفس الخواص الطبيعية ولا يمكن للمحسل ضبط نسبة الفش (خصوصا الشساى الاخضر والنفساع) مما يمكن صاحب المشروب من التفير في نسعب التركيب ، لذلك أشسسار القوريد بمنم عداول هذا المشروب ه

... كما جاء بالتترير الخاص بعينتي الكانيينا أن نسبة الرماد الكلى في احدى السينين ٣٧٦٪ وفي الأخرى ٢٠٩١ وأن تلوية الرماد الذائية في المام ١١ في العينة الاولى و ١٢ في العينة الثانية وأن تتيجة الشاى في كلنا العينتين أيجبلية ، وانتهى التترير إلى أنه نظرا لأن هذا المسروب المسمى كانيينا هو بعيل للبن للمحيس المطحون الذي يمامل بدرسوم البن ، وحيث أن ذلك يمتبر عاهمية يؤدي الى عشر البن بعواد أرخص منه وليست لها نفس الخراص المطبعية ولا يمكن المحيل غيط نسبة الفش ما يمكن صاحب المشروع من التنبير في نسب التركيب ، غلالك أشار التترير بشع تتاول خذا المشروب .

ولم يرد في كلا التقريرين ما ينيد وجود مواد ضارة بالسهجة في أله عهد . من السينات التي ارسلت للتطيل .

وتقوم هذه الجربية اسلاً على عمل مادى وهو واقمة الفقي أو الشروع غيه وذلك يتقفى خداع الجبهر في حقيقة نوع البضاعة المعووضة للبهيم او في طبيعتها أو في مسلقها الجوهرية أو عبها تجتويه من عناصر نامة وعلي، الميوم المناصر الداخلة في تركيبها طك المناصر التي يغرض لها بترار حد ادلي او جد بمين في المقاهر الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الانسمان. أو الحيوان أو في المواد المحدة للبيع بقسم معين .

وَيَنَ حَبِهُ أَنَّ الْمُلَعِينَ مُوسُوعَ الْبُحِثُ مُطْرُقِي أَخَامِناً عَلَى مُسبِعَةً وَنَّ الْمُلْعِينَ مُؤْمُوعَةً بِهِوَادِ الْجَرِي كَدِينا لَعْتَوَى الْأَكْرِي عَلَى نسببه معينة مِن الله والله الحرى وقد عرضها مسلمها المبيّة دون الطفاع المسلمر الداخلة في تركيب كل منهما ودون معطيل أو طفاع عن بمالاته في معاليا السم الشاي أو اسم البن حتى تسرى في عدا الشان ولم يطلق عليها اسم الشاي أو اسم البن حتى تسرى في عالم المناه المناه المناه المناه المناهدين والمناهد المناهدين والمناهد المناهد المناهدين والمناهد المناهدين في المن تبيانا المناهد المناهد

والهزيء السبكام الرسوم السائل في 38 يسبك معية 186 والشهد، تجارة الجواد المغالجة المعلومة عمار بياس المهد المعالكة المعلومة وحصها والمهنوس والمهدر المدادها الإسباطائم الأمين والتي والمقال عليها المبدر المدادة المسائلة المعالمة المدادة الم ولما كاتت بدادة شايينا التي تدخل الشاى في تكوينها لا تصل اسم هذه الشاى » كما لا تحبل بدادة كافيينا التي يدخل البن في تكوينها اسسم هذه المددة أي البن ، لهذا لا تسرى أحكام المرسوم المسار البه عسلى الملاتين المشار البهما ، واخيرا مان مادة شايينا لا تعتبر شابا خليطا مكونا من أساف مختلفة المصدر من الشاى لان ثبت مواد اخرى غير الشاى تدخسل في تكوينها .

وفيما يتعلق بلغتيار اسم شايينا لاطلاقه على احدى الملاتين واسسم كافيينا لاطلاقه على المادة الأخرى عان الفقرة (ى) من المادة الخابسسة من المقانون رقم 90 لسنة ١٩٣٩ الخامس بالمعلمات والبياقات التجسارية لقطر تسجيل المعهور او التي تعفين بيانات كاذبة عن محسسر المنتجات أو عن صفاتها الاخرى ، وكذلك المعلمات التي تحتوى على بيان اسم تجارى وهمي او مطلا أو مزور ، ومن ثم غان الجهة الادارية المختصة أن ترفض تسجيل اسمى شابينا وكافيينا اذا اتخذا شكلا ميزا بجعلهما في حسكم العلامات التجارية شابينا وكافيينا اذا اتخذا شكلا ميزا بجعلهما في حسكم العلامات التجارية تطبيقا للهادة الاولى من القانون المذكور ، وذلك متى تبين لها أن هذه التسمية تؤدى الى تضليل الجمهسور واثارة اللبس والخلط بين هاتين المادتين وبين الشاى والبن ،

لهدذا انتهى الراى الى انه ليس ثبت ماتع تانونا يحول دون تداولً مادتى شبايينا وكانبينا بمقتضى قرارات تنظيبية تصدر فى هذا الشبأن باعتبارهما مادتين مغليرتين لمادتى الثماى والبن ، على أن لمسلحة التسجيل التجارى أن ترفض تسجيل هذين الاسمين بصجل العلامات التجارية أذا اتخذ لهما شكل معيز يلحقها بالعلامات التجارية حتى رأت أن من شأن هذه التسمية تضليل الجهور ،

(نتوی رقم ۹۹۹ ــ فی ۱۹۲۰/۱۱/۱٤)

قهــــران تفعدــــيل اجــــزه الاــــان علدــــر

المستا	الوضــــوع
æ	ترتيب محويات المرسوعة
	Sá.
20	النصلُ الأولَ عاملُ يومية
N	النرع الأول التميين
	أولا النزام تواعد كادر عمال اليومية في
1	التميين بعد ١٩٤٥/٥/١
A f	ثانية ـــ شروط الابتجان
Af	والنا _ عراط الليامة الطبية
FR.	وابعا شرط المسبسن ،
۲-	خابسا ستحديد الوظيفة التي تعين فيها العابل
17	الفرع الثاني الترتيسة
* 3.	الفرع الثلث الملاوة الدورية
\mathbf{m}	الغرع الرابع ــ املئة غلاء الميشة 🐪
٧X	النوع الخليس الأجبازة
	القرع السادس سـ ألاجر الاشاق وألاجر عن أيلم
34	الجبع
. m	ألترع السابع ــ الندب والاعارة
1-1	الترع الثابن نقل المابل بن وكليفة الى وطيفة

سنحة	المو شيقين على ب يهد الم
1.8	الفرع التاسيع مستقل الجابل من اليوبية إلى الدرجات
171	النرع العاشر ـــ التــــاديب
177	. الفرع الحادي عشر الوقف عن العبل
177	الفرع الثاني عشر ـــ انتهاء الخدمة
11.7	أولا غصل العابل بسبيه بأديهي: يدعو ـ
181.	ثانيا نصل العابل لعدم الصلاحية
	ثالثا نصل العابل لانتطاعه عن العبل
*,_	دون أذن أكثر من عشو أيام (الاستثقالة)
301	الضبنية) ب
	رابعا ـ عصل العلل بناء على حكم جنائى
177	بادانتسه : ،
	خايسا ــ نصل العابل لعدم تفساله نترة
17-	الاختبار على ما يوام
177	سادسا ــ التمسيل يغير الطريق التأديبي
140	: ﴿ السَّالِمَا سَرِسَنَ الْأَمَالَةُ الَّيْ الْمَاشِي ﴿ رَ
174	الفرع الثالث عشر ـــ المكافأة والماشي والتحييفي
7.7	المسل الثاني ـــ كادر هيال اليوبيالدا ــ مــ ــ تــ الم
	الترع الأول - معهمالنطبك التلتون - ١١- اسمة ١٩٥١
	والتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	بريعلي بهيال البيهية الخانب مين الحبيكم
7.7	كالاو المهال مريء
	الفرع الثاني ــ تصر تطبيق كادر العمال على الجكورة
٨٠٢	المكرية وترويها بيا يبيان

المنفحة	منسرا الوضيوع
	الفرع الثالث المعينون قبل ١٩٥/٩٤١ والمعينون بعد ذلك
416	and the second s
777	الفصل الرابع ــ التسويات
177	الغرع الخامس — مهن مختلفة
۲۸.	القرع السادس ــ الــ ١٢٪
	الفرع السابع ــ تطبيق كاتر العمال على المستختمين
	والموظفين المعينيين على درجـــــات
YAY	(المستخدمين الخارجين عن العيثة)
	ر الفرع الثامن - معالجة بعض الشمسفوذ في تطبيق
T-A	, قوأعد كادر المهال
717	الغرع المتاسع ـ الاستناء من الكاور
771	الفرع العاشر - عبال مصلحة المواني والمناثر
711	النصل الثالث ــ العابل المؤتت والعابل الموسمي
	النرع الأول ــ التفرقة بين علمل اليوميـــة الدائم
377	والعامل المؤقت
777	الغرع الثاتي — عدم انطباق الكلار
777	الأفرغ الثالث ــ شرط اللياتة الطبية
757	· الفرع الرابع - الاجـــازة
TEV	النرع الخابس - اعاتة غلاء الميشه
-	الفرع السادس ب أمانة سيناء وقطاع فسز
701	وبحانظات التناق
ق ا	النرع السابع - مدى الحظر الوارد بعدم عصا
	المابل المؤتيته أو الموسمى الا بالطرية
808	التسانييي
770	الفرع الثابن - التعيين على درجات بالميزانية

مسلحة	الومســـوع ال
,۳%	القصل الرابع ــ عليل المتناة
	الفرع الأول ــ الكادر الخاس بعسال الجيش
77 7	البريطاني السابقين (عسال القناة)
	الفرع الثاني _ ممال مقاولي شركة تنامدة نشاة
TVo	، السويس
TAT	النرع الثلاث تسويات طبقا لكادر عمال التناة
TAY	الفرع الرابع ــ ســـن التعيين
	الفرع الخليس اختبار عبال الثناة أبام اللجان
TAA	الفتية
£+A	الفرع المسادسي ــ المرتب
£11	الفرع السابع العلاوة الدورية
£1A	الفرع الثلبن ــ عمال القناة والمعادلات الدراسية
٤٢٧	الفرع الثاسع ــ الكتبة والمخزنجية وبساعدوهم
173	المرع العاشر مساعدو الصناع والصبية
333	الفرع الحادى عشر الوقف والفصل عن العبل
	الغرع الثاني عشر ستميين عمال القناة على درجات
733	بالميزانية
3A3	القصل الخليس عقد العبل الفردى
3A3	الفرع الأول ــ سريان تاتون المل
£17 4	الفرع الثُلثي ــ مدى نفاذ عقد العمل في مواجهة الخلف
7.0	الفرع الثالث ب معيار تبييز عقد العبل
1.0	القرخ الرابع بد معومات عقد العبل -
F.•	أولا : عقد العبل عقد رضائي
4.1	ثانياً: التصود بعلاتة التبعية في عقد العمل

- غمة	الموفسيسوع المس
416	الترع المُلِس المبل في دور أَلِلاهي
	الفرع السادس ــ التزام رب المبل ببكامعة الأبية
.74	الفرع السابع — النزام رب المل بتقديم وجبة غذائية "
	المفرع الثلبن ــ الأجر
47%	الفرع التاسع الأجـــالزة
	الفرع الماشر _ المـــــالاوة
-77	النرع الحادى مشر مكانأة زيادة الانتاج
977	النرع الثاني عشر ــ حصة العليلين في ارباح الشركة
	الغرع الثالث عشر تصريح العبل
-71	النرع الرابع عشر اسابة العبل
P74	الفرع الخابس عشر المخالفات التاديبية
***	الفرع السادس عشر ـــ انهاء عقد العبل
130	الفرع السابع مشر مكاناة نهاية الخدمة
Yee	و
Aoa.	نسار بالتفصيص
200	<u> </u>
170	النصل الأول عقد انتفاق أداء الخدمات للهيئات الملية
350	النصل الثاني عقد الايجار
Y Fe	النصل الثالث ــ عقد البيـــع
-017	النصل الرابع ـ مقد الزواج
476	النصل الملبس ــ ماسد المسلح
7.1	النصل المنادس عقد القسيلة
. 7.1	النصل المنابع عاتد المارية

المست	الموضـــوع
۸.۶	القصِل الثامن - عقد المسلاج الطبي
715	الغصل التاسيع - عقد المتأولة
317	الغسل الجاشي ــ متد الوديعة
717	النصل الحادى عشر _ عقد النقيل
775	النصل الثاني عشر ــ عقد الوكالة
777	النمل الثالث عشر ـ عشد العبـة
777	النِّهِل الرابع عشى - عقد تبادل المنامع العالمة
750	النسل الخامس عشر _ عقد توريد التيار الكهربائي
777	الفصل السادس عشر عقد نتح اعتباد
777	اللصل السابع عشر سا بسسائل بتسوعة
775	قــد اداری
777	النصل الأول ـــ ماهية العند الادارى
	الفرع الأول _ الشروط الثلاثة لاعتبار المقد عقدا
777	اداريسا
171	النرع الثاتي مميزات المقد الاداري
FAF	أ الفرع الثالث ــ الادارة كطرف في المقد الاداري
79.	النصل الثاني سد ابرام المَّقدُ الاداري
79.	الفرع الأول — أحسكام علية
17.	أولا العقد الاداري يتم على مرحلتين
717.	ثانيا ــ العدد الإداري غير المكتوب
	ثالثا - النصوص اللاتحية ونصوص المتد
	رابعا - تقديم العطاء من وكيل

لمسقحة	ــــ الموضـــــوع ا
714	خابصا نيابة الجهات الادارية عن بعضها في ابرام العقد الاداري
Y. Y	صادسا _ التحفظات جزء من العقد متى . تبلتها الادارة
YIT	سابعا - ساطة تنظيمها لم ينظمه قاتون المناقصات والزايدات
V1 o	ثابنا ــ الخــروج على القواعد الآمرة بقانون المناقصات والمزيدات
377	· تاسما ــ محل العقد
۷۲a	· عاشرا ـ طرق احتيالية
777	حادی مشر — اکراه
YYY	ثانی عشر ــ الغلط
A7Y	ثالث عشر ـــ الخطـــا الملدي
۷۲۰	رابع عشر الكفاءة وحسن السهعة
VYV	. خامس عشر ــ خطاب الضمان
	سادس عشر — الرتابة على ابرام العتـــد
¥\$+-	الادارى
A3Y	المرع الثاتي ـــ المتاتصة والمزايدة
A3Y	اولا _ الاعلان عن المناقصة دعوة الى التعاقد
781	ثقيا ــ تجنة البت
VoT	ثالثا _ 1 _ التماقد مع ساسب اتل السلاءات
Yoo	ب ب ب ب بالتعاقد مع صلحب الفضل عطاء
Yol	أيفً للترجيح بين أقل الخطاءات وانضلها

المقبد

ج -- جواز التقاوض بعد غلم المظاريف مع مساهب العطاء الأهل المقرن

بتحفظات للنزول منها ١٦٦

777

خلبسا _ أ _ الجهات التي تتولى التعاقد ٢٧٧٢ ب _ تصديق الجهة المقتمــة على

التماقد لإبرامه ٧٧٤

سادسا _ الم__لة ٨٧٧

سابعا _ التامين ٧٨٢

ثلبنا ... الفاء المناتصـــة

الفرع الثالث ـــ الممارسة المتالد المتعالد المت

عند التمالاد بالمارسة ٧٠٧

ثانيا _ الاصل هو التماند بطريق المناتمية ،

ولا يلجأ الى المارسة الا استثناء ١١٨.

الفرع الرابع --- الأمر المباشر ١٦٨

اولا _ جواز تكليف شركات القطاع المسلم بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنهيسة

الانتمـــــلاية ٢١٨

نيا ــ جواز تقرير بيع شركة سيلمية علية الياشر الباشر الماشر ATY

-	المخـــــوع الم
•7A	الغصل الثالث تتنيذ المقد الاداري
AY o	الفرع الأول المباديء المالية في تتفيد المقد الإداري
A1º	
440	أولا ـــ حقوق والتزامات المتمـــاقد يحددها المقد
YYA	ثانيا _ وجوب توافر حسن النية في تثنيذ العقد
77A	ثقتا _ تفسير المقد الادارى
	رأيما ــ للادارة سلطة الاشراف والتوجيــه
	على تثنيذ المتد الادارى ، والاتفراد
	بتعديل شروطه والاضافة اليها بمسا
177	تراه متفقا مع المدالح العلم
	خليسا عق التعادد في التعويش العادل
	عن الاضرار التي تلحق بمسسركره
	التماقدي أو تقلب طروف المقد المالية
	بسبب سارسة جهة الادارة الادارة
46.	سلطاتها في تعديل العقد
	سادسا جواز تعديل الاسعار المتعاقد
١٤٣	عليها الثناء التنغيذ
	سابما ــ عدم جواز التنازل الغير أو التمالاد
	معه من البساطن في هذا الشسان الا
10	بمواغقة الإدارة
ŧΥ	ثلبنا الثبــن
_	

عاشرا ... التنفيذ العينى

مسنحة	الموضوع ا
AoA	حادي عشر _ التضــــابن
ira	ثانى عشر ــ ضبان المقاول
YFA	أثالث عشر تبعة الهسلاك
FFA	رابع عشر ـ الخطأ العقدى
AFA	خُلمس عشر ــ اثبات المبونية
PFA	سابس عشر ــ المقامســة ِ .
٠٧٨.	سابع عشر ــ الصـــِـلح
IYA	الفرع الثاني - عوارض تنفيذ العبد الاداري
fYA	. أولا اختلال التوازين المالي للمقد
IVA	المبحث الأول مد نظرية معل الأمير
IVA	'' 1 ــــ شروط تطبيق نظرية نمل الامير
	ب ألدة التكاليف بسببته غير راجع الى الجهة
	الادارية المتمالادة يحول دون تطبيق نظرية
AVY	، عمل الابي
AV1	ج ــ كون الزيادة في التكاليف أبر (بتوتمـا يتمى نظرية نمل الأمر عن التطبيق
•••	د ــ النص في العقد الاداري على تثبيت الاسعار أو
	تحمل الجهة الادارية اية تكاليف اضافية يفني
7.64	من اللجوء التي نظرية ممل الأمير
ATT	المبحث التأتى نظرية الطّروف الطارئة
ATT	م ا ــ مناط تطبيق نظرية الظبيوف الطارئة
rrk	بي. ب سـ ما يعد من قبيل الظروف الطاوئة
A11	م ب الدى الزمنى لتطبيق نظرية الظروف الطارئة
1	د ــ متتفى تطبيق نظرية الظروف الطارئة

سنحة	المنسوع أ الم
1.1	ه ـــ الظروف الطارئة لا تسوع آلاًيتَنَاع عن التنفيذ
111	المحث الثالث نظرية الصعوبات المانية غير المتوقعة
111	1 _ مناط تطبيق نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة
118	 موانع تطبيق نظرية الصعوبات المانية غير المؤتمة
111	ثانيا ــ القوة التهـــرية
411	المبحث الأول _ الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يعتبر ثوة قاهرة
177	المبحث الثاني ــ الفرق بين الظرف الطـــاري، والقـــوة القـــوة
144	المبحث الثالث - ما يعتبر وما لا يعتبر من تبيل القنوة التساهرة
	الفرع الثالث مد الاخلال بتغييمة المقسد الاداري ،
111	والجزاءات التي تبلك الادارة توتيمها على
111	المتمالت المتصر
• • • •	اولا _ اهسکام مابة
	المحث الأول التزام الجزاء الذي رتبه المتد لخطأ بعينه
;	المحث الثاني ــ الجزاءات متصدرة عن مسلطة الدولة . الضابطة لليزانق الحيانة ومسئوليتها عن
171	ادارتها بانتظام واطراد
111	المبحث الثالث - نظرية الصعوبات المُلْأَيَّة كُثِرُ المتوقعة
	المدت الرابيم من المتفتاء عُهة الأدارة التاليخ بنستحمة ألها "
	والمستحقة المعد المعد المعد المستحقة
448	وي وي الميتما في ثبة الغير و الم

المستنحة	ا ئو نــــوع
177	البحث الخارس خطاب الضبان
188	ثلثيا - غرامة التساخير
187	المبحث الأول _ النص على غرامة التأخير في العقد
187	البحث الثاني اختلاف غرابة التأخير عن الشرط الجزائي
FeP,	المُبحث الثالث ــ توقيع غرامة الناخير لا تسطوم البسلت الشرو
	الملبحث الرابع ـــ حالات جواز توقيع غرامة التأخير وعدم
.777.	جوازه
175	المِحِث الخَامِس ــ الأمغاء مِن توقيع غرامة التُلْغِير
14.	ثالثا بصادرة التأبين والتمويض
u .	المبحث الأول - محسادرة التلبين
117	المبحث الثاني ــ التمويش
1	المبحث الثابث الجمع بين مصادرة التأبين والتعويض
1-11	رابعا الغوائد التأخيية
	البحث الاول استحقاق الفوائد التأخيرية دون البعت
1-11	الشمد
1-14	البحث الثانيب داريخ سريان النوائد التأخيرية
1.10	المبحث الثالث ما تسرَّى عليه النوائد التأخيية
1.4.	غلمية ــ: المبارية العارية
1.5-	البحث الأول ــ المعاريف الأدارية من الجــزاءات التى توقعها إلادارة
11-57	البحث اللتي ـــِـــــــــــــــــــــــــــــــــ
1.17	· القحت الثالث _ المجوفات الإدارية في خالة أغادة الوابدة

-	الوشـــوع ألع
p - 40	ستعسا التنبذ على حساب التماتد
11-10	المرحث الأول ماهيته التنفيذ على حساب المتعهد المتصر
9.44	المبحث الثاني ــ ترار مـحب الاعبال وتتنيذها على حمـاب المعاول ليس ترارا اداريا
n-T-	فلهمت الفقات ــ الجزاءات التى توقع على المتعاقد هى التى نص عليهـا العقــد ، ما ورد بالأحــة المتعملات المطبقة احكام تكيلية
11-71	المجمث الرابع عدم انتهاء الرابطة المقدية بمجرد شراء الإدارة على حساب المتعادد المتفلف
1.77	المحث الخابس أساليب استفاد مليسة التوريد الى شخص كفر على حساب المماند الاصلي
AT - 1,	البحث السائس مدى ما لجهة الإدارة وما عليها عنـــد التنفيذ على حساب المنمهد المتصر
4.01	سابعا _ التعسيث
1.07 %	المبحث الأول ــ عند نسبخ العند الادارى لجهة الادارة أن تصافر التلبين ونتتضى التعويض بشروط بعو
11 - 4-	ثليثة _ شطبيه اسم المتعهد
п∙\• ∢	الميمث الأول في حالة وقوع غش أو تلامب لجهة الادار شطب اسم المتمهد ولو لم تفسخ مقدها مه
11 + 1.1	. فهمت الداني - ماهية النش أو التاعب البرر لشطه أسم التمهد
ر-	طابحث الثالث وجاوب الرجوع الى ادارة المدو المنصة بجاس الدولة كلما لرادت جعة الادا فيطب اسم أحد المداولين من سجل المداول

المستحة		الموضـــوع
1-41	طيها اسمر الجنعاقد	المبحث الرابع _ الطعن في توار ب
٠,٨-		البحث الخاس ــ حق المتعاقد الذ
1-41		وجه حق في انتضاء النم الضرر الادبي الذي لحوّ
1 • YA	لادارة بالتزاماتها تبل	الفرع الرابع ــ اخلال جهة ا التغافد واثرة
	فسلال جهسة الادارة نسبة عليهسا بالمقد	أولا ــ بعض مـــور ا. بالتزاماتها المنروة
1.44	* · · ·	الادارى
1-45	القد مع الادارة النفع	ثانيا _ لا يجوز البتمــ بعدم التنفيذ
		فالتا ــ مُسِخ العقد إلا
YA+7,	ين ألّا يحكم من القضاء	مع الإدارة لا يكو
1-41	٠	رابعا - الخطأ المسترك
1.45	ودي الادارية الله	الفصل الرابع ساييتس إتواع المت
1-1-	إفق العلبة	المعرع الأول عقد التوام المر
	ن الترام الرأتق الملية	اولا _ المرق بين مقدى
1-4- ~	نال القبوبية 💎	ويقاولة الات
	العام يننخ لدة طويلة	· · : تَعَلَيْنَا شِدِ الْكَثَرَامُ الْخُرَامُ الْخُرَامُ الْخُرَامُ الْخُرَامُ الْخُرَامُ الْخُرَامُ
1.44		ا يسيار ،
1-17		ثلثا ــ حصة الملتزم
ميللا9•1	العرامعة القلاط	ي وليقا ب الونظع تبجه
11	ام او اسقاطه	خات "دحت الالز
1111	الاعطاء	الفرع الثاني _ عقد مقاولة

استعة	الموضـــوع
1111	الألا بد الأسعار وقرق العلة
3375	ثانيا تعديل عقد المقاولة وزيادة الإعمال
3711.	ثالثا خطساب الشبيان
1111	رابعا التعاقد من البساطن
ی ۱۱۲۸	خامسا _ مسئولية المتاول عن خطئه الشخم
.116-	سادسا ـ التنفيذ على حساب المعلول
1311)	سبهما _ سحب المعلولية
731.6	ثابنا _ انتضاء مقد المتاولة
731,6	الفرع الثالث ــ متــد التوريد
	اولا ـــ انطواء المقد الادلين عليه مزيج من
13 E.U	أحكام المتاولة وأهكلم التوريد
337.6	ثانيا _ الاستامانة بجهود الغيرافي الثوريد
1180	فالفاحد المستسعر م
ASTE	رابعا ـــ ارتفاع سعر السوق
110.	خابسا ــ العبــــلة
7011,	سأنسأ أستوريد بضائع مستوردة
317.	سابعا ــ العينــة
VF11,	اللتلاب التحفي
114.	وهو فلسطا شاكات وون
d 1 Y 1	عاشرا - المحاسبة على أساس الوحدة
7416	حادى عشر - تواعد تائية الخنمات
(IA E	— AT (r) ····

سنفحة	الموضـــوع الم
	ثانى عشو ب تزويد بنعهد العوريد بالخلبات
VYI,I,	اللانية
AVII	ثلث مشر الغش والتلاميه والغلط
PAFFE	رابع عشر ـــ آلتلغير في التوريد
1117	خُلِس عشر _ رُغض الاتأرة تبولُ التوريد
	لْقُرْعُ الرَّابِع ٱلتمهد بالأنْتَظَام في الدراسة وخصة
1110	A STATE OF THE STA
.1110	اولا الطبيعة القانونية اللتقد بالكتريس
17.0	دائيا ال أشوال بالكاملة
1110	علادا ــ الالترام الانسلي والالعوام العبان 🖰
	ر والما عد العقاق فيصفولة الأنطب عناع من
3771	يرا الفهانية ب
3771	ريقافسنا ب الليمنات مقز اللوش
	سادسا النقل لا يهمقط الالتهام ١٩٩٠ كان
	لجهة تتبع الشخص المنوى اللتزم
1777	تبله بالمنبة
	معايما ــ حيلولة المعهد بتصرف خاطىء دون
	الماست المستقرار فالمنسل يستوجب
1477	ممثوليته
	فلينا سـ الانقطاع من المي ل بعند التفييل يمتير
	تكولا ٤ مرفهي الجودة اليه الا يعلى
11.48.6	من المسئولية
137Fi	تأسيما سـ أشتر آط عدم الزواج
	عاقراً خروج جهة الدارة على ما تعالنت
1371	- مليه

المشـــوع المستمة حادي عشر سد تراخى جهة الادارة في التمهين يعنى من الالتزام 1701 ثانى عشر ــ تقديم صورة التمهد اذا ما تعفر تقديم الامط 3071 ثلث عشر ... رد المسروفات الدراسية وتوابعها ١٢٥٥ رابع عشر ــ نوائد تاغيية 1101 الفرع الخابس - عقد السامية في بشروع ذي 1771 نقع علم الفرع السادس ــ مقد البحث من البثرول 3778 الفرع السابع - عقد البجار مقصفه 1TYE الفرع الثلبن ... عقد بيع الاستاف والمهات الحكوبية ألتى يتثرر التصرف غيها TYYS TATE علاج بالقسارج

علابة تعسارية

PATE

سابقة أعبال الدار العربية لليوسسوعات (حسسن الفكهائي — بحام) (خالل اكثر بن ربع قرن بفي)

الولات الولفنات :

إ — المدونة المبالية في توانين المبسل والتأمينات الإجتماعية التجرز الأول ».

مُ . أُنْ الله المُعالِمة في قوانين المسل والتابينات الاجتساعية والجينات الاجتساعية

الله المسلم المهالية في تواتين المسل والتابينات الاجتباعية « الجيزء الثالث » .

- ٤٠ يم المدونة المبالية في قوانين امتابات التثبل .

ه ... مدونة التابينات الاجتباعية .

٦ ... الرسنوم التضافية ورسوم الشهر المقاري ،

٧ ب ملحق الدونة الممالية في قوائين العمليدية.

.. . ٨. ملجق الجونة المبالية في توانين التأمينات الاجتباعية م

٩ ... التزامات صلحب العبل التانونية ,

. 1... المدونة الممالية الفؤرية .

للهانساليوسۇمۇمۇرسال ئور الله الله ال

(م موسوعة العمل والقليفات : (٨ مطدات - ١٢ الله صنحة) . و و معدد الله و اله و الله و الله

٢ -- يوسوعة القرائب راكرسوم والنبقة : (١١ بجادا -- ٢٦ الله مستحة) .

وتتضين كلفة التوانين والترارات وآراء الفتهام واحسكام المملكم لا وعلى راسها محكمة التنفس وذلك بشأن الشرائب والرسوم والديشة .

٣ - الوسوعة التشريعية العنيلة: (٢٦ بيهادا - ٨) الف سفحة ، ووتتفين كلة القواتين والترارات بيد إكثر بن بالله علم على الآن بو

 ع. موسوعة الأبن الصفاعى الدول العربية : (مِدْ بِيزِهِ بِهِ 17 إليهَ مستحة) .

وتقضين كلفة القوانين والوسطل والأجهزة الطبية للأبن المسيئهي بالدول العربية جيمها ؛ بالأضافة الى الإبحاث الطبية التي تقولتها المراجع. اللبنيية وعلى رضية ؛ المراجع الأبريكية والاوربية ؛ .

مربودة الماراب المعداة الإمار العرفة ٤ (٣ مرد ٢٠٠٠ الادة السندة) .

وتتضين مرضية جهاميا للنهاجي التي طيق عالميناهية والزرامية. والطبية . . . الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نافت وسيتم طباعتها بحد تهديث بطروالها خلاله على ١٩١٨) .

٣ ... بوسوعة تاريقيجم العهيات ؛ ﴿ جِرَانِن ... النبع سعمة ﴾ ..

ويتنبين عوضة بلنينك القريخ اسر وأيشتها و عل غورة ١٩٥٧ ويا: يمستما) .

(نَعْلُت وسيتم طَبِاعتها خَلالُ عَلَم المُعُلِقَةُ \$ مد . .

الوسوعة العديلة البلكة العربية السويون في البرابة البرية السويون في البرابة في البرابة البرابة البرابة في البرابة البرابة البرابة البرابة في البرابة الب

وَلَكُمْ إِنَّا كُلُهُ المسلَّمُ لَكَ وِالْبِسِقَاتَ الْكُمُّرِيَّةُ وَالْمُثَافِّيَةُ وَالْزِرَامِيَّةِ. والبِقِيلِ بناء الغِيْرِ بِالنِّبَةِ الفِقَةِ لِيهِ المُعَلِقِينَ الفَرْكُ وَالفُولَاتِ }

المُفْلَتُ وَسَيْتُمْ طَالِعُونَا بِعَدْ وَعَدِيثَ مَطْوِيلُهَا عَالًا عَلَمْ الْمِلْ إِلَا فِي إِل

وتنضين أرام اللقفاة وأشكام المطلم في مصر ويافي النول العربيسة بالتنسية الكانة عرواج التانون مرتبة مؤسوعاتانا ترتيعا البجنيا .

ويطامتن عترجاً والباكتسوص هذا التلاق مع التعليق عليها بارادعتها أ القانون المنى المسرى والشريعة الاسلامية الأسينتاء والمكلم المقالات عسر والعراق وسوريا .

١٠ - الرسوعة الجنائية الاردنية : (٣ اجزاء -- ٣ الات منعة) .

وتتضمن مرضا أبجنيا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مترونة بأحكام حكمة النقض الجنائية الممرية مع التعليق عسلى هذه الأحسكام بالشرح والمتسارئة .

11 ... موسوعة الإدارة الحديثة والحوافل: (الربمة اجزاء ...) الاسمسمة) .

وتتضين عرضا شاملا لمهوم الحوافز وتأصيله بن ناحيسة الطبيعة البشريه والنسلحية التقونية ومنهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القسرار وانشساء الهاكل وتقييم الأداء ونظام الادارة بالأعداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسقر النظم العالمية .

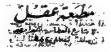
الرسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ بجاد ... ٢٠.
 الك مستمة) .

وتتضين ككة التشريعات بنظ عام ١٩١٢، برتية ترتيبا بوضوعيا وأبجديا بلحقا بكل بوضوع ما يتصل به بن تظريعات بصرية وببادىء وأجتهادات المجلس الاعلى المغربي وبحكة التقض المسرية .

١٢ ... التعليق على تُلقُّون المنظرة الدنية المغربي : (جزءان) .

ويتضين شرحا واتبا لتفوهر استة التانون ٤ مع المتسارنة بالتوانيج العربيسة بالانسسانة الى مبسادىء المجلس الأعلى المغربي ويحكية النقض المرية . ١٤ ب التعلق على قانون المسطوق المنابعة المعربية (دائلة اجراء) ما ويتضمن شرجا والها لنصوص هذا التانون ؟ مع المسارية بالتوانين المرابعة بالاستسابة آلي مسادى المطسى الأعلى المفريي ويحكمة النتفي المسرية .

البيداع ٢٢٥١ (٧٨





Could had the sugar a superi state or sugar good action state or sugar action of the s M stall steenast stall s الدار العربية للموسوعات

Smell charge Water Water

dall wage

" Che Bathal e

the grapall and

sugali anali

Waynell do

Many that is be suggested a share strong on the state of all alequest and state state as a state of the state of t

And the state of t And the sugal state of the sugar and sugar as a sugar state of the sug

> حسن الفکھائی ۔۔ محام تاسست عام ۱۹۲۹

and the

was it shall as

all dellate

A shall salegue of

that who gangali

H Stegugall in

all steges and invalled

was all amount shall the good a small shall

and alegangul and sall stall alegant de

الدار الهجمدة التي تخصصت في أصدار الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى العالم الصربى ص . ب ۵۶۳ ـ تلیفهن ۱۹۳۰ I awall stall stage golf awall stall it is made a well stone

advel hall a Legarand annual shall also

